كتاب

همع الهوامع
شرح جمع الجوامع

في علم العربية

تأليف الامام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هجريه رحمه الله

عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني

﴿ الطبعة الأولى سنة ١٣٢٧ هجرية ﴾

(على نفقة محمد أمين الخانجي الكتبي وشركاه بمصر والاستانه)

﴿ الجزء الاول ﴾

مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر

﴿ فهرست الجزء الاول من كتاب همع الهوامع ﴾

﴿ تابع فهرست الجزء الاول من كتاب همع الهوامع ﴾

﴿ تابع فهرست الجزء الاول من كتاب همع الهوامع ﴾

﴿ تابع فهرست الجزء الاول من كتاب همع الهوامع ﴾

﴿ تم فهرست الجزء الاول ﴾

الى الأخ الدكتور محمد يوسف نجم المحترم
مع المودة

كتاب

همع الهوامع
شرح جمع الجوامع

في علم العربية

تأليف الامام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هجريه رحمه الله

عنى بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني

الطبعة الأولى سنة ١٣٢٧ هجرية

(على نفقة محمد أمين الخانجي الكتبي وشركاه بمصر والاستانه)

الجزء الاول

مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي لطف الله تعالى به

سبحانك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك * وأصلي وأسلم على محمد أفضل من خصصته بروح قدسك * (وبعد) فإن لنا تآليف في العربية جمع أدناها وأقصاها * وكتابا لم يغادر من مسائلها صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها * ومجموعا تشهد لفضله أرباب الفضائل * وجموعا قصرت عنه جموع الأواخر والأوائل * حشدت فيه ما يقر الأعين ويشنف المسامع * وأوردته مناهل كتب فاض عليها همع الهوامع * وجمعته من نحو مائة مصنف فلا غرو أن لقبته جمع الجوامع * وقد كنت أريد أن أضع عليه شرحا واسعا كثير النقول * طويل الذيول * جامعا للشواهد والتعاليل * معتنيا بالانتقاد للأدلة والأقاويل * منبها على الضوابط والقواعد * والتقاسيم والمقاصد * فرأيت الزمان أضيق من ذلك * ورغبة أهله قليلة فيما هنالك * مع إلحاح الطلاب علي في شرح يرشدهم إلى مقاصده * ويطلعهم على غرائبه وشوارده * فنجزت لهم هذه العجالة الكافلة بحل مبانيه * وتوضيح معانيه * وتفكيك نظامه * وتعليل أحكامه * مسماة «بهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع» والله أسأل أن يبلغ به المنافع * ويجعلنا ممن يسابق إلى الخيرات ويسارع * بمنه وكرمه

(أحمدك اللهم على ما أسبغت من النعم * وأصلي وأسلم على نبيك المخصوص بجوامع الكلم * وعلى آله وصحبه ما قام بالنفس ضمير وأعرب عنه فم * وأستعينك في إكمال ما قصدت إليه من تأليف مختصر في العربية جامع لما في الجوامع من المسائل والخلاف * حاو لوجازة اللفظ وحسن الائتلاف * محيط بخلاصة كتابي التسهيل والارتشاف * مع مزيد واف فائق الانسجام * قريب من الأفهام * وأسألك النفع به على الدوام * وينحصر

في مقدمات وسبعة كتب)

(ش) المقدمات في تعريف الكلمة وأقسامها والكلام والكلم والجملة والقول والاعراب والبناء والمتصرف وغيره والنكرة والمعرفة وأقسامها والكتاب الاول في العمد وهي المرفوعات وما شابهها من منصوب النواسخ والثاني في الفضلات وهي المنصوبات والثالث في المجرورات وما حمل عليها من المجزومات وما يتبعها من الكلام على أدوات التعليق غير الجازمة وما ضم اليها من بقية حروف المعاني والرابع في العوامل في هذه الانواع وهو الفعل وما ألحق به وختم باشتغالها عن معمولاتها وتنازعها فيها والخامس في التوابع لهذه الانواع وعوارض التركيب الاعرابي من تغيير كالاخبار والحكاية والتسمية وضرائر الشعر وهذه الكتب الخمسة في النحو والسادس في الابنية والسابع في تغييرات الكلم الافرادية كالزيادة والحذف والابدال والنقل والادغام وختم بما يناسبه من خاتمة الخط وهذا ترتيب بديع لم أسبق اليه حذوت فيه حذو كتب الاصول وفي جعلها سبعة مناسبة لطيفة مأخوذة من حديث ابن حبان وغيره إن الله وتر يحب الوتر أما ترى السموات سبعا والايام سبعا والطواف سبعا الحديث

(الكلام في المقدمات الكلمة قول مفرد مستقل وكذا منوي معه على الصحيح وشرط قوم كونه حرفين)

(ش) الكلمة لغة تطلق على الجمل المفيدة قال الله تعالى وكلمة الله هي العليا أي لا اله الا الله. تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله الآية كلا إنها كلمة هو قائلها اشارة الى قوله رب ارجعون وما بعده وما في حديث الصحيحين الكلمة الطيبة صدقة وأفضل كلمة قالها شاعر كلمة لبيد. ألا كل شيء ما خلا الله باطل. وهذا الاطلاق منكر في اصطلاح النحويين ولذا لا يتعرض لذكره في كتبهم بوجه كما قال ابن مالك في شرح التسهيل وان ذكره في الالفية فقد قيل انه من أمراضها التي لا دواء لها وقد اختلفت عباراتهم في حد الكلمة اصطلاحا وأحسن حدودها قول مفرد مستقل أو منوي معه فخرج بتصدير الحد بالقول غيره من الدوال كالخط والاشارة وبالمفرد وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه المركب وبالمستقل أبعاض الكلمات الدالة على معنى كحروف المضارعة وياء النسب وتاء التأنيث وألف ضارب فليست بكلمات لعدم استقلالها ومن أسقط هذا القيد رأى ما جنح اليه الرضي من أنها مع ما هي فيه كلمتان صارتا واحدة لشدة الامتزاج فجعل الاعراب على آخره كالمركب المزجي ولم أحتج الى ما زاده في التسهيل من قوله دال بالوضع مخرجا المهمل لتعبيره باللفظ الشامل لذلك وذكري القول الذي يخرجه لما سيأتي من انه الموضوع لمعنى ولذلك عدلت اليه وما قيل من أن ذكر اللفظ أولى لاطلاق القول على غيره كالرأي ممنوع لعدم تبادره الى الاذهان اذ هو مجاز وعدلت كاللباب الى جعل الافراد صفة القول عن جعلهم اياه صفة المعنى حيث قالوا ومنهم ابن الحاجب وأبو حيان وضع لمعنى مفرد لانه كما قال الرضي وغيره صفته في الحقيقة وانما يكون صفة للمعنى بتبعية اللفظ ولسلامته من الاعتراض بنحو الخبر فانه كلمة ومعناه مركب وهو زيد قائم مثلا ونحو ضرب فانه كلمة ومعناه مركب من الحدث والزمان وقدمت المعرف على المعرف كصنع الجمهور لانه الاصل في الاخبار عنه وعكس صاحب اللب لتقدم المعرف عقلا فقدم وضعا ومن قال ان اللام في الكلمة للجنس المقتضي للاستغراق والتاء للوحدة فيتناقضان فقد سها سهوا ظاهرا بل هي للماهية والحقيقة وشملت العبارة الكلمة تحقيقا كزيد وتقديرا كأحد جزئي العلم المضاف كعبد الله فان كلا منهما كلمة تقديرا اذ لا تتأتى الاضافة الا في كلمتين وان كان مجموعهما كلمة تحقيقا لعدم دلالة جزئه على جزء معناه وشمل المنوي المستكن وجوبا كأنت في قم وجوازا كما سيأتي في مبحث المضمر وخرج بقولي معه ما نواه الانسان في نفسه من الكلمات المفردة فانه لا يسمى كلمة في اصطلاحهم لانه لم ينو مع اللفظ وقيده في التسهيل بقوله كذلك قال اشارة

الى الاستقلال لخرج الاعراب المقدر فانه منوى مع اللفظ وليس بكلمة لعدم استقلاله وحذفته للعلم به لانه اذا شرط ذلك فى اللفظ الموجود مع قوته فنى المنوى أولى ومقابل الصحيح فيه ما نقله أبو حيان وغيره أن صاحب النهاية وهو ابن الخباز منع تسمية الضمير المستكن اسما قال لانه لا يسمى كلمة وذهب قوم الى أن شرط الكلمة أن تكون على حرفين فصاعدا نقله الامام فخر الدين الرازى فى تفسيره ومحصوله قال ورد عليهم بالباء واللام ونحوهما مما هو كلمة وليس على حرفين

(فان دلت على معنى فى نفسها ولم تقترن بزمان فاسم أو اقترنت ففعل أو غيرها بان احتاجت فى افادة معناها الى اسم أو فعل أو جملة فحرف وقال ابن النحاس معناه فى نفسه)

(ش) الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف ولا رابع لها الا ما سيأتى فى مبحث اسم الفعل من أن بعضهم جعله رابعا وسماه الخالفة والدليل على الحصر فى الثلاثة الاستقراء والقسمة العقلية فان الكلمة لا تخلو إما أن تدل على معنى فى نفسها أولا الثانى الحرف والاول إما أن يقترن بأحد الازمنة الثلاثة أولا الثانى الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل منها بأن يقال الاسم ما دل على معنى فى نفسه ولم يقترن بزمان والفعل ما دل على معنى فى نفسه واقترن والحرف ما دل على معنى فى غيره وفى فى المواضع الثلاثة للسببية أى دلت على معنى بسبب نفسه لا بانضمام غيره اليه وبسبب غيره أى انضمامه اليه فالحرف مشروط فى إفادة معناه الذى وضع له انضمامه الى غيره من اسم كالباء فى مررت بزيد أو فعل كقد قام أو جملة كحروف النفى والاستفهام والشرط وقد يحذف المحتاج اليه للعلم به كنعم ولا وكأن قد وأما ذو وفوق ونحوهما وان لم تذكر الا بمتعلقها فليس مشروطا فى إفادة معناها القطع بفهم معنى ذو وهو صاحب من لفظه وكذا فوق وانما شرط ليتوصل بها الى الوصف بأسماء الاجناس وبفوق الى علو خاص وقس على هذا وقيل هى للظرفية أى معنى ثابت فى نفسه وفى غيره أى حاصل فيه كمن فى نحو أكلت من الرغيف فانها تفيد معناها وهو التبعيض فى الرغيف وهو متعلقها بخلاف زيد مثلا ومن جعل الضمير المتصل بنفس وغير راجعا للمعنى كابن الحاجب فقد أبعد اذ لا معنى لقولنا ما دل على معنى بسبب نفس ذلك المعنى أو بسبب غيره أو ثابت فيه أو فى غيره أما الاول فلان الشئ لا يدل على معناه بسبب عين ذلك المعنى وانما يدل عليه بسبب وضعه له ودلالة اللفظ عليه وأما الثانى فلانه لا يصح أن يكون الشئ ظرفا لنفسه والمراد بالزمان حيث أطلق المعين المعبر عنه بالماضى والحال والاستقبال لشهرتها فى هذا المعنى والعبرة بالدلالة بأصل الوضع فنحو مضرب الشمول اسم لانه دال على مجرد الزمان وكذا الصبوح للشرب فى أول النهار لانه وان أفهم معنى مقترنا بزمان لكنه غير معين وكذا اسم الفاعل والمفعول لانهما وان دلا على الزمان المعين فدلالتهما عليه عارضة وانما وضعا للذات قام بها الفعل وكذا أسماء الافعال ونحو نعم وبئس وعسى أفعال لوضعها فى الاصل للزمان وعرض تجردها منه وما ذكرناه من أن الحرف لا يدل على معنى فى نفسه هو الذى أجمع عليه النحاة وقد خرق اجماعهم الشيخ بهاء الدين بن النحاس فذهب فى تعليقه على المقرب الى أنه يدل على معنى فى نفسه قال لانه ان خوطب به من لا يفهم موضوعه لغة فلا دليل فى عدم فهم المعنى على انه لا معنى له لانه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك وان خوطب به من يفهمه فانه يفهم منه معنى عملا بفهمه موضوعه لغة كما اذا خوطب بهل من يفهم ان موضوعها الاستفهام وكذا سائر الحروف قال والفرق بينه وبين الاسم والفعل أن المعنى المفهوم منه مع غيره أتم من المفهوم منه حال الافراد بخلافهما فالمفهوم منهما فى التركيب عين المفهوم منهما فى الافراد

(فالاسم من خواصه نداء ونحو ياليت تنبيه وتنوين لا فى روى وحرف تعريف واسناد اليه وتسمع بالمعيدى

على حذف أن أو نزل منزلة المصدر واضافة وجر وحرفه وبنام صاحبه على حذف الموصوف وعود ضمير واعدلوا هو على المصدر المفهوم ومباشرة فعل وهو لعين أو معنى اسما أو وصفا ومنه ما سمى به أو أريد لفظه كلو واللو وزعموا مطية الكذب ولا حول ولا قوة الا بالله كنز)

(ش) للاسم خواص تميزه من غيره وعلامات يعرف بها وذكر منها هنا تسعة أحدها النداء وهو الدعاء بحروف مخصوصة نحو يا زيد وانما اختص به لان المنادى مفعول به فى المعنى أو فى اللفظ أيضا على ما سيأتى والمفعولية لا تليق بغير الاسم فان أورد على ذلك نحو قوله تعالى ياليت قومى يعلمون . يا رب . الا يا اسجدوا وحديث البخارى يارب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة حيث دخل فيه يا على ليت ورب وهما حرفان وعلى اسجدوا وهو فعل فالجواب أن يا فى ذلك ونحوه للتنبيه لا للنداء وحرف التنبيه يدخل على غير الاسم وقيل للنداء والمنادى محذوف أى ياقوم وضعفه ابن مالك فى توضيحه بأن القائل لذلك قد يكون وحده فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف ومن الاسماء ما لا دليل على اسميته الا النداء نحو يا مكرمان و يا فل لانهما يختصان بالنداء الثانى التنوين وسيأتى حده وأقسامه العشرة فى خاتمة الكتاب الثالث والذى يختص بالاسم منه ما عدا الترنم والغالى اللاحقين لروى البيت وهو الحرف الذى تعزى له القصيدة فانهما لا يختصان به كما سيأتى وانما اختص الباقى به لان التمكين منه للفرق بين المنصرف وغيره والتنكير للفرق بين النكرة وغيرها والمقابل انما يدخل جمع المؤنث السالم والعوض انما يدخل المضاف عوضا من المضاف اليه ولا حظ لغير الاسم فى الصرف ولا التعريف والتنكير ولا الجمع ولا الاضافة فان أورد على هذا نحو قول الشاعر

الام على لو و لو كنت عالما ✽ باذناب لولم تفتنى أوائله

حيث أدخل التنوين على لو وهو حرف فالجواب أن لو هنا اسم علم للفظة لو ولذلك شدد آخرها وأعربت ودخلها الجر والاضافة كما سيأتى شرح ذلك فى مبحث التسمية الثالث حرف التعريف إذ لا حظ لغير الاسم فى التعريف والتعبير بذلك أحسن من التعبير بال لشموله لها وللام على قول من يراها وحدها المعرفة ولأم فى لغة طيئ ولسلامته من ورود أل الموصولة وأما قوله صلى الله عليه وسلم إياك واللو فان اللو تفتح عمل الشيطان رواه بهذا اللفظ ابن ماجه وغيره فالجواب عنه كما سبق فى الام على لو الرابع الاسناد اليه وهو أنفع علاماته إذ به يعرف اسمية التاء من ضربت والاسناد تعليق خبر بمخبر عنه أو طلب بمطلوب منه ولشموله القسم الثانى دون الاخبار عبرت به دونه وسواء الاسناد المعنوى واللفظى كما حققه ابن هشام وغيره وغلط فيه ابن مالك فى شرح التسهيل حيث جعل الثانى صالحا للفعل والحرف كقولك ضرب فعل ماض ومن حرف جر ورد بانهما هنا اسمان مجردان عن معناهما المعروف لارادة لفظهما ولهذا يحكم على موضعهما بالرفع على الابتداء فضرب هنا مثلا اسم مسماه ضرب الدال على الحدث والزمان وقد صرح ابن مالك نفسه فى الكافية باسمية ما أخبر عن لفظه حيث قال

وان نسبت لاداة حكما ✽ فابن أو أعرب واجعلنها اسما

وفى شرح أوسط الاخفش لبرمان اذا قلت هل حرف استفهام فانما جئت باسم الحرف ولم تأت به على موضعه وهذا مع ما تقدم فى الام على لو معنى قولى ومنه ما سمى به أو أريد لفظه وعلى الثانى يتخرج قول العرب زعموا مطية الكذب وحديث الصحيحين لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة حيث أسند الى الجملة الفعلية فى الاول والاسمية فى الثانى فالمعنى فى الاول هذا اللفظ مطية الكذب أى يقدمه الرجل أمام كلامه ليتوصل به الى غرضه من نسبة الكذب الى القول المحكى كما يركب الرجل فى مسيره الى بلد مطية ليقضى عليها حاجته وفى الثانى هذا اللفظ كنز من كنوز الجنة أى كالكنز فى نفاسته وصيانته عن أعين الناس فان قلت فما تصنع

بقوله تسمع بالمعيدى خير من أن تراه فان الاسناد وقع فيه الى تسمع الى فعل ولم يرد لفظه فالجواب من وجهين أحدهما أنه محمول على حذف أن أى أن تسمع وهما فى تأويل المصدر أى سماعك فالاسناد فى الحقيقة اليه وهو اسم كما هو فى قوله تعالى وان تعفوا أقرب للتقوى • وأن تصوموا خير لكم ونظيره فى حذف أن قوله

ألا أيهذا اللائمى احضر الوغى • وان أشهد اللذات هل أنت مخلدى

فمن رواه برفع احضر فانه حذف منه أن لقرينة ذكرها فى المعطوف ليصح عطفه عليه والا لزم عطف مفرد على جملة وهو ممنوع أما من رواه بالنصب فهو على اضمار أن لا حذفها والمضمر فى قوة المذكور والثانى انه مما نزل فيه الفعل منزلة المصدر وهو سماعك لانه مدلول الفعل مع الزمان فجرد لاحد مدلوليه كما فى قوله

• فقالوا ماتشاء فقلت الهو • فانه نزل فيه الهو منزلة اللهو ليكون مفردا مطابقا للمسؤل عنه المفرد وهو ما فى ماتشاء ولم يحمل على حذف ان كما فى البيت السابق لان قوله ماتشاء سؤال عما يشاء فى الحال لا الاستقبال ولو حمل على حذفها لكان مستقبلا فلا يطابق السؤال واعترض بجواز أن يراد أشاء فى الحال اللهو فى الاستقبال ودفع بأن قوله فى تمامه • الى الاصباح آثر ذى أثير • يمنع ذلك الخامس الاضافة أى كونه مضافا أو مضافا اليه وأما نحو يوم ينفع الصادقين فان الفعل فيه موضع المصدر السادس والسابع الجر وحرفه وانما اختص به لانه انما دخل الكلام ليعدى الى الاسماء معنى الافعال التى لا تتعدى بنفسها اليها لاقتضائها معنى ذلك الحرف فامتنع دخولها الا على اسم بعد فعل لفظا أو تقديرا واذا امتنع دخول عامل الجر على كلمة امتنع الجر الذى هو أثره فان أورد على هذا نحو قول الشاعر

والله ماليلى بنام صاحبه • ولا مخالط الليان جانبه

حيث أدخل الباء على نام وهو فعل باتفاق فالجواب انه على حذف الموصوف أى بليل نام صاحبه الثامن عود الضمير عليه وبه استدل على اسمية مهما لعود الهاء عليها فى قوله تعالى مهما تأتنا به وما التعجبية لعود ضمير الفاعل المستكن عليها فى نحو ما أحسن زيدا وأل الموصولة لعوده عليها فى قولهم • قد أفلح المتقى ربه • فان أورد على هذا نحو قوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى حيث عاد الضمير الى فعل الامر فالجواب انه عائد على المصدر المفهوم منه وهو العدل لا على الفعل نفسه التاسع مباشرة الفعل أى ولاؤه من غير فاصل وبذلك استدل على اسمية كيف قال تعالى ألم تر كيف فعل ربك وبه استدل الربانى على اسمية اذا فى قوله ألقالك اذا خرج زيد .. ثم نبهت على أن الاسم ينقسم الى أربعة أقسام اسم عين وهو ما دل على الذات بلا قيد كزيد ورجل واسم معنى وهو ما دل على غير الذات بلا قيد كقيام وقعود ووصف عين وهو ما دل على قيد فى الذات كقائم وقاعد ووصف معنى وهو ما دل على قيد فى غير الذات كجلى وخفى وقد يصلح الاسم لهما كبعض المضمرات والوصف كنافع وضار والمراد بالاسم هنا قسيم الوصف لا قسيم الفعل والحرف ولا قسيم الكنية واللقب وبالمعنى قسيم الذات لا المعنى المذكور فى أقسام الكلمة السابق فانه أعم وقولى ومنه ما سمى به الخ فيه لف ونشر مرتب فالمثالان الأولان لما سمى به والأخيران لما أريد لفظه ﴿فائدة﴾ قولهم زعموا مطية الكذب لم أقف عليه فى شئ من كتب الامثال وذكر بعضهم أنه روى مظنة الكذب بالظاء المعجمة والنون وأخرج ابن أبى حاتم فى تفسيره عن صفوان بن عمرو الكلاعى قال بئس مطية المسلم زعموا انما زعموا مطية الشيطان وأخرج ابن سعد فى الطبقات من طريق الاعمش عن شريح القاضى قال زعموا كنية الكذب

(والفعل ماض ان دخله تاء فاعل أو تاء تأنيث ساكنة وأمر إن أفهم الطلب وقبل نون توكيد وهو مستقبل وقد يدل عليه بالخبر وعكسه ومضارع ان بدئ بهمزة متكلم فردا أو نونه معظما أو جمعا أو تاء مخاطب مطلقا أو غائبة

أوغائبتين أو ياء غائب مطلقا أو غائبات)

(ش) الفعل ثلاثة أقسام خلافا للكوفيين فى قولهم قسمان وجعلوا الامر مقتطعا من المضارع وذكرت مع كل قسم علامته لانه أبلغ فى الاختصار أحدها الماضى ويميز بتاء الفاعل سواء كانت لمتكلم أم مخاطب وبتاء التأنيث الساكنة وانما اختص بها لاستغناء المضارع عنها بتاء المضارعة واستغناء الامر بياء المخاطبة والاسم والحرف بالتاء المتحركة قال ابن مالك فى شرح الكافية وقد انفردت التاء الساكنة بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك ورد الاخير بجواز أن يقال تباركت أسماء الله الثانى الأمر وخاصته ان يفهم الطلب ويقبل نون التوكيد فان أفهمته كلمة ولم تقبل النون فهى اسم فعل نحو صه أو قبلتها ولم تفهمه ففعل مضارع والامر مستقبل أبدا لانه مطلوب به حصول مالم يحصل أو دوام ما حصل نحو يا أيها النبى اتق الله قال ابن هشام الا أن يراد به الخبر نحو ارم ولا حرج فانه بمعنى رميت والحالة هذه والا لكان أمرا له بتجديد الرمى وليس كذلك وقد يدل على الامر بلفظ الخبر نحو والوالدات يرضعن . والمطلقات يتربصن كما يدل على الخبر بلفظ الامر نحو فليمدد له الرحمن مدا أى فيمد الثالث المضارع ويميزه افتتاحه بأحد الاحرف الاربعة الهمزة والنون والتاء والياء والتمييز بها أحسن من التمييز بسوف واخواتها للزوم تلك وعدم لزوم هذه اذ لا تدخل على اهاء واهلم فالهمزة للمتكلم مفردا نحو أكرم والنون له جمعا أو مفردا معظما نفسه نحو نحن نقص والتاء للمخاطب مطلقا مفردا كان أو مثنى أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا وللغائبة والغائبتين والياء للغائب مطلقا مفردا أو مجموعا وللغائبات واحترز من همزة ونون وتاء وياء لا تكون كذلك كأكرم ونرجس الدواء اذا جعل فيه نرجسا وتكلم ويرنأ الشيب خضبه باليرناء وهو الحناء

(وهو صالح للحال والاستقبال خلافا لمن خصه بأحدهما ثم المختار حقيقة فى الحال وثالثها فيهما)

(ش) فى زمان المضارع خمسة أقوال أحدها أنه لا يكون الا للحال وعليه ابن الطراوة قال لان المستقبل غير محقق الوجود فاذا قلت زيد يقوم غدا فمعناه ينوى أن يقوم غدا الثانى أنه لا يكون الا للمستقبل وعليه الزجاج وأنكر أن يكون للحال صيغة لقصره فلا يسع العبارة لانك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضيا وأجيب بأن مرادهم بالحال الماضى غير المنقطع لا الآن الفاصل بين الماضى والمستقبل الثالث وهو رأى الجمهور وسيبويه أنه صالح لهما حقيقة فيكون مشتركا بينهما لان اطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مسوغ وان ركب بخلاف اطلاقه على الماضى فانه مجاز لتوقفه على مسوغ الرابع انه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال وعليه الفارسى وابن أبى ركب وهو المختار عندى بدليل حمله على الحال عند التجرد من القرائن وهذا شأن الحقيقة ودخول السين عليه لافادة الاستقبال ولا تدخل العلامة الا على الفروع كعلامات التثنية والجمع والتأنيث والنسب الخامس عكسه وعليه ابن طاهر لان أصل أحوال الفعل أن يكون منتظرا ثم حالا ثم ماضيا فالمستقبل أسبق فهو أحق بالمثال ورد بأنه لا يلزم من سبق المعنى سبقية المثال

(ويرجح الحال مجردا ويتعين بالآن ونحوه وليس وما وان ولام الابتداء عند الاكثر والاستقبال بظرفه واسناده لمتوقع وكونه طلبا أو وعدا ومع توكيد وترج ومجازاة وناصب خلافا لبعضهم مطلقا وللسهيلى فى أن ولو مصدرية وحرف تنفيس ولام قسم ولا نافية فى الأصح وينصرف للمضى بلم ولما وقيل كان ماضيا فغيرت صيغته ولو للشرط واذ وربما وقد للتقليل وكونه خبر باب كان قيل ولما الجوابية وما عطف عليه أو عطف على حال أو مستقبل أو ماض فكهو)

(ش) للمضارع أربع حالات أحدها أن يترجح فيه الحال وذلك اذا كان مجردا لأنه لما كان لكل من الماضى

والمستقبل صيغة تخصه ولم يكن للحال صيغة تخصه جعلت دلالته على الحال راجحة عند تجرده من القرائن جبرا لما فاته من الاختصاص بصيغة وعلله الفارسي بأنه اذا كان لفظ صالحا للاقرب والابعد فالأقرب أحق به والحال أقرب من المستقبل الثاني أن يتعين فيه الحال وذلك اذا اقترن بالآن وما في معناه كالحين والساعة وآنفا أو نفي بليس أوما أو إن لانها موضوعة لنفي الحال أودخل عليه لام الابتداء هذا قول الاكثر في الجميع وزعم بعضهم أنه يجوز بقاء المقرون بالآن ونحوه مستقبلا لاقتران ذلك بالامر وهو لازم الاستقبال نحو قاتل الآن باشر وهن وأجيب بأن استعمالها في المستقبل والماضي مجاز وانما تخلص للحال اذا استعملت على حقيقتها وزعم ابن مالك أن المنفي بالثلاثة قد يكون مستقبلا على قلة قال حسان * وليس يكون الدهر مادام يذبل * وقال تعالى قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي ان أتبع الاما يوحى الي وأجيب بأن الكلام اذا لم يكن قرينة تصرفه الى الاستقبال لفظية أو معنوية وزعم ابن أبي الربيع وابن مالك أن لام الابتداء توجد مع المستقبل قليلا نحو وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة . اني ليحزنني أن تذهبوا به فيحزن مستقبل لاسناده الى متوقع وقال أبو علي لا توجد الا مع الحال وهذه حكاية حال بمعنى الآية الاولى وأول بعضهم الثانية على حذف مضاف تقديره نيتكم أو قصدكم أن تذهبوا به الثالث أن يتعين فيه الاستقبال وذلك اذا اقترن بظرف مستقبل سواء كان معمولا له أو مضافا اليه نحو أزورك اذا زرتني فالفعلان مستقبلان لعمل الاول في اذا واضافة اذا الى الثاني أو أسند الى متوقع كقوله

يهولك أن تموت وأنت ملغ * لما فيه النجاة من العذاب

اذ لو أريد به الحال لزم سبق الفعل للفاعل في الوجود وهو محال أو اقتضى طلبا نحو والوالدات يرضعن . لينفق ذو سعة . ربنا لا تؤاخذنا أو وعدا نحو يعذب من يشاء ويغفر لمن يشاء أو صحب أداة توكيد كالنونين لانه انما يليق بما لم يحصل أو أداة ترج نحو لعلي أبلغ الاسباب أو أداة مجازاة جازمة أم لا نحو إن يشأ يذهبكم كيف تصنع أصنع أو حرف نصب ظاهرا كان أو مقدرا خلافا لبعض المتأخرين في قوله لا يتعين بشيء من حروف النصب وللسهيلي في قوله لا يتعين بأن أو لو المصدرية نحو يود أحدهم لو يعمر بخلاف لو الشرطية فانها تصرفه للمضي كما سيأتي أو حرف تنفيس وهو السين وسوف لأن وضعهما لتخليص المضارع من ضيق الحال الى سعة الاستقبال قيل أو لام القسم أو لا النافية وعليه في الأولى الجزولي وجماعة لأنها في معنى التوكيد وفي الثانية معظم المتأخرين وصحح ابن مالك مذهب الاخفش والمبرد بقاؤه على الاحتمال معها فقد دخلت على الحال في قوله ولا أقول لكم عندي خزائن الله الرابع ان ينصرف معناه الى المضي وذلك اذا اقترن بلم أو لما وذهب الجزولي وغيره أن مدخولهما كان ماضيا فغيرت صيغته ونسب الى سيبويه ووجهه ان المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ ورد بأنه لا نظير له ونظير الاول المضارع الواقع بعد لو واذ المعهود للحروف قلب المعاني لا قلب الالفاظ ولم أقيد لما بالجازمة للاستغناء عنه اذ لا يدخل على المضارع سواها أو لو الشرطية نحو ولو يؤاخذ الله الناس أو اذ نحو واذ تقول للذي أنعم الله عليه أي قلت أو ربما نحو

ربما تكره النفوس من الأمر * له فرجة كحل العقال

أو قد التقليلية * نحو قد أترك القرن مصفرا أنامله * بخلاف ما اذا لم تكن للتقليل أو كان خبر باب كان نحو كان زيد يقوم قال ابن عصفور أو صحب لما الجوابية نحو لما يقوم زيد قام عمرو قال أبو حيان ويحتاج اثبات ذلك الى دليل من السماع أي في جواز وقوع المضارع بعدها اذ المعروف أنها لا تدخل الا على ماضي اللفظ والمعنى كما سيأتي وما عطف على حال أو مستقبل أو ماض أو عطف عليه ذلك فهو مثله لاشتراط اتحاد الزمان في الفعلين المتعاطفين نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض أي فأصبحت الارض

ولقد أمر على اللئيم يسبني ❊ فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

أي مررت قال أبو حيان ومن القرائن المخلصة للحال وقوعه في موضع نصب على الحال نحو جاء زيد يضحك

﴿ص﴾ والماضي للحال بالانشاء والاستقبال بطلب ووعد وعطف على مستقبل ونفي بلا وإن بعد قسم ويحتمله والمضي بعد همزة التسوية فإن كانت لم بعد أم تعين المضي وتحضيض وكلما وحيث وواقعا صلة أو صفة نكرة عامة وأنكر أبو حيان هذا القسم

﴿ش﴾ للماضي أربع حالات أيضا أحدها أن يتعين معناه للمضي وهو الغالب الثاني أن ينصرف الى الحال وذلك اذا قصد به الانشاء كبعت واشتريت وغيرهما من ألفاظ العقود اذ هو عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود الثالث أن ينصرف الى الاستقبال وذلك اذا اقتضى طلبا نحو غفر الله لك وعزمت عليك الا فعلت أو لما فعلت أو وعدا نحو إنا أعطيناك الكوثر أو عطف على ما علم استقباله نحو يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار ويوم ينفخ في الصور ففزع أو نفي بلا أو إن بعد قسم نحو ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده أي ما يمسكهما ردوا فوالله لا زدنا كم أبدا الرابع أن يحتمل الاستقبال والمضي وذلك اذا وقع بعد همزة التسوية نحو سواء علي أقمت أم قعدت اذ يحتمل أن يراد ما كان منك من قيام أو قعود أو ما يكون من ذلك وسواء كان الفعل معادلا بأم أم لا نحو سواء على أي وقت جئتني فإن كان الفعل بعد أم مقرونا بلم تعين المضي نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لان الثاني ماض معنى فوجب مضي الاول لانه معادل له أو وقع بعد أداة تحضيض نحو هلا فعلت ان أردت المضي فهو توبيخ نحو فلولا كان من القرون من قبلكم أولو بقية أو الاستقبال فهو أمر به نحو فلولا نفر أي لينفر أو بعد كلما فالمضي نحو كلما جاء أمة رسولها كذبوه والاستقبال نحو كلما نضجت جلودهم بدلناهم أو بعد حيث فالمضي نحو فأتوهن من حيث أمركم الله والاستقبال نحو ومن حيث خرجت فول أو وقع صلة فالمضي نحو الذين قال لهم الناس والاستقبال نحو الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم وقد اجتمعا في قوله اني لآتيكم بذكر ما مضى من الامر واستجاب ما كان في غد او وقع صفة لنكرة عامة فالمضي نحو ❊ رب رفد هرقته ذلك اليوم ❊ والاستقبال كحديث نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها أي يسمع لانه ترغيب لمن أدرك حياته في حفظ ما يسمعه منه وأنكر أبو حيان هذا القسم الرابع بصوره كلها فقال بعد أن ساقها هذه المثل في هذه الاحتمالات من كلام ابن مالك والذي نذهب اليه الحمل على المضي لابقاء اللفظ على موضعه واثما فهم الاستقبال فيما مثل به من خارج ووافقه المرادي

﴿ص﴾ وليس أصلا للافعال والباقي فرع والامر مقتطع من المضارع على الاصح

﴿ش﴾ فيه مسئلتان الاولى ذهب بعضهم الى أن الاصل في الافعال هو الماضي لانه أسبق الامثلة لاعتلال المضارع والامر باعتلاله ولان المضارع هو الماضي مع الزوائد والامر منه بعد طرحها والجمهور على أن الثلاثة أصول الثانية ذهب الكوفيون الى أن أصول الفعل الماضي والمضارع فقط وان الامر مقتطع من المضارع اذ أصل افعل لتفعل كامر الغائب ولما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه فحذفوها فيه مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف مع كثرة الاستعمال وبنوا على ذلك أنه معرب والبصريون على أنه أصل برأسه وما ذكر في أصله فممنوع

﴿ص﴾ والحرف لا علامة له فان اختص باسم أو فعل عمل والا فلا ويستثنى من الاول هل التي في حيزها فعل ومن الثاني ما ولا وإن النافيات

﴿ش﴾ الحرف لا علامة له وجودية بل علامته أن لا يقبل شيأ من خواص الاسم ولا من خواص الفعل وهو

ثلاثة أقسام مختص بالاسم ومختص بالفعل ومشترك بينهما والاصل فى كل حرف يختص أن يعمل فيما اختص به وفى كل حرف لا يختص أن لا يعمل وقيد أبو حيان الاول بأن لا يتنزل منه منزلة الجزء فان تنزل كال وسين التنفيس لم يعمل ومما خرج عن هذا الاصل هل التى فى حيزها فعل فانها تختص به بمعنى أنه يجب إيلاؤه إياها كما سيأتى فى باب الاشتغال حيث رجح النصب بعدها ومع ذلك لا تعمل لأن هذا الاختصاص عرضى لا لازم وما ولا وان النافيات فانها لا تختص ومع ذلك تعمل لأن لها شبها بليس فى أنها للنفى والحال وتدخل على المبتدا والخبر فألحقت بها

﴿ص﴾ وليس منه عسى وليس وكان وأخواتها على الصحيح

﴿ش﴾ المشهور ومذهب الجمهور أن المذكورات أفعال لاتصال ضمائر الرفع والتاء الساكنة بها وذهب ابن السراج الى حرفية عسى وليس مستندا الى عدم تصرفها ووافقه فى الاولى ثعلب وفى الثانية الفارسى وابن شقير ورد بأن ذلك لا يصلح دليلا للحرفية مع قيام دليل الفعلية وذهب الزجاجى الى أن كان وأخواتها حروف وقال ابن هشام فى حواشى التسهيل الخلاف فى عسى وليس شهير وفى كان غريب قال ابن الحاج فى النقد حكى العبدى فى شرح الايضاح أن المبرد قال ان كان حرف قال العبدى وهذا اظرف من قول من قال ان ليس وعسى حرفان قال ابن الحاج هو وان كان فى بادئ الرأى ضعيفا الا أنه أقوى لمن تأمل لانها لا تدل على حدث بل دخلت لتفيد معنى المضى فى خبر ما دخلت عليه

﴿ص﴾ والكلام قول مفيد وهو ما يحسن سكوت المتكلم عليه وقيل السامع وقيل هما والاصح اشتراط القصد وافادة ما يجهل لا اتحاد الناطق وأشكل تصور خلافه

﴿ش﴾ الكلام يطلق لغة على الخط والاشارة وما يفهم من حال الشئ واطلاقه على هذه الثلاثة مجاز وعلى التكليم الذى هو المصدر وفى كلام بعضهم ما يقتضى ان اطلاقه على هذا حقيقة وعلى ما فى النفس من المعانى التى يعبر عنها وعلى اللفظ المركب أفاد أم لم يفد وهل هو حقيقة فيهما أو فى الأول فقط أو الثانى فقط ثلاثة مذاهب للنحويين وعلى الكلمة الواحدة كما فى الصحاح وأما فى الاصطلاح فأحسن حدوده وأخصرها انه قول مفيد فخرج بالقول الخمسة الاول المذكورة وبالمفيد الكلمة وبعض المركبات وهو الذى لا يفيد والمراد بالمفيد ما يفهم معنى يحسن السكوت عليه وهل المراد سكوت المتكلم أو السامع أو هما أقوال أرجحها الاول لانه خلاف التكلم فكما أن التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت صفته أيضا والمراد بحسن السكوت عليه أن لا يكون محتاجا فى افادته للسامع كاحتياج المحكوم عليه الى المحكوم به أو عكسه فلا يضر احتياجه الى المتعلقات من المفاعيل ونحوها وهل يشترط افادة المخاطب شيأ يجهله قولان أحدهما نعم وجزم به ابن مالك فلا يسمى نحو السماء فوق الارض والنار حارة وتكلم رجل كلاما والثانى لا وصححه أبو حيان قال والا كان الشئ الواحد كلاما وغير كلام اذا خوطب به من يجهله فاستفاد مضمونه ثم خوطب به ثانيا ومحل الخلاف ما اذا ابتدأ به فيصح أن يقال زيد قائم كما أن النار حارة بلا خلاف ذكره أبو حيان فى تذكرته وهل يشترط فى الكلام القصد قولان أحدهما نعم وجزم به ابن مالك وخلائق فلا يسمى ما ينطق به النائم والساهى كلاما وعلى هذا يزاد فى الحد مقصود والثانى لا وصححه أبو حيان وهل يشترط فيه اتحاد الناطق قولان أحدهما نعم فلو اصطلح رجلان على أن يذكر أحدهما فعلا والآخر فاعلا أو مبتدأ والآخر خبرا لم يسم ذلك كلاما وعلل بأن الكلام عمل واحد فلا يكون عامله الا واحدا وعلى هذا يزاد فى الحد من ناطق واحد والثانى لا وصححه ابن مالك وأبو حيان كما أن اتحاد الكاتب لا يعتبر فى كون الخط خطا وقال ابن قاسم صدور الكلام من ناطقين لا يتصور

لان كل واحد من المتكلمين انما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الآخر بالاخرى فكأنها مقدرة فى كلامه وهذا معنى قولى وأشكل تصوير خلافه (تنبيه) تخصيص النحاة الكلام بالمفيد مجرد اصطلاح لا دليل عليه وقد بالغ الخفاجى فى انكار ذلك عليهم فقال فى كتابه سر الفصاحة الكلام عندنا ما انتظم من حرفين فصاعدا من الحروف المعقولة اذا وقع ممن تصح منه أو من قبيله الافادة قال وانما شرطنا الانتظام لانه لو أتى بحرف ومضى زمان وأتى بحرف لم يصح وصف فعله بأنه كلام وذكرنا الحروف المعقولة لان أصوات بعض الجمادات ربما تقطعت على وجه يلتبس بالحروف لكنها لا تتميز تميزها وشرطنا وقوع ذلك ممن تصح منه أو من قبيله الافادة لئلا يلزم عليه أن يكون ما يسمع من بعض الطيور كلاما وقولنا القبيل دون الشخص لان ما يسمع من المجنون يوصف بأنه كلام وان لم تصح منه الفائدة وهو بحاله لكنها تصح من قبيله وليس كذلك الطائر ولا يجوز أن يشترط فى حد الكلام كونه مفيدا على ما ذهب اليه أهل النحو لان أهل اللغة قسموا الكلام الى مهمل ومستعمل والمهمل ما لم يوضع لشئ من المعانى والمستعمل هو الموضوع لمعنى له فائدة فلو كان الكلام هو المفيد عندهم وما لم يفد ليس بكلام لم يكونوا قسموا على قسمين بل كان يجب أن يسلبوا ما لم يفد اسم الكلام رأسا على أن الكلام انما يفيد بالمواضعة وليس لها تأثير فى كونه كلاما كما لا تأثير لها فى كونه صوتا وقد تصدى أبو طالب العبدى فى شرح الايضاح لنصر مذهب النحويين فى ذلك وأكثر ما استدل بقولهم لمن يورد ما تقل فائدته هذا ليس بكلام وبقول سيبويه ان الكلام انما يقع على الجمل وقرره بأنه اسم لمصدر ونائب عنه وذلك المصدر وهو التكليم موضوع للمبالغة والتكثير لان فعله كلم دال على ذلك فلما جرى الكلام عليه وجب أن يراد به التكثير وأقل أحوال التكثير والتكرير أن يكون واقعا على جملة قال ولا حجة له فى ذلك وأما قولهم لقليل الفائدة ليس بكلام فمن باب المجاز والمبالغة كقولك للبليد ليس بانسان وأما قول سيبويه فلا تقوم به حجة لان الخصم قال نعم يمكن أن يقال ان المتقدمين من أهل النحو تواضعوا فى عرفهم على أن سموا الجملة المفيدة كلاما دون ما لم يفد لان ذلك على سبيل التحقيق كما انهم سموا هذه الحوادث الواقعة كضرب أفعالا ولو عدلنا الى التحقيق كانت اسماء لما وقع من الحوادث اه وقال ابن جنى فى الخصائص فان قيل لم وضع الكلام على ما كان مستقلا بنفسه وعلى الجملة التامة دون غيرها الاشتقاق قضى بذلك أم مجرد السماع قيل لا بل الاشتقاق قضى به دون مجرد السماع لان الكلام مأخوذ من الكلم وهو الجرح والتأثير وانما يحصل التأثير بالتام المفهوم دون غيره قال ومما يؤنسك بذلك أن العرب لما أرادت الآحاد من ذلك خصته باسم له لا يقع الا على الواحد وهو قولهم كلمة ثم قال فى آخر كلامه ۞ ولكل قوم سنة وإمامها ۞

﴿ص﴾ ولا يتركب فى كلمة خلافا لابن طلحة ولا اسم وحرف خلافا للفارسى ولا فعل وحرف خلافا للشذوذ بل فى اسمين واسم وفعل

(ش) الضمير عائد الى الكلام أو الى الافادة والحاصل أن الكلام لا يتأتى الا من اسمين أو من اسم وفعل فلا يتأتى من فعلين ولا حرفين ولا اسم وحرف ولا فعل وحرف ولا كلمة واحدة لان الافادة انما تحصل بالاسناد وهو لا بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح أن يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما فالاسمان يكونان كلاما لكون أحدهما مسندا والآخر مسندا اليه وكذلك الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والفعلان والفعل والحرف لا مسند اليه فيهما والاسم مع الحرف اما أن يفقد منه المسند أو المسند اليه والحرفان لا مسند اليه فيهما ولا مسند والكلمة لا اسناد فيها وزعم ابن طلحة أن الكلمة الواحدة قد تكون كلاما اذا قامت مقام الكلام كنعم ولا فى الجواب ورد بأن

الكلام هو الجملة المقدرة بعدها وزعم أبو علي الفارسي أن الاسم مع الحرف يكون كلاما في النداء نحو يا زيد وأجيب بأن يا سدت مسد الفعل وهو أدعو وأنادي وزعم بعضهم أن الفعل مع الحرف يكون كلاما في نحو ما قام بناء على أن الضمير المستتر لا يعد كلمة ٭

﴿ص﴾ وهو خبر إن احتمل الصدق والكذب والا فانشاء والأصح انحصاره فيهما

﴿ش﴾ اختلف الناس في أقسام الكلام فالحذاق من النحاة وغيرهم وأهل البيان قاطبة على انحصاره في الخبر والانشاء وقال كثيرون أقسامه ثلاثة خبر وطلب وانشاء قالوا لأن الكلام اما أن يحتمل التصديق والتكذيب اولا الاول الخبر والثاني ان اقترن معناه بلفظه فهو الانشاء وان لم يقترن بل تأخر عنه فهو الطلب والمحققون على دخول الطلب في الانشاء وان معنى اضرب مثلا وهو طلب الضرب مقترن بلفظه وأما الضرب الذي يوجد بعد ذلك فهو متعلق الطلب لا نفسه وقال قطرب أقسام الكلام أربعة خبر واستخبار وهو الاستفهام وطلب ونداء فأدرج الأمر والنهي تحت الطلب وضعف بأن الاستخبار داخل تحته أيضا وبأن نحو بعت واشتريت خارج منه وقال بعضهم خمسة خبر وأمر وتصريح وطلب ونداء وقال الاخفش ستة خبر واستخبار وأمر ونهي ونداء وتمن وقال بعضهم عشرة نداء ومسئلة وأمر وتشفع وتعجب وقسم وشرط ووضع وشك واستفهام وقال بعضهم تسعة باسقاط الاستفهام لدخوله في المسئلة وقال بعضهم ثمانية باسقاط التشفع لدخوله فيها وقال بعضهم سبعة باسقاط الشك لانه من قسم الخبر وقال بعضهم ستة عشر أمر ونهي وخبر واستخبار وطلب وجحود وتمن واغلاظ وتلهف واختبار وقسم وتشبيه ومجازاة ودعاء وتعجب واستثناء والتحقيق انحصاره في القسمين الاولين ورجوع بقية المذكورات اليهما

﴿ص﴾ والكلم المركب من ثلاث وان لم يفد وهو اسم جنس لكلمة لا جمع كثرة ولا قلة ولا شرط تعدد الأنواع خلافا لزاعميها

﴿ش﴾ الكلم القول المركب من ثلاث كلمات فصاعدا أفاد أم لا فهو أخص من الكلام لانه يكون بالتركيب من ثلاث وأعم منه بعدم اشتراط الفائدة والكلام عكسه فيتأتى اجتماعهما في قد قام زيد وارتفاعهما في إن قام و وجود الكلام دون الكلم في زيد قائم وعكسه في إن قام زيد وهل يشترط أن تكون الثلاث من الانواع الثلاث أولا فتكون من نوع أو نوعين ذكر ابن النحاس فيه خلافا والصحيح عدم الاشتراط والصحيح انه اسم جنس للكلمة كتمر وتمرة لا جمع كثرة ولا قلة خلافا لزاعمي ذلك بدليل تذكيره في قوله اليه يصعد الكلم الطيب وانه لم يتغير فيه نظم واحده ذكر ذلك ابن الصائغ في شرح الالفية وابن فلاح في مغنيه قال ابن الخشاب ولا يطلق الكلم على المركب من كلمتين الا عند من يجوز اطلاق اسم الجمع على اثنين وفي شرح التسهيل لناظر الجيش اختلف النحاة في الكلم فذهب جماعة منهم الجرجاني الى أنه جمع لكلمة وذهب الفارسي وغيره من المحققين الى أنه اسم جنس لها ثم اختلفوا على مذاهب أحدها وعليه الأكثر أنه لا يقع الا على ما فوق العشرة واذا قصد به ما دونها جمع بألف وتاء والثاني انه يقع على الكثير والقليل والثالث أنه لا يقع على أقل من ثلاث وعليه ابن مالك ٭

﴿ص﴾ والجملة قيل ترادف الكلام والاصح اعم لعدم شرط الافادة فان صدرت باسم فاسمية أو فعل ففعلية أو ظرف أو مجرور فظرفية وان تقدمها حرف والعبرة بصدر الاصل واسمية الصدر فعلية العجز ذات وجهين وتسمى الكبرى ان كان خبرها جملة والصغرى إن كانت خبرا ولما بينهما اعتباران ٭

﴿ش﴾ ذهبت طائفة الى أن الجملة والكلام مترادفان وهو ظاهر قول الزمخشري في المفصل فانه بعد أن فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة والصواب انها أعم منه اذ شرطه الافادة بخلافها قال ابن هشام في المغني

ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما وعلى هذا فحد الجملة القول المركب كما أفصح به شيخنا العلامة الكافيجي في شرح القواعد ثم اختار الترادف قال لأنا نعلم بالضرورة أن كل مركب لا يطلق عليه الجملة وسبقه الى اختيار ذلك ناظر الجيش وقال انه الذي يقتضيه كلام النحاة قال وأما اطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطا أو جوابا أو صلة فاطلاق مجازي لأن كلا منها كان جملة قبل فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كاطلاق اليتامى على البالغين نظرا الى أنهم كانوا كذلك اه وتنقسم الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية فالاسمية التي صدرها اسم كزيد قائم وهيهات العقيق والفعلية التي صدرها فعل كقام زيد وضرب اللص وكان زيد قائما وظننته قائما ويقوم وقم والظرفية المصدرة بظرف أو مجرور نحو أعندك زيد أفي الدار زيد اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف أو المجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما وزاد الزمخشري وغيره في الجمل الشرطية والصواب انها من قبيل الفعلية لأن المراد بالصدر المسند أو المسند اليه ولا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف فالجملة من نحو أقائم الزيدان وازيد أخوك ولعل أباك منطلق وما زيد قائما اسمية ومن نحو أقام زيد وان قام زيد وقد قام زيد وهلا قمت فعلية والمعتبر أيضا ما هو صدر في الاصل فالجملة من نحو كيف جاء زيد ونحو فريقا كذبتم وفريقا تقتلون ونحو فأي آيات الله تنكرون فعلية لأن هذه الاسماء في رتبة التأخير وكذا الجملة من نحو يا عبد الله وان أحد من المشركين استجارك فأجره والانعام خلقها والليل اذا يغشى لأن صدورها في الاصل أفعال والتقدير أدعو زيدا وان استجارك أحد وخلق الأنعام وأقسم بالليل وقد تكون الجملة ذات وجهين وهي اسمية الصدر فعلية العجز نحو زيد يقوم أبوه قال ابن هشام وينبغي أن يزاد عكس ذلك نحو ظننت زيدا أبوه قائم وتنقسم أيضا الى الكبرى والصغرى فالكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد قام أبوه وزيد أبوه قائم والصغرى هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين نحو زيد أبوه غلامه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير وغلامه منطلق صغرى لا غير وأبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق صغرى باعتبار جملة الكلام *

﴿ص﴾ والقول لفظ دل على معنى فيعم الثلاثة قيل والمهمل وليس مجازا في غير الكلمة ولا خاصا بالمركب ولا المفيد خلافا لزاعمها

﴿ش﴾ القول هو اللفظ الدال على معنى فاللفظ جنس يشمل المستعمل والمهمل لانه الصوت المعتمد على مقطع والدال على معنى فصل يخرج المهمل فشمل الكلمة والكلام والكلم شمولا بدليا أي انه يصدق على كل منها أنه قول اطلاقا حقيقيا وقيل انه حقيقة في المفرد واطلاقه على المركب مجاز وعليه ابن معطي وقيل حقيقة في المركب سواء أفاد أم لا واطلاقه على المفرد مجاز وقيل حقيقة في المركب المفيد واطلاقه على المفرد والمركب الذي لا يفيد مجاز وبه جزم الجويني في تفسيره وقيل انه يطلق على اللفظ المهمل أيضا فيرادف اللفظ حكاه أبو حيان في باب ظن من شرح التسهيل وجزم به أبو البقاء في اللباب أما اطلاقه على غير اللفظ من الرأي والاعتقاد فمجاز جزما اجماعا

﴿ص﴾ الاعراب

﴿ش﴾ أي هذا بحثه وهو مصدر أعرب مشترك لمعان الابانة يقال أعرب الرجل عن حاجته أبان عنها ومنه حديث والثيب تعرب عن نفسها والاجالة عربت الدابة جالت في مرعاها وأعربها صاحبها أجالها والتحسين أعربت الشيء حسنته والتغيير عربت المعدة وأعربها الله غيرها وازالة الفساد أعربت الشيء أزلت عربه أي

فساده ويتعدى الاول بعن والباقى بالهمزة ويأتى أعرب لازما بمعنى تكلم بالعربية أو صارت له خيل عراب أو ولد له ولد عربى اللون أو تكلم بالفحش أو أعطى العربون فهذه عشرة معان والمناسب للمعنى الاصطلاحى منها هو الاول اذ القصد به ابانة المعانى المختلفة كما ستعرفه ويصح أن يكون من الخمسة بعده

﴿ص﴾ قال الجمهور لفظى فهو أثر يجلبه العامل ظاهر أو مقدر قيل أو منوى وخص المقدر بما ألفه منقلبة والمنوى بغيره وقيل معنوى فهو التغيير لعامل لفظا أو تقديرا قيل أو محلا فى المبنى

﴿ش﴾ اختلف هل الاعراب لفظى أو معنوى على قولين فالجمهور على الاول واليه ذهب ابن خروف والشلوبين وابن مالك ونسبه للمحققين وابن الحاجب وسائر المتأخرين وحده على هذا أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى محل الاعراب وهو الآخر كما سيأتى والمراد بالاثر الحركة والحذف والسكون والحرف وبالمقدر ما كان فى المقصور ونحوه مما سيأتى وقولنا يجلبه العامل احتراز من حركة الاتباع نحو الحمد لله ومن حركة البناء وسائر الحركات فان قلت فلم لم تزد فى الحد فى آخر الكلمة كما صنع ابن هشام فى الشذور قلت قد صرح هو فى شرحه بان ذلك ليس قيدا محترزا به عن شئ اذ ليس لنا أثر يجلبه العامل فى غير الآخر فيحترز عنه وانما هو بيان لمحل الاعراب من الكلمة وقد ذكرته بعد ذلك مفصولا من الحد فهو أقعد لئلا يتوهم كونه من تمامه وايضا فلان الاعراب قد يكون فى غير الآخر كما سيأتى وذهب الاعلم وجماعة من المغاربة الى أنه معنوى ونسب لظاهر قول سيبويه ورجحه أبو حيان وعلى هذا فحده التغيير لعامل لفظا أو تقديرا واستدل لصحة الاول بان الاعراب قد يكون لازما للزوم مدلوله كرفع لعمرك ونصب سبحان الله ورويدك وجر الكلاع وعريط من ذى الكلاع وأم عريط فلا يصح قول من جعله تغييرا وأجيب بأن ذلك ونحوه متغير بمعنى انه صالح للتغير أو متغير عن حالة السكون التى كان عليها قبل التركيب ورد بأن الاول مجاز والثانى يرد عليه المبنى على حركة فانه كذلك واستدل للثانى بأنه لو كانت الحركات ونحوها اعرابا لم تضف اليه فى قولهم حركات الاعراب وأجيب بأنها بيانية وبأنها توجد فى المبنى وأجيب بأنها غيرها وبأنها تزول فى الوقف مع الحكم عليه بالاعراب وأجيب بأنه عارض لا اعتبار به وبأن السكون ليس بأثر وأجيب بأن الاثر أعم من وجود الحركة وحذفها وبأن فيه تخصيص اللفظ ببعض اطلاقاته اللغوية بخلاف ما اذا جعلناه نفس الحركات والحروف ففيه نقل اللفظ بالكلية عن مدلوله اللغوى وذلك غير جائز للمصطلحين وتقسيم الاثر الى ظاهر ومقدر هو المعروف وقسمه بعضهم الى ظاهر ومقدر ومنوى وخص المقدر بما ألفه منقلبة عن ياء مقدرة نحو ملهى والمنوى بما ألفه غير منقلبة عن شئ نحو حبلى وأرطى وبغير الالف كغلامى وكذلك تقسيم التغيير الى لفظى وتقديرى هو المشهور وقسمه بعضهم الى ثلاثة لفظى وتقديرى ومحلى وفسر المحلى بموضع الاسم المبنى

﴿ص﴾ ومحله آخر الكلمة أو ما نزل منزلته

﴿ش﴾ المراد بآخر الكلمة نحو الدال من زيد والميم من يقوم وبما نزل منزلته الافعال الخمسة فان علامة الاعراب فيها النون وحذفها وليست هى آخر الكلمة ولا متصلة بالآخر بل بالضمير الذى هو الفاعل والفاعل بمنزلة الجزء من الفعل وكذا اثنا عشر واثنى عشر فان الاعراب فيهما فى حشو الكلمة قال ابن جنى فى الخاطريات لان الاسمين المضموم أحدهما الى الآخر بمنزلة المضاف والمضاف اليه وقال ابن هشام الذى يظهر فى الجواب أن عشر حال محل النون والنون بمنزلة التنوين (تنبيه) يسمى آخر المعرب حرف اعراب والمبنى لا حرف اعراب له قال ابن يعيش وربما سمى آخره حرف اعراب على معنى انه لو أعرب أو كان مما يعرب لكان محل الاعراب

﴿ص﴾ والصحيح أنه زائد على الماهية ومقارن الوضع

﴿ ش ﴾ فيه مسئلتان الأولى الاعراب زائد على ماهية الكلمة كما جزم به أبو حيان وذكر ابن مالك انه جزء منها وبعضها ووهاه أبو حيان الثانية ذكر الزجاجي فى أسرار النحو ان الكلام سابق الاعراب في المرتبة وهل تلفظت العرب به زمانا غير معرب ثم رأت اشتباه المعانى فأعربته أو نطقت به معربا فى أول تبلبل ألسنتها به ولا يقدح ذلك فى سبق رتبة الكلام كتقدم الجسم الاسود على السواد وان لم يزايله خلاف للنحاة وفى اللباب لابى البقاء ان المحققين على الثانى لان واضع اللغة حكيم يعلم ان الكلام عند التركيب لابد أن يعرض فيه لبس فحكمته تقتضى ان يضع الاعراب مقارنا للكلام

﴿ ص ﴾ وهو أصل فى الاسماء وثالثها فيهما

﴿ ش ﴾ مذهب البصريين ان الاعراب أصل فى الاسماء فرع فى الافعال لان الاسم يقبل بصيغة واحدة معانى مختلفة وهى الفاعلية والمفعولية والاضافة فلولا الاعراب ماعلمت هذه المعانى من الصيغة وذلك نحو ما أحسن زيدا بالنصب فى التعجب وبالرفع فى النفى وبالجر فى الاستفهام فلولا الاعراب لوقع اللبس بخلاف الفعل فان الالباس فيه لا يعرض لاختلاف صيغه باختلاف المعانى وقال الكوفيون انه أصل فيهما لان اللبس الذى اوجب الاعراب فى الاسماء موجود فى الافعال فى بعض المواضع نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالنصب نهى عن الجمع بينهما وبالجزم نهى عنهما مطلقا وبالرفع نهى عن الاول واباحة الثانى وأجيب بأن النصب على اضمار ان والجزم على ارادة لا والرفع على القطع فلو أظهرت العوامل المضمرة لم تحتج الى الاعراب وذهب بعض المتأخرين الى ان الفعل أحق بالاعراب من الاسم لانه وجد فيه بغير سبب فهو له بذاته بخلاف الاسم فهو له لا بذاته فهو فرع وهذا هو القول الثانى المطوى فى المتن قال فى الارتشاف وهذا من الخلاف الذى ليس فيه كبير منفعة

﴿ ص ﴾ والبناء ضده

﴿ ش ﴾ البناء ضد الاعراب فعلى القول بأنه لفظى يحد كما أفصح به فى التسهيل بأنه ماجئ به لا لبيان مقتضى عامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف وعلى انه معنوى يحد كما قال ابن جنى فى الخصائص بأنه لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا لا لشئ أحدث ذلك من العوامل ولذلك سمى بناء للزومه طريقة واحدة كلزوم البناء موضعه وينقسم أيضا الى ظاهر كاضرب وضرب والى مقدر كهذا وردأمر او محله آخر الكلمة كما مثل ولا يكون فيما نزل منزلته فيما أعلم وهو فرع فى الاسماء وقيل فى الأفعال وقيل فيهما

﴿ ص ﴾ والمبنى الحروف والماضى وكذا الامر خلافا للكوفية والاسم قيل ان أشبه الفعل المبنى وقيل ان لم يركب وقيل أو تضمن معنى الحرف وقيل أو وقع موقع مبنى أو ضارع ما وقع أو أضيف اليه وقيل او كثرت علل منع الصرف والمختار وفاقا لابن مالك وأبى الفتح وأبى البقاء ان أشبه الحرف بلا معارض

﴿ ش ﴾ هذا حصر للمبنيات فالمجمع على بنائه الحروف والماضى لعدم وجود مقتضى الاعراب السابق فيهما فان قيل قد يحصل الالباس فى بعض الحروف الا ترى ان لام الامر ولام كى صورتهما واحدة والمعنى مختلف وكذا لا فى النهى ولا فى النفى وأجيب بحصول الفرق بتقدم العامل على لام كى ووقوع لام الامر ابتداء وانه اذا خيف التباس لا النافية بالناهية أتى بغيرها من حروف النفى نحو ما وأما الامر فالبصرية على بنائه والكوفية على اعرابه ومنشأ الخلاف الاختلاف السابق فى ان الاعراب أصل فى الافعال أيضا ولا فعلى الاول هو معرب لانه الاصل فيه ولا مقتضى لبنائه وعلى الثانى هو مبنى لانه الاصل فيه ولا مقتضى لاعرابه وزعم الكوفية ذلك بأنه مقتطع من المضارع فأعرب كأصله والبصرية لا يرون ذلك بل يقولون انه أصل برأسه كما تقدم فالخلاف فى هذه المسئلة مبنى على الخلاف فى أصلين وهذا أمر لطيف نذكره ان شاء الله تعالى فى كتاب السلسلة الذى عزمنا

أن نؤلفه نحوا كالسلسلة للجويني في الفقه وسلاسل الذهب للزركشي في الاصول والاسم بعضه مبني قطعا ثم اختلف في سبب البناء هل هو شيء واحد أو أكثر فذهب كثيرون الى الثاني فمنهم من قال من أسبابه شبه الفعل المبني ومثله بنزال وهيهات فانهما بنيا لشبههما بانزل وبعد في المعنى ورد هذا بطرد اللزوم بناء سقياك وضربا زيدا لانهما بمعنى الامر وعكسه بلزوم اعراب اف وأواه لانهما بمعنى أتضجر وأتوجع المعربين ومنهم من قال من أسبابه عدم التركيب وعلى هذا ابن الحاجب حيث قال المبني ما ناسب مبني الاصل أو وقع غير مركب فعنده ان الاسماء قبل التركيب مبنية وقيل أسباب البناء تضمن معنى الحرف كاسماء الشرط والاستفهام ووقوعه موقع المبني كنزال الواقع موقع انزل ويا زيد الواقع موقع كاف الخطاب ومضارعته لما وقع موقع المبني كالعلم المؤنث المعدول كحذام فانه ضارع نزال الواقع موقع انزل في العدل والتعريف واضافته الى مبني كاسماء الزمان المضافة الى جملة أو لماض وزاد بعضهم أن تكثر علل منع الصرف قال ابن جني في الخصائص ذهب بعضهم الى أنه اذا اذا انضم الى سببين من أسباب منع الصرف ثالث امتنع الاسم من الاعراب أصلا لانه ليس بعد منع الصرف الا ترك الاعراب ومثل ذلك بحذام وقطام وبابه فان ثم العلمية والتأنيث والعدل عن حاذمة وقاطمة قال وما ذكره فاسد لان سبب البناء في الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف وتركه انما سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير وقوله ليس بعد منع الصرف الا ترك الاعراب ممنوع وتمثيله بباب حذام مردود فان سبب البناء فيه شبهه بدراك ونزال وقد وجدنا ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف ولم يبن وذلك اذربيجان فان فيه العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب والألف والنون اه كلام ابن جني والذي جزم به ابن مالك في كتبه انه لا سبب للبناء سوى شبه الحرف فقط وهذا هو المختار ونقله جماعة من المتأخرين عن ظاهر كلام سيبويه وصرح به ابن جني في الخصائص كما تقدم في كلامه وكذلك أبو البقاء في التلقين ثم رأيته أيضا في تقييد أكمل الدين العطار وعبارته وأما ما بني من الاسماء فانما بني لشبهه بالحرف ثم حكى كلامهم في البناء للخروج عن النظائر وللوقوع موقع الامر ثم قال وهذا انما هو على وجه التقريب والصحيح ان كل اسم بني فانما بني لشبهه بالحروف وهذا الشبه على ضربين لفظي ومعنوي فاللفظي نحو كم لانها أشبهت هل لكونها على حرفين والمعنوي ان يتضمن معنى الحرف أو يكون مفتقرا الى ما بعده وهذا مذهب الحذاق من النحويين اه كلامه بحروفه ثم ان شبه الحرف انما يؤثر حيث لم يعارضه معارض فان عارضه ما يقتضي الاعراب فلا أثر له وذلك كأي شرطا واستفهاما وموصولة فانها معربة مع مشابهتها للحرف في الاحوال الثلاثة لكن عارض هذا الشبه لزومها للاضافة وكونها بمعنى كل ان أضيفت الى نكرة وبمعنى بعض ان أضيفت الى معرفة فعارضت مناسبتها للمعرب مناسبتها للحرف فغلبت مناسبة المعرب لانها داعية الى ما هو مستحق بالاصالة ونقضه أبو حيان بلدن فانها ملازمة للاضافة بل هي أقوى من أي فيها فانها لا تنفك عنها لفظا وهي مبنية وقال بعضهم انما أعربت أي تنبيها على الاصل ليعلم ان أصل المبنيات الاعراب كما صححوا بعض الاسماء والافعال التي وجب اعلالها تنبيها على أن الأصل فيها التصحيح وبذلك جزم ابن الانباري في كتابه لمع الادلة

﴿ص﴾ في وضعه على حرف أو حرفين وأب ونحوه ثلاثي ومع لزمت الاضافة وقيل أصلها معي ومعناه ولو لم يوضع كالاشارة وذان وتان للتثنية واستعماله بأن ينوب عن الفعل ولا يتأثر كاسماء الافعال وقيل هي منصوبة بمضمر وقيل هي مبتدأ فتضمنها لام الامر ومحل الباقي وافتقاره بتأصل كموصول واهماله كأوائل السور ولفظه كحاشا علة المضمر المعنوي أو الافتقار أو الوضع في كثير أو استغناؤه باختلاف صيغه احتمالات

﴿ش﴾ الوجوه المعتبرة في شبه الحرف ستة أحدها الوضعي بأن يكون الاسم موضوعا على حرف أو حرفين

فان ذلك هو الاصل في وضع الحرف اذ الاصل في وضع الاسم والفعل أن يكون على ثلاثة حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف فاصل بينهما والحروف انما جئ بها لانه اختصر بها الافعال اذ معنى ما قام زيد نفيت القيام عن زيد فلا بد أن تكون أخصر من الافعال والا لم يكن للعدول عنها اليها فائدة فان أورد على ذلك نحو أب وأخ وحم وهن وفم وذي ويد ودم فانها معربة مع كونها على حرفين فالجواب انها وضعت ثلاثية ثم حذفت لاماتها والعبرة بالوضع الاصلي لا بالحذف الطارئ فان أورد على ذلك مع فانها وضعت على حرفين مع انها معربة على الاصح كما سيأتي في الظروف فالجواب ان ذلك للزومها للاضافة وذلك معارض للشبه كما تقدم في أي وقيل انها ثلاثية الوضع وان أصلها معي فحذفت لامها اعتباطا ولذا ردت اليها عند نصبها على الحال فيقال معا (تنبيه) قال أبو حيان لم أقف على مراعاة الشبه الوضعي الا لابن مالك وقال ابن الصائغ قال سيبويه في باب التسمية اذا سميت بباء اضرب قلت أب باجتلاب همزة الوصل وبالاعراب قال ابن هشام وهذا ينفي اعتبار الشبه الوضعي الثاني المعنوي بأن يتضمن الاسم معنى من المعاني التي حقها أن تكون للحرف سواء وضع لذلك المعنى حرف كادوات الاستفهام والشرط أم لم يوضع كاسماء الاشارة فانها بنيت لتضمنها معنى كان حقه أن يوضع له حرف يدل عليه وهو الاشارة لانه كالتنبيه والتشبيه والخطاب وغير ذلك من معاني الحروف لكن لم يوضع له حرف يدل عليه كذا قيل واعترضه الشيخ سعد الدين بأنهم قد صرحوا بأن اللام العهدية يشار بها الى معهود ذهنا وهي حرف فقد وضعوا للاشارة حرفا غاية ما في الباب انها للاشارة الذهنية ولا فرق بينها وبين الخارجية فان أورد على هذا الشبه تثنية اسم الاشارة فانه معربة بالالف رفعا والياء نصبا وجرا فالجواب أن ذلك لمعارضة الشبه بالتثنية التي هي من خصائص الاسماء الثالث الاستعمالي بأن يكون الاسم نائبا عن الفعل أي عاملا عمله ويكون مع ذلك غير متأثر بالعوامل لا لفظا ولا محلا وذلك أسماء الافعال فانها تلتزم النيابة عن أفعالها فتعمل عملها ولا تتأثر هي بالعوامل فأشبهت الحروف العاملة عمل الفعل وهي ان وأخواتها فانها تعمل عمل الفعل ولا تتأثر بالعوامل وهذا على مذهب من يرى أن أسماء الافعال لا محل لها من الاعراب وهو رأي الاخفش ونسبه في الايضاح للجمهور وفيها قولان آخران أحدهما ان محلها نصب بأفعال مضمرة وعليه المازني والثاني انها في محل رفع بالابتداء وان مرفوعها أغنى عن الخبر كما في أقائم الزيدان وعلى القولين انما بنيت لتضمن الامر منها لام الامر وحمل الباقي عليه طردا للباب واحترز بقولنا ولا يتأثر من المصدر الواقع بدلا من فعله نحو فضرب الرقاب فانه ينوب عن الفعل ويتأثر بالعوامل فأعرب لعدم مشابهته للحرف وكذلك اسم الفاعل ونحوه مما يعمل عمل الفعل الرابع الافتقاري بأن يكون الاسم لازم الافتقار الى ما يتمم معناه كالموصولات والغايات المقطوعة عن الاضافة واذ ونحوها بخلاف ما لا يلزم الافتقار كافتقار النكرة الموصوفة بجملة الى صفتها والفاعل للفعل والمبتدأ للخبر واعراب اللذان واللتان المتقدم في ذان وتان الخامس الاهمالي ذكره ابن مالك في الكافية الكبرى ومثل له في شرحها بأوائل السور فانها تشبه الحروف المهملة كبل ولو في كونها لا عاملة ولا معمولة وهذا على القول بأن أوائل السور لا محل لها من الاعراب لانها من المتشابه الذي لا يدرك معناه وقيل انها في محل رفع على الابتداء أو الخبر أو نصب باقرأ أو جر قسما وجعل بعضهم من هذا النوع الاسماء قبل التركيب وأسماء الهجاء المسرودة كألف باء تاء ثاء جيم وأسماء العدد كواحد اثنين ثلاثة السادس ذكره ابن مالك في حاشا الاسمية انها بنيت لشبهها بحاشا الحرفية في اللفظ ومثلها على الاسمية كلا بمعنى حقا ذكرهما ابن الحاجب وقد يجتمع في مبني شبهان فأكثر ومن ذلك المضمرات فان فيها الشبه المعنوي اذ التكلم والخطاب والغيبة من معاني الحروف والافتقاري لان كل ضمير يفتقر الى ما يفسره والوضعي اذ غالب الضمائر على حرف أو حرفين وحمل الباقي عليه ليجري الباب على سنن

واحد زاد ابن مالك فى التسهيل والجودى فانه عديم التصرف فى لفظه بوجه حتى بالتصغير والوصف وهذا ليس واحدا من الوجوه الستة ويمكن رجوعه الى اللفظى بتكلف زاد أيضا الاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعانى وذلك مغن عن الاعراب لحصول الامتياز به وهذه علة عدمية خارجة عن الوجوه الستة أيضا وفى أمالى ابن الحاجب انما كفى فى بناء الاسم شبهه للحرف من وجه واحد بخلاف منع الصرف فلابد فيه من شبهه بالفعل من وجهين لان الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه مما ليس بينه وبينه مناسبة الا فى الجنس الاعم وهو كونه كلمة وشبه الاسم بالفعل وان كان نوعا آخر الا أنه ليس فى البعد عن الاسم كالحرف

﴿ص﴾ والمعرب اسم بخلاف ذلك والمضارع لشبهه فى اعتوار المعانى وقيل ابهامه وتخصيصه قيل ودخول اللام قيل وجريانه فان لحقته نون اناث بنى خلافا لابن درستويه أو تأكيد فثالثها الأصح إن باشرت لا تنفيس خلافا لابن درستويه

﴿ش﴾ المعرب من الاسماء ما عرى من أسباب البناء السابقة وهو كثير جدا قال ابن خروف أكثر الاسماء معرب وأكثر الافعال مبنى والمعرب من الافعال المضارع بالاجماع لكن اختلف فى علة اعرابه فقال البصريون انما أعرب لمشابهته الاسم فى ابهامه وتخصيصه فانه يصلح للحال والاستقبال ويتخلص الى أحدهما باحد الامور السابقة كما أن الاسم يكون مبهما بالتنكير ويتخصص بالتعريف قيل وفى دخول لام الابتداء عليه كما تدخل على الاسم فان ذلك يدل على مشابهة بينهما ولهذا لم تدخل على الماضى والامر والأصح انه لا عبرة بدخول اللام فى الشبه لانها دخلت بعد استحقاق الاعراب لتخصيص المضارع بالحال كما خصصته السين ونحوها بالاستقبال وزاد بعضهم فى وجوه الشبه جريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته وقال الكوفيون انما أعرب لانه تدخله المعانى المختلفة والاوقات الطويلة قال صاحب البديع وذلك انه يصلح للازمنة المختلفة من الحال والاستقبال والماضى نحو يضرب الآن ولن يضرب غدا ولم يضرب أمس كما ان الاسم يصلح للمعانى المختلفة من الفاعلية والمفعولية والاضافة وقال ابن مالك بل وجه الشبه انه يعرض له بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة كما يعرض ذلك فى الاسم ولا يميز بينها الا الاعراب كما فى مسئلة لا تأكل السمك وتشرب اللبن فلما كان الاسم والفعل مشتركين فى قبول المعانى بصيغة واحدة اشتركا فى الاعراب لكن الاسم ليس له ما يغنيه عن الاعراب لان معانيه مقصورة عليه والمضارع قد يغنيه عن الاعراب تقدير اسم مكانه فلهذا جعل فى الاسم أصلا والمضارع فرعا قال والجمع بينهما بذلك أولى من الجمع بينهما بالابهام والتخصيص ودخول لام الابتداء ومجارات اسم الفاعل لان المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جىء بالاعراب لاجله بخلاف المشابهة التى اعتبرتها اه قال ابن هشام وهذا مركب من مذهب البصريين والكوفيين معا فان البصريين لا يسلمون قبوله ويرون اعرابه بالشبه والكوفيون يسلمون ويرون اعرابه كالاسم وابن مالك سلم وادعى ان الاعراب بالشبه فان لحقت المضارع نون إناث بنى وذكر له ثلاث علل الحمل على الماضى المتصل بها ونقصان شبهه بالاسم لان النون من خصائص الافعال كما تعارض الاضافة ونحوها سبب البناء وتركبه معها لان الفاعل كالجزء من فعله فان قيل فيلزم بناؤه اذا اتصل به ألف أو واو أو ياء قيل منع من ذلك شبهه بالمثنى والجمع وادعى ابن مالك فى شرح التسهيل انه لا خلاف فى بنائه معها وليس كذلك فقد قال باعرابه حينئذ جماعة منهم ابن درستويه والسهيلى وابن طلحة وعللوه بأنه قد استحق الاعراب فلا يعدم الا لعدم موجبه وبقاء موجبه دليل على بقائه فهو مقدر فى الحرف الذى كان فيه ظاهرا ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضى وان لحقته نون توكيد فاقوال أصحها بناؤه إن باشرت لتركبه معها وتنزله منزلة صدر المركب من عجزه واعرابه ان فصلت منه بألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة ولو تقدير العدم

التركيب مع الحاجز اذ لا تركب ثلاثة أشياء فتجعل شيأ واحدا ويدل على اعرابه حينئذ رجوع علامة الرفع عند الوقف على المؤكد بالخفيفة نحو هل تفعلن فانه عند الوقف تحذف وترد الواو والنون فيقال هل تفعلون ولو كان مبنيا لم يختلف حال وصله ووقفه والثاني مبني مطلقا لضعف شبهه بالاسم بالنون التي هي من خصائص الافعال فرجع الى أصله والثالث الاعراب مطلقا كمثل ما قال ابن درستويه في نون الاناث وان لحقه حرف تنفيس وهو السين وسوف فالجمهور على اعرابه وزعم ابن درستويه انه مبني لانه لا يوجد معه الا مضموما ولانه صار به مستقبلا فأشبه الامر وأجيب بأن لزوم ضمه لعدم الناصب والجازم اذ لا يدخلان عليه لان النواصب وبعض الجوازم للاستقبال وهم لا يجمعون حرفين لمعنى وبعضها للمضي فلا يجامع التنفيس الذي هو للاستقبال (تنبيه) قيل ببناء المضارع أيضا اذا وقع موقع الامر كما سيأتي في نواصب الفعل أو في الشرط والجزاء كما سيأتي في الجوازم

﴿ص﴾ وزعم الاخفش بناء جمع المؤنث نصبا وغير المنصرف جرا والزجاج المثنى وفي ما قبل التركيب ثالثها المختار وفاقا لأبي حيان واسطة وأجريت في المحكي بمن والمتبع والمضاف للياء معرب وثالثها واسطة

﴿ش﴾ فيه مسائل الأولى الجمهور على أن جمع المؤنث السالم في حالة النصب وما لا ينصرف في حالة الجر معربان والكسرة في الاول والفتحة في الثاني حركتا اعراب وذهب الاخفش الى بنائهما في الحالة المذكورة وقال انهما معربان في حالين ومبنيان في حال ورد بأن ذلك لا نظير له واحتج بأن أمس كذلك وأجيب بأن أمس لا يبنى الا حال تضمنه معنى الحرف ولا سبب للبناء في المذكورين قال الفارسي في العسكريات ومما يدل على اعرابهما في الحالة المذكورة أن هذه الحركة وجبت فيهما بعامل والحركات التي تجب بعوامل لا تكون حركات بناء الثانية زعم الزجاج أن المثنى مبني لتضمنه معنى الحرف وهو العاطف اذ اصل قام الزيدان قام زيد وزيد كما بني لذلك خمسة عشر الثالثة في الاسماء قبل التركيب ثلاثة أقوال أحدها وعليه ابن الحاجب أنها مبنية لجعله عدم التركيب من أسباب البناء وعلل غيره بأنها تشبه الحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة الثاني أنها معربة بناء على أن عدم التركيب ليس سببا والشبه المذكور ممنوع لأنها صالحة للعمل والثالث أنها واسطة لا مبنية ولا معربة لعدم الموجب لكل منهما ولسكون آخرها وصلا بعد ساكن نحو قاف سين وليس في المبنيات ما يكون كذلك وهذا هو المختار عندي تبعا لابي حيان الرابعة المحكي بمن نحو من زيد من زيدا من زيد قيل إنه واسطة وأن حركته حركة حكاية لا حركة اعراب ولا بناء قال أبو حيان وهو الصحيح وقيل انه معرب وحركته حركة اعراب وإنه في الرفع خبر من وفي النصب مفعول فعل مقدر وفي الجر بدل وقيل إنه مبني واختاره ابن عصفور لأن الاختلاف ليس بعامل في المعرب في الكلام الذي هو فيه الخامسة المتبع نحو الحمد لله بكسر الدال قيل انه واسطة والصحيح أنه معرب تقديرا بمعنى أنه قابل للاعراب وقيل انه مبني وبه جزم ابن الصائغ السادسة في المضاف للياء ثلاثة أقوال أصحها وعليه الجمهور أنه معرب كغيره من المضافات وان لم يظهر فيه الاعراب فهو مقدر كالمقصور ونحوه والثاني مبني لاضافته الى مبني بناء على أن ذلك من أسباب البناء وعليه الجرجاني وابن الخشاب والثالث واسطة لا مبني لعدم السبب ولا معرب لعدم ظهور الاعراب فيه وعلى هذا ابن جني

﴿ص﴾ مسألة الحركة مع الحرف وقيل بعده وقيل قبله

﴿ش﴾ في محل الحركة ثلاثة أقوال حكاها ابن جني في الخصائص بأدلتها وعقد لها بابا أحدها وهو قول سيبويه أنها تحدث بعد الحرف واختاره ابن جني قال ويؤيده انا رأينا الحركة فاصلة بين المثلين مانعة من ادغام الاول في الآخر نحو الملل والضفف كما تفصل الالف بعدها بينهما نحو الملال فلولا أن حركة الاول تليه في الرتبة لما حجزت عن الادغام وان الحركة قد ثبتت أنها بعض حرف اذ الفتحة بعض الالف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو

فكما أن الحرف لا يجامع حرفاً آخر فينشأ عن معاً في وقت واحد فكذلك بعض الحرف لا يجوز أن ينشأ مع حرف آخر في وقت واحد والثاني أنها معه واختاره أبو علي الفارسي قال ويؤيده أن النون الساكنة مخرجها مع حروف الفم من الأنف والمتحركة مخرجها من الفم فلو كانت الحركة بعد الحرف لوجب أن تكون النون المتحركة أيضاً من الأنف واختاره أيضاً أبو حيان وأبو البقاء في اللباب وعللا بأن الحرف يوصف بأنه متحرك كما يوصف بالشدة والجهر فهي صفة والصفة لا تتقدم الموصوف ولا تتأخر عنه وبأن حروف العلة تنقلب الى غيرها لتحركها فلو كانت بعدها لم تنقلب والثالث وهو أضعفها انها قبله قال ابن جني ويؤيده اجماع النحاة على أن الفاء في يعد وبابه انما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة في يوعد لو خرج على أصله فقولهم بين ياء وكسرة يدل على أن الحركة عندهم قبل حرفها المتحرك بها قال ويبطله اجماعهم على أن الالف لا تقع الا بعد فتحة كضارب مثلا فلو كانت الحركة قبل حرفها لكانت الألف بعد ضاد لا بعد فتحة قال الفارسي وسبب الخلاف لطف الأمر وغموض الحال

﴿ص﴾ وهي اعراب وبناء وحكاية واتباع ونقل وتخلص من سكونين قيل وحركة المضاف للياء ورجحه أبو حيان وعندي ومناسبة وتعمهما وهل حركة الاعراب أصل أو البناء أو هما أقوال وليستا غيرين خلافاً لقطرب وهو لفظي ولا الحرف مجتمع من حركتين على الصحيح

﴿ش﴾ الحركات سبع حركة اعراب وحركة بناء وسيأتيان وحركة حكاية نحو من زيداً من زيد من زيد وحركة اتباع كقراءة الحمد لله بكسر الدال للملائكة اسجدوا بضم التاء وحركة نقل كقراءة قد افلح بفتح الدال ألم تعلم ان الله بفتح الميم وحركة تخلص من سكونين نحو لم يكن الذين والسابعة واستدركها أبو حيان وغيره على التسهيل حركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانها ليست عندهم اعراباً ولا بناء ولا هي من الحركات الستة وعندي أن يقال بدلها حركة مناسبة فتشملها وما يجري مجراها واختلف في حركات الاعراب وحركات البناء أيهما أصل فقيل حركات الاعراب لانها للعامل وقيل حركات البناء لانها لازمة وقيل هما أصلان قال بعضهم وهو الصحيح قلت وينبغي أن يكون الخلاف مبنياً على ان الاعراب أصل في الاسماء فقط أو فيها وفي الافعال أو في الافعال فقط فعلى الاول يكونان أصلين كما ان الاعراب والبناء أصلان وعلى الثاني حركات الاعراب أصل لان البناء فرع فيهما وعلى الثالث حركات البناء لانه الاصل في الاسم الاشرف والذي يظهر ترجيحه ان حركات الاعراب فقط أصل لان الأصل في الاعراب الحركة والاصل في البناء السكون والحركة طارئة ثم الجمهور على ان حركات الاعراب غير حركات البناء وقال قطرب هي هي والخلاف لفظي لانه عائد الى التسمية فقط فالأولون يطلقون على حركات الاعراب الرفع والنصب والجر والجزم وعلى حركات البناء الضم والفتح والكسر والوقف وقطرب ومن وافقه يطلقون اسماء هذه على هذه وفي اللباب لأبي البقاء ذهب قوم الى ان الحرف مجتمع من حركتين لان الحركة اذا أشبعت نشأ الحرف المجانس لها والمحققون على خلافه لان الحرف له مخرج مخصوص والحركة لا تختص بمخرج ولانها اذا أشبعت نشأ منها حرف تام وبقيت الحركة قبله بكمالها فلو كان الحرف حركتين لم تبق الحركة قبل الحرف

﴿ص﴾ مسئلة الاصل في البناء السكون كالامر فالفتح كالماضي فالكسر فالضم ولا يكونان في الفعل خلافاً للزنجاني وقد تقدر وينوب عنها

﴿ش﴾ الاصل في البناء السكون لانه أخف فلا يعدل عنه الا لسبب ولان الاصل عدم الحركة فوجب استصحابه ما لم يمنع منه مانع واذا عدل الى الحركة قدم الاخف فالاخف وذلك الفتح ثم الكسر ثم الضم فالسكون

يكون فى الحروف نحو قد وهل وبل والافعال كالامر والماضى المتصل بضمير رفع متحرك والمضارع المتصل بنون الاناث والاسماء نحو من وكم والفتح يكون فى الثلاثة أيضا نحو سوف وثم وواو العطف وفائه والماضى المجرد والمضارع مع نون التوكيد وكيف وأين وأيان والكسر والضم يكونان فى الحرف والاسم كباء الجر ولامه ومنذ وأمس وحيث ونحن ولا يكونان فى الفعل وزعم الزنجانى فى شرح الهادى وجودهما فيه فى نحو ع وش ورد بضم الدال وهو مردود فان الاول مبنى على الحذف والثانى على السكون تقديرا والضمة اتباع لا بناء وقد استوفيت أسباب البناء على الحركة وأسباب تخصيص الفتحة والكسرة والضمة فى كتاب الاشباه والنظائر فى العربية وهو الكتاب الذى لا يستغنى الطالب عنه وقد يقدر سكون البناء وحركته كما تقدر حركات الاعراب مثال تقدير السكون رد اذا ضم من الدال اتباعا ومثال تقدير الفتح عدا ونحوه من الماضى المعتل الآخر ومثال تقدير الضم ياسيبويه فانه مبنى على الكسر لفظا وعلى الضمة تقديرا كما سيأتى فى المنادى وقد ينوب عن السكون الحذف وعن الحركة الحركة أو الحرف كما يقع ذلك فى الاعراب مثال نيابة الحذف عن السكون أغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربى ومثال نيابة الحركة عن الحركة لا مسلمات لك نابت الكسرة عن الفتحة ومثال نيابة الحرف عن الحركة لا رجلين فى الدار لا رجلان على لغة كنانة نابت الياء والالف عن الفتحة وفى يا زيدان يا زيدون نابت الالف والواو عن الضمة

﴿ ص ﴾ مسئلة أنواع الاعراب رفع للعمد ونصب للفضلات وجر لما بينهما وكذا جزم خلافا للمازنى والكوفية وخص الاسم بالجر وقيل ليس اعرابا له بل ضم للنصب والفعل بالجزم

﴿ ش ﴾ أنواع الاعراب أربعة الرفع وهو اعراب العمد والنصب وهو اعراب الفضلات قيل ووجه التخصيص ان الرفع ثقيل فخص به العمد لانها أقل اذ هى راجعة الى الفاعل والمبتدأ والخبر والفضلات كثيرة اذ هى المفاعيل الخمسة والمستثنى والحال والتمييز وقد يتعدد المفعول به الى اثنين وثلاثة وكذلك المستثنى والحال الى ما لا نهاية له وما كثر تداوله فالاخف أولى به والجر وهو لما بين العمدة والفضلة لانه أخف من الرفع وأثقل من النصب والجزم خلافا للمازنى فى قوله انه ليس باعراب انما هو عدم الاعراب وهو مذهب الكوفيين ثم الرفع والنصب يكونان اعرابا للاسم والفعل لقوة عواملهما باستقلالها بالعمل وعدم تعلقها بعامل آخر فقيل رافع الاسم وناصبه أن يفرع عليهما ويشاركه المضارع فى حكمهما واما الجر فعامله غير مستقل لافتقاره الى ما يتعلق به ولذلك اذا حذف الجار نصب معموله واذا عطف على المجرور جاز نصب المعطوف فضعف عن تفريع غيره عليه فانفرد به الاسم وخص الجزم بالفعل ليكون فيه كالعوض عما فاته من المشاركة فى الجر ليكون لكل واحد من صنفى المعرب ثلاثة أوجه من الاعراب وقال أبو حيان الصواب فى ذلك ما قرره بعض أصحابنا ان التعرض لامتناع الجر من الفعل والجزم من الاسم ولحوق التاء الساكنة للماضى دون أخويه واشباه ذلك من تعليل الوضعيات والسؤال عن مبادى اللغات وذلك ممنوع لانه يؤدى الى تسلسل السؤال اذ ما من شئ الا ويقال فيه لم كان كذلك وانما يسأل عما كان يجب قياسا فامتنع والذى كان يجب قياسا هنا خفض المضارع اذا أضيف اليه اسماء الزمان نحو هذا يوم ينفع وجزم الاسماء التى لا تنصرف لشبهها بالفعل وعلة امتناع الأول ان الاضافة فى المعنى للمصدر المفهوم من الفعل لا للفعل وعلة امتناع الثانى ما يلزم من الاجحاف لو حذفت الحركة أيضا بعد حذف التنوين اذ ليس فى كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة ولا اعلالان من جهة واحدة انتهى *

﴿ ص ﴾ الأصل رفع بضم ونصب بفتح وجر بكسر وجزم بسكون وخرج عن ذلك سبعة

﴿ ش ﴾ الاعراب بالحركات أصل للاعراب بالحروف وبالسكون أصل للاعراب بالحذف لانه لا يعدل عنهما

الا عند تعذرهما والاصل ان يكون الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة والجزم بالسكون وخرج عن ذلك سبعة أبواب تأتي قيل وكان القياس أن يقال برفعه ونصبه وجره لان الضم والفتح والكسر للبناء ولكنهم أطلقوا ذلك توسعا

﴿ ص ﴾ الاول ما جمع بالف وتاء فينصب بالكسر واجاز الكوفية الفتح وهشام في المعتل وكذا أولات وما سمي به كأذرعات وقد يجري كأرطاة أو يكسر ولا ينون

﴿ ش ﴾ الباب الاول من أبواب النيابة ما جمع بالف وتاء فان نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة حملا لنصبه على جره كما حمل نصب أصله جمع المذكر السالم على جره وذكر الجمع بألف وتاء أحسن من التعبير بجمع المؤنث السالم لانه لا فرق بين المؤنث كهندات والمذكر كاصطبلات والسالم كما ذكر والمغير نظم واحده كثمرات وغرفات وكسرات ولا حاجة الى التقييد بزيادتين ليخرج نحو قضاة وأبيات لان المقصود ما دل على جمعيته بالالف والتاء والمذكوران ليسا كذلك أما رفع هذا الجمع وجره فبالضمة والكسرة على الاصل واجاز الكوفية نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقا واجازه هشام منهم في المعتل خاصة كلغة وثبة وحكى سمعت لغاتهم والحق بهذا الجمع في النصب بالكسرة أولات وليست بجمع اذ لا واحد لها من لفظها بل من معناها وهي ذات كما قال أبو عبيدة قال الله تعالى وان كن أولات حمل وما سمي به من هذا الجمع فصار علما مفردا كأذرعات اسم لبلد وأصله جمع اذرعة جمع ذراع فالاشهر بقاؤه على حاله الكائن قبل التسمية من النصب بالكسرة منونا ويجوز ترك تنوينه مع الكسرة واعرابه اعراب ما لا ينصرف فيجر وينصب بالفتحة كواحد زيد في آخره ألف وتاء كأرطاة وعلقاة وسعلاة وبروى بالاوجه الثلاثة قول امرئ القيس ٭ تنورتها من اذرعات وأهلها ٭

﴿ ص ﴾ ويجمع بهما ذو التاء وعلم مؤنث مطلقا الا قطام المبني قيل ولا غير عاقل وصفة مذكر لا يعقل ومصغره واسم جنس مؤنث بالالف لا شاة وشفة وأمة وفعلى فعلان أو أفعل غير منقولين الى الاسمية على الاصح فيها وفي غير ذات أفعل خلف وشذ في أم فقيل أمهات في الناس وامات في غيرهم وعكسه قليل وما سوى ذلك وقيل يقاس ما لم يكسر

﴿ ش ﴾ لما ذكرت اعراب هذا الجمع ذكرت كيفيته والذي يجمع بالالف والتاء خمسة أنواع أحدها ما فيه تاء تأنيث مطلقا سواء كان علما لمؤنث كفاطمة أو مذكر كطلحة أو اسم جنس كثمرة أو صفة كنسابة أبدلت تاؤه في الوقف هاء أم لا كبنت وأخت ويستثنى من ذلك شاة وشفة وأمة فلا تجمع بالالف والتاء على الاصح ولو سمي بها استغناء بتكسيرها على شياه وشفاه واماء الثاني علم المؤنث مطلقا سواء كان فيه التاء كما تقدم أم لم يكن كزينب وسعدى وعفرا سواء كان لعاقل كما ذكر أم لغيره وقال ابن ابي الربيع شرطه أن يكون لعاقل فلو سميت ناقة بعناق أو شاة بعقرب لم يجز جمعه بالالف والتاء قال في شرح التسهيل ولم أره لغيره نعم يستثنى باب قطام في لغة من بناه الثالث صفة المذكر الذي لا يعقل كجبال راسيات وأيام معدودات بخلاف صفة المؤنث كحائض والعاقل كعالم الرابع مصغر المذكر الذي لا يعقل كفليسات ودريهمات بخلاف مصغر المؤنث نحو أرينب وخنيصر الخامس اسم الجنس المؤنث بالألف سواء كان اسما كبهمى وصحرى أو صفة كحبلى وحلة سيراء ويستثنى فعلى فعلان كسكرى فلا يقال سكريات وفعلاء أفعل كحمراء فلا يقال حمراوات كما لا يجمع مذكرهما بالواو والنون وأجازه الفراء وهو قياس قول الكوفيين الآتي في المذكر ومحل الخلاف ما داما باقيين على الوصفية فان سمي بهما جمعا بالألف والتاء بلا خلاف أما فعلى التي لا أفعل لها من حيث الوضع كامرأة عجزاء أو من حيث الخلقة كامرأة عذراء فقال ابن مالك بجواز جمعهما بالألف والتاء لان المنع في حمراء ونحوه تابع لمنع

الواو والنون وذلك مفقود فيما ذكر ومنعه غيره كما امتنع جمع أكمر وآدر بالواو والنون ولا فعلاء لهما واحترز بالمؤنث بالألف عن اسم الجنس المؤنث بلا علامة كقدر وشمس وعنز وعناق فلا يجمع بالألف والتاء وشذ من ذلك أم حيث جمعت بهما ثم الاكثر أن يقال في الاناسي أمهات وفي غيرهم أمات بزيادة الهاء في الاول للفرق وقيل لأن أصل أم أمهة قال أمهتي خندف والياس أبي * وقد تستعمل أمهات في غير الاناسي وأمات فيهم قال الشاعر

إذا الامهات قبحن الوجوه * فرجت الظلام بأماتكا

وما عدا الانواع الخمسة من المؤنث شاذ أيضا مقصور على السماع كسموات وثيبات وأشذ منه جمع بعض المذكرات الجامدة المجردة كسرادقات وحمامات وحسامات وذهب قوم منهم ابن عصفور إلى جواز قياس جمع المكسر من المذكر والمؤنث الذي لم يكسر إسما كان أو صفة كحمامات وسجلات وجمل سجل أي ضخم وجمالات سجلات فان كسر امتنع قياسا ولذلك لحنوا أبا الطيب في قوله * فني الناس بوقات لها وطبول *

﴿ص﴾ وتحذف له التاء فان كان قبل ألف أو همزة فكالتثنية ويقال في ابنة وبنت وأخت وهنة وذات بنات وأخوات وهنات وهنوات وذوات وتجمع حروف المعجم فما فيه ألف يقصر ويمد فيبات ويا آت

﴿ش﴾ تحذف تاء التأنيث عند جمع ما هي فيه استغناء بتاء الجمع فيقال في فاطمة وطلحة فاطمات وطلحات فان كان قبلها ألف أو همزة فعل بهما ما سيأتي في التثنية من القلب للالف ياء في نحو فتاة و واوا في نحو قناة واقرار الهمزة في نحو قراءة أو قلبه واوا نحو فتيات وقنوات وسقاآت وسقاوات ويقال في إبنة وبنت بنات بحذف التاء وكان القياس بنتات لان هذه التاء قد غيرت لاجلها الكلمة وسكن ما قبلها فأشبهت تاء ملكوت في الزيادة وفي أخت أخوات بحذف التاء ورد المحذوف وكان القياس أختات لما ذكر وفي هنة هنات وهنوات فالاول على لفظ هنة بلا رد والثاني بالرد وفي ذات ذوات بحذف التاء بلا رد كبنات ولو رد لقيل ذويات إذ لامها ياء كما سيأتي وتجمع حروف المعجم بالالف والتاء لانها أعلام فما كان فيه ألف كالباء فانه يجوز قصره ومده بالاجماع فيقال فيه على القصر بيات بقلب الالف المقصورة ياء وعلى المد باآت باقرار الهمز

﴿ص﴾ وتتبع العين حركة فاء مؤنث بها أو لا ثلاثي صحيح عين ساكنها غير مضاعف ولا صفة وتفتح وتسكن تلو ضم وكسر ويمنع ضم قبل ياء وكسر قبل واو وقيل وياء والفراء مطلقا وشذ جروات وعيرات والتزم لجبات وربعات لفتح المفرد في لغة وسكنه المبرد قياسا وفتح جوزات وبيضات لغة وكهلات نادر خلافا لقطرب وسكون ظبيات لغة وشبه الصفة قليل وغيره ضرورة سهلة

﴿ش﴾ تتبع العين في هذا الجمع الفاء في الحركة بشرط أن يكون المفرد مؤنثا ثلاثيا صحيح العين ساكنها غير مضاعف ولا صفة وسواء في الحركة الفتحة والضمة والكسرة وفي المؤنث ذو التاء والعاري منها فيقال في جفنة وغرفة وسدرة ودعد وجمل وهند جفنات وغرفات وسدرات ودعدات وجملات وهندات بخلاف غير الثلاثي كجيأل علما للضبع والمعتل العين كدولة ونور علما لمؤنث وكذا تارة ونار وديمة وديم مما قبل حرف العلة فيه حركة مجانسة فانه يبقى على حاله فان كان حرف العلة غير مجانس للحركة نحو جوزة وبيضة فجمهور العرب أيضا على التسكين ولغة هذيل الاتباع قرأ بعضهم ثلاث عورات لكم وعورات النساء بالتحريك وقال شاعرهم * أخو بيضات رائح متأوب * ومحل هذه اللغة في غير الصفة أما هي كجونة وهي السوداء أو البيضاء وعبلة وهي السمينة فلا تتبعها هذيل كغيرهم وبخلاف المتحرك العين كشجرة ونبقة وسمرة والمضاعف كجنة وجنة وحبة والصفة كضخمة وحلفة وحلوة فليس فيها الا التسكين لثقلها بخلاف الاسم وندر كهلات بالفتح جمع كهلة وأجاز المبرد القياس عليه نعم فتح لجبات وربعات جمع لجبة وهي الشاة القليلة اللبن وربعة وهو معتدل القامة لان فيهما

لغة بالفتح في المفرد فالتزمت في الجمع استغناء بجمع احدى اللغتين عن الأخرى وأكثر النحاة ظنوا ان ذلك جمع الساكن العين فحكموا عليه بالشذوذ قال ابن مالك وحملهم على ذلك عدم اطلاعهم على أن فتح العين ثابت في الافراد وأجاز المبرد التسكين فيهما قياسا وان لم يسمع ووافقه ابن مالك ويمنع الاتباع الضم قبل الياء وبالكسر قبل الواو فلا يقال في زبية زبيات ولا في رشوة رشوات بالاتباع بل بالسكون والفتح وشذ في جروة جروات حكاه يونس وذهب بعض البصريين الى منع الكسر قبل الياء أيضا فلا يقال في لحية لحيات لما فيه من توالي كسرتين والياء والصحيح جوازه ولا احتفال بذلك كما لم يحتفلوا باجتماع الضمتين والواو في خطوة وخطوات وذهب الفراء الى منع الاتباع بالكسر مطلقا سواء كان من باب رشوة وهو المتفق على منعه أو من باب قدية وهو المختلف فيه أو من باب هند وهو الجائز عند غيره فان فعلات تتضمن فعلا وفعل أهمل الا فيما ندر كابل فان سمع فعلات قبله الفراء ويجوز الفتح والسكون مع الاتباع بشرط أن تكون الفاء مضمومة أو مكسورة لا مفتوحة الا في ثلاث معتل اللام نحو ظبية فيجوز فيه ظبيات بالسكون اختيارا في لغة حكاها ابن جني والمشهور الفتح وشبه الصفة كاهل فيقال فيه اهلات بالسكون على قلة والفتح أكثر والضرورة كقوله

وحملت زفرات الضحى واطقتها ۞ ومالي بزفرات العشي يدان

وهو من أسهل الضرورات وأشذ منه فتح المعتل العين المكسور الفاء كقولهم عيرات جمع عير وهي من الابل التي عليها الاحمال وقيل الحمير ووجه شذوذه انه ليس فيه ما في بيضات من الاتباع

﴿ص﴾ الثاني ما لا ينصرف فيجر بالفتحة ما لم يضف أو يصحب أل أو بدلها والمختار وفاقا للمبرد والسيرافي وابن السراج والزجاجي صرفه وثالثها ان بقي علة فقط

﴿ش﴾ الباب الثاني من أبواب النيابة ما لا ينصرف واختلف في حده بناء على الاختلاف في تعريف الصرف فقيل هو المسلوب منه التنوين بناء على أن الصرف ما في الاسم من الصوت أخذا من الصريف وهو الصوت الضعيف وقيل هو المسلوب منه التنوين والجر معا بناء على أن الصرف هو التصرف في جميع المجاري قال أبو حيان وهذا الخلاف لا طائل تحته وحكم ما لا ينصرف انه لا ينون كما سيأتي توجيهه في مبحث التنوين ولا يجر بالكسرة واختلف لم منع منها فقيل لشبه الفعل كما منع التنوين وقيل لئلا يتوهم انه مضاف الى ياء المتكلم وانها حذفت واجتزئ بالكسرة وقيل لئلا يتوهم أنه مبني لان الكسرة لا تكون اعرابا الا مع التنوين أو الألف واللام أو الاضافة فلما منع الكسر حمل جره على نصبه فجر بالفتحة كما ينصب بها لاشتراكهما في الفضلية بخلاف الرفع فانه عمدة كما حمل نصب جمع المؤنث السالم على جره لذلك فان أضيف أو صحب أل معرفة كانت أو موصولة أو زائدة أو بدلها وهو أم في لغة طيء جر بالكسرة اتفاقا نحو في أحسن تقويم كالأعمى والاصم ۞

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا ۞ تبيت بليل امرد اعتادا ولقا ۞ أي بليل الأرمد وهل هو باق حينئذ على منع صرفه وانما جر لامن دخول التنوين فيه أو مصروف لانه دخله خاصة من خواص الاسم فضعف فيه شبه الفعل خلاف بناه بعضهم على الخلاف السابق في تعريف الصرف والثاني هو المختار وعليه السيرافي والزجاج والزجاجي وفي رأي ثالث اختاره كثير من المتأخرين يفصل بين ما زالت منه احدى العلتين كالعلم فانه تزول منه العلمية بالاضافة ودخول اللام فيصرف وما لا كالوصف ونحوه فلا

﴿ص﴾ ويمنع صرف الاسم ألف التأنيث مطلقا

﴿ش﴾ الاصل في الاسم الصرف وانما يمنع منه لشبهه بالفعل بكونه فرعا من جهتين من الجهات الآتية كما ان الفعل فرع عن الاسم من جهتين احداهما انه مشتق منه والاخرى انه يفتقر اليه قال أبو حيان والجهة الأولى

لاتتأتى على رأى الكوفيين المانعين اشتقاق الفعل من المصدر وعلل منع الصرف عدها الجمهور تسعا وبعضهم عشرا احدها ألف التأنيث ولزومه وقولى مطلقا أى سواء كانت مقصورة نحو حبلى أو ممدودة نحو حمراء وسواء كان ماهى فيه مفردا كما مثل أوجمعا كسكارى وأولياء صفة كما ذكر أم اسما كذكرى ودعوى نكرة كما مضى أم معرفة كسلمى وكلتاعلما

﴿ ص ﴾ وزنة فاعل أومفاعيل هيئة ولوسمى به وشرط الجمهور حركة تلو الالف ولوتقديرا الا إن عرضت كسرتها أو ياء نسب أوألف عوض منها أودخله التاء ولوحذفت مماهى فيه فبقى بوزنه منع والاصح منع سراويل نكرة ومعرفة وقيل هو جمع سروالة

﴿ ش ﴾ الثانية موازنة هذين الجمعين وكلاهما لانظيرله فى الآحاد وهى مستقلة أيضا بمنع الصرف اذ الاسم بها فرع من جهة الجمعية وجهة عدم النظير بخلاف سائر الجموع فانها قد يوجد لها نظير فى الآحاد وقولنا هيئة لانه لايشترط أن يكون فى اوله ميم مزيدة بل أن يكون أوله حرفا مفتوحا أى حرف كان وان يكون بعد ألف الجمع حرف مكسور مطلقا لفظا أوتقديرا كدواب فان أصله دوابب فان كان الساكن بعد الالف لاحظ له فى الحركة نحو عبال جمع عبالة وحمار جمع حمارة فمصروف هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب الزجاج الى انه لايشترط ذلك ولا يعتد فى هذا الوزن بكسرة عارضة كتوان وتغازفان الكسرة فيها محولة عن ضمة لاعتلال الآخر اذ أصله تفاعل بضم العين مصدر تفاعل ولا ياء النسب كمدائنى وحوارى فانهما مصروفان بخلاف نحو كراسى وبخاتى فانهما ممنوعان لوجود ياء النسب فيهما قبل الجمع ولا ألف معوضة من ياء النسب نحو يمان وشآم فانهما مصروفان لان الالف عوض من ياء النسب والاصل يمنى وشامى ولودخلت التاء هذا الجمع صرف نحو صياقلة وموازجة لانه بدخولها اشبه المفردات ككراهية ولوحذفت التاء من كلمة فبقيت بوزن هذا الجمع منعت الصرف كان تسمى رجل علانى من علانية ولوسميت بهذا الجمع كمساجد فلاخلاف فى منع صرفه وقد منعت العرب شراحيل من الصرف وهو جمع سمى به الرجل اما سراويل فذهب سيبويه انه مفرد اعجمى لاينصرف معرفة ولانكرة لمشابهة هذا الجمع فى الوزن وقال غيره هو مفرد ينصرف نكرة ويمنع معرفة وقال آخرون بالمنع فى الحالتين وانه جمع سروالة قال

عليه من اللؤم سروالة * فليس يرق لمستعطف

﴿ ص ﴾ وعدله صفة فى أخر مقابل آخرين وعدله قال الجمهور عن الأخر وابن مالك وأبو حيان أخر وابن جنى آخر من قوم أخريات ووزن فعال ومفعل من عشرة وخمسة فادونها سماعا ومابينهما قياسا عند الزجاجى والكوفية وثالثها يقاس فعال فقط وقال أبو حيان سمع الجميع وقيل لاوصف فيها ومنعها للعدل لفظا ومعنى وقيل له وللتعريف بنية أل وقيل لشبهه أحرفى منع التاء ولاتدخلها أل وتضاف بقلة والاصح منعها مذهو بابها مذهب الاسماء

﴿ ش ﴾ الثالثة العدل وهو صرفك لفظا أولى بالمسمى الى آخر وهو فرع عن غيره لان أصل الاسم أن لايكون محرفا عما يستحقه بالوضع لفظا أوتقديرا ويمنع مع الوصفية والعلمية فالاول مقصور على شيئين أحدهما أخر جمع أخرى تأنيث آخر بالفتح المجموع على آخرين اما كونه صفة فلكونه من باب افعل التفضيل تقول مررت بزيد ورجل آخر أى انه أحق بالتأخير من زيد فى الذكر لان الاول قد اعتنى به فى التقدم فى الذكر واما عدله فقال أكثر النحويين انه معدول عن الالف واللام لان الاصل فى أفعل التفضيل أن لايجمع الامقرونا بهما كالكبر والصغر فعدل عن أصله واعطى من الجمعية مجردا مالايعطى غيره الامقرونا فهذا عدل عن الالف واللام لفظا ثم عدل عن معناهما لان الموصوف به لا يكون الا نكرة وكان حقه اذا عدل عن لفظهما ان ينوى معناهما مع

زيادة كما نوى معنى اثنين فى مثنى مع زيادة التضعيف فاما عدل آخر ولم يكن فى عدله زيادة كغيره من المعدولات كان بذلك معدولا عدلا ثانيا وقال ابن مالك التحقيق انه معدول عن أخر مرادا به جمع المؤنث لان الاصل فى أفعل التفضيل أن يستغنى فيه بأفعل عن فعل لتجرده عن الالف واللام والاضافة كما يستغنى بأكبر عن كبر فى نحو رأيتها مع نسوة أكبر منها فلا يثنى ولا يجمع لكونهم أوقعوا فعل موقع افعل فكان ذلك عدلا من مثال الى مثال وتابعه أبو حيان وقال فاخر على هذا معدول عن اللفظ الذى كان المسمى به أحق به وهو آخر لاطراد الافراد فى كل افعل يراد بها المفاضلة فى حال التنكير قال وهذا العدل بهذا الاعتبار صحيح لانه عدل عن نكرة الى نكرة وقال ابن جنى هو معدول عن أفعل مع مصاحبة من لانه اذا صحبته صلح لفظه للمذكر والمؤنث والتثنية والجمع كقولك مررت بنسوة أخر من غيرمد فعدل عن هذا اللفظ الى لفظ آخر وجرى وصفا بالنكرة لان المعدول عنه نكرة وقال قوم هو معدول عن أخريات نكرة ليصح وصف النكرة به قال فى البسيط وهذا ضعيف لان أخريات مما يلزم استعماله أما بالألف واللام أو الاضافة واحترزت بقولى كالتسهيل مقابل آخرين عن أخر جمع أخرى بمعنى آخرة تأنيث آخر بالكسر فانه مصروف الثانى الفاظ العدد المعدولة على وزن فعال ومفعل والمسموع من ذلك أحاد وموحد وثنى ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع وخماس ومخمس وعشار ومعشر قال تعالى أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع قال الشاعر * ولقد قتلتهم ثناء وموحداء * وقال

منت لك أن تلاقينى المنايا * أحاد أحاد فى الشهر الحرام

وقال ترى النعرات الزرق تحت لبانه * أحاد ومثنى أضعفتها صواهله

وقال هنيئا لارباب البيوت بيوتهم * وللآكلين التمر مخمس مخمسا

وقال فلم يستريثوك حتى رميـ * ـت فوق الرجال خصالا عشارا

واختلف هل يقاس عليها سداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع ومتسع على ثلاثة مذاهب أحدها لا وعليه البصريون لان فيه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب والثانى نعم وعليه الكوفيون والزجاج لوضوح طريق القياس فيه والثالث يقاس على ما سمع من فعال لكثرته دون مفعل لقلته وماذكرته من أن المسموع اثناعشر بناء هو المذكور فى التسهيل وذكر فى شرح الكافية ان خماس لم يسمع وذكر أبو حيان ان سداس ومابعده مسموع أيضا فقال فى شرح التسهيل الصحيح ان البنائين مسموعان من واحد الى عشرة حكى أبو عمرو واسحاق بن مرار الشيبانى موحد الى معشر وحكى أبو حاتم فى كتاب الابل ويعقوب بن السكيت أحاد الى عشار قال ولا التفات الى قول أبى عبيدة فى المجاز لانعلمهم قالوا فوق رباع فمن علم حجة عليه ومما ورد فى سداس قول الشاعر ضربت خماس ضربة عبشمى * اداره سداس ان لا يستقيما

قال وأنشد خلف الأحمر أبياتا بنى فيها قائلها افعالا من أحاد الى عشار وهى

قل لعمرو يا ابن هند * لو رأيت القوم شنا * لرأت عيناك منـ * ـهم كلما كنت تمنى

اذ اتينا فيلق * شهباء من هنا وهنا * وأتت دوسرة الـ * ـمحاء سيرا مطمئنا

ومضى القوم الى الـ * قوم أحادا واثنانا * وثلاثا ورباعا * وخماسا فأطعنا

وسداسا وسباعا * وثمانا فاجتلدنا * وتساعا وعشارا * فأصبنا وأصبنا

* لاترى الا كميا * قاتلا منهم ومنا *

قال وصرفه فعال فى جميع ذلك ضرورة وكذا تحريكه نا الى أثنا وقال غيره هذه الابيات مصنوعة فلا حجة فى نقل من تقدم وماذكر من أن منعها للعدل مع الوصفية هو مذهب سيبويه والجمهور وذهب الزجاج الى أنه لا وصف

فهاوان منعها العدل فى اللفظ وفى المعنى امافى اللفظ فظاهر واما فى المعنى فلان مفهوماتها تضعيف أصولها فادنى المفهوم من أحاد اثنان ومن ثناء أربعة وكذا البواقى وذهب الفراء الى أن منعها العدل والتعريف بنية الالف واللام قال لان ثلاث لا يكون لثالث ثلاثة ولا يضاف الى ما يضاف اليه فلامتناعه من الاضافة كان فيه أل والمنع من أل لان فيه تأويل الاضافة وان لم يضف ورد بجريانها صفة على النكرات وذهب الاعلم الى أنها لم تنصرف للعدل ولانها لا تدخلها التاء لا يقال ثلاثة ولا مثلثة فضارعت أحمر ولم تستعمل العرب هذه الالفاظ الا نكرات خبرا نحو صلاة الليل مثنى مثنى أو صفة نحو أولى أجنحة مثنى أو حالا نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وقد جاءت فاعلة ومجرورة وذلك قليل ولم يسمع تعريفها بأل وقل اضافتها فى قوله * ثناء الرجال ووحدانها * وقوله * بمثنى الزقاق المترعات وبالجزر * وأجاز الفراء صرفها مذهوبا بها مذهب الاسماء أى منكرة بناء على رأيه انها معرفة بنية الاضافة تقبل التنكير قال تقول العرب أدخلوا ثلاث ثلاث وثلاثا ثلاثا والجمهور على خلافه

﴿ص﴾ وعلما كفعل المعدول عن فاعل ويعرف بسماعه ممنوعا بلا علة والمختص بالنداء وكذا المؤكد به وقيل تعريفه بنية الاضافة وعدله عن فعل أو فعالى أو فعلاوات أقوال ويصرف وما سمى به قبله نكرة قال الاخفش ومعرفة ومنه سحر ملازم الظرفية وعدله عن أل وقيل شبه العلم وقيل لم ينون لنية أل وقيل الاضافة وقال ابن الطراوة وصدر الافاضل مبنى وعلى الثلاثة انه ليس من الباب ويصرف مسمى به وفاقا ومنه عند تميم فعال لمؤنث كحذام مالم ينكر فان سمى به مذكر جاز الوجهان وقال المبرد المنع للتأنيث وتبنيه الحجاز بون كسرا وأكثر تميم ما آخره راء والكل فعال مصدرا أو حالا أو صفة مجرى العلم كذا أمر اوأسد تفتحه وعدل كلها عن مؤنث فان سمى بها مذكر لم يصرف وثالثها يبنى أو مؤنث فكحذام

﴿ش﴾ يمنع العدل مع العلمية فى خمسة أشياء أحدها ما جاء على فعل موضوعا علما وهو معدول عن صيغة فاعل وطريق العلم به سماعه غير مصروف ولا علة به مع العلمية والمسموع من ذلك عمر وزفر ومضر وثعل وهبل وزحل وعصم وقزح وجشم وقثم وجمح وجحا ودلف وبلع بطن من قضاعة ولم يسمع غير ذلك ثم ذكر الاخفش أن طوى من هذا النوع كذا رأيته فى كتابه الواحد والجمع فى القرآن ومنعه أبو حيان وقال المانع مع العلمية التأنيث باعتبار البقعة بدليل تنوينه فى اللغة الاخرى قال وهذه الاسماء التى ذكرناها كلها أعلام عدلت تقديرا عن فاعل الا ثعل فعن أفعل ولو كانت صفات كحطم ولبد دخلت عليها الالف واللام وإنما جعلناها معدولة لامر يجهله لأن الاعلام يغلب عليها النقل وهى أن يكون لها أصل فى النكرات فجعل عمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة فان ورد فعل مصروفا وعلمنا أنه غير معدول كاددفانه لا يحفظ له أصل فى النكرات فاما أن يكون منقولا من أصل لا نحفظه أو مرتجلا قال ومن أغرب ما وقع فى فعل الممنوع قسم هو علم جنس لا علم شخص وذلك ما ذكره ابن خالويه فى كتاب الاسد جاء بعلق وفلق بغير ألف ولام ولا يصرف انتهى واحترز بالمعدول عن فاعل عن المعدول عن غيره كآخر وجمع وعن غير المعدول كاسم الجنس كنغر وصرد والصفة كحطم ولبد والمصدر كهدى وتقى والجمع كغرف وقولنا بسماعه ممنوعا بلا علة يخرج ما سمع من فعل ممنوعا وفيه مانع غير العدل كتبل اسم من أسماء الترك فيه مع العلمية العجمة وطوى فيه معها التأنيث ولو وجد فعل ولم يعلم أصرفوه أم لا ففى الافصاح ان لم يعلم له اشتقاق ولا قام عليه دليل فمذهب سيبويه صرفه حتى يثبت أنه معدول ومذهب غيره المنع لأنه الاكثر فى كلامهم وان علم كونه مشتقا وجهل فى النكرات صرف الا أن يسمع ترك صرفه انتهى وهذه النكتة من قاعدة تعارض الاصل والغالب فى العربية وهى لطيفة نادرة كما بينتها فى كتاب أصول النحو وفى الاشباه والنظائر فى النحو الثانى فعل المختص بالنداء كفسق وغدر وخبث

ولكع فانها معدولة عن فاسق وغادر وخبيث وألكع فاذا سمى بها امتنع صرفها للعلمية ومراعاة اللفظ المعدول فان نكرت زال المنع وذهب الاخفش وطائفة الى صرفها حال التسمية أيضا كما نقلته عنه أخيرا فى أولى قال الاخفش ومعرفة لان العدل إنما هو حالة النداء وقد زال بالتسمية الثالث فعل المؤكد به وهو جمع وكتع وبصع وبتع جمع جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء فانها غير مصروفة للعدل والعلمية أما العدل فلانها من حيث أن مذكرها أفعل ومؤنثها فعلاء قياسها أن تجمع على فعل بسكون العين كما يجمع أحمر وحمراء على حمر ومن حيث هى اسم لا صفة قياسها أن تجمع على فعالى كصحارى فيقال جماعى وكتاعى الى آخره ومن حيث أن مذكرها يجمع بالواو والنون قياسها أن تجمع على فعلاوات لان قياس كل ما جمع مذكره بالواو والنون ان يجمع مؤنثه بالالف والتاء وبهذه الاعتبارات اختلف النحاة فقال الاخفش والسيرافى انها معدولة عن فعل واختاره ابن عصفور قال لان العدل عن فعالى لم يثبت فى موضع من المواضع والعدل عن فعل ثبت قالوا ثبت وذرع وهو جمع ذرعاء وكان القياس ذرع وقال قوم انها معدولة عن فعالى وقال آخرون أنها معدولة عن فعلاوات واختاره ابن مالك وضعف الاول بأن أفعل المجموع بالواو والنون لا يجمع مؤنثه على فعل بسكون العين والثانى بان فعلاء لا يجمع على فعالى الا اذا لم يكن مذكره على أفعل وكان اسما محضا وقال أبو حيان الذى نختاره أنها معدولة عن الالف واللام لان مذكرها جمع بالواو والنون فقالوا أجمعون كما قالوا الآخرون فقياسه انه اذا جمع كان معرفا بالألف واللام فعدلوا به عما كان يستحقه من تعريفه بالالف واللام ﴿ قلت ﴾ وهذا يقتضى أن يكون جمع المذكر فيه أيضا ممنوع الصرف لوجود العدل المذكور فيه وتكون الياء فيه علامة الجر على أنها نائبة عن الفتحة وهو غريب وأما العلمية فذهب قوم الى أن ألفاظ التوكيد اعلام بمعنى الاحاطة واستدل لذلك بجمعهم مذكرها بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بهما الا العلم واختاره ابن الحاجب وذهب آخرون الى أن تعريفها بنية الاضافة وان الاصل فى رأيت النساء جمع جمعهن كما يقال رأيت النساء كلهن فحذف الضمير للعلم به واستغنى بنية الاضافة وصارت لكونها معرفة بلا علامة ملفوظ بها كالاعلام وليست باعلام لان العلم اما شخصى واما جنسى وليست هذه واحدا منهما وعلى هذا ابن عصفور وعلله بأن الجموع لا تكون اعلاما والسهيلى وابن مالك ونقله عن ظاهر كلام سيبويه فان سمى به أعنى بفعل المؤكد به فذهب سيبويه بقاؤه على المنع وعن الاخفش صرفه لان العدل انما كان حال التأكيد وقد ذهب فان نكر بعد التسمية صرف وفاقا لانه ليس له حالة يلتحق بها اذ لم يستعمل نكرة بخلاف أخر كما تقدم الرابع سحر الملازم الظرفية وهو المعين أى المراد به وقت بعينه فانه يلازم الظرفية فلا يتصرف ولا ينصرف أيضا للعدل والعلمية أما العدل فعن مصاحبة الالف واللام اذ كان قياسه وهو نكرة أن يعرف بالطريق التى تعرف بها النكرات وهو أل فعدلوه عن ذلك الى أن عرفوه بغير تلك الطريق وهو العلمية فانه جعل علما لهذا الوقت وقيل انه امتنع للعدل والتعريف المشبه لتعريف العلمية من حيث كونه تعريفا بغير أداة تعريف بل بالغلبة على ذلك الوقت المعين وليس تعريفه بالعلمية لانه فى معنى السحر وتعريف العلمية ليس فى مرتبة تعريف أل وقيل انه منصرف واعلم ينون لنية أل والأصل السحر وعليه السهيلى وقيل لنية الاضافة إذ التقدير سحر ذلك اليوم وقيل انه مبنى على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف كما ان أمس بنى على الكسر لذلك والى هذا ذهب صدر الأفاضل ناصر المطرزى وابن الطراوة ونصره أبو حيان فقال الفرق بين سحر وأمس عندى يعسر قال وقد رد على صدر الافاضل بأنه لو كان سحر مبنيا لكان الكسر أولى به لان فتحة النصب توهم الاعراب فكان يجتنب كما اجتنب وهم الاعراب فى قبل و بعد والمنادى المبنى وهذا الرد ليس بشئ لان سحر تدخله الحركات كلها اذا لم يكن

معرفة فكانت الفتحة أولى به فى البناء لان الكسر انما يكون لالتقاء الساكنين وقد انتفى هذا ففتح تخفيفا وتبعا لحركة ماقبله للمناسبة قال وماذكره الجمهور من أنه عدل عن الألف واللام مشكل لانه يشعر بأنه تضمن تعريفها لأن معنى المعدول عنه يتضمنه المعدول له ألاترى أن عمر تضمن معنى عامر وحذام تضمن معنى حاذمة ومثنى تضمن معنى اثنين اثنين وفسق تضمن معنى فاسق وهذه حقيقة العدل واذا كان كذلك فكيف يكون سحر على معنى ما فيه الالف واللام و يكون علما وتعريف العلمية لايجامع تعريف اللام فكذلك لايجامع تعريف ماعدل عنها انتهى وعلى الاول لو سمى به صرف وفاقا أما سحر غير المعين فانه لا يلزم الظرفية وهو منصرف نكرة ومعرفا باللام والاضافة الخامس فعال علم المؤنث كحذام وقطام ورقاش وغلاب وسجاح اعلام للنسوة وكساب لفرس وعرار لبقرة وظفار لبلدة عند بنى تميم فانهم يعربونه ممنوع الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة هذا مذهب سيبويه وذهب المبرد الى أن المانع له العلمية والتأنيث كزينب وأمثاله فلا يكون معدولا قال أبو حيان والظاهر الاول لان حذام ونحوها على رأى المبرد تكون مرتجلة لا أصل لها فى النكرات والغالب على الاعلام أن تكون منقولة وهى التى لها أصل فى النكرات عدلت عنه بعد أن صيرت أعلاما وعلى الاول لو نكر صرف ولو سمى به مذكر جاز فيه الوجهان المنع إبقاء على ما كان لبقاء لفظ العدل والصرف لزوال معناه وزوال التأنيث بزواله لانه انما كان مؤنثا لارادة ما عدل عنه وهو راقشة أما الحجازيون فان باب حذام عندهم مبنى على الكسر اجراء له مجرى فعال الواقع موقع الامر كنزال لشبهه به فى الوزن والعدل والتعريف وقيل لتضمنه معنى الحرف وهو علامة التأنيث فى المعدول عنه وقال المبرد لتوالى علل منع الصرف عليه وهى التعريف والتأنيث والعدل كما تقدم فى البناء وأكثر بنى تميم يوافقون الحجازيين فيما آخره راء كسفار اسم لماء وحضار اسم كوكب فيبنونه على الكسر للشبه السابق وانما خصوه بما آخره راء لان من مذهبهم الامالة وانما يتوصلون اليها بكسر الراء ولو رفعوا أو فتحوا لم يصلوا اليها وبعضهم يعربه أيضا على أصله فى حذام قال الأعشى فجمع بين اللغتين

ومر دهر على وبار ۞ فهلكت جهرة وبار

فبنى وبار أولا على الكسر ثم أعربه آخرا لان قوافى القصيدة مرفوعة قيل ويحتمل أن يكون الثانى فعلا ماضيا مسندا للجماعة واتفق الحجازيون والتميميون وسائر العرب على بناء فعال المعدول على الكسر اذا كان مصدرا ومأخذه السماع كفجار وحماد و يسار قال ۞ فقلت امكثى حتى يسار لعلنا ۞ وقال ۞ فحملت برة واحتملت فجار ۞ وقرى لامساس أوحالا نحو ۞ والخيل تعدو بالصعيد بداد ۞ أو صفة جارية مجرى الاعلام ومأخذها أيضا السماع نحو حلاق للمنية وضرام للحرب وجناد للشمس وأزام للسنة الشديدة وصمام للداهية أو ملازمة للنداء نحو يا فساق و ياخباث وفى قياس هذه خلاف يأتى أو امرا نحو نزال وتراك ودراك وحذار وفى قياسها أيضا خلاف يأتى و بنو أسد تبنى هذا النوع وهو الامر على الفتح تخفيفا وكل هذه الانواع معدولة عن مؤنث أما المصدر والحال فمعدول عن مصدر مؤنث معرفة وان لم يستعمل فى كلامهم وأما الصفة بقسميها ففى وصف مؤنث غلب فصار اسما كالنابغة وأما الامر فقال المبرد انه معدول عن مصدر مؤنث معرفة كالاولين وهو الصحيح وظاهر كلام سيبويه انه معدول عن الفعل ولو سمى ببعض هذه الانواع مؤنث جاز فيه الاعراب ممنوعا والبناء كباب حذام أو مذكر فأقوال أحدها يصرف كصباح ونحوه من المذكر اذا سمى به والثانى يمنع كعناق ونحوه من المؤنث اذا سمى به وهو المشهور والثالث يبنى كحذام وعليه ابن بابشاذ

۞ (ص) ۞ وكونه صفة على فعلان ذا فعلى وقيل فاقد فعلانة فعلى الاول يصرف رحمان ولحيان وعلة المنع شبه الزيادتين بألف التأنيث وقيل كون النون مبدلة منها وعلى الثانى كونهما زائدتين لاتلحقهما الهاء فان أبدلت

النون من همز أصلى صرف غالبا

•(ش)• الرابعة كونه صفة فى آخره ألف ونون زائدتين بشرط أن يكون مؤنثه على فعلى كسكران سكرى وريان ريا وقيل الشرط أن لا يكون مؤنثه على فعلانة سواء وجد له مؤنث على فعلى أم لا وينبنى على الخلاف مسئلتان الاولى لازم التذكير كرحمان ولحيان لكبير اللحية على الاول يصرف لفقد فعلى فيه اذلا مؤنث له وعلى الثانى يمنع لفقد فعلانة منه لما ذكر قال أبو حيان والصحيح فيه الصرف لانا جهلنا النقل فيه عن العرب والاصل فى الاسم الصرف فوجب العمل به ووجه مقابله أن الغالب فيما وجد من فعلان الصفة المنع فكان الحمل عليه أولى الثانية علة منع الالف والنون على الاول لشبهها بألف التأنيث فى عدم قبول هاء التأنيث وقيل كون النون التى بعد الالف مبدلة من الهمزة المبدلة من ألف التأنيث بدليل قول العرب فى النسب الى صنعاء وبهرا صنعانى وبهرانى وعلى الثانى كونهما زائدتين لا تلحقهما الهاء من غير ملاحظة الشبه بالفى التأنيث ونقل عن الكوفيين فان كانت النون مبدلة من همز أصلى صرف (١) ولو كان لفعلان مؤنث على فعلانة صرف اجماعا كندمان وسيفان الرجل الطويل وحبلان الممتلئ غضبا ويوم دخنان فيه كدرة فى سواد ويوم سخنان حار ويوم صحيان لا غيم فيه وبعير صوحان يابس الظهر ورجل علان صغير حقير ورجل قشوان رقيق الساقين ورجل مصان لئيم ورجل موتان الفؤاد أى غير حديده ورجل نصران أى نصرانى ورجل خمصان بالفتح لغة فى خمصان وكبش أليان فهذه أربع عشرة كلمة لا غير مؤنثاتها بالتاء

•(ص)• ووفاقه لوزن فعل خاص به أو أولى لازم لم يخرج الى شبه الاسم لامستو خلافا ليونس مطلقا ولعيسى فى المنقول من فعل مع علمية أو وصفية غير عارضة وعدم قبول التاء خلافا للاخفش فى أرمل وقدرت بقلة فى أجدل وأخيل وأفعى والغيت شذوذا فى نحو ابطح والاصح ان منه أفعل التفضيل ومنع البب علما وصرف يعفر وانه يؤثر عروض سكون تخفيف لا بدل همز افعل

﴿ش﴾ الخامسة موافقة وزن الفعل بشروط أحدها أن يكون خاصا به بأن لا يوجد فى الاسم دون ندور الا فى علم منقول منه كانطلق واستخرج اذا سمى بهما أو فى أعجمى معرب أو غالبا فيه ويعبر عنه بالأولى به بأن يوجد فى الاسم والفعل وأوله زيادة من الزيادات التى فى أول المضارع وهو قسمان قسم نقل من الفعل كيزيد ويشكر وقسم ليس بمنقول كافكل ويرمع والتعبير بالاولى أحسن من التعبير بالغالب لانه يبطل بافعل اذهو فى الاسماء أكثر إذ ما من فعل ثلاثى الا وله افعل اسما إما للتفضيل أو لغيره وقد جاء أفعل فى الاسماء من غير فعل كاجدل وأخيل وأرنب وأيضا فان فاعل بالفتح لا يكاد يوجد فى الاسماء الا فى نحو خاتم وهو فى الافعال أكثر من أن يحصى كضارب وقاتل ولو سمى بخاتم صرف فظهر أن المعتبر كونه أولى به من الاسم ووجه الأولوية ان لتلك الزوائد فى الفعل معانى ولا معنى لها فى الاسم فكانت لذلك أصلا فى الفعل أما الوزن الخاص بالاسم أو الغالب فيه فلا شبهة فى عدم اعتباره وأما المشترك بينهما على السواء ففيه مذاهب أحدها عدم تأثيره مطلقا سواء نقل من الفعل أم لا وعليه سيبويه والجمهور لاجماع العرب على صرف كعسب اسم رجل وهو منقول من كعسب فعلل وهو العدو الشديد مع تدانى الخطا والثانى تأثيره مطلقا وعليه يونس والثالث يؤثر ان نقل من فعل ولا يؤثر غيره وعليه عيسى بن عمر واستدل بقوله •انا ابن جلا• فلم يصرفه واجيب بانه روعى فيه ضمير الفاعل فحكى الشرط الثانى ان يكون لازما فيخرج نحو امرئ وابنم علمين فانهما على لغة الاتباع فى الرفع كاخرج وفى النصب كاعلم وفى الجر كاضرب ولا يمنعان من الصرف لا فى الوزن فيهما ليس بلازم اذ لم تستقر حركة العين فلو سمى بهما على لغة

(١) بياض بالاصل

ملتزم الفتح منعا . الشرط الثالث أن لا يخرجه الى شبه الاسم سكون تخفيف ليخرج نحو رد وقيل اذا سمى بهما فانهما يصرفان لان الاسكان أخرجهما الى شبه الاسم فصارا نحو مد وقيل هذا اذا كان السكون قبل التسمية فان طرأ بعدها كان تسمى رجلا بضرب ثم تسكن الراء تخفيفا ففيه قولان حكيتهما آخرا أصحهما الصرف أيضا وعليه سيبويه لانه صار على وزن الاسم والأصل الصرف والثاني المنع لعروض التخفيف فلا يعتد به وعليه المبرد والمازني وابن السراج والسيرافي ويجرى القولان في يعفر علما اذا ضم ياؤه اتباعا فالأصح صرفه وعليه سيبويه لورود السماع به فيما حكاه أبو زيد ولخروجه الى شبه الاسم والثاني منعه وعليه الاخفش لعروض الضمة فلا اعتداد بها ويجريان أيضا في الب علما فعن الاخفش صرفه لمباينته الفعل بالفك والاصح وعليه سيبويه منعه ولا مبالاة بفكه لانه رجوع الى أصل متروك فهو كتصحيح مثل استحوذ وذلك لا يمنع اعتبار الوزن اجماعا فكذا الفك ولان وقوع الفك في الافعال معهود كاشدد في التعجب ولم يرددوا لك السقاء فلم يباينه ويجريان أيضا في بدل همز افعل كهراق أصله اراق علما والاصح فيه المنع ولا مبالاة بهذا البدل الشرط الرابع أن يكون معه علمية كخضم اسم لعنبر بن عمرو بن تميم وبذر اسم بئر وعثر اسم واد بالعقيق وأحمد ويزيد ويشكر واجمع واخواته في التوكيد أو وصفية ولها شرطان أحدهما أن تكون أصلية كاحمر بخلاف العارضة كمررت برجل أرنب أي ذليل وبنسوة أربع فانهما مصروفان لان الوصفية بهما عارضة الثاني أن لا يقبل تاء التأنيث احترازا من نحو مررت برجل أباتر وأدابر فانهما مصروفان وان كان فيهما الوزن والوصفية الأصلية لدخول التاء عليهما في امرأة أباترة وادابرة وشملت العبارة ما مؤنثه على فعلاء كاحمر وحمراء ومالا مؤنث له من لفظه بل من معناه كرجل آلى وامرأة عجزاء ولا يقال أليا ومالا مؤنث له لفقد معناه في المؤنث كرجل أكمر وآدر والحى أولاشتراك المذكر والمؤنث فيه وذلك افعل التفضيل مع من قال أبو حيان وقد وقع الخلاف في قسم واحد من افعل وهو ما تلحقه تاء التأنيث نحو أرمل وأرملة فذهب الجمهور صرفه ومنعه الاخفش كاحمر قال ثم انه لا توجد الوصفية مع الوزن المختص ولا مع كل الأوزان الغالبة مع افعل خاصة وهنا مسئلتان احداهما أجدل للصقر وأخيل لطائر ذى خيلان وافعى للحية اسماء لا أوصاف فأكثر العرب تصرفها وبعضهم يمنعها ملاحظة للوصفية فلحظ في اجدل معنى شديد وأخيل افعل من الخيلان وأفعى معنى خبيث منكر وقيل انه مشتق من فوعة السم وهي حرارته وأصله أفوع ثم قلب فصار افعى الثانية ما أصله الوصفية واستعمل استعمال الاسماء كابطح وهو المكان المنبطح من الوادى وأجرع وهو المكان المستوى وأبرق وهو المكان الذى فيه لونان الأكثر منعه اعتبارا بأصله ولا يعتد بالعارض وشذ صرفه الغاء للاصل واعتدادا بالعارض

﴿ ص ﴾ ومع العلمية زيادتا فعلان فيه أو غيره وبني حسان ونحوه على اصالة النون

﴿ ش ﴾ السادسة وهي ومابعدها انما تمنع مع العلمية الالف والنون الزائدتان سواء كانتا في فعلان كحمدان أو غيره كعمران وعثمان وغطفان وعلامة زيادتهما أن يكون قبلهما أكثر من حرفين فان كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتباران ان قدرت اصالة التضعيف فهما زائدتان أو زيادته فالنون أصلية كحسان ان جعلته من الحس فوزنه فعلان فلا ينصرف أو من الحسن فوزنه فعال فينصرف وكذا حيان هل هو من الحياة أو الحين قيل ويدل للاول ما روى في الحديث ان قوما قالوا نحن بنو غيان فقال عليه الصلاة والسلام بل أنتم بنو رشدان فقضى باشتقاقه من الغي مع احتمال أن يكون مشتقا من الغين

﴿ ص ﴾ أو ألف الحاق مقصورة

﴿ ش ﴾ السابعة ألف الالحاق المقصورة وتمنع مع العلمية بخلاف الممدودة لشبهها بألف التأنيث المقصورة من

وجهين لا يوجدان فى الممدودة أحدهما ان كلا منهما زائدة ليست مبدلة من شئ والممدودة مبدلة من ياء الثانى انها تقع فى مثال صالح لألف التأنيث كارطى فهو على مثال سكرى وعزهى فهو على مثال ذكرى والمثال الذى تقع فيه الممدودة كعلباء لا يصلح لألف التأنيث الممدودة ﴿تنبيهان﴾ الاول الالحاق أن تبنى مثلا من ذوات الثلاثة كلمة على بناء يكون رباعى الاصول فتجعل كل حرف مقابل حرف فتفنى أصول الثلاثى فتأتى بحرف زائد مقابل للحرف الرابع من الرباعى الاصول فيسمى ذلك الحرف حرف الالحاق الثانى قال أبو حيان ما فيه ألف التكثير أيضا اذا سمى به منع الصرف نحو قبعثرى لشبه ألف التكثير بألف التأنيث المقصورة من حيث انها زائدة فى الآخر لم تنقلب ولا تدخل عليها تاء التأنيث كما ان ألف التأنيث كذلك

﴿ ص ﴾ أو تركيب مزج

﴿ ش ﴾ الثامنة تركيب المزج ويمنع مع العلمية لشبهه بهاء التأنيث فى ان عجزه يحذف فى الترخيم كما تحذف وأن صدره يصغر كما يصغر ما هى فيه ويفتح آخره كما يفتح ما قبلها وضابطه كل اسمين جعلا اسما واحدا لا بالاضافة ولا بالاسناد بتنزيل ثانيهما من الأول منزلة هاء التأنيث كبعلبك ومعدى كرب واحترز به عن غيره من المركبات كتركيب العدد كخمسة عشر والأسنادى كبرق نحره والاضافى كامرئ القيس

﴿ ص ﴾ أو عجمة شخصية مع زيادة على ثلاثة بدون ياء التصغير والا صرف تحرك الوسط أولا خلافا لمن جوز المنع الا مع تأنيث ولا يشترط كونه علما فى العجمية خلافا للدباج

﴿ ش ﴾ التاسعة العجمة وتمنع مع العلمية بشروط أحدها أن تكون شخصية بأن ينقل فى أول أحواله علما الى لسان العرب كابراهيم واسرائيل فأول ما استعملتهما العرب استعملتهما علمين بخلاف الجنسية وهو ما نقل من لسان العجم الى لسان العرب نكرة كديباج ولجام ونيروز فانها لنقلها نكرات أشبهت ما هو من كلام العرب فصرفت وتصرف فيها بادخال الالف واللام عليها والاشتقاق منها وهل يشترط أن يكون علما فى لسان العجم قولان المشهور لا وعليه الجمهور فيما نقله أبو حيان والثانى نعم وعليه أبو الحسن الدباج وابن الحاجب ونقل عن ظاهر مذهب سيبويه وينبنى على ذلك صرف نحو قالون وبندار فينصرف على الثانى لانه لم يكن علما فى لغة العجم دون الاول لانه لم يكن فى كلام العرب قبل أن يسمى به الشرط الثانى أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف كابراهيم واسحق فان كان ثلاثيا صرف سواء تحرك الوسط كشتر وملك اسم رجل أولا كنوح ولوط وقيل يمنع متحرك الوسط اقامة للحركة مقام الحرف الرابع كما فى المؤنث وفرق الاول بأن العجمة سبب ضعيف فلا يؤثر دون الزيادة على الثلاثة وذلك لانها متوهمة والتأنيث ملفوظ به غالبا ولذلك لم تعتبر مع علمية متجددة ولا وصفية ولا وزن الفعل ولا تأنيث ولا زيادة وقيل يجوز فى الساكن الوسط الوجهان الصرف والمنع وهو فاسد اذ لم يحفظ ثم ان كان فيه تأنيث تعين المنع كما سيأتى ولو كان رباعيا واحد حروفه ياء التصغير لم يمنع الحاقا له بما قبل التصغير

﴿ ص ﴾ وتعرف العجمة بالنقل وخروجه عن وزن الاسماء وولاء الراء النون بدأ أو الزاى الدال واجتماع الصاد والقاف أو الكاف أو الجيم وكونه خماسيا أو رباعيا عاريا من الذلاقة

﴿ ش ﴾ المراد بالعجمى كل ما نقل الى اللسان العربى من لسان غيرها سواء كان من لغة الفرس أم الروم أم الحبشة أم الهندام البربر أم الافرنج أم غير ذلك وتعرف عجمة الاسم بوجوه أحدها ان تنقل ذلك الائمة الثانى خروجه عن أوزان الاسماء العربية نحو ابريسم فان مثل هذا الوزن مفقود فى أبنية الاسماء فى اللسان العربى الثالث أن يكون فى أوله نون بعدها راء نحو نرجس أو آخره زاى بعد دال نحو مهندز فان ذلك لا يكون فى كلمة

عربية الرابع أن يجتمع في الكلمة من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد نحو صولجان أو والقاف نحو منجنيق أو والكاف نحو أسكرجة الخامس أن يكون عاريا من حروف الذلاقة وهو خماسي أو رباعي وحروف الذلاقة ستة يجمعها قولك (مر بنفل) قال صاحب العين لست واجدا في كلام العرب كلمة خماسية بناؤها من الحروف المصمتة خاصة ولا رباعية كذلك الا كلمة واحدة وهي عسجد لخفة السين وهشاشتها

﴿ص﴾ وما وافق العربي لفظا فمنعه على قصد المسمى فان جهل فعلى العادة في التسمية ولا ينزل جهالة الاصل أو كونه ليس من عاداتهم التسمية به كالعجمة على الاصح وما بني على قياس العرب وسمي به فثالثها الأصح ان كان على قياس مطرد لحق به فان كان به مانع منع

﴿ش﴾ فيه مسئلتان الاولى ما كان من الاسماء الاعجمية موافقا في الوزن لما في اللسان العربي نحو اسحق فانه مصدر لأسحق بمعنى أبعد أو بمعنى ارتفع تقول أسحق الضرع ارتفع لبنه ونحو يعقوب فانه ذكر الحجل فان كان شيء منه اسم رجل يتبع فيه قصد المسمى فان قصد اسم النبي منع الصرف للعلمية والعجمة وان عين مدلوله في اللسان العربي صرف وان جهل قصد المسمى حمل على ما جرت به عادة الناس وهو القصد بكل واحد منهما موافقة اسم النبي فلو سمت العرب باسم مجهول أو باسم ليس من عادتهم التسمية به فقيل يجري مجرى الاعجمي لشبهه به من جهة انه غير معهود في أسمائهم كما أن العجمي كذلك وعلى هذا الفراء ومثل الاول بسبا والثاني بقولهم هذا أبو صعرور وقيل يصرف لانه ليس من عادتهم التسمية به والاصح وعليه البصريون خلاف ذلك الثانية ما بني على قياس كلام العرب نحو ان تبني على وزن برثن من الضرب فتقول ضربب وعلى مثال سفرجل فتقول ضرببب فهل يلحق بكلام العرب أولا فيه ثلاثة مذاهب أحدها نعم فيحكم له بحكم العربي والثاني لا لأنه ليس من كلام العرب فصار بمنزلة الاعجمي والثالث وهو الصحيح إن بني على قياس ما اطرد في كلامهم لحق به كان يبني من الضرب مثل قردد فتقول ضربب لانه كثير الالحاق بتكرار اللام أو على قياس ما لم يطرد في كلامهم لم يلحق به كان يبني منه مثل كوثر فتقول ضورب لان الالحاق بالواو ثانية لم يكثر اذا عرف ذلك فلو سمي به فعلى الالحاق بكلام العرب يحكم له بحكم العربي فلا يمنع الامع علة أخرى وعلى عدمه يمنع مطلقا للعجمة مع العلمية

﴿ص﴾ أو تأنيث لفظا أو معنى فان كان ثنائيا أو ثلاثيا ساكن الوسط وضعا أو إعلالا فالاصح جواز الامرين وثالثها ان لم تكن بلدة وان المنع أجود وانه يجب مع العجمة وكونه مذكر الاصل وتحرك ثانيه لفظا وهو لمؤنث دون مذكر وان سمي مذكر بمؤنث مجرد منع بشرط زيادته على ثلاثة لفظا أو تقديرا خلافا للفراء مطلقا ولابن خروف في متحرك الوسط وان لا يسبقه تذكير انفرد به أو غلب أو يوصف به كحائض صرف خلافا للكوفية او بوصف في لغة اسم في لغة فعلى التقديرين

﴿ش﴾ العاشرة التأنيث ويمنع مع العلمية سواء كان لفظيا وهو التأنيث بالهاء لمؤنث أو مذكر كفاطمة وطلحة أم معنويا وهو علم المؤنث الخالي من الهاء كزينب وسعاد فان كان المعنوي ثنائيا كيد علما لمؤنث أو ثلاثيا ساكن الوسط وضعا كهند ودعد وجمل واعلالا كدار علما أصلها دور بالفتح ففيه مذاهب أصحها وعليه سيبويه والجمهور جواز الامرين فيه الصرف وتركه وكلاهما مسموع اما المنع فلاجتماع التأنيث والعلمية واما الصرف فلخفة السكون فقاوم أحد السببين كما دفع اثره في نوح ولوط والثاني لا يجوز الا المنع وعليه الزجاج قال لان السكون لا يغير حكما أوجبه اجتماع علتين مانعتين والثالث وعليه الفراء ان ما كان اسم بلد كفيد لا يجوز صرفه وما لم يكن جاز لانهم يرددون اسم المرأة على غيرها فيوقعون هندا ودعدا وجملا على جماعة من النساء ولا

يردد دون اسم البلدة على غيرها فلما لم يردد ولم تكثر فى الكلام لزمها الثقل وعلى جواز الامرين اختلف فى الاجود منهما فالاصح ان الاجود المنع قال ابن جنى وهو القياس والاكثر فى كلامهم وقال أبو على الفارسى الصرف افصح قال الخضراوى ولا أعلم قال هذا القول أحد قبله وهو غلط جلى و يتحتم المنع على الاصح فى صور أحدها ان ينضم الى ذلك عجمة كحمص وماه وجور لان انضمام العجمة قوى العلة ولا يقال ان المنع للعجمة والعلمية دون التأنيث لان العجمة لا تمنع صرف الثلاثى وجوز بعضهم فيه الامرين ولم يجعل للعجمة تأثيرا الثانية أن يكون مذكر الاصل كزيد اسم امرأة لان النقل الى المؤنث ثقل يعادل الخفة التى بها صرف من صرف هندا وجوز المبرد وغيره فيه الامرين كما يجوزان فى المنقول من مؤنث الى مذكر وهو نقل من ثقل الى نقل الثالثة ان يتحرك ثانيه لفظا كقدم اسم امرأة لتنزل الحركة منزلة الحرف الرابع وجوز ابن الانبارى وغيره فيه الامرين ولم يجعلوا الحركة قائمة مقام الرابع ولا عبرة بتحريكه تقديرا كدار ونار علمين ولو سمى مذكر بمؤنث مجرد من التاء منع بشرطين أحدهما زيادته على ثلاثة لفظا كزينب وعناق اسم رجل أو تقديرا كجيل مخفف جيأل اسم رجل فان الحرف المقدر كالملفوظ به بخلاف الثلاثى فانه يصرف على الاصح مطلقا سواء تحرك وسطه أم لا ككتف وشمس اسمى رجل وذهب الفراء الى منعه مطلقا لان فيه أمرين يوجبان له الثقل العلمية والتعليق على ماشا كله ودفع بأن الثانى لم تجعله العرب من الاسباب المانعة للصرف وفصل ابن خروف فمنع المتحرك دون الساكن تنزيلا للحركة منزلة الحرف الرابع الشرط الثانى أن لا يسبقه تذكير انفرد به كدلال ووصال اسمى رجل فانه كثرت التسمية بهما فى النساء وهما فى الاصل مصدران مذكران أو غلب فيه كذراع فانه فى الاصل مؤنث ثم غلب استعماله قبل العلمية فى المذكر كقولهم هذا ثوب ذراع أى قصير فصار لغلبة الاستعمال كالمذكر الاصل فاذا سمى به رجل صرف لغلبة تذكيره قبل العلمية ولو سمى مذكر بوصف المؤنث المجرد كحائض وطامث وظالم وجريح فالبصريون تصرف رجوعا الى تقدير اصالة التذكير لان تلك اسماء مذكرة وصف بها المؤنث لأمن اللبس وحملا على المعنى فقولهم مررت بامرأة حائض بمعنى شخص حائض ويدل لذلك أن العرب اذا صغرتها لم تدخل فيها التاء والكوفيون تمنع بناء على مذهبهم فى أن نحو حائض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث والتاء انما تدخل للفرق ولو سمى مذكر بما هو اسم فى لغة وصف فى لغة كجنوب ودبور وشمال وسموم وحرور فانها عند بعض العرب اسماء للريح كالصعود والهبوط وعند بعضهم صفات جرت على الريح وهى مؤنثة ففيه الوجهان المنع كباب زينب والصرف كباب حائض

﴿ص﴾ مسئلة القبائل والبلاد والكلمة والهجاء يبنى على المعنى فان كان أبا أو حيا أو مكانا أو لفظا أو حرفا صرف أو أما أو قبيلة أو بقعة أو سورة أو كلمة منع وقد يجب اعتبار أحدهما وقد تسمى قبيلة باسم أب أو حى باسم أم فيوصفان بينت وابن ويؤنث الاب على حذف مضاف فلا يمنع

«(ش)» صرف اسماء القبائل والبلاد والكلم وحروف الهجاء ومنعها مبنيان على المعنى فان أريد باسم القبيلة الاب كمعد وتميم أو الحى كقريش وثقيف صرف أو الام كباهلة أو القبيلة كمجوس ويهود منع للتأنيث مع العلمية وكذا ان أريد باسم البلد المكان كبدر وثبير صرف أو البقعة كفارس وعمان منع أو بالكلمة اللفظ نحو كتب زيد فأجاد أى فاجاد هذا اللفظ صرف أو الكلمة نحو فأجادها منع وكذلك الافعال وحروف الهجاء والسور وقد يتعين اعتبار الحى أو القبيلة أو المكان أو البقعة فالاول ككلب والثانى كيهود ومجوس والثالث كبدر ونجد والرابع كدمشق وجلق والحجاز والشام واليمن والعراق وقد جاء بالوجهين فى النوعين اسماء وذلك ثلاثة

أقسام قسم يغلب فيه اعتبار التذكير كقريش وثقيف ومنى وهجر وواسط وحنين وقسم يغلب فيه اعتبار التأنيث كجذام وسدوس وفارس وعمان وقسم استوى فيه الامران كثمود وسبأ وحراء وقباء وبغداد وقد تسمى القبيلة باسم الاب كتميم أو الحي باسم الام كباهلة فيوصفان بابن وبنت فيقال تميم بن مر أو بنت مر وباهلة بن أعصر أو بنت أعصر مراعاة للاصل أو المسمى وقد يؤنث اسم الاب على حذف مضاف مؤنث فلا يمنع الصرف كقوله

شادوا البلاد وأصبحوا فى آدم * بلغوا بها بيض الوجوه فحولا

أى فى قبائل آدم أو أولاد آدم فحذف المضاف ثم أنث آدم فأعاد الضمير اليه مؤنثا فى قوله بلغوا بها ولم يمنعه الصرف لانه راعى المضاف المحذوف

﴿ ص ﴾ وما سمى من السور بذى أل حرف أو عار ولم تضف اليه سورة منع أو أضيف ولو تقديرا فلا حيث لا مانع أو بجملة فيها وصل قطع أو تاء قلبت هاء فى الوقف وأعرب ممنوعا أو بحرف هجاء حكى أو أعرب ممنوعا ومصروفا أضيف اليه سورة أو لا أو موازن أعجمى كحاميم فأوجب ابن عصفور الحكاية وجوز الشلوبين اعرابه ممنوعا وبجريان فى المركب كطاسين ميم غير مضاف اليه سورة مع البناء ومضافا اليه ولو تقديرا مع فتح النون واعرابها مضافة وليس فى كهيعص وحمعسق الا الوقف خلافا ليونس

﴿ ش ﴾ أسماء السور أقسام أحدها ما فيه ألف ولام وحكمه الصرف كالأنفال والأنعام والاعراف الثانى العارى منها فان لم يضف اليه سورة منع الصرف نحو هذه هود وقرأت هود وان أضيف اليه سورة لفظا أو تقديرا صرف نحو قرأت سورة هود ما لم يكن فيه مانع فيمنع نحو قرأت سورة يونس الثالث الجملة نحو قل أوحى الى أتى أمر الله فتحكى فان كان أولها همز وصل قطع لان همز الوصل لا يكون فى الاسماء الا فى ألفاظ معدودة تحفظ ولا يقاس عليها أو فى آخرها تاء تأنيث قلبت هاء فى الوقف لان ذلك شأن التاء التى فى الاسماء ويعرب لمصيرها أسماء ولا موجب للبناء ويمنع الصرف للعلمية والتأنيث نحو قرأت اقتربت وفى الوقف اقتربه الرابع حرف الهجاء كص ون وق فيجوز فيه الحكاية لانها حروف فتحكى كما هى والاعراب لجعلها اسماء لحروف الهجاء وعلى هذا يجوز فيها الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتأنيثه وسواء فى ذلك أضيف اليه سورة أم لا نحو قرأت صاد أو سورة صاد بالسكون والفتح منونا وغير منون الخامس ما وازن الاعجمى كحميم وطسين ويسن فأوجب ابن عصفور فيه الحكاية لانها حروف مقطعة وجوز الشلوبين فيه ذلك والاعراب غير مصروف لموازنته هابيل وقابيل وقد قرئ يسن بنصب النون وسواء فى جواز الامرين أضيف اليه سورة أم لا السادس المركب كطسم فان لم يضف اليه سورة ففيه رأى ابن عصفور والشلوبين فيما قبله ورأى ثالث وهو البناء للجزئين على الفتح كخمسة عشر وان أضيف اليه سورة لفظا أو تقديرا ففيه الرأيان ويجوز على الاعراب فتح النون وأجراء الاعراب على الميم كبعلبك واجراؤه على النون مضافا لما بعده وعلى هذا فى ميم الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتأنيثه اما كهيعص وحمعسق فلا يجوز فيهما الا الحكاية سواء أضيف اليهما سورة أم لا ولا يجوز فيهما الاعراب لانه لا نظير لهما فى الاسماء المعربة ولا تركيب المزج لانه لا يركب أسماء كثيرة وأجاز يونس فى كهيعص أن تكون كلها مفتوحة والصاد مضمومة ووجهه انه جعلها اسما أعجميا واعربه وان لم يكن له نظير فى الاسماء المعربة

﴿ ص ﴾ مسئلة ينون فى غير النصب ممنوع آخره ياء تلو كسرة ما لم تقلب ألفا ولا تظهر الفتحة جرا خلافا لقوم مطلقا وليونس فى العلم

﴿ش﴾ ينون جوازا فى الرفع والجر من غير المنصرف ما آخره ياء تلى كسرة سواء كان جمعا نحو هؤلاء جوار ومررت بجوار قال تعالى ومن فوقهم غواش والفجر وليال أم مصغرا كاعيم أم فعلا سمى به كيغز ويرم وهذا التنوين عوض من الياء المحذوفة بحركتها تخفيفا كما سيأتى فى مبحثه فان قلبت الياء ألفا امتنع التنوين باتفاق كصحارى وعذارى بعد صحار وعذار ولا يجوز فى هذا النوع ظهور الفتحة على الياء فى حالة الجر كما لا يجوز اظهار الكسرة التى الفتحة نائبة عنها وقيل يجوز كما يجوز اظهارها حالة النصب لخفتها وعليه قول الشاعر * ولكن عبد الله مولى المواليا * وقيل يجوز فى العلم دون غيره وعليه يونس واستدل بقوله * وقد عجبت منى ومن يعيليا * وأجيب بأنه وما قبله ضرورة

﴿ص﴾ مسئلة ما منع صرفه دون علمية منع معها وبعدها الا أفعل تفضيل مجردا من وخالف الاخفش فى أحمر وثالثها ان لم يكنه ورابعها يجوزان وفى فعلان وأخر ومعدول العدد وجمع مثناه ومركب ختم بوزن آخره وزن المتناهى أو ألف التأنيث وما منع معها صرف دونها وفاقا

﴿ش﴾ ما منع صرفه دون علميته وهو الذى ليس أحد علتيه العلمية خمسة أنواع فاذا سمى بشئ منها لم ينصرف أيضا وكذا اذا نكر بعد التسمية واستثنى من ذلك ما كان أفعل تفضيل مجردا من من فانه اذا سمى به ثم نكر انصرف باجماع لانه لم يبق فيه شبه الوصف اذ لم يستعمل صفة الا بمن ظاهرة أو مقدرة فان سمى به مع من ثم نكر منع قولا واحدا وخالف الاخفش فى مسائل الأولى باب أفعل الوصف كاحمر اذا سمى به ثم نكر فذهب الى أنه يصرف لانه ليس فيه الا الوزن ومعنى الوصف قد ذهب بالتسمية وأجاب الجمهور بأنه شبيه بالوصف وشبه العلة فى هذا الباب علة وفيه رأى ثالث انه ان سمى به رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير لانه سمى به بوصفه فجرى الاسم مجراه فى ذلك المعنى وان تسمى به اسود ونحوه صرف لخلوص الاسمية وذهاب معنى الوصفية وعلى هذا الفراء وابن الانبارى ورابع أنه يجوز فيه الصرف وتركه وعليه الفارسى راعى فيه الأصل والحال كابطح الثانية باب فعلان الوصف كسكران اذا سمى به ثم نكر ذهب الأخفش أيضا الى أنه يصرف وسيبويه على المنع وتوجيههما ما تقدم فى أحمر الثالثة أخر اذا سمى به ثم نكر بعد التسمية ذهب الاخفش أيضا الى صرفه لان العدل قد زال لكونه مخصوصا بحل الوصف فلا يؤثر فى غيره والجمهور على المنع لشبهه بأصله الرابعة معدول العدد اذا سمى به ثم نكر بعد التسمية ذهب الاخفش أيضا الى صرفه لما تقدم فى أخر وخالفه الجمهور الخامسة الجمع المتناهى اذا سمى به ثم نكر ذهب الأخفش أيضا الى صرفه وخالفه الجمهور السادسة المركب المزجى اذا ختم بمثل مفاعل أو بذى ألف التأنيث كمحاريب مساجد أو عيد بشرى أو عبد حمرا اذا ركبا وسمى به ثم نكر ذهب الاخفش أيضا الى صرفه لان المانع فيه حال التسمية التركيب مع العلمية لا الجمع والتأنيث وقد زالت العلمية بالتنكير والاصح عند ابن مالك وغيره المنع لانه لم يرد شئ من هذا النوع مصروفا فى كلامهم وما لم يمنع الا مع العلمية صرف منكرا باجماع لزوال احدى العلتين

﴿ص﴾ مسئلة يصرف الممنوع اذا صغر لا مؤنث وأعجمى الا المرخم ومركب وشبه فعلى ومضارع قبله أو بعده ويمنع المصروف به ان اكمل موجبه

﴿ش﴾ اذا صغر ما لا ينصرف صرف لزوال سبب المنع بالتصغير كزوال العدل فى عمير والالف المقصورة فى عليق تصغير علقى والالف والنون فى سريحين تصغير سرحان والوزن فى شمير تصغير شمر وصيغة الجمع فى جنيدل تصغير جنادل ويستثنى من ذلك المؤنث والعجمى والمركب المزجى وشبه فعلى وهو باب سكران وشبه الفعل المضارع كتغلب ويشكر فانها تبقى على المنع بعد التصغير لبقاء السبب وقولى قبله أو بعده أى سواء

كان شبهه للمضارع سابقا على التصغير كالمثالين المذكورين أو عارضا فيه كاجيدل تصغير أجادل فانه بعد التصغير على وزن أبيطر بخلافه قبله واحترزنا بالمضارع عن الماضي فان مشابهته تزول بالتصغير وقولي في الاعجمي الا المرخم أشرت به الى أن تصغير الترخيم في الاعجمي يقتضي الصرف نحو بريه وسميع في ابراهيم واسمعيل لكونه صار على ثلاثة أحرف غير ياء التصغير والعجمة لا تؤثر فيما كان كذلك نبه عليه أبو حيان وقد يكون الاسم منصرفا فاذا صغر منع لحدوث سبب المنع فيه كتوسط مسمى به فانه مصروف فاذا صغر على توسيط أشبه الفعل فيمنع وهند ونحوه اذا صغر دخلته التاء فيتعين فيه المنع بعد ان كان جائزا

﴿ص﴾ مسئلة يصرف لتناسب وضرورة واستثنى الكوفية أفعل من وقوم ذا ألف التأنيث قيل ومطلقا في لغة

﴿ش﴾ يجوز صرف ما لا ينصرف لتناسب أو ضرورة فالاول نحو وجئتك من سبأ بنبأ سلاسلا وأغلالا ودا ولا سواعا ولا يغوثا ويعوقا ونسرا والثاني كقوله ٭ تبصر خليلي هل ترى من ظعائن ٭ واستثنى الكوفيون أفعل التفضيل فلم يجيزوا صرفه لذلك واحتجوا بأن حذف تنوينه انما هو لاجل من فلا يجمع بينه وبينها كما لا يجمع بينه وبين الاضافة في الضرورة والبصريون بنوا الجواز على أن المانع له الوزن والصفة كاحمر لا من بدليل تنوين خير منك وشر منك لزوال الوزن واستثنى آخرون ما آخره ألف التأنيث فمنعوا صرفه للضرورة وعللوه بأنه لا فائدة فيه لانه مستو في الرفع والنصب والجر ولانه اذا زيد فيه التنوين سقطت الالف لالتقاء الساكنين فينقص بقدر ما زيد وأجيب بأنه قد تكون فيه فائدة بأن ينون فيلتقي بساكن فيكسر ويكون محتاجا الى ذلك وزعم قوم ان صرف ما لا ينصرف مطلقا أي في الاختيار لغة لبعض العرب حكاها الأخفش قال وكان هذه لغة الشعراء لأنهم قد اضطروا اليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام

﴿ص﴾ ومنع المصروف ثالثها الصحيح يجوز ضرورة ورابعها ان كان علما

﴿ش﴾ في منع المصروف أربعة مذاهب أحدها الجواز مطلقا حتى في الاختيار وعلى ذلك احمد بن يحيى فانه أنشد

أؤمل أن أعيش وان يومي ٭ بأول أو بأهون أو جبار
أو التالي دبار فان أفته ٭ فمؤنس أو عروبة أو شبار

فقيل له هذا موضوع فان مؤنسا ودبارا مصروفان وقد ترك صرفهما فقال هذا جائز في الكلام فكيف في الشعر قال أبو حيان فدل هذا الجواب على اجازته اختيارا والثاني المنع مطلقا حتى في الشعر وعلى ذلك أكثر البصريين وأبو موسى الحامض من الكوفيين قالوا لانه خروج عن الاصل بخلاف صرف الممنوع في الشعر فانه رجوع الى الأصل في الاسماء والثالث وهو الصحيح الجواز في الشعر والمنع في الاختيار وعليه أكثر الكوفيين والأخفش من البصريين واختاره ابن مالك وصححه أبو حيان قياسا على عكسه ولو رود السماع بذلك كثيرا كقوله

فما كان حصن ولا حابس ٭ يفوقان مرداس في مجمع

والرابع يجوز في العلم خاصة

﴿ص﴾ ولا واسطة وزعمها ابن جني في ذي أل والمضاف والتثنية والجمع

﴿ش﴾ الاسم اما منصرف أو غيره ولا واسطة بينهما وأثبتها ابن جني في المعرف بال والمضاف قال فانه لا يسمى منصرفا لعدم تنوينه ولا غير منصرف لعدم السبب قال وكذلك التثنية والجمع على حدها ليس شيء من ذلك

منصرفا ولا غير منصرف معرفة كان أو نكرة ذكر ذلك فى الخصائص وسبقه اليه شيخه أبو على الفارسى

﴿ ص ﴾ الثالث ما أضيف لغير الياء مفردا مكبرا من أب وأخ وحم غير مماثل قرء وقرأ وخطأ وفم بلا ميم وذى كصاحب وهن خلافا للفراء فبالواو رفعا والألف نصبا والياء جرا

﴿ ش ﴾ الباب الثالث من أبواب النيابة الاسماء الستة المذكورة فانها ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء بشروط أن تكون مضافة فان أفردت أعربت بالحركات الظاهرة نحو ان له أبا وله أخ وأن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم فان المضاف اليها يعرب بحركات مقدرة وأن تكون مفردة أى غير مثناة ولا مجموعة لأنها إذ ذاك تعرب اعراب المثنى والمجموع وأن تكون مكبرة فان صغرت أعربت بالحركات نحو أخى زيد ويختص الحم بشرط أن لا يماثل قرء وقرأ وخطأ فانه ان ماثل ذلك اعرب بالحركات الظاهرة نحو هذا حموك وحموك وحماك ويختص الفم بشرط أن تزال منه الميم فان لم تزل أعرب بالحركات نحو خلوف فم الصائم ويختص ذو بشرط أن يكون بمعنى صاحب فان كانت للاشارة أو موصولة فانها مبنية وقصر الفراء الاعراب بالحروف على الخمسة الاول ومنع ذلك فى هن وتابعه قوم ورد بنقل سيبويه عن العرب أجراءه مجراها وهو كناية عما لا يعرف اسمه أو يكره التصريح باسمه والحم أقارب الزوج وقد يطلق على أقارب الزوجة

﴿ ص ﴾ وهل بها أو بمقدرة أو بما قبلها والحروف اشباع أو منقولة أولا أو بهما أو بالانقلاب نصبا وجرا والبقاء رفعا أوفوو ذو بمقدرة والباقى بها أو عكسه أو الحروف دلائل أو الرفع بالنقل والنصب بالبدل والجر بهما أقوال أشهرها الاول وأصحها الثانى

﴿ ش ﴾ فى اعراب الاسماء الستة مذاهب أحدها وهو المشهور أن هذه الاحرف نفسها هى الاعراب وانها نابت عن الحركات وهذا مذهب قطرب والزيادى والزجاجى من البصريين وهشام من الكوفيين وأيد بأن الاعراب انما جىء به لبيان مقتضى العامل ولا فائدة فى جعل مقدر متنازع فيه دليلا وألغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة ورد بثبوت الواو قبل العامل وبأن الاعراب زائد على الكلمة فيؤدى الى بقاء فيك وذى مال على حرف واحد وصلا وابتداء وهما معربان وذلك لا يوجد الا شذوذا الثانى وهو مذهب سيبويه والفارسى وجمهور البصريين وصححه ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وغيرهم من المتأخرين انها معربة بحركات مقدرة فى الحروف وانها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر فاذا قلت قام أبوك فاصله أبوك فأتبعت حركة الباء لحركة الواو فقيل أبوك ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت واذا قلت رأيت أباك فأصله أبوك تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا واذا قلت مررت بأبيك فأصله بأبوك ثم أتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأبوك فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت فسكنت وقبلها كسرة فانقلبت ياء واستدل لهذا القول بأن أصل الاعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة فاذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه المذهب الثالث انها معربة بالحركات التى قبل الحروف والحروف اشباع وعليه المازنى والزجاج ورد بأن الاشباع بابه الشعر وببقاء فيك وذى مال على حرف واحد الرابع انها معربة بالحركات التى قبل الحروف وهى منقولة من الحروف وعليه الربعى ورد بأن شرط النقل الوقف وصحة المنقول اليه وسكونه وصحة المنقول منه وبأنه يلزم جعل حرف الاعراب غير آخر مع بقاء الآخر الخامس انها معربة بالحركات التى قبل الحروف وليست منقولة بل هى الحركات التى كانت فيها قبل أن تضاف فثبتت الواو فى الرفع لأجل الضمة وانقلبت ياء لاجل الكسرة والفا لاجل الفتحة وعليه الاعلم وابن أبى العافية ورد بأن هذه الحروف ان كانت زائدة فهو المذهب الثالث وقد تبين فساده وان كانت لامات لزم جعل الاعراب فى العين مع وجود اللام السادس انها معربة من مكانين بالحركات والحروف معا وعليه الكسائى والفراء ورد

بأنه لا نظير له السابع انها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر وبعدم ذلك حالة الرفع وعليه الجرمي ورد بأنه لا نظير له وبأن عامل الرفع لا يكون مؤثرا شيأ وبأن العدم لا يكون علامة الثامن ان فاك وذا مال معربان بحركات مقدرة في الحروف وان أباك وأخاك وحماك وهناك معربة بالحروف وعليه السهيلي والرندي التاسع عكسه العاشر ان الحروف دلائل اعراب قاله الأخفش واختلف في معناه فقال الزجاج والسيرافي المعنى انها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها وقال ابن السراج معناه أنها حروف اعراب والاعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر فهي دلائل اعراب بهذا التقدير وقد عد هذان القول مذهبين فتصير أحد عشر الثاني عشر انها معربة في الرفع بالنقل وفي النصب بالبدل وفي الجر بالنقل والبدل معا فالاصل في جاء أخوك جاء أخوك نقلت حركة الواو الى الخاء والاصل في رأيت أخاك رأيت أخوك فابدلت الواو ألفا والاصل في مررت باخيك بأخوك نقلت حركة الواو الى الخاء فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها حكاه ابن أبي الربيع وغيره وهو موافق للمذهب الرابع الا في النصب

﴿ص﴾ وليس كذلك من في حكاية النكرة وقفا خلافا للجوهري ونقص هن اعرف وأب وأخ وحم دون قصرها وفوق تشديد هن وأب وأخ وجعل أخ كدلو وفتح فاء فم منقوصا كيد ودم لا يمنع قصرهما وتشديد دم مشهور ويضم ويكسر ويثلث مقصورا ومضعفا ويتبع الآخر في الحركات كفاء امرء وعيني امرء وابنم على الأشهر فيها وقابلا اضافة سائغ نصبا وكذا اثبات ميمه مضافا وقيل ضرورة والأصح ان وزنها فعل الا فاء ففعل وان لام حم واو وذي ياء وانها المحذوفة

﴿ش﴾ فيه مسائل الاولى زعم الجوهري صاحب الصحاح في كتاب له في النحو ان من في حكاية النكرة في الوقف معربة بالحروف كالأسماء الستة فانك تقول لمن قال جاءني رجل منو ولمن قال رأيت رجلا منا ولمن قال مررت برجل مني قال ابن هشام وليس بشئ لان هذا ليس باعراب بدليل انه لا يثبت في الوصل ولان وضعها وضع الحرف فلا تستحق اعرابا ولان الاعراب انما يكون بعامل يدخل على الكلمة في الكلام الذي هي فيه الثانية جرت عادة النحاة ان يذكروا لغات هذه الاسماء ففي هن النقص وهو الاعراب بالحركات وهو فيه أشهر من الاعراب بالحروف كحديث فأعضوه بهن أبيه ودونهما التشديد كقوله * ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة * وهني وفي أب النقص كقوله

بأبه اقتدى عدي في الكرم * ومن يشابه أبه فما ظلم

والقصر كقوله * ان أباها وأبا أباها * والتشديد نحو هذا أبك وأفصحها القصر ثم النقص ثم التشديد وفي أخ الثلاث سمع في القصر مكره أخاك لا بطل * وحكى أبو زيد جاءني أخك وفيه أخو بسكون الخاء بوزن دلو قال رجل من طيء

ما المرء أخوك ان لم تلفه وزرا * عند الكريهة معوانا على النوب

وفي حم النقص والقصر وفي فم عشر لغات النقص والقصر وتشديد الميم مع فتح الفاء وضمها وكسرها فهذه تسع لغات والعاشرة اتباع الفاء حركة الميم في الاعراب ومما ورد في القصر * يا حبذا عينا سليمى والفما * وفي التشديد * يا ليتها قد خرجت من فمه * في القصر يد ودم قال

يا رب سار بات ما توسدا * الا ذراع العيس أو كف اليدا

وقال

غفلت ثم أتت تطلبه * فاذا هي بعظام ودما

وفي التضعيف دم قال

أهان دمك فرغا بعد عزنه * ياعمرو بغيك اصرارا على الحسد

ويشاركه فى الاتباع فاء مرء وعينا امرئ وابنم تقول جاء المرء ورأيت المرء ومررت بالمرء باتباع الميم الهمزة وقال تعالى ان امرؤ هلك وما كان أبوك امرأ سوء ولكل امرئ باتباع الراء الهمزة ومثله ابنم وقيل انهما معربان من مكانين فان الحركة فى الراء والنون حركة اعراب لا اتباع وفيهما لغة أخرى فتح الراء والنون فى الاحوال الثلاثة وفى امرئ ثالثة ضم الراء على كل حال وفى مرء فتح الميم مطلقا وبها جاء القرآن وثالثة كسرها مطلقا ورابعة ضمها مطلقا وقرئ بهما بين المرء وقلبه الثالثة يجوز افراد اب واخ وحم وهن من الاضافة لا ذو كما سيأتى فى باب الاضافة وأما فوك فلا يفرد الا ويصير بتلك اللغات وقال العجاج * خالط من سلمى خياشيم وفا * فأفرده لفظا حالة النصب فخصه البصريون بالضرورة وجوزه الاخفش والكوفيون وتابعهم ابن مالك فى الاختيار تخريجا على أنه حذف المضاف اليه ونوى ثبوته فأبقى المضاف على حاله أى خياشيمها وفاها وأما عكس ذلك وهو ابقاء ميمه حال الاضافة فمنعه الفارسى الا فى الشعر وتابعه ابن عصفور وغيره من المغاربة والصحيح كما قال ابن مالك وأبو حيان وغيرهما جوازه فى الاختيار ففى الحديث لخلوف فم الصائم وقال الشاعر * يصبح ظمآن وفى البحر فمه * الرابعة الاصح وعليه البصريون ان وزن هذه الاسماء فعل بفتح الفاء والعين بدليل جمعها على أفعال الا فوك فوزنه فعل بفتح الفاء وسكون العين وذهب الفراء الى أن وزنها فعل بالفتح والاسكان وفوك فعل بضم الفاء والاسكان وذهب الخليل الى ان وزن ذو فعل بالفتح والاسكان وان أصله ذو فلامها واو وعلى الاول أصله ذوى فلامها ياء وقال ابن كيسان يحتمل الوزنين قال أبو حيان والمحذوف من ذو هو اللام فى قول أهل الاندلس والعين فى قول أهل قرطبة قال والظاهر الاول واختلف فى حم أيضا هل لامه واو أو ياء على قولين أصحهما الاول كأب وأخ لقولهم فى التثنية حموان وقيل انها ياء من الحماية لان احماء المرأة يحمونها

﴿ص﴾ الرابع المثنى فبالألف والياء ولزوم الالف لغة وعليه لاوتران فى ليلة والحق به مفيد كثرة ككرتين وقد يغنى عنه عطف أو تكرار وجمع بمعنى كاخويكم ونحو كلبتى الحداد وحوالينا وكلا وكلتا مضافين لمضمر ومطلقا فى لغة وليسا مثنى اللفظ وأصلهما كل خلافا للكوفية بل ألف كلا والتاء عن واو وقيل ياء وألف كلتا تأنيث وقيل الحاق وقيل أصل وقيل تاؤها زائدة لا لالحاق وقيل له ولك فى ضميرهما وجهان واثنان واثنتان وبلا همزة لغة مفردا ومضافا ومركبا وقيل الاصل اثن وثنايان ومذروان وما غلب لشرف كابوين أو تذكير كقمرين أو خفة كعمرين وقيل فى فرد محض

﴿ش﴾ الباب الرابع من أبواب النيابة المثنى وهو ما دل على اثنين بزيادة فى آخره صالح التجريد عنها وعطف مثله عليه فانه يرفع بالالف وينصب ويجر بالياء نحو قال رجلان ولزوم الالف فى الاحوال الثلاثة لغة معروفة عزيت لكنانة وبنى الحارث بن كعب وبنى العنبر وبنى الهجيم وبطون من ربيعة وبكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان ومزدادة وعذرة وخرج عليها قوله تعالى ان هذان لساحران وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا وتران فى ليلة وأنشد عليها قوله * تزود منا بين أذناه طعنة * وقوله * قد بلغا فى المجد غايتاها * والحق بالمثنى فى الاعراب ألفاظ تشبه وليست بمثناة حقيقة لفقد شرط التثنية منها ما يراد به التكثير نحو ارجع البصر كرتين لان المعنى كرات اذ البصر لا ينقلب خاسئا وهو حسير من كرتين بل كرات ومثله قولهم سبحان الله وحنانيه وقوله * ومهمهين قذفين مرتين * أى مهمه بعد مهمه وهذا النوع يجوز فيه التجريد من الزيادة والعطف كقوله *

تغدى بنا نجب أفنى عرائكها * خمس وخمس وتأويب وتأويب

وقد يغنى التكرير عن العطف كقوله تعالى صفا صفا ودكا دكا أى صفا بعد صف ودكا بعد دك ومنها ما هو فى المعنى

جمع كقوله تعالى فاصلحوا بين أخويكم وقوله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار كذا ذكره وما قبله ابن مالك ونوزع فيهما بامكان كونهما مثنيين حقيقة ومنها مالا يصلح للتجريد فمن ذلك ما هو اسم جنس كالكلبتين لآلة الحداد وما هو علم كالبحرين والدونكين والحصنين ومنه اثنان واثنتان وثنتان فى لغة تميم سواء أفردا نحو ومن الابل اثنين أم أضيفا نحو جاء اثنانك أم ركبا نحو فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وبعثنا منهم اثنى عشر نقيبا وقيل انهما مثنيان حقيقة الاصل اثن ومن ذلك ثنايان لطرفى العقال ومذروان لطرفى الالية والقوس وجانبى الرأس وقيل طرفا كل شئ ومنها ما يصلح للتجريد ولا يختلف معناه كحوالينا قال صلى الله عليه وسلم اللهم حوالينا ولا علينا وقال الشاعر فى التجريد * وأنا أمشى الدالى حواليكا * ومثله حوله قال تعالى فى التجريد فلما أضاءت ما حوله وقال الشاعر فى التثنية (١) ومنها مالا يصلح لعطف مثله عليه وذلك ما كان على سبيل التغليب كالأبوين للاب والام والقمرين للشمس والقمر والعمرين لأبى بكر وعمر وهذا النوع مسموع يحفظ ولا يقاس عليه ثم تارة يغلب الاشرف كالمثال الاول قال الله تعالى ورفع أبويه على العرش وتارة المذكر كالثانى وتارة الاخف كالثالث وتارة الاعظم نحو مرج البحرين وما يستوى البحران ومنها مالا زيادة فيه وهو كلا وكلتا بشرط أن يضافا الى مضمر نحو اما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما وتقول رأيت كليهما وكلتيهما فان أضيفا الى مظهر أجريا بالالف فى الاحوال كلها هذه اللغة المشهورة وبعض العرب يجريهما مع الظاهر مجراهما مع المضمر فى الاعراب بالحرفين وعزاها الفراء الى كنانة وبعضهم يجريهما معهما بالالف مطلقا وما ذكرناه من انهما بمعنى المثنى ولفظهما مفرد هو مذهب البصريين وعلى هذا فالف كلا منقلبة عن واو وقيل عن ياء ووزنها فعل كمعا ووزن كلتا فعلى كذكرى وألفها للتأنيث والتاء بدل عن لام الكلمة وهى اما واو وهو اختيار ابن جنى وأصلها كلوى أو ياء وهو اختيار أبى على وانما قلبت تاء لتأكيد التأنيث اذ الالف تصير تاء فى بعض الاحوال فتخرج عن علم التأنيث وذهب بعضهم الى أن التاء زائدة للتأنيث بدليل حذفها فى النسب وقولهم كلوى كما يقال فى أخت أخوى ورد بأن تاء التأنيث لا تقع حشوا ولا بعد ساكن غير ألف وذهب آخر الى أنها زائدة للالحاق والالف لام الكلمة وعليه الجرمى وفى قول الالف للالحاق وفى قول أصل وذهب الكوفيون الى أن لفظهما مثنى وأصلهما كل بدليل سماع مفرد كلتا فى قوله فى كلت رجليها سلامى واحدة وأجيب بأنه حذف الالف للضرورة وعلى الاول يجوز فى ضميرهما مراعاة اللفظ والمعنى قال تعالى كلتا الجنتين آتت وقال الشاعر

كلاهما حين جد الجرى بينهما * قد أقلعا وكلا أنفيهما رابى

قال ابن مالك وندر هذا الاستعمال أى الاعراب كالمثنى فى مفحص الافراد كقوله

على جردا يقطع ابهراها * حزام السرج فى خيل سراع

ثنى الابهر وهو عرق مجازا ﴿ تنبيه ﴾ قال ابن مالك هذه الكلمات يعنى الملحقة بالمثنى لا تسمى مثناة فان أطلق عليها ذلك فبمقتضى اللغة لا الاصطلاح كما يقال لاسم الجمع جمع انتهى فأفاد انها يقال لها أسماء تثنية كما يقال اسماء جمع ﴿ ص ﴾ مسئلة لا يثنى ولا يجمع غالبا جمع واسمه واسم جنس الا ان أطلق عليه بعضه وجوزها ابن مالك فى اسم جمع ومكسر لا متناه ولا ما لا ثانى له وكل وبعض ونحو فلان وأفعل من واسم فعل ومحكى من جملة ومختص بالنفى وشرط ومبنى الا ذان وتان واللذان واللتان على الاصح ولا نوانى الكنى وأجمع وجمعاء واخوته خلافا للكوفية فيهما والمختار جواز المزج وذى وبه ثم فى حذف عجزه قولان دون أسماء العدد غير مائة وألف وفى مختلف المعنى ثالثها يجوز ان اتفقا فى المعنى الموجب للتسمية وينكر العلم والاجود أن يحكى الاعم وجادين رعمايتين وأذرعات

---

(١) بياض فى الاصل مكان الشاهد

ومنع المازنى المعدول ومافيه أل قيل يبقى وقيل بعوض ولا يغنى غالبا عطف الا بفصل ولو مقدرا و يؤتى بالمحكى بذوا وذو ووكذا المزج ان منع واستغنوا بسيان وضبعان عن سوا آن وضبعانان وحكيا و يستوى فى التثنية مذكر وغيره ولا تحذف التاء الا فى الية وخصية

﴿ ش ﴾ جمعت مالا يثنى ولا يجمع من الالفاظ جمعا لا تظفر به فى غير هذا الكتاب وأنا أشرحه على طريقة أخرى فأقول للتثنية والجمع شروط أحدها الافراد فلا يجوز تثنية المثنى والجمع السالم ولا المكسر المتناهى ولا جمع ذلك اتفاقا ولا غيره من جموع التكسير ولا اسم الجمع ولا اسم الجنس الا ان تجوز به فأطلق على بعضه نحو لبنين ومائين أى ضربين منهما وندر فى الجمع قولهم لقاحان وسوداوان وقوله عند التفرق فى الهيجا جمالين وفى اسمه قوله قوماهما أخوان وجوز ابن مالك تثنية اسم الجمع والجمع المكسر فقال مقتضى الدليل أن لا يثنى مادل على جمع لان الجمع يتضمن التثنية الا أن الحاجة داعية الى عطف واحد على واحد فاستغنى عن العطف بالتثنية مالم يمنع من ذلك عدم شبه الواحد كما منع فى نحو مساجد ومصابيح وفى المثنى والمجموع على حده مانع آخر وهو استلزام تثنيتهما اجتماع اعرابين فى كلمة واحدة قال ولما كان شبه الواحد شرطا فى صحة ذلك كان ماهو أشبه بالواحد أولى به فلذلك كانت تثنية اسم الجمع أكثر من تثنية الجمع قال ومن تثنية اسم الجمع قد كان لكم آية فى فئتين . يوم التقا الجمعان اه الثانى الاعراب فلا يثنى ولا يجمع المبنى ومنه أسماء الشرط والاستفهام وأسماء الافعال وأما نحو يا زيدان ولا رجلين فانه ثنى قبل البناء وأما ذان وتان واللذان واللتان فقيل انها صيغ وضعت للمثنى وليست من المثنى الحقيق ونسب للمحققين وعليه ابن الحاجب وأبو حيان وقيل انها مثناة حقيقة وانها لما ثنيت أعربت وهو رأى ابن مالك وأما الذين فصيغة وضعت للجمع اتفاقا فلا يجمع الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب اسناد ولا يجمع اتفاقا نحو تأبط شرا وهو المراد بقولى ومحكى من جملة وأما تركيب المزج كبعلبك وسيبويه فالاكثر على منعه أيضا لعدم السماع ولشبهه بالمحكى وجوز الكوفيون تثنية نحو بعلبك وجمعه واختاره ابن هشام والخضراوى وأبو الحسين ابن أبى الربيع و بعضهم تثنية ماختم بويه وجمعه وهو اختيارى قال خطاب فى الترشيح فان ثنيت على من جعل الاعراب فى الآخر قلت معدى كربان ومعدى كربين وحضرموتان وحضرموتين أو على من أعرب اعراب المتضايفين قلت حضراموت وحضرى موت وقال فى المختوم بويه تلحقه العلامة بلا حذف نحو سيبويهان وسيبويهون وذهب بعضهم الى أنه يحذف عجزه فيقال سيبان وسيبون و يتوصل الى تثنية المركب اسنادا بذوا والى جمعه بذو وا فيقال جاءنى ذوا تأبط شرا وذوو تأبط شرا أى صاحبا هذا الاسم وأصحاب هذا الاسم وكذا المزج عند من منع تثنيته وجمعه وأما الاعلام المضافة نحو أبى بكر فيستغنى فيها بتثنية المضاف وجمعه عن تثنية المضاف اليه وجمعه وجوز الكوفيون تثنيتهما وجمعهما فتقول أبوا البكرين وآباء البكرين الرابع التنكير فلا يثنى العلم ولا يجمع باقيا على علميته بل اذا أريد تثنيته وجمعه قدر تنكيره وكذا لا تثنى الكنايات عن الاعلام نحو فلان وفلانة ولا تجمع لانها لا تقبل التنكير والاجود اذا ثنى العلم أو جمع أن يحلى بالألف واللام عوضا عما سلب من تعريف العلمية ومقابل الأجود ما حكاه فى البديع ان منهم من لا يدخلها عليه و يبقيه على حاله فيقول زيدان و زيدون قال أبو حيان وهذا القول الثانى غريب جدا لم أقف عليه الا فى هذا الكتاب و يستثنى نحو جماديين اسمى الشهر وعمايتين اسمى جبلين وأذرعات وعرفات فان التثنية والجمع فيها لم تسلبها العلمية ولذا لم تدخل عليها الألف واللام ولم تضف قال

حتى اذا رجب تولى وانقضى * وجاديان وجاء شهر مقبل

وقال * لوان عصم عمايتين و يذبل * ومنع المازنى تثنية العلم المعدول نحو عمر و جمعه جمع سلامة أو تكسير وقال

أقول جاءني رجلان كلاهما عمر و رجال كلهم عمر قال أبو حيان ولا أعلم أحدا وافقه على المنع مع قول العرب العمران فاذا ثنى على سبيل التغليب فمع اتفاق اللفظ والمعنى أولى واذا ثنى ما فيه ال كالرجل فقيل تبقى فيه ال وقيل تحذف ويعوض منها ثالثها احكاهما وتبعه أبو حيان من غير ترجيح ومما لا يثنى لتعريفه أجمع وجمعاء فى التوكيد وأخوته خلافا للكوفيين الخامس اتفاق اللفظ فلا يثنى ولا يجمع الأسماء الواقعة على ما لا ثانى له فى الوجود كشمس وقمر والثريا اذا قصدت الحقيقة وهل يشترط اتفاق المعنى فيه أقوال أحدها نعم وعليه أكثر المتأخرين فمنعوا تثنية المشترك والمجاز وجمعهما ولحنوا المعرى فى قوله

جاد بالعين حين أعمى هواه ✱ عينه فانثنى بلا عينين

والثانى لا وصححه ابن مالك تبعا لأبى بكر بن الأنبارى قياسا على العطف ولوروده فى قوله تعالى وإله آبائك ابراهيم واسمعيل واسحق وقوله صلى الله عليه وسلم الأيدى ثلاثة فيد الله العليا ويد المعطى ويد السائل السفلى وقول العرب القلم احد اللسانين وخفة الظهر احد اليسارين والغربة احد السباءين واللبن احد اللحمين والحمية احد الموتتين ونحو ذلك والثالث وعليه ابن عصفور الجواز ان اتفقا فى المعنى الموجب للتسمية نحو الاحمران للذهب والزعفران والا فالمنع السادس أن لا يستغنى عن تثنيته وجمعه بتثنية غيره وجمعه فلا يثنى بعض للاستغناء عنه بتثنية جزء ولا سواء للاستغناء عنه بسيان تثنية سى ولا ضبعان اسم المذكر للاستغناء عنه بتثنية ضبع اسم المؤنث على أنه حكى سواآن وضبعانان ولا تثنى ولا تجمع أسماء العدد خلافا للأخفش غير مائة ألف للاستغناء عنها اذ يغنى عن تثنية ثلاثة ستة وعن تثنية خمس عشرة وعن تثنية عشرة عشرون وعن جمعها تسعة وخمسة عشر وثلاثون ولما لم يكن لفظ يغنى عن تثنية مائة وألف وجمعهما ثنيا وجمعا واستدل الأخفش على ما أجازه بقوله ✱ لها عند عال فوق سبعين دائم ✱ وأجيب بأنه ضرورة ولا يثنى أجمع وجمعاء على رأى البصريين للاستغناء عنهما بكلا وكلتا ولم يجمع يسار استغناء عنه بجمع شمال قاله ابن جنى فى كتاب التمام السابع أن يكون فيه فائدة فلا يثنى كل ولا يجمع لعدم الفائدة فى تثنيته وجمعه وكذا الأسماء المختصة بالنفى كاحد وعريب لافادتها العموم وكذا الشرط وان كان معربا لافادته ذلك الثامن أن لا يشبه الفعل فلا يثنى ولا يجمع أفعل من لانه جار مجرى التعجب ولا قائم من أقائم زيد كما سيأتى فى أوائل المبتدا لانه شبيه بالفعل وبقى فى المتن مسئلتان أحدهما أصل التثنية والجمع العطف وانما عدل عنه للاختصار فلا يجوز الرجوع اليه لان الرجوع الى أصل مرفوض ممنوع الا فى ضرورة كقوله ✱ ليث وليث فى محل ضنك ✱ وهو فى الجمع أقبح منه فى التثنية لكثرة ألفاظه ويسوغ فى الاختيار فصل ظاهر نحو مررت بزيد الكريم وزيد البخيل أو مقدر كقول الحجاج وقد نعى له ابنه وأخوه انا لله محمد ومحمد فى يوم واحد محمد ابنى ومحمد أخى الثانية يستوى فى التثنية المذكر والمؤنث فلا تحذف تاء التأنيث مما هى فيه الا من ألية وخصية فانهم قالوا أليان وخصيان وكان القياس أليتين وخصيتين لكنه سمع فى المفرد آلى وخصى فأجروا التثنية عليه ايثارا للتخفيف مع عدم الالتباس وقد صرح ابن مالك بأنه مما استغنى عن تثنيته بتثنية غيره

﴿ص﴾ ولا يتغير لكن تقلب ألف مقصور فوق ثلاثى أو يائى أو مقلوبة عن ألف اذن ياء وغيره واوا وقيل الا فى ثلاثى واوى مكسور الأول أو مضمومه وفى الاصلية والمجهولة ثالثها الأصح ان أميلتا ياء والا واوا ورابعها ان أميلت أو صارت ياء فى حال وقلب همز بدل من ألف التأنيث واوا أولى فى الملحقة وتركه فى المبدل من أصل خلافا للجزولى وورد تصحيح بدلة من ألف وقلبها والتى من أصل ياء والأصلية واوا وحذف زائدة خامسة وألف وهمز قاصعاء ولا يقاس على الأصح وقيل مذروان وثنايان لعدم الافراد ولا ترد فاء ثلاثى وعينه ولامه ان

عوض الوصل والا فاعاد في اضافة لا غيره على الاجود ويقال أبان وأخان وبديان ودميان ودموان وفميان
وفموان بقلة ويجوز في ذات ذاتا وذواتا

﴿ش﴾ اذا ثني الاسم لحقته العلامة من غير تغيير سواء كان صحيحا نحو زيد أم معتلا جاريا مجراه وهو ما آخره ياء أو واو ساكن ماقبلهما مشددتان أو مخففتان نحو مرمي ومغزو وظبي ودلو أم منقوصا نحو شج ام مهموزا غير ممدود نحو رشأ وملأ أو وضوء ونبيء أم ممدودا همزته أصلية نحو قراء ووضاء فجميع ذلك تلحقه الألف أو الياء بلا تغيير الا فتح ماقبل العلامة ورد ياء المنقوص وأما المقصور فتقلب ألفه ياء ان كانت زائدة على ثلاثة كملهى ومعطى ومستدعى أو ثالثة بدلا عن ياء كرحى أو أصلية أو مجهولة وأميلت كبلى ومتى علمين أو مقلوبة عن ألف أذن علما فيقال في التثنية ملهيان ومعطيان ومستدعيان ورحيان وبليان ومتيان وأذنان وما عدا ذلك تقلب واوا وهي الثالثة المبدلة من واو كعصى وعصوان والاصلية غير الممالة كاذا علما اذوان والمجهولة غير الممالة كددا وهو اللهو فانه استعمل منقوصا كحديث لست من الدد ولا الدد مني ومتمما بالنون نحو ددن وبالدال ددد ومقصورا كددا فلا يدرى هل ألفه عن ياء أو واو ولان الألف في الثلاثي لابد أن يكون عن أحدهما وذهب بعض النحويين الى أن تثنية الأصلية والمجهولة بالياء مطلقا سواء أميلت أم لا قال ابن مالك ومفهوم قول سيبويه عاضد لهذا الرأي وذهب آخرون الى أنهما بالواو مطلقا وذهب الأخفش الى أنهما ان أميلتا أو انقلبتا الى الياء في حال نحو لدى والى قلبت ياء والا قلبت واوا فهذه أربعة أقوال حكاها أبو حيان وذهب الكسائي الى أن تثنية الثلاثية المبدلة من واو بالياء اذا كان أول الكلمة مكسورا كربا ورضى أو مضموما كضحى وعلا وأما الممدود فان كانت همزته مبدلة من ألف التأنيث نحو حمراء قلبت واوا نحو حمراوان وورد تصحيحها وقلبها ياء حكى أبو حاتم حمراءان وحكى غيره حمرايان فقاس على ذلك الكوفيون ومنعه غيرهم وان كانت ملحقة نحو علباء وحرباء جاز فيها القلب واوا وهو الأولى والتصحيح نحو علباوان وعلباءان وان كانت مبدلة من أصل نحو كساء ورداء جاز فيها الوجهان والتصحيح أولى نحو كساءان وكساوان هذا مذهب الجمهور وسوى الجزولي بينها وبين التي قبلها في أن الأولى اقرار الهمز وورد في هذه القلب ياء حكى كسايان فقاسه الكسائي وخالفه غيره منهم ابن مالك وان كانت أصلية فتقدم انها تصحح وقد ورد قلبها واوا سمع قراوان ووضاوان في تثنية قراء ووضاء فقاسه الفارسي وخطأه النحاة وورد أيضا حذف الزائدة وهي خامسة سمع جوزلان في جوزلا وحذف الألف والهمزة مما طال من الممدود سمع قاصعان وعاشوران وخنفسان وقرفصان وباقلان في قاصعاء وعاشوراء وخنفساء وقرفصاء وباقلاء فقاس الكوفيون على ذلك في المسئلتين ومنعه غيرهم لقلة الوارد منه فقولي ولا يقاس على الأصح عائد الى ست مسائل تصحيح المبدلة وما بعده وقد صحح العرب مذروين وثنايين وكان القياس مذريين وثناءين أو ثناوين لان الألف الأولى رابعة والثاني مثل كساء الا أن الكلمتين بنيتا على التثنية ولم يستعمل فيهما الافراد كما تقدم فصحتا ولا يرد في التثنية ما حذف من فاء وعين ولام ان عوض منه همزة الوصل فيقال في اسم اسمان وان لم يعوض منه فان رد في الاضافة رد هنا والا فلا هذا هو الأجود فمن الأول المنقوص وأب وأخ وحم فيقال قاضيان وأبوان وأخوان وحموان ومن الثاني هن ويد ودم وفم وسنة وحر فيقال هنان ويدان ودمان وفمان وسنتان وحران وشذ في الاول أبان وأخان وفي الثاني هنوان ويديان ودميان ودموان وفميان وفموان وقيل ليس بشاذ وانما أبان وأخان على لغة التزام النقص في الافراد والاضافة ويديان وما بعده على لغة القصر فيها قال أبو حيان وأما ذو مال فيقال فيه ذوا مال فان قلنا المحذوف من ذو اللام فهي لم ترد أو العين فكذلك لان الواو الموجودة هي اللام وأما ذات فقالوا في تثنيتها

ذاتا على اللفظ بلا رد وهو القياس كاثنى ذوا على لفظ. قال * ياداراسلمى بين ذواتي العوج * وذواتا على الاصل برد لام الكلمة وهى الياء ألفا لتحرك العين وهى الواو وقبلها وهو الكثير فى الاستعمال قال تعالى ذواتا أفنان

﴿ص﴾ الخامس جمع المذكر السالم فبالواو والياء ان كان لعاقل أوشبهه خاليا من تاء التأنيث علما أومصغرا أوصفة تقبل التاء ان قصدا وافعل تفضيل وجوزه الكوفية فى ذى التاء وصفة لا يقبلها وحكمه كالتثنية لكن يحذف آخر المنقوص ويضم ويكسر والمقصور يفتح وقيل كمنقوص وقيل ان كان أعجميا أوذا ألف زائدة

﴿ش﴾ ﴿ الباب الخامس ﴾ من أبواب النيابة جمع المذكر السالم فانه يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء ثم هذا الجمع موافق للتثنية فى شروطها كما تقدم ويزيد بشروط أحدها أن يكون لعاقل كالزيدين أومشبه به نحو رأيتهم لى ساجدين. قالتا أتينا طائعين جمع صفة الكواكب والسماء والارض لما أثبت لها ما هو من شأن العقلاء من السجود والخطاب فان خلا من ذلك لم يجمع بالواو والنون كواشق علم كلب وسابق صفة فرس الثانى أن يكون خاليا من تاء التأنيث سواء لم يوضع لمؤنث أصلا كاحمد وعمر أم وضع لمؤنث ثم سمى به مذكر قال أبو حيان فلو سميت رجلا زينب أوسلمى جمع بالواو والنون باجماع اعتبارا بمعناها الآن فان لم يخل منها لم يجمع بها كاخت وطلحة ومسلمات أعلام رجال قاله أبو حيان ولذلك عبر بتاء التأنيث دون هائه ليشمل ماذكر ثم العلة لما ذكر انه لا يخلو إما أن تحذف له التاء أم لا ويلزم على الثانى الجمع بين علامتين متضادتين وعلى الاول اخلال لانها حرف معنى قد صارت بالعلمية لازمة للكلمة لان العلمية تسجل الاسم وتحصره من أن يزاد فيه أو ينقص وخالف الكوفيون فى هذا الشرط فجوزوا جمع ذى التاء بالواو والنون مطلقا فقالوا فى طلحة وحمزة وهبيرة طلحون وحمزون وهبيرون واحتجوا بالسماع والقياس اما السماع فقولهم فى علانية للرجل المشهور علانون وفى ربعة للمعتدل القامة ربعون وأما القياس فعلى ما ورد من جمعه جمع تكسير وان أدى أيضا الى حذف التاء قال

* وعقبة الأعقاب فى الشهر الأصم * وأجيب عن السماع بشذوذه وعن القياس بأن جمع التكسير يعقب تأنيثه التاء المحذوفة ولا تأنيث فى جمع السلامة يعقبها على أن جمعه تكسيرا غير مسلم لانه لم يرد منه سوى هذا البيت فلا يقاس عليه مع امكان تأويله بجعل الاعقاب جمع عقبة بمعنى الاعتقاب لا العلم الشرط الثالث أن يكون علما كزيد وعمرو أومصغرا وان لم يكن علما كرجيل وغليم وأحيمر وسكيران أوصفة تقبل تاء التأنيث ان قصد معناه كضارب ومؤمن وأرمل فلا يجمع هذا الجمع ما ليس واحدا من الثلاثة كرجل وفتى وغلام ولا صفة لا تقبل تاء التأنيث كاحمر وسكران وعانس وجريح وصبور وقتيل ولا صفة تقبلها لا لمعنى التأنيث كملول وملولة وفروق وفروقة فان التاء فى نحو ذلك للمبالغة لا للتأنيث قال أبو حيان نعم بقى صفة لا تقبل التاء وتجمع كذلك بلا خلاف وهو ما كان خاصا بالمذكر كخصى وأفعل التفضيل المعرف باللام والمضاف الى نكرة نحو الافضلون وأفضلوا بنى فلان فان تأنيثه بالالف وجوز الكوفيون جمع صفة لا تقبل التاء كقوله

منا الذى هو ما ان طر شاربه * والعانسون ومنا المرد والشيب

وقوله

فما وجدت نساء بنى نزار * حلائل أسودين وأحمرينا

وذلك عند البصريين من النادر الذى لا يقاس عليه قال صاحب الافصاح عادة الكوفيين اذا سمعوا لفظا فى شعر اونادر كلام جعلوه بابا أوفصلا وليس بالجيد قال الأصحاب وانما افترق الصفتان لان القابلة للتاء شبيهة بالفعل فانه يقبل التاء عند قصد التأنيث نحو قامت وتعرى منها عند التذكير نحو قام وانما يجمع هذا الجمع ما أشبه الفعل

الحاقا به فى أنه اذا وصف به المذكر العاقل لحقه بعد سلامته لفظة الواو كقائمون وقاعدون ولذا لم يجمع الاسم الجامد وانما جمع الافضل لالتزام التعريف فيه وهو فرع التنكير فأشبه الفعل فى الفرعية فحمل عليه ولهذه العلة نفسها جمع الجامد اذا كان علما لان تعريف العلمية فرع فأشبه الفعل والتنكير أصل فلم يشبهه وانما جمع المصغر دون مكبره لتعذر تكسيره لانه يؤدى الى حذف حرف التصغير فيذهب المعنى الذى جئ به لأجله وأما اشتراط خلوه من التركيب فهو شرط لمطلق الجمع لا لهذا بخصوصه بل وللتثنية أيضا وقد تقدم بيانه هناك ثم اذا جمع الاسم فحكمه كما ذاتى من لحوق العلامة من غير تغيير ان كان صحيحا أو معتلا جاريا مجراه أو مهموزا أو ممدودا همزته أصل كزيدون وظبيون وقراؤن ونبيئون وقلب الهمزة المبدلة من ألف التأنيث نحو حمراوون فى حمراء علم مذكر ويستثنى شيآن المنقوص والمقصور فانهما يحذف آخرهما وهو الياء والالف لالتقائهما ساكنا مع الواو والياء ثم يضم ماقبل آخر المنقوص فى الرفع نحو قاضون ويكسر فى غيره نحو قاضين مناسبة للحرف ويفتح ماقبل آخر المقصور دلالة على الألف المحذوفة ولئلا يلتبس بالمنقوص نحو وأنتم الأعلون . وانهم عندنا لمن المصطفين وجوز الكوفيون اجراءه كالمنقوص فضموا ماقبل الواو وكسروا ماقبل الياء حملا له على السالم وحكاه ابن ولاد لغة عن بعض العرب قال أبو حيان وكأنهم نقلوا اليهما الحركة المقدرة على حرف الاعراب وهذا النقل عن الكوفيين مطلقا هو الذى حكاه عنهم الاصحاب فيما قال أبو حيان ونقل ابن مالك عنهم تفصيلا وهو اجراء ذلك فى الاعجمى كموسى ومافيه ألف زائدة كارطى وحبلى على مذكر بخلاف ما ألفه عن أصل وقد حكيت القولين معا

﴿ص﴾ وألحق به سماعا كنحن الوارثون وعشرون الى تسعين وأهلون وأرضون وعالمون وقيل جمع وقيل مبنى على الفتح وبنون وأبون وأخون وهنون وذوو وألحق ثعلب فون وابن مالك حمون قياسا وأولو وسنون وكل ثلاثى لم يكسر وعوض من لامه قال أبو حيان أو فائه الهاء وكسر الفاء مكسورة ومفتوحة أشهر من ضمها وشاعا فى المضمومة وقد يعرب هذا النوع فى النون لازم الياء منونا أولا ويلزم الواو وفتح النون أو يعرب عليها وهى لغة فى المثنى والجمع وأجاز ابن مالك الاول فى عشرين وقد يقال شياطون

﴿ش﴾ ألحق بالجمع فى اعرابه ألفاظ ليست على شرطه سمعت فاقتصر فيها على مورد السماع ولم يتعد منها صفات للبارى تعالى وهى قوله نحن الوارثون . والقادرون . والماهدون . وإنا لموسعون فلا يقاس عليه الرحيمون ولا الحكيمون لان اطلاق الاسماء عليه توقيفى ومنها عشرون والعقود بعده الى تسعين وهى أسماء مفردة وزعم بعضهم انها جموع ورد بأنها خاصة بمقدار معين ولا يعهد ذلك فى الجموع ذكره ابن مالك وبأنه لو كان عشرون جمع عشرة وثلاثون جمع ثلاثة لزم اطلاق الثانى على تسعة وأن لا يطلق الاول الا على ثلاثين لان أقل الجمع ثلاثة ذكره الرضى ومنها أهلون وهو جمع أهل وأهل ليس بعلم ولا صفة الا أنه أجرى مجرى مستحق لانه يستعمل بمعناه فى قولهم هو أهل لذا قال تعالى شغلتنا أموالنا وأهلونا . ماتطعمون أهليكم ومنها أرضون بفتح الراء جمع أرض بسكونها وهو مؤنث واسم جنس لا يعقل فقياسه أن لا يجمع هذا الجمع قال الشاعر

لقد ضجت الأرضون إذ قام من بنى * هداد خطيب فوق أعواد منبر

وقال

وأية بلدة إلا أتينا * من الارضين تعلمه نزار

ومنها عالمون وهى اسم جمع لا جمع لان العالم علم لما سوى الله والعالمين خاص بالعقلاء وليس من شأن الجمع أن يكون أقل دلالة من مفرده ولذلك أبى سيبويه أن يجعل الأعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والبادين والاعراب خاص بالبادين وذهب قوم الى أنه جمع عالم قيل انه جمع عالم مرادا به العقلاء خاصة وقيل انه جمع مرادا به

العموم للعقلاء وغيرهم وعليها فوجه شذوذه ان عالما اسم جنس لا علم وقيل ان عالمون مبني على فتح النون لا معرب لانه لم يقع الا ملازم الياء ورد بقوله

تنصفه البرية وهو سام * وتلقى العالمون له عيالا

ومنها بنون وأبون وأخون وهنون وذو و وجه شذوذها انها غير اعلام ولا مشتقات قال ابن مالك ولو قيل في حم حمون لم يمتنع لكن لا أعلم أنه سمع وقال أبو حيان ينبغي أن يمتنع لان القياس يأباه وجمع أب واخونه كذلك شاذ فلا يقاس عليه وعن ثعلب أنه يقال في فم فمون وفمين قال أبو حيان وهو في غاية الغرابة ثم ان ذو وأجريت على حد التثنية من رد الفاء الى حركتها الاصلية حذرا من الاستثقال وأما الباقي فخالفت التثنية حيث حذفت لاماتها ولم ترد لالتقائها ساكنة مع حرف الاعراب وكذا ابن حيث حذف همزه المعوض من اللام لرد اللام فيه ثم حذفها لما ذكر وعادت فتحة الباء التي هي الاصل ومنها أولو وهو وصف لا واحد له من لفظه قال تعالى ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى ومنها سنون ووجه شذوذه كأرضين وبابه كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم تجمع جمع تكسير كثبة وثبين بخلاف الرباعي وثلاثي لم يحذف منه شيء كثمرة أو حذف منه غير اللام ثم ألحق أبو حيان بذلك ما حذف فاؤه وعوض منها اللام كعدة فانه يقال عدون وبخلاف ما لم يعوض من لامه شيء كيد ودم أو عوض منها همزة الوصل كاسم وابن أو التاء لا الهاء كأخت وبنت أو كسر كشفة وشاة فلا يجمع شيء من ذلك هذا الجمع ثم اذا جمع الثلاثي المستوفي الشروط فان كانت فاؤه مكسورة سلمت غالبا كمائة ومئين وعضة وعضين وربة وربين وعزة وعزين وقد تضم بقلة حكى الصنعاني عزين بالضم وان كانت مفتوحة كسرت كسنة وسنين وقد تضم حكى ابن مالك سنون بالفتح وان كانت مضمومة جاز الضم والكسر كثبة وكرة وقلة ثم اعراب هذا النوع اعراب الجمع لغة الحجاز وعلياء قيس وأما بعض بني تميم وبني عامر فيجعل الاعراب في النون ويلزم الياء قال * أرى مر السنين أخذن مني * ثم الاولون يتركونه بلا تنوين والآخرون ينونونه فيقولون في المنكر أقمت عنده سنينا بالتنوين قال

* متى تنجو حبوا من سنين ملحة *

وقال ألم نسق الحجيج سلي معدا * سنينا ما تعد لنا حسابا

قال ابن مالك ولو عومل بهذه المعاملة عشرون وأخواته لكان حسنا لانها ليست جموعا فكان لها حق في الاعراب بالحركات كسنين وأباه أبو حيان قال لان اعرابها اعراب الجمع على جهة الشذوذ فلا نضم اليه شذوذا آخر ومن العرب من تلزمه الواو وفتح النون ومن العرب من تلزمه الواو وتعربه على النون كزيتون قال في البسيط وهو بعيد من جهة القياس ومن العرب من يجعل الاعراب في المثنى والجمع على النون أجرى له مجرى المفرد حكى الشيباني هذان خليلان وعليه خرج * لا يزالون ضاربين القباب * وقد يقال شياطون تشبيها لزيادتي الكسر فيه بزيادتي الجمع السالم فنقل من الاعراب بالحركات الى الاعراب بالحروف قال أبو حيان وهو من التشبيه البعيد الذي يقع نحوه منهم على جهة التوهم وهو شبيه بهمز معائش ومصائب ومن هذا قراءة الحسن وما تنزلت به الشياطون

﴿ص﴾ وليس الاعراب في المثنى والجمع بمقدرة قبلها أو فيها أو دلائل أو بالبقاء والانقلاب خلافا لزاعميها

﴿ش﴾ الجمهور من المتأخرين منهم ابن مالك ونسبه أبو حيان للكوفيين وقطرب والزجاج والزجاجي على أن اعراب المثنى والجمع بالحروف المذكورة وقيل بحركات مقدرة فيما قبلها وهي الدال من الزيدان والزيدون والزيدين مثلا وهو رأى الاخفش ورد بأنه تقدير فيما في غير الآخر والاعراب لا يكون الا آخرا وبأنه لم يكن

يحتج الى تغييرها كما لم يحتج الى تغيير بعد الاعراب المقدر قبل ياء المتكلم وقيل بحركات مقدرة فى الالف والواو والياء وهو رأى الخليل وسيبويه واختاره الاعلم والسهيلى كالمقصور ونحوه ورده ابن مالك بلزوم ظهور النصب فى الياء وبلزوم تثنية المنصوب والمجرور بالالف لتحرك الياء وانفتاح ماقبلها وأجاب أبو حيان عن الاول بانهم لما حملوا إحالة النصب على حالة الجر أجروا الحكم على الياء حكما واحدا فكما قدروا الكسرة قدروا الفتحة تحقيقا للحمل وعن الثانى بأن الموجب للقلب الفرق وان كان القياس ماذكر ولذلك لاحظه من العرب من يجرى المثنى بالالف مطلقا وقيل الحروف دلائل اعراب بمعنى انك اذا رأيتها فكانك رأيت الاعراب وبه فسر أبو على مذهب الأخفش وقيل الاعراب بقاء الألف والواو رفعا وانقلابهما نصبا وجرا وعليه الجرمى والمازنى وابن عصفور وهذا بناء على أن الاعراب معنوى لالفظى قال ابن عصفور كان الأصل قبل دخول العامل زيدان وزيدون كاثنان وثلاثون فلما دخل العامل لم يحدث شيأ وكان ترك العلامة مقوم مقام العلامة فلما دخل عليها عامل النصب والجر قلب الألف والواو ياء فكان التغيير والانقلاب وعدمه هو الاعراب ولا اعراب ظاهر ولا مقدر ورده ابن مالك باستلزامه مخالفة النظائر اذ ليس فى المعربات ماترك العلامة له علامة وأجاب أبو حيان بأن الأسماء الستة كذلك عند الجرمى وقد ثبت وجود الواو فيها قبل العامل فى قولهم أبوجاد

﴿ص﴾ وتليهما نون تكسر فى المثنى وقد تضم مع الألف وتفتح فى الجمع والعكس لغة وقيل ضرورة فى الجمع وقيل يختص بالياء فيهما والمختار وفاقا لابن مالك انها لرفع توهم الاضافة أو الافراد لا عوض من حركة أو تنوين أوهما مطلقا أو ان كانا والا فأحدهما والا فغير عوض أو فارقة بين رفع المثنى ونصب المفرد وحمل الباقى ولا هى التنوين خلافا لزاعميها وتسقط للاضافة ولو تقديرا أو شبهها وتقصير صلة وخصه المبرد باللذا واللتا وغيره ضرورة وجوزه الكسائى فى النثر وزعمه الأخفش فى ضاربك للطافة الضمير وتشدد فى موصول واشارة مطلقا على الأرجح

﴿ش﴾ زيد بعد الألف والياء فى المثنى وبعد الواو والياء فى الجمع نون واختلف فى أنها زيدت لماذا على مذاهب أحدها وهو رأى ابن مالك انها لرفع توهم الاضافة فى نحو رأيت بنين كرما وناصرين باغين والافراد فى الاشارة والمقصور والمنقوص نحو هذان الخوزلان ومررت بالمهتدين فلولا النون لالتبس حال الاضافة بعدمها والمفرد بالمثنى فيما ذكر الثانى انها عوض من حركة المفرد ونسبه أبو حيان للزجاج ورده ابن مالك بأن الحروف نائبة عنها فلا حاجة الى التعويض بالنون قال أبو حيان وهذا بناء على رأيه أن الحروف اعراب الثالث انها عوض من تنوين المفرد وعليه ابن كيسان ووجهه بأن الحركة عوض منها الحرف ولم يعوض من التنوين شئ فكانت النون عوضا عنه ولذلك حذفت فى الاضافة كما يحذف التنوين ورد بثبوتها مع الالف واللام وفيما لاتنوين فيه نحو يازيدان ولارجلين فيها وغير المنصرف اذا ثنى وبأن التنوين انما دخل ليفرق بين الاسم الباقى على اصالته وبين المشابه للفعل ولا حاجة اليه هنا لان التثنية والجمع ابعاد عن الفعل فلم يحتج الى فارق وانما حذفت فى الاضافة لانها زيادة والمضاف اليه زيادة فى المضاف فكرهوا زيادتين فى آخر الاسم الرابع انها عوض من الحركة والتنوين معا وعليه ابن ولاد وأبو على وابن طاهر والجزولى ورد بما سبق فى المذهبين قبله وبثبوتها فى الوقف والحركة والتنوين لايثبتان فى الوقف الخامس انها عوض من الحركة والتنوين فيما وجدا فى مفرده ومن الحركة فقط فيما لاتنوين فى مفرده كمثنى مالا ينصرف ومن التنوين فقط فيما لاحركة فى مفرده كعصا وقاض وغير عوض فيما خلا عنهما كمثنى حبلى وهذا الذى وعليه ابن جنى السادس انها فارقة بين رفع المثنى ونصب المفرد لانك اذا قلت زيدا يلتبس بالمفرد المنصوب حال الوقف ثم حمل سائر التثنية والجمع على ذلك وعليه الفراء

السابع انها التنوين نفسه لان الأصل بعد تحقق العلامة للتثنية والجمع أن ينقل اليها الحركة والتنوين فامتنعت الحركة للاعلال ولم يمتنع التنوين ولكن لزم تحريكه لاجل الساكنين فثبت نوناً نقله ابن هشام الخضراوى وأبو حيان قال ولا يرد انه لا تنوين فى تثنية ما لا ينصرف والمبنى لأنا نقول المثنى زال شبه الفعل والحرف فرجع الى الاصل فعاد التنوين ثم الشائع فى هذه النون الكسر فى المثنى والفتح فى الجمع وانما حرك لالتقاء الساكنين وخولف بينهما للفرق وخص كل بما فيه لخفة المثنى وثقل الكسر وثقل الجمع وخفة الفتح فعودل بينهما وورد العكس وهو فتحها مع المثنى وكسرها مع الجمع فقيل هو لغة وقيل فتح نون المثنى لغة وكسر نون الجمع ضرورة وقيل ذلك خاص بحالة الياء فيهما بخلاف حالة الرفع وعليه أبو حيان ومن أمثلة ذلك قوله

* على أحوذيين استقلت عشية * وقوله

أعرف منها الانف والعينانا * ومنخرين أشبها ظبيانا

وقوله * وأنكرنا زعانف آخرين * وقوله * وقد جاوزت حد الاربعين * وقوله * الا الخلائف من بعد النبيين *

قال ابن جنى ومن العرب من يضم النون فى المثنى وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه وقال الشيبانى ضم نون التثنية لغة قال أبو حيان يعنى مع الالف لا مع الياء لانها شبهت بألف غضبان وعثمان أنشد المطرز فى اليواقيت

يا أبتا أرقنى القذان * فالنوم لا تطعمه العينان

ولم يسمع تشديد هذه النون سوى فى تثنية اسم الاشارة والموصول عوضا من الحرف المحذوف منهما وهو الالف فى الاشارة والياء فى الموصول اذ كان حقهما الاثبات كألف المقصور وياء المنقوص ثم مذهب البصريين اختصاص التشديد بحالة الرفع ومذهب الكوفيين وصححه ابن مالك جوازه مع الالف والياء وقد قرئ بالتشديد قوله تعالى فذانك برهانان واللذان يأتيانها إحدى ابنتى هاتين وأرنا اللذين وتحذف هذه النون للاضافة اما ظاهرة نحو بل يداه والمقيمى الصلاة غير محلى الصيد أو مقدرة كقوله

هما خطتا إما أسار ومنة * واما دم والموت بالحر أجدر

ولشبه الاضافة ذكره أبو حيان ومثله باثنا عشر واثنتى عشرة ونحو لا غلامى لك ولا ابيك وسعديك ودواليك وهذا دليل على أن الكاف فيها حرف خطاب لا ضمير وهو رأى الاعلم ولتقصير الصلة وسواء عند سيبويه والفراء صلة الالف واللام وما ثنى أو جمع من الموصول كقوله

خليلى ما ان أنتما الصادقا هوى * اذا خفتما فيه عذولا وواشيا

وقوله

أبنى كليب ان عمى اللذا * قتلا الملوك وفككا الاغلالا

وقوله * هما اللتا لو ولدت تميم * قال الفراء صارت الصلة عوضا عن النون وهم يحذفون مما طال فى كلامهم وذهب المبرد الى أن ذلك خاص باللذان واللتان بطول الاسم ولانه لم يحفظ حذف النون فى صلة الالف واللام من لسان العرب فى المثنى والبيت المصدر به يحتمل أن يكون الحذف فيه للاضافة قال أبو حيان لكنه قد سمع فى الجمع فقياس المثنى على الجمع جلى قال الحافظ * وعورة العشيرة لا * وقال * وخبر الطالبى الثرة الغشوم * بنصب عورة والثرة وخرج عليه والمقيمى الصلاة بالنصب ومثل ابن مالك حذفها من جمع الذى بقوله

ان الذى حانت بفلج دماؤهم * هم القوم كل القوم يا أم خالد

أى الذين وقدح فيه باحتمال انه أراد بالذى الجمع على حد قوله تعالى كمثل الذى استوقد الى أن قال بنورهم وحذفها فيما عدا ذلك ضرورة كقوله

أقول لصاحبى لما بدا لى * معالم منهما وهما نجيا

أى نجيان وقوله * لو كنتم منجدى حين استعنتكم * وجوزه الكسائى فى السعة فيجوز عنده قام الزيدا بغير نون قال أبو حيان ويشهد له ما سمع بيض ثنتا ويض مايتا أى ثنتان ومايتان قال وينبغى أن يقيد مذهبه بأن لا يؤدى الى الالباس فى المفرد كما فى هذان وهاتان وفيما تخرج على رأى الكسائى فى الجمع قراءة غير معجزى الله ولذائقو العذاب بالنصب وذهب الاخفش وهشام الى أنها تحذف للطافة الضمير فى نحو ضاربك وانه منصوب المحل لان موجب النصب المفعولية وهى محققة وموجب الجر الاضافة وهى غير محققة اذ لا دليل عليها الا حذف النون ولحذفها سبب آخر غير الاضافة وهو صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلا والذى قاله سيبويه والمحققون أنه فى محل جر بالاضافة

﴿ص﴾ وما سمى به من مثنى وجمع على حاله كالبحرين وعليين وقد يجرى المثنى كسلمان والجمع كغسلين أو هارون أو يلزم الواو وفتح النون ما لم يجاوزا سبعة

﴿ش﴾ اذا سمى بالمثنى والجمع فهو باق على ما كان عليه قبل التسمية من الاعراب بالألف والواو والياء كالبحرين أصله تثنية بحر ثم جعل علما لبلد ونحو رتكين وكتايين علم موضع وعليين أصله جمع على ثم سمى به أعلى الجنة قال تعالى لفى عليين وما أدراك ما عليون وكذا صريفون وصفون ونصيبون وقنسرون ويبرون ودارون وفلسطون كلها اعلام اما كن منقولة من الجمع فترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء قال زيد بن عدى

تركنا أخا بكر ينوء بصدره * بصفين مخضوب الجيوب من الدم

وفى الحديث شهدت صفين وبئست صفون هذه اللغة الفصحى فيهما وفى المثنى لغة أخرى وهى اجراؤه كعمران وسلمان فى التزام الألف واعرابه على النون اعراب ما لا ينصرف وفى الجمع لغات أخرى أحدها أن يجعل كغسلين فى التزام الياء وجعل الأعراب فى النون مصروفا الثانية ان يجعل كهرون فى التزام الواو وجعل الأعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة الثالثة التزام الواو وفتح النون مطلقا وجعل المثنى كسلمان والجمع كغسلين أو هرون مشروط بأن لا يجاوزا سبعة أحرف فان جاوزاها لم يعربا بالحركات

﴿ص﴾ مسئلة قد يوضع كل من المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر وقاسه الكوفيون وابن مالك بلا لبس والجمهور الجمع فى نحو رؤس الكبشين بشرط اضافته الى مثنى لفظا أو نية فان فرق متضمناهما فخلاف

﴿ش﴾ الأصل فى كلام العرب دلالة كل لفظ على ما وضع له فيدل المفرد على المفرد والمثنى على اثنين والجمع على جمع وقد يخرج عن هذا الاصل وذلك قسمان مسموع ومقيس فالأول ما ليس جزأ مما أضيف اليه سمع ضع رحالهما يريد فى اثنين ودينار كم مختلفة أى دنانير كم وعيناه حسنة أى حسنتان وقال امرؤ القيس * بها العينان تنهل * أى تنهلان * وقال الآخر

اذا ذكرت عينى الزمان الذى مضى * بصحراء فلج ظلتا تكفان

أى عيناى وقال * كلوا فى بعض بطنكم تعفوا * أى بطونكم وقال * لأطعمت العراق ورافديه * أى رافده لان العراق ليس له الا رافد واحد ومنه لبيك واخوته فانه لفظ مثنى وضع موضع الجمع قالوا وشابت مفارقه وليس له الا مفرق واحد وعظيم المناكب وغليظ الحواجب والوجنات والمرافق وعظيم الأوراك فكل هذا مسموع لا يقاس عليه وقاسه الكوفيون وابن مالك اذا أمن اللبس وهو ماش على قاعدة الكوفيين من القياس على الشاذ والنادر قال أبو حيان ولو قيس شئ من هذا لالتبست الدلالات أو اختلطت الموضوعات والثانى ما أضيف الى متضمنه وهو مثنى لفظا نحو قطعت رؤس الكبشين أى رأسيهما أو معنى نحو * كفا غرى الافواه عند عرين * أى كأسدين فاغرين أفواههما عند عرينهما فان مثل ذلك ورد فيه الجمع والأفراد

والتثنية فمن الأول قوله تعالى فقد صغت قلوبكما وقرأ ابن مسعود والسارق والسارقة فاقطعوا أيمانهما ومن الأفراد قراءة الحسن بدت لهما سوأتهما ومن التثنية قراءة الجمهور سوآتهما فطرد ابن مالك قياس الجمع والأفراد أيضا لفهم المعنى وخص الجمهور القياس بالجمع وقصروا الافراد على ما ورد وانما وافق الجمهور على قياس الجمع كراهة اجتماع تثنيتين مع فهم المعنى ولذلك شرط ان لا يكون لكل واحد من المضاف اليه الا شئ واحد لانه ان كان له أكثر التبس فلا يجوز فى قطعت اذنى الزيدين الاتيان بالجمع ولا الافراد للالباس ومن أمثلة ذلك

* حمامة بطن الواديين ترنمى * أى بطنى * بما فى فؤادينا من الهم والهوى * اذا كان قلبانا بنا يجفان

ظهراهما مثل ظهور الترسين فان فرق فى بن فو بهما فضل الانفس ما بنوا فدفان فرق متضمناهما كقوله تعالى على لسان داود وعيسى بن مريم فقال ابن مالك أيضا بقياس الجمع والافراد وخالفه أبو حيان لان الجمع انما قيس هنالك كراهة اجتماع تثنيتين وقد زالت بتفريق المتضمنين قال فالذى يقتضيه النظر الاقتصار على التثنية وان ورد جمع أو افراد اقتصر فيه على مورد السماع قال وأما الآية فليس المراد فيها اللسان الجارحة بل الكلام أو الرسالة فليس جزأ من داود ولا من عيسى

﴿ ص ﴾ السادس المضارع المتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة فبالنون رفعا وحذفها وحذفت رفعا نثرا ونظما وعليه لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا وقد يفتح ويضم مع الالف واذا اجتمعت مع الوقاية جاز الفك والادغام والحذف والاصح انها المحذوفة وقيل الاعراب بالواو والالف والياء وقيل النون دليل وقيل الاعراب فيها

﴿ ش ﴾ ﴿ الباب السادس ﴾ من أبواب النيابة المضارع اذا اتصل به ألف اثنين علامة كانت كيقومان الزيدان أو ضميرا كالزيدان يقومان أو واو جمع كذلك كيقومون الزيدون والزيدون يقومون أو ياء مخاطبة كتقومين يا هند فانه يرفع بالنون كما مثلنا وينصب ويجزم بحذفها نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا وحمل النصب هنا على الجزم كما حمل على الجر فى المثنى والجمع هذا مذهب الجمهور وقيل ان الاعراب بالالف والواو والياء كما انها فى المثنى والجمع السالم كذلك ورده صاحب البسيط بأنه لو كان كذلك لثبتت النون فى الاحوال الثلاثة وقيل الاعراب بحركات مقدرة قبل الثلاثة والنون دليل عليها وعليه الاخفش والسهيلى ورده ابن مالك بعدم الحاجة الى ذلك مع صلاحية النون له وقيل انها معربة ولا حرف اعراب فيها وعليه الفارسى قال لانه لا جائز أن يكون حرف الاعراب النون لسقوطها للعامل وهى حرف صحيح ولا الضمير لانه الفاعل ولانه ليس فى آخر الكلمة ولا ما قبله من اللامات لالزومها الحركة لما بعدها من الضمائر من ضم وفتح وكسر وحرف الاعراب لا يلزم الحركة فلم يبق الا أن تكون معربة ولا حرف اعراب فيها قال أبو حيان وبين هذا القول وقول الاخفش مناسبة الا أن الاخفش يقول ان الاعراب فيها مقدر فهو أشبه وورد حذف هذه النون حالة الرفع فى النثر والنظم قرئ ساحران تظاهرا وفى الصحيح لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وقال الشاعر

أبيت اسرى وتبيتى تدلكى * وجهك بالعنبر والمسك الزكى

ولا يقاس على شئ من ذلك فى الاختيار والاصل فى هذه النون السكون وانما حركت لالتقاء الساكنين فكسرت بعد الالف على أصله وفتحت بعد الواو والياء طلبا لاشتغال الكسر بعدها وقيل تشبيها للاولى بالمثنى والثانى بالجمع وقد تفتح بعد الالف أيضا قرئ أتعدانى ان أخرج بفتح النون وقد تضم معها أيضا ذكره ابن فلاح فى مغنيه واستدل بما قرئ شاذا طعام ترزقانه بضم النون واذا اجتمعت مع نون الوقاية جاز الفك نحو أتعداننى والادغام والحذف وقرئ أتحاجونى واختلف فى المحذوف فذهب سيبويه انها نون الرفع ورجحه ابن

مالك لانها قد تحذف بلا سبب ولم يعهد ذلك فى نون الوقاية وحذف ما عهد حذفه أولى ولانها نائبة عن الضمة وقد عهد حذفها تخفيفا فى نحو ان الله يأمركم وما يشعركم فى قراءة من يسكن ولانها جزء كلمة ونون الوقاية كلمة وحذف الجزء أسهل ولانه لا يحتاج الى حذف آخر الجازم والناصب ولا تغييران بكسرها بعد الواو والياء ولو كان المحذوف نون الوقاية لاحتيج الى الامرين وذهب أكثر المتأخرين الى أن المحذوف نون الوقاية وعليه الاخفش الاوسط والصغير والمبرد وأبو على وابن جنى لانها لا تدل على اعراب فكانت أولى بالحذف ولانها انما جئ بها لتقى الفعل من الكسر وقد أمكن ذلك بنون الرفع فكان حذفها أولى ولانها دخلت لغير عامل ونون الرفع دخلت لعامل فلو كانت المحذوفة لزم وجود مؤثر ولا أثر لا مكانه المقدر كالموجود

«ص» السابع المضارع المعتل وهو ما آخره ألف أو واو أو ياء فيحذف آخره جزما والحذف بالجازم وقال أبو حيان التحقيق عنده وتسكين ما قبله ضرورة وكذا بقاؤه وقيل سابع كحذفه دونه واذا بقى فالمحذوف الحركات الظاهرة وقيل المقدرة وقيل الباقى اشباع ويسهل ما آخره همزة وابداله لينا محضا ضعيف ولا يجوز حذفه خلافا لابن عصفور

«ش» «الباب السابع» من أبواب النيابة الفعل المضارع المعتل وهو ما آخره ألف كيخشى أو واو كيغزو أو ياء كيرمى فانه يجزم بحذف حرف العلة نيابة عن السكون قال ابن مالك وانما حذف الجازم هذه الحروف لانها عاقبت الضمة فأجريت فى الحذف مجرى ما عاقبته وقال أبو حيان التحقيق ان هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم لان الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع وهذه الحروف ليست علامة له بل العلامة ضمة مقدرة ولان الاعراب زائد على ماهية الكلمة وهذه الحروف منها لانها أصلية أو منقلبة عن أصل والجازم لا يحذف الاصلى ولا المنقلب عنه فالقياس ان الجازم حذف الضمة المقدرة ثم حذفت الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع لو بقيت لاتحاد الصورة ويجوز فى الشعر تسكين ما قبل هذه الحروف بعد حذفها تشبيها بما لم يحذف منه شئ كقوله ومن يتق فان الله معه وورد ابقاء هذه الحروف مع الجازم كقوله * ولا ترضاها ولا تملق * لم تهجو أو لم تدع * لم يأتيك والأنباء تنمى * فالجمهور على انه مختص بالضرورة وقال بعضهم انه يجوز فى سعة الكلام وانه لغة لبعض العرب وخرج عليه قراءة لا تخف دركا ولا تخشى انه من يتقى ويصبر ثم اختلف حينئذ ما الذى حذفه الجازم فقيل الضمة الظاهرة لورودها كما سيأتى وقيل حذف المقدرة قال أبو حيان وفائدة الخلاف تظهر فى الألف فمن قال حذف الظاهرة لم يجز اقرار الألف لانه لا ضمة فيها ظاهرة ومن قال المقدرة أجاز اقرارها ويشهد له ولا ترضاها والأول تأوله على الحال أو الاستئناف وذهب آخرون الى أن الجازم حذف الحروف التى هى لامات وان الحروف الموجودة ليست لامات الكلمة بل حروف اشباع تولدت عن الحركات التى قبلها ويجوز فى الضرورة أيضا حذف هذه الحروف لغير جازم والمهموز من الافعال كيقرأ ويقرى ويوضؤ يجوز تسهيل همزه ونص سيبويه وغيره كالفارسى وابن جنى على أنه لا يجوز ابداله لينا محضا الا فى الضرورة قال الخضراوى وما حكى الأخفش من قريت وتوضيت ورقوت لغة ضعيفة فاذا دخل الجازم على المضارع فى هذه اللغة لم يجز حذف الآخر لان حكمه حكم الصحيح بقدر حذف الجازم الضمة من الهمزة قال

عجبت من ليلاك وانتيابها * من حيث زارتنى ولم أدرابها

أى ولم أدرأ أى لم أشعر بها فأدارى وأجاز ابن عصفور حذفه اعطاء له حكم المعتل الأصلى وقوله * وان لا يبد بالظلم يظلم * وأجيب بأنه ضرورة أو على لغة بدى يبدا كبقى يبقى

«ص» خاتمة تقدر الحركات فى المضاف للياء وقيل لا تقدر الكسرة والحرف المدغم والمحكى على الأصح

والمقصور فان لم ينصرف لم تقدر الكسرة خلافا لابن فلاح وفى نحو يخشى

﴿ش﴾ ذكرت فى هذه الخاتمة الاعراب المقدر وذلك أربعة أنواع الأول ما يقدر فيه الحركات كلها وذلك خمسة أشياء الأول المضاف لياء المتكلم فتقدر فيه الضمة والفتحة على الحرف الذى يليه الياء وأما الكسرة فقيل لا تقدر والكسرة الموجودة قبل الياء هى حركة الاعراب اكتفى بها فى المناسبة وقيل تقدر أيضا وهذه حركة المناسبة لوجودها فى سائر الأحوال واستحقاق الاسم لها قبل التركيب الثانى الحرف المسكن للادغام نحو وقتل داود جالوت وترى الناس سكارى والعاديات ضبحا ذكره أبو حيان فى شرح التسهيل الثالث المحكى فى نحو ومن زيدا لمن قال ضربت زيدا ومن زيد لمن قال قام زيد ومن زيد لمن قال مررت بزيد على رأى البصريين وعلى الأصح عندهم فى حالة الرفع انها حركة حكاية الاعراب الرابع الاسم المقصور وسيأتى فى بابه لتعذر تحريك الألف فان كان غير منصرف قدر فى حالة الجر الفتحة على بابه وقال ابن فلاح اليمنى تقدر الكسرة لانها انما امتنعت فى غير المنصرف للثقل ولا ثقل مع التقدير الخامس المضارع الذى آخره ألف كيخشى لما ذكر فى المقصور

﴿ص﴾ والضمة والكسرة فى المنقوص وهو ما آخره ياء خفيفة لازمة تلو كسرة وتقدير فتحة ضرورة خلافا لابن حاتم فى غير المنون الامعدى كرب على الأجود وكذا ظهورهما وتقدر فى ياء جوار المحذوفة

﴿ش﴾ النوع الثانى ما يقدر فيه حركتان فقط الضمة والكسرة وذلك المنقوص وهو ما آخره ياء خفيفة لازمة تلو كسرة كالقاضى والداعى بخلاف نحو كرسى لتشديدها وماجرة أو نصبا بالياء لعدم لزومها وظبى ورمى بسكون ما قبلها وعلة التقدير الاستثقال ولذا ظهرت الفتحة لخفتها على الياء وقد تقدر أيضا ولكن فى الضرورة كقوله ٭ وكسوت عار لحمه فتركته ٭ وقوله ٭ ولو أن واش باليمامة داره ٭ وقوله ٭ كأن أيديهن بالقاع القرق ٭ وأجازه أبو حاتم السجستانى فى الاختيار وقال انه لغة فصيحة وخرج عليه قراءة من أوسط ما تطعمون أهاليكم بسكون الياء ثم ما أعرب من مركب اعراب متضايفين وآخر أولهما ياء نحو رأيت معدى كرب وثلاث قالى قلا فانه يقدر فى آخر الأول الفتحة حالة النصب بلا خلاف استصحابا لحكمها حالة البناء وحالة منع الصرف وقولى على الأجود أى اذا أجرى على الأجود أى من أحواله الثلاثة وهى حالة الاضافة ومقابلها البناء ومنع الصرف وليس راجعا للتقدير ومن الضرورة أيضا ظهور الضمة والكسرة فى ياء المنقوص كقوله ٭ خبيث الثرى كابى الأزند ٭ وقوله ٭ تدلى بهن دوالى الزراع ٭ وقوله ٭ لا بارك الله فى الغوانى هل ٭ وقوله ٭ ولم يختضب سمر العوالى بالدم

﴿ص﴾ والضمة فى نحو يغزو ويرمى وظهورها وتقدير الفتحة ضرورة أو شاذ وأجاز الفراء فى نحو يحيى نقل حركة الياء وادغامها فيظهر

﴿ش﴾ النوع الثالث ما يقدر فيه حركة واحدة وهى الضمة وذلك المضارع الذى آخره واو أو ياء لثقلها عليهما ولخفة الفتحة عليهما ظهرت وخلاف ذلك ضرورة أو شاذ لا يقاس عليه كقوله فى ظهور الضمة ٭ تساوى عندى غير خمس دراهم ٭ وقوله ٭ اذا قلت على القلب يسلو قيضت ٭ وقوله فى تقدير الفتحة ليقضينى رقية ما وعدتنى غير مختلس ٭ وقوله ٭ اذا شئت أن تلهو ببعض حديثها ٭ وقوله ٭ أرجو وآمل أن تدنو مودتها ٭ وخرج عليه قراءة أو يعفو الذى بيده بالسكون وذهب الفراء فى نحو يعيى ويحيى الى جواز نقل حركة الياء الاولى الى الساكن قبلها وتدغم فتظهر علامة الرفع فيها وأنشد

وكأنها بين النساء سبيكة ٭ تمشى بسدة بيتها فتعيى

والجمهور على منع ذلك قال أبو حيان الصحيح انه لا يقال يعي بل انه يقال يعي هكذا السماع وقياس التصريف لان المعتل العين واللام تجرى عينه مجرى الصحيح فلا تعل قال والبيت الذى أنشده لا يعرف قائله فلعله مصنوع أو شاذ لا يعتد به

﴿ص﴾ والسكون فيما كسر لساكنين ومهموز أبدل لينا ولم يلد اذا سكن اللام أو وصل بضمير وفتح أو كسر

﴿ش﴾ النوع الرابع ما يقدر فيه السكون وهو ثلاثة أشياء أحدها ما كسر لالتقاء الساكنين نحو لم يكن الذين كفروا الثانى المهموز اذا أبدل لينا محضا على اللغة الضعيفة كما تقدم الثالث لم يلد مضارع ولد اذا سكن لامه وفتحت الدال لالتقاء الساكنين أو وصل بضمير وفتحت الدال أو كسرت كقوله * وذى ولد لم يلده أبوان *

﴿ص﴾ ولا توجد واو قبلها ضمة الا فى فعل أو مبنى أو أعجمى أو عرض تطرفها أو لا يلزم

﴿ش﴾ لا توجد كلمة آخرها واو قبلها ضمة الا الأفعال كيدعو او المبنيات كهو وذو الطائية أو فى الكلام الأعجمى كهند ورأيت بخط ابن هشام السمندو أو عرض تطرفها نحو باءو من خم نحو دا ولا يلزم كالأسماء الستة حالة الرفع

﴿ص﴾ وحذف حركة الظاهر ثالثها يجوز فى الشعر فقط

﴿ش﴾ اختلف فى جواز حذف الحركة الظاهرة من الاسماء والافعال الصحيحة على أقوال أحدها الجواز مطلقا وعليه ابن مالك وقال ان ابا عمرو حكاه عن لغة تميم وخرج عليه قراءة وبعولتهن أحق بسكون التاء ورسلنا بسكون اللام فتوبوا الى بارئكم ومكر السيء . وما يشعركم . ويأمركم بسكون أواخرها وقول الشاعر * وقد بدا هنك من المئزر * وقوله * فاليوم أشرب غير مستحقب * والثانى المنع مطلقا فى الشعر وغيره وعليه المبرد وقال الرواية فى البيتين وقد بدا ذاك فاليوم أسق والثالث الجواز فى الشعر والمنع فى الاختيار وعليه الجمهور قال أبو حيان واذا ثبت نقل أبى عمرو أن ذلك لغة تميم كان حجة على المذهبين

﴿ص﴾ النكرة والمعرفة قال ابن مالك حد النكرة عسر فهى ما عدا المعرفة

﴿ش﴾ لما كان كثير من الاحكام الآتية تبنى على التعريف والتنكير وكانا كثيرى الدور فى أبواب العربية صدر النحاة كتب النحو بذكرهما بعد الاعراب والبناء وقد أكثر الناس فى حدودهما وليس منها حد سالم قال ابن مالك من تعرض لحدهما عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه لان من الاسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا نحو كان ذلك عاما أول وأول من أمس فدلولهما معين لا شياع فيه بوجه ولم يستعملا الا نكرتين وما هو نكرة معنى معرفة لفظا كأسامة هو فى اللفظ كحمزة فى منع الصرف والاضافة ودخول أل ووصفه بالمعرفة دون النكرة ومجيئه مبتدأ وصاحب حال وهو فى الشياع كأسد وما هو فى استعمالهم على وجهين كواحد أمه وعبد بطنه فأكثر العرب هما عنده معرفة بالاضافة وبعضهم يجعلهما نكرة وينصبهما على الحال ومثلهما ذو اللام الجنسية فمن قبل اللفظ معرفة ومن قبل المعنى لشياعه نكرة ولذلك توصف بالمعرفة اعتبارا بلفظه وبالنكرة اعتبارا بمعناه واذا كان الامر كذلك فأحسن ما تبين به المعرفة ذكر أقسامها مستقصاة ثم يقال وما سوى ذلك نكرة قال وذلك أجود من غيرها بدخول رب أو اللام لان من المعارف ما يدخل عليه اللام كالفضل والعباس ومن النكرات ما لا يدخل عليه رب ولا اللام كأين ومتى وكيف وغريب وديار

﴿ص﴾ وهى الاصل خلافا للكوفية والجمهور ان المعارف متفاوتة فأرفعها متكلم فمخاطب فعلم فغائب فاشارة ومنادى والاصح ان تعريفه بالقصد لا بأل منوية وانه ان كان علما باق فموصول فذو أل وثالثها سواء وما أضيف الى أحدها فى مرتبته مطلقا أو الا المضمر أو دونه مطلقا أو الا ذو أل مذاهب وقيل العلم بعد الغائب وقيل

بعد الاشارة وقيل هو أرفعها وقيل الاشارة وقيل ذوأل ويستثنى اسم الله تعالى والاصح ان تعريف الموصول بعهد الصلة لا بأل ونيتها وان من وما الاستفهاميتين نكرتان وان ضمير النكرة معرفة وثالثها ان لم يجب تنكيرها وأرفع الاعلام الاماكن ثم الاناسى ثم الاجناس والاشارة القريب ثم المتوسط وذى أل الحضورى ثم عهد الشخص ثم الجنس ولا واسطة خلافا لزاعمها فى الخالى من التنوين واللام

﴿ش﴾ فيه مسائل الاولى مذهب سيبويه والجمهور أن النكرة أصل والمعرفة فرع وخالف الكوفيون وابن الطراوة قالوا لان من الاسماء ما لزم التعريف كالمضمرات وما التعريف فيه قبل التنكير كمررت بزيد وزيد آخر وقال الشلوبين لم يثبت هنا سيبويه الاحال الوجود لا ما تخيله هؤلاء واذا نظرت الى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف لان الاجناس هى الاول ثم الانواع ووضعها على التنكير اذا كان الجنس لا يختلط بالجنس والاشخاص هى التى حدث فيها التعريف لاختلاط بعضها ببعض قيل ومما يدل على اصالة النكرة أنك لا تجد معرفة الا وله اسم نكرة وتجد كثيرا من النكرات لا معرفة لها ألا ترى أن الغلام وغلامى أصله غلام والمضمر اختصار تكرير المظهر والمشار نائب مناب المظهر فهذا يستغنى به عن زيد الحاضر الثانية المعارف سبعة وقد ذكرتها فى طى ترتيبها فى الاعرفية وهى المضمر والعلم والاشارة والموصول والمعرف بأل والمضاف الى واحد منها والمنادى واغفل أكثرهم ذكر المنادى والمراد به النكرة المقبل عليها نحو يارجل فتعريفه بالقصد كما صححه ابن مالك وذهب قوم الى أن تعريفه بأل محذوفة ونابت حرف النداء منابها قال أبو حيان وهو الذى صححه أصحابنا ولا خلاف فى النكرة غير المقصودة نحو يارجلا خذ بيدى انه باق على تنكيره وأما العلم نحو يازيد فذهب قوم الى أنه تعرف بالنداء بعد ازالة تعريف العلمية والاصح أنه باق على تعريف العلمية وانما ازداد بالنداء وضوحا وأما الموصول فتعريفه بالعهد الذى فى صلته هذا مذهب الفارسى وذهب الاخفش الى أن ما فيه أل من الموصولات تعرف بها وما ليست فيه نحو من وما فتعرف لانه فى معنى ما هى فيه الا ايا الموصولة فتعرفت بالاضافة وعد ابن كيسان من المعارف من وما الاستفهاميتين واستدل بتعريف جوابهما نحو من عندك فيقال زيد وما دعاك الى كذا فيقال لقاؤك والجواب يطابق السؤال والجمهور على انهما نكرتان لان الأصل التنكير ما لم تقم حجة واضحة ولانهما قائمتان مقام أى انسان وأى شئ وهما نكرتان فوجب تنكير ما قام مقامهما وما قاله من تعريف الجواب غير لازم اذ يصح أن يقال فى الاول رجل من بنى فلان وفى الثانى أمر مهم الثالثة مذهب أئمة النحو المتقدمين والمتأخرين أن المعارف متفاوتة وذهب ابن حزم الى أنها كلها متساوية لان المعرفة لا تتفاضل اذ لا يصح أن يقال عرفت هذا أكثر من هذا وأجيب بأن مرادهم بأن هذا أعرف من هذا ان تطرق الاحتمال اليه أقل من تطرقه الى الآخر وعلى التفاوت اختلف فى أعرف المعارف فذهب سيبويه والجمهور الى أن المضمر أعرفها وقيل العلم أعرفها وعليه الصيمرى وعزى للكوفيين ونسب لسيبويه واختاره أبو حيان قال لانه جزئى وضعا واستعمالا وباقى المعارف كليات وضعا جزئيات استعمالا وقيل أعرفها اسم الاشارة ونسب لابن السراج وقيل ذو أل لانه وضع لتعريفه اداة وغيره لم توضع له اداة ولم يذهب أحد الى أن المضاف أعرفها اذ لا يمكن أن يكون أعرف من المضاف اليه وبه تعرف ومحل الخلاف فى غير اسم الله تعالى فانه أعرف المعارف بالاجماع وقال ابن مالك أعرف المعارف ضمير المتكلم لانه يدل على المراد بنفسه ومشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره وبتميز صورته ثم ضمير المخاطب لانه يدل على المراد بنفسه وبمواجهة مدلوله ثم العلم لانه يدل على المراد حاضرا وغائبا على سبيل الاختصاص ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام نحو زيد رأيته فلو تقدم اسمان أو أكثر نحو قام زيد وعمرو وكلمته تطرق اليه الابهام ونقص تمكنه فى التعريف ثم المشار به والمنادى كلاهما فى مرتبة واحدة لان كلا منهما تعريفه

بالقصد ثم الموصول ثم ذو أل وقيل ذو أل قبل الموصوف وعليه ابن كيسان لوقوعه صفة له في قوله تعالى من أنزل
الكتاب الذي جاء به موسى والصفة لا تكون أعرف من الموصوف وأجيب بأنه بدل أو مقطوع أو الكتاب
علم بالغلبة للتوراة وقيل هما في مرتبة واحدة بناء على أن تعريف الموصول بأل وقيل لان كلا منهما تعريفه
بالعهد وقال أبو حيان لا أعلم أحدا ذهب الى التفصيل في المضمر فجعل العلم أعرف من ضمير الغائب الا ابن مالك
والذين ذكروا أن أعرف المعارف المضمر قالوه على الاطلاق ثم يليه العلم وذهب الكوفيون الى أن مرتبة
الاشارة قبل العلم ونسب لابن السراج واحتجوا بأن الاشارة ملازمة التعريف بخلاف العلم وتعريفها حسي وعقلي
وتعريفه عقلي فقط وبأنها تقدم عليه عند الاجتماع نحو هذا زيد ولا حجة في ذلك لان المعتبر انما هو زيادة
الوضوح والعلم أزيد وضوحا لا سيما علم لا يعرض له شركة كاسرافيل وطالوت قال أبو حيان قال أصحابنا
أعرف الاعلام أسماء الاماكن ثم أسماء الأناسي ثم أسماء الأجناس وأعرف الاشارة ما كان للقريب ثم للموسط
ثم للبعيد وأعرف ذي الأداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد في شخص ثم الجنس واختلف في المعرف بالاضافة
على مذاهب أحدها انه في مرتبة ما أضيف اليه مطلقا حتى المضمر لانه اكتسى التعريف منه فصار مثله وعليه
ابن طاهر وابن خروف وجزم به في التسهيل الثاني أنه في مرتبته الا المضاف الى المضمر فانه دونه في رتبة العلم وعليه
الأندلسيون لئلا يتناقض القول بأن المضمر أعرف المعارف ويكون أعرفها شيئين المضمر والمضاف اليه وعزي
لسيبويه الثالث انه دونه مطلقا حتى المضاف لذي أل وعليه المبرد كما أن المضاف الى المضمر دونه الرابع انه
دونه الا المضاف لذي أل حكاه في الافصاح وعبرت في المتن بأرفع بخلاف تعبير النحويين بأعرف لان أفعل
التفضيل لا ينبني من مادة التعريف الرابعة الجمهور على أن الضمير العائد الى النكرة معرفة كسائر الضمائر
وذهب بعضهم الى أنه نكرة لانه لا يخص من عاد اليه من بين أمته ولذا دخلت عليه رب في نحو ربه رجلا ورد بأنه
يخصصه من حيث هو مذكور وذهب آخرون الى أن العائد على واجب التنكير نكرة كالحال والتمييز بخلاف
غيره كالفاعل والمفعول الخامسة الجمهور على انه لا واسطة بين النكرة والمعرفة وقال بها بعضهم في الخالي من
التنوين واللام نحو ما ومن وأين ومتى وكيف

﴿ص﴾ المضمر ويسمى الكناية قسمان متصل لا يقع أولا ولا تلوا الا في غير ضرورة في الأصح وهو تاء تضم
لمتكلم وتفتح لمخاطب وتكسر لمخاطبة ونون لاناث وواو وألف لغير متكلم وبالمخاطبة وهي مرفوعة وقيل الأربعة
علامات ضمير مستكن ونا لمعظم أو مشارك لرفع ونصب وجر وكاف لخطاب وهاء لغائب وياء لمتكلم
منصوبة ومجرورة

﴿ش﴾ هذا مبحث المضمر والتعبير به وبالضمير للبصريين والكوفيون يقولون الكناية والمكني ولكونه
ألفاظا محصورة بالعد استغنيناعن حده كما هو اللائق بكل معدود كحروف الجر فنقول هو قسمان متصل ومنفصل
فالاول تسعة ألفاظ منها ما لا يقع الا مرفوعا وهو خمسة ألفاظ أحدها التاء المفردة وهي مضمومة للمتكلم مفتوحة
للمخاطب مكسورة للمخاطبة وفعل ذلك للفرق وخص المتكلم بالضم لانه أول عن المخاطب فكان حظه من
الحركات الحركة الاولى وقيل لانه اذا أخبر لا يكون الا واحدا واذا خاطب فقد يخاطب أكثر من واحد فألزم
الحركة الثقيلة مع اسمه والخفيفة مع الخطاب لانه أكثر وبعطف بعضه على بعض وكسروا المؤنث لان
الكسرة من علامة التأنيث وقيل لانه لم يبق حركة غيرها قال أبو حيان وهذه التعاليل لا يحتاج اليها
لأنها تعليل وضعيات والوضعيات لا تعلل الثاني النون المفردة وهي لجمع الاناث مخاطبات أو غائبات نحو
ذهبن يا هندات والهندات ذهبن وهي مفتوحة أبدا الثالث الواو لجمع الذكور مخاطبين أو غائبين

كاضربوا واضربوا ويضربون وتضربون الرابع الألف للمثنى مذكرا كان أو مؤنثا مخاطبا أو غائبا كاضربا واضربا ويضربان وتضربان فقولى لغير متكلم يشمل المخاطب والغائب وهو عائد للثلاثة الخامس الياء وهي للمخاطبة نحو اضربى وأنت تضربين وقيل الاربعة النون والالف والواو والياء حروف علامات كتاء التأنيث فى قامت لاضمائر والفاعل ضمير مستكن فى الفعل وعليه المازنى ووافقه الاخفش فى الياء وشبهة المازنى أن المضمر لما استكن فى فعل وفعلت استكن فى التثنية والجمع وجيء بالعلامات للفرق كما جيء بالتاء فى فعلت للفرق وشبهة الاخفش أن فاعل المضارع المفرد لايبرز بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء أول الفعل فى الغيبة ولما كان الخطاب بالتاء فى الحالتين احتيج الى الفرق فجعلت الياء علامة المؤنث ورد بأنها لو كانت حروفا لسكنت النون ولم يسكن آخر الفعل لها وليست الياء فى التثنية كتاء التأنيث فان علامة التأنيث لم تلحق آخر المضارع فى موضع ومنها مايقع منصوبا ومجرورا وهو ثلاثة ألفاظ الكاف لخطاب المذكر مفتوحة والمؤنث مكسورة نحو ضربك ومر بك والهاء للغائب المذكر نحو ضربه ومر به والياء للمتكلم نحو ضربنى ومر بى ومنها مايقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وهو حكم ناء المتكلم ومن معه أو المعظم نفسه نحو قمنا وضربنا ومر بنا ثم حكم هذا القسم أعنى الضمير المتصل أنه لايبتدأ به ولا يقع بعد إلا الا فى الضرورة كقوله

* ألا يجاورنا إلاك ديار * وأجاز جماعة وقوعه بعد إلا فى الاختيار منهم ابن الانبارى

﴿ص﴾ ويسكن آخر مسند الى التاء والنون ونا ويحذف معتل قبله وتنقل حركته لفاء ماض ثلاثى وتبدل الفتحة بمجانس وتحذف آخر معتل مسند الى الواو والياء وتحرك الباقى بمجانس لامحذوف الالف والاصح أن فتحة فعلا هى الاصلية

﴿ش﴾ اذا أسند الفعل الى التاء والنون ونا سكن آخره كضربت وضربن ويضربن واضربن وعلة الاسكان عند الاكثر كراهة توالى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لأن الفاعل كجزء من فعله ثم حمل المضارع على الماضى وأما الامر فيسكن استصحابا وضعف ابن مالك هذه العلة بأنها قاصرة اذ لايوجد التوالى الا فى الثلاثى الصحيح وبعض الخماسى نحو انطلق والكثير لايتوالى فيه فراعاته أولى وبأن توالى الأربع مهمل بدليل علبط وعرتن وجندل ولو كان مقصود الاهمال وضعا لم يتعرضوا له دون ضرورة ولسدوا باب التأنيث بالتاء نحو شجرة قال وانما سببه تمييز الفاعل من المفعول فى نحو أكرمنا وأكرمنا ثم حملت التاء والنون على نا للمساواة فى الرفع والاتصال وعدم الاعتلال قال أبو حيان والاولى الاضراب عن هذه التعاليل لانها تخرصات على العرب فى موضوعات كلامها والتعبير بآخر مسند أولى من لامه لانه قد يكون حرفا زائدا للالحاق نحو اغرنديت قاله أبو حيان فان كان ماقبل آخر المسند معتلا حذف لالتقاء الساكنين نحو خفت ولا تخفن وخفن وتنقل حركة ذلك الحرف المحذوف المعتل التى كانت له قبل اعتلاله الى فاء الماضى الثلاثى نحو خفت وطلت اذ الأصل خوف وطول مراعاة لبيان البنية ولا تنقل فى المضارع ولا فى الأمر بل يقتصر فيهما على الحذف هذا اذا كانت حركة المعتل ضمة أو كسرة فان كانت فتحة لم تنقل لان ذلك لايدل على البنية لان أول الفعل مفتوح قبل النقل بل تبدل حركة تجانس الحرف المحذوف وتنقل الى الفاء فان كان واوا أبدلت ضمة كقلت أو ياء أبدلت كسرة كبعت واذا أسند الى الواو والياء فمعلوم ان حركة آخر الفعل مجانسة للضمير كيضربون وتضربين فان كان معتلا حذف لالتقاء الساكنين وهما حرف العلة والضمير ثم له صور الاولى أن يكون آخر المسند الى الواو واوا كتدعون ياقوم فقبل الضمير ضمة وهى حركة مجانسة وهى أصلية لا مجتلبة الثانية أن يكون آخره ياء ويسند الى الياء كترمين ياهند فقبل الضمير كسرة وهى مجانسة

أصلية الثالثة والرابعة أن يسند الى الواو وآخره ياء أو عكسه فتجتلب لما قبل المحذوف حركة تجانس الضمير كترمون ياقوم وتدعين ياهند وقد شمل الصور الأربع قولي و يحرك الباقي بمجانس الخامسة أن يكون الآخر ألفا نحو يخشون وتخشين فالحركة الأصلية باقية بحالها ولا تجتلب حركة مجانسة للضمير وهو معنى قولي لاتحذف الالف واذا أسند الماضي الى الألف كضربا فالفتحة فى آخره هى فتحة الماضي الأصلية هذا مذهب البصريين وقال الفراء ذهبت تلك واجتلبت هذه لأجل الالف

﴿ص﴾ وتوصل التاء والكاف والهاء بميم وألف فى المثنى وميم فقط فى الجمع وسكونها أحسن فان وليها ضمير متصل فضمها مردودة واجب وقال سيبويه و يونس راجح ونون مشددة للاناث وألف للغائبة وقيل مجموعهما ضمير وأجاز قوم حذفها وقفا

﴿ش﴾ الضمائر السبعة أصول وهذه فروعها فاذا أريد المثنى فى الخطاب أو الغيبة تزيد على التاء فى الرفع والكاف والهاء فى النصب والجر ميم وألف نحو ضربتما المذكر والمؤنث وضمت التاء فيهما أجراء للميم مجرى الواو لقربهما مخرجا ضاربكما ومربكما ضربهما ومر بهما واذا أريد الجمع المذكر فى المذكورات زيد ميم فقط نحو ضربتم ضربكم مربكم ضربهم مربهم وفى هذه الميم أربع لغات أحسنها السكون و يقابلها الضم باشباع و باختلاس والضم قبل همزة قطع والسكون قبل غيرها فان وليها ضمير متصل فالضم واجب عند ابن مالك راجح مع جواز السكون عند سيبويه و يونس نحو ضربتموه ومنه أنلزمكموها وقرئ أنلزمكمها بالسكون ووجه الضم ان الاضمار يرد الاشياء الى أصولها فالباو الاصل فى ضمير الجمع الاشباع بالواو كما أشبع ضمير التثنية بالالف وانما ترك للتخفيف واذا أريد فى المذكورات جمع الاناث زيد نون مشددة نحو ضربتن ضربكن مربكن ضربهن مربهن واذا أريد فى الغيبة الانثى زيد على الهاء ألف نحو ضربها ومربها هذا هو الصحيح كما قال أبو حيان ان الالف زائدة تقوية لحركة الهاء لما تحركت بالفتح للفرق بين المذكر والمؤنث وقال قوم ان الضمير مجموع الهاء والالف و به جزم ابن مالك وادعى السيرافي انه لاخلاف فيه للزوم الألف سواء أتصلت بضمير نحو أعطيتها أم لا وقد أجاز قوم حذفها فى الوقف وحملوا عليه والكرامة ذات أكرمكم الله به ﴿ونهنهت نفسي بعد ما كدت أفعله ﴾ أى بها وافعلها

﴿ص﴾ وقد تحذف الواو مع الماضي وتبقى الضمة وتكسر الهاء بعد كسرة أو ياء مالم تتصل بضمير وقل ان فصل ساكن ولغة الحجاز الضم مطلقا والافصح اختلاسها بعد ساكن ولو غير لين على المختار واشباعها بعد حركة وقيل هى والواو الناشئة ضمير وقل اسكانها وان حذف الساكن جاز الثلاثة وكسر هاء التثنية والجمع كالمفرد وقد تكسر كافهما بعد كسر أو ياء ساكنة وكسر ميمه حينئذ أقيس وضمها قبل ساكن وسكونها قبل حركة أشهر وقد تكسر قبله مطلقا

﴿ش﴾ فيه مسائل الاولى قد تحذف الواو ضمير الجمع مع الماضي ويكتفى بابقاء الضمة كقوله

﴿ فلو أن الاطبا كان حولى ﴾ وقوله ﴿ هلع اذا ما الناس جاع وأجدبوا ﴾ وقوله

﴿ اذا ماشاء ضروا من أرادوا ﴾ قال بعضهم من العرب من يقول فى الجميع الزيدون قام ولم يسمع ذلك مع المضارع ولا الامر الثانية هاء الغائب أصلها الضم كضربه وله وعنده وتكسر بعد الكسرة نحو مر به ولم يعطه وأعطه و بعد الياء الساكنة نحو فيه وعليه و يرميه اتباعا مالم يتصل بضمير آخر فانها تضم نحو يعطيهموه ولم يعطهموه فان فصل بين الهاء والكسر ساكن قل كسرها ومنه قراءة ابن ذكوان أرجئه وأخاه ثم كسرها فى الصورتين المذكورتين لغة غير الحجازيين اما الحجازيون فلغتهم ضم هاء الغائب مطلقا وبها قرأ حفص

وماأنسانيه بماعاهد عليه الله وقراءة حمزة لاهله امكثوا الثالثة اذا وقعت الهاء بعد ساكن فالافصح اختلاسها سواء كان صحيحا نحو منه وعنه وأكرمه أو حرف علة نحو فيه وعليه هذا رأى المبرد وصححه ابن مالك وخص سيبويه ذلك بحرف العلة وقال الافصح بعد غيره الاشباع فاختاره أبو حيان أما بعد الحركة فالافصح الاشباع اجماعا ومن غير الافصح قوله ٭ له زجل كأنه صوت حاد ٭ الرابعة الجمهور على ان الضمير الهاء وحدها والواو الحاصلة بالاشباع زائدة تقوية للحركة وزعم الزجاج ان الضمير مجموعهما الخامسة اسكان هذه الهاء لغة قليلة قرئ بها إن الانسان لربه لكنود ومنها قوله ٭ الالأن عيونه سال واديها السادسة اذا كان قبلها ساكن حذف لعارض من جزم أو وقف جاز فيها الاوجه الثلاثة الاشباع نظرا الى اللفظ لانها بعد حركة والاختلاس نظرا الى الاصل لانها بعد ساكن والاسكان نظرا الى حلولها محل المحذوف وحقه الاسكان لو لم يكن معتلا مثال ما حذف جزما يؤده اليك ونصله جهنم ووقفا فالقه اليهم السابعة كسر الهاء فى المثنى والجمع ككسرها فى المفرد فيجوز فى الصورتين عند غير الحجازيين وبضم فيهما عندهما وعند الحجازيين مطلقا قال أبو عمرو والضم مع الياء أكثر منه مع الكسرة الثامنة قد تكسر بقلة كاف المثنى او الجمع بعد الكسرة والياء الساكنة نحو بكم وفيكم وبكما وفيكما هذه لغة حكاها سيبويه فى الكسرة عن ناس من بكر بن وائل وقال انها رديئة جدا وحكاها الفراء فى الياء عن الهمزة التاسعة اذا كسرت الهاء فى الجمع كسر الميم اتباعا وهو الاقيس وضمها على الاصل وسكونها وقرئ بهما أنعمت عليهم والضم أشهران وليها ساكن والسكون أشهران وليها متحرك ولذا قرأ الاكثر بالضم فى بهم الاسباب وبالسكون فى ومن يولهم العاشرة قد تكسر ميم الجمع بعد الهاء قبل ساكن وان لم تكسر الهاء كقوله ٭ وهم الملوك ومنهم الحكماء ٭

﴿ ص ﴾ ويعود على جمع سلامة واو وتكسير هى أو التاء واسم جمع هى أو كمفرد وقد يخلفها نون لتشا كل وضمير المثنى والاناث بعد افعل من كغيره وقيل قد يأتى مفردا مذكرا والاحسن فى غير العاقل تاء وهاء فى الكثرة ونون فى القلة وفى العاقلات نون مطلقا

﴿ ش ﴾ لا يعود على جمع المذكر السالم ضمير الا الواو نحو الزيدون خرجوا ولا يجوز أن يعود عليه التاء على التأويل بجماعة وأما جمع التكسير لمذكر فيعود عليه الواو نحو الرجال خرجوا والتاء على التأويل بجماعة نحو الرجال خرجت ومنه واذا الرسل أقتت واسم الجمع يعود عليه الواو نحو الرهط خرجوا والركب سافروا أو ضمير المفرد نحو الرهط خرج والركب سافر وقد تأتى النون موضع الواو لمشاكلة كحديث اللهم رب السموات وما أظللن ورب الأرضين وما أقللن ورب الشياطين وما أضللن والاصل أضلوا وانما عدل عنه لمشاكلة أظللن وأقللن كما فى لادريت ولاتليت ومأزورات غير مأجورات وضمير المثنى والجمع المؤنث بعد أفعل التفضيل كغيره نحو أحسن الرجلين وأجملهما وأحسن النساء وأجملهن وقيل يجوز فيه حينئذ الافراد والتذكير كحديث خير النساء صوالح قريش أحناه على ولد فى صغره وأرعاه على زوج فى ذات يده وقول الشاعر

ومية أحسن الثقلين جيدا ٭ وسالفة وأحسنه قذالا

وهذا رأى ابن مالك ورده أبو حيان بأن سيبويه نص على أن ذلك شاذ اقتصر فيه على السماع ولا يقاس عليه والاحسن فى جمع المؤنث غير العاقل ان كان للكثرة أن يؤتى بالتاء وحدها فى الرفع وهاء مع التاء فى غيره وان كان للقلة أن يؤتى بالنون فالجذوع انكسرت وكسرتها أولى من انكسرن وكسرتهن والاجذاع بالعكس وقد قال تعالى اثنى عشر شهرا منها أربعة حرم الى أن قال فلا تظلموا فيهن أى فى الاربعة والأحسن فى جمع المؤنث العاقل النون مطلقا سواء كان جمع كثرة أو قلة تكسيرا أو تصحيحا فالهندات خرجن وضربتهن أولى من خرجت

وضربتها قال تعالى والمطلقات يتربصن والوالدات يرضعن فطلقوهن لعدتهن ومن الوجه الآخر قوله تعالى وأزواج مطهرة فهو على طهرت ولو كان على طهرن لقيل مطهرات وقول الشاعر * واذا العذارى بالدخان تقنعت

﴿ ص ﴾ الثانى منفصل وهو للرفع انا للمتكلم وألفه زائدة على الاصح والافصح حذفها وصلا لا وقفا ويتلوه فى الخطاب تاء حرفية كالاسمية لفظا وتصرفا وقيل المجموع ضمير وقيل التاء فقط وقيل انا مركب من الف أقوم ونون نقوم وأنت منهما وتاء تقوم ولا يقع انا موقع التاء وثانيها فى الشعر ونحن له معظما أو مشاركا وقيل أصله بضم الحاء وسكون النون وهى وهو وهما وهم وهن لغيبة والمختار وفاقا للكوفية وابن كيسان والزجاج أن الضمير الهاء فقط وثالثها الاصل هو وهى والباقى زوائد وقد يسكن هاءهو وهى بعد واو وفاء وثم ولام وهمز استفهام وكاف جر وسكون الواو والياء وتشديدهما لغة وحذفهما ضرورة وقد تستعمل هذه الضمائر مجرورة

﴿ ش ﴾ القسم الثانى من قسمى الضمير المنفصل وهو نوعان ما للرفع وما للنصب ولا يقع مجرورا فالأول ألفاظ أحدها أنا بفتح النون بلا ألف للمتكلم ولسكون النون مفتوحة زيدت فيها الالف فى الوقف لبيان الحركة كهاء السكت ولذلك تعاقبها كقول حاتم * هذا فزدى أنه * وليست الالف من الضمير بدليل حذفها وصلا هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين واختاره ابن مالك أن الضمير هو المجموع بدليل اثبات الالف وصلا فى لغة قالوا والهاء فى أنه بدل من الالف وفى الالف لغات اثباتها وصلا ووقفا وهى لغة تميم وبها قرأ نافع وقال أبو النجم * أنا أبو النجم وشعرى شعرى * وحذفها فيهما وحذفها وصلا واثباتها وقفا وهى الفصحى ولغة الحجاز واذا أريد الخطاب زيد عليه تاء وهى حرف خطاب لا اسم وهى كالتاء الاسمية لفظا فتفتح فى المذكر وتكسر فى المؤنث فيقال أنت وأنت وتصرفا فتوصل بميم فى جمع المذكر كأنتم وبميم وألف فى المثنى كأنتما وبنون فى جمع الاناث كانتن وتضم التاء فى الثلاثة لما تقدم هذا مذهب البصريين وذهب الفراء الى أن الضمير مجموع أن والتاء وذهب ابن كيسان الى أن الضمير فى هذه المواضع التاء فقط وهى تاء فعلت وكثرت بأن وزيدت الميم للتقوية والالف للتثنية والنون للتأنيث ورد بأن التاء على ما ذكر للمتكلم وهو مناف للخطاب وذهب بعض المتقدمين الى أن أنا مركب من الف أقوم ونون نقوم وأنت مركب من الف أقوم ونون نقوم وتاء تقوم وردها أبو حيان وفى شرح التسهيل لابى حيان قال سيبويه نصا لا تقع انا فى موضع التاء التى فى فعلت لا يجوز أن يقال فعل انا لانهم استغنوا بالتاء عن انا وأجاز غير سيبويه فعل انا واختلف مجيزوه فمنهم من قصره على الشعر وعليه الجرمى ومنهم من أجازه فى الشعر وغيره وعليه المبرد وادعى أن اجازته على معنى ليس فى المتصل لانه يدخله معنى النفى والايجاب ومعناه ما قام الا أنا وأنشد الاخفش الصغير تقوية لذلك

أصرمت حبل الحى أم صرموا * ياصاح بل صرم الحبال هم

انتهى

وقد تحصل من ذلك ثلاثة مذاهب حكيتها فى المتن الثانى نحن للمتكلم معظما نفسه نحو نحن نقص أو مشاركا نحو نحن اللذون صبحوا الصباحا واختلف فى علة بنائه على الضم فقال الفراء وثعلب لما تضمن معنى التثنية والجمع قوى بأقوى الحركات وقال الزجاج نحن لجماعة ومن علامة الجماعة الواو والضمة من جنس الواو وقال الاخفش الصغير نحن للمرفوع فحرك بما يشبه الرفع وقال المبرد تشبيها بقبل وبعد لانها متعلقة بشئ وهو الاخبار عن اثنين فأكثر وقال هشام الاصل نحن بضم الحاء وسكون النون فنقلت حركة الحاء على النون وأسكنت الحاء والبواقى من الالفاظ للغيبة وذلك هو للغائب وهى للغائبة وهما للمثناهما وهم للغائبين وهن للغائبات واختلف فى الاصل منها فعند البصريين ان هو وهى أصلان فضمائر الرفع المنفصلة عندهم أربعة وزيدت الميم والالف والنون فى المثنى والجمع وقال أبو على الكل أصول ولم يجعل الميم والنون والالف زوائد وقال الكوفيون

والزجاج وابن كيسان الضمير من هو وهي الهاء فقط والواو والياء زائدتان كالبواقي لحذفهما في المثنى والجمع ومن
المفرد في لغة قال * بيناه في دار صدق قد أقام بها * وقال * دارسعدى اذه من هوا كا * وهذا المذهب هو المختار
عندي وقد تسكن هاء هو وهي بعد الواو والفاء وثم واللام وقرئ بذلك في السبع وهو معكم . فهو وليهم .
ثم هو يوم القيامة . لهي الحيوان وبعد همزة الاستفهام كقوله * فقلت أهي سرت أم عادني حلم * وبعد
كاف الجر كقوله * وقد علموا ما هي كهي فكيف لي * وتسكين الواو والياء لغة قيس وأسد كقوله
* وركضك لولاهو لقيت الذي لاقوا * وقوله * حبذاهي من خلة لو تخالنا * وتشديد الواو والياء لغة
همدان كقوله * وهو على من صبه الله علقم * وقوله * وهي ما أمرت باللطف تأتمر * وحذفهما
ضرورة كالبيتين السابقين وقد تستعمل هذه الضمائر المنفصلة مجرورة حكى انا كأنت وكهو وقال

* فلولا المعافاة كنا كهم *

﴿ص﴾ وللنصب ايا ويليه دليل مراد به من متكلم وغيره اسما مضافا اليه عند الخليل وحرفا عند سيبويه وهو
المختار وقيل اللواحق هي الضمائر وإيا حرف دعامة وقيل اسم ظاهر مضافا وقيل بين الظاهر والمضمر وقيل
المجموع الضمير والصواب ان إيا غير مشتقة وقد تخفف كسرا وفتحا مع همزة وهاء

﴿ش﴾ النوع الثاني من المضمر المنفصل ما للنصب وهو لفظ واحد وذلك ايا ويليه دليل ما يراد به من متكلم
أو مخاطب أو غائب أفرادا وتثنية وجمعا تذكيرا وتأنيثا فيقال اياي ايانا اياك اياك اياكما اياكم اياكن اياه اياها اياهما
اياهم اياهن وهذه اللواحق حروف تبين الحال كاللاحقة في أنت وأنتما وأنتم وأنتن وكاللواحق في اسم الاشارة
هذا مذهب سيبويه والفارسي وعزاه صاحب البديع الى الاخفش قال أبو حيان وهو الذي صححه أصحابنا
وشيوخنا وذهب الخليل والمازني واختاره ابن مالك الى أنها اسما مضمرة أضيف اليها الضمير الذي هو إيا لظهور
الاضافة في قولهم فاياه وايا الشواب وهو من دون شذوذه ولم تعهد اضافة الضمائر وقال أبو حيان ولو كانت ايا
مضافة لزم اعرابها لأنها ملازمة لما ادعوا اضافتها اليه والمبنى اذا لزم الاضافة أعرب كأي بل أولى لان إيا لا ينفك
وأي قد تنفك عن الاضافة وذهب الفراء الى أن اللواحق هي الضمائر فايا حرف زيد دعامة يعتمد عليها اللواحق
لتنفصل عن المتصل ووافقه الزجاج في أن اللواحق ضمائر الا أنه قال ان إيا اسم ظاهر أضيف الى اللواحق فهي
في موضع جر به وقال ابن درستويه إنه بين الظاهر والمضمر وقال الكوفيون مجموع ايا ولواحقها هو الضمير
فهذه ستة مذاهب وإيا على اختلاف هذه الاحوال ليست مشتقة من شئ وذهب أبو عبيدة وغيره الى أنها مشتقة
ثم اختلف هل اشتقاقها من لفظ أو من قوله * فأولذكراها اذا ما ذكرتها * وقيل من الآية فتكون عينها ياء ثم اختلف
في وزنها فقيل افعل والاصل إوو وإأوى وقيل فعيل إويو وإوى وقيل فعول والاصل إووو واوى وقيل
فعلا والاصل إوياإوإو وى وفي إيا سبع لغات قرئ بها تشديد الياء وتخفيفها مع الهمزة وابدالها هاء مكسورة
ومفتوحة فهذه ثمانية تسقط منها فتح الهاء مع التشديد فالتشديد مع كسر الهمزة قراءة الجمهور ومع الفتح قراءة
علي ومع كسر الهاء قراءة والتخفيف مع كسر الهمزة قراءة عمرو بن فائد ومع الفتح قراءة الرقاشي ومع كسر الهاء
قراءة ومع فتحها قراءة أبي السوار الغنوي «فائدة» علم مما تقدم أن المجمع على كونه ضميرا ستة ألفاظ التاء
والكاف والهاء وياء المتكلم وان ونحن وتضم اليها على المختار ستة أخرى النون والواو والالف وياء المخاطبة
ونا وإيا وتضم اليها على رأي البصريين هو وهي وعلى رأي قوم ها ورأي قوم أنت فتكمل ستة عشر وعلى
رأي أبي علي هما وهم وهن فهذه مجموع الضمائر باتفاق واختلاف

﴿ص﴾ مسئلة يجب استتار مرفوع أمر ومضارع غير غيبة واسمهما والتعجب والتفضيل وفعل الاستثناء

ويجوز في غيرها

﴿ ش ﴾ من الضمير ما يجب استتاره وهو ما لا يخلفه ظاهر وهو المرفوع بفعل الأمر كاضرب والمضارع للمتكلم كاضرب ونضرب أو المخاطب كتضرب واسم فعل الامر كصه ونزال ذكره في التسهيل واسم فعل المضارع كأوه وأف زاده أبو حيان في شرحه والتعجب كما أحسن زيدا والتفضيل كزيد أفضل من عمرو وأفعال الاستثناء كقاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا ولا يكون خالدا زادها ابن هشام في التوضيح وابن مالك في باب الاستثناء من التسهيل وفي شرح التسهيل لأبي حيان وذهب سيبويه وأكثر البصريين الى أن فاعل حاشا وخلا وعدا اذا انتصب ضمير مستكن في الفعل لا يبرز عائد على البعض المفهوم من الكلام ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لانه عائد على مفرد مذكر والتقدير خلا هو أي بعضهم زيدا وذهب المبرد الى أنه عائد على من المفهوم من معنى الكلام المتقدم فاذا قلت قام القوم علم المخاطب وحصل في نفسه ان زيدا بعض من قام فاذا قلت عدا زيدا فالتقدير عدا هو أي عدا من قام زيدا وقال ابن مالك الأجود أن يعود الضمير على مصدر الفعل أي عدا قيامهم وهو غير مطرد فيما لم يتقدمه فعل أو نحوه قال وكذا ليس ولا يكون اتفق البصريون والكوفيون على أن الاسم فيهما مضمر لازم الاضمار ثم قال البصريون هو عائد على البعض المفهوم من الكلام السابق وقال الكوفيون على المصدر المفهوم من الفعل السابق ورد بأنه غير مطرد كما تقدم قال وانما التزم الاضمار في هذه الافعال الخمسة لجريانها مجرى اداة الاستثناء التي هي أصل فيه وهي الا فكما انه لا يظهر بعدها سوى اسم واحد فكذلك بعد ما جرى مجراها انتهى وما عدا ذلك جائز الاستتار وهو المرفوع بالماضي كضرب وضربت واسم فعله كهيهات والمضارع الغائب كيضرب وتضرب هند والوصف كضارب ومضروب والظرف كزيد عندك أو في الدار

﴿ ص ﴾ مسئلة اخص الضمائر الأرفع ويغلب في الاجتماع ومتى أمكن متصل تعين اختيارا ويتعين الفصل ان حصر بانما وزعم سيبويه انه ضرورة وخبر الزجاج أو رفع بمصدر مضاف لمنصوب أو صفة جرت على غير صاحبها أو أضمر عامله أو أخر أو كان معنويا أو حرف نفي أو فصله متبوع خلافا لمن خصه بالشعر أولي واو مع أو الا أو اما أو لاما فارقة أو نصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع ان اتحدا رتبة وربما اتصلا غيبة ان اختلفا لفظا وجاز رتبة ويجب غالبا تقديم الاخص وصلا فان أخر تعين الفصل وقيل يحسن وثانيهما يحسن في ضمير مثنى أو ذكور وقيل أو اناث ويجب في غيره ويختار وصل ها اعطيتكه وخلف ثانيه في الاخبار على الاصح فيهما وانفصال ثاني ضربيه وضربكه ومعطيكه وكذا خلتكه وكنته وقيل وصلهما وثالثها وصل كان دون خلت ويتعين الفصل في اخوات كان ومفاعيل اعلم ان كن ضمائر غير الثالث كاعطيت وكذا اثنان أو واحد اتصل

﴿ ش ﴾ أخص الضمائر أعرفها فضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب وذلك لقلة الاشتراك واذا اجتمع الاخص وغيره غلب الاخص تقدم أم تأخر فيقال انا وأنت أو أنت وانا فعلنا ولا يقال فعلتما وأنت وهو أو هو وأنت فعلتما ولا يقال فعلا ومتى أمكن اتصال الضمير لم يعدل الى المنفصل لقصد الاختصار الموضوع لأجله الضمير الا في الضرورة كقوله

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت * اياهم الارض في دهر الدهارير

ويتعين انفصال الضمير في صور أحدها ان يحصر بانما كقوله * وانما يدافع عن احسابهم انا أو مثلي *

هذا ما جزم به ابن مالك وزعم سيبويه ان الفصل في البيت ونحوه من الضرورات وتوسط الزجاج فأجازه ولم يخص بالضرورة ولم يوجبه الثانية ان يرفع بمصدر مضاف الى المنصوب كعجبت من ضربك هو وقال

* ينصركم نحن كنتم ظافرين فقد * الثالثة ان يرفع بصفة جرت على غير صاحبها كزيد هند ضاربها هو قال غيلان

مبينة مشغوف بها هو مذ بدت * له لمحجاه بان أو كربا

الرابعة أن يضمر عامله كقوله * وان هو لم يحمل على النفس ضيمها * وقوله * فان أنت لم ينفعك علمك فانتسب * الخامسة أن يؤخر عامله كاياك نعبد السادسة ان يكون عامله معنويا وهو الابتداء نحو أنت تقوم السابعة أن يكون عامله حرف نفي نحو ماهن أمهاتهم . وما أنتم بمعجزين . ان هو مستوليا على أحد الثامنة أن يفصله متبوع كقوله * فالله يرعى أبا حرب وايانا * وخصه بعضهم بالضرورة ورد بقوله تعالى يخرجون الرسول واياكم التاسعة ان يلي واو مع كقوله * يكون واياها بها مثلا بعدي * العاشرة ان يلي الا نحو أمر الا تعبدوا الا اياه ماقام الا أنا الحادية عشر ان يلي اما نحو قام اما أنا واما أنت الثانية عشر ان يلي اللام الفارقة كقوله

ان وجدت الصديق حقا لايا * ك فمرني فلا أزال مطيعا

الثالثة عشر ان ينصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع ان اتحدا رتبة نحو علمتني اياى وعلمتك اياك وعلمته اياه بخلاف مالو كان الضمير الاول مرفوعا كالتاء من علمتني فانه لايجوز فصل الياء بعدها وأما اذا لم يتحدا بأن كان أحدهما المتكلم أو المخاطب أو الغائب والآخر لغيره فان الفصل حينئذ لايتعين بل يجوز الوصل والفصل نحو الدرهم أعطيتكه وأعطيتك اياه نعم قد يتحدان في الرتبة ولا يتعين الفصل وذلك اذا كانا لغائب واختلف لفظهما حكى الكسائي هم أحسن الناس وجوها وانضرهموها وقال الشاعر

لوجهك في الاحسان بسط وبهجة * انا لهماه قفو أكرم والد

ومع ذلك فالفصل أكثر وأحسن فان لم يختلف اللفظان تعين الفصل واذا اجتمع ضميران فأكثر متصلة بأن اختلفت الرتبة وجب غالبا تقديم الاخص فيقدم المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب نحو الدرهم أعطيتكه فان اخر الاخص تعين الفصل نحو الدرهم أعطيته اياك وندر قول عثمان * أراهمني الباطل شيطانا * والقياس أراهم اياي وذهب المبرد وكثير من القدماء الى أن الفصل مع التأخير أحسن لا واجب وان الاتصال أيضا جائز نحو اعطيتهوك وذهب الفراء الى تعين الانفصال الا أن يكون ضمير مثنى أو ضمير جماعة ذكور فيجوز اذ ذاك الاتصال والانفصال أحسن نحو الدرهمان اعطيتهماك والغلمان اعطيتهموك ووافق الكسائي الفراء وزاد جواز الاتصال اذا كان الاول ضمير جماعة الاناث نحو الدراهم اعطيتهنكن واذا كان الفعل يتعدى لاثنين ليس ثانيهما خبرا في الاصل وجاز تقدم [illegible] مختلفي الرتبة جاز في الثاني الوصل والفصل نحو الدرهم أعطيتكه وأعطيتك اياه والوصل ارجح عند ابن مالك ولازم عند سيبويه ومرجوح عند الشلوبين فهذه ثلاثة مذاهب فان أخبرت عن المفعول الثاني منه بالذي جاز أيضا نحو الذي أعطيته زيدا درهم والذي أعطيت زيدا اياه درهم والوصل أرجح عند المازني وابن مالك لانه الاصل والفصل أرجح عند قوم ليقع الضمير موضع المخبر عنه على قاعدة باب الاخبار ويجوز الامران أيضا في كل ضمير منصوب بمصدر مضاف الى ضمير قبله هو فاعل أو مفعول أو باسم فاعل مضاف الى ضمير هو مفعول أول نحو زيد عجبت من ضربيه وضربي اياه ومن ضربكه وضربك اياه والدرهم زيد معطيكه ومعطيك اياه والفصل في الثلاثة أرجح بلا خلاف ومسئلة اسم الفاعل زادها أبو حيان على التسهيل ويجوز الامران أيضا في كل ضمير منصوب هو خبر في الاصل كثاني باب ظن وكان نحو خلتكه وخلتك اياه وكنته وكنت اياه وفي الارجح مذاهب أحدها الفصل فيهما وعليه سيبويه لانه خبر في الاصل ولو بقي على ما كان لوجب الفصل فكان بعد النا سخ راجحا والثاني الوصل فيهما ورجحه ابن مالك في الالفية لانه الاصل والثالث التفصيل وهو الفصل في باب ظن والوصل في كان ورجحه ابن مالك في التسهيل وفرق بأن الضمير

فى خلتكه قد يجزه عن الفعل منصوب آخر بخلافه فى كنته فانه لم يحجزه الامر فوع والمرفوع كجزء من الفعل فكان الفعل مباشر فهو شبيه بهاء ضربته ولان الوارد عن العرب من انفصال باب ظن واتصال باب كان أكثر من خلافهما أما اخوات كان فيتعين فيها الفصل كما فى البديع وغيره كقوله ليس اياى واياك ولا نخش رقيبا وشذ قولهم ليسى وليسك واذا وردت مفاعيل اعلم الثلاثة ضمائر فحكم الاول والثانى حكم باب أعطيت وان كان بعضها ظاهرا فان كان المضمر واحدا وجب اتصاله أو اثنين أول وثان فكما عطيته أو ثان وثالث فكظننت

﴿ ص ﴾ مسئلة يجب قبل ياء المتكلم ان نصب بغير صفة نون وقاية وحذفها مع التعجب وليس وليت وقد وقط ومن وعن شاذ على الاصح ومع بجل ولعل أجود ولدن واخوات ليت جائز وقيل أجود وقال قوم المحذوف من اخوات ليت المدغمة وقوم المدغم فيها ويجرى فى نحو انا ويجب فى لد وقد تلحق افعل من واسم الفاعل وقيل انه نحو مسلمتى تنوينه والمختار انها المحذوفة فى فليسنى خلافا لابن مالك

﴿ ش ﴾ يلحق وجوبا قبل ياء المتكلم ان نصب بغير صفة نون الوقاية وذلك بأن ينصب بالفعل ماضيا ومضارعا وأمرا كأكرمنى ويكرمنى وأكرمنى متصرفا كما مثل أو جامدا كهبنى وعسانى وليسنى وما أحسننى واسم الفعل نحو رويدنى وعليكنى أو الحرف نحو انى وكأنى وليتنى ولعلنى ولكننى وسميت نون الوقاية لانها تقى الفعل من الكسر المشبه للجر وكذا لم تلحق الوصف نحو الضاربى وأصل اتصالها بالفعل وانما اتصلت بغيره لشبهه به وقال ابن مالك بل لانها تقى من التباس أمر المذكر بأمر المؤنث لو قيل أكرمى ومن التباس ياء المتكلم بياء المخاطب فيه ومن التباس الفعل بالاسم فى نحو ضربى اذ الضرب اسم للفعل وقد لحق الكسر الفعل فى نحو أكرمى ولم يبال به انتهى وكذا يجب لحاق النون اذا جرت بمن أو عن أو قد أو قط أو بجل والثلاثة بمعنى حسب أو لدن فيقال منى وعنى وقدنى وقطنى وبجلنى ولدنى وورد حذفها فى بعض ماذكر وهو اقسام قسم شاذ خاص بالضرورة وذلك فى سبعة الفاظ فعل التعجب وليس قال * اذ ذهب القوم الكرام ليسى * وليت قال * كمنية جابر اذ قال ليتى * وقد قال * قدنى من نصر الخبيبين قدى * وقط ومن وعن قال

أيها السائل عنهم وعنى * لست من قيس ولا قيس منى

وأجاز الكوفيون حذفها فى السبعة من فعل التعجب لشبهه بالأسماء من حيث انه لا يتصرف وأجازه قوم فى ليس وأجازه الفراء فى ليت وأجازه البدر بن مالك بكثرة فى قد وقط وأجازه الجزولى فى من وعن فقولى على الأصح راجع للسبعة وقسم راجح وذلك فى لفظين بجل ولعل فان الاعرف فيهما بجلى ولعلى وهو الوارد فى القرآن قال تعالى لعلى أبلغ الاسباب ومن لحاقها قوله * فقلت أعيرانى القدوم لعلنى * وقسم جائز مساو اللحوق من غير ترجيح لاحدهما وذلك فى لدن وان وأن وكأن ولكن قال تعالى من لدنى عذرا قرئ فى السبع مشددا ومخففا وقال اننى أنا الله انى آمنت بربكم وانما لحقتها النون تكميلا لشبهها بالفعل الذى عملت لاجله وانما شذ الحذف فى ليت دون البواقى لانها أشبه بالفعل منهن بدليل إعمالها مع مادونهن ولاجتماع الامثال فى الاربعة والمتقاربات فى لعل وذهب بعضهم الى أن الحذف فيها وفى لدن أجود من الاثبات وعليه ابن عصفور فى لدن حملا لها على لد المحذوفة النون فانها لا تلحقها نون الوقاية بحال لانها بمنزلة مع وذهب آخرون الى أن المحذوف من أخوات ليت ليس نون الوقاية بل نون الاصل لان تلك دخلت للفرق فلا تحذف ثم اختلف فقيل المحذوف النون الاولى المدغمة لانها ساكنة والساكن يسرع اليه الاعتلال وقيل الثانية المدغم فيها لانها طرف ويجرى هذا الخلاف فى إنا وأنا ولكنا وكانا فقيل المحذوف النون الأولى وقيل الثانية قيل ولم يقل أحد بخلاف الثانية لانها اسم وقد حكاه بعضهم كما ذكره ابن قاسم فى شرح الالفية وورد لحوق النون فى غير ماذكر شذوذا كافعل التفضيل

كحديث غير الدجال أخوفنى عليكم تشبيها له بالفعل و زناً ومعنى خصوصاً أفعل التعجب وكاسم الفاعل فى قوله * أمسلمنى الى قومى شراح * وقوله * وليس الموافينى ليرتد خائبا * تشبيها له أيضا بالفعل وذهب هشام الى أن النون فى أمسلمنى ونحوه مما لالام فيه هى التنوين وأجاز هذا ضاربنك وضاربنى ورد بوجودها مع اللام وأما قول الشاعر

تراه كالثغام يعل مسكا * يسوء الفاليات اذا فلينى

أى فلينني واختلف أى النونين المحذوفة فقال المبرد هى نون الوقاية لان الاولى ضمير فاعل فلا يحذف وهذا هو المختار عندى ورجحه ابن جنى والخضراوى وأبو حيان وغيرهم وحكى صاحب البسيط الاتفاق عليه وقال سيبويه هى نون الاناث واختاره ابن مالك قياسا على تأمرونى قال أبو حيان وهو قياس على مختلف فيه ثم هذا الحذف ضرورة لايقاس عليه كما صرح به فى البسيط قال أبو حيان وسهله اجتماع المثلين

«ص» مسئلة الاصل تقديم مفسر الغائب ولا يكون غير الاقرب الا بدليل وهو لفظه أو ما يدل عليه حسا أو علما أو جزؤه أو كله أو نظيره أو مصاحبه بوجه ويجوز تقديم مكمل معمول فعل أو شبهه على مفسر صريح ان كان مؤخر الرتبة ومنع الكوفية نحو ضاربه ضرب زيد وما رأى أحب زيد والفراء زيدا غلامه ضرب بتصريفه والجمهور ضرب غلامه زيدا وأجازه الطوال وابن جنى وابن مالك ويجب تقديم مرفوع باب نعم وأول المتنازعين ومجرور رب ربما أبدل منه مفسره على الاصح قال الزمخشرى أو أخبر عنه به وضمير الشأن وهو لازم الافراد وتذكيره مع مذكر وتأنيثه مع مؤنث أجود وأوجبه الكوفية وابن مالك التذكير مالم يله مؤنث أو مشبه به أو فعل بعلامة فرجح تأنيثه ويبرز مبتدأ أو اسم ما على الاصح فيهما ومنصوبا فى باب ان وظن ويستتر فى كان وكاد ومنعه قوم وانما يفسره جملة خبرية مصرح بجزئيها خلافا للكوفية فى ظننته قائما وانه ضرب أو قام ولا يتقدم خبره ولا جزؤه خلافا لابن السيراج ولا يتبع بتابع وزعمه ابن الطراوة حرفا

«ش» ضمير المتكلم والمخاطب يفسرهما المشاهدة وأما ضمير الغائب فعار عن المشاهدة فاحتيج الى ما يفسره وأصل المفسر الذى يعود عليه أن يكون مقدما ليعلم المعنى بالضمير عند ذكره بعد مفسره وأن يكون الأقرب نحو لقيت زيدا وعمرا يضحك فضمير يضحك عائد على عمرو ولا يعود على زيد الا بدليل كما فى قوله تعالى ووهبنا له اسحق ويعقوب وجعلنا فى ذريته النبوة والكتاب فضمير ذريته عائد على ابراهيم وهو غير الاقرب لانه المحدث عنه من أول القصة الى آخرها ثم المفسر اما مصرح بلفظه وهو الغالب كزيد لقيته وقد يستغنى عنه بما يدل عليه حسا نحو قال هى راودتنى عن نفسى و يا أبت استأجره اذ لم يتقدم التصريح بلفظ زليخا وموسى لكونهما كانا حاضرين أو علما نحو انا أنزلناه فى ليلة القدر أى القرآن أو جزؤه أو كله نحو والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها أى المكنوزات التى بعضها الذهب والفضة وقوله

أماوى مايغنى الثراء عن الفتى * اذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر

أى النفس التى هى بعض الفتى وجعل من ذلك اعدلوا هو أقرب أى العدل الذى هو جزء مدلول الفعل لانه يدل على الحدث والزمان * اذا نهى السفيه جرى اليه * أى السفه الذى هو جزء مدلول السفيه لانه يدل على ذات متصفة بالسفه أو نظيره نحو عندى درهم ونصفه أى ونصف درهم آخر ومنه وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره أى عمر معمر آخر قالت

قالت ألاليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا ونصفه فقد

أى ونصف حمام آخر مثله فى العدد أو مصاحبه بوجه ما كالاستغناء بمستلزم عن مستلزم نحو فمن عفى له من أخيه

شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه ضمير إليه عائد إلى العافي الذي استلزمه عفي حتى توارت بالحجاب أي الشمس أغنى عن ذكرها ذكر العشي وقد يخالف الأصل السابق في تقديم المفسر فيؤخر عن الضمير وذلك في مواضع أحدها أن يكون الضمير مكملا معمول فعل أو شبهه ان كان المعمول مؤخر الرتبة ولذلك صور ضرب غلامه زيد وضرب غلام أخيه زيد وغلام أخيه ضرب زيد لأن المضاف إليه يكمل المضاف وأمثلة شبه الفعل أضارب غلامه زيد أضارب غلام أخيه زيد وإنما جاز ذلك وشبهه لأن المعمول مؤخر الرتبة والمفسر في نية التقدم هذا رأي البصريين واتبعهم الكوفيون في صور وخالفوهم في صور فقالوا إذا تأخر العامل عن المفعول والفاعل فإن اتصل الضمير بالمفعول مجرورا أو بما أضيف للمفعول جاز التقديم نحو زيدا غلامه ضرب وغلام ابنه ضرب زيد وإن اتصل به منصوبا لم يجز نحو ضاربه ضرب زيد وإن لم يتصل بالمفعول ولا بالمضاف له لم يجز أيضا نحو ما رأى أحب زيد وما أراد أخذ زيد قالوا لأن في رأى وأراد ضميرا مرفوعا والمرفوع لا ينوى به التأخير لأنه في موضعه وأجاب البصريون بأن المرفوع حينئذ متصل بالمنصوب والمنصوب ينوى به التأخر فليس اتصال المرفوع به مما يمنعه مما يجوز فيه بإجماع فإن قدم العامل نحو أحب ما رأى زيد وأخذ ما أراد زيد جاز عند الكوفيين أيضا هكذا نقل أبو حيان خلاف الكوفيين وقال إن ابن مالك خلط في النقل عنهم وفي شرح التسهيل لأبي حيان في آخر النائب عن الفاعل لو تقدم المفعول على الفعل نحو زيدا ضرب غلامه لم يجز ذلك عند الفراء وأجازه المبرد يجعله بمنزلة ضرب زيدا غلامه وقال ابن كيسان عندي بينهما فصل لأنك إذا قلت زيدا ضرب غلامه فنقلت زيدا من أول الكلام إلى آخره وقع بعد الكلام فصار المضمر قبل المظهر فبطلت وقولك ضرب زيدا غلامه في موضعه لا ينقل فيجعل بعد زيد لأن العامل فيه وفي الغلام واحد فإذا كانا جميعا بعد العامل فكل واحد منهما في موضعه انتهى أما إذا كان المعمول الذي اتصل به الضمير مقدم الرتبة نحو ضرب غلامه زيدا فإن الجمهور يمنعون التقديم لعود الضمير حينئذ على متأخر لفظا ورتبة وحكى الصفار الإجماع عليه لكن أجازه أبو عبد الله الطوال من الكوفيين وعزي إلى الأخفش ورجحه ابن جني وصححه ابن مالك لوروده في النظم كثيرا كقوله * جزى ربه عني عدي بن حاتم * وقوله * كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد * وقوله * جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر * والأولون قصروه على الشعر قال أبو حيان وللجواز وجه من القياس وهو أن المفعول كثر تقدمه على الفاعل فيجعل لكثرته كالأصل وصورة المسألة عند المجيز بأن يشاركه صاحب الضمير في عامله بخلاف نحو ضرب غلامها جار هند فلا يجوز إجماعا لأن هندا لم تشارك غلاما في العامل لأنه مرفوع بضرب وهي مجرورة بالإضافة وذلك أن المشاركة تقتضي الإشعار به لأن الفعل المتعدي يدل بمجرد افتتاح الكلام به على فاعل ومفعول فإذا لم تشاركه لم يحصل الإشعار به فيتأكد المنع ثم التقديم في هذا الموضع جائز وفي المواضع الآتية واجب الثاني أن يكون الضمير مرفوعا بنعم وبابه نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا زيد وظرف رجلا زيد الثالث أن يكون مرفوعا بأول الفعلين المتنازعين نحو * جفوني ولم أجف الأخلاء إنني * الرابع أن يكون مجرورا برب نحو * ربه عطبا أنقذت من عطبه * الخامس أن يبدل منه المفسر نحو اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم هذا مذهب الأخفش وصححه ابن مالك وأبو حيان ومنع ذلك قوم وقالوا البدل لا يفسر ضمير المبدل ورده أبو حيان بالورود وقال * فلا تلمه أن ينام البائسا * وقال * فاستاكت به عود إسحل * السادس أن يخبر عنه بالمفسر نحو إن هي إلا حياتنا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يتلوه من بيانه وأصله إن الحياة إلا حياتنا الدنيا ثم وضع هي في موضع الحياة لأن الخبر يدل عليها ويبينها قال ومنه هي النفس تتحمل ما حملت وهي العرب تقول ما شاءت قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه السابع ضمير الشأن فإن مفسره الجملة

بعده قال أبو حيان وهو ضمير غائب يأتي صدر الجملة الخبرية دالا على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه ويسميه البصريون ضمير الشان والحديث اذا كان مذكرا وضمير القصة اذا كان مؤنثا قدروا من معنى الجملة اسما جعلوا ذلك الضمير يفسره ذلك الاسم المقدر حتى يصح الاخبار بتلك الجملة عن الضمير ولا يحتاج فيها الى رابط به لانها نفس المبتدإ في المعنى والفرق بينه وبين الضمائر أنه لا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا يتقدم خبره عليه ولا يفسر بمفرد ويسميه الكوفيون ضمير المجهول لانه لا يدرى عندهم ما يعود عليه ولا خلاف في أنه اسم يحكم على موضعه بالأعراب على حسب العامل الا ما ذهب اليه ابن الطراوة من زعم انه حرف فانه اذا دخل على أن كفها عن العمل كما يكفها ما وكذا اذا دخل على الافعال الناسخة كفها وتلغى كما تلغى في باب ظن ومال أبو حيان الى موافقته وشرط الجملة المفسر بها ضمير الشان أن تكون خبرية فلا تفسر بالانشائية ولا الطلبية وأن يصرح بجزئيها فلا يجوز حذف جزء منها فانه جيء بها لتأكيدها وتفخيم مدلولها والحذف مناف لذلك كما لا يجوز ترخيم المندوب ولا حذف حرف النداء منه ولا من المستغاث وزعم الكوفيون انه يفسر بمفرد فقالوا في ظننته قائما زيد ان الهاء ضمير الشان وقائم يفسره وزعموا أيضا انه يجوز حذف جزء الجملة فيقال انه ضرب وانه قام على حذف المسند اليه من غير ارادة ولا اضمار ولا يجوز أيضا تقدم هذه الجملة ولا جزئها قال ابن هشام في المغني وقد غلط يوسف بن السيرافي اذ قال في قوله أسكران كان ابن المراغة ان كان شانيه وابن المراغة وسكران مبتدأ وخبر والجملة خبر كان وضمير الشأن لازم الافراد لانه ضمير يفسره مضمون الجملة ومضمون الجملة شيء مفرد وهو نسبة الحكم للمحكوم عليه وذلك لا تثنية فيه ولا جمع ومذهب البصريين ان تذكيره مع المذكر وتأنيثه مع المؤنث أحسن من خلاف ذلك نحو قل هو الله أحد فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا فانها لا تعمى الابصار ويجوز التذكير مع المؤنث حكى انه أمة الله ذاهبة والتأنيث مع المذكر كقراءة أولم تكن لهم آية أن يعلمه بالفوقية فان الاسم أن يعلمه وهو مذكر وأوجب الكوفيون الاول وهو مردود بالسماع وفصل ابن مالك فقال يجب التذكير كما يجب الافراد فان وليه مؤنث نحو انها جاريتك ذاهبة أو مذكر شبه به المؤنث نحو انها قمر جاريتك أو فعل بعلامة تأنيث نحو فانها لا تعمى الأبصار فالتأنيث في الصور الثلاث أرجح من التذكير لما فيه من مشاكلة اللفظ ويبرز ضمير الشان مبتدأ نحو قل هو الله أحد واسم ما كقوله

وما هو من يأسو الكلوم ويتقى ٭ به نائبات الدهر كالدائم البخل

ومنع الاخفش والفراء وقوعه مبتدأ وقال لا يقع الا معمولا ومنع بعضهم وقوعه اسم ما ويبرز منصوبا في بابي ان وظن نحو وأنه لما قام عبد الله وقوله ٭ علمته الحق لا يخفى على أحد ٭ ويستكن في باب كان وكاد نحو

اذا مت كان الناس صنفان شامت ٭ وآخر مثن بالذي كنت أصنع

وقال تعالى من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم في قراءة يزيغ بالتحتية ومنع الفراء وقوعه في باب كان وطائفة وقوعه في باب كاد

«ص» الفصل ويسمى عمادا ودعامة وصفة ضمير رفع منفصل يقع مطابقا لمعرفة قبل مبتدأ أو منسوخا بعده معرفة أو كهي في منع اللام جامدا أو مشتقا الا ان تقدم متعلقه في الاصح قال ابن مالك وقد يقع بلفظ غيبة بعد حاضر مقام مضاف وجوز الاخفش وقوعه بين حال وصاحبها وقوم بين نكرتين كمعرفة وقوم مطلقا وقوم بعد اسم لا وقوم قبل مضارع ويتعين كونه فصلا ان وليه نصب وولي ظاهرا منصوبا أو قرن بلام الفرق على الاصح ويحتمله والابتداء قبل رفع البدل أيضا بعده والتوكيد أيضا بعد ضمير ويتعين الابتداء قبل رفع ما ينصب قال سيبويه وفاء الجزاء والبصرية تتلو الا والفراء وانما ولا النافية وقبل عارض أل وفي باب ما ورجحه في ليس

وتميم مطلقا والاصح وجوب رفع معطوف بالواو ولا ولكن ان كرر الضمير والجزئين ان اتفقا نحو ما بال زيد هو القائم ومررت بعبد الله هو السيد وظننت زيدا هو القائم جاريته وثالثها ان كان غير خلف ومنع هي القائمة ووقوعه بين ضميرين وخبرين وتصديره وتقدمه مع الخبر وتوسطه بعد كان وظن ويجوز بين مفعولي ظن المتأخر قال أبو حيان وفي المتوسط نظر والاصح انه اسم ولا محل له وقيل محله كتاليه وقيل متلوه وفائدته الاعلام بأن تاليه خبر لا تابع والتأكيد قال البيانيون والاختصاص

﴿ش﴾ هذا بحث الضمير المسمى عند البصريين بالفصل لانه فصل بين المبتدإ والخبر وقيل لانه فصل بين الخبر والنعت وقيل لانه فصل بين الخبر والتابع لان الفصل به يوضح كون الثاني خبرا لا تابعا وهذا أحسن لانه قد يفصل حيث لا يصلح النعت نحو كنت أنت القائم اذ الضمير لا ينعت والكوفيون يسمونه عمادا لانه يعتمد عليه في الفائدة اذ به يتبين أن الثاني خبر لا تابع وبعض الكوفيين يسميه دعامة لانه يدعم به الكلام أي يقوى به ويؤكد والتأكيد من فوائد مجيئه وبعض المتقدمين سماه صفة قال أبو حيان ويعني به التأكيد ومذهب الخليل وسيبويه وطائفة انه باق على اسميته وذهب أكثر النحاة الى أنه حرف وصححه ابن عصفور كالكاف في الاشارة واذا قلنا باسميته فالصحيح انه لا محل له من الاعراب وعليه الخليل لان الغرض به الاعلام من أول وهلة بكون الخبر خبرا لا صفة فاشتد شبهه بالحرف اذ لم يجاء به الا لمعنى في غيره فلم يحتج الى موضع من الاعراب وقال الكسائي محله محل ما بعده وقال الفراء كمحل ماقبله ففي زيد هو القائم محله رفع عندهما وفي ظننت زيدا هو القائم محله نصب عندهما وفي كان زيد هو القائم محله عند الكسائي نصب وعند الفراء رفع وفي إن زيدا هو القائم بالعكس ويقع بلفظ المرفوع المنفصل مطابقا ماقبله في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتكلم والخطاب والغيبة ولا يقع الا بعد معرفة مبتدأ أو منسوخ نحو زيد هو القائم. كنت أنت الرقيب. ان هذا لهو القصص. تجدوه عند الله هو خيرا وأعظم أجرا ولا يقع بعده الا اسم الا معرفة كامثلة الاول أو شبيها بها في امتناع دخول أل عليه كالمثال الاخير وسواء كان ظاهرا أم مضمرا أم مبهما أم معرفا باللام أم مضافا جامدا أم مشتقا لم يتقدم متعلقه عليه وسواء كان الناسخ فعلا أم حرفا هذا مذهب الجمهور في الجميع وفي كل خلاف فذهب ابن مالك الى أنه قد تنتفي المطابقة فتقع بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضاف كقوله

وكائن بالاباطح من صديق ٭ يراني لو أصبت هو المصابا

فهو فصل بلفظ الغيبة بعد المفعول الاول وهو الياء في يراني على حذف مضاف أي مصابي هو المصاب فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وحمله العسكري في المصباح على ان هو تأكيد للفاعل في يراني والمضاف مقدر والمصاب مصدر أي يظن مصابي المصاب أي يحقر كل مصاب دونه وقال غيره هو عنده صديقه بمنزلة نفسه فاذا أصيب في نفسه فكان صديقه قد أصيب فجعل ضمير الصديق مؤكد الضميره لانه هو في المعنى مجازا واتساعا فهو من باب زيد زهير وذهب الاخفش الى جواز وقوعه بين الحال وصاحبها كقراءة هؤلاء بناتي هن أطهر لكم بنصب أطهر وتقول هذا زيد هو خيرا منك ورد بأن أطهر نصب بلكم على انه خبر هن فيكون من تقديم الحال على عاملها الظرفي وذهب قوم الى جواز وقوعه بين نكرتين كمعرفتين في امتناع دخول أل عليهما نحو ما أظن أحدا هو خيرا منك وحسبت خيرا من زيد خيرا من عمرو وذهب قوم من الكوفيين الى جواز وقوعه بين نكرتين مطلقا وخرجوا عليه ان يكون أمة هي أربى من أمة وذهب قوم منهم الى جواز وقوعه بعد اسم لا نحو لا رجل هو منطلق وذهب آخرون الى جواز وقوعه قبل المضارع نحو كان زيد هو يقوم وذهب الفراء الى أنه لا يجوز وقوعه قبل معرفة بغير اللام فلم يجز كان زيد هو أخاك وكان زيد هو صاحب الحمار

ونحوه وأوجب ابتدائيته ورفع مابعده وكذا لم يجز وقوعه فى باب ما وأوجب فيه الابتدائية وجوز فى ليس الوجهين ورجح الابتدائية وذهب الكسائى والفراء الى جواز وقوعه فى غير الابتداء والنواسخ نحو ما بال زيد هو القائم وما شأن عمرو هو الجالس ومررت بعبد الله هو السيد بنصب الجميع وذهب قوم الى جواز وقوعه قبل مشتق قدم ماظاهره التعلق به نحو كان زيد هو بالجارية الكفيل بشرط أن لا يقصد كون بالجارية فى صلة الكفيل على حد وكانوا فيه من الزاهدين فان قصد لم يجز اجماعا وذهب الفراء الى جواز وقوعه أول الكلام قبل المبتدإ والخبر وجعل منه وهو محرم عليكم اخراجهم وذهب آخرون الى جواز تقدمه مع الخبر نحو هو القائم زيد وهو القائم كان زيد وهو القائم ظننت زيدا وذهب آخرون الى جواز توسطه بين كان واسمها وظن والمفعول الأول نحو كان هو القائم زيد وظننت هو القائم زيدا ووجه المنع فى الكل عند الجمهور ان فائدته صون الخبر من توهمه تابعا ومع تقديم الخبر يستغنى عنه لان تقديمه يمنع من كونه تابعا اذ التابع لا يتقدم على المتبوع فلو تقدم مفعولا ظننت عليها جاز وقوع الفصل بينهما نحو زيدا هو القائم ظننت وان تقدم الاول وتأخر الثانى نحو زيدا ظننت هو القائم ففى جواز ذلك نظر قاله أبو حيان وقال ولا يقع بين الخبرين فلا تقول ظننت هذا الحلو هو الحامض لان الثانى ليس بالمعول عليه وحده وقيل بدخوله بينهما قال وكذا لا يدخل بين الضميرين نحو زيد ظننته هو إياه خيرا من عمرو عند سيبويه لانه تأكيد فى المعنى بهذه الثلاثة وكل منها يغنى عن صاحبه فان فصلت وأخرت البدل جاز نحو ظننته هو القائم إياه لانه فى نية الاستئناف وصار بذلك بمنزلة ان واللام فى كلام واحد اذا تأخرت اللام وسواء كان الفصل بالمفعول الثانى أو بظرف معمول الخبر نحو ظننته هو يوم الجمعة اياه العالم فان كان أحدهما ضميرا والآخر ظاهرا جاز اتفاقا لعدم الضميرين المؤذنين بالضعف نحو ظننته هو نفسه القائم واعما يتعين فصلية هذا الضمير فى صورتين الاولى أن يليه منصوب وقبله ظاهر منصوب نحو ظننت زيدا هو القائم اذ لا يمكن الابتدائية لنصب مابعده ولا البدلية لنصب ماقبله ولا التوكيد لان المضمر لا يؤكد الظاهر والثانية أن يليه منصوب ويقرن بلام الفرق نحو ان كان زيد لهو الفاضل وان ظننت زيدا لهو الفاضل لامتناع الابتدائية لما سبق فى التبعية لدخول اللام عليه فان رفع ماقبله نحو زيد هو القائم احتمل أن يكون فصلا وأن يكون مبتدأ ثانيا وأن يكون بدلا فان كان المرفوع قبله ضميرا نحو أنت أنت القائم احتمل الثلاثة والتوكيد أيضا وان كان قبله رفع وبعده نصب ولا لام أو عكسه نحو كان زيد هو القائم وكنت أنت القائم وان زيدا هو القائم وانك أنت القائم احتمل فى الاولى ماعدا الابتداء وفى الثانية ماعدا البدل وان كان بين منصوبين والاول ضمير احتمل الفصل والتأكيد نحو ظننتك أنت القائم ويتعين فيه الابتدائية اذا وقع بعد مفعول ظننت ووقع بعده مرفوع وهو معنى قولى قبل رفع ما نصب نحو ظننت زيدا هو القائم وظننتك أنت القائم وتميم يرفعون الفصل على الابتداء ومابعده خبره ، طلقا ، يقرؤن ان ترنى أنا أقل ، تجدوه عند الله هو خير وفائدة الفصل عند الجمهور اعلام السامع بأن مابعده خبر لا نعت مع التوكيد وأضاف الى ذلك البيانيون وتبعهم السهيلى الاختصاص فاذا قلت كان زيد هو القائم أفاد اختصاصه بالقيام دون غيره وعليه ان شانئك هو الأبتر ، وأولئك هم المفلحون ، ولو وقع بعد فاء الجزاء نحو ان زيد فهو القائم فقال سيبويه يتعين للابتدائية ولا يجوز الفصل لان الفاء تدل على أنه ليس بنعت وجوزه المبرد ولو وقع قبله الا نحو ما كان زيد الا هو الكريم فقال البصريون يتعين الابتدائية ولا يجوز الفصل وجوزه الكسائى ولو وقع قبله لا النافية واعما نحو وكان عبد الله لا هو العالم والصالح فقال الفراء تتعين الابتدائية ولا يجوز الفصل وجوزه البصريون لان لا لا تصلح فارقة بين النعت والمنعوت وان وقع بعده مشتق رافع للسببى فان طابق الضمير الاسم نحو ظننت زيدا هو القائم أبوه أو هو

القائمة أو القائم جاريته فقال البصريون تتعين الابتدائية ولا يجوز الفصل وجوزه الكسائى وفصل الفراء بين أن يكون الوصف خلفا من موصوف فيوافق الكسائى أو غير خلف فيوافق البصريون وان لم يطابق نحو كان زيد هى القائمة جاريته فالبصريون يمنعون هذا التركيب أصلا لا برفع ولا بنصب لتقدم الضمير على الظاهر وجوزه الكسائى على الفصل ويجرى ماذكر فى باب ظن فى ثانى وثالث باب أعلم ولو عطف على مابعده الضمير بالواو فان كرر الضمير تعين فى المعطوف الرفع ان اختلف نحو كان زيد هو القائم وهو الامير وأجاز هشام نصبه ورفع المعطوف والمعطوف عليه ان اتفقا نحو ان كان زيد هو المقبل وهو المدبر وأجاز هشام والفراء نصبهما فان لم يكرر الضمير جاز اتفاقا نحو كان زيد هو المقبل والمدبر والعطف بلا ولكن كالواو فيما ذكر نحو كان زيد هو القائم لا هو القاعد وما كان زيد هو القائم لكن هو القاعد أو لكن القاعد

﴿ص﴾ العلم هو ما وضع لمعين لا يتناول غيره فان كان التعين ذهنا فعلم الجنس وحكمه كمعرفة لفظا ونكرة معنى قيل ويرادفه اسم الجنس والاصح أنه للماهية من حيث هى أو خارجا فالشخص

﴿ش﴾ العلم ما وضع لمعين لا يتناول غيره فخرج بالمعين النكرات وبما بعده سائر المعارف فان الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب وليس موضوعا لان يستعمل فى معين خاص بحيث لا يستعمل فى غيره لكن اذا استعمل صار جزئيا ولم يشركه أحد فيما أسند اليه واسم الاشارة صالح لكل مشار اليه فاذا استعمل فى واحد لم يشركه فيما أسند اليه أحد وأل صالحة لان يعرف بها كل نكرة فاذا استعملت فى واحد عرفته وقصرته على شئ بعينه وهذا معنى قولهم انها كليات وضعا جزئيات استعمالا ثم التعين ان كان خارجيا بأن كان الموضوع له معينا فى الخارج كزيد فهو علم الشخص وان كان ذهنيا بأن كان الموضوع له معينا فى الذهن أى ملاحظ الوجود فيه كأسامة علم للسبع أى لماهيته الحاضرة فى الذهن فهو علم الجنس وأما اسم الجنس فهو ما وضع للماهية من حيث هى أى من غير أن تعين فى الخارج والذهن كأسد اسم للسبع أى لماهيته هذا تحرير الفرق بينهما فانهما ملتبسان لصدق كل منهما على كل فرد من افراد الجنس ولهذا ذهب بعضهم الى أنهما مترادفان وأن علم الجنس نكرة حقيقة أو اطلاق المعرفة عليه مجاز ورد باختلافهما فى الاحكام اللفظية فان العرب أجرت علم الجنس كأسامة وثعالة مجرى علم الشخص فى امتناع دخول أل عليه واضافته ومنع الصرف مع علة أخرى ونعته بالمعرفة ومجيئه مبتدأ وصاحب حال نحو أسامة أجرى من ثعالة وهذا أسامة مقبلا وأجرت اسم الجنس كأسد مجرى النكرات وذلك دليل على افتراق مدلوليهما اذ لو اتحدا معنى لما افترقا لفظا وقد فرق بعض أهل المعقول بأن أسدا وضع على شخص لا يمتنع أن يوجد منه أمثال فوضع على الشياع وأسامة وضع على معنى الأسدية المعقولة التى لا يمكن أن توجد خارج الذهن ولا يمكن أن يوجد منها اثنان فى الذهن ثم صار أسامة يقع على الاشخاص لوجود ذلك المعنى فى الاشخاص وقد بسطت كلام الأئمة فى الفرق بينهما فى كتاب الاشباه والنظائر النحوية فليطلب منه

﴿ص﴾ فمنه مفرد عرى من اضافة واسناد ومزج ومضاف اسم وكنية بدئت بأب أو أم أو ابن أو بنت ولقب أفاد مدحا أو ذما ويؤخر عن الاسم غالبا وكذا عن الكنية على المختار ثم ان أفردا دون أل أضيفا وجوز الكوفية الاتباع والا اتبع أو قطع ومزج فان ختم بويه كسر وقد يعرب ممنوع الصرف وقد يضاف والا أعرب ممنوعا مفتوح آخر الأول غير الياء والمنون ومضافا والأصح جواز منعه حينئذ وبنائه

﴿ش﴾ ينقسم علم الشخص الى أربعة أقسام أحدها مفرد وهو ما عرى من اضافة واسناد ومزج كزيد الثانى ذو الاسناد وهو المحكى من جملة نحو برق نحره وتأبط شرا وشاب قرناها وأشرت اليه بقولى بعد ذلك ومنقول

من جملة وسيأتي . ب . وطاق باب مستقل وهو باب التسمية آخر الكتاب الخامس الثالث ذو المزج وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة تاء التأنيث وهو نوعان مختوم بويه كسيبويه ونفطويه وفيه لغات الفصحى بناؤه على الكسر تغليبا لجانب الصوت ويليها الاعراب ممنوع الصرف وغير مختوم بويه كمعدي كرب وبعلبك ففيه ثلاث لغات الفصحى اعرابه اعراب مالا ينصرف على الجزء الثاني ويفتح آخر الأول للتركيب مالم يكن ياء كمعدي كرب فيسكن أو منونا ويليها اضافة صدره الى عجزه فيخفض ويجرى الاول بوجوه الاعراب الا أنه لا تظهر الفتحة في المعتل حالة نصبه كما تقدم وقد يمنع العجز من الصرف حالة الاضافة أيضا في لغة حكاها في التسهيل فيفتح نحو هذا معدى كرب على جعله مؤنثا والثالثة بناؤه على الفتح في الجزئين مالم يعتل الاول فيسكن كخمسة عشر وهذه اللغة أنكرها بعضهم وقد نقلها الأثبات الرابع ذو الاضافة وهو اسم وكنية فالاول كعبدالله وعبد الرحمن والثاني ماصدر بأب كأبي بكر أو أم كأم كلثوم زاد الرضي أو ابن أو بنت كابن آوى وبنت وردان ومن العلم اللقب وهو ما أشعر بمدح المسمى كزين العابدين أو ذمه كأنف الناقة وينطق به مفردا ومع الاسم ومع الكنية فاذا كان مع الاسم فالغالب أن يتأخر وعلله ابن مالك بأنه في الغالب منقول من اسم غير انسان كبطة وقفة فلو قدم توهم السامع أن المراد مسماه الاصلي وذلك مأمون بتأخره فلم يعدل عنه وعلله غيره بأنه أشهر من الاسم لان فيه العلمية مع شئ من معنى النعت فلو أتى به أولا لاغنى عن الاسم وندر تقدمه كقوله بأن ذا الكلب عمرا أخيرهم حسبا وان كان مع الكنية فالذي ذكره وهو جواز تقدمه عليها وتقدمها عليه ومقتضى تعليل ابن مالك امتناع تقدمه عليها وهو المختار ثم لا ترتيب بين الاسم والكنية قال ابن الصائغ والاولى تقديم غير الاشهر منهما ثم اذا تأخر اللقب عن الاسم فان كانا مفردين أضيف الى الاسم اللقب نحو جاء سعيد كرز على تأويل الاول بالمسمى والثاني بالاسم تخلصا من اضافة الشئ الى نفسه وجوز الكوفيون فيه الاتباع على البدل أو عطف البيان واختاره ابن مالك لان الاضافة في مثل ذلك خلاف الاصل فان كان في الاول أل فليس الا الاتباع وفاقا نحو الحارث كرز ذكره أبو حيان وغيره وان لم يكونا مفردين بأن كانا مضافين نحو عبدالله زين العابدين أو الاول مفردا والثاني مضافا نحو سعيد زين العابدين أو عكسه نحو عبدالله بطة امتنعت الاضافة وتعين الاتباع بدلا أو بيانا أو القطع الى الرفع باضمار هو والى النصب باضمار أعني

﴿ص﴾ ومنقول من جملة وسيأتي ومصدر وعين وصفة وماض ومضارع وأمر قيل وصوت وهو مقيس وشاذ بفك أو فتح أو إعلال ما استحق خلافه وضدها مرتجل لم يستعمل قبل أو جهل أو لم يقصد به النقل أقوال وقيل كلها منقولة وقيل مرتجلة وغيرهما وقيل ليس علما ما غلب باضافة أو أل وتحذف في نداء واضافة حتما ودونهما جائزا كأن قارنت ارتجالا أو نقلا والا فان لمح الاصل دخلت والا فلا لا منقول من فعل اختيارا

﴿ش﴾ ينقسم العلم الى منقول ومرتجل ؛ واسطة بينهما الا توصف بنقل ولا ارتجال هذا رأى الاكثرين وذهب بعضهم الى أن الأعلام كلها منقولة وليس منها شئ مرتجل وقال إن الوضع سبق ووصل الى المسمى الاول وعلم مدلول تلك اللفظة في النكرات وسمى بها وجهلنا نحن أصلها فتوهمها من سمى بها من أجل ذلك مرتجلة وذهب الزجاج الى أنها كلها مرتجلة والمرتجل عنده مالم يقصد في وضعه النقل من محل آخر الى هذا ولذلك لم تجعل أل في الحارث زائدة وعلى هذا فيكون موافقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد حكى هذا الخلاف أبو حيان وقال قبله المنقول هو الذي يحفظ له أصل في النكرات والمرتجل هو الذي لا يحفظ له أصل في النكرات وقيل المنقول هو الذي سبق له وضع في النكرات والمرتجل هو الذي لم يسبق له وضع في النكرات فحكى قولين ويؤخذ من تقريره لكلام الزجاج قول ثالث في حد المرتجل أنه مالم يقصد في وضعه النقل من محل آخر الى

هذا فلذلك حكيت فيه ثلاثة أقوال وعندي أن الخلاف المذكور هل كلها مرتجلة أو منقولة أو متبعضة والخلاف المذكور في حد المنقول والمرتجل أحدهما مبني على الآخر كما بينته في السلسلة ثم قال أبو حيان ينقسم العلم إلى قسمين منقول ومرتجل بالنظر إلى الأكثر وإلا فقد لا يكون منقولا ولا مرتجلا وهو الذي علميته بالغلبة وحكاه ابن قاسم بصيغة قيل وتلك عادته في أبحاث شيخه أبي حيان فظاهره أن ذلك من تفرداته ثم المنقول إما من جملة وستأتي في باب التسمية أو من مصدر كفضل وزيد وسعد أو من اسم عين كأسد وثور وذئب أو من صفة اسم فاعل كحارث وطالب واسم مفعول كمضروب ومسعود أو صفة مشبهة كحسن وسعيد أو صفة مبالغة كعباس أو من فعل ماض كشمر أو من مضارع كيزيد وأحمد وتغلب أو من أمر كاصمت اسم الفلاة وزعم بعضهم أنه قد ينقل من صوت كببه وهو صوت كانت أمه ترقصه به وتقول * لأنكحن ببه * جارية خدبه * فلقب به وقال ابن خالويه ببه الغلام السمين فالنقل من صفة لا صوت قال ابن مالك وهو الصحيح ثم المنقول قسمان قسم مقيس وهو ما وافق حكم نظيره من النكرات وشاذ وهو ما خالف إما بفك ما استحق الادغام كمحبب فإنه مفعل من الحب وقياسه محب بالادغام أو بادغام ما استحق الفك أو بفتح ما استحق الكسر كموهب والقياس كسر الهاء لأن ذلك حكم مفعل مما فاؤه واو وعينه صحيحة كموعد أو بكسر ما استحق الفتح كمعدي كرب والقياس فتح الدال كمرمى أو بإعلال ما استحق التصحيح كداران وماهان والقياس دوران وموهان كالجولان والطوفان والتصحيح ما استحق الاعلال كمدين وحيوة والقياس مدان وحية بقلب الواو ياء وادغامها لاجتماعهما وسكون السابق ومن أمثلة المرتجل سعاد وأدد وأما ذو الغلبة فهو كل اسم اشتهر به بعض ما هو له اشتهارا تاما وهو ضربان مضاف كابن عمر وابن زالان فكل واحد من ولد عمر وزالان يطلق عليه ابن عمر وابن زالان إلا أن الاستعمال غلب على عبد الله وجابر وذو أداة كالأعشى والنابغة لمن غلبا عليه من بين سائر ذي عشا ونبوغ ونازع قوم في عدة من أقسام العلم وقالوا إنه شبيه العلم لا علم وصححه ابن عصفور قال لأن تعريفهما ليس بوضع اللفظ على المسمى بل بالإضافة أو أل ثم أل فيما غلب بها لازمة ويجب حذفها في النداء والإضافة كحديث يا رحمن ورحمن الدنيا والآخرة وقوله * يا أقرع بن حابس يا أقرع * وقوله * أحقا أن أخطلكم هجاني * وقل حذفها في غيرهما كقوله * إذا دبران منك يوما لقيته * وحكى هذا عيوق طالعا أما ما غلب بالإضافة فلا يفصل منها بحال قال ولو قارنت اللام نقل علم كالنضر والنعمان أو ارتجالا كاليسع والسموءل فحكمها حكم ما غلب بها من اللزوم إلا في النداء والإضافة قال ابن مالك بل هذا النوع أحق بعدم التجرد لأن الأداة فيه مقصودة في التسمية قصد همزة أحمد وياء يشكر وتاء تغلب بخلافها في الأعشى ونحوه فإنها مزيدة للتعريف ثم عرض بعد زيادتها شهرة وغلبة أغنى بها إلا أن الغلبة مسبوقة بوجودها فلم تنزع ولو لم يقارن الأداة النقل بأن نقل من مجرد لكن المنقول منه صالح لها كالمصدر والصفة واسم العين نظر فإن لمح فيها الأصل دخلت الأداة فيقال الفضل والحارث والليث وإن لم يلمح استديم التجرد فإن لم يكن المنقول صالحا للأداة كالفعل كيزيد ويشكر لم تدخل إلا في ضرورة

«ص» وقد ينكر العلم تحقيقا أو تقديرا وسماه أولو العلم وما يحتاج لتعيينه من المألوفات وأنواع معان وأعيان لا تؤلف غالبا من النوعين ما لا يلزم التعريف ومن الأعلام أمثلة الوزن فما فيه مانع آخر منع صرفه غير منكر إلا فأوزن مثناه أو ألف تأنيث فإن صلحت لإلحاق فوجهان وما إلا فلا وما يحكى به موزونه المذكور أو قرن بما ينزله منزلته فكهو على الأصح وكذا بعض الأعداد المطلقة والمختار صرفها مطلقا والأصح أن أسماء الأيام أعلام ولامها للمح وكنوا عن اسم العالم بفلان وفلانة وكنيته بأبي فلان وأم فلانة وغيره باللام وجاء في الحديث بدونها واسم الجنس بهن وهنه وهنت قيل والعلم ويعرف ويثنى ويجمع ويصغر وجاءت بهنيت والحديث بكيت

وذيب مثلثا وذبه وكذا ولا يبطل التصغير العلمية وقيل الا الترخيم

﴿ ش ﴾ فيه مسائل الأولى قد ينكر العلم تحقيقا نحو رأيت زيدا من الزيدين ومامن زيد كزيد بن ثابت أو تقديرا كقول أبي سفيان لا قريش بعد اليوم وقول بعض العرب لا بصرة لكم وحينئذ يثنى ويجمع وتدخله أل ويضاف الثانية مسميات الأعلام أولوا العلم من الملائكة والانس والجن كجبريل وزيد والولهان وما يحتاج الى تعيينه من المألوفات كالسور والكتب والكواكب والامكنة والخيل والبغال والحمير والابل والغنم والكلاب والسلاح والملابس كالبقرة والكامل وزحل ومكة وسكاب وذلول ويعفور وشذقم وهيلة وواشق وذى الفقار وأنواع معان ابرة للمبرة وفجار للفجرة ويسار للميسرة وخياب بن هياب للخسران وأنواع أعيان لا تؤلف غالبا كأبى الحارث وأسامة للاسد وأبي جعدة وذؤالة للذئب وندر مجيئها لأعيان مألوفة كأبى الدغفا للاحمق وهيان بن بيان للمجهول شخصا ونسبا وقنور بن قنور لنوع العبد واقعدى وقومى لنوع الأمة وأبى المضا لنوع الفرس ومن النوعى ما لا يلزم التعريف قال ابن مالك لما كان لهذا الصنف من الاعلام خصوص من وجه وشياع من وجه جاز في بعضها أن يستعمل تارة معرفة فيعطى لفظه ما يعطاه المعارف الشخصية وأن يستعمل تارة نكرة فيعطى لفظه ما يعطاه النكرات ونعنى بالنوعى نوعى المعانى والطريق فيه السماع فجاء من ذلك فينة وبكرة وغدوة وعشية تقول فلان يأتينا فينة بلا تنوين أى الحين دون الحين وفينة بالتنوين أى حينا دون حين وكذلك يتعهدنا غدوة وبكرة وعشية بلا تنوين اذا قصدت الاوقات المعبر عنها بهذه الاسماء وبالتنوين أى بكرة من البكر والمراد واحد وان اختلف التقديران ولم يسمع ذلك في نوعى الأعيان بل ما جاء منه ملتزم تعريفه كاسامة وذؤالة انتهى (قلت) ومن أمثلة فينة حديث المؤمن ذنب يعتاده الفينة بعد الفينة فأدخل عليه اللام وذلك فرع التنكير الثالثة من الاعلام الأمثلة الموزون بها لانها دالة على المراد دلالة متضمنة للاشارة الى حروفه وهيئته ولذلك تقع النكرة بعدها حالا وتوصف بالمعرفة كقولنا لا ينصرف فعل المعدول وينصرف فعل غير معدول ثم هى أربعة أقسام قسم ينصرف معرفة ونكرة نحو فاعل اذ ليس فيه سبب يمنع مع العلمية وقسم لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة وهو ما كان بتاء التأنيث كفعلة أو على وزن الفعل به أولى كأفعل أو مزيدا آخره ألف ونون كفعلان أو ألف الحاق مقصورة كفعلى وزن حبنطى مثال تعريفها فعلة وزن جفنة وهكذا ومثال تنكيرها كل فعلة صحيح العين يجمع على فعلات وهكذا وقسم لا ينصرف مطلقا لا معرفة ولا نكرة وهو ما كان على زنة منتهى التكسير كفاعل ومفاعيل أو ذا ألف تأنيث ممدودة أو مقصورة كفعلاء وفعلى بالضم وقسم فيه وجهان وهو ما آخره ألف مقصورة صالحة للتأنيث والالحاق كفعلى بفتح الفاء فيه اعتباران ان حكم بكون ألفه للتأنيث امتنع في الحالين وان حكم بكونها للالحاق امتنع في التعريف وانصرف في التنكير وقال الخضراوى اتفق أصحابنا في أمثلة الأوزان أنها ان استعملت للافعال خاصة حكيت نحو ضرب وزنه فعل وانطلق وزنه انفعل وان استعملت للاسماء وأريد بها جنس ما يوزن فحكمها حكم نفسها فهى أعلام فان كان فيها ما يمنع الصرف مع العلمية لم ينصرف كقولك فعلان لا ينصرف وافعل لا ينصرف وان لم يرد بها ذلك وأريد حكاية موزون مذكور معها ففيه خلاف كقولك ضاربة وزنها فاعلة فمنهم من لم يصرف هنا فاعلة لان هذه الامثلة أعلام فهذا علم فيه تاء التأنيث ومنهم من قال يحكى به حالة موزونه وهم الاكثر فيصرف هنا فاعلة واذا قال عائشة وزنها فاعلة منع من الصرف اذ لا حكاية توجب تنوينه وان قرن مثال بما نزل منزلة الموزون فحكمه حكم ما نزل منزلته من الصفات مثاله هذا رجل أفعل حكمه حكم أسود لانك تنزله منزلته فامتنع صرفه هذا رأى سيبويه والمبرد وخالف المازنى وقال ينبغى صرفه لان أفعل هنا مثال للوصف وليس بوصف ألا ترى انه يجب صرفه في

قولنا كل أفعل اذا كان صفة فانه لا ينصرف ورد بأنه صفة فى المعنى دون المقيس عليه والمرعى حكمه فى اللفظ الرابعة من الأعلام أيضا بعض الأعداد المطلقة وهى التى لم تقيد بمعدود مذكور ولا محذوف انما تدل على مجرد العدد وانما كانت أعلاما لأن كلا منها يدل على حقيقة معينة دلالة خالية من الشركة متضمنة الاشارة الى ما ارتسم به فاذا انضاف الى العلمية سبب آخر امتنع الصرف نحو ستة ضعف ثلاثة وأربعة نصف ثمانية هذا رأى الزمخشرى وابن الخباز وابن مالك ونقل أبو حيان عن بعض الشيوخ انه يصرفها وهو المختار عندى قال ابن مالك ولو عومل بهذه المعاملة كل عدد مطلق لصح يعنى أن يجعل علما قال ولو عومل بذلك غير العدد من أسماء المقادير لم يجز لان الاختلاف فى حقائقها واقع بخلاف العدد فان حقائقه لا تختلف ونعنى بالاختلاف ان الرطل والقدح مثلا يختلف باختلاف المواضع الخامسة مذهب الجمهور أن أسماء الايام أعلام توهمت فيها الصفة فدخلت عليها أل التى للمح كالحارث والعباس ثم غلبت فصارت كالدبران فالسبت مشتق من معنى القطع والجمعة من الاجتماع وباقيها من الواحد والثانى والثالث والرابع والخامس وخالف المبرد فقال انها غير أعلام ولامها للتعريف فاذا زالت صارت نكرات السادسة كنت العرب عن علم المذكر العاقل نحو زيد بفلان وعن كنيته بأبى فلان أو ابن فلان وعن علم المؤنث العاقل نحو هند بفلانة وعن كنيتهما بأم فلان أو أم فلانة وفلان وفلانة علمان لا يثنيان ولا يجمعان وأمرهما غريب فى لحاق التاء المؤنث وهو علم وانما يلحق للفرق بين الصفات والدليل على أنه علم منع مؤنثه من الصرف فى قوله فلانة أضحت خلة لفلان وكنوا عن علم ما لا يعقل بالفلان فى المذكر والفلانة فى المؤنث فزادوا أل فرقا بين العاقل وغيره وفى تهذيب الاسماء واللغات للنووى انه وقع فى الحديث بغير لام فيما لا يعقل أخرجه ابن حبان والبيهقى وأبو يعلى عن ابن عباس قال ماتت شاة لسودة فقالت يارسول الله ماتت فلانة يعنى الشاة الحديث وكنوا عن اسم جنس غير علم بهن فى المذكر وهنة بفتح النون وهنة بسكونها فى المؤنث ولا يكنى به عن علم عاقل أو غيره كاسامة قاله الشلوبين والخضراوى وابن مالك وغيرهم وقال أبو عمرو يكنى به عن علم ما لا يعقل وقال بعضهم يكنى به عن علم العاقل أيضا كقوله

الله أعطاك فضلا من عطيته ✽ على هن وهن فيما مضى وهن

يخاطب حسن بن زيد وكنى عن أولاده عبد الله وحسن وابراهيم وقال ابن تق يقال فى العاقل هنت وصلا وهنه وقفا وفى غيرهم هنه وصلا ووقفا فرقا بينهما وقال فى النهاية هن وهنة كناية عن نكرة عاقل وغير عاقل ويصغران ويثنيان ويجمعان تقول عندى هنية أى جويرية وهنى أى غليم وعنده هنوات زاد غيره ويعرفان باللام فيقال الهن والهنة قال بعضهم فلان وفلانة وهن وهنة أعلام كنى بها عند النسيان أو قصد الابهام ولما كان الغرض من الكناية الستر كثرت الكناية عن الفرج بهن وعن فعل الجماع بهنيت وكذا عن مقدماته وكنوا عن الحديث الذى يراد ابهامه وعن أحاديث مجموعة غير معلومة عند المخاطب بكيت وذيت بفتح التاء فيهما وكسرها وضمها وبذية بتشديد الياء والفتح وكذا ثم كذا تذكر مكررة وكيت وكيت وذيت وذيت وكيت كيت وذيت ذيت مكررا بعطف ودونه السابعة التصغير لا يبطل العلمية وقيل يبطلها تصغير الترخيم ورده ابن جنى بقوله ✽ وكان حريث فى عطائى جاهدا ✽ يريد الحارث بن وعلة قال فلو كان منكرا لأدخل عليه أل

﴿ص﴾ اسم الاشارة ذا وذاك وذلك لمفرد مذكر وذى وتى وتا وذه وذه وته وته وذهى وتهى وذات وتيك وتيك وذيك ومنعها ثعلب وتلك وتلك وتيلك وتالك لأنثاه وذان وتان وذين وتين وذانك وتانك وذينك وتينك وتزاد ياء ابدالا من تشديد النون لمثناهما وأولاء مدا وقصرا وقد ينون ويضم ويشبع همزته ويقال هلاء وهؤلاء وأولاك ويقال الاك وأولئك وأولالك لجمعهما والمشهور ان المجرد للقريب وذا الكاف للمتوسط واللام للبعيد

واختلف فى أولئك والبعد فى المثنى بالتشديد أو بدله والمختار وفاقا لابن مالك ان غير المجرد للبعيد وعزى لسيبويه وقيل ترك اللام تميمى وألف ذا قال البصرية منقلبة عن ياء أو واو قولان ووزنه فعل وقيل فعل والكوفية زائدة والمختار وفاقا للسيرافى أصل وقد يقال ذاء وذائه وذائه وذاؤه ووزن أولا فعل وأولاء فعال وقيل فعل وألفها عن ياء عند سيبويه والمختار وفاقا للمبرد أصل

﴿ش﴾ اسم الاشارة كما قال ابن قاسم فى شرح التسهيل محصور بالعد فاستغنى عن الحد كما تقدم فى الضمير فيشار للمفرد المذكر بذا وذاك وذلك واختلف البصريون فى ألف ذا بعد اتفاقهم على انها منقلبة عن أصل فقال بعضهم هى منقلبة عن ياء لقولهم فى التصغير ذيا ولأمالتها فالعين واللام المحذوفة يا آن وهو ثلاثى الوضع فى الاصل وقال بعضهم عن واو وجعلوه من باب طويت وقال الكوفيون ووافقهم السهيلى هى زائدة لسقوطها فى التثنية ورد بانه ليس فى الاسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد واما حذفها فى التثنية فلالتقاء الساكن وقد عوض منها تشديد النون قال أبو حيان ولو ذهب ذاهب الى ان ذا ثنائى الوضع نحو ما وأن الالف أصل بنفسها غير منقلبة عن شئ اذ أصل الاسماء المبنية أن توضع على حرف أو حرفين لكان مذهبا جيدا سهلا قليل الدعوى قال ثم رأيت هذا المذهب للسيرافى والخشنى ونقله عن قوم واختلف أيضا فى وزن ذا فالأصح أنه فعل بتحريك العين لان الانقلاب عن المتحرك أولى وقيل فعل بسكونها لانه الاصل وقد يقال فى الاشارة الى المفرد المذكر ذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بهمزة وهاء مكسورة قال «هذائه الدفتر خير دفتر» ويشار الى المفرد المؤنث بعشرة ألفاظ وهى ذى وما بعدهما والهاء فى ذه وته مكسورة باختلاس وساكنة وذات مبنية على الضم وتا وتيك بكسر التاء وتيك بفتحها ذيك وانكرها ثعلب وتلك بكسر التاء وتلك بفتحها حكاهما هشام وتيلك بكسر اللام والتاء وتالك بكسر اللام حكاهما الفراء وأنشد قوله «بآية تيلك الدمن الخوالى» وقوله «وان لتالك العمر انقشاعا» وللمثنى المذكر ذان وذانك فى الرفع وذين وذينك فى النصب والجر وللمثنى المؤنث تان وتانك وتين وتينك وقد يقال فى المذكر ذانيك وذينيك وفى المؤنث تانيك وتينيك وذلك على لغة من شدد النون بابدال احدى النونين ياء ولجمع المذكر والمؤنث معا أولاء وألاك بالتشديد وأوليك وأولالك بالقصر وأولاء بالمد فى لغة الحجاز والقصر فى لغة تميم ووزن الممدود عند المبرد والفارسى فعال كغثاء وعند أبى اسحق فعل كهدى زيد فى آخره ألف فانقلبت الثانية همزة ووزن المقصور فعل اتفاقا وألفها أصل عند المبرد لعدم التمكن ومنقلبة عن ياء عند سيبويه لامالتها وتنوينها لغة حكاها قطرب فيقال أولاء قال ابن مالك وتسمية هذا تنوينا مجاز لانه غير مناسب لواحد من أقسام التنوين والجيد أن يقال إن صاحب هذه اللغة زاد نونا بعد هذه الهمزة كنون ضيفن وبناء آخره على الضم لغة وكذا اشباع الهمزة أوله فى أولا وأولئك حكاهما قطرب وكذا ابدال أوله هاء مضمومة حكاها أبو على ويقال أيضا هولا بفتح الهاء وسكون الواو فى لغة حكاها الشلوبين اذا عرفت ذلك فلا خلاف أن المجرد من الكاف واللام للقريب ثم اختلف فقيل ما فيه الكاف وحدها أو مع اللام كلاهما للبعيد وليس للاشارة سوى مرتبتين وهذا ما صححه ابن مالك وقال إنه الظاهر من كلام المتقدمين ونسبه الصفار الى سيبويه واحتج له ابن مالك بأن المشار شبيه بالمنادى والنحويون مجمعون على أن المنادى ليس له الا مرتبتان فلحق بنظيره وبأن الفراء نقل أن بنى تميم ليس من لغتهم استعمال اللام مع الكاف والحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام فلزم من هذا أن اسم الاشارة على اللغتين ليس له الا مرتبتان وبأن القرآن لم يرد فيه المجرد من اللام دون الكاف فلو كان له مرتبة أخرى لكان القرآن غير جامع لوجوه الاشارة فانه لو كانت المراتب ثلاثة لم يكتف فى التثنية والجمع بلفظين وهى وجوه حسنة الا أن دعوى الاجماع

فى الأول مردودة وذهب أكثر النحويين الى أن الاشارة ثلاث مراتب قربى ولها المجرد ووسطى ولها ذو الكاف وبعدى ولها ذو الكاف واللام وصححه ابن الحاجب واختلف على هذا فى مرتبة أولئك بالمد فقيل هؤلاء وسطى كأولاك وقيل للبعدى كأولالك قال أبو حيان ويستدل للاول بقوله

يا ما أميلح غزلانا شدن لنا * من هؤليائكن الضال والسمر

لأن هاء التنبيه لا تصحب ذا البعيد ومن الشواهد على أولئك قوله * أولالك قومى لم يكونوا أشابة * ومن شواهد ألالك قوله * من بين ألالك الى إلا كا * والمثنى توسطه بتخفيف النون وبعده بتشديدها أو الياء المبدلة منه جوازا مع الالف ولزوما مع الياء عند البصريين لمنعهم التشديد معها قاله أبو حيان

﴿ص﴾ وتصحب هاء التنبيه المجرد وتقل مع الكاف وتمتنع مع اللام قال ابن مالك والمثنى والجمع وخالف أبو حيان وقيل تلزم فى الهاء والكاف وتفصل بأنا وأخوته وقل بغيرها خلافا للزجاج وقد تعاد بعده توكيدا وأباه أبو حيان والمعروف فى المؤنث هاهى ذه مفردة وحكى هوذه وهوذا والكاف حرف خطاب تبين أحواله كالاسمية وقد يغنى ذلك عن ذلكم قال ابن مالك وإشباع ضم الكاف عن الميم وقد يقتصر على الكاف مطلقا وتتصل بأرأيت بمعنى أخبرنى فلا يلحق تاءه العلامة استغناء بها بخلاف العلمية والفاعل التاء وقيل الكاف وقيل محلها نصب وبحيهل والنجاور وبه وقل ببلى وكلا ونصر وليس ونعم وبئس وحسبت وقد ينوب ذو البعد عن غيره وعكسه لنصبة أو رفعة ونحو ذلك ويتعاقبان ومنعه السهيلى

﴿ش﴾ فيه مسائل الاولى تصحب هاء التنبيه المجرد من الكاف كثيرا نحو هذا وهذى والمقترن بالكاف دون اللام قليلا كقوله * ولا أهل هذاك الطراف الممدد * وقوله * فقد احتملت منى فهاتيك دارها * ولا تدخل مع اللام بحال فلا يقال هذالك وعلله ابن مالك بأن العرب كرهت كثرة الزوائد وقال غيره الهاء تنبيه واللام تنبيه فلا يجتمعان وقال السهيلى اللام تدل على بعد المشار اليه وأكثر ما يقال للغائب وما ليس بحضرة المخاطب وهاء تنبيه للمخاطب لينظر وانما ينظر الى ما بحضرته لا الى ما غاب عن نظره فلذلك لم يجتمعا قال ابن مالك ولا يدخل على المقرون بالكاف فى المثنى والجمع فلا يقال هذانك قال لان واحدهما ذاك وذلك محمل على ذلك مثناه وجمعه لانهما فرعاه وحمل عليهما مثنى ذاك وجمعه لتساويهما لفظا ومعنى قال أبو حيان وهذا بناء على ما اختاره من أنه ليس للمشار اليه الا مرتبتان وقد ورد السماع بخلاف ما قال فى قوله * من هؤليائكن بين الضال والسمر * وهو تصغير هؤلائكن وزعم ابن عصفور أن تى فى المؤنث لا تستعمل الا بهاء فى أولها وبالكاف فى آخرها الثانية تفصل هاء التنبيه من اسم الاشارة بأنا وأخواته من ضمائر الرفع المنفصلة كثيرا نحو ها أنا ذا وها نحن أولاء قال تعالى ها أنتم أولاء وبغير الضمائر المذكورة قليلا كقوله * تعلمنها لعمر الله ذا قسما * وقوله * فقلت لهاذا الهاء وذا اليا * تفصل بالواو وقد تعاد هابعد الفصل توكيدا ذكره ابن مالك ومثله بقوله تعالى ها أنتم هؤلاء قال أبو حيان وهذا مخالف لظاهر كلام سيبويه فانه جعل هاء السابقة فى الآية فى منزلتها للتنبيه المجرد غير مصحوبة لاسم الاشارة لانها مقدمة على الضمير من الاشارة الثالثة لا خلاف بين النحويين أن كاف الخطاب المصاحبة لأسماء الاشارة حرف يبين أحوال المخاطب من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث فيتصرف كالاسمية بالفتح والكسر ولحوق الميم والالف والنون نحو ذلك ذلك ذلكما ذلكم ذلكن وذاك ذاك ذاكما ذاكم ذاكن وقد يكتفى فى خطاب الجمع المذكر بكاف الخطاب مفتوحة كما يخاطب المفرد المذكر قال تعالى . فما جزاء من يفعل ذلك منكم . وذلك خير لكم . وذكر ابن البادش لافراد الكاف اذا خوطب به جماعة تأويلين أحدهما

أن يقبل بالخطاب على واحد من الجماعة لجلالته والمراد له ولهم والثانى أن يخاطب الكل و يقدر اسم مفرد من أسماء الجموع يقع على الجماعة تقديره ذلك يوعظ به يا فريق و يا جمع ونحو ذلك قال ابن مالك وقد يستغنى عن الميم فى الجمع باشباع ضمة الكاف كقوله

وانما الهالك ثم التالك * ذو حيرة ضاقت به المسالك * كيف يكون النوك الاذلك

أراد ذلكم فحذف الميم واستغنى باشباع ضمة الكاف وقال أبو حيان لا دليل فى البيت لانه يتزن بالاسكان وان صحت الرواية بالضمة فهو من تغيير الحركة لاجل القافية على حد قوله

سأترك منزلى لبنى تميم * وألحق بالحجاز فأستريحا

فلا حجة فيه وفى الكاف لغة أخرى وهى الاقتصار عليها بكل حال من غير الحاق علامة تثنية ولا جمع تركا لها على أصل الخطاب ثم منهم من يفتحها مع المذكر و يكسرها مع المؤنث ومنهم من يفتحها معهما الرابعة تتصل هذه الكاف أعنى الحرفية بأرأيت بمعنى أخبرنى نحو أرأيتك يا زيد عمرا ما صنع وأرأيتك يا هند وأرأيتكما أرأيتكم وأرأيتكن فتبقى التاء مفردة دائما يغنى لحاق علامات الفروع بالكاف عن لحوقها بالتاء وفيها حينئذ مذاهب أحدها أن الفاعل هو التاء والكاف حرف خطاب لا موضع لها من الاعراب وعليه البصريون الثانى أن التاء حرف خطاب وليست باسم والا لطابقت والكاف هى الفاعل للمطابقة وعليه الفراء ورد بأن الكاف يستغنى عنها بخلاف التاء فكانت أولى بالفاعلية و بأن التاء محكوم بفاعليتها فى غير هذا الفعل باجماع ولم يعهد ذلك فى الكاف الثالث أن الكاف فى موضع نصب وعليه الكسائى ورد بانه يلزم عليه أن يكون المفعول الاول وما بعده هو الثانى فى المعنى وأنت اذا قلت أرأيتك زيدا ما فعل لم تكن الكاف بمعنى زيد فعلم انه لا موضع لها من الاعراب وان زيدا هو المفعول الاول وما بعده المفعول الثانى فان قيل لو لم يكن من قبيل ما يتعدى الى ثلاثة فيكون الاول غير الثانى أجاب أبو على بأنها لم تتعد الى ثلاثة فى غير هذا الموضع ولو كانت من هذا الباب لتعدت اليها أما أرأيت العلمية وهمزتها للاستفهام فان الكاف اللاحقة لها ضمير منصوب يطابق فيه التاء نحو أرأيتك ذاهبا وأرأيتك ذاهبة وأرأيتكما ذاهبين وأرأيتكم ذاهبين وأرأيتكن ذاهبات لان ذلك جائز فى أفعال القلوب الخامسة تتصل الكاف الحرفية أيضا كثيرا بحيهل والنجاء ورويد وهى أسماء أفعال نحو حيهلك أى ائت والنجاءك أى أسرع ورويدك أى أمهل وقليلا ببلى وما ذكر بعده نحو بلاك وكلاك وأبصرك زيدا تريد أبصر زيدا ولستك زيدا قائما قال * ألستك جاعلى كابنى جميل * ونعمك الرجل زيد وبئسك الرجل عمرو وحسبتك عمرا قائما قال * وجبت ما حسبتك أن تحينا * خرجه أبو على عليه اذ لا يخبر بأن والفعل عن اسم عين السادسة قد ينوب ذو البعد عن ذى القرب وذو القرب عن ذى البعد اما لرفعة المشار اليه والمشير نحو . ذلك الكتاب . ذلكم الله ربى . فذلكن الذى لمتننى فيه . إن هذا القرآن يهدى أو وضعتهما نحو ذلك اللعين فعل . أهذا الذى يذكر . فذلك الذى يدع اليتيم أو نحو ذلك قال فى التسهيل كحكاية الحال نحو . كلا نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك . هذا من شيعته وهذا من عدوه . زاد أهل البيان وكالتنبيه بعد ذكر المشار اليه بأوصاف قبله على انه جدير بما يرد بعده من أجلها نحو . أولئك على هدى الآية وقولى و يتعاقبان هو مذهب الجرجانى وابن مالك وطائفة أن ذلك قد يشار بها للقريب بمعنى هذا وهذا قد يشار بها للبعيد بمعنى ذلك قال تعالى . ذلك نتلوه عليك من الآيات ثم قال ان هذا لهو القصص وقال الشاعر * تأمل خفافا اننى أنا ذالكا * أى هذا ورده السهيلى قال ان ذلك من النيابة السابقة لا التعاقب

﴿ص﴾ ويشار للمكان بهنا لازم الظرفية و بجر بمن والى و يلحقه لواحق ذا لكن لا ينصرف كافه وكهنالك

ثم وقيل تجئ مفعولا به وهنا وهنا وقد يصحبها الكاف وها و يقال هنه وثمه وقفا وهنت وقد يشار بهناك وهنالك وهنا الزمان وقال الفضل هناك للمكان وهنالك للزمان

﴿ ش ﴾ يشار للمكان القريب بهنا وهو لازم الظرفية فلا يقع فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ ويجر ببعض الحروف كما هو شأن لازم الظرفية فيجر بمن والى نحو تعال من هنا الى هنا وتلحقه لواحق ذا وهو الكاف وحدها فى التوسط أو البعد على القولين والكاف مع اللام فى البعد وتدخل هاء التنبيه فى هنا بكثرة وهناك بقلة ولا يدخل فى هنالك ثم يلزم حالة واحدة ولا يتصرف تصرف كاف ذا و يشار للمكان البعيد فقط بثم مفتوحة الثاء المثلثة وهى كهنا فى لزوم الظرفية والجر بمن والى وقيل إنها تقع مفعولا به وخرج عليه قوله تعالى . واذا رأيت ثم رأيت . ورد بأن المفعول محذوف اختصارا الى الموعود به أو اقتصارا أى وقعت منك رؤية و يشار للبعيد أيضا بهنا بكسر الهاء وهنا بفتحها والنون مشددة فيهما قال

كان در ينا خالط البرنا * خالطه من ها هنا وهنا

وقد تصحبها الكاف دون اللام فيقال هناك وهناك وقد تصحبها هاء التنبيه فيقال ههنا و يقال فى هنا المخففة هنه فى الوقف قال

قد أقبلت من أمكنه * من ههنا ومن هنه

و يقال أيضا فى ثم فى الوقف ثمه وقد يقال فى هنا المشددة هنت مشددا ساكن التاء قال * وذكرها هنت ولات هنت * وقد يشار بهناك وهنالك وهنا المشددة للزمان كقوله تعالى . هنالك ابتلى المؤمنون . أى فى ذلك الزمان كقوله قبل اذ جاؤكم من فوقكم ومن أسفل منكم وقوله . هنالك تبلو كل نفس ما أسلفت . وقول الأفوه

واذا الامور تعاظمت وتشابهت * فهناك يعترفون أين المفزع

وقول الآخر * حنت نوار ولات هنا حنت * أى ولا حان فى هذا الوقت وذهب المفضل الى أن هناك للمكان وهنالك للزمان

﴿ ص ﴾ اداة التعريف قال الخليل وابن كيسان وابن مالك أل فالهمزة قطع وقيل وصل وسيبويه قال أبو حيان وجميع النحاة اللام وتخلفها أم وقيل فيما لا يدغم فيه

﴿ ش ﴾ النكتة التى لأجلها قدمت هذا الباب على الموصول تأتى ختم المقدمات بالخاتمة المشتملة على معانى من وما وأى الخارجة عن الموصولية فان ذكرها عقب الموصول على سبيل التذييل مناسب وكونها مفردة بخاتمة أنسب وفيه توفية بعادتى فى هذا الكتاب وهو ختم كل كتاب من الكتب السبعة بخاتمة كما صنع ابن السبكى فى جمع الجوامع الأصلى الى أن ختمت الكتاب السابع بخاتمة فى الخط كما ختم هو الكتاب السابع بخاتمة فى التصوف وانضم الى ما صنعته هنا مناسبتان الاولى ان هذا الباب مختصر و باب الموصول يستدعى أحكاما طويلة ومن عادة المصنفين تقديم ما هو الاختصر وتأخير ما يستدعى فروعا واستطرادات الثانية أنه قد تقدم حكاية قول ان تعريف الموصول بأل ونيتها فكانت لذلك كالاصل له فناسب تقديم ذكرها عليه وقد قدم ابن مالك فى التسهيل باب الموصول على باب الاشارة مع انه عنده مؤخر عنه فى الرتبة وليس لما صنعه وجه من المناسبة اعلم أن فى آداة التعريف مذهبين أحدهما انها أل بجملتها وعليه الخليل وابن كيسان وصححه ابن مالك فهى حرف ثنائى الوضع بمنزلة قد وهل قال ابن جنى وكان الخليل يسميها أل ولم يكن يسميها الالف واللام كما لا يقال فى قد القاف والدال ثم اختلف على هذا هل الهمزة قطع أو وصل على قولين والمذهب الثانى أنها اللام فقط والهمزة وصل اجتلبت

للابتداء على خلاف سائر همزات الوصل تخفيفا لكثرة دورها وفتحت للابتداء بالساكن وعليه سيبويه ونقله أبو حيان عن جميع النحويين الا ابن كيسان وعزاه صاحب البسيط الى المحققين والفرق بين المذهبين على القول الاول بأن الهمزة وصل ان الموضوع للتعريف على هذا اللام وحدها ثم اجتلبت همزة الوصل لامكان النطق بالساكن وعلى ذاك هي معتد بها في الوضع كهمزة استمع ونحوه وثمرة الخلاف تظهر في قولك قام القوم فعلى الاول حذفت الهمزة لتحرك ماقبلها وعلى الثاني لم يكن ثم همزة البتة ولم يؤت بها لعدم الحاجة اليها ورجح مذهب الخليل بسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للاصل وموجبة لعدم النظير منها وضع كلمة مستعملة للتصدير على حرف واحد ساكن وافتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لهما وبأن العرب تقف عليها تقول الى ثم تتذكر فتقول الرجل كما تقول قدى ثم تقول قد فعل وقال الشاعر

دع ذا وعجل ذا والحقنا بذال ° بالشحم انا قد مللناه بجل

ولا يوقف الا على ما كان على حرفين واستدل للمذهب الثاني بحذف الهمزة وصلا وأجيب بأنها وصلت تخفيفا وبأن العامل يتخطاها ولو كانت في الاصل كقد لكانت في تقدير الانفصال ولم يتخطها وأجيب بأن تقدير الانفصال لا يترتب على كثرة الحروف بل على افادة معنى زائد على معنى المصحوب ولو كان المشعر به حرفا واحدا كهمزة الاستفهام وعدم الانفصال يترتب على افادة معنى ممازج لمعنى المصحوب كسوف وبأن التنكير مدلول عليه بحرف واحد وهو التنوين فوجب كون التعريف كذلك لان الشئ يحمل على ضده كما يحمل على نظيره وأجيب بأنه غير لازم بل الاختلاف بينهما أولى وان سلم فشرطه تعذر الحمل على النظير قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يجدي شيأ ولا ينبغي أن يتشاغل به وقد تخلفها أم في لغة عزيت لطئ وحمير قال ابن مالك لما كانت اللام تدغم في أربعة عشر حرفا فيصير المعرف بها كأنه من المضاعف العين الذي فاؤه همزة جعل أهل اليمن ومن داناهم بدلها ميما لان الميم لا تدغم الا في ميم قال بعضهم ان هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس قال ابن هشام ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم بدليل دخولها على النوعين في قوله صلى الله عليه وسلم ليس من امبر امصيام في امسفر أخرجه أحمد وقول الشاعر ° يرمي ورائي بامسهم وامسلمه °

(ص) فان عهد مصحوبها بحضور حسي أو علمي فعهدية ويعرض فيها الغلبة واللمح والا فجنسية فان لم تخلفها كل فلتعريف الماهية أو خلفها حقيقة فللشمول فيستثنى من مدخولها وقد ينعت بالجمع ومضاف اليه أفعل أو مجازا فلشمول خصائصه مبالغة قيل ويعرض فيها الحضورية قيل وتختص الحضورية بتلو اذا الفجائية والاشارة وأي والزمن الحاضر وقيل للحقيقة فيها وزعم ابن معزوز اختصاص اللام بالعهدية وابن بابشاذ العهدية بالأعيان والجنسية بالأذهان

(ش) أل نوعان عهدية وجنسية فالأولى ما عهد مدلول مصحوبها بحضور حسي بأن يقدم ذكره لفظا فأعيد مصحوبا بأل نحو ° أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ° أو كان مشاهدا كقولك القرطاس لمن سدد سهما أو علمي بأن يتقدم له ذكر ولم يكن مشاهدا حال الخطاب نحو ° اذ هما في الغار ° اذ يبايعونك تحت الشجرة ° اذ ناداه ربه بالواد المقدس قال أبو حيان وذكر أصحابنا أنه يعرض في العهدية الغلبة ولمح الصفة فالتي للغلبة كالبيت للكعبة والنجم للثريا دخلت لتعريف العهد ثم حدثت الغلبة بعد ذلك والتي للمح لم تدخل أولا على الاسم للتعريف لان الاسم علم في الاصل لكن لمح فيه معنى الوصف فسقط تعريف العلمية فيه وانما أنت تريد شخصا معلوما فلم يكن بد من ادخال أل العهدية عليه لذلك والثانية إما لتعريف الماهية وهي التي لا يخلفها كل لا حقيقة

ولا مجاز نحو . وجعلنا من الماء كل شيء حي . وقولك والله لا أتزوج النساء ولا ألبس الثياب وإما الاستغراق الأفراد وهي التي تخلفها كل حقيقة نحو وخلق الانسان ضعيفا وعلامتها أن يصح الاستثناء من مدخولها نحو . ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا . وصحة نعته بالجمع واضافة أفعل اليه اعتبارا لمعناه نحو . أو الطفل الذين لم يظهروا . وقولهم أهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض ومال الاستغراق خصائص الافراد مبالغة في المدح أو الذم وهي التي تخلفها كل مجازا نحو زيد الرجل علما أي الكامل في هذه الصفة ومنه ذلك الكتاب لا ريب فيه قال الجزولي وغيره ويعرض في الجنسية الحضور نحو خرجت فاذا الاسد اذ ليس بينك وبين مخاطبك عهد في أسد مخصوص وانما أردت خرجت فاذا هذه الحقيقة فدخلت أل لتعريف الحقيقة لان حقيقة الاسد معروفة عند الناس وقال ابن عصفور لا تقع الحضورية الا بعد اسم الاشارة نحو جاءني هذا الرجل وأي في النداء نحو يا أيها الرجل واذا الفجائية نحو خرجت فاذا الاسد أو في اسم الزمان الحاضر نحو الآن والساعة وما في معناهما وما عدا ذلك لا تكون فيه للحضور الا أن يقوم دليل على ذلك وقال ابن هشام فيما ذكره ابن عصفور نظر لانك تقول لشاتم رجل بحضرتك لا تشتم الرجل فهذه للحضور في غير ما ذكر ولان التي بعد اذا ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم فلا تشبه ما الكلام فيه ولان الصحيح في الداخلة على الآن أنها زائدة لا معرفة وما ذكر من تقسيم أل الى عهدية وجنسية هو مذهب الجمهور وخالف أبو الحجاج يوسف بن معزوز فذكر ان أل لا تكون الا عهدية فاذا قلت الدينار خير من الدرهم فمعناه هذا الذي عهدته بقلبي على شكل كذا خير من الذي عهدت على شكل كذا فاللام للعهد أبدا لا تفارقه وقال ابن عصفور لا يبعد عندي أن تسمى الألف واللام اللتان لتعريف الجنس عهديتين لان الاجناس عند العقلاء معلومة مذ فهموها والعهد تقدم المعرفة وقال ابن بابشاذ (١)

﴿ص﴾ والمختار وفاقا للكوفية نيابتها عن الضمير قال ابن مالك لا في الصلة

﴿ش﴾ اختلف في نيابة أل عن الضمير المضاف اليه فمنعه أكثر البصريين وجوزه الكوفية وبعض البصريين وكثير من المتأخرين وخرجوا عليه . فان الجنة هي المأوى . ومررت برجل حسن الوجه والمانعون قدروا له ومنه وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلة وقال الزمخشري في وعلم آدم الاسماء ان الاصل أسماء المسميات فجوز إنابتها عن الظاهر وقال أبو شامة في قوله بدأت بسم الله في النظم ان الاصل في نظمي فجوز إنابتها عن ضمير المتكلم قال ابن هشام والمعروف من كلامهم انما هو التمثيل بضمير الغائب

﴿ص﴾ وزيدت لازما في اليسع وقيل للمح والذي قبل والآن ونادرا في علم وحال وتمييز ومضافه قال الاخفش ومررت بالرجل مثلك وخير منك والخليل ما بعده منعته لنيتها وابن مالك بدل وابن هشام كالليل نسلخ

﴿ش﴾ تقع أل زائدة وهي نوعان لازمة وهي التي في الموصولات بناء على أن تعريفها بالصلة والتي في اليسع وقيل انها للمح والتي في الآن على أحد القولين فيه وغير لازمة وهي نادرة كالداخلة على بعض الاعلام في قوله
* باعدام العمرو من أسيرها * والاحوال كقولهم ادخلوا الاول فالاول أي أولا فأولا وقوله
* دمت الحميد فما تنفك منتصرا * أي حميدا والتمييز في قوله * وطبت النفس يا قيس عن عمرو *
أي نفسا والمضاف اليه التمييز في قوله

الى درج من الشيزى ملاء * لباب البر يلبك بالشهاد

واختلف في نحو مررت بالرجل مثلك وخير منك مما أتبع فيه المقرون بأل بهما فقال الاخفش انه نكرة وأل

(١) بياض بالأصل في النسخ الثلاث

فيه زائدة ليصح اتباعه بهما ذليسا بمعرفتين وقال الخليل بل النعت والمنعوت معرفتان على نية أل في النعت وإن كان موضعا لا تدخله كما نصب الجماء الغفير على نية الغاء أل وقال ابن مالك عندي أن أحسن ما ذهبا إليه الحكم بالبدلية وتقرير المتبوع والتابع على ظاهرهما فيكون بدل نكرة من معرفة ورده أبو حيان بأن البدل بالمشتقات ضعيف وذلك الذي حمل الأخفش والخليل على ما ذهبا إليه وقال ابن هشام (١)

﴿ص﴾ الموصول منه حرفي وهو ما أول مع صلته بمصدر وهو أن توصل بفعل متصرف وقال أبو حيان إلا الأمر وكي وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظا أو تقديرا وأن توصل بمبتدإ وخبر ولو التالية غالبا فهم ممن أثبت مصدريتها الفراء والفارسي والتبريزي وأبو البقاء وابن مالك ومنعه الجمهور وما وزعمها قوم اسما وتوصلان بمتصرف غير أمر والأكثر بماض وجوز قوم وصل ما بجملة اسمية وثالثها إن نابت عن الظرف وشرط قوم صحة الذي محلها والسهيلي كون وصلها غير خاص وينوب عن زمان قيل وتشاركها إن

﴿ش﴾ الموصول قسمان حرفي واسمي والثاني هو المقصود بالباب لأنه المعرفة وذكر الأول استطرادا وبدئ به لأن الكلام فيه أحصر وذلك بتتبع أحكاما وفروعا كثيرة وضابط الموصول الحرفي أن يؤول مع صلته بمصدر وهو خمسة أحرف أحدها أن بالفتح والسكون وهي الناصبة للمضارع وتوصل بالفعل المتصرف ماضيا كان أم مضارعا أم أمرا نحو أعجبني أن قمت وأريد أن تقوم كتبت إليك بأن قم ونص سيبويه على وصلها بالأمر والدليل على أنها مصدرية دخول حرف الجر عليها وقال أبو حيان جميع ما استدلوا به على وصلها بفعل محتمل أن يكون التفسير به ولا يقوى عندي وصلها به لأمرين أحدهما أنها إذا سبكت والفعل بمصدر فات معنى الأمر المطلوب والثاني أنه لا يوجد في كلامهم يعجبني أن قم ولا أحببت أن قم ولا يجوز ذلك ولو كانت توصل به لجاز ذلك كالماضي والمضارع انتهى أما الجامد كعسى وهب وتعلم فلا توصل به اتفاقا الثاني كي وتوصل بالمضارع ولكونها بمعنى التعليل لزم اقترانها باللام ظاهرة أو مقدرة نحو جئت لكي تكرمني أو كي تكرمني الثالث أن بالفتح والتشديد إحدى أخوات إن وتوصل باسمها وخبرها نحو يعجبني أن زيدا قائم وهذه الثلاثة متفق عليها الرابع لو التالية غالبا فهم من واختلف فيها فالجمهور أنها لا تكون مصدرية بل تلازم التعليق ويؤيد ذلك أنه لم يسمع دخول حرف جر عليها وذهب الفراء والفارسي والتبريزي وأبو البقاء وابن مالك إلى أنها قد تكون مصدرية فلا تحتاج إلى جواب وخرجوا على ذلك ﴿يود أحدهم لو يعمر﴾ ﴿ودوا لو تدهن﴾ وفهم من يشمل ود ويود وأحب وأعني وأختار والمسموع ود ويود ومن استعمالها دون فهم من نادرا * ما كان ضرك لو مننت * وإنما توصل بفعل متصرف غير أمر الخامس ما خلافا لقوم منهم المبرد والمازني والسهيلي وابن السراج والأخفش في قولهم إنها اسم مفتقرة إلى ضمير وأنك إذا قلت يعجبني ما قمت فتقديره القيام الذي قمته وعلى رأي الجمهور إنما توصل بفعل متصرف غير أمر والأكثر كونه ماضيا نحو ﴿بما رحبت﴾ ومن المضارع ﴿بما تصف ألسنتكم﴾ أي بوصف وجوز قوم منهم السيرافي والأعلم وابن خروف وصلها بجملة اسمية كقوله * كما دماؤكم تشفي من الكلب * والجمهور منعوا ذلك وقالوا ما في البيت كافة وقيل تجوز في حال نيابتها عن ظرف الزمان وسيأتي وذكر في البسيط أنها لا تكون سابكة إلا حيث يصح حلول الموصول محلها لأن الموصولة سابكة في المعنى لأنك تسبك بها الجملة إلى الوصف بالمفرد قال أبو حيان ويرده قوله * يسر المرء ما ذهب الليالي * أي ذهاب الليالي ولا يصح فيه الموصول وقال السهيلي إن صلة ما لا بد أن تكون فعلا غير خاص بل مبهما يحتمل التنويع نحو ما صنعت ولا تقول ما جلست لأن الجلوس نوع خاص ليس مبهما فكأنك قلت يعجبني الجلوس الذي جلست

(١) بياض بالأصل

فيكون آخر الكلام مفسرا لأوله رافعا للإبهام فلا معنى حينئذ لها ورد بالبيت السابق وتختص ما بنيابتها عن ظرف زمان نحو «خالدين فيها ما دامت السموات والأرض» «لأصحبهم ما ذر شارق» أي مدة دوامها ومدة ذرور شارق ومنه قوله

ولن يلبث الجهال أن يتهضموا * أخا الحلم ما لم يستعن بجهول

وقوله * أطوف ما أطوف ثم آوي * وتسمى ظرفية ووقتية وذهب الزمخشري الى أن أن تشاركها في ذلك وخرج عليه «أن آتاه الله الملك» «الا أن تصدقوا» أي وقت أن آتاه وحين أن تصدقوا قال أبو حيان وأكثر النحاة لا يعرفون ذلك ولا حجة فيما ذكره لاحتمال كونها للتعليل ولم يقم دليل على كون أن ان ظرفية. مثل ما

﴿ص﴾ و إسمي وهو الذي لذكر فرد عالم وغيره وزعم يونس والفراء وابن مالك وقوعها مصدرية والتي لأنثاه والأصل لذي ولتي بوزن فعل والكوفية الذال فقط ساكنة والفراء ذا وتي اشارة والسهيلي ذو صاحب قيل وقد تعرب ياؤهما قيل وتكسر وتشديدها كسرا وضما وحذفها ساكنا ما قبلها أو مكسورا لغات وقيل ضرورة واللذان واللذين واللتان واللتين للمثنى والذين لجمع ذكر عالم أو شبهه واعرابه لغة ويغني عنه الذي مضمنا معنى الجزاء ودونه قليل وقيل هي كمن وكالذين الألى وقد تقع لمؤنث وغير عالم وتمد الالاء واللائين واعرابه لغة وجمع التي اللاتي واللائي واللواتي وبلا ياآت كسرا وسكونا واللاء واللواء واللآت مكسورا ومعربا وذوات مضموما أو معربا وقيل اللائي لمذكر ومؤنث وقيل التي في جمع غير عالم أكثر من اللاتي ولذي ولتي ولذان ولذين ولاتي لغة وأنكره أبو حيان

﴿ش﴾ الموصول الاسمي محصور بالعد فلم يحتج الى حده فالذي للمفرد المذكر عاقلا كان أو غيره والتي للمفرد المؤنث كذلك وأصلهما لذي ولتي بوزن فعل كعمي زيدت عليهما أل زيادة لازمة أو عرفا بها على القولين وقال الكوفيون الاسم الذال فقط من الذي ساكنة لسقوط الياء في التثنية وفي الشعر ولو كانت أصلا لم تسقط واللام زيدت ليمكن النطق بالذال ساكنة ورد بأنه ليس من الاسماء الظاهرة ما هو على حرف واحد قال الفراء أصل الذي ذا المشار بها وكذا أصل التي تي المشار بها وقال السهيلي أصل الذي ذو بمعنى صاحب وقدر تقديرات حتى صارت الذي في غاية التعسف والاضمحلال وفي الذي والتي لغات إثبات الياء ساكنة وهي الأصل وتشديدها مكسورة قال

وليس المال فاعلمه بمال * وان أغناك الا للذي
ينال به العلاء ويصطفيه * لأقرب أقربيه وللقصي

وقال أبو حيان لم يحفظ التشديد في التي وانما ذكره ابن مالك تبعا للجزولي وأكثر أصحابنا وتشديدها مضمومة قال

أغض ما اسطعت فالكريم الذي * يألف الحلم ان جفاه بذي

قال أبو حيان وظاهر كلام ابن مالك أن الكسر والضم مع التشديد بناء وبه صرح بعض أصحابنا وصرح ابن الضائع البناء بجواز الجري بوجوه الاعراب وعليه اقتصر الجزولي وحذف الياء واسكان ما قبلها قال

فلم أر بيتا كان أحسن بهجة * من اللذ به من آل عزة عامر

وقال * فقل للت تلومك ان نفسي * وحذفها وكسر ما قبلها قال * واللذ لو شاء لكانت برا * وقال

شغفت بك اللت تيمتك فمثل ما * بك ما بها من لوعة وغرام

قال أبو حيان ومن ذهب الى أن ما ذكر من التشديد والحذف بوجهين خاص بالشعر فمذهبه فاسد لأن أئمة العربية

تقلوها على أنها اللات جارية فى السعة وذهب يونس والفراء وابن مالك الى أن الذى قد يقع موصولا حرفيا فيؤول بالمصدر وخرجوا عليه وخضتم كالذى خاضوا أى كخوضهم والجمهور منعوا ذلك وأولوا الآية أى كالجمع الذى خاضوا ومن الموصولات الاسمية اللذان للمثنى المذكر رفعا واللذين له نصبا وجرا واللتان واللتين للمثنى المؤنث والذين لجمع المذكر بالياء فى الأحوال كلها ويختص بالعاقل نحو الذين هم فى صلاتهم خاشعون وما نزل منزلته نحو ان الذين تدعون من دون الله عباد نزل الأصنام لما عبدوها منزلة من يعقل ولذا عاد عليها ضمير العقلاء فى قوله بعد. ألهم أرجل يمشون بها. واعرابه لغة طىء وهذيل وعقيل فيقال فى الرفع اللذون بالواو وقال

* نحن اللذون صبحوا الصباحا * ويقع الذى بمعنى الذين مضمنا معنى الجزاء بكثرة نحو والذى جاء بالصدق وصدق به ودونه بقلة. كمثل الذى استوقد نارا. بدليل. ذهب الله بنورهم. وقيل ان الذى كمن يكون للواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد وعليه الاخفش قال * أولئك أشياخى الذى تعرفونهم * قال أبو حيان ولم يسمع ذلك فى المثنى ومنها الأولى بوزن العلى والمشهور وقوعها بمعنى الذين فتكون للعقلاء المذكرين قال * رأيت بنى عمى الأولى يخذلوننى * وقال * من الأولى يحشرهم فى زمرته * وقد يقع للمؤنث ومالا يعقل قال

وتبلى الأولى يستلئمون على الأولى * تراهن يوم الروع كالحدإ القبل

وقد تمد قال * أبى الله للشم الأولاء كأنهم * ومنها اللاء كالذين قرأ ابن مسعود. اللاء آلوا من نسائهم. وقال

فما آباؤنا بأمن منه * علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

واللائين قال * وإنا من اللائين ان قدروا عفوا * وتعرب فى لغة كالذين قال * هم اللاؤن فكوا الغل عنى * ومنها لجمع المؤنث اللاتى واللائى واللواتى وبلا ياآت مع كسر ما قبلها وسكونه واللا واللوا بقصرهما واللاآت بالبناء على الكسر وبالاعراب كجمع المؤنث السالم وذوات بالبناء على الضم فى لغة طىء وبالاعراب كجمع المؤنث السالم فى لغة حكاها ابن النحاس. ومن شواهدها قوله تعالى واللاتى يأتين الفاحشة من نسائكم. واللائى يئسن من المحيض من نسائكم. وقرئ واللاى يئسن بالياء. وقال الشاعر * وكانت من اللا لا يعيرها ابنها * وقال * من اللواتى والتى واللاتى * وقال * وأخدانك اللاآت زين بالكتم * وقال

جمعتها من أينق سوابق * ذوات ينهضن بغير سائق

وحذف أل من الذى والتى واللذان واللذين واللاتى لغة حكاها ابن مالك وقرئ صراط الذين أنعمت قال أبو حيان ولم يورد ابن مالك شاهدا سوى هذه القراءة وجوز الباقى قياسا لا سماعا وهى من الشذوذ بحيث لا يقاس عليها

﴿ص﴾ وبمعنى الذى وفروعه من وما وذو الطائية وذات للمؤنث وحكى اعرابهما وتثنيتهما وجمعهما وذا غير ملغاة بعد استفهام بما وكذا من خلافا لابن الانبارى ومطلقا وجميع الاشارات عند الكوفية وماذا مجردا من الاستفهام خلافا لابن عصفور وأل وزعمها المازنى حرفا والاخفش معرفة وأى خلافا لثعلب مضافا الى معرفة قيل ونكرة لفظا أو نية والحاقها علامة الفروع لغة وأوجب الكوفية تقديم عاملها واستقباله وثالثها ان كان فعلا وجعلوا من الموصول كل معرف بأل واضافة

﴿ش﴾ من الموصولات الاسمية ما يستعمل للواحد والمثنى والجمع مذكرا ومؤنثا بلفظ واحد وهو ألفاظ من وما وسيأتى اعتبار ما يستعملان فيه وذو فى لغة طىء لا يستعملها موصولا غيرهم وهى مبنية على الواو وقد

تعرب قال

فان الماء ماء أبي وجدي * وبئري ذو حفرت وذو طويت

وقال * فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا * وروى من ذي الاعراب وذات عندهم أيضا وهي خاصة بالمؤنث مبنية على الضم حكى بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به وحكى اعرابها كجمع المؤنث السالم وحكى تثنية ذو وذات وجمعهما فيقال في الرفع ذوا وذواتا وذوات وفي النصب والجر ذوى وذواتي وذوى ومنها ذا بشرطين أن تكون غير ملغاة والمراد بالالغاء أن تركب مع ما فتصير اسما واحدا وأن تكون بعد استفهام بما أو من كقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون أي ما الذي ينفقونه وقول الشاعر * فذو قلتها يقال من ذا قالها * وأصل ذا الموصولة هي المشار بها جرد من معنى الاشارة واستعمل موصولا بالشرطين المذكورين قال أبو حيان ولا خلاف في جعلها موصولة بعد ما وأما بعد من فخالف قوم لأن من تخص من يعقل فليس فيها إبهام كما في ما وانما صارت بالرد الى الاستفهام في غاية الابهام فأخرجت ذا من التخصيص الى الابهام وجذبتها الى معناها ولا كذلك من لتخصيصها وأجاز الكوفيون وقوع ذا موصولة وان لم يتقدم عليها استفهام كقوله * نجوت وهذا تحملين طليق * وأجيب بأن تحملين حال أو خبر وطليق خبر ثان وعن الكوفيين أن أسماء الاشارة كلها يجوز أن تستعمل موصولات وخرجوا عليه وما تلك بيمينك يا موسى وأجيب بأن بيمينك حال من الاشارة وخرجوا عليه أيضا ها أنتم هؤلاء حاججتم أي الذين حاججتم أما اذا ركبت ما مع ذا فصارا اسما واحدا فله معنيان أحدهما وهو الاشهر أن يكون المجموع اسم استفهام كقوله

يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم * لا يستفقن الى الديرين تحنانا

فهذا لا يصح فيه الموصولية وكذلك من ذا كقوله تعالى من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه والثاني أن يكون المجموع اسما واحدا موصولا كقوله

دعي ماذا علمت سأتقيه * ولكن بالمغيب نبئيني

أي دعي الذي علمت قال أبو حيان واستعمالها على هذا الوجه قليل وقيل خاص بالشعر وأنكره ابن عصفور أصلا وأول البيت على أن ما مبتدأ وذا خبره ودعي معلق بالاستفهام ومنها أل فالجمهور انها تكون اسما موصولا بمعنى الذي وفروعه وذهب المازني ومن وافقه الى أنها موصول حرفي وذهب الاخفش الى أنها حرف تعريف وليست موصولة واستدلا بتخطي العامل لها ورد بعود الضمير عليها في نحو قد أفلح المتقي ربه ورد الاول بأنها لا تؤول بمصدر والثاني بدخولها على الفعل ومنها أي بشرط اضافتها الى معرفة لفظا كقوله

* فسلم على أيهم أفضل * أو نية نحو يعجبني أي عندك وأجاز بعضهم اضافتها الى نكرة نحو يعجبني أي رجل عندك وأي رجلين وأي رجال وأي امرأة وأي امرأتين وأي نساء والجمهور منعوا ذلك لانها حينئذ نكرة والموصولات معارف ولذلك امتنع كونها موصولة في . أي منقلب . وقد يلحقها علامة الفرع في لغة حكاها ابن كيسان فيقال أيهم وأيام وأيهم وأيوهم وأيهم وأيتاهن وأيتهن وأياتهن ومن شواهده قوله

إذا اشتبه الرشد في الحادثا * ت فارض بأيتها قد قدر

والبصريون على أنهم لا يلزم تقدم عاملها ولا استقباله فيجوز أحب أيهم قرأ ويعجبني أيهم قام وأوجبهما الكوفيون وقيل ان كان فعلا لم يجز كونه ماضيا فلا يجوز يعجبني أيهم قام لانها وضعت على الابهام والعموم والمضي يخرجها عن ذلك وأنكر ثعلب كونها موصولا وقال لا تكون الا استفهاما أو جزاء وهو محجوج بثبوت ذلك في لسان العرب بنقل الثقات وزعم الكوفيون أن الاسماء المعرفة بال يجوز أن تستعمل

موصولة كقوله

لعمري لأنت البيت أكرم اهله * وأقعد في افنائه بالاصائل

فالبيت خبر أنت وأكرم صلة للبيت كانه قال لأنت الذي أكرم أهله وزعموا أيضا أن النكرة اذا أضيفت الى معرفة توصل وخرجوا عليه قوله * يادارمية بالعلياء فالسند * وتقول هذه دار زيد بالبصرة فبالعلياء وبالبصرة صلة دار والبصريون منعوا ذلك وجعلوا أكرم خبرا ثانيا وبالعلياء حالا

﴿ص﴾ مسئلة توصل أل بصفة محضة وفي المشبهة خلاف وبمضارع اختيارا عند ابن مالك وقال غيره قبح وبجملة اسمية وظرف ضرورة

﴿ش﴾ توصل أل بصفة محضة وذلك اسم الفاعل والمفعول كالضارب والمضروب بخلاف غير المحضة كالذي يوصف به وهو غير مشتق كالاسد وكالصفة التي غلبت عليها الاسمية كابطح وأجرع وصاحب وراكب فأل في جميع ذلك معرفة لا موصولة وفي وصلها بالصفة المشبهة قولان أحدهما توصل بها نحو الحسن وبه جزم ابن مالك والثاني لا وبه جزم في البسيط لضعف شبهها بالفعل وقربها من الاسماء ورجحه ابن هشام في المغني لانها للثبوت فلا تؤول بالفعل قال ولذلك لا توصل بأفعل التفضيل باتفاق وفي وصلها بالفعل المضارع قولان أحدهما توصل به وعليه ابن مالك لوروده في قوله * ماأنت بالحكم الترضى حكومته * وقوله * ما كاليروح ويغدو لاهيا فرحا * وقوله الى ربه صوت الحمار اليجدع * والثاني لا وعليه الجمهور وقالوا الابيات من الضرورات القبيحة ولا توصل بالجملة الاسمية ولا الظرف الا في ضرورة باتفاق كقوله * من القوم الرسول الله منهم * وقوله * من لايزال شاكرا على المعه * أي الذين رسول الله والذي معه

﴿ص﴾ وغيرها بجملة خبرية لا انشائية معهود معناها غالبا وجوزه المازني بالدعائية بلفظ الخبر والكسائي بالطلبية وهشام بذات ليت ولعل وعسى وقوم بالتعجبية وبعضهم باسم فعل الأمر والكوفية وابن مالك باسم معرفة ويمثل ومنعه الفارسي بنعم فاعله ضمير وبعضهم بكان وقوم بما استدعى لفظا قبلها وابن السراج وقوع التعجب فيها والصحيح جوازه بقسمية وشرطية مطلقا وبشرط معناه في الموصول وزعم بعضهم اسقاطها في الذي بمعنى الرجل والداهية

﴿ش﴾ غير أل من الموصولات الاسمية توصل بجملة خبرية معهود معناها غالبا فخرج بالخبرية الانشائية وهي المقارن حصول معناها للفظها فلا يوصل بها قال ابن مالك لان الصلة معرفة للموصول فلا بد من تقدم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه قال والمشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهودة وذلك غير لازم لأن الموصول قد يراد به معهود فتكون صلته معهودة كقوله تعالى واذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه . وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته كقوله تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء . وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته كقوله * فان الذي لاقيت يغلب صاحبه * انتهى وخرج أيضا الطلبية هي أولى بالامتناع من الانشائية لانها لم يحصل معناها بعد فهي أبعد عن حصول الوضوح بها لغيرها وجوز الكسائي الوصل بجملة الأمر والنهي نحو الذي أضربه أولا تضربه زيد وجوزه المازني بجملة الدعاء اذا كانت بلفظ الخبر نحو الذي يرحمه الله زيد قال أبو حيان ومقتضى مذهب الكسائي موافقته بل أولى لما فيها من صيغة الخبر وجوزه هشام بجملة مصدرة بليت ولعل وعسى نحو الذي ليته أولعله منطلق زيد والذي عسى أن يخرج زيد قال

وانى لرام نظرة قبل التي * لعلي وان شطت نواها أزورها

وتأوله غيره على اضمار القول أى أقول لعلى أو الصلة أز ورها وخبر لعل مضمر والجملة اعتراض وأما جملة التعجب فان قلنا إنها إنشائية لم توصل بها أو خبرية فقولان أحدهما الجواز وعليه ابن خروف نحو جاءنى الذى ما أحسنه والثانى المنع لان التعجب انما يكون من خفاء السبب والصلة تكون موضحة فتنافيا والصحيح جوازه وبجملة القسم نحو جاء الذى أقسم بالله لقد قام أبوه وبجملة الشرط مع جزائه كما يخبر بها نحو الذى جاء ان قام عمرو قام أبوه ومنع قوم المسئلتين لخلو احدى الجملتين فيهما من ضمير عائد على الموصول وأجيب بأنهما قد صارتا بمنزلة جملة واحدة بدليل أن كل واحدة منهما لا تفيد الا باقترانها بالأخرى فاكتفى بضمير واحد كما يكتفى فى الجملة الواحدة والصحيح أيضا جوازه بجملة صدرها كأن وقيل لا لانها غيرت الخبر عن مقتضاه وبشرط حيث تضمن الموصول معنى الشرط نحو الذى ان قام قام أبوه منطلق وقيل لا لاجتماع الشرطين والشئ لا يكون تاما بنفسه ورد بأن الثانى غير الأول لانفسه وبجملة تستدعى كلاما قبلها وقيل لا فلا يجوز جاءنى الذى حتى أبوه قائم لان حتى لا بد أن يتقدمها كلام يكون غاية له وبنعم فاعلة ضمير ومنعه الفارسى وجوز قوم الوصل باسم الفعل وزعم الكوفيون وابن مالك أن الموصول قد يقع باسم معرفة بعده ويستغنى بذلك عن الصلة كقولك ضربت الذى إياك وأنه تجوز الصلة بمثل بناء على رأيهم أنها ظرف كقوله

حتى اذا كانا هما اللذين * مثل الجديلين المحجلين

والبصريون قالوا فى البيت مقدر أى عادا أو صارا

﴿ص﴾ ويجب معها عائد وقيل ما لم يعطف عليها بفاء جملة هو فيها مطابق ويجوز الحضور والغيبة فى ضمير مخبر به أو بموصوفه عن حاضر فان شبه به فالغيبة وكذا ان تأخر خلافا للكسائى وأوجبها قوم مطلقا وقوم فى غير الشعر وبعضهم ان لم يتصل والأصح اختصاصه بالذى وفروعه وألحق قوم ذو وذات وقوم من وما وقوم ال وقوم النواسخ ويعتبران فى ضمير من وخالف الكوفية فيما لم يفصل والاولى فى من وأخواتها وكم وكأين مراعاة اللفظ فان عضد سابق فالمعنى ويجب للبس أو قبح خلافا لابن السراج فى من هى محسنة أمتك ما لم تحذف هى ويعتبر بعد اللفظ المعنى ويجوز عكسه وشرط قوم الفصل

﴿ش﴾ لا بد فى جملة الصلة من ضمير يعود الى الموصول يربطها به وأجاز ابن الصائغ خلوها منه اذا عطف عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو الذى يطير الذباب فيغضب زيد لارتباطهما بالفاء وصيرورتهما جملة واحدة وحكم الضمير المطابقة للموصول فى الافراد والتذكير والحضور وفروعها ويجوز الحضور والغيبة فى ضمير المخبر به أو بموصوفه عن حاضر مقدم لم يقصد تشبيهه بالمخبر به والحاضر يشمل المتكلم والخطاب نحو أنا الذى فعلت وأنا الذى فعل وأنت الذى فعلت وأنت الذى فعل قال * أنا الذى سمتنى أمى حيدره * وقال

* أنا الرجل الضرب الذى تعرفونه * وقال * وأنت التى حببت كل قصيرة * وقال

* وأنت الذى آثاره فى عدوه * ومن أمثلة المخبر بموصوفه أنت آدم الذى أخرجتنا من الجنة وأنت موسى الذى اصطفاك الله وتقول أنت فلان الذى فعل كذا وانما جاز ذلك لأن المخبر عنه والمخبر به شئ واحد فهل يختص ذلك بالذى والتى وتثنيتهما وجمعهما ويتعين فيما عدا ذلك الغيبة أولا قال أبو حيان الصواب الاول قال وزاد بعض أصحابنا ذو وذات الطائية والألف واللام وأجازه بعضهم فى جميع الموصولات قال وهو وهم منه فان تأخر المخبر عنه وتقدم الخبر تعينت الغيبة عند الجمهور نحو الذى قام أنا والذى قام أنت لأن الحمل على المعنى قبل تمام الكلام ممنوع وجوز الكسائى عوده مطابقا للمتكلم والمخاطب كما لو تقدم ووافقه أبو ذر الخشنى وان قصد تشبيه بالمخبر به تعينت الغيبة اتفاقا نحو أنا فى الشجاعة الذى قتل مرحبا وأنت فى الشجاعة الذى قتل مرحبا

لان المعنى على تقدير مثل ولو صرح بها تعينت الغيبة وأوجب قوم الغيبة مطلقا وأوجبها قوم فى السعة وعلى الجواز بشرطه ان وجد ضميران جاز فى أحدهما مراعاة اللفظ وفى الآخر المعنى قال

نحن الذين بايعوا محمدا * على الجهاد ما بقينا أبدا

وقال

أأنت الهلالى الذى كنت مرة * سمعنا به والأرحبى المهلب

ومنع الكوفيون الجمع بين الجملتين اذا لم يفصل بينهما نحو أنا الذى قمت وخرجت فلا يجوز عندهم وخرج والبصريون أطلقوا قال أبو حيان والسماع انما ورد مع الفصل ويجوز مراعاة اللفظ والمعنى فى ضمير من وما وأل وأى وذو وذات وكم وكاين لانها فى اللفظ مفردة مذكرة فان عنى بها غير ذلك جاز مراعاة المعنى أيضا والأحسن مراعاة اللفظ لانه الأكثر فى كلام العرب قال تعالى ومنهم من يستمع اليك . وقال ومنهم من يستمعون اليك . وقال الفرزدق * تكن مثل من ياذئب يصطحبان * وقال امرؤ القيس * لما نسجتها من جنوب وشمأل * وان عضد المعنى السابق فالاولى مراعاته قال تعالى . ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا . فسبق منكن مقو لقوله وتعمل بالتاء ويجب مراعاة المعنى ان حصل بمراعاة اللفظ لبس أو قبح فالأول نحو أعط من سألتك اذ لو قيل من سألك لألبس والثانى نحو من هى حمراء أمتك ومن هى محسنة أمتك اذ لو قيل من هو أحمر أمتك ومن هو محسن أمتك لكان فى غاية القبح وسواء كانت الصفة مما يفرق بينه وبين مذكره تاء التأنيث كمحسنة أم لا كحمراء ووافق ابن السراج على منع التذكير فى الثانى وأجازه فى الاول لشبهه بمرضع ونحوه من الصفات الجارية على الاناث بلفظ خال من علامة بخلاف أحمر فان اجراءه مثله عن المؤنث لم يقع فان حذف ضمير هى وقيل من محسن أمتك سهل التذكير واذا اجتمع فى من ونحوها ضمائر جاز فى بعضها مراعاة اللفظ وفى بعضها مراعاة المعنى والاحسن البداءة بالحمل على اللفظ قال تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين ويجوز البداءة بالمعنى كقولك من قامت وقعد وشرط قوم لجوازه وقوع الفصل بين الجملتين نحو من يقومون فى غير شئ وينظر فى أمرنا قومك وعزى للكوفيين واذا اعتبر اللفظ ثم المعنى جاز العود الى اعتبار اللفظ بقلة قال تعالى . ومن الناس من يشترى لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزوا أولئك لهم عذاب مهين . واذا تتلى عليه آياتنا ولى مستكبرا وقال . ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا ندخله جنات الى قوله خالدين فيها أبدا قد أحسن الله له رزقا

﴿ص﴾ ويغنى عن الضمير ظاهر خلافا لقوم وعن الجملة ظرف أو مجرور ونوى معه فعل وفاعل هو العائد ما لم يرفع ملابس ضمير ويجب ذكره ان كان خاصا مطلقا خلافا للكسائى

﴿ش﴾ يغنى عن الضمير العائد اسم ظاهر حكى أبو سعيد الذى رويت عن الخدرى أى عنه وقال

* وأنت الذى فى رحمة الله أطمع * أى رحمتك قال الفارسى ومن الناس من لا يجيز هذا ويغنى عن الجملة الموصول بها ظرف أو جار ومجرور ومنوى معه استقر وشبهه وفاعل هو العائد ما لم يرفع ذلك المنوى ملابس الضمير فيكون العائد الضمير الملابس للمرفوع نحو جاء الذى عندك والذى فى الدار والذى عندك أخوه ثم هذا المنوى واجب الاضمار ما لم يكن خاصا فانه يجب ذكره نحو جاء الذى ضحك عندك أو نام فى الدار فلا يجوز حذفه مطلقا سواء كان الظرف قريبا من زمن الاخبار أم لا وأجاز الكسائى حذف الخاص فى القريب نحو نزلنا المنزل الذى أمس أو البارحة أو الذى آنفا بخلاف نزلنا المنزل الذى يوم الخميس أو الذى يوم الجمعة

﴿ص﴾ مسئلة يمنع تأخير موصول وأجاز الكسائى تأخيركى عن معمول صلتها والفراء أن وفصله ومتعلقاتها بأجنبى غالبا وبغيره فى أل والحرف غير ما ومنه قسم واعتراض خلافا للفارسى ونداء خلافا لابن مالك فيما ولى

غير مخاطب و يتبع ويخبر و يستثنى قبل تمامها وقد يحذف صلة موصول أولا اكتفاء بالثاني اشتراكا أو دلالة والمختار وفاقا للكوفية جواز تقديم متعلق الصلة وثالثها ان كان أل مجرورة بمن وحذف ما علم من موصول الا أل وحرف غير أن وثالثها ان عطفت على مثله وصلة لغير أل والحرف في معمولها باق

«ش» الموصول والصلة حرفيا كان أو اسميا كجزء اسم فأشبه شيء بهما الاسم المركب تركيب مزج ومن ثم وجب لهما أحكام أحدها تقديم الموصول وتأخير الصلة فلا يجوز عكسه واذا امتنع تقديم الصلة امتنع تقديم معمولها أيضا وأجاز الكسائي تقديم معمول صلة كي عليها نحو جاء زيد العلم كي يتعلم وأجاز الفراء تقديم معمول صلة أن عليها نحو أعجبني العسل أن تشرب الثاني امتناع الفصل بينه وبين الصلة أو بين متعلقات الصلة بأجنبي الا ما شذ من قوله

وأبغض من وضعت الي فيه ◦ لساني معشر عنهم أذود

فصل بالي وهو أجنبي بين الصلة وهي وضعت ومعمولها وهو فيه ومحله بعد لساني ويجوز الفصل بغير أجنبي كمعمول الصلة نحو جاء الذي زيدا ضرب ومنه جملة القسم كقوله ◦ ذاك الذي وأبيك يعرف مالكا ◦ وجملة الاعتراض كقوله ◦ ماذا ولا عتب في المقدور رمت أما ◦ وجملة الحال كقوله

ان الذي وهو مثر لا يجود حر ◦ بفاقة تعتريه بعد اثراء

وجملة النداء بعد الخطاب كقوله ◦ وأنت الذي يا سعد أبت بمشهد ◦ قال ابن مالك فان لم يكن مخاطب عند الفصل اجنبيا لم يجز الا في ضرورة كقوله ◦ تكن مثل من يا ذئب يصطحبان ◦ أما أل فلا يجوز الفصل بينها وبين صلتها بحال لا بأجنبي ولا بغيره لانها كجزء من صلتها وكذا الموصول الحرفي لان امتزاجه بصلته أشد من امتزاج الاسم بصلته لان اسميته منتفية بدونها ويستثنى ما فيجوز فصلها نحو عجبت مما زيدا تضرب لانها غير عاملة بخلاف ان وان وكي ويتفرع على امتناع الفصل بين الموصول وصلته أنه قبل تمام الصلة لا يتبع بتابع من نعت أو عطف بيان أو نسق أو توكيد أو بدل ولا يخبر عنه ولا يستثنى منه فلا يقال الذي محسن أكرم زيدا ولا جاء الذي الا زيدا أساء وأنه قد ترد صلة بعد موصولين أو أكثر فيكتفى بها اما لاشتراكهما كقوله ◦ صل الذي والتي متنا بآصرة ◦ أو دلالة على الحذف من الأول كقوله ◦ وعند الذي واللات عدنك أحنة ◦ وبقي في المتن مسائل الأولى في جواز تقديم الظرف والجار والمجرور والمتعلق بالصلة على الموصول مذاهب أحدها المنع مطلقا وعليه البصريون والثاني الجواز مطلقا وعليه الكوفيون وهو اختياري للتوسع فيهما والثالث الجواز مع أل اذا جرت بمن نحو ◦ وكانوا فيه من الزاهدين ◦ إني لكما لمن الناصحين ◦ وأنا على ذلكم من الشاهدين ◦ والمنع في غير أل مطلقا وفيها اذا لم تجر بمن وعليه ابن مالك ويدل للجواز في غير أل قوله ◦

لا تظلموا مسورا فانه لكم ◦ من الذين وفوا في السر والعلن

وقوله ◦ وأعرض منهم عمن هجاني ◦ وقوله ◦ كان جزائي بالعصا أن أجلدا ◦ وفي غير أل مجرورة عن قوله ◦ فلك مما أحدثت بالمجرب ◦ وقوله ◦ ولا في بيوت الحي بالمتولج ◦ والمانعون مطلقا قدروا في الآيات والأبيات متعلقا من جنس المذكور الثانية في جواز حذف الموصول اذا علم مذاهب أحدها الجواز في الاسمي غير أل دون الحرفي غير أن وعليه الكوفيون والبغداديون والاخفش وابن مالك واحتجوا بالسماع قال ◦ فمن يهجو رسول الله منكم ◦ ويمدحه وينصره سواء ◦ وقال

فوالله ما نلتم ولا نيل منكم ◦ بمعتدل وفق ولا متقارب

أي ومن يمدحه وما الذي نلتم وقال تعالى ◦ آمنا بالذي أنزل الينا وأنزل اليكم أي والذي أنزل اليكم لأن المنزل

اليناليس المنزل اليهم وقال • ومن آياته بريكم البرق • أى أن يريكم وقالوا تسمع بالمعيدى خير من أن تراه أى أن تسمع وبالقياس على المضاف اذا علم والثانى المنع مطلقا وعليه البصريون وأولوا الآيات وحملوا الأبيات على الضرورة والثالث الجواز ان عطف على مثله كالآية والبيت الأول والمنع ان لم يعطف عليه كالبيت الثانى الثالثة فى جواز حذف الصلة اذا علمت قولان أحدهما الجواز فى الاسمى غير أل كقوله

• نحن الأولى فاجمع جمو • عك ثم وجههم الينا •

أى الأولى عرفت عدم مبالاتهم بأعدائهم وقوله • وعز علينا أن يصابا وعزما • أى وعز ما أصيبابه وفى الحرفى ان بقى معمول الصلة كقوله أما أنت منطلقا انطلقت أى لان كنت فحذف كان وهى صلة أن ومعمولها باق وكذا قولهم كل شئ مهمة ما النساء وذكرهن أى ما عدا النساء

﴿ص﴾ ولا يحذف عائد أل وثالثها يجوز بقبح لدليل وفوقه إن تعدى وصفها لاثنين أو ثلاثة ورابعها يقل فى متعدى واحد ويحسن فى غيره وخامسها لضرورة ومحله عند الاخفش نصب والمازنى جر والفراء يجوزان وسيبويه يقاس بالظاهر

﴿ش﴾ فى حذف العائد من صلة أل نحو الضاربها زيد هند أقوال أحدها المنع مطلقا وعليه الجمهور واختلف فى محله أمنصوب هو أم مجرور فذهب الاخفش الى أنه منصوب والمازنى الى أنه مجرور والفراء الى جواز الأمرين وسيبويه الى اعتباره بالظاهر فحيث جاز فى الظاهر النصب والجر نحو جاء الضارب زيدا أو زيد جاز فى الضمير نحو الضاربهما غلامك الزيدان وحيث وجب فى الظاهر النصب نحو جاء الضارب زيدا وجب فى الضمير نحو الضاربه زيد غلامك والثانى الجواز مطلقا لقوله • ما المستفز الهوى محمود عاقبه • أى المستفزه والثالث إن لم يدل عليه دليل لم يجز لا تقول جاءنى الضارب زيد لانه لا يدرى هل الضمير المحذوف مفرد أو غير مفرد ولا هل هو مذكر أو مؤنث وان دل عليه دليل كان حذفه قبيحا نحو جاءنى الرجل الضاربه زيد وهو على قبحه فى اسم الفاعل المأخوذ من متعد الى ثلاثة أحسن منه فى المتعدى الى اثنين وفى المتعدى الى اثنين أحسن منه فى المتعدى الى واحد قال أبو حيان وما علل به قبحه من الالباس يلزمه فى جاءنى من ضربت ولم يقل أحد بقبحه والرابع ان كان الوصف الواقع فى صلتها مأخوذا من متعد الى واحد فالاثبات فصيح والحذف قليل نحو الضاربه زيد والضارب زيد وان كان من متعد الى اثنين أو ثلاثة حسن الحذف لاجل الطول والحذف للمتعدى لثلاثة أحسن منه فيما لاثنين نحو جاءنى الظان زيد منطلقا والمعطيه زيد درهما والمعلمه بكر عمرا منطلقا وان شئت الظان والمعطى والمعلم والخامس أنه خاص بالضرورة

﴿ص﴾ ويحذف غيره ان كان بعض معمول الصلة مطلقا والا فان كان متصلا منصوبا بفعل قال أبو حيان تام أو وصف أو مجرورا أو بوصف ناصب وضعفه ابن عصفور وقال الكسائى أو غير وصف أو حرف جر بمثله معنى ومتعلقا الموصول أو موصوف به قال ابن مالك أو تعين أو كان معه مثله وأباه أبو حيان أو مبتدأ ليس بعد نفى أو حصر أو معطوفا أو معطوفا عليه خلافا للفراء فى الأخيرة ولا خبره جملة ولا ظرفا وشرط البصرية طول الصلة غالبا الا فى أى

﴿ش﴾ عائد صلة غير الالف واللام ان كان بعض معمول الصلة جاز حذفه مطلقا كحذف المعمول نحو ابن الرجل الذى قلت تريد قلت انه يأتى أو نحوه وان لم يكن فاما أن يكون منفصلا أو متصلا فان كان منفصلا لم يجز حذفه نحو جاء الذى إياه أكرمت أو ما أكرمت الا إياه وان كان متصلا فله احوال أحدها أن يكون منصوبا فان نصب بفعل أو وصف جاز حذفه نحو • اهذا الذى بعث الله رسولا • أى بعثه • ما الله موليك فضل فاحمدنه به •

أي بوليكه أو بغيرهما لم يجز نحو جاء الذي إنه فاضل أو كأنه قمر والحق به أبو حيان المنصوب بالفعل الناقص نحو جاء الذي ليته زيد قال ابن قاسم وفيه نظر وقال في ابن عقيل (١) الثاني أن يكون مجرورا فيجوز حذفه في صور احداها أن يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو . فاقض ما أنت قاض . أي قاضيه وزعم ابن عصفور أن حذفه ضعيف جدا ورده أبو حيان بوروده في القرآن وبأنه منصوب في المعنى ولا خلاف ان حذف المنصوب قوي فكذلك ما في معناه فان جر باضافة صفة غير ناصبة نحو جاء الذي انا ضاربه أمس أو غير صفة نحو جاء الذي وجهه حسن لم يجز حذفه واجازه الكسائي لقوله

أعوذ بالله وآياته ﴿ من باب من يغلق من خارج

أي يغلق بابه ثانيها أن تجر بحرف جر الموصول أو الموصوف بالموصول بمثله لفظا ومعنى ومتعلقا نحو مررت بالذي أو بالرجل الذي مررت أي به . ويشرب مما تشربون . أي منه فان جر ما بغير حرف نحو جاء غلام الذي أنت غلامه أو لم يجر الموصول أصلا نحو جاء الذي مررت به أو جر بحرف لا يماثل ما جر به العائد في اللفظ كحللت في الذي حللت به أو ما ثله لفظا لا معنى كمررت بالذي مررت به على زيد أو لفظا ومعنى لا متعلقا كمررت بالذي فرحت به لم يجز الحذف في الصور كلها وجوز ابن مالك الحذف اذا تعين الحرف نحو الذي سرت يوم الجمعة أي فيه والذي رطل بدرهم لحم أي منه فحسن الحذف تعين المحذوف كما حسنه في الخبر والموصول بذلك أولى لاستطالته بالصلة قال ويمكن أن يكون منه ذلك الذي يبشر الله عباده أي به وقال أبو حيان لم يذكر ذلك أحد في الصلة وانما ذكره في الخبر ولا ينبغي أن يقاس عليه ولا أن يذهب اليه الا بسماع ثابت عن العرب وجوز ابن مالك أيضا الحذف اذا جر بمثل الحرف عائد على الموصول بعد الصلة وهو معنى قولي أو كان معه مثل كقوله

ولو ان ما عالجت لين فؤادها ﴿ فقسا استلين به للان الجندل

وأباه أبو حيان وقال إن البيت ضرورة فقولي وأباه أبو حيان عائد الى جميع قول ابن مالك الحال الثالث أن يكون مرفوعا فان كان فاعلا أو نائبا عنه أو خبر المبتدإ أو الناسخ لم يجز حذفه نحو جاءني اللذان قاما أو ضربا وجاء الذي الفاضل هو أو ان الفاضل هو وان كان مبتدأ جاز بشروط أحدها أن لا يكون بعد حرف نفي نحو جاءني الذي ما هو قائم الثاني أن لا يكون بعد أداة حصر نحو جاءني الذي ما في الدار الا هو أو الذي انما في الدار هو الثالث أن لا يكون معطوفا على غيره نحو جاءني الذي زيد وهو منطلقان الرابع أن لا يكون معطوفا عليه غيره نحو جاءني الذي هو وزيد فاضلان وخالف الفراء في هذا الشرط فأجاز حذفه ورد بأنه لم يسمع وبأنه يؤدي الى وقوع حرف العطف صدرا الخامس أن لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا مجرورا كقوله تعالى . الذين هم يراؤن . وقولك جاءني الذي هو في الدار لانه لو حذف لم يدر أحذف من الكلام شئ أم لا لان ما بعده من الجملة والظرف صالح لأن يكون صلة السادس أن تطول الصلة شرط ذلك البصريون ولم يشرطه الكوفيون فأجازوا الحذف من قولك جاء الذي هو فاضل لوروده في قراءة تماما على الذي أحسن بالرفع أي هو أحسن وقوله ﴿ من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه ﴾ أي بما هو سفه والبصريون جعلوا ذلك نادرا ومحل الخلاف في غير أي اما أي فلا يشترط فيها الطول اتفاقا لانها مفتقرة الى الصلة والى الاضافة فكانت أطول فحسن معها تخفيف اللفظ ومثال ما اجتمعت فيه الشروط والطول وهو الذي في السماء إله أي هو إله

﴿ص﴾ وتبنى حينئذ على الضم عند سيبويه وغلطه الزجاج والمختار وفاقا للكوفية والخليل ويونس اعرابها فان حذف مضافها أعربت على الصواب كما لو ذكرا أو العائد وقيل تبنى مع الظرف مطلقا وتصرف مع التاء وعن

(١) كذا بالاصل

أبي عمرو لا وقيل هو فيما إذا سمي

«ش» لأي الموصولة أربعة أحوال أحدها أن يذكر مضافها وعائدها نحو جاء في أيهم هو قائم والثاني أن يحذف مضافها ويذكر عائدها نحو إضرب أيا هو قائم وهي معربة في هذين الحالين بإجماع الثالث أن تضاف ويحذف عائدها كقوله تعالى «ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد» وقول الشاعر * فسلم على أيهم أفضل * وهي في هذه الحالة مبنية على الضم عند سيبويه والجمهور لشدة افتقارها الى ذلك المحذوف وهذا يستلزم بناءها في الحالة الرابعة وقيل لا لأن قياسها البناء وإعرابها مخالف له فلما نقص من صلتها التي هي موضحة ومبينة لها رجعت الى ما عليه أخواتها وبنيت على الضم تشبيها بقبل وبعد لأنه حذف من كل ما يبينه وذهب الكوفيون والخليل ويونس الى إعرابها حينئذ وأولوا الآية على الحكاية أو التعليق على ان فيها قراءة بالنصب وقال ابن مالك إعرابها حينئذ قوي لأنها في الشرط والاستفهام تعرب قولا واحدا فكذا الموصولة الرابع أن تقطع عن الاضافة ويحذف العائد نحو اضرب أيا قائم وهي في هذه الحالة معربة قال ابن مالك بلا خلاف وقد ذهب بعض النحويين الى بنائها هنا قياسا على الحال الثالث نقله أبو حيان والرضي فلذا أشرت الى الخلاف بقولي على الصواب واذا أنثت أي بالتاء عند حذف ما تضاف اليه لم تمنع الصرف اذ ليس فيها الا التأنيث وكان أبو عمرو يمنعها الصرف حينئذ للتأنيث والتعريف لأن التعريف بالاضافة المنوية شبيه بالتعريف بالعلمية ولذلك منع من الصرف جمع المؤكد به وفرق ابن مالك بأن شبه جمع بالعلم أشد من شبه أية لأن جمع لا يستعمل مع ما يضاف اليه بخلاف أية وقيل الخلاف انما هو فيما اذا سميت امرأة بأية في الدار فالاخفش يصرف أية وأبو عمرو يمنعها للتأنيث والعلمية وما بعدها من الصلة كالصفة وحجة الاخفش أن التسمية لما كانت بالمجموع صار التنوين بعض الاسم لأنه وقع في الوسط

«ص» ويجوز إتباع محذوف نسقا وبدلا وتوكيدا خلافا لابن السراج وكثير وحالا ولو مقدمة خلافا لهشام

«ش» اذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففي توكيده والنسق عليه نحو جاءني الذي ضربت نفسه وجاءني الذي ضربت وعمرا خلاف فالاخفش والكسائي على الجواز وابن السراج وأكثر أصحابه على المنع واختلف عن الفراء في ذلك واتفقوا على مجيء الحال منه اذا كانت مؤخرة عنه في التقدير نحو هذه التي عانقت مجردة أي عانقتها مجردة فان كانت مقدمة في التقدير نحو وهذه التي مجردة عانقت فأجازها ثعلب ومنعها هشام

«ص» «خاتمة» من للعالم وشبهه ولغيره شمولا أو تفصيلا وقيل مطلقا وما لغيره غالبا ولمبهم أمره وصفات عالم وقيل وله مطلقا وقيل بقرينة

«ش» الأصل في من وقوعها على العاقل ولا تقع على غير العاقل الا في مواضع أحدها أن ينزل منزلته نحو «ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له» عبر عن الأصنام بمن لتنزيلها منزلة العاقل حيث عبدوها وقوله * أسرب القطا هل من يعير جناحه * نزل القطا منزلة العاقل لخطابه ونداؤه الثاني والثالث أن يقترن معه في شمول أو تفصيل فالاول نحو «ألم تر أن الله يسبح له من في السموات ومن في الارض» والثاني نحو «ومنهم من يمشي على أربع» لاقترانه بالعاقل فيما فصل بمن في قوله «خلق كل دابة من ماء» وزعم قطرب وقوع من على غير من يعقل دون اشتراط أخذا من ظاهر ما ورد من ذلك والغالب في ما وقوعها على غير العاقل وقد يقع للعاقل نادرا نحو «لما خلقت بيدي» «والسماء وما بناها» الآيات «ولا أنتم عابدون ما أعبد» وسمع سبحان ما سخركن لنا ولورود هذا ومثاله زعم قوم منهم ابن درستويه وأبو عبيدة ومكي وابن خروف وقوعها على آحاد من يعقل مطلقا وقال السهيلي لا يقع على أولي العلم الا بقرينة ويقع على صفات من يعقل نحو «فانكحوا

ما طاب لكم من النساء . أى الطيب وعلى المبهم أمره كأن ترى شبحا تقدر إنسانيته وعدم إنسانيته فتقول أخبرنى ما هنالك

﴿ ص ﴾ ويقعان شرطا واستفهاما وأنكر الفراء نحو من قائم ونكرتين موصوفتين خلافا للقوم وشرط الكسائى لمن وقوعها بمحل جائز تنكير وبعضهم واجبه قال الفارسى وتقع نكرة تامة وتوصف بما فى قول لتعظيم أو تحقير أو تنويع وخلت نكرة من صفة فى ما أفعله ونعما وإنى مما أن أفعل وقيل معرفة فيهما وتزاد قيل ومن

﴿ ش ﴾ تقع من وما شرطيتين نحو . من يعمل سوأ يجز به . وما تفعلوا من خير يعلمه الله . واستفهاميتين نحو من إله غير الله . وما رب العالمين . ونكرتين موصوفتين نحو مررت بمن معجب لك وبما معجب لك قال

ألا رب من تغتشه لك ناصح * ومؤتمن بالغيب غير أمين

وقال ربما تكره النفوس من الأمـ * ـر له فرجة كحل العقال

وأنكر وقوعهما موصوفتين لأنهما لا يستقلان بأنفسهما ورد بأن من الصفات ما يلزم الموصوف نحو الجماء الغفير ويا أيها الرجل ومن وما من هذا القبيل وزعم الكسائى أن العرب لا تستعمل من نكرة موصوفة إلا فى موضع يختص بالنكرة كوقوعها بعد رب كقوله * رب من أنضجت غيظا قلبه * ورد بقوله * فكفى بنا فضلا على من غيرنا * وقيل يكفى فى الشرط وذكر الفارسى أن من تقع نكرة تامة بلا صلة ولا صفة ولا تضمن شرط ولا استفهام كقوله * ونعم من هو فى سر وإعلان * ولم يوافقه أحد على ذلك نعم تقع ما كذلك فى ثلاثة مواضع أحدها فى التعجب نحو ما أحسن زيدا على مذهب سيبويه الثانى فى باب نعم نحو غسلته غسلا نعما ودققته دقا نعما على خلاف فقد قيل إنها هنا معرفة أى نعم الغسل ونعم الدق قاله ابن خروف الثالث فى قولهم إنى مما أن أفعل أى إنى من أمر فعلى وقيل إنها هنا معرفة أيضا وذهب قوم منهم ابن السيد وابن عصفور إلى أن ما تقع صفة للتعظيم كقولهم لأمر ما جدع قصير أنفه ولأمر ما يسود من يسود أى لأمر عظيم ومنه . الحاقة ما الحاقة . فغشيهم من اليم ما غشيهم . أو التحقير نحو أعطيت عطية ما أو التنويع نحو ضربت ضربا ما أى نوعا من الضرب وفعلت فعلا ما أى نوعا من الفعل والمشهور أنها فى جميع ذلك زائدة وأبطل ابن عصفور الزيادة بأنها فى الأوائل والأواخر تقل وبأنها لو كانت زائدة لم يكن فى الكلام ما يعطى معنى التعظيم ونحوه وتقع ما زائدة نحو . فبما رحمة من الله . مما خطاياهم . أما أنت منطلقا وأجاز الكسائى زيادة من كقوله آل الزبير سنام المجد قد علمت * ذاك القبائل والأثرون من عددا أى والأثرون عددا والبصريون أنكروا ذلك لأنها اسم والأسماء لا تزاد وأولوا البيت على أن ما فيه نكرة موصوفة أى من تعد عددا

﴿ ص ﴾ وتقع أى شرطا واستفهاما وصفة نكرة حذفها نادر وقيل سائغ قال ابن مالك وحالا والأخفش ونكرة موصوفة

﴿ ش ﴾ تقع أى شرطا كقوله

أى حين تلم بى تلق ما شئـ * ـت من الخير فاتخذنى خليلا

واستفهامية نحو . فأى الفريقين أحق بالأمن . وصفة نكرة كقوله * دعوت امرأ أى امرئ فأجابنى * فإن أضيف إلى مشتق من صفة يمكن المدح بها كانت للمدح بالوصف الذى اشتق منه الاسم الذى أضيف إليه فإذا قلت بفارس أى فارس فقد أثنيت عليه بالفروسية خاصة أو إلى غير مشتق فهى للثناء عليه بكل صفة يمكن أن

يثنى بها فاذا قلت مررت برجل أى رجل فقد أثنيت عليه بما فى كل ما يمدح به الرجل وانها لم توصف بها المعرفة لانها لو أضيفت الى معرفة كانت بمعنى ما أضيفت اليه وذلك لا يتصور فى الصفة والغالب ذكر هذه النكرة وقد تحذف كقوله * اذا حارب الحجاج أى منافق * أى منافقا أى منافق وهذا فى غاية الندور لأن المقصود بالوصف بأى التعظيم والحذف مناف لذلك وذكر ابن مالك أن أيا تقع حالا كقوله * فلله عينى حبترا أيما فتى * قال أبو حيان ولم يذكر أصحابنا وقوعها حالا وأنشدوا البيت برفع أيما على الابتداء والخبر محذوف والتقدير أى فتى هو وأجاز الاخفش وقوعها نكرة موصوفة قياسا على من وما نحو مررت بأى كريم والجمهور منعوا ذلك لانه لم يسمع

﴿ص﴾ ﴿الكتاب الأول فى العمد﴾ وهى المرفوعات والمنصوب بالنواسخ

﴿ش﴾ العمدة عبارة عما لا يسوغ حذفه من اجزاء الكلام الا بدليل يقوم مقام اللفظ به وجعل إعرابها الرفع كما تقدم فى أنواع الاعراب وألحق منها بالفضلات فى النصب خبر كان وكاد واسم إن ولا وخبرا ظن فانها عمد لانها فى الاصل المبتدأ والخبر ونصبت

﴿ص﴾ المبتدأ اختلف هل هو أصل أو الفاعل والمختار وفاقا للرضى كل أصل

﴿ش﴾ اختلف فى أصل المرفوعات فقيل المبتدأ والفاعل فرع عنه وعزى الى سيبويه ووجهه أنه مبدوء به فى الكلام وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وان تأخر والفاعل تزول فاعليته اذا تقدم وأنه عامل ومعمول والفاعل معمول لا غير وقيل الفاعل أصل والمبتدأ فرع عنه وعزى للخليل ووجهه ان عامله لفظى وهو أقوى من عامل المبتدإ المعنوى فانه انما رفع للفرق بينه وبين المفعول وليس المبتدأ كذلك والاصل فى الاعراب أن يكون للفرق بين المعانى وقيل كلاهما أصلان وليس أحدهما محمولا على الآخر ولا فرعا عنه واختاره الرضى ونقله عن الاخفش وابن السراج قال وكذلك التمييز والحال والمستثنى أصول فى النصب كالمفعول وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة انتهى قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يجدى فائدة

﴿ص﴾ قالوا هو المجرد من عامل لفظى غير زائد ونحوه مخبرا عنه أو وصفا سابقا رافعا لمنفصل ولو ضميرا خلافا للكوفية كاف فشرطه تقدم نفى ولو بغير أو استفهام وبالهاء يجوز دونه بقبح ومنعه أبو حيان فى غير ما والهمزة وهو قائم مقام الفعل ومن ثم لا خبر له خلافا لزاعم أنه محذوف أو تاليه ولا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة أكلونى البراغيث خلافا لابن حوط الله فان طابقهما فالخبر مقدم أو مفردا أو مكسرا أو ما استوى مفرده وغيره جاز ودخل بقولنا غير زائد نحو هل من خالق. قالوا وبحسبك درهم والمختار وفاقا لشيخنا الكافيجى انه خبر وبنحوه رب رجل عالم أفادنا

﴿ش﴾ حد النحاة المبتدأ بأنه الاسم المجرد من عامل لفظى غير المزيد ونحوه مخبرا عنه أو وصفا سابقا رافعا لمنفصل كاف فقولنا المجرد من عامل لفظى أخرج الفاعل ونائبه ومدخول النواسخ والخبر وقيد العامل باللفظى بناء على رأيهم ان عامل المبتدإ معنوى وهو الابتداء وقولنا غير المزيد ليدخل فيه المجرور بحرف زائد نحو هل من خالق غير الله. وبحسبك درهم فخالق وحسبك مبتدآن لان العامل الداخل عليهما كلا عامل لزيادته وقولنا ونحوه ليدخل نحو رب رجل عالم أفادنا فرجل مبتدأ ولا أثر لرب لانها فى حكم الزائد اذ لا تتعلق بشىء وهذا الحد غير مرضى عندى لامرين أحدهما ان عامل المبتدا عندى الخبر كما سيأتى اختيارى له وهو لفظى والآخر أنه شامل للفعل المضارع المجرد من ناصب وجازم فلذا تركت بقولى قالوا وما قالوه فى بحسبك درهم غير مرضى أيضا فان شيخنا الكافيجى اختار أن بحسبك درهم خبر مقدم وان المبتدأ درهم نظرا للمعنى لانه محط الفائدة اذ القصد الاخبار

عن درهم بأنه كافيه وما قاله شيخنا هو الصواب ثم المبتدأ قسمان قسم له خبر وقسم له فاعل أو نائب عنه يغني عن الخبر وهو الوصف سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو منسوبا وشرطه أن يكون سابقا فليس منه نحو أخوالك خارج أبوهما لعدم سبقه وشرط مرفوعه أن يكون منفصلا سواء كان ظاهرا أم ضميرا نحو أقائم أنتما ومنع الكوفيون الضمير فلا يجيزون الا أقائمان أنتما بالمطابقة بجعل الضمير مبتدأ مؤخرا قالوا لان الوصف اذا رفع الفاعل الساد مسد الخبر جرى مجرى الفعل والفعل لا ينفصل منه الضمير ورد بالسماع قال

خليلي ما واف بعهدي أنتما * اذا لم تكونا لي على من أقاطع

وشرطه أيضا أن يكون كافيا أي مغنيا عن الخبر ليخرج نحو أقائم أبواه زيد فان الفاعل فيه غير مغن اذ لا يحسن السكوت عليه فزيد فيه مبتدأ وقائم خبر مقدم وشرطه أيضا تقدم نفي أو استفهام بأي ادواتهما كما ولا وإن وغير نحو غير قائم الزيدان ومنه قوله

غير مأسوف على زمن * ينقضي بالهم والحزن

وكالهمزة وهل وما ومن ومتى وأين وكيف وكم وأيان هكذا زعم ابن مالك قياسا على سماع ما والهمزة وقصره أبو حيان عليهما اذ لم يسمع سواهما ولم يشرط الكوفيون والاخفش الاعتماد عليهما بناء على رأيهم الآتي في عمله غير معتمد وشرطه ابن مالك استحسانا لا وجوبا فأجازه دونه بقبح وجعل منه قوله * خبير بنو لهب فلا تك ملغيا * وأجيب بأن خبيرا خبر مقدم ولم يطابق لان باب فعيل لا يلزم فيه المطابقة ثم هذا الوصف قائم مقام الفعل لشدة شبهه به ولاجل ذلك منع ما يمنع منه الفعل فلا يخبر عنه ولا يصغر فلا يقال أضويرب الزيدان ولا يوصف فلا يقال أضارب عاقل الزيدان ولا يعرف بأل فلا يقال القائم أخوالك ولا يثنى ولا يجمع فلا يقال أقائمان أخوالك وأقائمون أخوتك على أن أخوالك وأخوتك فاعل الا على لغة أكلوني البراغيث كما لا يقبل الفعل شيأ من ذلك وزعم بعضهم أن خبر هذا الوصف محذوف ورد بأنه لا حاجة اليه لتمام الكلام بدونه وزعم آخر أنه الذي يليه وزعم ابن حوط الله أنه يجوز تثنيته وجمعه واستدل بحديث أو مخرجي هم وأجيب بأنه على لغة أكلوني البراغيث أو على التقديم والتأخير وعلى الاول لو ثنى وجمع جعل خبرا مقدما والمرفوع مبتدأ مؤخرا ويجوز ذلك مع ما تقدم في الافراد نحو أقائم زيد وفي جمع التكسير نحو أقيام الرجال وفيما استوى فيه المفرد وغيره نحو أجنب الزيدان

﴿ص﴾ ورافع المبتدأ قال الجمهور الابتداء وهو جعله أولا ليخبر عنه وقيل تجرده والخبر المبتدأ وقيل الابتداء وقيل هما والمختار وفاقا للكوفية وابن جني وأبي حيان ترافعا وقيل ان لم يكن في الخبر ذكر والا فيه

﴿ش﴾ في رافع المبتدأ والخبر أقوال فالجمهور وسيبويه على أن رافع المبتدإ معنوي وهو الابتداء لانه بني عليه ورافع الخبر المبتدأ لانه مبني عليه فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وضعف بأن المبتدأ قد يرفع فاعلا نحو القائم أبوه ضاحك فلو كان رافعا للخبر لأدى الى إعمال واحد رفعين ولا نظير له وأجيب بأن ذلك انما يمتنع اذا اتحدت الجهة وهي هنا مختلفة وبأنه قد يكون جامدا أو ضميرا وهما لا يعملان وأجيب بأن ذلك انما يؤثر فيما يعمل بطريق الشبه بالفعل وعمل المبتدإ ليس به بل بطريق الاصالة وقيل العامل في الخبر هو الابتداء أيضا لانه طالب لهما فعمل فيهما وعليه الاخفش وابن السراج والرماني ورد بأن أقوى العوامل وهو الفعل لا يعمل رفعين فالمعنوي أولى وقيل العامل فيه الابتداء والمبتدأ معا وعلى هذا فهل العامل مجموع الامرين أو الابتداء بواسطة المبتدإ قولان ونظير الثاني يقوي الفعل بالواو المصاحبة في المفعول معه وبالا في المستثنى ويقوم المضاف بمعنى اللام أومن وذهب الكوفيون الى أنهما ترافعا فالمبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ لان كلا منهما طالب الآخر ومحتاج له وبه صار عمدة وضعف بأنه يلزم عليه أن تكون رتبة كل منهما التقديم لان أصل كل عامل ان يتقدم على معموله وأجيب

عنع ذلك بدليل أدوات الشرط فانها عاملة في أفعالها الجزم وأفعالها عاملة فيها النصب نحو أياما تدعو ولو سلم قلنا كل منهما متقدم على صاحبه من وجه متأخر عنه من وجه آخر فلا دور لاختلاف الجهة أما تقدم المبتدإ فلان حق المنسوب أن يكون تابعا للمنسوب اليه وفرعا له وأما تقدم الخبر فلانه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة لانك انما ابتدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متأخرا في الوجود فهو متقدم في القصد وهذا المذهب اختاره ابن جني وأبو حيان وهو المختار عندي وللكوفيين قول آخر أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر نحو زيد ضربته لانه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع منسوبا للضمير فاذا لم يكن ثم ذكر نحو القائم زيد ترافعا وعلى قول الجمهور اختلف في الابتداء فالاصح أنه جعل الاسم أولا ليخبر عنه وقيل تجرده من العوامل اللفظية أي كونه معرى منها

﴿ ص ﴾ والخبر مفرد جامد ولا ضمير فيه خلافا لزاعمه ومشتق يتحمله ان لم يرفع ظاهرا ولا يتحمل غير واحد وقيل اثنين ان قدر خلف موصوف وثلاثة ان كان بأل وفي نحو حلو حامض قيل يقدر فيهما وقيل الاول وقيل الثاني وقيل في المعنى لا في واحد ويستتر إن جرى على ما هو له وقيل يبرز فاعلا أو تأكيدا وإلا برز وقال الكوفية وابن مالك ما لم يؤمن لبس وحكمه حالا ونعتا كالخبر والفعل كهو وقال أبو حيان اذا خيف لبس كرر الظاهر

﴿ ش ﴾ الخبر ثلاثة أقسام مفرد وجملة وشبهها وهو الظرف والمجرور فالمفرد ما تسلط على لفظه عامل كان أو غيره وهو قسمان جامد ومشتق والمشتق ما دل على متصف مصوغا من مصدر كضارب ومضروب وحسن وأحسن منه والجامد بخلافه فالجامد لا يتحمل ضميرا نحو زيد أسد لا بمعنى شجاع وزعم الكسائي انه يتحمله ونسبه صاحب البسيط وغيره الى الكوفيين والرماني قال ابن مالك وهو دعوى لا دليل عليها قال أبو حيان وقد رد بأنه لو تحمل ضميرا لجاز العطف عليه مؤكدا فيقال هذا أخوك هو وزيد كما تقول زيد قائم هو وعمرو والمشتق يتحمله ان لم يرفع ظاهرا نحو زيد قائم بخلاف ما اذا رفعه لفظا نحو الزيدان قائم أبوهما أو محلا نحو زيد عمرو مر به ولا يتحمل غير ضمير واحد وقيل ان قدر خلفا من موصوف استتر فيه ضميران أحدهما للابتداء والآخر للموصوف الذي صار خلفا منه فان كان صلة لأل نحو زيد القائم ففيه ثلاث ضمائر للمبتدا وللموصوف الذي صار خلفا منه ولأل فاذا أكد قيل فيه زيد القائم نفسه نفسه نفسه ولو تعدد الخبر المشتق والجميع في المعنى واحد نحو هذا حلو حامض ففيه أقوال قال الفارسي ليس فيه الا ضمير واحد يتحمله الثاني لان الاول تنزل من الثاني منزلة الجزء وصار الخبر انما هو بتمامهما وقال بعضهم يقدر في الاول لانه الخبر في الحقيقة والثاني كالصفة له والتقدير هذا حلو فيه حموضة وقال أبو حيان الذي أختاره أن كلا منهما يتحمل ضميرا لاشتقاقهما ولا يلزم أن يكون كل واحد منهما خبرا على حياله لان المقصود جمع الطعمين والمعنى أن فيه حلاوة وحموضة وقال صاحب البديع الضمير يعود على المبتدإ من معنى الكلام كأنك قلت هذا مز لانه لا يجوز خلو الخبرين من الضمير لئلا تنتقض قاعدة المشتق ولا انفراد أحدهما به لانه ليس أولى من الآخر ولا أن يكون فيهما ضمير واحد لان عاملين لا يعملان في معمول واحد ولا أن يكون فيهما ضميران لانه يصير التقدير كله حلو وكله حامض وليس هذا الغرض منه قال أبو حيان وتظهر ثمرة الخلاف اذا جاء بعدهما نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فان قلنا لا يتحمل الاول ضميرا تعين أن يكون الرمان مرفوعا بالثاني وان قلنا يتحمل كان من باب التنازع ولتعارض أدلة الاقوال سكت على الترجيح قال ابن جني راجعت أبا علي نيفا وعشرين سنة في هذه المسئلة حتى تبينت لي ثم ان جرى المشتق على من هو له استتر الضمير قال ابن مالك باجماع لعدم الحاجة الى ابرازه نحو زيد هند ضاربته أي هي قال أبو حيان وليس كما ادعاه من الاجماع ففي الافصاح أجاز بعض أهل عصرنا أن تقول زيد عمرو ضاربه هو

فيكون ضاربا على عمرو وهو له ورفع الضمير به أو تجعله توكيدا وان جرى على غير من هو له وجب ابرازه سواء خيف اللبس نحو زيد عمرو ضاربه هو أم أمن نحو زيد هند ضاربها هو هذا مذهب البصريين وجوز الكوفيون الاستتار في حال الأمن وتبعهم ابن مالك واستدل بما حكاه الفراء عن العرب كل ذي عين ناظرة اليك أي هي وبقوله • قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت • أي بانوها هم وبقراءة ابن أبي عبلة • الى طعام غير ناظرين إناه بجر غير أي أنتم وبقراءة • فظلت أعناقهم لها خاضعين أي هم وتكلف البصريون تأويل ذلك وأمثاله وحكم المشتق اذا وقع حالا أو نعتا كحكمه اذا وقع خبرا في تحمل الضمير واستتاره وابرازه وفاقا وخلافا قال أبو حيان الا في مسئلة واحدة وهي مررت برجل حسن أبواه جميلين فجميلين صفة جارية على رجل وليست له بل للأبوين ولم يبرز الضمير فيهما بأن يقال جميلين هما وسوغ ذلك كونه عائدا على الأبوين المضافين على ضميره فصار كأنه قال مررت برجل حسن أبواه جميل أبواه والفعل كالمشتق فيما ذكر أيضا نحو زيد عمرو يضربه هو وزيد هند يضربها أو يضربها هو على الخلاف وجوز أبو حيان في حالة اللبس أن يكرر الفاعل الظاهر لزوال فيقال زيد عمرو يضربه زيد إيقاعا للظاهر موقع المضمر ورد بأنه ضعيف في غير موضع التفخيم

﴿ ص ﴾ وجملة اسمية أو فعلية ولو صدرت بحرف وشرط معموله وخالف الكوفية في المصدرة بان وقوم في التنفيس ومعمول الفعل وثعلب في القسمية وابن الانبارى في الطلبية وثالثها يقدر القول وقال شيخنا الكافيجى ان اعتبر ثبوته فالثالث أو مجرد الارتباط فالاول لا ابتدائية وذات لكن وبل وحتى باجماع

﴿ ش ﴾ الجملة ما تضمن جزأين لعوامل الاسماء تسلط على لفظهما أو لفظ أحدهما فالاول الاسمية نحو زيد أبوه منطلق والثانى الفعلية نحو زيد قام أبوه اما نحو زيد قائم أبوه فليس بجملة عند المحققين ويندرج في الاسمية المصدرة بحرف عامل نحو زيد ما أبوه قائما وزيد انه قائم ومنع الكوفيون وقوع المصدرة بان المكسورة وما عملت فيه خبر المبتدإ ويندرج فيها أيضا الجملة المصدرة باسم شرط غير معمول لفعله نحو زيد من يكرمه أكرمه ويندرج في الفعلية المصدرة بحرف شرط أو باسم شرط معمول لفعله نحو زيد ان يقم أقم معه وزيد أيهم يضرب أضرب به والمصدرة بمعمول فعلها نحو زيد عمرا اضرب أو يضرب أو بحرف تنفيس وخالف في الاخيرتين بعض المتأخرين والقسمية ومنعها ثعلب ورد بالسماع قال تعالى • والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم • والطلبية ومنعها ابن الانبارى لانها لا تحتمل الصدق والكذب والخبر حقه ذلك ورد بأن المفرد يقع خبرا اجماعا ولا يحتمل ذلك وبالسماع قال

قلب من عيل صبره كيف يسلو • صاليا نار لوعة وغرام

وقال ابن السراج اذا وقعت خبرا فالقول قبلها مقدر فنحو زيد اضربه على تقدير أقول لك اضربه وذلك المقدر هو الخبر والمذكور معموله قال شيخنا العلامة الكافيجى رحمه الله ولا يسوغ الاخبار بجملة ندائية نحو زيد يا أخاه ولا مصدرة بلكن أو بل أو حتى بالاجماع في كل ذلك

﴿ ص ﴾ ويجب فيها ان لم يكنه معنى ضمير عائد اليه مطابق ولا يحذف مطلقا عند الجمهور الا في نحو السمن منوان بدرهم أو شذوذ وقيل يجوز ان حذف مبتدإ وثالثها ان نصب بفعل تام متصرف بقلة ورابعها بكثرة وخامسها ان كان المبتدأ استفهاما أو كلا أو كلا وسادسها ان كان صدرا أولا يتعرف وسابعها ان اقتضى عموما وثامنها ان نصب بجامد وتاسعها وصفه وعاشرها وجر وأصله النصب والمختار ان دل دليل ولم يؤد الى رجحان عمل آخر جاز مطلقا والا فلا

﴿ ش ﴾ الجملة ان كانت نفس المبتدإ في المعنى لم يحتج الى رابط نحو أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا اله الا

لا إله إلا الله والا فلا بد لها من ضمير عائد على المبتدإ يربطها به وشرطه أن يكون مطابقا له نحو زيد قام غلامه وهل يجوز حذفه فيه أقوال أحدها وعليه الجمهور أنه لا يجوز سواء كان مرفوعا مبتدأ أو فاعلا أو منصوبا بفعل متصرف أو جامد أو ناقص أو وصف أو حرف أو مجرورا الا فى صورة واحدة وهى ان يجر بحرف ولا يؤدى حذفه الى تهيئة عامل آخر نحو السمن منوان بدرهم أى منوان منه بخلاف ما اذا أدى نحو الرغيف أكلت زيد منه أو جر باضافة سواء كان أصل المنصب نحو زيد أنا ضاربه أم لم يكن نحو زيد قام غلامه وقيل يجوز حذف المرفوع اذا كان مبتدأ وعليه صاحب البسيط قال لانه لا مانع منه نحو زيد هو قائم وقوله * رب قتل عار * أى هو عار ورد بأنه لا يدرى أحذف شئ أم لا لصلاحية المذكور للاستقلال بالخبرية وقيل يجوز حذف المنصوب لفعل تام متصرف بقلة وعليه ابن أبى الربيع كقراءة ابن عامر * وكل وعد الله الحسنى * أى وعده وقيل يجوز ذلك بكثرة وعليه هشام من الكوفيين نحو زيد ضربت وقيل يختص ذلك بما اذا كان المبتدأ اسم استفهام أو كلا وكلتا أو كلا وعليه الفراء كالآية المذكورة وكقوله * على ذنبا كله لم أصنع * وقوله * كلاهما أحد مستر بضا وقولك أيهم ضربت ووجهه قياس الاستفهام على الموصول بجامع عدم تقدم المعمول وكون كل وكلا فى معنى ما فنحو كل الرجال أو كلا الرجلين ضربت فى معنى ما من الرجال أو ما من الرجلين الا من ضربت وما لها الصدر فأشبهت الموصول فساغ الحذف كعائده وقيل يجوز الحذف فى كل اسم له الصدر نحو كم وأى وفى كل اسم لا يتصرف نحو من وما وحكى هذا عن الفراء أيضا ووجهه بأنه اذا لزم الصدر كثر فيه الرفع وقل كونه مفعولا به فاجرى على الأكثر من أحواله بخلاف ما يتقدم ويتأخر وقيل يجوز الحذف فى كل وما أشبهها فى اقتضاء العموم حكى عن الفراء أيضا نحو رجل يدعو الى خير أجيب وآمر بخير أطيع وقيل يجوز حذف المنصوب بفعل جامد كالتعجب نحو أبوك ما أحسن أى أحسنه وعليه الكسائى وقيل يجوز حذف المنصوب بالوصف نحو الدرهم انا معطيك وقيل يجوز حذف المجرور اذا كان أصله النصب بأن كان المضاف اسم فاعل نحو زيد أنا ضارب أى ضاربه بخلاف غيره والمختار من هذا كله الجواز بشرطين أحدهما وجود دليل يدل على المحذوف الثانى أن لا يؤدى الى رجحان عمل آخر بأن يؤدى الى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه كما تقدم فى الرغيف أكلت منه وكأيهم ضربت فانه يؤدى الى تسليط أكلت وضربت على نصب الاسم المقدم فمتى فقد أحد الشرطين لم يجز الحذف وسواء فى حالتى الجواز والمنع المرفوع والمنصوب والمجرور وقال بعضهم لا يجوز الحذف الا بخمسة شروط أن لا يكون فاعلا ولا نائبا عنه ولا مؤديا الى لبس نحو زيد ضربته فى داره ولا الى اخلال نحو زيد قام غلامه لان حذفه يخل بالتعريف الذى استفاده الغلام منه ولا الى التهيئة والقطع وهذه الخمسة ترجع الى الشرطين اللذين اخترناهما

﴿ص﴾ ويغنى عنه اشارة وخصه ابن الحاج بالبعيد والمبتدأ موصول أو موصوف وتكراره بلفظه وضعفه سيبويه وثالثها يختص بالضرورة ورابعها بالتهويل وعموم وتوقف ابن هشام وعطف جملة فيها ضميره بالفاء قال هشام والواو والمختار وفاقا للزجاج جواز نحو زيد يقوم عمرو ان قام وان لم يعطف لا تكراره بمعناه ووجود ضمير عائد اليه بدلا من بعض الجملة خلافا للأخفش فيهما

﴿ش﴾ الأصل فى الرابط الضمير ولهذا يربط به مذكورا ومحذوفا ويغنى عنه أشياء أحدها الاشارة نحو * ولباس التقوى ذلك خير * والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار * ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤلا * وخصه ابن الحاج بكون المبتدإ موصولا أو موصوفا والخبر اشارة للبعيد فيمتنع نحو زيد قام هذا وزيد قام ذاك الثانى تكرار المبتدأ بلفظه نحو زيد قام زيد وأكثر ما يكون فى مواضع التهويل والتفخيم نحو * الحاقة ما الحاقة * وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين * وقيل انه يختص بذلك ولا يجوز فى غيره وقيل

يختص بالضرورة ولا يجوز في غيرها وقيل يجوز في الاختيار بضعف وعليه سيبويه الثالث عموم يشمل المبتدأ نحو زيد نعم الرجل وقوله * فأما الصبر عنها فلا صبرا * وتوقف فيه الشيخ جمال الدين بن هشام فقال في المغني كذا قالوا فيلزمهم أن يجيزوا زيد مات الناس وعمرو كل الناس يموتون وخالد لا رجل في الدار قال وأما المثال فيخرج على ان أل فيه للعهد لا للجنس والبيت الرابط فيه اعادة المبتدإ بلفظه وليس العموم فيه مرادا اذ المراد انه لا صبر له عنها الا انه لا صبر له عن شيء الرابع عطف جملة فيها ضمير المبتدا بفاء السببية على الجملة المخبر بها الخالية منه نحو

وانسان عيني يحسر الماء تارة * فيبدو وتارات يجم فيغرق

ففي يبدو ضمير عائد على انسان المبتدإ وهي معطوفة بالفاء على يحسر الماء الخبر الخامس عطف الجملة المذكورة بالواو واجازه هشام وحده نحو زيد قامت هند وأكرمها ومنعه الجمهور لانها انما تكون للجمع في المفردات لا في الجمل بدليل جواز هذان قائم وقاعد دون هذان يقوم ويقعد السادس شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام اجازه الزجاج وجزم به ابن هشام في المغني وهو المختار السابع تكرار المبتدإ بمعناه نحو زيد جاءني أبو عبد الله اذا كان كنيته اجازه الأخفش مستدلا بنحو والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة انا لا نضيع أجر المصلحين . والجمهور منعوا ذلك وقالوا الرابط العموم ووافق ابن عصفور الاخفش كما جاء ذلك في الموصول حكى أبو سعيد الذي رويت عن الخدري وتابعه الخضراوي وحسنه ابن جني الثامن وجود ضمير عائد على المبتدا بدلا من بعض الجملة المخبر بها اجازه الأخفش أيضا نحو حسن الجارية أعجبتني هو فأعجبتني خبر حسن ولا رابط فيها فربط بالبدل الذي هو هو اذ هو بدل من الضمير المؤنث المستتر في أعجبتني العائد على الجارية وهو عائد على الحسن

﴿ ص ﴾ وظرف أو مجرور تام عامله كونه منوى في الأصح والتحقيق وفاقا لابن كيسان انه الخبر والعامل في مرفوعه والمختار وفاقا لابن مالك تقديره اسم فاعل ليغنيه بعد أما ورجح ابن الحاجب الفعل وعليه هو من قبيل الجملة وعلى الأول المفرد وقيل قسم برأسه مطلقا وجوز الكوفية الناقص ويتحمل كمشتق ومنعه الفراء ان تقدم ويؤكد ضميره وعمله يأتي

﴿ ش ﴾ اذا وقع الظرف أو الجار والمجرور خبرا فشرطه ان يكون تاما نحو زيد امامك وزيد في الدار بخلاف الناقص وهو ما لا يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به نحو زيد بك أو فيك أو عنك أي واثق بك وراغب فيك ومعرض عنك فلا يقع خبرا اذ لا فائدة فيه ثم هنا مسائل الأولى اختلف في عامل الظرف والمجرور الواقعين خبرا فالأصح انه كون مقدر وقيل المبتدأ وعليه ابن خروف ونسبه ابن أبي العافية الى سيبويه وانه عمل فيه النصب لا الرفع لانه ليس الأول في المعنى ورد بأنه مخالف للمشهور من غير دليل وبأنه يلزم منه تركيب كلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث وقيل المخالفة وعليه الكوفيون واذا قلت زيد أخوك فالأخ هو زيد أو زيد خلفك فالخلف ليس بزيد فمخالفته له عملت النصب ورد بأن المخالفة معنى لا يختص بالأسماء دون الافعال فلا يصح أن يكون عاملا لأن العامل اللفظي شرطه أن يكون مختصا فالمعنوي الاضعف أولى وعلى الأول يجوز تقدير الكون باسم الفاعل وبالفعل فالتقدير في زيد عندك أو في الدار زيد كائن أو مستقر أو كان أو استقر فاختلف في الأولى منهما فرجح ابن مالك وغيره تقديره اسم الفاعل لان الاصل في الخبر الافراد والتصريح به في قوله * فأنت لدى بحبوحة الهون كائن * ولتعينه في بعض المواضع وهو ما لا يصلح فيه الفعل نحو أما عندك فزيد وخرجت فاذا عندك زيد لان أما واذا الفجائية لا يليها فعل ورجح ابن الحاجب تبعا للزمخشري والفارسي تقدير الفعل لانه الأصل في العمل ولتعينه في الصلة وأجيب بالفرق فانه في الصلة واقع موقع الجملة

وفى الخبر واقع. وقع المفرد ثم ان قدرت اسم الفاعل كان من قبيل الخبر المفرد وان قدرت الفعل كان من قبيل الجملة فلا يخرج الخبر عن القسمين وقيل هو قسم برأسه مطلقا وعليه ابن السراج الثانية ذهب ابن كيسان الى أن الخبر فى الحقيقة هو العامل المحذوف وان تسمية الظرف خبرا مجاز وتابعه ابن مالك هذا هو التحقيق وذهب الفارسى وابن جنى الى أن الظرف حقيقة وأن العامل صار نسيا منسيا والقولان جاريان فى عمله الرفع هل هو له حقيقة أو للمقدر وفى تحمله الضمير هل هو فيه حقيقة أو فى المقدر والاكثرون فى المسائل الثلاث على أن الحكم للظرف حقيقة الثالثة البصريون على أن الظرف يتحمل ضمير المبتدا كالمشتق سواء تقدم أم تأخر وقال الفراء لا ضمير فيه الا اذا تأخر فان تقدم فلا والاجاز أن يؤكد ويعطف عليه ويبدل منه كما يفعل ذلك مع المتأخر ومن تأكيده متأخرا قوله * فان فؤادى عندك الدهر أجمع * وسيأتى عمل الظرف والمجرور فى الكتاب الرابع

﴿ص﴾ ولا يخبر بزمان عن عين وقيل يجوز ان كان فيه معنى الشرط والمختار وفاقا لابن مالك ان أفاد ويخبر عن معنى فان وقع فى بعضه قل رفعه أو كله أو أكثر وهو نكرة كثر ويجوز نصبه وجره بفى خلافا للكوفية فيهما أو معرفة جاز باتفاق

﴿ش﴾ والمشهور ان ظرف الزمان لا يجوز الاخبار به عن اسم عين فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة سواء جئت به منصوبا أو مجرورا بفى وأن ما ورد من ذلك مؤول على حذف مضاف كقولهم اليوم خمر وغدا أمر أى شرب خمر والليلة الهلال أى طلوعه وأجاز ذلك قوم اذا كان فيه معنى الشرط نحو الرطب اذا جاء الحر وأجاز بعض المتأخرين بشرط الفائدة وعليه ابن مالك وضبطه بأن يشابه اسم العين اسم المعنى فى حدوثه وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال والرطب شهرى ربيع والبلح شهرين أو مضاف اليه اسم معنى عام نحو أكل يوم ثوب تلبسه أو يعم والزمان خاص نحو نحن فى شهر كذا أو مسئول به عن خاص نحو فى أى الفصول نحن ويجوز الاخبار بظرف الزمان عن اسم المعنى ثم ان كان واقعا فى جميعه وهو معرفة جاز رفعه ونصبه باجماع نحو صيامك يوم الخميس بالوجهين والنصب هو الأصل والغالب أو نكرة فأوجب الكوفيون رفعه نحو ميعادك اليوم ويومان غدوها شهر ورواحها شهر وحمله وفصاله ثلاثون شهرا وجوز البصريون معه النصب والجر بفى وكذا ان كان واقعا فى أكثره نحو الحج أشهر. وان وقع فى بعضه فحكى ابن مالك الاجماع على جواز الوجهين فى النكرة والمعرفة والنصب أجود وروى بهما قوله * زعم البوارح ان رحلتنا غدا *

﴿ص﴾ أو وقع مكانى متصرف عن عين نكرة جاز وعن الكوفية أن عطف مثله مختار والا واجب ومعرفة مرجوح والكوفية ضرورة الا بعد مكان وبكثرة فى موقت متصرف بعد عين قدر فيه بعد فان فصلا بأقرب بفى فرسخين أنت منى أشياء وغير ما سرنا هما تعين النصب ونصب اليوم مع الجمعة وتجارها مما يتضمن عملا كاليوم يوم جاز لا غيره كالاحد خلافا للفراء وهشام ولا الشهور ورفع ونصب ظهرك وخلفك ونحو فعلك النفط وشبهه ولا يلزم تصرف كفوق وقيل الا فيا كان من الجسد [illegible]

﴿ش﴾ فيه مسائل الاولى اذا أخبر بظرف مكان متصرف عن اسم عين فان كان الظرف نكرة نحو المسلمون جانب والمشركون جانب [illegible] للدائم وأتم خلف جاز فيه الرفع والنصب عند البصريين والكوفيين فى المشهور عنهم وعنهم رواية أن الرفع واجب الا ان عطف عليه مثله نحو القوم يمين وشمال فيجوز رفعا ونصبا عند البصريين والكوفيين أو معرفة نحو زيد خلفك وداري خلفه فالنصب أرجح والرفع مرجوح وخصه الكوفيون بالشعر وأطلقوه بالجسم بمكان كالمثال الثاني الثانية اذا أخبر بوقت متصرف فالبصريون جوزوا اسم

عين مقدر اضافة بعد اليه جاز فيه الرفع والنصب والموقت المحدود كزيد مني فرسخ وفرسخا ويوم ويوما أي بعد زيد واحترز بالمتصرف عن اللازم للظرفية كضحوة معينا فان قصد في نحو أنت مني فرسخين أنت من أشياعنا ما سرنا فرسخين تعين النصب على الظرفية والخبر متعلق بمعنى أي كائن بخلاف الرفع فانه على تقدير بعد مكانك مني فرسخان الثالثة اذا قلت اليوم الجمعة جاز رفع اليوم ونصبه وكذلك نحو الجمعة مما تضمن عملا كالسبت والعيد والفطر والاضحى والنيروز فان في الجمعة معنى الاجتماع وفي السبت معنى القطع وفي العيد معنى العود وفي الفطر معنى الافطار وفي الاضحى معنى التضحية وفي النيروز معنى الاجتماع وكذا قولك اليوم يومك لأنه على معنى شأنك وأمرك الذي تذكر به وأما الاحد وما بعده من الايام فلا يجوز فيه الا الرفع لأن ذلك لا يتضمن عملا والنصب انما هو على انه كائن فيها شيء ولا شيء كائن فيها بخلاف ما تقدم وأجاز الفراء وهشام النصب في ذلك أيضا بناء على الآن أي على معنى أن الآن أعم من الاحد والاثنين فيجعل الاحد والاثنين واقعا في الآن كما تقول في هذا الوقت هذا اليوم قال أبو حيان ومقتضى قواعد البصريين في غير أسماء الايام من أسماء الشهور ونحوها الرفع فقط نحو أول السنة المحرم والوقت الطيب المحرم الرابعة اذا قلت ظهرك خلفك جاز رفع الخلف ونصبه أما الرفع فلان الخلف في المعنى الظهر وأما النصب فعلى الظرف وكذا ما أشبه ذلك نحو نعلاك أسفلك قال تعالى «والركب أسفل منكم» قرئ بالوجهين فان كان الظرف المخبر به غير متصرف تعين النصب نحو رأسك فوقك ورجلاك تحتك بالنصب لا غير لأن فوق وتحت لا يستعملان الا ظرفا وقيل يجوز الرفع فيما كان من الجسد كالمثالين المذكورين بخلاف ما ليس منه نحو فوقك قلنسوتك وتحتك نعلك

﴿ص﴾ ومنعوا الاخبار بوحده وأجازه يونس وهشام وفي جواز تقديمه خلف

﴿ش﴾ منع الجمهور الاخبار بوحده لأنه اسم جرى مجرى المصدر فلا يخبر به وأجازه يونس وهشام فيقال زيد وحده اجراء له مجرى عنده وتقديره زيد موضع التفرد وعلى هذا هل يجوز تقديمه فيقال وحده زيد كما قال في داره زيد قال يونس وهشام لا قال أبو حيان وحجة يونس وهشام نص العرب على قولهم زيد وحده

﴿ص﴾ ويغني عن الخبر مصدر ومفعول به وحال قال الكسائي ووصف مجرور

﴿ش﴾ قد يغني عن الخبر مصدر نحو زيد سيرا أي يسير سيرا ومفعول به نحو انما العامري عمامته أي متعهد عمامته وحال حكى الاخفش زيد قائما أي ثبت قائما وقرئ ونحن عصبة بالنصب قال الكسائي ووصف مجرور

﴿ص﴾ مسئلة الاصل تعريف مبتدأ وتنكير خبره فان اجتمعا فالمعرفة المبتدأ الا في كم مالك وخير منك زيد عند سيبويه وقد يعرفان فيخير في المبتدإ وقيل الأعم وقيل بحسب المخاطب وقيل المعلوم عنده وقيل الاعرف وقيل غير الصفة

﴿ش﴾ الأصل تعريف المبتدإ لانه المسند اليه فحقه أن يكون معلوما لان الاسناد الى المجهول لا يفيد وتنكير الخبر لان نسبته من المبتدإ نسبة الفعل من الفاعل والفعل يلزمه التنكير فرجح تنكير الخبر على تعريفه فاذا اجتمع معرفة ونكرة فالمعرفة المبتدأ والنكرة الخبر الا في صورتين استثناء كذا عند سيبويه احداهما نحو كم مالك فان كم مبتدأ وهي نكرة وما بعدها معرفة لان أكثر ما يقع بعد اسماء الاستفهام النكرة والجمل والظروف ويتعين اذ ذاك كون اسم الاستفهام مبتدأ نحو من قائم ومن قام ومن عندك فحكم على كم بالابتداء حملا للاول على الاكثر الثانية أفعل التفضيل نحو خير منك زيد وتوجيهه ما تقدم في كم وغير سيبويه يجعل المعرفة في الصورتين المبتدأ جريا على القاعدة وقال ابن هشام يتجه عندي جواز الوجهين اعمالا للدليلين واذا اجتمع معرفتان ففي المبتدإ أقوال أحدها وعليه الفارسي وعليه ظاهر قول سيبويه أنك بالخيار فما شئت منهما اجعله

مبتدأ والثانى أن الأعم هو الخبر نحو زيد صديق اذا كان له اصدقاء غيره والثالث انه بحسب المخاطب فان علم منه انه فى علمه أحد الامرين أو سأله عن أحدهما بقوله من القائم فقيل فى جوابه القائم زيد فالمجهول الخبر والرابع أن المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ والمجهول الخبر والخامس ان اختلفت رتبتهما فى التعريف فاعرفهما المبتدأ والافالسابق والسادس ان الاسم متعين للابتداء والوصف متعين للخبر

﴿ ص ﴾ وينكران بشرط الفائدة وتحصل غالبا بكونه وصفا أو موصوفا بظاهر أو مقدر أو عاملا أو دعاء أو جوابا أو واجب الصدر أو مصغرا أو مثلا أو عطف على سائغ للابتداء أو عطف عليه بالواو وقصد به عموم أو تعجب أو ابهام أو خرق للعادة أو تنويع أو حصر أو الحقيقة من حيث هى أو تلا نفيا أو استفهاما ولو بغير همزة خلافا لابن الحاجب أو لولا أو واو الحال أو فاء الجزاء أو اذا الفجاءة أو بينا أو بينما أو ظرفا أو مجرورا قال ابن مالك وابن النحاس أو جملة خبرا

﴿ ش ﴾ يجوز الابتداء بالنكرة بشرط الفائدة وتحصل غالبا بأحد أمور أولها ان تكون وصفا كقولهم ضعيف عاذ بقرملة أى حيوان ضعيف التجأ الى ضعيف والقرملة شجرة ضعيفة الثانى أن تكون موصوفة اما بظاهر نحو . وأجل مسمى عنده . ولعبد مؤمن خير من مشرك أو مقدر نحو السمن منوان بدرهم أى منوان منه شر أهر ذا ناب أى شر عظيم الثالث أن تكون عاملة اما رفعا نحو قائم الزيدان عند من اجازه أو نصبا نحو أمر بمعروف صدقة أو جرا نحو غلام امرأة جاءنى وخمس صلوات كتبهن الله ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود الرابع ان يكون دعاء نحو سلام على آل يس . ويل للمطففين . الخامس ان تكون جوابا نحو درهم فى جواب ماعندك أى درهم عندى فيقدر الخبر متأخرا ولا يجوز تقديره متقدما لان الجواب يسلك به سبيل السؤال والمقدم فى السؤال هو المبتدأ السادس ان تكون واجبة التقدير كالاستفهام نحو من عندك والشرط نحو من يقم أقم معه السابع أن تكون مصغرة نحو رجيل جاءنى لانه فى معنى رجل حقير الثامن أن تكون مثلا اذ الامثال لا تغير نحو ليس عبد بأخ لك التاسع أن يعطف على سائغ الابتداء نحو زيد ورجل قائمان . قول معروف ومغفرة خير من صدقة . العاشر ان يعطف عليه ذلك نحو طاعة وقول معروف أى أمثل من غيرهما الحادى عشر الى السابع عشر ان يقصد به عموم نحو كل يموت أو التعجب نحو عجب لزيد أو ابهام نحو ما أحسن زيدا أو خرق العادة نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت أو تنويع نحو

فيوم علينا ويوم لنا ۞ ويوم نساء ويوم نسر

أو حصر نحو شر أهر ذا ناب أى ما أهر ذا ناب الا شر وشئ جاء بك أى ما جاء بك الا شئ أو الحقيقة من حيث هى نحو رجل خير من امرأة وتمرة خير من جرادة الثامن عشر الى الخامس والعشرين ان يسبقه نفى نحو ما رجل فى الدار واستفهام نحو أإله مع الله هل رجل فى الدار وقصره ابن الحاجب فى شرح وافيته على الهمزة المعادلة بأم نحو أرجل فى الدار أم امرأة قال ابن هشام فى المغنى وليس كما قال أو لولا نحو ۞ لولا اصطبار لاودى كل ذى مقة ۞ أو واو الحال نحو ۞ سرينا ونجم قد أضاء ۞ وفاء الجزاء كقولهم ان ذهب عير فعير فى الرهط (١) وعير القوم سيدهم أو اذا الفجائية نحو خرجت فاذا رجل بالباب أو بينا أو بينما نحو (٢) والخبر وهو ظرف أو مجرور أو جملة نحو ولدينا مزيد . لكل أجل كتاب . قصدك غلامه رجل والحاق الجملة فى ذلك بالظرف والمجرور ذكره ابن مالك قال أبو حيان ولا أعلم احدا وافقه انتهى ۞ وقد وافقه عصريه البهاء ابن النحاس شيخ أبى حيان فى تعليقه على المقرب

﴿ ص ﴾ مسئلة الاصل تأخير الخبر ويجب ان اتحدا عرفا ونكرا ولا بيان فى الاصح أو كان طلبا أو فعلا فلو رفع

---

(١) المعروف فى المثل ان ذهب عير فعير فى الرباط (٢) هكذا فى النسخ التى بأيدينا

الخبر او فاعلا وجوزه تقدم وثالثها المختار ان كان جمعا لا مثنى أو اقترن بالفاء أو إلا أو إنما قيل أو الباء الزائدة أو المبتدأ لازم الصدر أو دعاء أو تلوا أما

﴿ ش ﴾ الأصل تقديم المبتدإ وتأخير الخبر لان المبتدأ محكوم عليه فلا بد من تقدمه ليتحقق ويجوز تأخيره حيث لا مانع نحو قائم زيد ويجب التزام الاصل لأسباب أحدها أن يوهم التقديم ابتدائية الخبر بأن يكونا معرفتين أو نكرتين متساويتين ولا قرينة نحو زيد أخوك وأفضل منك أفضل منى فان كان قرينة جاز التقديم نحو أبو يوسف أبو حنيفة وقوله • بنونا بنو أبنائنا • وقوله

قبيلة الأم الاحياء أكرمها • وأغدر الناس بالجيران وافيها

أى أكرمها الأم الاحياء ومنهم من أجاز التقديم مطلقا ولم يلتفت الى إيهام الانعكاس وقال الفائدة تحصل للمخاطب سواء قدم الخبر أم أخر وقد أجاز ابن السيد فى قوله • شر النساء البعاير • أن يكون شر النساء مبتدأ والبعاير خبره وعكسه ومنهم من منع التقديم مطلقا ولم يفصل بين ما دل عليه المعنى وغيره الثانى ان يكون الخبر طلبا نحو زيد اضربه وزيد هلا ضربته الثالث والرابع أن يكون الخبر فعلا نحو زيد قام اذ لو قدم لأوهم الفاعلية فلو رفع البارز فأطلق الجمهور جواز تقدمه نحو قاما الزيدان وقاموا الزيدون وخصه والدى رحمه الله بالجمع ومنعه فى المثنى لبقاء الالباس على السامع لسقوط الالف لالتقاء الساكنين ذكر ذلك فى حواشيه على ابن المصنف ومنع قوم التقديم مطلقا حملا لحالة التثنية والجمع على الافراد لانه الاصل الخامس ان يقترن الخبر بالفاء نحو الذى يأتينى فله درهم لان الفاء دخلت لشبهه بالجزاء والجزاء لا يتقدم على الشرط السادس ان يقترن بالا أو انما نحو وما محمد الا رسول انما انت نذير وشذ قوله وهل الا عليك المعول • السابع ان يكون المبتدأ لازم الصدر حال استفهام نحو أيهم أفضل والشرط نحو من يقم أقم معه والمضاف الى أحدهما نحو غلام أيهم أفضل وغلام من يقم أقم معه وضمير الشأن نحو هو زيد منطلق ومدخول لام الابتداء نحو لزيد قائم الثامن ان يكون المبتدأ دعاء نحو سلام عليك وويل لزيد التاسع أن يكون المبتدأ بعد أما نحو أما زيد فعالم لان الفاء لا تلى أما العاشر أن يقع الخبر مؤخرا فى مثل نحو الكلاب على البقر وهذه الصورة هى الآتية فى قولى ويمتنع ان قدم مثلا كتأخيره وزاد بعضهم أن يقترن الخبر بالباء الزائدة نحو ما زيد بقائم على لغة الاعمال

﴿ ص ﴾ ويمتنع ان قدم مثلا كتأخيره أو كان ذا الصدر خلافا للأخفش والمازنى أو كم الخبرية أو مضافا الى ذلك أو اشارة ظرفا أو مصححا الابتداء بنكرة خلافا للجزولى أو دالا على ما يفهم بالتقديم ومنه سواء على أقمت أم قعدت على أن مدخول الهمزة مبتدأ وقيل عكسه وقيل فاعل يغنى وقيل مفعول وسواء لا خبر له أو مسندا دون أما الى أن خلافا للفراء والأخفش أو الى مقترن بالا وحصر أو فاء أو ذى ضمير ملابسه لان أمكن تقديم صاحبه ومنع الأخفش فى داره زيد والكوفية فى داره قيام زيد أو عبد زيد وقائم أو ضربته زيد وقائم أو قام أبوه زيد وزيد أبوه ضرب أو ضارب وأجازهما هشام والكسائى الأخيرة وضربته دون قائم

﴿ ش ﴾ يمتنع تأخير الخبر ويجب تقدمه لأسباب أحدها أن يستعمل كذلك فى مثل لان الأمثال لا تغير كقولهم فى كل واد بنو سعد الثانى أن يكون واجب التصدير كالاستفهام نحو أين زيد وكيف عمرو والمضاف اليه نحو صبح أى يوم السفر الثالث أن يكون كم الخبرية أو مضافا اليها نحو كم درهم مالك وصاحب كم غلام أنت الرابع أن يكون اسم اشارة ظرفا نحو ثم زيد وهنا عمرو وقرئ ثم الله شهيد وجه تقدمه القياس على سائر الاشارات فانك تقول هذا زيد ولا تقول زيد هذا الخامس أن يكون تقدمه مصححا للابتداء بالنكرة وهو الظرف والمجرور والجملة كما سبق السادس أن يكون دالا على ما يفهم بالتقديم ولا يفهم بالتأخير نحو قولك لله درك فلو أخر لم يفهم منه

معنى التعجب الذى يفهم منه التقديم ومنه سواء على أقمت أم قعدت على أن المعنى سواء على القيام وعدمه فدخول الهمزة مبتدأ وسواء خبره قدم وجوبا لانه لو أخر لتوهم السامع أن المتكلم مستفهم حقيقة وقيل سواء هو المبتدا والجملة خبره وقيل هو مبتدا والجملة فاعل مغن عن الخبر والتقدير استوى عندى أقمت أم قعدت وقيل هو مبتدأ لاخبر له والجملة مفعول بلا أبالى معنيا بسواء قاله السهيلى السابع أن يكون الخبر مسندا دون أما الى أن المفتوحة المشددة وصلتها نحو . وآية لهم أنا حملنا . اذ لو أخر لالتبس بالمكسورة وجوز الفراء والاخفش تأخيره قياسا على المسند الى أن المخففة نحو . وأن تصوموا خير لكم . فان ولى أما جاز التأخير اتفاقا نحو

عندى اصطبار وأما اننى جزع ٭ يوم النوى فلوجد كاد يبرينى

الثامن والتاسع والعاشر أن يكون مسندا الى مقرون بأداة حصر لئلا يلتبس نحو ما فى الدار الا زيد وانما فى الدار زيد أو الى مقرون بفاء نحو أما فى الدار فزيد أو الى مشتمل على ضمير ملابسه نحو فى الدار صاحبها اذ لو أخر عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة واذا علم ما يجب فيه تأخير الخبر وما يمنع علم أن ما عداهما يجوز فيه التقديم والتأخير سواء كان الخبر رافعا ضمير المبتدا أو سببيه أو ناصبا ضميره أو مشتملا عليه أو على ضمير ما أضيف اليه أو المبتدا مشتمل على ضمير ملابس الخبر فالاول نحو قائم زيد والثانى نحو قائم أبوه زيد أو قام أبوه زيد والثالث نحو ضربته زيد والرابع نحو فى داره زيد والخامس نحو فى داره قيام زيد وفى داره عبد زيد السادس نحو زيدا أبوه ضرب وزيدا أبوه ضارب ومنع الكوفيون تقديم الخبر فى غير الرابع والمفرد فى الاخير الا هشاما منهم فأجاز الاخير بصورتيه ووافقه الكسائى على جواز الصورة الثانية وهى زيدا أبوه ضارب دون زيدا أبوه ضرب وعضده أبو على بأن الاصل الاخبار بالمفرد والاخبار بالفعل خلاف الاصل فكان المبتدا بالنسبة اليه أجنبى فلا يفصل به بين الفعل ومنصوبه بخلاف اسم الفاعل وعضده غيره بأن الخبر اذا كان فعلا لا يجوز تقديمه فلا يجوز تقديم معموله بخلاف اسم الفاعل وعورض بأن تقديم معمول الفعل أولى لقوته وأجاز الكسائى أيضا التقديم فى الثالث ومنع الاخفش التقديم فى الرابع على أن زيدا مرفوع بالمجرور وانما أجازه الكوفيون ولم يجيزوا قائم زيد وضربته زيد لان الضمير فى قولك فى داره زيد غير معتمد عليه ألا ترى أن المقصود فى الدار زيد وحصل هذا الضمير بالعرض واحتج البصريون بالسماع حكى تميمى أنا ومشنوء من يشنؤك وذهب ابن الطراوة الى جواز زيد أخوك دون قائم زيد بناء على مذهب له غريب خارج عن قانون العربية وقد أشرت اليه فى كتاب الاقتراح فى أصول النحو وتركته هنا لسخافته

﴿ ص ﴾ مسئلة يحذف ما علم من مبتدإ وخبر وحيث صح فيهما ففى الأولى قولان وفى المحذوف من زيد وعمرو قائم ثالثها التخيير ويقل بعد اذا

﴿ ش ﴾ يجوز حذف ما علم من المبتدإ والخبر فالاول يكثر فى جواب الاستفهام نحو . وما أدراك ماهيه نار . أى هى نار . قل هل أنبئكم بشر من ذلكم النار . أى هو النار وبعد فاء الجواب . من عمل صالحا فلنفسه . أى فعمله لنفسه . وان تخالطوهم فاخوانكم . أى فهم إخوانكم وبعد القول نحو . وقالوا أساطير الاولين . أى هو ويقل بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا السبع ولم يقع فى القرآن بعدها الا ثابتا ومنه فى غير ذلك . سورة أنزلناها براءة من الله . أى هذه والثانى نحو . أكلها دائم وظلها . أى دائم . والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب . أى حل لكم واذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فأيهما أولى قال الواسطى الاولى كون المحذوف المبتدأ لان الخبر محط الفائدة وقال العبدى الاولى كونه الخبر لان التجوز فى آخر الجملة أسهل نقل القولين ابن ابان ومثال المسئلة فصبر جميل أى شأنى صبر جميل أو صبر جميل أمثل من غيره واذا جئت بعد مبتدأين بخبر واحد نحو زيد

وعمرو قائم فذهب سيبويه والمازنى والمبرد الى أن المذكور خبر الاول وخبر الثانى محذوف وذهب ابن السراج وابن عصفور الى عكسه وقال آخرون أنت مخير فى تقديم أيهما شئت

﴿ ص ﴾ ويجب فى مبتدإ خبره نعت مقطوع لمدح أو ذم أو ترحم أو مصدر بدل من اللفظ بفعله أو مخصوص نعم أو صريح قسم ونحو من أنت زيد ولا سواء خلافا للمبرد والسيرافى وبعد لاسيما اذا رفعت

﴿ ش ﴾ يجب حذف المبتدإ فى مواضع أحدها اذا كان مخبرا عنه بنعت مقطوع لمدح نحو الحمد لله أهل المدح أو ذم نحو مررت بزيد الفاسق أو ترحم نحو مررت ببكر المسكين وانما التزم فيه الحذف لانهم لما قطعوا هذه النعوت الى النصب التزموا اضمار الناصب أمارة على أنهم قصدوا انشاء المدح والذم والترحم كما فعلوا فى النداء إذ لو أظهروا لأوهم الاخبار وأجرى الرفع مجرى النصب أما غير الثلاثة من النعوت فيجوز فيه الحذف والذكر نحو مررت بزيد الخياط أى هو الخياط الثانى اذا أخبر عنه بمصدر هو بدل من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة أى أمرى سمع والاصل فى هذا النصب لأنه جيء به بدلا من اللفظ بفعله فلم يجز اظهار ناصبه لئلا يكون جمعا بين البدل والمبدل منه ثم حمل الرفع على النصب فالتزم اضمار المبتدإ الثالث اذا أخبر عنه بمخصوص فى باب نعم نحو نعم الرجل زيد أى هو زيد الرابع اذا أخبر عنه بصريح القسم نحو فى ذمتى لافعلن أى يمينى الخامس قول العرب من أنت زيد أى مذكورك زيد السادس قولهم لا سواء حكاه سيبويه وتأوله على حذف مبتدا أى هذان لا سواء أو لا هما سواء وهو واجب الحذف لان المعنى لا يستويان وأجاز المبرد والسيرافى اظهاره السابع قولهم لاسيما زيد بالرفع أى لاسيما الذى هو زيد

﴿ ص ﴾ وخبر بعد لولا ولوما للامتناع قال الجمهور مطلقا والمختار وفاقا للرمانى وابن الشجرى والشلوبين وابن مالك يجب ذكره ان كان خاصا ولا دليل وعليه لولا قومك حديثو عهد ومعه يجوز وقيل الخبر الجواب وفعل تاليها رفع بها وقيل بمضمر وقدره بعض المتقدمين لولم يحضر ومع قسم صريح لا غيره فى الاصح و واو مع والكوفية سدت عنه والجمهور ان منه حسبك ينم الناس وضربى زيدا قائما وان المقدر اذا او اذ كان وقيل ضربه وقيل ثابت ونحوه بعد الحال وقيل يظهر وقيل لا خبر والفاعل مغن وقيل هو قائما وفيها ضميران وقيل لا وقيل سدت عنه وقيل ضربى فاعل مضمر ورفع قائما ضرورة وجوزه الاخفش بعد افعل مضافا الى ما موصولة بكان أو يكون وابن مالك مقرونا بواو الحال ويجرى مجرى مصدر مضافه وفى مؤول ثالثها المختار ان اضيف اليه وأجرى ابن عصفور كل ما لا حقيقة له فى الوجود والمختار وفاقا لسيبويه منع وقوع هذه الحال فعلا وثالثها مضارعا مرفوعا وتقديمها وثالثها ان كانت من ظاهر ورابعها ان تعدى المصدر وتوسطها ومعمولها وثالثها إن لم يفصل وجوازها جملة بواو لا دونها ورابعها ان عرى من ضمير ودخول كان على مصدرها واتباعه وعلى زيد كان قائما على زيادتها لا اماضر بته فكان حسنا صفقة للباء والكاف والكناية قبلها وعبد الله وعهدى بزيد قديمين

﴿ ش ﴾ يجب حذف الخبر فى مواضع أحدها اذا وقع المبتدا بعد لولا الامتناعية لانه معلوم بمقتضاها اذ هى دالة على امتناع لوجود فالمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ فاذا قيل لولا زيد لا كرمت عمرا لم يشك فى ان المراد وجود زيد منع من اكرام عمرو وجاز الحذف لتعين المحذوف و وجب لسد الجواب وحلوله محله ثم أطلق الجمهور وجوب الحذف ولحنوا المعرى فى قوله ❊ فلولا الغمد يمسكه لسالا ❊ وقيده الرمانى وابن الشجرى والشلوبين وتبعهم ابن مالك بما اذا كان الخبر الكون المطلق فلو أريد كون بعينه لا دليل عليه لم يجز الحذف فضلا عن أن يجب نحو لولا زيد سالمنا ما سلم ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لولا قومك حديثو عهد بكفر لاسست البيت على قواعد ابراهيم فان كان عليه دليل جاز الحذف والاثبات نحو لولا أنصار زيد حموه لم ينج

ومنه بيت المعرى السابق والجمهور أطلقوا فيه وجوب الحذف بناء على انه لا يكون بعدها الا كونا مطلقا قال ابن أبى الربيع أجاز قوم لولا زيد قائم لا كرمتك ولولا زيد جالس أ كرمتك وهذا لم يثبت بالسماع والمقول لولا جلوس عمرو ولولا قيام زيد انتهى ﴿قلت﴾ والظاهر ان الحديث حرفته الرواة بدليل ان فى بعض رواياته لولا حدثان قومك وهذا جار على القاعدة وقد بينت فى كتاب أصول النحو من كلام ابن الضائع وأبى حيان انه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية لانه مروى بالمعنى لا بلفظ الرسول والاحاديث رواها العجم والمولدون لا من يحسن العربية فأدوها على قدر ألسنتهم وكلولا فيما ذكر لوما نبه عليه ابن النحاس فى تعليقه على المقرب وذهب قوم الى أن الخبر بعد لولا غير مقدر وانه الجواب وذهب الفراء الى أن الواقع بعد لولا ليس مبتدأ بل مرفوع بها لاستغنائه بها كما يرتفع بالفعل الفاعل ورد بأنها لو كانت عاملة لكان الجر أولى بها من الرفع لاختصاصها بالاسم وذهب الكسائى الى انه مرفوع بفعل بعدها تقديره لولا وجد زيد أونحوه لظهوره فى قوله ﴿ فقلت بلى لولا ينازعنى شغلى ﴾ وذهب جماعة من المتقدمين الى انه مرفوع بلولا لنيابتها مناب فعل تقديره لو لم يوجد أو لم يحضر الثانى اذا وقع خبر قسم صريح نحو لعمرك وأيمن الله وأمانة الله وانما وجب حذفه لكونه معلوما وقد سد الجواب مسده بخلاف غير الصريح فلا يجب حذف خبره بل يجوز اثباته نحو على عهد الله لا فعلن لانه لا يشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه وما تقدم لا يستعمل الا فى القسم وقيل ان أيمن الله ونحوه خبر محذوف المبتدا والتقدير قسمى أيمن الله الثالث اذا وقع بعد واو بمعنى مع نحو كل رجل وضيعته أى مقترنان فالخبر محذوف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة وكان الحذف واجبا لقيام الواو مقام مع ولو جىء بمع لكان كلاما تاما هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن الخبر لم يحذف وانما أغنت عنه الواو كاغناء المرفوع بالوصف عنه فهو كلام تام لا يحتاج الى تقدير واختاره ابن خروف فان لم تكن الواو صريحة فى المعية بان احتملت العطف نحو زيد وعمرو مقرونان جاز الحذف والاثبات الرابع اختلف فى قول العرب حسبك ينم الناس فقيل الضمة فى حسبك ضمة بناء وهو اسم سمى به الفعل وبنى على الضم لانه كان معربا قبل ذلك فحمل على قبل وبعد وعلى هذا أبو عمرو بن العلاء والجمهور على انها ضمة اعراب فقيل هو مبتدأ محذوف الخبر لدلالة المعنى عليه والتقدير حسبك السكوت ينم الناس وقيل هو مبتدأ لا خبر له لان معناه اكفف واختاره ابن طاهر الخامس مسئلة ضربى زيدا قائما وضابطها أن يكون المبتدأ مصدرا عاملا فى مفسر صاحب حال بعده لا يصلح أن يكون خبرا عنه وهذه المسئلة طويلة الذيول كثيرة الخلاف وقد أفردتها قديما بتأليف مستقل وأقول هنا اختلف الناس فى اعراب هذا المثال فقال قوم ضربى مرتفع على انه فاعل فعل مضمر تقديره يقع ضربى زيدا قائما أوثبت ضربى زيدا قائما وضعف بأنه تقدير ما لا دليل على تعيينه لانه كما يجوز تقدير ثبت يجوز تقدير قل أو عدم وما لا يتعين تقديره لا سبيل الى اضماره وقال الجمهور هو مبتدأ وهو مصدر مضاف الى فاعله وزيدا مفعول به وقائما حال ثم اختلفوا هل يحتاج هذا المبتدأ الى خبر أو لا فقال قوم لا خبر له وأن الفاعل أغنى عن الخبر لان المصدر هنا واقع موقع الفعل كما فى أقائم الزيدان والتقدير ضربت زيدا قائما وضعف بأنه لو وقع موقع الفعل لصح الاقتصار عليه مع فاعله كالمشبه به وقال الكسائى وهشام والفراء وابن كيسان الحال نفسها هى الخبر ثم اختلفوا فقال الأولان الحال اذا وقعت خبرا للمصدر كان فيها ضميران مرفوعان أحدهما من صاحب الحال والآخر من المصدر وانما احتيج الى ذلك لان الحال لا بد لها من ضمير يعود على صاحبها والخبر لا بد فيه من ضمير يعود على المبتدإ وقد جمعت الوضعين فاحتاجت الى ضميرين حتى لو أكدت كررت التوكيد نحو ضربى زيدا قائما نفسه نفسه وقال الفراء الحال اذا وقعت خبر المصدر فلا ضمير فيها من المصدر لجريانها على صاحبها فى افراده وتثنيته

فجعله وتعويضها من ضمير المصدر للزومها مذهب الشرط والشرط بعد المصدر لا يحمل ضمير المصدر نحو ضربي زيدا ان قام وجاز نصب قائما ونحوه على الحال عنده وعند الاولين وان كان خبرا لما لم يكن عين المبتدإ لان القائم هو زيد لا الضرب فلما كان خلافه انتصب على الخلاف لانه عندهم يوجب النصب وقال ابن كيسان انما أغنت الحال عن الخبر لشبهها بالظرف فكانه قيل ضربي زيدا في حال قيام وضعف قول الكسائي وهشام بان العامل الواحد لا يعمل رفعا في ظاهرين فكذا لا يعمله في ضميرين وبان الحال لو ثني نحو ضربي أخويك قائمين لم يمكن أن يكون فيه ضميران لانه لو كان الحال أحدهما مثنى من حيث عوده على صاحب الحال المثنى والآخر مفردا لعوده على المبتدإ المفرد وتثنيته أي الفاعل وافراده انما هو بحسب ما رفع من الضمير فكان يلزم أن يكون اسم الفاعل مفردا مثنى في حال واحد وهو باطل وقول الفراء بأن الشرط بمفرده لا يصلح للخبرية لانه لا يفيد بل مع الجواب فهو محذوف والضمير محذوف معه وقول ابن كيسان بانه لو جاز ما قدره لجاز مع الجثة أن يقول زيد قائما لانه بمعنى زيد في حال قيام وهو ممنوع اجماعا وقال الجمهور بتقدير الخبر ثم اختلفوا هل يجوز اظهاره فقيل نعم والجمهور على المنع ثم اختلفوا في كيفيته ومكانه فحكى البطليوسي وابن عمرون عن الكوفيين انهم قدروه ثابت أو موجود بعد قائما وضعف بانه تقدير ما لا دليل في اللفظ عليه فانه كما يجوز تقدير ثابت منفي أو معدوم وقال البصريون تقدر قبل قائما ثم اختلفوا في كيفيته فقال الاخفش تقديره ضربي زيدا ضربه قائما واختاره ابن مالك لما فيه من قلة الحذف وضعف بأنه لم يقدر زيادة على ما أفاده الأول وقال الجمهور تقديره اذا كان قائما ان أردت الماضي واذا كان قائما ان أردت المستقبل فحذف كان وفاعلها ثم الظرف ووجه تقدير الظرف دون غيره بأن الحذف توسع والظرف أليق به والزمان دون المكان لان المبتدأ هنا حدث والزمان أجدر به واذ واذا دون غيرهما للاستغراق اذ للماضي واذا للمستقبل وتقدير كان التامة دون غيرها من الافعال لاحتياج الظرف والحال الى عامل ودلالتها على الكون المطلق الذي يدل الكلام عليه ولم يعتقد في قائما انه خبر كان المقدرة للزومه التنكير وفاعلها ضمير يعود الى زيد وجوز الزمخشري عوده الى فاعل المصدر وهو الياء اذا عرفت ذلك فهنا مسائل الأولى لا يجوز رفع الحال المذكورة اختيارا بأن يقال ضربي زيدا قائم الا أن اضطر الى ذلك فيرفع لا على انه خبر ضربي بل خبر مبتدأ محذوف والتقدير ضربي زيدا وهو قائم والجملة حال سدت مسد الخبر وسواء في ذلك المصدر الصريح كالمثال المذكور وغيره وجوز الاخفش أن الرفع بعد أفعل مضافا الى ما موصولة بكان أو يكون نحو اخطب ما كان أو يكون الامير قائم برفعه خبرا عن أخطب ووافقه ابن مالك وقال فيه مجازان أحدهما اضافة أخطب مع انه من صفات الاعيان الى ما يكون وهو تأويل الكون والثاني الاخبار بقائم مع انه في الاصل من صفات الاعيان عن أخطب ما يكون مع انه في المعاني لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه والحامل على ذلك قصد المبالغة وقد قوبل ابهاما بأول الجملة فعضدت بآخرها مرفوعا وقال ابن النحاس وجه ابن الدهان رفع الاخفش قائما بأن جعل أخطب مضافا الى أحوال محذوفة تقديره أخطب أحوال كون الامير قائم الثانية أصل المسئلة أن يكون المبتدأ مصدرا كما تقدم ومثله أن يكون مضافا الى مصدر اضافة بعض لكل أو كل للجميع نحو أكثر شربي السويق ملتوتا وكل شربي السويق ملتوتا ومعظم كلامي معلما وهل يجري ذلك في المصدر المؤول نحو ان ضربت زيدا قائما أو ان تضرب زيدا قائما الجمهور لا والكوفيون نعم والثالث المنع ان لم يضف اليه كالمثالين المذكورين والجواز ان أضيف اليه كاخطب ما يكون الامير قائما وهذا هو الصحيح وبالغ ابن عصفور فأجرى كل ما لا حقيقة له في الوجود مجرى المصدر في ذلك الثالثة في جواز وقوع هذه الحال فعلا أقوال أحدها وعليه سيبويه والفراء المنع والثاني الجواز وعليه الاخفش والكسائي وهشام وابن مالك للسماع قال

* ورأى عيني الفتى أباكا * يعطي الجزيل فعليك ذاكا *

وقال

عهدي بها في الحي قد سربلت * بيضاء مثل المهرة الطائرة

والثالث المنع في المضارع المرفوع لان النصب الذي في لفظ المفرد عوض عن التصريح بالشرط والمضارع المرفوع ليس في لفظه ما يكشف مذهب الشرط وعزى للفراء الرابعة في جواز تقديم هذه الحال على المصدر أقوال أحدها الجواز وعليه البصريون سواء تعدى المصدر أم كان لازما نحو قائما ضربي زيدا وملتوتا شربي السويق والثاني المنع وعليه الفراء سواء كانت من ظاهر نحو مسرعا قيام زيد أم مضمر اسرعا قيامك والثالث الجواز اذا كانت من مضمر والمنع اذا كانت من ظاهر وعليه الكسائي وهشام والرابع المنع ان كان المصدر متعديا والجواز اذا كان لازما وفي توسطها بين المصدر ومفعوله نحو شربك ملتوتا السويق قولان أحدهما المنع وعليه الكسائي وهشام والفراء قال أبو حيان وحكى الجواز عن البصريين ولعله لا يصح فانه مشكل لان فيه الفصل بين المصدر ومعموله بخلاف تقديمها فليس فيه ذلك وفي توسط معمولها بينها وبين المصدر ومعموله نحو ضربي زيدا فرسا راكبا قولان أحدهما الجواز وعليه البصريون والكسائي لعدم الفصل بين المصدر ومعموله والثاني المنع وعليه الفراء لان راكبا لم يؤد الى الاستقبال فلا يقدم معموله عليه الخامسة في جواز وقوع هذه الحال جملة اسمية أقوال أحدها المنع سواء كانت بواو أو دونها وعليه سيبويه والثاني الجواز مطلقا وعليه الكسائي واختاره ابن مالك لورود السماع به في قوله

خير اقترابي من المولى حليف رضى * وشر بعدي عنه وهو غضبان

والثالث الجواز بواو ولا دونها وعليه الفراء اقتصارا على مورد السماع السادسة في جواز دخول كان الناقصة على هذا المصدر قولان أحدهما نعم وعليه السيرافي وابن السراج نحو كان ضربي زيدا قائما والثاني لا وعليه ابن عصفور لأن تعويض الحال من الخبر انما يكون بعد حذفه وحذف خبر كان لا يصح السابعة في جواز اتباع المصدر المذكور بأن يقال ضربي زيدا الشديد قائما قولان أحدهما الجواز قياسا وعليه الكسائي وابن مالك والثاني المنع لان الموضع موضع اختصار ولم يرد به سماع الثامنة في جواز نحو علمي بزيد كان قائما قولان أحدهما لا وعليه أبو علي لان اسم كان حينئذ ضمير علمي وعلمي خبر كان من حيث المعنى والقائم ليس نفس العلم ولا منزلا منزلته ولان الحال حينئذ من الضمير وضمير المصدر لا يعمل والثاني نعم على ان كان زائدة التاسعة اذا كنيت عن المصدر الذي سدت الحال مسد خبره قبل ذكر الحال نحو ضربي زيدا هو قائما فقولان أحدهما الجواز وعليه البصريون وهو مبتدأ وقائما سد مسد خبره والثاني المنع وعليه الفراء العاشرة أجاز وا أما ضربيك فكان حسنا على أن حسنا صفة للضرب ومنعها الفراء على أنه صفة للياء والكاف الحادية عشرة أجاز الكسائي وهشام عبد الله عهدي بزيد قديمين على تقدير العهد لعبد الله وزيد قديمين فقدم عبد الله ورفع بما بعده وثنى قديمين لانه لعبد الله وزيد وكانا خبر العهد كما يكون الحال خبر المصدر ومنع ذلك الفراء وقال أبو حيان وقياس البصريين يقتضي المنع

﴿ص﴾ وان ولي معطوفا بواو على مبتدإ فعل لاحدهما واقع على الآخر جاز وقد يغني مضافه اليه المبتدأ من معطوف فيطابقهما الخبر ويمنع تقديمه خلافا لقوم منهما

﴿ش﴾ فيه مسئلتان الاولى اختلف هل يجوز أن يؤتى بمبتدإ ومعطوف عليه بواو وبعده فعل لأحدهما واقع على الآخر نحو عبد الله والريح يباريها فقيل لا لأن يباريها خبر عن أحدهما فيلزم بقاء الآخر بلا خبر وقيل نعم واختاره ابن الانباري وابن مالك واستدلا على صحته بقول الشاعر

* واعلم بأنك والمنيـ * ـة شارب بعقارها *

ثم اختلف فى توجيه ذلك فوجهه من أجازه من البصريين على أن الخبر محذوف والتقدير عبد الله والريح يجريان يبارى بها ويبارى بها فى موضع نصب على الحال واستغنى بها عن الخبر لدلالتها عليه ووجهه من أجازه من الكوفيين على أن المعنى يتباريان ولم يقدروا محذوفا اذ من باراك فقد باريته ولو كان العطف بالفاء أو بثم لم تصح المسئلة اجماعا ولو حذف العاطف صحت المسئلة اجماعا الثانية هل يجوز أن يؤتى بمبتدإ مضاف ويخبر عنه بخبر مطابق للمضاف والمضاف اليه من غير عطف كقولهم راكب الناقة طليحان قولان أحدهما لا وعليه أكثر البصريين والثانى نعم وعليه الكسائى وهشام وجزم به ابن مالك على أن التقدير راكب الناقة والناقة طليحان فحذف المعطوف لوضوح المعنى وجوز بعضهم أن يكون على حذف مضاف أى راكب الناقة أحد طليحين ومثله غلام زيد ضربتهما وعلى هذا لا يجوز تقديم الخبر بأن يقال الطليحان راكب الناقة اذ لم يتقدم دليل سابق على تثنية الخبر والمخبر عنه واحد

﴿ص﴾ ويتعدد الخبر بعطف وغيره وثالثها ان لم يختلفا بالافراد والجملة ورابعها ان اتحدا معنى كحلو حامض والاصح فى نحوه المرفوع منع العطف والتقدم وثالثها تقدم أحدهما وعلى منع التعدد الاسبق أولى والباقى صفة وقيل خبر مقدر

﴿ش﴾ اختلف فى جواز تعدد الخبر لمبتدإ واحد على أقوال أحدها وهو الاصح وعليه الجمهور الجواز كما فى النعوت سواء اقترن بعاطف أم لا فالاول كقولك زيد فقيه وشاعر وكاتب والثانى كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد وقول الشاعر

من يك ذابت فهذا بتى * مقيظ مصيف مشتى

والقول الثانى المنع واختاره ابن عصفور وكثير من المغاربة وعلى هذا فاورد من ذلك جعل الاول خبرا والباقى صفة للخبر ومنهم من يجعله خبر مبتدإ مقدر والقول الثالث الجواز ان اتحدا فى الافراد والجملة فالاول كما تقدم والثانى نحو زيد أبوه قائم أخوه خارج والمنع ان كان أحدهما مفردا والآخر جملة والرابع قصر الجواز على ما كان المعنى منهما واحدا نحو الرمان حلو حامض أى مز وزيد أعسر أيسر أى أضبط وهو الذى يعمل بكلتا يديه وهذا النوع يتعين فيه ترك العطف لان مجموع الخبرين فيه بمنزلة واحد وجوز أبو على استعماله بالعطف كغيره من الاخبار المفردة فيقال هذا حلو وحامض قال صاحب البديع ولا يجوز الفصل بين هذين الخبرين ولا تقديمهما على المبتدإ عند الاكثرين ولا تقديم أحدهما وتأخير الآخر وأجازه بعضهم انتهى ومن ذلك يتحصل فى التقديم ثلاثة أقوال كما حكيتها فى المتن

﴿ص﴾ وتتوالى مبتدآت فيخبر عن أحدها ويجعل مع خبره خبر متلوه وهكذا ويضاف غير الاول الى ضمير متلوه أو يجاء آخرا بالروابط عكسا والمختار خلافا للنحاة منعه فى الموصولات

﴿ش﴾ اذا تعددت مبتدآت متوالية فلك فى الاخبار عنها طريقان أحدهما أن تجعل الروابط فى المبتدآت فيخبر عن آخرها وتجعله مع خبره خبر ما قبله وهكذا الى أن تخبر عن الاول بتاليه مع ما بعده ويضاف غير الاول الى ضمير متلوه مثاله زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم والمعنى أبو أخى خال عم زيد قائم والآخر أن يجعل الروابط فى الاخبار فيؤتى بعد خبر الأخير بها آخر الاول وتال لمتلو ومثاله زيد هند الاخوان الزيدون ضاربوهما عندها باذنه والمعنى الزيدون ضاربوا الاخوين عند هند باذن زيد قال أبو حيان وهذا المثال ونحوه مما وضعه النحويون للاختبار والتمرين ولا يوجد مثله فى كلام العرب البتة قال ومثله من الموصول الذى التى اللتان التى أبوها أبوهما اخته

أخواك أخته زيد وقال ابن الخباز العرب لاتدخل موصولا على موصول وانما ذلك من وضع النحويين وهى مشكلة جدا انتهى ولهذا اخترت عدم جريان ذلك فيه

﴿ص﴾ مسئلة تدخل الفاء فى الخبر جوازا بعد مبتدإ مضمن شرطا بحال موصولة بمستقبل عام خلافا لسيبويه أو غيرها موصولا بظرف أو فعل يقبل الشرطية خلافا لمن أطلق أو جوز الماضى أو المصدر بشرط أو الاسمية أو منع ان أكد أو وصف أو نكرة عامة موصوفة بذلك وخصه ابن الحاج بكل وشرط نفى واستفهام أو مضاف اليها مشعر بمجازاة أو موصوف بالموصول على الاصح أو مضافا اليه وقيل فى خبر كل مضافة الى غير ذلك وجوزه الاخفش فى كل خبر والفراء إن تضمن طلبا

﴿ش﴾ لما كان الخبر مرتبطا بالمبتدإ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج الى حرف رابط بينهما كما لم يحتج الفعل والفاعل الى ذلك فكان الاصل أن لاتدخل الفاء على شئ من خبر المبتدإ لكنه لما لحظ فى بعض الاخبار معنى ما يدخل الفاء فيه دخلت وهو الشرط والجزاء والمعنى الملاحظ أن يقصد ان الخبر مستحق بالصلة أو الصفة وأن يقصد به العموم ودخولها على ضربين واجب وهو بعد أما كما سيأتى فى أواخر الكتاب الثالث وجائز وذلك فى صور أحدها أن يكون المبتدأ أل الموصولة بمستقبل عام نحو الزانية والزانى فاجلدوا والسارق والسارقة فاقطعوا وهذا ما جزم به ابن مالك ونقل عن الكوفيين والمبرد والزجاج وذهب سيبويه وجمهور البصريين الى منع دخول الفاء فى هذه الصورة وخرجوا الآيتين ونحوهما على حذف الخبر أى فايتلى عليكم الزانية أى حكم ذلك الثانية أن يكون المبتدا غير أل من الموصولات وصلته ظرف أو مجرور أو جملة تصلح للشرطية وهى الفعلية غير الماضية وغير المصدرة باداة شرط أو حرف استقبال كالسين وسوف ولن أو بقد أو بما النافية مثال الظرف قوله

مالذى الحازم اللبيب معارا ❊ فمصون وماله قد يضيع

ومثال المجرور قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله . ومثال الجملة قوله تعالى . وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويدل على أن ما موصولة سقوط الفاء فى قراءة نافع وابن عامر ولا يجوز دخول الفاء والصلة غير ما ذكر وجوز ابن الحاج دخولها والصلة جملة اسمية نحو الذى هو يأتينى فله درهم وجوز بعضهم دخولها والصلة جملة فعلية مصدرة بشرط نحو الذى ان يأتنى أكرمه فهو مكرم حكاه فى البسيط عن بعض شيوخه ورد بأن الفاء انما دخلت لشبه المبتدإ بالشرط وهو هنا منتف لان اسم الشرط لايجوز دخوله على اداة الشرط وجوز بعضهم دخولها والصلة فعل ماض نحو الذى زارنا أمس فله كذا واستدل بقوله تعالى وما أصابكم يوم التقى الجمعان فباذن الله . وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه . وأوله المانعون على معنى التبيين أى وما تبين اصابته اياكم وهو بعيد وجوز بعضهم دخولها والصلة فعل مطلقا وان لم يقبل الشرطية حكاه ابن عصفور فأجاز نحو الذى ما يأتينى فله درهم وان لم يجز دخول اداة الشرط على ما النافية لان هذا ليس شرطا حقيقة وانما هو مشبه به ورد بأنه غير محفوظ من كلام العرب واذا لم يسمع من كلامها أمكن أن يكون امتنعت من اجازة ذلك لما ذكر من أن الصلة إذ ذاك لاتشبه فعل الشرط ومنع هشام دخول الفاء مع استيفاء الشروط اذا أكد الموصول أو وصف لذهاب معنى الجزاء بذلك وأيد بأن ذلك لايحفظ من كلام العرب الثالثة أن يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة باحد الثلاثة أعنى الظروف والمجرور والفعل الصالح للشرطية نحو رجل عنده حزم فهو سعيد وعبد للكريم فما يضيع ونفس تسعى فى نجاتها فلن تخيب وخص ابن الحاج ذلك بكل والصحيح التعميم الرابعة أن يكون المبتدأ مضافا الى النكرة المذكورة وهو مشعر بمجازاة كقوله ❊ وكل خير لديه فهو مسئول ❊ الخامسة أن يكون المبتدأ معرفة موصوفة بالموصول نحو والقواعد من النساء اللاتى لا يرجون نكاحا فليس عليهن جناح . ومنع بعضهم دخول الفاء فى هذه الصورة لان

المخبر عنه ليس بمشبه لاسم الشرط لان اسم الشرط لايقع بعده الا الفعل والاسم الموصوف بالذى ليس كذلك وأول الآية على ان اللاتى مبتدأ ثان والفاء داخل فى خبره لانه موصول وهو وخبره خبر الأول السادسة أن يكون المبتدأ مضافا الى الموصول نحو غلامى الذى يأتينى فله درهم ومنه قوله * وكل الذى حملته فهو حامل * وقيل دخول الفاء فى حيز كل مضافة الى غير ذلك اما الى غير موصوف كقولهم كل نعمة فمن الله أو الى موصوفه بغير ماذكر كقوله

كل امرئ مباعد أومدان * فمنوط بحكمة المتعالى

وجوز الأخفش دخولها فى كل خبر نحو زيد فمنطلق واستدل له بقوله * وقائلة خولان فانكح فتاتهم * وقوله * أنت فانظر لاى ذاك تصير * والجمهور رأولوا ذلك على أن خولان خبر هو محذوف وفى أنت فاعل بمقدر فسره الظاهر وجوز الفراء والاعلم دخولها فى كل خبر هو أمر أونهى نحو زيد فاضربه وزيد فلاتضربه واستدل بقوله تعالى هذا فليذوقوه وقول الشاعر

يارب موسى أظلمى وأظلمه * فاصبب عليه ملكا لايرحمه

﴿ ص ﴾ والصحيح دخول الناسخ على موصول شرطى ويزيل الفاء الا إنّ وأنّ ولكن على الاصح قيل ولعل قيل وكان مضارعا وفعل اليقين

﴿ ش ﴾ اختلف فى جواز دخول بعض النواسخ على المبتدإ اذا كان موصولا تضمن معنى الشرط فالجمهور على جوازه ومنعه الاخفش لان ماتضمن معنى الشرط لايعمل فيه ماقبله وعلى الاول اذا دخل زالت الفاء من خبره لزوال شبهه باسم الشرط من حيث عمل فيه ماقبله مالم يكن الناسخ إن أو أن أو لكن فانه يجوز دخوله معها كأنها ضعيفة العمل اذ لم يتغير بدخولها المعنى الذى كان مع الابتداء ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء بخلاف اخواتها ليت ولعل وكأن فانها قوية العمل مغيرة للمعنى فقوى شبهها بالأفعال فساوتها فى المنع من الفاء وقيل يمنع الفاء مع إن وأن ولكن أيضا لانها لاتحقق الخبر والشرط فيه توقف فبعد عن شبهه ورد بالسماع قال تعالى * إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم * واعلموا أنما غنمتم من شئ فأن لله خمسه وقال الشاعر

* ولكن مايقضى فسوف يكون * فان عملت فى اسم آخر جاز دخولها اجماعا نحو انه الذى يأتينى فله درهم وقيل يجوز دخول الفاء مع لعل الحاقا لها بالا يغير المعنى وقيل يجوز أيضا دخولها مع كان بلفظ المضارع لابلفظ الماضى ومع فعل اليقين كعلمت دون ظننت وعليه ابن السراج

﴿ ص ﴾ ولايعطف قبل خبر ذى فاء عند الكوفية وجوزه ابن السراج

﴿ ش ﴾ قال أبو حيان فى شرح التسهيل اذا جئت بالفاء فى خبر مافيه معنى الجزاء لم يجز العطف عليه قبلها عند الكوفيين واجازه ابن السراج

﴿ ص ﴾ نواسخ الابتداء الأول كان وأصبح وأضحى وأمسى وظل وبات وصار وليس مطلقا ودام بعد ما الظرفية وزال ماضى يزال وانفك وبرح وفتئ وفتأ وافتأ وأقبل وونى ورام بمعناها بعد نفى وشبهه وقد يفصل ويقدر ويرفع المبتدأ خلافا للكوفية ويسمى اسمها وفاعلا أو ينصب الخبر ويسمى خبرها ومفعولا والكوفية حالا والفراء شبهه ويرفعان بعدها باضمار الشأن وثالثها الفاء ولاتدخل على مالزم صدرا أو حذفا أو ابتدائية أو عدم تصرف أو خبره جملة طلبية ولا دام والمنفى بما وليس على خبره مفرد طلبى على الأصح ولاصار ونحوه ادام وتلوها على ذى ماض وشرط الكوفية فى الباقى فقد وابن مالك فى ليس على قلة الشأن والحق قوم بصار آض وعاد وآل ورجع وحال واستحال وتحول وارتد وماجاءت حاجتك وقعدت كأنها حربة وقوم غدا وراح والفراء أسحر

والجر واظهر وقوم كل فعل ذى نصب مع رفع لا بد منه والكوفية هذا وهذه مراد بهما التعريف مرفوعا بعدهما لا ثانى له وسموهما تقريبا والرفع اسم التقريب

﴿ش﴾ أى هذا بحث الأدوات التى تدخل على المبتدأ والخبر فتنسخ حكم الابتداء وهى أربعة أنواع كان واخواتها وكاد واخواتها وان واخواتها وظننت واخواتها وما الحق بذلك فأما كان فمذهب البصريين انها ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وربما يسمى فاعلا مجازا لشبهه به وقع ذلك فى عبارة المبرد وعبر سيبويه باسم الفاعل ومذهب الكوفيين أنها لم تعمل فيه شيأ وانه باق على رفعه واستدل الاول باتصال الضمائر بها وهى لا تتصل الا بالعامل وينصب الخبر باتفاق الفريقين ويسمى خبرها وربما يسمى مفعولا مجازا لشبهه به عبر بذلك المبرد وعبر سيبويه باسم المفعول وكان قياس هذه الأفعال ان لا تعمل شيأ لانها ليست بأفعال صحيحة اذ دخلت للدلالة على تغير الخبر بالزمان الذى يثبت فيه وانما عملت تشبيها لها بما يطلب من الأفعال الصحيحة اسمين نحو ضرب فرفع اسمها تشبيها بالفاعل من حيث هو محدث عنه ونصب الخبر تشبيها بالمفعول هذا مذهب سيبويه وذهب الفراء الى ان الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل وان الخبر انتصب لشبهه بالحال فكان زيد ضاحكا شبيه عنده بجاء زيد ضاحكا وذهب الكوفيون الى انه انتصب على الحال ورد بوروده مضمرا ومعرفة وجامدا وانه لا يستغنى عنه وليس ذلك شأن الحال واعترض بوقوعه جملة وظرفا ولا يقع المفعول كذلك وأجيب بالمنع بل تقع الجملة موقع المفعول نحو قال وأنكره زيد عمرو فاضل والجر ونحو مررت بزيد والظرف اذا توسع فيه وجوز الجمهور رفع الاسمين بعد كان الفراء ورد بالسماع قال

اذا مت كان الناس صنفان شامت ٭ وآخر مثن بالذى كنت أصنع

وقال ٭ وليس منها شفاء الداء مبذول ٭ ثم اختلفوا فى توجيه ذلك فالجمهور على ان فى كان ضمير الشأن اسمها والجملة من المبتدأ والخبر فى موضع نصب على الخبر ونقل عن الكسائى ان كان ملغاة ولا عمل لها ووافقه ابن الطراوة والمتفق على عده من هذه الافعال ثلاثة عشر ثمانية لا شرط لها وهى كان وأصبح وأضحى وأمسى وظل وبات وصار وليس وواحد شرطه أن يقع صلة لما الظرفية وهى المصدرية المراد بها وبصلتها التوقيت وهى دام نحو ٭ وأوصانى بالصلاة والزكاة ما دمت حيا ٭ أى مدة دوامى حيا وأربعة شرطها تقدم نفى أو شبهه وهو النهى والدعاء وهى زال ماضى يزال وانفك وبرح وفتئ والأربعة بمعنى واحد باتفاق النحويين وسواء كان النفى بحرف أو فعل أو اسم

كقوله ٭ لن تزالوا كذلكم ثم لا زا ٭ ـلت لكم خالدا خلود الجبال

وقوله ٭ ليس ينفك ذا غنى واعتزاز ٭ كل ذى عفة مقل قنوع

وقوله ٭ غير منفك أسير هوى ٭ كل وان ليس يعتبر

ومثال النهى ٭ صاح شمر ولا تزل ذاكر المو ٭ ـت فنسيانه ضلال مبين

ومثال الدعاء ٭ ولا زال منهلا بجرعائك القطر ٭ وسواء كان النفى ملفوظا به كما مثل أم مقدرا كقوله تفتأ تذكر يوسف أى لا تفتأ وقول الشاعر

تنفك تسمع ما حييـ ٭ ـت بهالك حتى تكونه

اى لا تنفك وقوله ٭ لعمر أبى دهماء زالت عزيزة ٭ أى لا زالت وقوله

وأبرح ما أدام الله قومى ٭ بحمد الله منتطقا مجيدا

أى لا أبرح وسواء كان متصلا بالفعل أم مفصولا بينه وبينه كقوله

ولا أراها تزال ظالمة ٭ تحدث لى قرحة وتنكؤها

وقوله واحترز بماضي زال من زال التي مضارعها يزول وهو فعل تام لازم بمعنى تحول والتي مضارعها يزيل وهو
فعل متعد بمعنى ماز والمشهور في فتئ كسر العين وفيه لغة بالفتح وثالثة افتأ قال في المحكم ما فتئت افعل وما فتأت
افتأ فتأ وفتوءا وما افتأت الاخيرة تميمية وذكر الثلاثة أيضا أبو زيد وذكر الصغاني فتؤ يفتؤ على وزن ظرف
لغة في فتئ ثم ان مازال واخواتها تدل على ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلا لها على حسب ما قبلها فان كان
قبلها متصلة الزمان دامت كذلك نحو مازال زيد عالما وان كان قبلها في أوقات دامت له كذلك نحو ومازال يعطي
الدراهم قال ابن مالك وكذا العمل في ونى ورام معناها قال وهما غريبتان ولا يكاد النحويون يعرفونهما الا
من عني باستقراء الغريب ومن شواهد استعمالهما قوله

لا يني الحب شيمة الحب ما دا * م فلا تحسبنه ذا ارعواء

وقوله

اذا رمت ممن لا يريم متيما * سلوا فقد أبعدت في رومك المرمى

قال واحترزت بقولي بمعنى زال من ونى بمعنى فتر ورام بمعنى حاول أو تحول انتهى * وقال أبو حيان ذكر
أصحابنا ان ونى زادها بعض البغداديين في أفعال هذا الباب لان معناها معنى مازال نحو ماونى زيد قائما ورد بأنه
لا يلزم من كونها بمعناها ان تعمل عملها الا ترى ان ظل زيد قائما معناه أقام زيد قائما النهار ولم يجعل العرب
لأقام اسما ولا خبرا كما فعلت ذلك بظل قالوا والتزام التنكير في المنصوب بها دليل على انه حال وأما البيتان
فالمنصوب في الاول على اسقاط الخافض أي لا يني عن شيمة الحب والثاني يحتمل الحال لتنكيره والحق قوم منهم
ابن مالك بصار ما كان بمعناها وذلك عشرة افعال آض كقوله

ربيته حتى اذا تمعددا * وآض نهدا كالحصان أجردا

وعاد كقوله * فلله مغن عاد بالرشد آمرا * وآل بالمد كقوله

ثم آلت لا تكلمنا * كل حي معقب عقبا

ورجع كقوله * ويرجعن بالأكباد منكسرات * وفي الحديث لا ترجعوا بعدي كفارا وحار بالمهملة كقوله

وما المرء الا كالشهاب وضوئه * يحور رمادا بعد إذ هو ساطع

واستحال كقوله

إن العداوة تستحيل مودة * بتدارك الهفوات بالحسنات

وفي الحديث فاستحالت غربا وتحول كقوله * فيالك من نعمى تحولن أبؤسا * وارتد كقوله تعالى فارتد
بصيرا والتاسع قولهم ما جاءت حاجتك قيل وأول من قالها الخوارج لابن عباس حين أرسله علي اليهم ويروى
برفع حاجتك على ان ما خبر جاءت قدم لانه اسم استفهام والتقدير أية حاجة صارت حاجتك وبنصبه على أنه
الخبر والاسم ضمير ما والتقدير أية حاجة صارت حاجتك وما مبتدأ والجملة بعدها خبر والعاشر قعد
من قولهم شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة أي صارت كأنها حربة فكأنها حربة خبر قعدت فالملحقون
طردوا استعمال هذين الفعلين لقوة الشبه بينهما وبين صار وجعلوا من ذلك جاء البر قفيزين وصاعين
وقعد لا يسأل حاجة الا قضاها أي صار وجعل منه الزمخشري قوله تعالى فتقعد مذموما وغيرهم قصرهما
على ذينك المثالين وقالوا في الثمانية الاول إن المنصوب فيها حال وان آلت بمعنى حلفت ولا تكلمنا جواب القسم
ووافق عليه ابن مالك في آل وقعد وألحق قوم منهم الزمخشري وأبو البقاء والجزولي وابن عصفور بأفعال هذا
الباب غدا وراح بمعنى صار أو بمعنى وقع فعله في وقت الغدو والرواح وجعل من ذلك حديث اغد عالما وحديث
تغدو خماصا وتروح بطانا ويقول غدا زيد ضاحكا وراح عبد الله منطلقا أي صار في حال ضحك وانطلاق
ومنع ذلك الجمهور منهم ابن مالك وقال المنصوب بعدهما حال اذ لا يوجد الا نكرة وألحق الفراء بها أسحر وأفجر

وأظهرذكرها فى كتاب الحدود وقال أبوحيان ولم يذكر شاهدا على ذلك وبها تمت أفعال الباب ثلاثين فعلا وذهب الكوفيون الى أن هذا وهذه اذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات كان فى احتياجهما الى اسم مرفوع وخبر منصوب نحو كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادما وكيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعة وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الاشارة لاثانى له فى الوجود نحو هذا ابن صياد أشقى الناس فيعربون هذا تقريبا والمرفوع اسم التقريب والمنصوب خبر التقريب لان المعنى انما هو على الاخبار عن الخليفة بالقدوم وعن الشمس بالطلوع وأتى باسم الاشارة تقريبا للقدوم والطلوع ألا ترى انك لم تشر اليهما وهما حاضران وأيضا فالخليفة والشمس معلومان فلا يحتاج الى تبينهما بالاشارة اليهما وتبين أن المرفوع بعد اسم الاشارة يخبر عنه بالمنصوب لانك لو أسقطت الاشارة لم يختل المعنى كما لو أسقطت كان من كان زيد قائما وقال بعض النحويين يدخل فى هذا الباب كل فعل له منصوب بعد مرفوع لابد منه نحو قام زيد كريما وذهب زيد متحدثا فان جعلته تاما نصبت على الحال فاذا عرف ذلك فشرط المبتدإ الذى تدخل عليه أفعال هذا الباب أن لا يكون مما لزم الصدر كأسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية والمقرون بلام الابتداء ولا مما لزم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع ولا مما لزم الابتدائية كقولهم أقل رجل يقول ذلك الا زيدا والكلاب على البقر لجريانه كذلك مثلا وكذا ما بعد لولا الامتناعية واذا الفجائية ولا مما لزم عدم التصرف كايمن فى القسم وطوبى للمؤمن وويل للكافر وسلام عليك ولا خبره جملة طلبية وشذ قوله * وكونى بالمكارم ذكرينى * وشرط ما تدخل عليه دام وليس والمنفى بما من جميع أفعال هذا الباب زيادة على ما سبق أن لا يكون خبره مفردا طلبيا لأن له الصدر وهذه لا يتقدم خبرها فلا يقال لا أكلمك كيف ما دام زيد ولا أين ما زال زيد ولا أين ما يكون زيد ولا أين ليس زيد ولم يشرط ذلك الكوفيون فسووا بينها وبين غيرها ولم يشرطه الشلوبين فى ليس بناء على اعتقاده جواز تقديم خبرها ولا يشترط ذلك فى المنفى بغير ما كلم ولا ولن ولا فى غير المنفى اجماعا وشرط ما تدخل عليه صار وما بمعناها ودام وزال وأخواتها زيادة على ما سبق أن لا يكون خبره فعلا ماضيا فلا يقال صار زيد علم وكذا البواقى لانها تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الاخبار والماضى يفهم الانقطاع فتدافعا وهذا متفق عليه واختلف فى جواز دخول بقية أفعال الباب على ما خبره ماض فالصحيح جوازه مطلقا وعليه البصريون لكثرته فى كلامهم نظما ونثرا كثرة توجب القياس قال تعالى. ان كان قميصه قد. ان كنت قلته. ان كنتم آمنتم. أولم تكونوا أقسمتم وقال الشاعر * ثم أضحوا لعب الدهر بهم * وقال * وقد كانوا فأمسى الحى ساروا * وحكى الكسائى أصبحت نظرت الى ذات التنانير يعنى ناقته وشرط الكوفيون فى ذلك اقترانه بقد ظاهرة أو مقدرة وحجتهم أن كان وأخواتها انما دخلت على الجمل لتدل على الزمان فاذا كان الخبر يعطى الزمان لم يحتج اليها ألا ترى أن المفهوم من زيد قام ومن كان زيد قائما شئ واحد واشتراط قد لانها تقرب الماضى من الحال وشرط ابن مالك لدخول ليس على الماضى أن يكون اسمها ضمير الشأن كقولهم * ليس خلق الله أشعر منه * قال أبوحيان وليس هذا التخصيص بصحيح بعد أن حكى ابن عصفور اتفاق النحويين على الجواز من غير تقييد فان قيل ليس لنفى الحال فيلزم من الاخبار عنها بالماضى تناقض فالجواب انها لنفى الحال فى الجملة غير المقيدة بزمان وأما المقيدة فتنفيها على حسب القيد

﴿ص﴾ وتدل على الحدث خلافا لقوم ولا تنصبه على الأصح وقيل لم يلفظ به وفى الظرف والحال خلاف مرتب

﴿ش﴾ اختلف فى دلالة هذه الافعال على الحدث فمنعه قوم منهم المبرد وابن السراج والفارسى وابن جنى وابن برهان والجرجانى والشلوبين والمشهور والمنصور أنها تدل عليه كالزمان كسائر الافعال وذهب ابن خروف

وابن عصفور الى أنها مشتقة من احداث لم ينطق بها وقد تقرر من كلام العرب انهم يستعملون الفروع ولا يكون من الأصول ورد هذا والاول بالسماع قال • وكونك اياه عليك يسير • وحكى أبو زيد • صدرقتي • وحكى غيره ظللت أفعل كذا ظلولا وبت أفعل كذا بيتوتة ومن كلام العرب كونك مطيعا مع الفقر خير من كونك عاصيا مع الغنى وبنى الامر واسم الفاعل منها ولا يبنيان من الزمان وبنى على هذا الخلاف عملها فى الظرف والجار والمجرور فمن قال بدلالتها على الحدث أجاز عملها فيه ولذا علق بعضهم المجرور فى قوله • أكان للناس عجبا • بكان ومن قال لا يدل عليه منعه وقد صرح الفارسى بأنها لا يتعلق بها حرف جر ثم قال وفى عملها فى ظرف الزمان نظر انتهى وحكى أبو حيان الخلاف الذى فى عملها فى الظرف والمجرور فى عملها فى الحال فمن منعه قال لانه لا استدعاء لها للحال والعامل مستدع ومن جوزه قال الحال يعمل فى هذا وليس فعلا فكان أولى أما نصبها المصدر فالأصح منعه على القول باثباته لها لانهم عوضوا عن النطق به الخبر وأجازه السيرافى وطائفة فيقال كان زيد قائما كونا

﴿ص﴾ وتعدد خبرها كام وأولى بالمنع

﴿ش﴾ فى تعدد خبر كان الخلاف فى تعدد خبر المبتدإ والمنع هنا أولى ولهذا قال به بعض من جوزه هناك كابن درستويه وابن أبى الربيع ووجهه أن هذه الافعال شبهت بما يتعدى الى واحد فلا يزاد على ذلك والمجوزون قالوا هو فى الاصل خبر مبتدإ فاذا جاز تعدده مع العامل الاضعف وهو الابتداء فمع الاقوى أولى

﴿ص﴾ وترد الخمسة الاول قبل وبات كصار خلافا للمكرة فى ظل

﴿ش﴾ ترد كان وأصبح وأضحى وأمسى وظل بمعنى صار فلا يقع الماضى خبرا لها كما تقدم كقوله تعالى • وبست الجبال بسا فكانت هباء منبثا وكنتم أزواجا ثلاثة • فأصبحتم بنعمته اخوانا • ظل وجهه مسودا • وقول الشاعر

ثم أضحوا كأنهم ورق جـ ٭ ـف فألوت به الصبا والدبور

وقوله أمسيت خلاو زعم لكرة الاصبهانى والهاباذى شارح اللمع أن ظل لا يأتى بمعنى صار بل لا يستعمل الا فى فعل النهار وقال بعضهم هو مشتق من الظل فلا يستعمل الا فى الوقت الذى للشمس فيه ظل وهو ما بين طلوعها وغروبها وزعم الزمخشرى ان بات بمعنى صار قال ابن مالك وليس بصحيح لعدم شاهد على ذلك مع التتبع والاستقراء وجعل منه بعض المتأخرين فان أحدكم لا يدرى أين باتت يده وضعف بامكان حمله على المعنى المجمع عليه وهو الدلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلا قال ومن أحسن ما يحتج به له قوله

اجن كلما ذكرت كليب ٭ أبيت كأننى أطوى بجمر

لان كلما تدل على عموم الاوقات

﴿ص﴾ وكلها تتصرف الا ليس قيل ودام ولتصاريفها مالها كغيرها

﴿ش﴾ جميع هذه الافعال تتصرف فيأتى منها المضارع والامر والمصدر والوصف الا أن الامر لا يتأتى صوغه من المستعمل منفيا الا ليس فجمع على عدم تصرفها واما دام فنص كثير من المتأخرين على انها لا تتصرف وهو مذهب الفراء وجزم به ابن مالك قال ابن الدهان لا يستعمل فى موضع دام يدوم لانه جرى كالمثل عندهم وقال ابن الخباز لا تتصرف ما دام لانها للتوقيت والتأبيد فتفيد المستقبل قال أبو حيان وما ذكر من عدم تصرفها لم يذكره البصريون ولتصاريف هذه الافعال من العمل والشروط مالماضى منها وكذا سائر الافعال ومن أمثلة ذلك قوله تعالى • قل كونوا حجارة أو حديدا أو خلقا ولم أك بغيا • وقول الشاعر

وما كل من يبدى البشاشة كائنا ٭ أخاك اذا لم تلفه لك منجدا

وقوله قضى الله يا اسماء ان لست زائلا ٭ أحبك حتى يغمض الجفن مغمض

﴿ص﴾ ووزن كان فعل وقيل فعل وليس فعل والاكثر فيها لست وحكى كسر اللام وضمها ويبطل عملها مع الا فى تميم خلافا لثلاث النحاة وأبى على وفى نفيها ومانالها الاصح الحال مالم يقيد مدخولها بزمان فبحسبه والاشهر فى زال يزال فهى فعل وحكى يزيد فعل والصحيح تلقى القسم بها

﴿ش﴾ فيه مسائل الاولى الاصح ان وزن كان فعل بفتح العين وقال الكسائى فعل بالضم ورد بانه لو كان كذلك لم يقولوا منه كائن لان الوصف من فعل فعيل واما ليس فذهب الجمهور أن وزنها فعل بالكسر خفف ولزم التخفيف لثقل الكسرة على الياء واستدل لذلك بأنها لو كانت بالفتح لصارت الى لاس بالقلب كباع أو بالضم لقيل فيها لست بضم اللام ولا يقال الا لست بفتحها قال أبو حيان على انه قد سمع فيها لست بالضم فيدل على انها تثبت مرة على فعل ومرة على فعل وحكى الفراء أن بعضهم قال لست بكسر اللام وأما زال فالأشهر فى مضارعها يزال فوزنها فعل بالكسر وحكى الكسائى فيه أيضا يزيل على وزن يبيع وعلى هذا فوزنها فعل بالفتح قال أبو حيان وحكى ثعلب عن الفراء لا أزيل أقول كذلك فيكون زال الناقصة مما جاءت على فعل يفعل وفعل يفعل كنعم ينعم ونعم ينعم الثانية ذهب قوم الى أن ليس وما مخصوصان بنفى الحال وبنوا على ذلك انهما يعينان المضارع له وذهب آخرون الى أنهما ينفيان الحال والماضى والمستقبل والصحيح توسط ذكره الشلوبين يجمع بين القولين وهو ان أصلهما النفى الحال مالم يكن الخبر مخصوصا بزمان فبحسبه ومن أمثلة استقبال المنفى بليس قوله تعالى ﴿الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم﴾ ﴿ولستم بآخذيه الا أن تغمضوا فيه﴾ وقول حسان ﴿وليس يكون الدهر مادام يذبل﴾ وبما ﴿وماهم بخارجين من النار﴾ ﴿وماهم عنها بغائبين﴾ ومن أمثلة المنفى بليس قول العرب ليس خلق الله مثله الثالثة حكى أبو عمرو بن العلاء أن لغة بنى تميم اهمال ليس مع الا حملا على ما كقولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع على اهمالها ولا ضمير فيها وقد نازعه فى ذلك عيسى بن عمر فقال له أبو عمرو نمت يا أبا عمر وادلج الناس ليس فى الأرض حجازى الا وهو ينصب ولا تميمى الا وهو يرفع ثم وجه أبو عمرو خلفا الأحمر وأبا محمد اليزيدى الى بعض الحجازيين وجهدا ان يلقياه الرفع فلم يفعل والى بعض التميميين وجهدا ان يلقياه النصب فلم يفعل ثم رجعا وأخبرا بذلك عيسى وأبا عمرو فأخرج عيسى خاتمه من أصبعه ورمى به الى أبى عمرو وقال هو لك بهذا فقت الناس وزعم أبو نزار الملقب بملك النحاة أن الطيب اسم ليس والمسك مبتدأ وخبره محذوف تقديره الا المسك أفخره والجملة ثم موضع نصب خبر ليس وزعم أبو على أن اسم ليس ضمير الشأن والطيب مبتدأ والمسك خبره أو الطيب اسمها والخبر محذوف والا المسك بدل كأنه قيل ليس الطيب فى الوجود الا المسك أو الطيب اسمها والا المسك نعت والخبر محذوف كأنه قيل ليس الطيب الذى هو غير المسك طيبا فى الوجود وحذف خبر ليس لفهم المعنى كثير وضعف بأن الاهمال اذا ثبت لغة فلا يمكن التأويل

﴿ص﴾ الرابعة وتسمى ناقصة فان اكتفت بمرفوع فتامة ولزم النقص ليس وزال خلافا للفارسى وفتىء خلافا للصاغانى قيل وظل ومن الناقصة ذات الشأن وثالثها لا ولا

﴿ش﴾ هذه الافعال تسمى نواقص واختلف فى سبب تسميتها ذلك فقيل لعدم دلالتها على الحدث بناء على انها لا تفيده وقيل وهو الاصح لعدم اكتفائها بالمرفوع لان فائدتها لا تتم به فقط بل تفتقر الى المنصوب ثم منها مالزم النقص وهو ليس باتفاق وزال خلافا للفارسى فانه أجاز فى الحلبيات أن تأتى تامة قياسا لا سماعا وفتىء خلافا للصاغانى فانه ذكر فى نوادر الاعراب استعمالها تامة نحو فتئت عن الامر فتأ اذا نسيته وزعم الهاباذى أن ظل أيضا لا تستعمل الا ناقصة قال أبو حيان وهو مخالف لنقل أئمة اللغة والصواب انها تكون تامة وبقية الافعال تستعمل بالوجهين فاذا استعملت تامة اكتفت بالمرفوع فتكون كان بمعنى ثبت كان الله ولا شىء معه وحدث نحو اذا

كان الشتاء فادفئوني وحضر نحو وان كان ذو عسرة و وقع نحو ماشاء الله كان وكمل وغزل يقال كنت الصبي كفلته وكنت الصوف غزلته وأصبح وأضحى وأمسى بمعنى دخل في الصباح والضحى والمساء كقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وقول الشاعر

ومن فعلاتى انني حسن القرى ﴿ اذ الليلة الشهباء أضحى جليدها

وظل بمعنى دام أو طال أو أقام نهارا و بات بمعنى أقام ليلا أو نزل بالقوم ليلا وصار بمعنى رجع نحو . ألا الى الله تصير الامور . وضم وقطع نحو . فصرهن اليك . ودام بمعنى بقى نحو . مادامت السموات والارض . وانفك بمعنى خلص أو انفصل نحو انفك الاسير أو الخاتم و برح بمعنى ذهب أو ظهر و بالمعنيين فسر قولهم برح الخفاء و ونى بمعنى فتر وضعف ورام بمعنى ذهب وفارق وذكر ابن مالك ان فتأ المفتوحة تأتى تامة بمعنى كسر أو اطفأ حكى الفراء فتأته عن الامر كسرته والنار اطفأتها وقد اختلف في كان الشأنية فالجمهور على انها من أقسام الناقصة وذهب صاحب البديع الى أنها من أقسام التامة وذهب أبو القاسم ابن الابرش الى أنها قسم برأسها

﴿ ص ﴾ وحذف اخبارها القرينة ضرورة وثالثها الا ليس ولو دونها

﴿ ش ﴾ قال أبو حيان نص أصحابنا على انه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها لا اختصارا ولا اقتصارا أما الاسم فلأنه مشبه بالفاعل وأما الخبر فكان قياسه جواز الحذف لانه ان روعى أصله وهو خبر المبتدإ فانه يجوز حذفه أو ما آل اليه من شبهه بالمفعول فكذلك لكنه صار عندهم عوضا من المصدر لانه في معناها اذ القيام مثلا كون من أكوان زيد والاعراض لا يجوز حذفها قالوا وقد تحذف في الضرورة كقوله

رمانى بأمر كنت منه ووالدى ﴿ بريا ومن أجل الطوى رمانى

وقوله لهفى عليك للهفة من خائف ﴿ يبغى جوارك حين ليس مجير

أى ليس في الدنيا وكنت بريا ومن النحويين من أجاز حذفه لقرينة اختيارا وفصل ابن مالك فمنعه في الجميع الا ليس فأجاز حذف خبرها اختيارا ولو بلا قرينة اذا كان اسمها نكرة عامة تشبيها بلا كقولهم فيما حكاه سيبويه ليس احد أى هنا وقوله ﴿ فأما الجود منك فليس جود ﴿ وقوله

تبسم وخلتم انه ليس ناصر ﴿ فبوئتم من نصرنا خير معقل

وماقاله ابن مالك ذهب اليه الفراء وقال يجوز في ليس خاصة أن يقول ليس أحد لان الكلام قد يتوهم تمامه بليس أو نكرة كقوله مامن أحد

﴿ ص ﴾ وقد تلى الواو جملة وخبرا لليس وكان منفية بعد الا وفاقا للاخفش وابن مالك فيهما

﴿ ش ﴾ فيه مسئلتان الاولى قد تدخل الواو على أخبار هذا الباب اذا كانت جملة تشبيها بالجملة الحالية كقوله

وكانوا أناسا ينفحون فأصبحوا ﴿ وأكثر ما يعطونه النظر الشزر

وقوله فظلوا ومنهم سابق دمعه له ﴿ وآخر يثنى دمعه العين بالمهل

هذا مذهب الاخفش وتابعه ابن مالك والجمهور أنكر واذلك وتأولوا الجملة على الحال والفعل على التمام الثانية ذهب الاخفش وابن مالك أيضا الى جواز دخول الواو على خبر ليس وكان المنفية اذا كان جملة بعد الا كقوله

ليس شيء الا وفيه اذا ما ﴿ قابلته عين البصير اعتبار

وقوله ما كان من بشر الا وميتته ﴿ محتومة لكن الآجال تختلف

وقوله اذا ما ستور البيت أرخين لم يكن ﴿ سراج لنا الا ووجهك أنور

والجمهور أنكر واذلك وأولوا الاول والثاني على حذف الخبر ضرورة أو على زيادة الواو وقالوا الخبر

فى الثالث لنا

﴿ص﴾ ويجوز توسيطها ومنع الكوفية مطلقا وابن معط فى دام وبعضهم فى ليس

﴿ش﴾ اجاز البصريون توسيط أخبار هذا الباب من الفعل والاسم أى حيث يجوز تقديم الخبر على المبتدا قال تعالى . وكان حقا علينا نصر المؤمنين . وقال ليس البر ان تولوا وقال الشاعر

لا طيب للعيش مادامت منغصة * لذاته باد كار الموت والهرم

وقال فليس سواء عالم وجهول ومنعه الكوفيون فى الجميع لان الخبر فيه ضمير الاسم فلا يتقدم على مايعود عليه ومنعه ابن معط فى دام ورد بأنه مخالف للنص السابق وللقياس كسائر اخواتها وللاجماع ومنعه بعضهم فى ليس تشبيها بما وهو محجوج بالسماع والخلاف فى ليس نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه ولم يظفر به ابن مالك فحكى فيها الاجماع على الجواز تبعا للفارسى وابن الدهان وابن عصفور

﴿ص﴾ وتقديمها إلا دام والمنفى بما وليس على الأصح وفى زال واخوته وثالثها الاصح يجوز ان نفى بغيرما قال در بود ولن ولم والاصح يجوز بينها ومار فى دام خلاف

﴿ش﴾ يجوز تقديم أخبار هذا الباب على الافعال الا دام وليس والمنفى بما أما دام فحكى الاتفاق عليها لانها مشروطة بدخول ما المصدرية الظرفية والحرف المصدرى لا يعمل مابعده فيما قبله وأما المنفى بما غير زال واخوته ففيه قولان البصريون على المنع والكوفيون على الجواز ومنشأ الخلاف اختلافهم فى ان ما هل لها صدر الكلام أولا فالبصريون على الأول والكوفيون على الثانى واما ليس فجمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافى والفارسى وابن أخته والجرجانى وأكثر المتأخرين منهم ابن مالك على المنع فيها قياسا على فعل التعجب وعسى ونعم وبئس بجامع عدم التصرف وقدمه للبصريين ونسبه ابن جنى الى الجمهور وأجازه ابن برهان والزمخشرى والشلوبين وابن عصفور على الجواز لتقديم معموله فى قوله تعالى . الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم . وفرق بين ليس وبين الافعال المذكورة واما زال واخوته ففى تقديم الخبر عليها ثلاثة أقوال أحدها المنع مطلقا سواء نفيت بما أو بغيرها وعليه الفراء والثانى الجواز مطلقا وعليه سائر الكوفيين لان ما عندهم ليس لها الصدر كغيرها والثالث وهو الاصح وعليه البصريون المنع ان نفيت بما لان لها الصدر والجواز ان نفيت بغيرها كلا ولم ولن ولما وان والحق در بود لم ولن بما فمنع التقديم ان نفى بهما اما تقديمه على الفعل دون ما بان يوسط بينهما نحو ما قائما زال زيد فالأصح جوازه وعليه الأكثرون ومنعه بعضهم لان الفعل مع ما كجذا فلا يفصل بينهما واما توسيطه بين ما ودام فنص صاحب الافصاح وبدر الدين ابن مالك على انه لا يجوز لان الموصول الحرفى لا يفصل بينه وبين صلته بمعمولها ولأن دام لا يتصرف وقال أبو حيان القياس الجواز لان ما حرف مصدرى غير عامل ولا يمتنع فيه ذلك الا أن يثبت ان دام لا تتصرف فيتجه المنع

﴿ص﴾ ويجبان ويمتنعان لمامر

﴿ش﴾ قد يجب توسيط الخبر أو تقديمه وقد يمتنع كل من ذلك للامور الموجبة والمانعة فى خبر المبتدا مثال وجوب التوسيط ما كان قائما الا زيد ومثال وجوب التقديم أين كان زيد وكم كان مالك ومثال وجوب أحدهما على سبيل التخيير كان فى الدار ساكنها وكان فى الدار رجل يجوز تقديم الخبر وتوسيطه ولا يجوز تأخيره ومثال مانعهما ووجوب التأخير كان بعل هند حبيبها لاجل الضمير وصار عدوى صديق للالباس

﴿ص﴾ وفى تأخير الجملة ثالثها يجب ان رفع ضمير الاسم ويمتنع تقديم خبر تأخر مرفوعه وفى منصوب لا ظرف ثالثها يمتنع لا ظاهر اعراب مشارك عرفا ونكرا ولا يليها معمول خبرها كغيرها خلافا للكوفية وابن السراج الا

ظرف ويجوز مع خبر وتقدمه

﴿ ش ﴾ فيه مسائل الاولى اختلف فى وجوب تأخير الخبر هنا اذا كان جملة على أقوال أحدها يجب مطلقا ولا يجوز تقديمه ولا توسيطه سواء كانت اسمية نحو كان زيد أبوه قائم أم فعلية رافعة ضمير الاسم نحو كان زيد يقوم أم غير رافعة نحو كان زيد يمر به عمرو ومستند المنع فى ذلك عدم سماعه والثانى لا مطلقا فيجوز التقديم والتوسيط وذكر ابن السراج انه القياس وان لم يسمع وصححه ابن مالك قال لانه وان لم يسمع مع كان فقد سمع مع الابتداء كقول الفرزدق

الى ملك ماأمه من محارب * أبوه ولا كانت كليب تصاهره

قال ويدل لجوازه مع كان تقديم معموله فى قوله تعالى ، أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون ، وأنفسهم كانوا يظلمون ، وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل والثالث المنع فى الفعلية الواقعة لضمير الأسم والجواز فى غيرها وصححه ابن عصفور وقال لان الذى استقر فى باب كان انك اذا حذفتها عاد اسمها وخبرها الى المبتدإ والخبر ولو أسقطتها من كان يقوم زيد على أن يكون يقوم خبرا مقدما فقلت يقوم زيد لم يرجع الى المبتدإ والخبر الثانية لا يجوز تقديم الخبر مع تأخر معموله المرفوع فلا يقال قائما كان زيد أبوه أى كان زيد قائما أبوه لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله الذى هو كجزء منه فان كان معموله منصوبا نحو آكلا كان زيد طعامك ففيه أقوال ثالثها يصح التقديم ولا يمتنع لانه ليس بجزء من ناصبه لكونه فضلة فان كان ظرفا أو مجرورا جاز بلا قبح اجماعا لان العرب تتسع فى الظرف والمجرور ما لا تتسع فى غيرهما نحو مسافرا كان زيد اليوم وراغبا كان زيد فيك الثالثة تقدم من صور امتناع تقديم خبر المبتدإ ان يتساويا فى التعريف والتنكير ولا بيان ولا يجرى ذلك هنا فى ظاهر الاعراب لان نصب الخبر يبينه فيجوز كان أخاك زيد ولم يكن خيرا منك أحد فان خفى الاعراب وجب تأخير الخبر للالباس نحو صار عدوى صديقى وكان فتاك مولاك الرابعة مذهب أكثر البصريين انه لا يجوز أن يلى كان وأخواتها معمول خبرها من مفعول وحال وغيرها الا الظرف والمجرور فلا يقال كان طعامك زيد آكلا ولا كان طعامك آكلا زيد وهذا الحكم غير مختص بباب كان بل لا يلى عاملا من العوامل ما انتصب بغيره أو ارتفع فان كان معمول الخبر ظرفا أو مجرورا جاز أن يلى كان مع تأخير الخبر وتقديمه للتوسع فى الظروف والمجرورات وجوز الكوفيون وطائفة من البصريين منهم ابن السراج أن يليها غير الظرف أيضا لوروده فى قوله * بما كان اياهم عطية عودا * وأجيب بان اسم كان ضمير الشأن مستترا فيها وعطية مبتدأ خبره عودا والجملة خبر كان فلم يل العامل كان بل ضمير الشأن وجوز بعضهم أن تكون فيه زائدة فان تقدم مع الخبر على الاسم جاز اجماعا نحو كان آكلا طعامك زيد وكذا يجوز تقدمه على كان نحو طعامك كان زيد آكلا وعليه قوله تعالى وأنفسهم كانوا يظلمون واعلم انه يأتى فى كان زيد آكلا طعامك أربعة وعشرون تركيبا وقد سقتها فى الأشباه والنظائر وكلها جائزة عند البصريين الا كان طعامك زيد آكلا وكان طعامك آكلا زيد وآكلا كان طعامك زيد

﴿ ص ﴾ واذا اجتمع معرفتان فاقوال المبتدا وقيل الخبر غير الاعرف الاشارة مع غير ضمير والأن وأن وقيل ما يراد ثبوته مطلقا وقيل ان قام مقامه أو شبهه وقيل ما صح جوابا أو نكرتان يسوغ تخير وفى الاخبار هنا وان بمعرفة عن نكرة ثالثها سائغ ان أفاد والنكرة غير صفة محضة

﴿ ش ﴾ اذا اجتمع فى باب كان معرفتان فنى ما تعين اسما وخلافه خبرا الاقوال السابقة فى المبتدإ والخبر مع زيادة أقوال أخر فقيل تخير فايهما شئت جعلته الاسم والآخر الخبر وعليه الفارسى وابن طاهر وابن خروف وابن مضاء وابن عصفور وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال واذا كانا معرفتين فانت بالخيار أيهما ما جعلته فاعلا رفعته

ونصب الآخر وقيل تنظر الى المخاطب فان كان يعرف أحد المعرفتين ويجهل الآخر جعل المعلوم الاسم والمجهول الخبر نحو كان أخو بكر عمرا واذا قدرت ان المخاطب يعلم ان لبكر أخا ويجهل كونه عمرا وكان عمرو أخا بكر اذا كان يعلم عمرا ويجهل كونه أخا بكر وعلى هذا السيرافي وابن البادش وابن الضائع وحملوا كلام سيبويه على ما اذا استويا عند المخاطب في العلم وعدمه وقيل ان لم يستويا في رتبة التعريف جعل الاعرف منهما الاسم والآخر الخبر نحو كان زيد صاحب الدار وقيل الخبر غير الاعرف الا اذا اجتمع اشارة مع غير ضمير فانه يجعل الاشارة الاسم وان كان مع أعرف منه كالعلم والمضاف الى الضمير نحو كان هذا أخاك لان العرب اعتنت بتقديم الاشارة لمكان التنبيه الذي فيه امامع المضمر فلا ولهذا كان ها أناذا أفصح من هاذا أنا والا ان كان أحدهما أن وأن المفتوحتين فان الاختيار جعلهما الاسم والآخر الخبر ولهذا قرأ أكثر القراء . فما كان جواب قومه الا أن قالوا . بنصب جواب لشبههما بالمضمر من حيث انهما لا يوصفان كما لا يوصف فعوملا معاملته اذا اجتمع مع معرفة غيره فان الاختيار جعله الاسم لانه أعرف وقيل الخبر ما يراد اثباته مطلقا نحو كان عفو بتك عزلك وكان زيد زهيرا وقول الشاعر * فكان مضلى من هديت برشده * أثبت الهداية لنفسه ولو قال فكان هادى من أضللت به لا يثبت الاضلال وعلى هذا ابن الطراوة وقيل الخبر ما يراد اثباته بشرط أن يكون أحدهما قائما مقام الآخر ومشبها به كالمثالين الاولين بخلاف ما اذا كان هو نفسه كالبيت وقيل ما صح منهما جوابا فهو الخبر والآخر الاسم حكى هذه الاقوال أبو حيان ثم اختار تبعا للجماعة تفصيلا يجمعها فقال اذا اجتمع معرفتان في هذا الباب فان كان أحدهما قائما مقام الآخر أو مشبها به فالخبر ما يراد اثباته وان كان هو نفسه فان عرف المخاطب أحدهما دون الآخر فالمعلوم هو الاسم والآخر الخبر وان عرفهما أو جهلهما فان كان أحدهما أعرف من الآخر فهو الاسم والآخر الخبر الا المشار مع الضمير وان استويا في التعريف فانت بالخيار ان كان أحدهما أن أو أن المصدر يتين فانه يتعين جعله الاسم قال وضمير النكرة وان كان معرفة فانه في باب الاخبار يعامل معاملة النكرة اذا اجتمعت مع المعرفة لان تعريفه لفظى من حيث علم على من يعود اما ان تعلم من هو في نفسه فلا واذا اجتمع نكرتان فان كان لكل منهما مسوغ للابتداء فلك الخيار فما شئت جعلته الاسم والآخر الخبر نحو كان رجل قائما أو كان قائم رجلا وان كان لاحدهما مسوغ دون الآخر فالذي له المسوغ هو الاسم والآخر الخبر نحو كان كل أحد قائما ولا يجوز كان قائم كل أحد واذا اجتمع نكرة ومعرفة فالمعرفة الاسم والنكرة الخبر ولا يعكس الا في الشعر هذا مذهب الجمهور وجوز ابن مالك العكس اختيارا بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة قال لانه لما كان المرفوع هنا مشبها بالفاعل والمنصوب مشبها بالمفعول جاز أن يغنى هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع كما جاز ذلك في باب الفاعل ومن وروده قوله

كأن سلافة من بيت رأس * يكون مزاجها عسل وماء

وقوله * ولا يك موقف منك الوداعا * قال وقد حمل هذا الشبه في باب ان على أن جعل فيه الاسم نكرة والخبر معرفة كقوله

وان حراما أن أسب مجاشعا * بآبائي الشم الكرام الخضارم

وأجاز سيبويه ان قريبا منك زيد

﴿ص﴾ وان قصد ايجاب خبر ما قرن بالا ان قبل وان قرن بتنفيس أو فقد اولم خلافا للفراء لازال واخوته ولا يكون اسم هذه نكرة وثالثها يجوز مع الماضي ويكثر في ليس ولان بعد نفى وشبهه

﴿ش﴾ فيه مسئلتان الأولى اذا قصد ايجاب خبر منفى ابا كان وقرن بالا ان قبل ذلك نحو ما كان زيد الا قائما وليس زيد الا قائما وسواء هذا الباب وغيره نحو ما ظننت زيدا الا قائما فان لم يقبل ذلك بان كان الخبر لا يستعمل

الامنفيالم يجزدخول الاعليه نحوما كان مثلك الاأحداوما كان زيد الازائلاضاحكا وكذلك لاتدخل على خبر زال واخوته لان نفيها ايجاب فان قولك مازال زيدعالمافيه اثبات العلم لزيد فهو كقولك

* كان زيدعالما وهذا لايدخل عليه الا فكذلك ذلك * وأماقول ذي الرمة

حراجيج لاتنفك الامناخة * على الخسف أو ترمى بهابلدا قفرا

فقيل خطأ منه ولهذا لم يحتج الاصمعي بشعره لكثرة ملازمته الحاضرة ففسد كلامه وقيل مؤول على زيادة الا أو تمام ينفك ومناخة حال ولا يجوز دخول الا على خبر مقرون الثانية بكثر وقوع اسم ليس نكرة محضة لان فيها معنى النفي المسوغ للابتداء بالنكرة كقوله

كم قد رأيت وليس شيء باقيا * من زائر طيف الهوى ومزور

و يشاركه في ذلك كان بعد نفي أو شبهه كقوله

اذا لم يكن أحد باقيا * فان التنائي دواء الاسى

وقوله ولو كان حي في الحياة مخلدا * خلدت ولكن ليس حي بخالد

وقد يلحق بها في باب زال واخوته

﴿ص﴾ وترادف كان لم يزل وتزاد وسطا قيل وآخرا فارقه وقبل وفاعلها ضمير مصدرها وشذ بين جار ومجرور و وزاد الكوفية أصبح وأمسى والفرا يكون والباقي ان لم ينقص المعنى وقوم كل فعل لازم

﴿ش﴾ فيه مسئلتان الاولى تختص كان بمرادفة لم يزل كثيرا أي انها تأتي دالة على الدوام وان كان الاصل فيها أن يدل على حصول مادخلت عليه فيما مضى مع انقطاعه عند قوم وعليه الاكثر كما قال أبو حيان أو سكوتها عن الانقطاع وعدمه عند آخرين وجزم به ابن مالك ومن الدالة على الدوام الواردة في صفات الله تعالى نحو . وكان الله سميعا بصيرا . أي لم يزل متصفا بذلك الثانية تختص أيضا بأنها تزاد بشروط أن تكون بلفظ الماضي متوسطة بين مسند ومسند اليه نحو ما كان أحسن زيدا ولم ير كان مثلهم ومنه حديث أو نبي كان آدم وجوز الفراء زيادتها بلفظ المضارع كقوله * أنت تكون ماجد نبيل * وجوز أيضا زيادتها أخيرا نحو زيد قائم كان قياسا على الغاء ظن آخرا ورد بعدم سماعه والزيادة خلاف الاصل فلا يستباح في غير مواضعها المعتادة وشذ زيادتها بين الجار والمجرور في قوله

سراة بني بكر تساموا * على كان المسومة العراب

قال أبو حيان ولا يحفظ في غير هذا البيت وجوز الكوفيون زيادة اصبح وامسى وحكوا ما اصبح ابردها وما امسى ادفأها وحمل على ذلك ابو علي قوله

عدو عينيك وشانيهما * اصبح مشغول بمشغول

وقوله اعاذل قومي ماهويت فأو بي * كثيرا ارى امسى لديك ذنوبي

وأجاز الفراء زيادة سائر أفعال هذا الباب وكل فعل لازم من غير هذا الباب اذا لم ينقص المعنى نحو ما اضحى احسن زيدا وزيد أضحى قائم واستدل على ذلك بان العرب قد زادت الافعال في نحو قوله

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا * فاذهب فما بك والايام من عجب

ولم يردان يأمره بالذهاب والصحيح ان ذلك كله لايجوز لاحتمال التأويل ومالا يحتمله من ذلك من القلة بحيث لايقاس عليه وقد اختلف في كان المزيدة هل لها فاعل فذهب السيرافي والصيمري الى انها رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل كأنه قيل كان هو أي كان الكون وذهب الفارسي الى انها لافاعل لها لان الفاعل اذا

استعمل استعمال مالا يحتاج الى فاعل استغنى عنه بدليل ان قل مافعل ولما استعملته العرب للنفى لم يحتج اليه اجراءله مجرى حرف النفى واختاره ابن مالك ووجهه بانها تشبه الحرف الزائد فلا يبالى بخلوها من الاسناد

﴿ص﴾ ويجوز حذف كان واسمها ان علم بعد أن ولو بكثرة وهلا والا بقلة ويجوز رفع تاليهان حسن تقدير فيه أو معه والا فلا وجوز يونس وابن مالك جره مقرونا بان لا أو ان عاد اسم كان على مجرور بحرف وجعل تالى الفاء جواب أن خبر مبتدأ أولى من خبر كان مضمرة أو حال أو مفعول بلائق واضمار الناقصة قبلها أولى وقيل بعد لدن ونحوها ويجب بعد أن وقل بعد ان معوضا منها ما وقيل هى التامة والمنصوب حال وقيل العامل ما وقيل غير عوض فيظهران

﴿ش﴾ تختص كان ايضا من بين سائر اخواتها بانها قد تعمل محذوفة ولذلك أقسام الاول ما يجوز بكثرة وذلك بعد إن ولو الشرطيتين فتحذف هى واسمها اذا كان ضميرا ما علم من غائب أو حاضر مثاله بعد ان مع الغائب قوله

قد قيل ذلك إن حقا وان كذبا * فما اعتذارك من قول اذا قيلا

ومع المتكلم قوله

حدبت على بطون ضنة كلها * ان ظالما فيهم وان مظلوما

ومع المخاطب قوله

لا تقربن الدهر آل مطرف * إن ظالما ابدا وان مظلوما

ومثاله بعد لو مع الثلاثة قوله

لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكا * جنوده ضاق عنها السهل والجبل

وقوله

علمتك منانا فلست بآمل * نداك ولو غرثان ظمآن عاريا

وقوله

انطق بحق ولو مستخرجا احنا * فان ذا الحق غلاب وان غلبا

ولو اظهر الفعل فى هذه المثل لجاز قال سيبويه وان شئت اظهرت الفعل ولا يجوز عند عدم الاظهار الا نصب التالى على انه خبر كان وربما يجوز فيه الرفع والجر فالاول اذا حسن هناك تقدير فيه او معه او نحو ذلك كقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر والمرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر فانتصاب خيرا وشرا وسيفا وخنجرا على تقدير ان كان العمل خيرا وان كان المقتول به سيفا وارتفاعها على انها الاسم على تقدير ان كان فى اعمالهم خير وان كان معه سيف او على تقدير كان التامة والاول اولى وهو معنى قولنا واضمار الناقصة قبلها أى الناقصة أولى أى من التامة وعلله ابن مالك بان اضمار الناقصة مع النصب متعين وهو مع الرفع ممكن فوجب ترجيحه ليجرى الاستعمالان على سنن واحد ولا يختلف العامل ومثاله بعد لو الا طعام ولو تمرا فالنصب على تقدير ولو يكون الطعام تمرا والرفع على تقدير ولو يكون عندكم تمر أو على تقدير كان تامة فان لم يحسن تقدير ما ذكر امتنع الرفع كالابيات السابقة ومثله سيبويه بقولك امرر بأيهم أفضل ان زيدا وان عمرا والثانى بعد إن فقط اذا عاد اسم كان على مجرور بحرف سواء اقترنت ان بلا أم لا كقولهم مررت برجل صالح ان لا صالحا فطالح وامرر بأيهم افضل ان زيد وان عمرو فصالح وزيد بالنصب على تقدير ان لا يكن صالحا وان يكن زيدا وحكى يونس فيه الجر على تقدير ان لا امر بصالح او الا اكن مررت بصالح فقد مررت بطالح واجازه فى زيد على تقدير ان مررت بزيد وان مررت بعمرو فوافقه ابن مالك على اطراده وقصره غيرهما على السماع لان الجر بالحرف المحذوف مسموع غير منقاس قال ابو حيان والصواب مع الجمهور الما فى الاول من التكلف ولم يسمع مثل ذلك بعد لو اصلا وقولى وجعل تالى الفاء الى آخره أشرت به الى ان قولهم فخير من المثال السابق يجوز فيه ايضا الرفع والنصب والاول ارجح لان المحذوف معه شئ واحد وهو المبتدأ ومع النصب شيآن ولان وقوع الاسمية بعد فاء الجزاء أكثر والتقدير فى الرفع فالذى يجزى به خير والنصب على حذف كان واسمها اى كان الذى يجزى به خيرا وعلى الحال أى فهو يلقاه خيرا وعلى المفعول

بفعل لائق اى فهو يجزى أو يعطى خيرا وعلم من ذلك ان فى مسئلة إن خيرا فخير أربعة أوجه احسنها نصب الاول ورفع الثانى واضعفها عكسه و بينهما نصبهما ورفعهما ثم قال الشلوبين انهما متكافئان لان ما فى نصبه الاول من الحسن يقابله قبح رفعه وما فى نصب الثانى من القبح يقابله حسن رفعه وقال ابن عصفور بل رفعهما أحسن لقلة الاضمار فيهما بالنسبة الى نصبهما القسم الثانى ما يجوز بقلة وذلك فى ثلاث صور الأولى والثانية بعد هلا والا قال ابو حيان يجرى مجرى لو غيرها من الحروف الدالة على الفعل اذا تقدم ما يدل عليه لكنه ليس بكثير الاستعمال الثالثة بعد لدن كقوله

* من لد شولا فالى اتلائها * أى من لدان كانت شولا والشول بفتح المعجمة التى ارتفعت ألبانها من النوق واحدها شائلة أو شائل واتلاؤها أن يتلوها أولادها وقولى ونحوها قول التسهيل وشبهها مثاله قوله

* ازمان قومى والجماعة كالذى * لزم الرحالة ان تميل مميلا

قال سيبويه اراد أزمان كان قومى مع الجماعة القسم الثالث ما يجب وذلك فى صورتين الاولى بعد أن المصدرية اذا عوض منها ما كقوله * أبا خراشة أما أنت ذا نفر * أى لان كنت فحذف اللام اختصارا ثم كان كذلك فانفصل الضمير وجئ بما عوضا عنها والتزم حذف كان لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه والمرفوع بعد ما اسم كان والمنصوب خبرها هذا هو الصحيح فى المسئلة و بقى فيها أقوال أخر فزعم بعضهم ان كان المحذوفة فيها تامة والمنصوب حال وزعم أبو على وابن جنى ان ما هى الرافعة الناصبة لكونها عوضا من الفعل فنابت منابه فى العمل وزعم المبرد ان ما زائدة لا عوض فيجوز اظهار كان معها نحو اما كنت منطلقا انطلقت و رد بان هذا كلام جرى مجرى المثل فيقال كما سمع ولا يغير وليس هذا الموضع من مواضع قياس زيادة ما الثانية بعد ان الشرطية اذا عوض منها ما وذلك قليل بالنسبة للاول كقولهم افعل هذا إما لا أى ان كنت لا تفعل غيره وقول الراجز

امرعت الارض لوان مالا * لوان نوقا لك أو جمالا * أو ثلة من غنم اما لا

أى ان كنت لا تجد غيرها وما عوض من كان وانما كان هذا قليلا لكثرة الحذف ولا يحذف مع المكسورة معوضا منها ما الا فى هذا ولو قلت اما كنت منطلقا انطلقت كانت ما زائدة لا عوضا ولا يجوز اما أنت منطلقا انطلقت بحذف كان

﴿ص﴾ ويحذف لامها ساكنة جزما والتامة أقل ما لم يوصل بضمير أو ساكن خلافا ليونس

﴿ش﴾ يجوز حذف نون كان تخفيفا بشروط أن يكون من مضارع بخلاف الماضى والامر مجزوم بالسكون بخلاف المرفوع والمنصوب والمجزوم بالحذف وان لا توصل بضمير نحو ان يكنه فلن تسلط عليه ولا بساكن نحو لم يكن الذين كفروا. مثال ما اجتمعت فيه الشروط ولم أك بغيا. لم نك من المصلين. فلم يك ينفعهم وسواء فى ذلك الناقصة كما مثلنا والتامة لكن الحذف فيها أقل نحو. وان تك حسنة بالرفع قال أبو حيان وحذف هذه النون شاذ فى القياس لانها من نفس الكلمة لكن سوغه كثرة الاستعمال وشبه النون بحروف العلة وانما لم يجز عند ملاقاة الضمير لان الضمير يرد الشئ الى أصله كما رد نون لدن اذا أضيف اليه فقيل لدنه ولا يجوز لده ولا عند الساكن لانها تحرك حينئذ فيضعف الشبه وأجاز يونس حذفها مع الساكن و وافقه ابن مالك تمسكا بنحو قوله

لم يك الحق سوى ان هاجه * رسم دار قد تعفى بالسرر

وقوله * فان لم تك المرآة أبدت وسامة * وقوله * اذا لم تك الحاجات من همة الفتى * والجمهور قالوا ان ذلك ضرورة وما قاله ابن مالك من أن النون حذفت للتخفيف وثقل اللفظ والثقل بثبوتها قبل الساكن أشد فيكون الحذف حينئذ أولى و رده أبو حيان بأن التخفيف ليس هو العلة انما العلة كثرة الاستعمال مع شبهها

بحروف العلة وقد ضعف الشبه كما تقدم فزال أحد جزئيها والعلة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها

﴿ ص ﴾ مسئلة ألحق بليس أحرف أحدها ما النافية عند أهل الحجاز وزعم الكوفية النصب بعدها باسقاط الباء وشرطه بقاء النفي لا ان نقض بالا أو إلا وثانيها نصب ان نزل الثاني منزلة الاول ورابعها ان كان صفة ولا بدل منه خلافا للصفار لا بغير وجوز الفراء رفعه وفقدان وجوز الكوفية نصبه وهي كافة لا نافية خلافا لهم وما خلافا لقوم وتأخير الخبر خلافا للفراء مطلقا والاخفش مع الا وقيل نصبه لغة ومعموله خلافا لابن كيسان ومنعه الرماني مرفوعا أيضا وفي تقدم الظرف ثالثها الاصح عندهم يجوز معمولا لا خبرا وعندي عكسه ولا يقدم معمول ما بحال وثالثها يجوز ان قصد الرد

﴿ ش ﴾ أصل العمل للأفعال بدليل ان كل فعل لا بد له من فاعل الا ما استعمل زائدا نحو كان أو في معنى الحرف نحو قلما أو تركب مع غيره نحو حبذا وما عمل من الاسماء فلشبهه بالفعل وأما الحرف فتقدم انه ان اختص بما دخل عليه ولم ينزل منزلة الجزء منه عمل فيه فان لم يختص أو اختص ولكن تنزل منزلة الجزء منه لم يعمل فيه لان جزء الشيء لا يعمل في الشيء وما من قبيل غير المختص ولها شبهان أحدهما هذا وهو عام فيما لا يعمل من الحروف وراعاه بنو تميم فلم يعملوها والثاني خاص وهو شبهها بليس في كونها للنفي وداخلة على المبتدإ والخبر وتخلص المحتمل للحال كما أن ليس كذلك وراعى هذا الشبه أهل الحجاز فاعملوها عملها فرفعوا بها المبتدأ اسما لها ونصبوا الخبر خبرا لها قال تعالى • ما هذا بشرا • ما هن أمهاتهم • هذا مذهب البصريين وزعم الكوفيون أن ما لا تعمل شيأ في لغة الحجازيين وان المرفوع بعدها باق على ما كان قبل دخولها والمنصوب على اسقاط الباء لان العرب لا تكاد تنطق بها الا بالباء فاذا حذفوها عوضوا منها النصب كما هو المعهود عند حذف حرف الجر وليفرقوا بين الخبر المقدر فيه الباء وغيره ورد بكثير من الحروف الجارة حذفت ولم ينصب ما بعدها وعلى الاول لاعمالها عمل ليس شروط أحدها بقاء النفي فان انتقض بالا بطل العمل نحو • وما محمد الا رسول • وكذا اذا أبدل من الخبر بدل مصحوب بالا نحو ما زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به لاتحاد حكم البدل والمبدل منه وخالف قوم في هذا الشرط فجوز يونس والشلوبين النصب مع الا مطلقا لوروده في قوله

وما الدهر الا منجنونا بأهله • وما صاحب الحاجات الا معذبا

وقوله

وما حق الذي يعثو نهارا • ويسرق ليله الا نكالا

وأجيب بأنه نصب على المصدر أي ينكل نكالا ويعذب معذبا أي تعذيبا ويدور دوران منجنون أي دولاب وقال قوم يجوز النصب ان كان الخبر هو الاسم في المعنى نحو ما زيد الا أخاك أو منزلا منزلته نحو ما زيد الا زهيرا وقال آخرون يجوز ان كان صفة نحو ما زيد الا قائما وقال الصفار في البدل يجوز نصبه لكن على الاستثناء لا البدلية وان انتقض بغير الا لم يؤثر فيجب النصب عند البصريين نحو ما زيد غير قائم وأجاز الفراء الرفع الشرط الثاني فقدان فان زيدت بعدما بطل العمل كقوله • فما ان طبنا جبن ولكن • وقوله

بني غدانة ما ان أنتم ذهب • ولا صريف ولكن أنتم الخزف

قال ابن مالك لما كان عمل ما استحسانا لا قياسا اشترط فيه الشروط المذكورة لان كلا منها حال أصلي فالبقاء عليها تقوية والتخلي عنها أو عن بعضها توهين وأحق الأربعة بلزوم الوهن عند عدمه الخلو من مقارنة ان لان مقارنة ان تزيل شبهها بليس لان ليس لا يليها ان فاذا وليت ما تباينا في الاستعمال وبطل الاعمال انتهى وذهب الكوفيون الى جواز النصب مع ان ورووا قوله • ما ان أنتم ذهبا ولا صريفا • بالنصب والبصريون على أن ان المذكورة زائدة كافة وزعمها الكوفيون نافية كذا حكوه وعندي أن الخلاف في اعمالها ينبغي أن

يكون مرتبا على هذا الخلاف الشرط الثالث ان لا تؤكد بما فان أكدت بها بطل العمل نحو ما ما زيد قائم قال في الغرة وهي كافة وحكى هو والفارسي عن جماعة من الكوفيين اجازة النصب كقوله

لا ينسك الأسى تأسيا فما ٭ من حمام أحد معتصما (٧)

وأجيب بأنه شاذ أو مؤول أى فما يجدى الحزن ثم ابتدأ ما فليست مؤكدة الشرط الرابع تأخير الخبر فان تقدم ارتفع كقوله ٭ وما حسن أن يمدح المرء نفسه ٭ وجوز الفراء نصبه مطلقا نحو ما قائما زيد وجوزه الاخفش مع الا نحو ما قائما الا زيد وحكى الجرمي ان ذلك لغية سمع ما مسيئا من أعتب وقال الفرزدق إذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر ٭ وقال آخر ٭ نجران إذ ما مثلها نجران ٭ والجمهور أولوا ذلك على الحال نحو فيها قائما رجل والخبر محذوف وهو العامل فيها أى ما مثلهم في الوجود واذا امتنع النصب في حال تقدم الخبر ففي تقدم معموله أولى نحو ما طعامك زيد آكل وأجاز الكوفيون وابن كيسان نصبه قياسا على لا ولن ولم فان تقدم الخبر أو معموله وهو ظرف أو جار ومجرور نحو ما في الدار أو ما عندك زيد وما بي أنت معنيا فأقوال أحدها منع النصب كغيرهما والثاني الجواز للتوسع فيهما والثالث جواز النصب ان كان الظرف المقدم معمول الخبر والمنع ان كان هو الخبر وهو ظاهر كلام ابن مالك في كتبه وصرح به في الكافية الكبرى وشرحها وابن هشام في الجامع وعندي عكس هذا وهو النصب ان كان الظرف المقدم الخبر والمنع ان كان معموله

﴿ ص ﴾ وما عطف على خبرها بلكن وبل رفع ونصب غيرهما أجود ومنع قوم نصب معطوف ليس مطلقا ولا يغير ما الهمز ولا الحذف خلافا للكسائي ولا اسمها وخبرها ما لم تكف بان وشذ بناء النكرة معها

﴿ ش ﴾ فيه مسائل الاولى اذا عطف على خبر ما بلكن أو بل تعين في المعطوف الرفع نحو ما زيد قائما لكن قاعد أو بل قاعد على انه خبر مبتدأ محذوف أى هو ولا يجوز النصب لان المعطوف بهما موجب وما لا تعمل الا في المنفى أما المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الامران والنصب أجود نحو ما زيد قائما ولا قاعدا ويجوز ولا قاعد على اضمار هو وأوجب قوم الرفع في المعطوف على خبر ليس مطلقا سواء كان بلكن وبل أم بغيرهما نحو ليس زيد قائما لكن قاعد أو ولا قاعد والمعروف خلافه الثانية اذا دخلت همزة الاستفهام على ما الحجازية لم تغيرها عن العمل نحو أما زيد قائما كما تقول ألست قائما الثالثة أجاز الكسائي اضمار ما فأنشد

فقلت لها والله يدرى مسافر ٭ اذا أضمرته الارض ما الله صانع

أى ما يدرى ومنع البصريون ذلك الرابعة لا يجوز حذف اسم ما قياسا على ليس وأخواتها فلا تقول زيد ما منطلقا تريد ما هو ولا خبرها كذلك فان كفت بان جاز تشبيها بلا كقوله ٭ ولنا موا فان من حديث ولا صالى ٭ التقدير فما حديث ولا صال منتبه الى ذى حديث الخامسة شذ بناء النكرة مع ما تشبيها بلا سمع ما بأس عليك كما قالوا لا بأس عليك وأنشد الاخفش

ما بأس لو ردت علينا تحية ٭ قليلا على من يعرف الحق عابها

﴿ ص ﴾ الثاني ان النافية عند أهل العالية بشرط ترتيب وعدم نقض وأنكرها أكثر البصرية وقيل لا تأتى الا مع الا

﴿ ش ﴾ ان النافية أيضا من الحروف التى لا تختص فكان القياس أن لا تعمل فلذلك منع إعمالها الفراء وأكثر البصرية والمغاربة وعزى الى سيبويه وأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي وابن جنى وابن مالك وصححه أبو حيان لمشاركتها لما في النفى وكونه لنفى الحال وللسماع وحكى عن أهل العالية ان ذلك نافعك ولا ضارك وان أحد خيرا من أحد الا بالعافية وسمع الكسائي أعرابيا يقول إنا قائما فأنكرها

عليه وظن أنها ان المشددة وقعت على قائم قال فاستثبته فاذا هو يريد ان أنا قائما فترك الهمزة وأدغم على حد لكنا هو الله ربي وقرأ سعيد بن جبير ان الذين يدعون من دون الله عبادا أمثالكم وقال الشاعر

* ان هو مستوليا على أحد *

وقال ان المرء ميتا بانقضاء حياته * ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا

وذهب بعضهم الى أنها اذا دخلت على الاسم فلابد أن يكون بعدها الا نحو . ان الكافرون الا في غرور ويرده ما تقدم

﴿ص﴾ وتزاد أيضا بعد ما الموصولة والمصدرية والا وقبل همزة الانكار وضر ورة بعد ما التوقيتية قال قطرب وترد بمعنى قد والكوفية واذ

﴿ش﴾ هذا استطراد الى ذكر بقية معاني ان فانها تكون نافية كما ذكر وشرطية كما سيأتي وزائدة وذلك في مواضع أحدها بعد ما النافية كما تقدم وأشرت اليه بقولي أيضا ثانيها بعد ما الموصولة كقوله

* يرجي المرء ما ان لا يراه * أي الذي لا يراه ثالثها بعد ما المصدرية كقوله * ورج الفتى للخير ما ان رأيته *

رابعها بعد الا الاستفتاحية كقوله * الا أن سرى ليلى فبت كئيبا * خامسها قبل همزة الانكار قيل لأعرابي أتخرج ان أخصبت البادية فقال انا إنيه منكرا أن يكون رأيه على خلاف ذلك وزعم قطرب ان ان تأتي بمعنى قد وخرج عليه . فذكر ان نفعت الذكرى . وزعم الكوفيون انها تأتي بمعنى اذ وخرجوا عليه لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين والجمهور أنكروا الأمرين وقالوا هي في الآيتين شرطية والقصد في الأولى التهييج وفي الثانية التبرك

﴿ص﴾ الثالث لا وعملها أكثر من إن وقيل عكسه وقيل لا تعمل وقيل في الاسم فقط بشرط ان وإيلاء مرفوعها وتنكير جزئيها وألغاه ابن جني

﴿ش﴾ لا أيضا من الحروف غير المختصة في إعمالها أقوال أحدها وهو المشهول كما انها تعمل الحاقا بليس كقوله تعز فلا شيء على الأرض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا

الثاني انها لا تعمل أصلا ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ولا ينصب أصلا وعليه أبو الحسن الثالث أنها أجريت مجرى ليس في رفع الاسم خاصة فترفعه ولا تعمل في الخبر شيأ وعليه الزجاج واستدل له بأنه لم يسمع النصب في خبرها ملفوظا به كقوله من صد عن نيرانها * فانا ابن قيس لا براح

وقوله * في الجيم حين لا مستصرخ * ورد بالبيت السابق وعلى الأول قال ابن مالك عملها أكثر من عمل ان وقال أبو حيان الصواب عكسه لان ان قد عملت نثرا ونظما ولا إعمالها قليل جدا بل لم يرد منه صريحا الا البيت السابق والبيت والبيتان لا تبنى عليهما القواعد ولا عمالها أربعة شروط الشرطان المذكوران في إن والثالث ان لا يفصل بينها وبين مرفوعها فان فصل بطل عملها لانها أضعف من ما وما شرطها عدم الفصل والرابع تنكير اسمها وخبرها نحو لا رجل قائما ولم يعتبر ابن جني وطائفة هذا الشرط فأجاز وا إعمالها في المعارف كقوله

وحلت سواد القلب لا انا باغيا * سواها ولا عن حبها متراخيا

وتأوله الجمهور على أن الأصل لا أرى باغيا فحذف الفعل وانفصل الضمير وباغيا حال ﴿تنبيه﴾ قال أبو حيان لم يصرح أحد بأن إعمال لا عمل ليس بالنسبة الى لغة مخصوصة الا صاحب المقرب ناصر المطرزي فانه قال فيه بنو تميم لا يعملونها وغيرهم يعملها وفي كلام الزمخشري أهل الحجاز يعملونها دون طيئ وفي البسيط القياس عند بني تميم عدم اعمالها ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على اعمالها اه

﴿ص﴾ الرابعة لات وهى لا زيدت التاء تأنيثا وقيل لغيره وسيبويه ركبت كانما وقيل فعل ماض وقيل أصلها ليس وقد تكسر وتختص بالحين قيل ومرادفه ولا تعمل فى هنا خلافا لابن عصفور ولا يذكر جزآها والاكثر حذف الاسم والعطف على خبرها كما وأنكر الاخفش عملها وفى قول له كان وجر الفراء بها الزمان وقد يضاف اليها حين ولو تقديرا وقد تحذف حينئذ دون التاء وجاءت مفردة

﴿ش﴾ اختلف فى لات فذهب سيبويه الى أنها مركبة من لا والتاء كانما ولهذا تحكى عند التسمية بها كما تحكى لو سميت بانما وذهب الاخفش والجمهور الى أنها لا زيدت التاء عليها لتأنيث الكلمة كما زيدت على ثم ورب فقيل ثمت وربت وذهب ابن الطراوة وغيره الى أنها ليست للتأنيث وانما زيدت كما زيدت على الحين كقوله * العاطفون تحين ما من عاطف * أى حين ما من عاطف وذهب ابن أبى الربيع الى أن الاصل فى لات ليس أبدلت سينها تاء كما فى ست فعادت الياء الى الالف لان الاصل فى ليس لاس لأنها فعل ولكنهم كرهوا أن يقولوا ليت فيصير لفظها لفظ التمنى ولم يفعل هذا الا مع الحين كما أن لدن لم تشبه نونها بالتنوين الا مع غدوة وفى البسيط يحتمل أن تكون التاء بدلا من سين ليس كما فى ست وانقلبت الياء ألفا على القياس فتكون ليس نفسها ضعفت بالتغيير فعملت فى لغة أهل الحجاز عملها فى موضعها وهو الحال واختلفوا هل لها عمل أم لا على أقوال أحدها وهو مذهب سيبويه والجمهور انها تعمل عمل ليس ولكن فى لفظ الحين خاصة قال فى البسيط ورب شئ يختص فى العمل بنوع ما لا لسبب كما أعملوا لدن فى غدوة خاصة والباء فى القسم وقيل لا تقتصر على لفظ الحين بل تعمل أيضا فى مرادفه كأوان وساعة وعليه ابن مالك كقوله * ندم البغاة ولات ساعة مندم * والتزموا فيها أن لا يذكر الجزآن معها بل لا بد من حذف أحدهما والأكثر ون المحذوف الاسم وقد يكون الخبر وقرئ بالوجهين قوله تعالى ولات حين مناص أى ولات الحين حين مناص أو ولات حين مناص لهم وهل تعمل فى هنا كسائر مرادف الحين قولان أحدهما نعم وعليه الشلوبين وابن عصفور كقوله * لات هنا ذكرى جبيرة * فهنا اسمها وذكرى الخبر أى لات هذا الحين حين ذكرى جبيرة وقوله * حنت نوار ولات هنا حنت * أى ليس هذا أوان حنين والثانى لا وعليه ابن مالك وهى فيما ذكر وشبهه مهملة وهنا نصب على الظرفية والفعل خبر ما بعده على تقدير ان لات هنا ظرف غير متصرف فلا يخلو من معنى فى الا بأن يدخل عليه من أوالى ووافقه أبو حيان القول الثانى انها لا تعمل شيأ بل الاسم الذى بعدها ان كان مرفوعا فمبتدأ أو منصوبا فعلى إضمار فعل أى ولات أرى حين مناص نقله ابن عصفور عن الأخفش وصاحب البسيط عن السيرافى واختاره أبو حيان لانه لم يحفظ الاتيان بعدها باسم وخبر مثبتين ولان ليس لا يجوز حذف اسمها فلو حذف اسم لات لكانوا قد تصرفوا فى الفرع ما لم يتصرفوا فى الاصل الا أنه جعل المنصوب بعدها خبر مبتدأ محذوف لانه لم يحفظ نفى الفعل بها فى موضع من المواضع القول الثالث انها تعمل عمل ان وهى للنفى العام وعزى الى الاخفش فجعل ولات حين مناص بالنصب اسمها مثل لا غلام سفر والخبر محذوف أى لهم الرابع انها حرف جر تخفض أسماء الزمان قاله الفراء وأنشد

* طلبوا صلحنا ولات أوان * وقرئ ولات حين مناص بالجر ومن أحكام لات انها قد تكسر تاؤها وانها قد يضاف اليها حين لفظا كقوله * وذلك حين لات أوان حلم * أو تقديرا كقوله

* تذكر حب ليلى لات حينا * أى حين لات حين تذكر وقد تحذف لا حين تقدير اضافة الحين وتبقى التاء كقوله * العاطفون تحين ما من عاطف * أراد هم العاطفون حين لات حين ما من عاطف فحذف حين مع لا قاله ابن مالك وقد جاءت لات غير مضاف اليها حين ولا مذكور بعدها حين ولا مرادفه فى قول الافوه

ترك الناس لنا أكتافهم * وتولوا لات لم يغن الفرار

وهى هنا حرف نفى مؤكد بحرف النفى وهولم وليست عاملة والعطف على خبرلات العاملة كالعطف على ما فينصب ويرفع فى نحولات حين جزع ولاحين طيش ويتعين الرفع فى مثل نحولات حين قلق بل حين صبر أولكن حين صبر

﴿ ص ﴾ مسئلة تزاد الباء فى خبرمنفى بليس وما ولو زيدت كان اسمها خلافا للفراء والخبر خلافا لهشام أو ظرف يستعمل اسما وقال هشام مطلقا والكسائى أوكاف التشبيه ولا يختص بالحجازية خلافا لأبى على ولا منصوب خلافا للكوفية فيجوز بعدان وفى مقدم وثالثها فيه لهم ان فصل بمعموله وقد تزاد بعد نفى فعل ناسخ ولا ومنع قياسهما ابن عصفور ولا التبرئة واسم ليس مؤخرا وخبر المبتدأ بعد هل ولكن وليت وان بعد نفى ودونه قال ابن مالك وبحال منفية وخالفه أبو حيان والاخفش وكل موجب

﴿ ش ﴾ تزاد الباء فى خبر ليس وما اذا كان منفيا نحو أليس الله بكاف عبده وما ربك بغافل وفائدة زيادتها دفع توهم ان الكلام موجب لاحتمال أن السامع لم يسمع النفى أول الكلام فيتوهمه موجبا فاذا جئ بالباء ارتفع التوهم ولذا لم تدخل فى خبرهما الموجب فلا يجوز ليس زيد الابقائم ولا ماز يد الابخارج فلو زيدت كان بين اسم ما وخبرها لم يجز دخول الباء عند الفراء واجازه البصريون والكسائى نحو ماز يد كان بقائم ولو كان الخبر مثلا لم يجز دخول الباء عند هشام وأجازه البصريون والكسائى نحو ماز يد بمثلك ولو كان الخبر ظرفا فان جازأن يستعمل اسما جاز دخول الباء عليها وان لم يستعمل اسما كحيث لم يجز عند البصريين واجازه هشام نحو ماز يد بحيث يحب واجاز الكسائى دخولها فى الخبر اذا كان كاف التشبيه حكى ليس بكذلك ولا يختص دخول الباء بخبر ما الحجازية بل تدخل فى خبر التميمية خلافا للفارسى والزمخشرى لوجود ذلك فى أشعار بنى تميم ونثرهم ولان الباء انما دخلت الخبر لكونه منفيا لا لكونه منصوبا بدليل دخولها فى لم أكن بقائم وامتناعها فى كنت قائما ولا يختص أيضا بالخبر المنصوب خلافا للكوفيين فيجوز ولو بطل عمل ما بزيادة ان أو تقدم الخبر فى الاصح قال ٭ لعمرك ما ان أبو مالك ٭ بواه ولا بضعيف قواه ٭ وقد تزاد الباء فى خبر فعل ناسخ منفى نحو لم أكن بقائم قال

وان مدت الأيدى الى الزاد لم أكن ٭ بأعجلهم اذ أجشع القوم أعجل

وقال ٭ فلما دعانى لم يجدنى بقعدد ٭ وقد تزاد فى خبر لا أخت ما

كقوله ٭ فكن لى شفيعا يوم لاذو شفاعة ٭ بمغن فتيلا عن سواد بن قارب ٭

ومنع قياس ذلك فى المسئلتين ابن عصفور وقد تزاد فى لا التبرئة قالوا لاخير بخير بعده النار أى خير وفى اسم ليس اذا تأخر عن الخبر وفى خبر المبتدا بعد هل كقوله ٭ الاهل أخو عيش لذيذ بدائم ٭ وفى خبر لكن كقوله ٭ ولكن أجرا لو فعلت بهين ٭ وفى خبر ليت كقوله ٭ ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم ٭ وفى خبر أن بعد نفى ودونه كقوله تعالى. أولم يروا أن الله الى قوله بقادر وقول الشاعر ٭ فانك مهما أحدثت بالمجرب ٭ وذكر ابن مالك انها تزاد فى الحال المنفية كقوله ٭ فارجعت بخائبة ركاب ٭ أى خائبة ونازعه أبو حيان باحتمال كون الباء للحال لا زائدة أى بحاجة خائبة أى ملتبسة بحاجة وجوز الأخفش زيادة الباء فى كل موجب نحو زيد بقائم واستدل بقوله تعالى. جزاء سيئة بمثلها. وأوله الجمهور على حذف الخبر أى واقع

﴿ ص ﴾ مسئلة ولى عاطف بعد ليس وما وصف تلاه سببى رفع وللوصف ماله أو جعلا مبتدأ وخبرا أو أجنبى جاز عطفه بعد ليس على اسمها والوصف على خبرها ويجران جر على الأصح ويجب بعدها الرفع وجوز الكوفى نصبه وجره لا ان حذف لا وأطلق هشام فان تأخر الوصف على الاجنبى جاز نصبه خلافا للقدماء

﴿ ش ﴾ اذا عطف على خبر ليس وما وصف يتلوه سببى أعطى الوصف ماله مفردا ورفع به السببى نحو ليس

زيد قائماً ولا ذاهباً أخوه وما زيد قائماً ولا ذاهباً أخوه ويجوز جعل السببي مبتدأ مؤخراً والوصف خبره فتجب مطابقته وإن تلاه أجنبي في ليس يعطف على اسمها والوصف المتلو على خبرها فينصب نحو ليس زيد قائماً ولا ذاهباً عمرو فعمرو معطوف على زيد وذاهباً على قائماً فإن كان الخبر مجروراً جاز جر الوصف أيضاً نحو ليس زيد بقائم ولا ذاهب عمرو ويجوز في الحالتين الرفع على الابتداء والخبر وقيل لا يجوز النصب في الأولى بل يتعين الرفع قياساً على ما ورد بالسماع حكى سيبويه ليس زيد ولا أخوه قاعدين وقيل لا يجوز الجر في الثانية حذراً من العطف على عاملين ورد بأنه بباء مقدرة مدلول عليها بالمقدمة وبالسماع قال

* فليس بآتيك منهيها * ولا قاصر عنك مأمورها

وأما في ما فيتعين الرفع سواء نصب خبرها أم جر لأن خبرها لا يتقدم على اسمها فكذا خبر ما عطف على اسمها كقوله

لعمرك ما معن بتارك حقه * ولا منسئ معن ولا متيسر

وأجاز الكوفيون النصب إن نصب الخبر والجر إن جر وحكوا ما زيد قائماً فضلاً أحد أي إذا قام لم يتخلف أحد ويقال عندهم ما زيد بمنطلق ولا خارج عمرو بالجر إذا لم تحذف لا فإن حذفت امتنع الجر عندهم إلا هشاماً فإنه يجيزه كما إذا لم تحذف ولو تأخر الوصف في العطف نحو ما زيد قائماً ولا عمرو خارج جاز مع الرفع النصب عند سيبويه والخليل والكسائي وهشام ومنع النصب النحويون القدماء الذين رد عليهم سيبويه

﴿ص﴾ الثاني كاد وكرب وأوشك وهلهل وأولى وألم لمقاربة الفعل وجعل وطفق كسراً وفتحاً وبالباء وأخذ وعلق وأنشأ وهب للشروع فيه وعسى واخلولق لترجيه وزاد ابن مالك وابن طريف والسرقسطي حرى وثعلب قام والبهاري كارب وقارب وقرب وأحال وأقبل وأطال وأشفى وشارف وقرب ودنى وأثر وقعد وذهب وازدلف وزلف وأزلف وأشرف وتهيأ وأسف وبعضهم طار وانبرى ونشب واللخمي ابتدأ وعبأ وقد ترد عسى إشفاقاً وقيل هو معناها وقيل كرب للشروع

﴿ش﴾ الثاني من نواسخ الابتداء أفعال المقاربة وتسميتها بذلك على سبيل التغليب إذ هي ثلاثة أقسام أحدها ما هو لمقاربة الفعل وهو ستة ألفاظ أشهرها كاد وأغربها أولى ومن شواهدها قوله

* فعادى بين هاديتين منها * وأولى أن يزيد على الثلاث

والبواقي كرب بفتح الراء وكسرها والفتح أفصح وزعم بعضهم أنها من أفعال الشروع وأوشك وهلهل ومن شواهدها قوله

وطئنا بلاد المعتدين فهلهلت * نفوسهم قبل الإماتة تزهق

وألم ومن شواهدها حديث وإن مما ينبت الربيع يقتل أو يلم أي يلم أن يقتل وحديث لولا أنه شيء قضاه الله لألم أن يذهب بصره والثاني ما هو للشروع في الفعل وهو ستة ألفاظ جعل قال

وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني * ثوبي فأنهض نهض الشارب الثمل

وطفق بكسر الفاء وفتحها والكسر أشهر ويقال طبق بكسر الباء قال تعالى وطفقا يخصفان وأخذ قال

* فأخذت أسأل والرسوم تجيبني * وعلق قال * أراك علقت تظلم من أجرنا * وأنشأ قال

* أنشأت أعرب عما كان مكنونا * وهب قال * هببت ألوم القلب في طاعة الهوى * قاله ابن مالك وأغربهن علق وهب * الثالث ما هو لترجي الفعل وهو لفظان عسى واخلولق نحو اخلولقت السماء أن تمطر فهذه الأفعال المتفق عليها في هذا الباب وزاد ابن مالك فيها حرى للترجي كقوله

* فحرى أن يكون ذاك وكانا * قال أبو حيان والمحفوظ أن حرى اسم منون لا يثنى ولا يجمع قال ثعلب أنت

حرى من ذلك أى حقيق وخليق قال ابن قاسم ولكن ابن مالك ثقة * قلت ظاهر كلامهما انه منفرد بذلك وليس كذلك فقد سبقه الى عدها ابن طريف والسرقسطى و زاد ثعلب فى أفعال الشروع قام وأنشد

* قامت تلوم و بعض اللوم آونة * و زاد أبو اسحق ابراهيم بن أحمد بن يحيي الهارى فى كتابه المسمى الاملاء المنغل فى أفعال هذا الباب مع قام المذكورة كارب وماذكر بعد . وذلك تسعة عشر فعلا زاد غيره طار وانبرى ونشب و زاد اللخمى ابتدأ وعبا فبلغت أفعال الباب أربعين فعلا قال ابن قاسم وما زاده الهارى ومن ذكر لا يقوم عليه دليل على أنه من أفعال الباب وقد ترد عسى للاشفاق من المكروه وهو أقل من مجيئها للرجاء وقد اجتمعا فى قوله تعالى . وعسى أن تكرهوا شيأ وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيأ وهو شر لكم

﴿ص﴾ ويلزمها لفظ المضى وسمع مضارع كاد وأوشك واسم فاعلها وحكى الجوهرى مضارع طفق والاخفش مصدره وقطرب مصدر كاد و بعضهم فاعله وعبد القاهر مضارع عسى وفاعله والكسائى مضارع جعل و بعضهم الامر والتفضيل من أوشك وقوم فاعل كرب

﴿ش﴾ أفعال هذا الباب جامدة لا تتصرف ملازمة للفظ المضى وعلل ذلك ابن جنى بأنها لما قصد بها المبالغة فى القرب أخرجت عن بابها وهو التصرف وكذلك كل فعل يراد به المبالغة كنعم و بئس وفعل التعجب وعلله ابن يسعون بالاستغناء بلزوم المضارع خبرها فلم يبنوا منها مستقبلا وعلله ابن عصفور بأن معناها لا يكون الا ماضيا اذ لا تخبر عن الرجاء الا وقد استقر فى نفسك والماضى يستعمل فى الحال الذى هو الشروع لارادة الاتصال والدوام فلا يكون معناها مستقبلا أصلا واستثنى منها كاد وأوشك فسمع فيها المضارع قال تعالى يكاد زيتها يضئ وقال الشاعر * يوشك من فر من منيته * بل المضارع فى أوشك أشهر من الماضى حتى زعم الاصمعى أنه لا يستعمل ماضيها وسمع اسم الفاعل من أوشك قال * فموشكة أرضنا أن تعودا * وقال

* فانك موشك أن لا تراها * وحكى الجوهرى مضارع طفق قال ابن مالك ولم أره لغيره والظاهر أنه قال ذلك رأيا وحكى الاخفش مصدر طفق وحكى قطرب مصدر كاد كيدا وكيدودة وقال بعضهم كوادا ومكادا نقله فى البسيط وحكى ابن مالك اسم الفاعل من كاد وأنشد

أموت أسى يوم الرجام وإننى * يقينا لرهن بالذى أنا كائد

أى بالموت الذى كدت آتيه وحكى عبد القاهر الجرجانى المضارع واسم الفاعل من عسى وحكى الكسائى مضارع جعل روى أن البعير يهرم حتى يجعل اذا شرب الماء مجه وحكى أبو حيان الامر وأفعل التفضيل من أوشك وأنشد قول زهير * وأوشك مالم يخشه يقع * وقوله * بأوشك منه أن يساور قرنه * وحكى قوم اسم الفاعل من كرب

﴿ ص ﴾ وألف كاد واو وقيل ياء ووزنها فعل ولا تزاد خلافا للاخفش وكسر عسى لغة ومع ضمير رفع قليل

﴿ش﴾ كاد من ذوات الواو حكى سيبويه كدت بضم الكاف ولا يكون هذا الا من الواو وقيل من ذوات الياء وزعم الاخفش أن كاد قد تزاد واستدل بقوله تعالى إن الساعة آتية أكاد أخفيها . والجمهور تأولوا الآية على معنى أكاد أخفيها فلا أقول هى آتية وكسر السين من عسى لغة حكى ابن الاعرابى عسى فهو عس واذا اتصل بها ضمير الرفع نحو عسيت وعسين وعسينا وعسيتم جاز فيها الفتح والكسر والفتح أكثر وأشهر وقرئ بالوجهين فى السبع أما مع ضمير النصب فليس الا الفتح

﴿ ص ﴾ مسئلة تعمل ككان لكن خبرها مضارع مجرد من أن مع هلهل وما للشروع ومعها مع أولى والرجاء وفى الباقى الوجهان والحذف مع كاد وكرب أعرف وعسى وأوشك قيل وقارب بالعكس وندر دخول

أن مع جعل والباء مع أن فى أوشك والسين عن أن فى عسى وفى خبرها وكاد مفردا وجعل جملة اسمية وإسناد عسى الى الشأن ونفيها ونفى خبر كاد وزعم الكوفية ذا أن بدلا مما قبله وقوم مفعولا به وقوم باسقاط الجار وقيل بتضمين الفعل وقيل رفع ساد عن الجزئين

﴿ش﴾ أفعال هذا الباب تعمل عمل كان فترفع المبتدأ اسما لها وتنصب الخبر خبرا لها ويدل على ذلك مجيء الخبر فى بعضها منصوبا كما سيأتى ولا خلاف فى ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بأن أما المقرون بها فزعم الكوفيون أنه بدل من الاول بدل المصدر فالمعنى فى كاد أو عسى زيد أن يقوم قرب قيام زيد فقدم الاسم وأخر المصدر وزعم المبرد أنه مفعول به لأنها فى معنى قارب زيد الفعل وحذرا من الاخبار بالمصدر عن الجثة وردا بأن أن هنا لا تؤول بالمصدر وإنما جيء بها لتدل على أن فى الفعل تراخيا وزعم آخرون أن موضعه نصب باسقاط حرف الجر لأنه يسقط كثيرا مع أن وقيل بتضمن الفعل معنى قارب وزعم ابن مالك أن موضعه رفع فان الفعل بدل من المرفوع ساد مسد الجزئين كما فى أحسب الناس أن يتركوا قال فى البسيط وهذه التأويلات تخرج الالفاظ عن مقتضاها بلا ضرورة مع انها لا تسوغ فى جميعها وانفردت هذه الافعال بالتزام كون خبرها مضارعا ثم هو ثلاثة أقسام ما يجب تجرده من أن وهو خبر طفق وأفعال الشروع لانها للاخذ فى الفعل فخبرها فى المعنى حال وان تخلص للاستقبال وما يجب اقترانه بها وهو خبر أولى ويقال الرجاء لان الرجاء من مخلصات الاستقبال فناسبه أن وما يجوز فيه الوجهان وهو خبر البواقى والاعرف فى خبر كاد وكرب الحذف قال تعالى وما كادوا يفعلون . يكاد زيتها يضيء . قال الشاعر * كرب القلب من جواه يذوب * ومن الاثبات قوله * قد كاد من طول البلى أن يمصحا * وقوله * وقد كربت أعناقها أن تقطعا * والأعرف فى عسى وأوشك الاثبات قال تعالى . وعسى أن تكرهوا . فعسى الله أن يأتى بالفتح . فهل عسيتم ان توليتم أن تفسدوا .

وقال الشاعر ولو سئل الناس التراب لأوشكوا * اذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا

ومن الحذف قوله

عسى الكرب الذى أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب

وقوله يوشك من فر من منيته * فى بعض غراته يوافقها

قال أبو حيان وزعم الزجاجى أن قارب مما الاجود فيه أن يستعمل بأن ورد عليه وعلى من أدخلها فى أفعال المقاربة بأنها لا تستعمل الا بأن وليست من هذا الباب لانها ليست داخلة على المبتدإ والخبر بدليل مجيء مفعولها اسما فى فصيح الكلام تقول قارب زيد القيام وندر دخول أن فى خبر جعل قال(١) وندر دخول الباء فى خبر أوشك قال * أعاذل توشكين بأن ترينى * وندر دخول السين فى خبر عسى عوضا من أن قال

عسى طيء من طيء بعد هذه * ستطفئ غلات الكلى والجوانح

وندر مجيء خبر عسى وكاد اسما مفردا قال * لاتلحنى انى عسيت صائما * وقال

* فأبت الى فهم وما كدت آيبا * وهذا تنبيه على الاصل لئلا يجهل وندر مجيء خبر جعل جملة اسمية كقوله

وقد جعلت قلوص بنى سهيل * من الاكوار مرتعها قريب

وندر اسناد عسى الى ضمير الشأن حكى غلام ثعلب عسى زيد قائم

﴿ص﴾ ولا يتقدم خبرها ويتوسط بلا أن ومعها بخلف ويحذف ان علم ولا يرفع أجنبيا مطلقا ولا سببيا غالبا الا خبر عسى وقد يجيء اسمها نكرة محضة ويسند أوشك وعسى وكذا اخلولق فى الاصح الى أن يفعل فيغنى عن الخبر

(١) هنا بياض بالنسخ التى بأيدينا

وقيل هي تامة حينئذ فان وقعت خبر اسم سابق جاز الاضمار وتركه قال دريود وهو أجود وقد يوصل بعسى ضمير نصب اسما حملا على لعل وقيل خبرا مقدما وقيل نائب المرفوع وقيل هي حرف حينئذ وقد يقتصر عليه ونفي كاد نفي للمقاربة وقيل يدل على وقوع الخبر ببطء وقيل إثباتها نفي وعكسه

(ش) فيه مسائل الأولى لا يتقدم الخبر في هذا الباب على الفعل فلا يقال أن يقوم عسى زيد إتفاقا كما حكاه في البسيط ويتوسط بين الفعل والاسم اذا لم يقترن بأن اتفاقا نحو طفق يصليان الزيدان قال ابن مالك والسبب في ذلك أن أخبار هذه الافعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالا فلو قدمت لازدادت مخالفتها الاصل وأيضا فانها أفعال ضعيفة لا تتصرف فلها حال ضعف بالنسبة الى الافعال الكاملة التصرف فلم تتقدم أخبارها لتفضلها كان وأخواتها وحال قوة بالنسبة الى الحروف فأجيز توسطها تفضيلا لها على إن وأخواتها فان اقترن بأن ففي التوسط قولان أحدهما الجواز كغيره وعليه المبرد والسيرافي وصححه ابن عصفور والثاني المنع وعليه الشلوبين الثانية يجوز حذف الخبر في هذا الباب اذا علم ومنه قوله تعالى . فطفق مسحا . أي يمسح لدلالة المصدر والاحسن كما قاله مصعب الخشني أنه مما ورد فيه الخبر اسما مفردا تنبيها على الاصل كما تقدم في صائما وآيبا ومن الحذف حديث من تأنى أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد وقوله * وقد ذاق طعم الموت أو كرباه الثالثة يتعين في خبر هذا الباب أن يعود منه ضمير على الاسم فلا يجوز رفعه الظاهر لا أجنبيا ولا سببيا فلا يقال طفق زيد يتحدث أخوه ولا أنشأ عمرو ينشد ابنه لانها انما جاءت لتدل على ان فاعلها قد تلبس بهذا الفعل وشرع فيه لا غيره ويستثنى عسى فان خبرها يرفع السببي كقوله

* وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * على رواية رفع جهده وقولي غالبا أشرت به الى ما ورد نادرا من رفع خبر غير عسى السببي كقوله

وأسقيه حتى كاد مما أبثه * تكلمني أحجاره وملاعبه

وقوله * وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي * قال أبو حيان وذلك عند أصحابنا لا يجوز وتأولوا ما ورد من ذلك الرابعة حق الاسم في هذا الباب أن يكون معرفة أو مقاربا لها كما في باب كان وقد يرد نكرة محضة كقوله * عسى فرج يأتي به الله انه * الخامسة يسند أوشك وعسى واخلولق الى أن يفعل فيغني عن الخبر ويكون ان والفعل سادة مسد الجزأين كما سدت مسد مفعولي حسب وقيل بل هي حينئذ تامة مكتفية بالمرفوع كما في التامة كقوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيأ عسى ربك أن يبعثك وقال الشاعر

سيوشك أن تنيخ الى كريم * ينالك بالندى قبل السؤال

وتقول اخلولق أن تمطر السماء وقال الخضراوي لا يجوز ذلك في اخلولق بل يختص بأوشك وعسى فان تقدم والحالة هذه اسم ظاهر نحو زيد عسى أن يخرج جاز جعل الفعل مسندا الى أن يفعل كما تقدم وجعله مسندا الى ضمير الاسم السابق وأن يفعل الخبر فعلى الاول تجرد الفعل من علامة التثنية والجمع والتأنيث نحو الزيدان عسى أن يقوما والزيدون عسى أن يقوموا وهند عسى أن تقوم والهندات عسى أن يقمن وكذا أوشك واخلولق وعلى الثاني يلحق بها فيقال في الامثلة عسيا وعسوا وعست وعسين والتجريد أجود كما قال دريود وقال أبو حيان وقفت من قديم على نقل وهو أن التجريد لغة لقوم من العرب والالحاق لغة لآخرين ونسبت اسم القبيلتين فليس كل العرب تنطق باللغتين وانما ذلك بالنسبة الى لغتين انتهى أما غير الثلاثة فلا يسند لأن يفعل بحال السادسة حق عسى اذا اتصل بها ضمير ان لا يكون الا بصورة المرفوع هذا هو المشهور في كلام العرب وبه نزل القرآن ومن العرب من يأتي به بصورة المنصوب المتصل فيقول عساني وعساك وعساه قال

* يا أبتا علك أو عساكا * فذهب سيبويه الى اقرار المخبر عنه والخبر على حالهما من الاسناد السابق الا أن الخلاف وقع في العمل فعكس العمل بأن نصبت الاسم ورفعت الخبر حملا لها على لعل وقد صرح به في قوله

* فقلت عساها نار كاس وعلها * برفع نار ومذهب المبرد والفارسي عكس الاسناد اذ جعل المخبر عنه خبرا والخبر مخبرا عنه ويلزم منه جعل خبر عسى اسما صريحا ومذهب الاخفش وابن مالك اقرار الامرين العمل والاسناد لكنه تجوز في الضمير فجعل مكان ضمير الرفع ضمير النصب وهو في محل رفع نيابة عن المرفوع كما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب والجر في قولهم أكرمتك أنت وأنا كانت ومذهب السيرافي أنها حينئذ حرف كامل وقد يقتصر والحالة هذه على الضمير المنصوب كاليت المصدر به فيكون الخبر محذوفا كما يقع ذلك في لعل السابقة وزعم قوم أن نفي كاد اثبات للخبر واثباتها نفي له وشاع ذلك على الألسنة حتى قال بعضهم ملغزا فيها

أنحوي هذا العصر ما هي لفظة * جرت في لساني جرهم وثمود

اذا استعملت في معرض الجحد أثبتت * وان أثبتت قامت مقام جحود

واستدل لذلك بقوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون وقد ذبحوا وبقوله يكاد زيتها يضيء ولم يضيء والتحقيق انها كسائر الافعال نفيها نفي واثباتها اثبات الا أن معناها المقاربة لا وقوع الفعل فنفيها نفي لمقاربة الفعل ويلزم منه نفي الفعل ضرورة ان من لم يقارب الفعل لم يقع منه الفعل واثباتها اثبات لمقاربة الفعل ولا يلزم من مقاربته وقوعه فقولك كاد زيد يقوم معناه قارب القيام ولم يقم ومنه يكاد زيتها يضيء أي يقارب الاضاءة الا أنه لم يضيء وقولك لم يكد زيد يقوم معناه لم يقارب القيام فضلا عن أن يصدر منه ومنه اذا أخرج يده لم يكد يراها أي لم يقارب أن يراها فضلا عن أن يرى ولا يكاد يسيغه أي لا يقارب اساغته فضلا عن أن يسيغه وعلى هذا الزجاجي وغيره وذهب قوم منهم ابن جني الى أن نفيها يدل على وقوع الفعل بعد بطء لآية وما كادوا يفعلون فانهم فعلوا بعد بطء والجواب انها محمولة على وقتين أي فذبحوها بعد تكرار الامر عليهم بذبحها وما كادوا يذبحونها قبل ذلك ولا قاربوا الذبح بل أنكروا وذلك أشد الانكار بدليل قولهم أتتخذنا هزوا

﴿ص﴾ الثالث ان للتأكيد ولكن للاستدراك قيل والتوكيد وهي بسيطة والكوفية مركبة من لكن أن أولا كان أولا أن أقوال وكان للتشبيه زاد الكوفية والتحقيق والتقريب والشك ان كان الخبر صفة أو جملة أو ظرفا وتدخل في تنبيه وانكار وتعجب والاصح انها مركبة وانه لا تعلق لكافها وليت للتمني ويقال لت ولعل لترج واشفاق قال الاخفش وتعليل والكوفية واستفهام والمطوال وشك وهي بسيطة ولامها أصل وقيل زائدة وقيل ابتداء ويقال عل ولعن وعن ولان وأن ورعن ورغن ولغن وغن ولعات ولعا ولوان

(ش) الثالث من نواسخ الابتداء الاحرف الخمسة المشبهة بالفعل وعدتها خمسة كما صنع سيبويه والمبرد في المقتضب وابن السراج في الاصول وابن مالك في التسهيل لا ستة كما صنع آخرون لان أن وان واحدة وانما تكسر في مواضع وتفتح في مواضع وان كانتا غيرين فالثانية فرع الاولى قال ابن مالك فان قيل ينبغي أن لا تعد كان لان أصلها أن زيدت عليها الكاف فالجواب ان ذلك أصل منسوخ لاستغناء الكاف عن متعلق به بخلاف ان فليس أصلها منسوخا بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كما يعطف بعد المكسورة فان للتأكيد ولذا أجيب بها القسم كما يجاب باللام في قولك والله لزيد قائم وزعم ثعلب أن الفراء قال ان مقررة لقسم متروك استغني عنه بها والتقدير والله ان زيدا القائم وأن المفتوحة أيضا تفيد التوكيد كما ذكروه وفيه اشكال ذكرته في الفتح القريب على مغني اللبيب ولكن للاستدراك ومعناه أن يثبت حكما لمحكوم عليه يخالف الحكم الذي للمحكوم عليه قبلها ولذلك لابد أن يتقدمها كلام ملفوظ به أو مقدر ولابد أن يكون نقيضا لما بعده أو ضدا له

أو حلا فا على رأى نحو ماهذا ساكن لكنه متحرك وماهذا أسود لكنه أبيض وماهذا قائم لكنه شارب ولا يجوز زيد قائم لكن عمرا قائم بالاجماع وذكر ابن مالك وصاحب البسيط انها للتأكيد أيضا قال فى البسيط معناها الاستدراك لخبر يوهم انه موافق لما قبله فى الحكم فانه يؤتى به لرفع ذلك التوهم وتقريره أولتأكيد الاول وتحقيقه نحو ماقائم زيد لكن عمرا قاعد لما قيل ماقائم زيد فكأنه يوهم ان عمرا مثله لشبه بينهما أو ملابسة فيرفع ذلك التوهم بالاستدراك ونحو لوقام فلان لقمت لكنه لم يقم فأكدت لكن مادلت عليه لو وكأنها فى المعنى مخرجة لما دخل فى الاول توهما ولذا لايقع بين وفاقين واختلف فيها أهى بسيطة أم مركبة فالبصريون على الاول وأنها منتظمة من خمسة أحرف وهو أقصى ماجاء عليه الحرف والكوفيون على الثانى ثم اختلفوا فقال الفراء هى مركبة من لكن ساكنة النون وأن المفتوحة المشددة طرحت الهمزة فحذفت نون لكن لالتقائها الساكن وقال قوم من الكوفيين هى مركبة من لا وان حذفت الهمزة وزيدت الكاف وقال آخرون منهم هى مركبة من لا وكان واختاره السهيلى فاذا قلت قام زيد لكن عمرا لم يقم فكأنك قلت لا كان عمرا لم يقم والمعنى فعل زيد لا كفعل عمرو ثم ركبت وغيرت للاختصار بحذف الهمزة وكسر الكاف وقال السهيلى لما كان أصل كان ان المكسورة وفتحت لمكان الكاف كسرت الكاف عند حذف الهمزة لتدل على المحذوف لكثرة التغيير وكأن للتشبيه لامعنى لها عند البصريين غيره وزعم الكوفيون والزجاجى انها تأتى للتحقيق والوجوب كقوله

فأصبح بطن مكة مقشعرا ٭ كأن الارض ليس بها هشام

أى ان الارض لانه قدمات ورثاه بذلك وخرجه ابن مالك على ان الكاف للتعليل كاللام أى لان الارض « قال » وعندى تخريج أحسن من هذا وهو انه من باب تجاهل العارف كقوله

أيا شجر الخابور مالك مورقا ٭ كأنك لم تجزع على ابن طريف

وزعم الكوفيون انها تكون للتقريب فى نحو كأنك بالشتاء مقبل وكأنك بالفرح آت وكأنك بالدنيا ولم تكن وبالآخرة ولم تزل اذ المعنى تقريب اقبال الشتاء واتيان الفرح وزوال الدنيا وبقاء الآخرة وزعم الكوفيون والزجاجى انها اذا كان خبرها اسما جامدا كانت للتشبيه نحو كان زيدا أسد واذا كان مشتقا كانت للشك بمنزلة ظننت وتوهمت نحو كان زيدا قائم لان الشئ لايشبه بنفسه وأجيب بأن الشئ يشبه فى حالة مابه فى حالة أخرى فكأنك شبهت زيدا وهو غير قائم به قائما أو التقدير كأن هيئة زيد هيئة قائم ووافق الكوفيين على ذلك ابن الطراوة وابن السيد وصرح ابن السيد بأنه اذا كان الخبر فعلا أو جملة أو ظرفا فكما اذا كان صفة وقد تدخل كان فى التنبيه والانكار والتعجب تقول فعلت كذا وكذا كأنى لا أعلم وفعلتم كذا كأن الله لايعلم ماتفعلون قال تعالى « وى كأنه لايفلح الكافرون » فهى للتعجب على جعل وى مفصولة واختلف فى كأن أبسيطة أم مركبة فقال بالاول شرذمة واختاره أبو حيان لان التركيب خلاف الاصل فالأولى أن تكون حرفا بسيطا وضع للتشبيه كالكاف وقال بالثانى الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء وانها مركبة من ان وكاف التشبيه وأصل كان زيدا أسد إن زيدا كأسد فالكاف للتشبيه وان مؤكدة له ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذى عليه عقدوا الجملة فأزالوا الكاف من وسط الجملة وقدموها الى أولها لافراط عنايتهم بالتشبيه فلما دخلت الكاف على إن وجب فتحها لان إن المكسورة لاتقع بعد حرف الجر وادعى الخضراوى انه لاخلاف فى أنها مركبة من ذلك واختلف على هذا هل تتعلق هذه الكاف بشئ على قولين أحدهما وهو الصحيح لا لأنها لما فارقت الموضع الذى يمكن أن يتعلق فيه بمحذوف زال ما كان لها من التعلق وعلى هذا ابن جنى وابن عصفور والثانى

ثم وعليه الزجاج قال الكاف فى موضع رفع ومدخولها فى تأويل المصدر والخبر محذوف فاذا قلت كانى أخوك فالتقدير كاخوتى إياك موجودة وردبأن العرب لم تظهر قط ماادعى اضماره وعلى عدم التعلق هل هى باقية على جر مدخولها أم لا احتمالان لابن جنى أقواهما عنده الاول بدليل فتح الهمزة بعدها وليت للتمنى و يقال لت بابدال الياء تاء وادغامها فى التاء ويكون فى الممكن وغيره نحو ليت الشباب يعود ولعل للترجى فى المحبوب وللاشفاق فى المكروه نحو لعل الساعة قريب . فلعلك باخع نفسك . ولا تستعمل الا فى الممكن وزاد الأخفش والكسائى فى معانيها التعليل وخرج عليه . لعله يتذكر أو يخشى . وزاد الكوفيون فى معانيها الاستفهام وخرج عليه . وما يدريك لعله يزكى . وحديث لعلنا أعجلناك وزاد المطول فى معانيها وأكثر الكوفيين الشك والبصريون رجعوا عن هذه المعانى كلها الى الترجى والاشفاق والجمهور على ان لعل بسيطة ولامها أصل حكاه فى البسيط عن البصريين وقيل مركبة من عل واللام الزائدة وقيل من لام الابتداء وفيها لغات أخر عدتها ثلاثة عشر لغة عل بحذف اللام قال

لاتهين الفقير علك أن ٭ تركع يوما والدهر قد رفعه

ولعن بابدال اللام نونا قال ٭ أخوك ولا يدرى لعنك سائله ٭ وعن بحذف اللام من هذه ولأن بابدال العين همزة واللام نونا قال

عوجا على الطلل المحيل لأننا ٭ نبكى الديار كما بكى ابن حزام

وان بحذف اللام من هذه وخرج عليها وما يشعركم أنها اذا جاءت لا يؤمنون . وحكى أبت السوق علك أن تشترى لنا شيأ ورعن بابدال اللام راء كما فى رجل ورجر و رغن ولغن بالغين المعجمة فهما بدلا من المهملة ورعل بالمهملة حكاها فى الغرة وغن بالمعجمة حكاها أبو حيان ولعلت وهى أقلها استعمالا كما قال الفارسى فى تذكرته ولعا ولوان حكاها وحكى لوان القالى فى أماليه وقال قال رجل عنى من يدعو الى المرأة الضالة فقال اعرابى لوان عليها خمارا أسود يريد لعل عليها وأنشد على لغن بالمعجمة قول أبى النجم ٭ اغد لغنا فى الرهان نرسله ٭ قال يحيى بن عمر سمعت أبا النجم ينشده هكذا

﴿ ص ﴾ مسئلة تعمل عكس كان وقال الكوفية الخبر باق وتعدده ككان ولا تخبر بواحد عن متعاطفين بشكر يرها تدخل على مالا يدخله دام وفيما خبره نهى خلف ومنع الاخفش وقوع سوف خبر ليت ومبرمان الماضى لعل ويختص بجوازان فيه وبالممكن وجوز الفراء نصب جزأى ليت وابن سلام وابن الطراوة الباقى وتقع ان اسماها بفصل وليت بدونه فيسد عن الجزأين وألحق الاخفش بليت لعل وكان ولكن والفراء إن وأن

﴿ ش ﴾ لما كان لهذه الاحرف شبه بكان فى لزوم المبتدإ والخبر والاستغناء بهما عملت عملها معكوسا ليكونا معه كمفعول قدم وفاعل آخر تنبيها على الفرعية ولان معانيها فى الاخبار فكانت كالعمد والاسماء كالفضلات فأعطيا اعرابيهما ولا خلاف بين الفريقين انها الناصبة للاسم واختلف فى الخبر فذهب البصريين انها الرافعة له أيضا ومذهب الكوفيين انها لم تعمل فيه شيأ بل هو باق على رفعه قبل دخولها واستدل له السهيلى بأنها أضعف من الأفعال فلم يجز أن تعمل عملهن وسمع من العرب نصب الجزأين بعدها فقيل هو مؤول وعليه الجمهور وقيل سائغ فى الجميع وانه لغة وعليه أبو عبيد القاسم بن سلام وابن الطراوة وابن السيد وقيل خاص بليت وعليه الفراء ومن الوارد فى ذلك قوله ٭ ان حراسنا أسدا ٭ وقوله ٭ ان العجوز خبة جروزا ٭ وقوله

كان أذنيه اذا تشوفا ٭ قادمة أو قلما محرفا

وقوله ٭ ألا ليتنى حجرا بواد ٭ وقوله ٭ ياليت أيام الصبا رواجعا ٭ وسمع لعل زيدا أخانا والجمهور أولوا ذلك

وشبهه على الحال أو اضمار فعل وحذف الخبر وبقى فى المتن مسائل الأولى فى جواز تعدد خبر هذه الاحرف خلاف قال أبو حيان والذى يلوح من مذهب سيبويه المنع وهو الذى يقتضيه القياس لانها انما عملت تشبيها بالفعل والفعل لا يقتضى مرفوعين فكذلك هذه مع انه لم يسمع فى شئ من كلام العرب الثانية لا يجوز الاتيان بخبر واحد عن متعاطفين بتكرير إن فلا يقال إن زيدا وإن عمرا منطلقان من جهة أن الخبر حينئذ يكون معمولا لعاملين وهو لا يجوز الثالثة لا يكون الخبر فى هذا الباب مفردا طلبيا كما لا يكون فى دام كذلك واختلف فى جملة النهى وصحح ابن عصفور وقوعها خبرا هنا لقولهم

ان الذين قتلتم أمس سيدهم * لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

قال أبو حيان وينبغى تخصيص ذلك بأن وحدها لانها مورد السماع قال والذى نص عليه شيوخنا المنع مطلقا وتأولوا البيت على اضمار القول ومنع برمان وقوع الماضى خبر العل فلا يقال لعل زيدا قام ومنع الأخفش وقوع سوف خبر ليت فلا يقال ليت زيدا سوف يقوم لان ليت لما لم يثبت وسوف لما يثبت واختص خبر لعل بجواز دخول أن فيه حملا على عسى قال * لعلهما أن يبغيا لك حيلة * وفى الحديث لعل أحدكم أن يكون الحن بحجته وقولى وبالمكن مر تقريره الرابعة تقع أن المفتوحة ومعمولاها اسما لهذه الاحرف بشرط الفصل بالخبر الا ليت بلا شرط نحو ان عندى انك فاضل وكان فى نفسى انك فاضل ولا يجوز انك فاضل ونحوه ويجوز فى ليت نحو ليت انك عندى فيكون أن ومعمولاها سادة مسد جزأى ليت وألحق الاخفش بليت فى ذلك لعل وكان ولكن نحو لعل انك منطلق ولكن انك منطلق وكان انك منطلق قال الجرمى وهذا ردىء فى القياس لان هذه الحروف انما تعمل فى المبتدا وأن لا يبتدأ بها وأجاز هشام أن أن زيدا منطلق حق بمعنى أن انطلاق زيد حق وأجاز الكسائى والفراء ادخال ان كقوله

وخبرت ان انما بين بيشه * ونجران أحوى والجناب رطيب

قال الفراء أدخل أن على انما وقال الفراء لو قال قائل انك قائم تعجبنى جاز ان تقول ان أنك قائم يعجبنى قال أبو حيان وهذا من الفراء بناء على رأيه أن أن يجوز الابتداء بها

﴿ص﴾ ولا يتقدم خبرها بحال ويتوسط ظرفا ومع معموله ولو مع اللام خلافا للفراء ويجب لمانع وتوسط المعمول ظرفا خلافا للاخفش وحالا وفاقا للجاولى ويحذف لقرينة خبر وقيل بشرط تنكير الاسم وقيل والتكرير ويجب مع واو مع وسد حال وكذا ليت شعرى قبل استفهام فى الاصح واسم وقيل يختص بالشعر وثالثها ان أدى الى ولاء فعل تع فى غيره ورابعها فيهما وخامسها ما لم يؤد الى ولاء اسم يصلح لعملها وسادسها يختص بأن وأكثر ما يكون الشأن ولا يجوز أن قائما الزيدان ولا ظننت خلافا للكوفية

﴿ش﴾ فيه مسائل الاولى لا يجوز تقدم خبر هذه الاحرف عليها بحال لان عملها بحق الفرعية فلم يتصرف فواقبها وأما تقديمه على الاسم فان كان غير ظرف أو مجرور لم يجز أيضا لما ذكر وان كان ظرفا أو مجرورا جاز للتوسع فيهما نحو * إن لدينا أنكالا * ان علينا للهدى وان لنا للآخرة والأولى * وقد يجب التقديم والحالة هذه كان يتصل بالاسم ضميره نحو ان فى الدار ساكنها وان عند هند أخاها ولا يجوز ايلاء هذه الأحرف معمول خبرها فلا يقال ان طعامك زيدا آكل بالاجماع فان كان ظرفا أو مجرورا جاز للتوسع فيهما كقوله

فلا تلحنى فيها فان بحبها * أخاك مصاب القلب جم بلابله

ومنع الاخفش قياس ذلك وقصره على السماع وان كان حالا فالجمهور على المنع وأجازه أبو على الحسن بن على بن حمدون الآمدى المعرف بالجاولى فى نكته على ايضاح الفارسى قال لانهم قد أجروا الحال مجرى الظرف نحو ان

ضاحكاز يدا قائم الثانية يجوز حذف الخبر فى هذا الباب للعلم به كغيره سواء كان الاسم معرفة أم نكرة كررت ان أم لا هذا مذهب سيبويه قال يقول الرجل هل لكم احد أن الناس عليكم فتقول ان زيدا وان عمرا أى ان لنا وقال * ان محلا وان مرتحلا * أى ان لنا فى الدنيا محلا وان لنا عنها مرتحلا وذهب الكوفيون الى انه لا يجوز الا اذا كان الاسم نكرة وذهب الفراء الى انه لا يجوز فى معرفة ولا نكرة الا ان كان بالتكرير كالبيت والمثال ورد المذهبان بالسماع قال تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم . الآية أى يعذبون وقال الشاعر

أتونى فقالوا يا جميل تبدلت * بثينة ابدالا فقلت لعلها

أى تبدلت ويجب حذف الخبر اذا سدت مسده واو المصاحبة حكى سيبويه انك ما وخيرا أى انك مع خير وما زائدة وحكى الكسائى أن كل ثوب لو ثمنه بادخال اللام على الواو أو سد مسده حال كقوله

ان اختيارك ما تبغيه ذا ثقة * بالله مستظهرا بالحزم والجلد

وكذا ليت شعرى اذا أردف باستفهام كقوله * ألا ليت شعرى كيف جادت بوصلها * فشعرى مصدر اسم ليت والخبر ملتزم الحذف والتقدير ليت شعرى بكذا ثابت أو موجود أو واقع وجملة الاستفهام فى موضع نصب بالمصدر وعلة الحذف كونه فى معنى ليتنى اشعر وسد الجملة بعده عن المحذوف ومقابل الاصح فيه قول المبرد والزجاج أن جملة الاستفهام فى محل رفع خبر ليت والتقدير ليت علمى واقع بكيف جادت بوصلها ثم حذف وأضاف اتساعا ورد بأنه يؤدى الى الاخبار فى هذا الباب بالجملة الطلبية والى خلو الجملة المخبر بها عن الرابط الثالثة فى جواز حذف الاسم فى هذا الباب للعلم به مذاهب أحدها الجواز مطلقا وعليه الاكثر حكى سيبويه عن الخليل ان بك زيد مأخوذ أى وانه وحكى الاخفش ان بك مأخوذ أخواك وقال الشاعر

فلو كنت ضبيا عرفت قرابتى * ولكن زنجى عظيم المشافر

أى ولكنك وقال * فليت رفعت الهم عنى ساعة * أى فليتك الثانى انه خاص بالشعر وصححه ابن عصفور والسخاوى فى شرح المفصل الثالث انه حسن فى الشعر وغيره ما لم يؤد حذفه الى أن يلى ان وأخواتها فعل فانه اذ ذاك يقبح فى الكلام قيل وفى الشعر أيضا وهذا هو القول الرابع لانها حروف طالبة للاسماء فاستقبحوا مباشرتها الافعال الخامس انه حسن فيهما ان لم يؤد الى أن يلى ان وأخواتها اسم يصح عملها فيه نحو ان فى الدار قام زيد وقوله

كأن على عرنينه وجبينه * أقام شعاع الشمس أو طلع البدر

وقوله

ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جآذرا وظباء

فان الشرط لا يحسن عمل ان فيه فان أدى الى ذلك لم يجز نحو ان زيد قائم فلا يجوز حذف الضمير السادس ان الحذف خاص بان دون سائر أخواتها ونقله أبو حيان عن الكوفيين وأكثر ما يكون الاسم اذا حذف ضمير الشأن وقد يكون غيره كما تقدم فى ولكنك وليتك الرابعة لا يجوز هنا ان قائما الزيدان كما لا يجوز ذلك فى المبتدإ دون استفهام أو نفى وأجازه الكوفيون والأخفش بناء على اجازته فى المبتدإ فجعلوا قائما اسم ان والزيدان فاعل به سد مسد خبرها والخلاف جار فى باب ظن فمن أجاز فى المبتدا وهنا اجاز ظننت قائما الزيدان ومن منع منع وابن مالك وافقهم على الجواز فى المبتدا ومنع فى باب ان وظن وفرق بأن اعمال الصفة عمل الفعل فرع اعمال الفعل فلا يستباح الا فى موضع يقع فيه الفعل فلا يلزم من تجويز قائم الزيدان جواز ان قائما الزيدان ولا ظننت قائما الزيدان لصحة وقوع الفعل موقع المتجرد من ان وظننت وامتناع وقوعه بعدهما

«ص» مسئلة تكسر ان صلة وحالا ومحكية بقول وقبل لام معلقة خلافا للمازنى مطلقا والفراء ان طال وكذا

خبر عين وامبتدأ بها فى الأصح وجواب قسم وجوز قوم الفتح واختاره قوم وأوجبه الفراء وتفتح بعد لولا ولو وما الظرفية وحتى غير الابتدائية وأما بمعنى حقا ولا جرم غالبا وموضع جر أو رفع فعل أو ابتداء أو نصب غير خبر وتؤول حينئذ بمصدر وأنكره السهيلى ويجوز ان بعد اذا الفجاءة وفاء جزاء وأى المفسرة وأول قولى وفى الكسر بعد مذ ومنذ خلاف

﴿ ش ﴾ لان ثلاثة أحوال أحدها ما يجب فيه الكسر وذلك فى مواضع الأول ان تقع صلة نحو وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء الثانى ان تقع حالا نحو كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون . الثالث أن تقع محكية بالقول نحو قال . انى عبد الله . الرابع ان تقع قبل لام معلقة نحو والله يعلم انك لرسوله الخامس الا تقع خبرا اسم عين نحو زيد انه منطلق بناء على اجازة ذلك وهو رأى البصريين والكوفيون يمنعون صحة هذا التركيب أصلا فالخلاف عائد الى أصل المسئلة لا الكسر وهما متلازمان السادس اذا وقعت مبدوأ بها نحو انا . أنزلناه . قال أبو حيان وليس وجوب كسرها حينئذ مجمع عليه فقد ذهب بعض النحويين الى جواز الابتداء بأن المفتوحة أول الكلام فتقول ان زيدا قائم عندى ودخل فى المبدوء بها الواقعة بعد حيث فتكسر لانها لا تضاف الا الى جملة نحو جلس حيث ان زيدا جالس ومن أجاز اضافتها الى مفرد اجاز الفتح السابع اذا وقعت جواب قسم نحو والله ان زيدا قائم هذا مذهب البصريين وبه ورد السماع وقيل يجوز فتحها مع اختيار الكسر وقيل يجوزان مع اختيار الفتح وعليه الكسائى والبغداديون وقيل يجب الفتح وعليه الفراء قال فى البسيط أصل هذا الخلاف ان جملتى القسم والمقسم عليه هل إحداهما معمولة للأخرى فيكون المقسم عليه مفعولا لفعل القسم أولا وفى ذلك خلاف فمن قال نعم فتح لان ذلك حكم ان اذا وقعت مفعولا ومن قال لا وانما هى تأكيد للمقسم عليه لا عاملة فيه كسر ومن جوز الأمرين اجاز الوجهين الحال الثانى ما يجب فيه الفتح وذلك فى مواضع الأول بعد لولا نحو فلولا أنه كان من المسبحين الثانى بعد لو نحو ولو أنهم صبروا الثالث بعد ما الظرفية نحو لا أكلك ما أن فى السماء نجما الرابع بعد حتى غير الابتدائية وهى العاطفة والجارة نحو عرفت أمورك حتى أنك فاضل فان قدرتها عاطفة كان فى موضع نصب أو جارة ففى موضع جر أما الابتدائية فتكسر بعدها نحو حتى إنه لا يرجى الخامس بعد اما المخففة اذا كانت بمعنى حقا فان كانت بمعنى الا الاستفتاحية كسرت بعدها وروى بالوجهين قولهم أما أنك ذاهب تخرجت على المعنيين السادس بعد لا جرم غالبا قال تعالى . لا جرم أن لهم النار . أى حقا وبعض العرب اجراها مجرى اليمين فكسران بعدها السابع اذا وقعت فى موضع جر بحرف أو اضافة نحو ذلك بأن الله . مثل ما أنكم . الثامن اذا وقعت فى موضع رفع بفعل بأن تقع فاعله أو نائبا عنه نحو . أولم يكفهم أنا أنزلنا قل أوحى الى أنه استمع . أو بابتداء بأن تقع مبتدأة نحو . ومن آياته أنك ترى الارض خاشعة . بخلاف ما اذا وقعت فى موضع رفع على الخبر فانها تكسر كما تقدم التاسع اذا وقعت فى موضع نصب غير خبر نحو . ولا تخافون أنكم . بخلاف نحو حسبت زيدا إنه قائم فانها فى موضع نصب لكنها خبر فى المعنى فتكسر وهى فى هذه المواضع كلها مؤولة مع معمولها بمصدر مفرد مأخوذ من لفظ خبرها إن كان مشتقا نحو بلغنى أنك منطلق أو تنطلق أى انطلاقك ومن الاستقرار ان كان ظرفا أو مجرورا نحو بلغنى أن زيدا عندك أو فى الدار أى استقراره ومن الكون ان كان اسما جامدا نحو بلغنى أن هذا زيد أى كونه وأنكر ذلك السهيلى وقال انما يؤول بالمصدر أن الناصبة للفعل لانها أبدا مع الفعل المتصرف وان المشددة انما تؤول بالحدث لان خبرها قد يكون جامدا وهو لا يشعر بالمصدر لانه لا فعل له وأجيب بأنه يقدر بالكون كما تقدم الحال الثالث ما يجوز فيه الأمران فباعتبار تقديرها جملة تكسر وباعتبار تقديرها

بمصدر تفتح وذلك فى مواضع الاول بعد اذا الفجائية كقوله

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا * اذا انه عبد القفا واللهازم

روى بالكسر على عدم التأويل وبالفتح على معنى اذا عبوديته حاصلة الثانى بعد فاء الجزاء نحو من عمل منكم سوأ بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم قرئ بالكسر وبالفتح على معنى فالغفران حاصل ومنه نحو اما فى الدار فانّ زيدا قائم الثالث بعد أى المفسرة الرابع اذا وقعت ان خبرا عن قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد نحو أول ما أقول أو أول قولى أنى أحمد الله فالفتح على تقدير حمد الله الخامس بعد مذ ومنذ نحو ما رأيته مذ أو منذ ان الله خلقنى اجاز الاخفش الكسر وصححه ابن عصفور لان مذ ومنذ يليهما الجمل ومنعه بعضهم لان الجملة بعدها بتأويل المصدر وصرح سيبويه وابن السراج بجواز الفتح ساكتين عن اجازة الكسر وامتناعه ولم يقل أحد بتعين الكسر وامتناع الفتح

﴿ ص ﴾ والاصح أن المفتوحة فرع المكسورة وثالثها أصلان والمختار وفاقا للزمخشرى وابن الحاجب انها بعد لو فاعل ثبت مقدرا وقال سيبويه مبتدأ الاخبر له أو مقدر قبل أو بعد أقوال ولا يجب كون الخبر بعدها فعلا خلافا للزمخشرى والسيرافى مطلقا ولابن الحاجب فى المشتق

﴿ ش ﴾ فيه مسئلتان الأولى الأصح أن إن المكسورة أصل والمفتوحة فرع عنها لان الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد ومع المفتوحة مؤول بمفرد وكون المنطوق به جملة من كل وجه أو مفردا من كل وجه أصل لكونه جملة من وجه ومفردا من وجه ولان المكسورة مستغنية بمعمولها عن زيادة والمفتوحة لا تستغنى عن زيادة والمجرد من الزيادة أصل ولان المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلق به ولا تصير المكسورة مفتوحة الا بزيادة والمرجوع اليه بحذف أصل المتوصل اليه بزيادة ولان المكسورة تفيد معنى واحدا وهو التأكيد والمفتوحة تفيده وتعلق ما بعدها بما قبلها ولانها أشبه بالفعل اذ هى عاملة غير معمولة والمفتوحة عاملة ومعمولة ولانها مستقلة والمفتوحة كبعض اسم اذ هى وما عملت فيه بتقديره وقال قوم المفتوحة أصل المكسورة وقال آخرون كل واحدة أصل برأسها حكاهما أبو حيان الثانية اذا وقعت أن بعد لو فذهب سيبويه وأكثر البصريين أنها فى محل رفع بالابتداء والخبر محذوف لا يجوز اظهاره لحذفه بعد لولا وذهب بعضهم الى انه مرفوع بالابتداء ولا خبر له لطوله وجريان المسند والمسند اليه فى الذكر وذهب الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشرى وابن الحاجب الى أنه فاعل بفعل مقدر تقديره ثبت وهذا المختار لاغنائه عن تقدير الخبر وابقاء لو على حالها من الاختصاص بالفعل ثم ذهب قوم منهم الزمخشرى والسيرافى الى انه يجب وقوع خبر ان والحالة هذه فعلا ليكون جبرا لما فات لو من ايلائها الفعل ظاهرا نحو . ولو أنهم صبروا . ولا يجوز لو أن زيدا أخوك لأكرمتك وقال ابن الحاجب هذا اذا كان مشتقا فانه حينئذ يتعين فعليته فان كان اسما جامدا اجاز وجوز الخضراوى وغيره وقوع خبرها جامدا ومشتقا غير فعل وهو الصواب لوروده . قال تعالى . ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام . وقال الشاعر

لو أن حيا مدرك الفلاح * أدركه ملاعب الرماح

﴿ ص ﴾ مسئلة تدخل اللام اسم المكسورة والمفصول والعماد والخبر المؤخر وأول جزأى الاسمية أولى وفى معموله متوسطا ظرفا ثالثها الأصح ان جرد الخبر قيل وحالا ومفعولا به وتوقف أبو حيان لانه تأخر وجوزه الزجاج مع دخولها على الخبر فان تأخر عنه دون الاسم فأجازه ابن خروف قياسا ولا شرطا وجوزه ابن الأنبارى فى الجواب وماضيا متصرفا قال سيبويه وجامدا الا بقد وأطلق خطاب ولا معموله ونفيا وواو مع وحالا سادة واوه وخبر ان ولكن على الأصح فى الكل ومنعها الكوفية فى تنفيس والفراء فى شرط معترض وأظن والى وحتى ومذ ومنذ

وجوز دخول اللامين وهي لام الابتداء أخرت كراهة توالي توكيدين وقال ثعلب ومعاذ مقابلة للباء فيها وهشام والطوال جواب قسم مقدر وقد تدخل على كان وشذت في خبر مبتدإ وأمسى وزال ورأى وما وفي لهنك مع تأكيد الخبر ودونه وقيل هي لام قسم وقيل أصله لله انك فان صحبت نون توكيد بعد ان أو ماضيا متصرفا دون قد نوى قسم وفتحت

﴿ ش ﴾ تدخل اللام بعد ان المكسورة على اسمها المفصول اما بالخبر نحو ﴿ ان لنا لأجرا ﴾ أو بمعمول الخبر نحو ان فيك لزيدا راغب أو بمعمول الاسم نحو ان في الدار لساكنا زيد وعلى ضمير الفصل نحو ﴿ ان هذا لهو القصص الحق ﴾ وعلى الخبر المؤخر عن الاسم نحو ﴿ وان ربك لذو فضل ﴾ بخلاف المقدم عليه فلا يقال ان لعندك لزيدا فان كان الخبر جملة اسمية جاز دخولها على أول جزئيها وعلى الثاني والأول أولى لتعينه في الفعلية نحو ﴿ وانا لنحن الصافون ﴾ ومن دخولها على الثاني قوله

فانك من حاربته لمحارب * شقي ومن سالمته لسعيد

وفي دخولها على معمول الخبر اذا كان متوسطا بين الاسم والخبر وهو ظرف أو مجرور أقوال أحدها الجواز مطلقا وان دخلت على الخبر أيضا وعليه المبرد وصححه ابن مالك وأبو حيان حكى إن زيدا لبك لواثق واني لبحمد الله لصالح وأنشدوا * اني لعند أذى المولى لذو حنق * والثاني المنع مطلقا والثالث وهو الأصح عندي تبعا للسيرافي وابن عصفور الجواز ان لم تدخل على الخبر والمنع ان دخلت عليه لان الحرف اذا أعيد للتأكيد لم يعد الا مع ما دخل عليه أو مع ضميره ولا يعاد مع غيره الا في ضرورة كقوله

ان امرأ خصني عمدا مودته * على التنائي لعندي غير مكفور

فان كان حالا أو مفعولا به فقيل يجوز اجراؤهما مجرى الظرف نحو ان زيدا لضاحكا مقبل وان زيدا لطعامك آكل قال أبو حيان ولم يسمع ذلك فيهما فينبغي أن يتوقف فيه ولا يصح القياس على الظرف والمجرور لانه يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما وممن نص على الجواز في المفعول به الزجاج وابن ولاد وابن مالك ونص الأولان على المنع في الحال بل نقله أبو حيان عن نص الائمة وحكى صاحب البسيط فيه الخلاف بلا ترجيح وقال من رأى أنه فضلة كالظرف أجاز ومن رأى أنه لا يكون خبرا بخلاف الظرف لم يجز ثم قال وينبغي أن لا يجوز في المفعول انتهى قال أبو حيان وأما اذا كان المعمول مصدرا أو مفعولا له نحو ان زيدا لقياما قائم وان زيدا لاحسانا زائرك فهو مندرج في عموم قولهم انها تدخل على معمول الخبر وينبغي أن يتوقف في ذلك ولا يقدم عليه الا بسماع وان تأخر معمول الخبر عنه وعن الاسم فان جرد الخبر من اللام لم يجز دخولها عليه وان لم يجرد فقولان أحدهما الجواز وعليه الزجاج نحو ان زيدا لقائم لفي الدار والثاني وهو الصحيح وعليه المبرد المنع لانه لم يسمع وان تأخر عن الخبر دون الاسم فقال ابن خروف القياس أن يجوز دخولها عليه لتعلقه بما قبل الاسم نحو ان عندي لفي الدار زيدا وان عندي لقائما صاحبك ولا تدخل اللام على أداة الخبر اذا كان شرطا فلا يقال ان زيدا لئن أكرمني أكرمته حذرا من التباسها بالموطئة فانها تصحب أداة الشرط كثيرا ولذلك جوز ابن الانباري دخولها على جوابه لانه غير صالح للتوطئة نحو إن زيدا من يأته ليحسن اليه قال ابن مالك الا أنه لم يسمع فالأجود أن لا يحكم بجوازه ووافقه أبو حيان وقال ان الكسائي والفراء نصا على منعه ونص الفراء أيضا على منع دخولها على الشرط المعترض بين اسم ان وخبرها نحو ان زيدا لئن أتاك محسن ولا تدخل على فعل ماض متصرف خال من قد فلا يقال ان زيدا لقام بخلاف المضارع فانها تدخل عليه نحو ان زيدا ليقوم لشبهه بالاسم الذي هو الاصل فيها وبخلاف الماضي المتصرف مع قد نحو ان زيدا لقد قام فان قد قربته من الحال فأشبه المضارع وبخلاف الجامد نحو ان زيدا لنعم الرجل لانه لكونه للانشاء يستلزم الحضور فأشبه المضارع ولكونه لا يتصرف أشبه الاسم والمتصرف الخالي

من قد خال من الشبه بكل طريق هذا ماذكره ابن عصفور وابن مالك ونقل أبو حيان كالصفار وابن السيد عن سيبويه أنه منع دخولها على الجامد أيضا وان الجواز مذهب الأخفش لما تقدم والفراء لان نعم وبئس عنده اسمان يعنى لكونها لامضارع لها بمنزلة المضارع اذا كانت بلفظ واحد له ولغيره ووافقهما أكثر الكوفيين والاندلسيين وذهب خطاب بن يوسف الماردى صاحب الترشيح الى أنها لاتدخل على الماضى مطلقا الامع قد ولا خاليا عنها لانه ليس له معنى اسم الفاعل قال وما سمع من ذلك فاللام فيه لام القسم لالام الابتداء ولاتدخل أيضا على معمول الماضى المتصرف الخالى من قد فلايقال ان زيدا لطعامك آكل وأجازه الاخفش والفراء ورد بأن دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر وهى لاتدخل على الخبر المذكور فكذا معموله والالزم ترجيح الفرع على الأصل ولاتدخل على خبر منفى قال ابن مالك لان أكثر النفى بما أوله لام فكره دخول اللام على لام ثم جرى النفى على سنن واحد وأجازه بعضهم لقوله

وأعلم ان تسليما وتركا * للامتشابهان ولاسواء

وأجيب بأنه نادر ولا يدخل أيضا على واو مع المغنية عن الخبر وجوزه الكسائى وحكى ان كل ثوب لوثمنه ولا على الحال السادة مسد الخبر وأجازه الكوفيون نحو ان أكلى التفاحة لنضيجة ولا على واو الحال السادة مسد الخبر وأجازه الكسائى نحو ان شتمى زيدا لو الناس ينظرون ولا تدخل على خبر أن المفتوحة وجوزه المبرد وقرئ الا أنهم ليأكلون بفتح الهمزة وأنشدوا

ألم تكن حلفت بالله العلى * أن مطاياك لمن خير المطى

وخرجه الجمهور على الزيادة أو الشذوذ ولا على خبر لكن وجوزه الكوفيون لقوله

* ولكننى من حبها لعميد * وأجيب بما تقدم ومنع الكوفيون دخولها على حرف التنفيس وغلطهم البصريون لوروده فى قوله تعالى . ولسوف يعطيك . وقال بعض المغاربة امتنعت العرب من ادخال اللام على السين كراهة توالى الحركات فى لسندحرج وطرد الباقى ومنع الفراء نحو ان زيدا لاظن قائم وان زيدا لغير شك قائم وان زيدا لئن شاء الله قائم قال ابن كيسان لانه كلام معترض به من إخبارك عن نفسك كيف وصفت الخبر عن زيد شكا كان عندك أو يقينا والتوكيد انما هو لخبر زيد لا لخبرك عن نفسك لان إن لاتتعلق بخبرك وهى متجاوزة الى الخبر وبقى فى المتن مسائل الاولى أجاز الفراء الجمع بين لامين نحو ان زيدا للقد قام وأنشد

فلئن يوما أصابوا عزة * وأصبنا من زمان رنقا (٦)

للقد كانوا لدى أزماننا * بصنيعين لباس رنقا (٧)

ومنع ذلك البصريون وقالوا الرواية فلقد الثانية اختلف فى اللام الداخلة على خبر إن فالبصريون على أنها لام الابتداء التى فى قولك لزيد أخوك أخرت لانها للتأكيد وان للتأكيد فكرهوا توالى حرفين لمعنى واحد والعرب لاتجمع بين حرفين لمعنى واحد الا فى ضرورة واذا أرادوا ذلك فصلوا بينهما قال الأخفش واعتدوا بان لقوتها من حيث انها عاملة واللام غير عاملة فجعلوا الاقوى متقدما فى اللفظ وقال ابن كيسان أخرت لئلا يبطل عمل ان لو وليتها لانها تقطع ما دخولها عما قبله وذهب معاذ الفراء وثعلب الى انها جيء بها بازاء الباء فى خبرها فقولك ان زيدا لمنطلق جواب ما زيد بمنطلق وان زيدا المنطلق جواب ما زيد بمنطلق وذهب هشام وأبو عبد الله الطوال الى أنها جواب قسم مقدر قبل ان وعلى القول بأنها للتأكيد هل هى لتأكيد الجملة بأسرها أو للخبر وحده وان توكيد للاسم البصريون على الأول والكسائى على الثانى الثالثة شذ دخول اللام فى غير واخبر ان وذلك فى مواضع خبر المبتدا كقوله * أم الحليس لعجوز شهربه * وخبر أمسى كقوله

* فقال من سألوا أمسى لمجهودا * وخبر زال كقوله

ومازلت من ليلى لدن ان عرفتها * لكالهائم المقصى بكل مراد

وخبر رأى حكى قطرب أراك لشاتمى وخبرما كقوله * وماأبان لمن أعلاج سودان * وقيل همزة ان مبدلة هاءمع تأكيدالخبر أوتجريده كقوله * لهنك من عبسية لوسيمة * وقوله

* لهنك من برق على كريم * هذاما اختاره ابن جنى وابن مالك من انهافى هذه الكلمة لام الابتداء جاز دخولها على ان لتغير لفظها بالبدل وجمع بينهما اتنبيها بها على موضعها الاصلى وذهب سيبويه وابن السراج الى أنها لام قسم مقدر لالام ان قال سيبويه وهذه كلمة تتكلم بها العرب فى حال اليمين وذهب قطرب والفراء والمفضل ابن سلمة والفارسى وصححه ابن عصفور الى أن الاصل له انك فهما كلمتان ومعنى له والله وان جواب القسم وقد سمع له ربى لا أقول بريدوالله ربى فحذفت الهمزة تخفيفا كما حذفت فى نحوانها لاحدى الكبر وضعف أبوحيان القولين الاولين بلزوم الجمع بين أداتى تأكيد والثالث بأن فيه أربع شذوذات حذف حرف القسم وابقاء الجرمن غيرعوض وحذف ال والالف بعد اللام من الله والهمزة من ان وبأنه لم يجىء مع اقرار الهمزة فى موضع قال أبوحيان ويجوز دخول اللام على كأن كقوله * فتعدولكأن لم تشعره * الرابعة اذاصحبت اللام بعدان نون تأكيد أوماضيا متصرفا عاريا من قدنوى قسم ويكون اللام جوابه لالام الابتداء نحوان زيدا ليقومن وان زيدالقام وحينئذ يمتنع الكسر اذاتقدم على ان مايطلب موضعها نحو علمت أن زيداليقومن أو لقام وانما امتنع الكسر لان اللام حينئذ فى موضعها غيرمنوى بها التقديم قبل ان بخلافها فى علمت ان زيدا لمنطلق فانها تكسرمعها لانها مقدمة فى النية معلقة للفعل عن فتح ان وانما أخرت للعلة السابقة

﴿ ص ﴾ مسئلة تردإن كنعم خلافا لابى عبيدة فتهمل

﴿ ش ﴾ اختلف هل تأتى ان حرف جواب بمعنى نعم فأثبت ذلك سيبويه والاخفش وصححه ابن عصفور وابن مالك وأنكره أبوعبيدة ومن شواهد من أثبت قول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتنى اليك ان وراكبها ولاعمل لها حينئذ وخرج الاخفش عليها قراءة إنّ هذان لساحران

﴿ ص ﴾ وتخفف فتهمل غالبا وتلزم اللام ان خيف لبس بالنافية وهى الابتدائية وتاليها ان دخلت على اسمية فهى والاغيرها وعلى الاصح تكسرفى ان كنت لمؤمنا ولاتعمل فى ضمير ولايليها غالبا فعل الامتصرف ناسخ ماض أومضارع خلافا لابن مالك وقاس كالاخفش ان قلت لمسلما ولاتخفف وخبرهما ماض ولاتعملها الكوفية بل نافية واللام كالا وقال الكسائى ان دخلت على فعلية والاعملت والفراء هى كقد

﴿ ش ﴾ تخفف ان المكسورة فيبطل اختصاصها بالجملة الابتدائية ويغلب اهمالها وقد تعمل على قلة وحالها اذا أعملت كحالها وهى مشددة الاانها لاتعمل فى الضمير الافى ضرورة بخلاف المشددة تقول انك قائم بالتشديد ولايجوز إنك قائم بالتخفيف وأما فى دخول اللام وغيرذلك من الاحكام فهى كالمشددة سواء واذا أهملت لزمت اللام فى ثانى الجزأين بعدها فرقا بينها وبين ان النافية لالتباسها حينئذ بها نحو ان زيد لقائم ومن ثم لاتلزم مع الاعمال لعدم الالباس ولاتدخل فى موضع لايصلح للنفى كقوله

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك * وان مالك كانت كرام المعادن

لانه للمدح ولو كانت نافية كان هجوا ولاحيث كان بعدها نفى نحو ان زيد لن يقوم أولم يقم أولما يقم أوليس قائما أوما لعدم الالباس فى الجميع واختلف فى هذه اللام فذهب سيبويه والاخفش الاوسط والصغير وأكثر نحاة بغداد وابن الاخضر وابن عصفور الى انها لام الابتداء التى تدخل مع المشددة لزمت للفرق وذهب الفارسى

وابن أبي العافية والشلوبين وابن أبي الربيع الى انها لام أخرى غير تلك اجتلبت للفرق لان تلك منوية بالتأخير من تقديم وهذه بخلافها اذ تدخل فى الجملة الفعلية بخلاف تلك ولان هذه يعمل ماقبلها فيما بعدها بخلاف تلك لا يقال انك قتلت لمسلما ولانها تدخل على غير المبتدإ والخبر ومعموله من الفاعل والمفعول بخلاف تلك وأجاب الاولون بأن ذلك كله انما جاز تبعا وتسمحا على خلاف الاصل لضرورة الفرق فانها تبيح أكثر من ذلك وذهب بعضهم الى التفصيل بين أن تدخل على الجملة الاسمية فتكون لام الابتداء أو الفعلية فتكون الفارقة قال أبو حيان وثمرة الخلاف تظهر عند دخول علمت وأخواتها فان كانت للفرق لم تعلق وان كانت لام الابتداء علقت وقد اختلف فى الحديث المشهور قد علمنا ان كنت لمؤمنا الاخفش الصغير والفارسي ثم ابن الاخضر وابن أبي العافية فقال الاخفش وابن الاخضر لا يجوز فى ان الا الكسر بناء على أن اللام للابتداء فعلقت فعل العلم عن العمل وقال الفارسي وابن أبي العافية لا يجوز الا الفتح بناء على انها غيرها فلم تعلقه ولا يلى المخففة فى الغالب من الافعال الا ما كان متصرفا ناسخا ماضيا كان أو مضارعا نحو . وان كانت لكبيرة . وان وجدنا أكثرهم لفاسقين . وان يكاد الذين كفروا . وان نظنك لمن الكاذبين . وقرأ أبي وان لأظنك يافرعون مثبورا وزعم ابن مالك أنه لا يليها الا الماضي وان ماورد من المضارع يحفظ ولا يقاس عليه قال أبو حيان وليس بصحيح ولا أعلم له موافقا انتهى وندر ايلاؤها غير الناسخ فى قراءة ابن مسعود . إن لبثتم لقليلا . وقول الشاعر * شلت يمينك ان قتلت لمسلما * وما حكى ان قنعت كاتبك لسوطا وأن يزينك لنفسك وأن يشينك لهيه فالبصريون الا الاخفش على أن ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه وذهب الأخفش الى جواز القياس عليه و وافقه ابن مالك ولا تخفف وخبرها ماض متصرف فلا يقال ان زيد لذهب لعدم سماع مثله ولانه يلزم منه أحد محذورين إما دخول اللام على الماضي أو عدم لزوم اللام وكلاهما ممتنع هذا كله مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن المشددة لا تخفف أصلا وان المخففة انما هي حرف ثنائي الوضع وهي النافية فلا عمل لها البتة ولا توكيد فيها واللام بعدها للايجاب بمعنى الا ويجيزون دخولها على الناسخ وغيره وذهب الكسائي الى انها ان دخلت على الاسم كانت مخففة من المشددة عاملة كما قال البصريون وان دخلت على الفعل كانت للنفي واللام بمعنى الا كما قال الكوفيون وذهب الفراء الى أن إن المخففة بمنزلة قد الا أن قد تختص بالافعال وان تدخل عليها وعلى الأسماء وكل ذلك لا دليل عليه ومردود بسماع الاعمال نحو . وان كلا لما ليوفينهم . إن كل نفس لما عليها حافظ . قرأ بالنصب وسمع ان عمرا لمنطلق

﴿ص﴾ وتخفف أن فثالثها الأصح تعمل جوازا فى مضمر ولا يلزم أن يكون الشأن على الأصح والخبر جملة اسمية مجردة أو مع لا أو شرط أو رب أو فعلية فان تصرف ولم يكن دعاء قرن غالبا بنفى أو لو أو قد أو تنفيس

(ش) تخفف أن المفتوحة وفى اعمالها حينئذ مذاهب أحدها انها لا تعمل شيأ لا فى ظاهر ولا فى مضمر وتكون حرفا مصدريا مهملا كسائر الحروف المصدرية وعليه سيبويه والكوفيون الثانى أنها تعمل فى المضمر وفى الظاهر نحو علمت أن زيدا قائم وقرئ أن غضب الله عليها وعليه طائفة من المغاربة الثالث أنها تعمل جوازا فى مضمر لا ظاهر وعليه الجمهور قال ابن مالك فان قيل ما الذى دعى الى تقدير اسم لها محذوف وجعل الجملة بعدها فى موضع خبرها وهلا قيل انها ملغاة ولم يتكلف الحذف فالجواب ان سبب عملها الاختصاص بالاسم فما دام الاختصاص ينبغى أن يعتقد انها عاملة وكون العرب تستقبح وقوع الافعال بعدها الا بفصل ثم لا يلزم أن يكون ذلك الضمير المحذوف ضمير الشأن كما زعم بعض المغاربة بل اذا أمكن عوده الى حاضر أو غائب معلوم كان أولى ولذا قدر سيبويه فى أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا انك ولا يكون خبرها مفردا بل جملة إما اسمية مجردة صدرها المبتدأ نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله أو الخبر نحو أن هالك كل من يحفى وينتعل * أو مقرونة بلا نحو

وأن لا إله إلا هو . أو بأداة شرط نحو . أن اذا سمعتم آيات الله . أو برب نحو

تيقنت أن رب امرئ خيل خائنا * أمين وخوان يخال أمينا

أو فعلية فان كان فعلها جامدا أو دعاء لم يحتج الى اقتران شئ نحو . وأن ليس للانسان الا ما سعى . وان عسى أن يكون * ان نعم معترك الجياع اذن * والخامسة أن غضب الله عليها . وان كان متصرفا غير دعاء قرن غالبا بنفى نحو أفلا يرون أن لا يرجع اليهم قولا . أن لن نجمع عظامه . أن لم يره أحد . قال أبو حيان ولم يحفظ فيها ولا فى لما فينبغى أن لا يقدم على جوازه حتى يسمع أو بلو نحو . أن لو نشاء أصبناهم . وأن لو استقاموا على الطريقة . أن لو كانوا يعلمون الغيب . أن لو يشاء الله لهدى الناس . أو بقد نحو . ونعلم أن قد صدقتنا . أو بحرف تنفيس نحو . علم أن سيكون . وندر خلوها من جميع ماذكر كقوله * علموا أن يؤملون فجادوا * وخرج عليه قراءة . لمن أراد أن يتم الرضاعة . بالرفع وكذا ندر أعمالها فى بارز كقوله * فلو أنك فى يوم الرخاء سألتنى *

﴿ص﴾ وكان فأقوالها و يأتى خبرها مفردا واسمية وفعلية مع لم أو لما أو قد

﴿ش﴾ تخفف كان وفى إعمالها حينئذ الاقوال الثلاثة فى ان أحدها المنع وعليه الكوفيون والثانى الجواز مطلقا فى المضمر والبارز كقوله * كأن ثدييه حقان * وكقوله * كأن ظبية تعطو * فى رواية النصب فيهما والثالث الجواز فى المضمر لا فى البارز ولا يلزم أن يكون ضمير الشأن أيضا كما فى ان و يزيد عليها بجواز كون خبرها مفردا كقوله كأن ظبية فى رواية الرفع وجملة اسمية كقوله

* كأن ثدياه حقان * فى رواية الرفع وفعلية مصدرة بلم نحو . كأن لم تغن بالأمس . أو بلما الجازمة قال أبو حيان ولم يسمع و ينبغى أن يتوقف فى جوازه أو بقد نحو * لما تزل برحالنا وكأن قد * أى وكأن قد زالت

﴿ص﴾ ولكن فلا تعمل خلافا ليونس

﴿ش﴾ تخفف لكن فلا تعمل أصلا لعدم سماعه ولعلل بمباينة لفظها لفظ الفعل و بزوال موجب إعمالها وهو الاختصاص اذ صارت يليها الاسم والفعل وأجاز يونس والاخفش إعمالها قياسا على أن وان وكأن

﴿ص﴾ لا لعل وجوزه أبو على و ينوى الشأن

﴿ش﴾ لا تخفف لعل وقال الفارسى تخفف وتعمل فى ضمير الشأن محذوفا

﴿ص﴾ مسئلة تلى ما ليت فتعمل وتهمل ولا يليها الفعل بحال فى الأصح والباقى فلا تعمل وجوزه الزجاجى فيها والزجاج والحريرى فى لعل وكأن وأوجبه الفراء فى ليت ولعل وهى زائدة كافة وقيل نكرة يفسرها ما بعدها خبرا وقيل نافية والاكثر أن انما تفيد الحصر وأنكره أبو حيان قال التنوخى والزمخشرى والبيضاوى وان

﴿ش﴾ توصل ليت بما فيجوز ابقاء إعمالها واهمالها كفا بما وروى بالوجهين قوله

* قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * و يوصل بها الباقى فتكفها عن العمل وتلزم الاهمال نحو . انما الله إله واحد انما الحكم لله واحد والفرق بينها و بين ليت ان ليت أشبه بالافعال منها ولذا لزمها نون الوقاية بخلاف البواقى وانها باقية الاختصاص بالاسماء فلا تدخل على الافعال بخلاف البواقى فانها تدخل عليهما معا نحو انما يوحى الى . أنما خلقناكم عبثا . كأنما يساقون * ولكنما أسعى لمجد مؤثل * لعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا * فلهذا تعين فيه الالغاء وجاز فى ليت الاعمال رعيا لقوة اختصاصها والاهمال الحاقا بأخواتها قال أبو حيان ووقفت على كتاب تأليف طاهر القزوينى فى النحو ذكر فيه ان ليتما تليها الجملة الفعلية بل نقله أبو جعفر الصفار عن البصريين لكن الأخفش على سعة قال انه لم يسمع قط ليتما يقوم زيد ونقل أبو حيان عن الفراء انه جوز ايلاء الفعل ليت لانها بمعنى لو وأنشد حفظه * فليت دفعت الهم عنى ساعة * وخرجه البصريون على حذف الاسم وقد أشرت الى الخلاف فى الحالين

بقولى ولا يليها الفعل بحال أى مع ما وما الا مجردة ويحصل من جميع المسئلتين ثلاثة أقوال وذهب الزجاجى الى أنه يجوز الاعمال فى الجميع حكى انما زيدا قائم ويقاس فى الباقى ووافقه الزمخشرى وابن مالك ونقله عن ابن السراج وذهب الزجاج وابن أبى الربيع الى أنه يجوز فى ليت ولعل وكان خاصة ويتعين الالغاء فى إن وأن ولكن وعزى الى الاخفش ووجه باشتراك الثلاثة الاول فى تغيير معنى الجملة الابتدائية بخلاف الأخر فانهن لا يغيرن مع الابتداء وذهب الفراء الى وجوب الاعمال فى ليت ولعل ولم يجوز فيهما الالغاء وعندى جواز الوجهين فى ليت وان قصرا على السماع وتعين الالغاء فى البواقى لعدم سماع الاعمال فيها ثم ما المذكورة زائدة كافة عن العمل مهيئة لدخول هذه الاحرف على الجمل هذا هو المعروف وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أنها نكرة مبهمة بمنزلة الضمير المجهول لما فيها من التفخيم والجملة التى بعدها فى موضع الخبر ومفسرة لها كالتى بعد ضمير الشأن ورد بأنها لو كانت كذلك لاستعملت مع جميع النواسخ كضمير الشأن وزعم أبو على الفارسى انها نافية واستدل بأنها أفادت معها الحصر نحو . انما الله إله واحد . كافادة النفى والاثبات بالا وماذكر من افادتها الحصر قول الاكثرين وأنكره طائفة يسيرة منهم من النحاة أبو حيان وألحق الزمخشرى بانما المكسورة أنما المفتوحة فقال انها تفيد الحصر لانها فرعها وماثبت للاصل ثبت للفرع وقد اجتمعا فى قوله تعالى . قل انما يوحى الى أنما الهكم إله واحد . فالأولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس قال أبو حيان وهذا شئ انفرد به قال ودعوى الحصر فى الآية باطلة لاقتضائها انه لم يوح اليه غير التوحيد وأجيب بأنه حصر مقيد اذ الخطاب مع المشركين أى ما يوحى الى فى شأن الربوبية الا التوحيد لا الاشراك فهو قصر قلب على حد وما محمد الا رسول اذ ليست صفاته صلى الله عليه وسلم منحصرة فى الرسالة وان كان قصر افراد وقد وافق الزمخشرى على ذلك البيضاوى وسبقه التنوخى فى الأقصى القريب ولم يتعرض له سواهم فيما علمت

﴿ص﴾ مسئلة كان لا ان لم تكرر وقصد بها النفى العام فى نكرة تليها غير معمولة لغيرها لكن ان كان غير مضاف ولا شبيهه ركب معها وبنى على ما ينصب به وتمنعه الباء غالبا وقيل معرب مطلقا وقيل مبنى وقيل ان ركبت لم تعمل فى الخبر قيل ولا الاسم وهل يكسر المؤنث بتنوين أو دونه أو يفتح أقوال والاصح جواز الاخيرين ويجب تنكير الخبر وتأخيره ولو ظرفا وذكره ان جهل خلافا لقوم والاحذف غالبا والتزمه تميم ويكثر مع الا برفع تاليها بدلا من محل الاسم وقيل لا معه وقيل ضمير الخبر وقيل خبرا للا مع اسمها ويجوز نصبه خلافا للجرمى وربما حذف الاسم دونه وجوزه مبرمان حذف لا وربما ركب مع لا الزائدة والجمهور أن لا أباك ولا يدى لك مضاف واللام زائدة وابن مالك عومل كهو واللام متعلقة بمقدر غير خبر والمختار وفاقا لأبى على وابن يسعون وابن الطراوة على لغة القصر ولك الخبر ولا تحذف اللام اختيارا ولا تفصل بظرف خلافا ليونس وقيل الخلف فى الناقص ويجوز باعتراض والجمهور ينزع تنوين شبه مضاف وجوزه ابن مالك بقلة ابن كيسان ويحسن وبنى أهل بغداد النكرة ان عملت فى ظرف والكوفية المطول ولا تعمل فى مفصول خلافا للرمانى ومعرفة خلافا للكسائى فى علم مفرد ومضاف لكنية ولله والرحمن والعزيز والفراء فى ضمير غائب واشارة

﴿ش﴾ تعمل لا عمل ان الحاقا بها لمشابهتها لها فى التصدير والدخول على المبتدإ والخبر ولانها لتوكيد النفى كما أن ان لتوكيد الاثبات فهو قياس نقيض والحاقها بليس قياس نظير لانها نافية مثلها فهو أقوى فى القياس لكن عملها عمل ان أفصح وأكثر فى الاستعمال وله شروط الاول أن لا تكرر فان كررت لم يتعين إعمالها بل يجوز كما سيأتى فى التوابع الثانى أن يقصد بها النفى العام لانها حينئذ تختص بالاسم فان لم يقصد العموم فتارة تلغى وتارة تعمل عمل ليس الثالث أن يكون مدخولها نكرة فلا تعمل فى معرفة باجماع البصريين لان عموم النفى

لا يتصور فيها وخالف الكوفيون في هذا الشرط فأجاز الكسائي إعمالها في العلم المفرد نحو لا زيد والمضاف لكنية نحو لا أبا محمد أو لله أو الرحمن والعزيز نحو لا عبد الله ولا عبد الرحمن ولا عبد العزيز ووافقه الفراء على لا عبد الله قال لأنه حرف مستعمل يقال لكل أحد عبد الله وخالفه في الأخيرين لأن الاستعمال لم يلزم فيهما كما لزم عبد الله والكسائي قاسهما عليه وجوز الفراء إعمالها في ضمير الغائب واسم الإشارة نحو لا هو ولا هي ولا هذين لك ولا هاتين لك وكل ذلك خطأ عند البصريين وأما ما سمع مما ظاهره إعمالها في المعرفة كقوله صلى الله عليه وسلم إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده وقوله قضية ولا أبا حسن لها وقول الشاعر * يكون ولا أمية في البلاد * وقوله * لا هيثم الليلة للمطي * وقوله * يبكي على زيد ولا زيد مثله * فمؤول باعتقاد تنكيره كما تقدم في العلم بأن جعل الاسم واقعا على مسماه وعلى كل من أشبهه فصار نكرة لعمومه أو بتقدير مثل وأما قولهم لا أبالك ولا أخالك ولا يدي لك ولا غلامي لك قال

أهدموا بيتك لا أبا لكا * وزعموا أنك لا أخالك

وقال

لا تعنين بما أسبابه عسرت * فلا يدي لامرئ إلا بما قدرا

ففيه أقوال أحدها وعليه الجمهور أنها أسماء مضافة إلى المجرور باللام واللام زائدة لا اعتداد بها ولا تعلق والخبر محذوف والإضافة غير محضة كهي في مثلك وغيرك لأنه لم يقصد في أب أو أخ معين فلم تعمل لا في معرفة وزيدت اللام تحسينا للفظ لئلا تدخل لا على ما ظاهره التعريف الثاني أنها أسماء مفردة غير مضافة عوملت معاملة المضاف في الإعراب والمجرور باللام في موضع الصفة لها وهي متعلقة بمحذوف والخبر أيضا محذوف وعليه هشام وابن كيسان واختاره ابن مالك قال لأنها لو كانت مضافة لكانت الإضافة محضة إذ ليس صفة عاملة فيلزم التعريف ورد بعدم انحصار غير المحضة في الصفة الثالث أنها مفردة جاءت على لغة القصر والمجرور باللام هو الخبر وعليه الفارسي وابن يسعون وابن الطراوة وإنما اخترته لسلامته من التأويل والزيادة والحذف وكلها خلاف الأصل وكان القياس في هذه الألفاظ لا أب لك ولا أخ لك ولا يدين لك قال * أبي الإسلام لا أب لي سواه * وقال * تأمل فلا عينين لمن رأى * إلا أنه كثر الاستعمال بما تقدم مع مخالفة القياس ولم يرد في غير ضرورة إلا مع اللام وورد بحذفها في الضرورة قال

أبالموت الذي لا بد أني * ملاق لا أباك تخوفيني

ولا يجوز أيضا في غير ضرورة الفصل بين اللام والاسم بظرف أو مجرور وآخر نحو لا أبا اليوم لك ولا يدي بها لك وجوزه يونس في الاختيار كذا حكاه ابن مالك وقال أبو حيان الذي في كتاب سيبويه أن يونس يفرق في الفصل في الظرف بين الناقص والتام فيجيزه بالأول دون الثاني ورده سيبويه بأنه لا يجوز بواحد منهما بين إن واسمها ولا في باب كان فلا يجوز إن عندك زيدا مقيم وأن اليوم زيدا مسافر وكذا في كان فإذن لا فرق بين الناقص والتام وأجاز سيبويه الفصل بجملة الاعتراض نحو لا أبا فاعلم لك الشرط الرابع أن لا يفصل بين لا والنكرة بشيء فإن فصل تعين الرفع لضعفها عن درجة إن نحو لا فيها غول وجوز الرماني بقاء النصب حكى لا كذلك رجلا ولا كزيد رجلا ولا كالعشية زائرا وأجيب بأن اسم لا في الأولين محذوف أي لا أحد ورجلا تمييز والثاني على معنى لا أرى الشرط الخامس أن تكون النكرة غير معمولة لغير لا بخلاف نحو جئت بلا زاد فإن النكرة فيه معمولة للباء ونحو لا مرحبا بهم فإنها فيه معمولة لفعل مقدر فإذا اجتمعت الشروط نصبت الاسم ورفعت الخبر لكن إنما يظهر نصب الاسم إذا كان مضافا نحو لا صاحب بر ممقوت أو شبهه بأن يكون عاملا فيما بعده عمل الفعل نحو لا طالعا جبلا حاضر ولا راغبا في الشر محمود فإن كان مفردا أي غير مضاف ولا شبهه

ركب معها وبنى على هذا مذهب أكثر البصريين واختلف فى موجب البناء فقيل تضمنه معنى من كان قائلا قال هل من رجل فى الدار فقال مجيبه لا رجل فى الدار لأن نفى لا عام فينبغى أن يكون جوابا لسؤال عام وكذلك صرح بمن فى بعض المواضع قال ٭ ألا لا من سبيل الى هند ٭ وصححه ابن عصفور ورد بأن المتضمن معنى من هو لا لا الاسم وقيل تركيبه معها تركيب خمسة عشر بدليل زواله عند الفصل وصححه ابن الصائغ ونقل عن سيبويه وقيل تضمنه معنى اللام الاستغراقية ورد بأنه لو كان كذلك لوصف بالمعرفة كما قيل لقيته أمس الدابر وذهب الجرمى والزجاجى والسيرافى والرمانى الى أن المفرد معها معرب أيضا وحذف التنوين منه تخفيفا لا بناء ورد بأن حذفه من النكرة المطولة كان أولى وبأنه لم يعهد حذف التنوين الا لمنع صرف أو اضافة أو وصف العلم بابن أو ملاقاة ساكن أو وقف أو بناء وهذا ليس واحدا مما قبل البناء فتعين البناء وذهب المبرد الى أن المثنى والجمع على حده معربان معها لانه لم يعهد فيهما التركيب مع شىء آخر بل ولا وجد فى كلام العرب مثنى وجمع مبنيان ونقض بأنه قال ببنائهما فى النداء فكذا هنا وعلى الاول فيبنى مدخولها على ما ينصب به فالمفرد وجمع التكسير على الفتح نحو لا رجل ولا رجال فى الدار والمثنى والجمع على الياء كقوله ٭ تعزفلا إلفين بالعيش متعا ٭ وقوله

٭ أرى الربع لا أهلين فى عرصاته ٭ وقوله

يحشر الناس لا بنين ولا آبا ٭ ء الا وقد عنهم شئون

وأما جمع المؤنث السالم ففيه أقوال أحدها وجوب بنائه على الكسر لانه علامة نصبه الثانى وجوب بنائه على الفتح وعليه المازنى والفارسى الثالث جواز الامرين وهو الصحيح للسماع فقد روى بالوجهين قوله ٭ ولا لذات للشيب ٭ وقوله ٭ لا سابغات ولا جأواء باسلة ٭ قال أبو حيان وفرع بعض أصحابنا الكسر والفتح على الخلاف فى حركة لا رجل فمن قال انها حركة اعراب أوجب هنا الكسر ومن قال حركة بناء أوجب الفتح للتركيب كخمسة عشر اذ الحركة ليست للذات خاصة انما هى للذات ولا ومن جوز الوجهين راعى الامرين ثم اذا بنى على الفتح جوازا أو وجوبا فلا ينون كما هو ظاهر وان بنى على الكسر فقيل لا ينون وعليه الاكثرون كالا ينون فى النداء نحو يا مسلمات وبه ورد البيتان السابقان وقيل ينون وعليه ابن الدهان وابن خروف لان التنوين فيه كالنون فى الجمع فيثبت كما ثبت فى لا مسلمين لك فان أضيف لفظا أو تقديرا أعرب بالكسر وفاقا نحو لا مسلمات زيد لك أو لا مسلمات لك ويمنع التركيب غالبا دخول الباء على لا نحو بلا زاد وسمع جئت بلا شىء بالفتح وهو نادر والاجماع على أن لا هى الرافعة للخبر عند عدم التركيب وأما فى التركيب فكذلك عند الاخفش والمازنى والمبرد والسيرافى وجماعة وصححه ابن مالك إجراء لها مجرى ان وقيل انها لم تعمل فيه شيأ بل لا مع المنكرة فى موضع رفع على الابتداء والمرفوع خبر المبتدأ وصححه أبو حيان وعزاه لسيبويه واستدل لجواز الاتباع هنا بالرفع قبل استكمال الخبر بخلاف إن وذهب بعضهم الى انها لم تعمل فى الاسم أيضا شيأ حالة التركيب لانها صارت منه بمنزلة الجزء وجزء الكلمة لا يعمل فيها وبقى فى المتن مسائل الاولى يجب تنكير خبر لا لأن اسمها نكرة فلا يخبر عنها بمعرفة وتأخره عنها وعن الاسم ولو كان ظرفا أو مجرورا لضعفها فلا يجوز الفصل بينها وبين اسمها الا بخبر ولا بأجنبى الثانية حذف خبر هذا الباب ان علم غالب فى لغة الحجاز ملتزم فى لغة تميم وطىء فلم يلفظوا به أصلا نحو لا ضير فلا فوت ولا ضرر ولا ضرار لا عدوى ولا طيرة لا بأس وانما كثر أو وجب لان لا وما دخلت عليه جواب استفهام عام والاجوبة يقع فيها الحذف والاختصار كثيرا ولهذا يكتفون فيها بلا ونعم ويحذفون الجملة بعدهما رأسا وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع الا نحو لا اله الا الله لا حول ولا قوة الا بالله وان لم يعلم بقرينة قالية أو حالية لم يجز الحذف عند أحد فضلا عن أن يجب نحو لا أحد أغير من الله قال ابن مالك ومن

نسب الى تميم التزام الحذف مطلقا فقد غلط لان حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه يشير الى الزمخشرى والجزولى وربما حذف الاسم وبقى الخبر قالوا لا عليك أى لا بأس عليك وجوز مبرمان حذف لا الثالثة اذا وقعت الا بعد لا جاز فى المذكور بعدها الرفع والنصب نحو لا سيف الا ذو الفقار وذا الفقار ولا اله الا الله والا الله فالنصب على الاستثناء ومنعه الجرمى قال لانه لم يتم الكلام فكانك قلت الله إله ورد بأنه تم بالاضمار والرفع على البدل من محل الاسم وقيل من محل لا مع اسمها وقيل من الضمير المستتر فى الخبر المحذوف وقيل على خبر لا مع اسمها لانهما فى محل رفع بالابتداء الرابعة تدرتركيب النكرة مع لا الزائدة تشبيها بلا النافية كقوله * لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها * وهذا من التشبيه الملحوظ فيه مجرد اللفظ وهو نظير تشبيه ما الموصولة بما النافية فى زيادة أن بعدها الخامسة الجمهور على أن الاسم الواقع بعد لا اذا كان عاملا فيما بعده يلزم تنوينه واعرابه مطلقا وذهب ابن كيسان الى أنه يجوز فيه التنوين وتركه وأن الترك أحسن اجراء له مجرى المفرد فى البناء لعدم الاعتداد بالمعمول من حيث انه لو أسقط لصح الكلام وذهب ابن مالك الى جواز تركه بقلة تشبيها بالمضاف لا بناء كقوله * أرانى ولا كفران بالله آية * وذهب البغداديون الى جواز بنائه ان كان عاملا فى ظرف أو مجرور نحو . ولا جدال فى الحج . بخلاف المعمول الصريح وذهب الكوفيون الى جواز بناء الاسم المطول نحو لا قائل قولا حسنا ولا ضارب ضربا كثيرا

﴿ص﴾ وتفيد مع الهمزة توبيخا وكذا استفهاما خلافا للشلوبين فلا تغير وتمنيا فلا تلغى ولا خبر ولا مقدرا ولا إتباع الا على اللفظ خلافا للمبرد

﴿ش﴾ اذا دخلت همزة الاستفهام على لا كانت على معان أحدها أن يراد بها صريح الاستفهام عن النفى المحض دون تقرير ولا انكار ولا توبيخ خلافا للشلوبين اذ زعم أنها لا تقع لمجرد الاستفهام المحض دون انكار وتوبيخ قال أبو حيان والصحيح وجود ذلك فى كلام العرب لكنه قليل كقوله * ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد * الثانى أن يكون الاستفهام على طريق التقرير والانكار والتوبيخ كقوله * ألا طعان ألا فرسان عادية * وقوله * ألا ارعواء لمن ولت شبيبته * وحكم لا فى هذين المعنيين حكمها لو لم تدخل عليها الهمزة من جواز الغائها وإعمالها عمل إن وعمل ليس بجميع أحكامها الثالث أن يدخلها معنى التمنى فذهب سيبويه والخليل والجرمى أنها لا تعمل الا عمل ان فى الاسم خاصة ولا يكون لها خبر لا فى اللفظ ولا فى التقدير ولا يتبع اسمها الا على اللفظ خاصة ولا يلغى بحال ولا تعمل عمل ليس نحو ألا غلام لى الا ماء باردا ألا أبا لى الا غلامى لى الا غلامين الا ماء ولبنا وعسلا باردا حلوا وذهب المبرد والمازنى الى جعلها كالمجردة فيكون لها خبر فى اللفظ أو فى التقدير ويتبع اسمها على اللفظ وعلى الموضع ويجوز أن تلغى وأن تعمل عمل ليس والفرق بين المذهبين من جهة المعنى أن التمنى واقع على اسم لا على الاول وعلى الخبر على الثانى ومن شواهدها قوله

ألا عمر ولى يستطاع رجوعه * فيرأب ما أثأت يد الغفلات

ويستطاع خبر رجوعه والجملة صفة

﴿ص﴾ مسئلة يجب اختيارا خلافا للمبرد تكرار لا اذا لم تعمل ولم يكن مدخولها بمعنى فعل وفى المفرد عن خبر منفى بها ونعت وحال وماض لفظا ومعنى وقد يغنى حرف نفى وتعرض بين الحال والمجرور وزعمها الكوفية حينئذ اسما كغير مضافا

﴿ش﴾ اذا لم تعمل لا إما لأجل الفصل أو لكون مدخولها معرفة فمذهب سيبويه والجمهور لزوم تكرارها ليكون عوضا عما فاتها من مصاحبة ذى العموم أو لأن العرب جعلتها فى جواب من سأل بالهمزة وأم والسؤال

بهما لابد فيه من العطف وكذلك الجواب وأجاز المبرد وابن كيسان مع الفصل والمعرفة أن لا تتكرر كقوله

بكت أسفا واسترجعت ثم آذنت * ركائبها أن لا الينا رجوعها

وقوله * لأنت شائقة من شاء اشاني * وذلك عند الجمهور ضرورة ثم ان كان مدخولها فى معنى الفعل لم يكرر نحو لا نولك أن تفعل لانه ضمن معنى لا ينبغي وكذا لا بك السوء لانه فى معنى لا يسوءك الله لانها لا تكرر مع الفعل المضارع كما سيأتي ويلزم تكرارها أيضا اختيارا اذا وليها مفرد منفي بها خبرا أو نعتا أو حالا نحو زيد لا قائم ولا قاعد ومررت برجل لا قائم ولا قاعد ونظرت اليه لا قائما ولا قاعدا ولم يكرر فى ذلك ضرورة فى قوله

* حياتك لا نفع وموتك فاجع * وقوله

قهرت العدى لا مستعينا بعصبة * ولكن بأنواع الخدائع والمكر

ويتكرر أيضا فى الماضي لفظا ومعنى نحو زيد لا قام ولا قعد فلم يبق شيء الا تكرر فيه سوى المضارع نحو زيد لا يقوم وقد يغني عن تكرارها حرف نفي غيرها وهو قليل كقوله * فلا هو أبداها ولم يتجمجم * وتزاد لا بين الجار والمجرور فيتخطاها الجار كقولهم جئت بلا زاد

﴿ ص ﴾ الرابع الأفعال الدالة على ظن كحجا يحجو لا لغلبة وقصد ورد وسوق وكتم وحفظ واقامة وبخل وعد لا لحساب وأنكره أكثر البصرية وزعم لا لكفالة ورياسة وسمن وهزال وجعل لا لتصيير وايجاد وايجاب وترتيب ومقاربة وهب جامدا ولا تختص بالضمير خلافا للحريرى وأنكره البصرية أو يقين كعلم لا لعلمة وعرفان ووجد لا لاصابة وغنى وحزن وحقد وألفى كهي وأنكرها البصرية ودرى لا لختل وأنكرها المغاربة وتعلم كأعلم جامدا وقال أبو حيان تتصرف أوهما كظن لا لتهمة وأنكر العبدري كونها للعلم وزعمها الفراء للكذب وحسب لا لون وخال يخال لا لعجب وظلع ورأى لا لابصار وضرب رئة قال الفارسي وابن مالك ولا رأى ومامر قلبي أو تحويل كصير وأصار وجعل ووهب جامدا ورد وكذا ترك واتخذ فى الأصح وألحق العرب بأرى العلمية الحلمية والاخفش بعلم سمع معلقة بعين وخبرها فعل صوت وقوم بصير ضرب مع مثل وابن أبي الربيع مطلقا وهشام عرف وأبصر وابن درستويه أصاب وصادف وغادر وابن أفلح أكان وخطاب كل متعد واحد ضمن نحو بلا وبعض خلق والسكاكي توهم وتيقن وشعر وتبين واعتقد وتمنى وود وهب كاحسب

﴿ ش ﴾ الرابع من النواسخ الافعال الداخلة على المبتدإ والخبر فتنصبهما مفعولين وهي أربعة أنواع الاول ما دل على ظن فى الخبر وهو خمسة أفعال أحدها حجا والمضارع يحجو قال * قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة * أى أظن فان كانت بمعنى غلب فى المحاجاة أو قصد أو رد أو ساق أو كتم أو حفظ تعدت الى واحد فقط أو بمعنى أقام أو بخل فلازمة ثانيها عد أثبتها الكوفيون وبعض البصريين ووافقهم ابن أبي الربيع وابن مالك كقوله

* فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى * وقوله * لا أعد الاقتار عدما ولكن * أى لا تظن ولا أظن وأنكرها أكثرهم فان كانت بمعنى حسب من الحساب أى العد الذى يراد به إحصاء المعدود تعدت الى واحد وخرج عليه * تعدون عقر النيب أفضل مجدكم * على ان أفضل بدل ثالثها زعم بمعنى اعتقد كقوله * زعمتني شيخا ولست بشيخ * وقوله * فان تزعميني كنت أجهل فيكم * ومصدره الزعم والزعم وذكر صاحب العين أن الاحسن أن توقع على أن وأن ولم يرد فى القرآن الا كذلك قال السيرافى الزعم قول يقترن به اعتقاد صح أم لم يصح وقال ابن دريد أكثر ما يقع على الباطل وفى الايضاح زعم بمعنى علم فى قول سيبويه وقال غيره يكون بمعنى اعتقد فقد يكون علما وقد يكون تقليدا ويكون أيضا ظنا غالبا وقيل يكون بمعنى الكذب فان كانت بمعنى كفل تعدت الى واحد

والمصدر الزعامة كقوله * على الله أرزاق العباد كما زعم * أو بمعنى رأس تعدت تارة الى واحد وأخرى بحرف الجر أو بمعنى سمن أوهزل فلازمة يقال زعمت الشاة بمعنى سمنت و بمعنى هزلت رابعها جعل بمعنى اعتقد نحو . وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا . أى اعتقدوهم فان كانت بمعنى صير فستأتى فى أفعال التصيير و بمعنى أوجد نحو . وجعل الظلمات والنور . أو أوجب نحو جعلت للعامل كذا أو ألقى نحو جعلت بعض متاعى على بعض تعدت الى واحد أو بمعنى المقاربة فقد مرت فى باب كاد خامسها هب أثبته الكوفية وابن عصفور وابن مالك كقوله

فقلت أجرنى أبا خالد * والا فهبنى امرأ هالكا

أى ظننى وقوله

* فهبها أمة هلكت ضياعا * يزيد أميرها وأبو يزيد

وهى جامدة ولم يستعمل منها سوى الامر لا ماض ولا مضارع ولا وصف والامر باللام و يتصل به الضمير المؤنث والمثنى والجمع وزعم الحريرى (٧) النوع الثانى مادل على يقين وهو خمسة أيضا أحدها علم نحو . فان علمتموهن مؤمنات . فان كانت بمعنى عرف تعدت لواحد نحو لا تعلمون شيأ أو بمعنى علم علمة فهو أعلم أى مشقوق الشفة العليا فلازمة ثانيها وجد نحو . وان وجدنا أكثرهم لفاسقين . ومصدرها وجدان عن الأخفش ووجود عن السيرافى فان كانت بمعنى أصاب تعدت لواحد نحو وجد فلان ضالته وجدانا أو بمعنى استغنى أو حزن أو حقد فلازمة ومصدر الأولى وجد مثلث الواو والثانية وجد بالفتح والثالثة موجدة ثالثها ألفى بمعنى وجد أثبتها الكوفية وابن مالك كقوله

* قد جربوه فألفوه المغيث اذا * وأنكرها البصرية وابن عصفور وقالوا المنصوب ثانيا حال واللام فيه فى البيت زائدة رابعها درى بمعنى علم عدها ابن مالك كقوله * دريت الوفى العهد يا عرو فاغتبط * قال وأكثر ما تستعمل معداة بالباء كقوله دريت به فان دخلت عليها همزة النقل تعدت الى واحد بنفسها والى آخر بالباء كقوله تعالى . ولا أدراكم به . وقال أبو حيان لم يعدها أصحابنا فيما يتعدى لاثنين ولعل البيت من باب التضمين ضمن دريت معنى علمت والتضمين لا ينقاس ولا ينبغى أن يجعل أصلا حتى يكثر ولا يثبت ذلك ببيت نادر محتمل للتضمين فان كانت بمعنى ختل تعدت لواحد نحو درى الذئب الصيد اذا استخفى له ليفترسه خامسها تعلم بمعنى أعلم كقوله * تعلم شفاء النفس قهر عدوها * قال ابن مالك وهى جامدة لا يستعمل منها الا الأمر قال أبو حيان وتابع فيه الاعلم وليس بصحيح لان يعقوب حكى تعلمت فلانا خارجا بمعنى علمت اما تعلم لا بمعنى اعلم من تعلم يتعلم فتصرف بلا نزاع و يتعدى لواحد النوع الثالث ما استعمل فى الامرين الظن واليقين وهو أربعة أفعال احدها ظن فمن استعمالها بمعنى الظن . ان نظن الا ظنا وما نحن بمستيقنين . وبمعنى اليقين . الذين يظنون انهم ملاقو ربهم وزعم أبو بكر بن محمد بن عبد الله بن ميمون العبدرى ان استعمالها بمعنى العلم غير مشهور فى كلام العرب وأبقى الآية ونحوها على باب الظن لان المؤمنين حتى الصديقين مازالوا وجلين خائفين النفاق على أنفسهم و زعم الفراء أن الظن يكون شكا و يقينا وكذبا أيضا وأكثر البصريين ينكرون الثالث . فان كانت ظن بمعنى اتهم تعدت لواحد نحو ظننت زيدا . وما هو على الغيب بظنين ثانيها حسب فمن الظن . ويحسبون أنهم على شئ ومن اليقين * حسبت التقى . والجود خير تجارة * والمصدر حسبان فان كانت للون من حسب الرجل اذا احمر لونه وابيض أو كان ذا شقرة فلازمة ثالثها خال يخال فمن الظن قوله

---

(٧) بياض بالاصل

* أخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى * ومن اليقين قوله

دعانى العذارى عمهن وخلتنى * لى اسم فلا أدعى به وهو أول

والمصدر خيلا أو خالا وخيلة ومخالة وخيلان ومخيلة وخيلولة واشتقاقها من الخيال وهو الذى لا يحقق فان كانت بمعنى تكبر أو ظلع من خال الفرس ظلع والمضارع منهما أبدا يخال فلازمة رابعها رأى قال تعالى . إنهم يرونه بعيدا . أى يظنونه ونراه قريبا أى نعلمه . فان كانت بمعنى أبصر أو ضرب الرئة تعدت لواحد قال الفارسى وابن مالك وكذا التى بمعنى اعتقد قال أبو حيان وذهب غيرهما الى أن التى بمعنى اعتقد تتعدى الى اثنين ويدل له قوله

رأى الناس الامن رأى مثل رأيه * خوارج تراكين قصد المخارج

وأفعال هذه الأنواع الثلاثة تسمى قلبية وهى المرادة حيث قيل أفعال القلوب النوع الرابع ما دل على تحويل وهى ثمانية أفعال صير وأصار المنقولان من صار احدى أخوات كان بالتضعيف والهمز قال * فصيروا مثل كعصف مأكول * وجعل بمعنى صير نحو . فجعلناه هباء . ووهب حكى ابن الاعرابى وهبنى الله فداءك أى صيرنى ولا يستعمل منها بمعنى صير الا الماضى فقط ورد نحو . لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا . وترك كقوله

وربيته حتى اذا ما تركته * أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه

وتخذ واتخذ كقوله . لتخذت عليه أجرا . وفى قراءة لاتخذت . واتخذ الله ابراهيم خليلا . وأنكر بعضهم تعدى ترك وتخذ واتخذ الى اثنين وقال انما يتعدى الى واحد والمنصوب الثانى حال قال ابن مالك وألحق ابن أفلح بصار كان المنقولة من كان بمعنى صار قال وما حكم به جائز قياسا الا أعلمه مسموعا وقال أبو حيان لا أعلم أحدا من النحاة يقال له ابن أفلح لكن فى شيوخ الاعلم رجل اسمه مسلم بن احمد بن أفلح الأديب يكنى أبا بكر أخذ كتاب سيبويه عن أبى عمر بن الحباب قال وما قاله ابن مالك من أنه جائز قياسا ممنوع فان مذهب سيبويه أن النقل بالهمز قياس فى اللازم سماع فى المتعدى وكان بمعنى صار تجرى مجرى المتعدى فلا يكون النقل فيه بالهمز قياسا وألحق العرب رأى الحلمية الحلمية فأدخلوها على المبتدإ والخبر ونصبوهما بها مفعولين اجراء لها مجراها من حيث ان كلا منهما ادراك بالباطن كقوله

أراهم رفقتى حتى اذا ما * تولى الليل وانخزل انخزالا

وفى التنزيل . إنى أرانى أعصر خمرا . فاعمل مضارع رأى الحلمية فى ضميرين متصلين لمسمى واحد وذلك خاص بعلم ذات المفعولين وما جرى مجراها وألحق الاخفش بعلم سمع المعلقة بعين المخبر بعدها بفعل دال على صوت نحو سمعت زيدا يتكلم بخلاف المعلقة بمسموع نحو سمعت كلاما وسمعت خطبة ووافقه على ذلك الفارسى وابن بابشاذ وابن عصفور وابن الصائغ وابن أبى الربيع وابن مالك واحتجوا بأنها لما دخلت على غير مسموع أتى لها بمفعول ثان يدل على المسموع كما أن ظن لما دخلت على غير مظنون أتى بعد ذلك بمفعول ثان يدل على المظنون والجمهور أنكروا ذلك وقالوا لا تتعدى سمعت الا الى مفعول واحد فان كان مما يسمع فهو ذاك وان كان عينا فهو المفعول والفعل بعده فى موضع نصب على الحال وهو على حذف مضاف أى سمعت صوت زيد فى حال انه يتكلم وهذه الحالة مبينة واحتج ابن السيد لقولهم بأنها من أفعال الحواس وأفعال الحواس كلها تتعدى الى واحد وانها لو تعدت لاثنين لكانت إما من باب أعطى أو من باب ظن ويبطل الاول كون الثانى فعلا والفعل لا يكون فى موضع الثانى من باب أعطى ويبطل الثانى انها لا يجوز الغاؤها وباب ظن يجوز فيه الالغاء وألحق قوم بصير ضرب على المثل نحو . وضرب الله مثلا عبدا مملوكا . أن يضرب مثلا ما بعوضة . واضرب لهم مثلا أصحاب القرية . فقالوا هى فى الآيات ونحوها متعدية الى اثنين قال ابن مالك والصواب أن لا يلحق به لقوله تعالى . ضرب مثل

فاستعمواله . فبنيت للمفعول واكتفت بالمرفوع ولا يفعل ذلك بشئ من أفعال هذا الباب قال أبو حيان وهو استدلال ظاهر الا انه يمكن تأويله على حذف المفعول لدلالة الكلام عليه أى مايذكر وذهب ابن أبى الربيع الى أن ضرب بمعنى صير متعد لاثنين مطلقا مع المثل وغيره نحو ضربت الفضة خلخالا ومال اليه أبو حيان وألحق هشام بأفعال هذا الباب عرف وأبصر وألحق بها ابن درستويه أصاب وصادف وغادر وألحق بها بعضهم خلق بمعنى جعل كقوله . وخلق الانسان ضعيفا . والجمهور أنكر واذلك وجعلوا المنصوب الثانى فى الجميع حالا وزعم جماعة من المتأخرين منهم خطاب الماردى انه قد يجوز تضمين الفعل المتعدى الى واحد معنى صير ويجعل من هذا الباب فأجاز حفرت وسط الدار بئرا ولا يكون بئرا تمييزا لانه لا يحسن فيه من وكذا بنيت الدار مسجدا وقطعت الثوب قميصا والجلد نعلا وصنعت الثوب خاسيالان المعنى فيها صيرت قال أبو حيان والصحيح ان هذا كله من باب التضمين الذى يحفظ ولا يقاس عليه وذكر السكاكى فى المفتاح فيما يتعدى الى اثنين توهمت وتيقنت وشعرت ودريت وتبينت وأصبت واعتقدت وتمنيت ورديت وهب بمعنى حسب نقله عنه فى الارتشاف ثم قال ويحتاج فى جعل هذه من هذا الباب الى صحة نقل عن العرب

﴿ص﴾ مسئلة مدخولها ككان أوذو استفهام وأنكر السهيلى دخولها على جزئى ابتداء وتنصبهما مفعولين وقيل الثانى شبه حال

﴿ش﴾ ما دخلت عليه كان دخلت عليه هذه الافعال ومالا فلا الا المبتدأ المشتمل على استفهام نحو أيهم أفضل وغلام من عندك فانه لا تدخل عليه كان لان الاستفهام له الصدر فلا يؤخر وتدخل عليه ظننت وتقدم عليها نحو أيهم ظننت أفضل وغلام من ظننت عندك واذا دخلت على المبتدإ والخبر نصبتهما مفعولين وكان الاصل أن لا تؤثر فيهما لان العوامل الداخلة على الجملة لا تؤثر فيها الا أنهم شبهوها بأعطيت فنصبت الاسمين هذا مذهب الجمهور وزعم الفراء ان هذه الافعال لما طلبت اسمين شبهت من الافعال بما يطلب اسمين أحدهما مفعول به والآخر حال نحو أتيت زيدا ضاحكا واستدل بوقوع الجملة والظروف والمجرورات موضع المنصوب الثانى هنا كما تقع موقع الحال ولا يقع شئ من ذلك موقع المفعول به فدل على انتصابه على التشبيه بالحال لا على التشبيه بالمفعول به ولا يقدح فى ذلك كون الكلام هنا لا يقوم بدونه وليس ذلك شأن الحال لانه ليس بحال حقيق بل مشبه بها والمشبه بالشئ لا يجرى مجراه فى جميع أحكامه ألا ترى أنه على قول البصريين لا يتم أيضا بدونه وليس ذلك شأن المفعول من حيث انه ليس بمفعول حقيق بل مشبه به عندهم واستدل البصريون بوقوعه معرفة ومضمرا واسما جامدا كالمفعول به ولا يكون شئ من ذلك حالا ولا يقدح وقوع الجملة والظروف موقعه لانها قد تنصب على التشبيه بالمفعول به فى نحو قال زيد عمرو منطلق ومررت بزيد وأنكر السهيلى دخولها على المبتدإ والخبر أصلا قال بل هى بمنزلة أعطيت فى أنها استعملت مع مفعوليها ابتداء قال والذى حمل النحويين على ذلك انهم أرادوا أن هذه الافعال يجوز أن لا تذكر فيكون من مفعوليها مبتدأ وخبر قال وهذا باطل بدليل انك تقول ظننت زيدا عمرا ولا يجوز أن تقول زيد عمرو الا على جهة التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع ظننت اذ القصد انك ظننت زيدا عمرا نفسه لا شبه عمرو قال أبو حيان والصحيح قول النحويين وليس دليلهم ما توهمه بل دليلهم رجوع المفعولين الى المبتدإ والخبر اذا ألغيت هذه الافعال

﴿ص﴾ وتسد عنهما أن ومعمولاها وتقديرهما كمجردين وثانيهما كخبر كان

﴿ش﴾ فيه مسائل الاولى تسد عن المفعولين فى هذا الباب أن المشددة ومعمولاها نحو ظننت أن زيدا قائم اعلم أن الله على كل شئ قدير . وان كانت بتقدير اسم مفرد للطول ولجريان الخبر والمخبر عنه بالذكر فى الدلة

ثم لا حذف فيه عند سيبويه وذهب الاخفش والمبرد الى أن الخبر محذوف والتقدير أظن زيدا قائما ثابت أو مستقر وكذا بعدهما أن وصلتها نحو «أحسب الناس أن يتركوا» لتضمن مسند ومسند اليه مصرح بهما في الصلة الثانية حكم هذين المفعولين في التقديم والتأخير كما لو كان قبل دخول هذه الافعال فالاصل تقديم المفعول الاول وتأخير الثاني ويجوز عكسه وقد يجب الاصل في نحو ظننت زيدا صديقك وقد يجب خلافه في نحو ما ظننت زيدا الا بخيلا وأسباب الوجوب في الشقين معروفة من باب الابتداء الثالثة المفعول الثاني هنا من لأقسام والأحوال والخبر كان وذلك معروف مما هنالك

﴿ ص ﴾ ويجوز حذفهما بدليل دونه وفاقا ويجوز له في الاصح لا احدهما دونه وفاقا للاخفش والجرمي وجوزه الاكثر مطلقا والاعلم في الظن لا العلم وادريس سماعا في ظن وخال وحسب فان وقع محلهما ظرف أو ضمير أو إشارة لم يقتصر ان كان أحدهما ولا دليل لا ان لم يكنه

﴿ ش ﴾ الحذف لدليل يسمى اختصارا ولغير دليل يسمى اقتصارا فحذف المفعولين هنا لدليل جائز وفاقا كقوله

بأي كتاب أم بأية سنة ٭ ترى حبهم عارا علي وتحسب

أي وتحسب حبهم عارا علي وأما حذفهما لغير دليل كاقتصارك على أظن أو أعلم من أظن أو أعلم زيدا منطلقا دون قرينة ففيه مذاهب أحدها المنع مطلقا وعليه الأخفش والجرمي ونسبه ابن مالك لسيبويه والمحققين كابن طاهر وابن خروف والشلوبين لعدم الفائدة اذ لا يخلو الانسان من ظن ما ولا علم ما فأشبه قولك النار حارة الثاني الجواز مطلقا وعليه أكثر النحويين منهم ابن السراج والسيرافي وصححه ابن عصفور لوروده قال تعالى «أعنده علم الغيب فهو يرى» أي يعلم وقال «وظننتم ظن السوء» وحكى سيبويه من يسمع يخل أي يقع منه خيلة وما ذكر من عدم الفائدة ممنوع لحصولها بالاسناد الى الفاعل الثالث الجواز في ظن وما في معناها دون علم وما في معناها وعليه الاعلم واستدل بحصول الفائدة في الاول دون الثاني والانسان قد يخلو من الظن فيفيد قوله ظننت أنه وقع منه ظن ولا يخلو من علم اذ له أشياء يعلمها ضرورة كعلمه ان الاثنين أكثر من الواحد فلم يفد قوله علمت شيأ ورد بأنه يفيد وقوع علم لم يكن يعلم الرابع المنع قياسا والجواز في بعضها سماعا وعليه أبو العلاء ادريس فلا يتعدى الحذف في ظننت وخلت وحسبت لوروده فيها وأما حذف أحد المفعولين اقتصارا فلا يجوز بلا خلاف لان أصلهما المبتدأ أو الخبر وذلك غير جائز فيهما واما اختصارا فيجوز نقله عن الجمهور ومنعه طائفة منهم ابن الحاجب وصححه ابن عصفور وأبو اسحق ابن ملكون كالاقتصار وقياسا على باب كان وفرق الجمهور بأن مرفوع كان كالفاعل وخبرها كالحدث لها فصار عوضا عنه فلذلك امتنع الحذف هناك بخلاف هنا وقد ورد السماع هنا بالحذف قال

ولقد نزلت فلا تظني غيره ٭ مني بمنزلة المحب المكرم

أي واقعا أو حقا وعلل بعضهم المنع بأنهما متلازمان لافتقار كل منهما الى صاحبه اذ هما مبتدأ وخبر في الاصل فلم يجز حذف أحدهما دون الآخر وفرق بينهما وبين المبتدإ والخبر حيث يجوز حذف أحدهما بأنه لا يؤدي فيهما الى لبس وهنا يؤدي الى التباس ما يتعدى منها الى اثنين بما يتعدى الى واحد فان وقع موقع المفعولين ظرف نحو ظننت عندك أو مجرور نحو ظننت بك أو ضمير نحو ظننته أو اشارة نحو ظننت ذلك امتنع الاقتصار عليه ان كان أحدهما ولم يعلم المحذوف لما تقرر من أن حذف أحدهما اقتصارا ممنوع وان لم يكن أحدهما بأن أريد بالظرف مكان حصول الظن وتلك العلة وبالضمير ضمير المصدر والاشارة اليه أو كان أحدهما وعلم المحذوف جاز الاقتصار

عليه ويكون الآخر حذف للعلم به

﴿ص﴾ وخص متصرف القلبي بالالغاء آخرا ووسطا والأكثر بخبر وهو أولى آخرا وفي الوسط خلف لامتقدما خلافا للكوفية والأخفش وينوى الشأن في موهمه ويجوز بضعف بعد معمول فعلى الاصح يجوز ظننت يقوم زيدا ونعم الرجل زيدا وآكلا زيدا ظننا طعامك وقد يقع ملغى بين معمول ان وعطفين وسوف ولا يجب الغاء ما بين الفعل ومرفوعه خلافا للكوفية وتوكيد ملغى بمصدر نصب قبيح ومضاف لياء ضعيف وفوقه ضمير فاشارة وتؤكد جملة بمصدر الفعل بدلا من لفظه منصوبا فلا يتقدم خلافا لقوم فعلى الأصح لا يعمل وكذا على الآخر عند أكثرهم وثالثها تعمل مع متى فان جعلت خبره رفع وعمل حتما

﴿ش﴾ يختص المتصرف من الافعال القلبية وهو ماعدا هب وتعلم من الانواع الثلاثة بالالغاء وهو ترك العمل لغير مانع لفظا أو محلا وانما يجوز اذا تأخر الفعل عن المفعولين نحو زيد قائم ظننت أو توسط بينهما نحو زيد ظننت قائم لضعفها حينئذ بتقدم المعمول كما هو شأن العامل اذا تأخر والجمهور انه على سبيل التخيير لا اللزوم فلك الالغاء والاعمال وذهب الاخفش الى أنه على سبيل اللزوم واختاره عليه ابن أبي الربيع فان بدأت بالشك أعملت على كل حال وان بدأت وأنت تريد اليقين ثم أدركك الشك رفعت بكل حال وعلى الأول فالغاء المتأخر أولى من إعماله وفي المتوسط خلاف قيل إعماله أولى لان الفعل أقوى من الابتداء وهو عامل لفظي وقيل هما سواء لانه عادل قوته تأخيره فضعف لذلك فقاومه الابتداء بالتقديم ومن شواهد الغاء المتأخر قوله

* هما سيدانا يزعمان وانما * والمتوسط قوله * وفي الاراجيز خلت اللؤم والفشل * أما اذا تصدر الفعل فلا يجوز الالغاء عند البصريين وجوزه الكوفيون والاخفش وأجازه ابن الطراوة الا أن الاعمال عنده أحسن واستدلوا بقوله * إني رأيت ملاك الشيمة الادب * وقوله * وما إخال لدينا منك تنويل * وقوله

* واخال اني لاحق مستتبع * بالكسر والبصريون خرجوا ذلك على تقدير ضمير الشأن لانه أولى من إلغاء العمل بالكلية ويتفرع على الخلاف المذكور مسائل أحدها نحو ظننت يقوم زيدا وظننت قام زيد فعند الكوفيين والاخفش لا يجوز نصب زيد وعند البصريين يجوز لان النية بالفعل التأخير الثانية أظن نعم الرجل زيدا يجوز نصبه عند البصريين دون الكوفيين الثالثة أظن آكلا زيدا طعامك يجوز على قول البصريين دون الكوفيين فان تقدم الفعل على المفعولين ولكنه تقدمه معمول جاز الالغاء بضعف نحو متى ظننت زيد قائم وقد يقع الملغى بين معمولي إن كقوله * ان المحب علمت مصطبر * وبين معطوف ومعطوف عليه كقوله * ولكن دعاك الخبز أحسب والتمر * وبين سوف ومصحوبها كقوله

* وما أدري وسوف إخال أدري * فان وقع بين الفعل ومرفوعه نحو قام أظن زيد ويقول أظن زيد فالالغاء جائز عند البصريين واجب عند الكوفيين ويؤيد البصريين قوله * شجاك أظن ربع الظاعنينا * روى برفع ربع ونصبه قال أبو حيان والذي يقتضيه القياس انه لا يجوز إلا الالغاء لان الاعمال مترتب على كون الجزأين كانا مبتدأ وخبرا وليساهنا كذلك اذ لا أدى الى تقديم الخبر الفعلي على المبتدأ ويقبح توكيد الملغى بمصدر منصوب نحو زيد ظننت ظنا منطلق لان العرب تقيم المصدر اذا توسط مقام الفعل وتحذفه فكان كالجمع ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض ويضعف توكيده بمصدر مضاف للياء نحو ظننت ظني قائم وبضمير أقل ضعفا نحو زيد ظننته منطلق أما ضعفه فاجراؤه مجرى المصدر الصريح وأما كونه أقل ضعفا منه فلان المجعول عوضا انما هو المصدر لا ضميره ومثله توكيده باسم اشارة نحو زيد ظننت ذاك منطلق قال أبو حيان واتفقوا على انه أحسن من المصدر واختلفوا هل هو أحسن من الضمير أو الضمير أحسن منه أو هما سواء وجه الاول أن الضمير يتوهم

منه رجوعه الى زيد ووجه الثانى أن اسم الاشارة ظاهر منفصل فهو أشبه بلفظ المصدر وتؤكد الجملة بمصدر الفعل بدلا من لفظه منصوبا نحو زيد منطلق ظنك أى ظنك زيد منطلق ناب ظنك مناب ظننت ونصب نصب المصدر المؤكد للجمل فلا يجوز تقديمه عند الجمهور كما لا يتقدم حقا من قولك زيد قائم حقا لان شأن المؤكد التأخير وجوزه قوم منهم الاخفش تقديمه فعلى الاول لا يجوز اعماله رفعا قالا لانه لو عمل لاستحق التقديم لكونه عاملا والتأخير لكونه مؤكدا واستحقاق شئ واحد تقديما وتأخيرا فى حال واحد محال واختلف مجيز والتقديم فى إعماله فأكثرهم على المنع لانه لو عمل لم يكن على الفعل المحذوف دليل ومنهم من أجاز فيقال ظنك زيدا قائما وفى التقديم قول ثالث انه يجوز مع متى نحو متى ظنك زيد ذاهب قياسا على متى تظن زيد ذاهب قال أبو حيان من أجاز الاعمال فى ظنك زيدا قائما كان عنده هنا أجوز لان أدوات الاستفهام طالبة للفعل فجاز اضمار الفعل بعدها للدلالة وممن ذهب الى إجازة الاعمال هنا ومنعه فى ظنك زيدا قائما ابن عصفور فان جعلت متى خبر الظن رفع وعمل وجوبا نحو متى ظنك زيدا قائما لانه حينئذ ليس بمصدر مؤكد ولا بدل من اللفظ بالفعل وإنما هو مقدر بحرف مصدرى والفعل

* (ص) * وخص أيضا بالتعليق وهو عمله معنى لا لفظا فى ذى استفهام أو مضاف له أو تال ما أو ان النافية أو لام ابتداء قال ابن مالك أو قسم أو لو وابن السراج أو لا وأبو على أو لعل وأنكر ثعلب تعليق الظن وقيل القسم مقدر فيها معلق وقيل فى أن ولا وقيل هو وجوابه المعمول وقيل يجوز العمل مع ما واختلف هل يختص بالتميمية

* (ش) * يختص أيضا المتصرف من الأفعال القلبية بالتعليق وهو ترك العمل فى اللفظ لا فى التقدير لمانع ولهذا يعطف على الجملة المعلقة بالنصب لأن محلها نصب والمانع كون أحد المفعولين اسم استفهام نحو علمت أيهم قام لنعلم أى الحزبين أحصى . أو مضافا اليه نحو علمت أبو من زيد أو مدخولا له نحو علمت أزيد قائم أم عمرو أو مدخولا لما النافية نحو . وظنوا ما لهم من محيص . لقد علمت ما هؤلاء ينطقون . أو لان النافية نحو . وتظنون إن لبثتم الا قليلا . أو للام الابتداء نحو . ولقد علموا لمن اشتراه . ووجه المنع فى الجميع لان لها الصدر فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها وعد ابن مالك من المعلقات لام القسم كقوله * ولقد علمت لتأتين منيتى * قال أبو حيان ولم يذكرها أكثر أصحابنا بل صرح ابن الدهان فى الغرة بأنها لا تعلق وعد ابن مالك أيضا لو كقوله

وقد علم الاقوام لو أن حاتما * أراد ثراء المال كان له وفر

وعد ابن السراج فيها لا النافية وذكرها النحاس نحو اظن لا يقوم زيد قال أبو حيان ولم يذكرها أصحابنا وعد أبو على الفارسى منها لعل نحو . وما يدريك لعله يزكى . وما يدريك لعل الساعة قريب . ووافقه أبو حيان لانه مثل الاستفهام فى أنه غير خبر وان ما بعده منقطع عما قبله ولا يعمل فيه وذهب ثعلب والمبرد وابن كيسان الى أنه لا يعلق من الافعال الا ما كان بمعنى العلم وأما الظن ونحوه فلا يعلق ورجحه الشلوبين ووجهه ادريس بأن آلة التعليق فى الاصل حرف الاستفهام وحرف التأكيد أما التحقيق فلا يكون بعد الظن لانه يقتضيه وأما الاستفهام فتردد والظن أيضا تردد فلا يدخل على مثله وذهب بعضهم الى أن القسم مقدر بعد هذه الافعال من جميع المعلقات المذكورة وانه هو المعلق لا هى وقوم الى أنه مقدر فى ان ولا وقوم الى أن القسم المضمر وجوابه فى موضع معمول الفعل وذهب بعضهم الى أنه يجوز الاعمال مع ما نحو علمت زيدا ما أبوه قائم ثم قيل هذا خاص بالتميمية لان الحجازية كالفعل والفعل لا يدخل على الفعل فلا تقول علمت ليس زيد اقائما وقيل عام لانها ليست بفعل

* (ص) * وألحق مع استفهام أبصر وتفكر وسأل قال قوم ونظر وابن مالك ونسى وما قارب بها لا غيرها خلافا ليونس ونصب علمت زيدا أبو من هو أرجح وأوجبه ابن كيسان ويجب على الاصح بعد رأيت بمعنى أخبرنى

ولذى استفهام معهاماله دونها ثم المعلق ان تعدى لاثنين فالجملة سدتهما والثانى ان ذكر الاول أو بحرف فنصب باسقاطه أو لواحد فهى هو فان ذكر فبدل كل وقيل اشتمال وقيل حال وقيل ثان على تضمينه

﴿ش﴾ فيه مسائل الأولى الحق بالأفعال المذكورة فى التعليق لكن مع الاستفهام خاصة أبصر نحو . فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون . وتفكر كقوله * تفكر آإياه يعنون أم قرداه * سأل نحو . يسألون أيان يوم الدين وزاد ابن خروف نظر ووافقه ابن عصفور وابن مالك نحو . أفلا ينظرون الى الابل كيف خلقت . قال ابن الزبير لم يذهب أحد الى تعليقها سوى المذكورين وزاد ابن مالك نسى كقوله * ومن أنتم إنا نسينا من أنتم * ونازعه أبو حيان بأن ما فى البيت يحتمل الموصولية وحذف العائد أى من هم أنتم و زاد ابن مالك أيضا ما قارب المذكورات من الأفعال التى لها تعلق بفعل القلب نحو * أما ترى أى برق هاهنا * على ان رأى بصرية و يستنبؤنك أحق هو . لان استنبأ بمعنى استعلم فهى طلب العلم . ليبلوكم أيكم أحسن عملا . ونازعه أبو حيان بأن رأى من الاول علمية وأيكم من الأخير موصولة حذف صدر صلتها فبنيت وهى بدل من ضمير الخطاب بدل بعض واجاز يونس تعليق كل فعل غير ما ذكر وخرج عليه . ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد . والجمهور لم يوافقوه على ذلك الثانية إذا تقدم على الاستفهام أحد المفعولين نحو علمت زيدا أبو من هو جاز نصبه بالاتفاق لان العامل مسلط عليه ولا مانع فى العمل واختلفوا فى رفعه فأجازه سيبويه وان كان المختار عنده النصب لانه من حيث المعنى مستفهم عنه اذ المعنى علمت أبو من زيد وهو نظير قولك ان أحدا لا يقول ذلك الا ترى ان أحدا انما يقع بعد نفى لكنه لما كان ضميره قد نفى عنه الفعل وهو وضميره واحد صار كأن النفى دخل عليه ومنع ابن كيسان مباشرة الفعل ورد بالسماع قال

فوالله ما أدرى غريم لويته * أيشتد ان قاضاك أم يتضرع

الثالثة يجب النصب بعد رأيت بمعنى أخبرنى نحو أرأيتك زيدا أبو من هو ولا يجوز التعليق فيرفع كما جاز فى علمت زيدا أبو من هو لانها فى معنى أخبرنى وأخبرنى لا تعلق هذا مذهب سيبويه ونازعه كثيرون وقالوا كثيرا ما تعلق أرأيت قال تعالى . قل أرأيتكم ان أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة أغير الله تدعون . أرأيت إن كذب وتولى ألم يعلم بأن الله يرى . فى آيات أخر وأجيب بأنه حذف فيها المفعول اختصارا أى أرأيتكم عذابكم وقال أبو حيان هى من باب التنازع فان أرأيت وفعل الشرط تنازعا الاسم بعده فأعمل الثانى وحذف من الاول لانه منصوب أى أرأيتكموه أى العذاب ويضمر فى أرأيت معمول فعل الشرط الذى يمكن تسليط أرأيت عليه الرابعة الاسم المستفهم به والمضاف اليه مما بعدهما لما المعلق من الافعال المذكورة فلا تؤثر فيه ظننت وأخواته بل يبقى على حاله من الاعراب فان كان مرفوعا على الابتداء بقى كذلك وان كان مفعولا به بقى مفعولا به أو مصدرا أو ظرفا أو حالا بقى كذلك مثالها علمت أى الناس صديقك وأيهم ضربت وأى قيام قمت ومتى قام زيد وكيف ضربت زيدا الخامسة الجملة بعد المعلق فى هذا الباب فى موضع المفعولين سادة مسدها فان كان التعليق بعد استيفاء المفعول الاول كما فى علمت زيدا أبو من هو فهى فى موضع المفعول الثانى وأما فى غير هذا الباب فان كان الفعل مما يتعدى بحرف الجر فالجملة فى موضع نصب باسقاطه نحو فكرت أهذا صحيح أم لا وجعل ابن مالك منه . فلينظر أيها أزكى طعاما . أى الى وإن كان مما يتعدى لواحد فهى فى موضعه نحو عرفت أيهم زيد فان كان مفعوله مذكورا نحو عرفت زيدا أبو من هو فالجملة بدل منه هذا ما اختاره السيرافى وابن مالك ثم قال ابن عصفور هى بدل كل من كل على حذف مضاف والتقدير عرفت قصة زيد أو أمر زيد أبو من هو واحتيج الى هذا التقدير لتكون الجملة هى المبدل منه فى المعنى وقال ابن الصائغ هى بدل الاشتمال ولا حاجة الى

تقدير وذهب المبرد والاعلم وابن خروف وغيرهم الى أن الجملة فى موضع نصب على الحال وذهب الفارسى الى أنها فى موضع المفعول الثانى لعرفت على تضمنه معنى علمت واختاره أبو حيان

﴿ص﴾ وخص أيضا رأى بصرية وحلمية بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدى معنى والاكثر منع نفس مكانه وقد يشارك فيها عدم وأيضا المتصرف من فقد ووجد ويمنع مطلقا فان أضمر فاعل متصلا وفسر بمفعول ويجوز بمضاف اليه خلافا للاخفش وجوزه الكسائى إن أبرز

﴿ش﴾ تختص الافعال القلبية بجواز إعمالها فى ضميرين متصلين لمسمى واحد فاعلا والآخر مفعولا نحو ظننتنى خارجا وأنت ظننتك خارجا وزيد ظنه خارجا قال تعالى ﴿أن رآه استغنى﴾ وقال الشاعر * وخلتنى لى اسم * وقال * وكنت أخالنى الاجرع * وقال * قد كنت أحسبنى كاغنى واحد * وقال * وجنت وما حسبتك أن تحيا * وقال * وخاله مصابا * وهل يجوز وضع نفس مكان الضمير الاول نحو ظننت نفسى عالما خلاف قال ابن كيسان نعم والاكثرون لا ولا يجوز ما ذكر فى سائر الافعال لا يقال ضربتنى ولا ضربتك ولا زيد ضربه بالاتفاق وعلله سيبويه بالاستغناء عنه بالنفس نحو ﴿قال رب إنى ظلمت نفسى﴾ وقال المبرد لاشك يكون الفاعل مفعولا وقال غيره لئلا يجتمع ضميران يرجعان الى شئ واحد أحدهما رفع والآخر نصب وهما لشئ واحد وقال الفراء لما كان الاغلب المتعارف تغاير الفاعل والمفعول لم يوقع فعلت على اسمه الا بالنفس ثم ألحق بأفعال هذا الباب فى ذلك رأى البصرية والحلمية بكثرة وعدم وفقد ووجد بقلة كقول الشاعر * ولقد أرانى للرماح دريئة * وقوله تعالى ﴿إنى أرانى أعصر خمرا﴾ وحكى الفراء عدمتنى وفقدتنى ووجدتنى وذلك على سبيل المجاز لا الحقيقة أما قوله تدبت أحرسنى وحدى فشاذ ولم يقل أحرس نفسى فان كان أحد الضميرين منفصلا جاز فى كل فعل نحو ماضربت الا إياك ويمنع الاتحاد مطلقا فى باب ظن وغيره إن أضمر الفاعل متصلا مفسرا بالمفعول نحو ظن زيدا قائما وزيدا ضرب يريد ظن نفسه ضرب نفسه فان أضمر منفصلا جاز نحو ما ظن زيدا قائما الا هو وما ظن زيد قائما الا إياه وما ضرب زيدا الا هو وما ضرب زيد الا إياه

﴿ص﴾ مسئلة يحكى بالقول وتصريفه الجمل وفى لفظ الملحونة خلف ولا يلحق به معناه خلافا للكوفية وابن عصفور وينصب مفردا كهى مفعولا وقيل نعت مصدر ومراد لفظه خلافا لقوم ويحكى غيره مقدرا ثم جملة وقد يضاف قول وقائل الى محكى ويغنى عنه وحذفه كثير ويزاد ويعمل تقول مطلقا فى لغة وقيل شرطها تضمن معناه وبشرط الاستفهام فقط فى لغة وفى المشهور اتصاله أو فصله بظرف أو معمول قال الاكثر أو أجنبى وكونه مضارعا للمخاطب قال ابن مالك وحالا ومنع أبو حيان والسهيلى وأن لا يعدى باللام لمعمول وجوزه السيرافى فى ماض والكوفية فى أمر فان فقد شرط فالحكاية ويجوز معها بل يجب فى أتقول زيد منطلق لمن بلغت عنه

﴿ش﴾ فى القول وما تصرف منه استعمالان أحدهما أن يحكى به الجمل نحو ﴿قال إنى عبد الله﴾ ﴿يقولون ربنا آمنا﴾ ﴿قولوا آمنا﴾ ﴿وان تعجب فعجب قولهم أئذا كنا ترابا﴾ الآية ﴿والقائلين لاخوانهم هلم الينا﴾ ﴿فقول الذين لا زكى مال ذى بخل﴾ والاصل أن يحكى لفظ الجملة كما سمع ويجوز أن يحكى على المعنى باجماع فاذا قال زيد عمرو منطلق فلك أن تقول زيد عمرو منطلق أو المنطلق عمرو فان كانت الجملة ملحونة حكيت على المعنى باجماع فتقول فى قول زيد عمر وقائم بالجر قال زيد عمرو قائم بالرفع وهل تجوز الحكاية على اللفظ قولان صحح ابن عصفور المنع قال لأنهم اذا اجازوا المعنى فى المعربة فينبغى أن يلتزموه فى الملحونة واذا حكيت كلام متكلم على نفسه نحو انا انطلقت فلك أن تحكيه بلفظه فتقول قال فلان انا انطلقت ولك أن تقول قال فلان انطلق أو انه انطلق وهو منطلق وهل يلحق

بالقول في ذلك بمعناه كناديت ودعوت وقرأت ووصيت وأوحى قولان أحدهما نعم وعليه الكوفيون نحو ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك . فدعا ربه أني مغلوب فانتصر . بالكسر . فأوحى اليهم ربهم لنهلكن الظالمين فرأت الحمد لله رب العالمين . واختاره ابن عصفور وابن الصائغ وأبو حيان لسلامته من الاضمار والثاني لا وعليه البصريون وقالوا الجمل بعد ما ذكر محكية بقول مضمر للتصريح به في . نادى ربه نداء خفيا . قال رب . ونادى نوح ربه فقال رب . ونادى أصحاب الأعراف رجالا يعرفونهم بسيماهم قالوا ما أغنى . واختار ابن مالك الثاني أن ينصب المفرد وهو نوعان أحدهما المؤدى معنى الجملة كالحديث والشعر والخطبة كقلت حديثا وشعرا وخطبة ونصبه على المفعول به لانه اسم للجملة والجملة اذا حكيت في موضع المفعول به فكذا ما بمعناها وقيل على انه نعت مصدر محذوف أي قولا الثاني المراد به اللفظ وهو الذي لا يكون اسما للجملة نحو قلت كلمة هذا ما ذهب اليه الزجاجي والزمخشري وابن خروف وابن مالك وجعلوا منه . يقال له ابراهيم . أي يقول له الناس ابراهيم أي يطلقون عليه هذا الاسم وذهب جماعة منهم ابن عصفور الى أنه لا ينصب بالقول بل يحكى أما المفرد غير ما ذكر فليس فيه الا الحكاية على تقدير منع الجملة كقوله * اذا ذقت فاها قلت طعم مدامة * أي طعمه طعم مدامة وقد يضاف لفظ قول ولفظ قائل الى الكلام المحكي كما يضاف سائر المصادر والصفات كقوله

قول يا للرجال ينهض منا * مسرعين الكهول والشبانا

وقوله * وأجيب قائل كيف أنت بصالح * وقد يغني القول عن المحكي به بأن يحذف لظهوره كقوله

لنحن الالى قلتم فأنى ملئتم * برؤيتنا قبل اهتمام بكم رعبا

أي قلتم فقاتلهم وقد يحذف القول دون المحكي به وهو كثير حتى قال ومنه فأما وأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم . أي فيقال لهم الثالث أن يعمل عمل ظن فينصب المفعولين وذلك في لغة بني سليم مطلقا يقولون قلت زيدا قائما من غير اعتبار شرط من الشروط الآتية واختلف هل يعملونه باقيا على معناه أو لا يعملونه حتى يضمنونه معنى الظن على قولين اختار ثانيهما ابن جني وعلى الأول الاعلم وابن خروف وصاحب البسيط واستدلوا بقوله

قالت وكنت رجلا فطينا * هذا ورب البيت اسرائينا

اذ ليس المعنى على ظننت وفي لغة جمهور العرب بشروط بعد استفهام بالهمزة أو بغيرها من الأدوات واتصاله به وكونه فعلا مضارعا للمخاطب كقوله

متى تقول القلص الرواسما * يحملن أم قاسم وقاسما

وقوله * علام تقول الرمح يثقل عاتقي * وحكى الكسائي أتقول للعميان عقلا أي أتظن فان فقد شرط مما ذكر تعينت الحكاية بأن لا يتقدم استفهام أو يفصل بينه وبينه ثم يستثنى الفصل بالظرف والمعمول مفعولا أو حالا كقوله

أبعد بعد تقول الدار جامعة * شملي بهم أم تقول البعد محتوما

وقوله اجهالا تقول بني لؤى * لعمر أبيك أم متجاهلينا

ونحو أفي الدار تقول زيدا وأمحمدا تقول هندا واصلة قال أبو حيان وكذا معمول المعمول نحو أهندا تقول زيدا ضاربا وقيل لا يضر الفصل مطلقا ولو بأجنبي نحو أأنت تقول زيدا منطلقا وعليه الكوفيون وأكثر البصريين ما عدا سيبويه والأخفش وكذا تتعين الحكاية في غير المضارع والمضارع لغير المخاطب وذهب السيرافي الى جواز إعمال الماضي بشروط المضارع وذهب الكوفيون الى جواز اعمال الأمر بشروطه أيضا وذكر ابن

مالك لاعمال المضارع شرطا خامسا وهو أن يكون للحال لا للاستقبال وأنكره أبو حيان وقال لم يذكره غيره وشرط السهيلي أن لا يتعدى الفعل باللام نحو أتقول لزيد عمرو منطلق لانه حينئذ يبعد عن معنى الظن لان الظن من فعل القلب وهذا قول ممنوع واذا اجتمعت الشروط فالاعمال جائز لا واجب فيجوز الحكاية ايضا مراعاة للاصل نحو أتقول زيد منطلق وكذا إعماله مطلقا في لغة بني سليم جائز لا واجب

﴿ص﴾ مسئلة تدخل الهمزة على علم ورأى فتنصب ثلاثة أولها الفاعل وحكم الثاني والثالث باق ومنع الأكثر التعليق وقوم الالغاء وثالثها ان لم يبن للمفعول

﴿ش﴾ تدخل الهمزة المسماة بهمزة النقل وهمزة التعدية على علم ورأى المتعديين لمفعولين فتعديهما الى ثلاثة مفاعيل أولها الذى كان فاعلا وكذا أقصى ما يتعدى اليه الفعل من المفعول به نحو أعلمت زيدا عمرا قادما وأريت زيدا عمرا كريما والثاني والثالث من هذه المفاعيل ما كان لهما في باب علم ورأى من جواز الالغاء والتعليق وغيرهما ومنع قوم الالغاء والتعليق هنا سواء بنى للفاعل أم للمفعول وعليه ابن النحاس وابن أبي الربيع لان مبنى الكلام عليهما ولا يجيء بعدما مضى الكلام على الابتداء ومنعهما آخرون ان بنى للفاعل وعليه الجزولى لما فيه من اعمالها في المفعول الاول والغائها بالنسبة الى الآخرين وذلك تناقض لانه حكم بقوة وضعف معا بخلاف ما اذا لم يبن للفعول ومنع آخرون التعليق دون الالغاء وعليه الأكثرون ومنع قوم الغاء أعلم دون أرى وعليه الشلوبين لان أعلم مؤثر فلا يلغى كما لا تلغى الافعال المؤثرة وأرى بمعنى أظن موافقة في الالغاء كما وافقه في المعنى ورد بأن اعلم وعلم أيضا متوافقان في المعنى فيلزم تساويهما في الالغاء وقد ورد السماع بالغائهما حكى البركة أعلمنا الله مع الاكابر وقال الشاعر * وأنت أراني الله أمنع عاصم * واستدل ابن مالك للتعليق بقوله تعالى ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق الآية وقول الشاعر

حذار فقد نبئت انك للذى * ستجزى بما تسعى فتسعد أو تشقى

﴿ص﴾ وحذفها وأحدها لدليل جائز واما دونه فمنع سيبويه وابن البادش وابن طاهر حذف الاول والاقتصار عليه وجوز الاكثر حذف الاول دونهما أو هما دونه والشلوبين حذفه دونهما والجرمي عكسه

﴿ش﴾ يجوز حذف هذه المفاعيل الثلاثة وبعضها للدليل كقولك لمن قال أأعلمت زيدا بكرا قائما أعلمت وأما الاقتصار وهو الحذف لغير دليل ففيه مذاهب أحدها وعليه الاكثر منهم المبرد وابن كيسان ورجحه ابن مالك وخطاب يجوز حذف الاول بشرط ذكر الآخرين أو الآخرين بشرط ذكر الاول كقولك أعلمت كبشك سمينا بحذف المعلم أو أعلمت زيدا بحذف الثاني والثالث ان لم يخل الكلام من فائدة بذكر المعلم به في الصورة الاولى والمعلم في الثانية الثاني وعليه سيبويه وابن البادش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور لا يجوز حذف الاول ولا الاقتصار عليه وحذف الآخرين بل لا بد من الثلاثة لان الاول كالفاعل فلا يحذف والآخران كهما في باب ظن وقد منع هؤلاء حذفهما فيه اقتصارا الثالث وعليه الشلوبين يجوز حذف الاول فقط مع ذكر الآخرين نحو اعلمت كبشك سمينا ولا يجوز حذف الآخرين دون الاول ولا حذف الثلاثة ولا حذف الاول وأحد الآخرين ولا حذف أحد الآخرين فقط الرابع وعليه الجرمي واختاره ابن القواس يجوز حذف الآخرين فقط لانهما في حكم مفعولى ظن دون الاول لانه في حكم الفاعل

﴿ص﴾ والحق سيبويه باعلم نبأ واللخمي نبأ وعرف وأشعر وأدرى والفراء خبر وأخبر والكوفية والمتأخرون حدث والاخفش وابن السراج أظن وأحسب وأخال وأزعم وأوجد وابن مالك وقوم أرى الحلمية والحريري علم والجرجاني استعطى وبعضهم أكسى

﴿ش﴾ المجمع على تعديته الى ثلاثة اعلم وأرى وزاد سيبويه نبأ كقوله

ونبئت قيسا ولم أبله ٭ كما زعموا خير أهل اليمن

وزاد ابن هشام اللخمي انبأ وعرف وأشعر وأدرى وزاد الفراء فى معانيه خبر بالتشديد كقوله

٭ وخبرت سوداء القلوب مريضة ٭ وقوله ٭ وما عليك اذا أخبرتني دنفا ٭ وزاد الكوفيون حدث وتبعهم المتأخرون كالزمخشري وابن مالك قال أبو حيان وأكثر أصحابنا كقوله ٭فمن حدثتموه له علينا العلاء٭ وزاد الحريري فى شرح الملحة علم المنقولة بالتضعيف قال أبو حيان ولم توجد فى لسان العرب متعدية الى ثلاثة وزاد ابن مالك أرى الحلمية كقوله تعالى ٭اذ يريكهم الله فى منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا٭ وزاد الأخفش وابن السراج أظن وأحسب وأخال وأزعم وأوجد قياسا على اعلم وأرى ولم يسمع وزاد الجرجاني استعطى وزاد بعضهم أكسى فبلغت أفعال الباب تسعة عشر والجمهور منعوا ذلك وأولوا المستشهد به على التضمن أو حذف حرف الجر أو الحال

﴿ص﴾ ومابني للمفعول فكظن

﴿ش﴾ مابني للمفعول من أفعال هذا الباب صار كظن فما جاز فى ظن جاز فيه قال ابن مالك الا الاقتصار على المرفوع فانه غير جائز فى ظن لعدم الفائدة جائز هنا لحصول الفائدة وقد تقدم الخلاف فى ذلك فى البابين فأغنى عن التصريح باستثنائه

﴿ص﴾ الفاعل ونائبه الفاعل المفرغ له عامل على جهة وقوعه منه أو قيامه به

﴿ش﴾ لما كان الكلام ينعقد من مبتدإ وخبر وينشأ عنه نواسخ ومن فعل وفاعل وينشأ عنه النائب عن الفاعل انحصرت العمد فى ذلك وقد تم الكلام على النوع الأول بما ينشأ عنه وهذا هو النوع الثانى فالفاعل ما أسند اليه عامل مفرغ على جهة وقوعه منه أو قيامه به فالعامل يشمل الفعل نحو قام زيد وما ضمن معناه كالمصدر واسم الفاعل والصفة المشبهة والأمثلة واسم الفعل والظرف والمجرور والمفرغ يخرج نحو ٭وأسروا النجوى الذين ظلموا٭ وقولنا على جهة وقوعه منه كضرب زيد وقيامه به كمات زيد

﴿ص﴾ وزعم هشام رافعه الاسناد وقوم شبهه للمبتدإ وخلف معنى الفاعلية وقوم إحداثه الفعل والكسائي كونه داخلا فى الوصف ونصب المفعول بغير وجه والجمهور يجب تأخيره وذكره ويحذف مع عامله أو فاعل المصدر أو فعل الاثنين أو الجماعة المؤكد ويقدر فى نحو ثم بدا لهم مناو وقد يجر بمن أو الباء الزائدة ويغلب فى كفى قال ابن الزبير ان كانت بمعنى حسب

﴿ش﴾ فيه مسائل الأولى فى رافع الفاعل أقوال أحدها وعليه الجمهور أنه العامل المسند اليه من فعل أو ما ضمن معناه كما فهم من الحد لأنه طالب له الثانى أن رافعه الاسناد أى النسبة فيكون العامل معنويا وعليه هشام ورد بأنه لا يعدل الى جعل العامل معنويا الا عند تعذر اللفظي الصالح وهو هنا موجود الثالث شبهه بالمبتدإ من حيث انه يخبر عنه بفعله كما يخبر عن المبتدإ بالخبر ورد بأن الشبه معنوي والمعانى لم يستقر لها عمل فى الاسماء الرابع كونه فاعلا فى المعنى وعليه خلف كما نقله أبو حيان ورد بقولهم مات زيد وما قام عمرو الخامس ذهب قوم من الكوفيين الى أنه يرتفع باحداثه الفعل كذا نقله ابن عمرون ونقل عن خلف أن العامل فيه معنى الفاعلية الثانية الصحيح وعليه البصريون أنه يجب تأخير الفاعل عن عامله وجوز الكوفية تقديمه نحو زيد قام مستدلين بنحو قوله ٭ ما للجمال مشيها وئيدا ٭ أى وئيدا مشيها وتأوله البصريون على الابتداء واضمار الخبر الناصب وئيدا أى ظهر أو ثبت وثمرة الخلاف تظهر فى نحو الزيدان أو الزيدون قام. الثالثة الصحيح وعليه

البصريون أنه يجب ذكر الفاعل ولا يجوز حذفه وفرقوا بينه وبين خبر المبتدا بأنه كالصلة في عدم تأثره بعامل متلوه وكالمضاف إليه فإنه معقد البيان وكجزء المركب في الامتزاج بمتلوه ولزوم تأخيره والخبر مباين للثلاثة وهو معقد الفائدة لا معقد البيان وبأن من الفاعل ما يستتر فلو حذف لالتبس الحذف بالاستتار بخلاف الخبر وذهب الكسائي إلى جواز حذف الفاعل لدليل كالمبتدا والخبر ورجحه السهيلي وابن مضا ويستثنى على الاول صور يجوز فيها الحذف أحدها مع رافعه تبعا له كقولك زيدا لمن قال من أكرم والتقدير أكرم زيدا فحذف الفاعل مع الفعل ثانيها فاعل المصدر يجوز حذفه نحو • أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما • ثالثها فاعل فعل المؤنث أو الجماعة المؤكد بالنون نحو لتبلون فإما ترين فإن ضمير المخاطبة والجمع حذف لالتقاء الساكنين فإن قلت قد ورد ما ظاهره الحذف في غير هذه المواضع المذكورة نحو قوله تعالى • ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات • وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن فالجواب أن الفاعل فيه ضمير مقدر راجع إلى ما دل عليه الفعل وهو البدء في الآية لدلالة بدا والشارب في الحديث لدلالة يشرب ويقاس بذلك ما أشبهه الرابعة قد يجر الفاعل بمن الزائدة نحو وما يأتيهم من ذكر أي ذكر أو الباء الزائدة نحو وكفى بالله والمحل في الصورتين رفع فيجوز الاتباع بالرفع والجر مراعاة للمحل واللفظ وغلبت زيادة الباء في فاعل كفى نحو وكفى بالله وليا وكفى بالله نصيرا

﴿ص﴾ ويجرد عامله إن كان ظاهرا من علامة تثنية وجمع إلا في لغة أكلوني البراغيث وقيل هو خبر مقدم وقيل الثاني بدل

﴿ش﴾ إذا أسند الفعل إلى الفاعل الظاهر فالمشهور تجريده من علامة التثنية والجمع نحو قام الزيدان وقام الزيدون وقام الهندات ومن العرب من يلحقه الألف والواو والنون على أنها حروف وأل كتاء التأنيث لا ضمائر وهذه اللغة تسميها النحويون لغة أكلوني البراغيث ومنها قوله • وقد أسلماه مبعد وحميم • وقوله

يلومونني في اشتراء النخيل أهلي فكلهم ألوم

وقوله

نتج الربيع محاسنا • ألقحنها غر السحائب

وقوله • بحوران يعصرن السليط أقاربه • ومن النحويين من جعلها ضمائر ثم اختلفوا فقيل ما بعدها بدل منها وقيل مبتدأ والجملة السابقة خبر والصحيح الأول لنقل الأئمة أنها لغة وعزيت لطيئ وأزد شنوءة وكان ابن مالك يسميها لغة يتعاقبون فيكم ملائكة وهو مردود كما بينته في أصول النحو وغيره

﴿ص﴾ ويحذف بقرينة كجواب نفي أو استفهام ولا يقاس ليبك يزيد ضارع وقيل يجوز إن أمن وجوز قوم زيد عمرا أي ليضرب لدليل

﴿ش﴾ الجواز حذف عامل الفاعل لقرينة كأن يجاب به نفي أو استفهام كزيد في جواب ما قام أحد أو من قام ومما حذف فيه لعدم اللبس قوله تعالى • يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال • على قراءة يسبح بناء للمفعول إذ التقدير يسبحه رجال لدلالة يسبح عليه ومثله قول الشاعر • ليبك يزيد ضارع لخصومة • أي يبكيه ضارع واختلف في القياس على ذلك فمنعه الجمهور وجوزه الجرمي وابن جني وابن مالك حيث لم يلتبس الفاعل بالنائب عنه فلو قيل يوعظ في المسجد رجال على معنى لفظ رجال لم يجز لصلاحية استناد يوعظ إليهم بخلاف يوعظ في المسجد رجال زيد فإنه يجوز لعدم اللبس وأجاز بعض النحويين زيد عمرا بمعنى ليضرب زيد عمرا إذا كان ثم دليل على إضمار الفعل ولم يلبس ومنع ذلك سيبويه وإن لم يلبس لأن إضمار فعل الغائب هو على طريق التبليغ وإضمار يستدعي إضمار فعل آخر لأن المعنى قل له ليضرب فكثر الإضمار

﴿ص﴾ مسئلة الاصل أن يلى فعله وقد يفصل بمفعول لا ان ألبس خلافا لابن الحاج فى مقدر الاعراب أو كان ضميرا غير محصور ويجب ان كان المفعول ضميرا ويؤخر ما حصر منهما بانما وكذا بالا خلافا للكسائى مطلقا وللفراء وابن الانبارى فى حصر الفاعل وحكم المتصل بضمير مر

﴿ش﴾ الاصل أن يلى الفاعل الفعل لانه منزل منه منزلة الجزء ويجوز الفصل بينهما بالمفعول نحو ضرب عمرا زيد ويجب البقاء على الاصل اذا حصل لبس كأن يخفى الاعراب ولا قرينة نحو ضرب موسى عيسى اذ لا دليل حينئذ على تعين الفاعل من المفعول هذا ما نص عليه ابن السراج والجزولى والمتأخرون ونازعهم فى ذلك أبو العباس بن الحاج فى نقده على المقرب بأن سيبويه لم يذكر فى كتابه شيأ من هذه الاغراض الواهية وبأن فى العربية أحكاما كثيرة اذا حدثت ظهر منها لبس ثم لا يقال بامتناعها كتصغير عمر وعمرو فان اللفظ بهما واحد ولم يمنع ذلك تصغيرهما أو تصغير أحدهما مع أن من المقاصد المعروفة بين العقلاء اجمال ما يخاطبون به لما لهم فى ذلك من غرض فلا يبعد لذلك جواز ضرب موسى عيسى لافادة ضرب أحدهما الآخر من غير تعيينه انتهى فان كان قرينة معنوية أو لفظية جاز وفاقا نحو أكل الكمثرى موسى وأضنت سعدى الحمى وضربت موسى سعدى وضرب موسى العاقل عيسى ويجب البقاء على الاصل أيضا اذا كان الفاعل ضميرا غير محصور نحو ضربت زيدا وأكرمتك لان الفصل يؤدى الى انفصال الضمير مع امكان اتصاله ويجب الخروج عن الاصل اذا كان المفعول ضميرا والفاعل ظاهر كما مر نحو ضربنى زيد ويجب تأخير المحصور فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا أو ضميرا محصورا بانما اجماعا خوف الالباس وكذا بالا على الاصح اجراء لها مجرى انما نحو انما ضرب عمرا زيد أى لا ضارب له غيره وقد يكون لزيد مضروب آخر وانما ضرب زيد عمرا أى لا مضروب له غيره وقد يكون لعمرو ضارب آخر وكذا انما ضرب زيدا انا وانما ضربت زيدا أو اياك وما ضرب عمرا الا زيد وما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب زيدا الا انا وما ضربت الا زيدا أو الا اياك وأجاز الكسائى تقديم المحصور بالا فاعلا كان أو مفعولا لأمن اللبس فيه بخلاف انما ومنه قوله • فما زاد الا ضعف ما بى كلامها • وقوله • ولما أبى الا جماحا فؤاده • وقوله • فلم يدر الا الله ما هيجت لنا • وقوله • ما عاب الا لئيم فعل ذى كرم • وأجاز الفراء وابن الانبارى تأخير الفاعل ان حصر المفعول ومنعا تقديمه ان حصر هو لأن الفاعل اذا تأخر فى اللفظ كان فى نية التقديم فحصل للمحصور فيه تأخير من وجه وهو النية بخلاف ما اذا كان هو المحصور وقدم فانه يكون فى رتبته فلم يحصل للمحصور فيه تأخير بوجه وأما التقديم والتأخير لاتصال الفاعل بضمير المفعول أو عكسه فقد مر فى مبحث الضمير فأغنى عن اعادته هنا

﴿ص﴾ مسئلة يحذف لغرض كعلم وجهل وضعة ورفعة وخوف وابهام ووزن وسجع وايجاز فينوب عنه المفعول به فباله ويقام الثانى من باب أعطى اذ لا لبس ومنعه قوم وثالثها ان كان نكرة والاول معرفة ورابعها قبيح وظن واعلم خلافا لقوم ان أمن أو لم يكن جملة ولا ظرفا فقيل ولا نكرة والاول أولى لا الثانى اختار وثالث اعلم على الصحيح فيهما

﴿ش﴾ قد يترك الفاعل لغرض لفظى أو معنوى كالعلم به نحو • كتب عليكم القتال • للعلم بأن فاعل ذلك الله أو للجهل به كسرق المتاع أو لتعظيم فيصان اسمه عن أن يقترن باسم المفعول كقوله من بلى منكم بهذه القاذورات أو تحقيره فيصان اسم المفعول عن مقارنته كقولك أوذى فلان اذا عظم وحقر من آذاه أو خوف منه أو خوف عليه فيستر ذكره أو قصد ابهامه بأن لا يتعلق مراد المتكلم بتعينه نحو • فان أحصرتم • واذا حييتم • اذا قيل لكم تفسحوا أو اقامة وزن الشعر كقوله

وإذا شربت فإنني مستهلك * مالي وعرضي وافر لم يكلم

واصلاح السجع نحو من طابت سريرته حمدت سيرته أو قصد الايجاز نحو. ومن عاقب بمثل ما عوقب به ثم بغي عليه فينوب عنه المفعول به فيما له من رفع وعمدية ووجوب تأخير وامتناع حذف وينزل منزلة الجزء فان كان الفعل مما يتعدى لاكثر من واحد فان كان من باب أعطى ففي إقامة المفعول الثاني عن الفاعل دون الاول أقوال أصحها وعليه الجمهور الجواز اذا أمن اللبس نحو أعطى درهم زيدا والاحسن اقامة الاول والمنع اذا لم يؤمن فينوب الاول نحو أعطى زيد عمرا اذ لا يدرى لو أقيم الثاني هل هو آخذ أو مأخوذ والثاني المنع مطلقا والثالث المنع ان كان نكرة والاول معرفة لان المعرفة بالرفع أولى قياسا على باب كان وعزاه أبو ذر الخشني للفارسي والرابع انه قبيح حينئذ أي اذا كان نكرة والاول معرفة فان كان معرفة كالاول كما في الحسن سواء وعزى للكوفيين وان كان من باب ظن أو أعلم ففيه أيضا أقوال أحدها الجواز اذا أمن اللبس ولم يكن جملة ولا ظرفا مع ان الاحسن اقامة الاول نحو ظننت طالعة الشمس وأعلم زيدا كبشك سمينا والمنع ان اللبس نحو ظن صديقك زيدا أو أعلم بشر زيدا قائما أو كان جملة أو ظرفا نحو ظن في الدار زيدا وظن زيدا أبوه قائم وأعلم زيدا غلامك في الدار وأعلم زيدا غلامك أخوه سائر وهذا ما صححه طلحة وابن عصفور وابن مالك والثاني المنع مطلقا وتعين الاول لانه مبتدأ في الاصل وهو أشبه بالفاعل فكان بالنيابة عنه أولى وهذا ما اختاره الجزولي والخضراوي والثالث الجواز بالشروط السابقة وبشرط أن لا يكون نكرة فلا يجوز ظن قائم زيدا قال أبو حيان فان عدم المفعول الاول ونصب الجملة فمقتضى مذهب الكوفيين الجواز نحو علم أيهم أخوك وصرح به السيرافي والنحاس ومنعه الفارسي وان كان من باب اختار ففيه قولان أصحهما كما قال أبو حيان تعين الاول وهو ما تعدى اليه بنفسه وعليه الجمهور وامتناع اقامة الثاني نحو اختير زيد الرجال وبه ورد السماع قال * ومنا الذي اختير الرجال سماحة * وجوز الفراء وابن مالك اقامة الثاني نحو اختير الرجال زيدا وأشار أبو حيان الى أن الخلاف مبني على الخلاف في اقامة المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصريح لان الثاني هنا على تقدير حرف الجر وأما الثالث من باب اعلم فلا يجوز اقامته وقال الخضراوي وابن أبي الربيع بالاتفاق لكن قال أبو حيان ذكر صاحب المخترع جوازه وعن بعضهم بشرط أن لا يلبس نحو أعلم زيدا كبشك سمين وهو مقتضى كلام السهيلي وجزم به ابن هشام في الجامع

﴿ ص ﴾ فان فقد قال الكوفية والاخفش أولا قيل وتأخر فمصدر متصرف لا للتوكيد ولو مضمرا دل عليه غير العامل قيل أو هو لا صفته خلافا للكوفية أو ظرف مختص متصرف وفي غيره ومقدر وصفته خلف أو مجرور بزائد وكذا غيره وقال هشام النائب ضمير مبهم والفراء الحرف وابن درستويه والسهيلي والرندي ضمير المصدر فعلى الاصح لا يقدم والجمهور لا يقام مفعول له وتمييز ويخير في مصدر وغيره وقدمه ابن عصفور وابن معطي المجرور وأبو حيان المكان وهو المختار وينصب غير النائب بتعديه وقيل بالأصل

﴿ ش ﴾ اختلف هل تجوز اقامة غير المفعول به مع وجوده على قولين أحدهما لا وعليه البصريون لانه شريك الفاعل والثاني نعم وعليه الكوفيون والاخفش وابن مالك لوروده قرأ أبو جعفر. ليجزى قوما بما كانوا يكسبون. وقرأ عاصم. ننجي المؤمنين. أي النجاة وقال الشاعر * لسب بذلك الجرو الكلاب * وقال * لم يعن بالعلياء الا سيدا * قال أبو حيان ونقل الدهان أن الاخفش شرط في جواز ذلك تأخر المفعول به في اللفظ فان تقدم على المصدر أو الظرف لم يجز الا إقامة المفعول به قال ابن قاسم فالمذاهب على هذا ثلاثة فان جوزناه أولا ولكن فقد المفعول به جاز اقامة غيره من مصدر أو ظرف أو مجرور وشرط المصدر أن يكون متصرفا بخلاف سبحان الله ومعاذ الله لالتزام العرب فيه النصب وأن لا يكون للتأكيد بخلافه في قام زيد قياما

لعدم الفائدة اذ المفهوم منه حينئذ غير المفهوم من الفعل وسواء في الجواز الملفوظ به نحو سير سير شديد والمضمر الذي دل عليه غير الفعل العامل نحو بلى سير لمن قال ماسير سير شديد فالنائب ضمير في سير مدلول عليه بغير سير وهو القول المذكور فان كان مدلولا عليه بالفعل كقولك جلس وضرب وأنت تريد هو أى جلوس وضرب لم يجز قال أبو حيان وفي كلام ابن طاهر اشعار بجوازه ولا يجوز اقامة وصف المصدر مقام المصدر الموصوف فلا يقال في سير سير حثيث سير حثيث بل يجب نصبه وأجازه الكوفيون وشرط الظرف أن يكون مختصا بخلاف غيره فلا يقال في سرت وقتا وجلست مكانا سير وقت وجلس مكان لعدم الفائدة ويجوز سير وقت صعب وجلس مكان بعيد وأن يكون متصرفا بخلاف مالزم الظرفية كسحر وثم وعند لان نيابته عن الفاعل تخرجه عن الظرفية وأجاز الكوفيون والاخفش نيابة غير المتصرف نحو سير عليه سحر وجلس عندك ولا يجوز أيضا نيابة الظرف المنوى وجوزه ابن السراج كالمصدر وفي نيابة صفة الظرف الخلاف في نيابة صفة المصدر فالبصريون على المنع والكوفيون على الجواز وأما المجرور فان جر بحرف زائد فلا خلاف في اقامته وانه في محل رفع نحو أحد في قولك ماضرب من أحد فان جر بغيره فاختلف على اقوال أحدها وعليه الجمهور أن المجرور في محل رفع وهو النائب نحو سير بزيد كما لو كان الجار زائدا والثاني وعليه هشام أن النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل وجعل ضميرا مبهما ليحتمل مايدل عليه الفعل من مصدر أو ظرف مكان أو زمان اذ لا دليل على تعيين أحدها والثالث وعليه الفراء النائب حرف الجر وحده وانه في موضع رفع كما أن الفعل في زيد يقوم في موضع رفع قال أبو حيان وهذا مبنى على الخلاف في قولهم مر زيد بعمرو فمذهب البصريين أن المجرور في موضع نصب فاذا بنى للمفعول كان في موضع رفع ومذهب الفراء أن حرف الجر في موضع نصب فلذا ادعى أنه اذا بنى للمفعول كان في موضع رفع والرابع وعليه ابن درستويه والسهيلي والرندى أن النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل والتقدير سير هو أى السير لانه لو كان المجرور هو النائب لقيل سيرت بهند وجلست في الدار ولكان اذا قدم يصير مبتدأ كما هو شأن الفاعل وذلك لا يتصور في المجرور ورد بأن العرب تصرح معه بالمصدر المنصوب نحو سير بزيد سيرا فدل على أنه النائب وأجيب عن ترك التأنيث بأنه نظير كفى بهند فاضلة فانها فاعل قطعا ولا يؤنث كفى وعن امتناع المبتدإ بوجود المانع وهو العامل اللفظى ويتفرع على هذا الخلاف جواز تقديمه نحو بزيد سير فعلى الاصح لا يجوز وكذا على الثالث وعلى الرابع يجوز وبه صرح السهيلي وابن أصبع وكذا على الثاني قال أبو حيان ولم يذهب أحد الى أن الجار والمجرور معا النائب فيكونان في موضع رفع واذا اجتمعت هذه الثلاثة المصدر والظرف والمجرور فأنت مخير في إقامة ماشئت هذا مذهب البصريين وقيل يختار اقامة المصدر نحو فاذا نفخ في الصور نفخة وعليه ابن عصفور وقيل يختار اقامة المجرور وعليه ابن معطى وقيل يختار اقامة ظرف المكان وعليه أبو حيان ووجهه بأن المجرور في إقامته خلاف والمصدر في الفعل دلالة عليه فلم يكن في اقامته كثير فائدة وكذا ظرف الزمان لان الفعل يدل على الحدث والزمان معا بجوهره بخلاف المكان فانما يدل عليه دلالة لزوم كدلالته على المفعول به فهو أشبه به من المذكورات فكان أولى بالاقامة واذا اقتضى الفعل مفعولين أو ثلاثة وأقيم أحدها نصب الباقى بتعدى الفعل المبنى للمفعول اليه عند سيبويه والجمهور وقيل لا ينتصب به وانما هو منصوب بفعل الفاعل لما بنى الفعل للمفعول في أعطيت زيدا درهما بقى درهما منصوبا على أصله بفعل الفاعل واختاره الزمخشري وذهب الفراء وابن كيسان الى أنه منصوب بفعل مقدر أى وقبل أو أخذ وذهب الزجاجى الى أنه انتصب على أنه خبر مالم يسم فاعله كما في كان زيد قائما ولا تجوز نيابة المفعول له اذا كان منصوبا اتفاقا وفي المجرور بحرف قولان أحدهما لا بناء على أن المجرور لا يقام ولأنه بيان لعلة الشئ وذلك لا يكون الا بعد ثبوت الفعل بمرفوعه وهذا

ماصححه الفارسي وابن جني وقيل يجوز بناء على جواز اقامة المجرور ولا يجوز أيضا اقامة التمييز وجوزه الكسائي وهشام فيقال في امتلأت الدار رجالا امتلئ رجال وحكي خذه مطيوبة به نفسي قال أبو حيان لا يقام في هذا الباب مفعول له لا مفعول معه ولا حال ولا تمييز لأنها لا يتسع فيها بخلاف المصدر والظرف

﴿ص﴾ ويقام في كان قيل ضمير المصدر وقيل ظرف أو مجرور معمول وعليهما يحذف جزآها وجوز الفراء اقامة الخبر المفرد وكين يقام وجعل يفعل فارغا والكسائي بنية المجهول وفي اللازم ضمير مصدر أو مجهول أو فارغ أقوال

﴿ش﴾ فيه مسئلتان الأولى اذا جوزنا بناء كان للمفعول فقد اختلف فيما يقام مقام المرفوع فقيل ضمير مصدرها ويحذف الاسم والخبر وعليه السيرافي وابن خروف وقيل ظرف أو مجرور معمول لها بناء على أنها تعمل فيهما ويحذف الاسم والخبر أيضا وعليها ابن عصفور وجوز الفراء اقامة الخبر المفرد نحو كين قائم في كان زيد قائما وجوز أيضا اقامة الفعل في كان زيد يقوم أو قام فيقال كين يقام أو قيم ولا يقدر في الفعل شئ وجوزه أيضا في جعل من باب المقاربة فيقال جعل يفعل كذلك من غير تقدير في الفعل ووافقه الكسائي في البابين الا أنه يقدر في الفعل ضمير المجهول والبصريون على المنع مطلقا الثانية اذا بني الفعل اللازم للمفعول ففي النائب أقوال أحدها ضمير المصدر كجلس أي الجلوس وعليه الزجاجي وابن السيد قال أبو حيان ويجعل فيه اختصاص أي الجلوس المعهود الثاني ضمير المجهول وعليه الكسائي وهشام لانه لما حذف الفاعل أسند الفعل الى أحد ما يعمل فيه المصدر أو الوقت أو المكان فلم يعلم أيها المقصود فأضمر ضمير مجهول الثالث أنه فارغ لا ضمير فيه وعليه الفراء

﴿ص﴾ مسئلة لا يكون الفاعل ونائبه جملة وثالثها يجوز ان كان قلبيا وعلق

﴿ش﴾ اختلف في الاسناد الى الجملة على مذاهب أصحها المنع فلا يكون فاعلا ولا نائبا عنه والثاني الجواز لوروده في قوله تعالى . ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه . فأجاز ويعجبني يقوم زيد وظهر لي أقام زيد أم عمرو وأجيب بأن الفاعل في الآية ضمير البداء المفهوم من بدا أو ضمير السجن المفهوم من الفعل والثالث يجوز أن يقع فاعلا أو نائبا عنه لفعل من أفعال القلوب اذا علق نحو ظهر لي أقام زيد أم عمرو وعلم أقام بكر أم خالد بخلاف نحو يسرني خرج عبد الله فلا يجوز ونسب هذا لسيبويه

﴿ص﴾ المضارع يرفع اذ تجرد من ناصب وجازم وهو رافعه عند الفراء وابن مالك وابن الخباز وقيل تعريه من العوامل اللفظية مطلقا وقيل الاهمال وقيل نفس المضارعة وقيل السبب الذي أوجب اعرابه وقال البصرية وقوعه موقع الاسم والكسائي الزوائد

﴿ش﴾ لما انقضى الكلام في مرفوعات الاسماء ختمت بالمرفوع من الافعال وهو الفعل المضارع حال تجرده من الناصب والجازم وفي عامل الرفع فيه أقوال أحدها نفس التجرد والتعري من الناصب والجازم فهو معنوي وهو رأي الفراء واختاره ابن مالك وقال انه سالم من النقض ونسبه لحذاق الكوفيين واختاره أيضا ابن الخباز والثاني وقوعه موقع الاسم فهو معنوي أيضا وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين وقال ابن مالك انه منتقض بنحو هلا تفعل وجعلت أفعل ومالك لا تفعل ورأيت الذي يفعل فان الفعل في هذه المواضع مرفوع مع ان الاسم لا يقع فيها والثالث وعليه الكسائي أنه ارتفع بحروف المضارعة فيكون عامله لفظيا والرابع انه ارتفع بنفس المضارعة وعليه ثعلب قال أبو حيان في الرافع للفعل المضارع سبعة أقوال أحدها انه التعري من العوامل اللفظية مطلقا وهو مذهب جماعة من البصريين وعزي في الافصاح للفراء والاخفش والثاني التجرد من الناصب والجازم وهو مذهب الفراء والثالث وهو قول الاعلم ارتفع بالاهمال وهو قريب من الذي قبله وهو

على المذاهب الثلاثة عدمى والرابع وعليه جمهور البصريين أنه ارتفع بوقوعه موقع الاسم فان يقوم فى نحو زيد يقوم وقع موقع قائم وذلك هو الذى أوجب له الرفع والخامس وهو مذهب ثعلب أنه ارتفع بنفس المضارعة والسادس انه ارتفع بالسبب الذى أوجب له الاعراب لان الرفع نوع من الاعراب وهو على هذه الثلاثة المذاهب ثبوتى معنوى والسابع وهو مذهب الكسائى انه ارتفع بحروف المضارعة فأقوم مرفوع بالهمزة ونقوم مرفوع بالنون وتقوم مرفوع بالتاء ويقوم مرفوع بالياء وهو على هذا لفظى قال أبو حيان ولا فائدة لهذا الخلاف ولا ينشأ عنه حكم تطبيقى

﴿ص﴾ خاتمة أثبت بعضهم الرفع بالمجاورة والاعلم بالاهمال فى نحو يقال له ابراهيم وابن عصفور برفع العدد المجرد المتعاطف فان حذف العاطف وقف وجوز سيبويه اشمام واحد الضمة ونقل همز أربعة الى ثلاثة ومنعهما غيره

﴿ش﴾ فيه ثلاثة أنواع من المرفوعات على قول ضعيف أحدها (١) الثانى الرفع بالاهمال أثبته الاعلم وجعل منه قوله تعالى . يقال له ابراهيم . فارتفاع ابراهيم عنده بالاهمال من العوامل لانه لم يتقدمه عامل يؤثر فى لفظه فبقى مهملا والمهمل اذا ضم الى غيره ارتفع نحو واحد اثنان وسائر الناس أنكر وا ذلك وخرجوا الآية على غيره فمنهم من خرجها على أنه مفعول صريح ليقال فيكون من حكاية لفظ المفرد وكأنه قال يطلق عليه هذا اللفظ ومنهم من قال انه منادى حذف منه حرف النداء أى يا ابراهيم ومنهم من قال هو خبر مبتدإ محذوف أى يقال له أنت ابراهيم فعلى هذين يكون من حكاية الجمل الثالث قال ابن عصفور برفع الاسم اذا كان لمجرد عدد وكان معطوفا على غيره أو معطوفا عليه غيره ولم يدخل عليه عامل لا فى اللفظ ولا فى التقدير نحو واحد واثنان وثلاثة وأربعة فان عرى من العاطف كان موقوفا نحو واحد اثنان ثلاثة أربعة كان التركيب الذى حدث فيه بالعطف قائم مقام العامل فى حدوث هذه الضمة والصحيح ان هذه ليست حركة اعراب لكونها لا عن عامل

﴿ص﴾ (الكتاب الثانى) فى الفضلات المفعول به اختلف فى ناصبه فالبصرية عامل الفاعل وقيل الفاعل وقيل هما وقيل كونه مفعولا وقيل ينصب الكل تشبيها به وسمع رفعه ونصب الفاعل ورفعهما ونصبهما وهو الواقع عليه الفعل

﴿ش﴾ بدأت من الفضلات بالمفعول به وقد حده صاحب المفصل وغيره بأنه ما وقع عليه فعل الفاعل والمراد بالوقوع التعلق ليدخل نحو أوجدت ضربا وأحدثت قتلا وما ضربت زيدا وقد اختلف فى ناصب المفعول به فالبصريون على انه عامل الفاعل الفعل أو شبهه وقال هشام من الكوفيين هو الفاعل وقال الفراء هو الفعل والفاعل معا وقال خلف معنى المفعولية أى كونه مفعولا كما قال فى الفاعل ان عامله كونه فاعلا وقولى وقيل ينصب الكل تشبيها به اشرت به الى ما ذكره أبو حيان فى شرح التسهيل ان انقسام المفعول الى مفعول مطلق ومفعول به وله وفيه ومعه هو مذهب البصريين وأما الكوفيون فزعموا ان الفعل انما له مفعول واحد وهو المفعول به وباقيها عندهم ليس شئ منها مفعولا وانما شبه بالمفعول وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل حكوا خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وقال الشاعر

مثل القنافذ هداجون قد بلغت ٭ نجران أو بلغت سوآتهم هجر

والسوآت هى البالغة وسمع أيضا رفعهما قال ٭ كيف من صاد عقعقان وبوم ٭ ونصبهما قال

٭ قد سالم الحيات منه القدما ٭ والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الالباس ولا يقاس على شئ من ذلك

(١) بياض بالاصل

﴿ص﴾ ويجب تقديمه ان تضمن شرطا أو استفهاما خلافا للكوفية فيما قصد به استثبات أو أضيف اليهما أو نصبه فاصلا جواب أما أو أمر فيه الفاء أو كان معمول مفسر الجواب أو كم الخبرية الا في لغية وتأخيره ان كان إن أو أن أو مع فعل تعجب وموصول بحرف أو جازم لا عليه ولام الابتداء أو قسم أو قد أو سوف أو قلما أو ربما ونحوما زيد عمرا الا يضرب قال الرندى وضرب القوم بعضهم بعضا وقوم ومفعول الأمر والنهى ويجوز فيما عدا ذلك واذا قدم أفاد الاختصاص خلافا لابن الحاجب مالم يكن مستحقا والمختار انه غير الحصر وفاقا للسبكى

﴿ش﴾ الاصل فى المفعول به التأخر عن الفعل والفاعل وقد يقدم على الفاعل جوازا ووجوبا كما تقدم فى بابه وقد يقدم على الفعل جوازا نحو . فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة . فريقا كذبتم وفريقا تقتلون . وقد يجب تقديمه عليه وذلك فى صور . أحدها اذا تضمن شرطا نحو من تكرم أكرمه وايهم تضرب اضرب ثانيها اذا أضيف الى شرط نحو غلام من تضرب اضرب ثالثها اذا تضمن استفهاما نحو من رأيت وأيهم لقيت ومتى قدمت وأين أقمت سواء كان فى ابتداء الاستفهام أم قصد به الاستثبات هذا مذهب البصريين ووافقهم الكوفيون فى الاول وجوزوا فى الثانى ان لا يلزم الصدر لما حكوا من قولهم ضرب من منا وتفعل ماذا وتصنع ماذا وان أين الماء والعشب جوابا لمن قال ان فى موضع كذا ماء وعشبا والبصريون حكموا بشذوذ ذلك رابعها اذا أضيف الى استفهام نحو غلام من رأيت خامسها اذا نصبه جواب اما نحو فأما اليتيم فلا تقهر سادسها اذا نصبه فعل أمر دخلت عليه الفاء نحو زيدا فاضرب سابعها اذا كان معمول كم الخبرية نحو كم غلام ملكت أى كثيرا من الغلمان ملكت وحكى الأخفش انه يجوز تأخيره عن العامل فى لغة ردية نحو ملكت كم غلام وقد يمنع تقديمه عليه وذلك فى صور أحدها ان يكون أن المشددة أو المخففة نحو عرفت أنك أو انك منطلق قال أبو حيان وقياس ما أجازه الفراء من الابتداء بأن المشددة وما أجازه هشام من أن أن زيدا قائم حق جواز التقديم ثانيها ان تكون مع فعل تعجب نحو ما أحسن زيدا ثالثها ان يكون مع فعل موصول بحرف نحو من البر ان تكف لسانك رابعها ان تكون مع فعل موصول بجازم نحو لم أضرب زيدا فلا يقدم على الفعل فاصلا بينه وبين الجازم فان قدم على الجازم جاز خامسها الى ثامنها ان يكون مع فعل موصول بلام الابتداء أو لام قسم أو قد أو سوف نحو ليضرب زيد عمرا والله لاضربن زيدا والله قد ضربت زيدا سوف اضرب زيدا تاسعها أن يكون مع فعل مؤكد بالنون فلا يقال زيدا اضربن قال الرضى ولعل ذلك لكون تقدم المنصوب على الفعل دليلا على ان الفعل غير مهم والاهم يؤخره عن مرتبته وتوكيد الفعل يؤذن بكونه مهما فيتنافران فى الظاهر واذا قدم المفعول أفاد الاختصاص عند الجمهور نحو . اياك نعبد واياك نستعين . أى لا غيرك . بل الله فاعبد . أى لا غيره وخالف فى ذلك ابن الحاجب ووافقه أبو حيان فقالا الاختصاص الذى يتوهمه كثير من الناس من تقدم المفعول وهم وعلى الأول شرطه أن لا يكون التقديم مستحقا كالصور المبدوء بها والمشهور ان الاختصاص والحصر مترادفان واختار السبكى التفرقة بينهما وان الحصر نفى غير المذكور واثبات المذكور والاختصاص قصد الخاص من جهة خصوصه من غير تعرض لنفى وغيره وهاتان المسئلتان من علم البيان لا النحو فليطلب بسط الكلام فيهما من كتابنا شرح ألفية المعانى وكتاب الاتقان

﴿ص﴾ ويحذف المفعول لا نائب ومتعجب منه وجواب ومحصور ومحذوف عامله حتما وكذا نحو زيد ضربته خلافا للكوفية وينوى الا لتضمين الفعل اللزوم أو الايذان بالتعميم أو غرض حذف الفاعل ومتى حذف بعد لو فهو جوابها غالبا ويجر بالباء الزائدة كثيرا مفعول عرفت ونحوه نحو . ولا تلقوا بأيديكم . وقليلا فى ذى اثنين ونحو كفى بالمرء كذبا ان يحدث بكل ما سمع

﴿ ش ﴾ فيه مسائل الأولى الأصل جواز حذف المفعول به لانه فضلة وقد يمتنع في صور أحدها أن يكون نائبا عن الفاعل لانه صار عمدة كالفاعل ثانيها أن يكون متعجبا منه نحو ما أحسن زيدا ثالثها أن يكون مجابا به كزيدا لمن قال من رأيت اذ لو حذف لم يحصل جواب رابعها أن يكون محصورا نحو ما ضربت الا زيدا اذ لو حذف لأفهم نفي الضرب مطلقا والمقصود نفيه مقيدا خامسها أن يكون عامله محذوفا نحو خيرا لنا وشرا لعدونا لئلا يلزم الاجحاف سادسها اذا كان المبتدأ غير كل والعائد المفعول نحو زيد ضربته فلا يقال اختيارا زيد ضربت بحذف العائد ورفع زيد بل يجب عند الحذف نصب زيد قال الصفار أجاز سيبويه في الشعر زيد ضربت ومنع ذلك الكسائي والفراء وأصحاب سيبويه وحكي عن أبي العباس انه قال لا يضطر شاعر الى هذا لان وزن المرفوع والمنصوب واحد ونقل عن هشام انه أجاز زيد ضربت في الاختيار هكذا نقل أبو حيان ونقل ابن مالك عن البصريين الجواز في الاختيار وعن الكوفيين المنع الا في الشعر والله أعلم الثانية اذا حذف المفعول نوى لدليل عليه نحو ﴿ فعال لما يريد ﴾ أي لما يريده وقد لا ينوى اما لتضمين الفعل المتعدي معنى يقتضي اللزوم كما يضمن اللازم معنى يقتضي التعدية كتضمين اصلح معنى الطف في قوله تعالى ﴿ واصلح لي في ذريتي ﴾ أي الطف بي فيهم واما للايذان بالتعميم نحو ﴿ يحيي ويميت ﴾ يعطي ويمنع ويصل ويقطع واما لبعض الاغراض السابقة في حذف الفاعل كالايجاز في ﴿ واسمعوا وأطيعوا ﴾ والمشاكلة في ﴿ وان الى ربك المنتهى وأنه هو أضحك وأبكى ﴾ والعلم في ﴿ فان لم تفعلوا ولن تفعلوا ﴾ والجهل في قولك ولدت فلانة وأنت لا تدري ما ولدت وعدم قصد التعيين في ﴿ ومن يظلم منكم نذقه عذابا ﴾ والتعظيم في ﴿ كتب الله لأغلبن أنا ورسلي ﴾ والخوف في ابغضت في الله ولا تذكر المبغوض خوفا منه الثالثة اذا حذف المفعول بعد لو فهو المذكور في جوابها غالبا نحو ﴿ ولو شاء ربك لآمن من في الارض ﴾ أي ولو شاء ايمان من في الارض ﴿ لو شاء الله لهدى الناس ﴾ أي لو شاء هدى الناس وقد لا يكون كذلك كقوله تعالى ﴿ قالوا لو شاء ربنا لأنزل ملائكة ﴾ فان المعنى لو شاء ربنا ارسال الرسل لأنزل ملائكة بقرينة السياق الرابعة تزاد الباء كثيرا في مفعول عرفت ونحوه ومما زيدت فيه الباء في المفعول نحو ﴿ ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة ﴾ ﴿ وهزي إليك بجذع النخلة ﴾ ﴿ فليمدد بسبب الى السماء ﴾ ﴿ ومن يرد فيه بالحاد ﴾ أي أيديكم وجذع النخلة وسببا والحادا وقلت زيادتها في مفعول ما يتعدى لاثنين كقوله * تسقي الضجيع ببارد بسام * وقد زيدت في مفعول كفى المتعدية لواحد ومنه الحديث كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع وقوله * فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا *

﴿ ص ﴾ مسئلة اذا تعدد مفعول في غير ظن فالاصل تقديم فاعل معنى وما لا يتعدى بحرف ومن ثم جاز خلافا لهشام أعطيت درهمه زيدا ودرهمه أعطيت زيدا وثالثها يمتنع الاول دون الثاني وامتنع خلافا للكوفية أعطيت مالكه الغلام ويجب ويمتنع لمانع

﴿ ش ﴾ اذا تعدد المفعول فان كان في باب ظن واعلم فمعلوم أن المبتدأ فيهما مقدم على الخبر والفاعل في باب اعلم يقدم على الاثنين وان كان في غيره كباب أعطى واختار فالاصل تقديم ما هو فاعل معنى في الاول وما يتعدى اليه الفعل بنفسه في الثاني على ما ليس كذلك لانه أقوى فالاصل في أعطيت زيدا درهما واخترت زيدا الرجال تقديم زيدا لانه آخذ الدرهم ومختار من الرجال ويتفرع على ذلك جواز تقديم المفعول الثاني اذا اتصل به ضمير يعود على الاول اما عليه فقط نحو أعطيت درهمه زيدا أو على العامل أيضا نحو درهمه أعطيت زيدا لعود الضمير على متقدم في الرتبة وان تأخر في اللفظ فهو نظير ضرب غلامه زيد والجواز في الصورتين مذهب أكثر البصريين خلافا لهشام في منعه لهما ولبعض البصريين في منعه الأولى دون الثانية قال أبو حيان وبني

منعه على أن المفعولين فى رتبة واحدة بعد الفاعل فأيهما تقدم فذلك مكانه بخلاف ما اذا قدم على الفعل فان النية به التأخير وحينئذ ينوى تقديره بعد المفعول الذى يعود عليه الضمير ومما يفرع على الاصل أيضا امتناع أعطيت مالكه الغلام لعود الضمير على مؤخر لفظا ورتبة لان المالك هو الآخذ فهو نظير ضرب غلامه زيدا والكوفيون جوزوا ذلك على تقدير تناول الفعل للغلام أولا فالاول عندهم هو الذى يقدر الفعل آخذا له قبل صاحبه وقد يخرج عن هذا الاصل فيقال أعطيت درهما زيدا واخترت الرجال زيدا بتأخير ما حقه التقديم وقد يجب التزام الاصل فى نحو أعطيت زيدا عمرا الا انه لو قدم لم يدر أزيد آخذ أم مأخوذ وقد يجب الخروج عنه فى نحو أعطيت الغلام مالكه ليعود الضمير على متقدم ويؤخر المحصور منهما نحو ما أعطيت زيدا الا درهما وما أعطيت درهما الا زيدا

﴿ص﴾ مسئلة يحذف عامله قياسا القرينة ويجب سماعا فى مثل وشبهه الا ان لم يكثر استعماله خلافا للزمخشرى كالكلاب على البقر. انتهوا خيرا. أحشفا وسوء كيلة. من أنت زيدا. كل شىء ولا هذا. هذا ولا زعماتك. إن تأتنى فأهل الليل وأهل النهار. ديار الاحباب. عذيرك. وكذا سقيا ورعيا وحبا وأهلا وسهلا وخيرا الادعاء فمن باب المصدر وقيل مصدر مطلقا وقيل يجعل المنصوب مبتدأ أو خبرا فيلزم حذف تسميته والاصح ان منه سبوحا وقدوسا على النصب

﴿ش﴾ يجوز حذف ناصب المفعول به قياسا القرينة لفظية أو معنوية نحو زيدا لمن قال من ضربت أى ضربت أو لمن شرع فى اعطاء أى أعط وخيرا لمن ذكر رؤيا أى رأيت وحديثك لمن قطع حديثه فيه أى تمم ومكة لمن تأهب للحج أى تريد أو أراد والقرطاس لمن سدد سهما أى تصيب ومعنى كونه قياسا أنه لا يقتصر فيه على مورد السماع ومنه فى القرآن. ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا. أى أنزل. بل ملة ابراهيم. أى نتبع ويجب الحذف سماعا فى الامثال التى جرت كذلك فلا تغير كقولهم كل شىء ولا شتيمة حر. أى ائت ولا ترتكب وهذا ولا زعماتك أى هذا هو الحق ولا أتوهم وقيل التقدير ولا أزعم وكذا ما أشبه المثل فى كثرة الاستعمال نحو انتهوا خيرا لكم أى وأتوا بخلاف ما لم يكثر استعماله نحو انته أمرا قاصدا أى وأت فانه لا يجب اضمار فعل قال أبو حيان وقد غفل الزمخشرى عن هذا فجعل انتهوا خيرا منه وانته أمرا قاصدا سواء فى وجوب اضمار الفعل وقد نص سيبويه على انه لا يجب الاضمار فى الثانى وعلله بأنه ليس فى كثرة الاستعمال كالاول وقولهم الكلاب على البقر باضمار ارسل ومعناه خل بين الناس جميعا خيرهم وشرهم واغتنم أنت طريق السلامة فاسلكها وقولهم احشفا وسوء كيلة مثل لمن يظلم الناس من وجهين ومعناه أتعطينى حشفا وتسىء الكيل واما من انت زيدا فأصله ان رجلا غير معروف بفضل تسمى بزيد وكان زيد مشهورا بالفضل والشجاعة فلما تسمى الرجل المجهول باسم ذى الفضل دفع عن ذلك وقيل له من انت زيدا على جهة الانكار عليه كأنه قال من انت تذكر زيدا أو ذاكرا زيدا وفى قولهم من انت تحقير للمخاطب وقد يقال لمن ليس اسمه زيدا من انت زيدا على المثل الجارى واما كل شىء ولا هذا فمعناه ائت كل شىء ولا تأت هذا او اقرب كل شىء ولا تقرب هذا واما هذا ولا زعماتك فمعناه ان المخاطب كان يزعم زعمات فلما ظهر خلاف قوله قيل له هذا الكلام وهذا مبتدأ خبره محذوف اى هذا الحق ولا يختص بهذا اللفظ بل تقول أقول كذا ولا زعماتك واعلم كذا ولا زعماتك واما ان تأتنى فأهل الليل واهل النهار فالمعنى تجد من يقوم لك مقام أهلك فى الليل والنهار وهو مما جرى مجرى المثل فى كثرة الاستعمال واما ديار الاحباب فمعناه اذكر قال أبو حيان ان أراد ابن مالك هذا اللفظ بخصوصه فيحتاج الى سماع ولم نقف عليه وان أراد لفظ ديار مضافا الى اسم المحبوبة فكثير قال ذو الرمة. ديار مية اذ مى مساعفنا. قال طرفة. ديار سليمى اذ تصيدك بالمنى. وفى البسيط ما نصه ومنها ذكر الدار فانه كثر عندهم فاستعملوه بحذف الفاعل كقوله ديار مية أى اذكر ومثله ذكر الايام والمعاهد

والدمن لانه يستعمل عندهم كثيرا وأما عذيرك فمعناه أحضر عاذرك قال

أريد حياته ويريد قتلى * عذيرك من خليل من مراد

وأما مرحبا وأهلا وسهلا فالمعنى صادفت رحبا وسعة ومن يقوم لك مقام الاهل وسهلا أى لينا وخفضا لا حزنا وهذا يستعمل خبرا لمن قصدك ودعاء للمسافر والاول هو المراد هنا وأما الثانى فتقديره لقاك الله ذلك وقدره سيبويه رحبت بلادك وأهلت قال أبو حيان وانما قدره بفعل لان الدعاء انما يكون بالفعل فقدره بفعل من لفظ الشىء المدعو به فعلى تقدير سيبويه يكون انتصاب مرحبا على المصدر لا على المفعول به وكذلك أهلا قال وهذا الذى قدره سيبويه انما هو اذا استعمل دعاء أما اذا استعمل خبرا على تقدير صادفت وأصبت فيكون مفعولا به لا مصدرا قال ووهم القواس فنسب لسيبويه أن مرحبا مفعول به أى صادفت رحبا لا ضيقا وأن مذهب غيره انه مصدر بدل عن اللفظ بفعله ومن العرب من يرفع المنصوب فى هذه الامثلة ونحوها على الابتداء أو الخبر فيلزم حذف الجزء الآخر كما لزم اضمار الناصب نحو كل شىء أى أمم بمعنى قصد وديار الاحباب أى تلك وكلاهما وتمرا أى لى وزدنى ومن أنت وزيدا أى ذكرك وكلامك وكذا البواقى قال * ألا مرحب واديك غير مضيق * أى الاهذا مرحب أو لك مرحب وانشد لسيبويه * وبالسهب ميمون النقيبة قوله * لملتمس المعروف أهل ومرحب * وأما سبوح قدوس فيقالان بالرفع عند سماع من يذكر الله على اضمار مذكورك فليسا بمصدرين وبالنصب على اضمار ذكرت سبوحا قدوسا أى أهل ذلك فاختلف على هذا الفعل الناصب واجب الاضمار أو جائزه فقال الشلوبين وجماعة بالاول وآخرون بالثانى

﴿ص﴾ ومنه ما نصب تحذيرا ان كان إيا أو مكررا أو متعاطفا والا فيجوز اظهاره وأجازه قوم مع المكرر ولا يحذف عاطف بعد إيا الا بنصب المحذور باضمار آخر أو جره بمن ويكفى تقديرها فى أن تفعل وتعطف المحذور على إياى وإيانا وعلى إياك وأخواته ونفسك وشبهه من المخاطب ويضمر ما يليق كم واتق وقيل لكل ناصب ولا يحذر من ظاهر وضمير غائب الا معطوفا والضمير هنا مؤكدا ومعطوفا عليه كغيره

﴿ش﴾ من المنصوب على المفعول به باضمار فعل لا يظهر باب التحذير وهو الزام المخاطب الاحتراز من مكروه بإيا أو ما جرى مجراه وانما يلزم اضماره مع إيا مطلقا نحو إياك والشر فالناصب لإيا فعل مضمر لا يجوز اظهاره ومع المكرر نحو الأسد الأسد لان أحد الاسمين قام مقام الفاعل ومع المتعاطف نحو ناقة الله وسقياها استغناء بذكر المحذر منه عن ذكر المحذر وما عدا هذه الصور الثلاث يجوز فيه الاظهار وجوز بعضهم اظهار العامل مع المكرر وحكاه فى البسيط وقال الجزولى يقبح فيه الاظهار ولا يمتنع عند قوم والشائع فى التحذير أن يراد به المخاطب فاذا حذر بإيا اتصل بضميره وعطف عليه المحذور نحو إياك أو إياك أو إياكما أو إياكم أو إياكن والشر ويضمر فعل أمر يليق بالحال نحو اتق وباعد ونح وخل ودع وما أشبه ذلك وتحذر نفسك وشبهه من المضاف الى المخاطب معطوفا عليه المحذور أيضا باضمار ما ذكر نحو رأسك والحائط ورجلك والحجر وعينك والنظر الى ما لا يحل وفمك والحرام وكونه معطوفا مذهب السيرافى وجماعة وأجازه ابن عصفور وابن مالك وذهب ابن طاهر وابن خروف الى أن الثانى منصوب بفعل آخر مضمر والتقدير إياك باعد من الشر واحذر الشر فيكون الكلام جملتين وعلى الأول يكون جملة واحدة والتقدير إياك باعد من الشر والشر منك فكل منهما مباعد من الآخر ولا يحذف العاطف بعد إيا الا والمحذور منصوب بناصب آخر مضمر أو مجرور بمن نحو إياك الشر فلا يجوز أن يكون الشر منصوبا بما انتصب به إياك بل بفعل آخر تقديره دع الشر وإياك من الشر ويجوز تقدير من مع أن تفعل لاطراد حذف حرف الجر مع أن اذا أمن اللبس نحو إياك أن تفعل أى من أن تفعل وقد يكون التحذير

للمتكلم سمع اياى وان يحذف أحدكم الأرنب أى اياى نح عن حذف الأرنب أونح حذف الارنب عن حضرتى ولا يكون المحذور ظاهرا ولا ضمير غائب الا وهو معطوف نحو اياك والشر وماز رأسك والسيف وقوله

* فلا تصحب أخا الجهل * واياك واياه *

أى باعد منه وباعده منك واما قولهم أعور عينك الحجر فعلى حذف العاطف أى والحجر وقولهم فاياه وايا الشواب شاذ اى ليتباعد من النساء الشواب و يباعدهن منه وحكم الضمير فى هذا الباب مؤكدا ومعطوفا عليه حكمه فى غيره وهنا ضميران أحدهما لفظ اياك والآخر ما تضمنه اياك من الضمير المنتقل اليه من الفعل الناصب له فاذا أكدت قلت اياك نفسك ان تفعل أو اياك نفسك والشر وأنت بالخيار فى تأكيده بأنت قبل النفس وتركه واذا أكدت الضمير المستكن فى اياك قلت اياك أنت نفسك ان تفعل أو اياك أنت نفسك والشر واذا عطفت على اياك قلت اياك و زيدا والأسد وكذا رأسك ورجليك والضرب وأنت بالخيار فى تأكيده بأنت وان عطفت على الضمير المستكن فقلت اياك و زيدا ان تفعلا كان قبيحا حتى تؤكده بأنت ثم الفعل المضمر فى هذا الباب يجب تقديره بعد ايا ولا يجوز تقديره قبلها وان الاصل باعدك مثلا فلما حذف انفصل الضمير لانه يلزم منه تعدى الفعل الرافع لضمير الفاعل الى ضميره المتصل وذلك لا يجوز الا فى أفعال القلوب وما حمل عليها الا فى اياى اذا قدر ناصبه فعل أمر فانه يجوز لانتفاء هذا المحذور

﴿ ص ﴾ ومنه ما نصب اغراء باضمار الزم ان عطف أو كرر و يجوز اظهاره دونهما ولا يكون ضميرا وقد يرفع مكررا وانما يعطف فيهما بالواو و يجوز كون تاليها مفعولا معه

﴿ ش ﴾ من المنصوب مفعولا به باضمار فعل واجب الاضمار باب الاغراء وهو الزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه وانما يجب الاضمار فى صورتين اذا عطف أو كرر كقولك الاهل والولد وقولك العهد العهد وتضمر الزم أو شبهه قال * أخاك أخاك إن من لا أخا له * و يجوز الاظهار فيما عداهما نحو العهد فيجوز أن تقول الزم العهد واحفظ العهد ولا يكون المغرى به الا ظاهرا فلا يجوز أن يكون ضميرا وقد يرفع المكرر قال *

لجديرون بالوفاء اذا قا * ل أخو النجدة السلاح السلاحا

ولا يعطف فى هذا الباب و باب التحذير الا بالواو لدلالتها على الجمع وهى للمقارنة هنا فى الزمان بخلاف الفاء وثم لدلالتهما على التراخى ولان المعطوف هنا شبيه بالتأكيد اللفظى لان إياك والشر معناه اياك إبعد من الشر والشر منك والتوكيد اللفظى اذا اختلف اللفظ لا يكون الا بالواو و يجوز كون ما بعد الواو فى البابين مفعولا معه لانها لما كانت للمقارنة فى الزمان جاز أن يلحظ فيها معنى المعية

﴿ ص ﴾ ومنه ما نصب على الاختصاص قال سيبويه بتقدير أعنى وهو أى بعد ضمير متكلم وقل بعد مخاطب وغائب فى تأويله خلافا للصفار وحكمها كالنداء الاحرفه و وصفها باشارة وقال السيرافى معربة مبتدأ أو خبرا والاخفش منادى ومتبوع عام فوع ولا يزاد عليه و يقوم مقامها منصوبا معرف بأل أو اضافة قال سيبويه فالاكثر بنو ومعشر وأهل وآل وأبو عمر ولا ينصب غيرها وقل علما ولا يقدم منصوبا على الضمير

﴿ ش ﴾ من المنصوب مفعولا به بفعل واجب الاضمار باب الاختصاص وقدره سيبويه بأعنى و يختص بأى الواقعة بعد ضمير المتكلم نحو انا افعل كذا أيها الرجل واللهم اغفر لنا أيتها العصابة وقوله

خذ بعفو فاننى أيها العبـ * ـد الى العفو يا الهى فقير

وانما اختص بها لانه لما جرى مجرى النداء لم يكن فى المناديات ما لزم النداء على صيغة خاصة إلا أيها الرجل فلازمه معنى الخطابية الذى فى النداء فناسب أن يكون وحده مفسرا فلا يقال مثلا انى افعل زيد تريد نفسك وحكم أى فى

هذا الباب حكمها فى باب النداء من بنائها على الضم محكوما على موضعها بالنصب و وصفها باسم الجنس ملتزما فيه الرفع واستثنى ابن مالك فى التسهيل دخول حرف النداء فانه لا يدخل عليها هنا لان المراد بها المتكلم والمتكلم لا ينادى نفسه وزاد أبو حيان وصفها باسم الاشارة فانه ممتنع هنا فلا يقال على أيها ذا الفقير تصدق سواء قصد به التعيين أم صرف الى اسم الجنس وزعم السيرافى ان ايها هنا معربة وضمها حركة اعراب لا بناء على انه خبر تقديره أنا أفعل كذا هو أيها الرجل أى المخصوص به أو مبتدأ تقديره الرجل المخصوص أنا المذكور وزعم الاخفش انها منادى لانها فى غير الشرط والاستفهام لا تكون الا على النداء قال ولا ينكر ان ينادى الانسان نفسه الا ترى ان عمر قال كل الناس افقه منك يا عمر قال وهذا أولى من أن تخرج أى عن بابها ورد بأن بقية الباب لا يمكن فيه تقدير الحرف نحو نحن العرب وبك الله نرجو ويقوم مقام أى فى الاختصاص مصرحا بنصبه اسم دال على على مفهوم الضمير معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف أو الاضافة قال سيبويه وأكثر الاسماء المضافة دخولا فى هذا الباب بنو فلان ومعشر مضافة وأهل البيت وآل فلان وقال أبو عمرو العرب تنصب فى الاختصاص هذه الاربعة ولا ينصبون غيرها قال ❊ نحن بنى ضبة أصحاب الجمل ❊ وقال

إنا بنى منقر قوم ذوو حسب ❊ وقال نحن بنات طارق ❊ نمشى على النمارق

وقال لنا معشر الانصار مجد مؤثل ❊ بارضائنا خير البرية أحمد

وفى الحديث نحن معاشر الانبياء لا نورث وقل كونه علما كقول رؤبة ❊ بنا تميما يكشف الضباب ❊ ولا يكون اسم اشارة ولا غيره ولا نكرة البتة ولا يجوز تقديم اسم الاختصاص على الضمير انما يكون بعده حشوا بينه وبين ما نسب اليه أو اخبر وقل وقوع الاختصاص بعد ضمير المخاطب نحو بك الله نرجو الفضل وسبحانك الله العظيم وبعد لفظ غائب فى تأويل المتكلم أو المخاطب نحو على المضارب الوضيعة أيها البائع فالمضارب لفظ غيبة لانه ظاهر لكنه فى معنى على أو عليك ومنع الصفار ذلك البتة لان الاختصاص مشبه للنداء فكما لا ينادى الغائب فكذلك لا يكون فيه الاختصاص

﴿ ص ﴾ ومنه المنادى ويقدر أدعو وأنادى انشاء وقيل ناصبه القصد وقيل الحرف نيابة وقيل اسم فعل وقيل فعلا وهو همزة للقريب وأى له أو لبعيد أو متوسط أقوال وبا وأيا وهيا وآى وآ للبعيد حقيقة أو حكما وقد ينادى بيا القريب وقيل مشتركة بينهما قيل والمتوسط وزعم الجوهرى أيا مشتركة وبعضهم الهمزة للمتوسط ويا للقريب وابن السكيت ها هيا بدلا والجمهور تختص وا بالندبة

﴿ ش ﴾ من المنصوب مفعولا به بفعل لازم الاضمار باب المنادى ولزوم إضماره أسباب الاستغناء بظهور معناه وقصد الانشاء وإظهار الفعل يوهم الاخبار وكثرة الاستعمال والتعويض منه بحرف النداء ويقدر بأنادى أو أدعو انشاء هذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى أن الناصب له معنوى وهو القصد ورد بأنه لم يعهد فى عوامل النصب وذهب بعضهم الى أن الناصب له حرف النداء ثم اختلفوا فقيل على سبيل النيابة والعوض عن الفعل فهو على هذا مشبه بالمفعول به لا مفعول به وعليه الفارسى ورد بجواز حذف الحرف والعرب لا تجمع بين العوض والمعوض منه فى الذكر ولا فى الحذف وقيل على أن حروف النداء اسماء أفعال بمعنى ادعو كاف بمعنى أتضجر وليس ثم فعل مقدر ورد بأنها لو كانت كذلك لتحملت الضمير وكان يجوز إتباعه كما سمع فى سائر أسماء الافعال ولا كتفى بها دون المنصوب لأنه فضلة ولا قائل بأنها تستقل كلاما وقيل على أنها أفعال ورد بأنه كان يلزم اتصال الضمير معها كما يتصل بسائر العوامل وقد قالوا يا إياك منفصلا ولم يقولوا ياك فدل على أن العامل محذوف وذهب بعضهم الى أن النداء منه ما هو خبر لا انشاء وهو النداء بصفة نحو يا فاسق ويا فاضل

لاحتمال الصدق والكذب فى تلك الصفة ومنه ما هو إنشاء وهو النداء بغير صفة وحروف النداء ثمانية أحدها الهمزة والجمهور أنها للقريب نحو * أفاطم مهلا بعض هذا التدلل * وزعم شيخ ابن الخباز أنها للمتوسط قال ابن هشام فى المغنى وهو خرق لاجماعهم وذكر فى شرح التسهيل أن النداء بها قليل فى كلام العرب وتبعه ابن الصائغ فى حواشى المغنى وما قالاه مردود فقد وقفت لذلك على أكثر من ثلثمائة شاهد وأفردتها بتأليف الثانى أى بالفتح والقصر والسكون قال * أم تسمعى أى عبد فى رونق الضحى * وفى معناها أقوال قيل للقريب كالهمزة وعليه المبرد والجزولى وقيل للبعيد كيا وعليه ابن مالك وقيل للمتوسط الثالث يا وهى أم الباب ومن ثم قال أبو حيان انها أعم الحروف وأنها تستعمل للقريب والبعيد مطلقا وأنه الذى يظهر من استقراء كلام العرب وقال ابن مالك هى للبعيد حقيقة أو حكما كالنائم والساهى وفى المغنى لابن هشام يا حرف لنداء البعيد حقيقة أو حكما وقد ينادى بها القريب توكيدا وقيل هى مشتركة بين البعيد والقريب وقيل بينهما وبين المتوسط وذكر ابن الخباز عن شيخه أن يا للقريب وهو خرق لاجماعهم الرابع أيا وهى للبعيد وفى الصحاح أنها لنداء القريب والبعيد قال فى المغنى وليس كذلك قال

أيا ظبية الوعساء بين جلاجل * وبين النقا أأنت أم أم سالم

الخامس هيا للبعيد قال * هيا أم عمرو هل لى اليوم عندكم * وهاؤه أصل وقيل بدل من همزة أيا وعليه ابن السكيت وجزم به ابن هشام فى المغنى السادس آى بالمد والسكون السابع آ بالمد وهما للبعيد وقد حكاهما الكوفيون عن العرب الذين يثقون بعربيتهم وذكر الاخفش فى كتابه الكبير آ وجعلها ابن عصفور فى المقرب للقريب كالهمزة الثامن وا ذكرها ابن عصفور نحو * واقعسا وأين منى قعس * والجمهور أنها مختصة بالندبة لا تستعمل فى غيرها وحكى بعضهم أنها تستعمل فى غير الندبة قليلا كقول عمر بن الخطاب لعمرو بن العاص واعجبا لك يا بن العاصى

﴿ ص ﴾ وإنما يظهر نصب مضاف وشبهه ونكرة لم تقصد ويبنى على ما رفع به لفظا أو تقديرا علم مفرد ونكرة مقصودة وزعم الريانى إعرابهما فان وصفت فشبه المضاف وقيل يجوز البناء والنصب وقيل ان كان فيه ضمير غيبة توجب النصب أو خطاب فالرفع وجوز ثعلب ضم حسن الوجه والكوفية نصب اثنى عشر وبعضهم كل مثنى وجمع ومنع الاصمعى نداء النكرة مطلقا والمازنى بلا قصد والكوفية ان تكن خلف موصوف ولا يفصل بين المضاف باللام وقد يعمل عامله فى مصدر وظرف ويحذف تنوين منقوص لا ياؤه خلافا ليونس فان كان ذا أصل واحد فوفاقا

﴿ ش ﴾ لكون المنادى مفعولا به كان منصوبا لكن إنما يظهر نصبه اذا كان مضافا نحو يا عبد الله يا رجل سوء وشبيها به نحو يا خيرا من زيد وقوله * فيا موقدا نارا لغيرك ضوؤها * أو نكرة غير مقصودة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدى ويبنى العلم المفرد أعنى غير المضاف وشبهه والنكرة المقصودة على ما رفع به لفظا وهو الضمة فى المفرد والجمع المكسر وجمع المؤنث السالم نحو يا زيد يا رجل يا رجال يا هندات والالف فى المثنى نحو يا زيدان والواو فى الجمع السالم نحو يا زيدون أو تقديرا فى المقصور نحو يا موسى والمنقوص نحو يا قاضى وما كان مبنيا قبل النداء نحو يا سيبويه ويا حذام ويا خمسة عشر ويا برق نحره هذا مذهب الجمهور وعلة البناء الوقوع موقع كاف الخطاب وقيل شبهه بالضمير وخص بالضم لئلا يلتبس بغير المنصرف لو فتح وبالمضاف للياء لو كسر وزعم الريانى أنهما معربان وان الضمة إعراب لا بناء ونقله ابن الانبارى عن الكوفيين وذهب بعض الكوفيين الى جعل المثنى والجمع بالياء حملا على المضاف وذهب الكوفيون الى أن اثنى عشر إذا نودى

أجرى على أصله من الاضافة فيعرب نصبا بالياء والبصريون يبقونه على التركيب مبنيا بالالف لان إضافته غير حقيقية وذهب ثعلب الى جواز بنائه نحو حسن الوجه على الضم لان اضافته في نية الانفصال ورد بأن البناء ناشئ عن شبه الضمير والمضاف عادم له وذهب الاصمعي الى منع نداء النكرة مطلقا وذهب المازني الى أنه لا يتصور أن يوجد في النداء نكرة غير مقبل عليها وان ما جاء منونا فانما لحقه التنوين ضرورة وذهب الكوفيون الى جواز ندائها ان كانت خلفا من موصوف بأن كانت صفة في الاصل حذف موصوفها وخلفته نحو ياذاهبا والاصل يارجلا ذاهبا والمنع ان لم تكن كذلك فهذه أربعة مذاهب في النكرة غير الموصوفة أما الموصوفة بمفرد أو جملة أو ظرف فيجوز نداؤها قطعا وهي من شبه المضاف فتنصب نحو يارجلا كريما و ياعظيما يرجى لكل عظيم وقوله ＊ ألا يانخلة من ذات عرق ＊ وقيل يجوز البناء والنصب قاله الكسائي وفصل الفراء فأوجب النصب اذا كان العائد فيها ضمير غيبة نحو يارجلا ضرب زيدا والرفع اذا كان ضمير خطاب نحو يارجل ضربت زيدا ولا يجوز فصل المضاف المنادى باللام الا في الضرورة كقوله

＊ يابؤس للحرب ضرار الأقوام ＊ وقد يعمل عامل المنادى في المصدر كقوله ＊ ياهند دعوة صب هائم دنف ＊ وفي الظرف كقوله

يادار بين النقا والحزن ما صنعت ＊ يد النوى بالأولى كانوا أهاليكي

ويحذف تنوين المنقوص المعين بالنداء نحو ياقاض لحدوث البناء وتثبت ياؤه عند الخليل اذ لا موجب لحذفها وقال يونس تحذف لان النداء دخل على اسم معرب منون محذوف الياء فذهب التنوين من المحذوف الياء فبقي حذف الياء بحاله وتقدر الضمة في الياء المحذوفة كما تقدر فيها حركة الاعراب مع أن النداء مكان تغيير وتخفيف فناسب أن لا تثبت الياء فان كان ذا أصل واحد تثبت الياء باجماع نحو يامري و يابني علما لأن مري ذهبت عينه ولامه و يف ذهبت فاؤه ولامه فاذا نوديا ردت اللام

﴿ص﴾ وينون منادى الضرورة والاختيار عند الخليل وسيبويه بقاء الضم وقوم النصب وابن مالك الاول في العلم والثاني في النكرة وعندي عكسه

﴿ش﴾ يجوز تنوين المنادى المبني في الضرورة بالاجماع ثم اختلف هل الأولى بقاء ضمه أو نصبه فالخليل وسيبويه والمازني على الأول علما كان أو نكرة مقصودة كقوله ＊ سلام الله يامطر عليها ＊ وقوله ＊ مكان ياجمل حييت يارجل ＊ وأبو عمرو وعيسى بن عمر والجرمي والمبرد على الثاني ردا على أصله كما رد غير المنصرف الى الكسر عند ثبوته في الضرورة كقوله ＊ ياعديا لقد وقتك الأواقي ＊ وقوله ＊ ياسيدا ما أنت من سيد ＊ واختار ابن مالك في شرح التسهيل بقاء الضم في العلم والنصب في النكرة المعينة لان شبهها بالمضمر أضعف وعندي عكسه وهو اختيار النصب في العلم لعدم الالباس فيه والضم في النكرة المعينة لئلا يلتبس بالنكرة غير المقصودة اذ لا فارق حينئذ الا الحركة لاستوائهما في التنوين ولم أقف على هذا الرأي لأحد

﴿ص﴾ مسئلة يحذف حرف النداء الا مع الله والمستغاث والمتعجب والمندوب ومنعه البصرية اختيارا مع اسم الجنس والاشارة وفي نكرة لم تقصد وحذف المنادى دونه خلف وقد يفصل بأمر

﴿ش﴾ يجوز حذف حرف النداء اختصارا وفي التنزيل . يوسف أعرض . ربنا لا تزغ . أيها المؤمنون ويستثنى صور لا يجوز فيها الحذف أحدها اسم الله تعالى اذا لم تلحقه الميم نحو ياالله الثاني المستغاث نحو يالزيد الثالث المتعجب منه نحو ياللماء الرابع المندوب نحو يازيداه الخامس اسم الجنس السادس اسم الاشارة السابع

النكرة غير المقصودة هذا مذهب البصريين وذهبت طائفة الى جواز حذفه فى الثلاثة الأخيرة وعليه ابن مالك لحديث ثوبى حجر * اشتدى أزمة تنفرجى * وقول ذى الرمة * بمثلك هذا لوعة وغرام * وقوله تعالى . ثم أنتم هؤلاء تقتلون . وقوله * لتحسب سيدا ضبعا يبول * أى ياضبعا والاولون حملوا ذلك على الشذوذ والضرورة الا الآية فعلى الابتداء والخبر ولا نداء وأما الحديث فلم يثبت كونه بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم كما تقرر غير مرة ويؤيده وروده فى بعض الطرق بلفظ ياحجر أما حذف المنادى وابقاء حرف النداء ففيه خلاف فجزم ابن مالك بجوازه قبل الامر والدعاء وخرج عليه قوله تعالى . الا يا اسجدوا . وقول الشاعر

يالعنة الله والاقوام كلهم * والصالحين على سمعان من جار

أى ياقوم أو ياهؤلاء قال أبو حيان والذى يقتضيه النظر انه لايجوز لان الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى اجحاف ولم يرد بذلك سماع من العرب فيقبل وياء فى الآية والبيت ونحوهما للتنبيه وقال ابن مالك حق المنادى أن يمنع حذفه لان عامله حذف لزوما الا أن العرب اجازت حذفه والتزمت ابقاء يادليلا عليه وكون مابعده أمرا أو دعاء لانهما داعيان الى توكيد المأمور والمدعو فاستعمل النداء قبلهما كثيرا حتى صار الموضع منبها على المنادى اذا حذف وبقيت يا فحسن حذفه لذلك وقد يفصل بين حرف النداء والمنادى بأمر كقول الضعبة تخاطب أمها الطيفة * الا يا فابك سوالا لطيفا * أرادت يالطيفة فرخمت وفصلت

«ص» والاصح لاينادى ضمير واشارة بحرف الخطاب ولا مضاف لكاف ولا معرف بأل فى السعة خلافا لمكرفيه الا الله والمحكى قال المبرد والموصول وابن سعدان والجنس المشبه به لاذو عهدية وغلبة ولمح بحال

«ش» لاينادى الضمير عند الجمهور أما ضمير الغيبة والتكلم فلانهما يناقضان النداء اذ هو يقتضى الخطاب وأما ضمير المخاطب فلان الجمع بينه وبين النداء لايحسن لان أحدهما يغنى عن الآخر وجوز قوم نداءه أخذا بقوله * يا ابجر بن أبجر يا أنتا * وقول الاحوص يا إياك قد كفيتك وأجاب الاولون بندوره ولا ينادى اسم الاشارة المتصل بحرف الخطاب نحو ياذاك قاله السيرافى وغيره وأجازه ابن كيسان ونقل عن سيبويه ولا ينادى مضاف لكاف الخطاب نحو ياغلامك لان المنادى حينئذ غير من له الخطاب فكيف ينادى من ليس بمخاطب ولا ينادى المعرف بأل فلا يقال يالرجل الا فى الضرورة لان فى ذلك جمعا بين اداتى التعريف وجوزه الكوفيون فى الاختيار ومن وروده فى الشعر قوله * فيا الغلامان اللذان فرا * وقوله

عباس يا الملك المتوج والذى * عرفت له بيت العلى عدنان

وقوله * من اجلك يا التى تيمت قلبى * واستثنى البصريون شيئين أحدهما اسم الله تعالى فيقال يا الله لان أل للزومها فيه كانها من بنية الكلمة ويجوز حينئذ قطع همزه ووصله والثانى الجملة المسمى بها كأن تسمى بالرجل قائم فاذا ناديته قلت يا الرجل قائم أقبل لانه سمى به على طريق الحكاية واستثنى المبرد ثالثا وهو الموصول اذا سمى به نحو يا الذى قام لمسمى به ووافقه ابن مالك قال أبو حيان والذى نص عليه سيبويه المنع وفرق بينه وبين الجملة انها سمى فيها بشيئين كل واحد منهما اسم تام والذى بصلته بمنزلة اسم واحد كالحارث فلا يجوز فيه النداء واستثنى محمد بن سعدان اسم الجنس المشبه به فأجاز نداءه مع أل نحو يا الأسد شدة ويا الخليفة هيبة ووافقه ابن مالك لان تقديره يامثل الاسد ويامثل الخليفة فحسن لتقدير دخول يا على غير الألف واللام ولا ينادى مافيه أل العهدية ولا التى للغلبة ولا التى للمح الصفة بل اذا نودى هذا النوع حذفت منه أل قال * انك ياحارث نعم الحارث * وقال * عمرو بن مرة يافرزدق كيها *

«ص» مسئلة اذا نودى اشارة وصف بذى أل مرفوع فان استغنى عنه جاز نصبه أو أى ضم وتلى بهاء التنبيه

عوضا من الاضافة مفتوحة وقد تضم وذى الجنسية مرفوعا وجوز المازنى نصبه وصفا وابن السيد بيانا وزعمه ملك النحاة مبنيا وأل بدلا من يا أو بموصول بغير خطاب أو باشارة بلا كاف قيل أو بها قال ابن الصائغ ان نعت بذى ال ولا يتبع بغيرها ولا يقطع عنها ويؤنث لتأنيث صفته وقيل ها مبقاة من الاشارة وقيل أى موصولة بالمرفوع خبر المحذوف

«(ش)» اذا نودى اسم الاشارة وجب وصفه بما فيه ال من اسم جنس أو موصول نحو ياهذا الرجل ياهذا الذى قام أبوه ويجب رفع هذا الوصف اذا قدر اسم الاشارة وصلة الى نداء ما فيه ال فان استغنى عنه بان اكتفى بالاشارة فى النداء ثم جئ بالوصف بعد ذلك جاز فيه الرفع على اللفظ والنصب على الموضع واذا نودى أى وجب بناؤها على الضم وايلاؤها هاء التنبيه إما عوضا من مضافها المحذوف أو تأكيدا لمعنى النداء ووصفها إما بذى ال الجنسية مرفوعا نحو «يا أيها الانسان» «يا أيها النبى» وقيل انه عطف بيان لا وصف قاله ابن السيد لانه ليس مشتقا وقيل انه يجوز نصبه قاله المازنى حملا على موضع أى ورد بأن الحمل على الموضع انما يكون بعد تمام الكلام والنداء لم يتم بيا أيها فلم يجز الحمل على موضعها وبأن المقصود بالنداء هو الرجل وهو مفرد وانما أتى بأى ليتوصل بها الى ندائه ومن ثم زعم ملك النحاة أبو نزار أنه مبنى وان اللام فيه بدل من يا ولا يجوز الوصف بما فيه أل التى للعهد أو التى للغلبة أو التى للمح ولا ما فيه أل من مثنى أو مجموع كان علما قبل دخولها فلا يقال يا أيها الزيدان ولا يا أيها الزيدون واما بموصول مصدر بأل خال من خطاب نحو «يا أيها الذى نزل عليه الذكر» «يا أيها الذين آمنوا» ولا يجوز يا أيها الذى رأيت كما لا يجوز أن ينادى واما باسم اشارة عار من الكاف نحو «يا أيهاذان كلازادا» كقوله «الا أيهاذا الزاجرى أحضر الوغى» ولا يجوز بما فيه الكاف كما لا يجوز نداؤه وجوزه ابن كيسان نحو يا أيها ذلك الرجل وشرط أبو الحسن بن الصائغ لجواز وصفه أى باسم الاشارة أن يكون اسم الاشارة منعوتا بما فيه الالف واللام كالبيت السابق وقوله «الا أيهاذا السائلى أين يممت» ولا يجوز اتباع أى بغير هذه الثلاثة فلا يقال يا أيها صاحب الفرس مثلا ولا يقطع عن الصفة فلا يقال يا أيها دون ما ذكر ويؤنث لتأنيث الصفة قال تعالى «يا أيتها النفس المطمئنة» وفى البديع ان ذلك أولى لا واجب فيجوز يا أيها المرأة ولا يلحقها من علامة الفروع غير التاء لا علامة تثنية ولا جمع قال تعالى «أيها الثقلان» «أيها المؤمنون» وحكم هاء التنبيه الفتح عند أكثر العرب ويجوز ضمها فى لغة بنى أسد وقرئ فى السبع يا أيه الساحر ويقولون يا أيته المرأة وقيل ان هاء التنبيه فى يا أيها الرجل ليست متصلة بأى بل مبقاة من اسم الاشارة والاصل يا أى هذا الرجل فأى منادى ليس بموصوف وهذا الرجل استئناف بتقدير هو لبيان ابهامه وحذف ذا اكتفاء بها من دلالة الرجل عليها وعليه الكوفيون وقيل أى موصولة والمرفوع خبر لمبتدإ محذوف والجملة صلة أى وعليه الأخفش ورده المازنى وابن مالك بأنها لو كانت موصولة لوصلت بالظرف والمجرور والجملة الفعلية وأجيب بأن ذلك لا يلزم اذ له أن يقول انهم التزموا فيها ضربا من الصلة كما التزموا فيها ضربا من الصفة على رأيكم ورده ابن مالك أيضا بأنه لو صح ما قال لجاز ظهور المبتدإ وأجاب أبو حيان بأن له أن يقول انهم التزموا حذفه فى هذا الباب لان النداء باب حذف وتخفيف بدليل جواز الترخيم فيه بخلاف غيره ورده الزجاج بأنها لو كانت موصولة لوجب ان لا تضم لانه لا يبنى فى النداء ما يوصل لان الصلة من تمامه وأجيب بأن ذلك انما يلزم اذا قدرت معربة قبل النداء لا اذا قدرت مبنية قبله ثم التزموا فيها فى النداء ما كان قبله ورده بعضهم بأن أيا الموصولة لا تكون الا مضافة لفظا أو نية والاضافة منتفية فى هذه بوجهيها وأجيب بأن ها عوضت فيها من المضاف المحذوف فجرت مجراه فكأنها مضافة

«ص» مسئلة اذا نودى علم وصف بابن متصل مضاف لعلم قال الكوفية أو بغيره جاز فتحه وفى الأجود وتقدير

فتح المقدر خلف وقد يضم الابن اتباعا وزعم الجرجاني فتحه بناء ومثله فلان بن فلان وضل بن ضل والحق الكوفية كل ما اتفق فيه لفظ المنادى والمضاف اليه ويجب فيه في غير النداء حذف تنوينه الا لضرورة وزعمه أبو علي مركبا ومتلوه تابعا كمرء والأصح ان الوصف بابنة كابن وفي بنت لا في النداء وجهان

﴿ ش ﴾ اذا كان المنادى علما موصوفا بابن متصل مضاف الى علم نحو يا زيد بن عمرو وجاز في المنادى مع الضم الفتح اتباعا لحركة ابن اذ بينهما ساكن وهو حاجز غير حصين واختلف في الأجود فقال المبرد الضم لانه الاصل وقال ابن كيسان الفتح لانه الاكثر في كلام العرب فان كان مما يقدر فيه الحركة نحو يا عيسى بن مريم فقال ابن مالك يتعين تقدير الضمة ولا ينوى بدلها فتحة اذ لا فائدة في ذلك وأجاز الفراء تقدير الضمة والفتحة ولو كان المنادى غير علم نحو يا غلام بن زيد أو علما بعده ابن لكنه غير صفة بل بدل أو بيان أو منادى أو مفعول بمقدر أو صفة لكنه غير متصل نحو يا زيد الفاضل ابن عمرو أو متصل لكنه غير مضاف الى علم نحو يا زيد ابن أخينا أو وصف بغير ابن نحو يا زيد الكريم تعين الضم في الصور كلها ولم يجز الفتح وأجاز الكوفيون الفتح في الاخير وهو ما اذا وصف بغير ابن مستدلين بقوله ﴿ بأجود منك يا عمر الجوادا ﴾ على ان الرواية بفتح الراء وعللوه بأن الاسم ونعته كالشيء الواحد فلما طال النعت بالمنعوت حركوه بالفتح وحكى الاخفش ان من العرب من يضم نون الابن اتباعا لضم المنادى وهو نظير من قرأ الحمد لله بضم اللام وزعم الجرجاني ان فتحة ابن بناء قال ابن مالك والحق بالعلم المذكور في جواز الفتح نحو يا فلان بن فلان ويا ضل بن ضل ويا سيد بن سيد لكثرة الاستعمال كالعلم قال أبو حيان والذي ذكره أصحابنا ان المسئلة مفروضة فيما اذا كان المنادى والمضاف اليه ابن غير علم لكنه مما اتفق فيه لفظ المنادى ولفظ ما أضيف اليه ابن نحو يا كريم بن كريم او ابن الكريم ويا شريف ابن شريف أو ابن الشريف وكلب بن كلب او ابن الكلب وذكروا في ذلك خلافا فالبصريون يضمون المنادى وينصبون ابنا والكوفيون وابن كيسان يجرونه مجرى يا زيد بن عمرو في جواز الضم والفتح كما أجرت العرب ذلك في غير النداء في حذف التنوين من الموصوف قال الكميت ﴿ تناولها كلب بن كلب فأصبحت ﴾ وقال آخر ﴿ فان أبا كم ضل بن ضل ﴾ وما ذكره البصريون هو القياس اذ الاعلام أقبل للتغيير من غيرها انتهى ﴿ ثم الصورة التي يجوز فيها فتح المنادى يجب فيها في غيره حذف تنوينه لكثرة الاستعمال والتقاء الساكنين نحو قام زيد بن عمرو وقام فلان بن فلان بخلاف قام غلام ابن زيد أو زيد ابن أخينا ثم ألحق بعضهم ما اذا أضيف ابن الى مضاف الى علم نحو قام زيد ابن أخي عمرو وشرط بعضهم في المضاف اليه ابن التذكير لانهم لا ينسبون الرجل الى أمه فلا يحذف التنوين من مثل زيد بن علية وشرط بعضهم في العلمين التنكير قال أبو حيان وهو باطل انما ذلك في ابن واثبات التنوين فيما اجتمع فيه الشروط ضرورة قال ﴿ جارية بن قيس بن ثعلبه ﴾ الا أن يحمل على ان ابن بدل لا صفة كما في قوله تعالى ﴿ وقالت اليهود عزير ابن الله ﴾ فيمن نون عزيرا لان ابن خبر وزعم أبو علي الفارسي ان حذف التنوين من نحو قام زيد بن عمرو للتركيب وانهم بنوا الصفة مع الموصوف وان نون ابن حرف اعراب والدال تابعة للنون بمنزلة الميم في قولهم هذا امرء ﴿ ورأيت امرأ ﴾ ومررت بامرء ولما كانت الدال غير حرف اعراب لم ينون لان التنوين لا يكون وسطا قال ابن مالك وهذا مردود بالاجماع على فتح الجر والذي لا ينصرف نحو صلى الله على يوسف بن يعقوب ولو كان كما قال لكسر واذا كان الموصوف علما مؤنثا ونعت بابنة مضافا الى علم فحكمه في النداء من جواز الفتح وفي غيره من وجوب حذف التنوين حكم المذكر الموصوف بابن نحو يا هند بنة زيد وقامت هند بنة عمرو وهذا ما جزم به ابن مالك وغيره وجعلهم القياس على ابن وذهب قوم الى المنع لان السماع انما ورد في الابن وهو فرع عن الأصل فلا يقاس

عليه وفى الوصف بنت فى غير النداء وجهان رواهما سيبويه عن العرب نحو هذه هند بنت عاصم بالتنوين وبحذفه لكثرة الاستعمال فقط وليس فيه التقاء الساكنين الذى فى ابن وابنة ولو كان المنادى المؤنث مبنيا فى الأصل نحو يارقاش بنة عمرو لم تغير حركة البناء الاصلية ويكون فتح الاتباع تقديرا ذكره أبو حيان

﴿ ص ﴾ واذا كرر لفظ المنادى مضافا نحو ياتيم تيم عدى نصب الثانى بدلا أو باضمار أعنى أو بيانا قال ابن مالك أو تأكيدا والسيرافى أو نعتا وضم الأول أو نصب اضافة لتلو الثانى معه أو هو مقحم أو لمثله مقدرا أو مركبا أو اتباعا أقوال واسماء الجنس والوصفان كالعلمين خلافا للكوفية

﴿ ش ﴾ اذا ذكرت منادى مضافا وكررت المضاف اليه فلا اشكال نحو ياتيم عدى تيم عدى وهو توكيد محض وان كررت المضاف وحده نحو ياتيم تيم عدى فلك أن تضم الأول على انه منادى مفرد وتنصب الثانى على انه منادى مضاف مستأنف أو منصوب باضمار أعنى أو على انه عطف بيان أو بدل زاد ابن مالك أو على انه تأكيد قال أبو حيان ولم يذكره أصحابنا وهو ممنوع لانه لامعنوى كما هو واضح ولا لفظى لاختلاف جهتى التعريف لأن الاول معرف بالعلمية أو النداء والثانى بالاضافة لانه لم يضف حتى سلب تعريف العلمية وأجاز السيرافى نصبه على النعت وتأول فيه معنى الاشتقاق وهو ضعيف ولك فى الأول أيضا النصب لكن الضم أوجه وأكثر فى كلامهم واختلف فى وجه النصب فقال سيبويه هو على الاضافة الى متلو الثانى والثانى مقحم بين المضاف والمضاف اليه والأصل ياتيم عدى تيمه حذف الضمير من الثانى وأقحم قالوا ولا يجوز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف الا فى هذه المسئلة خاصة وقال الفراء هو والثانى معا مضافان الى المذكور أخذا من قوله قطع الله يد ورجل من قالها أن الاسمين مضافان الى من ولم يصرح به معنا وقال المبرد هو على نية الاضافة الى مقدر مثل المضاف اليه الثانى والثانى توكيد أو بيان أو بدل وقال الاعلم هو على التركيب وفتح الاول والثانى بناء لا اعراب جعلا اسما واحدا وأضيفا كما قالوا ما فعلت خمسة عشرك وقال السيرافى هو على الاتباع والتخفيف مثل يازيد بن عمرو لان الثانى صفة مثل ابن وليس دونه فى الكثرة فهذه خمسة أقوال ولا تختص المسئلة بالعلمين عند البصريين فيجوز النصب فى اسمى الجنس نحو يارجل رجل القوم وفى الوصفين نحو ياصاحب صاحب زيد وخالف الكوفيون فأوجبوا فى اسمى الجنس ضم الاول وفى الوصفين ضمه بلا تنوين أو نصبه منونا نحو ياصاحبا صاحب زيد

﴿ ص ﴾ مسئلة لزم النداء من الاسماء فل وفلة وهما كناية عن نكرة وقيل علم وقيل ترخيم فلان وفلانة وجر ضرورة ومكرمان وملأمان ومخبثان ومكذبان وملكعان ومطيبان وملأم ولومان ونومان وهناه والمعدول الى فعل فى سب مذكر وفعال مبنيا على الكسر لسب مؤنث الا ضرورة وسمع رجل مكرمان وملأمان وقدر أبو حيان القول وينقاس فعال سبا وأمرا على الاصح فى ثلاثى مجرد تام متصرف وقاس ابن طلحة الامر من أفعل

﴿ ش ﴾ من الاسماء أسماء لازمة النداء فلم يتصرف فيها بأن تستعمل مبتدأ ولا فاعلا ولا مفعولا ولا مجرورا بل لا تستعمل الا فى النداء وهى قسمان مسموع ومقيس فمن المسموع فل للرجل وفلة للمرأة يقال يافل ويافلة وقد جر فل فى الضرورة قال * فى لجة امسك فلانا عن فل * واختلف فيهما فقيل هما منقوصان من فلان وفلانة تحذف الالف والنون ترخيما وبه جزم ابن مالك ونسبه أبو حيان للكوفيين وقيل هما كنايتان عن علم من يعقل وعليه ابن عصفور وصاحب البسيط قال أبو حيان ومذهب سيبويه أنهما كنايتان عن نكرة من يعقل بمعنى يارجل ويا امرأة وفل مما حذف منه حرف وبنى على حرفين بمنزلة دم وتركيبه ف ل ى بدليل أنه اذا سمى به ثم

صغر قيل فلى وليس أصله فلانا فذاك تركيبه ف ل ن وفل كناية للمنادى وفلان كناية عن اسم سمى به المحدث عنه خاص غالب فهما مختلفا المعنى والمادة وفل الذى فى الشعر السابق هو فلان صيره الشاعر كذلك ضرورة وليس هو المختص بالنداء انتهى ومنها هناه قال ابن مالك يقال للمنادى المصرح باسمه فى التذكير ياهن و ياهنان و ياهنون وفى التأنيث ياهنت و ياهنتان و ياهنات وقد يلى أواخرهن مايلى أواخر المندوب من الالف وهاء السكت فيقال ياهناه بسكون الهاء وكسرها لالتقاء الساكنين وضمها تشبيها بهاء الضمير و ياهنتاه و ياهنانيه و ياهنتانيه و ياهنوناه و ياهنانوه ومنها ملام ولومان ونومان فى نداء الكثير اللوم والنوم ولا يقاس عليها قطعا قال

اذا قلت يانومان لم يجهل الذى * أريد ولم يأخذ بشئ سوى عجلى

ومنها مفعلان فى المدح والذم ذكر الأكثر أنه مسموع لايقاس على ما جاء منه والذى سمع منه ستة ألفاظ مكرمان للعزيز المكرم وملأمان ومخبثان وملكعان ومطيبان ومكذبان وذكر بعض المغاربة انه منقاس وانه يقال فى المؤنث بالتاء وحكى ابن سيده رجل مكرمان وملأمان وامرأة ملأمانة وحكى أبو حاتم هذا زيد ملأمان فهم من أجاز استعماله فى غير النداء بقلة وقال أبو حيان الذى أذهب اليه فى تخريجه أنه على اضمار القول وحرف النداء والتقدير رجل يقول فيه أو مدعو يا مكرمان وحذف القول كثير وحذف حرف النداء مناسب لحذف القول ومنها فعل المعدول فى سب المذكر جزم ابن مالك بأنه لا ينقاس والمسموع منه يالكع و يافسق و ياخبث و ياغدر وهى معدولة عن الكع وفاسق وخبيث وغادر قال أبو حيان وأصحابنا نصوا على القياس فيه وقال المبرد اذا أردت بفعل مذهب المعرفة جاز أن تبنى فى النداء من كل فعل فعل وأما حديث لاتقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس فى الدنيا لكع ابن لكع فليس هذا المختص بالنداء ولا معدولا لأنه مصروف فهو وصف كحطم وأما قوله * شهادة بيدى ملحادة غدر * فضرورة والمقيس فعال المعدول فى سب المؤنث نحو يالكاع و ياخباث و يافساق وأما قوله * الى بيت قعيدته لكاع * فضرورة على انه أول باضمار القول أو الدعاء أى حرف النداء أى يقال لها أو تدعى يالكاع وهذا النوع مبنى على الكسر لمضارعته حذام من جهة العدل والتأنيث والوزن و ينقاس فعال فى السب بلا خلاف وفى الامر وفاقا لسيبويه وخلافا للمبرد من كل فعل ثلاثى مجرد تام متصرف نحو يالآم و يافذار بمعنى يالئيمة و يافذرة وجلاس ونطاق وقوام بمعنى اجلس وانطلق وقم فلايبنى من غير ثلاثى ولا من مزيد بل يقتصر فيه على ما سمع نحو دراك من أدرك خلافا لابن طلحة ولا من ناقص فلايجوز كوان منطلقا ولا يبات ساهرا بمعنى كن وبت ولا من جامد فلايجوز وذار ولا وداع زيدا بمعنى ذر ودع

﴿ص﴾ ومنها اللهم والميم عوض حرف النداء ومن ثم لاتباشره فى سعة خلافا للكوفية ومنع سيبويه وصفه وجوزه المبرد بمرفوع ومنصوب وشذ فى غير نداء وحذف لامه وقد يستعمل تمكينا للجواب ودليلا على الندرة

﴿ش﴾ من الاسماء الخاصة بالنداء سماعا اللهم وشذ استعماله فى غيره قال الاعشى

كحلفة من أبى رباح * يسمعها اللهم الكبار

وشذ أيضا حذف أل منه قال * لاهم ان كنت قبلت حجتج * وأصله الجلالة زيدت فيه الميم المشددة عوضا من حرف النداء ومن ثم لايجمع بينهما الا فى الضرورة كقوله

انى اذا ما حدث ألما * أقول يا اللهم يا اللهما

هذا مذهب البصريين وجوز الكوفيون الجمع بينهما بناء على رأيهم ان الميم ليست عوضا منه بل بقية من جملة محذوفة وهى آمنا بخير ومذهب سيبويه والخليل أن هذا الاسم وهو اللهم لايوصف لانه صار عندهم مع الميم بمنزلة

الموت يعنى غير متمكن فى الاستعمال وقال فى قوله « اللهم فاطر السموات » إنه على نداء آخر أى فيا فاطر وذهب المبرد والزجاج الى جواز وصفه بمرفوع على اللفظ ومنصوب على الموضع وجعل فاطر صفة له وقال أبو حيان والصحيح مذهب سيبويه لانه لم يسمع فيه مثل اللهم الرحيم ارحمنا والآية ونحوها محتملة للنداء قال المطرزى فى شرح المقامات وقد يستعمل اللهم لغير النداء تمكينا للجواب ومنه الحديث الله أرسلك قال اللهم نعم ودليلا على الندرة كقول العلماء لا يجوز أكل الميتة اللهم الا أن يضطر فيجوز

﴿ص﴾ مسئلة الندبة اعلان المتفجع لاسم من فقده لموت أو غيبة وله او و يا مع الأمن وللمندوب حكم النداء ولا يندب مضمر واشارة وكذا موصول الا بصلة تعينه واسم جنس مفرد على الصحيح قال السيرافى ومضاف لضمير خطاب والكوفية وجمع السلامة

﴿ش﴾ المندوب نوع من المنادى والندبة مصدر ندب الميت اذا تفجع عليه والحق به الغائب و يختص من حروف النداء بحرفين وا وهى الاصل و يا ولا تستعمل الا عند أمن اللبس بالمنادى غير المندوب كان يندب ميتا اسمه زيد و بحضرتك من اسمه زيد وحكم المندوب حكم المنادى من نصبه اذا كان مضافا أو شبهه نحو واعبد الله واضاربا عمرو وضمه اذا كان مفردا نحو وازيد وتنوينه عند الاضطرار نحو « وافقعسا وأين منى فقعس » ولا يندب المبهم من ضمير واسم اشارة وموصول واسم جنس مفرد ونكرة فلا يقال وأنتاه ولا واهذاه ولا وامن ذهباه ولا وارجلاه لأن ذلك لا يقع به العذر للتفجع لابهامه وذلك هو المقصود بالندبة فان كان اسم الجنس غير مفرد جاز نحو واغلام زيداه وكذا اذا كان للموصول صلة تعينه نحو وامن حفر بئر زمزماه لأنه فى الشهرة كالعلم وأجاز الرياشى ندبة النكرة وفى الحديث واجبلاه وقال غيره هو نادر إن صح ومنع السيرافى ندبة المضاف لضمير المخاطب كما لا يجوز نداؤه لأن البابين سواء قال بعض المغاربة ولم يسمع شاهد بخلاف قوله ومنع الكوفيون ندبة الجمع السالم كما لا يجوز تثنيته ولا جمعه لأن إلحاق الالف هنا كالحاق الالف والواو هناك وفرق البصريون بأن هذه الالف لا تغير اللفظ عما هو عليه ولا تحدث فيه شيأ بخلاف حرفى التثنية والجمع

﴿ص﴾ و يلحق آخر ما تم به جوازا ألف يحذف لها ما يليه من تنوين وألف وجوز الكوفية قلبها وتحريك التنوين بفتح أو كسر وحذف همز التأنيث و يفتح ما لم يلبس فتقلب بحسبه وجوزه الكوفية مطلقا وفى ياو واو يقدر حركتهما الفتح والحذف والاصح لا يغنى عنها فتحة وأنها لا تقلب ما بعد نون مثنى وأنه لا يعوض فيها تنوين وصلا وأنه لا يلحق نعته أو نعت أيها أو مضاف نعته غير أى قال ابن مالك أو ما آخره ألف وهاء وجوزه بعضهم فى بدل ونسق ومنادى غير مندوب و يليها غالبا ساكنة أو منقلبة هاء ساكنة لا وصلا اختيارا خلافا للفراء

﴿ش﴾ يلحق جوازا آخر ما تم به المندوب ألف وليس لحاقها بلازم وآخر ما تم به يشمل المفرد والمضاف وشبهه والموصول والمركب ثم ان كان متلوها تنوينا أو ألفا حذف لالتقاء الساكنين نحو واموساه واغلام زيداه وجوز الكوفيون قلب الالف ياء وتحريك التنوين بفتح أو كسر فيقال واموسياه واغلام زيدناه أو زيدنيه وان كان همز تأنيث أقر نحو واحمراءاه وجوز الكوفيون حذفها وان كان حرفا محركا فتح ان كان مضموما أو مكسورا وأقر ان كان مفتوحا نحو وازيداه واعبد الملكاه وارقاشاه واعبد يغوثاه ما لم يحصل لبس فتقر الحركة وتقلب الالف واوا إن كانت ضمة و ياء إن كانت كسرة كقولك فى غلامه وقوموا مسمى به واغلامهوه واقوموه بقلب الالف واوا وحذف الواو الأولى لالتقائها ساكنة معها وفى غلامك وقومى مسمى به واغلامكيه واقوميه بقلب الالف ياء وحذف الياء الأولى لذلك اذ لو بقيت الالف وقيل واغلامهاه لالتبس بالغائبة أو واقوماه لالتبس بالمثنى أو واغلامكاه لالتبس بالمذكر وأجاز الكوفيون القلب مطلقا وان لم يلبس فأجازوا وارقاشيه

واعبد الملكيه وإن كان ياء أو واوا يقدر فيهما الحركة جاز فيهما الحذف والإبقاء محركا بالفتح كقولك في غلامي واغلاماه أو واغلامياه وبقي مسائل الأولى لا يستغنى عن الالف بالفتحة فلا يقال واعمر وأنت تريد واعمراه خلافا للكوفيين الثانية لا تقلب الالف ياء بعد نون التثنية عند البصريين بل يتعين فتح النون نحو وزيداناه وأجازه الكوفيون وابن مالك فيقال وازيدانيه الثالثة (١) الرابعة لا تلحق الالف نعت المندوب عند جمهور البصريين لأنه منفصل من المنعوت وأجازه يونس والكوفيون وابن مالك نحو وازيد الطويلاه وأجاز خلف لحوقها نعت أي نحو يا أيها الرجلاه وأجاز يونس وابن مالك لحوقها المجرور باضافة نعته نحو ألا يا عمرو عمراه وعمرو بن الزبيراه والجمهور حملوا ذلك على الشذوذ وجوز بعضهم لحوقها البدل وعطف النسق الخامسة إطلاق النحاة يقتضي جواز لحاق الالف لما في آخره ألف وهاء وبه صرح بعض المغاربة وابن معطي الغنية وابن الحاجب فيقال في عبد الله واعبد اللاهاه وفي جهجاه واجهجاهاه ومنعه ابن مالك لاستثقال ألف وهاء بعد ألف وهاء السادسة قيل قد يلحق الالف المنادى غير المندوب كقول امرأة من العرب فصحت يا عمراه فقال بالبكاء جزم بذلك ابن مالك وغيره ومنعه سيبويه السابعة تلي الالف في الغالب سالمة ومنقلبة ياء أو واوا أو هاء ساكنة كما تقدم من الامثلة ويجوز تركها كقوله * وقمت فيه بأمر الله يا عمرا * ولا يثبت في حال الوصل الا ضرورة وأجاز الفراء ثبوتها فيه مكسورة ومضمومة

﴿ص﴾ مسئلة تجر اللام مفتوحة منادى متعجبا منه أو مستغاثا به متعلقة بفعل النداء وقيل بحرفه وقيل زائدة ومكسورة المعطوف عليه دون يا والمستغاث من أجله متعلقة بفعل النداء أو ادعوك أو مدعوا أقوال وقد تجر بمن أو يحذف أو تليه ياء لحذف المستغاث به وإذا ولي ياء ما لا ينادى الا مجازا جاز فتح اللام مستغاثا به وكسرها وليست بعض آل خلافا لزاعمه وتعاقبها ألف كالندبة ويختص الباب بياء وقل ورود وافى التعجب

﴿ش﴾ اذا استغيث المنادى أو تعجب منه جر باللام مفتوحة نحو يا لله يا للماء يا للعجب وما كان منادى صح أن يكون مستغاثا ومتعجبا منه وما لا فلا إلا المعرف بأل فانه يجوز هنا والاستغاثة دعاء المستغيث المستغاث والتعجب بالنداء على وجهين أحدهما أن ترى أمرا عظيما فتنادي جنسه نحو يا للماء والآخر أن ترى أمرا تستعظمه فتنادي من له نسبة اليه أو مكنة فيه نحو يا للعلماء وعلة فتح لام المستغاث الفرق بينه وبين المستغاث من أجله وأجرى المتعجب منه مجراه لمشاركته في المعنى لأن سببهما أمر عظيم عند المنادي واختلف في هذه اللام فقيل زائدة وعليه ابن خروف واختاره أبو حيان بدليل معاقبتها للالف والاصح ليست بزائدة وعلى هذا فذهب ابن جني الى أنها تتعلق بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل وذهب سيبويه الى أنها تتعلق بالفعل المضمر واختاره ابن عصفور وبكسر اللام مع المعطوف إن لم تعد معه يا نحو * يا للكهول وللشبان للعجب * فان أعيدت معه يا فتحت نحو يا للعطاء ويا للرباح وتكسر أيضا مع المستغاث من أجله نحو * يا للقوى لفرقة الاحباب * وتتعلق بفعل مضمر تقديره أدعوك لفلان قال ابن عصفور قولا واحدا وليس كذلك بل الخلاف موجود فقيل إنها تتعلق بفعل النداء وهو بعيد وقيل بحال محذوفة تقديره يا لزيد مدعوا لعمرو وقد تجر المستغاث من أجله لأنها تأتي للتعليل كاللام قال

يا للرجال ذوي الالباب من نفر * لا يبرح السفه المردي لهم دينا

وقد يحذف المستغاث من أجله إن علم كقوله

فهل من خالد اما هلكنا * وهل بالموت يا للناس عار

وقد يحذف المستغاث به فتلي يا المستغاث من أجله كقوله

(١) بياض بالاصل

يالاناس أبو الامثارة ٭ على التوغل فى بغى وعدوان

أى يالقوى لأناس واذا ولى يا اسم لا ينادى الاعجاز نحو ياللعجب و ياللدواهى جاز فى اللام الفتح على أنه مستغاث به أى ياعجب احضر فهذا وقتك والكسر على انه مستغاث من أجله والمستغاث به محذوف وكأنك دعوت غيره تنبيه على هذا الشئ وزعم الكوفيون أن لام الاستغاثة بعض آل وان أصل يالفلان يا آل فلان فحذف لكثرة الاستعمال كما قالوا فى ابنم م ولذلك صح الوقف عليها فى قوله ٭ اذا الداعى المثوب قال يالا ٭ والبصريون قالوا بل هى لام الجر بدليل رجوع كسرها فى العطف ولو كانت بعض آل لم يكن لكسرها وجه ونقل الأول عن الكوفيين ذكره ابن مالك ونازع فيه أبو حيان بأن الفراء قال ومن الناس من زعم كذا فذكره فظاهر هذه العبارة منه أنه ليس مذهب الكوفيين ثم انه لم يقل به وهو من رؤسهم فلذا لم أعزه فى المتن اليهم بل قلت خلافا لزاعمه وتعاقب اللام ألف فى آخر المستغاث والمتعجب منه كالمندوب فلا يجتمعان نحو يازيداه لعمرو وتلحقها هاء السكت وقفا ويظهر من كلام سيبويه عن الخليل أن اللام هى الاصل ويختص باب الاستغاثة والتعجب بيا من بين سائر حروف النداء وربما وردت وافى التعجب ﴿ تنبيه ﴾ انما أعرب المستغاث والمتعجب منه مع كونه منادى وعلة البناء موجودة فيه لدخول اللام التى هى من خصائص الاسماء فرجع الى أصله وعلى هذا لا موضع رفع له فينعت بالجر والنصب وقيل لأن يا صار حكمها فى النداء حكم العامل اذ البناء فيهما شبيه بالاعراب فلما دخل الحرف لمعناه زال عمل يا لفظا وصار بمنزلة مازيد بعجبان فعلى هذا له موضع رفع فينعت بثلاثة أوجه

﴿ ص ﴾ مسئلة الترخيم حذف آخر المنادى ولا يرخم غيره الا ضرورة ان صلح له ولو غير علم وذى تاء ومعوض ومنتظر فى الاصح ولا ملازم النداء ومندوب ومستغاث باللام قطعا ولا دونها ومضاف ومبنى غير النداء خلافا لزاعمها

﴿ ش ﴾ الترخيم لغة التسهيل واصطلاحا حذف آخر الاسم باطراد فلا يسمى مثل يد ودم ترخيما ويدخل فى المنادى والتصغير والمقصود هنا الاول وهو المراد عند الاطلاق فلا يرخم غير المنادى الا الضرورة بشرط صلاحيته للنداء بخلاف ما لا يصلح له كالمعرف بأل وسواء فى جوازه فى الضرورة العلم وغيره وذو التاء والخالى منها والمعوض وغيره والمنتظر وغيره كما جزم به ابن مالك وقال بعضهم لا يرخم فيها فى غير النداء الا العلم لانه المسموع ولا شاهد فى غيره ورد بقوله ٭ ليس حى على المنون بخال ٭ أى بخالد وقال بعضهم لا يرخم فيها الا فى خال من التاء كما لا يرخم فى النداء وقال بعضهم اذا رخم فى غير النداء عوض منه ياء ساكنة كقوله ٭ من الثعالى ووخز من أرانيها ٭ وقال المبرد لا يجوز الترخيم فى غير النداء الا على نية التمام كقوله ٭ طريف بن مال ليلة الجوع والخصر ٭ ولا يجوز على نية الانتظار للمحذوف ورد بالقياس على حال النداء وبالسماع قال ٭ ان ابن حارث ان أشتق لرؤيته ٭ أى ابن حارثة وما ورد من ذلك فيما فيه أل كقوله ٭ قواطنا مكة من ورق الحما ٭ أى الحمام فمن الحذف الذى هو غير حذف الترخيم ولا يرخم الاسم الملازم للنداء ذكره أبو حيان فى شرح التسهيل قال وأما ملأم فليس ترخيم ملأمان بل بناء على مفعل من اللوم قال ونصوا أيضا على انه لا يرخم المندوب الذى لحقته علامة الندبة ولا المستغاث الذى فيه اللام قطعا وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث اذا لم يكن فيه لام الاستغاثة كقوله ٭ اعام لك بن صعصعة بن سعد ٭ وقال ابن الصائغ انه ضرورة ولا يرخم المنادى المضاف عند البصريين لان المضاف اليه ليس هو المنادى ولا يرخم الا المنادى وأجازه الكوفيون وابن مالك بحذف آخر المضاف اليه كقوله ٭ خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا ٭ فى أبيات أخر وأجاب سيبويه بأنها ضرورة قال أبو حيان ولو ذهب ذاهب الى جواز ذلك اذا كان آخر المضاف اليه تاء التأنيث وقوفا مع الوارد ومنعه اذا كان غيرها

السكاف مذهبا ولا يرخم المبنى لسبب غير النداء كباب حذام

﴿ص﴾ ويرخم ذو التاء مطلقا خلافا لابن عصفور فى نحو صاعة بن قامعة وللمبرد فى النكرة مطلقا الا فلة وغيره ان كان علما قيل أو نكرة مقصودة زائدا على ثلاثة قيل أو ثلاثيا محرك الوسط قيل أو ساكنه

﴿ش﴾ ما فيه تاء التأنيث لا يشترط فى ترخيمه علمية ولا زيادة على الثلاثة بل يرخم وان كان ثنائيا غير علم كقول بعض العرب يا شا ارجنى يريد يا شاة أقيمى ولا تسرحى وقال أبو حيان ويستثنى فلة الخاص بالنداء فانه لا يجوز ترخيمه وان كان مؤنثا بالهاء ثم ان كان المؤنث بالهاء علما فلا خلاف فى ترخيمه كقولك فى هبة مسمى به يا هب أقبل وان كان نكرة مقصودة فيه خلاف ذهب المبرد الى أنه لا يجوز ترخيمها ورده الجمهور بنحو قوله ﴿يا ناق سيرى عنقا فسيحا﴾ وفى البديع لا يجيز المبرد ترخيم النكرة العامة نحو شجرة ونخلة وانما يرخم منها ما كان مقصودا وهو خلاف ما حكاه غيره فلذا قلت مطلقا وزعم ابن عصفور انه لا يجوز ترخيم صاعة بن قامعة لانه كناية عن المجهول الذى لا يعرف قال الشاعر

أصاع بن قامعة بن قفع ﴿ لهنك لا أبالك تزدرينى

قال أبو حيان واطلاق النحويين يخالفه وأيضا وان كان كناية عن مجهول فانه علم ألا ترى انهم منعوه الصرف للعلمية والتأنيث فحكمه حكم أسامة للأسد والعارى من تاء التأنيث انما يرخم بشرطين أن يكون علما بخلاف اسم الجنس والاشارة والموصول وأن يكون زائدا على ثلاثة فلا يرخم الثلاثى وذهب بعضهم الى جواز ترخيم النكرة المقصودة لانها فى معنى المعرفة ولذلك نعت بها فأجاز فى غضنفر يا غضنف واستدل بما ورد من قولهم اطرق كرا أى يا كروان وياصاح أى يا صاحب والجمهور جعلوا ذلك شاذا وذهب الكوفيون الا الكسائى الى جواز ترخيم الثلاثى بشرط أن يكون محرك الوسط فيقال فى حكم يا حك وهذا لم يرد به سماع ولا يقبله قياس ونقل ابن بابشاذ أن الاخفش وافق الكوفيين على ذلك قال ابن عصفور فان كان الثلاثى ساكن الوسط كهند وعمرو لم يجز ترخيمه قولا واحدا أما عند أهل البصرة فلان أقل ما يبقى عليه الاسم بعد الترخيم ثلاثة أحرف وأما عند أهل الكوفة فلئلا يبقى على حرفين ثانيهما ساكن فيشبه الادوات نحو من وعن قال أبو حيان وليس كما ذكر بل الخلاف فيه موجود حكى أبو البقاء العكبرى فى كتاب التبيين أن بعض الكوفيين أجازوا ترخيمه ونقله ابن هشام الخضراوى عن الاخفش فقال ما نصه أجاز الفراء وجماعة ترخيم الثلاثى المتحرك الوسط وأجاز أبو الحسن وحده ترخيم الساكن الوسط من الثلاثى

﴿ص﴾ ويرخم المزج بحذف ثانيه وقيل انما يحذف حرف أو حرفان وقيل الهاء فقط من ذى ويه ومن اثنى عشر وفرعه الالف أيضا ومنع سيبويه ترخيم الجملة وأبو حيان المزج وأكثر الكوفية ذا ويه والفراء مركب العدد علما والجرمى علم الكناية والكوفية المسمى به من تثنية وجمع

﴿ش﴾ فيه مسائل الاولى اختلف فى ترخيم العلم المركب تركيب مزج فالجمهور على جوازه مطلقا ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره ويه وقال أبو حيان الذى أذهب اليه انه لا يجوز ترخيم المركب تركيب مزج لان فيه ثلاث لغات البناء وينبغى أن لا يرخم على هذه لانه مبنى لا بسبب النداء كحذام والاضافة وقد منع البصريون ترخيم المضاف ومنع الصرف وينبغى أن لا يجوز ترخيمه لانه لم يحفظ عن العرب فى شئ من كلامهم وأما قوله ﴿أقاتلى الحجاج حينئذ لم أزرله ﴾ دراب واترك عند هند فؤاديا يريد دراب جرد فهذا من الترخيم فى غير النداء للضرورة وهو شاذ نادر لا تبنى عليه القواعد قال ولم تعتمد النحاة فى ترخيمه على سماع انما قالوه بالقياس من جهة أن الاسم الثانى منه يشبه تاء التأنيث فعومل معاملتها بالحذف فى الترخيم قال ولكونه غير مسموع اختلفوا فى كيفية

ترخيمه فقال البصريون كلهم بحذف الثانى منه فيقال فى حضرموت وخمسة عشر وسيبويه ياحضر وياخمسة
وياسيب ومنع ذلك ابن كيسان لانه يلتبس بالمفردات وقال يحذف منه حرف أو حرفان فيقال ياحضرم فى
حضرموت ويابعل فى بعلبك لان ذلك أدل على المحذوف من حذف الثانى بأسره وأجاب الأولون عن اللبس
بأنه يزول بالانتظار فيتعين اذا خيف وقال الفراء فيما آخره ويه لايحذف منه الا الهاء خاصة ثم تقلب الياء ألفا
فيقال فى سيبويه ياسيبوا الثانية اذا سمى باثناعشر واثنتاعشرة رخم بحذف العجز وتحذف معه الألف أيضا
فيقال ياأثن ويااثنت كما يقال فى ترخيمهما لولم يركبا وهذا بناء على أن المركب من العدد اذا سمى به يجوز ترخيمه
وهو مذهب البصريين ومنع منه الفراء الثالثة ماسمى به من الجملة كتأبط شرا فى ترخيمه خلاف فذهب
أكثر النحويين الى المنع وابن مالك الى الجواز ونقله عن سيبويه فيقال ياتأبط بحذف الثانى وقال أبو حيان
هذا النقل عن سيبويه خطأ فان سيبويه نص على المنع وقد سقت عبارته فى النكت التى لى على الالفية وماضم
اليها الرابعة لايستثنى من العلم المفرد شئ عند الجمهور واستثنى الجرمى مسئلة طامر بن طامر كناية عمن
لايعرف ولايعرف أبوه فلم يجز ترخيمه لانه كناية عن اسمه ورد بأنهم رخموا فلانا سمع يافلا تعال وهو أيضا
كناية وأجيب بأن فلانا كناية عن الأعلام فرخم كما يرخم العلم وطامر بن طامر كناية عن مجهول لا عن علم
واستثنى الكوفيون ماسمى به من مثنى وجمع تصحيح فمنعوا ترخيمه والبصريون جوزوه بحذف
العلامة والنون

﴿ص﴾ ويحذف مع الآخر متلوه لينا ساكنا زائدا قبله أكثر من حرفين وحركة تجانسه وجوز الجرمى
حذف ثانى الفتح والاخفش المقلوب عن أصل والفراء الساكن الصحيح ولين بعد حرفين وقيل ان كان واوا
وقوم المدغم والكوفية يافعلا ياء والألف قبلها ويحذف زائدان زيدا معا مالم يبق على حرفين وكذا ان حرك
أولهما على المشهور أما متلو الهاء فنعه الأكثر وجوزه سيبويه ان بقى ثلاثة ولم ينتظر وقال أبو حيان يجوزان
والترك أكثر

﴿ش﴾ تقدم أن الترخيم حذف الآخر ويحذف مع الآخر أيضا ماقبله من حرف لين ساكن زيد قبله أكثر
من حرفين وحركة تجانسه سواء كان الآخر صحيحا أصليا أم زائدا أم حرف علة بشرط أن لا يكون هاء تأنيث فيقال
فى منصور ومسكين ومروان واسماء وزيدان وزيدون وهندات اعلاما يامنص ويامسك ويامرو وياسم
ويازيد ويا هند فان اختل شرط مما ذكر لم يحذف ماقبل الآخر فلا يحذف ان كان صحيحا كجعفر ولا لينا متحركا
كقنور وهبيخ ولا أصليا كمختار ومنقاد فان ألفهما منقلبة عن ياء وواو خلافا للاخفش حيث جوز الحذف
فى هذه الصورة فيقال يامخت ويامنق ولا ماقبله حرفان فقط كعماد وثمود وسعيد لئلا يشبه الاسم ببقائه على حرفين
الادوات اذ ليس فى الاسماء المتمكنة ما آخره ساكن خلافا للفراء حيث جوز الحذف فيه فيقال ياعم ويائم وياسع
وقيل انما قال الفراء بالحذف فى ثمود فقط فرارا من بقاء آخر الاسم واوا بعد ضمة ووافق البصريين فى عماد
وسعيد لانتفاء ذلك وجوز أيضا حذف ماقبل الآخر من ساكن صحيح قبله حرفان فقط كهرقل فيقال ياهر قال لانه لو
بقى الساكن أشبه الادوات اذ ليس فى الاسماء المتمكنة ما آخره ساكن ورد بانه على لغة التمام لايشبهها وعلى
الانتظار المحذوف مراد وجوز آخرون حذف الساكن الصحيح ان كان مدغما كقرشب لانه فى قوة حرف واحد
ولا ماقبله حركة لاتجانسه كغرنيق وفردوس خلافا للفراء والجرمى حيث جوزا الحذف فيه فيقال ياغرن ويافرد
ولا ماقبل هاء التأنيث كسعالة ومجونة عند الأكثرين وأجاز سيبويه حذفه ان بقى بعده ثلاثة أحرف فصاعدا
ولم ينتظر المحذوف قال أبو حيان والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد السماع قال ﴿أحار بن زيد قد وليت ولاية﴾

يريد حارثة بن زيد وقال * يا أرط إنك فاعل ما قلته * يريد يا أرطاة وقال * إنك يا معاو يا ابن الأفضل * يريد يا معاوية ويا ابن الأفضل منادى ثان لأن بعض المنشدين له من العرب كان يقطع عند قوله يا معا ثم يبتدئ يا ابن الأفضل ثم قال أبو حيان والوجه أن في ذي التاء الذي هو على أكثر من أربعة أحرف وجهين أحدهما وهو الشائع الكثير ترخيمه بحذف التاء فقط والثاني وهو قليل ترخيمه بحذف التاء وما يليها وما فيه زائدتان زيدا معا يحذفان وذلك ألفا التأنيث كحمراء والألف والنون في نحو سكران وعلامة التثنية والجمعين كما تقدم وياء النسب كطائفي والواو والتاء في ملكوت ورهبوت وله ثلاثة شروط الأول كون زيادتهما معا كما ذكر فلو لم يزادا معا كعلباء لم يحذفا لأن الأولى زيدت لتلحق ما زيدت الأخرى له وهو فعلل بناء سرداح وزلزال وكذلك حولايا وبردرايا لا يحذفان لأنهما لم يزادا معا بل الأخيرة جاءت للتأنيث بعدما كانت الأولى للإلحاق الثاني أن يبقى الاسم على ثلاثة فإن بقي على أقل لم يحذفا كيدان أو بنون علما الثالث أن يكون أول الزيادتين ساكنا فإن كان متحركا لم يحذفا كفرتين ومن النحويين من يحذفهما معا وما آخره ثلاث زوائد مما قبل آخره حرف علة كحولايا وبردرايا لا يحذف منه إلا الأخير فقط عند البصريين وجوز الكوفية حذف الثلاثة قال أبو حيان وقياس قولهم يقتضي حذف الثلاث في رغبوتا ورهبوتا

﴿ص﴾ مسئلة الأجود انتظار المحذوف فلا يغير الباقي إلا بتحريك ما كان مدغما إن تلا الفاقيل أولا بما كان له لا أصلي السكون فيفتحه على الأصح وثالثها يحذف كل ساكن يبقى قال الأكثر والا برد ما زال سبب حذفه ويتعين الانتظار في ذي التاء إن ألبس وقيل مطلقا وقيل لا يشترط اللبس في الأعلام وفيما يؤدي إلى عدم نظير على الأصح ويعطى آخر ما لم ينتظر ما استحقه لو تم به وضعا وبرد ثالث ثنائي ذي لين ويضعف ثانيه إن جهل وعينه الكوفية فيما قبل آخره ساكن

﴿ش﴾ في المرخم لغتان الانتظار وهو نية المحذوف وترك الانتظار وهو عدم نيته والأول أكثر استعمالا وأقواهما في النحو وجاء عليه ما قرئ ونادوا يا مال وقول زهير * يا حار لا أرمين منكم بداهية * وجاء على الثاني * يدعون عنتر والرماح كأنها * ثم إذا انتظر فلا يغير ما بقي بل يبقى على حركته وسكونه فيقال يا جعف ويا هرق ولا يعل فيقال في ثمود وعلاوة وسقاية يا ثمو ويا علاو ويا سقاي إلا بأمرين أحدهما تحريك ما كان ساكنا للإدغام إن كان قبله ألف كاحمار ومحمار علمين فرارا من التقاء الساكنين بخلاف ما قبله غير ألف كخدب ومحمر فإنه يبقى على سكونه خلافا للفراء في قوله بتحريكه أيضا وحيث حرك على رأي الناس أو على رأيه فبالحركة الأولى له في الأصل فيحرك في احمار بالفتح وفي محمار ومحمر بالكسر فإن لم تكن له حركة في الأصل كاسحار نبت فبالفتح لأنه أقرب الحركات وقيل بالكسر على أصل التقاء الساكنين نقله ابن عصفور عن الفراء وقيل يسقط كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهي إلى متحرك فيقال يا أسح نقله صاحب رؤس المسائل عن الفراء الثاني أن يكون ما قبل آخر الاسم قد حذف لواو وجمع كقاضون ومصطفون علمين فإن الياء والألف حذفتا لملاقاة الواو فإذا رخم بحذف الواو مع النون ردت الياء والألف لزوال الموجب للحذف فيقال يا قاضي ويا مصطفى هذا مذهب أكثر النحويين وقاسوه على رد ما حذف لنون التوكيد الخفيفة عند ذهابها في الوقف وعلى رد ما حذف للإضافة عند حذف المضاف إليه وخالفهم ابن مالك وقال لا يرد هنا فيقال يا قاض ويا مصطف والأزم رد كل مغير بسبب إزالة الترخيم ما كان يستحقه ويتعين الانتظار في موضعين أحدهما ما فيه تاء التأنيث إذا خيف التباسه بالمذكر كعمرة وضخمة وعادلة وقائمة إذ التمام فيه يوهم أن المنادى مذكر هكذا جزم به ابن مالك وأطلق صاحب رؤس المسائل المنع من غير اعتبار لبس البتة قال أبو حيان وفصل شيوخنا فلم يعتبروا اللبس في الأعلام واعتبروه

فى الصفات قال وهو الذى دل عليه كلام سيبويه الثانى ما يلزم بتقدير تمامه الأداء الى عدم النظير كالو رخم
طيلسان بكسر اللام فانه لو قدرنا ما لزم وجود فيعل بكسر العين فى الصحيح العين وهو بناء مهمل كذا جزم به ابن
مالك قال أبو حيان هذا مذهب الاخفش وأما سائر النحويين كالسيرافى وغيره فانهم أجازوا فيه التمام ولم يعتبروا
ما يؤول اليه الاسم بعد الترخيم من ذلك لأن الاوزان إنما يعتبر فيها الاصل لا ما صارت اليه بعد الحذف واذا رخم
الانتظار أعطى آخر الاسم ما يستحقه لو تمم به وضعا فيضم ظاهرا ان كان صحيحا فيقال ياحار ويا جعف ويا هرق
وتقدر فيه الضمة ان كان معتلا كقولك فى ناحية يا ناجى بسكون الياء ويعل بالقلب أو الابدال كقولك فى ثمود يا
ثمى بقلب الواو ياء اذ ليس فى الاسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة وفى علاوة وسقاية يا علاء ويا سقاء بابدال
الواو والياء همزة لوقوعهما آخرا اثر ألف زائدة وفى قطوان يا قطا بقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وان
كان ثنائيا ذا لين ضعف ان لم يعلم له ثالث كلات مسمى به اذا رخمته حذفت التاء وضعفت الالف فحركت الثانية
فانقلبت همزة فقيل يا لاء وان علم ثالثه جىء به كذات علما رخم بحذف التاء ورد المحذوف وهو الواو لأن أصله
ذوات ولذا قيل فى التثنية ذواتا فيقال ياذوا ولا يتعين لغة التمام عند البصريين فى شىء من الاسماء وقال الكوفيون
يتعين فيما اذا كان قبل الآخر ساكن كهرقل فرارا من وجود اسم متمكن ساكن الآخر

﴿ص﴾ وجوز الاكثر زيادة التاء مفتوحة فيما حذفت منه وقوم الالف الممدودة ويوقف على المرخم بحذف
الهاء غالبا بهاء ساكنة وهى المحذوفة أو السكت خلف ويعوض منها ألف الاطلاق ضرورة

﴿ش﴾ فيه مسألتان الأولى سمع من كلام العرب مثل يا عائشة بفتح التاء قال النابغة * كلينى لهم يا أميمة ناصب *
الرواية بفتح أميمة فاختلف النحاة فى تخريج ذلك فقال ابن كيسان هو مرخم وهذه التاء هى المبدلة من هاء التأنيث
التى تلحق فى الوقف أثبتها فى الوصل إجراء له مجرى الوقف وألزمها الفتح إتباعا لحركة آخر المرخم المنتظر وذهب
قوم منهم الفارسى الى أنها أقحمت ساكنة بين حرف آخر المرخم وحركته فحركت بحركته ودعاهم الى القول بزيادتها
حشوا أنها لو دخلت بعد الحرف وحركته لكان الاسم قد كمل ووجب بناؤه على الضم وذهب آخرون منهم
سيبويه الى أن التاء زيدت آخرا لبيان أنها التى حذفت فى الترخيم وحركت بالفتح إتباعا وعلى هذه الاقوال
الاسم مرخم وقيل انه غير مرخم والتاء غير زائدة بل هى تاء الكلمة حركت بالفتح إتباعا لحركة ما قبلها والاسم
مبنى على الضم تقديرا كما أن الاول من يا زيد بن عمرو كذلك وهذا ما اختاره ابن مالك فى شرح التسهيل بعد
جزمه بقول سيبويه فى التسهيل واختاره أيضا ابن طلحة وألحق قوم فى جواز الفتح بذى الهاء ذا الالف
الممدودة فأجازوا أن يقال يا عفراء هلمى بالفتح قال ابن مالك وهذا لا يصح لأنه غير مسموع وقياسه على ذى التاء
قياس على ما خرج عن القواعد الثانية لا يستغنى غالبا عن التاء فى الوقف على المرخم بحذف التاء عن هاء ساكنة
فيقال فى الوقف على مثل يا طلح يا طلحه وندر تركها حكى سيبويه يا حرمل فى الوقف يريد يا حرملة قال ابن
عصفور وهذا يسمع ولا يقاس عليه وقال أبو حيان بل يقاس عليه لأنه ليس فى ضرورة شعر لكنه قليل
واذا وقف بها فهل هى التى كانت فى الاسم قبل ترخيمه أعيدت فى الوقف ساكنة مقلوبة هاء أو هى غيرها وهى
هاء السكت المزيدة فى الوقف خلاف جزم ابن مالك بالاول قال أبو حيان وحاصله أن الترخيم لا يكون الا فى
الوصل فاذا وقفوا فلا ترخيم قال وظاهر كلام سيبويه الثانى قال ومحل زيادتها ما اذا رخم على لغة الانتظار أما اذا
رخم على لغة التمام فلا لأنه نقض لما اعتمدوا عليه من جعله اسما تاما حين بنوه وقد يجعل بدل الهاء ألف الاطلاق
عوضا منها فى الضرورة قال * قفى قبل التفرق يا ضباعا * ذكره ابن عصفور وغيره ونص عليه سيبويه فقال
واعلم أن الشعراء اذا اضطروا حذفوا هذه الهاء فى الوقف وذلك لأنهم يجعلون المدة التى تلحق القوافى بدلا منها

﴿ ص ﴾ المفعول المطلق هو المصدر وقيل يختص بما فعله عام وقيل أعم منه

﴿ ش ﴾ إنما سمى مفعولا مطلقا لأنه لم يقيد بحرف جر كالمفعول به وله وفيه ومعه والمصدر هو المفعول حقيقة لأنه هو الذى يحدثه الفاعل وأما المفعول به فمحل الفعل والزمان وقت يقع فيه الفعل والمكان محل الفاعل والمفعول والفعل والمفعول له علة وجود الفعل والمفعول معه مصاحب للفاعل أو المفعول قال أبو حيان تسمية ما انتصب مصدرا مفعولا مطلقا هو قول النحويين الا ما ذكره صاحب البسيط من تقسيمه المصدر المنتصب الى مفعول مطلق والى مؤكد والى متسع فالمفعول المطلق عنده ما كان من أفعال العامة نحو فعلت وصنعت وعملت وأوقعت فاذا قلت فعلت فعلا فالواقع ذات الفعل لأن الذوات الواقعة مناهى هذا ولا يقع منا الجواهر والأعراض الخارجة عنا فلا تكون مطلقة فى حقنا بل فى حق الله كقولك خلق الله زيدا فانه مفعول مطلق فلذلك كان المفعول المطلق أعم من المصدر المطلق

﴿ ص ﴾ وهو أصل الفعل والوصف وقال الكوفية الفعل وابن طلحة كل أصل وقوم الفعل أصل الوصف

﴿ ش ﴾ مذهب البصريين أن المصدر أصل والفعل والوصف فرعان مشتقان منه لأنهما يدلان على ما تضمنه من معنى الحدث وزيادة الزمان والذات التى قام بها الفعل وذلك شأن الفرع أن يدل على ما يدل عليه الاصل وزيادة وهى فائدة الاشتقاق ومذهب الكوفيين أن الفعل أصل والمصدر مشتق منه لأن المصدر مؤكد للفعل والمؤكد قبل المؤكد ولأن المصدر يعتل باعتلال الفعل ويصح بصحته وذلك شأن الفروع أن تحمل على الاصول وذهب ابن طلحة الى أن كلا من المصدر والفعل أصل بنفسه وليس أحدهما مشتقا من الآخر وذهب بعض البصريين الى أن المصدر أصل الفعل والفعل أصل للوصف ورد بأنه ليس فى الوصف ما فى الفعل من الدلالة على زمن معين فبطل اشتقاقه منه وتعين اشتقاقه من المصدر قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يجدى كثير منفعة

﴿ ص ﴾ ثم إن لم يفد زيادة على عامله فمبهم لتوكيد والا فمختص لنوع وعدد ويثنى ويجمع دون الاول وفى النوع خلف

﴿ ش ﴾ المصدر نوعان مبهم وهو ما يساوى معنى عامله من غير زيادة كقمت قياما وجلست جلوسا وهو لمجرد التأكيد ومن ثم لا يثنى ولا يجمع لانه بمنزلة تكرير الفعل فعومل معاملته فى عدم التثنية والجمع ولذا قال ابن جنى إنه من قبيل التأكيد اللفظى وقيل إنه من التأكيد المعنوى لازالة الشك عن الحدث ورفع توهم المجاز وعليه الآمدى وغيره وقسم هؤلاء التوكيد المعنوى الى قسمين ما لازالة الشك عن الحدث وهو بالمصدر وما لازالته عن المحدث عنه وهو بالنفس والعين ومختص وهو ما زاد على معنى عامله فيفيد نوعا أو عددا نحو ضربت ضرب الامير أو ضربتين أو ضربات ويثنى ذو العدد ويجمع بلا خلاف وأما النوع ففيه قولان أحدهما أنه يثنى ويجمع وعليه ابن مالك قياسا على ما جمع منه كالعقول والألباب والحلوم والثانى لا وعليه الشلوبين قياسا للأنواع على الآحاد فانها لا تثنى ولا تجمع لاختلافها ونسبه أبو حيان لظاهر كلام سيبويه قال والتثنية أصلح من الجمع قليلا تقول قمت قيامين وقعدت قعودين والاحسن أن يقال نوعين من القيام ونوعين من القعود

﴿ ص ﴾ وناصبه مثله وصفة وفعل فان كان من لفظه وجرى عليه قال ابن الطراوة بفعل مضمر والسهيلى بمضمر منه وان لم يجر فثالثها ان غاير معناه فبفعله المضمر والا فبه أو من غير لفظه فالجمهور بمضمر وثالثها إن كان لتوكيد أو مختصا وله فعل

﴿ ش ﴾ ينصب المصدر بمصدر مثله نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا . وعجبت من ضرب زيد عمرا ضربا وبالوصف اسم فاعل نحو . والذاريات ذروا . والصافات صفا . والعاصفات عصفا . أو اسم مفعول نحو أنت

مطلوب طلبا و بالفعل نحو . ومابدلوا تبديلا . هذا ان كان من لفظه وهو جار عليه كما مثلنا على مذهب الجمهور ونق صاحب الافصاح فيه الخلاف وقال ابن الطراوة هو مفعول به بفعل مضمرا لايجوز اظهاره والتقدير في قعد قعودا فعل قعودا وقال السهيلى كذلك الا أنه قال أنصبه بمضمر من لفظ الفعل السابق فاذا قيل قعد قعودا فهو عنده بقعد آخر لايجوز اظهارها قال أبو حيان وهذا كله تكلف وخروج عن الظاهر بلا دليل فان كان من لفظه وهو غير جار عليه نحو . أنبتكم من الارض نباتا . فثلاثة مذاهب أحدها أنه منصوب بذلك الفعل الظاهر وعليه المازنى والثانى انه منصوب بفعل ذلك المصدر الجارى عليه مضمرا والفعل الظاهر دليل عليه وعليه المبرد وابن خروف وعزاه لسيبويه والثالث التفصيل فان كان معناه مغايرا لمعنى الفعل الظاهر كالآية فنصبه بفعل مضمر والتقدير فنبتم نباتا لان النبات ليس بمعنى الانبات فلا يصح توكيده به وان كان غير مغاير فنصبه بالظاهر كقوله * وقد تطويت انطواء الحضب * لان التطوى والانطواء بمعنى واحد واختاره ابن عصفور وان كان من غير لفظه فثلاثة مذاهب أحدها وعليه الجمهور انه منصوب بفعل مضمر من لفظه كقوله

السالك الثغرة اليقظان كالئها * مشى الهلوك عليها الخيعل الفضل

فمشى منصوب بمضمر دل عليه السالك والثانى أنه منصوب بالفعل الظاهر لانه بمعناه فتعدى اليه كما لو كان من لفظه وعليه المازنى والثالث وعليه ابن جنى التفصيل فان أريد به التأكيد عمل فيه المضمر الذى من لفظه كقعدت جلوسا وقت وقوفا بناء على أنه من قبيل التأكيد اللفظى فلابد من اشتراكه مع عامله فى اللفظ أو بيان النوع عمل فيه الظاهر لانه بمعناه وقال ابن عصفور الامر فى التأكيد ماذكر وأما الذى لغير التأكيد فان وضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمر أيضا كقوله

* وآلت حلفة لم تحلل * فحلفة منصوب لحلفت مضمرة وان لم يوضع له فعل انتصب بالظاهر ولا يمكن أن يكون لفعل من لفظه لانه لم يوضع

﴿ ص ﴾ والاختصاص بأل للعهد والجنس وقيل لاتدخله الا إن وصف ونعة واضافة ولا تعاقبه أن والفعل خلافا للاخفش و ينوب مضافه ككل و بعض وضمير ونوع وهيئة وعدد واشارة وأوجب ابن مالك وصفها به و وقت ونعت وما استفهامية وشرطية وآلة لا مالم يعهد ومنه علم كسبحان و برة وفجار واستعمل نحو عطاء وثواب مصدرا ولا يقاس والاكثر لا ينصب مصدر بن مؤكدا ومبينا وقيل يجوز وثلاثة

﴿ ش ﴾ فيه مسائل الأولى الاختصاص فى المصدر يكون بأل إما عهدية نحو ضربت الضرب تريد ضربا معهودا بينك وبين المخاطب أى الضرب الذى تعلم أو جنسية نحو زيد يجلس الجلوس مريدا الجنس والتنكير ويكون بالنعت نحو قمت قياما طويلا أو بالاضافة نحو قمت قيام زيد والاصل قياما مثل قيام زيد فحذف المصدر ثم صفته وقام مقامهما المصدر فأعرب باعرابه الثانية لايجوز أن تقع أن والفعل فى موقع المصدر فلا يجوز ضربته أن أضرب به لان ان تخلص الفعل للاستقبال والتأكيد انما يكون بالمصدر المبهم وعلله بعضهم بأن أن يفعل يعطى محاولة الفعل ومحاولة المصدر ليست بالمصدر فلذلك لم يسغ لها أن تقع مع صلتها موقع المصدر وحكى عن الأخفش إجازة ذلك الثالثة يقوم مقام المصدر المبين ما أضيف اليه من كل و بعض نحو . فلا تميلوا كل الميل . لتمه بعض اللوم وما أدى معناهما نحو ضربت أى ضرب . ولا تضرونه شيأ . وضمير نحو . لا أعذبه أحدا من العالمين . ونوع نحو . والنازعات غرقا . و رجعت القهقرى وقعدت القرفصاء وهيئة نحو مات ميتة سوء وعاش عيشة مرضية وعدد نحو ضربت ثلاثين ضربة واسم اشارة نحو ضربت ذلك الضرب

قال ابن مالك ولابد من جعل المصدر تابعا لاسم الاشارة المقصود به ذلك المصدر ورده أبو حيان بأن من كلامهم ظننت ذلك يشيرون به الى المصدر ولذلك اقتصر واعليه اذليس مفعولا أول ولم يذكروا بعده المصدر تابعا له وعلى هذا خرجه سيبويه ووقت نحو * ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا * أى اغتماض ليلة أرمد ونعت نحو واذكر ربك كثيرا . وما الاستفهامية نحو ما تضرب زيدا أى أى ضرب تضرب وما الشرطية نحو ما شئت فقم أى أى قيام شئت والآلة نحو ضربته سوطا ورشقته سهما والاصل ضربة سوط ورشقة سهم ويطرد فى جميع أسماء آلات الفعل فلو قلت ضربته خشبة ورميته آجرة لم يجز لان الآجرة لم تعهد آلة للرمى والخشبة لم تعهد آلة للضرب الرابع من المصدر ما هو علم للمعنى كسبحان علم للتسبيح وبرة علم للبرة وفجار علم للفجرة ويسار علم لليسرة يقال بره برة وفجر به فجار وهو معلق على الجنس الخامسة استعملوا العطاء مصدرا بمعنى الاعطاء والثواب مصدرا بمعنى الاثابة قال الشاعر

* وبعد عطائك المائة الرتاعا * وقال تعالى . ثوابا من عند الله . وذلك مسموع لا يقاس عليه السادسة منع الأخفش والمبرد وابن السراج والأكثرون عمل الفعل فى مصدرين مؤكد ومبين وذهب السيرافى وابن طاهر الى أنه يجوز أن ينصبهما وأن ينصب ثلاثة اذا اختلف معناها نحو ضرب ضربت باشديدا ضربتين وعلى الأول الثانى بدل ومن المسموع فى ذلك قوله

ووطئتنا وطأ على حنق * وطء المقيد نابت الهرم

ولا يصح فيه البدلية لان الثانى غير الاول فيخرج على اضمار فعل

﴿ص﴾ مسئلة يحذف عامله لقرينة ويجب فى مواضع منها ما كان بدلا من فعله ويقدر بمعنى ما لا فعل له كدفرا والأصح أن بهرا فعل وانه لا يقاس فى الدعاء وثالثها يقاس ان كان له فعل وجاء رفع بعضها وقبح إضافتها وما أضيف نصب ومما أفردوا أضيف ويح وويس وويب ويختار الرفع فى ويح مفردا عكس تب وقيل يجب وفى عطف ويح على تب وعكسه خلف وعلى الجواز ينصب ويح وتب على حاله ويقال ويله وويل له وويلا طويل وبالنصب فيهما وغول وغولة ولا يفرد عنه ومضافها التبيين كلك بعد سقيا والأحسن فى المعرف الرفع وهو سماع فى الأصح

﴿ش﴾ يجوز حذف عامل المصدر لقرينة لفظية كقولك حثيثا لمن قال أى سير سرت أو معنوية نحو تأهبا ميمونا لمن رأيته يتأهب لسفر وحجا مبرورا لمن قدم من حج وسعيا مشكورا لمن سعى فى مثوبة ويجب الحذف فى مواضع فى منها حيث كان المصدر بدلا من اللفظ بالفعل سواء كان فعله مستعملا كسقيا ورعيا أو مهملا أى غير موضوع فى لسان العرب كدفرا بمعنى نتنا وأفة وهى وسخ الأذن وتفة وهى وسخ الاظفار فيقدر للثلاثة فعل من معناها وجعل ابن عصفور من ذلك بهرا بمعنى غلبة ومنه * ثم قالوا تحبها قلت بهرا * أى غلبنى حبها غلبة وقال أبو حيان حكى ابن الاعرابى وغيره انه يقال للقوم اذا دعى عليهم بهرهم الله فيكون منصوبا بفعل مستعمل لا مهمل واختلف هل يقتصر على ما سمع من هذه الالفاظ فى الدعاء للانسان أو عليه كسقيا ورعيا وجدعا وعقرا وبعدا وسحقا وتعسا ونكسا وبؤسا وخيبة وتبا أو يقاس عليها فسيبويه على الاول والأخفش على الثانى قال أبو حيان وينبغى أن يفصل فيقال ما كان له فعل من لفظه يقاس وما لا فلا وقد جاء بعضها فى الشعر مرفوعا قال

أقام وأقوى ذات يوم وخيبة * لأول من يلقى وشر ميسر

فالمجرور خبر له ولا تستعمل هذه المصادر مضافة الا فى قبيح من الكلام واذا أضيفت فالنصب حتم ومما جاء مضافا بعدك وسحقك وأنشد الكسائى

اذا ما المهارى بلغتنا بلادنا ● فبعد المهارى من حسير ومتعب

ومما استعمل مفردا أو مضافا قولهم للمصاب المرحوم ويح فلان وويحه وويح له للمتعجب منه وويباله وويبك وويب غيرك وويسك وويسه قال الجزولى وهو استصغار واستحقار وقال ابن طاهر وويح كلمة تقال رحمة وويس كلمة تقال فى معنى رأفة وهى مضافة الى المفعول ومتى أضفتها لزمت النصب ولا يجوز فيها الرفع لانه مبتدأ لا خبر له فاذا أفردت جاز الرفع والنصب تقول ويح له وويحا له وويل له وويلا له ولا يقوى النصب فى هذا قوته فى غيره لان هذا مصدر لا فعل له وانما يقوى النصب فى المصدر الذى له فعل نحو حمد وشكرا فالرفع فى نحو ويح وويل قوى والغالب على ويح الرفع وعلى تب النصب اذا أفرد نحو تبا له ويجوز تب له وقال ابن أبى الربيع تبا لك التزم نصبه وويحك التزم رفعه وفى ويل لك وجهان ولو قستنا الساو بنا لكن لا نتعدى السماع فان عطف ويح على تب نصبته ولا يجوز رفعه لانه لا خبر له وان عطفت تب على ويح فكحاله قبل العطف ويكون جملتان فعلية على اسمية لتساويهما فى المعنى ويقال تبا له وويح له فلا يكون فى ويح الا الرفع كحاله قبل العطف انتهى ومنع المازنى عطف ويح على تب وعكسه قال لان ويح رحمة له وتب بمعنى خسران له فكيف يتصور أن يدعو له وعليه فى حين واحد وأجيب بأن ويح حينئذ أخرج مخرج الدعاء وليس معناه الدعاء أو تبا أيضا دعاء له على حد قاتله الله ما أشعره ويقال للمصاب المغضوب عليه ويله وويل له وويلا له وويل طويل له وويلا طويلا فيجب النصب فى الاضافة ويجوز هو والرفع فى الافراد ويقال عول وعولك ولا يفرد انما يستعمل تابعا لويل ومضافها للمتبين كلك فى سقيالك وأما المعرف بأل فالرفع فيه أحسن من النصب لانه صار معرفة فقوى فيه الابتداء نحو الويل له والخيبة له لكن ادخال أل ليس مطردا فى جميعها وانما هو سماع نص عليه سيبويه فلا يقال السقى لك والرعى وقال الفراء والجرمى بقياسه ونفاه أبو حيان

﴿ص﴾ ومنه المثناة كلبيك وسعديك تابعة وحنانيك ودواليك وهذاذيك وحجازيك وحواليك ولا تتصرف وتلزم الاضافة واضافتها لظاهر قال ابن مالك شاذة كغائب وخالفه أبو حيان فان أفردت تصرفت وزعم يونس لبا مفردا قلبت ألفه وتثنيتها للتكثير وقيل للشفع وزعم السهيلى فى حنانيك خاصة والكاف فى ما هو خبر مفعول وطلب فاعل وقال الاعلم حرف خطاب وسمع لب كامس

﴿ش﴾ من الواجب حذف عامله لكونه بدلا من فعله فى اجابة الداعى لبيك وسعديك أى اجابة بعد اجابة واسعادا بعد اسعاد أى كلما دعوتنى وأمرتنى أجبتك وساعدتك ولا يستعمل سعديك وحده بل تابعا للبيك كعوله بعد ويله ويجوز أن يستعمل لبيك وحده ومنه قولهم حنانيك أى تحننا بعد تحنن وقد نطق بفعله قال

تحنن على هداك المليـ ● ـك فان لكل مقام مقالا

ودواليك من المداولة قال

اذا شق برد شق بالبرد مثله ● دواليك حتى كلنا غير لابس

أى تداولنا دواليك كان الرجل فى الجاهلية اذا أراد أن يقعد مع امرأته شق كل واحد منهما ثوب الآخر ليؤكد المودة وهذاذيك قال ● ضربا هذاذيك وطعنا وخضا ● أى تهذ هذاذيك وحجازيك أى تحجز حجازيك أى تمنع وحذاريك أى تحذر أى ليكن منك حذر بعد حذر زاده صاحب البسيط وحواليك أى اطافة بعد اطافة وهذه المصادر كلها لا تتصرف وهى ملتزم فيها الاضافة والتثنية فان أفرد منها شئ كان متصرفا كقوله

● فقالت حنان ما أتى بك ههنا ● واختلف فى تثنيتها أهى تثنية يشفع بها الواحد والمراد اجابة موصولة بأخرى ومساعدة موصولة بأخرى وحنان موصول بآخر أم تثنية يراد بها التكثير على قولين أصحهما الثانى وقال

السهيلي بالأول في حنانيك خاصة قال المراد رحمة في الدنيا ورحمة في الآخرة ورد بأن من العرب من استعمله وهو لا يعتقد الآخرة قال طرفة * حنانيك بعض الشر أهون من بعض * وذهب يونس الى أن لبيك اسم مفرد وأصله قبل الاضافة لبا مقصور وقلبت ألفه ياء لاضافته الى الضمير كما قلبوا في لديك وعليك والذي ذهب اليه الخليل وسيبويه والجمهور أنه تثنية لب كما أن حنانيك تثنية حنان لانه سمع لب ولم يسمع لبا وذكر ابن مالك أن اضافة لبيك الى الظاهر شاذة كاضافتها الى الضمير الغائب قال * فلبي يدي مسور * وقال لبيه لمن يدعوني ورده أبو حيان بأن سيبويه قال في كتابه يقال لبي زيد وسعدي زيد فساق ذلك مساق المنقاس المطرد والكاف في نحو لبيك وسعديك وحنانيك الواقع موقع الفعل الذي هو خبر في موضع المفعول لان المعنى لزوما وانقيادا لاجابتك ومساعدة لما تحبه ومعنى قولهم سبحان الله وحنانيه أسبحه واسترحمه والكاف في نحو هذا ذيك ودواليك وحنانيك اذا وقعت موقع الطلب في موضع الفاعل كانه قال هذك ومداولتك وتحننك وزعم الأعلم أن الكاف حرف خطاب لا موضع لها من الاعراب كهي في أبصرك والنجاك وذلك وحذفت النون لشبه الاضافة ولان الكاف تطلب الاتصال بالاسم كاتصالها باسم الاشارة والنون تمنعها من ذلك فحذفت ورد بأن وقوع الاسم الظاهر وضمير الغائب موضع الكاف يبطل كونها حرفا وسمع مفرد لبيك لب بالكسر وهو مصدر بمعنى اجابة منصوب مبني كامس وغاق لقلة تمكنه كذا نص عليه سيبويه ورد به أبو حيان على ابن مالك حيث قال إنه اسم فعل بمعنى أجبت

﴿ص﴾ ومنه سبحان الله ومعاذ الله وريحانه ويلزم سبحان الله في الاصح ولا يتصرف ويلزم الاضافة وعرف سبحان الله بأل في الشعر وافرد منونا وغيره وقيل إنه مبني

﴿ش﴾ من البدل عن فعله سبحان الله أي براءة له من السوء وليس مصدر السبح بل سبح مشتق منه كاشتقاق حاشيت من حاشى ولوليت من لولا وصهصهت وأففت وسوفت وبأبأت ولبيت من صه صه وأف وسوف وبأبي ولبيك ولا يقال سبح مخففا فيكون سبحان مصدرا له ويلزم الاضافة ولا يتصرف وقد يفرد في الشعر منونا ان لم تنو الاضافة كقوله * سبحانه ثم سبحانا نعوذ به * وغير منون إن نويت كقوله * سبحان من علقمة الفاخر * أراد سبحان الله فحذف المضاف اليه وأبقى المضاف بحاله وعرف بأل في الشعر قال * سبحانك اللهم ذا السبحان * ومن ذلك معاذ الله بمعنى عياذا بالله ويلزم أيضا الاضافة ولا يتصرف ومنه ريحان الله بمعنى استرزاق الله ويلزم أيضا الاضافة ولا يتصرف ولم ينطق له بفعل من لفظه فيقدر من معناه أي استرزقه ولا يستعمل مفردا بل مقترنا مع سبحان الله وقيل يستعمل وحده لان سيبويه لم يذكره مقترنا مع سبحان الله ولا نبه على ذلك ومذهب سيبويه ان سبحان علم للتسبيح ممنوع الصرف وقيل هو مبني لانه لا يتصرف ولا ينتقل عن هذا الموضع فاشبه الحرف

﴿ص﴾ ومنه سلاما وحجرا ومنه عجبا وحمدا وشكرا لا كفرا وهل هو خبر أو انشاء أو يلزم اجتماعهما خلاف ومنه أفعله وكرامة ومسرة ونعمة عين وحبا ونعام عين ولا أفعله ولا كيدا ولا هما ولأفعلنه ورغما وهوانا وجاء رفع بعضها وطرده ابن عصفور ومنه صلفا وكرما في التعجب وهل منه غفرانك خلاف

﴿ش﴾ من البدل عن فعله سلاما بمعنى براءة منكم لا خير بيننا ولا شر ولا يتصرف بخلاف سلام بمعنى التحية فانه يتصرف ومنه حجرا بكسر الحاء يقال للرجل أتفعل هذا فيقول حجرا أي منعا أي امنع نفسي وأبعده وأبرأ منه وقال سيبويه أي سترا وبراءة من هذا ومنه قوله تعالى. ويقولون حجرا محجورا. ولا يتصرف اذا كان مشابا معنى المبارأة والتعوذ بخلاف ما اذا كان على أصله من المنع أو الستر من غير أن يشاب هذا المعنى فانه

متصرف كقوله تعالى . لذى حجر . ومن ذلك عجبا وحمدا وشكرا لا كفرا قال ابن مالك وهى انشاء قال أبو حيان وكذا قال الشلوبين أيضا قال ان قلت كيف يكون هذا مما لا يظهر فعله ولا شك انه يجوز أن تقول حمدت الله حمدا وأحمده حمدا فالجواب انما تكلم سيبويه فى حمد الذى هو نفس الحمد أعنى الذى هو صيغة الانشاء للحمد وهذا لا يظهر معه الفعل بل يتعاقبان والذى أورده المعترض انما هو محض الخبر عن الحمد لا نفس الحمد قال أبو حيان والذى ذكره ابن عصفور أن هذه الألفاظ خبر فانه قال عجبا وحمدا وشكرا لا انها مصادر قائمة مقام أفعالها الناصبة لها أى أعجب عجبا وأحمد حمدا وأشكر شكرا وتفارق ويله واخواتها فى أن معنى هذه الخبر ومعنى تلك الدعاء وتفارق سبحان الله واخواته وان كان معناها الخبر من جهة انها تتصرف فتستعمل مرفوعة كقوله

عجب لتلك قضية واقامتى فيكم * على تلك القضية أعجب

وتلك لا تتصرف وقد سردها سيبويه مع ما هو خبر فقال هذا باب ما ينتصب على اضمار الفعل المتروك إظهاره من ذلك قولك حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا وأفعل ذلك وكرامة ومسرة ونعمة وحبا ونعام عين ولا أفعل ذلك ولا كيدا ولا هما ولأفعلن ذلك ورغما وهوانا فانما ينتصب هذا على اضمار الفعل كأنك قلت أحمد الله حمدا وأشكر الله شكرا وأعجب عجبا وأكرمك كرامة وأسرك مسرة ولا أكاد كيدا ولا أهم هما وأرغمك رغما ثم قال سيبويه وقد جاء بعض هذا رفعا يبتدئ ثم يبنى عليه كقوله * عجب لتلك قضية البيت قال وسمعنا بعض العرب يقال له كيف أصبحت فيقول حمد الله وثناء عليه كانه يقول أمرى وشأنى حمد الله وثناء عليه انتهى * قال أبو عمرو بن تقى قول سيبويه حمدا وشكرا لا كفرا كذا تكلم بالثلاثة مجتمعة وقد تفرد وعجبا مفردعنها وقال ابن عصفور لا يستعمل كفرا الامع حمدا وشكرا ولا يقال أبدا حمدا وحده وشكرا الا أن يظهر الفعل على الجواز ولا يلزم الاضمار الامع لا كفرا فهذه الأمور لما جرت مجرى المثل ينبغى أن يلتزم فيها ما التزمته العرب وقال أبو حيان لا يستعمل افعل كيدا وكرامة الاجوابا أبدا وكأن قائلا قال أفعل ذلك أو اتفعله فقلت أفعله وأكرمك بفعله كرامة وأسرك مسرة بعد مسرة ولا يستعمل مسرة الابعد كرامة وكذا نعمى عين بعد حبا لا يقال مسرة وكرامة ولا نعمى عين وحبا وكرامة هنا اسم موضوع موضع المصدر الذى هو الاكرام وكذا نعمة عين ونعام عين اسمان فى معنى انعام ونعام عين بضم النون وكسرها وفتحها وأنكر الشلوبين الفتح وأكاد الذى قدره سيبويه فى كيدا اختلف فيه فقال الاعلم هى الناقصة والمعنى ولا أكاد أقارب الفعل وحذف الخبر للعلم به وقال ابن طاهر هى التامة والمعنى ولا مقاربة وهما من هممت بالشئ ولأفعلن ذلك ورغما جواب لمن قال افعله وان رغم أنفه رغما وان هان هوانا قال أبو حيان وقول سيبويه وقد جاء بعض هذا رفعا فيه دليل على انه لا يطرد وبه صرح صاحب البسيط وهو مخالف لكلام ابن عصفور أنها تستعمل مرفوعة انتهى * ومن ذلك قولك فى التعجب كرما وصلفا قال سيبويه لانه صار بدلا من أكرم به واصلف قال بعضهم ويقدر ناصبه كرم كرما وصلف صلفا لأن أبنية التعجب ليس منها ماله مصدر الا افعل ومن ذلك غفرانك عده ابن مالك تبعا للزجاجى فيما هو بدل من اللفظ بالفعل وقيل هو من قبيل ما يجوز اظهار ناصبه واضطرب كلام ابن عصفور فى ذلك فمرة قال بالاول ومرة قال بالثانى واختلف هل الفعل الناصب له بمعنى الطلب أو بمعنى الخبر فذهب الزجاج الى الاول وأن التقدير اغفر غفرانك وعزاه السخاوى الى سيبويه وذهب الزمخشرى الى الثانى وأن التقدير نستغفرك غفرانك وذهب بعضهم الى انه منصوب على المفعول به أى نطلب أو نسأل غفرانك وجوز بعضهم فيه الرفع على الابتداء أو اضمار الخبر أى غفرانك مطلوبنا

﴿ ص ﴾ ومنها الواقع فى توبيخ مع استفهام أولا للنفس أو غيرها أو تفصيل عاقبة طلب أو خبر أو نائبا عن خبر

اسم عين بتكرير أو حصر أو مؤكد جملة لا تحتمل غيره ويسمى مؤكد نفسه أو تحتمل فمؤكد غيره ويلزم فيه معرفة البتة ولا يقدم عليها في الأصح لا نحو أجدك لا تفعل اللام للاضافة لمناسب الفاعل وإيلائه غالبا لا أو لم أو لن وجوز الزجاج توسيطه وسيبويه رفعه والمبرد الباقي ومنها المشتبه به مشعر بالحدوث بعد جملة مشتملة على معناه وصاحبه دون صالح للعمل ويجوز اتباعه قال ابن خروف بضعف وابن عصفور سواء وهو أولى ان خلت الجملة

﴿ ش ﴾ من المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر ما وقع في توبيخ سواء كان مع استفهام كقوله

أذلا إذا شب العدى نار حربهم * وزهوا إذا ما يجنحون الى السلم

أم دونه كقوله

خمولا واهمالا وغيرك مولع * بتثبيت أسباب السيادة والمجد

سواء كان التوبيخ للمخاطب كما مثل وكقوله * أطربا وأنت قنسري * أم للنفس كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه أغدة كغدة البعير وموتا في بيت سلولية ومنها ما وقع تفصيل عاقبة طلب أو خبر فالطلب نحو فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء والخبر نحو

لاجهدن فإما درء واقعة * تخشى وإما بلوغ السؤل والأمل

ومنها ما وقع نائبا عن خبر اسم عين بتكرير أو حصر فالتكرير نحو زيد سيرا سيرا أي يسير وكقوله

أنا جدا جدا ولهوك يزدا * د إذن مالى اتفاق سبيل

أي أجد جدا والحصر نحو إنما زيد سيرا وما زيد الا سيرا أي يسير وكقوله

ألا إنما المستوجبون تفضلا * بدارا الى نيل التقدم في الفضل

أي يبادرون بدارا جعل أحد اللفظين في التكرير عوضا من ظهور الفعل وقام مقامه في الحصر إنما أو ما والا فلو كان المخبر عنه اسم معنى وجب رفع المصدر خبرا عنه نحو جدك جد عظيم وإنما بدارك بدار حريص ومنها ما وقع مؤكد المضمون جملة فإن كان لا يتطرق اليها احتمال يزول بالمصدر سمى مؤكد النفسه لانه بمنزلة تكرير الجملة فكأنه نفس الجملة نحو له على دينار اعترافا وان كان مفهوم الجملة يتطرق اليه احتمال يزول بالمصدر سمى مؤكد الغيره لانه ليس بمنزلة تكرير الجملة فهو غيرها لفظا ومعنى نحو أنت ابنى حقا قال أبو حيان وهذا المصدر المؤكد به في ضربيه يجوز أن يأتي نكرة ومعرفة باللام وبالاضافة فالنكرة نحو هذا عبد الله حقا وقطعا ويقينا وهو عالم جدا والمعرفة نحو هذا عبد الله الحق لا الباطل واليقين لا الشك والمضاف نحو صنع الله ووعد الله وصبغة الله وكتاب الله وقد التزم في بعضها التعريف فقط نحو البتة كقولك لا أفعله البتة ومعناه القطع ولا أعود له البتة وأنت طالق البتة ثم هذا المصدر المؤكد بضربيه لا يجوز تقديمه على الجملة المؤكدة على الصحيح وسببه أن العامل فيه فعل يفسره مضمونها من جهة المعنى اذ التقدير في له على دينار اعترافا أعترف بذلك اعترافا وفي هو ابنى حقا أحقه حقا فأشبه ما العامل فيه معنى الفعل فلم يجز تقديمه قياسا عليه وأجاز الزجاج توسيطه فيقال هذا حقا عبد الله قال لانه اذا تقدم جزء فقد تقدم ما يدل على الفعل واستشهد بقوله

وكذا كم مصير كل أناس * سوف حقا تبليهم الايام

وقوله إني ورب القائم المهدى * ما زلت حقا يابنى عدى * أخا اعتلال وعلى أدى

أي سفر وأجاز قوم تقديمه واستدلوا بقولهم حقا زيد منطلق وأوله المانعون على ان حقا هنا نصب على الظرف لا على المصدر أي أفي حق زيد منطلق نص عليه سيبويه قال ابن مالك وأما قولهم أجدك لا تفعل فأجاز فيه الفارسي تقديرين أحدهما أن يكون لا تفعل في موضع الحال والثاني أن يكون أصله أجدك

أن لاتفعل ثم حذفت أن وبطل عملها وزعم الشلوبين أن فيه معنى القسم ولذلك قدم انتهى قال أبو حيان قد أدخله سيبويه فى المصدر المؤكد لما قبله وهو بمنزلة أحقا لاتفعل كذا ولا تستعمل الامضافا وغالبا بعده لا أو لم أو لن قال فى النهاية والاسم المضاف اليه جدحقه أن يناسب فاعل الفعل الذى بعده فى التكلم والخطاب والغيبة نحو أجدى أكرمتك وأجدك لاتفعل وأجدك لم تفعل وأجده لم يزرنا وعلة ذلك أنه مصدر يؤكد الجملة التى بعده فلو أضفته لغير فاعله اختل التوكيد قال أبو حيان فان قلت كيف أدخل سيبويه هذا فى المصدر المؤكد لما قبله وليس كذلك لانك اذا فرضته مؤكدا فانما يكون مؤكدا لما بعده قلت إنما هو جواب لمن قال أنا لا أفعل كذا وأنا أفعل كذا فلا شك أن المتكلم يحمل كلامه على الجد فهو مجد فيما يقوله فاذا قلت أتجد ذلك جدا فهو مؤكد لما قبله وجوز سيبويه رفع هذا النوع كله أى المصدر المؤكد بجملة على تقدير الابتداء ويكون لازما الاضمار فصنع الله مثلا على اضمار هو وذلك وله على ألف اعتراف كذلك وجوز المبرد رفع باقى الخبر المكرر والمحصور فيقال زيد سير سير وانما أنت سير ومن المواضع التى يجب فيها حذف عامل المصدر ما وقع مشبها به مشعرا بحدوث بعد جملة حاوية فعله وفاعله معنى دون لفظ ولا صلاحية للعمل فيه كقولك مررت به فاذا له صوت صوت حمار وله صراخ صراخ الثكلى وقوله * له صريف صريف القعو بالمسد *

واحترز بقولنا مشعرا بحدوث عما لا يشعر به نحو له ذكاء ذكاء الحكماء فلا يجوز نصبه لان نصب صوت وشبهه انما يكون لكون ماقبله بمنزلة يفعل مسند الى فاعل اذ التقدير فى وله صوت وهو يصوت فاستقام نصب مابعده لاستقامة تقدير الفعل فى موضعه وذلك لا يمكن فى له ذكاء فلم يستقم النصب وبقولنا بعد جملة عما بعد مفرد نحو صوته صوت حمار فلا يجوز نصبه وبقولنا حاوية الى آخره عن نحو فيها صوت صوت حمار وعليه نوح نوح الحمام فالنصب فى ذلك ضعيف لانه لم يشتمل على صاحب الصوت فلم يمكن تقديره يصوت فوجه النصب على ضعفه أن الصوت يدل على المصوت وبقولنا ولا صلاحية للعمل عما لا يصلح للعمل فى المصدر نحو هو مصوت صوت حمار فان صوت حمار هنا ينتصب بمصوت لا بمضمر ثم اذا اجتمعت الشروط فان كان معرفة تعين فيه ماذكر من النصب على المصدرية نحو له صوت صوت الحمار وان كان نكرة جاز فيه مع ذلك الحالية بتقدير فعل أى يبديه ويخرجه صوت حمار ويجوز الرفع فى المعرفة والنكرة على الاتباع بدلا فيهما ونعتا فى النكرة وعلى الخبرية بتقدير المبتدإ فيهما وجعل ابن خروف النصب فى هذا النوع أقوى من الرفع قال لان الثانى ليس بالاول فيدخل المجاز والاتساع وجعلهما ابن عصفور متكافئين لان فى الرفع المجاز وفى النصب الاضمار والاتباع أولى من النصب ان خلت الجملة عن صاحبه كما تقدم

﴿ص﴾ مسئلة أنابوا عنه صفات كعائذا بك وهنيا وأقائما وقد قعدوا وأعيانا كتربا وجندلا وفاها لفيك وأأعور وذاناب ولا يقاس وفى الصفات خلف والاصح أنها أحوال والأعيان مفعولات وسمع رفع ترب وقاس سيبويه رفع أعيان غير الدعاء

﴿ش﴾ أنابوا عن المصدر اللازم اضمار ناصبه صفات كعائذا بك وهنيا لك وأقائما وقد قعد الناس وأقاعدا وقد سار الركب وهى أسماء فاعلين وهنيء من هنؤ كشريف من شرف قال بعض المغاربة وهى موقوفة على السماع وزعم بعضهم أن ذلك مقيس عند سيبويه يقال لكل من لازم صفة دائبا عليها نحو أضاحكا وأخارجا وأنابوا عنه أيضا أسماء أعيان قالوا تربا وجندلا فى معنى تربت يداه أى لا أصاب خيرا والترب التراب والجندل الحجارة وقالوا فاها لفيك أى فالداهية ويستعمل هذا فى معنى الدعاء أى دهاه الله وقيل ضمير فاها للخيبة وقالوا أأعور وذاناب والمقصود به الانكار وأصله أن بنى عامر لما قاتلوا بنى أسد جعلوا فى مقدمتهم عند اللقاء جملا أعور رمشوه الخلق ذاناب وهو

السن فقال بعض الأسديين ذلك منكرا عليهم ولا يقاس هذا النوع اجماعا لا يقال أرضا ولا جبلا ورأى الاكثرين أن نصب الصفات المذكورة على الحالية المؤكدة لعاملها الملتزم اضماره والتقدير أعوذ وأتقوم وأتقعد ونصب الاعيان على المفعولية بفعل مقدر والتقدير أطعمك الله أو ألزمك تربا وجندلا وألزمك الله فاها الفيك وأتستقبلون أعور وذاناب وذهب المبرد الى أن هذه الصفات منصوبة على أنها مصادر جاءت على فاعل كالفالج والعافية وذهب الشلوبين وغيره الى أن تربا وجندلا انتصبا انتصاب المصدر بدليل جواز دخول اللام فيقال تربالك كما يقال سقيالك وذهب ابن عصفور وابن خروف الى أن أعور وذاناب حال والتقدير أتستقبلونه أعور وسمع رفع ترب على الابتداء ومابعده الخبر قال * فترب لأفواه الوشاة وجندل * قال أبو حيان ولا ينقاس الرفع فى أسماء الاعيان التى يدعى بها ولو قلت فوها الفيك على قصد الدعاء لم يجز وأما غير المدعو بها فقال سيبويه لو قال أعور وذوناب كان مصيبا قال أبو حيان وهو مبتدأ خبره مقدر أى مستقبلكم أو مصادفكم

﴿ ص ﴾ المفعول له شرطه أن يكون مصدرا خلافا ليونس معللا قيل ومن أفعال الباطن وشرط المتأخرون والاعلم مشاركته لفعله وقتا وفاعلا والجرمى والمبرد والرياشى تنكيره والاصح أن نصبه نصب المفعول به المصاحب فى الاصل جار الانواع المصدر ولا بفعل من لفظه واجب الاضمار فان فقد شرط جر باللام أو من أو الباء قيل أو فى الامع ان وأن ويكثر معها مقرونا بأل ويقل مجردا ومنعه الجزولى ويستويان مضافا ويجوز تقديمه خلافا لقوم لاتعدده ولو مجرورا

﴿ ش ﴾ قال أبو حيان تظافرت نصوص النحويين على اشتراط المصدرية فى المفعول له وذلك أن الباعث انما هو الحدث لا الذوات وزعم يونس أن قوما من العرب يقولون أما العبيد فذو عبيد بالنصب وتأوله على المفعول له وان كان العبيد غير مصدر وأوله الزجاج بتقدير التملك ليصير الى معنى المصدر كأنه قيل أما تملك العبيد أى مهما تذكره من أجل تملك العبيد وشرطه أن يكون معللا بخلاف المصادر التى لا تعليل فيها كقعد جلوسا ورجع القهقرى وشرط بعض المتأخرين فيه أن يكون من أفعال النفس الباطنة نحو جاء زيد خوفا ورغبة بخلاف أفعال الجوارح الظاهرة نحو جاء زيد قتالا للكفار وقراءة للعلم فلا يكون مفعولا له وشرط الاعلم والمتأخرون مشاركته لفعله فى الوقت والفاعل نحو ضربت ابنى تأديبا بخلاف ما لم يشاركه فى الوقت نحو * وقد نضت لنوم ثيابها * لان النض ليس وقت النوم أو الفاعل نحو * وانى لتعرونى لذكراك هزة * ففاعل تعرونى هزة وفاعل ذكرى الشاعر أى لذكرى اياك فيجران باللام ولم يشترط ذلك سيبويه ولا أحد من المتقدمين فيجوز عندهم أكرمتك أمس طمعا غدا فى معروفك وجئت حذر زيد ومنه * يريكم البرق خوفا وطمعا * ففاعل الاراءة هو الله والخوف والطمع من الخلق وشرط الجرمى والمبرد والرياشى كونه نكرة وانه ان وجدت فيه ال فزائدة لان المراد ذكر ذات السبب الحامل فيكفى فيه النكرة فالتعريف زيادة لا يحتاج اليها ورده سيبويه والجمهور فان السبب الحامل قد يكون معلوما عند المخاطب فيحمله عليه فيعرفه ذات السبب وأنها المعلومة له ولا تنافى بينهما فمجموع الشروط باتفاق واختلاف ستة وبقى سابع وهو أن لا يكون من لفظ الفعل فان كان فمفعول مطلق لان الشئ لا يكون علة لنفسه وهذا الشرط راجع الى معنى الشروط المذكورة كما قال أبو حيان فلذا لم أصرح به واختلف فى ناصبه فالصحيح وعليه سيبويه والفارسى أن ناصبه مفهم الحدث نصب المفعول به المصاحب فى الاصل حرف جر لانه جواب له والجواب ابدا على حسب السؤال فقولك فى جواب لم ضربت زيدا ضربته تأديبا أصله للتأديب الا أنه أسقط اللام ونصب ولهذا تعاد اليه فى مثل ابتغاء الثواب تصدقت له لان الضمير يرد الأشياء الى أصولها وذهب الكوفيون الى أنه ينتصب انتصاب المصادر وليس على اسقاط حرف

الجر ولذلك لم يتر جو اله استغناء بباب المصدر عنه وكأنه عندهم من قبيل المصدر المعنوى فاذا قلت ضربت زيدا تأديبا فكأنك قلت أدبته تأديبا وذهب الزجاج فيما نقل ابن عصفور عنه الى أنه ينتصب بفعل مضمر من لفظه فالتقدير فى جئتك اكراما لك أكرمتك اكراما لك حذف الفعل وجعل المصدر عوضا من اللفظ به فلذلك لم يظهر ومتى فقد شرط من الشروط المتقدمة وجب جره باللام وامتنع النصب فمثال فقد المصدرية جئتك للماء وللعشب وللسمن ومثال فقد المشاركة البيتان السابقان وقد يجر بمن أو الباء لانهما فى معنى اللام نحو «خاشعا متصدعا من خشية الله» «فبظلم من الذين هادوا» قيل وقد يجر بفى السببية نحو دخلت امرأة النار فى هرة ولا يتعين الجر مع أن وأن وان كانا غير مصدرين لانهما يقدران بالمصدر وان لم يتحد فيهما الفاعل أو الوقت لأن حرف الجر يحذف معهما كثيرا نحو أزورك أن تحسن الى أو أنك تحسن الى ولا يتعين النصب أيضا عند استيفاء الشروط بل يجوز معه الجر ثم ان كان مجردا من اللام والاضافة فالنصب أكثر ويقل الجر كالأمثلة السابقة ويجوز ضربته لتأديب وذهب الجزولى الى تعين نصبه ومنع جره قال الشلوبين ولا سلف له فى ذلك وان كان معرفا باللام فالجر أكثر ويقل النصب كقوله * لاأقعد الجبن عن الهيجاء * وقوله * شنوا الاغارة فرسانا وركبانا * ويجوز للجبن وللاغارة وان كان مضافا استوى نصبه وجره قال تعالى «ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله» وقال «لايلاف قريش» ويجوز تقديم المفعول له على عامله ومنعه ثعلب وطائفة ورد بالسماع قال

* فما جزعا ورب الناس أبكى * وقال * طربت وماشوقا الى البيض أطرب * ولا يجوز تعدد المفعول له منصوبا كان أو مجرورا ومن ثم منع فى قوله تعالى «ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا» تعلق لتعتدوا بتمسكوهن على جعل ضرارا مفعولا له وانما يتعلق به على جعل ضرارا حالا

﴿ ص ﴾ المفعول فيه هو ماضمن من اسم وقت معنى فى باطراد لواقع فيه ولو مقدرا ناصب له ويصلح له مبهم الوقت ومختصه فان جاز أن يخبر عنه أو يجر بغير من فمتصرف إما متصرف كحين أولا كغدوة وبكرة علمين والا فغير متصرف كبعيدات بين وماعين من بكرة وسحير وضحى وضحوة وصباح ومساء وليل ونهار وعتمة وعشاء وعشية وقد يمنع وجوز الكوفية تصرف ضحى وعتمة وليل أو ممنوع كسحر معينا مجردا

﴿ ش ﴾ المفعول فيه الذى يسمى ظرفا ماضمن من اسم وقت أو مكان معنى فى باطراد لواقع فيه مذكور أو مقدر ناصب له فماضمن جنس يشمل الظرف والحال والسهل والجبل من قول العرب مطرنا السهل والجبل وقولنا من اسم وقت أو مكان يخرج الحال وقولنا باطراد يخرج السهل والجبل من المثال المذكور فانه لا يقاس عليه لا فى الفعل ولا فى الأماكن فلا يقال أخصبنا السهل والجبل ولا مطرنا القيعان والتلول بل يقتصر فيه على مورد السماع بخلاف ماينصب على الظرفية فانه يجوز ان يخلف الاسم والفعل غيرهما تقول جلست خلفك فيجوز قعدت خلفك وجلست أمامك والناصب للمفعول فيه هو الفعل الواقع فيه ظاهرا نحو قمت يوم الجمعة وقمت امامك فالقيام واقع فى يوم الجمعة وفى الامام وهو العامل فيه أو مقدرا نحو زيد أمامك والقتال يوم الجمعة فالعامل فيهما كائن أو مستقر وهو مقدر لاملفوظ به وبدأت فى المتن بالكلام على ظرف الزمان فلذا اقتصرت فى الحد على ذكره وهو أوسع من المكان لان جميع أسماء الزمان صالحة للنصب على الظرفية مبهمة كانت أو مختصة والسبب فى تعدى الفعل الى جميع ظروف الزمان قوة دلالته عليه من جهة ان الزمان أحد مدلولى الفعل كما ان السبب فى تعديته الى جميع ضروب المصادر قوة الدلالة عليها من حيث يدل عليها من جهة المعنى واللفظ فالمبهم ماوقع على قدر من الزمان غير معين كوقت وحين وزمان وينصب على جهة التأكيد المعنوى لانه لا يزيد على دلالة الفعل ومنه «أسرى بعبده ليلا» لان الاسراء لا يكون الا بالليل قال بعضهم ولا ينكر التأكيد فى الظرفين

كما لا ينكر في المصدر والحال والمختص قسمان معدود وهو ماله مقدار من الزمان معلوم كسنة وشهر ويومين والمحرم وسائر أسماء الشهور والصيف والشتاء ولا يعمل فيه من الأفعال الا ما يتكرر ويتطاول فلا يقال مات زيد يومين ومن ثم قدر في أماته الله مائة عام فألبثه وغير معدود وهو اسماء الأيام كالسبت والاحد وما يختص بالاضافة كيوم الجمل أو بأل كاليوم والليلة أو بالصفة كقعدت عندك يوما قعدت عندك فيه زيد وما أضافت اليه العرب لفظ شهر من أعلام الشهور وهو رمضان وربيع الأول وربيع الآخر خاصة ثم ظرف الزمان قسمان أحدهما متصرف وهو ما جاز أن يستعمل غير ظرف كأن يكون فاعلا أو مبتدأ أو خبرا أو ينتصب مفعولا به أو ينجر بغير من كسرني يوم الخميس ويوم الجمعة مبارك واليوم يوم الجمعة وأجئت يوم الجمعة . وليجمعنكم الى يوم القيامة . ثم هو نوعان منصرف كحين ووقت وساعة وشهر وعام ودهر وغير منصرف كغدوة وبكرة علمين قصد بهما التعيين أم لالان علميتهما جنسية فيستعملان استعمال أسامة فكما يقال عند قصد التعميم أسامة شر السباع وعند التعيين هذا أسامة فأحذره يقال عند قصد التعميم غدوة أو بكرة وقت نشاط وعند قصد التعيين لأسيرن الليلة الى غدوة أو بكرة وقد يخلوان من العلمية بأن ينكرا بعدها فينصرفان ويتصرفان ومنه . ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا . قال أبو حيان جعلت العرب غدوة وبكرة علمين لهذين الوقتين ولم تفعل ذلك في نظائرهما كعتمة وضحوة ونحوهما وذكر بعضهم أن بكرة في الآية انما نونت لمناسبة عشيا الثاني غير متصرف بأن لا يخبر عنه ولا يجر بغير من بل يلزم النصب على الظرفية أو يجر بمن وأعلم يحكموا بتصرف ما جر بمن وحدها كعند وقبل وبعد لان من كثرة زيادتها لم يعتد بدخولها على الظرف الذي لا ينصرف وهو أيضا نوعان ممنوع الصرف كسحر اذا كان من يوم بعينه وجرد من أل والاضافة نحو أزورك يوم الجمعة سحر وجئتك سحر وأنت تريد بذلك من يوم بعينه بخلاف ما اذا كان نكرة فانه ينصرف ويتصرف نحو . نجيناهم بسحر . وكذا ان عرف بأل أو الاضافة نحو سير بزيد يوم الجمعة السحر منه أو من سحره ومنصرف كبعيدات بين بمعنى أوقات غير متصلة وهي جمع بعد مصغرة ومعناه ألقيته مرارا متفرقة قريبا بعضها من بعض فجمع بعد يدل على ما أريد من المرار وتصغيره يدل على ما أريد من تقاربها لان تصغير الظرف المراد به التقريب ومنه ما عين من بكرة وسحير وضحى وضحوة وصباح ومساء وليل ونهار وعتمة وعشاء وعشية فهذه الاسماء نكرات أريد بها أزمان معينة فوضعت موضع المعارف وان كانت نكرة ولذلك لا تتصرف وتوصف بالنكرة تقول أتيتك يوم الخميس ضحى مرتفعة ولقيتك يوم الجمعة عتمة متأخرة وقد يمنع عشية الصرف قصيرا اذ ذاك علما جنسيا كغدوة وأجاز الكوفيون تصرف ما عين من عتمة وضحوة وليل ونهار فتقول سير عليه عتمة وضحوة وليل ونهار

﴿ص﴾ ومنه ما لم يضف من مركب الأحيان كصباح مساء أي كل صباح ومساء ويساويه المضاف معنى خلافا للحريري في تخصيصه الفعل بالاول وذو وذات مضافين لوقت الا في لغة وأنكرها السهيلي في ذات ويقع تصرف وصف حين عرض قيامه ولم يوصف

﴿ش﴾ الحق بالممنوع التصرف في التزام النصب على الظرفية ما لم يضف من مركب الاحيان كفلان يزورنا صباح مساء ويوم يوم أي كل صباح ومساء وكل يوم قال

ومن لا يصرف الواشين عنه * صباح مساء يبغوه خبالا

وقال

آت الرزق يوم يوم فاجمل * طلبا وابغ للقيمة زادا

وهو مبني حينئذ لتضمنه معنى حرف العطف كخمسة عشر بخلاف ما اذا أضيف الصدر الى العجز فانه يتصرف

فيقع ظرفا وغير ظرف كقوله * ولولا يوم يوم ما أردنا * وقوله * وقد علاك مشيب حين لا حين * وكذا إنما لم يركب بل عطف نحو فلان يتعاهدنا صباحا ومساء وزعم الحريري في درة الغواص انه فرق بين قولك يأتينا صباح مساء على الاضافة وصباح مساء على التركيب وأن الخواص يهمون في ذلك فلا يفرقون بينهما وأن الفرق هو ان المراد به مع الاضافة أنه يأتي في الصباح وحده اذ تقدير الكلام يأتينا في صباح مساء والمراد به عند تركيب الاسمين وبنائهما على الفتح انه يأتي في الصباح والمساء لان الأصل صباحا ومساء فحذف العاطف وردّ عليه ابن بري بأن هذا الفرق لم يقله أحد بل صرح السيرافي بأن سير عليه صباح مساء وصباح مساء وصباحا ومساء بمعناهن واحد ثم قال وليس سير عليه صباح مساء مثل قولك ضربت غلام زيد في أن السير لا يكون الا في الصباح كما شهر أن الضرب لا يقع إلا بالأول وهو الغلام دون الثاني لانك اذا لم ترد ان السير وقع فيهما لم يكن في مجيئك بالمساء فائدة وهذا نص واضح وألحق العرب أيضا بالممنوع التصرف في التزام النصب على الظرفية ذا وذات مضافين الى زمان نحو لقيته ذا صباح وذا مساء وذات مرة وذات يوم وذات ليلة قال * اذا اشتد العصابة ذات يوم * الا في لغية خثعم فانها أجازت فيها التصرف فيقال سير عليه ذات ليلة برفع ذات وقال بعض الخثعميين * عزمت على اقامة ذي صباح * وزعم السهيلي ان ذات مرة وذات يوم لا تتصرف لا في لغة خثعم ولا غيرها وان الذي يتصرف عندهم انما هو ذو فقط وردّه أبو حيان بتصريح سيبويه والجمهور بخلاف ذلك والسبب في عدم تصرف ذا وذات في لغة الجمهور أنهما في الاصل بمعنى صاحب وصاحبة صفتان لظرف محذوف والتقدير في لقيته ذا صباح ومساء وقت صاحب هذا الاسم وذات يوم قطعة ذات يوم فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه فلم يتصرفوا في الصفة لئلا يكثر التوسع وعبارة ابن أبي العافية فضعف لذلك ولم يستعمل الا ظرفا ولان اضافتهما من قبيل اضافة المسمى الى الاسم وهي قليلة في كلام العرب فلم يتصرفوا فيها لذلك واستقبح جميع العرب التصرف في صفة حين عرض قيامها مقامه ولم يوصف كقولك سير عليه قديما أو حديثا أو طويلا فهذه أوصاف عرض حذفها موصوفها وانتصب على الظرفية فلو تصرف فيها فقيل سير عليه قديم أو حديث أو طويل قبح ذلك فان لم يعرض قيامها مقامه بل استعمل ظرفا وهي في الاصل صفة نحو قريب وملي حسن فيها التصرف نحو سير عليه قريب وسير عليه ملي من النهار أي قطعة من النهار ولو وصفت فيها أيضا حسن التصرف نحو سير عليه طويل من الدهر لانها لما وصفت ضارعت الاسماء

﴿ ص ﴾ وما صلح جواب كم أو متى وهو اسم شهر لم يضف اليه شهر قيل أو أضيف قال ابن خروف وكذا شهر مفردا وأعلام الايام أو كان الأبد والدهر والليل والنهار مقرونا بأل لا لمبالغة فالفعل واقع في كله تعميما أو توزيعا ويجوز في غيرهما التعميم والتبعيض ان صلح وتعريف جواب كم خلافا لابن السراج واضافة شهر الى كل الشهور وفاقا لسيبويه وخلافا للمتأخرين وقيل نصب المعدود والموقت نصب المفعول نيابة عن المصدر وقيل على حذف المصدر

﴿ ش ﴾ ما صلح أن يقع جوابا لكم ولا يصلح أن يكون جوابا لمتى هو ما كان موقتا غير معرف ولا مخصص بصفة نحو ثلاثة أيام ويومين فانه يصلح أن يكون جواب كم سرت فهذا النوع يكون الفعل في جميعه إما تعميما وإما تقسيطا فاذا قلت سرت يومين أو ثلاثة أيام فالسير واقع في اليومين أو في الثلاثة من الاول الى الآخر وقد يكون في كل واحد من اليومين أو الثلاثة وان لم يعم من أول اليوم الى آخره ومن التعميم صمت ثلاثة أيام ومن التقسيط أذنت ثلاثة أيام ومن الصالح لهما تهجدت ثلاث ليال ولا يجوز أن يكون الفعل في أحد الايام أو الليالي ويكون جواب كم نكرة كما ذكر ومعرفة كاليومين المعهودين وأنكر ابن السراج أن يرد جواب كم معرفة

لانه من جواب متى اذ يراد منها الوقت وبكم العدد وماصلح أن يقع جوابا لمتى فان كان اسم شهر غير مضاف اليه لفظة شهر فكذلك يكون الفعل واقعا فى جميعه تعميما أو تقسيطا نحو سرت المحرم وسرت صفر يحتمل الأمرين واعتكفت المحرم للتعميم وأذنت صفر للتقسيط وكلها تصلح جواب متى سرت ومتى اعتكفت ومتى أذنت وان كان غير اسم شهر فالعمل مخصوص ببعضه نحو متى قدمت فيقال يوم الجمعة فيكون القدوم فى بعضه وكذا ان كان اسم شهر مضافا اليه لفظ شهر فانه يجوز أن يكون فى بعضه وفى جميعه نحو قدم زيد شهر رمضان وصمت شهر رمضان هذا مذهب الجمهور وزعم الزجاج انه لافرق بين المضاف اليه شهر وغيره وانه يجوز أن يكون العمل فى بعضه وان يكون فى جميعه قال أبو حيان وهو خلاف نص سيبويه قال والتفرقة بين ذلك بالاستقراء والسماع وليس للقياس فيه مجال وزعم ابن خروف ان الفرق بين رمضان وشهر رمضان من جهة أن رمضان علم وشهر ليس كذلك انما هو معرفة باضافته الى رمضان وكذلك سائر أسماء الشهور والعلم واقع على الشخص بجميع صفاته فكذلك اسماء الشهور كالاعلام فلا تقع على بعض الشهر قال وليس كالشهر لانه واقع على جزء من الشهر منفردا أو مجتمعا من جهة أنه ليس علما فأجاز أن يقال سرت الشهر وأنت تريد أن السير فى بعضه وأجاز أن يعمل فى الشهر ما لايتطاول نحو لقيتك الشهر وكذا زعم فى أعلام الايام أنها كاعلام الشهور فاذا قلت سرت السبت أو سرت الخميس لم يكن العمل الا فى جميعهما لأنهما علمان فاذا أضفت اليه يوم أو ليلة فقلت سرت يوم السبت أو ليلة السبت جاز أن يكون السير فى بعضه وفى جميعه لان تعريفه بالاضافة وأجاز لذلك أن يعمل فى المضاف اليهما ما لايتطاول نحو لقيتك يوم الخميس ولم يجزه فى الخميس وسائر أيام الاسبوع فلا يقال لقيتك الخميس ولا لقيتك السبت قال أبو حيان وما زعمه باطل لان الاسم يتناول مسماه بجملته نكرة كان أو معرفة علما أو غيره وانما التفرقة بين الشهور اذا أضيف اليها شهر وبينها اذا لم يضف اليها شهر من جهة انه اذا انفرد الشهر ولم يضف فالعمل فى جميعه لانه يراد به ثلاثون يوما ولا يجوز أن يكون فى بعضه وكذلك أسماء الايام يجوز أن يكون فى كلها وفى بعضها لانها من قبيل المختص غير المعدود ويعمل فيه المتطاول وغيره فسواء أضيف اليه يوم أم لا انتهى * وكذا اذا كان جواب متى الأبد والدهر والليل والنهار مقرونة بالالف واللام فانها مثل رمضان اذا لم يضف اليه شهر يكون التعميم نحو سير عليه الليل والنهار والدهر والأبد ولا يقال لقيته الليل والنهار وأنت تريد لقاءه فى ساعة من الساعات ولا لقيته الدهر والأبد وأنت تريد يوما فيه فان قصدت المبالغة جاز اطلاقه على غير العام نحو سير عليه الأبد تريد المبالغة مجازا لا تعميم السير فى جميع الأبد وما سوى ما ذكر من جواب متى من اعلام الشهور غير المضاف اليها شهر والأبد ونحوه وذلك نحو اليوم والليلة ويوم كذا وليلة كذا وأسماء الايام وأشباه ذلك يجوز فيه التعميم والتبعيض ان صلح له فالاول نحو قام زيد اليوم والثانى نحو لقيت زيدا اليوم ويحتملهما نحو سار زيد اليوم وكون ما يكون العمل فى جميعه هو ظرف وانتصب انتصاب الظروف هو مذهب البصريين وزعم الكوفيون أنه ليس بظرف وانه ينتصب انتصاب المشبه بالمفعول لان الظرف عندهم ما انتصب على تقدير فى واذا عم الفعل الظرف لم يتقدر عندهم فيه فى لان فى يقتضى عندهم التبعيض وانما جعلوه مشبها بالمفعول لا مفعولا به لانهم رأوه ينتصب بعد الافعال اللازمة قال أبو حيان وما ذهبوا إليه باطل لانهم بنوه على أن فى تقتضى التبعيض وانما هى للوعاء * قال تعالى فأرسلنا عليهم ريحا صرصرا فى أيام نحسات * فأدخل فى على الايام والفعل واقع فى جميعها بدليل * سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما * وقال * فترى القوم فيها صرعى * فأدخل فى على ضمير الايام والليالى مع ان الرؤية متصلة فى جميعها وذهب بعض الصوريين الى أن ما كان من الظروف معطيا غير ما أعطى الفعل كالظروف المعدودة والمؤقتة فنصبها نصب المفعول على تقدير نيابتها عن المصدر ففى سرت

يومين كأنه قال سرت سيرا مقدرا بيومين لانه لا دلالة للفعل عليه وقيل هو بمنزلة ضربته سوطا أى سير يومين فحذف والصحيح أنه تعدى اليه بعد حذف الجار فنصبه والقولان المحكيان فى آخر القولة راجعان الى أصل الظرف لا الى مسئلة التعميم وهما مقابلان لقولى فى أول الباب لواقع فيه ناصب له وبقى مسئلة اضافة شهر الى أسماء الشهور قال أبو حيان ظاهر كلام التسهيل جواز اضافة شهر الى كل أسماء الشهور وليس كذلك فلم تستعمل العرب من أسماء الشهور مضافا اليه شهر الا رمضان وربيع الأول وربيع الآخر وأما غير هذه الثلاثة فلا يضاف اليه شهر لا يقال شهر المحرم ولا شهر صفر ولا شهر جمادى قال الا أن فى كلام سيبويه ما يخالف هذا فانه أضاف شهر الى ذى القعدة قال وبهذا أخذ أكثر النحويين فأجازوا اضافة شهر الى سائر أعلام الشهور ولم يخصوا ذلك بالثلاثة التى ذكرناها انتهى

﴿ص﴾ مسئلة يصلح للظرفية من الأمكنة ما دل على مقدار وفى كونه مبهما خلاف وما لا يعرف الا باضافة أو جرى مجراه باطراد ومنعه الكوفية الا باضافة لا تختص الا بنى ونحوها وألحق به منه ما قرن بدخلت وقيل هو مفعول به وقيل اتساع وقيل يجب النصب ان اتسع المدخول لا ان ضاق قال الفراء وكذا ذهبت وانطلقت وابن الطراوة والطريق مطلقا وألحق به قياسا ما اشتق من الواقع فيه وسماعا عند سيبويه والجمهور ما دل على قرب أو بعد كهو منى مزجر الكلب

﴿ش﴾ الذى يصلح للظرفية ويتعدى اليه الفعل من الامكنة أربعة أنواع أحدها ما دل على مقدار ويعبر عنه بمقدر قال أبو حيان وهما متقاربان نحو ميل وفرسخ وبريد وغلوة وهذا النوع اختلف فيه هل هو داخل تحت حد المبهم أم لا فالشلوبين على الثانى لان المبهم ما لا نهاية له ولا حدود محصورة وهذه الظروف المقدرة لها نهاية معروفة وحدود محصورة لان الميل مقدار معلوم من المسافة وكذا الباقى والفارسى وغيره على الاول لانه انما رجع تقديرها الى السماع ألا ترى أن الغلوة مائة باع والميل عشرة غلاء والفرسخ ثلاثة أميال والبريد أربعة فراسخ والباع لا ينضبط الا بتقريب لانه يزيد وينقص فيلزم أن تكون هذه المقدارات غير محققة النهاية والحدود بل تحديدها على جهة التقريب قال أبو حيان والصحيح انه شبيه بالمبهم ولذلك وصل اليه الفعل بنفسه وما ذكر من أن هذا المقدار ينصبه الفعل نصب الظرف هو قول النحويين الا السهيلى فانه زعم أن انتصاب هذا النوع انتصاب المصادر لا انتصاب الظروف لانه لا يقدر بفى ولا يعمل فيه الا ما كان فى معنى المشى والحركة لا يقال قعدت ميلا ولا رقدت ميلا والظرف يقع فيه كل ناصب له فهو اسم لخطى معدودة فكما أن سرت خطوة مصدر فكذلك سرت ميلا ونحوه الثانى ما لا يعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه كمكان وناحية ووراء وأمام ووجه وجهة وكجانبى فى قولهم هما خطان كجانبى أنفها يعنون خطين اكتنفا أنف الظبية وجنبى فى قوله

* جنبى فطيمة لا ميل ولا عزل * وكاقطار فى قولهم قومك أقطار البلاد وسواء فى جواز نصب ما ذكر على الظرف المبهم والمبين وذهب الكوفيون الى أنه لا يجوز نصب المبهم لعدم الفائدة بل لا بد من وصف يخصصه وما فى حكمه نحو قعدت مكانا صالحا وكذلك فى الجهة ولا يقال قعدت قداما ولا خلفا الا على الحال كأنك قلت متقدما ومتأخرا فان خصصت بالاضافة جاز نحو قعدت قدامك وخلفك الثالث ما جرى مجراه باطراد قال ابن مالك وذلك صفة المكان الغالبة نحو هم قريبا منك وشرقى المسجد ومصادر قامت مقام مضاف اليها تقديرا نحو قولهم هو قرب الدار ووزن الجبل وزنته قال والمراد بالاطراد أن لا تختص ظرفيته بعامل ما كاختصاص ظرفية المشتق من اسم الواقع فيه وجعل أبو حيان من ذلك قبلك ونحوك وقرابتك بمعنى قريبا الا أنه أشد مبالغة قال وشرقى منسوب الى الشرق ومعناه المكان الذى يلى الشرق قال وذكر سيبويه من هذا النوع هو قصدك

وهو صددك وهو صقبك وسواء في هذا النوع وما قبله النكرة والمعرفة هذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فلا يكون ظرف المكان عندهم الا معرفة بالاضافة فان كان نكرة فليس بظرف نحو قام عبد الله خلفا ووراء بمعنى متأخرا وقداما بمعنى متقدما أما المختص وهو الذي له اسم من جهة نفسه كالدار والمسجد والحانوت وقيل هو ما كان لفظه مختصا ببعض الأماكن دون بعض وقيل ما كان له أقطار تحصره ونهايات تحيط به فلا يتعدى اليه الفعل الا بواسطة في اذا أريد معنى الظرفية كجلست في الدار الا ما سمع من ذلك بدونها فانه يحفظ ولا يقاس عليه وهو كل مكان مختص مع دخلت نحو دخلت الدار والمسجد فذهب سيبويه والمحققين انه منصوب على الظرف تشبيها للمختص بغير المختص وذهب الفارسي ومن وافقه الى أنه مما حذف منه اتساعا فانتصب على المفعول به وذهب الاخفش وجماعة الى أنه مما يتعدى بنفسه فهو مفعول به على الاصل لا على الاتساع وذهب السهيلي الى أنه ان اتسع المدخول فيه حتى يكون كالبلد العظيم كان النصب لا بد منه كدخلت العراق ويقبح أن يقال دخلت في العراق وان ضاق بعد النصب جدا لأن الدخول قد صار ولوجا وتقحما كدخلت في البئر وأدخلت أصبعي في الحلقة قال أبو حيان وسكت عن المتوسط وقياس تفصيله انه يجوز فيه الوجهان التعدي بنفسه وبواسطة في وألحق الفراء بدخلت ذهبت وانطلقت فقال العرب عدت الى أسماء الاماكن دخلت وذهبت وانطلقت وحكى أنهم يقولون دخلت الكوفة وذهبت اليمن وانطلقت الشام قال أبو حيان وهذا شيء لم يحفظه سيبويه ولا غيره من البصريين والفراء ثقة فيما ينقله وقال المبرد ذهبت ليس من هذا الباب بل هو مما أسقط منه حرف الجر وهو الى لا في ومما سمع نصبه الطريق قال * كما عسل الطريق الثعلب * أى في الطريق وهو ضرورة كقوله * قالا خيمتي أم معبد * أى في خيمتي وذهب بعضهم الى أن انتصاب الطريق ظرفا يجوز في الاختيار وانه مشهور في كلام العرب ومقيس واختاره ابن الطراوة النوع الرابع ما دل على محل الحدث المشتق هو من اسمه كمقعد ومرقد ومصلى ومعتكف نحو قعدت مقعد زيد وقعودي مقعد زيد أى فيه وهو مقيس بشرط أن يكون العامل فيه أصله المشتق منه ولا يجوز أن يعمل فيه غيره فلا يقال ضحكت مجلس زيد أى فيه وما سمع من نصب ذلك يقتصر فيه على السماع ولا يقاس نحو وهو مني مقعد القابلة ومقعد الازار ومنزلة الولد أى في القرب ومناط الثريا ومزجر الكلب أى في الارتفاع والبعد واشباه ذلك مما دل على قرب أو بعد وما ذكرناه من الاقتصار فيه على السماع هو مذهب سيبويه والجمهور فلا يقال هو مني مجلسك ومتكأ زيد ومربط الفرس ومعقد الشراك ولا هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب بمعنى المكان الذي يقعد فيه ويزجر لان العرب لم تستعملها الا على معنى التمثيل للقرب والبعد وذهب الكسائي الى أن ذلك مقيس

﴿ ص ﴾ مسئلة كثر تصرف يمين وشمال وذات مضافا اليهما ومكان وندر في وسط ساكنا والمتحرك اسم وقال الكوفية ظرفان والفراء ما حسن فيه بين ظرف والاحسن تسكينه وما لا اسم والاحسن تحريكه وثعلب والمرزوقي ما كان آخر الفصل سكن وما لا حرك ومما عدم فيه بدل لا بمعنى بديل وأنكر الكوفية ظرفيته ومكان بمعناه وحول وحولى وأحوالي وحوال ووزن الجبل وزنة الجبل وصددك وصقبك وسوى ويقال سوى وسوى وسواء وقال الزجاجي وابن مالك هي اسم متصرف والرماني وأبو البقاء وابن هشام ظرف كثيرا وغيره قليلا ويستثنى ويوصف بها كغير فيضاف لمعرفة وكذا نكرة في الاصح وزعم عبد الدائم بناء سواء على الفتح وترد بمعنى وسط وسوى بمعنى مستو وشطر بمعنى نحو ذكره أبو حيان وعند مثلث العين لمكان الحضور والقرب حسا أو معنى وتأتي لزمانه وبمعناها الذي معربة لا بمعنى لدن في الأصح ولكن لا تجر أصلا ولا تكون ظرفا للمعاني بخلاف عند ولا تطلق على غائب وفاقا للحريري والعسكري وابن الشجري وخلافا

للمعرى وتقلب ألفهامع الضمير لا غيره غالبا

﴿ش﴾ الظروف المكانية أنواع أحدها ما كثر فيه التصرف وهو الاستعمال غير ظرف مبتدأ أو فاعلا ونائبا ومضافا اليه وهو يمين وشمال نحو جلست يمين زيد وشمال بكر ويمين الطريق أسهل وشمال الطريق أقرب وقال تعالى ﴿عن اليمين وعن الشمال قعيد﴾ وذات مضافة اليهما قال تعالى ﴿تزاور عن كهفهم ذات اليمين واذا غربت تقرضهم ذات الشمال﴾ وقال الشاعر • وكان الكأس مجراها اليمينا • وتقول دارك ذات اليمين ومنازلهم ذات الشمال ومكان نحو اجلس مكانك ومكانك حسن الثانى ما ندر فيه التصرف كوسط ساكن السين قال ابن مالك تجرده عن الظرفية قليل لا يكاد يعرف ومنه قوله يصف سحابا

وسطه كاليراع أو سرج المجـ • ـدل طورا يخبو وطورا ينير

فوسطه مبتدأ خبره كاليراع أما وسط المتحرك السين فاسم قال فى البسيط جعلوا الساكن ظرفا والمتحرك اسم ظرف فالأول نحو زيد وسط الدار والثانى نحو ضربت وسطه وقال الفراء إذا حسنت فيه بين كان ظرفا نحو قعد وسط القوم وان لم تحسن فاسم نحو احتجم وسط رأسه ويجوز فى كل منهما التسكين والتحريك لكن السكون أحسن فى الظرف والتحريك أحسن فى الاسم وأما بقية الكوفيين فلا يفرقون بينهما ويجعلونهما ظرفين الا أن ثعلب قال يقال وسط بالسكون فى المتفرق الاجزاء نحو وسط القوم ووسط بالتحريك فيما لا تتفرق اجزاؤه نحو وسط الرأس وتابعه المرزوقى قاله أبو حيان وقول الفرزدق

أتته بمجلوم كأن جبينه • صلاية ورس وسطها قد تفلقا

شاذ من حيث استعمال وسط مرفوعا بالابتداء وعند الكوفيين من حيث استعماله فيما لا تتفرق أجزاؤه وهو الصلاية الثالث ما عدم فيه التصرف فلم يخرج عن الظرفية أصلا وهو ألفاظ منها بدل لا بمعنى بديل نحو هذا بدل هذا أى مكان هذا قال أبو حيان ولم يذكر الكوفيون بدل ظرف مكان وانما ذكره البصريون واذا استعمل مكان بمعناه لم يتصرف أيضا ومنها حول وحوال وحولى وحوالى وأحوالى وحوال وأحوال قال تعالى ﴿فلما أضاءت ما حوله﴾ وقال صلى الله عليه وسلم اللهم حوالينا ولا علينا وقال الشاعر • ماء رواء ونصى حوليه • وقال • ألست ترى السمار والناس أحوالى • ومنها فيما ذكر سيبويه زنة الجبل أى حذاءه مستعملا به وزن الجبل أى ناحية تقابله قريبة كانت أو بعيدة وصددك وصقبك لكن قال أبو حيان يجوز أن يستعمل اسما إذ قياس كل ظرف أن يتصرف فيه الا إن نقل إنه مما لزم أن يكون ظرفا قال أبو حيان ومما أغفل النحويون ذكره من الظروف التى لا تتصرف شطر بمعنى نحو قال تعالى ﴿شطر المسجد الحرام فولوا وجوهكم شطره﴾ وقال الشاعر

أقول لأم زنباع أقيمى • صدور العيس شطر بنى تميم

وقال • تعدو بنا شطر نجد وهى عاقدة • ومن جرها بمن قوله

وقد أظلكم من شطر ثغركم • هول له ظلم يغشاكم قطعا

ومنها سوى بكسر السين وضمها مقصورا وسواء بفتحها وكسرها ممدودا وعدم تصرفها بأن تلزم الظرفية مذهب سيبويه والجمهور لأنها بمعنى مكانك الذى تدخله معنى عوضك وبدلك فكما أنك إذا قلت مررت برجل مكانك أى عوضك وبدلك لا يتصرف فكذا ما هو بمعناه وسبب ذلك أن مكانا بهذا المعنى ليس بمكان حقيقى لأن مكان الشىء حقيقة انما هو موضعه ومستقره فلما كانت الظرفية على طريقة المجاز لم يتصرفوا به كما يتصرفون فى الظروف الحقيقية وذهب جماعة منهم الرمانى وأبو البقاء والعكبرى الى أنها ظرف متمكن

أى يستعمل ظرفا كثيرا وغير ظرف قليلا قال ابن هشام فى التوضيح واليه أذهب ونقله فى البسيط عن الكوفيين وذهب الزجاجى وابن مالك الى أنها ليست ظرفا البتة فانها اسم مرادف لغير فكما أن غير لا تكون ظرفا ولا يلتزم فيها النصب فكذلك سوى وحكم المقصورة والممدودة فيما ذكر على الأقوال الثلاثة سواء نص عليه الآمدى وحكم المكسورة والمضمومة أيضا سواء نص عليه ابن مالك وابن عصفور ومن تصرفهاما حكى أتانى سواؤك وقوله

* فسواك بائعها وأنت المشترى * وقوله * ولم يبق سوى العدوان * وقوله

أأترك ليلى ليس بينى وبينها * سوى ليلة انى اذا لصبور

وقوله

ذكرك الله عند ذكر سواه * صارف عن فؤادك الغفلات

وقوله * معلل بسواء الحق مكذوب * وقوله * فان أخا سواءكم الوحيد * وقوله

* وماقصدت من أهلها لسوائكا * والأشهر فى سوى لغة الكسر والقصر ولغة الضم والقصر حكاها الأخفش ولغة الفتح والمد حكاها سيبويه ولغة الكسر والمد حكاها ابن الخباز فى شرح ألفية ابن معط وزعم عبد القائم بن مرزوق القيروانى أن سواء الممدودة مبنية على الفتح لتضمنها معنى الا قال أبو حيان والذى حمله على ذلك أنه رآها لازمة الفتح لا تتغير بوجوه الاعراب تغير غير والصحيح ان فتحها اعراب وهى لازمة الظرفية فلذلك لم ترفع ولم تجر قال ويلزمه أن يقول ببناء سوى وسوى أو يبدى فرقا بينها وبين هذين اما سواء بمعنى وسط نحو . سواء الجحيم . أو بمعنى مستو نحو . سواء عليهم أأنذرتهم . فمعربة اجماعا وكذا سواء بمعنى حذاء نحو زيد سواء عمرو ويستعمل سوى كغير فيستثنى بها نحو قام القوم سوى زيد وما فى الدار سوى حار قال

كل سعى سوى الذى يورث الفو * ز فعقباه حسرة وخسار * وقال

* لم ألف فى الدار ذا نطق سوى طلل * ويوصف بها نحو جاءنى رجل سوى زيد قال

أصابهم بلاء كان فيهم * سوى ماقد أصاب بنى النضير

وتنفرد سوى عن غير بأنها تلزم الاضافة لفظا بخلاف غير فانها تقطع عنها لفظا وتنوى كما سيأتى ولا يعترض على هذا بقوله تعالى . مكانا سوى . فان سوى فيه بمعنى مستو وليس الكلام فيه ويضاف سوى الى المعرفة والنكرة كالبيتين السابقين وقيل انها تنفرد عن غير بأنها لا تضاف الا الى المعرفة بخلاف غير فانها تضاف اليهما ورده أبو حيان بقوله سوى طلل وسوى ليلة وهما نكرتان ومنها عند وهى لبيان كون مظروفها حاضرا حسا أو معنى أو قربا حسا أو معنى فالأول نحو . فلما رآه مستقرا عنده . والثانى نحو . قال الذى عنده علم من الكتاب . والثالث نحو . عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى . والرابع نحو . عند مليك مقتدر . رب ابن لى عندك بيتا فى الجنة . وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار . ما عندكم ينفد وما عند الله باق . وقد ترد للزمان نحو الصبر عند الصدمة الاولى ولم تستعمل الا منصوبة على الظرفية كما مثل أو مجرورة بمن نحو . آتيناه رحمة من عندنا . ولم تتصرف لشدة توغلها فى الابهام لانها تصدق على الجهات الست والاشهر كسر عينها ومن العرب من يفتحها ومنهم من يضمها ومنها لدى وهى بمعنى عند لا بمعنى لدن فى الافصح ومن ثم كانت معربة لكن تفارق لدى عند من أوجه أحدها أنها لا تجر أصلا وعند تجر بمن كما تقدم الثانى أن عند تكون ظرفا للاعيان والمعانى كما تقدم ولدى لا تكون ظرفا للمعانى بل للاعيان خاصة يقال عندى هذا القول صواب ولا يجوز لدى ذكره ابن الشجرى فى أماليه ومبرمان فى حواشيه الثالث أنك تقول عندى مال وان كان غائبا ولا تقول لدى مال الا اذا كان حاضرا قاله الحريرى وأبو هلال العسكرى وابن الشجرى وزعم المعرى أنه

لافرق بين لدى وعند قال ابن هشام فى المغنى وقول غيره أولى وتقلب ألف لدى مع الضمير ياء كعلى والى قال تعالى . ولدينا مزيد . وما كنت لديهم لامع الظاهر نحو . لدى الحناجر . لدى الباب . ومن العرب من يقر الالف مع المضمر أيضا كالظاهر وكذا الى وعلى قال

الى كم يا خناعة لا الانا * عن الناس الضراعة والهوانا
فلو برأت عقولكم بصرتم * بأن دواء دائكم لدانا
وذلكم اذا واثقتمونا * على نصر اعتقادكم علانا

﴿ص﴾ مسئلة يتوسع فى المتصرف فيجعل مفعولا به ويضمر غير مقرون بفى ويضاف ويسند اليه لا إن كان العامل حرفا أو اسما جامدا أو لا متعديا بالثلاثة على الأصح قيل أو اثنين ولا كان ان عملت فيه على الأصح

﴿ش﴾ التوسع جعل الظرف مفعولا به على طريق المجاز فيسوغ حينئذ اضماره غير مقرون بفى نحو اليوم سرته ولا يجوز ذلك فى المنصوب على الظرف بل اذا أضمر وجب التصريح بفى لان الضمير يرد الاشياء الى أصولها فيقال اليوم سرت فيه وسواء فى التوسع ظرف الزمان والمكان فالأول نحو

* ويوم شهدناه سليما وعامرا * يارب يوم لى لا أظلله *

الثانى نحو * ومشرب أشربه وشيل * والاصل شهدنا فيه وأظلل فيه وأشرب فيه ويجوز حينئذ الاضافة اليه على طريق الفاعلية نحو بل مكر الليل والنهار * ياسارق الليلة أهل الدار * والمفعولية نحو . تربص أربعة أشهر ياسروق الليلة أهل الدار ولا تصح الاضافة عند ارادة الظرف لان تقدير فى يحول بين المضاف والمضاف اليه فيمتنع قاله الفارسى ولان الخافض اذا دخل على الظرف يخرجه عن الظرفية قاله ابن عصفور ويجوز حينئذ الاسناد اليه نحو . فى يوم عاصف . انا نخاف من ربنا يوما عبوسا قمطريرا * صيد عليه الليل والنهار * قال بعضهم ويؤكد ويبدل ويستثنى منه ولا يجوز ذلك فى الظرف غير المتوسع فيه قال صاحب البسيط وفى هذا نظر وللتوسع شروط الاول أن يكون الظرف متصرفا فلازم الظرفية لا يتوسع فيه لان التوسع مناف لعدم التصرف اذ يلزم منه أن يسند اليه ويضاف اليه الثانى والثالث أن لا يكون العامل حرفا ولا اسما جامدا لانهما يعملان فى الظرف لا فى المفعول به والمتوسع فيه مشبه بالمفعول به فلا يعملان فيه الرابع أن لا يكون فعلا متعديا الى ثلاثة لأن الاتساع فى اللازم له مايشبه به وهو المتعدى الى واحد والاتساع فى المتعدى الى واحد له مايشبه به وهو المتعدى الى اثنين والاتساع فى المتعدى الى اثنين له مايشبه به وهو المتعدى الى ثلاثة فيجوز فيها وأما مايتعدى الى ثلاثة فليس له مايشبه به اذ ليس لنا فعل يتعدى الى أربعة فمنع هذا ماصححه ابن مالك ونسبه ابن عصفور للاكثرين وعزاه غيره للمبرد وقيل يجوز فى المتعدى الى ثلاثة أيضا ونسبه ابن خروف الى سيبويه وأبو حيان الى الجمهور ولا مبالاة بعدم النظير والا لم يجز فى اللازم اذ لم يعهد نصبه المفعول وانما جاز فيه لضرب من المجاز فكذا هنا وقيل يمتنع الاتساع مع المتعدى الى اثنين أيضا لانه ليس له أصل يشبه به اذ لا يوجد مايتعدى الى ثلاثة بحق الاصل والحمل انما يكون على الاصول لا على الفروع وهذا ماصححه ابن عصفور قياسا لما ذكر وسماعا لانه لم يرد الا فى المتعدى لواحد واللازم قال أبو حيان والامر كما قال من عدم السماع مع المتعدى لاثنين الخامس أن لا يكون العامل كان وأخواتها ان قلنا انها تعمل فى الظرف حذرا من كثرة المجاز لانها اذا رفعت ونصبت تشبيها بالفعل المتعدى والعمل بالشبه مجاز فاذا نصبت الظرف على الاتساع وهو مجاز أيضا كثر المجاز فمنع منه قال أبو حيان وهذا مايقتضيه النظر ونظيره قولهم دخلت فى الامر لا يجوز حذف فى لان هذا الدخول مجاز ووصول دخل الى الظرف بغير واسطة فى مجاز

فلم يجمع عليها مجازان وقال ابن عصفور يجوز الاتساع معها كسائر الافعال أما ان قلنا بأنها لا تعمل فى الظرف فواضح لانه لا يوسع ولا يمنع التوسع اضافة الظرف الى المظروف المقطوع عن الاضافة المعوض منه التنوين نحو سير عليه حينئذ وما انتصب من المصادر نصب الظرف يجوز فيه التوسع ومنه لقد تقطع بينكم . وأما صفة الظرف نحو سرت قليلا فيضعف فيها التوسع الا ان وصف

﴿ ص ﴾ وينوب مصدر عن مكان بقلة وزمان بكثرة وقد يجعل ظرفا دون تقدير او يقام غير مضاف اليه لا مصدر مؤول خلافا للزمخشرى

﴿ ش ﴾ قد ينوب عن الظرف مصدر اذا كان الظرف مضافا اليه فحذف ولا بد من كونه معينا لوقت أو مقدار وهو كثير فى ظرف الزمان نحو جئتك صلاة العصر أو قدوم الحاج وانتظرتك حلب ناقة قليل فى المكان نحو جلست قرب زيد أى مكان قربه وقد يجعل المصدر ظرفا دون تقدير مضاف كقولهم أحقا انك ذاهب أى أفى حق وقد يكون النائب اسم عين نحو لا أكلمه القارظين والاصل مدة غيبة القارظين ولا ينوب فى ذلك المصدر المؤول وهو أن والفعل . نحو وترغبون أن تنكحوهن . اذا قدر بفى خلافا للزمخشرى

﴿ ص ﴾ الكلام فى الظروف المبنيات

﴿ ش ﴾ أوردت فى هذا الفصل ما لم أسبق الى جمعه واستيفائه من مبنى ظروف الزمان والمكان مرتبا على حروف المعجم

﴿ ص ﴾ إذ للوقت الماضى والمستقبل فى الاصح وتلزم الظرفية ما لم يضف لها زمان والاضافة الى جملة غير مصدرة بزال واخوته أو دام أو ليس أو لكن أو ليت أو لعل ويقبح أن يليها اسم بعده ماض وقد يحذف جزؤها وكلها فتعوض تنوينا وتكسر للساكنين وقال الاخفش إعرابا وقد تفتح وألحق بها شيخنا الكافيجى فى ذلك اذا وجوز الاخفش والزجاج والمتأخرون وقوعها مفعولا به وبدلا منه والزمخشرى مبتدأ وهى تجىء للتعليل خلافا للجمهور حرفا وقيل ظرفا وللمفاجأة بعد بينا وبينما حرفا أو ظرف مكان أو زمان أو زائدا أقوال وعلى الظرفية عاملها قال ابن جنى وابن البادش تاليها وعامل بينا مقدر والشلوبين عاملهما محذوف واذا بدل قال أبو عبيدة وللتحقيق وزائدة واختاره ابن الشجرى بعد بينا وبينما

﴿ ش ﴾ من الظروف المبنية اذ والدليل على اسميتها قبولها التنوين والاخبار بها نحو مجيئك إذ جاء زيد والاضافة اليها بلا تأويل نحو . بعد إذ هديتنا . وبنيت لافتقارها الى ما بعدها من الجمل ولوضعها على حرفين وأصل وضعها أن تكون ظرفا للوقت الماضى وهل تقع للاستقبال قال الجمهور لا وقال جماعة منهم ابن مالك نعم واستدلوا بقوله تعالى . يومئذ تحدث أخبارها . والجمهور جعلوا الآية ونحوها من باب . ونفخ فى الصور . أى من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع قال ابن هشام ويحتج لغيرهم بقوله تعالى . فسوف يعلمون إذ الاغلال فى أعناقهم . فان يعلمون مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه وقد عمل فى إذ فيلزم أن يكون بمنزلة إذا وتلزم اذ الظرفية فلا تتصرف بأن تكون فاعلة أو مبتدأة الا أن يضاف اسم الزمان اليها نحو حينئذ ويومئذ وبعد إذ هديتنا ورأيتك أمس اذ جئت وجوز الاخفش والزجاج وابن مالك وقوعها مفعولا به نحو . واذكروا إذ كنتم قليلا . وبدلا منه نحو . واذكر فى الكتاب مريم إذ انتبذت . والجمهور لا يثبتون ذلك ووافقهم أبو حيان قال لانه لا يوجد فى كلامهم أحببت اذ قدم زيد ولا كرهت اذ قدم وانما ذكروا ذلك مع اذكر لما اعتاص عليهم ما ورد من ذلك فى القرآن وتخريجه سهل وهو أن تكون اذ معمولة

لمحذوف يدل عليه المعنى أي اذكروا حالتكم أو قصتكم أو أمركم وقد جاء بعض ذلك مصرحا به قال تعالى ٠ واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء ٠ فاذ ظرف معمول لقوله نعمة الله وهذا أولى من إثبات حكم كلي بمحتمل بل بمرجوح انتهى وجوز الزمخشري وقوعها مبتدأ فقال في قراءة بعضهم ٠ لمن من الله على المؤمنين ٠ انه يجوز أن يكون التقدير منه اذ بعث وأن تكون اذ في محل رفع كاذا في قولك أخطب ما يكون الامير اذا كان قائما قال ابن هشام فمقتضى هذا أن اذ مبتدأ ولا نعلم بذلك قائلا وتلزم اذ الاضافة الى جملة اما اسمية نحو ٠ واذكروا إذ أنتم قليل ٠ إذ هما في الغار ٠ أو فعلية كما سبق ويقبح في الاسمية أن يكون عجزها فعلا ماضيا نحو جئتك إذ زيد قام ووجه قبحه أن اذ لما كانت لما مضى وكان الفعل الماضي مناسبا لها في الزمان وكانا في جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما اذا كان مضارعا نحو اذ زيد يقوم فانه حسن ويشترط في الجملة أن لا تكون شرطية فلا يقال أتذكر إذ ان تأتنا نكرمك ولا إذ من يأتك تكرمه الا في ضرورة وقد يحذف جزء الجملة المضاف اليها إذ فيظن من لا خبرة له أنها أضيفت الى المفرد كقوله ٭ والعيش منقلب إذ ذاك أفنانا ٭ والتقدير إذ ذاك كذلك وقد تحذف الجملة كلها للعلم بها ويعوض منها التنوين قال أبو حيان والذي يظهر من قواعد العربية أن هذا الحذف جائز لا واجب وتكسر النون حينئذ لالتقاء الساكنين نحو ٠ وأنتم حينئذ تنظرون ٠ أي حين إذ بلغت الروح الحلقوم وزعم الاخفش انها حينئذ معربة والكسر جر اعراب بالاضافة لا بناء وحمله على ذلك انه جعل بناءها ناشئا عن اضافتها الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة وهو مردود بأنه قد سبق لاذ حكم البناء والاصل استصحابه حتى يقوم دليل على اعرابه وبأن العرب قد بنت الظرف المضاف لاذ ولا علة لبنائه الا كونه مضافا لمبني فلو كانت الكسرة اعرابا لم يجز بناء الظرف وبأنهم قالوا يومئذ بفتح الذال منونا ولو كان معربا لم يجز فتحه لانه مضاف اليه فدل على انه مبني مرة على الكسر لالتقاء الساكنين ومرة على الفتح طلبا للتخفيف وهذا معنى قولي وقد تفتح وقولي وألحق بها شيخنا الكافيجي في ذلك اذا أشرت به الى مسئلة غريبة قل من تعرض لها وذلك اني سمعت شيخنا رحمه الله يقول في قوله تعالى ٠ ولئن أطعتم بشرا مثلكم إنكم إذا لخاسرون ٠ ليست إذن هذه الكلمة المعهودة وانما هي اذا الشرطية حذفت جملتها التي تضاف اليها وعوض هنا التنوين كما في يومئذ وكنت أستحسن هذا جدا وأظن أن الشيخ لا سلف له في ذلك حتى رأيت بعض المتأخرين جنح الى ما جنح اليه الشيخ وقد أوسعت الكلام في ذلك في الاتقان وحاشية المغني وترد إذ للتعليل خلافا للجمهور كقوله تعالى ٠ ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون ٠ أي لأجل ظلمكم في الدنيا ٠ وإذ لم يهتدوا به فسيقولون ٠ وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون إلا الله فأووا ٠ وهي حرف بمنزلة لام العلة وقيل ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ وترد للمفاجأة نص على ذلك سيبويه وهي الواقعة بعد بينا وبينما كقوله ٭ فبينما العسر إذ دارت مياسير ٭ وقوله

بينا كذلك والاعداد وجهتها ٭ اذ راعها لحفيف قبلها فزع

وهل هي حينئذ ظرف مكان أو زمان أو حرف لمعنى المفاجأة أو حرف مؤكد أي زائد أقوال اختار الثاني أبو حيان اقرارا لها على ما استقر لها وابن مالك والشلوبين الثالث وعلى القول بالظرفية قال ابن جني وابن الباذش عاملها الفعل الذي بعدها لانها غير مضافة اليه وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور وقال الشلوبين إذ مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا في بينا وبينما لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله وانما عاملها محذوف يدل عليه الكلام واذ بدل منهما وذكر لاذ معنيان آخران أحدهما التوكيد وذلك بأن تحمل على الزيادة قاله أبو عبيدة وتبعه ابن قتيبة وحملا عليه آيات منها قوله تعالى ٠ وإذ قال ربك للملائكة ٠ والثاني التحقيق

كقد وجلت عليه الآية قال فى المغنى وليس القولان بشئ واختار ابن الشجرى أنها تقع زائدة بعد بينا وبينما خاصة قال لانك اذا قلت بينا أنا جالس إذ جاء زيد فقدرتها غير زائدة أعملت فيها الخبر وهى مضافة الى جملة جاء زيد وهذا الفعل هو الناصب لبين فيعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف

﴿ ص ﴾ إذا المستقبل مضمنة معنى الشرط غالبا قال ابن مالك والماضى وأنكره أبو حيان وقوم للحال وبختص بالمجزوم به وكذا المظنون خلافا للبيانيين بخلاف ان ومن ثم لم تجزم فى السعة خلافا لمن جوزه بقلة أو مع ما ولا تدل على تكرار ولا عموم على الصحيح فيهما وتضاف أبدا الجملة صدرها فعل ولو مقدرا قبل اسم يليه وجوزه الأخفش الى اسمية الجزأين وأوجب الفراء ايلاءها الماضى شرطية وقال غيره هو الغالب ومن ثم قال الاكثرون ناصبها الجواب لا الشرط قال ابن مالك وتجئ مفعولا به ومجرورة بحتى ومبتدأ وترد للمفاجأة فأقوال إذ وتلزمها الفاء قال المازنى زائدة ومبرمان عاطفة والزيادى جزائية ولا يليها فعل وثالثها يجوز مع قد قال أبو عبيدة وتزاد

﴿ ش ﴾ من الظروف المبنية إذا والدليل على اسميتها الاخبار بها مع مباشرتها الفعل نحو القيام اذا طلعت الشمس وابدالها من اسم صريح نحو أجيئك غدا اذا طلعت الشمس وهى ظرف للمستقبل مضمنة معنى الشرط غالبا ومن ثم وجب ايلاؤها الجملة الفعلية ولزمت الفاء فى جوابها نحو . إذا جاء نصر الله . الى قوله فسبح وقد لا تضمن معنى الشرط بل تتجرد للظرفية المحضة نحو . والليل إذا يغشى . والليل اذا سجى . وزعم قوم أنها تخرج عن الظرفية فقال ابن مالك انها وقعت مفعولا به فى حديث انى لأعلم اذا كنت على راضية واذا كنت على غضبى ومبتدأ فى قوله تعالى . اذا وقعت الواقعة . والخبر اذا الثانية وخافضة رافعة بالنصب حالان والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لآخرين هو وقت رج الارض ومجرورة بحتى فى قوله تعالى . حتى اذا جاؤها . وسبقه الى ذلك ابن جنى فى الثانى والاخفش فى الثالث والجمهور أنكر واذلك كله وجعلوا حتى فى الآية حرف ابتداء داخل على الجملة بأسرها ولا عمل له واذا وقعت ظرفا جوابه محذوف أى انقسمتم أقساما وكنتم أزواجا . واذا الثانية بدل من الاولى واذا فى الحديث ظرف لمحذوف هو مفعول أعلم أى شأنك ونحوه وزعم آخرون أنها تخرج عن الاستقبال فقال ابن مالك انها وقعت للماضى فى قوله تعالى . واذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا اليها فان الآية نزلت بعد انفضاضهم وكذا . ولا على الذين اذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد . الآية وقال قوم انها وقعت للحال فى قوله تعالى والليل اذا يغشى . لان الليل مقارن للغشيان وتختص اذا بما يتيقن وجوده نحو آتيك اذا احمر البسر أو رجح نحو آتيك اذا دعوتنى بخلاف ان فانها تكون للمحتمل والمشكوك فيه والمستحيل كقوله . قل ان كان للرحمن ولد . ولا تدخل على متيقن ولا راجح وقد تدخل على المتيقن لكونه مبهم الزمان نحو . أفان مت فهم الخالدون . ولكون اذا خاصا بالمتيقن والمظنون خالفت أدوات الشرط فلم تجزم الا فى الضرورة كقوله * واذا تصبك خصاصة فتجمل * واذا دلت اذا على الشرط فلا تدل على التكرار على الصحيح وقيل تدل عليه ككلما واختاره ابن عصفور فلو قال اذا قمت فأنت طالق فقامت ثم قامت أيضا فى العدة ثانيا وثالثا لم يقع بهما شئ على الاول دون الثانى وكما لا تدل على التكرار لا تدل أيضا على العموم على الصحيح وقيل تدل عليه فلو قال اذا طلقت امرأة من نسائى فعبد من عبيدى حر فطلق أربعا لم يعتق الا عبد واحد وتنحل اليمين على الاول ويعتق أربع على الثانى وتلزم اذا الاضافة الى جملة صدرها فعل سواء كان مضارعا نحو . واذا تتلى عليهم آياتنا . واذا لم تأتهم بآية . أم ماضيا نحو . اذا جاءك المنافقون . وزعم الفراء أن إذا إذا كان فيها معنى الشرط لا يكون بعدها الا الماضى وقال ابن هشام ايلاؤها الماضى أكثر من المضارع وقد اجتمعا فى قوله

والنفس راغبة اذا رغبتها * واذا ترد الى قليل تقنع

وقد يليها اسم بعده فعل مقدر قبله فعل يفسره الفعل بعد الاسم نحو . اذا السماء انشقت . وجوز الاخفش ايلاءها جملة فيها اسمان مبتدأ وخبر من غير تقدير فعل كقوله * اذا باهلى تحته حنظلية * وفى ناصب اذا قولان أحدهما انه شرطها وعليه المحققون واختاره أبو حيان حملا لها على سائر أدوات الشرط والثانى انه مافى جوابها من فعل وشبهه وعليه الاكثرون لما تقدم من أنها ملازمة الاضافة الى شرطها والمضاف اليه لا يعمل فى المضاف فالاشارة بقولى ومن ثم الى قولى وتضاف أبدا والاولون انفصلوا عن ذلك بأن قالوا بعدم اضافتها وترد اذا للمفاجأة فتختص بالجملة الاسمية فيما جزم به ابن مالك ورده أبو حيان وقيل تدخل على الفعل مطلقا وقيل تدخل على الفعل المصحوب بقد نقل الاخفش ذلك عن العرب نحو خرجت فاذا قد قام زيد قال فى المغنى ووجهان التزام الاسمية معها انما هو للفرق بينها وبين الشرطية الخاصة بالفعلية والفرق حاصل بقد اذ لا يقترن الشرط بها ولا يحتاج لجواب ولا تقع فى الابتداء ومعناها الحال لا الاستقبال نحو خرجت فاذا الاسد بالباب ومنه . فاذا هى حية تسعى . وهى حينئذ حرف عند الكوفيين والاخفش واختاره ابن مالك ويرجحه قولهم خرجت فاذا إن زيدا بالباب بكسر ان لان إن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وظرف مكان عند المبرد والفارسى وابن جنى وأبو بكر الخياط واختاره ابن عصفور وظرف زمان عند الرياشى والزجاج واختاره الزمخشرى وابن طاهر وابن خروف والشلوبين ابقاء لها على ما ثبت لها فاذا قلت خرجت فاذا زيد صح كونها خبرا على المكان أى فبالحضرة زيد لا على الزمان لانه لا يخبر به عن الجثة ولا على الحرف لانه لا يخبر به وتلزمها الفاء داخلة عليها واختلف فيها فقال المازنى هى زائدة للتأكيد لان اذا الفجائية فيها معنى الاتباع ولذا وقعت فى جواب الشرط موقع الفاء وهذا ما اختاره ابن جنى وقال مبرمان هى عاطفة لجملة اذا ومدخولها على الجملة قبلها واختاره الشلوبين الصغير وأيده أبو حيان بوقوع ثم موقعها فى قوله تعالى ثم اذا أنتم بشر تنتشرون . وقال الزجاج دخلت على حد دخولها فى جواب الشرط وزعم أبو عبيدة ان اذا قد تزاد واستدل بقوله

حتى اذا اسلكوهم فى قتائدة * شلا كما تطرد الجمالة الشردا

قال فزادها لعدم الجواب فكأنه قال حتى سلكوهم وتأوله ابن جنى على حذف جواب اذا

﴿ ص ﴾ ألآن لوقت حضر او بعضه وزعم الفراء منقولا من أن والمختار اعرابه وألفه عن واو وقيل ياء وقيل أصله أوان وقيل ظرفيته غالبة

﴿ ش ﴾ من الظروف المبنية الآن والدليل على اسميته دخول ال وحرف الجر عليه وهو اسم للوقت الحاضر جميعه كوقت فعل الانسان حال النطق به أو الحاضر بعضه نحو . فمن يستمع الآن . ألآن خفف الله عنكم . قال ابن مالك وظرفيته غالبة لازمة فقد يخرج عنها الى الاسمية كحديث فهو يهوى فى النار الآن حين انتهى الى قعرها فالآن فى موضع رفع بالابتداء وحين انتهى خبره وهو مبنى لاضافته الى جملة صدرها ماض كقوله

ألى الآن لا يبين ارعواء * لك بعد المشيب عن ذا التصابى

وألفه منقلبة عن واو لقولهم فى معناه الأوان وقيل عن ياء لانه من آن يئين اذا قرب وقيل أصله أوان قلبت الواو ألفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين ورد بأن الواو قبل الالف لا تقلب كالجواد والسواد وقيل حذفت الالف وغيرت الواو الى الالف كما قالوا راح وروح استعملوه مرة على فعل ومرة على فعال لزمن وزمان واختلف فى علة بنائه فقال الزجاج بنى لتضمنه معنى الاشارة لان معناه هذا الوقت ورد بأن تضمين معنى الاشارة بمنزلة اسم الاشارة وهو لا تدخله أل وقال أبو على لتضمنه لام التعريف لانه استعمل معرفة وليس علما وأل فيه زائدة وضعفه ابن مالك بأن تضمن اسم معنى حرف اختصارا ينافى زيادة ما لا يعتد به هذا مع كون المزيد غير

المضمن معناه فكيف اذا كان اياه وقال المبرد وابن السراج لانه خالف نظائره اذ هو نكرة فى الاصل استعمل من أول وضعه باللام وباب اللام أن يدخل على النكرة وكذا قال الزمخشرى سبب بنائه وقوعه فى أول أحواله بالالف واللام لان حق الاسم فى أول أحواله التجرد منهما ثم يعرض تعريفه فيلحقه فلما وقع الآن فى أول أحواله بالالف واللام خالف الاسماء وأشبه الحروف ورده ابن مالك بلزوم بناء الجماء الغفير واللات ونحوهما مما وقع فى أول أحواله بالالف واللام وبأنه لو كانت مخالفة الاسم لسائر الاسماء موجبة لشبه الحرف واستحقاق البناء لوجب بناء كل اسم خالف الاسماء بوزن أو غيره وهو باطل باجماع وقال ابن مالك بنى لشبه الحرف فى ملازمة لفظ واحد لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ومدة قال أبو حيان وهو مردود بما رد به هو على الزمخشرى وقال الفراء انما بنى لانه نقل من فعل ماض وهو آن بمعنى حان فبقى على بنائه استصحابا على حد أنهاكم عن قيل وقال ورد بأنه لو كان كذلك لم تدخل عليه أل كما لا تدخل على قيل وقال ولجاز فيه الاعراب كما يجوز فى قيل وقال وذهب بعضهم الى انه معرب وفتحته اعراب على الظرفية واستدل له بقوله

* كأنهما ملآن لم يتغيرا * بكسر النون أى من الآن فحذف النون لالتقاء الساكنين وجر فدل على انه معرب وضعفه ابن مالك باحتمال أن تكون الكسرة كسرة بناء ويكون فى بناء الآن لغتان الفتح والكسر كما فى شتان الا ان الفتح أكثر وأشهر والمختار عندى القول باعرابه لانه لم يثبت لبنائه علة معتبرة فهو منصوب على الظرفية وان دخلته من جر وخروجه عن الظرفية غير ثابت ولا يصلح الاستدلال له بالحديث السابق لما تقرر غير مرة وفى شرح الالفية لابن الصائغ إن الذى قال بأن أصله أوان يقول اعرابه كما ان أوانا معرب

﴿ص﴾ أمس لما يلى يومك مبنى على الكسر قال الزجاج والزجاجى والفتح لغة واعرابه غير منصرف رفعا ومطلقا ومنصرفا لغة وزعم قوم محكيا من الامر فان قارن أل اعرب غالبا وكذا ان أضيف أو نكر أو ثنى أو جمع أو صغر

﴿ش﴾ أمس اسم معرفة متصرف يستعمل فى موضع رفع ونصب وجر وهو اسم زمان موضوع لليوم الذى يليه اليوم الذى أنت فيه أو ما هو فى حكمه فى ارادة القرب فان استعمل ظرفا فهو مبنى على الكسر عند جميع العرب وعلة بنائه تضمنه معنى الحرف وهو لام التعريف والدليل على تضمنه كونه معرفة لانه لم يتضمنها وانما يتضمنها ما هو حاصل واقع وغد ليس بواقع والفرق بينه وبين سحر حيث لم يبن انه لما عدل عن السحر لم يتضمن معنى الحرف بل أنيب مناب السحر المعرف فصار معرفة مثله بالنيابة كما صار عمر معرفة بالنيابة عن عامر العلم وقال ابن كيسان بنى لانه فى معنى الفعل الماضى وأعرب غد لانه فى معنى الفعل المستقبل والمستقبل معرب وقال قوم علة بنائه شبه الحرف اذ افتقر فى الدلالة على ما وضع له الى اليوم الذى أنت فيه وقال آخرون بنى لشبهه بالاسماء المبهمة فى انتقال معناه لانه لا يختص بمعنى دون آخر وأجاز الخليل فى لقيته أمس أن يكون التقدير لقيته بالأمس فحذف الحرفين الباء وأل فتكون الكسرة على هذا كسرة إعراب وزعم قوم منهم الكسائى انه ليس مبنيا ولا معربا بل هو محكى سمى بفعل الامر من المساء كما لو سمى باصبح من الصباح فقولك جئت أمس أى الذى كنا نقول فيه أمس عندنا أو معنا وكانوا كثيرا ما يقولون ذلك للزور والخليط إذا أراد الانصراف عنهم فكثرت هذه الكلمة على ألسنتهم حتى صارت اسما للوقت وتعريفه بالاشارة إلى أنه اليوم الذى قبل يومك وقال السهيلى تعريفه بالاضافة كتعريف جمع وان استعمل غير ظرف فذكر سيبويه عن الحجاز بين بناءه على الكسر رفعا ونصبا وجرا كما كان حال استعماله ظرفا فتقول ذهب أمس بما فيه وأحببت أمس وما رأيتك مذ أمس

قال

اليوم أعلم ما يجيء به * ومضى بفصل قضائه أمس

ونقل عن بنى تميم أنهم يوافقون الحجاز بين حالة النصب والجر فى البناء على الكسر ويعربونه اعراب ما لا ينصرف حالة الرفع قال شاعرهم

اعتصم بالرجاء ان عن بأس * وتناس الذى تضمن أمس

ومن بنى تميم من يعربه اعراب ما لا ينصرف فى حالتى النصب والجر أيضا وعليه ما ذكر فى سحر من العدل والتعريف وعليه قوله * انى رأيت عجبا مذ أمسا * ومنهم من يعربه اعراب المنصرف فينونه فى الاحوال الثلاثة حكاه الكسائى وحكى الزجاج أن بعض العرب ينونه وهو مبنى على الكسر تشبيها بالاصوات وحكى الزجاجى والزجاج أن من العرب من يبنيه وهو ظرف على الفتح فتلخص فيه حال الظرفية لغتان البناء على الكسر وعلى الفتح وحال غير الظرفية خمس لغات البناء على الكسر بلا تنوين مطلقا وبتنوين واعرابه منصرفا وغير منصرف مطلقا واعرابه غير منصرف رفعا وبناؤه نصبا وجرا فان قارنته أل اعرب غالبا نحو ان الأمس ليوم حسن وقال تعالى كأن لم تغن بالأمس . ومن العرب من يستصحب البناء مع أل قال

وانى وقفت اليوم والامس قبله * ببابك حتى كادت الشمس تغرب

فكسر السين وهو فى موضع نصب عطفا على اليوم قالوا والوجه فى تخريجه أن تكون أل زائدة لغير تعريف واستصحب تضمن معنى المعرفة فاستديم البناء أو تكون هى المعرفة ويجر على اضمار الباء فالكسرة اعراب لا بناء ويعرب أيضا حال الاضافة نحو ان أمسنا يوم طيب وحال التنكير نحو مضى لنا أمس حسن لا تريد اليوم الذى قبل يومك وحال التثنية نحو أمسان وحال الجمع نحو آمس وأماس وأموس قال

مرت بنا أول من أموس * تميس فينا ميسة العروس

قال ابن مالك فى شرح الكافية والشافية وحال التصغير قال أبو حيان وهو مخالف لنص سيبويه وغيره من النحاة أن أمس لا يصغر وكذا غدا استغناء بتصغير ما هو أشد تمكنا وهو اليوم والليلة قال ثم ذكر المبرد أنه يصغر فتبعه عليه ابن مالك وكذا ذكر ابن الدهان فى الغرة وهو ذهول عن نص سيبويه

﴿ص﴾ بعد ظرف زمان لازم الاضافة فان أضيف أو حذف مضافه ونوى لفظه أعرب أو معناه ضم بناء وقد ينون حينئذ ويفتح اعرابا وان نكر نصب ظرفا وقد يجر ويرفع ولا يضاف لجملة حتى يكف بما

﴿ش﴾ من الظروف المبنية فى بعض الاحوال بعد وهى ظرف زمان لازم الاضافة وله أحوال أحدها أن يصرح بمضافه نحو جئت بعدك فهو معرب منصوب على الظرفية ثانيها أن يقطع عن الاضافة لفظا ومعنى قصدا للتنكير فكذلك كقوله * فساغ لى الشراب وكنت قبلا * وقد يجر قرئ لله الامر من قبل ومن بعد . بالجر والتنوين وقد يرفع روى فما شربوا بعد بالرفع ثالثها أن يقطع عنها بأن يحذف المضاف اليه لكن ينوى لفظه فيعرب ولا ينون لانتظار المضاف اليه المحذوف . رابعها أن يحذف وينوى معناه فيبنى على الضم . نحو لله الامر من قبل ومن بعد . أى قبل الغلبة وبعدها وعلله ابن مالك بأنه كان حقها البناء فى الاحوال كلها لشبهها بالحرف لفظا من حيث انها لا تتصرف بتثنية ولا جمع ولا اشتقاق ومعنى لافتقارها الى غيرها فى بيان معناها لكن عارض ذلك لزومها للاضافة فاعربت فلما قطعت عنها ونوى معنى الثانى دون لفظه أشبهت حروف الجواب فى الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها فانضم ذلك الى الشبهين المذكورين فبنيت وفى الافصاح أكثر النحويين يقولون لما أفردت من مضافها وتضمنته أشبهت الحروف لتعلقها بالمحذوف بعدها معنى تعلق الحروف بغيرها فبنيت لذلك وقد تفتح فى هذه الحالة بلا تنوين وقد تضم مع التنوين وكلاهما اعراب حكى هشام رأيته قبل ومن قبل وأنشد

ولا وجد العذرى قبل جميل * وأنشد الخليل قوله * فاثمر بوابعد على لذة خمراء * بالضم منونا ولا يضاف بعد لجملة مالم يكف بما كقوله

أعلاقة أم الوليد بعد ما * أفنان رأسك كالثغام المخلس

﴿ص﴾ ومثله فيا ذكر قبل وأول وأمام وقدام و وراء وخلف وأسفل وتصرف الكل متوسط وأنكره الجرمى و يمين وشمال وفوق وتحت ولا يتصرفان وعل وأنكر ابن أبى الربيع اضافتها لفظا وأثبته الجوهرى ودون وحسب لكن نصبهما على الحال وغير بعد ليس قال السيرافى وابن السراج وأبو حيان ولا يجوز رفعها والمختار وفاقا للأخفش اعرابها مطلقا وألحق بعضهم كلا ولا يتصرف مبنيها والصحيح ان أصل أول أوأل وانه لا يستلزم ثانيا واذا وقع اسما صرف وأنث بالتاء بقلة

﴿ش﴾ مثل بعد فيما تقدم من اعرابها فى الاحوال الثلاثة و بنائها فى الحالة الرابعة على الضم للعلة المذكورة قبل وأول وأمام وقدام و وراء وخلف وأسفل و يمين وشمال وفوق وتحت وعل ودون وحسب وغير ومن بنائه قبل الآية السابقة ومن تنكيرها قوله * فساغ لى الشراب وكنت قبلا * وتقدمت قراءة من قبل بالجر والتنوين ومن نية لفظ المضاف اليه فيه قوله * ومن قبل نادى كل مولى قرابة * كذا رواه الثقات بكسر اللام وحكى أبو على إبدأ بهذا من أول بالفتح على تنكيره ممنوع الصرف و بالضم على نية الاضافة دون قصد الى لفظ المضاف اليه و بالجر على قصد لفظه قال فى الصحاح فان أظهرت المحذوف نصبت فقلت ابدأ به أول فعلك وقال الشاعر

أمام وخلف المرء من لطف ربه * كوالئ تزوى عنه ما كان يحذر

وحكى الكسائى أفوق تنام أم أسفل بالنصب على تقدير أفوق هذا أم أسفله * قال الشاعر * ولم يكن لقاءك الامن وراء وراء * وقال * لعنايشن عليه من قدام * وقال * وأتيت فوق بنى كليب من عل * وقال * كجلمود صخر حطه السيل من عل * أى من مكان عال و يقال قبضت عشرة فحسب أى فحسبى ذلك وهذا حسبك من أجل وقبضت عشرة ليس غير أى ليس غير ذلك مقبوضا وذكر ابن هشام أن شرطها أن تقع بعد ليس وان قول الفقهاء لاغير لحن وليس كما قال فقد صرح السيرافى وابن السراج وأبو حيان بأن لا كليس فى ذلك وأنشد ابن مالك * فمن عمل أسلفت لاغير تسأل * و يجوز فيها زيادة على أخواتها البناء على الفتح فيقال ليس غير والاخفش يقول باعرابها فى الضم والفتح معا وان حذف التنوين لانتظار المضاف اليه وعلى الفتح هى خبر ليس والاسم محذوف أى ليس المقبوض غير ذلك ورأيه هو المختار عندى لما تقدم فى أى الموصولة ثم النصب فى الجميع على الظرفية الا حسب فعلى الحالية قال ابن هشام وما أظن نصب عل موجودا وأنكر ابن أبى الربيع اضافة عل لفظا لكن الجوهرى صرح بجوازه فقال يقال أتيته من عل الدار بكسر اللام قال أبو حيان ومن غريب المنقول ماذهب اليه محمد بن الوليد من جواز حذف التنوين من كل فتقول كل منطلق جعله غاية مثل قبل و بعد حكاه عنه أبو جعفر النحاس وأنكر عليه على بن سليمان لان الظروف قد خصت بعلة ليست فى غيرها ومابنى من الظروف المذكورة فانه لا يتصرف وأما المعرب منها فذكر ابن مالك أن فوق وتحت لا يتصرفان أصلا قال أبو حيان ونص على ذلك الأخفش فقال اعلم أن العرب تقول فوق رأسك وتحت رجليك لا يختلفون فى نصب الفوق والتحت لانهم لم يستعملوهما الاظرفا أو مجرورين بمن قال تعالى . فخر عليهم السقف من فوقهم وقال . تجرى من تحتها الانهار . وقد جاء جر فوق بعلى فى قوله * فأقسم بالله الذى اهتز عرشه * على فوق سبع * وبالباء فى قوله * لست رهنا بفوق ما أستطيع * وكلاهما شاذ وأما يمين وشمال فكثير تصرفهما كما تقدم وأما قبل و بعد والستة بعدهما الى أسفل فتصرفها متوسط قرئ . والركب أسفل منكم بالرفع . وقال

فغدت كلا الفرجين تحسب أنه * مولى المخافة خلفها وأمامها

ويقال أمام زيد آمن من ورائه وزعم الجرمى أنه لا يجوز استعمالها الا ظرفا ولا يقاس على استعمالها اسما ولا تضاف قبل أيضا لجملة ما لم تكف بما نحو قبل ما ويبقى مسائل تتعلق بأول الاولى الصحيح أن أصله أوأل بوزن أفعل قلبت الهمزة الثانية واوا ثم أدغمت بدليل قولهم فى الجمع أوائل وقيل أصله ووّل بوزن فوعل قلبت الواو الأولى همزة وانما لم يجمع على أواول لاستثقالهم اجتماع الواوين بينهما ألف الجمع الثانية الصحيح أن أول لا يستلزم ثانيا وانما معناه ابتداء الشئ ثم قد يكون له ثان وقد لا يكون تقول هذا أول مال اكتسبته وقد تكتسب بعده شيأ وقد لا تكتسب وقيل انه يستلزم ثانيا كما أن الآخر يقتضى أولا فلو قال ان كان أول ولد تلدينه ذكرا فأنت طالق فولدت ذكرا ولم تلد غيره وقع الطلاق على الاول دون الثانى الثالثة لأول استعمالان أحدهما أن تكون صفة أى أفعل تفضيل بمعنى الاسبق فيعطى حكم أفعل التفضيل من منع الصرف وعدم تأنيثه بالتاء ودخول من عليه نحو هذا أول من هذين ولقيته عام أول والثانى أن يكون اسما فيكون مصروفا نحو لقيته عاما أولا ومنه ماله أول ولا آخر قال أبو حيان وفى محفوظى أن هذا يؤنث بالتاء ويصرف أيضا فيقال أولة وآخرة بالتنوين

﴿ ص ﴾ بين للمكان وقيل للزمان وقال الزنجانى بحسب ما تضاف اليه وتصرفه متوسط ويجب العطف عليه بالواو إن أضيف لمفرد فان لحقته ما أو الالف عرض عليه الزمان ولزومه والاضافة للجمل ولو فعلية على الأصح وقيل يضاف لزمن محذوف لا الجملة وقيل ما والألف كافة ولا موضع للجملة وقيل ما كافة والالف اشباع وقيل للتأنيث وتضاف بينا لمصدر لا بينما على الأصح وقيل هى محذوفة منها وتليت ضرورة بكاف التشبيه وتركب بين كخمسة عشر فتبنى على الفتح فان أضيف صدرها جاز بقاء الظرفية أو أضيف اليها تعين زوالها

﴿ ش ﴾ قال أبو حيان أصل بين أن تكون ظرفا للمكان وتتخلل بين شيئين أو ما فى تقدير شيئين أو أشياء ثم لما لحقها ما أو الألف لزمت الظرفية الزمانية وصرح بعض أصحابنا انها ظرف زمان بمعنى اذ ومنه الحديث ساعة يوم الجمعة بين خروج الامام وانقضاء الصلاة انتهى وذكر الزنجانى أنها بحسب ما تضاف اليه وتصرفها متوسط قال تعالى • هذا فراق بينى وبينك • لقد تقطع بينكم • بالرفع مودة بينكم بالجر ولا تضاف الا الى متعدد ومتى أضيفت لمفرد وجب تكرارها معطوفة بالواو كالآية الأولى واذا لحقها الالف أو ما لزمت اضافتها الى الجمل سواء كانت اسمية كقوله • فبينا نحن نرقبه أتانا • وقوله • فبينا العسر اذ دارت مياسير • أو فعلية وهو قليل كقوله • فبينا نسوس الناس والأمر أمرنا • وتقول بينما أنصفتنى ظلمتنى ومنع بعضهم اضافتها الى الفعلية وقال لا تضاف الا الى الاسمية وأول البيت ونحوه على اضمار نحن وزعم ابن الانبارى أن بين حينئذ شرطية وما ذكر من أن الجملة بعد بينا وبينما مضاف اليها نفسها دون حذف مضاف وأنها فى موضع جر مذهب الجمهور وذهب الفارسى وابن جنى الى أن إضافتها الى الجملة على تقدير حذف زمان مضاف الى الجملة لان المضاف الى الجمل ظرف الزمان دون ظرف المكان ولأن بين تقع على أكثر من واحد لأنها وسط ولا بد من اثنين فما فوقهما والتقدير بينا أوقات زيد قائم أقبل عمرو واختاره ابن الباذش وذهب قوم الى أن ما والألف كافتان والجملة بعدهما لا موضع لها من الاعراب وذهب آخرون الى أن ما كافة عن الخفض والألف اشباع لان كون الألف كافة لم يثبت وثبت كونها اشباعا فالجملة بعد الألف فى موضع جر بالاضافة وبعد ما لا محل لها من الاعراب واختاره المغاربة وزعم قوم أن الألف للتأنيث ووزنها فعلى ورد بأن الظروف كلها مذكرة الا ما شذ وهو قدام ووراء ولا حاجة الى الدخول فى الشاذ من غير داعية وقد تضاف بينا الى مصدر • قال بينا تعانقه الكماة وروغه • وألحق بعضهم بينما بها فأجاز اضافتها الى مفرد مصدر نحو بينما قيام زيد قام عمرو وقال أبو حيان والصحيح أنه لا يجوز لانه لم يسمع ولا يسوغ قياس بينما على بينا ولا تضاف بينا الى مفرد غير مصدر وفاقا قال أبو حيان وسببه أنها تستدعى جوابا فلم يقع بعدها

الا مايعطى معنى الفعل وذلك الجملة والمصدر من المفردات وقد يحذف خبر المبتدإ بعد بينا وبينما لدلالة المعنى عليه كقوله فبينا العسر كما قد يحذف الجواب لذلك كقوله

فبينا الفتى فى ظل نعماء غضة * تباكره أفنانها وتراوح

الى أن رمته الحادثات بنكبة * يضيق بها منه الرحاب الفسائح

وتليت بينا بكاف التشبيه فى الشعر قال * بينا كذلك رأيتنى مستعصبا * قال أبو حيان وباضافة بينا الى المصدر احتج أبو على أن بينا ليست محذوفة من بينما كما قال بعضهم لان بينما لا تضاف وانما هى مكفوفة بما داخلة على الجملتين وتركب بين كخمسة عشر فتبنى على الفتح كقوله

نحمى حقيقتنا وبعـ * ـض القوم يسقط بين بينا

الأصل بين هؤلاء فأزيلت الاضافة وركب الاسمان تركيب خمسة عشر فان أضيف صدر بين بين الى عجزها جاز بقاء الظرفية كقولك فى أحكام الهمزة التسهيل بين بين وزوالها كقولك بين بين أقيس من الابدال وان أضيف اليهما تعين زوال الظرفية ومن ثم خطأ أبو الفتح من قال همزة بين بين بالفتح وقال الصواب همزة بين بين بالاضافة

«ص» حيث للمكان مثلثا وحوث واعرابها لغة وتلزم الاضافة لجملة وندر لمفرد وقاسه الكسائى وتركها أندر فتعوض ما وجوز الأخفش وقوعها للزمان وتصرفها نادر وأنكره أبو حيان وفى وقوعها اسم ان ومفعولا خلف وزعمها الزجاج موصولة

«ش» من الظروف المبنية حيث وعلة بنائها شبهها بالحرف فى الافتقار اذ لا تستعمل الا مضافة الى جملة وبنيت على الضم تشبيها بقبل وبعد لان الاضافة للجملة كلا اضافة لان أثرها وهو الجر لا يظهر ومن العرب من بناها على الفتح طلبا للتخفيف ومنهم من بناها على الكسر على أصل التقاء الساكنين ولغة طى ابدال يائها واوا فيقولون حوث وفى ثائها أيضا الحركات الثلاث ولغة فقعس اعرابها يقولون جلست حيث كنت وجئت من حيث جئت فيجر ونها بمن وهى عندهم كعند وقرئ * سنستدرجهم من حيث لا يعلمون * بالكسر فيحتمل الاعراب ولغة البناء على الكسر وسواء فى الجملة الاسمية أو الفعلية قال فى المغنى واضافتها الى الفعلية أكثر ولهذا رجح النصب فى جلست حيث زيدا أراه وندرت اضافتها الى المفرد كقوله * بيض المواضى حيث لى العمائم * وقوله * أما ترى حيث سهيل طالعا * والكسائى يقيسه وأندر من ذلك عدم اضافتها لفظا بأن تضاف الى جملة محذوفة معوضا منها ما كقوله * اذا ريده من حيث ما نفحت له * أى من حيث هبت والاصل فيها أن تكون للمكان قال الاخفش وقد ترد للزمان كقوله

للفتى عقل يعيش به * حيث تهدى ساقه قدمه

اى حين تهدى ولا تستعمل غالبا الا ظرفا وندر جرها بالباء فى قوله * كان هنا بحيث معكى الازار * وبالى فى قوله * الى حيث ألقت رحلها أم قشعم * وبفى فى قوله * فأصبح فى حيث التقينا شريدهم * وقال ابن مالك تصرفها نادر ومن وقوعها مجردة عن الظرفية قوله

ان حيث استقر من أنت راء * يه حمى فيه عزة وأمان

فحيث اسم ان وقال أبو حيان هذا خطأ لان كونها اسما لان فرع عن كونها تكون مبتدأ ولم يسمع ذلك فيها البتة بل اسم ان فى البيت حمى وحيث الخبر لانه ظرف والصحيح أنها لا تتصرف فلا تكون فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ انتهى وقال ابن هشام فى المغنى الغالب كونها فى محل نصب على الظرفية أو خفض بمن وقد تخفض بغيرها وقد تقع مفعولا وفاقا للفارسى نحو * الله أعلم حيث يجعل رسالته * اذ المعنى أنه سبحانه يعلم نفس المكان

المستحق لوضع الرسالة لا شيأ في المكان وناصبها يعلم محذوفا مدلولا عليه بأعلم لا بأعلم نفسه لان أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به الا إن أولته بعالم قال ولم يقع اسما لان خلافا لابن مالك انتهى وزعم الزجاج ان حيث موصولة

﴿ص﴾ دون للمكان وتصرفه قال البصريون ممنوع والاخفش قليل والمختار وفاقا لبعض المغاربة يستثنى به فان كان بمعنى ردىء فغير ظرف

﴿ش﴾ من الظروف المبنية في بعض الاحوال دون كما تقدم ذكره في أخوات قبل و بعد وهو للمكان تقول قعد زيد دون عمرو أي في مكان منخفض عن مكانه وهو ممنوع التصرف عند سيبويه وجمهور البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى أنه يتصرف لكن بقلة وخرج عليه • ومنا دون ذلك • فقال دون مبتدأ و بني لاضافته الى مبني والأولون قالوا تقديره مادون ذلك فحذف ما وقال الشاعر • و باشرت حد الموت والموت دونها • وقال • وغبرا لحي دونها ما و راؤها بالرفع • ويستثنى به كسوى فيما نقله أبو حيان في شرح التسهيل عن بعض الفقهاء الحنفية ونقله (١) أما دون بمعنى رديء كقولك هذا ثوب دون فليس بظرف وهو متصرف بوجوه الاعراب

﴿ص﴾ ريث مصدر أستعمل بمعنى الزمان فأضيف للفعل وقد تليه ما زائدة أو مصدرية وأكثر وقوعه مستثنى في منفي ولم يصرح وابنبائه والعلة قائمة

﴿ش﴾ ريث مصدر راث يريث اذا أبطأ فاذا استعمل في معنى الزمان جاز أيضا أن يضاف الى الفعل فتقول أتيتك ريث قام زيد أي قدر بطء قيام زيد فلما خرجت الى ظروف الزمان جاز فيها ما جاز في الزمان هذا كلام أبي الفضل الصفار في شرح كتاب سيبويه ونقله أبو حيان وذكر ابن مالك نحوه و يؤخذ من قوله جاز فيها ما جاز في الزمان أنه مبني كسائر أسماء الزمان المضافة الى الفعل المبني فلذا ذكرته في الظروف المبنيات ومن شواهده قوله

• لا يصعب الامر الا ريث يركبه • وقوله • خليلي رفقا ريث أقضي لبانة • وقد يفصل بين ريث والفعل بما قال ابن مالك زائدة أو مصدرية كقوله

محياه حين يلقى بنال السؤ • ل راجيه ريث ما يتثنى

﴿ص﴾ عوض مثلث لعموم المستقبل وقد يرد للمضي وقد يضاف للعائضين أو يضاف اليه فيعرب وقد يجري كالقسم

﴿ش﴾ من الظروف المبنية عوض وهو للوقت المستقبل عموما كابدا وقد ترد للمضي كقوله

• فلم أر عاما عوض أكثر هالكا • وبني لشبهه بالحرف في إبهامه لانه يقع على كل ما تأخر من الزمان و بناؤه إما على الضم كقبل و بعد أو على الفتح طلبا للخفة أو على الكسر على أصل التقاء الساكنين فان أضيف الى العائضين كقولهم لا أفعل ذلك عوض العائضين أي دهر الداهرين أو أضيف اليه كقوله

• ولا يتسل عوض في خطاي وأوصالي • أعرب في الحالين لمعارضة الشبه بالاضافة التي هي من خصائص الأسماء قال أبو حيان وقد كثر استعمال عوض حتى أجروه مجرى القسم كقوله

رضيعي لبان ثدي أم تحالفا • بأسحم داج عوض لا نتفرق

﴿ص﴾ قط مقابل عوض ويختصان بالنفي والافصح فتح القاف وتشديد الطاء ضما وقال الكسائي أصله قطط ويقال قط وقط وقط وقط وقال الاخفش ان أريد الزمان ضم أو التقليل سكن فان أتى همز وصل كسر وترد قط وقد أسمى فعل بمعنى يكفي مبنيين فقيل الدال بدل من الطاء وقيل قد منقولة من الحرفية و بمعنى حسب

---

(١) بياض بالاصل

فالغالب البناء ويضافان للياء والكاف والظاهر

﴿ش﴾ من الظروف المبنية قط وهى مقابل عوض فهى للوقت الماضى عموما وبنيت لشبه الحرف فى ابهامه لوقوعها على كل ماتقدم من الزمان وقيل لانها تضمنت معنى فى لانها لايحسن فيها بخلاف الظروف وقيل لانها تضمنت معنى منذ فمعنى مارأيته قط منذ خلقت وقيل لانها تضمنت معنى من الاستغراقية وقيل لافتقارها الى جملة وقيل لانها أشبهت الفعل الماضى لانها لزمانه وبنيت على الضم تشبيها بقبل وبعد وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين وقد تتبع قافه طاءه فى الضم وقد تخفف طاؤه مع ضمها واسكانها فهذه خمس لغات وزعم الاخفش انك اذا أردت بها الزمان تضم أبدا نحو مارأيت مثله قط فان قلت بقط شيئا سكنت نحو ماعندك الا هذا قط فان لقيت ألف وصل كسرت لالتقاء الساكنين نحو ماعلمت الا هذا قط اليوم وماعندك الا هذا قط الآن وزعم الكسائى ان أصل قط قطط بضم الطاء الاولى وسكون الثانية سكنت الاولى وأدغمت وجعلت الثانية على حركتها قالوا وأصلها مصدر وهو القط بمعنى القطع نقلت الى الظرف فقولك مارأيته قط معناه مارأيته فيما انقطع من عمرى وتختص هى وعوض بالنفى نحو ما أفعله عوض ولافعلته قط فلا يستعملان فى الايجاب وترد قط وقد اسمى فعل بمعنى يكفى نحو قد زيدا درهم أى يكفيه وقدنى وقطنى بنون الوقاية أى يكفينى وليس فيهما الا البناء على السكون ثم قيل هما كلمتان مستقلتان وقيل الدال بدل من الطاء وقيل قد هى الحرفية نقلت الى الاسمية ويردان أيضا اسمين مرادفين لحسب فالغالب حينئذ بناؤهما على السكون لوضعهما على حرفين ويضافان الى الاسم الظاهر والى ياء المتكلم وكاف المخاطب نحو قد زيد درهم وقط زيد درهم وقدى وقطى بلا نون وقدك وقطك وقد يعربان وهو قليل يقال قد زيد أو قط زيد درهم بالرفع كما يقال حسبه درهم

﴿ص﴾ كيف ويقال كى اسم يستفهم به عن الخبر قبل مالا يستغنى به والحال قبل مايستغنى ومعناها على أى حال قال سيبويه ظرف وأنكره غيره وابن مالك أطلقه مجازا فعلى الاول محلها نصب دائما ويجاب بعلى كذا

﴿ش﴾ كيف اسم لدخول الجار عليها فى قولهم على كيف تبيع الاحمرين وابدال الاسم الصريح منها نحو كيف أنت أصحيح أم سقيم والاخبار بها مع مباشرة الفعل نحو كيف كنت ويقال فيها كى كما يقال فى سوف سو قال كى تجنحون الى سلم وماثئرت ٭ والغالب فيها أن تكون استفهاما اما حقيقيا نحو كيف زيد أو غيره نحو كيف تكفرون بالله ٭ وتقع خبرا قبل مالا يستغنى به نحو كيف أنت وكيف كنت وكيف ظننت زيدا وحالا قبل مايستغنى نحو كيف جاء زيد أى على أى حالة جاء زيد وانما بنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام وبنيت على فتحة طلبا للخفة وعن سيبويه ان كيف ظرف وأنكره الاخفش والسيرافى وقالا هى اسم غير ظرف ورتبوا على الخلاف أمورا أحدها ان موضعها عند سيبويه نصب دائما وعند غيره رفع مع المبتدإ نصب مع غيره الثانى ان تقديرها عنده فى أى حال أو على أى حال وعند غيره تقديرها فى نحو كيف زيد أصحيح زيد وفى نحو كيف جاء زيد أراكبا جاء زيد ونحوه الثالث ان الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال على خير ونحوه وعند غيره أن يقال صحيح أو نحوه وقال ابن مالك لم يقل أحد أن كيف ظرف اذ ليست زمانا ولا مكانا ولكنها لما كانت تفسر بقولك على أى حال لكونها سؤالا عن الاحوال العامة سميت ظرفا لانها فى تأويل الجار والمجرور واسم الظرف يطلق عليهما مجازا قال ابن هشام وهذا حسن

﴿ص﴾ لدن لاول غاية زمان أو مكان وتلزم من غالبا ويقال لدن ولدن ولدن ولدن ولدن ولد ولد ولد ولت واعراب الاولى لغة وترد النون مضافة لمضمر وتضاف لمفرد وجملة خلافا لابن الدهان وسمع نصب غدوة بعدها تمييزا ورفعها باضمار كان ويعطف على غدوة المنصوبة بالنصب وجوبا وفاقا لابى حيان وخلافا للاخفش وابن مالك

﴿ش﴾ من الظروف المبنية لدن وهى لاول غاية زمان أو مكان وبنيت لشبهها الحرف فى لزومها استعمالا واحدا وهى كونها مبتدأ غاية وامتناع الاخبار بها وعنها ولا يبنى عليها المبتدأ بخلاف عند ولدى فانهما لا يلزمان استعمالا واحدا بل يكونان لابتداء الغاية وغيرها ويبنى عليهما المبتدا قال تعالى . وعنده مفاتح الغيب . ولدينا مزيد . والغالب اقترانها بمن نحو . وهب لنا من لدنك . وآتيناه من لدنا . وقد تتجرد منها كقوله لدن غدوة لدن شبت واعراب لدن لغة قيسية تشبيها بعند وبه قرأ عاصم . بأسا شديدا من لدنه . بالجر واشمام الدال الساكنة الضم والاصل من لدنه بضم الدال قال ابن مالك وفيها على غير اللغة القيسية تسع لغات سكون النون مع ضم الدال وفتحها أو كسرها وسكونها مع سكون الدال وفتح اللام أو ضمها وفتح النون مع سكون الدال وحذف النون مع سكون الدال وفتح اللام أو ضمها وحذف النون مع ضم الدال وفتح اللام وزاد أبو حيان عاشرة وهى لت بلام مفتوحة وتاء مكسورة قال سيبويه ولد بلا نون محذوفة من لدن كما ان يك محذوفة من يكن ألا ترى انك اذا أضفته لمضمر رددته الى أصله فتقول من لدنه ومن لدنى ولا يجوز من لدك ولا من لده ويجر ما لى لدن بالاضافة لفظا ان كان مفردا كقوله

تنتفض الرعدة فى ظهيرى * من لدن الظهر الى العصير

وتقديرا ان كان جملة اسمية كقوله * وتذكر نعماه لدن أنت يافع * أو فعلية كقوله * لدن شبت حتى شاب سود الذوائب * ومنع ابن الدهان من اضافة لدن الى الجملة وأول ما ورد من ذلك على تقدير أن المصدرية بدليل ظهورها معها فى قوله * أرانى لدن ان غاب رهطى * وقوله

وليت فلم تقطع لدن ان وليتنا * قرابة ذى قربى ولا حق مسلم

وسمع نصب غدوة بعدها فى قوله * لدن غدوة حتى دنت لغروب * وخرج على التمييز وحكى الكوفيون رفع غدوة بعدها وخرج على اضمار كان أى لدن كانت غدوة قال سيبويه لا تنصب لدن غير غدوة ولا تقول لدن بكرة لانه لم يكثر فى كلامهم واذا عطف على غدوة المنصوب بعدها فقيل لدن غدوة وعشية جاز عند الاخفش فى المعطوف الجر على الموضع والنصب على اللفظ وضعف ابن مالك فى شرح الكافية النصب وأوجبه أبو حيان ومنع الجر لان غدوة عند من نصبه ليس فى موضع جر فليس من باب العطف على الموضع قال ولا يلزم من ذلك ان يكون لدن انتصب بعدها ظرف غير غدوة وهو غير محفوظ الا فيها لانه يجوز فى الثوانى ما لا يجوز فى الاوائل وهذه المسئلة مذكورة فى الكافية والشافية ساقط من التسهيل

﴿ص﴾ لما حرف وجود لوجود وقال ابن السراج والفارسى وابن جنى ظرف كاذ وتختص بالماضى وتقتضى جملتين وعاملها الجواب ويكون ماضيا قال ابن عصفور ومضارعا وابن مالك واسمية باذا أو الفاء وتحذف لدليل

﴿ش﴾ من الظروف المبنية لما التى هى كلمة وجود لوجود والقول بظرفيتها رأى ابن السراج والفارسى وابن جنى وجماعة حتى قالوا انها ظرف بمعنى حين وعبارة ابن مالك بمعنى اذ قال ابن هشام وهو حسن لانها مختصة بالماضى وبالاضافة الى الجملة ومذهب سيبويه وابن خروف أنها حرف وتقتضى جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما نحو لما جاءنى أكرمته والعامل فيها على الظرفية جوابها ويكون فعلا ماضيا اتفاقا كالمثال المذكور وكقوله تعالى . فلما نجاكم إلى البر أعرضتم . وجوز ابن عصفور كونه مضارعا نحو . فلما ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا . والجمهور أولوه بالماضى أى جادلنا أو الجواب محذوف أى أقبل يجادلنا وجوز ابن مالك كونه جملة اسمية مقرونة بالفاء أو باذا الفجائية نحو . فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد . فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون . وقيل فى آية الفاء ان الجواب محذوف أى انقسموا قسمين وقد يحذف الجواب لدليل

كالآية المذكورة

﴿ص﴾ مذ ومنذ وهي الاصل خلافا لابن ملكون وقيل المحذوف اللام وليست مركبة وقيل أصلها من ذو وقيل من إذ وقيل من ذا وكسر ميمهما لغة وسكون مذ قبل حركة وضمها قبل ساكن أشهر فان وليهما جملة فظرفان مضافان اليها أو الى زمان مقدر قولان وقيل مبتدآن خبرهما زمن مقدر أو اسم مرفوع فقال المبرد وابن السراج والفارسي مبتدآن له ومعناهما الابد في حاضر ومعدود وأول المدة في ماض والاخفش والزجاج والزجاجي ظرفان خبراه ومعناهما بين والكوفية والسهيلي وابن مضاء وابن مالك مضافان لفعل حذف والثاني فاعله وقوم خبر لمحذوف أو مجرور فحرفان وقيل اسمان بمعنى من في ماض وفي في حاضر ومن والى في معدود وأكثر العرب توجب خبرهما الحاضر وترجح خبر منذ للماضي ورفع مذ له ويجوز رفع مصدر بعدهما وجره وأن وصلتها ولا يجران مضمرا ولا يلحقان بالمتصرف على الاصح فيهما

﴿ش﴾ من الظروف المبنية في بعض الاحوال مذ ومنذ ومنذ بسيطة وقيل مركبة وعليه الكوفيون ثم اختلفوا فقال الفراء أصلها من ذو من الجارة وذو الطائية بمعنى الذي وقال غيره أصلها من اذ حذفت الهمزة فالتقى ساكنان النون والذال فحركت الذال وجعلت حركتها الضمة التي هي أثقل الحركات لانها ضمنت معنى شيئين من والى اذ قولك ما رأيته منذ يومان معناه من أول هذا الوقت فقامت مقامهما فقويت ثم ضمت الميم اتباعا لحركة الذال وعندي أن التعليل بالحمل على سائر الظروف قبل وبعد وقط وعوض أولى ومنذ أصل مذ وهي محذوفة منها عند الجمهور بدليل رجوعهم الى ضم ذال مذ عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ولولا أن الاصل الضم لكسر أولان بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن على ان بعض العرب يكسر قبل الساكن على أصل التقاء الساكنين وقال ابن ملكون هما أصلان لان الحذف والتصريف لا يكونان في الحروف ولا في الاسماء غير المتمكنة ورده الشلوبين بأنه قد جاء الحذف في الحروف ألا ترى تخفيفهم إن وأن وكأن وقالوا في لعل عل وقد جعل سيبويه عل من العلو وكسر ميم مذ ومنذ لغة بني سليم كذا قال ابن مالك وقال أبو حيان حكى اللحياني في نوادره كسر منذ عن بني سليم وكسر مذ عن عكل ولهما ثلاثة أحوال الأول أن يليهما الجملة الاسمية أو الفعلية كقوله * ومازلت أبغي المال مذ أنا يافع * وقوله * مازال مذ عقدت يداه ازاره * وقوله * منذ ابتذلت ومثل مالك ينفع * والمشهور انهما حينئذ ظرفان مضافان فقيل الى الجملة وعليه سيبويه والسيرافي والفارسي وابن مالك وقيل الى زمان مضاف الى الجملة وعليه ابن عصفور لانهما لا يدخلان عنده الا على أسماء الزمان ملفوظا بها أو مقدرة فالتقدير فيما رأيته مذ زيد قائم مذ زمن زيد قائم وقيل انهما حينئذ مبتدآن فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر وعليه الاخفش الحال الثاني أن يليهما اسم مرفوع نحو مذ يوم الخميس ومنذ يومان وفيهما حينئذ مذاهب أحدها وعليه المبرد وابن السراج والفارسي أنهما حينئذ مبتدآن وما بعدهما خبر ومعناهما الامد إن كان الزمان حاضرا أو معدودا وأول المدة ان كان ماضيا هذه عبارة المغني وعبارة أبي حيان وتقديرهما في المنكر الامد والتقدير أمد انقطاع الرؤية يومان وفي المعرفة أول الوقت والتقدير أول انقطاع الرؤية يوم الخميس الثاني وعليه الاخفش والزجاج والزجاجي ان المرفوع بعدهما مبتدأ ومذ ومنذ ظرفان خبر له كما اذا أضيفا الى جملة ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى مالقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان ولا يخفى ما في هذا من التعسف لانه تقدير مالم يصرح به في موضع ما الثالث وعليه أكثر الكوفيين والسهيلي وابن مضاء وابن مالك انهما ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها والاصل مذ كان أو مضى يومان قال ابن مالك ويرجحه ان فيه اجراء مذ ومنذ على طريقة واحدة فهو أولى من اختلاف الاستعمال وفيه تخلص من ابتداء

تنكيره بلا مسوغ ان ادعى التنكير ومن تعريف غير معتاد ان ادعى التعريف قال أبو حيان وقد يرد بان الكوفيين اعا قالوا ذلك بناء على رأيهم أنهما ركبتا من من وذو الطائية أو من من واذ فابعدهما من الصلة أو المضاف اليه وهما باطلان وبان اضمار الفعل ليس بقياس الرابع وعليه بعض الكوفيين أنه خبر لمبتدإ محذوف بناء على انهما من من وذو الطائية والتقدير ما رأيته من الزمن الذى هو يومان والكلام على هذا القول وماقبله جملة واحدة وعلى الاولين جملتان وعلى هذا اختلف هل لجملة مذ ومنذ ومرفوعهما محل من الاعراب فقال الجمهور لا وقال السيرافى إنها فى موضع الحال كانه قال ما رأيته متقدما ورد بانها خرجت مخرج الجواب كانه قيل له ما أمد ذلك قال يومان وبانه لا رابط فيها من ضمير أو واو الحال الثالث أن يقع بعدهما اسم مجرور فقيل هما اسمان مضافان لان الاسمية قد ثبتت لهما فلا يخرجان عنها ما أمكن بقاؤهما عليها وقد أمكن ذلك بان يجعلا ظرفين فى موضع نصب بالفعل قبلهما والجمهور على انهما حينئذ حرفا جر لايصالهما الفعل الى كم كما يوصل حرف الجر تقول منذ كم سرت كما تقول بكم اشتريت ولو كانا ظرفين لجاز أن يستغنى الفعل بعدهما عن العمل فيهما باعماله فى ضميرهما فكان يقال منذ كم سرت فيه أو سرته ان اتسع كما تقول يوم الجمعة قمت فيه أو قمته ولم تتكلم العرب بذلك وعلى هذا فهما بمعنى من ان كان الزمان ماضيا وبمعنى فى ان كان حاضرا وبمعنى من والى جميعا ان كان معدودا نحو ما رأيته مذ يوم الخميس أو منذ يومنا أو عامنا أو مذ ثلاثة أيام وأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر وعلى ترجح جر منذ للماضى على رفعه وعلى ترجح رفع مذ للماضى على جره ومن الكثير فى منذ قوله * وربع عفت آثاره منذ أزمان * ومن القليل فى مذ قوله * أقوين مذ حجج ومذ دهر * ويجوز وقوع المصدر بعدهما نحو ما رأيته مذ قدوم زيد بالرفع والجر وهو على حذف زمان أى مذ زمن قدوم زيد ويجوز وقوع أن وصلتها بعدهما نحو ما رأيته مذ أن الله خلقنى فيحكم على موضعها بما حكم به للفظ المصدر من رفع أو جر وهو على تقدير زمان أيضا ومذ ومنذ لا يجران الا الظاهر من اسم الزمان أو المصدر على ما بين وأجاز المبرد أن يجرا مضمر الزمان نحو يوم الخميس ما رأيته منذه أو مذه ورد بان العرب لم تقله ولا يلحق مذ ومنذ بالظروف المتصرفة عند الجمهور من البصريين ومن قال بأنهما مبتدآن فى الحال الثانى ألحقهما بالمتصرف

﴿ص﴾ مع لمكان الاجتماع أو وقته وتجر بمن وتقع خبرا وصلة وصفة وحالا وسكونها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة وليست حينئذ حرف جر خلافا للنحاس وتفرد فتكون حالا بمعنى جميع وغيره بقلة وهل هى حينئذ مقصورة خلاف ولا لسلب الاتحاد فى وقت وفاقا لثعلب وابن خالويه وأبى حيان

﴿ش﴾ من الظروف العادمة التصرف مع وهى اسم لمكان الاجتماع أو وقته تقول زيد مع عمرو وجئت مع العصر ويدل على اسميتها تنوينها فى قولك معا ودخول من عليها فى قولهم ذهب من معه وقرئ «هذا ذكر من معى». قال ابن مالك وكان حقه البناء لشبهه بالحروف فى الجمود المحض ولزوم وجه واحد من الاستعمال والوضع الناقص اذ هى على حرفين بلا ثالث محقق العود الا انها أعربت فى أكثر اللغات لمشابهتها عند فى وقوعها خبرا وصفة وحالا وصلة ودالا على حضور وعلى قرب فالحضور كمعى ومن معى. والقرب «كان مع العسر يسرا». وتسكينها قبل حركة نحو زيد مع عمرو وكسرها قبل سكون نحو زيد مع القوم لغة ربيعة وحركتها حركة إعراب فلذلك تأثرت بالعوامل فى من معه ومن سكن بنى وهو القياس واسميتها حين السكون باقية على الأصح كما يشعر به كلام سيبويه لان معناها مبنية ومعربة واحد وزعم النحاس أنها حينئذ حرف جر وليس بصحيح انتهى وبذلك عرف وجه ذكر مع فى الظروف المبنيات لانها مبنية فى بعض اللغات مع التصريح فى أول الكتاب باعرابها وتفرد عن الاضافة فتكون فى الاكثر منصوبة على الحال نحو جاء زيد وبكر معا وقل وقوعها

فى موضع رفع خبرا كقوله * أفيقوا بنى حرب وأهوا تا معا * وقوله * أ كف صحابى حين حاجاتنا معا *
واختلف فى معا فذهب الخليل وسيبويه وصححه أبو حيان الى أن فتحها اعراب كما فى حال الاضافة والكلمة ثنائية اللفظ حين الافراد وحال الاضافة وذهب يونس والاخفش وصححه ابن مالك الى أن فتحها كفتحة تاء فتى وانها حين أفردت رد اليها المحذوف وهو لام الكلمة فصار مقصورا وأيده ابن مالك بوقوعه كذلك حالة الرفع كالمقصور ورده أبو حيان بأن شأن الظرف غير المتصرف اذا أخبر به أن يبقى على نصبه ولا يرفع تقول الزيدان عندك وذهب ابن مالك الى أنها فى الافراد مساوية لمعنى جميع قال أبو حيان وليس بصحيح فقد قال ثعلب اذا قلت جا آ جميعا احتمل أن فعلهما فى وقت أو وقتين واذا قلت جا آ معا فالوقت واحد وكذا ذكر ابن خالويه أنها باقية الدلالة على الاتحاد فى الوقت

﴿ص﴾ ومنها كل زمن مبهم مضاف لجملة فان صدرت بمبنى فبناؤه راجح أو معرب فرجوح ومنعه البصرية أو ما أو لا أو لم تتغير أو لا التبرئة فكذلك وقد يجر اسمها ويرفع ومنع سيبويه اضافة مستقبل لاسمية وجوزه الاخفش وابن مالك

﴿ش﴾ من الظروف التى تبنى جوازا لا وجوبا كل أسماء الزمان المبهمة اذا أضيفت الى الجمل والمراد بالمبهمة ما لا يختص بوجه كحين ومدة ووقت وزمن وما يختص بوجه دون وجه كنهار وصباح ومساء وغداة وعشية بخلاف ما يختص بتعريف أو غيره كأمس وغد فانه لا يضاف الى الجمل ومنه المحدود والمعدود والموقت كيومين وليلتين وأسبوع وشهر وسنة فلا يضاف شئ من ذلك الى الجمل على الصحيح عند ابن مالك وغيره ويضاف الجميع اليها كالمفرد وسواء فى الجمل الفعلية والاسمية لكن البناء راجح فيما كان صدرها مبنيا نحو كيوم ولدته أمه * على حين عاتبت المشيب * على حين يستصبين كل حليم * مرجوح فيما كان صدرها معربا قرأ نافع هذا يوم ينفع الصادقين . بالبناء وقرأ الستة بالاعراب وقال الشاعر * على حين لا بدو يرجى ولا حضر * وقال * كريم على حين الكرام قليل * وقال * على حين التواصل غير دان * رويت الثلاثة بالفتح * ومنع البصريون البناء فى هذا القسم وأوجبوا الاعراب وأيد ابن مالك مذهب الكوفيين بالسماع لقراءة نافع السابقة والأبيات وان صدرت الجملة بما أو لا أختى ليس لم يختلف الحكم من بقاء رفعهما الاسم ونصبهما الخبر والاضافة بحالها كقوله * على حين ما هذا بحين تصابى * وقوله

وكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

وان صدرت بلا التبرئة بقى اسمها أيضا على ما كان من بناء أو نصب وقد يجر وقد يرفع حكى جئتك يوم لا حر ولا برد بالبناء وبالجر وبالرفع وقال * تركتنى حين لا مال أعيش به * بالرفع ومذهب سيبويه ان الظرف اذا كان بمعنى المستقبل تعين اضافته للفعلية ولا يجوز اضافته الى الاسمية لانه حينئذ بمعنى اذا وهى لا تضاف اليها فلا يقال أتيك حين زيد ذاهب بخلاف الذى بمعنى الماضى فانه بمعنى اذ فيضاف للفعلية والاسمية معا كما هى وذهب الاخفش الى جواز اضافة المستقبل الى الاسمية أيضا وصححه ابن مالك مستدلا بنحو قوله تعالى . يوم هم بارزون . قال أبو حيان انما أجاز الاخفش ذلك لانه يجيز فى اذا أن تضاف الى الاسمية فكذا ما هو بمعناها

﴿ص﴾ أو لمبنى والحق به فى ذلك ناقص الدلالة كغير ومثل والمختار وفاقا لابن مالك لا يبنى مضاف لمبنى مطلقا

﴿ش﴾ من الظروف التى تبنى جوازا لا وجوبا أسماء الزمان المبهمة اذا أضيفت الى مبنى مفرد نحو يومئذ وحينئذ وألحق بها الاكثرون كل اسم ناقص الدلالة كغير ومثل ودون وبين فبنوه اذا أضيف الى مبنى نحو ما قام أحد غيرك وقال تعالى . إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون . وقرئ . أن يصيبكم مثل ما أصاب . بفتح

اللام وقال ومنا دون ذلك لقد تقطع بينكم وقال الشاعر * واذا ما مثلهم بشر * وقال
* لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت * والقول ببناء المضاف الى ياء المتكلم من شعب هذا الاصل وذهب ابن مالك الى أنه لا يبنى مضاف الى مبنى بسبب اضافته اليه أصلا لا ظرفا ولا غيره لان الاضافة من خصائص الاسماء التى تكف سبب البناء وتلغيه فى غير موضع فكيف تكون داعية اليه والفتحات فى الشواهد السابقة حركات اعراب فمثل فى الآية الاولى حال من ضمير لحق المستكن وفى الثانية مصدر أو حال وفاعل يصيبكم الله وفى البيت حال وغير فى المثال والبيت حال أو مستثنى ودون وبين منصوبان على الظرف وهذا الذى ذهب اليه هو المختار

﴿ص﴾ ولا يلحق الرابط الجملة المضاف اليها الا نادرا

﴿ش﴾ قال ابن مالك كل مضاف الى جملة مقدر الاضافة الى مصدر من معناها ومن أجل ذلك لا يعود منها ضمير الى المضاف اليها كما لا يعود من المصدر فان سمع ذلك عد نادرا كقوله * مضت مائة لعام ولدت فيه * وقوله

ويسحرن ليلة لا يستطيع * نباحا بها الكلب الا هريرا

والمعروف انه اذا كان فى الجملة ضمير فصلت عن الاضافة وجعلته صفة كقوله تعالى . واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله .

﴿ص﴾ المفعول معه هو التالى واو المصاحبة والأصح انه مقيس فقيل لا يختص والجمهور بما صلح فيه العطف ولو مجازا والمبرد والسيرافى بما كان الثانى مؤثرا للاول وهو شبيه والخضراوى بما فى معنى ما سمع

﴿ش﴾ المفعول معه هو التالى واو المصاحبة فخرج غير التالى واو مما قد يطلق عليه فى اللغة مفعولا معه كالمجرور بمع وبباء المصاحبة كجلست مع زيد وبعتك الفرس بلجامه والتالى واو العطف فان المصاحبة فيه مفهومة من العامل السابق لا من الواو وهنا لا تفهم الا من الواو وفى كون هذا الباب مقيسا خلاف فبعض النحويين يقتصر فى مسائله على السماع ونسبه جماعة الى الاكثرين قال ابن عصفور ومعناه انهم لا يجيزونه الا حيث لا يراد بالواو معنى العطف المحض لأن السماع انما ورد به هنالك والصحيح استعمال القياس فيه ثم اختلف فقوم يقيسونه فى كل شئ حتى حيث يراد بالواو معنى العطف المحض نحو قام زيد وعمرا وحيث لا يتصور معنى العطف أصلا نحو قعدت أو ضحكت أو انتظرتك وطلوع الشمس وعليه ابن مالك والجمهور كما قال أبو حيان خصوه بما صلح فيه معنى العطف ومعنى المفعول به فلا يجوز حيث لا يتصور معنى العطف لقيام الأدلة على أن واو مع عطف فى الأصل ولا حيث تمحض معنى العطف لان دخول معنى المفعول به هو الذى سوغ خروجه عما يقتضيه العطف من المشاكلة التى تؤثرها العرب على غيرها الى النصب وسواء صلح فيه العطف حقيقة نحو جاء البرد والطيالسة لان المجئ يصح منهما أو مجازا نحو سار زيد والنيل اذ يصح عطفه على المجاز من جهة أنه لا يفارق زيدا فى حال سيره كما لا يفارقه من سائره وقال المبرد والسيرافى يقاس فيما كان الثانى مؤثرا للأول وكان الاول سببا له نحو جاء البرد والطيالسة فالبرد سبب لاستعمال الطيالسة وجئت وزيدا أى كنت السبب فى مجيئه وقال ابن هشام الخضراوى الاتفاق على أن هذا مطرد فى لفظ الاستواء والمجئ والصنع وفى كل لفظة سمعت وينبغى عندى أن يقاس على ما سمع ما فى معناه وان لم يكن من لفظه فيقاس وصل على جاء ووافق على استوى وفعلت على صنعت وكذا ما فى معناها وما ليس من ألفاظها ومعانيها لا ينبغى أن يجوز انتهى

﴿ص﴾ وناصبه ما سبقه من فعل أو شبهه وقيل الواو وقال الزجاج مضمر بعدها والكوفية الخلاف والأخفش انتصب انتصاب الظرف والأصح ينصبه المتعدى وكان لا معنوى كاشارة

﴿ش﴾ فى ناصب المفعول معه أقوال أحدها وهو الأصح انه ما تقدمه من فعل أو شبهه نحو جاء البرد والطيالسة

واستوى الماء والخشبة وأعجبني استواء الماء والخشبة والناقة متروكة وفصيلها ولست زائلا وزيدا حتى فعل وسواء في الفعل المتعدي أو اللازم عند الاكثرين نحو لو خليت والأسد لا كلك ونحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها وقال قوم لا يكون الا مع غير المتعدي لئلا يلتبس بالمفعول به فلا يقال ضربتك وزيدا على انه مفعول معه وهل يكون مع كان الناقصة خلاف قال قوم لا لانه ليس فيها معنى حدث تعدى بالواو والجمهور نعم لان الصحيح أنها مشتقة وانها تدل على معنى سوى الزمان وقد قال الشاعر * يكون واياها بها مثلا بعدي * وقال * فكونوا أنتم وبني أبيكم * ومذهب سيبويه انه لا ينصبه العامل المعنوي كحرف التشبيه واسم الاشارة والظرف والجار والمجرور وأجازه أبو علي وغيره نحو هذا لك واياه وعليه هذا ردائي مطويا وسربالا القول الثاني ان ناصبه الواو وعليه الجرجاني لاختصاصها بما دخلت عليه من الاسم فعملت فيه ورد بأنه لو كان كذلك لاتصل الضمير معها كما يتصل بأن وأخواتها وبأنه لا نظير لها إذ لا يعمل الحرف نصبا الا وهو مشبه بالفعل الثالث ان ناصبه فعل مضمر بعد الواو وعليه الزجاج قال فاذا قلت ما صنعت وإياك فالتقدير ولابست إياك واعمال يعمل فيه الفعل السابق لفصل الواو وعورض بالعطف فان فصل الواو فيه لم يمنع من تسلط العامل وبأن فيما ذكره احالة للباب إذ يصير منصوبا على أنه مفعول به لا مفعول معه الرابع ان نصبه بالخلاف ونسبه ابن مالك للكوفيين ورد بأن الخلاف معنى من المعاني ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة من الألفاظ وبأنه لو كان الخلاف ناصبا لقيل ما قام زيد لكن عمرا ويقوم زيد لا عمرا ولم يقله أحد من العرب قال أبو حيان وهذا القول لبعض الكوفيين وأكثرهم والأخفش على أن الواو مهيئة لما بعدها أن ينتصب انتصاب الظرف لان أصل جاء البرد والطيالسة مع الطيالسة فلما حذفت مع وكانت منتصبة على الظرف ثم أقيمت الواو مقامها انتصب ما بعدها على انتصاب مع التي وقعت الواو موقعها إذ لا يصح انتصاب الحروف كما يرتفع ما بعد الا الواقعة موقع غير بارتفاع غير نحو * لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا * والأصل غير الله

﴿ ص ﴾ ولا يقدم على عامله ولا مصاحبه خلافا لابن جني ولا يفصل بين الواو بظرف ولا يكون جملة خلافا لصدر الأفاضل

﴿ ش ﴾ المفعول معه لا يتقدم على عامله باتفاق لان أصل واوه للعطف والمعطوف لا يتقدم على عامل المعطوف عليه اجماعا ولا يتقدم على مصاحبه أيضا لما ذكر وأجازه ابن جني فيقال استوى والخشبة الماء لوروده في العطف قال * عليك ورحمة الله السلام * وسماعه هنا قال * جمعت وفحشا غيبة ونميمة * ولأن باب المفعولية في التقديم أوسع مجالا من باب التابعية وانما المانع هنا من التقديم الحمل على ذلك فاذا جاء في الاصل بقلة أو اضطرار جاز هنا بكثرة وسعة ولا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره فلا يقال قام زيد واليوم عمرا وان جاز الفصل بالظرف بين الواو العاطفة ومعطوفها لان الواو هنا نزلت منزلة الجار مع المجرور ورفضوا الفصل بينهما وزعم صدر الافاضل أن المفعول معه يكون جملة وخرج عليه قولهم جاء زيد والشمس طالعة وفر من جعلها حالا لانها لا تنحل الى مفردين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكدة وأجيب بأنها مؤولة بالحال السببية أي جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه وقيل تؤول بمنكرا ونحوه

﴿ ص ﴾ ويجب العطف بعد مفرد خلافا للصيمري وثالثها يجوز إن أول بجملة والنصب بعد ضمير متصل لم يؤكد وهو في نحو مالك وزيدا بكان مضمرة قبل الجار أو بمصدر لابس بعد الواو وقال السيرافي بلابس فان كان منفصلا أو ظاهرا رجح العطف وأوجبه بعضهم وقد ينصب بعد ما وكيف بمقدر وهو كان ناقصة وقيل تامة وقدر سيبويه مع ما كنت وكيف تكون فقال ابن ولاد متعين وفرق السيرافي لا ورجح النصب ان خيف

فوات المعية فان لم يصلح الفعل جاز اضمار صالح فان لم تحسن مع وجب وقيل تضمن معنى يتسلط به و يستويان فى مضمراً كذنحو رأسه والحائط من كل متعاطفين باضمار الفعل

﴿ ش ﴾ مسائل هذا الباب بالنسبة الى العطف والمفعول معه خمسة أقسام الاول مايجب فيه العطف ولايجوز النصب على المفعول معه وذلك شيآن أحدهما أن لايتقدم الواو الامفرد نحو أنت و رأيك وكل رجل وضيعته والرجال وأعضادها والنساء واعجازها هذا قول الجمهور وجوز الصيمرى فيه النصب بلاتأويل وجوز بعضهم فيه النصب على تأويل ماقبل الواو أنه جملة حذف ثانى جزأيها والتقدير كل رجل كائن وضيعته والثانى أن يتقدم الواو جملة غير متضمنة معنى فعل نحو قولك أنت اعلم ومالك والمعنى بمالك وهو عطف على أنت ونسبة العلم اليه مجاز الثانى مايجب فيه النصب ولايجوز فيه العطف وذلك أن يتقدم الواو جملة اسمية أو فعلية متضمنة معنى الفعل وقبل الواو ضمير متصل مجرور أو مرفوع لم يؤكد بمنفصل نحو مالك و زيدا وماشأنك و زيدا وما صنعت وإياك فيتعين النصب هنا على المفعول معه ولايجوز العطف لامتناعه الافى الضرورة والنصب فى الاسمية بكان مضمرة قبل الجار وهو اللام وشأن أى ما كان شأنك و زيدا أو بمصدر لابس منويا بعد الواو أى ماشأنك وملابسة زيدا أو وملابستك زيدا كذا نص عليه سيبويه قال أبو حيان نقلا عن شيخه ابن الضائع وهكذا تقدير معنى الاعراب لانه عند سيبويه مفعول معه وتقدير الملابسة يجعله مفعولا به لامفعولا معه وقال السيرافى وابن خروف المقدر فعل وهو لابس لان المصدر لايعمل مقدرا الثالث مايختار فيه العطف مع جواز النصب وذلك أن يكون المجرور فى الصورة السابقة ظاهرا أو ضمير المرفوع منفصلا نحو ماشأن عبدالله و زيد وما أنت و زيد فالاحسن جر زيد فى الاول و رفعه فى الثانى لامكان العطف وهو الاصل ويجوز فيه النصب مفعولا معه ومنعه بعض المتأخرين كابن الحاجب و رد بالسماع قال ٭ وما أنت والسير فى متلف ٭ وسمع ما أنت و زيدا وكيف أنت و زيدا وكيف أنت وقصعة من ثريد قال سيبويه أى ما كنت و زيدا وكيف تكون وقصعة من ثريد لان كنت وتكون يقعان هنا كثيرا انتهى قال الفارسى وغيره وكان هذه المضمرة تامة لان الناقصة لاتعمل هنا فكيف حال دون هنا واختاره الشلوبين وقال أبو حيان الصحيح أنها الناقصة وأنها تعمل هنا فكيف خبرها وكذا ما واختلف فى تقدير سيبويه مع ما كنت ومع كيف تكون أذلك مقصود لسيبويه أم لا فقال السيرافى هو غير مقصود ولو عكس لامكن و رد المبرد على سيبويه وقال يصلح فى كل منهما الماضى والمستقبل وتابعه ابن طاهر و رد ابن ولاد على المبرد وقال إنه لايجوز الاماقدره سيبويه لان مادخلها معنى التحقير والانكار اذ يقال لمن أنكر عليه مخالطة زيد أو ملابسته ما أنت و زيدا الالمن لم يقع منه ذلك ولاينكر الاماثبت واستقر دون مالم يقع وليست لمجرد الاستفهام وأما كيف فعلى بابها من الاستفهام والمعنى كيف تكون اذا وقع كذا أى على أى حال لكون الاستفهام انما يكون عن المستقبل الرابع مايختار فيه النصب مع جواز العطف وذلك أن يجمع شروط العطف لكن يخاف منه فوات المعية المقصودة نحو لاتغتذ بالسمك واللبن ولايعجبك الأكل والشبع أى مع اللبن ومع الشبع لان النصب يبين مراد المتكلم والعطف لايبينه وكذا اذا كان فيه تكلف من جهة المعنى نحو

فكونوا أنتم وبنى أبيكم ٭ مكان الكليتين من الطحال

فان العطف وان حسن من حيث اللفظ لكنه يؤدى الى تكلف فى المعنى اذ يصير التقدير كونوا أنتم وليكونوا هم وذلك خلاف المقصود فان لم يصلح الفعل للتسلط على المعطوف امتنع العطف عند الجمهور وجاز النصب على المعية وعلى إضمار الفعل الصالح نحو . فأجمعوا أمركم وشركاءكم . لايجوز أن يجعل وشركاؤكم معطوفا

لأن أجمع لا ينصب الا الأمر والتكيد ونحوهما فاما أن يجعل مفعولا معه أو مفعولا بأجمعوا مقدرا ومثله . تبوؤا الدار والايمان . فالايمان مفعول معه أو مفعول باعتقدوا مقدرا فان لم يحسن والحالة هذه مع موضع الواو تعين الاضمار وامتنع المفعول معه أيضا كقوله * وزججن الحواجب والعيونا * لان زججن غير صالح للعمل في العيون وموضع الواو غير صالح لمع فيقدر وكحلن وذهب جماعة منهم أبو عبيدة والاصمعي وأبو محمد اليزيدي والمازني والمبرد الى جواز العطف على الاول بتضمين العامل معنى يتسلط به على المتعاطفين واختاره الجرمي وقال يجوز في العطف مالا يجوز في الافراد نحو أكلت خبزا ولبنا فيضمن زججن معنى حسن الخامس ما يجوز فيه العطف والمفعول معه على السواء وذلك اذا أكد ضمير الرفع المتصل نحو ما صنعت أنت وأباك ونحو رأسه والحائط أي خل أودع وشأنك والحج أي عليك بمعنى ألزم وأمرأ ونفسه أي دع وذلك مقيس في كل متعاطفين على اضمار فعل لا يظهر فالمعية في ذلك والعطف جائزان والفرق بينهما من جهة المعنى أن المعية يفهم منها الكون في حين واحد دون العطف لاحتماله مع ذلك التقدم والتأخر قال أبو حيان وفي تمثيل سيبويه بهذه الامثلة رد على من يعتقد أن المفعول معه لا يكون الا مع الفاعل

﴿ص﴾ ويطابق الاول خبر وحال بعده وأوجبه ابن كيسان

﴿ش﴾ اذا وقع بعد المفعول معه خبر لما قبله أو حال طابق ما قبله نحو كان زيد وعمرا متفقا وجاء البرد والطيالسة شديدا ويجوز عدم المطابقة لما قبل بأن تثنى نحو كان زيد وعمرا متفقين وجاء البرد والطيالسة شديدين ومنع ذلك ابن كيسان وأوجب المطابقة للاول قال أبو حيان واياه نختار لان باب المفعول معه باب ضيق وأكثر النحويين لا يقيسونه فلا ينبغي أن نقدم على اجازة شيء من مسائله الا بسماع من العرب

﴿ص﴾ المستثنى هو المخرج بالا أو احدى أخواتها بشرط الافادة فان كان بعضا فمتصل والا فمنقطع يقدر بلكن وقال الكوفية بسوى وابن سعدون الا فيه مع ما بعدها كلام مستأنف ولا يستثنى بفعل فان حذف المستثنى منه فله مع الامالة مع سقوطها ولا يكون بعد مصدر مؤكد قطعا ولا في غير نفي وشبهه في الاصح ولا في لازمه كلولا ولو خلف وجوز الزجاج الابدال في التحضيض وقوم نصب ما قام الا زيدا وان ذكر نصب بألا أو بما قبلها أو به بواسطتها أو بأن مقدرة بعدها أو بأن مخففة من ان ركبت الا منها ومن لا أو بخلافه للاول أو باستثنى أقوال فان كان متصلا مؤخرا منفيا كنفي والمنفي اختير اتباعه بدلا وقال الكوفية عطفا ولا يشترط افراد المستثنى منه ولا عدم صلاحيته للايجاب ولا في نصبه تعريف المستثنى منه ولا يختار النصب في متراخ ولا مردود به متضمن الاستثناء خلافا لزاعميها فان توسط بين المستثنى منه وصفته فكذلك وقيل النصب راجح وقيل مساو وقيل واجب واتباع منقطع صح اغناؤه ومتصل متقدم وموجب لغة وهل المتقدم بدل أو مبدل أو يقاس خلف ولا يتبع مجرور بزائد والاسم لا التبرئة على اللفظ وجوزه الكوفية في نكرة المجرور برب والاخفش ومعرفة وان عاد قبل صالح للاتباع على مبتدإ أو منسوخ بغير زال وأخواته ضمير خبر أو وصف قال أبو حيان أو حال اتبع العائد جوازا وصاحبه اختيارا وكذا مضاف ومضاف اليه

﴿ش﴾ عبرت بالمستثنى كابن مالك في التسهيل خلاف تعبير النحاة سيبويه فمن بعده بالاستثناء لان الباب للمنصوبات والمستثنى أحدها لا الاستثناء كما ترجم في بقية الابواب بالمفعول والحال دون المفعولية والحالية قال أبو حيان اجرى ابن مالك الباب على ما قبله من المفعول معه فكما بوب لما بعد واو مع بالمفعول معه كذلك بوب لما بعد الا وشبهها بالمستثنى وحده المخرج بالا أو احدى أخواتها تحقيقا أو تقديرا من مذكور أو متروك بشرط الفائدة فالمخرج شامل لجميع المخصصات وبالا يخرج ما عدا المستثنى منها وتحقيقا هو المتصل فان بعض المخرج منه نحو قام

اخوتك الا زيدا وتقديرا هو المنقطع نحو . مالهم به من علم الا اتباع الظن . فان الظن وان لم يدخل فى العلم تحقيقا لانه ليس بعضه فهو فى تقدير الداخل فيه اذ هو مستحضر بذكره لقيامه مقامه فى كثير من المواضع فهو حين استثنى مخرج مما قبله تقديرا ومن هذا القبيل . إن عبادى ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين . اذا لحظ فى الاضافة معنى الاخلاص . لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم . ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف لأن السابق زمانه لا يصح دخوله ومثال المذكور ما تقدم والمتروك ماضربت الا زيدا أى أحدا وقولنا بشرط الفائدة لبيان ان النكرة لا يستثنى منها فى الموجب ما لم تفد فلا يقال جاء قوم الا رجلا ولا قام رجال الا زيدا لعدم الفائدة فان أفاد جاز نحو . فلبث فيهم ألف سنة الا خمسين عاما . وقام رجال وكانوا فى دارك الا رجلا والفائدة حاصلة فى النفى للعموم نحو ما جاء فى أحد الا رجلا أو الا زيدا وكذا لا يستثنى من المعرفة النكرة التى لم تخصص نحو قام القوم الا رجلا فان تخصصت جاز نحو قام القوم الا رجلا منهم ثم المنقطع يقدر عند البصريين بلكن المشددة لانه فى حكم جملة منفصلة عن الاولى فقولك ما فى الدار أحد الا حمارا فى تقدير لكن فيها حمارا على انه استدراك تخالف ما بعد لكن فيه ما قبلها غيرانهم اتسعوا فاجروا الا مجرى لكن ولما كانت لا يقع بعدها الا المفرد بخلاف لكن فانه لا يقع بعدها الا كلام تام لقبوه بالاستثناء تشبيها بما اذا كانت استثناء حقيقة وتفريقا بينها وبين لكن والكوفيون يقدرونه بسوى وقال قوم منهم أبو الحجاج ابن يسعون الا مع الاسم الواقع بعدها فى المنقطع يكون كلاما مستأنفا وقال فى نحو قوله * وما بالربع من أحد الا الأوارى * الا فيه بمعنى لكن والاوارى اسم لها منصوب بها والخبر محذوف كانه قال لكن الاوارى بالربع وحذف خبر الا كما حذف خبر لكن فى قوله * ولكن زنجيا عظيم المشافر * قال أبو حيان ولا يستوى المتصل والمنقطع فى الادوات فان الافعال التى يستثنى بها لا يقع فى المنقطع لا تقول ما فى الدار أحد خلا حمارا * ثم المستثنى منه تارة يكون محذوفا وتارة يكون مذكورا فالاول يجرى على حسب ما يقتضيه العامل قبله من رفع ونصب وجر بحرفه لتفريغه له ووجود الا كسقوطها نحو ما قام الا زيد وما ضربت الا زيدا وما مررت الا بزيد . وما محمد الا رسول . وما فى الدار الا عمرو ولا يكون ذلك عند أكثر النحاة الا فى غير الموجب وهو النفى كما مثل والنهى والاستفهام نحو . لا تقولوا على الله الا الحق . لا تعبدون الا الله . هل يهلك الا القوم الظالمون . وجوز بعضهم وقوعه فى الموجب أيضا نحو قام الا زيد وضربت الا زيدا ومررت الا بزيد والجمهور على منعه لانه يلزم منه الكذب اذ تقديره ثبوت القيام والضرب والمرور بجميع الناس الا زيدا وهو غير جائز بخلاف النفى فانه جائز ولو كان الموجب لازماله نفى كلو ولولا فذهب المبرد الى جواز التفريغ نحو لولا القوم الا زيد الا كرمتك ولو كان معنا الا زيد لا كرمتك واباه غيره لان التفريغ يدخل فى الجملة الثابتة وأما الجواب الذى هو منفى فخارج عما دخلت فيه الا وأجاز الزجاج الابدال فى التحضيض اجراء له مجرى النفى نحو . فلولا كانت قرية آمنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس . والتفريغ يكون فى كل المعمولات من فاعل ومفعول به وغيره الا المصدر المؤكد فانه لا يكون فيه ولذلك أولوا قوله تعالى . ان نظن الا ظنا . على حذف الوصف أى ظنا ضعيفا وقال الكسائى فى نحو ما قام الا زيد مع الرفع على الفاعلية النصب على الاستثناء قال أبو حيان وهو مبنى على ما أجازه من حذف الفاعل وجوز أيضا بناء عليه الرفع على البدل من الفاعل المحذوف ووافق الكسائى على اجازة النصب طائفة واستدلوا بقوله

لم يبق الا المجد والقصائدا * غيرك يا ابن الاكرمين والدا

روى بنصب المجد وغير أى لم يبق أحد غيرك وأجيب بان غير فاعل مرفوع والفتحة بناء لاضافته الى مبنى

والثانى وهو المستثنى من مذكور ينصب على التفصيل الآتى وفى ناصبه أقوال أحدها أنه الا وصححه ابن مالك وعزاه لسيبويه والمبرد واستدل بانها مختصة بدخولها على الاسم وليست كجزء منه فعملت فيه كان ولا التبرئة الثانى أنه ما قبل الا من فعل ونحوه من غير أن يعدى اليه بواسطة الا وعزى لابن خروف لانتصاب غير به بلا واسطة اذا وقعت موقع الا الثالث انه ما قبل الا معدى اليه بواسطتها وعليه السيرافى وابن الباذش والفارسى وابن بابشاذ والرندى وعزاه الشلوبين للمحققين قياسا على المفعول معه فان ناصبه الفعل بواسطة الواو ونسبه ابن عصفور لسيبويه واختاره ابن الضائع وفرقوا بينه وبين غير بان ما بعد الا مشبه بالظرف المختص الذى لا يصل فيه الفعل الا بواسطة حرف الجر وغير لابهامها كالظرف المبهم يصل اليه الفعل بنفسه وقدح فيه بانه قد لا يكون قبل الا فعل نحو القوم اخوتك الا زيدا الرابع انه بان مقدرة بعد الا وعليه الكسائى فيما نقله السيرافى قال التقدير الا أن زيدا لم يقم الخامس انه بان مخففة ركبت الا منها ومن لا وعليه الفراء قال ولهذا رفع من رفع تغليبا لحكم لا ومن نصب غلب حكم إن السادس انه انتصب لمخالفة الاول لان المستثنى موجب له القيام بعد نفيه عن الاول أو عكسه وعليه الكسائى فيما نقله ابن عصفور السابع انه باستثنى مضمرا وعليه المبرد والزجاج فيما نقله السيرافى ولم يترجح عندى قول منها فلذا أرسلت الخلاف وأقواها الثلاثة الاول والاخير وسواء فى نصب المستثنى من المذكور المتصل والمنقطع الموجب وغيره نحو قام القوم الا زيدا وجاء القوم الا حمارا وما قام أحد الا زيدا وما فى الدار أحد الا حمارا لكن يختار الاتباع فى المتصل المؤخر المنفى وشبهه نحو ما قام أحد الا زيد وما ضربت أحدا الا زيدا وما مررت باحد الا زيد وقال تعالى . ومن يغفر الذنوب الا الله . ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون . ما فعلوه الا قليل منهم . وهو بدل عند البصريين بدل بعض من كل لانه على نية تكرار العامل وعطف عند الكوفيين والا عندهم حرف عطف لانه مخالف للاول والمخالفة لا تكون فى البدل وتكون فى العطف ببل ولا ولكن وأجيب بان المخالفة واقعة فى بدل البعض لان الثانى فيه مخالف للاول فى المعنى وقد قالوا مررت برجل لا زيد ولا عمرو وهو بدل لا عطف لان من شرط لا العاطفة أن لا تكرر وقال ابن الضائع لو قيل ان البدل فى الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الأبدال التى عينت فى باب البدل لكان وجها وهو الحق وحقيقة البدل هنا انه يقع موقع الاول ويحل مكانه انتهى وزعم بعض النحويين أن الاتباع يختص بما يكون فيه من جهة المستثنى منه مفردا وقد رد على سيبويه بقوله تعالى . ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم . فشهداء جمع وقد أبدل منه وشرط بعض القدماء للاتباع عدم صلاحية المستثنى منه للايجاب كاحد ونحوه ورد بالسماع قال تعالى . ما فعلوه الا قليل منهم . وشرط الفراء لجواز النصب فيما اختير فيه الاتباع أن يكون المستثنى منه معرفة ورد بالسماع قال تعالى . ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك . فمن نصب وحكى سيبويه ما مررت بأحد الا زيدا وما أتانى أحد الا زيدا واختار ابن مالك النصب فى المتراخى نحو ما ثبت أحد فى الحرب ثباتا نفع الناس الا زيدا ولا تنزل عند أحد من بنى تميم ان وافيتهم الا قيسا قال لانه ضعف التشاكل بالبدل لطول الفصل بين البدل والمبدل منه قال أبو حيان وهذا الذى ذكره لم يذكره أصحابنا واختار ابن مالك أيضا النصب فيما رد به كلام تضمن الاستثناء كقول القائل قاموا الا زيدا وأنت تعلم أن الامر بخلافه فتقول ما قام القوم الا زيدا فتنصب ولا ترفع لانه غير مستقل والبدل فى حكم الاستقلال قال أبو حيان وهذا أيضا لم يذكره أصحابنا الا أن ابن عصفور حكى نحوه عن ابن السراج ورده واذا أتبع المجرور بمن أو الباء الزائدتين أو اسم لا الجنسية تعين اعتبار المحل نحو ما فى الدار من أحد الا زيد . وما من إله الا إله واحد . وليس زيد بشىء الا شيأ لا يعبأ به ولا إله الا الله وانما لم يجز الاتباع على اللفظ لانها لا تعمل فى المعرفة سوى الباء ولا فى الموجب وأجازه الكوفيون

فى مجرور من اذا كان المستثنى نكرة وأجازه الاخفش ولو كان معرفة بناء على رأيه من جواز زيادة من فى المعرفة والموجب وأنشد عليه قوله

* ومابالربع من أحد * الاالأوارى بالمغض وعلم من القيود أن المتصل والمنقطع المقدم والمؤخر الموجب لايختار فيه الاتباع بل يجب النصب فى الثلاثة فى اللغة الشهيرة نحو . مالهم به من علم الا اتباع الظن * ومالى الا آل أحمد شيعة * فشربوا منه الاقليلا منهم . وفى لغة تميم يتبع المنقطع بشرط صحة اغنائه عن المستثنى منه نحو ما فى الدار أحد الا زيد قال

وبلدة ليس بها أنيس * الا اليعافير والا العيس

وقد شبه سيبويه نصب المقدم بنعت النكرة اذا تقدم عليها فانه ينتصب على الحال بعد اتباعه فان لم يصح اغناؤه نحو مازاد الا مانقص ومانفع الا ماضر تعين نصبه عند جميع العرب وكذا ان تقدم نحو ما فى الدار الا حمارا أحد وفى لغة يتبع المقدم حكى سيبويه مالى الا أبوك أحد قال سيبويه فيجعلون أحدا بدلا وأبوك مبدلا منه ووجهه الأبدى بأن البدل لايمكن تقديمه وقيل هو بدل وهو فى نية التأخير وقال ابن الصائغ أحد بدل من الاسم مجموعين وهو شبيه ببدل الشئ من الشئ لأن ما قام الا أبوك فى قوة ماقام غير أبيك وغير أبيك أحد فيصح انطباقه عليه قال ابن عصفور ولا يقاس على هذه اللغة وقد قاسه الكوفيون والبغداديون وابن مالك ومن الوارد منه قوله * اذا لم يكن الا النبيون شافع * وقوله * فلم يبق الا واحد منهم شفر * أما المتوسط بين المستثنى منه وصفته نحو ماجاءنى أحد الا زيدا خير منك وماقام القوم الا زيدا العقلاء ومامررت بأحد الا زيدا خير منك فيجوز فيه الاتباع بدلا والنصب على الاستثناء كالمتأخر والاتباع فيه هو المختار أيضا مثله لمشاكلة هذا مذهب سيبويه واختلف النقل عن المازنى فالمشهور عنه موافقة سيبويه ونقل ابن عصفور عنه أنه يختار النصب ولا يوجبه لان المبدل منه منوى الطرح فلا ينبغى أن يوصف بعد ذلك ونقل عنه أيضا أنه يوجب النصب ويمنع الابدال فحصل عنه ثلاثة أقوال قال أبو حيان والنصب حينئذ أجود من النصب متأخرا ونقل ابن مالك فى شرح الكافية عن المبرد اختيار النصب ثم قال وعندى أن النصب والبدل مستويان لأن لكل واحد منهما مرجحا فتكافئا وفى لغة يتبع المؤخر الموجب وخرج عليها قراءة . فشربوا منه الا قليل . واذا عاد على المستثنى العامل فيه الابتداء وأحد نواسخه ضمير قبل المستثنى الصالح للاتباع اتبع الضمير العائد جوازا وصاحبه اختيارا نحو ما أحد يقول ذاك الا زيد وما كان أحد يجترئ عليك الا زيد وماحسبت أحدا يقول ذاك الا زيد فيجوز فى هذه الامثلة أن يجعل زيد تابعا للمبتدإ أولاسم كان أو للمفعول الاول فيكون بدلا منه وهو المختار لان المسوغ للاتباع هو النفى وهو أقرب الى الظاهر منه الى المضمر ويجوز أن يجعل تابعا للمضمر فيكون بدلا منه لان النفى متوجه عليه من جهة المعنى وسواء كان العائد من الخبر كما تقدم أو من الوصف نحو ما فيهم أحد اتخذت عنده يدا الا زيد وما كان فيهم أحد يقول ذاك الا زيد قال أبو حيان والقياس يقتضى اجراء الحال مجرى الصفة فى ذلك نحو ما اخوتك فى البيت عاتبين عليك الا زيد فيجوز اتباع زيد بدلا من اخوتك وللضمير المستكن فى عاتبين لان الحال يتوجه عليها النفى فى المعنى وسواء فى المسئلة المتصل أو المنقطع نحو ما أحد يقيم بدارهم الا الوحش قال

فى ليلة لا نرى بها أحدا * يحكى علينا الا كواكبها

فكواكبها بالرفع بدل من ضمير يحكى وهو منقطع الا أن أحدا وضميره خاص بالعاقل فلو كان العائد بعد المستثنى نحو ما أحد الا زيدا يقول ذاك أو المستثنى غير صالح للاتباع نحو ما أحد ينفع الا الضر ولا مال يزيد الا النقص تعين النصب وامتنع الاتباع البتة ولو كان العامل غير ماذكر نحو ماشكر رجل أكرمته الا زيد ومامررت

باحد أعرفه الا عمرو تعين اتباع الظاهر وامتنع اتباع الضمير إذلا تأثير للنفي في أكرمت وأعرف وكذا مازال واخوته من النواسخ نحو مازال وافد من بني تميم يسترفدنا الا زيد لا يجوز فيه الا اتباع الظاهر لأنه نفي معناه الايجاب قال أبو حيان وهل تختص المسئلة بالاستثناء بالا لم يمثل النحويون الا بها والظاهر ان غيرا كذلك نحو ماظننت أحدا يقول ذاك غير زيد بالنصب تبعا لاحد وبالرفع تبعا للضمير قال ابن مالك وفي حكم الظاهر والمضمر من إتباع أيهما شئت المضاف والمضاف اليه نحو ماجاء أخو احد الا زيد ان شئت اتبعت المضاف فترفع أو المضاف اليه فتجر

﴿ص﴾ ولا يقدم أول الكلام وجوزه الكوفية والزجاج ولا بعد حرف نفي خلافا للابدى وقدمه الكسائي عليه والفراء الا مع المرفوع وهشام مع الدائم وفي تقديمه على المستثنى منه وعامله متوسط كلام ثالثها يجوز ان كان العامل متصرفا

﴿ش﴾ الجمهور على منع تقديم المستثنى أول الكلام موجبا كان أو منفيا فلا يقال الا زيدا قام القوم ولا الا زيدا ما أكل أحد طعاما ولا ما الا زيدا قام القوم لانه لم يسمع من كلامهم ولأن الا مشبهة بلا العاطفة وواو مع وهما لا يتقدمان وجوز الكوفيون والزجاج تقديمه واستدلوا بقوله

خلا الله لا أرجو سواك وانما * أعد عيالي شعبة من عيالكا

وقوله

وبلدة ليس بها طوري * ولا خلا الجن بها أنسي

ورد في خلا وهي فرع الا فالاصل أولى بذلك وجوزه الأبدى في النفي بعد سبق حرف النفي كقوله ولا خلا الجن قال لانه لم يتقدم على الكلام بجملته لسبق لا النافية وجوز الكسائي تقديمه على حرف النفي أيضا وأجازه الفراء الا مع المرفوع ومنعه هشام الا مع الدائم أما تقديمه على المستثنى منه وعلى العامل فيه اذا لم يتقدم وتوسط بين جزأي كلام ففيه مذاهب أحدها المنع مطلقا سواء كان العامل متصرفا أم غير متصرف فلا يقال القوم الا زيدا قاموا ولا القوم الا زيدا قاعدون ولا القوم الا زيدا في الدار تشبيها بالمفعول معه قال أبو حيان وهذا مذهب من يرى أن العامل في المستثنى ما تقدم من فعل وشبهه والثاني الجواز مطلقا وصححه بعض المغاربة لوروده قال

* ألا كل شيء ما خلا الله باطل * فالاستثناء من ضمير باطل وباطل عامل في ذلك الضمير وقال

كل دين يوم القيامة عند الله * الا دين الحنيفة بور

والثالث الجواز مع المتصرف والمنع في غيره وعليه الاخفش وصححه أبو حيان لان السماع انما ورد بالتقديم في المتصرف فيقتصر عليه ولا يقدم على غيره الا بثبت من العرب

﴿ص﴾ مسئلة لا يستثنى باداة شيآن دون عطف على الاصح وقيل قطعا والخلاف في موهمه فقيل لحن وقيل صحيح على انهما بدل ومعمول مضمر وقيل بدلان

﴿ش﴾ لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيآن فلا يقال أعطيت الناس الا عمرا الدنانير ولا ما أعطيت أحدا درهما الا عمرا دانقا تشبيها بواو مع وحرف الجر فانهما لا يصلان الا الى معمول واحد وأجازه قوم تشبيها بواو العطف حيث يقال ضرب زيد عمرا وبشر خالدا وقيل لم يقل أحد بجوازه وانما الخلاف في صحة التركيب فقوم قالوا بفساده وانه لحن وقوم قالوا انه صحيح لا على الاستثناء بل على أن الاول بدل والثاني منصوب بفعل مضمر من لفظ الفعل الظاهر والتقدير الا عمرا أعطيته الدنانير وأعطيته دانقا وأخذ درهما وضرب بعضا وقيل كلاهما بدلان من الاسمين السابقين قبل الا فيبدل من المرفوع مرفوع ومن المنصوب منصوب وعليه ابن السراج وقد ورد ابدال اسمين من اسمين في الموجب في قوله * فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه * ببعض . أماتعدد

المستثنى مع العطف نحو قام القوم الا زيدا وعمرا الجائز اتفاقا

﴿ ص ﴾ والوارد بعد جمل متعاطفة للكل ولو اختلف العامل في الاصح وقيل ان سيق لغرض وقيل ان عطف بالواو و بعد مفردين يصح لكل للثاني فان تقدم فللأول فان كان أحدهما مرفوعا ولو معنى فله مطلقا

﴿ ش ﴾ قال أبو حيان هذه المسئلة قل من تعرض لها من النحاة ولم أر من تكلم عليها منهم سوى ابن مالك في التسهيل والمهاباذي في شرح اللمع قلت والأمر كما قال فان المسئلة بعلم الاصول أليق وقد ذكرها أبو حيان نفسه في الارتشاف فأحببت أن لا أخلي كتابي منها فنقول اذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض فهل يعود للكل فيه مذاهب أحدها وهو الاصح نعم وعليه ابن مالك الا أن يقوم دليل على ارادة البعض قال تعالى . والذين يرمون أزواجهم . الآية فقوله الا الذين تابوا عائد الى فسقهم وعدم قبول شهادتهم معا الا في الجلد لما قام عليه من الدليل وسواء اختلف العامل في الجمل أم لا بناء على أن العامل في المستثنى انما هو الا لا الافعال السابقة الثاني انه يعود للكل إن سيق الكل لغرض واحد نحو حبست داري على أعمامي و وقفت بستاني على أخوالي وسبلت سقايتي لجيراني الا أن يسافروا والا فللأخيرة فقط نحو أكرم العلماء وحبس ديارك على أقاربك واعتق عبيدك الا الفسقة منهم الثالث ان عطف بالواو عاد للكل أو بالفاء أو ثم عاد للأخيرة فقط وعليه ابن الحاجب الرابع أنه خاص بالجملة الأخيرة واختاره أبو حيان الخامس ان اتحد العامل فللكل أو اختلف فللأخيرة خاصة إذ لا يمكن حمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد وعليه المهاباذي بناء على أن عامل المستثنى الافعال السابقة دون إلا وأما الوارد بعد مفردين وهو بحيث يصح لكل منهما فانه للثاني فقط كذا جزم به ابن مالك نحو غلب مائة مؤمن مائتي كافر الا اثنين فان تقدم الاستثناء على أحدهما تعين للاول نحو . قم الليل الا قليلا نصفه . فالا قليلا صالح لكونه من الليل ومن نصفه لكنه تقدم على نصفه فاختص بالليل لان الاصل في الاستثناء التأخير وكذا لو تقدم عليهما معا فانه يكون للاول نحو استبدلت الا زيدا من أصحابنا أصحابكم فالا زيدا مستثنى من قوله من أصحابنا لا من قوله بأصحابكم هذا ان لم يكن أحدهما مرفوعا لفظا أو معنى فان كان اختص به مطلقا أولا كان أو ثانيا نحو ضرب الا زيدا أصحابنا أصحابكم وملكت الا الاصاغر عبيدنا ابناءنا وضرب الا زيدا أصحابكم اصحابنا وملكت الا الأصاغر ابناءنا عبيدنا فالابناء في المثالين فاعل من حيث المعنى لانهم المالكون فان لم يصح كونه لكل منهما بل لاحدهما فقط تعين له نحو طلق نساءهم الزيدون الا الحسينات وأصبى الزيدون نساءهم الا ذوي النهى واستبدلت الا زيدا من إمائنا بعبيدنا

﴿ ص ﴾ وتكون الا توكيدا فيبدل غير الاول منه ان كان مغنيا عنه والا عطف بالواو وجوز الصيمري طرحها ولغيره فان أمكن استثناء بعض من بعض فكل لما يليه وقيل للأول وقيل الثاني منقطع أولا فان فرغ العامل شغل بأحدها ونصب غيره والا نصب الكل ان تقدمت استثناء وقال ابن السيد يجوز حالا واستثناء الأول وحالية الباقي وعكسه وغير واحدان تأخرت وله ماله مفردا وجوز الابذي نصب الكل استثناء و رفعها واحدها نعتا أو بدلا أيضا في النفي وحكمها معنى كالاول

﴿ ش ﴾ اذا كررت الا فلها حالان الأول أن تكون للتأكيد فتجعل كأنها زائدة لم تذكر ويكون ما بعد الثانية بدلا مما بعد الأولى نحو قام القوم الا محمدا الا أبا بكر وهي كنيته وشرط هذا التكرار أن يكون الثاني يغني عن الاول كما أن أبا بكر يغني عن ذكر محمد فان لم يكن يغني عنه عطف بالواو لمباينته للاول نحو قام القوم الا زيدا والا جعفرا وقد اجتمعا في قوله

مالك من شيخك الا عمله * الا رسيمه والا رمله

والرسيم والرمل ضربان من العدو والرمل لا يغني عن قوله الا رسيمه فعطف بالواو وهما يغنيان عن قوله الا عمله ثم يعطف الا رسيمه الحال الثاني أن تكرر لغير تأكيد فان أمكن استثناء بعضها من بعض ففيه مذاهب أحدها وعليه البصريون والكسائي أن الأخير يستثنى من الذي قبله والذي قبله يستثنى من الذي قبله الى أن ينتهي الى الاول نحو له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة فالا سبعة مستثنى من ثمانية يبقى واحد يستثنى من تسعة وهي من عشرة فيضم الاشفاع داخلة والاوتار خارجة فالمقر به اثنان الثاني أنها كلها راجعة الى المستثنى منه الاول فاذا قال له علي مائة الا عشرة الا اثنين فالمقر به ثمانية وثمانون وعلى الاول المقر به اثنان وتسعون الثالث أن الاستثناء الثاني منقطع والمقر به على هذا اثنان وتسعون أيضا وعليه الفراء والمعنى عليه له عندي مائة الا عشرة سوى الاثنين التي له عندي وان لم يمكن استثناء بعضها من بعض فان كان العامل مفرغا شغل بواحد منها أيا كان متقدما أو متأخرا أو متوسطا ونصب ما سواه نحو ما قام الا زيدا الا عمرا الا بكرا ولك أن ترفع بدل زيد عمرا أو بكرا لكن الاول أولى وان لم يكن مفرغا فان تقدمت نصبت الجميع على الاستثناء نحو ما قام الا زيدا الا عمرا الا خالدا أحد وزعم ابن السيد أنه يجوز في ذلك أربعة أوجه النصب على الاستثناء كما نص عليه النحويون والنصب على الحال قال لانها لو تأخرت لجاز كونها صفات لأن الا يوصف بها فاذا تقدمت انتصبت على الحال وجعل الاول حالا والثاني استثناء وعكسه ورد بأن الا غير متمكنة في الوصف بها فلا تكون صفة الا وهي تابعة في اللفظ ولا يجوز تقديمها أصلا وان تأخرت فلاحدها ماله مفردا وللباقي النصب نحو قام القوم إلا زيدا الا عمرا الا بكرا وما جاء أحد إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا وجوز الأبدي في الايجاب نصب الجميع على الاستثناء كما قاله النحويون ورفع الجميع على الصفة ورفع أحدها على الصفة ونصب الباقي على الاستثناء كما قال ابن السيد فيما تقدم إن إلا صفة في المكرر وجوز في النفي نصب الجميع على الاستثناء ورفع الجميع على البدل أو النعت ورفع أحدهما على الوجهين ونصب الباقي على الأستثناء وحكم ما بعد الأول من هذا النوع حكم الأول من دخوله في غير الموجب وخروجه من الموجب

﴿ص﴾ ويجوز استثناء المساوي خلافا لقوم والا كثر وفاقا لابي عبيد والسيرافي والكوفية وعليه كلكم جائع الا من أطعمته الا المستغرق خلافا للفراء وفي العدد ثالثها لا يجوز عقد صحيح وهو من الاثبات نفي وعكسه خلافا للكسائي ومباحث الاستثناء من صناعة الاصوليين

﴿ش﴾ قال أبو حيان اتفق النحويون على أنه لا يجوز أن يكون المستثنى مستغرقا للمستثنى منه ولا كونه أكثر منه الا أن ابن مالك نقل عن الفراء جوازه له علي ألف الا ألفين واختلفوا في غير المستغرق فأكثر النحويين أنه لا يجوز كون المستثنى قدر المستثنى منه أو أكثر بل يكون أقل من النصف وهو مذهب البصريين واختاره ابن عصفور والأبدي وأكثر الكوفيين أجازوا ذلك وهو مذهب أبي عبيد والسيرافي واختاره ابن خروف والشلوبين وابن مالك وذهب بعض البصريين وبعض الكوفيين الى أنه يجوز أن يكون المخرج النصف فما دونه ولا يجوز أن يكون أكثر ويدل لجواز الا كثر قوله تعالى ‹ إن عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين › والغاوون أكثر من الراشدين ‹ ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه › وحديث مسلم يا عبادي كلكم جائع الا من أطعمته والمطعمون أكثر قطعا ولجواز النصف قوله تعالى ‹ قم الليل الا قليلا نصفه › قال أبو حيان وجميع ما استدل به محتمل التأويل والمستقرأ من كلام العرب إنما هو استثناء الأقل واختلف النحويون في الاستثناء من العدد على مذاهب أحدها الجواز مطلقا واختاره ابن الصائغ والثاني المنع مطلقا واختاره ابن عصفور لان أسماء العدد نصوص فلا يجوز أن ترد الا على ما وضعت له والثالث المنع ان كان عقدا نحو عندي عشرون الا عشرة والجواز ان كان غير عقد نحو له عشرة الا اثنين ورد هذا وما قبله بقوله تعالى ‹ فلبث فيهم ألف سنة الا خمسين عاما ›.

وقال أبو حيان لا يكاد يوجد استثناء من عدد فى شئ من كلام العرب الا فى هذه الآية الكريمة قال ولم أقف فى شئ من دواوين العرب على استثناء من عدد والآية خرجت مخرج التكثير ومذهب الجمهور أن الاستثناء من النفى اثبات ومن الاثبات نفى فنحو قام القوم الا زيدا وماقام أحد الا زيد يدل الاول على نفى القيام عن زيد والثانى على ثبوته له وخالف فى ذلك الكسائى وقال إنه مسكوت عنه لادلالة له على نفيه عنه ولا ثبوته واستفادة الاثبات فى كلمة التوحيد من عرف الشرع وبقية مباحث الاستثناء المذكورة فى الارتشاف من علم الاصول لا تعلق لها بالنحو فلذا أضربنا عن ذكرها هنا

﴿ص﴾ مسئلة يوصف بالا وبتاليها جمع منكر قال ابن الحاجب غير محصور أو شبهه أو ذو أل الجنسية قال الاخفش أو غيرها وسيبويه كل نكرة وقوم كل ظاهر ومضمر وقيل المراد بالوصف البيان وشرطه أن يصح الاستثناء وقيل البدل وقيل أن يتعذر وأن لا يحذف موصوفها ولا يليها

﴿ش﴾ الاصل فى الا أن تكون للاستثناء وفى غير أن تكون وصفا ثم قد تحمل احداهما على الأخرى فيوصف بالا ويستثنى بغير والمفهوم من كلام الاكثرين أن المراد الوصف الصناعى وقال بعضهم قول النحويين إنه يوصف بالا يعنون بذلك أنه عطف بيان وعلى الاول الوصف بها وبتاليها لا بها وحدها ولا بالتالى وحكمه كالوصف بالجار والمجرور وشرط الموصوف أن يكون جمعا منكرا نحو جاءنى رجال قرشيون الا زيد ومنه • لو كان فيهما آلهة الا الله • أو شبه الجمع نحو ماجاءنى أحد الا زيد وزاد ابن الحاجب فى الكافية بعد قوله جمع منكر غير محصور قال البيلى وهو احتراز من العدد نحو له على عشرة الا درهما فانه يتعين فيه الاستثناء أو ذا أل الجنسية لأنه فى نحو النكرة نحوه قليل بها الاصوات الا بغامها بخلاف ذى أل العهدية هذا ما جزم به ابن مالك تبعا لابن السراج والمبرد وجوز الاخفش أن يوصف بها المعرفة بأل العهدية وجوز سيبويه أن يوصف بها كل نكرة ولو مفردا ومثل بلو كان معنا رجل الا زيد واختاره وما قبله صاحب البسيط وجوز بعض المغاربة أن يوصف بها كل ظاهر ومضمر ونكرة ومعرفة وقال ان الوصف بها يخالف سائر الاوصاف ومن شروط الوصف بها أن لا يصح الاستثناء بخلاف غير فلا يجوز عندى درهم الا جيد ويجوز غير جيد كذا قاله ابن مالك وغيره وقال أبو حيان إنه كالمجمع عليه الا أن تمثيل سيبويه بلو كان معنا رجل الا زيد يخالفه لأنه لا يجوز فيه الاستثناء وكذا • لو كان فيهما آلهة الا الله • لا يجوز فيه الاستثناء لأنه لا عموم فيه استغراقى يندرج فيه مابعد الا وقد انفصل بعض أصحابنا من ذلك بأنه لا يعنى بصحة الاستثناء المتصل بل أعم منه ومن المنقطع والآية يصح فيها الاستثناء المنقطع وقد صرح المبرد والجرمى بجواز الوصف بها حيث يصح المنقطع وشاهده قوله

ضائع تغيب عنه أقربوه • الا الصبا والجنوب فاقربوه

فاقربوه موصوف بالصبا والجنوب وليسا من جنسه والقصيدة مرفوعة وسواء كان الاستثناء مما يجوز فيه البدل أم لا وزعم المبرد أن الوصف بالا لم يجئ الا فيما يجوز فيه البدل ولذلك منع قام الا زيد بحذف الموصوف وجعل الا صفة لأنه لا يجوز فيه البدل ورد بالسماع قال

وكل أخ مفارقه أخوه • لعمر أبيك الا الفرقدان

فالا الفرقدان صفة ولا يمكن فيه البدل وأغرب ابن الحاجب فشرط فى وقوع الا صفة أن يتعذر الاستثناء وجعل البيت المذكور شاذا ومن شروط الوصف بالا أن لا يحذف موصوفها بخلاف غير فلا يقال جاءنى الا زيد ويقال جاءنى غير زيد ونظيرها فى ذلك الجمل والظروف فانها تقع صفات ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها وأن لا يليها بأن تقدم عليه منصوبة على الحال لانها غير متمكنة فى الوصف كما تقدم

﴿ص﴾ قال الكوفية والاخفش وترد عاطفة كالواو والاعراب كالاستثناء والاصمعى وابن جنى وزائدة

﴿ش﴾ أثبت الكوفيون والأخفش لالا معنى ثالثا وهو العطف كالواو وخرجوا عليه . لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا . لايخاف لدى المرسلون الا من ظلم . أى ولا الذين ظلموا والا من ظلم وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع وأثبت الأصمعى وابن جنى لها معنى رابعا وهو الزيادة وخرجوا عليه قوله * حراجيج ماتنفك الا مناخة * وخرج عليه ابن مالك * أرى الدهر الا منجنونا بأهله * وأجيب بتقدير لا فى الثانى وبأن تنفك تامة فيها نفى ومناخة حال

﴿ص﴾ ولا يليها نعت ماقبلها خلافا للزمخشرى ويليها فى النفى مضارع مطلقا وماض ان وليت فعلا قبل أو صحبت قد ولا يعمل تاليها فيما قبلها ولا عكسه الا مستثنى منه أو صفته قال الاخفش أو ظرف وحال وابن الانبارى أو مرفوع والكسائى مطلقا

﴿ش﴾ فيه مسائل الاولى لا يفصل بين الموصوف وصفته بالا فلا يقال جاءنى رجل الا راكب لانهما كشئ واحد فلا يفصل بينهما بها كما لا يفصل بها بين الصلة والموصول ولا بين المضاف والمضاف اليه ولان الا وما بعدها فى حكم جملة مستأنفة والصفة لا تستأنف ولا تكون فى حكم المستأنف كذا ذكره ابن مالك تبعا للاخفش والفارسى وذكره أيضا صاحب البسيط ورد على الزمخشرى حيث جوز ذلك فى المفرد نحو مامررت برجل الا صالح وفى الجملة نحو مامررت بأحد الا زيد خير منه . وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم . بأنه مذهب لا يعرف لبصرى ولا كوفى وقال الصواب أن الجملة فى الآية والمثال حالية واغا التبس الصفة على الحال لوضوح الفرق بينهما بجواز تقديم الحال على صاحبه ومخالفه فى الاعراب والتنكير الثانية يلى الا فى النفى فعل مضارع مطلقا سواء تقدمها فعل أو اسم نحو ما كان زيد الا يضرب عمرا وماخرج زيد الا يجر ثوبه وما زيد الا يفعل كذا وماض بشرط أن يتقدمها فعل نحو . ما يأتيهم من رسول الا كانوا به يستهزؤن . قال ابن مالك ويغنى عن تقديم فعل اقتران الماضى بقد كقوله

ما المجد الا قد تبين انه * بندى وحلم لا يزال مؤثلا

لانه تقرب به من الحال فاشبه المضارع والمضارع لا يشترط فيه ذلك لشبهه بالاسم والاسم بالا أولى لان المستثنى لا يكون الا اسما أو مؤولا به وانما ساغ وقوع الماضى بتقديم الفعل لانه مع النفى يجعل الكلام بمعنى كلما كان كذا فكان فيه فعلان كما كان مع كلما وقال ابن طاهر أجاز المبرد وقوع الماضى مع قد بدون تقدم فعل ولم يذكره من تقدم من النحاة وفى البديع لو قلت ما زيد الا قام لم يجز فان دخلت قد أجازها قوم الثالثة الاستثناء فى حكم جملة مستأنفة لأنك اذا قلت جاء القوم الا زيدا فكأنك قلت جاء القوم وما منهم زيد فمقتضى هذا أن لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها ولا ما قبلها فيما بعدها فلا تقدم معمول تاليها عليها فلا يقال ما زيدا الا أنا ضارب وقال الرمانى لا يقال ماقومك زيدا الا ضاربون لان تقدم الاسم الواقع بعد الا عليها غير جائز فكذلك معموله لما تقرر من أن المعمول لا يقع الا حيث يقع العامل ولا يؤخر معمول ماقبلها عنها فلا يقال ماضرب الا زيد عمرا وماضرب الا زيدا عمرو ومامر الا زيد بعمرو الا على اضمار عامل يفسره ماقبله ويستثنى من هذا القسم المستثنى منه وصفته فيجوز تأخيرهما كما تقدم نحو ماقام الا زيدا أحد ومامررت باحد الا زيدا خير من عمرو وأجاز الكسائى تأخير المعمول مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا واستدل بقوله

* فما زادنى الا غراما كلامها * وقوله * وما كف الا ماجد ضر بائس * وقوله تعالى . وما أرسلنا من قبلك الا رجالا . الى قوله . بالبينات والزبر . ووافقه ابن الانبارى فى المرفوع فقط كما تقدم فى باب الفاعل بتوجيه

ووافقه الاخفش فى الظرف والمجرور والحال نحو ما جلس الا زيد عندك وما مر الا عمرو بك وما جاء الا زيد راكبا قال أبو حيان وهو المختار لانه يتسامح فى المذكورات ما لا يتسامح فى غيرها

﴿ص﴾ مسئلة يوصف بغير ويستثنى جرا ولها اعراب تلو الا وقصها مطلقا لغة وناصبها قال الجمهور كونها فضلة والسيرافى السابق والفارسى حال فيها معنى الاستثناء والمختار انها قائمة مقام مضافها وان أصله النصب باستثنى ويجوز مراعاة المعنى فى تابع المستثنى بها قيل وبالا والصفة وفى العطف بلا بعد غير خلف ويحذف تالى الا وغير بعد ليس قيل ولم يكن

﴿ش﴾ تقدم ان غيرا أصلها الوصف وأنها محمولة فى الاستثناء على الا والمستثنى بها مجرور باضافتها اليه وتعرب بما للاسم الواقع بعد الا من وجوب نصب فى الموجب نحو قام القوم غير زيد وفى المنقطع وفى المقدم نحو ما جاء القوم غير الحمير وما جاء غير زيد أحد ومن جوازه ورجحان الاتباع فى المنفى نحو ما جاء أحد غير زيد ومن كونه على حسب العامل فى المفرغ نحو ما جاء غير زيد وما رأيت غير زيد وما مررت بغير زيد وبعض بنى أسد وقضاعة يقصها فى الاستثناء مطلقا واذا انتصبت فى الاستثناء ففى الناصب لها أقوال أحدها وعليه المغاربة أن انتصابها انتصاب الاسم الواقع بعد الا والناصب له كونه جاء فضلة بعد تمام الكلام وذلك موجود فى غير الثانى وعليه السيرافى وابن الباذش أنها منصوبة بالفعل السابق الثالث وعليه الفارسى أنها منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثناء كما ان ما عدا زيدا مقدر بمصدر فى موضع الحال وفيها معنى الاستثناء والذى اختاره انها انتصبت لقيامها مقام مضافها وان أصله النصب بأستثنى مضمرا وهو الذى أميل اليه فى أصل الاستثناء أن نصبه بأستثنى لازم الاضمار وجعلت إلا عوضا عن النطق به واذا عطف على المستثنى بها جاز فى المعطوف مراعاة اللفظ فيجر وهو الاجود نحو جاؤا غير زيد وعمرو ويجوز مراعاة المعنى فينصب فى نحو جاؤا غير زيد وعمرا او يرفع فى نحو ما جاء أحد غير زيد وعمرو وليس ذلك عطفا على غير بل على المجرور بها لان أصله النصب أو الاتباع كذا قالوه وهو يؤيد ما اخترته من ان غيرا قائمة مقام مضافها فى الاعراب ووجهوا منع عطفه على غير نفسها بانه يلزم منه التشريك فى العامل فيستحيل المعنى قال أبو حيان وما ذكروه فى العطف يقتضى جريانه فى سائر التوابع من نعت وبيان وتأكيد وبدل نحو ما جاءنى غير زيد نفسه أو العاقل أو أبى حفص أو أخيك فالقياس أن يجوز فى الجميع الجر والرفع ولم ينصوا الا على العطف الا أن فى لفظ ابن عصفور ما يقتضى العموم حيث عبر بالتابع فقال ويجوز فى تابعه الحمل على المعنى قال وقد صرح صاحب البسيط بجريان ذلك أيضا فى غير اذا كانت صفة الا أنه فيها من الحمل على المعنى وفى الاستثناء من الحمل على الموضع فهو فى الاستثناء أقوى وذكره سيبويه أيضا وقال قوم إنه خاص بالاستثناء ولا يكون فى الصفة والظاهر الاول قال ويجوز وجه آخر وهو القطع على الابتداء وأما المعطوف على المستثنى بالا فلا يجوز فيه الا مشاركته فى الاعراب وأجاز قوم منهم ابن خروف العطف عليه بالجر نحو قاموا الا زيد وعمرو على أن الا فى معنى غير لان مكانهما واحد وأنشدوا عليه

وما هاج هذا الشوق الا حمامة ٭ تغنت على خضراء سمر قيودها

يروى برفع لفظ سمر على لفظ حمامة وبالجر على معنى غير حمامة قال أبو حيان وفى هذا دليل على اجراء النعت مجرى العطف وأنها لا تتقيد به والمانعون حملوا الجر على الجوار واذا كانت غير استثناء ففى العطف بعدها بلا خلاف فذهب أبو عبيد والأخفش وابن السراج والزجاج والفارسى والرمانى الى جواز ذلك فيقال جاؤا غير زيد ولا عمرو واما على تقدير زيادة لا وإما على الحمل على المعنى لان الاستثناء فى معنى النفى فان قولك جاء القوم الا زيدا فى معنى جاء القوم لا زيد وهو هنا أولى لان غيرا فى أصلها تعطى النفى وذهب الفراء وثعلب الى المنع كما فى الا اذا لا

يقال جاؤا الا زيدا ولا عمرا ويجوز حذف ما بعد الا و بعد غير وذلك بعد ليس خاصة يقال جاءني زيد ليس الا وليس غير أي ليس الجائي الا هو أو غيره وقبضت عشرة ليس الا وليس غير أي ليس المقبوض غير ذلك أو ليس غير ذلك مقبوضا قال أبو حيان وليس هذا باستثناء من الاول لانه يكون تابعا لما ليس مبعضا ولان ما بعد ليس هو الاول كيف كان واختلف هل يجوز الحذف مع لم يكن فأجازه الاخفش وابن مالك نحو لم يكن غير ومنعه السيرافي لان الاصل في باب كان أن لا يجوز فيها حذف الاسم ولا الخبر ومجيء ليس الا وليس غير على خلاف الاصل

﴿ص﴾ ويستثنى ببيد منقطعا لازم النصب والاضافة الى أن وصلتها غالبا وهي بمعنى غير وقيل على وقيل من أجل ويقال ميد وجعلها ابن مالك حرفا

﴿ش﴾ من أدوات الاستثناء بيد ويقال ميد بابدال بائها ميما وهو اسم ملازم للاضافة الى أن وصلتها نحو نحن الآخرون السابقون بيد انهم أوتوا الكتاب من قبلنا ومعناها معنى غير في المشهور الا انها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة ولا تقع صفة ولا استثناء متصلا وانما يستثنى بها في الانقطاع خاصة قال في الصحاح بيد بمعنى غير يقال إنه كثير المال بيد أنه بخيل وفي المحكم أن هذا المثال حكاه ابن السكيت وان بعضهم فسرها بمعنى على وقيل هي بمعنى من أجل وخرج عليه حديث أنا أفصح من نطق بالضاد بيد اني من قريش وقال ابن مالك وغيره إنها فيه بمعنى غير على حد * ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم * البيت وأنشد أبو عبيدة على مجيئها بمعنى من أجل قوله

عمدا فعلت ذاك بيد أني * أخاف ان هلكت أن ترني

﴿ص﴾ وبحاشا وخلا وعدا بالنصب أفعالا جامدة قيل بلا فاعل والأصح أنه ضمير البعض وقيل المصدر والجر حروفا متعلقة كغيرها أولا كالزائد أو محلها كغير أقوال ونفى الفراء حرفية حاشا والجر بلام مقدرة والاكثرون فعليتها وحرفية تاليها ويليان ما هو مصدر به ومن ثم تعين النصب معها وقيل زائدة فتجر وقيل بمعنى المدة ولا تدخل على حاشى خلافا لبعضهم ولا الا مطلقا وقيل يجوز ان جرت وقد تدخل على خلا وعدا مع ما وترد حاشا فعلا متصرفا وقيل لام الجر فعلا أو اسما بمعنى التنزيه مبنيا الا في لغة أو اسم فعل أقوال وقد تحذف عدا بعد ما نحو كل شيء مهمة ما النساء وقال الفراء والأحمر ما استثناء

﴿ش﴾ من أدوات الاستثناء حاشا وخلا وعدا وينصب المستثنى بها ويجر فاذا نصب كن أفعالا لانهن ليس من قبيل الاسماء العاملة ومدخولها الا يلي العوامل كدخول الا اذ لا يقال ما قام القوم خلا زيد بالرفع فانتفت الاسمية والحرفية معا وهي جامدة قاصرة على لفظ الماضي فلا يتصرف بمضارع ولا أمر واذا جرر كن حروف جر لأنها لا تباشر العوامل كغير فليست اسماء ولو كانت أفعالا لم تباشر الجر بغير واسطة حرف وهي على هذا متعلقة بما قبلها من فعل أو شبهه كسائر حروف الجر فمحلها مع المجرور نصب واختار ابن هشام في المغني انها لا تتعلق كالحروف الزائدة لانها لا توصل معنى الفعل الى الاسم بل تزيله عنه ولانها بمنزلة الا وهي غير متعلقة وقيل موضعها نصب من تمام الكلام كغير اذا استثني بها ومن النصب بها قوله * حاشا قريشا فان الله فضلهم * وحكي اللهم اغفر لي ولمن يسمعني حاشا الشيطان وأبا الاصبع وقوله * ولا خلا الجن بها أنسي * وقوله * عدا سليمى وعدا أباها * ومن الجر بها قوله * من رامها حاشا النبي ورهطه * وقوله * حاشا أبي ثوبان ان به * وقوله * حاشاي اني مسلم معذور * وقوله * خلا الله لا أرجو سواك وانما * وقوله * عدا الشمطاء والطفل الصغير * وأنكر الكوفيون منهم الفراء حرفية حاشا وقال انها فعل أبدا لقولهم حاشى حاشي وأن الجر بعدها بلام مقدرة والاصل حاشا لزيد لكن كثر الكلام بها فأسقطوا اللام وخفضوا بها وأنكر سيبويه وأكثر البصريين فعليتها وقالوا انها حرف دائما بمنزلة الا لكنها تجر المستثنى وأنكروا أيضا حرفية خلا وعدا

وقالوا إنهما فعلان بمعنى المفارقة والمجاوزة ضمنا معنى الاستثناء والعذر لسيبويه أنه لم يحفظ النصب بحاشا ولا الجر بعدا لقلته واعتنقه الأخفش والفراء ثم على فعلية هذه الأفعال ذهب الفراء إلى أن حاشا فعل لا فاعل له قال أبو حيان ويمكن القول في خلا وعدا بذلك كقلما لما أشربت به من معنى الأمر واتفق بقية الكوفيين والبصريين على أن فاعلها ضمير مستتر فيها لازم الاضمار ثم قال البصريون هو عائد على البعض المفهوم من الكلام والتقدير قام القوم عداهو أي بعضهم زيدا وقال الكوفيون عائد على المصدر المفهوم من الفعل أي عدا قيامهم زيدا وهو غير مطرد فيما لم يتقدمه فعل أو نحوه ولكون الضمير عائدا على البعض أو المصدر لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث لأنه عائد على مفرد مذكر وتدخل ما على خلا وعدا فيتعين النصب بعدها لأنها مصدرية فدخولها يعين الفعلية كقوله * الا كل شيء ما خلا الله باطل * وقوله * تمل الندامى ما عدانى فانني * وزعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني أنه يجوز الجر على تقدير ما زائدة قال في المغني فان قالوه بالقياس ففاسد لان ما لا تزاد قبل حروف الجر بل بعدها أو بالسماع فشاذ بحيث لا يقاس عليه وقيل ما ظرف بمعنى المدة فمحله نصب والتقدير قام القوم في وقت مجاوزتهم زيدا أو وقت خلوهم وما المصدرية كثيرا ما تكون ظرفا وأجاز بعضهم دخول ما المصدرية على حاشا بقلة تمسكا بقوله

رأيت الناس ما حاشا قريشا * فانا نحن أفضلهم فعالا

والذي نص عليه سيبويه المنع وذهب الكسائي الى أنه يجوز دخول الا على حاشا اذا جرت وحكى قام القوم الا حاشا زيد ومنع البصريون ذلك كما اذا نصبت لأنه جمع بين أداتين لمعنى واحد والحكاية شاذة لا يقاس عليها وترد حاشا في غير الاستثناء فعلا متصرفا متعديا تقول حاشيته بمعنى استثنيته ومنه الحديث ما حاشا فاطمة ولا غيرها وقال النابغة * ولا أحاشي من الاقوام من أحد * وتقع حاشا قبل لام الجر نحو حاشا لله وهي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا التصرفهم فيها بالحذف قالوا حاش وحشا ولادخالهم إياها على الحرف قبل لام الجر والصحيح أنها اسم مصدر مرادف للتنزيه بدليل قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين كما يقال تنزيها لله وبراءة وقراءة ابن مسعود حاشا الله بالاضافة كمعاذ الله وانما ترك التنوين في قراءة الجمهور لانها مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظا وزعم بعضهم انها اسم فعل بمعنى اتبرأ أو تبرأت وحامله على ذلك بناؤها ويرده اعرابها في بعض اللغات وروى من كلام العرب كل شيء مهمة ما النساء وذكرهن فخرجه ابن مالك على أن صلة ما محذوفة وهي عدا حذفوها وأبقوا معمولها وانما أضمر عدا لانها متفق على فعليتها بخلاف حاشا وخلا فانهما مختلف في فعليتهما فكان المتفق على فعليته أولى بأن يكون هو المحذوف وزعم الفراء والاحمر أن ما يستثنى بها كالا وخرجا عليه الحكاية المذكورة ورد بأن الاستثناء بها غير محفوظ فلا يخرج عليه ومعنى الحكاية كل شيء يسير ما عدا النساء وذكرهن وخرجها السهيلي على أن ما نافية كليس استثنى بها

﴿ص﴾ وبليس وبلا يكون نصبا خبرا ولا يقدمان أول الكلام ويجوز كونهما صفة حيث صح الاستثناء فيرفعان ضميره المطابق

﴿ش﴾ من أدوات الاستثناء ليس ولا يكون وهي الناقصة لا أخرى ارتجلت للاستثناء وينصبان المستثنى على انه خبرهما والاسم ضمير مستتر لازم الاستتار كما تقدم في مبحث الضمير نحو قام القوم ليس زيدا وخرج الناس لا يكون عمرا ولا قيد في يكون فلو نفيت بما أو لما أو لن لم تقع في الاستثناء ومن شواهد ليس قوله * إذ ذهب القوم الكرام ليسى * وحديث يطبع المؤمن على كل خلق ليس الخيانة والكذب وقد يوصف بليس ولا يكون حيث يصح الاستثناء بأن يكون نكرة منفية قال ابن مالك أو معرفا بلام الجنس نحو ما أتاني أحد ليس زيدا وما أتاني

رجل لا يكون بشرا وأتانى القوم ليسوا اخوتك قال أبو حيان ولا أعلم فى ذلك خلافا الا أن المنقول اختصاصه بالنكرة دون المعرف بلام الجنس ولا يجوز فى النكرة المؤنثة نحو أتتنى امرأة لا تكون فلانة إذ لا يصح الاستثناء منها ولا فى المعرفة نحو جاء القوم ليسوا إخوتك بل يكونان فى موضع نصب على الحال واذا وصف بهما رفعا ضمير الموصوف المطابق له فيبرز نحو ما جاءتنى امرأة ليست او لا تكون فلانة وما جاءنى رجال ليسوا زيدا أو نساء لسن الهندات قال السيرافى أجاز والوصف بليس ولا يكون لانها نص فى النفى عن الثانى وهو معنى الاستثناء وليس ذلك فى عدا وخلا الا بالتضمن فلم يوصف بهما لأنهما ليسا موضعى جحد فلا يقال ما أتتنى امرأة عدت هندا أو خلت دعدا

﴿ص﴾ وبلا سيما عند الأخفش وأبى حاتم والنحاس والأصح ليس ما بعدها مستثنى بل منبه على أولويته بما نسب لما قبله وقال خطاب مسكوت عنه وسى اسم لا وقيل حال وقيل لا زائدة وأصله سوى وتخفف ياؤها خلافا لابن عصفور وتسكن فالمحذوف اللام أو العين قولان فان تلاها معرفة جر بالاضافة وما زائدة يجوز حذفها خلافا للخضراوى أو رفع خبر محذوف وما موصولة أو موصوفة أو نكرة جاز النصب تمييزا لما نكرة تامة وقيل ظرفا أو صلة لها وقيل هى كافة وقال در بود يختص الجر بالتخفيف والرفع بالتثقيل وقد يليها ظرف وفعل وشرط فما كافة وفى وجوب الواو وقيل لا خلف ويقال لا تيما وتاسيما

﴿ش﴾ عد الكوفيون وجماعة من البصريين كالاخفش وأبى حاتم والفارسى والنحاس وابن مضاء من أدوات الاستثناء لا سيما ووجهه أنك اذا قلت قام القوم لا سيما زيد فقد خالفهم زيد فى أنه أولى بالقيام منهم فهو مخالفهم فى الحكم الذى ثبت لهم بطريق الأولوية قال الخضراوى لما كان ما بعدها بعضا مما قبلها وخارجا عنه بمعنى الزيادة كان استثناء من الأول لأنه خرج عنه بوجه لم يكن له وأقرب ما يشبه به قوله

فتى كملت خيراته غير أنه * جواد فما يبقى من المال باقيا

لأن كونه جوادا خير لكن زاد فى هذا الخير على غيره بما هو خير والصحيح أنها لا تعد من أدوات الاستثناء لانه مشارك لهم فى القيام وليس تأكيد القيام فى حقه بمخرجه عن أن يكون قائما ومما يبطل ذلك دخول الواو عليها وعدم صلاحية الا مكانها بخلاف سائر الأدوات فالمذكور بعدها ليس مستثنى بل منبه على أولويته بالحكم المنسوب لما قبلها فان تلاها معرفة مجرور نحو لا سيما زيد فبالاضافة وما زائدة وزيادة ما بين المضافين مسموعة ويجوز حذفها نحو لا سى زيد نص عليه سيبويه وزعم ابن هشام الخضراوى أنها زائدة لازمة لا تحذف وليس كما قال أو مرفوع نحو لا سيما زيد فخبر مبتدأ محذوف وما موصولة بمعنى الذى مجرورة باضافة سى والجملة صلة والتقدير لا سى الذى هو زيد وأجاز ابن خروف أن تكون ما نكرة موصوفة والجملة صفة وان تلاها نكرة جاز فيها الأمران وثالث وهو النصب وقد روى بالاوجه الثلاثة قوله * ولا سيما يوم بدارة جلجل * واختلف فى وجه النصب فقيل إنه على التمييز وما نكرة تامة غير موصوفة فى موضع خفض بالاضافة والمنصوب تفسير لها أى ولا مثل شئ يوما وقيل انه على الظرف وما بمعنى الذى وهو صلة لها أى ولا مثل الذى اتفق يوما فحذف العلم كما قالوا رأيت الذى أمس أى الذى وقع واتفق وقيل ان ما حرف كاف لسى عن الاضافة والمنصوب تمييز مثل قولهم على التمرة مثلها زبدا واستحسنه ابن مالك والشلوبين وقيل إنها كافة وهو ظرف قاله ابن الصائغ أى ولا مثل ما بك فى يوم وقد يليها ظرف كقوله

يسر الكريم الحمد لا سيما لدى * شهادة من فى خيره يتقلب

وتقول يعجبنى الاعتكاف ولا سيما عند الكعبة ولا سيما اذا قرب الصبح وفعل كقوله

فق الناس في الخير لاسيما * ينيلك من ذي الجلال الرضى

وشرط كقوله

أرى النيك يجلو الهم والغم والعمى * ولاسيما ان نكت بالمرس الضخم

ومن أحكام لاسيما أنه لايجئ بعدها الجملة بالواو وقال أبو حيان ولحن من المصنفين من قال لاسيما والامر كذا ولايحذف لا من لاسيما لأنه لم يسمع الا في كلام المولدين كقوله

سيما من حالت الا * أحراس من دون مناه

وذكر ثعلب أنه يجب اقتران لا بالواو كالبيت السابق وجوز غيره حذفها كقوله

فبالعقود وبالايمان لاسيما * عهد وفاء به من أعظم القرب

والجمهور على أن سي اسم لا التبرئة وفتحته بناء كهي في لارجل وقال الفارسي إنه منصوب على الحال من الجملة السابقة ورد بوجوب تكرار لا حينئذ وبمنع الواو اذ لايقال جاء زيد ولاضاحكا وحكى في البديع عن بعضهم أن لا في لاسيما زائدة قال أبو حيان وهو غريب وأصل سي سوى فعينه واو ساكنة قلبت ياء لسكونها وأدغمت في الياء وقد سمع تخفيف الياء من لاسيما حكاه الاخفش وابن الاعرابي وآخرون ومنه البيت السابق ومنعه ابن عصفور حذرا من بقاء الاسم المعرب على حرفين واذا خففت فقال ابن جني المحذوف لام الكلمة وانفتحت الياء بالقاء حركة اللام عليها وقال أبو حيان الأولى عندي أن يكون المحذوف العين وان كان أقل من حذف اللام وقوفا مع الظاهر لانه لو كان المحذوف اللام لردت العين واوا لزوال الموجب لقلبها فكان يقال لاسوما وقد أبدلت العرب سين سيما تاء فقالوا لاتيما كما قالوا في الناس النات وقرئ . قل أعوذ برب النات . وأبدلت أيضا لا تاء فقالوا تاسيما كما قالوا قام زيد تابل عمر وأي لابل عمرو

﴿ ص ﴾ وألحق به لامثل ماولا سوا ماولا ترما ولو ترما لكن لايجر تالوهذين

﴿ ش ﴾ حكى ابن الاعرابي في نوادره وأبو الحسن النساي الامثل ما بمعنى لاسيما وانه يرفع مابعده ويجر كما بعد لاسيما وفي التسهيل أن لاسوا ما كذلك فيقال قام القوم لاسوا ما زيد قال أبو حيان واطلاقه يدل على جواز الرفع والجر بعده أيضا وقال النساي لاترما ولاسيما ولامثل ما بمعنى واحد وذكر ابن الاعرابي لوترما بمعنى لاسيما قال الا أنه لا يكون بعدها الا الرفع وكذا قال الآخر ووجهه أن ترفعل فلا يمكن أن تكون مابعدها زائدة ويجر تاليها بالاضافة لأن الفعل لايضاف فتعين أن تكون موصولة وهي مفعول تر وزيد خبر محذوف وتر بعد لا مجزوم بها وهي ناهية والتقدير في قام القوم لاترما زيد لاتبصر أيها المخاطب الشخص الذي هو زيد فانه في القيام أولى به منهم أو غير مجزوم ولا نافية وحذفت ألفه شذوذا أو للتركيب وكذا بعد لو والتقدير لو تبصر الذي هو زيد لرأيته أولى بالقيام منهم قاله أبو حيان

﴿ ص ﴾ وبله أثبته أهل بغداد والكوفة وسمع جر تاليها فقيل كغير منقطعا وقيل مصدر مضاف وقيل حرف جر ونصبه مفعولا وهي مصدر أو اسم فعل ورفعه مبتدأ وهي ككيف وهاؤه تفتح وتكسر ويقال بهل وبهل

﴿ ش ﴾ عد الكوفيون والبغداديون من ألفاظ الاستثناء بله وهي بمعنى لاسيما نحو أكرمت العبيد بله الاحرار على معنى أن إكرام الاحرار يزيد على إكرام العبيد وأنكر ذلك البصريون لأن إلا لاتقع مكانها ولأن مابعدها لا يكون الا من جنس ماقبلها ولان حرف العطف يجوز دخوله عليها قال ابن الصائغ ولو صح دخول لاسيما وبله في أدوات الاستثناء لدخلت فيها حتى لان مابعدها يختص بصفة لم تثبت لما قبلها والجر لمابعدها مجمع على سماعه وأجاز الكوفيون فيه النصب وأنكره أكثر البصريين وهم محجوجون بالسماع قال جرير

وهل كنت يا ابن القين فى الدهر مالكا * بغير بعير بله مهرية نجبا

قال قطرب وروى رفع مابعدها على أنها بمعنى كيف وقد روى بالجر والنصب والرفع قوله

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها * بله الاكف كانها لم تخلق

واذا جرت فقال بعض الكوفيين هى اسم بمعنى غير والجر باضافتها فيكون استثناء منقطعا وقال الفارسى هى مصدر لم ينطق له بفعل مضاف الى مابعده وهى اضافة نصب وقال الاخفش هى حرف جر واذا نصبت فالمنصوب مفعول وبله مصدر موضع الفعل بمعنى تركا أو اسم فعل بمعنى دع واذا رفعت فبتدأ وبله الخبر وفى هائها الفتان الفتح بناء والكسر على أصل التقاء الساكنين الا على المصدرية فالفتح إعراب وقالت العرب فى بله بهل بفتح الهاء وسكونها

﴿ ص ﴾ وبلما بمعنى الا قيل لا بحصر . ان كل نفس لما عليها حافظ . وأنكره الجوهرى وقاسه الزجاجى وتوقف أبو حيان وتقدم استثناء سوى ودون

﴿ ش ﴾ قال أبو حيان تكون لما بمعنى الا وهى قليلة الدور فى كلام العرب وينبغى أن لا يتسع فيها بل يقتصر على التركيب الذى وقع فى كلام العرب نحو قوله تعالى . ان كل نفس لما عليها حافظ . وان كل لما جميع لدينا محضرون . فى قراءة من شدد الميم فان نافية ولما بمعنى الا وممن حكى ان لما بمعنى الا الخليل وسيبويه والكسائى وقرأ ابن مسعود وان منا لما له مقام معلوم أى الا له وقالوا انشدتك الله لما فعلت كذا وعمرك الله لما فعلت كذا وقعدك الله لما فعلت كذا ولما مع هذه بمعنى الا وقد يحذف نشدتك الله أو سألتك وما أشبهه فيقال بالله لما صنعت كذا أى سألتك أو نشدتك بالله الا صنعت قال الشاعر

قالت له بالله ياذا البردين * لما غنثت نفسا أو اثنين

فهذه التراكيب ونحوها من المسموع ينبغى أن يعتقد فى مجئ لما بمعنى الا وزعم الزجاجى أنه يقال لم يأت من القوم لما أخوك ولم أر من القوم لما زيدا بمعنى الا أخوك والا زيدا قال أبو حيان وينبغى أن يتوقف فى إجازة هذه التراكيب ونحوها حتى يثبت سماعها أو سماع نظائرها من لسان العرب وزعم الجوهرى أن لما بمعنى الا غير معروف فى اللغة وبقى من أدوات الاستثناء سوى وقد تقدم الكلام عليها فى الظروف وكذا دون عند من يرى الاستثناء بها

﴿ ص ﴾ الحال هو فضلة دالة على هيئة صاحبه ونصبه نصب المفعول به أو المشبه به أو الظرف أقوال ويغلب انتقاله الا فى مؤكدة وقيل يشترط لزومها وانتقال غيرها واشتقاقه ويغنى وصفه أو تقدير مضاف قبله أو دلالته على سعر أو مفاعلة نحو كلمته فاه الى فى وهل هو مصدر سد عن الحال أو تقدير من أو جاعلا أو حذف وناب أقوال ولا يقاس خلافا لابن هشام وسمع رفعه ولا يقدم المجرور وجوزه الكوفية رفعا ويؤخر العامل على الاصح أو على ترتيب كعلمته الحساب بابا بابا ونصب الثانى قال الفارسى بالاول وابن جنى صفة له والزجاج تأكيد وأبو حيان منصوبان بالعامل لان مجموعهما الحال والمختار عطف بفاء محذوفة لظهورها فى لتتبعن سنن من قبلكم باعا فباعا أو على أصل أو فرع أو نوع أو تشبيه أو تقسيم أو تفضيل على نفسه أو غيره

﴿ ش ﴾ الحال يذكر ويؤنث وهو فضلة دال على هيئة صاحبه نحو جاء زيد ضاحكا فضاحكا فضلة دال على الهيئة التى جاء عليها زيد وخرج بالفضلة العمدة نحو زيد ضاحك وبدال على هيئة سائر المنصوبات الا المصدر النوعى وبصاحبه نحو رجعت القهقرى فانه يدل على هيئة الرجوع لا على هيئة الصاحب ولا يقدح فى جعله فضلة عدم الاستغناء عنه فى بعض المواضع نحو واذا بطشتم بطشتم جبارين لانه عارض كما لا يقدح فى العمدة عروض الاستغناء عنه واختلفوا من أى باب نصب الحال فقيل نصب المفعول به وقيل نصب التشبيه بالمفعول به وهو

الارجح وقيل نصب الظروف لان الحال يقع فيه الفعل اذ المجيء في وقت الضحك أو الاسراع مثلا فاشبهت ظرف الزمان ورد بأن الظرف أجنبي من الاسم والحال هي الاسم الاول والغالب في الحال المبينة أن تكون مستقلة أي وصفا غير لازم وقد تكون ثابتة نحو ﴿ أنزل اليكم الكتاب مفصلا ﴾ ﴿ قائما بالقسط ﴾ خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها ولد زيد قصيرا خلق أشهل اما المؤكدة فلا يغلب فيها الانتقال بل هو والثبوت فيها كثيران نحو ﴿ وهو الحق مصدقا ﴾ ﴿ وان هذا صراطي مستقيما ﴾ ﴿ ولا تعثوا في الارض مفسدين ﴾ ﴿ ويوم يبعث حيا ﴾ ﴿ فتبسم ضاحكا من قولها ﴾ وقيل لا تكون المبينة الا منتقلة وما ورد من الثابت كالامثلة السابقة محمول على المؤكدة لانه في حكم المعلوم وقيل لا تكون المؤكدة الا غير منتقلة والغالب في الحال أن تكون وصفا مشتقا إما من المصدر كاسم الفاعل أو المفعول أو من الاسم غير المصدر كالظفر من الظفر ومستحجر من الحجر ومستنمر من النمر ويغني عن الاشتقاق أمور احدها وصفه نحو ﴿ فتمثل لها بشرا سويا ﴾ الثاني تقديره مضاف قبله كقولهم وقع المصطرعان عدلي عير أي مثل عدلي الثالث دلالته على سعر نحو بعت الشياه شاة بدرهم والبر قفيزا بدرهم والدار ذراعا بدرهم أي مسعرا الرابع دلالته على مفاعلة نحو كلمته فاه الى في أي مشافهة وبعته يدا بيد أي مناجزة ورأسا برأس أي مماثلة وقد اختلف في اعراب كلمته فاه الى في فذهب سيبويه ما ذكر انه حال على انه اسم وضع موضع المصدر أي مشافهة الموضوع موضع الحال أي مشافها وتعقب بان الاسم الذي تنقله العرب الى المصدر لا بد أن يكون نكرة كما قال سيبويه ولا بد أن يكون له مصدر من لفظه كالدهن والعطاء وفاه الى في ليس كذلك ومذهب الاخفش أن أصله من فيه الى في فحذف الجار فنصب كقوله ﴿ ولا تعزموا عقدة النكاح ﴾ أي على عقدة وتعقب بانه لا ينبه حذف الجر التزاما وبأن مبدأ غاية المتكلم فلا لازم المكلم ولو كان معنى من مقصود القيل من في الى فيه اذا أظهرت وفي الى فيه اذا قدرت وقد ورد في الحديث أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاه الى في ومبدأ الاقراء من فم النبي صلى الله عليه وسلم على ما هو ظاهر في الغاية على أن الفارسي أجاب عنه في المثال الشهير بانه من المفاعلة فلما انفهم من كلمته معنى كلمني وكلمته صح ذلك لان كلمني من فيه صحيح أي لا بواسطة ولا بكتابة والعرب اذا ضمنت شيأ معنى شيء علقت به ما يتعلق بذلك الشيء ومذهب الكوفيين ان أصله كلمته جاعلا فاه الى في فهو مفعول به ومذهب الفارسي أنه حال نائبة ناب جاعلا ثم حذف وصار العامل فيها كلمته ولا يقاس على هذا التركيب بل يقتصر فيه على مورد السماع فلا يقال كلمته وجهه الى وجهي ولا عينه الى عيني وأجاز هشام القياس عليه فاجاز ماشيته قدمه الى قدمي وكافحته وجهه الى وجهي وصارعته جبهته على جبهتي وجاورته بيته الى بيتي وناضلته قوسه عن قوسي ونحو ذلك ورد بان فيه ايقاع جامد موقع مشتق ومعرفة موقع نكرة ومركب موضع مفرد وبأقل من هذا الشذوذ يمتنع القياس وسمع كلمني زيد فوه الى في بالرفع على انها جملة حالية ولا يجوز تقديم الى في على فاه نصب أو رفع عند البصريين لان الجار للتبيين كلك بعد سقيا وهو لا يقدم وجوز الكوفية تقديمه اذا رفع ويجوز تقديم كلهما وتأخير العامل فيقال فاه الى في كلمت زيدا عند سيبويه وأكثر البصريين لتصرف العامل واتفق الكوفيون على منعه وتبعهم بعض البصريين وعزي لسيبويه أيضا لانها حال متأولة فلم تقو قوة غيرها ولم يسمع فيها تقديم ولو قيل فوه الى في كلمني زيد لم يجز أيضا عند الكوفيين قال أبو حيان ولا أحفظ عن البصريين نصا في ذلك والقياس يقتضي الجواز الخامس دلالته على ترتيب نحو ادخلوا رجلا رجلا أي مرتبين واحدا بعد واحد وعلمته الحساب بابا بابا أي مفصلا أو مصنفا وفي نصب الثاني من المكرر خلاف ذهب الفارسي الى أن الاول لما وقع موقع الحال جاز أن يعمل في الثاني وذهب ابن جني الى أنه في موضع الصفة للاول وتقديره بابا ذا باب حذف وأقيم الثاني مقامه فجرى عليه جريان الأول كما تقول زيد عمرو أي مثل عمرو وقيل هو صفة له بلا تقدير لان التفصيل لا يفهم

بالاول وحده وقال الزجاج الثانى تأكيد للاول قيل وهو أولى لان التكرار للتأكيد ثابت من كلامهم وأما التكرير للتفصيل فلم يثبت فى موضع وتعقب بانه لو كان تأكيدا لادى ما أدى الاول وقال أبو حيان الذى اختاره ان كليهما منصوب بالعامل السابق لأن مجموعهما هو الحال لا أحدهما ومتى اختلف بالوصفية أو غيرها لم يكن له مدخل فى الحالية اذ الحالية مستفادة منهما فصارا يعطيان معنى المفرد فأعطيا اعرابه وهو النصب ونظير ذلك قولهم هذا حلو حامض وكلاهما مرفوع على الخبرية وانما حصل الخبر بمجموعهما فلما نابا مناب المفرد الذى هو من أعرب باعرابه قال ولو ذهب ذاهب الى أن النصب انما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء أى رجلا فرجلا و بابا فبابا لكان وجها حسنا عاريا عن التكلف لان المعنى ادخلوا رجلا بعد رجل وعلمته الحساب بابا بعد باب قلت وهذا هو المختار عندى لظهوره فى بعض التراكيب كحديث لتتبعن سنن من قبلكم باعا فباعا قال أبو حيان والتكرار فى مثل هذا الايدل على انه أريد به شفع الواحد بل الاستغراق لجميع الرجال والابواب ونحو ذلك . السادس دلالته على أصالة الشىء نحو . أأسجد لمن خلقت طينا . وهذا خاتمك حديدا وهذه جبتك خزا . السابع دلالته على فرعيته نحو هذا حديدك خاتما . الثامن دلالته على نوعيته نحو هذا مالك ذهبا . التاسع دلالته على تشبيه نحو كر زيد أسدا أى مشبها أسدا العاشر دلالته على تقسيم نحو اقسم المال عليهم أثلاثا أو أخماسا . الحادى عشر دلالته على تفضيل على نفسه باعتبارين نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا الثانى عشر دلالته على تفضيل على غيره ذكره ابن مالك فى كافيته نحو أحمد طفلا أجل من على كهلا

﴿ ص ﴾ وورد مصدرا فأول بوصف وقيل بحذف مضاف وقيل مفعول مطلق لما قبله وقيل لمقدر هو الحال ولا يقاس ولو نوع الفعل فى الاصح الا نحو أنت الرجل علما و زهير شعرا والمختار أنهما تمييزان وأما علما فعالم والمختار مفعول به وقيل مطلق و رفعه لغة فان عرف فراجح والنصب مفعول له أو به أو مطلق أقوال ولا يقع أن أو أن والفعل حالا خلافا لابن جنى

﴿ ش ﴾ وردالحال مصدرا بكثرة قال أبو حيان وهو أكثر من وروده نعتا فيه . ثم ادعهن يأتينك سعيا . ينفقون أموالهم سرا وعلانية . ادعوه خوفا وطمعا . إنى دعوتهم جهارا . وقالوا قتلته صبرا وأتيته ركضا ومشيا وعدوا ولقيته فجأة وكفاحا وعيانا وكلمته مشافهة وطلع بغتة وأخذت ذلك عنه سماعا فاختلف النحويون فى تخريج هذه الكلم وما أشبهها من المسموع فذهب سيبويه وجمهور البصريين الى انها مصادر فى موضع الحال مؤولة بالمشتق أى ساعيا وراكضا ومفاجئا ومسرا ومعلنا وخائفين وطامعين ومجاهرا ومصبورا وكذا الباقى وقال بعضهم هى مصادر على حذف مضاف أى اتيان ركض وسير عدو ولقاء فجأة وقيل هى أحوال على حذف مضاف أى ذا سعى وذا فجأة وقيل هى مفاعيل مطلقة للأفعال السابقة نوعية وعليه الكوفيون وقيل هى مفاعيل مطلقة لفعل مقدر من لفظها وذلك الفعل هو الحال أى أتيت أركض ركضا وعليه الاخفش والمبرد وأجمع البصريون والكوفيون على انه لا يستعمل من ذلك الا ما استعملته العرب ولا يقاس عليه غيره فلا يقال جاء زيد بكاء ولا ضحك زيد بكاء وشذ المبرد فقال يجوز القياس واختلف النقل عنه فنقل عنه قوم انه أجاز ذلك مطلقا ونقل عنه آخرون انه أجازه فيما هو نوع الفعل نحو أتيته سرعة و يستثنى ثلاثة أنواع جوزوا القياس فيها . الاول ما وقع بعد خبر قرن بأل الدالة على الكمال نحو أنت الرجل علما أى الكامل فى حال علم فيقال أنت الرجل أدبا ونبلا وحلما قال أبو حيان وعندى أن النصب فى هذا على التمييز كانه قال أنت الكامل من حيث العلم لان اطلاق الرجل بمعنى الكامل معروف والاصل أنت الكامل علمه . الثانى ما وقع بعد خبر يشبه به مبتدؤه نحو أنت زهير شعرا فيقال أنت حاتم جودا والاحنف حلما و يوسف حسنا قال أبو حيان والتمييز فيه أظهر أيضا وقد نصوا على أنه تمييز فى

قولك زيد القمر حسنا وثوبك السلق خضرة . الثالث ما وقع بعد أما نحو أما علما فعالم والاصل فيه أن رجلا وصف عنده شخص بعلم وغيره فقال الرجل للواصف أما علما فعالم يريد مهما يذكر انسان فى حال علم فالذى وصفت عالم كأنه منكر ما وصفه به من غير العلم فالناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشرط ويقال قياسا عليه أما سمينا فسمين وأما نبيلا فنبيل وذهب بعضهم الى أن نصب علما فى هذا المثال على أنه مفعول به بفعل الشرط المقدر فيقدر متعديا على حسب المعنى فكأنه قال مهما تذكر علما فالذى وصف عالم وهذا مذهب الكوفيين واختاره السيرافى وابن مالك قال لانه لا يخرج منه شئ عن أصله اذا الحكم عليه بالحالية فيه اخراج المصدر عن أصله ووضعه موضع اسم الفاعل ولانه ورد فيما ليس مصدرا سمع أما قريشا فانا أفضلها وأما العبيد فذو عبيد وذهب الاخفش الى أنه مفعول مطلق مؤكد لناصبه وهو عالم المؤخر والتقدير مهما يكن من شئ فالمذكور عالم علما فلزم تقديمه كما لزم تقديم المفعول فى فأما اليتيم فلا تقهر والاصل مهما يكن من شئ فاليتيم لا تقهر ورفع المصدر الواقع بعد أما جائز فى لغة تميم قالوا أما علم فعالم مع ترجيحهم النصب فان وقع بعد أما معرفة فالأرجح عند الحجاز بين رفعه وأوجبه بنو تميم نحو أما العلم فعالم أى فهو عالم ويجوز نصبه أيضا فى لغة الحجاز ووجهه سيبويه بأنه مفعول له لتعذر الحال بالتعريف والمصدر لانه مؤكد والمؤكد لا يكون معرفة وذهب الاخفش الى أنه مفعول مطلق والكوفيون ومن وافقهم الى أنه مفعول به كالقولين فى المنكر ومذهب سيبويه أن أن والفعل وان قدرت بمصدر لا يجوز أن تقع حالا لأن العرب أجرتها مجرى المعارف فى باب الاخبار بكان ولان أن للاستقبال والمستقبل لا يكون حالا وأجازه ابن جنى وخرج عليه قوله

وقالوا لها لا تنكحيه فانه * لاول نصل أن يلاقى مجمعا

﴿ص﴾ مسئلة يجب تنكيره وتأولها ان كان فيه معنى الشرط وورد باللام والاضافة وعلما فمؤول ومنه العدد من ثلاثة الى عشرة مضاف لضمير سابق وتجعله بنو تميم توكيدا وكذا مركبه فى الاصح والاصح أن وحده موضع مصدر حال وقيل مصدر بحذف الزيادة وقيل من وحد وقيل لا فعل له وقيل نصب ظرفا وقيل بمضمر

﴿ش﴾ يجب فى الحال التنكير لانها خبر فى المعنى ولئلا يتوهم كونها نعتا عند نصب صاحبها أو خفاء اعرابها هذا مذهب الجمهور وجوز يونس والبغداديون تعريفها نحو جاء زيد الراكب قياسا على الخبر وعلى ما سمع من ذلك وقال الكوفيون اذا كان فى الحال معنى الشرط جاز أن يأتى على صورة المعرفة وهى مع ذلك نكرة نحو عبد الله المحسن أفضل منه المسئ والتقدير اذا أحسن أفضل منه اذا أساء وأنت زيد أشهر منك عمرا أى اذا سميت وسمع لذو الرمة ذا الرمة أشهر منه غيلان فان لم يكن فيها معنى الشرط لم يجز أن تأتى معرفة فى اللفظ نحو جاء زيد الراكب والاولون قالوا المنصوب فى الاول بتقدير اذا كان وفى الآخرين بفعل التسمية وورد عن العرب أحوال مقترنة باللام كقولهم مررت بهم الجماء الغفير وأرسلها العراك وادخلوا الاول فالاول وقرئ ليخرجن الاعز منها الاذل . وهى مؤولة على زيادة اللام وورد أيضا أحوال مضافة نحو تفرقوا ايادى سبا فأول بتقدير مثل أو تبدد الابقاء معه وطلبته جهدى وطاقتى ووحدى فأول بتقدير جاهدا ومطيقا ومنفردا ورجع عوده على بدئه أى عائدا ومنه عند الحجاز بين العدد من ثلاثة الى عشرة مضافا الى ضمير ما تقدم نحو مررت بهم ثلاثتهم وخمستهم أو عشرتهم وتأويله عند سيبويه أنه فى موضع مصدر وضع موضع الحال أى مثلثا أو مخمسا لهم وبنو تميم يتبعون ذلك لما قبله فى الاعراب توكيدا فعلى هذا يقدر بجميعهم وعلى الاول بجميعا وهل يجرى ذلك فى مركب العدد قيل لا والصحيح الجواز فيقال جاء القوم خمسة عشرهم والنسوة خمسة عشرتهن بالنصب وورد أيضا من الحال ما هو علم قالوا جاءت الخيل بداد وبداد علم جنس فأول بمتبددة وفى وحده مذاهب قال سيبويه والخليل هو

اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كانه قال ايحادا او ايحادا موضع موحود افى المتعدى ومتوحدا فى اللازم وقال قوم إنه مصدر على حذف حرف الزيادة من ايحاد واقع موقع الحال وقال آخرون أنه مصدر لم يلفظ له بفعل كالابوة وقيل انه مصدر بلا حذف لانه سمع وحد يحد وقال يونس وهشام إنه منصوب انتصاب الظرف فيجرى مجرى عنده والاصل فى جاء زيد وحده على وحده حذف الجار ونصب على الظرف وسمع جلسا على وحدهما والتقدير فى زيد وحده زيد موضع التفرد وهذا المثال مسموع وهو أقوى دليل على ظرفيته حيث جعلوه خبرا اذ لا يجوز زيد جالسا وقيل انه فى زيد وحده منصوب بفعل مضمر أى وحد وحده كما قالوا زيد إقبالا وإدبارا أى يقبل ويدبر

﴿ص﴾ مسئلة لا يجيء من نكرة غالبا الا بمسوغ ابتداء قال أبو حيان ودونه قياسا وقيل يختص بالوصف وشرط بعضهم الوصف بوصفين مالم يتقدم أو يكن جملة بالواو والاصح أنه فى نحو فيها قائما رجل من المبتدا لا الضمير الظرف ويجيء من المضاف معمولا له قال الاخفش وابن مالك أو جزءه أو كجزئه وبعضهم مطلقا وفى مجيئه من المنادى ثالثها يجوز بمؤكد لا مبينة

﴿ش﴾ لما كانت الحال خبرا فى المعنى وصاحبها مخبرا عنه أشبه المبتدا فلم يجز مجيء الحال من النكرة غالبا بمسوغ من مسوغات الابتداء بها ومن النادر قولهم عليه مائة بيضا وفيها رجل قائما واختار أبو حيان مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ كثيرا قياسا ونقله عن سيبويه وان كان دون الاتباع فى القوة ومن المسوغات النفى كقوله تعالى ﴿وما أهلكنا من قرية إلا لها كتاب﴾ والنهى نحو ﴿لا يركن أحد إلى الاحجام ٭ يوم الوغى متخوفا لحمام﴾ والاستفهام نحو ﴿يا صاح هل حم عيش باقيا فترى﴾ والوصف نحو ﴿فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا﴾ وبالآية رد على من قال إنه لا يجوز الا أن تكون النكرة موصوفة بوصفين والاضافة نحو ﴿فى أربعة أيام سواء﴾ وحشرنا عليهم كل شئ قبلا والعمل نحو مررت بضارب هندا قائما وقيل لا يجوز فى غير الموصوف الا سماعا فان قدم الحال على صاحبه النكرة جاز وان لم يكن مسوغ تخلصا من تقدم الوصف نحو هذا قائما رجل وكذا ان كان جملة مقرونة بالواو نحو ﴿أو كالذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها﴾ ﴿مضى زمن والناس يستشفعون بى﴾ وظاهر كلام سيبويه أن صاحب الحال فى نحو فيها قائما رجل هو المبتدا وصححه ابن مالك وذهب قوم الى أن صاحبه الضمير المستكن فى الخبر بناء على أنه لا يكون الا من الفاعل والمفعول وزعم ابن خروف أن الخبر اذا كان ظرفا أو مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء الا اذا تأخر وأما اذا تقدم فلا ضمير فيه لانه لو كان لجاز أن يؤكد ويعطف عليه ويبدل منه كما يفعل ذلك مع المتأخر وحق صاحب الحال أن لا يكون مجرورا بالاضافة كما لا يكون صاحب الخبر لان المضاف اليه مكمل للمضاف وواقع منه موقع التنوين فان كان المضاف بمعنى الفعل حسن جعل المضاف اليه صاحب حال لانه فى المعنى فاعل أو مفعول نحو ﴿اليه مرجعكم جميعا﴾ وعرفت قيام زيد مسرعا وجوز بعض البصريين وصاحب البسيط مجيء الحال من المضاف اليه مطلقا وخرجوا عليه ﴿ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين﴾ وقوله ﴿خلق الدهر بعدنا أعقابا تلهب﴾ وجوزه الاخفش وابن مالك ان كان المضاف جزأ ما أضيف اليه أو مثل جزئه نحو ﴿ما فى صدورهم من غل اخوانا﴾ ﴿ملة ابراهيم حنيفا﴾ لانه لو استغنى به عن المضاف وقيل ونزعنا ما فيهم اخوانا واتبع ابراهيم حنيفا لصح ورده أبو حيان وقال ان النصب فى اخوانا على المدح وحنيفا حال من ملة بمعنى دين أو من الضمير فى اتبع قال وانما لم يجز الحال من المضاف اليه لما تقرر من أن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وعامل المضاف اليه اللام أو الاضافة وكلاهما لا يصلح أن يعمل فى الحال وفى مجيء الحال من المنادى مذاهب

﴿ص﴾ ويتقدم على صاحبه لا مجرور باضافة وقيل الا بوصف ولا منصوب بكأن وليت ولعل وفعل تعجب

ولا ضمير متصل بصلة أل أو حرف ويجب إن أضيف لضمير ملابسه قيل أو قرن بالا ومنعه البصريون على مجرور بغير زائد وثالثها الا الضمير والفعلية والكوفية على ظاهر مرفوع آخر رافعه ومنصوب وقيل الا الفعلية

﴿ ش ﴾ الاصل فى الحال التأخير عن صاحبها كالخبر ويجوز تقديمها عليه كما يجوز فيه سواء كان مرفوعا كقوله

فسقى ديارك غير مفسدها ۞ صوب الغمام وديمة تهمى

أم منصوبا كقوله ۞ وصلت ولم أصرم مسبين أسرتى ۞ أم مجرورا بحرف زائد نحو ما جاء عاقلا من أحد وكفى عينا بزيد أو أصلى نحو ۞ وما أرسلناك الا كافة للناس ۞ هذا هو الاصح فى الجميع أما المجرور بالاضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه كعرفت قيام هند مسرعة فلا يقدم مسرعة على هند لئلا يفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا على قيام الذى هو المضاف لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فلا يتقدم عليه شئ من معمولاته وسواء كانت الاضافة محضة كالمثال أم غير محضة نحو هذا شارب السويق ملتوتا الآن أو غدا كما قال ابن هشام فى الجامع إنه الاصح وأجاز ابن مالك فى الثانى تقديم الحال على المضاف لان الاضافة فى نية الانفصال كذا ذكره فى شرح التسهيل لكنه نقل ذلك فى شرح العمدة عن بعض النحويين وقال المنع عندى أولى ومنع أكثر النحويين منهم البصريين تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف غير زائد سواء كان ظاهرا أو ضميرا نحو مررت ضاحكة بهند ومررت ضاحكا بك وتأولوا الآية بأن كافة حال من الكاف وعللوا المنع بأن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه اذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى اليه بتلك الواسطة لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل وأن فعلا واحدا لا يتعدى بحرف واحد الى شيئين فجعلوا عوضا من الاشتراك فى الواسطة التزام التأخير وبأن حال المجرور بحرف شبيه بحال عمل فيه حرف جر ضمن معنى الاستقرار نحو زيد فى الدار متكئا فكما لا يجوز تقديم الحال على حرف الجر فى مثل هذا لا يقدم عليه هنا وجوز الكوفية التقديم ان كان صاحب الحال ضميرا أو ظاهرا والحال فعل نحو مررت تضحك بهند ومنعوه اذا كان ظاهرا وهى اسم ونقل ابن الانبارى الاجماع على المنع حينئذ وليس كذلك فقد قال بالجواز مطلقا الفارسى وابن كيسان وابن برهان وصححه ابن مالك ومنع الكوفيون التقديم على المرفوع الظاهر المؤخر رافعه فلا يجيزون مسرعا قام زيد ويجيزون قام مسرعا زيد لتقدم الرافع ومنع الكوفيون أيضا التقديم على المنصوب الظاهر سواء كان الحال اسما أو فعلا فلا يجيزون لقيت راكبة هندا ولا لقيت تركب هندا وعللوه بأنه يوهم كون الاسم مفعولا وما بعده بدل منه وجوزه بعضهم اذا كانت الحال فعلا لا اسما لانتفاء توهم المفعولية إذ لا يتسلط الفعل على الفعل تسلط المفعول به وفى شرح العمدة لابن مالك ومما يمتنع فيه تقديم الحال على صاحبها أن يكون منصوبا بكان أو ليت أو لعل أو فعل تعجب أو اتصل بصلة أل نحو القاصدك سائلا زيد أو اتصل بفعل موصول به حرف نحو أعجبنى ان ضربت زيدا مؤدبا ولم يتعرض لذلك فى التسهيل وقد يعرض للحال ما يوجب تقديمها على صاحبها كاضافته الى ضمير ملابسها نحو جاء زائرا هندا أخوها وجاء منقادا لعمرو صاحبه وجعل قوم من ذلك اقتران صاحب الحال بالا نحو ما قدم مسرعا الا زيد

﴿ ص ﴾ وعلى عامله وثالثها يمتنع فى نحو راكبا زيد جاء ورابعها ان كانت من ظاهر وفى المؤكدة خلاف المصدر ويمتنع ان كان العامل فعلا غير متصرف أو صلة لأل أو حرف أو مصدرا قال ابن مالك أو نعتا أو أفعل تفضيل أو اتصل بلام ابتداء أو قسم أو أفهم تشبيها خلافا للكسائى أو ضمن معنى الفعل لا حروفه كاشارة وتنبيه وتمن وترج أو قرن الحال بالواو وثالثها يجوز ان كان فعلا

﴿ ش ﴾ فى تقديم الحال على عاملها مذاهب أحدها المنع مطلقا وعليه الجرمى تشبيها بالتمييز والثانى الجواز

مطلقا الا ما يأتى استثناؤه وهو الاصح وعليه الجمهور قياسا على المفعول به والظرف والفرق بينه وبين التمييز ان الحال يقتضيها الفعل بوجه فقدمت كما تقدم سائر الفضلات وقد ورد به السماع قال تعالى . خاشعة أبصارهم يخرجون . وسواء كانت الحال مصدرا أم غيره مؤكدة أم غير مؤكدة وفى المؤكدة خلاف كالخلاف فى المصدر المؤكد ومنع الاخفش راكبا زيد جاء لبعدها عن العامل وهذا هو المذهب الثالث والرابع وعليه الكوفيون ان كانت الحال من مرفوع ظاهر تأخرت وتوسطت والرافع قبلها ولم يتقدم على الرافع والمرفوع معا فلا يجوز راكبا جاء زيد لأنها عندهم فى معنى الشرط فيؤل الى تقديم المضمر على الظاهر لفظا ورتبة وان كانت من مرفوع مضمر جاز تأخيرها وتوسيطها وتقديمها على الرافع والمرفوع معا نحو قائما فى الدار أنت وراكبا جئت وان كانت من منصوب ظاهر أو مجرور ظاهر لم يجز تقديمها كالمرفوع ولا توسطها حذرا من توهم المفعول أو مضمر جاز التقديم نحو ضاحكا لقيتنى هند وضاحكا مررت بى هند وعلى الاصح يستثنى صور لا يجوز فيها التقديم منها أن يكون العامل فعلا غير متصرف نحو ما أحسن هندا متجردة فلا يقال متجردة ما أحسن هندا أو صفة غير محضة أو صلة لأل نحو الجائى مسرعا زيد فلا يجوز أل مسرعا جائى زيد بخلاف صلة غيرها فيقال من الذى خائفا جاء أو صلة لحرف مصدرى نحو يعجبنى أن يقوم زيد مسرعا فلا يجوز أن مسرعا يقوم زيد أو مصدرا نحو يعجبنى ركوب الفرس مسرجا أو نعتا نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها فلا يقال برجل مكسورا سرجها ذاهبة فرسه كذا قاله ابن مالك وقال أبو حيان إنه غفلة منه ونصوص النحويين على جواز تقديم معمول النعت عليه من مفعول به وحال وظرف ومصدر ونحوها وانما منعوا تقديم المعمول على المنعوت لا على النعت العامل فيه فيجوز فى مررت برجل يركب الفرس مسرجا مررت برجل مسرجا يركب الفرس ولا يجوز مررت مسرجا برجل يركب الفرس قال وأما المثال الذى ذكره فلم يمتنع فيه تقديم مكسورا سرجها من جهة أن العامل فى مكسورا النعت بل من جهة تقديم المضمر على ما يفسره وقد نص النحويون على منع تقديم المضمر فى هذه المسئلة وما أشبهها وأنه مما يلزم فيه تأخير الحال اذ ليس من المواضع التى يفسر فيها المضمر ما بعده ومن الصور المستثناة أن يكون العامل أفعل التفضيل نحو زيدا كفاهم ناصرا لانحطاطه عن درجة اسم الفاعل والصفة المشبهة فأشبه الجوامد أو متصلا بلام الابتداء أو لام القسم نحو لأصبر محتسبا والله لأقومن طائعا أو مفهم تشبيه نحو زيد مثلك شجاعا أو زيد زهير شعرا أو زيد الشمس طالعة والمنع فى هذه الصورة مذهب البصريين وأجاز الكسائى التقديم فيقال زيد شجاعا مثلك وزيد طالعة الشمس ومنها أن يكون العامل غير فعل ولا وصف فيه معنى الفعل وحروفه وهو الجامد المتضمن معنى مشتق كأما فى مثل أما علما فعالم أو اسم الاشارة وحرف التنبيه نحو هذا زيد قائما يجوز كون العامل فى الحال حرف التنبيه وأن يكون الاشارة فعلى تقدير الاول يجوز ها قائما ذا زيد ولا يجوز على تقدير الثانى وكحرف التمنى وهو ليت والترجى وهو لعل ومنها أن يكون الحال جملة معها الواو نحو جاء زيد والشمس طالعة فلا يجوز والشمس طالعة جاء زيد وأجازه الكسائى والفراء وهشام مطلقا وأجازه بعضهم اذا كان العامل فعلا

﴿ ص ﴾ واغتفر بل وجب على الاصح توسط أفعل بين حالين وانما يجيئان معه لمختلفى حال أو ذات والاصح أنه يعمل فيهما

﴿ ش ﴾ كان القياس اذا كان العامل أفعل التفضيل واقتضى حالين أن يتأخر الحالان عنه لانه اذا كان يقتضى حالا واحدة وجب تأخيرها عنه ولا ينتصب مع أفعل التفضيل الا المختلف الذات مختلف الحالين نحو زيد مفردا أنفع من عمرو ومعانا أو متفقا الحال نحو زيد مفردا أنفع من عمرو مفردا أو الا المتحد الذات مختلف الحالين نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا وزيد قائما أخطب منه قاعدا واختلف فى العامل فى هذين الحالين فالاصح أنه

أفعل التفضيل فبسرا حال من الضمير المستكن في أطيب ورطبا حال من ضميره منه والعامل فيهما أطيب وذهب المبرد وطائفة الى أنهما منصوبان على اضمار كان التامة صلة لاذ في الماضي واذا في المستقبل وهما حالان من ضميرهما وقيل على اضمار كان ويكون الناقصة وعلى الحالية فالمسموع من كلام العرب توسط أفعل بين هذين الحالين فاقتصر الجمهور على ماسمع فقالوا لايجوز تأخيرهما عن أفعل ولاتقديمهما عليه لان القياس في أصل هذه المسئلة المنع لولا أن السماع ورد بها اذ لا يعهد نصب أفعل فضلتين بدليل أنه لا ينصب مفعولين فلما وردت أجريت كما سمعت ووجهه الزجاج بانهم أرادوا أن يفصلوا بين المفضل والمفضل عليه لئلا يقع الالتباس ولا يعلم أيهما المفضل فلذا قدم المفضل وأخر المفضل عليه وأجاز بعض المغاربة تأخير الحالين عن أفعل بشرط أن يليه الحال الاولى مفصولة عنه من الثانية فيقال هذا أطيب بسرا منه رطبا وزيد أشجع أعزل من عمرو ذا سلاح قال أبو حيان وهذا حسن في القياس لكنه يحتاج الى سماع أما التأخير على غير هذا الوجه نحو هذا أطيب منه بسرا رطبا أو التقديم نحو هذا بسرا منه رطبا أطيب فلا يجوز باجماع

﴿ص﴾ فان كان العامل ظرفا لم يتقدم على الجملة وثالثها يجوز ان كان مثله وفي تقدمه عليه لا الجملة الاقوال ورابعها يجوز ان كانت من مضمر مرفوع وقال ابن مالك ان كانت مثله قوي والاضعف فان تأخر المبتدا جاز اتفاقا

﴿ش﴾ اذا كان عامل الحال ظرفا أو مجرورا ففي جواز تقديم الحال على الجملة التي منها الظرف والمجرور أقوال أحدها وهو الاصح المنع مطلقا وحكى فيه ابن طاهر الاتفاق فلا يقال قائما في الدار زيد والثاني الجواز وعليه الاخفش والثالث وعليه ابن برهان التفصيل بين أن يكون الحال أيضا ظرفا أو حرف جر فيجوز تقديمها نحو هنالك الولاية لله الحق . فهنالك ظرف مكان وهو حال من ضمير لله الذي هو خبر الولاية والمنع في غير ذلك وفي توسطه بان يتقدم على العامل دون المبتدإ أقوال أحدها الجواز مطلقا وصححه ابن مالك نحو زيد متكئا في الدار وزيد عند هند في بستانها والثاني المنع مطلقا لضعف العامل وعليه الجمهور وصححه أبو حيان ورد بالسماع قال تعالى . والسموات مطويات بيمينه . والثالث الجواز ان كانت الحال أيضا ظرفا أو مجرورا والمنع في غير ذلك والرابع الجواز اذا كانت من مضمر مرفوع نحو أنت قائما في الدار والمنع ان كانت من ظاهر وعليه الكوفيون واختاره ابن مالك أنه ان كانت الحال اسما صحا ضعف التوسط أو ظرفا أو مجرورا جاز التوسط بقوة ومحل الخلاف مااذا تقدم المبتدأ وتأخر الخبر فان تأخر المبتدأ أو تقدم الخبر جاز توسط الحال بينهما بلا خلاف نحو في الدار عندك زيد وفي الدار قائما زيد

﴿ص﴾ وان وقع ظرف واسم يصلحان للخبرية فان تقدم الظرف اختير حالية الاسم والا فخبريته وقال المبرد لافرق فان تكرر مطلقا رجحت الحالية وأوجبها الكوفية فان كان ناقصا فالخبرية مطلقا خلافا لهم أو تام أو ناقص وبدئ بأيهما جازا على الاصح

﴿ش﴾ اذا ذكر مع المبتدإ اسم وظرف أو مجرور وكلاهما صالحان للخبرية بان حسن السكوت عليه جاز جعل كل منهما حالا والآخر خبرا بلا خلاف لكن ان تقدم الظرف أو المجرور على الاسم اختير عند سيبويه والكوفيين حالية الاسم وخبرية الظرف نحو فيها زيد قائما لانه من حيث تقديمه الاولى به أن يكون عمدة لا فضلة فان لم يقدم اختير عندهم خبرية الاسم نحو زيد في الدار قائم وقال المبرد التقديم والتأخير في هذا واحد فان كرر الظرف أو المجرور جاز الوجهان أيضا وحكم برجحان حالية الاسم تقدم الظرف أو تأخر لنزول القرآن به قال تعالى . وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها . فكان عاقبتهما أنهما في النار خالدين فيها . وادعى الكوفيون أن النصب مع التكرار لازم لان القرآن نزل به لا بالرفع وأجيب بانه يدل على أنه أجود لا واجب على أنه قد قرئ

فى الآيتين خالدون وخالدين فان كان الظرف أو المجرور غير مستغنى به تعين خبريه الاسم وحالية الظرف مطلقا تكرر أولا نحو فيك زيد راغب وزيد راغب فيك وأجاز الكوفيون نصب راغب وشبهه على الحال وان اجتمع ظرفان تام وناقص جاز الرفع والنصب فى الاسم سواء بدأت بالتام نحو إن عبدالله فى الدار بك واثقا أو واثق أو بالناقص نحو إن فيك عبدالله فى الدار راغبا أو راغب وأوجب الكوفيون الرفع فى الصورتين لانك حين قدمت ماهو من تمام الخبر وصلته وهو بك وفيك كأنك اخترت اخراج الاسم عن الحالية الى الخبرية

﴿ص﴾ مسئلة اختلف هل يعمل فيه غير عامل صاحبه ومنع السهيلى عمل الاشارة والتنبيه وأبو حيان ليت ولعل وبعضهم كان والاصح جواز تعدده لمفرد وغيره متفقين أولا ولا يجمعان الا ان صلح انفراده بالموصوف وقيل يجوز فى متضايفين وفى التفريق يكون للاقرب والمختار للاسبق ولا يفرد بعد أما وندر بعد لا

﴿ش﴾ فيه مسائل الاولى اختلف هل يعمل فى الحال غير العامل فى صاحبه فالجمهور لا كالصفة والموصوف وجوزه ابن مالك بقلة كالتمييز والمميز والخبر والمخبر عنه وخرج عليه . ان هذه أمتكم أمة واحدة . فأمتكم صاحب الحال والعامل فيه ان وفى الحال الاشارة الثانية تقدم أن العوامل المعنوية تعمل فى الحال كالاشارة ونحوها ومنع السهيلى عمل حرف التنبيه فى الحال فقال ها حرف ومعنى الحروف لا يعمل فى الظروف والاحوال قال ولا يصح أن يعمل فيه اسم الاشارة لانه غير مشتق من لفظ الاشارة ولا من غيرها وانما هو كالمضمر ولا يعمل هو ولا أنت بما فيه من معنى الاضمار فى حال ولا ظرف والعامل فى مثل هذا زيد قائما انما هو انظر مقدرة دل عليها الاشارة لأنك أشرت الى المخاطب لينظر وقال أبو حيان إنه قريب لأن فيه إبقاء العمل للفعل الا أن فيه تقدير عامل لم يلفظ به قط ثم صرح باختياره واختاره أيضا صاحب البسيط وقال أبو حيان الصحيح أيضا أن ليت ولعل وباقى الحروف لا تعمل فى الحال ولا الظرف ولا يتعلق بها حرف جر الا كان وكاف التشبيه ومنع بعضهم عمل كان أيضا فى الحال نقله صاحب البسيط الثالثة يجوز تعدد الحال كالخبر والنعت سواء كان صاحب الحال واحدا نحو جاء زيد راكبا مسرعا أم متعددا وسواء فى المتعدد اتفق اعرابه نحو جاء زيد وعمرو مسرعين أم اختلف نحو لقى زيد عمرا ضاحكين هذا هو الاصح ومذهب الجمهور وزعم جماعة منهم الفارسى وابن عصفور أن الفعل الواحد لا ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد قياسا على الظرف واستثنى أفعل التفضيل فانه يعمل فى حالين كما تقدم وخرجوا المنصوب ثانيا على انه صفة للحال أو حال من الضمير المستكن فيه ونسب أبو حيان هذا القول الى كثير من المحققين وعلى الاول لا يجمع الحالان حتى يصلح انفراد كل وصف بالموصوف فان اختلفا فى هذا المعنى لم يجمعا وأجاز الكسائى وهشام أن تجيء الحال مجموعة من مضاف ومضاف اليه نحو لقيت صاحب الناقة طليحين على ان طليحين حال من الصاحب والناقة وتخريجه عندنا على أنه حال من صاحب الناقة ومن المعطوف المقدر أى والناقة لان الحال كالخبر والمضاف اليه لم يقصد الاخبار عنه انما الاخبار عن المضاف وان تعدد ذو الحال وتفرق الحالان نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا جعل الحال الاول على الاسم الثانى لأنه يليه والحال الثانى على الاسم الاول فمصعدا زيد ومنحدر التاء كذا قالوه ووجهوه بان فيه اتصال أحد الحالين بصاحبه وعود ما فيه من ضمير الى أقرب مذكور واغتفر انفصال الثانى وعود ضميره على الابعد اذ لا يستطاع غير ذلك ويجوز عكس هذا مع أمن اللبس فان خيف تعين المذكور أولا وفى التمهيد العرب تجعل ما تقدم من الحالين للفاعل الذى هو متقدم وما تأخر للمفعول ولو جعلت الاخير للاول لجاز ما لم يلبس قال أبو حيان وهذا الذى ذكره صاحب التمهيد مخالف لما قرره غيره قلت وهو المختار عندى ومنه قوله

خرجت بها أمشى تجر وراءنا * على أثرينا ذيل مرط مرحل

أمشي لأول الأمرين وتجر لثانيهما ويجب للحال اذا وقعت بعد إما أن تردف بأخرى معادا معها إما أو أو كقوله تعالى . انا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا . وقول الشاعر

وقد شفني أن لا يزال يروعني * خيالك إما طارقا أو مغاديا

وافرادها بعد إما ممنوع في النثر والنظم وبعد لا نادر تقول لا راغبا ولا راهبا فتكرر وقد تفرد كقوله

قهرت العدى لا مستعينا بعصبة * ولكن بأنواع الخدائع والمكر

﴿ص﴾ مسئلة تقع موطئة ومؤكدة خلافا للقوم اما لجملة من معرفتين جامدين لتعين أو تفخر أو تعظيم أو ضده أو تصاغر أو تهديد فعاملها مضمر وقيل المبتدأ وقيل الخبر أو لعاملها فالاكثر مخالفته لفظا زاد ابن هشام أو لصاحبها أو مقدرة ومحكية وسببية

﴿ش﴾ للحال أقسام باعتبارات فتنقسم بحسب قصدها لذاتها والتوطئة بها الى قسمين مقصودة وهو الغالب وموطئة وهي الجامدة الموصوفة نحو . فتمثل لها بشرا سويا . وتقول جاءني زيد رجلا محسنا وتنقسم بحسب التبيين والتأكيد الى قسمين مبينة وهو الغالب وتسمى مؤسسة أيضا وهي التي تدل على معنى لا يفهم مما قبلها ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها واثباتها مذهب الجمهور وذهب المبرد والفراء والسهيلي الى انكارها وقالوا لا تكون الحال الا مبينة اذ لا تخلو من تجديد فائدة ما عند ذكرها وعلى اثباتها هي ثلاثة أنواع مؤكدة لمضمون الجملة وشرط الجملة كون جزئيها معرفتين لأن التأكيد انما يكون للمعارف وكونهما جامدين لا مشتقين ولا في حكمهما وفائدتها إما بيان تعين نحو زيد أخوك معلوما نحو أنا ابن دارة معروفا بها نسبي أو تفخر نحو أنا فلان شجاعا أو كريما أو تعظيم نحو هو فلان جليلا مهيبا أو تحقير نحو هو فلان مأخوذا مقهورا أو تصاغر نحو أنا عبدك فقيرا الى عفوك أو وعيد نحو أنا فلان متمكنا فاتق غضبي وفي عاملها أقوال أحدها انه مضمر تقديره اذا كان المبتدأ أنا أحق أو أعرف أو اعرفني واذا كان غيره أحقه أو أعرفه الثاني انه المبتدأ مضمنا معنى التنبيه وعليه ابن خروف الثالث انه الخبر مؤولا بمسمى وعليه الزجاج والظهور تكلف القولين كان الراجح الاول ومؤكدة لعاملها وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها والاكثر أن تخالفه لفظا نحو . ولى مدبرين . ويوم يبعث حيا . فتبسم ضاحكا . ولا تعثوا في الارض مفسدين . وقد توافقه نحو . أرسلناك للناس رسولا . وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره . قال ابن هشام في المغني ومؤكدة لصاحبها وأهملها النحويون نحو جاء القوم طرا وفسرها في شرح الشذور بأنها التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها وتنقسم بحسب الزمان الى ثلاثة مقارنة وهو الغالب نحو . وهذا بعلي شيخا . ومقدرة وهي المستقبلة كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا أي مقدرا ذلك . ومنه ادخلوها خالدين . ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد أمس راكبا وتنقسم بحسب حصول معناها الى صاحبها وعدمه الى قسمين حقيقية وهي الغالب وسببية كالنعت السببي نحو مررت بالدار قائما سكانها

﴿ص﴾ مسئلة تقع جملة خبرية غير ذات استقبال وشرطية خلافا للمطرزي في لزومها الواو وخلف وجوز الفراء الأمر والأمين المحلى النهي فان كانت مؤكدة أو معطوفة على حال أو صدرت بمضارع مثبت أو منفي بلا أو ماض تال الا أو متلو بأو قيل أو ذات خبر مشتق تقدم لزمها ضمير صاحبها وخلت من الواو غالبا والا فهما أو أحدهما واجتماعهما في اسمية ذات لبس أكثر من الضمير فقط وقيل حتم وقد تخلو عنهما فيقدر وقال ابن جني لا تغني عنه الواو أصلا وتجب في مضارع بعد قبل ويلزم الواو وفي ماض مثبت متصرف عار من الضمير قد وكذا معه فان فقدت قدرت في الاصح وليست الواو عاطفة ولا أصلها العطف في الاصح

﴿ش﴾ تقع الحال جملة خبرية خالية من دليل استقبال أو تعجب فلا تقع جملة طلبية ولا تعجبية ولا ذات السين أو سوف أو لن أو لا وجوز الفراء وقوع جملة الامر تمسكا بنحو وجدت الناس أخبر تقله وأجيب بأنه على تقدير مقولا فيهم وجوز ابن الحلى وقوع جملة النهى نحو أطلب ولا تضجر من مطلب ورد بأن الواو عاطفة ومن الخبرية الشرطية فتقع حالا خلافا للمطرزى نحو افعل هذا ان جاء زيد فقيل يلزم الواو وقيل لا تلزم وعليه ابن جنى والجملة الواقعة حالا اما ابتدائية نحو . اهبطوا بعضكم لبعض عدو . خرجوا من ديارهم وهم ألوف .

نظرت اليها والنجوم كأنها * مصابيح رهبان تشب لقفال

وان فريقا من المؤمنين لكارهون . وطائفة قد أهمتهم أنفسهم . أو مصدرة بلا التبرئة نحو . والله يحكم لا معقب لحكمه . أو بما نحو * فرابنا ما بيننا من حاجز * أو بأن نحو . وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون

ما أعطياني ولا سألتهما * الا واني لحاجزى كرمى

أو بكان نحو . نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون . جاء زيد وكأنه أسد أو بمضارع مثبت عار من قد نحو . ونذرهم في طغيانهم يعمهون أو مقرون بقد نحو . لم تؤذونني وقد تعلمون أو منفى بلا نحو . وما لنا لا نؤمن بالله * عهدتك لا تصبو وفيك شبيبة * أو بلم نحو فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وخال منهما نحو أو جاؤكم حصرت صدورهم . كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا . أو بماض تال لالا نحو . ما يأتيهم من رسول الا كانوا به يستهزؤن . أو متلو بأو نحو * كن للخليل نصيرا جار أو عدلا * لاضربنه ذهب أو مكث قال تعالى . أوحى الى ولم يوح اليه شيء . ولا بد للجملة الواقعة حالا من رابط وهو ضمير صاحبها أو الواو ويتعين الضمير في المؤكدة كقوله * خالي ابن كبشة قد علمت مكانه * وقولك هو زيد لا شك فيه فلا يجوز الاقتصار على الواو ولا دخولها مع الضمير ويتعين الضمير أيضا في المصدرة بمضارع مثبت عار من قد أو منفى بلا أو ماض بعد الا أو بعده أو كما تقدم ولا تغنى عنه الواو ولا تجامعه غالبا وقد ورد دخولها معه في قولهم قمت وأصك عينه وقوله * نجوت وأرهنهم مالكا * وقوله تعالى . فاستقيما ولا تتبعان . بتخفيف النون . ولا تسأل عن أصحاب الجحيم . فأول على حذف المبتدأ أى وانا أصك وانا أرهنهم وأنتما لا تتبعان وأنت لا تسأل وما عدا ما ذكر من الجمل السابقة يجوز فيه الاقتصار على الضمير وعلى الواو والجمع بينهما كما تقدم من الامثلة لكن تلزم الواو في المضارع المثبت المقرون بقد ولا يغنى عنه الضمير نحو وقد تعلمون واجتماعهما في الاسمية أكثر من الاقتصار على الضمير ومثلها المصدرة بليس نحو . ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بآخذيه . ومن انفراد الواو فيها قوله

* دهم الشتاء ولست أملك عدة * وذهب الفراء والزمخشرى الى أنه لا يجوز انفراد الضمير في الاسمية الا نادرا شاذا بل لا بد منه ومن الواو معا وذهب الاخفش الى أنه ان كان خبر المبتدأ فيها مشتقا متقدما لم يجز دخول الواو عليه فلا يقال جاء زيد وحسن وجهه قال ابن مالك وقد تخلو الاسمية من الواو والضمير معا نحو مررت بالبر قفيز بدرهم على حد السمن منوان بدرهم وقال أبو حيان هو على تقدير الضمير كما في المشبه به وكذا قال ابن هشام وزاد انه يقدر اما الضمير كالمثال أو الواو كقوله * نصف النهار الماء غامره * أى والماء وذهب ابن جنى الى أنه لا بد من تقدير الضمير مع الواو فاذا قلت جاء زيد والشمس طالعة فالتقدير طالعة وقت مجيئه ثم حذف الضمير ودلت عليه الواو وقد يجب انفراد الضمير ولا يجوز الاتيان بالواو معه وذلك في الاسمية اذا عطفت على حال كراهة اجتماع حرفى عطف نحو جاء زيد ماشيا أو هو راكب لا يجوز أو وهو راكب قال تعالى . جاءهم بأسنا بياتا أو هم قائلون . قال في البسيط وكذا في الاسمية الواقعة بعد الا لان الاتصال يحصل بالا نحو ما ضربت أحدا الا عمرو خير منه وزعم ابن خروف أن المضارع المنفى بلم لا بد فيه من الواو كان ضميرا أو لم يكن ورد بالسماع

كالآية السابقة قال ابن مالك والمنفى بلما كالمنفى بلم فى القياس الا أنى لم أجده الا بالواو نحو . أم حسبتم أن تتركوا ولما يعلم . والمنفى بما فيه الوجهان أيضا نحو جاء زيد وما يضحك أو ما يضحك والمنفى بان قال أبو حيان لا أحفظه من كلام العرب والقياس يقتضى جوازه نحو جاء زيد ان يدرى كيف الطريق قياسا على وقوعه خبرا فى حديث فظل أن يدرى كم صلى ويجب فى الماضى المثبت المتصرف غير التالى الا والمتلو بأو العارى من الضمير قد مع الواو كقوله * بجئت وقد نفضت لنوم ثيابها * فان كان جامدا كليس أو منفيا فلا نحو جاء زيد وما طلعت الشمس بالواو فقط جاء زيد وما درى كيف جاء بالواو والضمير جاء زيد ما درى كيف جاء بالضمير فقط وكذا التالى الا أو المتلو بأو وان كان مثبتا وفيه الضمير وجبت قد أيضا لتقربه من الحال نحو . وقد فصل لكم ما حرم عليكم . وقد بلغنى الكبر . فان لم تكن ظاهرة قدرت نحو . أو جاؤكم حصرت . هذه بضاعتنا ردت الينا . هذا ما جزم به المتأخرون كابن عصفور والأبدى والجزولى وهو قول المبرد والفارسى قال أبو حيان والصحيح جواز وقوع الماضى حالا بدون قد ولا يحتاج الى تقديرها لكثرة وروده ذلك وتأويل الكثير ضعيف جدا لانا انما نبنى المقاييس العربية على وجود الكثرة وهذا مذهب الاخفش ونقله صاحب اللباب عن الكوفيين وابن أصبغ عن الجمهور ثم هذه الواو تسمى واو الحال والابتداء وليست عاطفة ولا أصلها العطف وزعم بعض المتأخرين أنها عاطفة كواو رب قال والا لدخل العاطف عليها وقدرها سيبويه والأقدمون باذ ولا يريدون أنها بمعنى اذ اذ لا يرادف الحرف الاسم بل انها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أن اذ كذلك

﴿ص﴾ وتشبهه هذه الجملة الاعتراضية الواقعة بين خبرى صلة أو اسناد أو شرط أو قسم أو اضافة أو جر أو صفة وموصوفها أو حرف ومدخوله وتقيز بجواز الفاء ولن وتنفيس وكونها طلبية وعدم قيام مفرد مقامها ومن ثم لا محل لها ولا للمستأنفة والمجاب بها قسم أو شرط غير جازم أو غير مقترن بالفاء أو اذا والصلة قالوا والمفسرة الكاشفة حقيقة ما تليه صدرت بحرفه أولا والمختار انها بحسبه وفاقا للشلوبين وانه لا محل لتالى حتى وفى أفعال الاستثناء ومذ ومنذ خلف

﴿ش﴾ لما انقضى الكلام على الجملة الحالية وكان من الجمل ما يشبهها وهى الاعتراضية نبه عليها عقبها وذكر ما تقيز به عنها ولما كان من وجوه التمييز كونها لا محل لها من الاعراب استطرد الى ذكر بقية الجمل التى لا محل لها والاعتراضية هى التى تفيد تأكيدا وتسديدا للكلام الذى اعترضت بين أجزائه وفى البسيط شرطها أن تكون مناسبة للجملة المقصودة بحيث تكون كالتأكيد أو التنبيه على حال من أحوالها وأن لا تكون معمولة لشئ من أجزاء الجملة المقصودة وأن لا يكون الفصل بها الا بين الاجزاء المنفصلة بذاتها بخلاف المضاف والمضاف اليه لان الثانى كالتنوين منه على أنه قد سمع بينهما نحو لا أخا فاعلم لزيد انتهى والاعتراضية تقع بين جزأى صلة إما بين الموصول وصلته كقوله * ذاك الذى وأبيك يعرف مالك * أو بين أجزاء الصلة نحو . والذين كسبوا السيئات . الآيات فان وترهقهم عطف على كسبوا فهى من الصلة وما بينهما اعتراض بين به قدر جزاءهم والخبر جملة ما لهم وبين خبرى اسناد إما بين المبتدإ والخبر كقوله * وفيهن والأيام يعثرن بالفتى * أو بين ما أصله المبتدأ أو الخبر كقوله

لعلك والموعود حق لقاؤه * بدالك فى تلك القلوص بداء

وقوله
ياليت شعرى والمنى لا تنفع * هل أغدون يوما وأمرى مجمع

وقوله
انى وأسطار سطرن سطرا * لقائل يانصر نصر نصرا

وقوله
أرانى ولا كفران لله انى * أوافى من الاقوام كل بخيل

أو بين الفعل ومرفوعه كقوله

وقد أدركتني والحوادث جمة ٭ أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل

أو بين الفاعل ومفعوله كقوله

وبدلت والدهر ذو تبدل ٭ هيفا دبورا بالصبا والشمأل

وبين جزأى شرط أى بين الشرط وجوابه نحو . فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار . وبين جزأى قسم أى بين القسم وجوابه نحو . قال فالحق والحق أقول لأملأن . وبين جزأى اضافة وتقدم وبين جزأى جر أى بين الجار والمجرور نحو اشتريته بأرى الف درهم وبين جزأى صفة أى بين الصفة وموصوفها نحو . وانه لقسم لو تعلمون عظيم . وبين الحرف ومدخوله كقوله

ليت وهل ينفع شيأ ليت ٭ ليت شبابا بوع فاشتريت

وقوله

كأن وقد أتى حول جديد ٭ أثافيها حمامات مثول

وقوله ٭ وسوف إخال أدرى ٭ وقوله ٭ أخالد قد والله أوطئت عشوة ٭ وقوله ٭ ولا أراها تزال ظالمة ٭ وتتميز الاعتراضية من الحالية بأمور أحدها أنه يجوز اقترانها بالفاء كقوله

واعلم فعلم المرء ينفعه ٭ ان سوف يأتى كل ما قدرا

الثانى أنه يجوز اقترانها بدليل استقبال لن فى ولن تفعلوا وحرف التنفيس فى وسوف إخال الثالث أنه يجوز كونها طلبية كقوله

ان الثمانين وبلغتها قد ٭ أحوجت سمعى الى ترجمان

الرابع أنه لا يقوم مقامها مفرد بخلاف جملة الحال ومن ثم كان محل جملة الحال النصب ولم يكن للاعتراضية محل من الاعراب وكذا سائر الجمل التى لا محل لها إنما سببه عدم حلول مفرد محلها وهى المستأنفة الواقعة ابتداء كلام لفظا ونية نحو زيد قائم وقام زيد أو نية لا لفظا نحو رأيتك ما جاء زيد والمجاب بها القسم نحو . تالله لأكيدن أصنامكم . والواقعة جواب شرط غير جازم مطلقا كجواب لو ولولا ولما وكيف أو شرط جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية نحو ان لم تقم أقم وان قمت قمت أما الأول فلظهور الجزم فى لفظ الفعل وأما الثانى فلأن المحكوم لموصفه بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها والواقعة صلة لاسم أو حرف نحو جاء الذى قام أبوه وأعجبنى ان قمت والمفسرة وهى الكاشفة لحقيقة ما تليه سواء صدرت بحرف التفسير نحو . فأوحينا اليه أن اصنع الفلك . وترميننى بالطرف أى أنت مذنب ٭ أم لم يصدر به نحو . ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب . الآية فجملة خلقه الى آخره تفسير لمثل آدم . هل أدلكم على تجارة تنجيكم . ثم قال . تؤمنون . والقول بأن المفسرة لا محل لها هو المشهور وقال الشلوبين إنه ليس على ظاهره والتحقيق انها على حسب ما كانت تفسيرا له فان كان المفسر له موضع فكذلك هى والا فلا ومماله موضع قوله تعالى . وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم فقوله لهم مغفرة فى موضع نصب لانه تفسير للموعود به ولو صرح بالموعود به لكان منصوبا وكذلك . إنا كل شئ خلقناه . فخلقناه فسر عاملا فى كل شئ وله موضع كالمفسر لانه خبر لان وهذا الذى قاله الشلوبين هو المختار عندى وعليه تكون الجملة عطف بيان أو بدلا وقد اختلف فى جمل لها محل أم لا ومنشأ الخلاف أهى مستأنفة أم لا الاولى الجملة بعد حتى الابتدائية كقوله ٭ حتى ماء دجلة أشكل ٭ فقال الجمهور إنها مستأنفة فلا محل لها وقال الزجاج وابن درستويه انها فى موضع جر بحتى ورد بأن حروف الجر لا تعلق عن العمل الثانية جمل أفعال الاستثناء ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا فقال السيرافى حال اذ المعنى قام القوم خالين عن زيد وقال قوم

مستأنفة وصححه ابن عصفور إذ لا رابط لها بذي الحال الثالثة جملة مذ ومنذ وما بعدهما وقد قدمت ذلك عند شرحهما في الظروف وعلم أن ما عدا ما ذكر من الجمل له محل من الاعراب

﴿ ص ﴾ مسئلة ورد منه ألفاظ مركبة منها ما أصله العطف كشغر بغر وشذر مذر وأحول أحول وحيث بيت وبيت بيت وما أصله الاضافة كبادئ بدء وأيادي سبا فقال قوم مبنية كخمسة عشر وقوم مركبة تركيب الاضافة وحذف التنوين من الثاني للاتباع

﴿ ش ﴾ لما كانت الحال شبيهة بالظرف حتى قيل فيها إنها مفعول فيها من حيث المعنى وتوسعوا فيها توسع الظروف أجريت مجراها أيضا في الجريان كخمسة عشر وهي ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها فمنها ما أصله العطف نحو تفرقوا شغر بغر بمعنى منتشرين وشذر مذر بفتح أولهما وكسره بمعنى متفرقين وأحول أحول في قوله * تساقط شرار القين أحول أحولا * بمعنى متفرقا وتركت البلاد حيث بيت بمعنى مبعوثة أي بحث عن أهلها واستخرجوا منها وهو جاري بيت بيت بمعنى مقاربا ولقيته كفة كفة بمعنى مواجها ومنها ما أصله الاضافة كبادئ بدء بمعنى مبدوءا به وتفرقوا أيادي سبا بمعنى مثل أيادي سبا والذي جزم به ابن مالك أن هذه الالفاظ مركبة تركيب خمسة عشر مبنية على الفتح للسبب الذي بني لاجله خمسة عشر وهو تضمن معنى حرف العطف في القسم الاول وشبهه بما هو متضمن له في الثاني وذكر صاحب البسيط أنها ليست بمبنية بل مضافة وانما حذف التنوين من الثاني للاتباع وحركة الاتباع ليست حركة اعراب فهو مخفوض في التقدير كما تبع الاول في يا زيد بن عمرو للثاني في حركته

﴿ ص ﴾ مسئلة تحذف الا إن حصر أو نهي عنه أو كان جوابا أو ناب عنه خبر أو عن فعله وعامله لا المعنوي عند الاكثر ويجب ان جرى مثلا أو بين نقصا أو زيادة بتدريج مع الفاء وثم أو كان مؤكدا أو نائبا أو توبيخا

﴿ ش ﴾ الاصل في الحال أن تكون جائزة الحذف وقد يعرض لها ما يمنع منه ككونها جوابا نحو راكبا لمن قال كيف جئت أو مقصودا حصرها نحو لم أعده الا حرضا أو نائبة عن خبر نحو ضربي زيدا قائما أو عن اللفظ بالفعل نحو هنيئا لك أو منهيا عنها نحو «لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى» «ولا تمش في الارض مرحا» ويجوز حذف عاملها لقرينة حالية كقولك للمسافر راشدا مهديا أي تذهب وللقادم مسرورا أي رجعت وللمحدث صادقا أي تقول أو لفظية نحو راكبا لمن قال كيف جئت و «بلى» مسرعا لمن قال لم ينطلق ومنه «بلى قادرين» أي نجمعها ويستثنى ما اذا كان العامل معنويا كالظرف والمجرور واسم الاشارة ونحوه فانه لا يجوز حذفه عند الاكثر فهم أم لا لضعفه في نفسه ولانه انما عمل بالنيابة والفرع لا يقوى قوة الاصل ولانه يجتمع فيه تجوزان تنزيله منزلة الفعل وحذفه وأجاز المبرد الحذف في الظرف فقال في قوله * واذ ما مثلهم بشر * أن مثلهم حال والتقدير واذ ما في الدنيا بشر مثلهم وقد يجب حذف العامل كان جرى مثلا كقولهم حظين بنات صلفين كنات أي عرفتهم أو بين نقصا أو زيادة بتدريج أي شيأ فشيأ نحو بعته بدرهم فصاعدا أو فسافلا أي فزاد الثمن صاعدا أو فذهب صاعدا أو فانحط سافلا وشرط نصب هذه الحال أن تكون مصحوبة بالفاء أو بثم والفاء اكثر في كلامهم ولا يجوز أن تكون بالواو لفوات معنى التدريج معها وصورة فسافلا ذكرها ابن مالك قال أبو حيان ولم أرها لغيره فان لم ينقل عن العرب فهي ممنوعة لان حذف العامل في الحال وجوبا على خلاف الاصل ومما التزم حذف عامله الحال المؤكدة والنائبة عن خبر والواقعة بدلا من اللفظ بفعله كهنيئا مريئا أي ثبت له ذلك والواقعة توبيخا نحو أقائما وقد قعد الناس أتميميا وقد جد قرناؤك

﴿ ص ﴾ التمييز هو نكرة بمعنى من رافع لابهام جملة أو مفرد عددا ومفهم مقدارا أو مماثلة أو مغايرة أو تعجب

بالنص على جنس المراد بعد تمام باضافة أو تنوين أو نون ومنع الكوفية التمييز بمثل وغير وأبو ذر بما في نعم والاعلم عن التعجب

﴿ ش ﴾ التمييز ويقال له المميز والتبيين والمبين والتفسير والمفسر نكرة فيه معنى من الجنسية رافع لابهام جملة نحو تصبب زيد عرقا أو مفرد اعدد نحو أحد عشر رجلا أو مفهم مقدار كيل أو وزن أو مساحة أو شبهها كمثقال ذرة وذنوب ماء ونحى سمنا أو مماثلة نحو مثل أحد ذهبا أو مغايرة نحو لنا غيرها شاء أو تعجب نحو ويحه رجلا وما أنت جارة ويا حسنها ليلة وناهيك رجلا وقولي بالنص على جنس المراد يتعلق بقولي رافع لابهام والحال والتمييز مشتركان في سائر القيود الا في كونه بمعنى من وانما يأتي التمييز بعد تمام باضافة نحو ملء الارض ذهبا . وعدل ذلك صياما أو تنوين ظاهر كرطل زيتا أو مقدر كخمسة عشر أو نون تثنية كمنوين سمنا أو نون جمع نحو . بالاخسرين أعمالا . أو شبه الجمع نحو ثلاثين ليلة وتمام النكرة كل نكرة وقد اختلف في نكرات منها مثل فمنع الكوفيون التمييز بها لابهامها فلا يبين بها وأجازه سيبويه فيقول لي عشرون مثله لي ملء الدار مثالك ومنها غير فمنع الفراء التمييز بها لانها أشد ابهاما وأجازه يونس وسيبويه لانه لا يخلو من فائدة اذا فاد أن عنده ما ليس بمماثل لهذا وهذا المقدار منه تخصيص ومنها ما في باب نعم وأجاز الفارسي أن تكون نكرة تامة بمعنى شيء وتنتصب تمييزا وتبعه الزمخشري ومنع ذلك قوم منهم أبو ذر مصعب بن أبي بكر الجشني وذهب الاعلم فيما تقدم انه منصوب عن التعجب الى أنه مما انتصب عن تمام الكلام

﴿ ص ﴾ وناصبه مميزه تشبيها بأفعل من أو باسم الفاعل قولان وتجره الاضافة ان حذف التنوين أو النون ولا يحذف غيره الا المضاف يغني عنه التمييز وتجب اضافة مفهم مقدار ان كان في الثاني معنى اللام أو جزء ويختار في نحو جبة خز ويجوز نصبه تمييزا وحالا والظهار من مع كل تمييز الا أفعل والعدد ونعم ومنقول فاعل ومفعول وهي تبعيض وقيل زائدة وان كان المقدار من جنسين جاز عطف أحدهما خلافا للفراء

﴿ ش ﴾ تمييز المفرد ينصبه مميزه كعشرين درهما ورطل وقفيز وذراع في رطل زيتا وقفيز برا وذراع ثوبا وجاز لمثل هذه أن تعمل وان كانت جامدة لان عملها على طريق التشبيه واختلف البصريون في الذي شبهت به فقيل باسم الفاعل في طلبها اسما بعدها وقيل بأفعل من في طلبها اسما بعدها على طريق التبيين ملتزما فيه التنكير قال أبو حيان وهو أقوى لان اسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا ويعمل في النكرة وغيرها ويجر التمييز باضافة ما قبله اليه ان حذف التنوين أو النون نحو رطل زيت وأردب شعير ومنوا سمن ولا يحذف شيء غير التنوين أو النون الا المضاف اليه صالح القيام التمييز مقامه نحو زيد أشجع الناس رجلا فيقال أشجع رجل فان لم يصلح لذلك نحو لله دره رجلا وويحه رجلا لم يجز الحذف فلا يقال لله در رجل ولا ويح رجل والمقادير اذا أريد بها الآلات التي يقع بها التقدير لا يجوز الا اضافتها نحو عندي منوا سمن وقفيز بر وذراع ثوب يريد الرطلين اللذين يوزن بهما السمن والمكيال الذي يكال به البر والآلة التي يذرع بها الثوب واضافة هذا النوع على معنى اللام لا على معنى من وكذا تجب الاضافة فيما ميز بجزء منه نحو غصن ريحان وثمرة نخلة وحب رمان وسعف بقل هذا ان لم تتغير تسميته بالتبعيض بأن بقي على اسمه الاول فان تغيرت كجبة خز وخاتم فضة وسوار ذهب فانها أسماء حادثة بعد التبعيض والعمل الذي هيأها للهيئات اللائقة بها فالك في هذا النوع الجر بالاضافة والنصب على التمييز أو الحال والاضافة أرجح لان الحال يحوج الى التأويل بمشتق كما تقدم والتمييز باب ضعيف لكونه في خامس رتبة من الفعل لان النصب فيه على التشبيه بأفعل من وأفعل من مشبه بالصفة المشبهة وهي مشبهة باسم الفاعل وهو بالفعل فلا يحسن الا عند تعذر الاضافة واذا كان المقدار مختلطا من جنسين فقال الفراء لا يجوز عطف أحدهما على الآخر

بل تقول عندى رطل سمنا عسلا اذا أردت ان عندك من السمن والعسل مقدار رطل لان تفسير الرطل ليس للسمن وحده ولا للعسل وحده وانما هو مجموعهما فجعل سمنا عسلا اسما للمجموع على حد قولهم هذا حلو حامض وذهب غيره الى العطف بالواو لان الواو الجامعة تصير ماقبلها ومابعدها بمنزلة شئ واحد ألا ترى انك تقول هذان زيد وعمرو فصيرت الواو الجامعة زيدا وعمرا خبرا عن هذان ولا يمكن أن يكون زيد على انفراده خبرا ولا عمرو على انفراده وكذلك زيد وعمر وقائمان وقال بعض المغاربة الامران سائغان العطف وتركه ويجوز اظهار من مع كل تمييز ذكر فى هذا الفصل أوغيره نحو مل ء الارض من ذهب وأردب من قمح ولى أمثالها من ابل وغيرها من شاء ويحه من رجل ولله دره من فارس وحسبك من رجل وما أنت من جارة قال ٭ ياسيدا ما أنت من سيد ٭ وقال فيالك من ليل ويستثنى العدد فلا يقال عشرون من درهم مالم يخرج عن التمييز بالتعريف نحو عشرون من الدراهم وافعل التفضيل فلا يقال فى زيد أكثرمالا من مال ونعم فلا يقال نعم زيد من رجل والمنقول عن فاعل ومفعول وهما من تمييز الجملة فلا يقال طاب زيد من نفس ولا فجرت الارض من عيون ومن المذكورة فيها قولان أحدهما أنها للتبعيض وصححه ابن عصفور والثانى انها زائدة قال فى الارتشاف ويؤيده العطف على موضعها نصافى قوله

طافت امامة بالركبان آونة ٭ ياحسنه من قوام ومنتقبا

﴿ ص ﴾ مسئلة تمييز الجملة ناصبه مافيها من فعل وشبهه وقال ابن عصفور هى ويكون منقولا من فاعل ومبتدإ ومفعول وأنكره الشلوبين والابدى وابن أبى الربيع ومشابه وهو بعد أفعل فاعل معنى حقيقة أو مجازا ومنه نحو حسبك به فارسا ولله دره رجلا وكفى بالله شهيدا فان صح أن يخبر به عما قبله فله أو لملابسه المقدر وان دل على هيئة وعنى به الاول جاز كونه حالا واظهار من

﴿ ش ﴾ تمييز الجملة ماينتصب عن تمام الكلام فتارة يكون منقولا من فاعل نحو طاب زيد نفسا . واشتعل الرأس شيبا . والأصل طابت نفس زيد واشتعل شيب الرأس وتارة من المبتدإ نحو أنا أكثر منك مالا والأصل مالى أكثر من مالك وتارة من المفعول نحو . وفجرنا الارض عيونا . والاصل فجرنا عيون الارض هذا مذهب المتأخرين وبه قال ابن عصفور وابن مالك وقال الابدى هذا القسم لم يذكره النحويون وانما الثابت كونه منقولا من الفاعل أو المفعول الذى لم يسم فاعله وقال الشلوبين عيونا فى الآية نصب على الحال المقدرة لا التمييز ولم يثبت كون التمييز منقولا من المفعول فينبغى أن لا يقال به وقال ابن أبى الربيع عيونا نصب على البدل من الارض وحذف الضمير أى عيونها أو على اسقاط حرف الجر أى بعيون وتارة يكون مشبها بالمنقول نحو امتلأ الاناء ماء ونعم زيد رجلا ووجه الشبه أن امتلأ مطاوع ملأ فكانك قلت ملأ الماء الاناء ثم صار تمييزا بعد ان كان فاعلا والاصل نعم الرجل ثم أضمر وصار بعد ان كان فاعلا تمييزا والتمييز بعد أفعل التفضيل فاعل فى المعنى اما حقيقة أو مجازا ومن تمييز الجملة فيما نقله أبو حيان عن النحويين منكرا على ابن مالك حيث جعله من تمييز المفرد قولهم حسبك به فارسا ولله دره رجلا ومنه عند ابن مالك وغيره . وكفى بالله شهيدا . وفى ناصب تمييز الجملة قولان أصحهما مافيها من فعل وشبهه لوجود ما أصل العمل له وعليه سيبويه والمازنى والمبرد والزجاج والفارسى وصحح ابن عصفور ان العامل فيه نفس الجملة التى انتصب عن تمامها لا الفعل ولا الاسم الذى جرى مجراه كما ان تمييز المفرد ناصبه نفس الاسم الذى انتصب من تمامه ومتى صح الاخبار بالتمييز عما قبله نحو كرم زيد أبا فانه يصح أن يقع أب خبرا لزيد فتقول زيد أب فلك فيه وجهان عوده اليه بان يكون هو الاب أى ما أكرمه من أب وعلى هذا لا يكون منقولا من الفاعل ويجوز دخول من عليه وعوده الى ملابسه المقدر بان يكون الأب أبا زيد لا زيدا نفسه أى ما أكرم أباه وعلى هذا يكون منقولا من الفاعل ولا يجوز دخول من عليه وان دل

التمييز على هيئة وعنى به الاول نحو كرم زيد ضيفا اذا أريد ان زيدا هو الضيف جاز أن يكون ضيفا منصوبا على الحال لدلالته على هيئة وعلى التمييز لصلاحية من ويجوز حينئذ اظهار من معه وهو الاجود رفعا للتوهم الحالية نحو كرم زيد من ضيف فان لم يعن به الاول على قصد كرم ضيف زيد تعين النصب تمييزا وامتنعت الحالية ولم يجز دخول من عليه لانه فاعل في الاصل

﴿ ص ﴾ ويطابق ماقبله ان اتحدا معنى أم لا مالم يلزم إفراده لافراد معناه أو كان مصدرا لم يقصد اختلاف أنواعه ويلزم الجمع بعد مفرد مباين لا يفيد معناه

﴿ ش ﴾ يلزم في تمييز الجملة المطابقة لما قبله في الافراد وفرعيته ان اتحدا معنى نحو كرم زيد رجلا وكرم الزيدان رجلين وكرم الزيدون رجالا وكذا ان لم يتحدا من حيث المعنى نحو حسن الزيدون وجوها الا أن يلزم إفراد التمييز لافراد معناه نحو كرم الزيدون أصلا اذا كان أصلهم واحدا فاصل لم يتحد من حيث المعنى بالزيدين الا انه لافراد مدلوله يلزم افراده لان الجمع يوهم اختلاف أصولهم أو يكون التمييز مصدرا لم يقصد اختلاف أنواعه نحو زكى الزيدون سعيا فان قصد اختلاف الانواع في المصدر لاختلاف محاله جاء التمييز جمعا نحو ﴿ بالاخسرين أعمالا ﴾ لان أعمالهم مختلفة الحال هذا اخسر بكذا وهذا اخسر بكذا وكقولك تخالف الناس وتفاوتوا أذهانا ويلزم جمع التمييز بعد مفرد مباين اذا كان معنى الجمع يفوت بقيام المفرد مقامه نحو تظف زيد ثيابا اذ لو قيل ثوبا لتوهم ان له ثوبا واحدا نظيفا

﴿ ص ﴾ ويجوز توسيطه بين متصرف وفاقا لا تقديمه اختيارا وجوزه قوم على فعل متصرف غير كفى والفراء على اسم شبه به الاول

﴿ ش ﴾ يجوز توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه بلا خلاف نحو طاب نفسا زيد قال أبو حيان وقياسه جواز توسطه مع الوصف نحو طيب نفسا زيد قال وكذا قياسه الجواز بين الفعل ومنصوبه نحو ﴿ فجرت عيونا الارض ﴾ وأما تقديمه على الفعل فمنعه ابن عصفور جزما بناء على ان الناصب له ليس هو الفعل وانما هو الجملة بأسرها والقائلون بان الناصب له مافيها من فعل وشبهه اختلفوا فمنع سيبويه والاكثرون من البصريين والكوفيين والمغاربة تقديمه فلا يقال نفسا طاب زيد كما يمتنع التقديم في تمييز المفرد وماورد من ذلك فضرورة وجوزه الكسائي والمبرد والمازني والجرمي وطائفة واختاره ابن مالك بشرط كون الفعل متصرفا لوروده قال ٭ وما كاد نفسا بالفراق تطيب ٭ وقياسا على سائر الفضلات ويستثنى من المتصرف كفى فلا يقال شهيدا كفى بالله باجماع ذكره أبو حيان فان كان الفعل جامدا امتنع باجماع فلا يقال مارجلا أحسن زيدا كذا ولا رجلا أحسن زيد كما يمتنع اذا كان عامله جامدا باجماع ثم استثنى من محل الاجماع في الثاني صورة وهو التمييز بعد اسم شبه به الاول نحو زيد القمر حسنا فان الفراء جوز فيه التقديم فيقال زيد حسنا القمر

﴿ ص ﴾ وجوز الكوفيون وابن الطراوة تعريفه وتأول البصرية ماورد

﴿ ش ﴾ البصريون على اشتراط تنكير التمييز وذهب الكوفيون وابن الطراوة الى أنه يجوز أن يكون معرفة كقوله ٭ وطبت النفس ياقيس عن عمرو ٭ وقوله ٭ علام ملئت الرعب والحرب لم تقد ٭ وقولهم سفه زيد نفسه وألم رأسه وبطرت معيشتها والاولون تأولوا ذلك على زيادة اللام والمضافات نصبت على التشبيه بالمفعول به أو على اسقاط الجار أى في نفسه وفي رأسه وفي معيشتها

﴿ ص ﴾ ولا يتعدد والجمهور لا يكون مؤكدا ويحذف لقرينة أو قصد الابهام لا المميز مالم يوضع غيره موضعه

﴿ ش ﴾ فارق التمييز الحال في أنه لا يتعدد بخلافها وفي أنه لا يكون مؤكدا والحال تكون مؤكدة كذ

قاله الجمهور وذكر ابن مالك ان التمييز قد يكون مؤكدا كقوله تعالى . ان عدة الشهور عند الله اثنى عشر شهرا . وأجيب بأن شهرا وان أكد ما فهم من ان عدة الشهور الا انه بالنسبة الى عامله وهو اثنى عشر مبين ويجوز حذف التمييز اذا قصد إبقاء الابهام أو كان فى الكلام ما يدل عليه ولا يجوز حذف المميز لانه يزيل دلالة الابهام الا أن يوضع غيره موضعه كقولهم ما رأيت كاليوم رجلا وقد يحذف من غير بدل كقولهم تالله رجلا أى تالله ما رأيت كاليوم رجلا

﴿ ص ﴾ مسئلة مميز العدد ان كان ما بين عشرة ومائة مفرد منصوب وأجاز الفراء جمعه واضافة عشرين واخواته لغة أو عشرة فما دونها مجموع مضاف اليه الا اذا كان مائة وقد يجمع وفى اسم الجمع والجنس ثالثها ان استعمل للقلة جاز قياسا أو مائة فما فوقها فمفرد مضاف وجمعه معها ضرورة وقال الفراء سائغ ويجوز جره بمن ونصبه مع مائة ومائتين وألف ضرورة وأجازه ابن كيسان ولا يميز واحد واثنان دون شذوذ أو ضرورة ولا يجمع تمييز كثرة ان أمكن قلة غالبا ولا يفصل من العدد اختيارا ولا ينعت حملا عليه وعلى العدد دو يتعين الثانى فى الجمع السالم ويغنى العدد عن تمييزه اضافته لغيره

﴿ ش ﴾ حول ذكر تمييز الاعداد من باب العدد الى هنا للمناسبة الظاهرة خصوصا وقد تقدم فى صدر الباب ان من أنواع تمييز المفرد تمييز العدد فأقول العدد ان كان واحدا أو اثنين لم يحتج الى تمييز استغناء بالنص على المفرد والمثنى فيقال رجل ورجلان لانه أخصر وأجود ولا يقال واحد رجل ولا اثنا رجل وأما قولهم شربت قدحا واثنيه وشربت اثنى مد البصرة فشاذ وقوله * ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل * فضرورة وان كان ثلاثة فما فوقها الى العشرة ميز بمجموع مجرور باضافة العدد اليه نحو ثلاثة أثواب وثلاث ليال وعشرة أشهر وعشر سنين ما لم يكن التمييز لفظ مائة فيفرد غالبا نحو ثلاث مائة وقد يجمع أيضا نحو ثلاث مئين أما الالف فيجمع البتة نحو ثلاثة آلاف وهل يجوز اضافته الى اسم الجمع نحو ثلاث القوم أو اسم الجنس نحو ثلاث نخل أقوال أحدها نعم ويقاس وان كان قليلا وعليه الفارسى وصححه صاحب البسيط لشبهه بالجمع ولورود قال * ثلاثة أنفس وثلاث ذود * وقال تعالى . وكان فى المدينة تسعة رهط . والثانى لا ينقاس وعليه الاخفش وابن مالك وغيرهما والثالث التفرقة بين ما يستعمل من اسم الجمع للقلة فيجوز أو للكثرة فلا يجوز وعليه المازنى وعلى المنع طريقه أن يبين بمن فيقال ثلاثة من القوم وأربعة من الطير وثلاث من النخل وهو فى اسم الجنس آكد من اسم الجمع وان كان أحد عشر الى تسعة وتسعين ميز بمفرد منصوب نحو . أحد عشر كوكبا . اثنتا عشرة عينا . وواعدنا موسى ثلاثين ليلة . واختار موسى قومه سبعين رجلا . ولا يجوز جمعه عند الجمهور وجوزه الفراء نحو عندى أحد عشر رجالا وقام ثلاثون رجالا وخرج عليه اثنتا عشرة أسباطا قال الكسائى ومن العرب من يضيف العشرين واخواته الى التمييز نكرة ومعرفة فيقول عشرو درهم وأربعو ثوب وان كان مائة فما فوقها ميز بمفرد مجرور بالاضافة نحو مائة رجل ومائتا عام وألف انسان وجمعه مع المائة ضرورة وجوزه الفراء فى السعة وخرج عليه قراءة حمزة والكسائى ثلثمائة سنين باضافة مائة ويجوز جره بمن فيقال ثلاث مائة من السنين ونصب المفرد مع مائة ومائتين وألف ضرورة قال * اذا عاش الفتى مائتين عاما * وأجاز ابن كيسان أن يقال فى السعة المائة دينارا والالف درهما وبقى مسائل الاولى لا يجمع التمييز مع ثلاثة ونحوها جمع كثرة ما أمكن جمع القلة غالبا ومن جموع القلة جمع التصحيح . قال تعالى سبع سموات . وسبع بقرات . وسبع سنبلات . وتسع آيات . ومن القليل سبع سنابل وثلاثة قروء وثمانى حجج فان لم يكن جمع القلة بأن لم يستعمل تعين جمع الكثرة نحو ثلاثة رجال الثانية لا يجوز الفصل بين التمييز والعدد الا فى ضرورة كقوله

* في خمس عشرة من جمادى ليلة * وقوله * ثلاثون للهجر حولا كميلا * وقوله
* وعشرون منها أصبعا من ورائنا * الثالثة اذا جيء بنعت مفردا وجمع تكسير جاز الحمل فيه على التمييز وعلى العدد نحو عندى عشرون رجلا صالحا أو صالح وعشرون رجلا كراما أو كرام فان كان جمع سلامة تعين الحمل على العدد نحو عشرون رجلا صالحون ذكره في البسيط الرابعة يغنى عن تمييز العدد اضافته الى غيره نحو خذ عشرتك وعشرى زيد لانك لم تضف الى غير التمييز الا والعدد عند السامع معلوم الجنس فاستغنى عن المفسر وقد قال الشاعر

وما أنت أم ما رسوم الديار * وستوك قد قربت تكمل

﴿ ص ﴾ مسئلة مميز كم الاستفهامية منصوب وفي جره ثالثها يجوز ان جرت وهو بمن مقدرة وقال الزجاج باضافتها ولا يكون جمعا خلافا للكوفية مطلقا وللاخفش فيما أريد به الاصناف ويجوز فصله وحذفه

﴿ ش ﴾ خففت الكلام في التمييز بأنواع منه لم تجر عادتهم بذكرها في هذا الباب كما ذكرت تمييز الاعداد وذلك كم الاستفهامية والخبرية وكأى وكذا وسيأتي الكلام على معانيها في مبحث الادوات فمميز كم الاستفهامية مفرد منصوب كمميز عشرين واخواته نحو كم شخصا سما وقال ابن مالك لما كانت الاستفهامية بمنزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام اشبهت العدد المركب فأجريت مجراه بأن جعل مميزها كمميزه في النصب والافراد وأجاز الكوفيون كونه جمعا مطلقا كما يجوز ذلك في كم الخبرية نحو كم غلمانا لك ورد بأنه لم يسمع وأجازه الاخفش اذا أردت بالجمع أصنافا من الغلمان تريد كم عندك من هذه الاصناف واختاره بعض المغاربة فقال كم الاستفهامية لا تفسر بالجمع انما هو بشرط أن يكون السؤال بها عن عدد الاشخاص وأما ان كان السؤال عن الجماعات فيسوغ تمييزها بالجمع لانه اذ ذاك بمنزلة المفرد وذلك نحو كم رجالا عندك تريد كم جماعة من الرجال اذا أردت أن تسأل عن عدد أصناف القوم الذين عنده لا عن مبلغ أشخاصهم ويسوغ باسم الجنس نحو كم بطا عندك تريد كم صنفا من البط عندك وهل يجوز جر تمييز كم الاستفهامية حملا على الخبرية مذاهب أحدها لا والثاني نعم والثالث الجواز بشرط أن يدخل على كم حرف جر نحو على كم جذع بيتك مبنى ثم الجر حينئذ بمن مقدرة حذفت تخفيفا وصار الحرف الداخل على كم عوضا عنها هذا مذهب الخليل وسيبويه والفراء والجماعة وخالف الزجاج فقال انه باضافة كم لا باضمار من ورده أبو الحسن الابدى بأنهم حين خفضوا بعدها لم يخفضوا الا بعد تقدم حرف جر فكونهم لم يتعدوا هذا دليل لقول الجماعة ويجوز فصل تمييز كم الاستفهامية في الاختيار وان لم يجز في عشرين واخوته الا اضطرارا ويكثر بالظرف والمجرور وقد يفصل بعاملها وبالخبر نحو كم ضربت رجلا وكم أتاك رجلا ولكن اتصاله هو الأصل والأقوى ومما وجه به جواز الفصل فيها انها لما لزمت الصدر ونظيرها من الاعداد التي ينصب تمييزها ليس كذلك بل يقع صدرا وغير صدر جعل هذا القدر من التصرف فيها عوضا من ذلك التصرف الذي سلبته ويجوز حذف تمييزها نحو كم ضربت رجلا على أن رجلا مفعول ضربت والتمييز محذوف وكم رجل جاءك أي كم مرة أو يوما ورجل مبتدأ وما بعده الخبر

﴿ ص ﴾ والخبرية مجرور باضافتها وقيل بمن وينصب إن فصل ودونه لغة وجره مفصولا بظرف ضرورة وثالثها يجوز ان كان ناقصا وبجملة ثالثها يجوز في الشعر فقط ويكون جمعا وقيل شاذ وقيل على معنى الواحد وقيل ان لم ينصب والاصح جواز حذفه وثالثها ان لم يقدر مضافا ورابعها يمتنع ان لم يقدر منصوبا ومنع نفيه فيهما

﴿ ش ﴾ تمييز كم الخبرية مجرور ويكون مفردا وجمعا قال * كم عمة لك يا جرير وخالة * وقال * كم ملوك باد ملكهم * والافراد أكثر من الجمع وأفصح حتى زعم بعضهم أن تمييزها بالجمع شاذ وعليه العكبرى في شرح الافصاح وقيل

يكون الجمع على معنى الواحد فاذا قلت كم رجال كانك قلت كم جماعة من الرجال ثم الجر باضافتها اليه عند البصريين وقال الكوفيون بمن مقدرة حذفت وأبقى عملها كما في قوله * رسم دار وقفت في طلله * وضعف بأن اضمار حرف الجر وابقاء عمله انما يكون في ضرورة أو شذوذ فان فصل نصب حملا على الاستفهامية كقوله * كم نالني منهم فضلا على عدم * وربما نصب غير مفصول روى كم عمتك البيت بالنصب وذكر بعضهم أن النصب بلا فصل لغة تميم وذكره سيبويه عن بعض العرب قال أبو حيان وهي لغة قليلة واذا نصب بفصل أو بغير فصل جاز كونه أيضا مفردا أو جمعا كما اذا جر هذا مذهب الجمهور وذهب الاستاذ أبو علي وابن هشام الخضراوي الى أنها اذا نصب تمييزها التزم فيه الافراد لان العرب التزمته في كل تمييز منصوب عن عدد أو كناية ككم الاستفهامية وكأين وكذا ورد بأن ذلك فيما يجب نصبه لا فيما يجوز نصبه وجره وهل يجوز جره مع الفصل بظرف أو مجرور مذاهب أصحها لا لما فيه من الفصل بين المتضايفين وذلك ممنوع الا في ضرورة نحو

كم بجود مقرف نال العلى * وكريم بخله قد وضعه

والثاني نعم وعليه الكوفيون بناء على رأيهم أن الجر بمن مضمرة ويونس بناء على رأيه من جواز الفصل بين المتضايفين في الاختيار بذلك والثالث الجواز ان كان الظرف أو المجرور ناقصا نحو كم بك مأخوذ أتاني وكم اليوم جائع جاءني والمنع ان كان تاما ورد بأن العرب لم تفرق بين الظرف التام والناقص في الفصل بل تجريهما مجرى واحدا فان كان الفصل بجملة لم يجز الجر في كلام ولا في شعر عند البصريين لان الفصل بالجملة بين المتضايفين لا يجوز البتة وجوزه الكوفيون فيهما بناء على أن الجر بمن لا بالاضافة وجوزه المبرد في الشعر فقط وروى قوله * كم نالني منهم فضل على عدم * بالجر ويجوز حذف تمييز كم الخبرية ولا يجوز كون المميز منفيا لا في الاستفهامية ولا في الخبرية لا يقال كم لا رجلا جاءك ولا كم لا رجل صحبت نص عليه سيبويه وأجاز ذلك بعض النحويين نعم يجوز العطف عليه بالنفي نحو كم فرس ركبت لا فرسا ولا فرسين أي كثيرا من الافراس ركبت لا قليلا

﴿ص﴾ ومميز كأين يجر بمن غالبا وقال ابن عصفور لازما ومع فقدها باضمارها وقيل بالاضافة قال أبو حيان ولا يجمع وحذفه سائغ أو ضعيف أو ممنوع أقوال والاصح أن لا يفصل

﴿ش﴾ مميز كأين الاكثر جره بمن ظاهرة قال تعالى . وكأين من آية وكأين من نبي وكأين من دابة . قال أبو حيان ويظهر من كلام سيبويه أن من هنا لتأكيد البيان فهي زائدة قال وقد يقال إنها لا تزاد في غير الواجب فيقال إن هذا روعي فيه أصله من الاستفهام وهو غير واجب وينصب قليلا قال الشاعر

* وكائن لنا فضلا عليكم ونعمة *

وقال

أطرد اليأس بالرجا فكائن * آلما حم يسره بعد عسر

وزعم ابن عصفور أن جره غير لازم وانه لا ينصب قال في المغني ويرده نص سيبويه على خلافه ويجوز جره مع فقد من قال أبو حيان الا أنه لا يحفظ فان جاء كان على اضمار من وهو مذهب الخليل والكسائي ولا يحمل على اضافة كأين كما ذهب اليه ابن كيسان لانه لا يجوز اضافتها اذ المحكي لا يضاف ولان في آخرها تنوينا فهو مانع من الاضافة أيضا وقد قال سيبويه إن جرها أحد من العرب فعسى أن يجرها باضمار من انتهى وقال ابن خروف يكون في مميزها النصب ويجوز الجر بمن وبغير من بفصل وبغير فصل قال أبو حيان ومقتضى الاستقراء أن تمييز كأين لا يكون جمعا فليست كمثل كم الخبرية في ذلك واختلف في جواز حذفه فجوزه المبرد أولا كثر ون وقال صاحب البسيط انه ضعيف لمزوم من فيه حذف عامل ومعمول قال أبو حيان ومن يقول بجواز حذفه لا يلتزم أنه حذف وهو مجرور بمن بل حذف وهو منصوب كما حذف من كم الاستفهامية وهو منصوب والاصح

اتصال تمييز كاين بها وكذا وقعت فى القرآن ويجوز الفصل بينهما بالجملة وبالظرف قال ❊ وكائن رددنا عنكم من مدجج ❊ وقال ❊ وكائن بالأباطح من صديق ❊

﴿ص﴾ ومميز كذا لايجر بمن وفاقا ولا بالاضافة ولا البدلية ولا يرفع ولا يجمع خلافا لزاعمها

﴿ش﴾ مميز كذا لا يكون الامفردا منصوبا قال الشاعر

عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا ❊ كذا وكذا لطفا به نسى الجهد

ولا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة خلافا للكوفيين أجازوا فى غير تكرار ولا عطف أن يقال كذا ثوب وكذا أثواب قياسا على العدد الصريح ورد بأن المحكى لا يضاف وبأن فى آخرها اسم الاشارة واسم الاشارة لا يضاف وأجاز بعضهم كذا درهم بالجر على البدل وجوز الكوفيون الرفع بعد كذا قال أبو حيان وهو خطأ لانه لم يسمع وجوز والجمع بعد الثلاثة الى العشرة

﴿ تم الجزء الاول ويليه الجزء الثانى وأوله (ص) نواصب المضارع ﴾

﴿ فهرست الجزء الثانى من همع الهوامع شرح جمع الجوامع ﴾

﴿ تابع فهرست الجزء الثانى من همع الهوامع ﴾

﴿تابع فهرست الجزء الثاني من همع الهوامع﴾

﴿ تابع فهرست الجزء الثاني من همع الهوامع ﴾

(تمت)

(تنبيه) بحمده تعالى قد تم طبع كتاب ﴿ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ﴾ للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي مؤلف همع الهوامع هذا ولمناسبة ارتباطه بكتابه همع الهوامع قد أدرجنا الاعلان عند هنا فان الجلال السيوطي رحمه الله تعالى قد عزا نقول كتابه همع الهوامع الى قائليها للتعرف مكانة النقل عنه المطالع .. وكتاب البغية أجمع كتاب في تراجم هؤلاء الأئمة الاعلام فانه مثل لنا أئمة اللغة العربية على اختلاف طبقاتهم من الصدر الأول الى زمن المؤلف رحمه الله تعالى وهو في مجلد كبير يشتمل على زهاء (١٥٠٠) ترجمة ثم تتميما للفائدة قد كلفنا حضرة الفاضل الشيخ احمد بن الأمين الشنقيطي بشرح شواهد هذا الكتاب شرحا أتى كالتعليق على مشكلات الهمع وسماه (الدرر اللوامع على همع الهوامع) ولعمري فان مكانة الفاضل المومى اليه في حل الشعر العربي وصحة روايته والاكثار من حفظه لاينكرها انسان وشرحاه لديوان طرفة والشماخ أصح شاهد والشرح المذكور يأتي جزأ واحدا زهاء (٣٠٠) صحيفه وقريبا يتم طبعه بتيسيره تعالى

كتاب

همع الهوامع
شرح جمع الجوامع

في علم العربية

تأليف الامام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هجريه رحمه الله

عنى بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني

الطبعة الأولى سنة ١٣٢٧ هجرية

(على نفقة محمد أمين الخانجي الكتبي وشركاه بمصر والاستانه)

الجزء الثاني

مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ص﴾ نواصب المضارع أن ويقال عن وهى الموصولة بالماضى خلافا لابن طاهر لا بعد يقين غير مؤول فى الاصح ويجوز فى تلو ظن الرفع مخففة وكذا خوف تيقن مخوفه فى الاصح والاصح لا تعمل زائدة ولا يتقدم معمول معمولها وأنها يجوز زعم أريد وعسى ولا يفصل وقيل يجوز بظرف وقيل بشرط وترفع اهمالا على الاصح وعن الكسائى لا بقياس ولا تجزم وحكاه الرواسى واللحيانى وأبو عبيدة لغة وتقع مبتدأ وخبرا ومعمول حرف ناسخ وجار ولكان وظن وبعض المقاربة وفعل غير الجزم ومضاف خلافا لابن الطراوة لا بمعنى الذى خلافا لابن الذكى

﴿ش﴾ لما انتهت منصوبات الاسماء عقبت بمنصوبات الافعال كما ذكر عقب المرفوعات المضارع المرفوع فنواصب الفعل المضارع أربعة أحرف أحدها أن وهى أم الباب قال أبو حيان بدليل الاتفاق عليها والاختلاف فى لن وإذن وكى ويقال فيها عن بابدال الهمزة عينا وأن هذه الناصبة للمضارع هى التى توصل بالماضى فى نحو إن كان ذا مال وبالامر فى نحو كتبت اليه أن قم وبالنهى فى نحو كتبت اليه أن لا تفعل وزعم أبو بكر بن طاهر انها غيرها فتكون ان على مذهبه مشتركة أو متجوزا بها واستدل لذلك بأمرين أحدها أنها تخلص للاستقبال فلا تدخل على الماضى كالسين وسوف وكذا الامر والثانى انا لو فرضنا دخولها على الماضى لوجب أن تصيره بصيغة المضارع كلم لما دخلت على الماضى قلبت صيغته الى المضارع لتعمل فيه وشرط نصب المضارع بعد أن أن لا تقع بعد فعل يقين كعلم وتحقق وتيقن ونحوها فانها حينئذ المخففة من الثقيلة نحو علم أن سيكون خلافا للفراء حيث جوز أن تلى أن الناصبة للمضارع لفظ العلم وما فى معناه مستدلا بقراءة أفلا يرون أن لا يرجع اليهم بالنصب وهى بمعنى أفلا يعلمون وبقول جرير

نرضى عن الله أن الناس قد علموا ۞ أن لا يدانينا من خلقه أحد

وأجيب بان العلم انما يمتنع وقوع أن الناصبة بعده اذا بقى على موضوعه الاصلى أما اذا أول بالظن واستعمل استعماله فانه يجوز فيه ذلك والدليل على استعمال العلم بمعنى الظن قوله تعالى. فان علمتموهن مؤمنات. فان المراد بالعلم فيه الظن القوى اذ القطع بايمانهن غير متوصل اليه ومنع المبرد النصب أيضا فى المؤول بالظن فقولى فى الاصح راجع الى المستثنى والمستثنى منه جميعا ويجوز فى الواقعة بعد الظن الرفع على أنها المخففة من الثقيلة وهو قليل والاكثر فى لسان العرب النصب بعده قال تعالى. أحسب الناس أن يتركوا. وقرئ بالوجهين وحسبوا أن لا تكون فتنة قال أبو حيان وليس فى الواقعة بعد الشك الا النصب وفى الواقعة بعد فعل خوف تيقن مخوفه نحو خفت أن لا تقوم وخفت أن لا تكرمنى قولان أحدهما جواز الرفع كما بعد الظن وقد سمع قال أبو محجن

۞ أخاف اذا مامت أن لا أذوقها ۞ والثانى تعين النصب وعليه المبرد ولا تعمل ان الزائدة عند الجمهور لانها لا تختص بدليل دخولها على الفعل فى قوله. فلما أن جاء البشير. ولا يعمل الا المختص وجوز الاخفش اعمالها حملا لها على المصدرية وقياسا على الباء الزائدة حيث تعمل الجر وفرق بأن الباء الزائدة تختص بالاسم ولا يجوز تقديم معمول معمول أن الناصبة عليها لانها حرف مصدرى ومعمولها صلة لها ومعموله من تمام الصلة فكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم

معمولها هذا مذهب البصريين وجوز الفراء تقديمه لقوله * كان جزائي بالعصا أن أجلدا * فقوله بالعصا متعلق بأجلد وأجيب بندوره أو تأويله على تقدير متعلق دل عليه المذكور ونقل ابن كيسان عن الكوفيين الجواز في نحو طعامك أريد أن آكل وطعامك عسى أن آكل ولا يجوز فصل أن الناصبة من الفعل لا بظرف ولا بمجرور ولا قسم ولا غير ذلك هذا مذهب سيبويه والجمهور وجوزه بعضهم بالظرف وشبهه نحو أريد أن عندي تقعد وأريد أن في الدار تقعد قياسا على أن المشددة حيث يجوز ذلك فيها بجامع ما اشتركا فيه من المصدرية والعمل وجوزه الكوفيون بالشرط نحو أردت أن ان تزرني أزورك بالنصب مع تجويزهم الالغاء أيضا وجوز أزورك جوابا ويجوز اهمال أن حملا على أختها ما المصدرية فيرفع الفعل بعدها وخرج عليه قراءة أن يتم الرضاعة بالرفع وقيل لا وان المرفوع بعدها الفعل مخففة من الثقيلة لا المصدرية وعليه الكوفيون ولا يجوز الجزم بأن عند الجمهور وجوزه بعض الكوفيين قال الرواسي من الكوفيين فصحاء العرب ينصبون بأن وأخواتها الفعل ودونهم قوم يرفعون بها ودونهم قوم يجزمون بها وأنشد على الجزم * أحاذر أن تعلم بها فتردها * وممن حكى الجزم بها لغة من البصريين أبو عبيدة واللحياني وزاد انها لغة بني صباح ثم لما كانت أن مع معمولها في تقدير الاسم تسلط عليها العامل المعنوي واللفظي فتقع مبتدأ نحو. وأن تصوموا خير لكم. وخبر مبتدأ نحو الامر أن تفعل كذا ولا يكون مبتدؤها الا مصدرا فان وقع جثة أول ومعمولا لحرف ناسخ نحو ان عندي أن تخرج ولا بد أن يكون أحد الجزأين مصدرا الا في لعل فيجوز أن يكون جثة نحو لعل زيدا أن يخرج حملا على عسى ومعمولا بحرف جر ويكثر حذفه ومعمولا لكان وأخواتها اسما وخبرا نحو كان أن تقعد خيرا من قيامك وتكون عقوبتك أن أعزلك ومعمولا لظن وأخواتها مفعولا أولا وثانيا نحو ظننت أن تقوم خيرا من أن تقعد وقوله

إني رأيت من المكارم حسبكم * أن تلبسوا خز الثياب وتشبعوا

أي لبس الثياب ومعمولا لبعض أفعال المقاربة ولغيرها من أفعال غير الجزم نحو طلبت منك أن تقوم وأردت أن تفعل وبدا لي أن أقوم بخلاف أفعال الجزم لا يقال فعلت أن أقوم أي القيام ولا أعطيتك أن تأمن أي الامان ومعمولا لاسم مضاف نحو انه أهل أن يفعل ومخافة أن تفعل وأجئ بعد أن تقوم وقبل أن تخرج وقال ابن الطراوة لا يجوز أن يضاف الى أن ومعمولها لان معناها التراخي فما بعدها في جهة الامكان وليس بثابت والنية في المضاف اثبات عينه بثبوت عين ما أضيف اليه فاذا كان ما أضيف اليه غير ثابت في نفسه فان ثبت غيره محال

﴿ص﴾ لن بسيطة وقال الخليل من لا ان والفراء لا النافية أبدلت نونا وانما تنصب مستقبلا وتفيد نفيه وكذا التأكيد لا التأبيد على المختار وقال بعض البيانيين لنفي ما قرب والمختار وفاقا لابن عصفور ترد للدعاء ويقدم معمول معمولها خلافا للاخفش الصغير ولا يفصل اختيارا وجوزه الكسائي بقسم ومعمول والفراء بشرط وأظن وتهمل وحكى اللحياني الجزم بها

﴿ش﴾ الثاني من نواصب المضارع لن والجمهور انها حرف بسيط لا تركيب فيها ولا ابدال وقال الخليل والكسائي انها مركبة من لا أن فأصلها لا أن حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال كما حذفت في قولهم ويلمه والاصل ويل أمه ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين ألف لا ونون أن فصارت لن والحامل لهما على ذلك قربها في اللفظ من لا أن ووجود معنى لا وأن فيها وهو النفي والتخليص للاستقبال وقال الفراء هي لا النافية أبدل من ألفها نون وحمله على ذلك اتفاقهما في النفي ونفي المستقبل وجعل لا أصلا لانها أقعد في النفي من لن لان لن لا تنفي الا المضارع وقد ذكرت رد القولين في حاشية المغني وتنصب لن المستقبل أي انها تخلص المضارع الى الاستقبال وتفيد نفيه

ثم مذهب سيبويه والجمهور أنها تنفيه من غير أن يشترط أن يكون النفي بها آكد من النفي بلا وذهب الزمخشري في مفصله الى أن لن لتأكيد ما تعطيه لا من نفي المستقبل قال تقول لا أبرح اليوم مكاني فاذا أكدت وشددت قلت لن أبرح اليوم قال تعالى • لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين • وقال • فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي • وذهب الزمخشري في أنموذجه الى أنها تفيد تأبيد النفي قال فقولك لن أفعله كقولك لا أفعله أبدا ومنه قوله تعالى • لن يخلقوا ذبابا • قال ابن مالك وحمله على ذلك اعتقاده في لن تراني أن الله لا يرى وهو باطل ورده غيره بأنها لو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في • فلن أكلم اليوم انسيا • ولم يصح التوقيت في قوله • لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى • ولكان ذكر الأبد في قوله • ولن يتمنوه أبدا • تكرارا والاصل عدمه وبأن استفادة التأبيد في آية لن يخلقوا ذبابا من خارج وقد وافقه على افادة التأبيد ابن عطية وقال في قوله • لن تراني • لو بقينا على هذا النفي لتضمن ان موسى لا يراه أبدا ولا في الآخرة لكن ثبت في الحديث المتواتر أن أهل الجنة يرونه ووافقه على إفادة التأكيد جماعة منهم ابن الخباز بل قال بعضهم ان منعه مكابرة فلذا اخترته دون التأبيد وأغرب عبد الواحد الزملكاني فقال في كتابه التبيان في المعاني والبيان إن لن لنفي ما قرب ولا يمتد معنى النفي فيها قال وسر ذلك أن الألفاظ مشاكلة للمعاني ولا آخرها ألف والألف يكون امتداد الصوت بها بخلاف النون ونقل ذلك عنه ابن عصفور وأبو حيان ورداه والجمهور على أن الفعل بعد لن لا يخرج عن كونه خبرا كحاله بعد سائر حروف النفي غير لا وذهب قوم الى أنه قد يخرج بعد لن الى الدعاء كحاله بعد لا قال الشاعر في لا

• ولا زال منهلا بجرعائك القطر •

وقال في لن

لن تزالوا كذلكم ثم لازا • لت لكم خالدا خلود الجبال

وهذا القول اختاره ابن عصفور وهو المختار عندي لان عطف الدعاء في البيت قرينة ظاهرة في ان المعطوف عليه دعاء لا خبر وتقدم معمول معمول لن عليها جائز بخلاف معمول معمول ان اذ لا مصدرية فيها وقد قالوا إن لن أضرب نفي لسأضرب فكما جاز زيدا سأضرب جاز زيدا لن أضرب ومنعه الاخفش الصغير أبو الحسن علي بن سليمان البغدادي لان النفي له صدر الكلام فلا يقدم معمول معموله عليه كسائر حروف النفي ولا يجوز الفصل بين لن وبين الفعل في الاختيار لانها محمولة على سيفعل وكذلك لم يجز لن تفعل ولا تضرب زيدا بنصب تضرب لان الواو كالعامل فلا يفصل بينها وبين الفعل بلا كما لا يقال لن لا تضرب زيدا هذا مذهب البصريين وهشام واختار الكسائي الفصل بالقسم ومعمول الفعل نحو لن والله أكرم زيدا ولن زيدا أكرم ووافقه الفراء على القسم وزاد جواز الفصل بأظن نحو لن أظن أزورك بالنصب وبالشرط نحو لن إن تزرني أزورك بالنصب وجوز الالغاء والجزم جوابا قال أبو حيان وأصحاب الفراء لا يفرقون بين لن والفعل اختيارا وهو الصحيح لان لن واخواتها من الحروف الناصبة للافعال بمنزلة ان واخواتها من الحروف الناصبة للاسماء فكما لا يجوز الفصل بين أن واسمها لا يجوز بين لن واخواتها والفعل بل الفصل بين عوامل الافعال والافعال أقبح منه بين عوامل الاسماء والاسماء لان عوامل الافعال أضعف من عوامل الاسماء وحكى الجزم بلن لغة وأنشد عليه

لن يخب الآن من رجائك من • حرك من دون بابك الحلقه

﴿ ص ﴾ كي ان كانت الموصولة فالنصب بها عند الجمهور أو الجارة فبأن مضمرة وجوز الكوفية اظهارها وتتعين الاولى بعد اللام والثانية قبلها وتترجح مع اظهار أن وأنكر الكوفية كونها جارة وقوم كونها ناصبة ولا تفيد الناصبة علة ولا تتصرف بل تجر باللام ويجوز تأخير معلولها والفصل بلا النافية وما الزائدة وبهما لا بغير ذلك وجوزه الكسائي بمعمول وقسم وشرط ولا عمل وابن مالك وولده ونهـل ولا يقدم معمول منه وبها ولا على

المعلول فى الاصح وجوز الكوفية والمبرد النصب بكما

﴿ش﴾ الثالث من نواصب المضارع كى ومذهب سيبويه والاكثرين أنها حرف مشترك فتارة تكون حرف جر بمعنى اللام فتفهم العلة وتارة تكون حرفا تنصب المضارع بعده * واختلف هؤلاء فذهب سيبويه أنها تنصب بنفسها ومذهب الخليل والاخفش أن أن مضمرة بعدها وذهب الكوفيون الى أنها مختصة بالفعل فلا تكون جارة فى الاسم وقيل انها مختصة بالاسم فلا تكون ناصبة للفعل * واحتج من قال انها مشتركة بانه سمع من كلام العرب جئت لكى أتعلم وسمع من كلامهم كيمه فاما لكى أتعلم فهى ناصبة بنفسها لدخول حرف الجر عليها وليست فيه حرف جر لان حرف الجر لا يدخل على حرف الجر وأما كيمه فهى حرف جر بمعنى اللام كانه قال لمه وتوجيه الاستدلال من هذا اللفظ انه قد تقرر من لسان العرب ان ما الاستفهامية اذا دخل عليها حرف الجر حذفت ألفها نحو بم ولم وفيم وعم فاذا وقف عليها جاز أن تلحقها هاء السكت ويدل أيضا على أنها جارة دخولها على ما المصدرية كقوله * يراد الفتى كيما يضر وينفع * فرفع الفعل على معنى يراد الفتى للضر والنفع وأما جئت كى أتعلم فيحتمل عندهم أن تكون الناصبة بنفسها اذ قد ثبت أنها تنصب بنفسها فتكون بمعنى أن واللام المقتضية للتعليل محذوفة كما تحذف فى جئت أن أتعلم ويحتمل عندهم أن تكون الجارة وتكون أن مضمرة بعدها كما أضمرت بعد غيرها من الحروف على ما سيأتى بيانه ويبنى على هذا المذهب فرع وهو انه هل يجوز أن تدخل كى على اللام أم لا يجوز والجواب أنك ان قدرتها الجارة لم يجز لان كى كاللام فلا تدخل عليها الا مع أن كما فى اللام نحو لئلا يعلم وان قدرتها الناصبة جاز نحو كيلا تقدم وهى اذا كانت ناصبة لا يفهم منها السببية لانها مع الفعل بعدها بتأويل المصدر كان ولا تتصرف تصرف أن فلا تقع مبتدأة ولا فاعلة ولا مفعولة ولا مجرورة بغير اللام وتتعين الناصبة بعد اللام نحو جئت لكى أتعلم لئلا يجمع بين حرفى جر ودخول اللام على الناصبة لكونها موصولة كان ولذلك شبه سيبويه احداهما بالاخرى وتتعين الجارة اذا جاءت قبل اللام نحو جئت كى لأقرأ فكى حرف جر واللام تأكيد لها وأن مضمرة بعدها ولا يجوز أن تكون كى ناصبة للفصل بينها وبين الفعل باللام ولا يجوز الفصل بين الناصبة والفعل بالجار ولا بغيره ولا يجوز أن تكون كى زائدة لان كى لم يثبت زيادتها فى غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه وهذا التركيب أى مجىء كى قبل اللام نادر ومنه قول الطرماح * كادوا بنصر تميم كى ليلحقهم * واضمار أن بعد الجارة على جهة الوجوب فلا يجوز اظهارها عند البصريين الا فى ضرورة وجوزه الكوفيون فى السعة قال أبو حيان والمحفوظ اظهارها بعد كى الموصولة بما كقوله * كيما أن تغر وتخدعا * ولا أحفظ من كلامهم جئت كى أن تكرمنى ومع اظهار أن نحو جئت لكيما أن تقوم يترجح كونها جارة مؤكدة للام على كونها ناصبة مؤكدة بان لان أن هى التى وليت الفعل وهى أم الباب وما كان أصلا فى بابه لا يجعل تأكيدا لما ليس أصلا مع ما فيه من الفصل بين الناصب والفعل واللام أصل فى باب الجر فكانت كى توكيدا لها ولا يجوز أن تكون كى تأكيدا لأن لان التأكيد فى غير المصادر لا يتقدم على المؤكد ومن أحكام كى انه لا يمتنع تأخير معلولها فيجوز أن تقول كى تكرمنى جئتك سواء كانت الناصبة أو الجارة وذلك أنها فى المعنى مفعول من أجله وتقدم المفعول من أجله سائغ قال أبو حيان وأجمعوا على انه يجوز الفصل بينها وبين معمولها بلا النافية نحو كيلا يكون دولة وبما الزائدة كقوله * تريدين كيما تجمعينى وخالدا * وبهما معا كقوله

أردت لكيما لا ترى لى عثرة * ومن ذا الذى يعطى الكمال فيكمل

وأما الفصل بغير ما فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين فى الاختيار وجوزه الكسائى بمعمول الفعل الذى دخلت عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها فتقول أزورك كى والله تزورنى وأكرمك

كى غلامى تكرم وأزورك كى أن تكافئ أكرمك واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل قال أبو حيان وهو مذهب ثالث لم يسبقا اليه وتقدم معمول معمولها ممنوع وله ثلاث صور أحدها تقدمه على المعمول فقط نحو جئت كى النحو أتعلم والثانية على كى فقط نحو جئت النحو كى أتعلم والثالثة على المعلول أيضا نحو النحو جئت كى أتعلم وعليه المنع فى الاولى للفصل وفى الثانية والثالثة ان كى من الموصولات ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول وان كانت جارة فان مضمرة وهى موصولة أيضا وفى الصورة الثانية خلاف للكسائى قال أبو حيان ولا يبعد أن يجرى فى الثالثة لكنه لم ينقل وأثبت الكوفيون من حروف النصب كما بمعنى كيما ووافقهم المبرد واستدلوا بقوله

وطرفك اما جئتنا فاصرفنه * كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر

وأنكر ذلك البصريون وتأولوا ما ورد على أن الاصل كيما حذفت ياؤه ضرورة أو الكاف الجارة كفت بما وحذف النون من الفعل ضرورة

﴿ص﴾ اذن الجمهور انها حرف بسيط وقال الخليل من اذ أن والرندى اذا أن وقوم اسم وانها تنصب بنفسها لا بأن المضمرة وتليها جملة اسمية وخبر ذى خبر وانما تنصب مستقبلا وليها مصدرة والرفع حينئذ لغية أنكرها الكوفيون فان وليت عاطفا فالنصب أو ذا خبر امتنع وجوزه هشام بعد مبتدإ والكسائى بعد اسمى أن وكان ويفصل بقسم حذف جوابه ولا النافية وجوزه ابن بابشاذ بنداء ودعاء وابن عصفور والأبدى بظرف والكسائى وهشام والفراء بمعمول ثم اختار الرفع والكسائى النصب وجوز تقدمه مع العمل ودونه والفراء وأبطله ولا نص للبصرية قال أبو حيان ومقتضى قواعدهم المنع ومعناها قال سيبويه الجواب والجزاء قال الشلوبين دائما والفارسى غالبا ولا يحذف معمول ناصب دونه ولا لدليل على الاصح

﴿ش﴾ اختلف النحويون فى حقيقة اذن فذهب الجمهور الى أنها حرف بسيط وذهب قوم الى أنها اسم ظرف وأصلها اذ الظرفية لحقها التنوين عوضا من الجملة المضاف اليها ونقلت الى الجزائية فبقى فيها معنى الربط والسبب ولهذا قال سيبويه معناها الجواب والجزاء فقال الشلوبين دائما فى كل موضع وقال أبو على الفارسى غالبا فى أكثر المواضع كقولك لمن قال أزورك اذن أكرمك فقد أجبته وجعلت اكرامه جزاء زيارته أى ان تزرنى أكرمتك قال وقد تتمحض للجواب كقولك لمن قال أحبك اذن أصدقك اذ لا مجازاة هنا والشلوبين يتكلف فى جعل مثل هذا جزاء أى ان كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك وذهب الخليل الى أنها حرف تركب من اذ وان وغلب عليها حكم الحرفية ونقلت حركة الهمزة الى الذال ثم حذفت والتزم هذا النقل فكان المعنى اذا قال القائل أزورك فقلت اذان أكرمك قلت حينئذ زيارتى واقعة ولا يتكلم بهذا وذهب أبو على عمر بن عبد المجيد الرندى الى أنها مركبة من اذا وان لانها تعطى ما تعطى كل واحدة منهما فتعطى الربط كاذا والنصب كان ثم حذفت همزة أن ثم ألف اذا لالتقاء الساكنين وعلى الاول فهى ناصبة للمضارع بنفسها عند الاكثرين لانها تقلبه الى الاستقبال وقال الزجاج والفارسى الناصب أن مضمرة بعدها لا هى لانها غير مختصة اذ تدخل على الجمل الابتدائية نحو اذن عبد الله يأتيك وتليها الاسماء مبنية على غير الفعل ولنصبها المضارع ثلاثة شروط أحدها كونه مستقبلا فلو قيل لك أحبك فقلت اذا أظنك صادقا رفعت لانه حال ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع الى الاستقبال ثانيها ان يليها فيجب الرفع فى نحو اذن زيد يكرمك للفصل ويغتفر الفصل بالقسم وبلا النافية خاصة لان القسم تأكيد لربط اذن والا كثر يعتد بها فاصلة فى أن فكذا فى

اذا قال الشاعر * اذن والله نرميهم بحرب * وجوز أبو الحسن طاهر بن بابشاذ الفصل بينهما بالنداء والدعاء نحو اذا يازيد أحسن اليك واذن يغفر الله لك يدخلك الجنة قال أبو حيان ولا ينبغى أن يقدم على ذلك الا بسماع من العرب وأجاز ابن عصفور والأبدى الفصل بالظرف نحو اذن غدا أكرمك وأجاز الكسائى وابن هشام والفراء الفصل بمعمول الفعل والاختيار عند الكسائى حينئذ النصب وعند هشام الرفع نحو اذن فيك أرغب وأرغب واذن صاحبك أكرم وأكرم فلو قدمت معمول الفعل على اذن نحو زيدا اذن أكرم فذهب الفراء الى أنه يبطل عملها وأجاز الكسائى إذ ذاك الرفع والنصب قال أبو حيان ولا نص أحفظه عن البصريين فى ذلك ومقتضى اشتراطهم التصدير فى عملها أن لا تعمل والحالة هذه لانها غير مصدر ويحتمل أن يقال تعمل لانها وان لم تصدر لفظا فهى مصدرة فى النية لان النية بالمفعول التأخير ثالثها أن تكون مصدرة فلا تنصب متأخرة نحو أكرمك اذن بلا خلاف لان الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه وأما المتوسطة فان افتقر ما بعدها الى ما قبلها افتقار الشرط لجزائه نحو ان تزرنى اذن أكرمك أو القسم لجوابه نحو

لئن عادلى عبد العزيز بمثلها * وأمكننى منها اذن لا أقيلها

أو الخبر للمخبر عنه نحو زيد اذن يكرمك امتنع النصب فى الصور كلها وفى الأخيرة خلاف فأجاز هشام النصب بعد مبتدإ كالمثال وأجازه الكسائى بعد اسم ان نحو * انى اذن أهلك أو أطير * وبعد اسم كان نحو كان عبد الله اذا يكرمك ووافق الفراء الكسائى فى ان وخالفه فى كان فأوجب الرفع ونص الفراء على تعين الرفع بعد ظن نحو ظننت زيدا اذا يكرمك قال أبو حيان وقياس قول الكسائى جواز النصب أيضا وان وليت عاطفا فل النصب والاكثر فى لسان العرب إلغاؤها قال تعالى . واذا لا يلبثون خلافك الا قليلا . فاذا لا يؤتون الناس نقيرا وقرئ شاذا لا يلبثوا ولا يؤتوا فمن ألغى راعى تقدم حرف العطف ومن أعمل راعى كون ما بعد العاطف جملة مستأنفة والغاء اذا مع اجتماع الشروط لغة لبعض العرب حكاها عيسى بن عمر وتلقاها البصريون بالقبول ووافقهم ثعلب وخالف سائر الكوفيين فلم يجز أحد منهم الرفع بعدها قال أبو حيان ورواية الثقة مقبولة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ الا أنها لغة نادرة جدا ولذلك أنكرها الكسائى والفراء على اتساع حفظهما وأخذهما بالشاذ والقليل ونواصب المضارع لا يجوز أن يحذف معمولها وتبقى هى لا اقتصارا ولا اختصارا فلو قيل أتريد أن تخرج لم يجز أن تجيب بقولك أريد ان وتحذف أخرج وأجازه بعض المغاربة مستدلا بما وقع فى صحيح البخارى فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا أريد كيما يسجد قال وهذا كقولهم جئت ولما قال أبو حيان وليس مثله لان حذف الفعل بعد لما للدليل جائز منقول فى فصيح الكلام ولم ينقل من نحو هذا شئ فى كلام العرب

﴿ص﴾ مسئلة تنصب أن مضمرة لزوما بعد لام الجحود المؤكدة وليست لام كى على الصحيح وهى المسبوقة بكون ماض لفظا أو معنى منفى بما أو لم قيل أو اخوات كان قيل أو ظن قيل أو كل فعل وحذف الخبر معها حتم غالبا وزعم الكوفية النصب بها فدخولها الخبر وهى زائدة للتأكيد وثعلب بقيامها مقام أن والفهرى لا يرفع مدخولها ضمير السببى وجوز قوم اظهار أن مع حذفها وقوم دونه ولا يلى مفردا

﴿ش﴾ أن أم الباب فلهذا تنصب ظاهرة ومضمرة ولها اذا أضمرت حالان حال وجوب وحال جواز فالاول بعد نوعين من الحروف أحدهما ما هو حرف جر والآخر ما هو حرف عطف فالاول حرفان أحدهما اللام التى يسميها النحويون لام الجحود ومذهب البصريين ان النصب بعدها بأن مضمرة وذهب الكوفيون الى أن الناصب هو لام الجحود نفسها وذهب ثعلب الى أن اللام هى الناصبة لقيامها مقام أن وعلى الاول لا يجوز اظهار أن لان إيجابه كان زيد سيقوم فجعلت اللام فى مقابلة السين فكما لا يجوز أن يجمع بين أن الناصبة وبين السين

فكذلك كرهوا أن يجمعوا بين اللامين وأن فى اللفظ وأجاز بعض الكوفيين اظهارها بفتح اللام تأكيدا كما جاز ذلك فى لى نحو ما كان زيد لأن يقوم قال أبو حيان ويحتاج الى سماع من العرب وأجاز بعض النحاة حذف اللام واظهاران نحو . وما كان هذا القرآن أن يفترى . أى ليفترى وأوله المانعون بان أن وما بعدها فى تأويل المصدر والقرآن أيضا مصدر فأخبر بمصدر عن مصدر ولام الجحود عند البصريين تسمى مؤكدة لصحة الكلام بدونها اذ يقال فى ما كان زيد ليفعل ما كان زيد يفعل لا لانها زائدة اذ لو كانت زائدة لما كان لنصب الفعل بعدها وجه صحيح قال أبو حيان ومن أغرب المنقولات ما نقله بعض أصحابنا عن أبى البقاء من ان اللام فى نحو قوله . وما كان الله ليعذبهم . هى لام كى وهذا نظير من سمى اللام فى ماجئتك لتكرمنى لام الجحود بل قول هذا أشبه لان اللام جاءت بعد جحد لغة وان كان ليس الجحد المصطلح عليه فى لام الجحود وأما أن تسمى هذه لام كى فهو من قائله وانما تقع لام الجحود بعد كون منفى بما أو لم دون ان ولما هو ماض لفظا نحو ما كان الله ليعذبهم أو معنى نحو لم يكن زيد ليقوم ومذهب البصريين أن خبر كان حينئذ محذوف وان هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وأن الفعل ليس بخبر بل المصدر المتسبك من أن المضمرة والفعل المنصوب بها فى موضع جر والتقدير ما كان الله مريدا لكذا والدليل على هذا التقدير أنه قد جاء مصرحا به فى بعض كلام العرب قال سموت ولم تكن أهلا لتسموا فصرح بالخبر الذى هو أهلا مع وجود اللام والفعل بعدها ومذهب الكوفيين أن الفعل فى موضع نصب على أنه الخبر واللام زائدة للتأكيد وذهب بعض النحويين الى أن لام الجحود تكون فى أخوات كان قياسا عليها نحو ما أصبح زيد ليضرب عمرا ولم يصبح زيد ليضرب عمرا وزعم بعضهم أنها تكون فى ظننت وأخواتها نحو ما ظننت زيدا ليضرب عمرا ولم أظن زيدا ليضرب عمرا قال أبو حيان وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب منعه وذهب بعضهم الى أنها تدخل فى كل فعل منفى تقدمه فعل نحو ما جئت لتكرمنى قال أبو حيان وهذا فاسد لان هذه لام كى والفرق بينهما من وجوه كثيرة ستأتى

﴿ص﴾ وبعد حتى الجارة وزعمها الفراء غيرها والنصب بها والكسائى بها والجر بالى مضمرة جوازا وقوم ناصبة جارة بنفسها تشبيها بأن والى وعليها يجوز اظهار أن وعلى الاصح قد يظهر مع معطوف منصوب بها ومعناها كى أو الى قال الخضراوى وابن مالك والا وانما تنصب مستقبلا وجوابا ان كان حقيقة والا فجوازا وترفع الحال أو المؤول كذلك بأن يكون مسببا عما قبلها فضلة صالحا لحلول الفاء محلها والاصح تعين النصب مع فعل غير موجب وقلما لا كثرما وطالما وربما وجوزه الكسائى لرفع مستقبل غير سبب ونصب حال مسبب والنصب بها مطلقا لغة ولا تفصل وجوزه الاخفش وابن السراج بظرف وشرط ماض وهشام بقسم ومفعول بجر والاخفش وابن مالك تعليقها

﴿ش﴾ الحرف الثانى حتى وكونها الجارة والنصب بعدها بأن لازمة الاضمار وجوبا هو مذهب البصريين واستدلوا لثبوت كونها جارة للاسم بدليل حذف ما الاستفهامية بعدها نحو ه فحتام حتام العناء المطول ه واذا ثبت ذلك انتفى كونها ناصبة للفعل لما تقرر من أن عوامل الاسماء لا تكون عوامل فى الافعال لان ذلك ينفى الاختصاص واختلف الكوفيون فذهب الفراء الى أنها ناصبة بنفسها وليست الجارة وعنده أن الجر بعدها انما هو لنيابتها مناب الى وذهب الكسائى الى أنها ناصبة بنفسها أيضا وانها جارة باضمار الى وهذا عكس مذهب البصريين ثم انه جوز اظهار الى بعدها فقال الجر بعد حتى يكون بالى مظهرة ومضمرة وذهب بعض الكوفيين الى أنها ناصبة بنفسها كأن أو جارة بنفسها أيضا تشبيها بالى وعلى قول الكوفيين إنها ناصبة بنفسها أجازوا اظهار أن بعدها قالوا لو قلت لاسيرن حتى أن أصبح القادسية جاز وكان النصب بحتى وأن توكيدا كما

أجازوا ذلك فى لام الجحود وعلى قول البصريين لا تظهر وقد تظهر فى المعطوف على منصوبها لان الثوانى تحتمل مالا تحتمله الأوائل كقوله

حتى تكون عزيزا من نفوسهم * أو أن تبين جميعا وهو مختار

وفيه دليل لقولهم إن أن مضمرة بعدها وحتى هذه هى المرادفة لكى الجارة أو الى بخلاف الابتدائية التى لا ترادف واحدا منهما فالمرادفة لكى نحو أسلمت حتى أدخل الجنة فهى هنا حرف تعليل والمرادفة لالى نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى . فهى هنا حرف غاية قال أبو حيان والذى ذكره معظم النحويين فى معنى حتى هذه أنها تكون للتعليل أو الغاية فهى تنصب عندهم على أحد هذين المعنيين وزاد ابن مالك أن تكون مرادفة لالا أن فتكون للاستثناء وأنشد عليه

ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود ومالديك قليل

قال أبو حيان وقد أغنانا ابنه عن الرد عليه فى ذلك وقال انه يصح فيه تقدير الى أن واذا احتمل أن تكون حتى فيه للغاية فلا دليل فى البيت على ان حتى بمعنى الا أن وقال ابن هشام الخضراوى فى حديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه يهودانه أو ينصرانه عندى أنه يجوز أن يكون على الفطرة حالا من الضمير ويولد فى موضع خبر وحتى بمعنى الا أن المنقطعة كأنه قال الا أن يكون أبواه والمعنى لكن أبواه يهودانه أو ينصرانه قال وقد ذكر النحويون هذا المعنى فى أقسام حتى ومنه قوله

والله لا يذهب شيخى باطلا * حتى أبير مالكا وكاهلا

المعنى الا أن أبير وهو منقطع بمعنى لكن أبير انتهى وانما ينصب المضارع بعد حتى اذا كان مستقبلا نحو لأسيرن حتى أصبح القادسية أو ماضيا فى حكم المستقبل نحو سرت حتى أدخل المدينة فهذا مؤول بالمستقبل نظرا الى أنه غاية لما قبل حتى فهو مستقبل بالاضافة اليه فان كان حالا أو مؤولا به رفع وذلك بأن يكون ماقبلها سببا لما بعدها ولا يكونان متصلى الوقوع فيما مضى بل ماقبل حتى وقع ومضى ومابعدها فى حال الوقوع وعلامة ذلك صلاحية جعل الفاء مكان حتى نحو قولهم مرض فلان حتى لا يرجونه أى فهو الآن لا يرجى وضرب أمس حتى لا يستطيع أن يتحرك اليوم والمؤول بالحال أن يكون مابعد حتى لم يقع لكنك متمكن من إيقاعه فى الحال نحو سرت حتى أدخل المدينة أى فأنا الآن متمكن من دخول المدينة لا أمنع من ذلك وشرط الرفع أيضا أن يكون مابعدها فضلة فلو كان واقعا موقع خبر المبتدإ أو خبر كان أو نحوهما وجب نصبه نحو كان سيرى حتى أدخلها لانه لو رفع لكانت حتى حرف ابتداء فيبقى المخبر عنه بلا خبر وأجاز الكسائى رفع المستقبل اذا كان غير مسبب عما قبل نحو سرت حتى تطلع الشمس ونصب الحال اذا كان مسببا عما قبل وجوزه فى قول حسان * يغشون حتى ماتهر كلابهم * ورد بعدم السماع وبمخالفته للقياس بأن النواصب من مخلصات المضارع للاستقبال ويتعين النصب عند سيبويه والاكثرين بعد فعل غير موجب وهو المنفى ومافيه الاستفهام وقلما نحو ما سرت حتى أدخل المدينة وقلما سرت حتى أدخلها اذا أردت بقلما النفى المحض وأسرت حتى تدخل المدينة وانما لم يجز الرفع لانه على معنى السببية للاول فى الثانى والاول منفى لم يقع فلا يكون نفى السبب موجبا لوجود مسببه وخالف الاخفش فجوز الرفع على أن أصل الكلام موجب وهو سرت حتى أدخل المدينة ثم أدخلت أداة النفى على الكلام بأسره فنفت أن يكون سير كان عنه دخول فكأنك قلت ماوقع السير الذى كان سببا لدخول المدينة واتفقوا على أن الرفع فى ذلك غير مسموع وانما أجازه الاخفش ومن تبعه قياسا ولو أريد بقلما التقليل لا النفى فكذلك عند سيبويه وجوز أبو على والرمانى وجماعة الرفع بعدها وذهب طائفة من القدماء الى امتناع الرفع أيضا بعد كثرما وطالما وربما نحو كثر

ماسرت حتى أدخلها وطالماسرت حتى أدخلها ورب ماسرت حتى أدخلها الحاقا لها بقلما الا ان السير لما كان مجهول العدد غير معلوم المراتب صار بمنزلة ما ليس بواجب وعارضه سيبويه بقولهم مررت غير مرة حتى أدخلها لانهم كانوا يجيزون الرفع في هذه المسئلة وفيه غير مرة الذي من أجله صار السير عندهم ليس معلوما وحكى الجرمي في الفرخ أن من العرب من ينصب بحتى في كل شيء قال أبو حيان وهي لغة شاذة ومن أحكام حتى انها لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء وجوز الاخفش وابن السراج فصلها بالظرف نحو اقعد حتى عندك يجمع الناس وبشرط ماض نحو أصحبك حتى ان قدر الله أتعلم العلم وجوزه هشام بالقسم والمفعول والجار والمجرور ونحو (١) وأصبر حتى اليك تجمع الناس وأجاز الاخفش وابن مالك تعليقها قبل الشرط لا خذ جوابه نحو أصحبك حتى ان تحسن الى احسن اليك قال أبو حيان ويعنى بالتعليق هذا ابطال العمل قال وذلك كما أجاز الكسائي ومن أخذ بمذهبه ذلك في كي نحو جئت كي ان تكافئني أكافئك فيرد على الاخفش في حتى بما رد به على الكسائي في كي انتهى

﴿ ص ﴾ وبعد أو بمعنى الى أن أو الا أن وقيل النصب بها وقيل بالخلاف ولا يفصل خلافا للاخفش

﴿ ش ﴾ النوع الثاني مما يضمر بعده أن حرف العطف وهو ثلاثة احدها أو اذا وقعت موقع الى أن أو الا أن نحو لألزمنك أو تقضيني حقي وقوله ٭ لاستسهلن الصعب أو أدرك المنى ٭ أي الى أن تقضيني حقي والا أن أدرك فان لم يقع موقعهما لم يلزم الاضمار نحو

ولولا رجال من رزام أعزة ٭ وآل سبيع أو أسودك علقما

وما ذكر من أن النصب بعد أو باضمار ان هو مذهب البصريين ولذلك لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينها وبين الفعل لانها حرف عطف وذهب الكسائي وأصحابه والجرمي الى أن الفعل انتصب بأو نفسها وذهب الفراء وقوم من الكوفيين الى أن الفعل انتصب بالخلاف أي مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شريكا له في المعنى ولا معطوفا عليه وذهب الكسائي وأصحابها والجرمي الى أن الفعل انتصب بأو نفسها وذهب بعض النحويين الى أن النصب هنا بمعنى ما وقع موقعه لانه وقع موقع الى أن أو الا ان فانتصب كنصبه قال أبو حيان وهذا ضعيف جدا ونقل ابن مالك عن الاخفش انه جوز الفصل بين أو والفعل بالشرط نحو لألزمنك أو ان شاء الله تقضيني حقي

﴿ ص ﴾ وبعد فاء السبب جوابا لامر خلافا للشذوذ ولا اسم فعل وثالثها ان اشتق أو لنهي أو دعاء بفعل أصيل قال الكسائي أو بخبر أو لاستفهام مطلقا وقيل ان لم يكن عن المسند اليه وقيل ان لم يتضمن وقوع الفعل فان أخبر عن تاليه بغير مشتق فالرفع أو سبقه ظرف جاز وقد يحذف السبب بعده وقيل يختص بالاثبات أو لنفي مطلقا ومنه فلما وقد فيما حكى أو عرض أو تحضيض أو تمن قال الكوفية وابن مالك أو رجاء أو غير أو كان عاربه من تشبيه وجوزوا سبق ذا الجواب سببه وتأخير معموله والجمهور لا ولا ينصب بعد جملة اسمية وثالثها ينصب بشرط وصف أو ظرف محل الفعل

﴿ ش ﴾ الثاني الفاء اذا كانت متضمنة معنى التسبيب وكانت هي ومدخولها جوابا لاحد أمور أحدها الامر نحو اضرب زيدا فيستقيم قال أبو حيان ولا نعلم خلافا في نصب الفعل جوابا للامر الا ما نقل عن العلاء بن سبابه قالوا وهو معلم الفراء انه كان لا يجيز ذلك وهو محجوج بثبوته عن العرب وأنشد سيبويه لأبي النجم

يا ناق سيري عنقا فسيحا ٭ الى سليمان فنستريحا

الا أن يتأوله ابن سبابه على انه من النصب في الشعر فيكون مثل قوله

سأترك منزلي لبني تميم ٭ وألحق بالحجاز فأستريحا

---

(١) بياض بالاصل

قال ولا يبعد هذا التأويل ولمنعه وجه من القياس وهو اجراء الامر مجرى الواجب فكما لا يجوز ذلك فى الواجب كذلك لا يجوز فى الامر ومن اجراء الامر مجرى الواجب باب الاستثناء فانه لا يجوز فيه البدل كما لا يجوز فى الواجب وذلك بخلاف النفى والنهى فانه يجوز فيهما ذلك والى هذا أشرت بقولى خلافا للشذوذ وصورة المسئلة أن يكون الامر بصريح الفعل فان دل عليه بخبر أو اسم فعل لم يجز النصب على الصحيح لانه غير مسموع وجوزه الكسائى قياسا نحو حسبك الحديث فينام الناس وصه فأحدثك وفصل ابن جنى وابن عصفور فأجاز النصب بعد اسم فعل الامر اذا كان مشتقا كنزال من النزول ودراك من الادراك ورده بدر الدين بن ابن مالك بأنه ليس فى كونه مشتقا ما يسوغ تأوله بالمصدر فان المصحح للنصب فى نحو زال فانزل هو صحة تأول فعل الامر بالمصدر من قبل أن فعل الامر يصح أن يقع فى صلة أن بمصدر لها كما فى نحو دعوت اليه بأن افعل ولا يصح ذلك فى اسم الفعل المشتق من المصدر كما لا يصح فى غير المشتق فلا فرق بينهما فى امتناع نصب الجواب قال أبو حيان والصواب ان ذلك لا يجوز لانه غير مسموع من كلام العرب الثانى النهى نحو . لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم لا تطغوا فيه فيحل . الثالث الدعاء بفعل أصيل فى ذلك نحو . ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا

رب وفقنى فلا أعدل عن * سنن الساعين فى خير سنن

واحترز بفعل من الدعاء بالاسم نحو سقيا لك ورعيا وبأصيل من الدعاء المدلول عليه بلفظ الخبر نحو رحم الله زيدا فيدخله الجنة وأجاز الكسائى نصبه الرابع الاستفهام سواء كان بحرف نحو . فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا . أو باسم نحو من يدعونى فأستجيب له متى تسير فأرافقك كيف تكون فأصحبك أين بيتك فأزورك قال أبو حيان وزعم بعض النحويين أن الاستفهام اذا كان عن المقرض لا عن القرض فلا يصح النصب بعد الفاء على الجواب ومنع النصب فى نحو أزيد يقرضنى فأسأله وقال لا يصح هنا الجواب قال وهو محجوج بقراءة . من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له . بالنصب ووجه الدلالة من الآية أن الفعل وقع صلة فليس مستفهما عنه ولا هو خبر عن مستفهم عنه بل هو صلة للخبر واذا جاز النصب بعد من ذا الذى يقرض لكونه فى معنى من يقرض فجوازه بعد من يقرض وأزيد يقرض فأسأله أحرى وأولى وقيد ابن مالك الاستفهام بكونه لا يتضمن وقوع الفعل فان تضمنه لم يجز النصب نحو لم ضربت زيدا فيجازيك لان الضرب قد وقع قال أبو حيان وهذا الشرط لم أر أحدا يشترطه وقال بدر الدين بن ابن مالك ان أباه اقتدى فى هذه المسئلة بما ذكره أبو على فى الاغفال ردا على الزجاج حيث قال فى قوله تعالى . لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق . لو قال وتكتموا الحق لجاز على معنى لم تجمعون بين ذا وذا ولكن الذى فى القرآن أجود فى الاعراب انتهى قال أبو حيان ورد أبى على على الزجاج فى هذا غير متوجه واذا تقدم اسم غير اسم استفهام وأخبر عنه بغير مشتق نحو هل أخوك زيد فأكرمه فالرفع ولا ينصب فان تقدمه ظرف أو مجرور نحو أفى الدار زيد فنكرمه جاز النصب لان المجرور ناب مناب الفعل وقد يحذف السبب بعد الاستفهام لدلالة الجواب عليه وفهم الكلام نحو متى فأسير معك أى متى تسير جزم به ابن مالك فى التسهيل ونقله أبو حيان عن الكوفيين ثم قال وينبغى أن يكون فى استفهام الاستثبات بأن يقول القائل أسير فتقول له متى فانك لو اقتصرت على قولك متى جاز بخلاف أن يكون ابتداء استفهام فانه لا يجوز واذا كان كذلك كان الفعل مدلولا عليه بسابق الكلام فكأنه ملفوظ به فيجوز بهذا المعنى الخامس النفى سواء كان محضا نحو . لا يقضى عليهم فيموتوا . أم مؤولا بأن دخلت عليه أداة الاستفهام التقريرى نحو ألم تأتنا فتحدثنا ويجوز فى هذا القسم أعنى المؤول الجزم والرفع أيضا كقوله * ألم تسأل الربع القواء فينطق * ومن المؤول ما انتقض بالا نحو . ما تأتينا

قصدتنا الا بخير قال أبو حيان والتقليل المراد به النفي كالنفي في نصب جوابه نحو قلما تأتينا فتحدثنا كما كان كذلك في مسئلة حتى نحو قلما سرت حتى أدخلها وذكر ابن سيدة وابن مالك انه ربما نفي بقد فنصب الجواب بعدها وحكى بعض الفصحاء قد كنت في خير فتعرفه بالنصب يريد ما كنت في خير فتعرفه السادس العرض نحو الا تقع الماء فتسبح أي في الماء فحذف الحرف وعدى الفعل وقال الشاعر

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما * قد حدثوك فما راء كمن سمعا

السابع التحضيض نحو هلا أمرت فتطاع وقال الشاعر

لولا تعوجين يا سلمى على دنف * فتخمدي نار وجد كاد يفنيه

قال أبو حيان والعرض والتحضيض متقاربان والجامع بينهما التنبيه على الفعل الا أن التحضيض فيه زيادة تأكيد وحث على الفعل فكل تحضيض عرض لانك اذا حضضته على فعل فقد عرضته عليه ولذلك يقال في هلا عرض اذ لا يخلو منه والا مخففة لمجرد العرض الثامن التمني نحو ليتني كنت معهم فأفوز واختلف النحاة في الرجاء هل له جواب فينتصب الفعل بعد الفاء جوابا له فذهب البصريون الى أن الترجي في حكم الواجب وانه لا ينصب الفعل بعد الفاء جوابا له وذهب الكوفيون الى جواز ذلك قال ابن مالك وهو الصحيح لثبوته في النثر والنظم قال تعالى . وما يدريك لعله يزكى أو يذكر فتنفعه الذكرى . وقال لعلي أبلغ الاسباب أسباب السموات فاطلع . في قراءة من نصب فيهما وقال أبو حيان يمكن تأويل الآيتين بان النصب فيهما من العطف على أ كثرهم لان خبر لعل كثر في لسان العرب دخول ان عليه وفي شرح كتاب سيبويه لابي الفضل الصفار خالفنا الكوفيون في غير فاجازوا بعدها النصب لان معناها النفي نحو أنا غير آت فأ كرمك لان معناه ما أنا آت فأ كرمك قال وهذا لا يجوز لان غير اسم المضاف اليها اسم واحد وما بخلافها فهالانك تقدر بعدها المصدر فتقول لكن كذا وما يكون كذا وغير لا يتصور فيها ذلك لانها مع ما بعدها اسم فلا ينفصل منها و يحذف لشئ آخر لان في ذلك ازالة لوضعها وأشار بدر الدين بن ابن مالك الى أن أباه وافق الكوفيين في ذلك قال أبو حيان وزعم الكوفيون أن كأن اذا خرجت عن التشبيه جاز النصب بعد الفاء نحو كأني بزيد يأتي فنكرمه لان معناه ما هو الا يأتي فنكرمه قال وهذا الذي قالوه لا يحفظه البصريون ولا يكون كأن أبدا الا للتشبيه وفي التسهيل يلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه نحو كأنك وال علينا فتشتمنا تقديره ما أنت وال علينا فتشتمنا قال أبو حيان وهذا شئ قاله الكوفيون قال ابن السراج وليس بالوجه ومنع البصريون من تقدم هذا الجواب على سببه لان الفاء عندهم للعطف وجوزا الكوفيون فيقال ما زيد فنكرمه يأتينا لان الفاء عندهم ليست للعطف فقولي وجوزوا أي الكوفية وجوز الكوفيون أيضا تأخر معمول السبب بعد الفاء والمنصوب نحو ما زيد يكرم فنكرمه أخانا تريد ما زيد يكرم أخانا فنكرمه ومنع أ كثر النحويين النصب بناء على أن الفاء عاطفة على مصدر متوهم فكما لا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله فكذا لا يجوز بين يكرم ومعموله لانه في تقدير المصدر وان تقدمت جملة اسمية نحو ما زيد قادم فتحدثنا فأ كثر النحويين على انه لا يجوز النصب لان الاسمية لا تدل على المصدر وذهب طائفة الى جوازه وقال أبو حيان الصحيح الجواز بشرط أن يقوم مقام الفعل ظرف أو مجرور أو اسم فاعل أو مفعول ليدل ذلك على المصدر المتوهم نحو ما أنت عندنا فنكرمك وما أنت منا فنحسن اليك وما زيد بمكرم لنا فنكرمه وما زيد بكريم فنكرمه فان كان اسما لا دلالة فيه على المصدر نحو ما أنت زيد فنكرمه لم يجز النصب ويتعين القطع أو العطف والقطع أحسن لان العطف ضعيف لعدم المشاكلة من حيث أنه عطف جملة فعلية على اسمية قال ويدلك على ان الجار والمجرور والظرف تجري مجرى الفعل في الدلالة على المصدر أن العرب نصبت بعد الجار والمجرور وجزمت

الفعل بعد الظرف ووصلات الموصول وأدخلت الفاء في خبر ما الموصولة بالجرور وربما أدخلتها في خبرها اذا كانت موصولة بالفعل قال الفرزدق * وما أنت من قيس فتنبح دونها * وقال الآخر * مكانك تحمدى أو تستريحى * وقال تعالى . وما بكم من نعمة فمن الله

﴿ص﴾ وبعد وا والجمع جواب للأمر وتوقف أبو حيان في الدعاء والعرض والتحضيض والرجا وتميز بحلول مع والفاء بتقدير شرطها قبلها أو حال محلها

﴿ش﴾ الثالث الواو اذا كانت للجمع في الزمان أو المعية التي هي أحد محتملاتها وكانت هي ومدخولها جوابا للمواضع السابقة في الفاء مثال الامر قوله

فقلت ادعى وادعو ان أندى * لصوت أن ينادى داعيان

والنهي قوله تعالى . ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق . وقول أبي الاسود * لا تنه عن خلق وتأتي مثله * والدعاء قولك رب اغفر لى ووسع على في الرزق والاستفهام ما أنشده بعض النحاة قال أبو حيان ولا أدرى أهو مسموع أم مصنوع

أتبيت ريان الجفون من الكرى * وأبيت منك بليلة الملسوع

والنفي قوله تعالى . ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين . أي ولما يجتمع علم بالجهاد وعلم بالصبر والمؤول قول الحطيئة

ألم أك جاركم ويكون بيني * وبينكم المودة والاخاء

والعرض قولك ألا تنزل فتصيب خيرا أي ألا تجمع بين النزول واصابة الخير والتحضيض قولك هلا تأتينا وتكرمنا أي هلا تجمع لنا بين اتيانا واكرامنا والتمني قوله تعالى . يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين . في قراءة من نصب والرجا قولك لعلى سأجاهد وأغنم قال أبو حيان ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو بعد الدعاء والعرض والتحضيض والرجاء فينبغي أن لا يقدم على ذلك الا بسماع قال ومقتضى كلام ابن مالك جواز ذلك مع التشبيه الواقع موقع النفي ومع المنفي بها وهو يحتاج ذلك الى سماع من العرب وتميز واو الجمع من الفاء بتحتم تقدير مع موضعها ولا ينتظم مما قبلها وما بعدها شرط وجزاء ألا ترى ان قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا ينتظم منه ان تأكل السمك تشرب اللبن ولان لا تأكل السمك تشرب اللبن بخلاف الفاء فانها في جواب غير النفي أو في جواب النفي الذي تدخل عليه همزة الاستفهام للتقرير ينتظم منه شرط وجزاء لان ما بعدها مسبب عما قبلها ألا ترى ان معنى . لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم . ان افتريتم أسحتكم وكذا ليت لى مالا فانفق منه معناه ان وجدت مالا أنفق منه قال أبو حيان وتلخص من ذلك ان قولهم تقع الواو في جواب كذا وكذا انما هو على وجه المجاز لا الحقيقة لانها اذا كانت بمعنى مع لا تكون جوابا ولا منها أماهي منه أن ينتظم منه شرط وجزاء وتميز فاء الجواب من الواو بتقدير شرط قبلها كما مر أو حال مكانها وذلك ان هذه الفاء تقع ما قبل مسبب انتفى سببه فيصح حينئذ ان تقدر بشرط قبل الفاء كما اذا قصدت الاخبار بنفي الحديث لانتفاء الاتيان قلت ما تأتينا فتحدثنا فيصح أن يقال ما تأتينا وان تأتنا تحدثنا واما بين أمرين أريد نفي اجتماعهما فيصح أن يقدر حال مكانها فاذا قصدت أن تنفي اجتماع الحديث والاتيان قلت ما تأتينا فتحدثنا فيصح أن يقال ما تأتينا محدثا فالنفي الداخل على الفعل المقيد بالحال لم ينفه مطلقا انما نفاه بقيد حاله فهو نفي الجمع بينهما وذلك هو المقصود من النصب على أحد معنييه

﴿ص﴾ واذا عطف بهما أو بأو على فعل قبل أو قصد الاستئناف بطل اضمار أن وفيهما خلاف فهو رابعها النصب بنيابتهما عن الشرط وخامسها بانتفاء موجب الرفع والجزم

﴿ش﴾ اذا عطف بالفاء والواو بأو على فعل قبل أى قبل الفعل الذى ولى الفاء أو الواو أو قصد الاستئناف أى القطع عن الفعل الذى قبله فيكون اذ ذاك الفعل خبر المبتدإ محذوف بطل اضمار أن لان العطف يشرك الثانى مع الاول فى رفعه أو نصبه أو جزمه والاستئناف ان كان بعد الواو والفاء فهو جزم فى الاخبار وان كان بعد أو ففيها نوع ما من الاضراب لانك اذا قلت الزم زيدا أو يقضيك حقك وجعلته مستأنفا فالمعنى أو هو يقضيك حقك أى يقضيكه على كل حال سواء لزمته أم لم تلزمه فكأنه قال بل يقضيك حقك واذا عطف ما بعد الفاء والواو على ما يصح عليه العطف من الفعل قبلها لم يكن معنى العطف كمعنى النصب فاذا قلت ما تأتينا فتحدثنا بالرفع على معنى العطف على تأتينا فكل واحد من الفعلين مقصود نفيه وكان أداة النفى منطوقا بها بعد الفاء فاذا قلت ما تأتينا فتحدثنا بالنصب كان انتفاء الحديث مسببا عن انتفاء الاتيان وفى التنزيل. ولا يؤذن لهم فيعتذرون. وما ذكر من أن النصب بعد الفاء والواو باضمار أن هو مذهب البصريين وفيهما المذهبان الآخران السابقان فى أو وفى الفاء والواو ومذهبان زائدان أحدهما قاله ثعلب انما نصبا لانهما دلا على شرط لان معنى هلا تزورنى فأحدثك إن تزرنى أحدثك فلما نابت عن الشرط ضارعت كى فلزمت المستقبل وعملت عمله والثانى قاله هشام انه لما لم يعطف على ما قبله لم يدخله الرفع ولا الجزم لان ما قبله من الفعل لا يخلو من احد هذين ولما لم تستأنف بطل الرفع أيضا فلما لم يستقم رفع المستقبل معها ولا جزمه لانتفاء وجههما لم يبق الا النصب

﴿ص﴾ وتحذف الفاء فيجوز رفع تاليها حالا أو وصفا أو استئنافا وجزمه وهل هو بما قبلها مضمنا معنى الشرط أو نائبا عن جملته أو بأن أو اللام مضمرة أو مبنى أقوال ويجوز بعد أمر بخبر واسم والاصح منعه بعد نفى وبعد أمر ونهى لا يصلح أن تفعل وأن لا تفعل وثالثها ردى ورابعها يجوز حملا على اللفظ لا الجواب

﴿ش﴾ تنفرد الفاء بأنها اذا حذفت جاز فيما بعدها أن يرفع اذا لم يرد بما قبله شرط مقصودا به الحال ان كان قبله ما يكون حالا منه نحو ليت زيدا يقدم يزورنا أو النعت ان كان قبله ما يحتاج أن ينعت نحو ليت لى مالا أنفق منه أو الاستئناف قال أبو حيان وقوله تعالى . فاضرب لهم طريقا فى البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تخشى . يحتمل الحال ويحتمل الاستئناف أى غير خائف أو انك لا تخاف وان تجزم نحو . قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة . قل لعبادى يقولوا التى هى أحسن . قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم . وتقول لا تعص الله يدخلك الجنة ربى وقفى أطعمك الا تنزل نصب خبر ليت لى مالا أنفق منه قال أبو حيان وجزمه بعد الترجى غريب جدا والقياس يقبله قال الشاعر

لعل التفاتا منك نحوى ميسر * يمل بك من بعد القساوة لليسر

وسواء فى جواز الجزم بعد الأمر الصريح والمدلول عليه بخبر نحو اتقى الله أمرؤ وفعل الخير يثب عليه أى ليتق أو اسم فعل نحو حسبك الحديث ينم الناس لان معناه اكتف ينم الناس ونزال أكرمك وعليك زيدا يحسن اليك قال أبو حيان وقال بعض أصحابنا الفعل الخبرى لفظا الامرى معنى لا ينقاس انما هو موقوف على السماع والمسموع اتقى الله أمرؤ فعل خيرا يثب عليه انتهى فان لم يحسن اقامة ان يفعل مقام الامر وان لا يفعل مقام النهى لم يجزم جوابهما مثاله أحسن الى لا أحسن اليك برفع على الاستئناف لانك لو قدرته ان تحسن الى لا أحسن اليك لم يناسب أن يكون شرطا وجزاء لان مقتضى الاحسان لا يترتب عليه عدم الاحسان وكذلك لا تقرب الأسد يأكلك اذ لا يصح تقدير ان لا تقرب الأسد يأكلك فيتعين الرفع هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين وجوز الكسائى الجزم فيهما ونسبه ابن عصفور للكوفيين وذكر أبو عمر الجرمى فى الفرخ أنه يجوز على رداءة وقبح قال أبو حيان وفيه مذاهب أخر أنه يجوز الجزم لا على أنه جواب بل حملا على اللفظ لان الاول مجزوم والى هذا ذهب الاخفش أما النفى فلا

يجوز الجزم بعده على الصحيح لانه خبر محض فليس فيه شبه بالشرط كما فى البواقى وعن أبى القاسم الزجاجى أنه أجاز الجزم فى النفى وقال بعضهم نختار فيه الرفع ويجوز الجزم وهو موافق لاطلاق بعضهم أن كل ما ينصب فيه بالفاء يجزم ولم يستثن النفى قال أبو حيان ولم يرد بالجزم فى النفى سماع من العرب وحيث جزم فى البواقى فقال ابن مالك فى شرح الكافية هو بما قبلها من الامر والنهى وسائرها على تضمن معنى الطلب معنى ان كما فى اسماء الشرط نحو من يأتنى أكرمه فأغنى ذلك التضمين عن تقدير لفظها بعد الطلب قال وهذا مذهب الخليل وسيبويه وقد ردوا له هذا المذهب فقال تضمن هذه الاشيا معنى الشرط ضعيف لان التضمين زيادة بتغير الوضع والاضمار زيادة بغير تغير فهو أسهل ولان التضمين لا يكون الا لفائدة ولا فائدة فى تضمين الطلب معنى الشرط لانه يدل عليه بالالتزام فلا فائدة فى تضمينه معناه ورده أيضا ابن عصفور فقال التضمين يقتضى أن يكون العامل جملة ولا يوجد عامل جملة فى موضع من المواضع قال أبو حيان وأقول ان التضمين لا يجوز أصلا لان المضمن شيأ يصير له دلالة على ذلك الشئ بعد ان لم يكن له دلالة عليه مع ارادة مدلوله الاصلى فاذا قلت من يأتنى آته فمن ضمنت معنى الحرف ودلت على مدلولها من الاسم فصارت لها دلالتان دلالة مجازية وهى معنى ان ودلالة حقيقية وهى مدلول الشخص العاقل وأما هنا فقولك إئتنى أكرمك يكون فيه تضمين إئتنى معنى ان تأتنى فتضمنت معنى ان ومعنى الفعل المعمول لها وذلك معنى مركب ودلت على معناها الاصلى من الطلب وهو دلالته الحقيقية ولا يوجد فى لسان العرب تضمين لمعنيين انما يكون التضمين لمعنى واحد ولا يقال انه تضمن معنى ان وحدها لان فعل الطلب ليس قابلا لتضمن معنى إن لتنافيهما من حيث ان فعل الطلب يقتضى مدلوله من الطلب وأن يقتضى معناها أن يكون الفعل خبرا ولا يكون الشئ الواحد طلبا وخبرا انتهى وممن قال بالتضمين ابن خروف وذهب الفارسى والسيرافى الى أن الجزم بهذه الاشياء لا على جهة التضمين بل على جهة أنها نابت مناب الشرط بمعنى انه حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه منابها فى العمل ونظيره قولهم ضربا زيدا فان ضربا ناب عن اضرب فنصب زيدا لا انه ضمن المصدر معنى فعل الامر بل ذلك على طريق النيابة وكذا زيد فى الدار أبوه ارتفع بالجار والمجرور لانه ناب مناب كائن لا أنه ضمن معناه فيكون جزمه اذ ذاك النيابته مناب الجازم لا لتضمن الجازم لان الجازم بطريق التضمين جازم بحق الاصل وكذا تقول الجازم فمن يأتنى أكرمه انه هو لفظ اسم الشرط وهذا ما صححه ابن عصفور وذهب أكثر المتأخرين الى أنه مجزوم بشرط مقدر بعد هذه الاشياء لدلالة ما قبل وما بعد عليه والتقدير مثلا إئتنى ان تأتنى أكرمك قال أبو حيان وهذا الذى نختاره ولا حاجة الى التضمين ولا الى النيابة قال وقد حكى بعض أصحابنا مذهبا رابعا وهو أنه مجزوم بلام مقدرة فاذا قال ألا تنزل تصب خيرا فمعناه لتصب خيرا قال وهذا ليس بشئ لانه لا يطرد فى مواضع الجزم الا بتجوز كثير وزعم الفراء والمازنى والزجاج أن يقيموا فى قوله تعالى . قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا . وشبهه مبنى لوقوعه موقع أقيموا وهو معمول القول

﴿ص﴾ مسئلة قد تضمر ان بعد واو وفاء قيل وأو قيل وثم بين شرط وجزاء أو بعدهما قال سيبويه وبعد فعل شك قيل وقسم قيل وحصر بانما فان كان بلا أو الفعل مثبتا خاليا من الشرط فضرورة ويرفع منفى بلا صالح لكى وجوز الكوفية وابن مالك جزمه اختيارا ويثلث معطوف على منصوب بعد جزاء

﴿ش﴾ ينصب الفعل باضمار أن جوازا اذا وقع بين شرط وجزاء بعد الفاء والواو وزاد بعضهم بعد أو وزاد الكوفيون بعد ثم والاحسن التشريك فى الجزم مثاله ان تأتنى فتحدثنى أحسن اليك ومن يأتنى ويحدثنى أحسن اليه وان تزرنى أو تحسن الى أحسن اليك وقرئ . ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله . بالنصب وان كان التشريك فى الجزم أحسن لان العطف اذ ذاك

يكون على ملفوظ به وهو الفعل السابق والنصب يكون العطف فيه على تقدير المصدر المتوهم من الفعل السابق وقولى بين شرط وجزاء أحسن من قول التسهيل بين مجزومى أداة شرط لانه لافرق فى ذلك بين أن يكون فعلا الشرط مضارعين أو ماضيين ولا يلزم أيضا أن يكونا مذكورين بل لو كان الجزاء محذوفا جاز النصب كقوله

فلابد عنى قومى صبر بعابجرة * وان كنت مقتولا ويسلم عامر

فقوله ويسلم عامر واقع بين شرط مذكور وجزاء محذوف أى فلابد عنى قومى لدلالة ماقبله عليه وكذا لو وقع ذلك بعد تمام الشرط والجزاء جاز نصبه والاحسن جزمه ويجوز رفعه أيضا استئنافا قال تعالى • وان تبدوا مافى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء • قرئ بجزم يغفر ونصبه ورفعه ومثله قوله تعالى • وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر • قرئ يكفر بالثلاثة واذا نصب الفعل بعد فعل الجزاء وعطفت فعلا آخر فلك فيه أيضا الرفع والنصب والجزم نحو ان تأتنى أحسن اليك وأزورك وأكرم أخاك فيجوز رفع أكرم استئنافا ونصبه عطفا على لفظ أزورك وجزمه عطفا على موضعه لانه يجوز فيه أن يكون مجزوما قال أبو حيان وذهب بعض النحويين الى أنه يجوز النصب بعد افعال الشك نحو حسبته شتمنى فأثب عليه وذلك لان الفعل غير المحقق قريب من المنفى فالحق به فى النصب بعده قال وقد اضطرب فى هذه المسئلة ابن عصفور فأجازه فى شرح القانون ومنعه فى شرح الجمل الكبير قال والصحيح جواز ذلك واليه ذهب سيبويه قال وزاد بعض أصحابنا من مواضع النصب بعد الفاء والواو والنصب بعدهما بعد جواب القسم لانه غير واجب وجوابه كجواب الشرط فما جاز فيه جاز فيه نحو أقسم لتقوم فيضرب زيدا ولتقومن فتضربه قال هذا الذاهب ولم يذكر سيبويه القسم وقياس قوله فى الشرط يقتضيه على ضعفه قال أبو حيان وما ذهب اليه هذا الذاهب لايجوز لانه لم يسمع من كلام العرب على كثرة الاقسام على ألسنتهم بل المسموع أنك اذا عطفت على جواب القسم كان حكمه حكم الجواب فما جاز فى الجواب جاز فى المعطوف انتهى وزاد ابن مالك فى مواضع النصب بعد الفاء والواو والنصب بعدهما بعد حصر بانما كقراءة ابن عامر • اذا قضى أمرا فانما يقول له كن فيكون • بالنصب قال ابنه وهذا نادر لا يكاد يعثر على مثله الا فى ضرورة الشعر وغيره جعل الآية من جواب الامر وهو كن وان لم يكن أمرا فى الحقيقة لكنه على صورته فعومل معاملته فان كان الحصر بالا نحو ما أنت الا تأتينا فتحدثنا لم يجز النصب الا فى ضرورة الشعر وكذا نصب الفعل الخبرى المثبت الخالى من اداة الشرط قال سيبويه وقد يجوز النصب فى الواجب فى اضطرار الشعر ونصبه فى الاضطرار من حيث انتصب فى غير الواجب وذلك أن تجعل أن العاملة وأنشد على ذلك قوله

سأترك منزلى لبنى تميم * والحق بالحجاز فاستريحا

قال ابن مالك ويجوز فى المنفى بلا الصالح قبلها كى الرفع والجزم سماعا عن العرب قال ابنه فتقول العرب ربطت الفرس لاتنفلت وأوثقت العبد لايفر حكى الفراء أن العرب ترفع هذا وتجزمه قال وانما جزم لان تأويله ان لم أربطه فجزم على التأويل قال أبو حيان وما ادعياه ولم يحكيا فيه خلافا خالفا فيه الخليل وسيبويه وسائر البصريين وفى شرح الجمل الصغير لابن عصفور أجاز الكوفيون جزمه جوابا للفعل الواجب اذا كان سببا للجزم نحو زيد يأتى الامير لايقطع اللص وهذا عندنا يجب رفعه ولا يجزم الا ضرورة وفى كتاب سيبويه سألته يعنى الخليل عن أتى الامير لايقطع اللص قال الجزم ههنا خطأ لايكون الجزم أبدا حتى يكون الكلام الاول غير واجب الا أن يضطر الشاعر ولا نعلم هذا جاء فى الشعر البتة انتهى

﴿ص﴾ مسئلة تضمر جواز بعض لام كى مالم تقترن بلا فيجب الاظهار وقال الكوفية هى الناصبة وقال ثعلب قيامها مقام أن وابن كيسان تقدر أن أو كى وفتحها لغة وبعد عاطف فعل على اسم صريح واوا وفاء أوثم أو أو ولا

ولا يحذف سوى ما مر الا ندورا ولا يقاس في الاصح وقيل يجوز ولا نصب

﴿ش﴾ الحال الثاني ما تضمر أن فيه جوازا وذلك في موضعين أحدهما بعد لام الجر غير الجحودية نحو جئت لا كرمك فالفعل منصوب بعد هذه اللام بأن مضمرة ويجوز اظهارها نحو جئت لان أكرمك وتسمى هذه اللام لام كي بمعنى انها للسبب كما أن كي للسبب يعنون اذا كانت جارة تكون جارة وتكون ناصبة بمعنى أن ولا يعنون بذلك أن كي تقدر بعدها فتكون النصب باضمار كي لا باضمار أن وان كان يجوز أن ينطق بكي بعدها فتقول جئت لكي أكرمك لان كي لم يثبت اضمارها في غير هذا الموضع فحمل هذا عليه وانما ثبت اضمار أن فلزم أن يكون المضمر هنا أن وزعم أبو الحسن بن كيسان والسيرافي أنه يجوز أن يكون المضمر أن ويجوز أن يكون كي وحملهما على ذلك ما ذكرناه من أن العرب أظهرت بعدها أن تارة وكي تارة وزعم أهل الكوفة أن النصب في الفعل بهذه اللام نفسها كما زعموا ذلك في لام الجحود المتقدمة وان ما ظهر بعدها من أن وكي هو مؤكد لها وليست لام الجر التي تعمل في الاسماء لكنها لام تشتمل على معنى كي فاذا رأيت كي مع اللام فالنصب للام وكي مؤكدة واذا انفردت كي فالعمل لها وزعم ثعلب أن اللام بنفسها تنصب الفعل كما قال الكوفيون الا أنه قال لقيامها مقام أن قال أبو حيان وذلك باطل لانه قد ثبت كونها من حروف الجر وعوامل الاسماء لا تعمل الا في الاسماء فان اقترن الفعل بلا بعد اللام تعين الاظهار كقوله تعالى . لئلا يعلم أهل الكتاب . قال أبو حيان وسواء كانت لا نافية أو زائدة ولا يجوز الفصل بين لام كي والفعل المنصوب الا بها وانما ساغ ذلك لانها حرف جر ولا قد يفصل بها بين الجار والمجرور في فصيح الكلام نحو غضبت من لا شئ وجئت بلا زاد ويلزم اذ ذاك اظهار أن ليقع الفصل بين المتماثلين لانهم لو قالوا جئت للا تغضب كان في ذلك قلق في اللفظ ونبوة في النطق فجنبوه باظهار أن وحكم لام كي الكسر وفتحها لغة تميم الموضع الثاني بعد عطف بالواو أو الفاء أو ثم أو أو على اسم صريح كقوله

لَلبس عباءة وتقر عيني • أحب الى من لبس الشفوف

وقوله

لولا توقع معتر فارضيه • ما كنت أوثر أترابا على ترب

وقوله

إني وقتلى سليكا ثم أعقله • كالثور يضرب لما عافت البقر

وقوله تعالى . إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل . وشمل الاسم المصدر وغيره كقوله

ولولا رجال من رزام أعزة • وآل سبيع أو أسوءك علقما

واحترز بالصريح من العطف على المصدر المتوهم فانه يجب فيه اضمار أن كما تقدم ولا تنصب أن محذوفة في غير المواضع المذكورة الا نادرا وذهب جماعة الى أنه يجوز حذفها في غير المواضع المذكورة ثم اختلف هؤلاء فذهب أكثرهم الى أنه يجب رفع الفعل اذا حذفت وعليه أبو الحسن وجعل منه قوله • ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى • يريد أن أحضر قيل ومنه قوله تعالى . أفغير الله تأمروني أعبد . أي أن أعبد ووجهه أن العامل اذا نسخ عاملا وحذف رجع الاول لان لفظه هو الناسخ وذهب أبو العباس الى أنه اذا حذفت أن بقي عملها قال لان الاضمار لا يزيل العمل كما في رب وأكثر العوامل وأنشد عليه ما روى في البيت السابق أحضر بالنصب وقوله

وهم رجال يشفعوا الى فلم أجد • شفيعا اليه غير جود يعادله

وقوله • ونهنهت نفسي بعد ما كدت أفعله • وحكى من كلامهم خذ اللص قبل يأخذك ومن يحصرها وقرأ الحسن تأمروني أعبد وقرأ الاعرج ويسفك الدماء واختلف النحاة في القياس على ما سمع من ذلك فذهب الكوفيون وبعض البصريين الى القياس عليه قال أبو حيان والصحيح قصره على السماع لانه لم يرد منه الا ما ذكرناه وهو نزر فلا ينبغي أن يجعل ذلك قانونا كليا يقاس عليه فلا يجوز الحذف واقرار الفعل منصوبا ولا

مرفوعا ويقتصر فى ذلك على مورد السماع

﴿ص﴾ ﴿ خاتمة ﴾ ترد أن زائدة وليست المخففة ولا تفيد غير توكيد على الاصح فيهما بعد لما وبين قسم ولو وزعمها ابن عصفور رابطة وسيبويه فى قول موطئة وأبو حيان مخففة وشذوذا بعد كى وقاسه الكوفية وكاف الجر واذا ومفسرة وأنكرها الكوفية بين جملتين فى الاولى معنى قول لا لفظه قيل أو لفظه عاربة من جار فان وليها مضارع مثبت جاز رفعه ونصبه أو مع لا جازا والجزم قال الكوفية والاصمعى وشرطية قيل ونافية قيل وبمعنى لئلا قيل واذ مع الماضى قيل والمضارع

﴿ش﴾ لما انقضى الكلام فى أحكام أن الناصبة للمضارع وكان لفظا مشتركا بين المصدرية والزائدة والتفسيرية وغير ذلك على ما ذهب اليه بعضهم تمم الكلام وختم الباب بذكر بقية مواضعها وهى ستة أحدها الزيادة وأن الزائدة حرف ثنائى بسيط مركب من الهمزة والنون فقط وذهب بعضهم الى أنها هى المثقلة خففت فصارت مؤكدة قال أبو حيان ولا تفيد عندنا غير التأكيد وزعم الزمخشرى انه ينجر مع افادة التوكيد معنى آخر فيقال فى قوله تعالى . ولما أن جاءت رسلنا لوطا سىء بهم وضاق . دخلت أن فى هذه القصة ولم تدخل فى قصة ابراهيم فى قوله . ولما جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما . تنبيها وتأكيدا فى أن الاساءة كانت تعقب المجىء فهى مؤكدة للاتصال واللزوم ولا كذلك فى قصة ابراهيم إذ ليس الجواب فيه كالاول وقال الاستاذ أبو على دخلت منبهة على السبب وان الاساءة كانت لأجل المجىء لانها قد تكون للسبب فى قولك جئت أن تعطى أى للاعطاء قال أبو حيان وهذا الذى ذهب اليه لا يعرفه كبراء النحويين ومواقع زيادتها بعد لما كالآية وبين القسم ولو كقوله

أما والله أن لو كنت حرا * وزعم ابن عصفور فى المقرب انها حرف يربط جملة القسم بجملة المقسم عليه والذى نص عليه سيبويه انها زائدة ونص فى موضع آخر على أنها بمنزلة لام القسم الموطئة وقال أبو حيان الذى يذهب اليه فى أن هذه غير هذه المذاهب الثلاثة وهو انها المخففة من الثقيلة وهى التى وصلت بلو كقوله تعالى وأن لو استقاموا . وتقريره انه اذا قيل أقسم أن لو كان كذا لكان كذا فمعناه أقسم أنه لو كان كذا لكان كذا ويكون فعل القسم قد وصل اليها على اسقاط حرف الجر أى أقسم على أنه لو كان فصلاحية أن المشددة مكانها يدل على انها مخففة منها وتزاد شذوذا بعد كى وقاسه الكوفيون نحو جئت لكى ان أكرمك قالوا ولا موضع لان لانها مؤكدة للام كما أكدتها كى وبعد كاف الجر كقوله

ويوما توافينا بوجه مقسم * كأن ظبية تعطو الى وارق السلم

وبعد اذا كقوله

فأمهله حتى اذا أن كأنه * معاطى يد فى لجة الماء غامر

الموضع الثانى التفسير أثبته البصريون وأنكر الكوفيون كون ذلك من معانيها وهى عندهم الناصبة للفعل قال أبو حيان وليس ذلك بصحيح لانها غير مفتقرة الى ما قبلها ولا يصح أن تكون المصدرية الا بتأويلات بعيدة والكلام على مذهب البصريين فنقول أجريت أن فى التفسير مجرى أى لكن تفارقها فى أنها لا تدخل على مفرد لا يقال مررت برجل أن صالح وكأنهم أبقوا عليها ما كان لها من الجملة وهى فى هذا غير مختصة بالفعل بل تكون مفسرة للجملة الاسمية والفعلية نحو كتبت اليه أن افعل وأرسل اليه أن ما أنت ومنه . ونودوا أن تلكم الجنة . ولان التفسير بها شرطان أحدهما أن تكون مفسرة لما يتضمن القول أو يحتمله لا لقول مصرح به أو محذوف أو فعل متأول بمعنى القول فان صرح بالقول خلصت الجملة للحكاية دون أن وكذلك ان كان القول منويا وتقدم فعل مؤول به لكنه اذا لم يتأول كانت أن داخلة للتفسير بخلاف المصرح المقدر فانها تجىء بعده أن وذكر ابن عصفور فى شرح الجمل الصغير أن أن تأتى تفسيرا بعد صريح القول وفى البسيط اختلف فى تفسير

صريح القول فأجازه بعضهم وحمل عليه قوله تعالى . ما قلت لهم الا ما أمرتني به أن اعبدوا الله . ومنهم من يمنع في الصريح ويجيز في المضمر كقولك كتبت اليه أن قم . الشرط الثاني أن لا تتعلق بالاول لفظا فلا تكون معمولة ولا مبنية على غيرها ولذلك لم تكن تفسيرية في قوله تعالى . وآخر دعواهم أن الحمد لله . لانها واقعة خبرا للمبتدإ ولا في قولهم كتبت اليه بأن قم لانها معمولة لحرف الجر فان لم تأت بحرف الجر جاز فيها الوجهان وان ولي ان الصالحة للتفسير مضارع مثبت نحو أوحيت اليه أن يفعل كان فيه الرفع على انها حرف تفسير والنصب على انها مصدرية أو معه لا نحو أشرت اليه أن لا يفعل كان فيه الامران لما ذكر والجزم أيضا على النهي وتكون أن فيه تفسيرا . الموضع الثالث الشرط بمعنى أثبته الكوفيون والاصمعي واستدلوا بقوله

أتغضب أن أذنا قتيبة حزتا ⁂ جهارا ولم تغضب لقتل ابن حازم

قالوا لصحة وقوع ان موقعها وامتناع أن تكون الناصبة لانها لا تفصل بين الفعل أو المخففة لانه لم يتقدم عليها فعل تحقيق ولا شك وقال الخليل بل هي الناصبة وقال المبرد هي المخففة من الثقيلة على تقدير أتغضب من أجل انه اذنا ثم حذف الجار وخفف . الرابع النفي أثبته بعضهم وخرج عليه . قل إن الهدى هدى الله أن يؤتى أحد . أي لا يؤتى وأنكره الجمهور . الخامس بمعنى لئلا أثبته بعضهم وخرج عليه . يبين الله لكم أن تضلوا . أي لئلا تضلوا قال أبو حيان والصحيح المنع وتأويل الآية كراهة أن تضلوا . السادس بمعنى اذ أثبته بعضهم مع الفعل الماضي قيل ومع الفعل المضارع وجعل منه قوله تعالى . بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم . وقوله تعالى أن تؤمنوا بالله ربكم . أي اذ آمنتم قال أبو حيان وهذا ليس بشيء بل أن في الآيتين مصدرية والتقدير بل عجبوا لأن جاءهم ولذلك يخرجون الرسول وايا كم أن تؤمنوا بالله ربكم . وقد انقضى القول في شرح الكتاب الثاني من كتابنا جمع الجوامع وهذا القدر الى هنا نصف الكتاب واعلم أني لما شرعت في شرحه كنت بدأت أولا بشرح النصف الثاني فكتبت من أول الكتاب الثالث الى اثناء جمع التكسير على طريقة المزج ثم بدا لي أن أغير الاسلوب فشرحت من أوله على النمط المتقدم وكان في نيتي الاستمرار على هذه الطريقة الى آخر الكتاب والغاء القطعة التي كتبتها أولا بمزج وجه ثم لما ضاق الزمان عن ذلك أبقيت كل قطعة على حكمها وضممت هذه القطعة الى تلك ووصلت بينهما ولا يضر كون الشرح على أسلوبين نصفه بلا مزج ونصفه ممزوج ونعود هنالك إن شاء الله الى تكملة بقية الكتاب من جمع التكسير الى آخره على طريقة أوله والله الموفق

﴿ الكتاب الثالث في المجرورات وما حمل عليها وهي المجزومات ﴾

وما يستتبعها من ذكر أدوات الشرط غير الجازمة وما استطرد اليه من ذكر بقية حروف المعاني المرتبة على حروف المعجم وآخرها نون التوكيد وعقب بخاتمة في التنوين (الجر إما بحرف أو اضافة) لا ثالث لهما ومن زاد التبعية فهو رأي الاخفش مرجوح عند الجمهور كما سيأتي فان قلت الجر بالاضافة أيضا رأيه وهو مرجوح قلت نعم ولكن المراد الجر الكائن بسببها أو فيها على رأي سيبويه من أن الجار المضاف وعلى رأي ابن مالك انه الحرف المقدر لا جار سواه (الحروف) أي هذا بحث حروف الجر وسميت به قال ابن الحاجب لأنها تجر معنى الفعل الى الاسم وقال الرضي بل لانها تعمل اعراب الجر كما قيل حروف النصب وحروف الجزم وكذا قال الرضي وتسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم أي توصله اليه وتربطه به وحروف الصفات لانها تحدث صفة في الاسم فقولك جلست في الدار دلت في على أن الدار وعاء للجلوس وقيل لانها تقع صفات لما قبلها من النكرات وانما عملت لما تقدم من اختصاصها بما دخلت عليه فأشبهت الفعل ولم تعمل رفعا لانه اعراب العمد ومدخولها فضلة ولا نصبا لان محل مدخولها نصب بدليل الرجوع اليه في الضرورة ولو نصبت لاحتمل انه

بالفعل ودخل الحرف لاضافة معناه الى الاسم كما فى ماضر بت الا زيدا فتعين عملها الجر (الى) له معان فيكون (لانتهاء الغاية مطلقا) أى زمانا نحو ثم أتموا الصيام الى الليل ومكانا نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى قال الرضى ومعنى قولهم انتهاء الغاية وابتداؤها نهايتها ومبدؤها (قال ابن مالك) فى التسهيل (والتبيين) قال فى شرحه وهى المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو . رب السجن أحب الى . قال (و بمعنى فى) أى الظرفية لقوله تعالى . ليجمعنكم الى يوم القيامة . أى فيه وذكره جماعة فى قوله

فلا تتركنى بالوعيد كاننى * الى الناس مطلى به القار أجرب

قال (و) بمعنى (اللام) نحو والامر اليك . أى لك وقيل هى لانتهاء الغاية أى منته اليك (و) قال (الكوفية) وطائفة من البصرية (و) بمعنى (مع) أى المعية وذلك اذا ضممت شيأ الى آخر فى الحكم به أو عليه أو التعلق كقوله تعالى . من أنصارى الى الله . وقوله . وأيديكم الى المرافق . وقولهم الذود الى الذود ابل ولا يجوز الى زيد مال تريد مع زيد مال قال الرضى والتحقيق ان الى هذه للانتهاء فقوله الى المرافق أى مضافة اليها والذود الى الذود أى مضافة الى الذود وقال غيره وما ورد من ذلك مؤول على تضمن العامل وابقاء الى على أصلها والمعنى فى قوله . من أنصارى الى الله . من يضيف نصرته الى نصرة الله والى حينئذ أبلغ من مع لانك لو قلت من ينصرنى مع فلان لم يدل على أن فلانا وحده ينصرك وقيل التقدير من ينصرنى حال كونى ذاهبا الى الله (و) بمعنى (من) كقوله

تقول وقد عاليت بالكور فوقها * أيسقى فلا يروى الى ابن أحمر

أى منى (و) بمعنى (عند) كقوله

أم لا سبيل الى الشباب وذكره * أشهى الى من الرحيق السلسل

أى أشهى عندى كذا مثل ابن مالك وابن هشام فى المغنى ونازعه ابن الدماميني بانه تقدم ان المتعلقة بما يفهم حبا أو بغضا من فعل تعجب أو تفضيل معناها التبيين فعلى هذا تكون الى فى البيت مبينة لفاعلية مجرورها لا قسما آخر وأجاب شيخنا الامام الشمنى بان تلك شرطها كون التعجب والتفضيل من نفس الحب والبغض وهى هنا متعلقة بتفضيل من الشهوة (و) قال أبو الحسن (الاخفش و) بمعنى (الباء) نحو . واذا خلوا الى شياطينهم . أى بشياطينهم (و) قال (الفراء و) تكون (زائدة) للتوكيد كقوله تعالى . أفئدة من الناس تهوى اليهم . بفتح الواو تهواهم وغيره خرجها على تضمين تهوى معنى تميل أو على ان الاصل تهوى بالكسر فقلبت الكسرة فتحة والياء الفا كما قيل . فى ناصية ناصاة ذكره ابن مالك قال ابن هشام وفيه نظر لان شرط هذه اللغة تحرك الياء فى الاصل وأجاب ابن الصائغ بان أصل هذه الياء الحركة وسكونها عارض للاستثقال (الباء مكسورة) مطلقا (وقيل تفتح من الظاهر) فيقال بزيد قال أبو حيان حكاه أبو الفتح عن بعضهم (للالصاق) ويقال الالزاق قال فى شرح اللب وهو تعلق أحد المعنيين بالآخر قال أبو حيان قال أصحابنا هى نوعان أحدهما الباء التى لا يصل الفعل الى المفعول الا بها نحو سطوت بعمرو ومررت بزيد قال والالصاق فى مررت بزيد مجاز لما التصق المرور بمكان يقرب زيد جعل كانه ملتصق بزيد والآخر الباء التى تدخل على المفعول المنتصب بفعله اذا كانت تفيد مباشرة الفعل للمفعول نحو امسكت بزيد الاصل أمسكت زيدا فادخلوا الباء ليعلموا ان امساكك اياه كان بمباشرة منك له بخلاف نحو أمسكت زيدا بدون الباء فانه يطلق على المنع من التصرف بوجه ما من غير مباشرة قيل والالصاق معنى لا يفارق الباء ولهذا لم يذكر لها سيبويه معنى غيره زاد غيره (والتعدية) وتسمى باء النقل أيضا وهى المعاقبة للهمزة فى تصيير الفاعل مفعولا وأكثر ما تعدى الفعل القاصر تقول فى ذهب زيد ذهبت بزيد وأذهبته ومنه . ذهب الله بنورهم . وقد تكون مع المتعدى نحو دفع الله الناس بعضهم ببعض وصككت الحجر بالحجر والاصل دفع بعض الناس بعضا وصك

الجرا لجر (والسببية والاستعانة) جمع بينهما ابن مالك فى الالفية وابن هشام فى المغنى وفسر الثانية بالداخلة على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم ومثل الاولى بنحو . ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل . وقال الرضى السببية فرع الاستعانة ولذا اقتصر عليها أعنى الاستعانة ابن مالك فى الكافية الكبرى وحذف السببية وعكس فى التسهيل فاقتصر على السببية وقال فى شرحه باء السببية هى الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معدّاها مجازا نحو فأخرج به من الثمرات رزقا لكم . فلو قصد اسناد الاخراج الى الماء وقيل أنزل ماء أخرج من الثمرات رزقا لصح وحسن لكنه مجاز والآخر حقيقة ومنه كتبت بالقلم وقطعت بالسكين فانه يصح أن يقال كتب القلم وقطع السكين والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الافعال المنسوبة اليه تعالى فان استعمال السببية فيها يجوز واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز انتهى وقال أبو حيان ماذهب اليه ابن مالك من ان باء الاستعانة مدرجة فى باء السببية قول انفرد به وأصحابنا فرقوا بين باء السببية و باء الاستعانة فقالوا باء السببية هى التى تدخل على سبب الفعل نحو مات زيد بالحب و بالجوع وحججت بتوفيق الله و باء الاستعانة هى التى تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذى هو آلة نحو كتبت بالقلم ونجرت الباب بالقدوم و بريت القلم بالسكين وخضت الماء برجلى اذلا يصح جعل القلم سببا للكتابة ولا القدوم سببا للنجارة ولا السكين سببا للبرى ولا الرجل سببا للخوض بل السبب غير هذا (والظرفية) وهى التى يحسن موضعها فى نحو . نصركم الله ببدر . ونجيناهم بسحر (والمصاحبة) وهى كما قال ابن مالك التى يحسن موضعها مع و يغنى عنها وعن مصحو بها الحال نحو . اهبط بسلام . أى مع سلام . ولما جاءكم الرسول بالحق . أى مع الحق ومحقا . فسبح بحمد ربك . أى مع حمده وحامدا وهذه المعانى الخمسة تجامع الالصاق كما نقله أبو حيان عن الاصحاب وضم اليها باء القسم ولذا ذكرتها متوالية خلاف صنيع التسهيل (والغاية) نحو . وقد أحسن بى . أى الى (وكذا البدل) وهى التى يحسن موضعها بدل (والتبعيض) وهى التى يحسن موضعها من (على الصحيح) فيهما مثال الاول قول عمر رضى الله عنه كلمة ما يسرنى أن لى بها الدنيا أى بدلها وقول الحماسى

فليت لى بهم قوما اذا ركبوا * شنوا الاغارة فرسانا وركبانا

ومثال الثانى قوله تعالى . عينا يشرب بها عباد الله . أى منها وقوله شربن بماء البحر وقول الآخر

* شرب النزيف ببرد ماء الحشرج * وهذا المعنى أثبته الكوفيون والاصمعى والفارسى والعتبى وابن مالك والاول المتأخرون وأنكرهما جماعة وقالوا فى أمثلة الاول الباء للسببية وأولوا أمثلة الثانى بان يشرب وشربن وشرب ضمن معنى يروى ونحوه وقيل المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت الماء بالعسل قال بعضهم ولو كانت الباء للتبعيض لصح زيد بالقوم تريد من القوم وقبضت بالدراهم أى من الدراهم (قال ابن مالك) فى التسهيل (والتعليل) قال فى شرحه وهى التى يحسن موضعها اللام غالبا نحو . فبظلم من الذين هادوا . إن الملأ يأتمرون بك . قال واحترزت بقولى غالبا من قول العرب غضبت لفلان اذا غضبت من أجله وهو حى وغضبت به اذا غضبت من أجله وهو ميت قال أبو حيان ولم يذكر أصحابنا هذا المعنى وكان التعليل والسبب عندهم شئ واحد قال و يدل لذلك ان المعنى الذى سمى به باء السبب موجود فى باء التعليل لانه يصلح أن ينسب الفعل لما دخلت عليه باء التعليل كما يصح ذلك فى باء السبب فتقول ظلم أنفسكم اتخاذكم العجل وأما يأتمرون بك فالباء فيه ظرفية أى يأتمرون فيك أى يتشاورون فى أمرك لاجل القتل انتهى * وهذا هو الحق قال أيضا (والمقابلة) قال وهى الداخلة على الاعواض والاثمان قال وقد تسمى باء العوض نحو اشتريت الفرس بألف وكافأت الاحسان بضعف والظاهر انها داخلة فى باء البدل (و) قال (الكوفية و بمعنى على) أى الاستعلاء وجزم به ابن مالك نحو ومن

إن تأمنه بقنطار أى عليه بدليل • إلا كما أمنتكم على أخيه • واذا مروا بهم يتغامزون • أى عليهم بدليل وانكم لتمرون عليهم • أرب يبول الثعلبان برأسه • بدليل تمامه • لقد ذل من بالت عليه الثعالب • قالوا (و) بمعنى (عن وفى إختصاصها بالسؤال خلاف) فقيل تختص به وظاهر كلام أبى حيان أن الكوفيـة كلهم عليه كقوله تعالى • فاسأل به خبيرا بدليل يسئلون عن أنبائكم وقول علقمة

فان تسألونى بالنساء فاننى • بصير بأدواء النساء طبيب

وقيل لا وعليه ابن مالك نحو • يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم • تشقق السماء بالغمام • والبصرية أنكروا هذا المعنى وأولوا الآية والبيت على أن المعنى إسأل بسببه خبيرا وبسبب النساء لتعلموا حالهن أو تضمين السؤال معنى الاعتناء والاهتمام قالوا ولو كانت الباء بمعنى عن لجاز أطعمته بجوع وسقيته بعجة تريد عن جوع وعن عجـة قال ابن هشام فى التأويل الأول بعد لان المجرور بالباء هو المسئول عنه ولا يقتضى قولك سألت بسببه أن المجرور هو المسئول عنه (و) قال ابن هشام (الخضراوى و) بمعنى (الكاف) داخلة على الاسم حيث يراد التشبيه نحو لقيت بزيد الاسد ورأيت به القمر أى بلقائى اياه الاسـد أى شبهه قال أبو حيان والصحيح أنها للسبب أى بسبب لقائه وسبب رؤيته (وتزاد توكيدا فى مواضع) ستة وهى الفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر والحال والتوكيـد وهى مذكورة فى محالها ومن غريب زيادتها أنها تزاد فى المجرور كقوله • فأصبحن لا يسألنـه عن بما به • (قال ابن مالك و) تزاد (عوضا) ومثله بقوله

ولا يواتيك فيما ناب من حدث • الا أخو ثقـة فانظر بمن تثق

قال أراد من تثق فزاد الباء قبل من عوضا (وحكاه) أيضا (فى عن وعلى) وأنشد قوله

أتجزع أن نفس أتاها حمامها • فهلا التى عن بين جنبيك تدفع

أى فهلا عن التى بين جنبيك تدفع فحذف عن وزادها بعد التى عوضا وقول الآخر

ان الكريم وأبيك يعتمل • ان لم يجد يوما على من يتكل

أى ان لم يجد من يتكل عليه فحذف عليه وزاد على قبل من عوضا (وقاسه فى الى وفى اللام ومن) فقال فى الشرح يجوز عنـدى أن يعامل بهـذه المعاملة من واللام والى وفى قياسا على عن وعلى والباء فيقال عرفت ممن عجبت ولمن قلت والى من أديت وفيمن رغبت والاصل عرفت من عجبت منـه ومن قلت له ومن أديت اليه ومن رغبت فيـه فحـذف ما بعـد من وزيد ما قبلها عوضا (ورده أبو حيان) أى العوض بأنواعـه فقال فى الابيات المستشهد بها لا يتعين فيها التأويل المذكور لاحتمال أن يكون الكلام تم عند قوله فانظر أى فانظر لنفسك ولما قدم انه لا يواتيـه الا أخو ثقة استدرك على نفسه فاستفهم على سبيل الانكار على نفسه حيث قرر وجود أخى ثقة فقال بمن تثق أى لا أحد يوثق به فالباء فى بمن متعلقة بتثق وكذا البيت الآخر يحتمل تمام الكلام عند قوله • ان لم يجد يوما • أى انه اذا لم يجد ما يستعين به اعتمل بنفسـه ثم قال على من يتكل ومن استفهامية أى لا أحد يتـكل عليه فعلى متعلقه يتكل ولم يؤول البيت الثانى وقال فى المقيس هذا الذى أجازه قياسا لم يثبت الاصل الذى يقاس عليه ألا ترى الى ما ذكرناه من التأويل فيما استدل به ولو كانت لا تحتمل التأويل لـكانت من الشـذوذ والندور والبعد من الاصول بحيث لا يقاس عليها ولا يلتفت اليها قال وقد نص سيبويه على أن عن وعلى لا يزادان لا عوضا ولا غير عوض (حتى كالى) فى انتهاء الغاية (لكن) الى أمكن منها ولذلك خالفتها فى أشياء الاول انها (تفيد تقضى الفـعل شيأ فشيأ) ولذا لا يجوز كتبت حتى زيد وانا حتى عمرو ويجوز كتبت الى زيد وانا الى عمـرو وأى هو غايتى كما فى حديث مسلم انا بك واليك (و) الثانى انها (لا تقبل الابتداء) لضعفها فى الغاية فلا يقال سرت من البصرة

حتى الكوفة كما يقال الى الكوفة (و) الثالث انها (لا تجر الا آخرا) الا آخر جزء نحو أكلت السمكة حتى رأسها (قال الاكثر أو ملاقياله) أى متصلا به نحو ﴿ سلام هى حتى مطلع الفجر ﴾ ولا يجوز سرت حتى نصف الليل بخلاف الى ومقابل الاكثر قول السيرافى وجماعة أنها لا تجر الا الجزء فقط دون المتصل به قال الرضى وهو مردود بالآية (خلافا لابن مالك) اذ قال فى التسهيل وشرحه والتزم الزمخشرى كون مجرورها آخر جزء أو ملاقى آخر جزء وهو غير لازم بدليل قوله

عينت ليلة فمازلت حتى ٭ نصفها راجيا فعدت يؤوسا

قال أبو حيان وما نقله الزمخشرى هو قول أصحابنا وما استدل به لا حجة فيه لانه لم يتقدم العامل فيها حتى ما يكون مابعدها جزء له فى الجملة المغياة بحتى فليس البيت نظير ما مثل به أصحابنا ولو صرح فقال مازلت راجيا وصلها تلك الليلة حتى نصفها كان ذلك حجة على الزمخشرى ونحن نقول اذا لم يتقدم فى الجملة المغياة بحتى مايصح أن يكون ما بعدها آخر جزء جاز أن تدخل على ماليس به ولا ملاقياله وكذا قال ابن هشام فى المغنى على ان ابن مالك جزم باشتراط ذلك فى الكافية الرابع انها لا تجر الا (ظاهرا خلافا للمبرد والكوفية) فى نحو بزعم جرها المضمر مستدلين بنحو قوله

فلا والله لا يلقى اناس ٭ فتى حتاك يا ابن أبى زياد

والجمهور قالوا إنه ضرورة قال أبو حيان ومن أجاز جرها المضمر أدخلها على المضمرات المجرورة كلها قال ولا ينبغى القياس على حتاك فى هذا البيت فيقال ذلك فى سائر الضمائر قال وانتهاء الغاية فى حتاك هنا لا أفهمه ولا أدرى ما يعنى هنا بحتاك فلعل هذا البيت مصنوع انتهى ومثل ابن هشام فى المغنى بقوله

أتت حتاك تقصد كل فج ٭ ترجى منك انها لا تخيب

قال واختلف فى علة المنع فقيل هى أن مجرورها لا يكون الا بعضا لما قبلها أو كبعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل قال ويرده أنه قد يكون ضميرا حاضرا كما فى البيت فلا يعود على ما تقدم وانه قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل كقولك زيد ضربت القوم حتاه وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة فانها تدخل عليه على الاصح قال ويرده أنها لو دخلت عليه لقيل فى العاطفة قاموا حتى أنت وأكرمتهم حتى اياك بالفصل لان الضمير لا يتصل الا بعامله وفى الخافضة حتاك بالوصل كما فى البيت وحينئذ فلا التباس وقيل العلة أنها لو دخلت عليه قلبت ألفها ياء كما فى الى وهى فرع عن الى فلا تحتمل ذلك والا ساوى الفرع الاصل قال شيخنا الامام الشمنى والجواب بعد تسليم بطلان هذا اللازم ان فرعية حتى عن الى انما هى فى المعنى والعمل وذلك يوجب أن لا تحتمل ما يحتمله الى فيهما لا فى غيرهما وقال الشاطبى قال سيبويه استغنوا عن الاضمار فى حتى بقولهم حتى ذاك وبالاضمار فى الى لان المعنى واحد كما استغنوا بتركك عن وذر وودع (وابدال حائها عينا (لغة) الاولى بعنية والثانى هذلية قال ابن مالك قرأ ابن مسعود ﴿ ليسجننه عتى حين ﴾ فكتب اليه عمر ان الله أنزل هذا القرآن عربيا وأنزله بلغة قريش فلا تقرئهم بلغة هذيل (ومنع البصرية جرها لا يصلح) أن يكون (غاية لما قبلها) وأوجبوا فيه الرفع على أنها ابتدائية نحو العجب حتى الخز يلبس زيد وجوز جره الكسائى (و) الفراء ومنعوا أيضا الجر فيها اذا تلى الاسم بعدها جملة اسمية ومابعدها غير شريك لما قبلها فى المعنى (نحو ضربت القوم حتى زيد فتركت) وحتى زيد أبوه مضروب وجوز جره الكوفية (و) منع (الكوفية) الجر فيها اذا تلى الاسم الذى بعدها فعل عامل فى ضمير نحو ضربت القوم (حتى زيد ضربته) وقالوا لا يجوز حتى يقال فضربته وجوزه البصرية فيهما وجوزوا فى الاول أيضا العطف والابتداء (و) منع (الكل) الجر فيها اذا تلاه اسم مفرد نحو ضربت القوم (حتى زيد مضروب) وأوجبوا الابتداء وجوز وهما والعطف فيها اذا تلاه ظرف أو مجرور نحو القوم عندك حتى زيد عندك والقوم فى

لدار حتى زيد فى الدار أو جملة اسمية وما بعدها شريك لما قبلها فى المعنى نحو ضربت القوم حتى زيد هو مضروب وجوز والجر والعطف فيما اذا تلاه فعل عامل فى ضمير ما قبل حتى نحو ضربت القوم حتى زيد ضربتهم فان كان فى ضميره وهو غير شريك فالابتداء والحمل على الاضمار نحو ضربت القوم حتى زيد ضربت أخاه وأوجبوا العطف فيما اذا قامت عليه قرينة نحو ضربت القوم حتى زيدا أيضا فأيضا تدل على ارادة تكرر الفعل وهذا المعنى لا يعطيه الا العطف كأنك قلت ضربت القوم حتى ضربت زيدا أيضا (و زعم الفراء الجر) بحتى (نيابة) عن الى لا بنفسها كما جرت الواو نيابة عن رب قال وربما أظهروا الى فى بعض المواضع قالوا جاء الخبر حتى الينا جمعوا بينهما بتقدير الغاء أحدهما كما جمعوا بين اللام وكى (وتكون) حتى (حرف ابتداء) أى حرفا تبتدأ بعده الجمل أى تستأنف وحينئذ (تليه الجملتان) الاسمية كقول جرير

فمازالت القتلى تمج دماءها ۞ بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

وقول الفرزدق ۞ فواعجبا حتى كليب تسبنى ۞ والفعلية المضارعة كقراءة نافع وزلزلوا حتى يقول الرسول والماضية نحو حتى عفوا والمصدرة بشرط نحو. وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح . (خلافا لابن مالك فى زعمه) أنها (جارة قبل) الفعل (الماضى) باضمار أن بعدها على تأويل المصدر قال أبو حيان وقد وهم فى ذلك وقال ابن هشام لا أعرف له فى ذلك سلفا وفيه تكلف اضمار من غير ضرورة (و) خلافا (له وللاخفش) أبى الحسن (فى) زعمهما (أنها) جارة (قبل اذا) وأن اذا فى موضع جر بها والجمهور على أنها حينئذ ابتدائية واذا فى موضع نصب بشرطها أو جوابها قال أبو حيان وليس معنى قولهم حرف ابتداء انه يصحبها المبتدأ دائما بل معناه أنها يصلح أن يقع بعدها المبتدا كما قالوا هل وبل ولكن من حروف الابتداء وان كان يقع بعدها غير المبتدأ وانما المعنى انها لا يصح أن يقع بعدها المبتدا وما تقدم فى تفسيره أخذا من ابن هشام فى المغنى أولى وأقعد ثم قال قال بعض شيوخنا ضابط حتى أنها اذا وقع بعدها اسم مفرد مجرور أو مضارع منصوب فحرف جر واسم مرفوع أو منصوب فحرف عطف أو جملة فحرف ابتداء وتقدم فى باب الحال انه لا محل لهذه الجملة على الاصح (مسئلة متى دلت قرينة على دخول الغاية) أى التى بعد الى وحتى فى حكم ما قبلها (أو) على (عدمه) أى عدم دخوله فواضح انه يعمل به فالأول نحو قرأت القرآن من أوله الى آخره وبعتك الحائط من أوله الى آخره دل ذكر الآخر وجعله غاية على الاستيفاء . وايديكم الى المرافق . دلت السنة على دخول المرافق فى الغسل

ألقى الصحيفة كى يخفف رحله ۞ والزاد حتى نعله ألقاها

والثانى نحو . ثم أتموا الصيام الى الليل . دل النهى عن الوصال على عدم دخول الليل فى الصوم . فنظرة الى ميسرة فان الغاية لو دخلت هنا لوجب الانظار حال اليسار أيضا وكذلك يؤدى الى عدم المطالبة وتفويت حق الدائن

سقى الحيا الارض حتى أمكن عزيت ۞ لهم فلا زال عنها الخير مجدوذا

دل على عدم الدخول دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخير عنه (والا) أى وان لم تقم قرينة على الدخول ولا عدمه (فثالثها) أى الاقوال (وهو الاصح) ورأى الجمهور (تدخل مع حتى دون الى) حملا على الغالب فى البابين لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول فى الى والدخول فى حتى فوجب الحمل عليه عند التردد وأولها يدخل فيهما وثانيهما لا فيهما واستدل القولان فى استواء حتى والى بقوله تعالى . فتعناهم الى حين . وقرأ ابن مسعود حتى حين (ورابعها يدخل معهما) أى مع الى وحتى (ان كان من الجنس) و (لا) يدخل (ان لم يكن) نحو انه لينام الليل حتى الصباح أو الى الصباح نقله أبو حيان فى حتى عن الفراء والرمانى وجماعة وابن هشام فى الى غير المسمى قائله وهو قول الاندلسى فيما نقله الرضى (فان كانت حتى عاطفة دخلت وفاقا) نحو أكلت السمكة

حتى رأسها قال ابن هشام ووهم من ادعى الاتفاق فى دخول الغاية فى حتى مطلقا وإنما هو فى العاطفة والخلاف فى الخافضة مشهور قال والفرق ان العاطفة بمنزلة الواو (رب) بضم الراء وتشديد الباء وفتحها (ويقال رب) بفتح الراء (وربت) بضمها (وربت) بالضم وفتح الباء والتاء (وربت) بسكون التاء (وربت) بفتح الثلاثة (وربت) بفتح الاولين وسكون التاء (وتخفيف) الباء من هذه (السبعة وربتا) بالضم وفتح الباء المشددة (ورب) بالضم وبالسكون (ورب) بالفتح والسكون فهذه سبعة عشرة لغة حكاها ما عدا ربتا ابن هشام فى المغنى وحكى ابن مالك منها عشرا وزاد أبو حيان ربتا (وزعم) أبو الحسين على (بن فضال) المجاشعى فى كتاب الهوامل والعوامل (انها ثنائية الوضع) ساكنة الثانى كهل وبل وقد (وان فتح التاء مخففة دون الباء ضرورة) لا لغة (وان فتح الراء مطلقا) أى فى الجمع مشددا ومخففا مع التاء ودونها (شاذ) والجمهور على أنها ثلاثية الوضع وان التخفيف المذكور وفتح الراء لغة معروفة (و) زعم (الكوفية وابن الطراوة أنها اسم) مبنى لانها فى التقليل مثل كم فى التكثير وهى اسم باجماع وللاخبار عنها فى قوله

ان يقتلوك فان قتلك لم يكن * عارا عليك ورب قتل عار

فرب عندهم مبتدأ وعار خبره قال وتكون معمولة لجوابها كاذا فيبتدأ بها فيقال رب رجل أفضل من عمرو ويقع مصدرا كرب ضربة ضربت وظرفا كرب يوم سرت ومفعولا به كرب رجل ضربت واختار الرضى أنها اسم لأن معنى رب رجل فى أصل الوضع قليل من هذا الجنس كما أن معنى كم رجل كثير من هذا الجنس لكن قال إعرابه أبدا رفع على انه مبتدأ لا خبر له كما اختاره فى قولهم أقل رجل يقول ذلك الا زيد لتناسبهما فى معنى القلة قال فان كفت بما فلا محل لها حينئذ لكونها كحرف النفى الداخل على الجملة ومنع ذلك البصريون بأنها لو كانت اسما لجاز أن يتعدى اليها الفعل بحرف الجر فيقال برب رجل عالم مررت وان يعود عليها الضمير ويضاف اليها وذلك وجميع علامات الاسم منتفية عنها وأجيب عن البيت الاول بأن المعروف وبعض قتل عار وان صحت تلك الرواية فعار خبر محذوف أى هو عار كما صرح به فى قوله * يارب هيجا هى خير من دعه * والجملة صفة المجرور أو خبره اذ هو فى موضع مبتدإ قال أبو على ومن الدليل على انها حرف لا اسم أنهم لم يفصلوا بينها وبين المجرور كما فصلوا بين كم وبين ما تعمل فيه وفى مفادها أقوال أحدها أنه للتقليل دائما وهو قول الاكثر قال فى البسيط كالخليل وسيبويه وعيسى بن عمر ويونس وأبى زيد وأبى عمرو بن العلاء وأبى الحسن الاخفش والمازنى وابن السراج والجرمى والمبرد والزجاج والزجاجى والفارسى والرمانى وابن جنى والسيرافى والصيمرى وجلة الكوفيين كالكسائى والفراء وابن سعدان وهشام ولا مخالف لهم الا صاحب العين انتهى ثانيها للتكثير دائما وعليه صاحب العين وابن درستويه وجماعة وروى عن الخليل (ثالثها) وهو (المختار) عندى (وفاقا للفارابى) أبى نصر وطائفة (انها للتقليل غالبا والتكثير نادرا ورابعها عكسه) أى للتقليل قليلا وللتكثير كثيرا وجزم به فى التسهيل واختاره ابن هشام فى المغنى (وخامسها) موضوعة (لهما) من غير غلبة فى أحدهما نقله أبو حيان عن بعض المتأخرين (وسادسها لم توضع لواحد) منهما بل هى حرف اثبات لا يدل على تكثير ولا تقليل وانما يفهم ذلك من خارج واختاره أبو حيان (وسابعها) انها (للتكثير فى) موضع (المباهاة) والافتخار وللتقليل فيما عدا ذلك وهو قول الأعلم وابن السيد (وقيل) هى (لمبهم العدد) تكون تقليلا وتكثيرا قاله ابن الباذش وابن طاهر فهذه ثمانية أقوال حكاها أبو حيان فى شرح التسهيل ومن ورودها للتكثير قوله تعالى • ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين • فانه يكثر منهم تمنى ذلك وحديث البخارى يارب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة ومن مواضع الفخر قول عمارة بن عقيل

فان تكن الايام شين مفرقى * وأكثرن أشجانى وفللن من غربى
فيارب يوم قد شربت بمشرب * شفيت به عنى الصدى بارد عذب

وقول الآخر

فيارب يوم قد لهوت وليلة * بآنسة كأنها خط تمثال

ومن ورودها للتقليل

ألا رب مولود وليس له أب * وذى ولد لم يلده أبوان
وذى شامة غراء فى حر وجهه * مجللة لاتنقضى لأوان

أراد عيسى وآدم والقمر (وتصدر) وجوبا (غالبا) قال أبو حيان والمراد تصدرها على ماتتعلق به فلا يقال لقيت رب رجل عالم لاأول الكلام فقد وقعت خبر الان المخففة من الثقيلة وجوابا للو قال

اماوى انى رب واحد امه * ملكت فلا أسر لدى ولاقتل

وقال الآخر تيقنت أن رب امرئ خيل خائنا * أمين وخوان يخال أمينا

وقال ولو علم الاقوام كيف خلفتهم * لرب مفد فى القبور وحامد

قال شيخنا الامام الشمنى ويحتمل أن يعد ذلك ضرورة (ولا تجر غير نكرة) معها معربا كان أو مبنيا كقوله

رب من انضجت غيظا قلبه * قد تمنى لى موتا لم يطع

(خلافا لبعضهم) فى تجويزه جرها المعرف بأل محتجا بقوله

ربما الجامل المؤبل فيهم * وعناجيج بينهن المهار

بجر الجامل وأجاز الجمهور بأن الرواية بالرفع وان صحت بالجر خرج على زيادة أل ولانها إما للقلة أو للكثرة وغير النكرة لايحتملهما الان المعرفة إما للقلة فقط كالمفرد والمثنى أو للكثرة فقط كالجمع ومالا يحتملهما لايحتاج الى علامة يصير بها نصا (وفى وجوب نعته) أى مجرورها (خلف) فقال المبرد وابن السراج والفارسى والعبدى وأكثر المتأخرين وعزى للبصريين يجب لان رب أجريت مجرى حرف النفى حيث لاتقع الاصدرا ولا يتقدم عليها مايعمل فى الاسم بعدها بخلاف سائر حروف الجر وحكم حرف النفى أن يدخل على جملة فالأقيس فى مجرورها أن توصف بجملة لذلك وقد يوصف بمايجرى مجراها من ظرف أو مجرور أو اسم فاعل أو مفعول وجزم به ابن هشام فى المغنى واختاره الرضى وقال الاخفش والفراء والزجاج وأبو الوليد الوقشى وابن طاهر وابن خروف لا يجب وتضمنها القلة أو الكثرة يقوم مقام الوصف واختاره ابن مالك وتبعه أبو حيان ومنع كونها لاتقع الاصدرا لما تقدم وكون مايعمل فيما بعدها لايتقدم مقتضيا لشبهها بحرف النفى بان لنا مالا يتقدم على المجرور والذى يتعلق به ولا يلزم أن يكون جاريا مجرى النفى نحو بكم درهم تصدقت على الخبرة (ويجر مضافا اليه ضمير مجرورها معطوفا) عليه (بالواو) خاصة نحو رب رجل وأخيه رأيت وسوغ ذلك كون الاضافة غير محضة فلم تفد تعريفا وقال الجزولى لانه يغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع قال الرضى ولو كان كذلك لجاز رب غلام والسيد ولا يجوز ذلك فى غير العطف من التوابع ولا فى العطف بغير الواو ولاق (وفى القياس) فى المعطوف بالواو (خلف) فأجازه الاخفش واختاره ابن مالك وأبو حيان وقصره سيبويه على المسموع أما ماحكاه الاصمعى من مباشرة رب المضاف الى الضمير حيث قال لأعرابية ألفلان أب أو أخ فقالت رب أبيه رب أخيه تريد رب أب له رب أخ له تقديرا للانفصال لكون أب وأخ من الاسماء التى يجوز الوصف بها فلا يقاس عليه اتفاقا (وتجر ضميرا) ويجب كونه (مفردا مذكرا) وان كان المميز مثنى أو جمعا أو مؤنثا وكونه (يفسره نكرة منصوبة) مطابقة للمعنى الذى يقصده

المتكلم (تليه) غير مفصولة عنه فيقال ربه رجلا وربه رجلان وربه رجالا وربه امرأة وربه امرأتين وربه نساء قال

ربه امرأ أبك نال أمنع عزة * وغنى بعيد خصاصة وهوان

قال أبو حيان وسمع جره فى قوله * وربه عطب أنقذت من عطبه * على نية منه وهو شاذ (وجوز الكوفية مطابقته) الى الضمير لها أى النكرة المفسرة فى التثنية والجمع والتأنيث قياسا وسماعا قال

ربه فتية دعوت الى ما * يورث الحمد دائما فأجابوا

قال ابن عصفور وذلك لا يجوز عندنا لان العرب استغنت بتثنية التمييز وجمعه عنه كما استغنوا بتركه من وذر وودع قال أبو حيان ومن ذهب الى وجوب وصف مجرور رب لم يقل به هنا قال ابن أبى الربيع لانه استغنى بما دل عليه الاضمار من التفخيم عن الوصف فصار قولك ربه رجلا بمنزلة رب رجل عظيم لا أقدر على وصفه (والاصح أنه) أى هذا الضمير (معرفة) جرى مجرى النكرة فى دخول رب عليه لما أشبهها فى أنه غير معين ولا مقصود وقال بعضهم إنه نكرة واختاره ابن عصفور لوقوعه موقع النكرة وكانك قلت رب شىء ثم فسرت الشىء الذى تريده بقولك رجلا قال بخلاف الضمير العائد على نكرة مقدمة نحو لقيت رجلا فضربته لأنه نائب مناب معرفة اذ الاصل فضربت الرجل أو متأخرة وهو واقع موقع معرفة نحو نعم رجلا زيد فالضمير فى نعم واقع موقع ظاهر معرف بأل أو مضاف الى ما هى فيه (و) الاصح (انه) أى جر رب الضمير (ليس قليلا ولا شاذا) بل جائز بكثرة فصيحا وقال ابن مالك هو قليل وفى بعض كتبه شاذ قال أبو حيان وليس بصحيح الا أن عنى بالشذوذ شذوذ القياس وبالقلة بالنسبة الى جرها الظاهر فانه أكثر من جرها الضمير (و) الاصح (انها زائدة فى الاعراب لا المعنى) قال أبو حيان ويدل عليه قولهم رب رجل عالم يقول ذلك فلولا أن رب زائدة فى الاعراب ما جاز ذلك لما يلزم من تعدى فعل المضمر المتصل الى ظاهره فجعل رب رجل فى موضع رفع بالابتداء هو الذى سوغ ذلك وان كانت تدل على معنى لان الزائد منه ما لا يتغير المعنى بزواله وهو الزائد للتوكيد ومنه ما يتغير ويسمى زائدا اصطلاحا باعتبار تخطى العامل اليه كقولهم جئت بلا زاد فان النحاة قالوا لا زائدة ولو أزيلت لتغير المعنى ومقابل الاصح قول ابن أبى الربيع إنها غير زائدة لانها تجوز معنى والزائد لا يجوزه وانما يكون مؤكدا (و) الاصح بناء على أنها زائدة فى الاعراب (ان محل مجرورها على حسب العامل) بعدها فهو نصب فى نحو رب رجل صالح لقيت ورفع فى نحو رب رجل عندى ورفع أو نصب فى نحو رب رجل صالح لقيته (لا لازم النصب) بالفعل الذى بعدها أو بعامل محذوف خلافا للزجاج ومتابعيه فى قولهم بذلك لما يلزم عليه من تعدى الفعل المتعدى بنفسه الى مفعوله بوساطة رب وهو لا يحتاج اليها وعلى الاول (فيعطف عليه) اى على محل مجرورها كما يعطف على لفظه قال

وسن كسنيق سناء وسنما * ذعرت بمدلاج الهجير نهوض

فعطف سنما على محل سن لانه فى موضع نصب بذعرت أراد ذعرت بهذا الفرس النهوض ثورا وبقرة والسنم بقرة الوحش بضم السين المهملة وفتح النون المشددة (و) الاصح (انها تتعلق) كسائر حروف الجر وقال الرمانى وابن طاهر لا تتعلق بشىء كالحروف الزائدة والاصح أن التعلق بالعامل الذى يكون خبر المجرور عاملا فى موضعه أو مفسرا له قاله أبو حيان وقال ابن هشام قول الجمهور انها معدية للعامل ان أرادوا المذكور فلا لانه يتعدى بنفسه أو محذوفا تقديره حصل أو نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغنى عنه ولم يلفظ به فى وقت فقولى والاصح منتصب على مسئلتى التعلق وكونه بالعامل معا كما قررته ومقابله فى الثانية قول الجماعة المذكورين (ثم) على التعليق (قال الكذة) الاصبهانى (حذفه لحن) ممنوع وقال ما أوردمن ذلك

ممنوع (و) قال (الخليل وسيبويه نادر) كقول الشماخ

ودوية قفر تمشى نعامها * كمشى النصارى فى خفاف اليرندج

أى قطعتها قال أبو حيان ومما يرد قول الكندة قولهم رب رجل قام ورب ابنه خير من ابن وقول الشاعر

ألا رب من تغتشه لك ناصح * ومؤتمن بالغيب غير أمين

(و) قال (أبو على) الفارسى (والجزولى كثير) وبه جزم ابن الحاجب (ورابعها واجب) نقله صاحب البسيط عن بعضهم قال لانه معلوم كما حذف من بسم الله وتالله لأفعلن (وخامسها) قال ابن أبى الربيع (يجب) حذفه (ان قامت الصفة مقامه) نحو رب رجل يفهم هذه المسئلة أى وجدته فان لم يقم مقامه جاز الحذف وعدمه سواء كان هناك دليل أم لا كأن تسمع انسانا يقول ما رأيت رجلا عالما فتقول رب رجل عالم رأيت ولك حذف رأيت وكأن يقول ذلك ابتداء غير جواب (ويجب كونه) أى الفعل الذى يتعلق به رب (ماضيا) معنى قاله المبرد والفارسى وابن عصفور وقال أبو حيان إنه المشهور ورأى الاكثرين (وقيل يأتى حالا) أيضا فلا يقال رب رجل سيقوم قاله ابن السراج (وقيل و) يأتى (مستقبلا) أيضا قاله ابن مالك كقوله تعالى . ربما يود الذين كفروا . الآية وقول هند أم معاوية

يا رب قائلة غدا * يالهف أم معاويه

والأولون تأولوا الآية على أنه موضع الماضى على حد ونفخ فى الصور قال ابن هشام وفيه تكلف لاقتضائه أن الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل قال والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله يارب قائلة غدا وأجاب شيخنا الامام الشمنى بأنه لا تكلف لانهم قالوا ان هذه الحالة المستقبلة جعلت بمنزلة الماضى المتحقق فاستعمل معها ربما المختصة بالماضى وعدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلف فى اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضى فهو مستقبل فى التحقيق ماض بحسب التأويل وأما البيت فأجاب أبو حيان بأنه من باب الوصف بالمستقبل لا من باب تعلق رب بما بعدها قال ونظيره قولك رب مسىء اليوم يحسن غدا أى رب رجل يوصف بهذا (ولا يسبقها) متعلقها لان لها الصدر (وقد يسبق بألا ويا) واقعة (صدرا جواب شرط غالبا) كقوله

ألا رب مأخوذ باجرام غيره * فلا تسأمن هجران من كان مجرما

وقوله * فان أمس مكروبا فيارب قينة * ومن سبقها بيا لا فى جواب شرط حديث يارب كاسية (على للاستعلاء) حسا نحو . وعليها وعلى الفلك تحملون . أو معنى نحو . فضلنا بعضهم على بعض . وللرجال عليهن درجة . قال ابن مالك ومنه المقابلة للام المفهمة ما يجب كقوله * فيوم علينا ويوم لنا * وما وقع بعد وجب أو شبهه أو كبر أو صعب ونحوه مما فيه ثقل أو دل على تمكن نحو . أولئك على هدى من ربهم . أنا على عهدك ووعدك ما استطعت (قال الكوفية والعتبى وابن مالك وبمعنى مع) أى المصاحبة نحو . وآتى المال على حبه . أى مع حبه . وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم . أى مع ظلمهم (و) بمعنى (فى) أى الظرفية نحو . واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان . أى فى ملكه . ودخل المدينة على حين غفلة . أى فى حين (و) بمعنى (من) نحو . واذا اكتالوا على الناس . أى من الناس . لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أى منهم بدليل الحديث احفظ عورتك الا من زوجتك . وما ملكت يمينك (و) بمعنى (عن) أى المجاوزة نحو * اذا رضيت على بنو قشير * (و) بمعنى (الباء) نحو . حقيق على أن لا أقول على الله . أى بأن كما قرأ أبى (و) بمعنى (اللام) أى التعليل نحو ولتكبروا الله على ما هداكم . أى ولاجل هدايته اياكم والبصريون قالوا لو كان لها هذه المعانى لوقعت موقع هذه الحروف فكنت تقول وليت عليه أى عنه وكتبت على القلم أى به وجاء زيد على عمرو أى معه والدرهم على الصندوق أى فيه وأخذت على الكيس أى منه وأولوا ما تقدم على التضمين ونحوه فضمن تتلوا معنى تقول ورضى معنى عطف

را كتالوا بمعنى حكموا فى الكيل وحافظون بمعنى قاصرون وحقيق بمعنى حريص ولتكبروا بمعنى تحمدوا (وحذفها وزيادتها ضرورة) كقوله

تحن فتبدى مابها من صبابة * واخفى الذى لولا الأسى لقضاني

أى يقضى على وقوله

أبى الله الا أن سرحة مالك * على كل أفنان العضاه تروق

فعلى زائدة لان راق يتعدى بنفسه وجوز ابن مالك زيادتها فى النثر كحديث من حلف على يمين أى يمينا وقال أبو حيان هو على تضمين حلف بمعنى جسر (وجوز الاخفش حذفها ونصب تاليها مفعولا) نحو . ولكن لا تواعدوهن سرا أى على سر . لأقعدن لهم صراطك المستقيم . أى على صراطك (وزعمها ابن الطراوة وأبو على الفارسى (والشلوبين اسما) دائما معربا لانها لا يظهر فيها علامة البناء من شبه الحرف اذ لاحرف فى معناها وقلة تصرفها لا يوجب لها البناء قال ابن خروف وهو القياس (وقيل مبنيا) كهذا بدليل ان على الاسم على رأى الجمهور مبنية وكذا عن والكاف ومذ ومنذ اسما لتضمنها معنى الحرف الذى يكونه لانها بمعنى واحد فحملت عليها على طرد اللباب قال صاحب الافصاح وهذا هو الوجه والقياس (و) زعمها (الاخفش) اسما (إذا كان مجرورها وفاعل متعلقها ضميرى) مسمى (واحد) كقوله تعالى . أمسك عليك زوجك وقول الشاعر

هون عليك فان الامو * ر بكف الاله مقاديرها

لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل فى غير باب ظن وفقد وعدم قال أبو حيان وابن هشام وفيه نظر لانها لو كانت إسما حينئذ لصح حلول فوق محلها ولانها لو لزمت اسميتها لما ذكر لزم الحكم باسمية الى فى نحو . فصرهن اليك . واضمم اليك . وهزى اليك . قال فليتخرج هذا كله على التعلق بمحذوف كما فى سقيا لك أو على حذف مضاف أى هون على نفسك واضمم الى نفسك انتهى قال ابن الدماميني وقد يقال لا نسلم أن ما كان بمعنى شئ يصح حلوله محله (واجراه) أى اجرى الاخفش ما قاله فى على من اسميتها فى الحالة المذكورة كقول امرئ القيس * دع عنك نهبا صيح فى حجراته * وقول أبى نواس * دع عنك لومى فان اللوم اغراء * قال ابن هشام وقد تقدم ما فيه قال ومما يدل على انها ليست اسما انه لا يصح حلول الجانب محلها (عن للمجاوزة) وهى الاصل ولهذا عدى بها صد وأعرض واضرب وانحرف وعدل ونهى ونأى وحرف ورحل واستغنى ورغب ونحوها ومنه باب الرواية والاخبار لان المروى والمخبر به مجاوز لمن أخذ عنه (قال الكوفية وابن قتيبة وابن مالك والاستعانة) كالباء نحو . وما ينطق عن الهوى . أى به (والتعليل) نحو . وما كان استغفار ابراهيم لأبيه الا عن موعدة . ما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك (وبمعنى على) أى الاستعلاء كقوله تعالى . فانما يبخل عن نفسه . وقول الشاعر

لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسب * عنى ولا أنت ديانى فتخزونى

أى على (و) بمعنى (بعد) نحو . لتركبن طبقا عن طبق أى بعد طبق . يحرفون الكلم عن مواضعه . بدليل من بعد مواضعه . عما قليل ليصبحن نادمين . والبصريون قالوا هى للمجاوزة فى الجميع ولو كانت لها معانى هذه الحروف لجاز أن تقع موقعها فيقال زيد عن الفرس أى عليه وجئت عن العصر أى بعده وتكلم عن خبر أى به بل التقدير ما صدر نطقه عن الهوى . وما كان استغفار ابراهيم الا صادرا عن موعدة وما نحن بتاركى آلهتنا صادرين عن قولك وضمن يبخل معنى يرغب وأفضلت معنى انفردت (قال بعض شيوخنا) قال أبو حيان ووقوعها بمعنى بعد لتقارب معنى البعدية والمجاوزة لأن الشئ اذا جاء بعد الشئ فقد عداه وقته وجاوزه قال أبو حيان قال بعض شيوخنا وينبغى على قولهم انها بمعنى بعد أن تكون حينئذ ظرفا قال ولا أعلم أحدا قال انها اسم الا اذا دخل عليها حرف الجر

(و) بمعنى (في) أي الظرفية كقوله

أوامي سراة الحي حيث لقيتهم * فلاتك عن حمل الرباعة وانيا

أي في كقوله تعالى. ولاتنيا في ذكري. ورد بأن تعديه وني بعن معروف وفرق بين وني عنه وونى فيه بأن معنى الاول جاوزه ولم يدخل فيه والثاني دخل فيه وفتر (زاد ابن مالك والبدل نحو) قوله تعالى. لاتجزي نفس عن نفس شيأ. وحديث الصحيحين (صومي عن أمك و) زاد (ابن هشام) في المغني (و) معنى (من) نحو يقبل التوبة عن عباده. يتقبل عنهم أحسن ما عملوا. بدليل فتقبل من أحدهما. الآية (و) معنى (الباء) وفرق بينه وبين الاستعانة ومثله بالآية السابقة ومثل الاستعانة بنحو رميت عن القوس لانهم يقولون رميت بالقوس حكاه الفراء (وزيادتها ضرورة) كقوله * فأصبحن لايسألنه عن بما به * (خلافا لأبي عبيد) حيث أجازها في الاختيار واستدل بقوله تعالى. فليحذر الذين يخالفون عن أمره أي أمره (في للظرفية مكانا وزمانا) وقد اجتمعا في قوله تعالى. غلبت الروم في أدنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين. (حقيقة) كالآية (ومجازا) نحو ولكم في القصاص حياة. لقد كان لكم في يوسف واخوته آيات. (قال الكوفية وابن قتيبة وابن مالك ومعنى الباء) نحو يذرؤكم فيه أي بسببه * بصيرون في طعن الاباهر والكلى * أي بطعن (و) بمعنى (على) نحو ولأصلبنكم في جذوع النخل أي عليها (و) بمعنى (مع) أي المصاحبة نحو ادخلوا في أمم أي معهم. فخرج على قومه في زينته. (و) بمعنى (من) كقوله وهل يعمن من كان أحدث عصره * ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال

أي منها (و) بمعنى (الى) نحو وردوا أيديهم في أفواههم أي اليها (زاد ابن مالك والتعليل) كحديث ان امرأة دخلت النار في هرة حبستها في النفس مائة من الابل الحب في الله والبغض في الله من الايمان بدليل الحديث الآخر أن تحب لله وتبغض لله (والمقايسة) وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق نحو. فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة الا قليل. وقول الخضر لموسى ما علمي وعلمك في علم الله الا كما غمس هذا الطائر بمنقاره من البحر والبصريون قالوا لاتكون الا للظرفية ومالا يظهر فيه حقيقة فهي مجازية (وهل تزاد) أقوال أحدها نعم في الاختيار وغيره نحو. وقال اركبوا فيها بسم الله. ثانيها لا الا في الضرورة (ثالثها) وهو رأي الفارسي تزاد (ضرورة) لااختيارا كقوله

أنا أبو سعد اذا الليل دجى * تخال في سواده يرندجا

أي يخال سواده (الكاف للتشبيه) نحو زيد كالاسد (والتعليل) أثبته قوم قال ابن هشام وهو الحق سواء جردت نحو. ويكأنه لايفلح الكافرون. أي أعجب لانه لايفلح أو وصلت بما المصدرية نحو. واذكروه كما هداكم. (ونفاه الاكثرون وثالثها) تفيده (ان كفت بما) كحكاية سيبويه كما انه لايعلم فتجاوز الله عنه واختاره ابن مالك قال الكوفية والاخفش والاستعلاء وحكوا ان بعضهم قيل له كيف أصبحت فقال كخير أي على خير وكن كما أنت أي على ما أنت عليه وغيرهم قال هي للتشبيه على حذف مضاف أي كصاحب خير وعلى أن ما موصولة أي كالذي هو أنت (و) قال (السيرافي وابن أبي الخباز) في النهاية (والمبادرة) اذا اتصلت بما نحو صل كما يدخل الوقت وسلم كما تدخل قال ابن هشام وهو غريب جدا (وتزاد توكيدا) قال في التسهيل ان أمن اللبس نحو. ليس كمثله شيء. أي ليس مثله شيء والا لزم اثبات المثل وهو محال وبعضهم قال الزائد لفظ المثل والاول أولى بل القول بزيادة الاسم لم يثبت (وجرها المضمر ضرورة) كقوله * وان تك انسانا كهاالانس تفعل * أي ما مثلها وقوله

لولا ترى بعلا ولا حلائلا * كهو ولا كهن الا حاظلا

وعبارة التسهيل ودخولها على ضمير الغائب المجرور قليل قال أبو حيان وهي تفهم جوازه على قلة واختصاصه

بالغائب والمجرور وأصحابنا خصوه وأطلقوا المضمر وأنشدوا في دخولها على ضمير المتكلم وحركتها حينئذ الكسر

واذا الحرب شمرت لم يكن كى * حين يدعو الكماة فيها نزال

وحكوا فيه وفي المخاطب عن الحسن أنا كك وأنت كى وفي المرفوع قلت أى كانت نمت لما وفي المنصوب

فاحسن وأجمل في أسيرك انه * ضعيف ولم يأسر كاياك آسر

وحكوا أنت كانا وكهو انتهى فلذا عبرت بما تقدم وانما لم تجزه اختيارا استغناء عنها بمثل وشبه كما استغنوا فيه بالى عن حتى نص عليه سيبويه (وتقع اسما مرادفة) لمثل جارة أيضا (ثم قال سيبويه) والمحققون لا تقع كذلك الا (ضرورة) وحينئذ فتجر بالحرف كقوله

يضحكن عن كالبرد المنهم * بكا اللقوة الشعواء جلت فلم أكن

وبالاضافة كقوله

تيم القلب حب كالبدر لا بل * فاق حسنا من تيم القلب حبا

وتقع فاعلة كقوله

أتنتهون ولن ينهى ذوى شطط * كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل

ومبتدأة كقوله

بنا كالجوى مما نخاف وقد ترى * شفاء القلوب الصاديات الحوائم

واسم كان كقوله

لو كان في قلبى كقدر قلامة * فضلا لغيرك ما أتتك رسائلى

ومفعولة كقول النابغة

لا يبرمون اذا ما الافق جلله * برد الشتاء من الامحال كالأدم

وذلك في الشعر كثير جدا ولم يرد في النثر فاختص به (و) قال أبو الحسن (الاخفش و) أبو على (الفارسى) تقع كذلك (اختيارا كثيرا) نظرا الى كثرة السماع وعلى هذا يجوز في زيد كالاسد أن تكون الكاف في موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة وعلى ذلك كثير من المعربين منهم الزمخشرى قال ابن هشام ولو صح ذلك لجمع في الكلام مثل مررت بكالاسد (و) قال (أبو حيان) تقع اختيارا (قليلا) قال لانه تصرف فيها بكثرة ورودها فاعلة واسم كان ومفعولة ومبتدأة ومجرورة بحرف واضافة وهكذا شأن الاسماء المتصرفة يتقلب عليها وجود الاسناد والاعراب (و) قال أبو جعفر (بن مضاء) هى اسم (أبدا) لانها بمعنى مثل وما هو بمعنى اسم فهو اسم ورده الاكثرون بمجيئها على حرف واحد ولا يكون على ذلك من الاسماء الظاهرة الا محذوف منه أو شاذ وبورود زيادتها ولا تزاد الا الحروف (و) قال قوم هى اسم (اذا زيدت) ورد بان زيادة الاسم لم تثبت وقل جرها (مه كى المتعليل وتختص بما الاستفهامية وان وما المصدريتين) فلا تجر غيرها كقولهم في السؤال عن العلة كيمه وقولك جئت كى تكرمنى وقوله * يرجى الفتى كيما يضر وينفع * وقد تقدم في نواصب المضارع ان الكوفية أنكروا كونها جارة مع دليله ورده (اللام للملك) نحو لله ما في السموات وما في الارض . (والاختصاص) نحو . ان له أبا . فان كان له اخوة . الجنة للمؤمنين والسرج للفرس وهذا الشعر لفلان (والاستحقاق) وهى الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله . ويل للمطففين . ولهم في الدنيا خزى . قال ابن هشام وبعضهم يستغنى بالاختصاص عن ذكر الملك والاستحقاق ويمثله بالأمثلة المذكورة ويرجحه ان فيه تقليلا للاشتراك وفرق بعضهم بين الاستحقاق والاختصاص بان الاول

خص اذ هو ماشهدت به العادة وقد يخص الشئ بالشئ من غير شهادة عادة اذ ليس من لازم البشر أن يكون له ولد (والتمليك) نحو وهبت لزيد دينارا (أو شبهه) نحو . جعل لكم من أنفسكم أزواجا . والنسب نحو لزيد عم هو لعمرو خال (والتبليغ) وهي الجارة لاسم السامع لقول أوما في معناه نحو قلت له وأذنت له ونسبت له (والتبيين) وهى أقسام مابين المفعول من الفاعل بان يقع بعد فعل تعجب أواسم تفضيل من حب أو بغض تقول ماأحبنى وماأبغضنى فان قلت لفلان فأنت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما فان قلت الى فلان فالامر بالعكس ذكره ابن مالك قال ابن هشام ولكن ذلك أيضا فى معنى الى ومابين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية أو مفعولية غير ملتبسة بفاعلية ومصحوب كل منهما إماغير معلوم مما قبلها أومعلوم ولكن استؤنف بيانه تقوية للبيان وتوكيدا له واللام فى ذلك متعلقة بمحذوف فالاول نحو تبا لزيد وتحاله والثانى نحو سقيا وجدعاله (والتعجب) إمامع القسم وهى الداخلة على اسم الله تعالى نحو * لله يبقى على الايام ذوحيد * أو مجردا عنه وهى المستعملة فى النداء نحو

فيالك من ليل كأن نجومه * بكل مغار الفتل شدت بيذبل

(و بمعنى عند) نحو كتبته لخمس خلون قال ابن جنى ومنه قراءة الجحدرى . بل كذبوا بالحق لما جاءهم . بكسر اللام وتخفيف الميم (قال الاخفش والصيرورة) وتسمى لام العاقبة ولام المآل نحو . فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا * لدوا للموت وابنوا للخراب * (و) قال (الكوفيون والتعليل) نحو . واذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم . الآية فى قراءة حمزة بكسر اللام . وإنه لحب الخير لشديد . لايلاف قريش . (ومعنى الى) نحو . بان ربك أوحى لها . كل يجرى لاجل مسمى . سمع الله لمن حمده أى استمع اليه (و) بمعنى (على) نحو . ويخرون للاذقان سجدا . وتله للجبين . وان أسأتم فلها . واشترطى لهم الولاء (و) بمعنى (مع) كقوله

فلما تفرقنا كأنى ومالكا * لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

(و) بمعنى (من) كقول جرير

لنا الفضل فى الدنيا وأنفك راغم * ونحن لكم يوم القيامة أفضل

وقولك سمعت له صراخا (و) بمعنى (فى) نحو . ونضع الموازين القسط ليوم القيامة . لايجليها لوقتها الاهو . (و) بمعنى (بعد) نحو . أقم الصلاة لدلوك الشمس . صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته (و) قال (ابن الحاجب) فى الكافية (و) بمعنى (عن) مع القول نحو . وقال الذين كفروا للذين آمنوا الآية . أى عنهم وليس المعنى انهم خاطبوا به المؤمنين والالقال ماسبقتمونا اليه قال ابن الصباغ وفيه نظر لجواز أن يكون من باب الحكاية وجعلها ابن مالك وغيره للتعليل وقوم للتبليغ . ومن ذلك قالت أخراهم لأولاهم ربنا هؤلاء أضلونا . ولاأقول للذين تزدرى أعينكم لن يؤتيهم الله خيرا .

كضرائر الحسناء قلن لوجهها * حسدا و بغضا انه لذميم

(و) قال (ابن مالك) فى الخلاصة والكافية (والتعدية) ومثل له فى شرحها بقوله تعالى . فهب لى من لدنك وليا . ومثل ابنه بقولك قلت له كذا ولم يذكره فى التسهيل ولاشرحه بل فيه أن اللام فى الآية لشبه التمليك وفى المثال للتبليغ قال ابن هشام والاولى عندى ان يمثل للتعدية بنحو ماأضرب زيدا لعمرو وماأضربه لبكر وقال الرضى الشاطبى لم يذكر أحد من المتقدمين هذا المعنى للام فيما أعلم وايضا فالتعدية ليست من المعانى التى وضعت الحروف لها وانما ذلك أمر لفظى مقصوده ايصال الفعل الذى لايستقل بالوصول بنفسه الى الاسم فيتعدى اليه بواسطته وهذا القصد يشترك فيه جميع الحروف لانها وضعت لتوصيل الافعال الى الاسماء (والتوكيد) وهى الزائدة

بين المتضايفين نحو لا أبا لزيد ولا أخا له ولا غلامى له و يا بؤس للحرب والاصح ان الجر حينئذ بها لا بالمضاف لانها أقرب أو الفعل المتعدى ومفعوله كقوله تعالى « ردف لكم » وقول الشاعر

وملكت ما بين العراق ويثرب ۞ ملكا أجار لمسلم ومعاهد

(والتقوية) فى مفعول عامل (ناصب واحد) ضعف بالتأخير نحو « للرؤيا تعبرون » « للذين هم لربهم يرهبون » وبكونه فرعا فى العمل نحو « فعال لما يريد » « مصدقا لما معهم » « نزاعة للشوى » قال فى شرح الكافية ولا يفعل ذلك بمتعد الى اثنين لانه ان زيدت فيهما لزم تعدية فعل واحد الى مفعولين بحرف واحد ولا نظير له أو فى أحدهما لزم الترجيح بلا مرجح وايهام غير المقصود ووافقه أبو حيان قال ابن هشام والأخير ممنوع لانه اذا تقدم أحدهما دون الآخر وزيدت اللام فى المقدم لم يلزم ذلك وقد قال الفارسى فى قوله تعالى « ولكل وجهة هو موليها » باضافة كل انه من هذا والمعنى الله مولى كل ذى وجهة وجهته وقالوا فى قوله « هذا سراقة للقرآن يدرسه » ان الهاء مفعول مطلق لا ضمير القرآن وقد دخلت اللام فى أحد المفعولين المقدم بل ودخلت فى أحد المتأخرين فى قول ليلى

أحجاج لا تعطى العصاة مناهم ۞ ولا الله يعطى للعصاة مناها

قال لكنه شاذ لقوة العامل انتهى ۞ (والاشهر كسرها) أى لام الجر مع كل ظاهر الا المستغاث كما سبق (الا مع مضمر) فالأشهر فتحها (غير الياء) مقابل للاشهر أن بعض العرب يفتحها مع الظاهر مطلقا فتقول المال لزيد و بعضهم اذا دخلت على الفعل وقرئ « وما كان الله ليعذبهم » وخزاعة بكسرها مع المضمر وانما كسرت هى والباء وان كان الاصل فى الحرف الواحد بناؤه على الفتح تخفيفا لموافقة معمولهما ولم تكسر الكاف لانها تكون اسما أيضا فكان جرها ليس بالاضافة ولئلا تلتبس بلام الابتداء ونحوها وبقيت فى المضمر على الاصل لانه يميز ضمير الجر من غيره ولم يعول فى الظاهر على الفرق بالاعراب لعدم اطراده اذ قد يكون مبنيا وموقوفا عليه (لعل والجر بها لغة) عقيلية حكاها أبو زيد والاخفش والفراء قال شاعرهم ۞ لعل أبى المغوار منك قريب ۞ (وقد أنكرها قوم) منهم الفارسى وتأول البيت على ان الاصل لعله لابى المغوار جوابه قريب فحذف موصوف قريب وضمير الشان ولام لعل الثانية تخفيفا وادغم الاولى فى لام الجر ومن ثم كانت مكسورة ومن فتح فهو على لغة المال لزيد وهذا تكلف كثير مردود بنقل الائمة (وفيها حينئذ) أى اذا جرت فتح الآخر وكسره كما ذكر (مع حذف الاول ودونه) أى علّ ولعل (وحكم محلها ومجرورها كرب) فالاصح انها تتعلق بالعامل وقيل لا تنزيلا لها منزلة الزائد وان محل مجرورها على حسب ما بعدها ففى البيت المذكور محله رفع بالابتداء وقريب خبره (بمعنى لعل) نقل الفراء وابن الانبارى الجر بها قال الفراء وفى خبرها الرفع والنصب (بيض) لولا الامتناعية اذا تلاها ضمير جر نحو لولاى ولولاك ولولاه قال ۞ وكم موطن لولاى طحت كما هوى ۞ وقال ۞ لولاك فى ذا العام لم أحجج ۞ وقال ۞ لولاكم ساغ لحم عندها ودم ۞ وقال ۞ ولولاه ما قلت لدى الدراهم ۞ وقال ۞ ولولاهم لكنت كحوت بحره ۞ فقال سيبويه والجمهور (موضعه جر بها) واختصت به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر قالوا ولا جائز ان يكون مرفوعا لانها ليست ضمائر رفع ولا منصوبا والا لجاز وصلها بنون الوقاية مع ياء المتكلم كالياء المتصلة بالحروف ولانه كان حقها ان تجر الاسم مطلقا لكن منع من ذلك تشبيها بما اختص بالفعل من أدوات الشرط فى ربط جملة فالرابط التشبيه على موجب العمل فجروا بها المضمر (و) قال (الاخفش) والكوفية موضعه (رفع) على الابتداء إنابة لضمير الجر عن ضمير الرفع كما عكسوا فى انا كانت وأنت كانا ولولا غير جارة لان المضمر فرع الظاهر وهى لا تجر الاصل فكيف تجر الفرع وما قيل من أنها مختصة ممنوع وانما هى داخلة على الجملة الابتدائية (و) قال (المبرد)

هو (لحن) ورد باتفاق أئمة البصريين والكوفيين على روايته عن العرب (ولا يعطف عليه بالجر) بل يتعين الرفع نحو لولاك وزيد لانها لاتجر الظاهر وخرج بالامتناعية التحضيضية فلا يليها غير الفعل البتة (متى والجر بها لغة لهذيل (بمعنى من) كقوله

شربن بماء البحر ثم ترفعت ٭ متى لجج خضر لهن نئيج

(و) تأتى بمعنى (وسط) حكى وضعها متى كمه أى وسطه واذا كانت بمعنى وسط فهى اسم أو من لحرف جزم به ابن هشام وغيره (من) مبنية على السكون مكسورة الاول قال ابن درستويه وكان حقه الفتح لكن قصد الفرق بينها وبين من الاسمية (قال الكسائى والفراء أصلها منا) فحذفت الالف لكثرة الاستعمال واستدلا بقوله

بذلنا مارن الخطى فيهم ٭ وكل مهند ذكر حسام

منا ان ذر قرن الشمس حتى ٭ أغاب شريدهم قتر الظلام

قال فرد من الى أصلها لما احتاج الى ذلك فعلى هذا هى ثلاثية والجمهور أنها ثنائية وأولوا البيت على ان منا مصدر منى يمنى اذا قدر استعمل ظرفا كخفوق النجم أى تقدير أن ذر قرن الشمس وموازنته الى أن غربت (و) قال (ابن مالك هو لغة) لبعض العرب (و) قال (أبو حيان ضرورة لابتداء الغاية مطلقا) أى مكانا وزمانا وغيرهما نحو من المسجد الحرام ٭ أسس على التقوى من أول يوم ٭ مطرنا من الجمعة الى الجمعة خلقنا كم من تراب ثم من نطفة الآية من محمد رسول الله الى هرقل (وخصها البصرية) الا الاخفش والمبرد وابن درستويه (بالمكان) وأنكروا ورودها للزمان قال ابن مالك وغيره مذهبهم هو الصحيح لصحة السماع بذلك وكذا قال أبو حيان لكثرة ذلك فى كلام العرب نظما ونثرا وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيد وقال الرضى المقصود من معنى الابتداء فى من أن يكون الفعل المعدى بها شيأ ممتدا كالسير والمشى ويكون المجرور بمن الشئ الذى منه ابتدأ ذلك الفعل نحو سرت من البصرة أو يكون الفعل أصلا للشئ الممتد نحو تبرأت من فلان وخرجت من الدار لان الخروج ليس ممتدا حصوله بالانفصال ولو بأقل خطوة وليس التأسيس فى الآية حدثا ممتدا ولا أصلا له بل هو حدث واقع فيما بعد من فهى بمعنى فى ثم قال والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا منع من قولك نمت من أول الليل الى آخره وهو كثير الاستعمال قال وضابطها أن يحسن فى مقابلتها الى أو ما يفيد فائدتها نحو أعوذ بالله منك اذ المعنى ألتجئ اليه فالباء أفادت معنى الانتهاء (والتبعيض) وهى التى تسد بعض مسدها نحو ٭ منهم من كلم الله ٭ وقرأ ابن مسعود حتى تنفقوا بعض ما تحبون ٭ (والتبيين) للجنس وكثيرا ما يقع بعد ما ومهما وهما بها أولى لافراط ابهامها نحو ٭ ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك ٭ ما ننسخ من آية أو ننسها ٭ مهما تأتنا به من آية ٭ ومن وقوعها بعد غيرهما ٭ ويلبسون ثيابا خضرا من سندس ٭ فاجتنبوا الرجس من الاوثان (وأنكرهما طائفة) فمن أنكر التبعيض المبرد والاخفش الصغير وابن السراج والجرجانى والزمخشرى وقالوا هى للابتداء وأنكر الثانى أكثر المغاربة وقالوا فى الآية الاولى هى للتبعيض وفى الثانية للابتداء والمعنى فاجتنبوا من الرجس الاوثان وهو عبادتها وكذا قال الزمخشرى قال الرضى وهو بعيد لان الأوثان نفس الرجس فلا تكون مبدأ له (قال ابن مالك والتعليل) نحو مما خطاياهم ٭ أغرقوا (والبدل) وهى التى يصح محلها لفظ بدل نحو ٭ أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة ٭ لجعلنا منكم ملائكة فى الارض يخلفون ٭ ولا ينفع ذا الجد منك الجد أى بدلك (والفصل) وهى الداخلة على ثانى المتضايفين نحو ٭ والله يعلم المفسد من المصلح ٭ حتى يميز الخبيث من الطيب ورد بأن الفصل مستفاد من العامل وهو العلم ومازوان الظاهر كونها للابتداء أو المجاوزة (وبمعنى عن) نحو ٭ قد كنا فى غفلة من هذا فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله ٭ (و) بمعنى (على) نحو ٭ ونصرناه من القوم ٭ (و) بمعنى (الباء) نحو ٭ ينظرون من طرف

طرف خفى . (و) قال (الكوفية و) بمعنى (فى) نحو . اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة . (و) بمعنى (الى) نحو رأيته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك أى محلا للابتداء والانتهاء وقربت منه أى اليه (قيل و) بمعنى (عند) قاله أبو عبيدة نحو . لن تغنى عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيأ . قيل (و) بمعنى (ربما) اذا اتصلت مع ماقاله السيرافى وابن خروف وابن طاهر والاعلم كقوله

وانا لمما نضرب الكبش ضربة * على رأسه يلقى اللسان من الفم

والاكثرون قالوا انها فى الامثلة كلها ابتدائية ﴿تنبيه﴾ علم مما حكى عن البصريين فى هذه الاحرف من الاقتصار على معنى واحد لكل حرف ان مذهبهم ان أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما ان أحرف الجزم كذلك وما أوهم ذلك فاما مؤول تأويلا يقبله اللفظ أو على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف أو على النيابة شذوذا والأخير محل الباب كله عند غيرهم بلا شذوذ وهو أقل تعسفا (وتزاد) للتنصيص على العموم من نكرة لاتختص بالنفى نحو ماجاءنى من رجل وللتوكيد (قال الاخفش) من البصرية (والكسائى وهشام) من الكوفية (مطلقا) أى فى النفى والايجاب والنكرة والمعرفة واختاره فى التسهيل وشرحه قال لصحة السماع بذلك كقوله تعالى . يغفر لكم من ذنوبكم . ولقد جاءك من نبأ المرسلين . وحديث ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون وقول الشاعر

وكنت أرى كالموت من بين ساعة * فكيف ببين كان موعده الحشر

أى وكنت أرى بين ساعة كالموت وقوله * ويكثر فيه من حنين الاباعر * (و) قال (بعضهم) أى الكوفية (فى نكرة) منفية كانت أم موجبة سمع قد كان من مطر (و) قال قوم منهم الفارسى (فى نكرة شرط) كقوله

ومهما تكن عند امرىء من خليقة * وان خالها تخفى على الناس تعلم

(و) قال (الجمهور فى نكرة ذات نفى) بأى حرف كان من حروفه (أو نهى) نحو . مالكم من إله غيره . ماتسقط من ورقة الا يعلمها . لاتضرب من أحد (أو استفهام بهل) نحو . هل ترى من فطور . (لا غيرها) من سائر الادوات كيف ونحوها إذ لم تحفظ قاله أبو حيان (قال أبو حيان) فى الارتشاف (وفى) إلحاق (الهمزة) بهل (نظر) ولا أحفظه من كلام العرب وظاهر كلام شيخه الرضى الشاطبى الالحاق لانه قال لاتدخل من مع كل اداة استفهام كأين ومتى بل مع هل ومايقوم مقامها فى استدعاء الجواب بالنفى ثم الجمهور أولوا ما استدل به الاولون بأن التقدير بعض ذنوبكم ولقد جاءك نبأ من نبأ فحذف الموصوف أو هو أى جاء من الخبر كائنا من نبأ أو القرآن ومابعده حال وقد كان هو أى كائن من جنس المطر أو قصد به الحكاية كأنه سئل هل كان من مطر فأجيب على نمطه وانه من أشد الناس أى الشأن ومن عليه ﴿تنبيه﴾ شرط ابن هشام فى المغنى أن تكون المزيدة فيه أيضا فاعلا أو مفعولا به أو مبتدأ كما مثلت قال وأهمل أكثرهم هذا الشرط فيلزمهم زيادتها فى الخبر والتمييز والحال المنفيات وهم لايجيزون ذلك انتهى وقد سبقه الى معناه الرضى الشاطبى نقلا عن ابن أبى الربيع وغيره (وتفيد) اذا زيدت فى الحالة المذكورة (توكيدا وقال) على بن سليمان (الاخفش الصغير ابتداء) الغاية قال كأنه ابتدأ النفى من هذا النوع ثم عرض أن يقتصر به عليه (وتنفرد) من (بجر بله) كحديث البخارى عن أبى هريرة يقول الله أعددت لعبادى الصالحين مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما أطلعتم عليه والمعروف نصبه أو فتحه كما تقدم على أن فى بعض طرق الحديث من بله بفتح الهاء مبنية (وجر عند) نحو . رحمة من عندنا . قال الحريرى وغيره وقول العامة ذهبت الى عنده وقول بعض المريدين كل عندك عندى لايساوى نصف عندى لحن (و) بجر (مع) قرىء . هذا ذكر من معى . وحكى سيبويه ذهبت من معه (و) بجر (لدن) نحو . وحنانا

من لدنا (و) يجر (قبل و بعد) نحو . لله الامر من قبل ومن بعد (و) يجر (عن وعلى) كقوله * من عن يميني مرة وأمامى * وقوله * من عليه بعد ما تم ظمؤها * (وهما اسمان حينئذ) بمعنى جانب وفوق (مبنيان على الاصح) و به جزم ابن الحاجب قال لحصول مقتضى البناء وهو مشابهة الحرف فى لفظه وأصل معناه ونقل أبو حيان عن بعض أشياخه انهما معربان ولا ينافى ما رجحته هنا ما سبق ترجيحه من اعرابها على القول باسميتها لعدم العلة هناك اذ لا حرف حينئذ بمعناها تشبه به ولذا حكى بعضهم الاتفاق على اعرابها حينئذ مع حكايته الخلاف هنا (وقال الكوفية حرفان) بقيا على حرفيتهما (قالوا) أيضا (وتدخل) من (على كل) حرف (جار الا من واللام والباء وفى وسمع جر عن بعلى) فى بيت واحد وهو قوله * على عن يمينى مرت الطير سنحا * (والاصح انها) أى من (فى قبل و بعد) ابتدائية وهو قول الجمهور واستشكل بأنها لا ترد عندهم للزمان وأجيب بأنهما غير متأصلين فى الظرفية وانما هما فى الاصل صفتان للزمان اذ أصل جئت قبلك جئت زمانا قبل زمن مجيئك فبهمل ذلك فيهما وقال ابن مالك وجماعة هى فيهما زائدة بناء على ما اختاره من زيادتها فى الايجاب (و) الاصح انها (فى فعل) التفضيل (ابتدائية) وهو قول سيبويه ففى نحو زيد أفضل من عمرو لابتداء الارتفاع وشر منه لابتداء الانحطاط اذ لا يقع بعدها الى وقال ابن مالك وابن ولاد للمجاوزة وكأنه قيل جاوز زيد عمرا فى الفضل أو الشر أى ابتداء التفضيل منه قال ابن هشام قال ولو صح ذلك لوقع موضعها عن (قال الزمخشرى) فى الكشاف (والطيبى) فى حاشيته (وترد) من (اسما مفعولا) كقوله تعالى . فأخرج به من الثمرات رزقا لكم أعرب من مفعولا لأخرج ورزقا مفعول لاجله قال وكذا حيث كانت للتبعيض فهى فى موضع المفعول به قال الطيبى واذا قدرت من مفعولا كانت اسما كمن فى قوله من عن يمينه ﴿تنبيه﴾ ترد الى أيضا اسما بمعنى النعمة وجمعه الآلاء وفى اسما بمعنى الفم مجرورا وكى اسما مختصرا من كيف كما قيل فى سوف سو ومتى اسما بمعنى وسط كما تقدم (ومرت أحرف فى) مبحث (الاستثناء) وهى بيد وحاشا وخلا وعدا وبله (و) فى (الظروف) وهى مذ ومنذ ومع على خلف وتفصيل فأغنى عن اعادتها هنا (مسئلة لا يحذف الجار و يبقى عمله اختيارا) وان وقع فضرورة كقوله

اذا قيل أى الناس شر قبيلة * أشارت كليب بالأكف الاصابع

وقوله

وكريمة من آل قيس ألفته * حتى تبذخ فارتقى الاعلام

أى الى كليب وفى الاعلام أو نادر لا يقاس عليه كحديث البخارى صلاة الرجل فى جماعة تضعف على صلاته فى بيته وسوقه خمس وعشرين ضعفا أى بخمس (الا مع كم) كما تقدم فى مبحث التمييز (أو رب بعد) الفاء و (الواو العاطفة كثيرا) جدا حتى قال أبو حيان لا يحتاج الى خمس وعشرين مثالا دواوين العرب ملأى منه والتأويل قليل * فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع * بل بلد مثل الفجاج قتمه * (وقيل الجر بالثلاثة) أى الواو والفاء وبل أما الاول فقاله المبرد والكوفية قالوا ولا ننكر أن يكون للحرف الواحد معان و يدل لذلك مجيئها فى أول القصائد كقول رؤبة * وقاتم الاعماق خاوى المخترق * فليست عاطفة وردبانها لو كانت بمنزلة رب وليست عاطفة لدخل عليها واو العطف كما يدخل على رب ولا يقال كرهوا اتفاق اللفظين لانهم أدخلوها على واو القسم وأما الابتداء بها فى القصائد لامكان عطف على ما فى خاطره مما يناسب ما عطف عليه بدليل قول زهير أول قصيدة * دع ذا وعد القول فى هرم * فاشار بذا الى ما فى نفسه وأما حكاية الخلاف فى التأويل فقد وقع فى المغنى لابن هشام نقلا عن المبرد فى الفاء وعن بعضهم فى بل وفى الارتشاف نقلا عن بعضهم فيهما لكن ابن مالك وابن عصفور

وغيرهما قالوا لا خلاف فى ان الجر فيهما برب محذوفة لا بهما واقره أبو حيان فى شرح التسهيل وادعى الرضى ان الجر برب محذوفة بعد الثلاثة خاص بالشعر (قيل) وتجر رب محذوفة بعد (ثم) أيضا نقله أبو حيان عن صاحب الكافى قال وسبب ذلك أن هذه الاحرف من حروف العطف جامعة فى المعنى واللفظ وما عداها انما تجمع فى اللفظ (و) الجر بها محذوفة (دونها) أى دون الحروف المذكورة (أقل) كقوله

رسم دار وقفت فى طلله ✽ كدت أقضى الحياة من جلله

(قال ابن مالك أو غيرها) أى غير رب قد تجر محذوفا (فى جواب ما يضمر مثله) كزيد فى جواب من قال بمن مررت وبل زيد لمن قال ما مررت باحد ومنه قولك أقربهما منك بالبلد لمن قال فالى أيهما أهوى (أو معطوفا عليه) أى على ما يضمر بحرف (متصل) نحو فى الدار زيد والقصر عمرو أى وفى القصر ومنه . وفى خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون . واختلاف الليل والنهار . الآية (أو منفصل بلا) كقوله

فالحب جلدان هجرا ✽ أولا حبيب رأفة مجبرا

(أو لو) كقوله ✽ متى عد ثم بنا ولو فيه منا ✽ وان كان المعتاد فى مثل هذا النصب كقولهم ✽ آتنى بدابة ولو حمارا (أو) فى (مقرون بعده) أى بعد ما تضمر (بالهمزة) نحو أزيد بن عمرو فى جواب مررت بزيد (أو هلا) نحو هلا دينار فى جواب جئت بدرهم حكاهما الاخفش أو اذا والفاء (الجزائيتين) نحو مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح حكاه أى ان لا أمر بصالح فقد مررت بطالح وفى الصحيح من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث وان أربعة فخامس أو سادس قال فى التسهيل ويقاس على جميعها خلافا للفراء فى الصورة الاولى لقول العرب خير بالجر لمن قال كيف أصبحت بحذف الباء وبقاء عملها لان معنى كيف بأى حال فجعلوا معنى الحرف دليلا فلو لفظ به لكانت الدلالة أقرب وجواز الجر أولى قال أبو حيان وينبغى أن يتثبت فى جواز هذه الصور لان أصحابنا نصوا على أنه لا يجوز حذف الجار وابقاء عمله الا اذا عوض منه وذلك فى باب كم والقسم وجعلوا قول العرب خير من الشاذ الذى لا يقاس عليه وقد صرح صاحب البسيط بوجوب اعادة الجار بعد الهمزة فيقال أبزيد فى جواب مررت بزيد انتهى (وقال سيبويه أو الباء) ﴿تنبيه﴾ قالت العرب لاه أبوك يريدون لله أبوك قال سيبويه حذف لام الجر وال وهو شاذ لا يقاس عليه ثم قالوا لهى أبوك قلبوا وأبدلوا من الالف ياء وهو مبنى لتضمنه معنى لام الجر المحذوفة كابنى أمس لتضمنه معنى لام التعريف على الفتح لخفته على الياء وقال ابن ولاد بل أصله اله أبوك حذفت الهمزة ثم قالوا لهى بالقلب تشبيها للالف الزائدة بالاصلية وقال المبرد المحذوفة لام التعريف ولام الاصل والباقية لام الجر قال لان حرف الجر لمعنى وعلة وحذفه وابقاء عمله شاذ فالحكم بحذف غيره أولى أما لام التعريف فواضح اذ لا معنى لها هنا لصيرورة الكلمة علما فلم يفتقر اليها وأما لام الاصل فقد عهد حذف بعض الاصول تخفيفا كيد ودم (وفصله) أى الجار (من مجروره وتأخيره عنه) كلاهما (ضرورة) اما الاول فيكون بظرف كقوله ✽ ان عمر الاخيرا فى اليوم عمرو ✽ وبجار ومجرور كقوله

رب فى الناس موسر كعديم ✽ وعديم الخال ذا ايسار

ومفعول كقوله ✽ واقطع بالخرق الهيوع المراجم ✽ أى واقطع الخرق بالهيوع وسمع فى النثر بقسم حكى الكسائى اشتريته بوالله درهم وقاسه تلميذه على ابن المبارك الاحمر فى رب نحو رب والله رجل عالم لقيته قال أبو حيان ولا يبعد ذلك الا أن الاحتياط أن لا يقدم عليه الا بسماع وأما الثانى (وقيل يجوز فصل رب بقسم) قاله على بن المبارك الاحمر نحو رب والله رجل صالح صحبته والاصح المنع (مسئلة) فى اتصال ما بحرف الجر (تزاد ما بعد عن فلا تكف) أصلا كقوله تعالى . عما قليل ليصبحن نادمين . وقول الشاعر ✽ واعلم اننى عما قريب ✽

(و) بعد (الباء ومن فيكفان بقلة وبليهما (١) والفعل) كقوله

فلئن صرت لا تحير جوابا * لبما ان ترى وأنت خطيب

وقوله * وانا لمما يضرب الكبش ضربة * ومسئلة كف من بقلة ذكرها ابن هشام فى المغنى ولم يذكر ذلك ابن مالك فى التسهيل ولا أبو حيان بل سوى بينهما وبين عن ثم فى سبك المنظوم لابن مالك وتقترن ما بالباء والكاف فتكفهن والا كثر عدم الكف قال تعالى . فبما رحمة من الله . فبما نقضهم ميثاقهم . مما خطاياهم أغرقوا . (وتفيدان) مع (ما تعليلا) كربما ذكره ابن مالك فى التسهيل فى الباء وقال فعنى لبما قد ترى وأنت خطيب ربما أرى والسيرافى وغيره فى من وجزم به فى سبك المنظوم (وأنكره أبو حيان) أى افادتهما التعليل حينئذ وقال ما ورد من ذلك مؤول (و) تزاد ما بعد (رب فالغالب الكف وايلاؤها) مع (الماضى) لان التكثير والتقليل انما يكون فيما عرف حده والمستقبل مجهول كما قال

ربما أوفيت فى علم * ترفعن ثوبى شمالات

وقد يليها المضارع نحو . ربما يود . وقد يليها الجملة الاسمية نحو . ربما الجامل المؤبل فيهم . وقد لا يكف نحو * ربما ضربة بسيف صقيل * (وقيل يتعين) بعدها (الفعلية) اذا كفت قاله الفارسى وأول البيت على ان ما نكرة موصوفة بجملة حذف مبتدؤها اى رب شئ هو الجامل (وقد يحذف الفعل بعدها) كقوله

فذلك ان يلق الكريهة يلقها * حميدا وان يستغن يوما فربما

(و) قد (تلحق التاء) بها (ولا تكف) كقوله * ماوى يا ربتما غارة * (و) تزاد ما بعد (الكاف فتكف غالبا ويليها حينئذ (الجمل) الاسمية والفعلية كما صرح به فى الارتشاف نقلا عن النهاية كقوله

أخ ماجد لم يخزنى يوم مشهد * كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه

وقوله

ألم تر أن الفعل يتبع إلفه * كما عامر واللؤم مؤتلفان

وقد لا يكف كقوله

وننصر مولانا ونعلم انه * كما الناس مجروم عليه وجارم

وقوله * لا تشتم الناس كما لا تشتم * (وقال أبو حيان لا يكف أصلا) وأول الابيات الواردة فى ذلك على ان ما مصدرية منسبكة من الجملة بعدها بمصدر بناء على جواز وصلها بالاسمية ومحله حينئذ جر (حروف القسم الجارة) أى هذا مبحثها أفردت بترجمة لاختصاص القسم باحكام وفروع أحدها (الباء وهى الاصل) أى أصل أحرفه وان كانت الواو أكثر استعمالا منها لانها للالصاق فهى تلصق فعل القسم بالمقسم به (ومن ثم) أى من هنا وهو كون الباء الاصل (اختص بها الطلب والاستعطاف) فلا يقسم فيهما بغيرها نحو بالله استخبرن و بالله هل قام زيد أى أسئلك بالله مستحلفا (وجاز اظهار الفعل) أى فعل القسم (معها) نحو . وأقسموا بالله جهد أيمانهم . كما يجوز اضماره نحو . فبعزتك لأغوينهم . بخلاف غيرها (و) جاز (حذفها) لا غيرها من أحرفه (فينصب تاليها) باضمار فعل القسم قال ابن خروف وابن عصفور أو فعل آخر كالزم ونحوه (و يرفع) على الابتداء والخبر محذوف وروى بهما قوله * فقلت يمين الله أبرح قاعدا * ولا تجر (خلافا لمن جوز الجر) بالحرف المحذوف وهم الكوفيون و بعض البصريين (أو منع النصب الا فى) حرفين (قضاء الله وكعبة الله) وهو بعض أئمة الكوفية قال لان فعل القسم لا يعمل ظاهرا الا بحرف فكيف يكون مضمرا أقوى منه مظهرا وأجيب باتساعهم فى هذا الباب كثيرا أما الحرفان المذكوران فجوز نصبهما وأنشد

---

(١) بياض بالاصل

لا كعبة الله ماهجرتكم ＊ الا وفى النفس منكم أرب

(فان كان) المقسم به (الله وعوض) عن حذف الباء (هاء) محذوفة الالف لالتقاء الساكنين أو ثابتة لان الثانى مشدد فتنزل منزلة دابة مع وصل ألفه وقطعها نحو ها الله ها الله ها الله ها الله (أو) عوض (همزة محذوفة مفتوحة) نحو آلله لافعلن قال أبو حيان وأصحابنا يعبرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام وليس استفهاما حقيقة وقال الرضى بل هو استفهام حقيقى وقد يكون انكارا (أولم) يعوض ولكن (قطع ألفه) نحو أفالله لافعلن (جلا نقل) الحرفية (بدونه) أى التعويض حكى سيبويه الله لافعلن وحكى غيره كلا الله لاخرجن وانشدوا ＊ الارب من تغتشه لك ناصح ＊ وانما جاز ذلك فى هذا اللفظ فقط لان استعماله فى القسم أكثر من غيره ولهذا لحقه أنواع من التغيير فالواو له لا أفعل و وله (مدعو) أى الجر حال التعويض (بالعوض) أى بالعوض من الهمزة أو هاء (أو) بالحرف (المحذوف) المحذوف منه فالاخفش وجماعة من المحققين على الاول فى شرح الكافية وهو قوى لانه شبيه بتعويض الواو من الباء والتاء من الواو ولا خلاف فى كون الجر بهما فكذا ينبغى فى ها والهمزة وصحح فى التسهيل وشرحه الثانى وان كان لا يلفظ به كما كان النصب بعد الباء والواو واو وكى واللام بان المحذوفة وان كانت لازمة الحذف وعزاه فى البسيط الى الكوفيين ومقتضى كلام شرح الكافية تضعيفه ولم يصرح أبو حيان بترجيح واحد من القولين (أو عوض غيره) أى غير لفظ الله شيأ مما ذكر (فنصب حقا) نحو العزيز لافعلن (الثانى) أى ثانى حروف القسم (التاء وتختص بالله) نحو تالله تفتأ فلا تجر غيره لا ظاهرا ولا مضمرا لفرعيتها (وشذت فى الرحمن ورب الكعبة وربى وحياتك) سمع تالرحمن وترب الكعبة وتربى وتحياتك (الثالث) أى الثالث (اللام ويكون لما فيه معنى التعجب وغيره) كقولهم لله لا يؤخر الاجل أى تالله وقوله

＊ لله يبقى على الايام منتعل ＊ (الرابع) أى الرابع (الواو وتختص) بالظاهر فلا تجر ضميرا بخلاف الباء قال بك رب أقسم لا بغيرك (ولا يظهر معها الفعل) أى فعل القسم بل يضمر وجوبا نحو والقرآن الحكيم والله ربنا ما كنا مشركين (خلافا لابن كيسان) فى تجويزه اظهار الفعل مع الواو فيقال حلفت والله لاقومن قال أبو حيان ولم يحفظ ذلك فان جاء فيؤول على أن حلفت كلام تام ثم أتى بعده بالقسم ولا يجعل والله متعلقة بحلفت (ولا) يظهر الفعل أيضا (مع التاء واللام) بلا خلاف بل يجب اضماره كما تقدم (وهل هى) أى الواو (العاطفة أو بدل من الباء أو التاء) بدل (منها خلاف) فجزم الزمخشرى وابن مالك فى شرحى الكافية والتسهيل ونقله أبو حيان عن الجمهور بأنها بدل من الباء لتقارب معناهما لان الواو جمع والباء للالصاق وهو جمع فى المعنى ولانهما من حروف مقدم والقسم ان الباء بدل من الواو كما أبدلت منها فى نحو اتصل واتصف وتراث وتجاه وقال السهيلى وغيره بل الواو هى العاطفة كواو رب عطفت على مقدر ويقويه أنها لا تدخل على مضمر وكذلك العاطفة وانها لو كانت بدلا من الباء لم يختلفا فى الحركة كما لم تختلف حركة الهمزة المبدلة من الواو فى اشاح وأشاح وانها لم توجد قط بدلا منها لانها ليست من مخرجها ولما بينهما من المضادة اذ فى الواو لين وفى التاء شدة قال و يضعف عندى أن تكون التاء بدلا من الواو لما فيها من معنى العطف وليس ذلك فى الباء ولان التاء انما أبدلت منها حيث كثرت زيادتها فى تضاعيف الكلمة قال أبو حيان ولا يقوم دليل على صحة شىء من هذه المذاهب ولو كان أصلها العطف لم يدخل عليها واو العطف فى قوله

أرقت ولم تهجع لعينى هجعة ＊ و والله مادهرى بعسر ولا سقم

قال وممن ذهب الى أن التاء حرف مستقل غير بدل من الواو قطرب وغيره (الخامس) أى الخامس (أيمن) بفتح الهمزة وضم الميم (ويقال) فيه (إيمن) بالكسرة فالضم (وأيمن) بفتحهما (و إيمن) بالكسر فالفتح (وأيم)

بالكسر والضم لغة لسليم (وأيم) بالفتح والضم لغة لتميم (وإيم) بكسرتين (وهيم) بفتح الهاء مبدلة من الهمزة والضم قال أبو حيان وهى أغرب لغاتها (وإم) بكسرتين (وأم) بفتحتين (وأم) بالفتح والضم (وأم) بالفتح والكسر (وإم) بالكسر والضم لغة أهل اليمامة (وإم) بالكسر والفتح (ومن مثلث الحرفين) أى الميم والنون أى بفتحهما وكسرهما وضمهما (وم مثلثا) حكى الفتح الهروى والكسر والضم الكسائى والاخفش وان رجلا من بنى العنبر سئل ما الدهدران فقال م ربى الباطل فهذه عشرون لغة حكى ابن مالك منها بضع عشرة والسبب فى كثرة تصرفهم فيها كثرة الاستعمال (والاصح انه اسم) وقال الرمانى والزجاج هو حرف جر قال أبو حيان وهو خلاف شأنه (وثالثها من وم) بلغاتهما (حرفان) وليس بقية أيمن وجزم به ابن مالك فى كتابه سبك المنظوم لانهما لو كانا منها لم يستعملا الا مع الله كايمن وقد استعملتا مع غيره حكى من ربى لافعلن ولان الاسم المعرب لا يجوز حذفه حتى يبقى على حرف واحد ورد بان كثرة تصرفهم فيها اقتضى ذلك وهو أولى من اثبات حرف جر لم يستقر فى موضع من المواضع (و) الاصح (ان همزه وصل) بدليل سقوطها بعد متحرك كقوله

فقال فريق القوم لا وفريقهم * نعم وفريق ليمن الله لا ندرى

وقال الكوفيون بناء على انه عندهم جمع يمين واستدلوا بها مفتوحة ولا تكون همزة وصل مفتوحة وابدالها هاء فى بعض اللغات وأجابوا عن حذفها فى الدرج بانه تخفيف لكثرة الاستعمال ولا يبدل من الوصل (وثالثها) همز (أيم قطع) بخلاف أيمن حكى عن الاخفش قال لان أيمن قد علمت انها وصل ولا أحمل عليها أيم لان همزة الوصل ليست مطردة فى الاسماء (و) الاصح (انه معرب) لعدم سبب البناء وقال الكوفيون مبنى لشبهه الحرف فى عدم التصرف اذ لم يستعمل فى موضع من المواضع التى تستعمل فيها الاسماء الا فى الابتداء خاصة كالحرف (وثالثها إيم المكسورة مبنى) وأصله السكون كسر لالتقاء الساكنين وعلى الاول هى جرة اعراب بواو قسم مقدرة (ورابعها من وم) مبنيان لانهما على وضع الحرف وحركة الثانى لضرورة الابتداء والاول لالتقاء الساكنين فى الاسم بعدها (و) الاصح بناء على الاعراب (أنه لازم الرفع) اذ لم يرو عن العرب الا بذلك وقال ابن درستويه يجوز جره بواو القسم (و) الاصح على الرفع (أنه مبتدأ) خبره محذوف أى قسمى وقال ابن عصفور هو خبر والمحذوف مبتدأ (و) الاصح (أنه مضاف لله والكعبة والكاف والذى) والاول هو الغالب والباقى كقولهم أيمن الكعبة وقول عروة بن الزبير أيمنك لئن ابتليت لقد عافيت وقوله صلى الله عليه وسلم وأيم الذى نفسى بيده وقال الفارسى لا يضاف الا الى الله والكعبة وقال ابن هشام الا الى الله فقط أما اضافته لغير ما ذكر فشاذ أنشد الكسائى * ليمن أيهم لبئس العذرة اعتذروا * والاصح (انه مفرد) وقال الكوفيون هو جمع يمين على أفعل كافلس لان بناء أفعل لا يوجد فى الاسماء مفردا ورد بأنه لو كان جمعا لزمت همزته بالفتح والقطع ومجيء الضم لها مرفوعا ومنصوبا (و) الاصح على الافراد (أنه مشتق من اليمن) وبه جزم ابن مالك فى شرح الكافية وحكى ابن طاهر عن سيبويه انه مشتق من اليمين (و) الاصح (ان م ليست بدلا عن الواو ولا أصلها من ولا أيمن) وقيل هى بدل من الواو كالتاء لكونهما شفهيتين ورد بانه لو كان كذلك لزمت الفتح كالتاء وبان ابدال التاء من الواو معروف مطرد كاتصف واتصل وغير مطرد كتراث وتجاه ولم تبدل الميم منها الا فى موضع شاذ وهو فم وفيه مع شذوذه خلاف وقال الزمخشرى هى من الداخلة على ربى حذفت نونها ورده ابن مالك بانها لو كانت لجاز دخولها على ربى كالاصل وأجاب أبو حيان بانه قد سمع ذلك كما تقدم وقيل أصلها أيمن حذف منها حتى بقيت الميم (مسئلة القسم جملة) لفظا كاقسمت بالله أو تقديرا كبالله انشائية كما ذكر أو خبرية كأشهد لعمرو خارج وعلمت لزيد قائم (مؤكدة لخبرية) أخرى تالية (غير تعجب) فخرج بالمؤكدة لاخرى نحو زيد قائم زيد قائم فانه

يصدق عليها أنها جملة مؤكدة ليست أخرى بل هي هي وبالخبرية غيرها فلا تقع مقسما عليها وبالباقي التعجبية بناء على الصحيح أنها خبرية (ويتلقى) أي يستقبل بمعنى يجاب (في الاثبات بلام مفتوحة) مع الاسمية والفعلية مع التنفيس أولا نحو . ثم لنحن أعلم . ولئن لم يفعل ما آمره ليسجنن وليكونن . ولسوف يعطيك ربك . والله لسيقوم زيد (وقد تكسر مع الفعل) في لغة نحو والله لتفعلن ومنعها أي اللام الفرا مع السين لانه لم يسمع بخلاف سوف والفرق ان اللام كالجزء مما تدخل عليه فيؤدي دخولها الى توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة وهو مرفوض في كلامهم وأجيب باعتقاد ذلك كما قالوا والله لكذب زيد (و) يتلقى أيضا في الاثبات (بان) المكسورة مثقلة ومخففة سواء كان في خبرها اللام نحو . ان سعيكم لشتى . ان كل نفس لما عليها حافظ . أم لا (وقيل ان كان في خبرها اللام) جاز تلقيه به والا فلا لان القصد بذلك افادة التأكيد الذي لاجله القسم (قيل ولام كي) قاله الاخفش ومثل بقوله . يحلفون بالله لكم ليرضوكم . وقول الشاعر

اذا قال قدني قلت بالله حلفة * لتغني عني ذا انائك أجمعا

ووافقه الفارسي في العسكريات ورجع في البصريات والتذكرة * وأجاب عن الاول بانه لم يرد القسم بل الخبر فانهم يحلفون بالله ما عابوا النبي ليرضوا المؤمنين وعن البيت بانه كذلك أي حلفت لتغنيني عني أو بان الجواب محذوف لدلالة الحال أي لتشربن قيل (و بل) قاله بعض القدماء واستدل بقوله تعالى . والقرآن ذي الذكر بل الذين كفروا . قال أبو حيان وهو رأي باطل والجواب في الآية محذوف أو كم أهلكنا وحذف اللام لطول الفصل قيل (وان) المفتوحة قاله ابن عصفور في المقرب واستدل بقوله

أما والله ان لو كنت حرا * وما بالحر أنت ولا العتيق

ورده ابن الصائغ وقال بل جواب القسم جواب لو أي ما يكون جوابها لولا القسم قال أبو حيان وقد رجع عن ذلك ابن عصفور (و) يتلقى (في النفي بما ولا وان) قال ابن مالك في شرح الكافية ولا فرق في ذلك بين الاسمية والفعلية الا أن الاسمية اذا نفيت بلا قدم الخبر أو كان المخبر عنه معرفة لزم تكرارها في غير الضرورة نحو والله لا زيد في الدار ولا عمرو ولعمري لا أنا هاجرك ولا مهينك قال أبو حيان وغلط في ان الجملة الاسمية لا تنفى بلا قال ولا ينفى بها أيضا الماضي فلا تقول والله لا قام زيد لكن في شرح التسهيل والكافية لابن مالك انه ينفى بها كقوله * ردوا فوالله لا ذدناكم أبدا * ومثاله بما . ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك . وبان . ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد (قيل وان ولم) في الفعلية كقول أبي طالب

* والله لن يصلوا اليك بجمعهم * وحكى الاصمعي انه قال لاعرابي ألك بنون قال نعم وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة وقال أبو حيان لا سلف لابن مالك في تجويزه ذلك الا ما حكى عن ابن جني انه زعم انه يتلقى بهما في الضرورة وهو غلط من ابن جني انتهى فظاهره انه لا يجوز عنده لا في الضرورة ولا غيرها فنشأ من ذلك قول مفصل حكيته بقولي (وثالثها ضرورة ورابعها يجوز (بلم دون لن) نقله أبو حيان عن محمد بن خاصة الضرير قال ولن وان كانت كلا في نفي المستقبل الا انها نفي لسيفعل فلما كانت في مقابلة السين لم يتلق بها كالسين (وعندي عكسه) وهو جواز التلقي بلن دون لم لانها للماضي والقسم المستقبل أجدر ولان المثال السابق يظهر فيه الحمل على الاستئناف وتمام الكلام عند وخالقهم والبيت لا يحتمله وما قاله من الحاقها بالسين مردود لان الحرف النافي به جعل لتأكيد الجملة المقسم عليها ولا تأكيد في السين ولن يفيد تأكيد النفي فالتلقي بها حسن حينئذ (و) يتلقى (في الطلب به) أي بالطلب أداة أو فعلا كقوله * بربك هل للصب غيرك راقه * وقوله * بعينيك يا سلمى ارحمي ذا صبابة * وقوله * زقي بعيركي لا تهجرينا * (أولما) نحو

قالت له بالله ياذا البردين * لما غنثت نفسا أو اثنين

بالله ربك الا قلت صادقة * هل فى لقائك للمشغوف من طمع

(أو الا) نحو

(أو ان و تلزم اللام مع النون) الشديدة أو الخفيفة (فى مضارع مستقبل) كما تقدم مثاله بخلاف غير المستقبل كالحال نحو والله لأظنك صادقا ولا حاجة الى تقييده بالمثبت كما فى التسهيل لان اللام لا تدخل غيره الا شذوذا كما سيأتى (والاكتفاء بأحدهما) أى باللام أو النون (ان لم يفصل) بينه و بين اللام (ضرورة) كقوله * تالى ابن أوس حلفة ليردنى * وقوله * وقتيل مرة أثارت فانه * (خلافا لابى على) الفارسى (والكوفية) فى تجويزهم ذلك فى الاختيار قال أبو حيان ووهم الخضراوى فادعى الاجماع على المنع فان فصل جاز وفاقا إما بمعمول مقدم نحو . ولئن متم أو قتلتم لالى الله تحشرون . أو حرف تنفيس نحو . ولسوف يعطيك . وقد نحو والله لقد أقوم غدا (و) تلزم (اللام مع قد ولو مقدرة فى ماض مثبت غير جامد) نحو تالله لقد آثرك الله (ولو) كان (بعيدا من الحال خلافا لابن عصفور) فى منعه قد حينئذ لانها للتقريب من زمن الحال أما المنفى فلا تدخله اللام وكذا الخالى من قد اذا لم تقدر كخبران الماضى والجامد لا يقترن بقد كقوله * يمينا لنعم السيدان وجدتما *

(وشذ) دخول اللام (مع ربما و بما) فى الماضى كقوله

لئن نزحت دار لليلى لربما * غنينا بخير والديار جميع

وقوله * فلئن بان أهله * لبما كان يؤهل * وأوله أبو حيان على تقدير فعل بعد اللام أى لبان بما (و) شذ دخولها (مع مضارع بأحد الثلاثة) أى قد ورب ما و بما كقوله

لئن أمسى ربوعهم يبابا * لقد تدعو الوفود لها وفودا

وقوله

فلئن تغير ما عهدت وأصبحت * صدفت فلا بذل ولا ميسور

لبما يساعف فى اللقاء وليها * فرح بقرب مزارها مسرور

(و) شذ دخولها مع (منفى) كقوله

أما والذى لو شاء لم يخلق النوى * لئن غبت عن عينى لما غبت عن قلبى

(و) شذ (حذفهما) أى اللام وقد من الماضى ذى الشروط (أو) حذف (أحدهما) أى قد فقط اذا لم يقدر أو اللام فقط كقوله

حلفت لها بالله حلفة فاجر * لناموا فما ان من حديث ولا صالى

وقوله * تالله قد علمت قيس اذا قذفت * (أو) حذف (اللام من الاسمية) كقول أبى بكر والله أنا كنت أظلم منه وقولى (حيث لا طول) راجع الى الاسمية والماضى ، فان كان فى الكلام طول حسن الحذف للام أو قد أو لهما قال تعالى . والشمس وضحاها . الى قوله . قد أفلح من زكاها . قال . والسماء ذات البروج . الى قوله . قتل أصحاب الأخدود . وقال الشاعر

ورب السموات العلى و بروجها * والارض وما فيها المقدر كائن

(أو نافيها) أى الاسمية كقوله

فوالله ما نلتم ولا نيل منكم * بمعتدل وفق ولا متقارب

أراد ما ما نلتم فحذف ما النافية وأبقى الموصولة لدلالة الباء العاطفة عليها (ونافى الماضى) كقوله

فان شئت آليت بين المقا * م والركن والحجر الاسود

نسيتك مادام عقلي معي ＊ أمد به أمد السرمد

أراد لا نسيتك (ويجوز) بلا شذوذ (حذف لا) النافية (مع مضارع لم يؤكد) بالنون نحو. تالله تفتؤ. اى لا تفتؤ للعلم بأن الاثبات غير مراد لانه لو كان مرادا لجيء. باللام والنون بخلاف المؤكد بها لانه يلتبس حينئذ بالمثبت (الا ما على الاصح) لعدم وروده ولما فيه من الالباس اذ لم يعلم هل القسم على النفي في الحال أو الاستقبال وقيل يجوز حملا على لا (وتدخل اللام كائن) كقول اعرابي ماهذه القحفة والله لكأنها على حشنة القحفة الرائحة الردية والحشنة جمع حش (لا ان وان واذا تقدم) القسم (على لو ولولا) ولم يؤت الا بجواب واحد (فالمحذوف جوابه أو جوابهما خلاف) فنقل أبو حيان عن الجمهور انه جوابهما ونقل عن مقتضى كلام التسهيل في الجوازم انه جوابه والمذكور جوابهما وقد صرح بذلك في الكافية وعن مقتضى كلامه هنا انه لا حذف وان لو ولولا ومدخولهما جواب القسم حيث قال وتصدر في الشرط الامتناع بلو ولولا ونقل عن بعضهم انه ان لم يصلح جوابا للقسم بأن نفي بلم نحو والله لو قام زيد لم يقم عمرو أو بما مع اللام نحو والله لو قام عمرو ما قام زيد وتعين جعله للو وهو تقييد لمحل الخلاف لا قول آخر ومن أمثلة المسئلة قوله ＊ والله لولا الله ما اهتدينا ＊ وقوله ＊

فو الله لو كنا الشهود وغبتم ＊ اذن للأَ ناجوف جيرانهم دما

(أو توالى شرط وقسم وتقدمهما طالب خبر فالجواب للشرط) تقدم أو تأخر (حتما) تفضيلا له بلزوم الاستغناء بجوابه عن جواب القسم لان سقوطه مخل بالجملة بخلافه لانه لمجرد التأكيد نحو زيد والله ان تقم يقم وزيد ان يقم والله أقم (وقيل جوازا) حكاه أبو حيان فيقال عليه زيد والله ان قام لأقومن (وقيل يجوز رفعه وحذفهما) حكاه (أولا) أي لم يتقدمهما طالب خبر (فالجواب للسابق في الاصح) قسما كان أو شرطا وجواب الآخر محذوف نحو والله ان قام زيد لأقومن وان يقم والله أقم وجوز الفراء وابن مالك جعل الجواب للشرط وان تأخر كقوله

لئن كان ما حدثته اليوم صادقا ＊ أصم في نهار القيظ للشمس باديا

جعل ابن مالك الجواب للقسم المؤخر ان اقترن بالفاء لدلالته على الاستئناف كقوله

فاما أعش حتى أدب على العصي ＊ فوالله انسى ليلتي بالمسالم

ورده أبو حيان بأن القسم مع جوابه جواب الشرط ولذا اقترن بالفاء لانه محذوف دل عليه جواب القسم (أو سبق القسم) وحده (طالب خبر أو) طالب (صلة بني على أيهما) شئت (فان بني عليهما) أي طالب الخبر أو الصلة (فجوابه محذوف) لدلالة الخبر والصلة عليه والا فهو وجوابه الخبر والصلة نحو زيد والله يقوم وجاء في الذي والله يقوم وزيد والله ليقومن وجاء في الذي والله ليقومن (وحيث أغنى الجواب عن) جواب (الشرط لزم كونه مستقبلا) لانه مغن عن مستقبل ودال عليه (و) لزم كون (فعل الشرط ماضيا ولو معنى) كالمضارع المنفي بلم (غالبا) لان جواب الشرط لا يحذف الا حيث كان فعله كذلك فلا يجوز أن يقال والله ان يقم زيد لأقومن ولا والله إن لا يقم لأقومن ولا والله ان قام زيد لقمت الا إن أوقع الماضي موقع المستقبل كقوله. ولئن أرسلنا ريحا فرأوه مصفرا لظلوا. أي ليظلن (واذا كان المقسم عليه جواب شرط مستقبل مسبوق بقسم) ملفوظ أو مقدر (قرنت الاداة) الشرطية ان أو غيرها (بلام مفتوحة) نحو. وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن أمرتهم ليخرجن. لئن لم ينته المنافقون. الآية وهذه اللام (تسمى الموطئة) لانها وطأت الجواب للقسم المذكور قبلها أي مهدته له (المؤذنة) لانها آذنت بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط أي أعلمت بذلك (ويجوز حذفها ما دام (لم يحذف القسم) فان حذف لم تحذف (غالبا) لئلا تدل عليه ومن القليل. وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن. وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن. قال أبو حيان فان كان الفعل الواقع جوابا منفيا بلا لم يجز أصلا لانه حينئذ لا دلالة في

اللفظ على القسم المحذوف ولا يوجد في كلامهم ان قام زيد لا يقوم زيد ومن دخولها على غير ان قوله * وبالمأزق لتأتينك بية * وقوله * لمتى صلحت ليقضين لك صالح * قال وقد شبه بعضهم اذ بان فأدخل عليها هذه اللام قال

غضبت علي وقد شربت بجزة * فلاذ غضبت لأشربن بخروف

(والجواب المقرون بما أو ان) المؤكدة (أو اللام مع اسم لا يقدم معمول عليه) مطلقا بلا خلاف كما قال أبو حيان فاذا قلت والله ما يقوم زيد الآن أو والله ان زيدا قائم الآن أو والله لزيد قائم الآن لم يجز تقديم الآن (أو هي) أي اللام (مع مضارع فكذلك) لا يجوز التقديم مطلقا صححه أبو حيان وقيل يجوز مطلقا ظرفا كان أو مفعولا وهو رأي الفراء وأبي عبيدة واستدلا بقوله فالحق والحق أقول لأملأن أي حقا (وثالثها تقدم الظرف) والمجرور دون المفعول وهو رأي ابن مالك واستدل بقوله تعالى . عما قليل ليصبحن نادمين . (و يقع القسم بين منفيين توكيدا) لنفي المحلوف عليه كقوله

أخلاي لا تنسوا مواثيق بيننا * فاني لا والله ما زلت ذاكرا

(وقد يغني) النفي (السابق) عن النفي المباشر للجواب كقوله * فلا والله نادى الحي ضيق * أي ما نادى (و يغني عنه) أي عن القسم بأن يحذف (الجواب لدليل) يدل عليه (وقيل) وعليه ابن مالك (ان وقع بعد لقد) نحو . ولقد صدقكم الله وعده . (أو لئن) نحو . لئن أخرجوا لا يخرجون معهم . (أو مصاحبا لاما مفتوحة ونونا) للتوكيد نحو لأعذبنه عذابا شديدا . (وقيل) وعليه أبو حيان (ان كان الجواب باللام) وان المشددة فان كان بغيرهما كما ولا وان فلا (و) تغني (عن الجواب) فيحذف (معموله) نحو . والنازعات الى قوله يوم ترجف الراجفة . أي ليبعثن (وقسم مسبوق بحرف جواب) نحو . أليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا . وقولك لمن قال أتفعل كذا إي والله أو نعم والله أو أجل والله (و) تغني (عن القسم) جير قال

قالوا قهرت فقلت جير ليعلمن * عما قليل أينا المقهور

(كسرا) أي مكسورا بناء لالتقاء الساكنين (و يفتح) تخفيفا ثم (قال سيبويه اسما) لدخول التنوين عليها في قوله * وقائلة أسيت فقلت جير * (بمعنى حقا) فيكون مصدرا (وقيل أبدا) فيكون ظرفا كعوض وبنيت لقلة تمكنها اذ لا تستعمل الا في القسم قاله صاحب الملخص (و) قال (قوم حرف جواب) بمعنى نعم وصححه ابن مالك قال لان كل موضع تقع فيه يصلح أن يقع فيه حقا فالحاقها بنعم أولى ولانها أشبه بها لفظا واستعمالا ولذلك بنيت ولو وافقت حقا في الاسمية أعربت ولجاز أن يصحبها الالف واللام كما كان حقا كذلك ولو لم تكن بمعنى نعم لم تعطف عليها في قوله

أي كرما لا الفاجر أو نعم * باحسن ايفائي وأنجز موعد

ولم تؤكدها في قوله

وقلن على البردي أول مشرب * نعم جير ان كانت رواء أسافله

ولا قوبل بها لا في قوله

اذا تقول لا ابنة العجير * تصدق لا اذا تقول جير

قال وأما تنوينها فضرورة أو ترنم زاد الفارسي أو شاذ كتنوين اسم الفعل في قولهم فداء لك بكسر الهمزة واختار هذا القول أبو حيان وابن هشام والرضي وقال انه الصحيح ووقوعها قسما بجامع ان التصديق توكيد وتوثيق كالقسم قال ابن الدماميني وللقائل أن يمنع لزوم الاعراب لو كانت بمعنى حقا ودخول ال وسنده ما التي بمعنى شيء ونحوها وسبب البناء حينئذ موافقتها الجير الحرفية لفظا وكونها مؤكدة في البيت المذكور لاحتمال أن يكون لمعنى نعم نحو ذلك حقا وأجاب شيخنا الامام الشمني عن الاول بأن اللزوم لعدم مشابهتها الحرف حينئذ بوجه من الوجوه

المقتضية للبناء بخلاف ما بمعنى شيء فانها مشابهة له في الوضع قال وقوله إن سبب بنائها موافقتها الجبر الحرفية فيه نظر فان القائل باسمية جير لا يثبت جيرا يجري حرفا حتى تكون هذه مشابهة لها انتهى (و) قال قوم (اسم فعل) حكاه صاحب الملخص واختاره فيما نقل أبو حيان قال لان تنوينها للتنكير وهو لا يوجد الا في اسم الفعل أو الصوت (وتنوين ضرورة) كالبيت السابق (وقد يجاب بها دونه) أي دون قسم كما يجاب بنعم وأجل كقوله

قالت أراك هاربا للجور ٭ من هدة السلطان قلت جير

(و) يغني عن القسم أيضا (لاجرم) حكى الفراء أن العرب تقول لاجرم لآتينك ولا جرم لقد أحسنت فاستغنوا بها عن القسم قاصدين بها معنى حقا وأصلها بمعنى لا بد (قال الكوفية و) يغني عن القسم أيضا (عوض) فيقال عوض لافعلن قال أبو حيان والبصريون لا يعرفون القسم به وان ذكره الزجاجي (و يجمع بين أقسام) توكيدا سواء اختلف حرف القسم أم لا (لكن ان اختلف الحرف لم يؤت بالثاني حتى يوف الاول جوابه) فيقال تالله لافعلن بالكعبة لافعلن (خلافا للاخفش) في تجويزه الموالاة فيقال والله تالله بالله لا أفعل كما يقال والله والله لا أفعل (مسئلة من القسم غير صريح) وهو ما لا يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسما (كعلمت) نحو . ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق . قال سيبويه ومنه قولهم علم الله (وشهدت) نحو شهد الله إنه في رواية الكسر . يشهد إنك لرسوله . وعاهدت وأوثقت وأخذت ومنه . واذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه . وهذه الألفاظ (في الخبر ونشدتك وعمرتك الله) بالتشديد (وعمرك الله) بضم الراء وفتحها مع ضم العين (وقعدك الله) بفتح القاف وكسرها (وقعيدك الله وعزمت في الطلب) وقد تقدم أن جواب الطلب يتلقى به أو بلما أو الا أو ان ومن أمثلة ذلك قولهم أنشدك الله الا فعلت وفي الصحيح الله الا قضيت بيننا بكتاب الله وقوله

عمرتك الله الا ما ذكرت لنا ٭ هل كنت جارتنا أيام ذي سلم

وقوله يا عمرك الله الا قلت صادقة ٭ أصادقا وصف المجنون أو كذبا

وقوله عمرك الله يا سعاد عديني ٭ بعض ما أبتغي ولا تؤيسيني

وقوله عمرك الله اما تعرفني ٭ أنا حراث المنايا في الفزع

وقوله قعيدكما الله الذي أنتما له ٭ ألم تسمعا بالبيضتين المناديا

وقوله قعيدك أن لا تسمعيني ملامة ٭ ولا تنكئي قرح الفؤاد فييجعا

(ويجوز حذف نشدت) فيقال نالله الا فعلت ومنه قوله

قالت له بالله يا ذا البردين ٭ لما غنيت نفسا أو اثنين

(و) يجوز حذف (الباء فينتصب تاليها) نحو نشدتك الله الا فعلت والاصل بالله ومعنى نشدتك الله الا فعلت أقسمت به (لا ترى الا فاعلا) أي سألتك وطلبت منك من نشد الضالة طلبها (و) معنى (عمرك الله) بعمرك أي عمرك تعميرا وهو مخفف عمرتك الله بحذف الزوائد (سألت بتعميرك) أي باقرارك له بالبقاء كان عمرك الله أحلف ببقاء الله ودوامه فان لم يرد بها القسم فالمعنى سألت الله أن يطيل عمرك وقيل المراد به ضد الخلو من عمر الرجل منزله كأنه أراد تذكير القلب بذكر الله تأكيدا للصدق والتقدير ذكرتك الله تذكيرا يعمر القلب فلا يخلو منه (و) معنى (قعدك الله وقعيدك الله بمعنى) أي رقيب عليك وحفيظ وقيل قاعدك وهو بمعناه وضمن القسم قال في الصحاح على معنى بصاحبك الله الذي هو صاحب كل نجوى وقيل هما مصدران بمعنى المراقبة والتقدير أقسم بمراقبتك الله ونصب الجلالة في الجميع على اسقاط الجار

٭ (الاضافة) ٭ أي هذا مبحثها هي في اللغة الامالة ومنه ضافت الشمس للغروب مالت

أو ضفت ظهري الى الحائط أملت اليه وضاف السهم عن الهدف عدل وأضفته الى فلان ألجأته والمضاف فى الحرب المحاط به والمضاف الملزق بالقوم وضافه الهم نزل به وتضايف الوادى تضايق كأنه مال احد جانبيه الى الآخر وأضفت من الامر أشفقت وفى الاصطلاح (نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر) فخرج التقييدية الاسنادية نحو زيد قائم و بابعده نحو قام زيد ولا ترد الاضافة الى الجمل لانها فى تأويل الاسم وبالاخير الوصف نحو زيد الخياط (وتصح بأدنى ملابسة) كقوله تعالى . لم يلبثوا الا عشية أو ضحاها . لما كانت العشية والضحى طرفى النهار صحت اضافة أحدهما الى الآخر وقولهم كوكب الخرقاء أضيف اليها لانها كانت تقتبسه وقت طلوعه (والاصح أن الاول) هو (المضاف والثانى) هو (المضاف اليه) وهو قول سيبويه لان الاول هو الذى يضاف الى الثانى فيستفيد منه تخصيصا وغيره وقيل عكسه (وثالثها يجوز فى كل) منهما (كل) منهما (وتجرى) هذه الاقوال (فى المسند والمسند اليه) فقيل المسند الاول مبتدأ كان أو غيره والمسند اليه الثانى وقيل عكسه وقيل يجوز أن يقال كل منهما فى الاول والثانى والاصح قول رابع أن المسند المحكوم به والمسند اليه المحكوم عليه (و) يجرى أيضا فى (البدل والمبدل منه) والاصح هنا أن الثانى البدل والاول المبدل منه كما يؤخذ من بعضه (و) الاصح (أن الجر) فى المضاف اليه (بالمضاف) قاله سيبويه وان كان القياس أن لا يعمل من الاسماء الا ما أشبه الفعل والفعل لاحظ له فى عمل الجر لكن العرب اختصرت حروف الجر فى مواضع وأضافت الاسماء بعضها الى بعض فناب المضاف مناب حرف الجر فعمل عمله و يدل له اتصال الضمائر به ولا تتصل الا بعاملها (وقال الزجاج وابن الحاجب هو بالحرف المقدر) لان الاسم لا يختص (و) قال (الاخفش بالاضافة) المعنوية قال الجمهور (وتقدر اللام) قال فى شرح الكافية ومعناها هو الاصل وانه يحكم به مع صحة تقديرها وامتناع تقدير غيرها نحو دار زيد ومع صحة تقديرها وتقدير غيرها نحو يد زيد وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها نحو عنده ومعه ومنه اضافة كل الى ما بعدها (و) قال (قوم و) يقدر (من ان كان الاول بعض الثانى وصح الاخبار به عنه) كثوب خز وخاتم فضة فالثوب بعض الخز والخاتم بعض الفضة و يصح أن يطلق على كل اسم الخز والفضة ومنه اضافة العدد الى المعدود والمقدار الى المقدورات على الصحيح بخلاف يد زيد وبنى عمرو فالاضافة فيه بمعنى اللام اذ لا يصح اطلاق اسم الثانى فيه على الاول (قيل أو لم يصح) ذلك اكتفاء بكونه بعضا وهو رأى ابن كيسان والسيرافى واستدلا بظهورها فى قوله * فالعين منى كان قرب لحظ به * وقوله * كان على الكفين منه اذا انتحى * ورده ابن مالك بأن الفصل بمن لا يدل على أن الاضافة بمعناها وقد فصل بها ما ليس بجزء قال * وان حديثا منك لو تعلمينه * وأنكر قوم الاضافة بمعنى من أصلا وقالوا الاضافة بمعنى اللام لان الخز مستحق للثوب كأنه أصله (و) قال الجرجانى وابن الحاجب فى كافيته (و ابن مالك) فى كتبه (و) تقدر (فى) حيث كان ظرفا له قال فى شرحى الكافية والتسهيل قد أغفلها أكثر النحويين وهى ثابتة فى الفصيح كقوله . ألد الخصام . بل مكر الليل والنهار . تربص أربعة أشهر . ياصاحبى السجن . وفى الحديث فلا تجدون أعلم من عالم المدينة فمعنى فى فى هذه الامثلة ظاهر ولا يصح تقدير غيرها الا بتكلف قال أبو حيان ولا أعلم أحدا ذهب الى هذه الاضافة غيره وهو مردود فقد قال بها الجماعة المذكورون معه كما صرحت بنقله عنهم تقوية لابن مالك ورد الدعوى تفرده وصرح ابن الحاجب فى مقدمته بأن تقديرى فى أقل من اللام ومن وكذا قال ابن مالك وزاد أن تقدير من أقل من تقدير اللام (و) قال (الكوفية و) يقدر (عند) نحو هذه ناقة رقود الحلب أى رقود عند الحلب وأجاب أبو حيان بأن هذا وما ورد فيه من باب الصفة المشبهة والاصل رفعه على الفاعلية مجاز القابلية (و) قال (أبو حيان لا تقدير) أصلا لا اللام ولا غيرها وانما الاضافة تفيد الاختصاص وجهاته متعددة بين كل جهة منها الاستعمال فاذا قلت

غلام زيد ودار عمرو وفي الاضافة للملك أو سرج الدابة فللاستحقاق أو شيخ أخيك فلمطلق الاختصاص (ويختص التقدير عند من قال به (بالمحضة وقيل تقدر اللام في غيرها) لظهورها في قوله تعالى • فمنهم ظالم لنفسه • حافظات للغيب • • صدق لما معهم • فعال لما يريد • ورد بعدم اطراده اذ لا يسوغ في الصفة المشبهة (و) المحضة (هي التي تفيد تعريفا) اذا كان المضاف اليه معرفة (أو تخصيصا) اذا كان نكرة قال أبو حيان هكذا قالوا وليس بصحيح لانه من جعل القسم قسيما وذلك ان التعريف تخصيص فهو قسم منه والصواب انها تفيد التخصيص فقط وأقوى مراتبه التعريف انتهى وهو بحث لفظي (وفي اسناد اضافة الجمل) أي الاضافة اليها (احتمالان) لصاحب البسيط وجه التخصيص أن الجمل نكرات ووجه التعريف انها في تأويل المصدر المضاف في التقدير الى فاعله أو مفعوله هكذا حكاهما أبو حيان بلا ترجيح ثم قال وفي التعريف نظر لان تقدير المصدر تقدير معنى كما في همزة التسوية فلا يلتفت الى الاضافة فيه كما لا يتعرف قولك غلام رجل وأنت تريد واحدا بعينه وأيضا فلا يلزم في المصدر أن يقدر مضافا بل قد يقدر منونا عاملا انتهى (وغيرها) أي غير المحضة ما لا يفيد واحدا منهما (بل تخفيفا) في اللفظ بحذف التنوين وشبهه (فمنه) أي من غير المحضة (اضافة غير ومثل وشبه وخدن) بكسر المعجمة وسكون المهملة بمعنى صديق (ونحو) بمعنى مثل (وناهيك وحسبك) من رجل أي كافيك (وما في معناها) كترب بمعنى لدة وضرب وند في معنى مثل وشرعك وبجلك وقطك وقدك في معنى حسبك فهذه الاسماء نكرة وان أضيفت الى معرفة إما لانها على نية التنوين قصد التخفيف كالوصف كما قاله سيبويه والمبرد وهو صريح المتن وجزم به ابن مالك في حسب ونحوها لانها مراد بها اسم الفاعل أو لانها شديدة الابهام كما قال ابن السراج والسيرافي وغيرهما وجزم به ابن مالك في غير ومثل ونحوهما لانك اذا قلت غير زيد فكل شئ الا زيدا غيره ومثل زيد فمثله كثير واحد في طوله وآخر في عمله وآخر في صنعته وآخر في حسنه وهذا لا يكاد يكون له نهاية ونقض هذا بأن كثرة المماثلين والمغايرين لا توجب التنكير كما ان كثرة غلمان زيد لا توجب كون غلام زيد نكرة بل يجب بالوقوع على واحد معهود للمخاطب وقال الاخفش يجوز أن يكون السبب في ذلك كون أول أحوالها الاضافة لانها لم تستعمل مفصولة عنها لا يقال هذا مثلك ولا غيرك وأول أحوال الاسم التنكير فلذلك كانت نكرة مطلقا (وكذا واحد امه وعبد بطنه وأبوك في لغة) لبعض العرب حكاها أبو علي في الاولين والاصمعي في الاخير حيث أدخل عليها رب في قول حاتم • أماوي اني رب واحد امه • وقولها رب أبيه ورب أخيه • قال أبو حيان كله لوحظ في واحد امه معنى منفرد امه وفي عبد بطنه خادم بطنه والضمير فيها لا يرجع الى واحد ولا عبد بل الى غيرهما مما تقدم وفي أبيه وأخيه مناسب له بالابوة والاخوة والاشهر استعمال ما ذكر معرفة (قيل و) منه أيضا (الظروف) سواء أضيفت الى مفرد أم جملة حكاه أبو حيان عن بعضهم (ويعرف ما ذكر) من غير وما بعده (ان تعين المغاير والمماثل) كأن وقع غير بين ضدين نحو • صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين • وقولك مررت بالكريم غير البخيل والجامد غير المتحرك أو قارون مثلا مما يشتهر بمماثلة خاصة (وقال المبرد لا يتعرف غير بحال) لان كل من خالفك فهو غيرك حقيقة والذي يماثلك من كل وجه قد يتعين أن يكون واحدا قال أبو حيان ورد بأنه قد يكون معرفة باعتبار انه نهاية في المغايرة كما يكون نهاية في المثل (ومنه) أي غير المحضة (اضافة الصفة) أي اسم الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة (الى معمولها) المرفوع بها في معنى أو المنصوب لانها في تقدير الانفصال ولذلك وصف بها النكرة في قوله تعالى • هديا بالغ الكعبة • ووقعت حالا في قوله • ثاني عطفه • ودخل عليه رب في قول جرير • يا رب غابطنا لو كان يطلبكم • وذكر ابن مالك في نكته على الحاجبية انها قد تفيد التخصيص ايضا فان ضارب زيد أخص من ضارب قال ابن هشام وهذا سهو فان ضارب زيد الا ضارب فقط فالتخصيص

حاصل بالمعمول قبل الاضافة وفهم من تقييد الاضافة بكونها الى المعمول اشتراط كونها بمعنى الحال أو الاستقبال فان كانت بمعنى الماضي فاضافتها محضة لانها ليست في تقدير الانفصال (قيل و) منه اضافة (المصدر) الى مرفوعه أو منصوبه قاله ابن برهان وعلله بأن المجرور به مرفوع المحل أو منصوبه فأشبه الصفة وابن الطراوة وعلله بأن عمله بالنيابة عن الفعل فهو أقوى في الصفة العاملة بالشبه بدليل اختصاصها ببعض الازمنة دونه واذا كان أقوى كان أولى أن يحكم له بحكم الفعل في عدم التعريف والاصح لا ورد الاستدلال لانه لم ينب مناب الفعل وحده بل مع ان والموصول محكوم بتعريفه فكذلك ما وقع موقعه وبانتفاء لوازم التنكير من دخول رب وال ونعته بالنكرة وبورود نعته وتأكيده بالمعرفة في قوله * ان وجدي بك الشديد أراني * وقوله

* فلو كان حي أم ذي الودع كله * وبأن تقدير الانفصال في الصفة للضمير المستتر فيها وهو بخلافها (قيل و) منه اضافة اسم (التفضيل) قاله الكوفيون والفارسي وأبو الكرم ابن الدباس والجزولي وابن عصفور وابن أبي الربيع قال الفارسي لانه ينوى بها الانفصال لكونها تضاف الى جماعة هو أحدها والا لزم اضافة الشيء الى نفسه اذ لا ينفك أن يكون بعض الجملة المضاف اليها ولان فيه معنى الفعل ولهذا نصب الظرف وتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف جر والاصح أنها محضة اذ لا يحفظ وروده حالا ولا تمييزا ولا بعد رب وأل قال سيبويه لا تقول هذا زيد أشبه الناس لان الحال لا يكون الا نكرة (وثالثها ان نوى) معنى (من) فغير محضة لانه حينئذ في حكم الانفصال والا فمحضة قاله ابن السراج ونزل قول سيبويه على الثاني وقول الكوفيين على الاول (فان قصد تعريفها) أي الصفة المضافة الى معمولها بان قصد الوصف بها من غير اختصاص بزمان دون زمان (تعرفت) ولهذا وصف بها المعرفة في قوله تعالى * مالك يوم الدين * فالق الحب والنوى * غافر الذنب * (الا الصفة (المشبهة) فلا تتعرف لان الاضافة فيها نقل عن أصل وهو الرفع بخلافها في غيرها فهي عن فرع وهو النصب ولانه اذا قصد تعريفها أدخل عليها اللام (وزعم الكوفية والاعلم) فقالوا انها تتعرف بقصده اذ الاضافة لا تمنع منه (ومن ثم) أي من هنا وهو أن اضافة الصفة الى معمولها لا تفيد تعريفا بل تخفيفا (جاز اقتران هذا المضاف دون غيره) من المضافات (بأل) لأن المحذور في غيره من اجتماع أداتي تعريف منتف فيه وانما يقترن بها هذا (ان كان مثنى أو جمعا على حده) نحو الضاربا زيد والضاربو زيد قال الشاعر * ليس الاخلاء بالمصغي مسامعهم * وقال

* ان يغنيا عني المستوطنا عدن * (أو أضيف لمقرون بها) نحو الضارب الرجل وقوله تعالى * والمقيمي الصلاة * (أو) أضيف الى (مضاف اليه) أي الى مقرون بها نحو القاصد باب الكريم (وكذا) ان أضيف الى (ضمير هي في مرجعه على الأصح) نحو الضارب الرجل والسائقة وقوله * الود أنت المستحقة صفوه * وقوله

* الواهب المائة الهجان وعبدها * ومنع المبرد هذه الصورة وأوجب النصب قيل أو الى ضمير ما نحو الضاربك والضاربي والضاربه قاله الرماني والمبرد والزمخشري ومنع سيبويه والاخفش ذلك وجعلا موضع الضمير أيضا كما لو كان موضعه ظاهر فانه يتعين نصبه (قال الفراء أو) أضيف الى (معرفة) ما نحو الضارب زيد بخلاف الضارب رجل ولا مستند له في السماع (و) قال (الكوفية) أو أضيف عدد الى (معدود) نحو الثلاثة الاثواب قال ابن مالك وحجتهم السماع وأما البصريون فاستندوا في المنع الى القياس لانه من باب المقادير فكما لا يجوز الرطل زيت لا يجوز هذا (مسئلة الجمهور على انه لا يضاف اسم لمرادفه ونعته ومنعوته ومؤكده) لان المضاف يتعرف أو يتخصص بالمضاف اليه والشيء لا يتعرف ولا يتخصص الا بغيره والنعت عين المنعوت وكذا ما ذكر بعده (الا بتأويل) كقولهم سعيد كرز أي مسمى هذا اللقب وحشرم دبر أي الذي له ذا الاسم لانهما اسمان للنحل وصلاة الاولى

ومسجد الجامع ودين القيمة أى الساعة الأولى واليوم أو الوقت الجامع والملة القيمة وسحق عمامة وجرد قطيفة الاصل عمامة سحق وقطيفة جرد قدم وجعل نوعا مضافا الى الجنس كخاتم فضة و يوم يوم وليلة ليلة (وشرط الكوفية) فى الجواز (اختلاف اللفظ فقط) من غير تأويل تشبيها بما اختلف لفظه ومعناه كيوم الخميس وشهر رمضان ووعد الصدق وحق اليقين ومكر السئ وأبناء المؤمنات كما جاء ذلك فى النعت والعطف والتأكيد نحو غرابيب سود . كذبا ومينا . كلهم أجمعون . (و) قال (أبو حيان لا يتعدى السماع) بل يقتصر عليه فلا يقاس (وهل هى) أى هذه الاضافة (محضة أو لا أو واسطة) بينهما (أقوال) الاول قاله جماعة واختاره أبو حيان لانه لا يقع بعد رب ولا أل ولا ينعت بنكرة ولا ورد نكرة فلا يحفظ صلاة أولى ومسجد جامع والثانى قاله الفارسى وابن الدباس وغيرهما لشبهه بحسن الوجه وأمثاله لان الأصل فى صلاة الاولى ونحوه الصلاة الاولى على النعت ثم أزيل عن حده كما أن أصل حسن الوجه حسن وجهه فأزيل عن الرفع والثالث قاله ابن مالك قال لان لها اعتبارين اتصال من وجه أن الأولى غير مفصول بضمير منوى وانفصال من وجه أن المعنى لا يصح الا بتكلف خروجه عن الظاهر قال أبو حيان ولم يسبقه أحد الى ذكر هذا القسم الثالث (ثم تجرى) هذه الاقوال (فيما ألغى فيه مضاف) نحو

* الى الحول ثم اسم السلام عليكما * (أو مضاف اليه) نحو

أقام ببغداد العراق وشوقه * لاهل دمشق الشأم شوق مبرح

(ولا يقدم) على المضاف (معمول مضاف اليه) لانه من تمامه كما لا يتقدم المضاف اليه على المضاف (وجوزه الكسائى على أفعل) نحو أنت أخانا أول ضارب واقتصر فى التسهيل على ذكر المثال وأن ثعلبا حكاه عنه قال أبو حيان فهل هو مختص بلفظ أول أو عام فى كل افعل التفضيل يحتاج الى تحرير النقل فى ذلك ولا يظهر فرق بين أول وغيره فيجوز هذا بالله أفضل عارف والصحيح انه لا يجوز شئ من ذلك لعدم سماع ذلك من كلامهم ولمخالفة الاصول (وجوز الزمخشرى وابن مالك) التقديم (على غير) النافية (مطلقا) نحو زيد عمرا غير ضارب قال

فتى هو حقا غير ملغ فريضة * ولا تتخذ يوما سواه خليلا

قال أبو حيان والصحيح انه لا يجوز ذلك والبيت نادر لا يقاس عليه وجوزه قوم على غير (إن كان) المعمول (ظرفا أو مجرورا لتوسعهم فيه كقوله

ان أمرأ خصنى يوما مودته * على التنائى لعندى غير مكفور

قال أبو حيان والصحيح المنع لاتحاد العلة فى ذلك فى المفعول أما غير التى لم يرد بها نفى فلا يجوز التقديم عليها باتفاق فلا يقال أكرم القوم زيدا غير شاتم (وجوز قوم) التقديم (على حق) كقوله

فان لاأكن كل الشجاع فاننى * بضرب الطلى والهام حق عليم

قال أبو حيان والصحيح المنع لندور هذا البيت وامكان تأويله وجوز قوم التقديم على مثل نقله ابن الحاج نحو أنا زيدا مثل ضارب (وقد يكتسب المضاف) من المضاف اليه (تأنيثا وتذكيرا ان صح حذفه) ولم يختل الكلام به (وكان بعضا) من المضاف اليه (أو كبعض) منه كقولهم قطعت بعض أصابعه وقرئ يلتقطه بعض السيارة وقوله

* كما شرقت صدر القناة من الدم * وقوله

رؤية الفكر مايؤول له الا * مر معين على اجتناب التوانى

بخلاف ما اذا لم يصح لو حذف فلا يقال قامت غلام هند ولا أمة زيد جاء أو صح ولم يكن بعضا ولا كبعض فلا يقال أعجبتنى يوم الجمعة ولا جاءت يوم عاشوراء ﴿ مسألة ﴾ فى أسماء لازمة الاضافة لاحتياجها اليها فى فهم معناها (لزم الاضافة) مطلقا (حمادى وقصارى) بضم أولهما وقصرهما بمعنى الغاية يقال قصاراك أن تفعل كذا أى غايتك وآخر

أمرك وحكى الجوهري فيها فتح القاف وقصر أيضا قال

قصر الجديد الى بلى ❊ والعيش فى الدنيا انقطاعه

(و) لزم الاضافة (الاضافة الى ضمير وحده) فلا يضاف الى ظاهر وسواء ضمير الغائب وغيره وتجب مطابقته لما قبله نحو اذا دعى الله وحده ❊ والذئب أخشاه ان مررت به ❊ وحدى ❊ وكنت اذ كنت الهى وحدكا ❊ وقوله

أعاذل هل يأتى القبائل حظها ❊ من الموت أم خلى لنا الموت وحدنا

(لازم النصب) على المصدر لفعل من لفظه حكى الاصمعى وحد الرجل يحد اذا انفرد وقيل لم يلفظ بفعله كالأبوة والاخوة والخؤلة وقيل محذوف الزوائد من أحاد وقيل نصبه على الحال لتأويله بموحد وقيل على حذف حرف الجر والاصل على وحده (و) لازم (الافراد والتنكير) لانه مصدر (وقد يثنى) شذوذا (أو يجر بعلى) جمع حلبا على وحديهما وقلنا ذلك وحدينا واقتضيت كل درهم على وحده وجلس على وحده (أو اضافة نسيج وقريع) بوزن كريم (وجحيش وعيير) مصغرين اليه (ملحقات بالعلامات على الاصح) يقال هو نسيج وحده وقريع وحده اذا قصد قلة نظيره فى الخير واصله فى الثوب لانه اذا كان رفيعا لم ينسج على منواله غيره والقريع السيد وهو جحيش وحده وعيير وحده اذا قصد قلة نظيره فى الشر وهما مصغر عير وهو الحمار وجحش وهو ولده يذم بهما المنفرد باتباع رأيه ويقال هما نسيجا وحدهما وهم نسجاء وحدهم وهى نسيجة وحدها وهكذا وقيل لا يتصل بنسيج واخوته العلامات فيقال هما نسيج وحدهما وهكذا وقريع لم يذكرها فى التسهيل وذكرها أبو حيان وتبعه الشاطبى وزاد الشاطبى رجل وحده (و) لزم الاضافة (الى معرفة مثناة) لفظا أو (معنى تعريفه) معطوفا (بالواو) فقط (ضرورة كلا وكلتا) نحو وكلا الرجلين . كلتا الجنتين ❊ كلانا غنى عن أخيه حياته ❊

ان للخير والشر مدى ❊ وكلا ذلك وجه وقبل

ومن تعريفه بالواو ❊ كلا أخى وخليلى واجدى عضدا ❊ (قال الكوفية أو نكرة) محدودة بناء على جواز توكيدها جمع كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها (وقال ابن الانبارى و) الى (مفردان كررت) كلا نحو كلاى وكلاك محسنان (و) لزم الاضافة (ذو وفروعه) أى ذوا وذوو وذات وذاتا وذوات (وأولو وأولات الى اسم جنس) قياسا كذى علم وذى حسن . وأشهدوا ذوى عدل . ذواتا أفنان . (والى علم سماعا) نحو ذو يزن وذو رعين وذو الكلاع وذو سلم وذو عمرو وذو تبوك (وقيل قياسا) قاله الفراء (والغالب الغاؤها) أى كونها ملغاة أى زائدة (حينئذ) وقد لا تلغى نحو انا الله ذو بكة أى صاحب بكة (والمختار جوازها) أى اضافتها (الى ضمير) كما يفهم من كلام أبى حيان ان الجمهور عليه كقوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه وقوله ❊ أبار ذوى أرومتها ذووه ❊ وقوله ❊ رجوناه قديما من ذويك الافضل ❊ (خلافا للكسائى والنحاس والزبيدى والمتأخرين) فى منعهم ذلك الا فى الشعر وجزم به الجوهرى فى الصحاح وفى رؤوس المسائل بعد نقله المنع عن الثلاثة المذكورين واجازه غير هؤلاء وقد استعمل جمع ذى مقطوعا عن الاضافة فى قوله

فلا أعنى بذلك أسفليكم ❊ ولكنى أريد به الذوينا

وجميع ما تقدم لزم الاضافة لفظا (و) لزم الاضافة (معنى لا لفظا) فيجوز القطع على نيتها (آل) واصله أول قلبت واوه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها بدليل قولهم اويل وقيل أهل أبدلت هاؤه همزة ثم الهمزة ألفا لسكونها بعد همزة مفتوحة بدليل أهيل وانما يضاف (الى علم عالم غالبا) كقوله

نحن آل الله فى بلدتنا ❊ لم نزل الا على عهد ارم

ومن اضافته الى علم غيره من المجرد من أل الوجيه ولاحق هما علما فرس والى الجنس آل الصليب (والصحيح جوازه الى ضمير) كقوله

وانصر على آل الصليب ❊ وعابديه اليوم آلك

وقيل لايجوز وعزى للكسائى والنحاس والزبيدى (و) لزم الاضافة معنى أيضا (كل وبعض والجمهور) على (انهما عند التجرد منها (معرفتان بنيتها) لانهما لا يكونان أبدا الا مضافين فلما نويت تعرف من جهة المعنى (ومن ثم) أى من هنا وهو كونهما عند القطع معرفتين بنيتها أى من أجل ذلك (امتنع وقوعهما حالا وتعريفهما بال خلافا للاخفش وأبى على) الفارسى (وابن درستويه) فى قولهم بانهما نكرتان وانهما معرفان بأل وينصبان على الحال قياسا على نصف وسدس وثلث فانهما نكرات باجماع وهى فى المعنى مضافات وحكوا مررت بهم كلا بالنصب على الحال وهذا القول مشهور عن الأولين وظفرت بنقله عن ابن درستويه أيضا فى كتاب ليس لابن خالويه فذكرته تقوية لهما (و) لزم الاضافة معنى أيضا (أى) باقسامها فتكون نفس ماتضاف اليه (وهى مع النكرة ككل ومع المعرفة كبعض ومن ثم) أى من هنا وهو كونها مع المعرفة كبعض أى من أجل ذلك لم تضف لمفرد معرفة الا مكررة أو منويا بها الأجزاء) ليصح فيها معنى البعضية نحو * انى وأيك فارس الاحزاب * ونحو أى زيد حسن أى أى أجزائه فان لم تكن تعين اضافتها الى نكرة أو مثنى نحو أى رجل وأى الزيدين عندك هذا حكم شامل لاى بأنواعها وتقدم مايختص بكل نوع منها فى مبحث الموصول (ومركثير) مما لزم الاضافة فى المصادر والظروف والاستثناء (فلم نعده) حذرا من التكرار ﴿مسئلة﴾ (أضيف للفعل آية بمعنى علامة) مع ما المصدرية أو النافية ودونهما تشبيها لها بالظرف كقوله * بآية تقدمون الخيل شعثا * وقوله * الكنى الى سلما بآية أومأت * وقوله * بآية ماتحبون الطعاما * وقوله * بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا * (وقيل هو على حذف ما) المصدرية والاضافة الى المصدر المؤول قال ابن جنى وعلى الاول ما الموجودة زائدة ويؤيده عدم تصريحهم بالمصدر أصلا واضافتها الى الجملة الاسمية فى قوله * بآية الخال منها عند موقعها * (وقيل لايطرد) ذلك بل يقتصر فيه على السماع قاله المبرد (و) أضيف اليه أيضا (ذو فى قولهم اذهب) بذى تسلم (أو افعل بذى تسلم) وهى بمعنى صاحب (أى بذى سلامتك) والمعنى فى وقت ذى سلامة فالباء بمعنى فى وقيل للمصاحبة أى افعله مقترنا بسلامتك كما تقول افعله بسعادتك وقيل للقسم أى بحق سلامتك وهل هو خبر فى معنى الدعاء أى والله يسلمك (وقيل ذو موصولة) اعربت على لغة وتسلم صلتها والمعنى اذهب فى الوقت الذى تسلم فيه ثم حذف الجار اتساعا فصار تسلمه ثم الضمير (وتلحق الفعلين الفروع) فيقال اذهب بذى تسلمان واذهبوا بذى تسلمون واذهبى بذى تسلمين ﴿مسئلة﴾ (يحذف المضاف لدليل) جوازا نحو أو كصيب أى كاصحاب صيب . أو كظلمات فى بحر . أى كذى ظلمات بدليل يجعلون أصابعهم . يغشاه موج (ودونه ضرورة كقوله

عشية فر الحارثيون بعدما * قضى نحبه فى ملتقى القوم هوبر

يريد ابن هوبر (وانما يقاس اذا لم يستبد الثانى بنية الحكم) نحو . واسأل القرية . أى أهلها . وأشربوا فى قلوبهم العجل أى حبه فان جاز استبداده به اقتصر فيه على السماع ولم يقس (خلافا لابن جنى) فى قوله بالقياس مطلقا فاجاز جلست زيدا على تقدير جلوس زيد (وقد يحذف متضايفان وثلاثة) نحو . فانها من تقوى القلوب . أى فان تعظيمها من أفعال ذوى تقوى . فقبضت قبضة من أثر الرسول . أى أثر حافر فرس الرسول . فكان قاب قوسين . أى مقدار مسافة قربه مثل قاب (ثم الافصح نيابة الثانى) أى المضاف اليه عن المضاف (فى أحكامه) من الاعراب كما تقدم والتذكير نحو

يسقون من ورد البريص عليهم * بردى يصفق بالرحيق السلسل

أى ماء بردى والا لقال تصفق وهو نهر بدمشق الفه للتأنيث والتأنيث نحو * والمسك من أردانها نافحة * أى رائحته وعود ضميره نحو وتلك القرى أهلكناهم . أى أهلها وغير ذلك كحديث ان هذين حرام على ذكور أمتى أى استعمال هذين (وفى) نيابته عنه فى (التنكير اذا كان) المضاف المحذوف (مثلا خلف) فقال ابن مالك تبعا

للخليل نعم ولذلك نصب على الحال نحو تفرقوا أيادى سبا أى مثلها أو ركب مع لا كحديث اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده وقال سيبويه بلا (ويجوز ابقاء جره ان عطف على مماثل للمحذوف أو مقابل) له فالاول نحو

أكل امرئ تحسبين امرأ * ونار توقد بالليل نارا

أى وكل نار والثانى نحو . تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة . أى ماقى الآخرة (وشرط ابن مالك) للجواز (اتصال العطف) كما مثل (أو فصله بلا) نحو

ولم أر مثل الخير يتركه الفتى * ولا الشر يأتيه امرؤ وهو طائع

ولم يشترطه الاكثرون كما فى الآية المذكورة (و) شرط (قوم سبق نفى أو استفهام كما تقدم فى الامثلة قال أبو حيان والصحيح جوازه مع عدمهما كقوله

لو ان طيب الانس والجن داويا * ذى بى من عفراء ماشفيانى

وقوله

كل مثرى فى رهطه ظاهر * مرو ذى غربة وفقر مهين

(و) الجر (دون عطف ضرورة) كقوله * الآكل المال اليتيم بطرا * أى مال اليتيم (خلافا للكوفية) فى تجويزهم ذلك فى الاختيار حكوا أطعمونا لحم سميناشاة ونحوها أى لحم شاة فقاسوا عليه نحو يعجبنى ضرب زيد أى ضرب زيد والبصريون حملوا ذلك على الشذوذ (ويحذف المضاف اليه) منويا (ويكثر) هذا الحذف (فى الاسماء التامة) ويقل فى غيرها كقبل وبعد ونحوهما وقال ابن عصفور لايقاس الا فى مفرد مضافه زمان وقد يبقى المضاف بلا تنوين ان عطف هو على المضاف لمثله (أو عطف عليه مضاف لمثله) فالأول نحو حديث البخارى عن أبى برزة غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات أو ثمانى بفتح الياء بلا تنوين والثانى نحو حديث انه صلى الله عليه وسلم قال تحيضين فى علم الله ستة أو سبعة أيام (وخصه الفراء بالمصطحبين) كاليد والرجل نحو قطع الله يد ورجل من قالها والنصف والربع وقبل وبعد بخلاف نحو دار وغلام فلا يقال اشتريت دار غلام زيد قال ابن مالك وقد يبقى بلا تنوين من غير عطف كقراءة ابن محيصن فلا خوف عليهم أى لا خوف شئ عليهم وقوله * سبحان من علقمة الفاخر * ﴿مسئلة﴾ لايفصل بين المتضايفين أى المضاف والمضاف اليه (اختيارا) لانه من تمامه ومنزل منه منزلة التنوين (الا بمفعوله وظرفه على الصحيح) كقراءة ابن عامر . قتل أولادهم شركائهم . وقرئ مخلف وعده رسله . وحديث البخارى هل أنتم تاركو لى صاحبى وقوله ترك يوما نفسك وهواها سعى لها فى رداها وقوله * كناحت يوم صخرة بعسيل * وقيل لايجوز بهما وعلى المفعول أكثر النحويين وورد فى الظرف بأنه يتوسع فيه وفى المفعول بثبوته فى السبع المتواترة وحسنه كون الفاصل فضلة فانه يصح بذلك لعدم الاعتداد وكونه غير أجنبى من المضاف ومقدر التأخير وخرج بمفعوله وظرفه المفعول والظرف الاجنبيان فالفصل بهما ضرورة كقوله * تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها * وقوله * كما خط الكتاب بكف يوما يهودى * وقوله * هما أخوا فى الحرب من لا أخا له * (وجوزه) أى الفصل (الكوفية مطلقا) بالظرف والمجرور وغيرهما (و) جوزه (يونس بالظرف والمجرور) غير المستقبل (و) جوزه (ابن مالك بقسم) حكى الكسائى هذا غلام والله زيد وقال أبو عبيدة ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها (واما) كقوله

هما خطتا إما اسار ومنة * وإما دم والموت بالحر أجدر

ذكرهما فى الكافية والاول فى الخلاصة ولا ذكر لهما فى التسهيل (ويجوز) الفصل ضرورة لا اختيارا (بنعت) نحو * من ابن أبى شيخ الاباطح طالب * (ونداء) قال فى شرح الكافية كقوله

كأن برذون أباعصام * زيد حمار دق باللجام

أراد كأن برذون زيد يا أباعصام وقال ابن هشام يحتمل أن يكون أبا هو المضاف اليه على لغة القصر و زيد بدل أو عطف بيان ومثله أبو حيان بقول زهير

رفاق كعب بجير منقذ لك من * تعجيل تهلكة والخلد في سقرا

أي يا كعب (وفاعل) يتعلق بالمضاف أو غيره كقوله

ما ان وجدنا للهوى من طب * ولا عدمنا قهر وجد صب

وقوله أنجب أيام والداه به * اذ نجلاه فنعم ما نجلا

(وفصل ملغى) كقوله * بأى تراهم الارضين حلوا * أى بأى الارضين تراهم حلوا (ومفعول له) أى من أجله كقوله

أشم كأنه رجل عبوس * معاود جرأة وقت الهوادى

أى معاود وقت الهوادى جرأة ﴿مسئلة﴾ (المضاف للياء يكسر آخره) لمناسبة الياء (الا المثنى ومجموعا) على حده وما حمل عليهما (ومعتلا) لا يجرى مجرى الصحيح (فيسكن) آخره وهو الالف من الاول والاخير والواو من الثانى والياء من الثلاثة (ثم تدغم) فى ياء الاضافة (الياء) التى فى آخر الكلمة (والواو) بعد قلبها ياء و يكسر ماقبلها ان كان ضما للمجانسة نحو زيدى وزيدى وقاضى ومسلمى (وتسلم الالف) فلا تقلب فى المثنى كزيداى والمقصور كعصاى ومحياى (وقلبها) ياء (فى المقصور لغة) لهذيل وغيرهم كما قال أبو حيان كقوله * سبقوا هوى وأعنقوا لهواهم * وقرأ الحسن يا بشرى (و) قلبها (فى لدى والى وعلى) الاسمين (أكثر) وأشهر فى اللغات من السلامة نحو لدى وعلى الشئ والى و بعض العرب يقول لداى وعلاى نقله أبو حيان معترضا به على صاحب التمهيد فى نفيه ذلك (ثم الياء) المضاف اليها (فى غير المفرد الصحيح تفتح) كما تقدم (وقد تكسر مع المقصور) قرأ الحسن عصاى (و) قد تكسر المدغمة فى جمع أو غيره كقراءة حمزة بمصرخى وقول الشاعر * على لعمرو نعمة بعد نعمة * سمع بكسر الياء (و) الياء (فيه) أى فى المفرد الصحيح (تفتح وتسكن) أى يجوز كل منهما (وفى الاصل) منهما (خلاف) قيل الفتح أصل لانه حرف واحد فقياسه التحريك به ثم سكن تخفيفا وجزم به ابن مالك فى سبك المنظوم وقيل السكون أصل لانه حرف علة ضمير فوجب السكون كواو ضربوا ولأن بناء الحرف على حركة انما هو لتعذر الابتداء به والمتصل بغيره لا تعذر فيه (وقل حذفها) أى الياء (مع كسر المتلو) أى ماقبلها كقوله تعالى . فبشر عباد الذين . بحذف الياء وصلا ووقفا وخطا (و) قل (قلبها الفا) كقوله

أطوف ما أطوف ثم آوى * الى أما ويروينى النقيع

(وخصه ابن عصفور بالضرورة) وأطلق غيره جوازه (و) قل حذفها أى الالف (مع فتح المتلو) بعد الاعليها كقوله ولست بمدرك مافات منى * بلهف ولا بليت ولا لوانى

قال أبو عمرو بن العلاء (و) مع (ضمة) كقوله

ذرينى انما خطأى وصوبى * على وان ما أهلكت مال

أى مالى (وأنكره أبو زيد) الانصارى وقال المعنى فى البيت ان الذى أهلكته مال لا عرض (قال ابن مالك فان كانت) الاضافة (غير محضة) كاضافة مكرمى مرادا به الحال أو الاستقبال (فلا حذف ولا قلب) لانها حينئذ فى نية الانفصال فلم تمازج ما اتصلت به فتشبه ياء قاض فى جواز الحذف فلا حظ لها فى غير الفتح والسكون قال أبو حيان وغيره من النحويين لم يذكروا هذا القيد ثم نقله فى الارتشاف عن المجالس لثعلب والنهاية (فان نودى) المضاف

للياء لا بعد ساكن (فضها) أي الياء لغات أشهرها (الحذف وإبقاء الكسر) دالا عليها لان المنادى كثير التغير لكثرة الاستعمال نحو . ياعباد فاتقون . (فالابقاء ساكنة) يليه (فمفتوحة) نحو . ياعبادى الذين أسرفوا . (فقلبها الفا) يليه نحو . ياحسرتا على مافرطت . (فحذفها) أي الالف (مع فتح المتلو) استغناء به عنها كما استغنوا بالكسر عن الياء وهذا الوجه أجازه الاخفش والمازنى والفارسى (ومنعه الاكثرون) قال أبوحيان ويحتاج الى سماع من العرب فى النداء (فضمه) أي المتلو (حيث لا لبس) يحصل بالمنادى المفرد قرئ . قل رب احكم بالحق . قال رب السجن أحب إلى . أي الى يارب وحكى سيبويه ياقوم لا تفعلوا ويارب اغفرلى ووجه بأنه لما حذف المعاقب للتنوين بنى على الضم كما بنى ماليس بمضاف اذا حذف تنوينه قال أبوحيان والظاهر ان حكمه فى الاتباع حينئذ حكم المبنى على الضم غير المضاف لا حكم المضاف للياء (وأنكره) أي الضم ابن هشام (اللخمى) وقال انما أجازه سيبويه فيما كثرارادة الاضافة فيه (وقال خطاب) الماردى هو ردئ قبيح لانه يلتبس المضاف بغيره اما بعد ساكن مدغم أوغيره فلا سبيل الى نحو ياقاضى وبنى (فان كان) المضاف الى الياء فى النداء (أما أو عما مع ابن وابنة قل اثباتها وقلبها الفا) ثابتة حتى لا يكاد يوجد الا فى ضرورة كقوله

يا ابن أمى وياشقيق نفسى ❊ وقوله ياابنة عما لاتلومى واهجعى (وغلب الحذف) لكثرة استعمالها فى النداء (مع كسر الميم دلالة على الياء) المحذوفة (وفتحها) دلالة (على الالف) المحذوفة المنقلبة عن الياء المقدر فتح ماقبلها (لا تركيبا خلافا لسيبويه) وأصحابه فى قولهم انه مركب مبنى كأحد عشر وبعلبك قال تعالى . ياابن أم لا تأخذ بلحيتى ولا برأسى . قرئ فى السبع بالكسر والفتح (قال قوم ومع ضمها) أما غير أم وعم مع ابن وابنة فلا يحذف منه الياء كيا ابن أخى ياابن خالى (وتزيد أم وأب) على الحذف والابقاء والقلب بوجوهها (بقلبها) أي الياء (تاء مكسورة) وهو الاكثر (ومفتوحة) وبهما قرئ فى السبع (قيل ومضمومة) قاله الفراء والنحاس وحكى الخليل ياأمت لا تفعلى ومنعه الزجاج (والاصح انها) توصل أي التاء (عوض) من الياء أو الالف (ومن ثم) أي من أجل ذلك (لا يجتمعان اختيارا) اذ لا يجمع بين العوض والمعوض وقولهم ياأبتا بالالف وهى التى توصل بآخر المنادى لبعد أو استغاثة لا المبدلة من الياء كالتى فى حسرتا وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما (أو ندب) المنادى المضاف للياء (فعلى السكون) أي على لغة من أثبتها ساكنة (تفتح أو تقلب) فتحذف لاجتماع الفين نحو واعبديا واعبدا (وعلى) لغة (الفتح تفتح) فقط وتزاد الالف ولا تحتاج الى عمل ثان لان الياء مهيأة لمباشرة الالف بفتحها (وعلى) لغة (غيره) أي الحذف مع كسر المتلو وفتحه أو ضمه والقلب الفا (تقلب) الفا (وتحذف لألف الندبة) لاجتماع الفين (وقد يستغنى بالكسرة) فى المنادى (فلا يجب رد الياء فى المعطوف عليه) المندوب عند الجمهور فيقال ياغلام واحبيباه (خلافا للفراء) فى ايجابه الرد فتقول ياغلامى واحبيباه (ويقال فى) اضافة (ابنم) الى الياء (أبنمى و) يقال فى (فم فى) برد الواو التى هى الاصل وقلبها ياء وادغامها فى الياء و (قل فمى) وقيل لا يجوز الا فى الضرورة لان الاضافة ترد الى الاصل واستدل ابن مالك وأبوحيان على جواز ابقاء الميم بحديث الصحيحين لخلوف فم الصائم (و) يقال فيه فى لغة التضعيف فمى والقصر فاى (و) يقال (فى أب وأخ وحم وهن) بلا رد لانه المستعمل فالاضافة الى غير الياء نحو ان هذا أخى (وجوز الكوفية والمبرد وابن مالك) أن يقال (أبى) برد اللام كقوله

كان أبى كرما وسودا ❊ يلقى على ذى اللبد الحديدا

(زاد) ابن مالك (وأخى قال ولم أجد له شاهد الكن أجيزه قياسا على أبى كما فعل المبرد (و) يقال (على المختار) فى ذى ذى لان الاصل فى الرفع ذوى قلبت الواو ياء وأدغمت فيها كالجر والنصب ومقابل المختار هو منع اضافتها الى

الضمير ﴿ خاتمة ﴾ فى سبب للجر ضعيف (أثبت الجمهور) من البصريين والكوفيين (الجر بالمجاورة للمجرور فى نعت) كقولهم هذا جحر ضب خرب (وتوكيد) كقوله • ياصاح بلغ ذوى الزوجات كلهم • بجر كلهم على المجاورة لانه توكيد لذوى المنصوب لا للزوجات والا لقال كلهن (زاد قوم وعطف نسق) كقوله تعالى • وامسحوا برؤسكم وأرجلكم • فانه معطوف على وأيديكم لانه موصول قال أبو حيان وذلك ضعيف جدا ولم يحفظ من كلامهم قال والفرق بينه وبين النعت والتوكيد انهما تابعان بلا واسطة فهما أشد مجاورة من العطف المفصول بحرف العطف وأجيب عن الآية بأن العطف فيها على المجرور الممسوح اشارة الى مسح الخف (و) زاد (ابن هشام) فى شرح الشذور (و) عطف (بيان) وقال لا يمتنع فى القياس جره على الجوار لانه كالنعت والتوكيد فى مجاورة المتبوع أما البدل فقال أبو حيان لا يحفظ من كلامهم ولا خرج عليه أحد شيأ قال وسببه انه معمول لعامل آخر لا للعامل الاول على الاصح ولذلك يجوز اظهاره اذا كان حرف جر باجماع فبعدت مراعاة المجاورة ونزل منزلة جملة أخرى وكذا قال ابن هشام (وأنكره) أى الجر بالمجاورة مطلقا (السيرافى وابن جنى) وقال الاول الاصل هذا جحر ضب خرب الجحر منه كمررت برجل حسن الوجه منه ثم حذف الضمير للعلم به ثم أضمر الجحر فصار خرب وقال الثانى أصله خرب جحره نحو حسن وجهه ثم نقل الضمير فصار خرب الجحر ثم حذف ورد بأن ابراز الضمير حينئذ واجب للالباس وبأن معمول هذه الصيغة لضعفها لا يتصرف فيه بالحذف (وقصره الفراء على السماع) ومنع القياس على ما جاء منه فلا يجوز هذه جحرة ضب خربة بالجر (وخصه قوم بالنكرة) كالمثال ورد بما حكاه أبو شروان كان والله من رجال العرب المعروف له ذلك (و) خصه (الخليل بغير المثنى) أى بالمفرد والجمع فقط قيل (و) بغير (الجمع) أيضا بالمفرد فقط فلا يجوز عليهما هذان جحر ضب خربين ولا على الثانى هذه جحرة ضباب خربة والجواز فى المثنى معزو الى سيبويه قال أبو حيان وقياسه الجواز فى الجمع والمانع قال لم يرد الا فى الافراد وهو قريب من رأى الفراء

(الجوازم) أى هذا بحثها (١) أى أحدها (لام الطلب) أمرا كان نحو لينفق أو دعاء نحو • ليقض علينا ربك وحركتها الكسر لضرورة الابتداء (وفتحها لغة) لسليم طلبا للخفة (وقيل) انما تفتح على هذه اللغة (ان فتح تاليها) بخلاف ما اذا انكسر نحو لتيذن أو ضم نحو لتكرم (وقيل) انما تفتح عليها (ان استؤنفت) أى لم تقع بعد الواو أو الفاء أو ثم حكاهما الفراء (وتسكن) أى يجوز تسكينها رجوعا الى الاصل فى المبنى ومشاكلة عملها (تلو واو وفاء وثم) نحو • فليستجيبوا لى وليؤمنوا بى • ثم ليقضوا تفثهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا وليتمتعوا وقرئ بالتحريك فى الثلاثة الاخيرة فقط (وقيل يقل مع ثم) لان التسكين انما كثر فى الاولين لشدة اتصالهما بما بعدهما لكونهما على حرف فصارا معه ككلمة واحدة تخفف بحذف الكسر ومن ثم حملت عليهما فلا تبلغ فى الكثرة مبلغهما (وقيل) هو معها (ضرورة) لا يجوز فى الاختيار قاله خطاب وأنكر قراءة حمزة وهو مردود قال أبو حيان ما قرئ به فى السبعة لا يرد ولا يوصف بضعف ولا بقلة (وتلزم) اللام (فى أمر فعل غير الفاعل المخاطب) أى فى الغائب والمتكلم والمفعول نحو ليقم زيد • ولنحمل خطاياكم • قوموا فلاصل لكم لتعن بحاجتى (وتقل فى أمر) (متكلم) لان أمر الانسان لنفسه قليل الاستعمال (و) تقل اللام فى (أمر فاعل مخاطب) نحو • فبذلك فليفرحوا • وحديث لتأخذوا مصافكم والاكثر أمره بصيغة افعل قال الرضى فان كان المأمور جماعة بعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر فيؤتى بالصيغة ويقل الاتيان باللام (وحذفها) أى اللام (فيه أقوال) أحدها يجوز مطلقا فى الاختيار بعد قول أمر وهو رأى الكسائى قال كقوله تعالى قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا اى ليقيموا ثانيها لا يجوز مطلقا ولا فى الشعر وهو رأى المبرد (ثالثها وهو الصحيح يجوز فى الشعر فقط) كقوله • محمد تفد نفسك كل نفس •

ولا يجوز فى الاختيار سواء تقدم أمر بالقول أو قول غير أمر أم لم يتقدمه والجزم فى الآية لانه جواب الامر أو جواب شرط محذوف كما سيأتى (ورابعها) يجوز فى الاختيار (بعد قول) ولو كان (غير أمر) نحو قلت لزيد يضرب عمرا أى ليضرب ولا يجوز فى غيره الا ضرورة واختاره ابن مالك وجعله أقل من حذفها بعد قول أمر واستدل فيه بقوله

قلت لبواب لديه دارها ❊ تيذن فانى حمها وجارها

قال وليس بضرورة لتمكنه من ان يقول إيذن أو تيذن انى ولا تفصل اللام عما عملت فيه لا بمعموله ولا بغيره قال أبو حيان وهى أشد اتصالا من حروف الجر لانه قد روى فيه الفصل ولم يجز ذلك فيها لان عامل الجزم أضعف من عامل الجر (٢) أى الثانى (لا الطلبية) أى المطلوب بها الترك سواء النهى نحو. ولا تنسوا الفضل بينكم. والدعاء نحو لا تؤاخذنا (وليس أصلها لا النافية) والجزم بلام الامر مقدرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين (ولا) أصلها (لام الامر) زيدت عليها الف ففتحت لاجلها (خلافا لزاعم ذلك) وهو السهيلى فى الاولى وبعضهم فى الثانية قال أبو حيان لان ذلك دعوى لا دليل على صحتها (وجزم فعل المتكلم بها قليل جدا) كقوله لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الامر مما أمرت به الحديث رواه كذا والاكثر أن يكون المنهى بها فعل الغائب المخاطب قال الرضى على السواء ولا تختص بالغائب كاللام وفى الارتشاف الاكثر كونها للمخاطب ويضعف كونها للغائب كالمتكلم ومن أمثلته. فلا يسرف فى القتل. لا يتخذ المؤمنون. (وفصلها) من الفعل (بمعمول مجزومها) نحو لا اليوم يضرب زيد (قليل أو ضرورة خلف) حكاه فى الارتشاف ومنه قوله

وقالوا أخانا لا تخشع لظالم ❊ عزيز ولا ذا حق قومك تظلم

أى ولا تظلم ذا حق قومك قال فى شرح الكافية وهذا ردئ لانه شبيه بالفصل بين حرف الجر والمجرور (وجوز ابن عصفور والابدى حذفه) أى مجزومها وابقاءها (لدليل) نحو اضرب زيدا ان اساء والا فلا وتوقف أبو حيان فقال يحتاج الى سماع عن العرب (٣) أى الثالث (لم) وهى حرف نفى (وتختص بمصاحبة أدوات الشرط) نحو ان تقم لم اقم بخلاف لما فلا تصاحبها قال الرضى كأنه لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفى وشبهه وقال غيره لان مثبتها وهو قد فعل لا يصحبها بخلاف مثبت لم (وجواز انفصال نفيها عن الحال) لانها المطلق الانتفاء فتكون للمتصل به نحو ولم أكن بدعائك رب شقيا ولغيره نحو لم يكن شيئا مذكورا ولهذا لم يكن ثم كان (ودخول الهمزة) عليها بخلاف اللام ولا (والاكثر كونها) أى الهمزة الداخلة عليها (للتقرير) أى حمل المخاطب على الاقرار أى الاعتراف بثبوت ما بعدها نحو ألم نشرح لك صدرك ولهذا عطف عليه الموجب وضعنا ورفعنا وقد يجئ لغيره كالابطاء نحو ألم يأن للذين آمنوا ان تخشع والتوبيخ نحو أولم نعمركم وقد تدخل على لما لكن دخولها على لم أكثر (وفصلها) عن الفعل (بمعمول مجزومها وحذفه) أى مجزومها كلاهما (ضرورة) كقوله

فاضحت مغانيها قفارا رسومها ❊ كأن لم سوى سرب من الوحش توهل

وقوله احفظ وديعتك التى استودعتها ❊ يوم الاعازب ان وصلت وان لم

ولا يجوزان فى الاختيار (وقد تهمل) فلا تجزم حملا على ما وقيل لا كقوله

لولا فوارس من نعم واسرتهم ❊ يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

وهل هو ضرورة او لغة خلاف (والنصب بها لغة) حكاها اللحيانى وقرئ ألم نشرح (٤) أى الرابع (لما) قال (الاكثر) هى (مركبة من لم) الجازمة (وما) الزائدة كما فى أما وقال بعضهم هى بسيطة (ويجب اتصال نفيها بالحال) ويعبر عن ذلك بالاستغراق فقولك لما يقم دليل على انتفاء القيام الى زمن الاخبار ولهذا لا يجوز ثم قام بل وقد يقوم (وقيل يغلب) ذلك ولا يجب فقد لا يتصل به (وقيل) انما يكون لنفى الماضى (القريب) من الحال دون البعيد

وهذا القول أخص من الاول وجزم به ابن هشام فلا يقال لما يكن زيد فى العام الماضى (وقال الاندلسى) شارح المفصل هى (كلم) تحتمل الاتصال والانفصال (ويكون) منفيها (متوقعا) ثبوته نحو. لما يذوقوا عذاب. أى لم يذوقوه الى الآن وذوقه لهم متوقع بخلاف لم فلا يكون منفيها متوقعا ولهذا يقال لم يقض مالا يكون دون لما وهذا معنى قولهم لم لنفى فعل ولما لنفى قد فعل (ويحذف) مجزومها لدليل كقوله

فجئت قبورهم بدءا ولما ۞ فناديت القبور فلم تجبنه

وتقول شارفت المدينة ولما أى ولما أدخلها قال أبو حيان وهذا أحسن ما يخرج عليه قراءة وان كلا لما أى لما ينقص من عمله بدليل. ليوفينهم ربك أعمالهم. قال وقد خرجه على ذلك ابن الحاجب ومحمد بن مسعود القرنى فى البديع لكنه قدره لما يوفوا بدلالة. وانهم لفى شك. قال وانما جاز فى لما دون لم لانه يقوم بنفسه بسبب انه مركب من لم وما وكان ما عوض من المحذوف انتهى وقال غيره لان مثبتها وهو قد فعل يجوز فيه ذلك بأن يقتصر على قد كقوله وكان قد (وفصله) منها ضرورة (وأجازه الفراء بشرط) (فيهما) أى فى لم ولما نحو لم ولما ان تزرنى أزرك ومنعه هشام (ومنها) أى الجوازم (أدوات الشرط) وهى (إن) أم الباب (وما ومن ومهما) بمعنى ما وقيل أعم منها (وهى بسيطة وزنها فعلى والفها تأنيث) ولذا لم تنون باقية على التنكير أو مسمى بها (أو الحاق) وزال تنوينها للبناء (أو مركبة) من ما الجزائية وما الزائدة كما قيل متى ما وأما ثم أبدلت الهاء من الالف الأولى دفعا للتكرار لتقارب مهما فى المعنى وهو رأى الخليل واختاره الرضى قياسا على اخوتها (أو) مركبة من (مه) بمعنى كف (وما الشرطية) وهو رأى الاخفش والزجاج ورد بأنه لا معنى للكف هنا الا على بعد وهو أن يقال فى مهما تفعل أفعل انه رد لكلام مقدر كأنه قيل لا تقدر على ما أفعل (أو هى (مه) المذكورة (أضيفت لما) الشرطية وهو رأى سيبويه (أقوال) قال أبو حيان المختار أولها وهو البساطة لانه لم يقم على التركيب دليل وقول اصلها ماما دعوى اصل لم ينطق به فى موضع من المواضع (ومتى وايان) وهما (ظرفا زمان) للعموم نحو متى تقم اقم وايان تقم اقم (وكسر) همزة (ايان لغة) لسليم (وأنكر قوم جزمها لقلته) وكثرة ورودها استفهاما نحو. أيان مرساها . أيان يبعثون. قال أبو حيان وممن لم يحفظ الجزم بها سيبويه لكن حفظه أصحابه (وتختص) اذا وردت (فى الاستفهام بمستقبل) كما تقدم فلا يستفهم بها عن الماضى كذا قال ابن مالك وأبو حيان ولم يحكيا فيها خلافا وأطلق السكاكى والقزوينى فى الايضاح كونها للزمان ومثلا بايان جئت وهو يشعر بانها تستعمل فى الماضى والصواب خلافه وقد قيده فى تلخيصه ثم نقل عن على بن عيسى الربعى انها تختص بمواقع التفخيم نحو أيان يوم الدين . أيان يوم القيامة والمشهور انها لا تختص به (بخلاف متى) اذا استفهم بها فانها يليها الماضى والمستقبل (وحيثما وأين وأنى) والثلاثة ظروف (للمكان) عموما وقد تخرج أين عن الشرطية فتقع استفهاما بخلاف حيثما وتقع أنى استفهاما بمعنى متى نحو . فأتوا حرثكم أنى شئتم . وبمعنى من أين نحو . أنى لك هذا . وبمعنى كيف نحو . أنى يحيى هذه الله بعد موتها . واختار أبو حيان فى الآية الأولى انها شرطية أقيمت فيها الأحوال مقام الظروف المكانية والجواب محذوف (وأى) وهى (بحسب ما تضاف اليه) فان أضيفت الى ظرف مكان فظرف مكان نحو أى جهة تجلس جلس أو زمان أو مفعول أو مصدر فكذلك وهى لعموم الأوصاف (واذا ما وأنكر قوم الجزم بها) وخصوه بالضرورة كاذا (ولا ترد ما و) لا (مهما للزمان) وقيل ترد ان له وجزم به الرضى قال نحو ما تجلس من الزمان اجلس فيه ومهما تجلس من الزمان اجلس فيه وحمل عليه بعضهم قوله مهما تصب أفقا من بارق تشم ۞ أى أى وقت تصب بارقا من أفق فقلب واستدل له ابن مالك بقوله

وانك مهما تعط بطنك سؤله ۞ وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا

وردبجواز كونها المصدر أى إعطاء كثيراً أو قليلا (ولا) ترد (مهما حرفا) بل تلزم الأسمية وقال خطاب والسهيلى ترد حرفا بمعنى ان كقوله

ومهما تكن عند امرئٍ من خليقة * وان خالها تخفى على الناس تعلم

اذ لا محل لها وأجيب بأنها خبر تكن وخليقة اسمها أو مبتدأ واسم تكن ضميرها ومن خليقة تفسيره والظرف خبر (ولا) ترد (مهما استفهاما) وقيل ترد له قاله ابن مالك كقوله * مهمالى الليلة مهماليه * فمهما مبتدأ خبره لى وأجيب باحتمال ان مه اسم فعل واستؤنف الاستفهام بما وحدها (ولا تجر) مهما بحرف ولا اضافة فلا يقال على مهما تكن أكن ولا جهة مهما تقصد أقصد وقال ابن عصفور يجوز ذلك كسائر الادوات (ولا) ترد (ان بمعنى اذ) وقال الكوفيون ترد بمعناها نحو . واتقوا الله ان كنتم مؤمنين . لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله . اذ لا يصح هنا معنى ان وهو الشك وأجيب بأنها فى الاولى شرط جئ به للتهييج كقولك لابنك ان كنت ابنى فلا تفعل كذا وفى الثانية لتعليم العباد كيف يتكلمون اذا أخبروا عن المستقبل أو أن أصله الشرط ثم صار يذكر للتبرك (و) لا ترد بمعنى (اذا) وقال قوم ترد بمعناها وتأولوا عليه الآيتين السابقتين لان اذا تحتاج الى جواب كما تحتاج اليه ان والشيآن اذا تقاربا فربما وقع أحدهما موقع الآخر (ولا تهمل) ان فيرفع ما بعدها وقيل نعم حملا على لو قاله ابن مالك كحديث فانك ان لا تراه فانه يراك (ولا) تهمل (متى) وقيل نعم حملا على اذا كحديث البخارى وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس قاله ابن مالك قال أبو حيان وهذا شئ غريب ثم تكلم فى استدلاله بما أثر فى الحديث على اثبات الاحكام النحوية (ولا يجازى بكيف) وقال سيبويه وكثير يجازى بها معنى لا عملا ويجب كون فعليها متفق اللفظ والمعنى نحو كيف تصنع اصنع ولا يجوز كيف تجلس أذهب بالاتفاق (ولا يجزم بها) وقال الكوفيون وقطرب نعم مطلقا وقوم ان اقترنت بما نحو كيفما تكن أكن (ولا) يجزم (بحيث واذ) مجردين من ما وأجازه الفراء قياسا على أين واخواتها ورد بانه لم يسمع فيهما الا مقرونين بها بخلافها (ولا) يجزم (المسبب عن صلة الذى و) عن (النكرة الموصوفة) وأجازه الكوفيون تشبيها بجواب الشرط فيقال الذى يأتينى أحسن اليه وكل رجل يأتينى أكرمه واختاره ابن مالك (خلافا لزاعمها) أى الاقوال فى المسائل الاربعة عشر وقد بينت ﴿مسئلة﴾ (أدوات الشرط) كلها (اسماء الا ان) فانها حرف بالاتفاق والبواقى متضمنة معناها فلذا بنيت الا أيا فانها معربة (وفى اذما خلف) فذهب سيبويه الى أنها حرف كان وذهب المبرد وابن السراج والفارسى الى انها اسم ظرف زمان وأصلها اذ التى هى ظرف لما مضى فزيد عليها ما وجوبا فى الشرط فجزم بها واستدل سيبويه بانها لما ركبت مع ما صارت معها كالشئ الواحد فبطل دلالتها على معناها الاول بالتركيب وصارت حرفا ونظير ذلك انهم حين ركبوا حب مع ذا فقالوا حبذا زيد بطل معنى حب من الفعلية وصارت مع ذا جزء كلمة وصارت حبذا كلها اسما بالتركيب وخرجت عن أصل وضعها بالكلية (وتقتضى) أدوات الشرط (جملتين الأولى شرط والثانية جزاء وجواب) أى يسمى كل منهما بما ذكر قال أبو حيان والتسمية بالجزاء والجواب مجاز ووجهه انه شابه الجزاء من حيث كونه فعلا مترتبا على فعل آخر فاشبه الفعل المرتب على فعل آخر ثوابا عليه أو عقابا الذى هو حقيقة الجزاء وشابه الجواب من حيث كونه لازما عن القول الاول فصار كالجواب الآتى بعد كلام السائل (فان كانا) أى الشرط والجزاء (فعلين فالاحسن أن يكونا مضارعين) كما مر لظهور تأثير العمل فيهما (ثم) أن يكونا (ماضيين) لمشاكلة فى عدم التأثر نحو . ان أحسنتم أحسنتم لانفسكم . (ثم) أن يكون (الاول ماضيا) والثانى مضارعا لان فيه الخروج من الاضعف الى الاقوى وهو من عدم التأثر الى التأثر نحو ان قام أقم (ثم) أن يكون الاول (مضارعا) والثانى ماضيا وهذا القسم أجازه الفراء فى الاختيار وتبعه ابن مالك (وخصه سيبويه والجمهور بالضرورة) كقوله

ان تصرمونا وصلنا كم وان تصلوا ۞ ملأتم أنفس الاعداء إرهابا

(ويجب استقبالهما) لان أدوات الشرط من شأنها أن تقلب الماضى الى الاستقبال وتخلص المضارع له (ولو كان) اذا وقعت (شرطا) فانها كذلك تقلب معناها الى المستقبل فى الاصح كغيرها نحو. وان كنتم جنبا فاطهروا. قال أبو حيان ونقل عن المبرد انه زعم ان كان تبقى على مدلولها من المضى ولا تغير أدوات الشرط دلالتها عليه نحو. ان كنت قلته فقد علمته. ان كان قميصه قد. (وذا الفا مع قد) ظاهرة أو مقدرة حال كونه (جوابا فى الاصح) وذكر ابن مالك تبعا للجزولى وغيره ان الفعل المقرون بالفاء وقد ظاهرة أو مقدرة يكون جواب الشرط وهو ماضى اللفظ والمعنى نحو. ان يسرق فقد سرق أخ له. ان كان قميصه قد من دبر فكذبت. أى فقد كذبت قال أبو حيان وذلك مستحيل من حيث ان الشرط يتوقف عليه مشروطه فيجب أن يكون الجواب بالنسبة اليه مستقبلا والازم من ذلك تقدم المستقبل على الماضى فى الخارج أو فى الذهن وذلك محال فيتأول ما ورد من ذلك على حذف الجواب أى ان يسرق فتأس فقد سرق أخ له من قبل ومثله. وان يكذبوك فقد كذبت رسل. أى فتسل فقد كذبت قال وسمى المذكور جوابا لانه مغن عنه بحيث لا يجامعه لكثرة ما استعمل كذلك محذوفا (وانما يصدر الشرط بفعل مضارع غير دعاء ولا ذى تنفيس مثبت أو مع لا أو لم) نحو ان تقم أقم ان لا يكنه فلا خير لك فى قتله. فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار. ولا يصدر بمضارع دعاء أو مقرون بالسين أو سوف (أو) يصدر بفعل (ماض عار من قد و) حرف (نفى ودعاء وجمود) نحو ان قام زيد قمت ولا يصدر بماض مقرون بقد أو بحرف نفى أو ذى دعاء أو جامد ولا بفعل الأمر البتة (ولو) كان الفعل (مضمرا فسره فعل) بعد معموله فانه يجوز تصدير الشرط به نحو. وان أحد من المشركين استجارك. التقدير ان استجارك أحد من المشركين استجارك فاستجارك المتأخرة فسرت الاولى المضمرة وارتفع أحد على الفاعلية بها (وكونه) والحالة هذه (مضارعا دون لم ضرورة) كقوله

يثنى عليك وأنت أهل ثنائه ۞ ولديك ان هو يستزدك مزيد

والاختيار أن يكون عند الاضمار والتفسير إما ماضيا كما تقدم أو مضارعا مقرونا بلم كقوله

۞ فان أنت لم ينفعك علمك فانتسب ۞ وقوله ۞ فان هو لم يحمل على النفس ضيمها ۞ (وكذا تقديم الاسم) على اضمار الفعل قبله والتفسير بعده (مع غير ان) من الادوات ضرورة والشائع وقوع ذلك مع ان وحدها كما تقدم واختصت بذلك لانها أم الباب وأصل أدوات الشرط ومن الضرورة قوله ۞ فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن ۞ وقوله ۞ فمتى واغل ينبهم يحيوه ۞ ويعطف عليه كاس الساقى ۞ وقوله ۞ أينما الريح تميلها تمل ۞ (وجوزه الكسائى) اختيارا (مع من واخوته) فأجاز نحو من زيدا يضرب أضربه (و) جوزه (قوم) من الكوفيين (فى غير المرفوع) أى المنصوب والمجرور لانهما فضلة ومنعوه فى المرفوع (و) جوزه (قوم) منهم (فى المرفوع) أيضا (ان لم يمكن عود ضمير على الشرط) كما فى متى وأينما فان أمكن عود الضمير عليه لم يجز تقديم الاسم لا تقول من هو يضرب زيدا أضربه لان من المضمر هو من واختار هذا المذهب الاخير أبو على صاحب المهذب قال أبو حيان والصحيح المنع لان الفضلة والعمدة سيان اذ فيه الفصل بجملة بين الاداة والفعل (وفى الفصل بين من) واخوتها (والفعل بعطف وتوكيد خلف كوفى) أجازه الكسائى ومنعه الفراء ۞ قال أبو حيان وهو الذى يقتضيه قواعد البصريين (وشرط الجواب الافادة) فلا يكون بما لا يفيد كخبر المبتدإ فلا يجوز ان يقم زيد يقم كما لا يجوز فى الابتداء زيد زيد فان دخله معنى يخرجه للافادة جاز نحو ان لم تطع الله عصيت أريد به التنبيه على العقاب فكأنه قال وجب عليك ما وجب على العاصى كما جاز فى الابتداء نحو ۞ أنا أبو النجم وشعرى شعرى ۞ ومنه فمن كانت هجرته

الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله الحديث (وتدخله الفاء ان لم يصلح) تقديره (شرطا) بأن كان جملة اسمية كقوله * ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا * أو فعل أمر نحو . ان كنتم تحبون الله فاتبعوني . أو دعاء نحو ان مات زيد فيرحمه الله أو فرحمه الله أو مقرونا بحرف تنفيس نحو . من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم . أو بحرف نفي غير لا ولم نحو ان قام زيد فما يقوم أو فلن يقوم عمرو أو بقد نحو . ان يسرق فقد سرق . أو جامد نحو ان تبدوا الصدقات فنعما هي . ان ترني أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربي . ان أقبل زيد فما أحسنه قال أبو حيان وهذه الفاء هي فاء السبب الكائنة في الايجاب في نحو قولك يقوم زيد فيقوم عمرو وكما ربط بها عند التحقيق ربط بها عند التقدير ولا يجوز غيرها من حروف العطف لانه بمنزلة الربط السببي وسيقت هنا للربط لا للتشريك وقال بعض أصحابنا هي هنا عاطفة جملة على جملة فلم تخرج عن العطف قال وهذا عندي فيه نظر انتهى (وفي) جواز (حذفها) أي الفاء (أقوال) أحدها يجوز ضرورة واختيارا نقله أبو حيان عن بعض النحويين وخرج عليه قوله تعالى . وان أطعتموهم انكم لمشركون . ثانيها المنع في الحالين قال أبو حيان في محفوظي قديما أن المبرد منع من حذف الفاء في الضرورة وانه زاعم في قوله * من يفعل الحسنات الله يشكرها * ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره قال وهذا ليس بشيء لانه على تقدير صحة الرواية لا يبطل ذلك في الرواية الأخرى (ثالثها) وهو (الاصح يجوز ضرورة) ويمتنع في السعة وهو مذهب سيبويه (وينوب عنها في الأصح اذا الفجائية في) جملة (اسمية غير طلبية ولا منفية) قال أبو حيان النصوص متظافرة في الكتب على الاطلاق في الربط باذا ولكن السماع انما ورد في إن قال تعالى . وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون . فيحتاج في اثبات ذلك في غير ان من الادوات الى سماع واحترز بالاسمية من الفعلية فان اذا لا تدخل عليها لا يجوز ان قام زيد اذا يقوم عمرو وبغير الطلبية من الطلبية فلا يجوز إن يعص زيد اذا ويل له وان أطاع اذا سلام عليه وبغير المنفية من المنفية فلا يجوز ان يقم زيد اذا ما عمرو قائم وانما تدخل الفاء في الصور كلها ومقابل الاصح في المتن قول الاخفش لا أرى اذا بمنزلة الفاء الارديا لا تقول ان تأتني اذا أكرمك كما تقول فانا أكرمك ولكن أرى الآية على حذف الفاء أي فاذا هم يقنطون ورده أبو حيان بان حذف الفاء فيما يلزمه الفاء لم يجيء في كلامهم الا في الشعر ولو جاز حذف الفاء رفعت في قولك ان تقم أقوم ولن يجيء منه شيء فالصحيح ما ذهب اليه الخليل وسيبويه انتهى (ومن ثم) أي من هنا وهو ان اذا نائبة عن الفاء أي من أجل ذلك (لا يجتمعان) لان المعوض لا يجتمع مع العوض فلا يقال ان يقم زيد فاذا عمرو قائم (ويرفع) الجواب (وجوبا ان قرن بالفاء) سواء كان فعل الشرط ماضيا نحو . ومن عاد فينتقم الله منه . أم مضارعا نحو . فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا . رفع لانه حينئذ من جملة اسمية وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره فهو ينتقم الله منه فهو لا يخاف قالوا ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء فكان الفعل يجزم ولكن العرب التزمت فيه الرفع فعلم انها غير زائدة (و) يرفع الجواب (جوازا ان كان الشرط) فعلا (ماضيا) نحو ان قام زيد يقوم عمرو وقوله

وان أتاه خليل يوم مسئلة * يقول لا غائب مالي ولا حرم

ومن شواهد الجزم قوله تعالى . من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف اليهم . من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه . قال أبو حيان ولا نعلم خلافا في جواز الجزم وانه فصيح مختار الا ما ذكره صاحب كتاب الاعراب عن بعض النحويين انه لا يجيء في الكلام الفصيح وانما يجيء مع كان لانها أصل الافعال * قال والذي نص عليه الجماعة ان ذلك لا يختص بها بل سائر الافعال في ذلك مثلها وأنشد سيبويه للفرزدق

دست رسولا بان القوم ان قدروا * عليك يشفوا صدورا ذات توغير

قال وأما الرفع فهو مسموع ونص بعض أصحابنا انه أحسن من الجزم * واختلف في تخريجه فقال سيبويه انه

على نيـة التقـديم والجواب محـذوف وقال المبرد والـكوفيون انه الجواب وانه على حذف الفاء وقال آخرون هو الجواب لا على اضمار الفاء ولا على نية التقديم ولـكن لما لم يظهر لاداة الشرط تأثير في فعله لكونه ماضيا ضعف عن العمل في فعل الجواب (والا) بان كان الشرط مضارعا (فضرورة) يرفع الجواب كقوله

يا أقرع بن حابس يا أقرع ٭ انك ان يصرع أخوك تصرع

والاختيار جزمه قال تعالى . ومن يتق الله يجعل له مخرجا . واذا رفع فذهب سيبويه انه على نية التقديم والتأخير ان كان قبله ما يمكن أن يطلبه كالبيت والا فعلى اضمار الفاء نحو ان تأتني آتيك اذا جاء في الشعر ومذهب المبرد انه على اضمار الفاء في الحالين لانه جواب في المعنى فقد وقع في محله فلا ينوى به التقديم (وجازمه) أي الجواب (الأداة) عملت فيه كما عملت في الشرط باتفاق لاقتضائها اياهما فعملت فيهما كما عملت كان وظن وان في جزئيها هذا مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافي لسيبويه واختاره الجزولي وابن عصفور والابدى (وقيل) جازمه فعل (الشرط) قاله الاخفش واختاره ابن مالك لانه مستدع له بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام ورد بان النوع لا يعمل اذ ليس أحدهما أولى من الآخر وانما يعمل بمزية وهو أن يضمن العامل من غير النوع أو شبهه كعمل الاسماء في الاسماء (وقيل) جازمه هما أي الأداة والفعل معا ونسب أيضا للاخفش قال المجموع هو الطالب فهو العامل قال وباطل أن يكون العمل لان لان الجزم نظير الجر فاذا كان الجار وهو أقوى لا يعمل عملين فاحرى أن لا يعمله الجازم ورد بان الجار لا يقتضي معمولين والجازم يقتضيهما فيعمل فيهما وبان كل عامل مركب من شيئين لا يجوز حذف أحدهما كاذما وحيثما وقد يحذف فعل الشرط دون الأداة فدل على أن العامل ليس مركبا منهما وبان الجازم لا يحذف معموله والجواب يجوز حذفه فلو كان العامل مجموع الأداة والشرط لزم ابقاء الجازم مع حذف معموله بخلاف ما اذا كان العامل الاداة وحذف فانها تكون قد أخذت معمولا واحدا فلا يقبح (وقيل) جازمه (الجوار) قاله الكوفيون قياسا على الجر بالجوار قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يترتب عليه فائدة ولا حكم نطق (وقيل) فعل الجواب (مبنى) وفعل الشرط معرب (وقيل) هو (والشرط) أيضا مبنيان والقولان للمازني استدل على بنائهما بان الفعل لا يقع موقع الاسم في المحلين فلا يكون معربا بناء على ان سبب اعراب المضارع وقوعه موقع الاسم واستدل لبناء الجواب فقط بانه لم يكن له عامل فكان مبنيا لانه لم يصح عنده عمل ما تقدمه فيه قال أبو حيان والمازني في رأيه مخالف لجميع النحويين ﴿مسئلة﴾ (البصريون) قالوا (لاداة الشرط الصدر) أي صدر الكلام (فلا يسبقها معمول معمولها) أي لا يجوز تقديم شيء من معمولات فعل الشرط ولا فعل الجواب عليها لانها عندهم كاداة الاستفهام وما النافية ونحوهما مما له الصدر ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها وانما تقع مستأنفة أو مبنية على ذي خبر أو نحوه وجوز الكسائي تقديم معمول فعل الشرط أو الجواب على الاداة نحو خيرا ان تفعل يثبك الله وخيرا ان أتيتني تصب قال أبو حيان ويحتاج اجازة هذا التركيب الى سماع من العرب (غير معمول) فعل (الجواب المرفوع) فانه يجوز تقديمه نحو خيرا ان أتيتني تصب وسوغ ذلك أنه ليس فعل جواب حقيقة بل هو في نية التقديم والجواب محذوف والتقدير تصيب خيرا ان أتيتني (قال أكثرهم) أي البصريون (ولا الجواب) أيضا لا يجوز تقديمه على الاداة لانه ثان أبدا عن الاول متوقف عليه وقال الاخفش يجوز تقديمه عليها كمذهب الكوفيين ماضيا كان أو مضارعا نحو قمت ان قمت وأقوم ان قمت (وثالثها يجوز) تقديم الجواب (ان كان مضارعا) ويمتنع ان كان ماضيا وعليه المازني لان المضارع هو الاصل فلم يكثر فيه التجوز بخلاف الماضي فانه يجوز فيه بان عبر بصيغته عن المستقبل فان قدم وحقه التأخير كثر التجوز (ورابعها) يجوز تقديم الجواب (ان كانا) أي الشرط والجواب (ماضيين)

بخلاف ما اذا كان الشرط وحده ماضيا ووجهه انه لما لم يظهر للاداة فيه عمل اذا تأخر جاز تقديمه لانه مقدما كحاله مؤخرا فكان كأنه لم يعمل فيه بخلاف المضارع فانه متأثر بها فصار تقديمه على الجازم كتقديم المجرور على الجار (قيل ولا) يسبق (الجواب المجزوم معموله) قاله الفراء والصحيح جوازه وعليه سيبويه والكسائى نحو ان تأتنى خيرا تصب (وعلى الاول) وهو مذهب الاكثر من منع تقديم الجواب على الاداة مطلقا (ان تقدم شبهه فدليله) وليس اياه (وشرطه اختيارا مضى الشرط لفظا أو معنى) بان كان مضارعا مقترنا بلم (فى الاصح) نحو قت ان قت وأقوم ان لم تقم قال سيبويه هكذا جرى فى كلامهم وأما الشعر فمحل ضرورة واتساع وأجاز الكوفيون سوى الفراء أن يحذف جواب الشرط فى الاختيار وفعل الشرط مستقبل قياسا على الماضى فاجازوا أنت ظالم ان تفعل (فان لم يكن) فعل الشرط ماضيا تفريعا على الاصح (وهو مع ما ومن وأى صرن موصولات) أى حكم لهن بذلك الذى هو من معانيها (اختيارا) وزال حكم الشرطية لزوال شرطها وهو المضى فينبغى الجزم نحو آتى من يأتنى وزيد يصب ما تحبه وأكرم أيهم يحبك وحينئذ فتأتى أحكام الموصولات من جواز عمل ما قبلها فيها وحكم الضمير العائد عليها وصلتها وغير ذلك وأما فى الشعر فيجوز بقاء الشرطية والجزم (وكذا ان أضيف لهن) أى لمن وما وأى (زمان) يجب لهن فى السعة ان يكن موصولات نحو أتذكر اذ من يأتنا نأتيه ولا يجوز الجزم عند سيبويه والجرمى والمازنى لان أسماء الاحيان لا تضاف الى الجملة الشرطية المصدرة بان فكذا لا تضاف الى ما تضمن معنى ان (خلافا للزيادى) أبى اسحق فى ذهابه الى جواز الجزم اختيارا كقوله

على حين من تلبث عليه ذنوبه * يرث شربه اذ فى المقام تداير

والاولون قالوا هو ضرورة (و) يجرى هذا الحكم وهو وجوب الرفع وامتناع الجزم (مطلقا) أى فى الاختيار والضرورة اذا وقعن (بعد باب كان وإن) نحو من كان يأتينا نأتيه وان من يأتينا نأتيه وليت من يحسن الينا نحسن اليه لان الشرط لا يعمل فيه عامل قبله (ولكن) المخففة نحو ولكن من يزورنى أزوره (واذا المفاجأة) نحو مررت بزيد فاذا من يزوره يحسن اليه (وما) النافية نحو ما من يأتينا نعطيه لان ما لا تنفى الجملة الشرطية (وهل) نحو هل من يأتينا نأتيه لان هل لا يستفهم بها عن الجمل الشرطية (قيل والهمزة) قاله يونس قياسا على هذا والاصح جواز الجزم بعدها وكون من شرطية لانها توسع فيها فاستفهم بها عن الجملة الشرطية كما استفهم بها عن غير ذلك نحو ان تأتنى آتك فلما حسن ذلك فى إن حسن فى اخواتها نحو أمن يأتنا نأته ﴿ مسئلة ﴾ يحذف الجواب لدليل كقوله تعالى . أئن ذكرتم . أى تطيرتم وقوله . وان كان كبر عليك اعراضهم فان استطعت . الآية أى فافعل الحذف (لتقدم شبهه) على الاداة كما مر (و) لتقدم (جواب قسم) يدل عليه (و) يحذف (الشرط) وهو أقل من حذف الجواب نص عليه ابن مالك فى شرح الكافية ومنه . وان أحد من المشركين استجارك . وقولهم ان خيرا فخير (وقيل) انما يجوز حذفه (ان عوض) منه (لا) وعليه ابن عصفور والابدى كقوله

فطلقها فلست لها بكفء * والا يعل مفرقك الحسام

أى وان لا تطلقها قال أبو حيان وليس بشئ لانها لو كانت عوضا من الفعل المحذوف لم يجز الجمع بينهما مع أنه يجوز نحو وان لا يسئ فلا تضربه فهى فى نحو ذلك نافية لا عوض وورد الحذف وهو مثبت كما تقدم (ويحذفان) أى الشرط والجواب (مع ان) دون سائر الادوات واختصت بذلك لانها أم الباب ولانه لم يرد فى غيرها قال

قالت بنات العم ياسلمى وان * كان فقيرا معدما قالت وان

أى وان كان كما تصفين فرضيته قال أبو حيان وكذا حذف الجواب وحده والشرط وحده لا أحفظه مع بعد غيران قال الا ان ابن مالك أنشد بيتا فى شرح الكافية وزعم أنه حذف فيه فعل الشرط بعد متى وهو قوله

متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر * ولا ينج الا فى الصفاد يزيد

(وقيل) حذفهمامعا (ضرورة) قاله ابن مالك قال أبو حيان وتبع فيه ابن عصفور قال ولم ينص غيرهما على ان ذلك ضرورة بل أطلقوا الجواز اذا فهم المعنى قلت وقد ورد فى النثر فى عدة من الآثار (لا الاداة) أى لا يجوز حذف آداة الشرط (ولو) كانت (ان فى الاصح) كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم ولا حذف حرف الجر وجوز بعضهم حذف ان فيرتفع الفعل وتدخل الفاء اشعارا بذلك وخرج عليه قوله تعالى . تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله . (وان توالى شرطان) فصاعدا من غير عطف (فالاصح أن الجواب للسابق) ويحذف جواب مابعده لدلالة الاول وجوابه عليه ومنهم من جعل الجواب للاخير وجواب الاول الشرط الثانى وجوابه وجواب الثانى الشرط الثالث وجوابه وهكذا على اضمار الفاء فاذا قال ان جاء زيد ان أكل زيد ان ضحك فعبدى حر فعلى الاصح الضحك أول ثم الاكل ثم المجى فاذا وقعت على هذا الترتيب عتق وعلى مقابله عكسه فاذا وقع المجى ثم الاكل ثم الضحك لزم العتق فان كان عطف فالجواب لهمامعا ومنه . إن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم . الآية (و) الاصح (ان الاحسن) حينئذ (مجىء) فعل الشرط (الثانى ماضيا) بناء على أن الجواب للسابق وأن جواب الثانى محذوف لما مر من أنه لا يحذف جواب الشرط فى الاختيار حتى يكون فعله ماضيا وعلى أن الجواب للمتأخر لا يحتاج الى ذلك لانه غير محذوف الجواب (و) الاصح (أنه) أى الشرط الثانى (مقيد للاول تقييد الحال) الواقعة موقعه قاله ابن مالك قال فقولك من اجابنى ان دعوته أحسنت اليه فى تقدير من أجابنى داعياله وقول الشاعر

ان تستغيثوابنا إن تذعروا تجدوا * منا معاقل عز زانها كرم

فى التقدير إن تستغيثوا بنا مذعورين . قال أبو حيان وغيره ابن مالك جعله متأخرا فى التقدير فكأنه قال من أجابنى أحسنت اليه إن دعوته فمن أجابنى هو جواب ان فى المعنى حتى كأنه قال ان دعوت من أجابنى أحسنت اليه فاذا وقع دعاؤه لشخص فأجابه ذلك الشخص بعد دعائه اياه لزم الاحسان لأن جواب الشرط فى التقدير بعد الشرط وكذا البيت تقديره على هذا . ان تذعروا فان تستغيثوا بنا تجدوا . فاول الشرط يصير جزاء (وان توسط الجزاء والشرط مضارع وافقه) أى الشرط (معنى) حال كونه (غير صفة وصح حذفه أبدل منه) مثاله ان تأتنى تمشى أكرمك (والا) بان لم يوافقه معنى (وقع حالا) نحو ان تأتنى تضحك أحسن اليك والماضى كالمضارع فى ذلك وانما فرضت المسئلة فيه كالتسهيل لانه منه يظهر الاثر مثاله ان أتيتنى مشيا أكرمك وان تأتنى قد ضحكت أحسن اليك واحترز بغير صفة عن الواقع صفة نحو ان يأتنى رجل يعرف النحو أكرمه فيعرف فى موضع الصفة لرجل وبصحة الحذف من خبر كان وثانى ظننت نحو ان تكن تحسن الى أحسن اليك وان تظننى أصدق أصدقك فالمتوسط لا بدل ولا حال بل فى موضع نصب على أنه خبر ومفعول ومنه قوله زهير

ومن لا يزل يستحمل الناس نفسه * ولا يعفها يوما من الدهر يسأم

(وتزاد ما) توكيدا (فى ان) ومنه . واما ينزغنك . واما ينسينك . قال أبو حيان وذلك فى القرآن كثير ولم يأت فيه الا والفعل مؤكد بالنون وأما فى لسان العرب فقد جاء أيضا بغير نون كثيرا قال

زعمت تماضر أننى اما أمت * يسدد ابينوها الاصاغر خلتى

(و) فى (أى غير مضافة لضمير) بان لم تضف أصلا أو أضيفت لظاهر ومنه . أياما تدعو . أيما الاجلين قضيت . (و) فى (أين ومتى) قال تعالى . أينما تكونوا يدرككم الموت . وقال الشاعر * متى ماتلقنى فردين ترجف * (وكذا ايان فى الاصح) * قال فايان ماتعدل به الريح تنزل * قال أبو حيان وزعم بعض أصحابنا انها لا تزاد فيها وليس بصحيح لورود

السماع به (لاماومن وانى فى الاصح) وذهب الكوفيون الى جواز زيادتها بعدها فيجوز من ما يكرمنى أكرمه

﴿مسئلة﴾ فى اعراب أسماء الشرط وأسماء الاستفهام (اذا وقعت الأداة) الشرطية (على مكان أو زمان فظرف) أى فهى فى موضع نصب على الظرف نحو متى تقم أقم . وأينما تكونوا يدرككم الموت . (أو) على (حدث فمفعول مطلق) نحو (٧) (والا فان وقع بعدها فعل لازم) نحو من يقم أقم معه (فمبتدأ خبره فعل الشرط وفيه) ضميرها (وقيل) هو (والجواب) معا لان الكلام لا يتم الا بالجواب فكان داخلا فى الخبر ورد بانه أجنبى من المبتدأ (أو متعد واقع عليها) نحو من يضرب زيدا أضربه ومن تضرب اضربه (فمفعول به أو) واقع (على ضميرها) نحو من يضربه زيد أضربه ومن تضربه أضربه (أو متعلقها) نحو من يضرب يدا أخاه أضربه (فاشتغال) أى فالمسئلة من باب الاشتغال فيجوز فى أداة الشرط أن يكون فى موضع رفع على الابتداء وأن يكون فى موضع نصب بفعل مضمر يفسره الظاهر بعدها (ومثلها) فى هذا التفصيل (أسماء الاستفهام) ﴿مسئلة﴾ لو شرط للماضى غالبا) وقد ترد للمستقبل كان وخرج عليه قوله تعالى . وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا . وقول روبة

ولو ان ليلى الاخيلية سلمت ❊ على ودونى جندل وصفائح

لسلمت تسليم البشاشة أو زقا ❊ اليها صدى من داخل القبر صائح

(وقيل دائما) قال بدر الدين ابن مالك وعليه أكثر المحققين قال وورود شرطها فى الآية والبيت مستقبلا فى نفسه أو بقيد لا ينافى امتناعه فيما مضى لامتناع غيره ولا يحوج الى اخراج لو عما عهد فيها من معناها الى غيره وقال أبو حيان متعقبا عليه ورود لو فى المستقبل قد قاله النحويون فى غير موضع (و جزمها) لفعلها (ضرورة) لا يحسن فى الاختيار لعدم تمكنها بكونها للمضى ومن الضرورة قوله ❊ لو يشأ طار بها ذو ميعة ❊ (وقيل) بل هو (لغة) لقوم فيطرد عندهم فى الكلام (وقيل ممنوع) لا يجوز لا فى الكلام ولا فى الشعر حكى الاقوال الثلاثة أبو حيان واختلفت عبارات النحاة فى معناها حتى قال بعضهم ان الناظم يفهموا المعنى (قال سيبويه هى حرف لما كان سيقع لوقوع غيره) أى انها تقتضى فعلا ماضيا كانه يتوقع ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير واقع فكأنه قال حرف يقتضى فعلا امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته (و) قال (المعربون) هى حرف (امتناع لامتناع) أى تدل على امتناع الشئ لامتناع غيره واختلف فى المراد بذلك (قيل) المراد (امتناع الاول) أى الشرط (للثانى) أى لامتناع الجواب ذكره ابن الحاجب فى أماليه محتجا من عنده ووجهه بان انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه لجواز أن يكون ثم أسباب أخر قال ويدل على هذا . لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا . فانها مسوقة لنفى التعدد فى الآلهة بامتناع الفساد لا ان امتناع الفساد لامتناع الآلهة لانه خلاف المفهوم من مساق أمثال هذه الآية ولانه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك وان لم يكن تعدد فى الآلهة لان المراد به فساد نظام العالم عن حالته وذلك جائز أن يفعله الاله الواحد سبحانه انتهى وتابعه على ذلك ابن الخباز (وقيل عكسه) أى المراد ان جواب لو ممتنع لامتناع شرطه فقولك لو جئت لاكرمتك دال على امتناع الاكرام لامتناع المجئ . وهذا هو الذى قرره الناس ممن أثبت الامتناع فيهما وهو المتبادر الى الافهام واستنكر ابن هشام فى المغنى مقالة ابن الحاجب ومن تبعه (ثم افادتها) لذلك قيل (نطقا) أى بالمنطوق (وقال بدر الدين بن مالك) فى تكملة شرح التسهيل (وشيخنا العلامة محيي الدين (الكافيجى) رحمه الله فيما سمعناه من لفظه حال تدريسه للمغنى (فهما) أى بالمفهوم قال أبو حيان كان لو عند سيبويه لها منطوق ومفهوم كما ان لها منطوق ومفهوم فاذا قلت لو أكلت لشبعت فعنده ان الشبع كان يقع لوقوع الاكل ولو قلت ان قام زيد قام عمرو فمنطوقه تعليق وجود قيام عمرو على تقدير وجود قيام زيد وتارة يكون المفهوم مرادا وتارة يكون غير مراد فنظر غير سيبويه الى المفهوم فقالوا اذا قلت لو أكلت

لشبعت امتنع الشبع لامتناع الأكل وسيبويه نظر الى المنطوق فاطرده فى جميع مواردها (وقيل) هى حرف امتناع لامتناع (ان كان بعدها مثبتان والا) بان كان بعدها منفيان (فوجود) أى فحرف وجود (لوجود) فان كان الاول منفيا والثانى مثبتا فحرف وجود لامتناع أو عكسه فحرف امتناع لوجود قال أبو حيان والسبب فى ذلك عند هذا القائل ان المنفى بعد لو موجب والموجب منفى قال هذا وقول من قال حرف امتناع لامتناع يرجعان الى معنى واحد ألا ترى انها اذا كانت حرف امتناع لامتناع لزم من ذلك اذا كان مابعدها موجبا أن يمتنع وجود الثانى لامتناع وجود الاول أو منفيا لزم امتناع نفى الثانى لامتناع نفى الاول أو الاول منفيا والثانى موجبا لزم امتناع وجود الثانى لامتناع نفى الاول فيكون الاول اذ ذاك موجبا والثانى منفيا أو الاول موجبا والثانى منفيا لزم امتناع نفى الثانى لامتناع وجود الاول فيكون الاول اذ ذاك منفيا والثانى موجبا فهو اختلاف عبارة وقد رد القولان بعدم امتناع الجواب فى مواضع كثيرة كقوله تعالى • ولو أن مافى الارض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله • وقول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه لان عدم النفوذ محكوم به سواء وجد الشرط أم لا وعدم العصيان كذلك سواء وجد الخوف أم لا (وقال) أبو على (الشلوبين و) ابن هشام (الخضراوى) انها لاتفيد الامتناع بوجه ولا تدل على امتناع الشرط ولا امتناع الجواب بل هى (لمجرد الربط) أى ربط الجواب بالشرط دلالة على التعليق فى الماضى كما دلت إن على التعليق فى المستقبل ولم تدل بالاجماع على امتناع ولا ثبوت بالا اذ لو كان من مدلولها الامتناع ما أغفله سيبويه فى بيان معناها قال الجمال ابن هشام فى المغنى وهذا الذى قالاه كانكار الضروريات اذ فهم الامتناع فيها كالبديهى فان كل من سمع لو فعل فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد ولهذا اجاز استدراكه فتقول لو جاء زيد لأكرمته لكنه لم يجئ • (والمختار) فى تحرير العبارة عن معناها (وفاقا لابن مالك) انها حرف يقتضى (امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه) من غير تعرض لنفى التالى قال فقيام زيد من قولك لو قام زيد قام عمرو محكوم بانتفائه وبكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام من عمرو وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أوليس له لاتعرض لذلك قال ابن هشام فى المغنى وهذه أجود العبارات (ثم ينتفى التالى) أيضا (ان ناسب) الاول بأن لزمه عقلا أو شرعا أو عادة (ولم يخلف المقدم غيره) فى ترتب التالى عليه (كلو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) أى السموات والارض ففسادهما أى خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد الآلهة للزومه على وفق العادة عند تعدد الحاكم من التمانع فى الشئ وعدم الاتفاق عليه ولم يخلف التعدد فى ترتب الفساد غيره فينتفى الفساد بانتفاء التعدد المفاد بلو (ولا) ينتفى التالى (ان خلفه) أى الاول غيره (كقولك لو كان انسانا لكان حيوانا) فالحيوان مناسب للانسان للزومه له عقلا لانه جزؤه ويخلف الانسان فى ترتب الحيوان غيره كالحمار فلا يلزم بانتفاء الانسان عن شئ المفاد بلو انتفاء الحيوان عنه لجواز أن يكون حمارا كما لا يجوز أن يكون حجرا (ويثبت التالى) مع انتفاء الاول (ان لم ينافـ) انتفاؤه (وناسب) الاول (اما بالاولى نحو) نعم العبد صهيب (لو لم يخف الله لم يعصه) رتب عدم العصيان على عدم الخوف وهو بالخوف المفاد بلو أنسب فيترتب عليه أيضا فى قصده والمعنى انه لا يعصى الله مطلقا لا مع الخوف وهو ظاهر ولا مع انتفائه اجلالا له تعالى عن أن يعصيه (أو المساوى نحو) قوله صلى الله عليه وسلم فى بنت أم سلمة (لو لم تكن ربيبتى) فى حجرى (ما حلت) لى انها لابنة أخى من الرضاعة رواه الشيخان رتب عدم حلها على عدم كونها ربيبته (للرضاع) المناسب له شرعا فترتب أيضا فى قصده على كونها ربيبته المفاد بلو المناسب له شرعا كمناسبته للاول سواء لمساواة حرمة المصاهرة لحرمة الرضاع والمعنى انها لا تحل لى أصلا لان بها وصفين لو انفرد كل منهما حرمت له كونها ربيبة وكونها ابنة أخى الرضاع (أو الادون كقولك لو انتفت أخوة الرضاع ما حلت للنسب) هو على

نسق ماتقدم فيما قبله وحرمة الرضاع أدون من حرمة النسب (ويليها) أى لو (اسم على اضمار فعل) يفسره ظاهر بعده (اختيارا) كقولهم لو ذات سوار لطمتنى وقول عمر لو غيرك قالها يا أبا عبيدة (و) يليها أيضا (جزآ ابتداء اختيارا فيقال لو زيد قام وفارقت إن فى ذلك حيث لزمت الماضى ولم تعمل (خلافا للبصرية فيهما) حيث قالوا لا يليها الا الفعل ظاهرا ولا يليها مضمرا الا فى الضرورة أو فى نادر كلام ومن الضرورة عندهم قوله

لو غيركم علق الزبير بحبله ۞ أدى الجوار الى بنى العوام

وقوله ۞ لو بغير الماء حلقى شرق ۞ وفى التنزيل . قل لو أنتم تملكون . فاستدل به الاولون وتأوله المانعون على أن الاصل لو كنتم تملكون فحذفت كان وانفصل الضمير (وجوابها) فى الغالب (فعل) مضارع مجزوم (بلم) كقوله

فلو كان حمد يخلد الناس لم يمت ۞ ولكن حمد الناس ليس بمخلد

(أو) فعل (ماض مثبت والغالب) حينئذ (اقترانه باللام) المفتوحة كقوله تعالى . ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا . ومن غير الغالب . لو نشاء جعلناه أجاجا (أو) ماض (منفى والغالب خلوه) من اللام نحو . لو شاء الله ما أشركنا . ومن غير الغالب قوله ۞ ولو نعطى الخيار لما افترقنا ۞ (وقد يقترن) جوابها (باذا) نحو لو جئتنى اذا لأكرمتك (وندر كونه تعجبا) مقرونا باللام قال

فلو مت فى يوم ولم آت عجزه ۞ يضعفنى فيها امرؤ غير عاقل

۞ لأكرم بها من ميتة ان لقيتها ۞ أطاعن فيها كل خرق منازل

(و) ندر (كونه مصدرا برب أو الفاء) كقوله ۞ لو كان قتل يا سلام فراحة ۞ (أو قد) كقوله

لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة ۞ تدع الحوائم لا يجدن غليلا

(فان وقع) الجواب فى الظاهر (جملة اسمية فجواب قسم محذوف مغن عن جوابها) وليس بجوابها (خلافا للزجاج) كقوله تعالى . ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير . فجواب لو محذوف لدلالة ما بعده عليه وتقديره لأثيبوا وقوله لمثوبة الى آخره جواب قسم محذوف تقديره والله لمثوبة وقال الزجاج بل هو جواب لو واللام هى الداخلة فى جوابها (ويحذف) جواب (لو لدليل) وهو كثير فى القرآن قال تعالى . ولو أن قرآنا سيرت به الجبال . الآية أى لكان هذا القرآن قال أبو حيان ويحسن حذفه فى طول الكلام (وترد) لو (للتمنى) كقولك لو تأتينى فتحدثنى وأنكر ذلك قوم وقالوا ليست قسما برأسها وانما هى الشرطية أشربت معنى التمنى (و) على الاول (لا جواب لها فى الاصح) قال أبو حيان هذا ظاهر المنقول ونص عليه شيخنا أبو الحسن بن الصائغ وأبو مروان عبيد الله بن عمر بن هشام الحضرمى فى شرح قصيدة ابن دريد قال والذى يظهر أنها لا بد لها من جواب لكنه التزم حذفه لاشرابها معنى التمنى لانه متى أمكن تقليل القواعد وجعل الشئ من باب المجاز كان أولى من تكثير القواعد وادعاء الاشتراك لانه يحتاج الى وضعين والمجاز ليس فيه الا وضع واحد وهو الحقيقة انتهى ونقل الشيخ جمال الدين بن هشام فى المغنى عن ابن الصائغ وابن هشام انهما قالا يحتاج الى جواب كجواب الشرط وهو سهو وقولى فى الاصح راجع الى الامرين معا ورودها للتمنى واستغناؤها عن الجواب كما تبين (قيل وترد للتقليل) نحو تصدقوا ولو بظلف محرق (لولا ولوما حرفا امتناع لوجود) نحو لولا زيد لأكرمتك فامتنع الاكرام لوجود زيد (وانما يليها اسم أو أن) الثقيلة وتقدم اعرابه فى باب المبتدإ (أو أن) المخففة منها أو الناصبة نحو . فلولا أنه كان من المسبحين للبث . لولا أن من الله علينا لخسف بنا . ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا . قال فى المغنى وتصير أن وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوبا أو مبتدأ لا خبر له أو فاعلا بثبت محذوفا على الخلاف السابق فى لو

(وجوابها ماض مع ما) النافية نحو. ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من أحد أبدا. (أو مثبت مع اللام) نحو. ولولا فضل الله عليكم ورحمته لمسكم. (وحذفها) أي اللام (ضرورة) خاص بالشعر (أو قليل في الكلام) اختلف فيه كلام ابن عصفور فمرة قال بالأول ومرة قال بالثاني ولم يقع منه في القرآن شيء ومن وقوعه في الشعر قوله * لولا الحياء وباقي الدين عبتكما * (ويجوز حذفه) أي جواب لولا لدليل قال تعالى. ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب رحيم. أي لفضحكم (وتردان) أي لولا ولوما (للتحضيض) وهو طلب بحث وازعاج (و) ترد أيضا له (هلا وألا) بالتشديد والاربعة حينئذ (بسائط) أي غير مركبة كما اختاره ابن القواس في شرح الكافية قال لان الاصل عدم التركيب (وقيل) الاربعة (مركبات) من لو ولا ولو وما وقيل ولا وقلبت الهاء في هلا همزة ذكره في الاربعة أبو حيان في شرح التسهيل والسكاكي في المفتاح وذكره في هلا وألا ابن مالك في باب الاشتغال من شرح التسهيل (فتختص بفعل ولو مقدرا في الاصح) نحو. لولا جاؤا عليه بأربعة شهداء. لوما تأتينا بالملائكة. هلا ضربت زيدا الا أكرمت عمرا ومثال تقدير الفعل. لولا اذ سمعتموه قلتم

* فهلا نفس ليلى شفيعها * الا زيدا ضربته وذهب بعضهم الى جواز مجيء جملة الابتداء بعد هذه الحروف مستدلا بالبيت المذكور ومن خلوها من التوبيخ. لولا أخرتني الى أجل قريب (وقد تفيده) أي التحضيض (لو وألا) بالتخفيف ذكر ذلك ابن مالك من التسهيل نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا. ألا تحبون أن يغفر الله لكم. ألا تقاتلون قوما نكثوا (قيل وترد لولا وهلا استفهامية ولولا نافية) وجعل من الأول. لولا أخرتني الى أجل قريب. لولا أنزل اليه ملك. ومن الثاني. فلولا كانت قرية آمنت. قال ابن هشام وأكثرهم لم يذكروا ذلك والظاهر ان الأولى للعرض والثانية مثل. لولا جاؤا عليه بأربعة شهداء. والثالثة كذلك أي فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك ويؤيده قراءة أبي فهلا ويلزم من هذا المعنى النفي لان التوبيخ يقتضي عدم الوقوع (وقال المالقي لم ترد لوما الا للتحضيض) نقله عنه ابن هشام في المغني (اما) بالفتح والتشديد (ويقال) فيها (أيما) بابدال ميمها الأولى ياء استثقالا للتضعيف قال * رأت رجلا أيما اذا الشمس عارضت * (الأصح) انها (حرف بسيط) وقيل مركب (معناه مهما يكن من شيء) فهي نائبة عن أداة الشرط وفعل الشرط معا بعد حذفهما وقيل عن فعل الشرط فقط قاله في البسيط وقال أبو حيان ما ذكر في معناها هو من حيث صلاحية التقدير ولا جائز أن يكون مرادفا له من حيث المعنى لان معقولية الحرف مباينة لمعقولية الاسم والفعل فتستحيل المرادفة ولان في يكن ضميرا يعود على مهما وفي الجواب ضمير يعود على الشرط وذلك منتف في أما وقال بعض أصحابنا لو كانت شرطا لكان ما بعدها متوقفا عليها وأنت تقول أما علما فعالم فهو عالم ذكرته أو لم تذكره بخلاف ان قام زيد قام عمرو فقيام عمرو متوقف على قيام زيد وأجيب بأنه قد يجيء الشرط على ما ظاهره عدم التوقف عليه كقوله * من يك ذا بت فهذا بتي * ألا ترى ان بته موجود كان لغيره بت أم لم يكن (ومن ثم) أي من هنا وهو كونها في معنى الشرط أي من أجل ذلك (لزمت الفاء جوابها) فلم تحذف (دون ضرورة وكذا دون تقدير قول على الأصح) نحو. فأما الذين آمنوا فيعلمون. لا جائز أن تكون الفاء للعطف لان العاطفة لا تعطف الخبر على مبتدئه ولا زائدة اذ لا يصح الاستغناء عنها فتعين انها فاء الجزاء وقال أبو حيان هذه الفاء جاءت في اللفظ خارجة عن قياسها لانها لم تجئ رابطة بين جملتين ولا عاطفة مفردا على مثله والتعليل بكون أما في معنى الشرط ليس بجيد لان جواب مهما يكن من شيء لا تلزم فيه الفاء اذا كان صالحا لأداة الشرط والفاء لازمة بعد أما كان ما دخلت عليه صالحا لها أم لم يكن ألا ترى انه يقال مهما يكن من شيء لم أبال به ويمتنع ذلك في أما ويجب ذكر الفاء فدل على ان لزوم الفاء ليس لاجل ذلك انتهى وقد تحذف الفاء في الضرورة كقوله * فأما القتال لا قتال لديكم *

ويجوز حذفها في سعة الكلام اذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى . فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم .
الاصل فيقال لهم أكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شيء يصح تبعا ولا يصح
استقلالا هذا قول الجمهور وزعم بعض المتأخرين ان الفاء لا تحذف في غير الضرورة أصلا وان الجواب في الآية
فذوقوا العذاب والأصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وان ما بينهما اعتراض (و) من
أجل ذلك أيضا (لم يلها فعل) لانها لما قدرت بمهما يكن وجعلوا الجوابا تعذر ايلاؤها الفعل من حيث ان فعل
الشرط لا يليه فعل الا ان كان جوابا والفرض ان ما بعد الفاء جواب (وتفيد) أما (التفصيل فتكرر غالبا) نحو .
فاما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون . قال ابن هشام في المغني والتفصيل غالب
أحوالها قال وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر وبكلام يذكر بعدها في موضع ذلك
القسم فالاول نحو . فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به . الآية أي وأما الذين كفروا فلهم كذا وكذا والثاني نحو . فأما
الذين في قلوبهم زيغ . الاية أي وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه الى ربهم ويدل على ذلك . والراسخون
في العلم . الى آخره (و) تفيد (التوكيد) قال في المغني وقل من ذكره قال ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري
فانه قال فائدة أما في الكلام أن تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب
وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت أما زيد فذاهب وكذلك قال سيبويه في تفسيره مهما يكن من شيء
فزيد ذاهب وهذا التفسير يدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وانه في معنى الشرط انتهى (وتفصل) أما (من الفاء)
بواحد من أربعة أمور (إما بمبتدإ) كالآيات السابقة (أو خبر) نحو أما في الدار فزيد (وقيل الفصل به قليل) نقله
في المغني عن الصفار (أو معمول لما بعدها) إما صريحا نحو . فأما اليتيم فلا تقهر . الآيات أو مفسرا نحو أما زيدا
فاضربه (قال سيبويه أو) جملة (شرط) نحو . فأما ان كان من المقربين فروح وريحان . الآيات (لا بجملة تامة)
لان هذا التقديم انما جاز للاضطرار لحصول الفصل بين أما والفاء وذلك حاصل باسم واحد فبقي الزائد على أصله من
المنع اذ الفاء لا يتقدم عليها ما بعدها قال أبو حيان الا ان كانت للدعاء نحو أما زيدا رحمك الله فاضرب ﴿مسئلة﴾
يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها هنا وفاقا كما تقدم في قوله . فأما اليتيم فلا تقهر . (ثم قال سيبويه ما جاز عمله بعد حذف
أما والفاء) عمل فيما قبل وما لا فلا ألا ترى أنك لو حذفت أما والفاء في الآية وقلت اليتيم لا تقهر لكان جائزا بخلاف
نحو أما زيدا فاني ضارب لا يجوز اذ لو حذفت أما والفاء لم يجز تقدم معمول خبر ان عليها وكذا لا يجوز أما درهما
فعندي عشرون اذ المميز لا يعمل فيما قبله وفاقا وقال المبرد أولا (وابن درستويه) زيادة على ذلك (وان) أيضا
يعمل ما بعدها فيما قبلها مع أما خاصة نحو أما زيدا فاني ضارب واختاره ابن مالك قال أبو حيان وهذا لم يرد به سماع
ولا يقتضيه قياس صحيح قال وقد رجع المبرد الى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه قال الزجاج رجوعه مكتوب
عندي بخطه فلذا لم أحكه عنه في المتن (و) قال (الفراء) زيادة على ذلك (وكل ناسخ) يدخل على المبتدإ من أخوات
ان وغيرها نحو أما زيدا فليتني ضارب وأما عمرا فلعلي مكرم (وقيل يختص ذلك بالظرف) والمجرور المتوسع فيه
نحو أما اليوم فاني ذاهب وأما في الدار فان زيدا جالس (وقيل) زيادة على ذلك (و) فعل (التعجب) اذا كان
متعديا نحو أما زيدا فما أزورني له قاله الكوفيون وعللوه بأن التعجب معمول على معناه والمعنى أما زيدا فأنا أزوره
كثيرا بخلاف غير المتعدي اذا اتصل بضمير الاسم فلا يجوز أما زيدا فما أحسنه نعم يجوز اذا لم يتصل به نحو أما زيدا
فما أحسن (ولا تعمل أما في اسم صريح) فلا تنصب المفعول (خلافا للكوفية) حيث أجازوه لما فيها من معنى
الفعل ورد بأن الاسماء الصريحة لا تعمل فيها المعاني وبأنه لا يحفظ من كلامهم أما زيدا فعنده عشرون درهما ولا
أما زيدا فقائم (غير الظرف والمجرور والحال) فانها تعمل فيها وفاقا لان هذه الأشياء يعمل فيها ما فيه معنى الفعل

(الكلام في بقية الحروف غير العاطفة) فان تلك تأتى في مبحث عطف النسق (الهمزة للاستفهام) والمراد به طلب الافهام (وهي الأصل فيه) لكونها حرفا بخلاف ماعداها من أدواته فلم تخرج عن موضوعها فلم تستعمل لنفي ولا بمعنى قد بخلاف هل (ومن ثم) أي من أجل أصالتها فيه (اختصت بالحذف) أي بجواز حذفها كقوله

طربت وما شوقا الى البيض أطرب * ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب

أراد أوذو الشيب وسائر الأدوات لاتحذف (ودخولها على النفي) كما تدخل على الاثبات نحو ألم يقم زيد وغيرها لايدخل الا على الاثبات خاصة (و) دخولها على (واو العطف وفائه وثم) تنبيها على اصالتها في التصدر نحو أولم يسيروا في الارض . أفلا تعقلون . أثم اذا ما وقع آمنتم به . بخلاف غيرها من الأدوات فلا يتقدم العاطف بل يتأخر عنه كما هو قياس جملة أجزاء الجملة المعطوفة نحو . فهل أنتم منتهون . فكيف اذا أصابتهم . فأين تذهبون فأنى تؤفكون . فأي الفريقين . فالكم في المنافقين فئتين . هذا مذهب سيبويه والجمهور (خلافا للزمخشري) حيث قال إن الهمزة في المواضع السابقة ونحوها في محلها الاصلي وأن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف محافظة على اقرار حرف العطف على حاله من غير تقديم ولا تأخير فيقدر أمكثوا ولم يسيروا أتجهلون أفلا تعقلون قال أبو حيان وهو تقدير مالا دليل عليه من غير حاجة اليه وقال ابن هشام يضعفه ما فيه من التكلف وانه غير مطرد (و) دخولها على (الشرط) نحو . أفان مت فهم الخالدون . بخلاف هل فلا تدخل عليه (و) على (إن) نحو أئنك لأنت يوسف . بخلاف هل (وعدم إعادتها بعد أم) يقال أزيد في الدار أم عمرو وأقام زيد أم قعد ولا يجوز أم أعمرو ولا أم أقعد باعادة الهمزة كما يعاد الجار بعدها توكيدا في نحو أعلى زيد غضبت أم على عمرو ولأن الهمزة لم تقع بعد حرف العطف تأسيا لم يجب تقديمها عليه كما تقدم فلم تقع بعده تأكيدا بخلاف غيرها من الأدوات فانها تعاد بعد أم نحو . قل هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور . أمن هذا الذي هو جند لكم . أمن هذا الذي يرزقكم (وورودها لطلب التصور) نحو أزيد قائم أم عمرو وأدبس في الاناء أم خل (والتصديق) نحو أزيد قائم وأقام زيد بخلاف هل فانها للتصديق خاصة و بقية الأدوات للتصور خاصة (و) ورودها (للتسوية) نحو . سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم (والانكار) نحو أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثا . أفعيينا بالخلق الاول أي لم يقع ذلك ومدعيه كاذب (والتوبيخ) أي اللوم على ماوقع نحو . أتعبدون ماتنحتون (والتقرير) أي حمل المخاطب على الاقرار نحو . ألم نشرح لك صدرك أي شرحنا (والتهكم) نحو . أصلاتك تأمرك أن نترك مايعبد آباؤنا (والأمر) نحو أأسلمتم أي أسلموا (والتعجب) نحو . ألم تر الى ربك كيف مد الظل (والاستبطاء) نحو . ألم يأن للذين آمنوا . وسائر الأدوات لاترد لشئ من ذلك (الالف اللينة) وهي (التي لاتقبل الحركة قال ابن جني وهو المسمى لا) الذي يذكر قبل الياء عند عد الحروف وانه لم يمكن أن يلفظ به في أول اسمه كما فعل في أخواته اذ قيل صاد جيم (توصل الى النطق به باللام) كما توصل الى اللفظ بلام التعريف بالألف حين قيل في الابتداء الغلام ليتقارضا وان قول المعلمين لام ألف خطأ لأن كلا من اللام والألف قد مضى ذكره وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد أسماء الحروف البسائط قال وأما قول أبي النجم

أقبلت من عند زياد كالخرف * تخط رجلاي بخط مختلف * تكتبان في الطريق لام الف

فلعله تلقاه من أفواه العامة لأن الخط ليس له تعلق بالفصاحة انتهى وفي حاشية الكشاف للتفتازاني كل الحروف اذا عدت صدر فيها الاسم بالمسمى الا الألف فانه لايتأتى فيه ذلك (وفي أيتهما الأصل قولان) قال الفراء الهمزة هي الأصل والألف الساكنة هي الهمزة ترك همزها وقال ابن كيسان الألف هي الأصل وفي حاشية الكشاف للتفتازاني قالوا الألف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى ألفا والمتحركة تسمى همزة والهمزة اسم مستحدث

لأصلي وانما ذكر في التهجي الألف لا الهمزة انتهى وهذه الجملة معترضة وكذا ما قبلها وخبر المبتدا قولي (تزد للانكار جوازا في منتهى المنكور وقفا بعد همزة لم تفصل) كقولك لمن قال لقيت عمرا أعمراه منكرا لقاءه له وتشمل المنتهى وصفه والمعطوف عليه كقولك لمن قال رأيت عمرا الفاضل أعمرا الفاضلاه ولمن قال رأيت زيدا وعمرا أزيدا وعمراه وذلك غير لازم فلك أن لا تلحق وتقول أعمرا أو عمرا الفاضل أو أزيدا وعمرا فان وصل المتكلم ولم يقف امتنع الالحاق نحو أعمرا يا هذا وكذا أو ان فصلت الهمزة من المنكور نحو أتقول عمرا واليوم عمرا (وتقلب بعد ضم) واو (وكسر) ياء للمجانسة كقولك لمن قال قام عمر أعمروه ولمن قال قام زيد الفاضل أزيد الفاضلوه ولمن قال مررت بالحارث الحارثيه (أو) تقلب بعد (تنوين) مطلقا (ياء) ساكنة بعد كسر التنوين لالتقاء الساكنين فيقال في قام زيد أزيدنيه وفي ضربت زيدا أزيدنيه وفي مررت بزيد أزيدنيه (و) تزد (للتذكير كذلك) أي كالانكار من الاتصال بمنتهى الكلمة جوازا كقول من أراد أن يقول رأيت الرجل الفاضل فنسي الفاضل فأراد مد الصوت ليتذكر اذ لم يرد قطع الكلام رأيت الرجلا ومن أراد أن يقول قام زيد فنسي زيدقاما وفي قلبها واوا بعد ضمة وياء بعد كسرة للمجانسة كقول من أراد أن يقول يقوم زيد فنسي زيد يقوموه ومن أراد أن يقول قد قام فنسي قام قدي وتقلب بعد الساكن الصحيح أيضا ياء كقول من أراد أن يقول لم يضرب زيد فنسي زيد لم يضربي بخلاف المعتل فانه يستغني بمده عن مدة التذكر نحو يقوموبي وتفارق مدة الانكار في أنها لا تلحقها هاء السكت لأنه غير قاصد للوقف وانما عرض له ما أوجب قطع كلامه وهو طالب لتذكر ما بقي بخلاف المنكر (و) تزد (فاصلة بين الهمزتين) جوازا نحو. أأنذرتهم . ولا فرق بين كون الثانية مخففة أو مسهلة (و) تزد فاصلة بين (النونين) نون النسوة ونون التوكيد نحو اضربنان وهذه واجبة كما سيأتي (و) تزد (لغير ذلك) كمد الصوت للمنادى المستغاث أو المتعجب منه أو المندوب كما تقدم في محله (ألا) بفتح الهمزة والتخفيف (حرف استفتاح وتنبيه) وتدخل على الجملتين نحو. ألا انهم هم السفهاء . ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم . (وتكثر قبل النداء) كقوله * ألا يا عباد الله قلبي متيم * (ويقال) فيها هلا بابدال الهمزة هاء قرئ هلا يا اسجدوا الله (وكهي في التنبيه) ياء كهذه الآية (وها) وأكثر استعمالها مع ضمير رفع منفصل نحو. ها أنتم أولاء . ومع اسم الاشارة كهذا زيد وتقل مع غيرهما كقول النابغة

هاان ذي عذرة ان لا تكن نفعت * فان صاحبها مشارك النكد

(وبلى يا غالبا أمر) كالآية وكقوله * الا يا اسلمي يا دارمي على البلى * (أو ليت) نحو. ياليت قومي يعلمون . (أو رب) نحو يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة وقد يليها الجملة الاسمية كقوله

يالعنة الله والاقوام كلهم * والصالحين على سمعان من جار

(أما) بالفتح والتخفيف (كالا) فهو حرف استفتاح وتنبيه (ويكثر قبل القسم) كقوله

أما والذي أبكى وأضحك والذي * أمات وأحيا والذي أمره الأمر

(وتبدل همزتها هاء وعينا) فيقال هما وعما (وتحذف) أي الهمزة فيقال ما قال

ماترى الدهر قد أباد معدا * وأباد السراة من عدنان

(أو تحذف (الالف) في الأحوال الثلاثة فيقال أم وهم وعم لغات (و) تكون (بمعنى حقا) وتفتح بعدها أن نحو أما أنك ذاهب وهي حينئذ (اسم) مرادف له (أو حرف) قاله ابن خروف وجعلها مع أن ومعموليها كلاما تركب من حرف واسم كما قال الفارسي في يا زيد (أو مركبة) من كلمتين (همزة الاستفهام وما) اسم بمعنى شيء ذلك الشيء

حق فالمعنى أحقا (وهي) أي أما حينئذ (تنصب على الظرفية) كما انتصب حقا على ذلك في نحو قوله
* أحقا ان جيرتنا استقلوا * هذه (أقوال) قال ابن هشام الثالث قول سيبويه وهو الصحيح (قال المالقي وترد) أما (للعرض) بمنزلة ألا فتختص بالفعل نحو أما تقوم أما تقعد قال ابن هشام وقد يدعى في ذلك ان الهمزة للاستفهام التقريري وما نافية ﴿ تنبيه ﴾ ظاهر كلام ابن هشام في المغني ان الاستفتاح والتنبيه في ألا وأما متلازمان حيث جعل التنبيه معناهما والاستفتاح مكانها وعبارته إن ألا تكون للتنبيه فتدل على تحقق ما بعدها ويقول المعربون فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها ويهملون معناها وافادتها التحقيق من حيث تركبها من الهمزة ولا وهمزة الاستفهام اذا دخلت على النفي افادت التحقيق وظاهر كلام ابن مالك وأبي حيان انهما معنيان مستقلان وعبارة التسهيل وقد يعزى التنبيه الى ألا وأما وهما للاستفتاح مطلقا قال أبو حيان في شرحه في قوله وقد يعزى اشعار بالقلة بمعنى ان الاكثر أن يكونا للاستفتاح مطلقا سواء قصد مع ذلك تنبيه أم لم يقصد انتهى (أي) بالفتح والسكون حرف (للتفسير بمفرد) نحو عندي عسجد أي ذهب وغضنفر أي أسد (فتاليها) عطف (بيان) على ماقبلها (أو بدل) منه (وقيل) عطف (نسق) قاله الكوفيون وصاحبا المستوفى والمفتاح ورد بانا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما ولا عاطفا ملازما لعطف الشيء على مرادفه (و) لتفسير (جملة) أيضا كقوله
* وترمينني بالطرف أي أنت مذنب * (فان وقعت بعد تقول وقبل) فعل (مسند للضمير حكي) الضمير نحو تقول استكتمته الحديث أي سألته كتمانه يقال ذلك بضم التاء ولو جئت باذا مكان أي فتحت فقلت اذا سألته لان اذا ظرف لتقول (إي) بالكسر والسكون حرف (للجواب كنعم) فيكون لتصديق الخبر ولاعلام المستخبر ولوعد الطالب وتقع بعد قام زيد وهل قام زيد واضرب زيدا ونحوهن كما تقع نعم بعدهن (و) تفارق نعم في أنها (لا تقع الا قبل القسم) كقوله تعالى. ويستنبئونك أحق هو قل إي وربي انه لحق. ونعم تكون مع قسم وغير قسم (قال ابن الحاجب و) لا تقع أيضا الا (بعد الاستفهام) كالآية وغيره لم يذكر ذلك وأشار في المغني الى تضعيفه واذا وليها حرف القسم نحو إي والله فلا يجوز فيها الا اثبات الياء (فان حذفت) الواو (ووليها) لفظ (الله جاز فيها (سكون الياء) وحينئذ فيلتقي ساكنان على غير حدهما وهو المستثنى من قاعدة المنع (و) جاز أيضا (فتحها وحذفها) لالتقاء ساكنة مع لام الله (أجل) بسكون اللام حرف (للجواب كنعم) فتكون تصديقا للمخبر واعلاما للمستخبر ووعدا للطالب وتقع بعد نحو قام زيد وما قام زيد وهل قام زيد واضرب زيدا ولا تضرب زيدا (وخصها قوم بالخبر) دون الاستفهام والطلب وعليه الزمخشري وابن مالك (و) خصها (ابن خروف) به (في الغالب) قال أكثر ماتكون بعده (و) خصها (المالقي بغير النفي والنهي) وجعها للخبر المثبت والطلب بغير النهي (و) خصها (بعضهم بغير الاستفهام) أي بالخبر والطلب وقال لا تجيء بعد الاستفهام وعن الاخفش هي بعد الخبر أحسن من نعم ونعم بعد الاستفهام أحسن منها (بجل) حرف (له) أي للجواب كنعم واسم فعل بمعنى يكفي و) اسم (مرادف لحسب) ويقال على الاول بجلني وهو نادر وعلى الثاني بجلي قال * الا بجلي من الشراب الا بجل * (بلى) حرف مرتجل (له) أي للجواب أصلي الألف (وليس أصلها بل) العاطفة بين النفي في الفعل (والالف زائدة) عليها دخلت للإيجاب وبل للاضراب (أو للتأنيث خلافا لزاعمه) استدل قائل الاول بلزوم كون ماقبلها منفيا أبدا والثاني بامالتها وكتابتها بالياء والقياس على تأنيث رب وثم ونحوهما بالياء (وتختص بالنفي وتبطله) سواء كان مجردا نحو. زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى. أو مقرونا بالاستفهام حقيقيا كان نحو أليس زيد بقائم فيقال بلى أو توبيخا نحو. أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه بلى. أو تقريريا نحو ألست بربكم قالوا بلى أجري النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده ببلى ولذلك قال ابن عباس وغيره لو قالوا

نعم كفروا و وجهه ان نعم تصديق للمخبر بنفي أو ايجاب وأما وقوعها بعد الاستفهام المثبت في حديث أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة قالوا بلى فهو اما قليل أو من تغيير الرواة كما تقرر في غير ماموضع (جلل) حرف (له) أي للجواب (كنعم حكاه الزجاج) في كتاب الشجرة (و) يرد اسما بمعنى (عظيم) قال

قومي هم قتلوا أميم أخي ＊ فاذا رميت يصيبني سهمي
ولئن عفوت لأعفون جللا ＊ ولئن سطوت لأوهنن عظمي

(و) بمعنى (حقير) قال امرؤ القيس وقد قتلوا أباه ＊ الا كل شيء سواه جلل ＊ (و) بمعنى (أجل) قالوا افعلت ذلك من جلالك أي من أجلك وقال جميل

رسم دار وقفت في طلله ＊ كدت أقضي الغداة من جلله

قيل أراد من أجله وقيل أراد من عظمه في عيني (جير بالكسر) على أصل التقاء الساكنين كأمس (والفتح) للتخفيف كأين وكيف حرف (له) أي للجواب (كنعم) قال في المغني لا اسم بمعنى حقا فيكون مصدرا ولا بمعنى أبدا فيكون ظرفا والا لأعربت ودخل عليها أل ولم تؤكد أجل في قوله

＊ أجل جير ان كانت رواء أسافله ＊ ولا قوبل بها لا في قوله

اذا تقول لا ابنة العجير ＊ يصدق لا اذا تقول جير

وأما قوله ＊ وقائلة أسيت فقلت جير ＊ فالتنوين فيه للترنم وهو غير مختص بالاسم انتهى وفي شرح التسهيل لأبي حيان جير من حروف الجواب فيها خلاف أهي اسم أو حرف (السين وسوف) كلاهما (للتنفيس) أي تخليص المضارع من الزمن الضيق وهو الحال الى الزمان الواسع وهو الاستقبال (قال البصرية وزمانه مع السين أضيق) منه مع سوف نظرا الى أن كثرة الحروف تفيد مبالغة في المعنى والكوفيون أنكروا ذلك ورده ابن مالك بتعاقبهما على المعنى الواحد في الوقت الواحد قال تعالى. وسوف يؤتي الله المؤمنين أجرا عظيما. أولئك سنؤتيهم أجرا عظيما. كلا سيعلمون ثم كلا سوف يعلمون وقال الشاعر

وما حالة الا سيصرف حالها ＊ الى حالة أخرى وسوف تزول

وبالقياس على الماضي فان الماضي والمستقبل متقابلان فكما ان الماضي لا يقصد به الا مطلق المضي دون تعرض لقرب أو بعد فكذلك المستقبل (قلت) وهو ممنوع فان الماضي أيضا افترقوا فيه وقالوا ان قد تقربه من الحال (وقيل والاستمرار) ذكره بعضهم في سيقول السفهاء الآية مدعيا ان ذلك انما نزل بعد قوله ماولاهم فجاءت السين إعلاما بالاستمرار لا بالاستقبال قال في المغني وهذا لا يعرفه النحويون وماذكره من ان الآية نزلت بعد قولهم غير موافق عليه (وتختص سوف خلافا للسيرافي بدخول اللام) نحو ولسوف يعطيك ربك . (و) بجواز (فصلها بالفعل ملغى) نحو ＊ وما أدري وسوف إخال أدري ＊ والامران ممتنعان في السين وجوزهما السيرافي فيها أيضا (وسو) بحذف الفاء (وسي) بحذفها وقلب الواو ياء مبالغة في التخفيف (وسف) بحذف الوسط (لغات) حكاها الكوفيون قال الشاعر ＊ فان أهلك فسو تجدون فقدي ＊ (وقيل) ان هذا الحذف بوجوهه (ضرورة) خاص بالشعر لا لغة (وليست السين مقتطعة منها) أي من سوف بل هي أصل برأسها (على الاصح) لان الاصل عدم الاقتطاع وقيل انها فرعها ومقتطعة منها ورجحه ابن مالك وردبأنها لو كانت فرعا لساوتها في المدة ولكانت أقل استعمالا منها وأجيب عن الاول بالتزامه كما تقدم وعن الثاني بان الفرع قد يفوق الاصل كنعم وبئس فانهما فرعا محرك العين وهما أكثر استعمالا (قد حرف يختص بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد) من جازم وناصب وحرف تنفيس فلا يدخل على الجامد كعسى وليس ولا الانشائي

كنعم وبئس ولا المنفي ولا المقترن بما ذكر (و) هي معه كالجزء ومن ثم (لا يفصل منه بشيء) فيقبح أن يقال قد زيدا رأيت (الا بقسم) كقوله * أخالد قد والله أوطأت عشوة * وسمع قد لعمري بت ساهرا وقد والله أحسنت (وتكون للتوقع) من المضارع كقولك قد يقدم الغائب اليوم اذا كنت تتوقع قدومه ومع الماضي قال الخليل يقال قد فعل لقوم ينتظرون الخبر ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة لأن الجماعة منتظرون لذلك وفي التنزيل . قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها لأنها كانت تتوقع اجابة الله عز وجل لدعائها (وقيل لا تكون له (مع الماضي) بل مع المضارع خاصة لأن التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع (وأنكره ابن هشام) في المغني (مطلقا) فقال والذي يظهر لي قول ثالث وهو أنها لا تفيد التوقع أصلا أما في المضارع فلأن قولك يقدم الغائب يفيد التوقع بدون قد اذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل انه متوقع له وأما في الماضي فلأنه لو صح إثبات التوقع لها بمعنى أنها تدخل على ما هو متوقع لصح أن يقال في لا رجل بالفتح أن لا للاستفهام لأنها لا تدخل الا جوابا لمن قال هل من رجل ونحوه فالذي بعد لا يستفهم عنه من جهة شخص آخر كما أن الماضي بعد قد متوقع كذلك قال وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة فانه قال انها تدخل على ماض متوقع ولم يقل انها تفيد التوقع ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع البتة وهذا هو الحق انتهى وقال أبو حيان في شرح التسهيل لا يتحقق التوقع في قد مع دخوله على الماضي لأنه لا يتوقع الا المنتظر وهذا قد وقع والذي تلقفناه من أفواه الشيوخ بالأندلس أنها حرف تحقيق اذا دخلت على الماضي وحرف توقع اذا دخلت على المستقبل الا أن عنى بالتوقع انه كان متوقعا ثم صار ماضيا (و) تكون (لتقريب الماضي من الحال) تقول قام زيد فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد فاذا قلت قد قام اختص بالقريب (والتقليل مع المضارع) نحو قد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل (والتحقيق معهما) مثاله مع الماضي قد أفلح من زكاها ومع المضارع قد يعلم ما أنتم عليه (قال سيبويه والتكثير) كقوله

قد أترك القرن مصفرا أنامله * كأن أثوابه مجت بفرصاد

(و) قال (ابن سيده والنفي و) حكى قد كنت في خير فتعرفه بنصب تعرف وأشار اليه في التسهيل بقوله وربما نفي بقد فنصب الجواب قال ابن هشام ومحله عندي على خلاف ما ذكر وهو أن يكون كقولك للكذوب هو رجل صادق ثم جاء النصب بعده نظرا الى المعنى قال وان كانا انما حكما بالنفي لثبوت النصب فغير مستقيم لمجيء قوله * والحق بالحجاز فاستريحا * وقراءة بعضهم . بل يقذف بالحق على الباطل فيدمغه . (كل اسم) موضوع (لاستغراق أفراد المنكر) نحو . كل نفس ذائقة الموت . (والمعرف المجموع) نحو * وكلهم آتيه . (وأجزاء المفرد المعرف) نحو كل زيد حسن (وتقع توكيدا وسيأتي) في مبحث التأكيد في الكتاب الخامس (ونعتا دالا على الكمال) لنكرة أو معرفة (فتضاف حتما لظاهر يماثله لفظا ومعنى) نحو أطعمنا شاة كل شاة وقوله

وان الذي حانت بفلج دماؤهم * هم القوم كل القوم يا أم خالد

(قيل ومعنى فقط وتالية للعوامل فتضاف للظاهر) نحو . كل نفس بما كسبت رهينة . (أو ضمير محذوف) نحو . كلا هدينا . أي كلهم (فان أضيف لضمير مذكور لم يعمل فيها غير الابتداء غالبا) نحو . ان الأمر كله لله . فيمن رفع كله وكلهم آتيه ومن القليل قوله

يميد اذا مادت عليه دلاؤهم * فيصدر عنها كلنا وهو ناهل

(وقيل دائما ثم ان أضيف لمعرفة روعي في ضميرها المعنى أو اللفظ) وقد اجتمعا في قوله تعالى . ان كل من في السموات والأرض الا آتي الرحمن عبدا لقد أحصاهم وعدهم عدا وكلهم آتيه يوم القيامة فردا . (وأوجبه) أي

مراعاة اللفظ (ابن هشام) فقال فى المغنى والصواب أن الضمير لا يعود إليها من خبرها الا مفردا مذكرا على لفظها نحو كلهم آتيه . كل أولئك كان عنه مسؤلا . كلهم جائع الامن أطعمته . وكلنا لك عبد وأما الآية الأولى فجملة لقد أحصاهم أجيب بها القسم وليست خبرا عن كل وضميرها راجع لمن لا لكل (أو) أضيفت (الى نكرة فثالثها) أى الأقوال (وهو المختار وفاقا له) أى لابن هشام (ان نسب الحكم لكل فرد فاللفظ) نحو كل رجل يشبعه رغيفان (أو) نسب (للمجموع فالمعنى) نحو كل رجل قائمون أى مجموع الرجال وأول الأقوال وعليه ابن مالك وجوب مراعاة المعنى مطلقا فلذلك جاء الضمير مفردا مذكرا فى نحو . وكل شئ فعلوه فى الزبر ومفردا مؤنثا نحو . كل نفس بما كسبت رهينة . ومثنى فى نحو

وكل رفيقى كل رحل وان هما تعاطى القنا قوماهما اخوان

ومجموعا مذكرا فى نحو . كل حزب بما لديهم فرحون . ومجموعا مؤنثا فى نحو

وكل مصيبات الزمان وجدتها ✽ سوى فرقة الأحباب هينة الخطب

والثانى وعليه أبو حيان جواز الأمرين مطلقا كقوله

جادت عليه كل عين ثرة ✽ فتركن كل حديقة كالدرهم

فقال تركن ولم يقل تركت فدل على جواز كل رجل قائم وقائمون (أو قطعت) عن الاضافة لفظا (فجوزهما) أى مراعاة اللفظ والمعنى (أبو حيان) مثال اللفظ . قل كل يعمل على شاكلته . فكلا أخذنا بذنبه ومثال المعنى . وكل كانوا ظالمين . (وقال ابن هشام) فى المغنى الصواب انه (ان قدر) المنوى (مفردا نكرة وجب الافراد) كما لو صرح بالمفرد (أو) قدر (جمعا معرفا فالجمع) واجب وان كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الافراد ولكن فعل ذلك تنبيها على حال المحذوف فيهما فالأول نحو قل كل يعمل على شاكلته . كل آمن بالله . كل قد علم صلاته وتسبيحه والثانى نحو كل له قانتون كل فى فلك يسبحون وكل أتوه داخرين ✽ مسألة ✽ قال البيانيون (اذا وقعت) كل (فى حيز النفى توجه) النفى (الى الشمول) خاصة (وأفاد) بمفهومه (ثبوت الفعل لبعض الافراد) كقولك ما جاء كل القوم ولم آخذ كل الدراهم وكل الدراهم لم آخذ وقوله

✽ ما كل رأى الفتى يدعو الى رشد ✽ (أو وقع النفى) فى (حيزها توجه الى كل فرد) نحو قوله صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين أنسيت أم قصرت الصلاة (كل ذلك لم يكن . كلما ظرف يقتضى التكرار مركب من كل وما المصدرية أو النكرة) التى بمعنى وقت ومن هنا جاءتها الظرفية كقوله تعالى . كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذى رزقنا من قبل . فاما أن يكون الأصل كل رزق ثم عبر عن معنى المصدر بما والفعل ثم أنيبا عن الزمان أى كل وقت رزق كما أنيب عنه المصدر الصريح فى جئتك خفوق النجم أو يكون التقدير كل وقت رزقوا فيه فحذف العائد ولا يحتاج فى هذا الى تقدير وقت (وناصبه) الفعل الذى هو (جوابه فى المعنى) مثل قالوا فى الآية (قال أبو حيان ولا يكون تاليه وجوابه الا فعلا ماضيا ✽ كلا ✽ الأكثر) على انها (بسيطة) وقال ثعلب هى مركبة من كاف التشبيه ولا النافية قال وانما شددت لامها لتقوية المعنى ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين قال أبو حيان وهذه دعوى لا يقوم عليها دليل (و) الأكثر على (انها حرف ردع وزجر) لا معنى لها عندهم الا ذلك حتى انهم يجيزون أبدا الوقف عليها والابتداء بما بعدها وحتى قال جماعة منهم متى سمعت كلا فى سورة فاحكم بانها مكية لان فيها معنى التهديد والوعيد وأكثر ما نزل ذلك بمكة لان أكثر العتو كان بها (وزاد) لها (قوم) لما رأوا ان معنى الردع والزجر ليس مستمرا فيها معنى (ثانيا) يصح عليه أن يوقف دونها ويبتدأ بها ثم اختلفوا فى تعيين ذلك المعنى (فالكسائى) قال تكون (بمعنى حقا) أيضا (و زعمها مكى اسما حينئذ كرادفها

ولانها تنون فى قراءة بعضهم . كلا سيكفرون بعبادتهم . وغيره قال اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل ومخالف للاصل ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها وخرج التنوين فى الآية على انه بدل من حرف الاطلاق المزيد فى رؤس الآى ثم انه وصل بنية الوقف (وأبو حاتم) قال تكون بمعنى (ألا) الاستفتاحية قال أبو حيان ولم يتقدمه الى ذلك احد ووافقه عليه الزجاج وغيره (والنضر) بن شميل قال تكون بمعنى إى فتكون حرف تصديق وتستعمل مع القسم وخرج عليه قوله تعالى . كلا والقمر . فقال معناه إى والقمر قال ابن هشام وقول أبي حاتم عندى أولى من قول الكسائى والنضر لانه أكثر اطرادا فان قول النضر لا يتأتى فى قوله . كلا انها كلمة . وقوله . كلا ان معى ربى سيهدين . لانها لو كانت فيهما بمعنى إى لكانت للوعد بالرجوع والتصديق بالادراك وقول الكسائى لا يتأتى فى نحو . كلا ان كتاب الابرار . لان إن تكسر بعد ألا الاستفتاحية ولا تكسر بعد حقا ولا بعد ما كان بمعناها قال أبو حيان وذهب الفراء وأبو عبد الرحمن اليزيدى ومحمد بن سعدان الى ان كلا بمنزلة سوف قال وهذا مذهب غريب * (كم) على وجهين (خبرية بمعنى كثير واستفهامية بمعنى أى عدد لا للقلة ولا كثرة ولا هى حرف ولا مركبة خلافا لزاعمى ذلك) بل هى اسم بسيط وضعت مبهمة تقبل قليل العدد وكثيره والدليل على اسميتها دخول حرف الجر عليها والاضافة اليها وعود الضمير عليها وذهب بعضهم فيما حكاه صاحب البسيط الى أن الخبرية حرف التكثير فى مقابلة رب الدالة على التقليل وذهب الكسائى والفراء الى أن كم بوجهيها مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية وحذفت ألفها كما تحذف مع سائر حروف الجر نحو بم ولم وعم وكثر الاستعمال لها فاسكنت وحدث لها بالتركيب معنى غير الذى كان لكل واحد من مفرديها كما قاله النحويون فى لولا وهلا وزعم بعضهم على أن الاستفهامية للتكثير (وتقع) كم فى حالتيها (مبتدأ) قال بعضهم وجاز الابتداء بالخبرية وان كانت نكرة مجهولة حملا على الاستفهامية (فيقع الاخبار عنها بمعرفة وظرف و يمتنع بموقت وانما يحسن بنكرة نحو كم رجل قام أو زارك وكم غلاما دخل فى ملكك (و) تقع (معمول ناسخ يعمل فيما قبله) ككان وظن نحو كم كان مالك وكم ظننت إخوتك بخلاف ناسخ لا يعمل فيما قبله كما ان وأخواتها (و) تقع (خبرا) للمبتدإ نحو كم دراهمك أو لكان نحو كم كان غلمان قومك (ومفعولا به) نحو كم غلاما اشتريت (ومجرورة بحرف تعلق بتاليها) نحو بكم درهما اشتريت ثوبك و بكم جارية عتقت (ومضاف قبل ان كان) ذلك المضاف (معمولا له) أى لتاليها نحو كم غلام رجل ضربت و رقبة كم أسير فككت فان غلاما معمول لضربت و رقبة معمول لفككت بخلاف غلام كم رجل قام أو أتاك غلام كم رجل أدخل فى ملكك قال أبو حيان وهذا الشرط شرطه بعض أصحابنا ولا أراه بل أرى جواز الصورتين الأخيرتين ولا فرق بين كم والمضاف اليها فكما ان كم تقع مبتدأة فى كم رجل قام أو أتاك وفى كم غلاما دخل فى ملكك فكذلك ما أضيف اليها (وظرفا) نحو كم ميلا سرت وكم يوما صمت (ومصدرا) نحو كم ضربة ضربت زيدا (قيل ومفعولا له) نحو لكم اكراما لك وصلت قاله ابن هشام الخضراوى قال ولا بد من حرف العلة لانه لا يحذف الا فى لفظ المصدر قال أبو حيان ولا نعلم أحدا نص على جواز ذلك غيره (وقد توقف أبو عبد الله) السوسى (الرعينى) من نحاة تونس فى اجازة ذلك (ولا تقع مفعولا) (معه) لانه لا يتقدم (وجواب) كم (الاستفهامية يجوز رفعه) وان اختلف محل كم من النصب والرفع والجر (والأولى) فيه (مراعاة محلها) فيجرى على حسبه ان رفعا فرفع وان نصبا فنصب وان جرا فجر مثال ذلك كم عبدا دخل فى ملكك وكم عبدا اشتريت و بكم عبدا استغنت فجواب هذه كلها على الأول ان تقول عشرون عبدا وعلى الثانى أن تقول فى المثال الأول عشرون وفى الثانى عشرين وفى الثالث بعشرين * (كأين اسم ككم) فى المعنى (مركب من كاف التشبيه و) أى الاستفهامية المنونة وحكيت ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لان التنوين

لما دخل فى التركيب أشبه النون الاصلية ولهذا رسم فى المصحف نونا ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه فى الاصل وهو الحذف فى الوقف (وقيل) الكاف فيها هى (الزائدة) قال ابن عصفور ألا ترى انك لا تريد بها معنى تشبيه قال وهى مع ذلك لازمة كلزوم ما الزائدة فى لاسيما وغير متعلقة بشئ كسائر حروف الجر الزائدة وأى مجرور بها (وقيل) هى اسم بسيط واختاره أبو حيان قال ويدل على ذلك تلاعب العرب بها فى اللغات الآتية (وافادتها للاستفهام نادر) والغالب وقوعها خبرية بمعنى كثير نحو ﴿وكأين من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها﴾ ومثالها استفهامية قولك بكأين تبيع هذا الثوب كذا مثله ابن عصفور ومثله ابن مالك بقول أبى لابن مسعود كأين تقرأ سورة الاحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين (ومن ثم) أى من أجل ان افادتها للاستفهام نادر (أنكر الجمهور) فقالوا لا تقع استفهامية البتة (وتلزم الصدر فلا تجر خلافا لابن قتيبة وابن عصفور) حيث ذكرا انها يدخل عليها حرف الجر فى المثال السابق قال أبو حيان ويحتاج دخول حرف الجر اليها الى سماع ولا ينبغى القياس على كم الخبرية لان ذلك يقتضى أن يضاف اليها ككم ولا يحفظ من كلامهم (ولا يخبر عنها) اذا وقعت مبتدأ (الا بجملة فعلية) مصدرة بماض أو مضارع نحو ﴿وكأين من نبى قتل﴾ ﴿وكأين من آية فى السموات والارض يمرون عليها﴾. قال أبو حيان قد استقرأت ما وقعت فيه فوجدت الخبر فيه لا يكون الا كذلك ولم أقف على كونه اسما مفردا ولا جملة اسمية ولا فعلية مصدرة بمستقبل ولا ظرفا ولا مجرورا فينبغى أن لا يقدم على شئ من ذلك الا بسماع من العرب قال والقياس يقتضى أن يكون فى موضع نصب على المصدر أو الظرف أو خبر كان كما كان ذلك فى كم وفى البسيط انها تكون مبتدأ وخبرا ومفعولا (ويقال) فيها (كائن) بالمد بوزن اسم الفاعل من كان ساكنة النون وبذلك قرأ ابن كثير وقال الشاعر

وكائن بالأباطح من صديق ٭ يرانى لو أصبت هو المصابا

(وكاء) بالقصر بوزن عم (وكأى) بوزن رمى وبه قرأ ابن محيصن (وكيئ) بتقديم الياء على الهمزة قال أبو حيان وهذه اللغات الثلاث نقلها النحويون ولم ينشدوا فيها شعرا فيما علمت ٭ (كذا اسم مركب) من كاف التشبيه وذا اسم اشارة وهو بعد التركيب (كناية عن عدد) مبهم (ككم) الخبرية (لكن) يفارقها فى انها (ليس لها الصدر) تقول قبضت كذا وكذا درهما (و) فى انها (الغالب) فى استعمالها (تكرارها بالعطف عليها كالمثال (وأوجبه ابن خروف) فقال انهم لم يقولوا كذا درهما ولا كذا كذا درهما وذكر ابن مالك انه مسموع ولكنه قليل (وتنصرف) بوجوه الاعراب فتكون فى موضع رفع وفى موضع نصب وفى موضع جر بالاضافة والحرف ولا تقتصر على اعراب خاص (ولا تتبع) بتابع لا بنعت ولا عطف بيان ولا تأكيد ولا بدل (ولا محل لكافها) من الاعراب فلا تتعلق بشئ لان التركيب أخرجها عن ذلك ومن النحويين من حكم على موضع الكاف بالاعراب وجعلها اسما مبتدأ كمثل (وثالثها) هى (زائدة) لازمة فرارا من التركيب اذ لا معنى للتشبيه فيها وذا مجرور بها كما فى كائن سواء وقائل ذلك فيهما واحد وهو ابن عصفور ٭ (لا) حرف (للجواب نقيض نعم) وهذه تحذف الجمل بعدها كثيرا تقول أجاءك زيد فيقال لا والاصل لا لم يجئ ٭ (نعم) بفتح النون والعين فى أشهر اللغات (وكسر عينها) مع فتح النون لغة كنانة وبها قرأ الكسائى (و) كسر (نونها) مع كسر العين اتباعا لغة لبعضهم حكاها فى المغنى (وابدالها) أى العين (حاء) فيقال نحم (لغة) حكاها النضر بن شميل وفى المغنى أن ابن مسعود قرأ بها قال أبو حيان لان الحاء تلى العين فى المخرج وهى أخف من العين لانها أقرب الى حروف الفم حرف (للجواب تصديقا للمخبر) كقولك لمن قال قام زيد أو ما قام زيد نعم (و إعلاما للمستخبر) كقولك لمن قال هل جاء زيد نعم وفى التنزيل ﴿فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا قالوا نعم﴾ (و وعدا للطالب) كقولك لمن قال اضرب زيدا نعم

وكذا لمن قال لا تضرب زيدا وهلا تفعل (وتكون بعد ايجاب) نحو قام زيد فيقال نعم (و) بعد (نفى) نحو ما قام زيد فيقال نعم (و) بعد (سؤال عنهما) نحو أكان كذا أو ما قام زيد فيقال نعم فهى فى الموجب والسؤال عنه تصديق فى الثبوت وفى المنفى والسؤال عنه تصديق النفى (قيل وترد للتذكير) لما بعدها وذلك اذا وقعت صدرا الجملة بعدها كقولك نعم هذه أطلالهم قال ابن هشام والحق انها فى ذلك حرف إعلام وانها جواب لسؤال مقدر وقال أبو حيان هى فيه تصديق لما بعدها وقدمت قال والتقديم أولى من ادعاء معنى لم يثبت لها ۞ (هل ويقال) فيها (أل) بابدال هائها همزة (لطلب التصديق) نحو هل قام زيد وهل زيد قائم (وباقى الادوات للتصور) نحو من جاءك متى تقوم (وتختص) عن الهمزة (بورودها للجحد) أى يراد بالاستفهام بها النفى ولذلك دخلت على الخبر بعدها فى نحو. هل جزاء الاحسان الا الاحسان. والباقى قوله ۞ ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم ۞ وصح العطف فى قوله

وان شفائى عبرة مهراقة ۞ وهل عند رسم دارس من معول

اذ لا يعطف الانشاء على الخبر والهمزة لا ترد لذلك (و) تختص (بعدم دخولها على اسم بعد فعل اختيارا) ولذلك وجب النصب فى نحو هل زيدا ضربته لان هل اذا كان فى حيزها فعل وجب ايلاؤها اياه فلا يقال هل زيد قام الا فى ضرورة قال ۞ أم هل كبير بكى لم يقض عبرته ۞ قال أبو حيان ويمتنع حينئذ أن تكون مبتدأ وخبرا بل يجب حمله على اضمار فعل قال وسبب ذلك ان هل فى الجملة الفعلية مثل قد فكما أن قد لا تليها الجملة الابتدائية فكذلك هل بخلاف الهمزة فتدخل على اسم بعده فعل اختيارا نحو. أبشرا منا واحدا نتبعه وتقول أزيد قام على الابتداء والخبر لانها أم أدوات الاستفهام فاتسع فيها (وجوزه) أى دخول هل على اسم بعده فعل فى الاختيار (الكسائى) فأجاز هل زيد قام جوازا حسنا لانهم أجازوا هل زيد قائم وابتدؤا بعدها الاسماء فكذا مع وجود الفعل ورد بأنهم ضعفوا بناءه على الفعل مع حضوره فالابتداء أحرى (قيل وترد للتسوية) كما ترد الهمزة نحو علمت هل قام زيد أم عمرو قال أبو حيان كذا زعم بعضهم ويحتاج ذلك الى سماع من العرب والمعروف ان ذلك مما تنفرد به الهمزة (قيل والتقرير) قال أبو حيان والمعروف ان ذلك للهمزة دون هل (قال) الجلال (القزوينى) فى بعض (والتمنى) فى بعض وقال (المبرد) فى المقتضب وترد (بمعنى قد) وبذلك فسر قوله تعالى. هل أتى على الانسان حين من الدهر. قال جماعة قد أتى (وأنكره قوم) آخرهم أبو حيان وقال لم يقم على ذلك دليل واضح انما هو شئ قاله المفسرون فى الآية وهذا تفسير معنى لا تفسير اعراب ولا يرجع اليهم فى مثل هذا انما يرجع فى ذلك الى أئمة النحو واللغة لا الى المفسرين (وقال الزمخشرى) فى المفصل (والسكاكى) فى المفتاح أبلغ من هذه الدعوى (هو) أى معنى قد (معناها أبدا والاستفهام المفهوم منها) انما هو (من همزة مقدرة) معها قال ابن هشام ونقله عن سيبويه وعبارته فى المفصل وعند سيبويه أن هل بمعنى قد الا أنهم تركوا الألف قبلها لانها لا تقع الا فى الاستفهام وقد جاء دخولها عليها فى قوله

سائل فوارس يربوع بشدتنا ۞ أهل رأونا بسفح القاع ذى الاكم

انتهى قال ابن هشام ولو كان كما ذكر لم تدخل الا على الفعل كقد قال ولم أر فى كتاب سيبويه ما نقله عنه انما قال فى باب عدة ما يكون عليه الكلم ما نصه وهل وهى للاستفهام لم يزد على ذلك وقال أبو حيان وفى الافصاح ذكر جماعة من النحويين وأهل اللغة أن هل تكون بمعنى قد مجردة من الاستفهام وربما فسر وا بذلك قوله تعالى. هل أتى على الانسان حين من الدهر وأرى هذا القول مأخوذا من قول سيبويه وتقول قد أم هل قام هى بمنزلة قد فقيل أراد أنها بمنزلة قد فى الاصل وقال أبو حيان فى موضع آخر زعموا أن هل بمنزلة قد ولا يتأتى ذلك الا اذا دخلت على الجملة الفعلية المثبتة أما اذا دخلت على الجملة الاسمية فلا تكون اذ ذاك بمعنى قد لان قد لا تدخل على الجملة الاسمية

(و) قال (ابن مالك تتعين له اذا قرنت بالهمزة) كالبيت السابق قال أبو حيان ولا دلالة فى ذلك على التعيين لان ذلك لم يكثر كثرة توجب القياس اعاجاء منه هذا البيت أو بيت آخران كان جاء وإذا كان الامر كذلك احتمل أن يكون مما دخل فيه أداة الاستفهام على مثلها على سبيل التأكيد كدخول حرف الجر على مثله فى نحو * فأصبحن لا يسألنه عن بما به * ونحو * ولا للماهم أبدا دواء * واذا احتمل ذلك لم يتعين مرادفة قد انتهى ووافقه ابن هشام فى المغنى ثم المراد بمعنى قد المذكورة قبل التقريب قال فى الكشاف هل أتى أى قد أتى على معنى التقرير والتقريب جميعا أى أتى على الانسان قبل زمان قريب طائفة من الزمان الطويل الممتد لم يكن فيه شيأ مذكورا قال ابن هشام وفسرها غيره بقد خاصة ولم يحملوا قد على معنى التقريب بل على معنى التحقيق وقال بعضهم معناها التوقع وكانه قيل لقوم يتوقعون الخبر عما أتى على الانسان وهو آدم عليه السلام قال والحين زمن كونه طينا «مسئلة» (صدر الكلام لاستفهام والتحضيض والتنبيه غيرها ولام الابتداء ولعل وما النافية) فلا يتقدم عليها معمول الفعل بعدها لا يقال عمرا ما ضرب زيد (وفى لا) النافية أقوال أحدها ان لها الصدر كما (ثانيها وثالثها) وهو (الاصح إن كانت فى جواب قسم ورب غالبا الا التنفيس فى الاصح * (نون التوكيد) نوعان (خفيفة وثقيلة والتأكيد بها) أى الثقيلة (أشد من التأكيد بالخفيفة نص عليه الخليل (وليست هى الاصل) والخفيفة فرع عنها خففت كما تخفف ان (خلافا للكوفية) حيث ذهبوا الى ذلك واستدل البصريون على أن الخفيفة نون على حدتها بان لها أحكاما ليست للشديدة كما سيأتى (وتدخل جوازا على الامر) كاضربن وقوله * فانزلن سكينة علينا * (والمضارع الخالى من تنفيس ذا طلب) سواء كان ذلك الطلب أمرا أم نهيا تحضيضا أم تمنيا أم استفهاما بحرف كقوله * فاياك والميتات لا تقربنها * وقوله * هلا تمنن بوعد غير مخلفة * وقوله * فليتك يوم الملتقى ترينى * وقوله

وهل يمنعنى ارتياد البلا * د من حذر الموت أن يأتين

وقوله * أفبعد كندة تمدحن قبيلا * وقوله

فاقبل على رهطى ورهطك نبتحث * مساعينا حتى ترى كيف نفعلا

وقوله

ألا ليت شعرى ما تقولن فوارس * اذا حارب الهام المصيح هامتى

(خلافا لابن الطراوة فى المستفهم عنه باسم) حيث قال لا يلحقه وخص ذلك بالهمزة وهل ورد بالسماع فى البيتين المذكورين (و) تدخل (لزوما) المضارع (المثبت المستقبل جواب قسم) نحو والله ليقومن بخلاف المنفى نحو لا أقسم والحال نحو والله ليقوم زيد الآن والمقرون بحرف تنفيس نحو . ولسوف يعطيك ربك فترضى . لانهما معا يخلصان للاستقبال فكرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد (و) تدخل (كثيرا وقيل لزوما) المضارع (التالى إما) الشرطية نحو فاما نذهبن بك واما ينزغنك ولم يقع فى القرآن الا مؤكدا بالنون ومن ثم قال المبرد والزجاج انها لازمة لا يجوز حذفها الا فى الضرورة كقوله * إما ترى رأسى تغير لونه * ولكثرة حذفها فى الشعر قال سيبويه والجمهور بجوازه فى الكلام (لا الجزاء والمنفى بما ولا ولم والتعجب والماضى ومدخول ربما وما الزائدة وسائر أدوات الشرط والخالى مما ذكر واسم الفاعل) أى لا تدخل فى شئ من هذه الانواع الا (شذوذا وضرورة أو مثلا) كقوله * حديثا متى ما يأتك الخير ينفعا * وقولك ما فى الدار يقومن زيد وقوله تعالى . واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة . وقول الشاعر * فلا ذا نعيم يتركن لنعيمه * وقوله * يحسبه الجاهل ما لم يعلما * وقوله * فأحر به من طول فقر وأحريا * وقوله * دامن سعدك لو رحمت متيما * وقوله * ربما أوفيت فى علم * ترفعن ثوبى شمالات * وقوله * قليلا به ما يحمدنك وارث * وقوله

* من نثقفن منهم فليس بآيب * وقوله * وبهماتشأمنه فزارة تمنعا * وقوله *ليت شعرى واشعرن اذاما * وقوله * أقائلن احضروا الشهودا * (ويفتح آخره) أى المضارع مع النون لتركيبه معها وقيل لالتقاء الساكنين آخر الفعل وأول النون الاولى وسواء فى فتح آخره أكان صحيحا كاعتضدن أم معتلا كاخشين وارمين (وحذفه) حال كونه ياء (تلو كسرة لغة) لفزارة يقولون فى ابكين ابكن بحذف الياء قال شاعرهم

* وابكن عيشا تولى بعد جدته * وقال * ولاتقاسن بعدى الهم والجزعا * وغيرهم يفتح الياء ولايحذفها فيقول ابكين ولاتقاسين (فان كان) مع آخره (واو أو ضمير أو ياء) وهى (بعد حركة مجانسة حذفت) نحو لتقومن يارجال ولتقومن ياهند وأصلهما لتقوموا ولتقومى فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين (والا) بأن كانت بعد حركة غير مجانسة وهى الفتحة (ثبتت محركة بها) أى بالحركة المجانسة نحو اخشون ياقوم بضم الواو واخشين ياهند بكسر الياء اذ لو حذفت بعد الفتحة لم يبق مايدل عليها (وجوز الكوفية حذف يائه تلو فتحة) فيقال اخشن ياهند بحذف الياء (وقيل) هو لغة طائفة نقل ذلك عنهم الفراء (أما ألف) الضمير فلا يحذف بل يبقى كما يؤخذ من قولى (ولا يقع بعد ألف الاثنين ونون الاناث الا الثقيلة) نحو اضربان يازيدان واضربنان ياهندات ولاتقع الخفيفة لان فيه جمعا بين ساكنين (خلافا ليونس والكوفية) حيث أجازوا وقوع الخفيفة بعدهما مكسورة قال ابن مالك ويؤيده قراءة بعضهم تدمرانهم تدميرا ويمكن أن يكون منه قراءة ابن ذكوان * ولاتتبعان سبيل الذين لايعلمون * انتهى وأما سيبويه فانه قال ردا على من أجاز ذلك هذا لم تقله العرب وليس له نظير فى كلامهم وعلى الاول (فتكسر الثقيلة) فى هذين الحالين لالتقاء الساكنين (وتفصل النون) من نون الاناث (بالف على القولين) أى على قول الجمهور و يونس معا أى من أكد بالثقيلة فصل بها نحو اضربنان ومن أكد بالخفيفة افصل بها نحو اضربنان (وتحذف الخفيفة للاقات ساكن) كقوله

لاتهين الفقير علك أن * تركع يوما والدهر قد رفعه

(وندر) حذفها فى الوصل دونه كقوله * اصرف عنك الهموم طارقها * (و) تحذف الخفيفة (للوقف بعد كسر أو ضم مردودا ماحذف لها) من ياء أو واو لزوال سبب حذفهما وهو التقاء الساكنين بحذفها كقولك فى أضربن واضربن أضربى وأضربوا وقال أبوحيان الذى يظهر أن دخولها فى الوقف خطأ لانها لاتدخل لمعنى التوكيد ثم تحذف ولايبقى دليل على مقصودها الذى جاءت له وأجاز يونس فى هذه الحالة (ابدالها ياء و واوا) و يظهر ذلك ظهورا بينا فى نحو إخشون واخشين فيقال اخشيى واخشوو (كما أبدلت ألفا بعد الفتح) اجماعا كقولك فى اضربن أضربا وفى التنزيل لنسفعا ولذلك رسم بالالف على نية الوقف (خاتمة) (التنوين نون تثبت لفظا لاخطا) هذا أحسن حدوده وأخصرها وأوجزها اذ سائر النونات المزيدة الساكنة أو غيرها يثبت خطا (وهو) أقسام (تمكين يدخل فى الاسم) المعرب المنصرف (دلالة على اصالته اذ لم يبن ولم يمنع الصرف) لسلامته من شبه الحرف ومن شبه الفعل (ومن ثم) أى من أجل ذلك (سمى صرفا) أيضا فالصرف هو تنوين التمكين الذى اذا جر به الاسم لمشابهة الفعل قيل منع من الصرف (وقيل) يدخل (فرقا بين المنصرف وغيره) (و) قال (الفراء) (فرقا) بين الاسم والفعل (وقال قطرب والسهيلى فرقا بين المفرد والمضاف ومن ثم حذف فى الاضافة وتنكير يلحق بعض المبنى) كاسماء الأفعال والأصوات (فرقا بين المعرفة والنكرة) نحو صه وسيبويه آخر وهو مسموع فى باب اسم الفعل ومطرد فى كل علم مختوم بويه (وعوض يلحق اذ وكلا و بعضا وأيا وعوضا عن مضافها) اذا حذفت نحو وأنتم حينئذ تنظرون * كل فى فلك * فضلنا بعضهم على بعض * أياما تدعوا (والمتناهى المعتل) اللام اذا حذفت ياؤه رفعا وجرا كجوار وغواش (عوضا من الياء بحركتها) عند سيبويه (وقيل من الحركة فقط) قاله

المبرد والزجاج (وقيل هو) في الجميع تنوين (صرف) ودخل في إذلا عرابها بالاضافة اليها ورجع في كل ونحوه لزوال الاضافة التي كانت تعارضه وفي باب جوار لان الياء لما حذفت التحق الجمع بأوزان الآحاد كسلام وكلام فصرف ورد بأن الحذف عارض فلا يعتد به (ومقابلة في) باب جمع المؤنث السالم (نحو مسلمات) فانه في مقابلة النون في نحو مسلمين (وقال) علي بن عيسى (الربعي هو فيه للصرف) ويرده ثبوته مع التسمية به كعرفات (و) قال الرضي هو (لهما وقيل) هو (عوض من الفتحة) نصبا ورد بأنه لو كان كذلك لم توجد في الرفع والجر ثم الفتحة قد عوض منها الكسرة فما هذا العوض (وترنم في الروي المطلق في لغة تميم) يأتون به بدلا من حرف الاطلاق وهو الالف والواو والياء لقطع الترنم الحاصل بها بخلاف لغة الحجاز فانهم يثبتون المدة (وغال في الروي (المقيد) أثبته الاخفش وغيره (وأنكره الزجاج) والسيرافي لانه يكسر الوزن وقال (ابن يعيش هو ضرب من الترنم) زاعما أن الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف أغن (ويكونان) أي تنوين الترنم والغالي في ذي أل والفعل والحرف كقوله   اقلي اللوم عاذل والعتابن   * وقولي ان أصبت لقد أصابن
وقوله * لما تزل بركابنا وكأن قدن * وقوله * وقاتم الاعماق خاوي المخترقن * وقوله * ويعدو على المرء ما يأتمرن
وقوله * قالت بنت العم ياسلمى وانن * (بخلاف غيرهما) من أقسام التنوين فانه لا يكون الا في الاسم الخالي من أل (ومن ثم قال ابن مالك) في شرح الكافية (وابن هشام) في توضيحه (هما نونان لا تنوينان) قالا ولعل الشاعر زاد في آخر كل بيت فضعف صوته بالهمزة فتوهم السامع انه نون وكسر الروي وقال أبو الحجاج يوسف (ابن معزوز) هما نونان (أبدلا من المدة) وليسا بتنوين (وزاد ابن الخباز) في شرح الجزولية (تنوين ضرورة في المنادي ومالا ينصرف) قال ابن هشام وبقوله أقول في المنادي دون الآخر لان الضرورة أباحت الصرف فهو حينئذ تمكين بخلاف المنادي * نحو سلام الله يامطر عليها * فان الاسم مبني على الضم (و) زاد أيضا تنوين حكاية كأن يسمى رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به قال ابن هشام وهذا اعتراف منه بأنه تنوين الصرف لان الذي كان قبل التسمية حكي بعدها وزاد بعضهم وتنوين شذوذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه أبو زيد وفائدته تكثير اللفظ قال ابن مالك والصحيح أن هذا نون زيدت في آخر الاسم كنون ضيفن وليس بتنوين قال ابن هشام وفيما قاله نظر لان الذي حكاه سماه تنوينا فهذا دليل منه على ان مثله في الوصل دون الوقف ونون ضيفن ليست كذلك

﴿ الكتاب الرابع في العوامل ﴾ في الاسماء الرفع والنصب من الفعل وما ألحق به في العمل ابتدئ ذلك بتقسيم الفعل الى لازم ومتعد ومتصرف وجامد وختم بتنازع العوامل معمولا واحدا المقتضي لاضماره غالبا في الثاني وضده وهو اشتغال العامل الواحد عن المعمول لوجود غيره المقتضي لاضماره هو غالبا الباقي (الفعل) أربعة أقسام (لازم ومتعد وواسطة) لا يوصف بلزوم ولا تعد وهو الناقص كان وكاد واخواتهما ومايوصف بهما أي باللزوم والتعدي معا لاستعماله بالوجهين (كشكر ونصح على الأصح) فانه يقال شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له ومثله كلته وكلت له ووزنته ووزنت له وعددته وعددت له ولما تساوى فيه الاستعمالان صار قسما برأسه ومنهم من أنكره وقال أصله أن يستعمل بحرف الجر وكثر فيه الاصل والفرع وصححه ابن عصفور ومنهم من قال الاصل تعديه بنفسه وحرف الجر زائد وقال ابن درستويه أصل نصح أن يتعدى لواحد بنفسه وللآخر بحرف الجر والاصل نصحت لزيد رأيه قال أبو حيان ومازعم لم يسمع في موضع «قلت» ولا أظنه مخصوصا بنصح فانه ممكن في باقي اخوته اذ يقال شكرت له معروفه ووزنت له ماله قال الرضي الشاطبي وهذا النوع مقصور على السماع ومنه ماوصف بهما مع اختلاف معناه كفغرفاه

وسما، بمعنى فصه وفغر فوه وسما بمعنى انفتح وكذلك زاد ونقص ذكره فى شرح الكافية (فاللازم) ويقال له القاصر وغير المتعدى للزومه فاعله وعدم تعديه الى المفعول به (مالا يبنى منه مفعول تام) أى بغير حرف جر كغضب فهو مغضوب عليه بخلاف المتعدى ويقال له الواقع والمجاوز فانه يبنى منه اسم مفعول بدون حرف جر كضرب فهو مضروب (ولزمه) أى اللزوم (فعل) بضم العين ولا يكون هذا الوزن الا لافعال السجايا وما أشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه كظرف وعذب وجنب (وتفعلل) كتدحرج (وانفعل) كانقطع وانصرف وانقضى (وافعل) بتشديد اللام كاحمر وازور (وافعلل) أصلا كاقشعر واشمأز أو الحاقا كاكوهد الفرخ أى ارتعد (وافعنل وأفعنلل) أصلا كاقعنس واحرنجم أو الحاقا كاحرنبى الديك اذا انتفش (وافعال) كاحمار قال ابن مالك فهذه الاوزان دلائل على عدم التعدى من غير حاجة الى الكشف عن معانيها (ويتعدى) اللازم (لغير المفعول به) من المصدر والزمان والمكان (وقيل لايتعدى لزمن مختص الا بحرف و) يتعدى (له) أى المفعول به (بحرف جر مخصوص ويطرد) أى يكثر ويقاس (حذفه) أى الحرف (لكثرة استعمال) نحو دخلت الدار فيقاس عليه دخلت البلد والبيت بخلاف مالم يكثر نحو ذهبت الشام وتوجهت مكة فيسمع ولا يقاس (ومع ان وان) المصدريتين (اذ لا لبس) كعجبت أن تذهب وأنك ذاهب أى من بخلاف ما اذا لم يتعين الحرف فلا يجوز الحذف للالباس نحو رغبت انك قائم اذ لا يدرى هل المحذوف فى أو عن وأما قوله تعالى • وترغبون أن تنكحوهن • فالحذف فيه اما للاعتماد على القرينة أو لقصد الابهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لمالهن وجمالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن (زاد ابن هشام) فى المغنى (وكى) قال وقد أهملها النحويون هنا مع تجويزهم فى جئت كى تكرمنى أن تكون كى مصدرية واللام مقدرة قال ولا يحذف معها الا لام العلة لانها لا تجر بغيرها بخلاف ان وان (ومحلهما) أى ان وان بعد الحذف فيه خلاف (قال الخليل والاكثر نصب) حملا على الغالب فيما ظهر فيه الاعراب مما حذف منه (و) قال (الكسائى جر) لظهوره فى المعطوف عليه فى قوله

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة • الى ولا دين بها أنا طالبه

ولما حكى سيبويه قول الخليل قال ولو قال انسان انه جر لكان قولا قويا وله نظائر نحو قولهم لاه أبوك قال أبو حيان وغيره وأما نقل ابن مالك وصاحب البسيط عن الخليل انه جر وعن سيبويه انه نصب فوهم لان المنصوص فى كتاب سيبويه عن الخليل انه نصب وأما سيبويه فلم يصرح فيه بمذهب (وشذ) الحذف (فيما سواه) أى سوى ماذكر كقوله • كما عسل الطريق الثعلب • وقوله • أشارت كليب بالأكف الاصابع • أى الى كليب (ولا يقاس على الاصح) بل يقتصر فيه على السماع وقال الاخفش الصغير يقاس اذا أمن اللبس كقوله • وأخفى الذى لولا الأسى لقضانى • أى لقضى على (و) يتعدى الى المفعول به أيضا (بتضمنه معنى) فعل (متعد) كقوله • أرحبكم الدخول فى طاعة الكرمانى • اى وسعكم (وفى القياس) عليه (خلف) قيل يقاس عليه لكثرة ماسمع منه وقيل لا (و) يتعدى اليه أيضا (بالهمزة) نحو • أذهبتم طيباتكم • أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين • (وربما أحدثت) فى المتعدى (لزوما) خلاف المعهود نحو أكب الرجل وكببته أنا واقشع الغيم وقشعته الريح وانسل ريش الطائر ونسلته أنا فى أفعال مسموعة (وتعدى ذا) المتعدى الى (الواحد لاثنين) نحو كفل زيد عمرا وأكفلت زيدا عمرا ولا تعدى ذا الاثنين الى ثلاثة فى غير باب علم باجماع (ثم) اختلف فى التعدى بالهمزة كذا على أقوال أحدها انه سماع فى اللازم والمتعدى وعليه المبرد ثانيها قياس فيهما وعليه الاخفش والفارسى (ثالثها قال سيبويه قياس فى اللازم سماع فى المتعدى ورابعها قياس

مطلقا فى غير) باب (علم) وعليه أبو عمرو (خامسها) قياس (فيما يحدث) الفعلية أى يكسب (فاعله صفة) فى نفسه (لم تكن) فيه قبل الفعل نحو قام وقعد فيقال أقمته واقعدته أى جعلته على هذه الصفة سماع فيما ليس كذلك نحو اشتريت زيدا ماما فلا يقاس عليه اذبحته الكبش أى جعلته يذبحه لان الفاعل له يصير على هيئة لم يكن عليها (و) يتعدى أيضا (بتضعيف العين سماعا فى الاصح) نحو فرح زيد وفرحته . قد أفلح من زكاها . هو الذى يسيركم . وقيل قياسا وادعى الخضراوى الاتفاق على الاول قال أبو حيان وليس بصحيح (قيل و) بتضعيف (اللام) نحو . صعر خده . وصعرته قال ابو حيان وهو غريب قيل (وألف المفاعلة) نحو سار زيد وسايرته وجلس وجالسته قيل وصيغة استفعل نحو حسن زيدا واستحسنته نقلهما أبو حيان عن بعض النحاة (قال الكوفيون وتحويل حركة العين) نحو كسى زيد بوزن فرح وكسى زيد عمرا (وتتعاقب الهمزة والتضعيف والباء) أى يقع كل منها موقع الآخر نحو أنزلت الشئ ونزلته وأنبت الشئ ونبته وأذهبت زيدا وذهبت به (ومن ثم) أى من هنا وهو ورود الهمزة معاقبة لما ذكر أى من أجل ذلك (ادعى الجمهور أن معناهما) أى الهمزة والتضعيف أو الهمزة والباء فى التعدية (واحد) فلا يفهم هذا التضعيف تكرارا ولا مبالغة ولا مصاحبة وادعى الزمخشرى ومن وافقه ان بين التعديتين فرقا وان التعدية بالهمزة لا تدل على تكرير وبالتضعيف تدل عليه ورد بقوله تعالى . وقد نزل عليكم فى الكتاب أن اذا سمعتم . الآية وهو اشارة الى قوله . واذا رأيت الذين يخوضون فى آياتنا . وهى آية واحدة وبقوله . وقالوا لولا نزل عليه القرآن . جملة واحدة وادعى المبرد والسهيلى الفرق بين الهمزة والباء وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له فى الذهاب ورد بقوله تعالى . ذهب الله بنورهم . (وفى نصبه) أى الفعل اللازم اسما (تشبيها بالمتعدى خلف) فأجازه بعض المتأخرين قياسا على تشبيه الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى نحو زيد تفقأ الشحم أصله تفقأ شحمه فأضمرت فى تفقأ ونصبت الشحم تشبيها بالمفعول به واستدل بما روى فى الحديث كانت امرأة تهراق الدماء ومنعه الشلوبين وقال لا يكون ذلك الا فى الصفات وقد تأولوا الأثر على انه اسقاط حرف الجر أو على اضمار فعل أى بالدماء أو يهريق الله الدماء منها قال أبو حيان وهذا هو الصحيح اذ لم يثبت ذلك من لسان العرب (والمتعدى غير الناسخ اما لواحد وقد يضمن اللزوم) فيتعدى بالحرف نحو . فليحذر الذين يخالفون عن أمره . أى يخرجون وينفصلون (أو لاثنين ثانيهما بحرف جر) والاول بنفسه (وسمع حذفه) من الثانى (مع) أفعال وهى (اختار) قال تعالى . واختار موسى قومه . أى من قومه (واستغفر) قال ٭ أستغفر الله ذنبا لست محصيه ٭ أى من ذنب (وأمر) قال ٭ أمرتك الخير فافعل ما أمرت به ٭ أى بالخير (وسمى وكنى) بالتخفيف (ودعا) نحو سميت ولدى أحمد وكنيته أبا الحسن ودعوته زيدا أى بأحمد وأبى الحسن وبزيد (وزوج) نحو . زوجناكها . أى بها (وصدق) بالتخفيف نحو . صدق عليهم ابليس ظنه . أى فى ظنه وهدى نحو . هديناه السبيل . أى اليه (وعير) نحو عيرت زيدا سواده أى به ومنها فرق وقرع وجاء واشتاق وراح وعرض ونأى وحل (وخشن فمنع الجمهور القياس) عليها (وجوزه الاخفش الصغير) على بن سليمان (وابن الطراوة ووالدى رحمه الله) فقالوا بحذف حرف الجر فى كل ما لا لبس فيه بأن يتعين هو ومكانه نحو بريت القلم السكين قياسا على تلك الافعال فان فقد الشرطان أو احدهما بأن لم يتعين الحرف نحو رغبت أو مكانه نحو اخترت اخوتك لزيد بن لم يجز لان كلا منهما يصلح لدخول من عليه وما نقلته عن والدى ذكره فى رسالة له فى توجيه قول المنهاج ٭ وما ضبب بذهب أو فضة ضبة ٭ فقال الذى ظهر لى فيه بعد البحث مع نجباء الاصحاب ونظر المحكم والصحاح وتهذيب اللغة وغيرها ولم نجد متعديا بهذا المعنى ان الباء فى بذهب بمعنى من وفضة منصوب على اسقاط الخافض

امامن باب * أمرتك الخير * وهو ظاهر قال ولا يرد انهم لم يعدوه من أفعاله لانا نقول ماقيس على كلامها فهو من كلامها فهذا غير مانقلته عنه من القياس ثم قال وقد قالوا فى ضبط أفعال باب أمر أنه كل فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدا والخبر وأصل الثانى منهما حرف الجر وهذا الضابط يشمله لامحالة وهو أولى من أن يدعى انه من باب * تمرون الديار * لأن هذا محفوظ انتهى * و والدى رحمه الله كان ممن له التمكن فى علوم الشرع والعربية والبيان والانشاء أجمع على ذلك كل من شاهده (وقيل ان ضمن) الفعل (معنى) فعل (ناصبه) أى ناصب له بنفسه جاز الحذف قياسا والا فلا (وقيل) يجوز (بشرط عدم الفصل) بينه وبين الذى يحذف منه حرف الجر فلا يقال أمرتك يوم الجمعة الخير (و) بشرط عدم (التقدير) فلا يقال أمرتك زيدا تريد بزيد أى بأمره وشأنه (و) إما متعد (الى اثنين بدونه) أى بدون حرف جر (كاعطى وكسى وقيل الثانى) من منصوبيه امنصوب (بمضمر ويحذف أحد مفعوليه وكذا) يحذف أى مفعول (باب اختار) نحو اخترت الرجال واستغفرت ذنبى (خلافا للسهيلى) فى قوله لايجوز الاقتصار على الواحد المنصوب « مسئلة » (الفعل متصرف) وهو ما اختلفت ابنيته لاختلاف زمانه وهو كثير (وجامد) بخلافه وهو معدود (ومنه غير ماس) فى النواسخ والاستثناء * (قل للنفى المحض فترفع الفاعل متلوا بصفة) مطابقة له نحو قل رجل يقول ذلك وقل رجلان يقولان ذلك بمعنى مارجل (ويكف عنه بما) الكافة (فلا يليها غير فعل اختيارا) ولا فاعل لها لاجرائها مجرى حرف النفى نحو قلما قام زيد وقد يليها الاسم ضرورة كقوله *

* وقلما وصال على طول الصدود يدوم * (و) منه (تبارك) من البركة (وهدك من رجل) وهدتك من امرأة بمعنى كفاك وكفتك (وسقط فى يده) بمعنى ندم (وكذب فى الاغراء) بمعنى وجب كقول عمر كذب عليكم الحج أى وجب قال ابن السكيت بمعنى عليكم به كلمة نادرة جاءت على غير القياس وقال الاخفش الحج مرفوع به ومعناه نصب لانه يريد الامر به كقولهم أمكنك الصيد يريد ارمه وقال أبو حيان الذى تقتضيه القواعد فى مثل هذا انه من باب الاعمال والمرفوع فاعل كذب وحذف مفعول عليك أى عليكم لفهم المعنى وان نصب فهو بعليك وفاعل كذب مضمر يفسره مابعده على رأى سيبويه أو محذوف على رأى الكسائى وهذه الافعال المذكورة لم يستعمل منها الا الماضى والرابع منها لم يستعمل الا مبنيا للمفعول وفى يده مرفوعة قال أبو حيان لكن قوى سقط بالبناء للفاعل اماقل مقابل كثر وكذب بمعنى اختلف أو أخطأ أو أبطل فتصرفة (ويهيط) يصيح ويضج لم يستعمل الا مضارعا يقال مازال منذ اليوم يهيط هيطا (واهلم) بفتح الهمزة والهاء وضم اللام وبضم الهمزة وكسر اللام لم يستعمل منه الماضى ولا الامر فى أكثر اللغات (وأها) مبنى للفاعل بمعنى أخذ وللمفعول بمعنى أعطى لم يستعمل منه غير المضارع (واعايليان لاولم) بكسر اللام وفتح الميم فيقال فى جواب هالا أها ولم أها ولا أهلم ولم أهلم (لاتنفيا على الصحيح وهاء) بالمد والكسر (وها) بالقصر والسكون بمعنى خذ وتلحقها الضمائر فيقال فى هاءها ى هائها اهاء واهاتين وهاؤما وهاأن (وعم صباحا) بمعنى أنعم صباحا لم يستعمل منه الامر (وينبغى) لم يستعمل منه الا المضارع (وقال أبو حيان سمع ماضيهما ومضارع عم) قال يونس وعمت الدار أعم قلت لها أنعمى وقال الاعلم وعم يعم بمعنى نعم ينعم قال * وهل يعمن من كان فى العصر الخالى * وقال ابن فارس بغيته فانبغى كـكسرته (فانكسر وهات وتعال وربما قيل هاتى يهاتى وهلم التميمية) لم يستعمل منها الا الأمر اما الحجازية فهى اسم فعل لاتلحقه الضمائر (قال ابن كيسان) فى تصريفه (ونكر) ضد عرف (ويسوى) بمعنى يساوى لم يستعمل من الاول الا الماضى ومن الثانى الا المضارع وذكر الاول أيضا البهارى والثانى ابن الحاج (واستغنى غالبا بترك) الماضى (والترك) المصدر (وتارك) اسم الفاعل

(ومتروك) اسم المفعول (عنها) أى عن استعمال هذه الصيغ (من ذر ودع) فعلى هذا يعدان فى فى الجوامد اذ لم يستعمل منهما الا الامر ومن غير الغالب ما قرئ « ما ودعك ربك » مخففا وحديث ابى داود وغيره دعوا الحبشة ما ودعوكم وحديثه لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات وحديث البخارى غير مكفى ولا مكفور ولا مودع وقول الشاعر « جرى وهو مودوع وواعد » (ومنه) أى الجامد (نعم وبئس) فعلان (لانشاء المدح والذم) قال الرضى وذلك انك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا فى الخارج فى أحد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل يقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا فقول الاعرابى لمن بشره بمولودة وقال نعم المولودة والله ما هى بنعم المولودة ليس تكذيبا له فى المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه بل هو إخبار بأن الجودة التى حكمت بحصولها فى الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء جزؤه الخبر وكذا الانشاء التعجبى والانشاء الذى فى كم الخبرية ورب هذا غاية ما يمكن ذكره فى تمشية ما قالوا من كون هذه الاشياء للانشاء قال ومع هذا فلى فيه نظر اذ يطرد ذلك فى جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو لا ريب فى كونه خبرا اذ لا يمكن أن يكذب فى التفضيل و يقال لك انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بأفضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم فهو خبر بلا شك ولا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال لك أخبرت أولم تخبر لانك أوجدت بهذا اللفظ الاخبار بل يدخلان من حيث القيام و يقال ان القيام حاصل أو ليس بحاصل فكذا قوله ليس بنعم المولودة بيان ان النعمية أى الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست بثابتة وكذا فى التعجب وفى كم ورب انتهى (وعن الفراء انهما اسمان) لدخول حرف الجر عليهما فى قوله والله ما هى بنعم الولد وقولهم نعم السير على بئس العير والندا وأجيب بأن حرف الجر والاضافة فى قوله « بنعم طير وشباب فاخر » والنداء فى قولهم يا نعم المولى و يا نعم النصير ودخول لام الابتداء عليهما فى خبران لا يدخل على الماضى والاخبار عنهما فيما حكى الرواسى فيك نعم الخصلة وعطفهما على الاسم فيما حكى الفراء الصالح وبئس الرجل فى الحق سواء وعدم التصرف والمصدر وأجيب بأن حرف الجر والنداء قد يدخلان على ما لا اخلاف فى فعليته بتأويل موصوف أو منادى مقدر وكذا فى الاخبار والعطف أى فيك خصلة نعمت الخصلة و رجل بئس الرجل و بأن نعم فى نعم طير سمى بها محكية ولذا فتحت ميمها و بأن عدم التصرف والمصدر لا يدلان على الاسمية بدليل ليس وعسى ونحوهما و يدل لفعليتهما لحوق تاء التأنيث الساكنة لهما فى كل اللغات وضمير الرفع فى لغة حكاها الكسائى وقيل لا خلاف فى أنهما فعلان وانما الخلاف فيهما بعد الاسناد الى الفاعل فالبصريون يقولون نعم الرجل و بئس الرجل جملتان فعليتان وغيرهم يقول اسمان محكيان نقلا عن أصلهما وسمى بهما المدح والذم كتأبط شرا ونحوه (وأصلهما فعل) بفتح الفاء وكسر العين وقد يردان به قال طرفة

ما أقلت قدم انهم « أنعم الساعون فى الامر المبر

(و) قد يردان (بسكون العين وفتح الفاء) تخفيفا قال أبو حيان ولم يذكر واله شاهدا (وكسرهما) اتباعا قال تعالى ان الله نعما يعظكم به . (وكذا كل ذى عين حلقية) أى هى حرف حلق (من فعل) بالفتح والكسر (اسما) كان (أو فعلا) يرد بهذه اللغات الأربع نحو فخذ فخذ فخذ فخذ شهد شهد شهد شهد قال

اذا غاب عنا غاب عنا ربيعنا « وان شهد أجدى خيره ونوافله

قال أبو حيان و يشترط فى ذلك أن لا يكون مما شذت العرب فى فكه نحو لححت عينه أو اتصل بآخره ما يسكن له نحو شهدت ولا اسم فاعل معتل اللام نحو نوب ضح أى متسع فلا يجوز التسكين فيها (و يقال) فى بئس (بيس)

بفتح الباء وياء ساكنة مبدلة من الهمزة على غير قياس حكاها الأخفش والفارسي ويقال في نعم نعيم بالاشباع حكاه الصفار قال أبو حيان وذلك شذوذ لا لغة قال وذكر بعض أصحابنا ان الافصح نعم وهي لغة القرآن ثم نعم وعليه فنعما هي ثم نعم وهي الاصلية ثم نعم (وفاعلهما) ظاهر (معرف بأل) نحو نعم المولى . ولبئس المهاد (أو مضاف لما هي فيه) نحو . ولنعم دار المتقين . فبئس مثوى المتكبرين (أو) مضاف لمضاف اليه أي الى ماهي فيه كقوله * فنعم ابن اخت القوم غير مكذب * وقوله * فنعم ذوو مجاملة الخليل * (قيل أو) مضاف الى ضمير (عائد عليه) أي على ماهي فيه كقولهم

* فنعم أخو الهيجا ونعم شبابها * والاصح أنه لا يقاس عليه لقلته (وهي) أي أل التي في فاعلهما (جنسية عند الجمهور) بدليل عدم لحوقهما التاء حيث الفاعل مؤنث في الافصح واختلف على هذا (فقيل) للجنس (حقيقة) فالجنس كله هو الممدوح أو المذموم والمخصوص به فرد من أفراده مندرج تحته وقصد ذلك مبالغة في إثبات المدح أو الذم للجنس الذي هو مبهم لئلا يتوهم كونه طارئا على المخصوص وقيل تعديته اليه بسببه وقيل قصد جعله عاما ليطابق الفعل لانه عام في المدح ولا يكون الفعل عاما والفاعل خاصا (وقيل) للجنس (مجازا) فجعل المخصوص جميع الجنس مبالغة ولم يقصد غير مدحه أو ذمه (وقال قوم) هي (عهدية ذهنية) كما تقول اشتريت اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم وأريد بذلك أن يقع ابهام ثم يأتي التفسير بعده تفخيما للامر وقال أبو اسحق بن ملكون وأبو منصور الجواليقي وأبو عبد الله الشلوبين الصغير عهدية شخصية والمعهود هو الشخص الممدوح والمذموم فاذا قلت زيد نعم الرجل فكأنك قلت نعم هو واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسع فيه ذلك ويجوز اتباعه أي فاعلهما ببدل وعطف ويجوز مباشرتهما النعم وبئس لا بصفة في الاصح وهو رأي الجمهور لما فيها من التخصيص المنافي للشياع المقتضى منه عموم المدح والذم وأجازه ابن السراج والفارسي وابن جني في قوله * لبئس الفتى المدعو بالليل حاتم * (وثالثها) وهو رأي ابن مالك (يجوز اذا تأول بالجامع لا كمل الخصال) اللائقة في المدح والذم بخلاف ما اذا قصد به التخصيص من اقامة الفاعل مقام الجنس لان تخصيصه مناف لذلك (ولا توكيد معنوي قطعا) كذا قاله ابن مالك وعلله بأن القصد من رفع توهم المجاز أو الخصوص مناف للقصد بفاعل نعم من اقامته مقام الجنس أو تأويله بالجامع لا كمل خصال المدح أو الذم قال أبو حيان ومن يرى ان أل عهدية شخصية لا يبعد أن يجيز نعم الرجل نفسه زيد (وفي) إتباعه بالتوكيد (اللفظي احتمالان) وأجازه ابن مالك فيقال نعم الرجل الرجل زيد وقال أبو حيان ينبغي أن لا يجوز الا بسماع (ولا يفصل) بين نعم وفاعلها بظرف ولا غيره قاله ابن أبي الربيع والجمهور وفي البسيط يجوز الفصل لتصرف هذا الفعل في رفعه الظاهر والمضمر وعدم التركيب (وثالثها) قاله الكسائي يجوز بمعموله أي الفاعل نحو نعم فيك الراغب قال أبو حيان وفي الشعر ما يدل له قال * وبئس من المليحات البديل * قال وورد الفصل باذن وبالقسم في قوله * بئس اذن راعي المودة والوصل * وقوله * بئس عمر الله قوم طرقوا * (أو يكون ضميرا) مستترا (خلافا للكسائي) في منعه ذلك قال في نحو نعم رجلا زيد الفاعل هو زيد والمنصوب حال وتبعه درستويه وقال الفراء تمييز محول عن الفاعل والأصل نعم الرجل زيد وعلى الأول هذا الضمير يكون (ممنوع الاتباع) فلا يعطف عليه ولا يبدل منه ولا يؤكد بضمير ولا غيره اشبهه بضمير الشأن في قصد ابهامه تعظيما لمعناه وما ورد من نحو نعم هم قوم أنتم فشاذ (مفسر بتمييز مطابق للمعنى) في الافراد والتذكير وفروعهما (عام في الوجود غير متوغل في الابهام ولا ذي تفضيل) بخلاف نحو الشمس والقمر فلا يقال نعم شمسا هذه الشمس ونحو غير ومثل وأي وما دل على مفاضلة فلا يقال نعم أفضل منك زيد لعدم قبول ما ذكر لأل ولكونه خلفا عن فاعل مقرون بها اشترط صلاحيته لها (جاز

الوصف) نحو نعم رجلا صالحا زيد نقله أبو حيان عن البسيط جازما به (وكذا الفصل) نحو • بئس للظالمين بدلا • (خلافا لابن أبى الربيع) فى قوله بمنع الفصل بين نعم والمفسر (قيل) وجائز (الحذف) أيضا اذا علم (نحو) حديث من توضأ يوم الجمعة (فبها ونعمت) ونعمت السنة سنة أو رخصة فعلية أى فبالسنة أخذ وعليه ابن عصفور وابن مالك ونص سيبويه على لزوم ذكره (وفى الجمع بينه) أى التمييز (وبين) الفاعل (الظاهر) أقوال أحدها لا يجوز اذ الابهام برفعه التمييز وعليه سيبويه والسيرافى وجماعة ثانيها يجوز وعليه المبرد وابن السراج والفارسى واختاره ابن مالك قال ولا يمنع منه زوال الابهام لان التمييز قد يجاء به توكيدا ومما ورد منه قوله •

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا • وقوله • نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت • (ثالثها) وعليه ابن عصفور (يجوز ان أفاد) التمييز (مالم يفده) الفاعل نحو نعم الرجل رجلا فارسا وقوله • فنعم المرء من رجل تهامى • ولا يجوز إن لم يفد ذلك (ولا يؤخر) هذا التمييز (عن المخصوص اختيارا) فلا يقال نعم زيد رجلا الا فى ضرورة (خلافا للكوفية) فى تجويزهم تأخيره عنه اما تأخره عن الفعل فواجب قطعا (ولا يكون الفاعل) لنعم وبئس (نكرة اختيارا) وان ورد فضرورة كقوله • بئس قرينا يفن هالك • وقوله • فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم • (خلافا للكوفية) ومواقفيهم فى اجازتهم ذلك لما حكى الاخفش ان ناسا من العرب يرفعون بهما النكرة مفردة ومضافة (ولا يكون موصولا) قاله الكوفيون وكثير من البصريين (وجوزه المبرد فى الذى) الجنسية كقوله

• بئس الذى ما أنتم آل أبجرا • قال ابن مالك وظاهر قول الأخفش انه يجيز نعم الذى يفعل زيد ولا يجيز نعم من يفعل قال ولا ينبغى أن يمنع لان الذى يفعل بمنزلة الفاعل ولذلك أطرد الوصف به ومقتضى النظر الصحيح أن لا يجوز مطلقا ولا يمنع مطلقا بل اذا قصد به الجنس جاز أو العهد منع انتهى والمانعون مطلقا عللوا بأن ما كان فاعلا لنعم وكان فيه أل كان مفسرا للضمير المستتر فيها إذا نزعت منه والذى ليس كذلك (و) جوزه (قوم فى من وما) مرادا بهما الجنس كقوله • ونعم من هو فى سر واعلان • وتأول غيرهم على ان الفاعل مضمر ومن فى محل نصب تمييزه (ومن ثم) أى من هنا وهو فاعلهما لا يكون موصولا (قال المحققون) منهم سيبويه (ان ما فى) نعم وبئس الواقع بعدها فعل (نحو بئس ما اشتروا) نعم ما صنعت (معرفة تامة) أى لا يفتقر الى صلة (فاعل) والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف أى نعم الشئ شئ اشتروا قال فى شرح الكافية ويقوى به كثرة الاقتصار عليها فى نحو غسلته غسلا نعما والنكرة التالية نعم لا يقتصر عليها (وقيل نكرة تمييز) والفعل بعدها صفة لها والمخصوص محذوف أو ما أخرى موصولة محذوفة صلتها الفعل أو بمعنى شئ صفتها الفعل أى بئس شيأ شئ اشتروا أقوال ورد بأن التمييز يرفع الابهام وما يساوى المضمر فى الابهام فلا يكون تمييزا (وثالثها) هى (موصولة) صلتها الفعل والمخصوص محذوف أو هى المخصوص وما أخرى تمييز محذوف أى نعم شيأ الذى صنعته أو هى الفاعل واكتفى بها وبصلتها عن المخصوص أقوال (ورابعها مصدرية) ولا حذف والتقدير نعم صنعك وبئس شراؤهم (وخامسها نكرة موصوفة فاعل) يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص (وسادسها كافة) كفت نعم وبئس كما كفت قل وصارت تدخل على الجملة الفعلية (وفى) ما اذا وليها اسم نحو (نعما هى) القولان (الاولان) أحدهما انها معرفة تامة فاعل بالفعل وهو قول سيبويه والمبرد وابن السراج والفارسى والثانى انها نكرة غير موصوفة تمييز والفاعل مضمر والمرفوع بعدها هو المخصوص (وثالثها) أن ما (مركبة) مع الفعل (لا محل لها) من الاعراب والمرفوع فاعل (وشذ كونه) أى الفاعل (اشارة) متبوعا بذى اللام كقوله

• وبئس هذا الحى حيا ناصرا • (وعلما) كقول سهل بن حنيف • شهدت صفين وبئست صفون • (وكذا) شذ كونه (مضافا الى الله) علما أو غيره وان كانت فيه أل لانه من الاعلام كقوله صلى الله عليه وسلم نعم

عبد الله خالد بن الوليد وقول الشاعر * بئس قوم الله قوم طرقوا * (خلافا للجرمى) فى قوله باطراده وغيره يتأول ما ورد منه ومن العلم على أنه المخصوص والفاعل مضمر حذف مفسره (وشذ كونه ضميرا غير مفرد) أى مطابقا للمخصوص نحو أخواك نعما رجلين وحكى الاخفش عن بعض بنى أسد نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ونعمتم رجالا ونعمن نساء الهندات ثم قال لا آمن أن يكونا فهما التلقين (١) (خلافا للقوم) من الكوفية لقولهم بالقياس على ذلك (و) شذ جره (بالباء) الزائدة وروى نعم بهم قوما أى نعم هم (ولا يعملان) أى نعم وبئس (فى مصدر و) لا (ظرف ويذكر المخصوص) وهو المقصود بالمدح أو الذم (قبلهما) أى نعم وبئس (مبتدأ أو منسوخا) والفعل ومعموله الخبر والرابط هنا العموم فى المرفوع المفهوم من أل الجنسية نحو زيد نعم الرجل أو رجلا وكان زيد نعم الرجل وان زيدا نعم الرجل قال

ان ابن عبد الله نـــــعم * أخو الندى وابن العشيره

وقال

اذا أرسلونى عند تعذير حاجة * أمارس فيها كنت نعم الممارس

(أو) يذكر (بعد الفاعل) نحو نعم الرجل زيد وهو أحسن من تقدمه لارادة الابهام ثم التفسير واعرابه (مبتدأ) خبره الجملة قبله وقيل محذوف أو خبرا مبتداء محذوف وجوبا (أو بدلا) من الفاعل أقوال قال ابن مالك أرجحها الاول لصحته فى المعنى وسلامته من مخالفة أصل بخلاف جعله خبرا فانه يلزم منه أن ينصب لدخول كان عليه أو جعل خبره محذوفا فانه لم يعهد التزام حذف الخبر الا حيث سد مسده شئ أو جعله بدلا فانه لا يصلح لمباشرة نعم وأجاب قائله بأنه يجوز أن يقع بدلا ما لا يجوز أن يلى العامل بدليل انك أنت وعلى هذا هو بدل اشتمال لانه خاص والرجل عام (وقد يدخله ناسخ) نحو نعم الرجل كان زيدا وظننت زيدا فالجملة فى موضع خبر كان أو ثانى مفعولى ظن (ويغلب أن يختص) بأن يقع معرفة أو قريبا منها أخص من الفاعل لا أعم منه ولا مساويا نحو نعم الفتى رجل من قريش (و) ان (يصح الاخبار به عن الفاعل) موصوفا بالمدوح بعد نعم أو المذموم بعد بئس كقولك فى نعم الرجل زيد الرجل الممدوح زيد وفى بئس الولد العاق أباه الولد المذموم العاق أباه والا أى وان وقع غير مختص ولا صحيح الاخبار عنه بأن وقع مباينا له (أول) كقوله تعالى * بئس مثل القوم الذين كذبوا * أى مثل الذين حذف مثل المخصوص وأقيم الذين مقامه ويحذف المخصوص (لدليل) يدل عليه نحو نعم العبد أى أيوب * فنعم الماهدون * أى نحن (وقيل) انما يحذف إن تقدم (ذكره) والاكثرون على عدم اشتراطه (وتخلفه) اذا حذف (صفته) وهى ان كانت اسما وفاق نحو نعم الرجل حليم كريم أى رجل حليم فان كانت فعلا نحو (نعم) الصاحب تستعين به فيعينك أى رجل (فممنوع أو جائز أو غالب مع ما قيل دونها أقوال) الاكثر على الاول والكسائى على الثانى وابن مالك على الثالث وأقل منه أن يحذف المخصوص وصفته ويبقى متعلقهما كقوله * بئس مقام الشيخ أمرس أمرس * أى مقام مقول فيه أمرس أبقى مقول القول * مسئلة * الحق بئس فى العمل * ساء * وفاقا كقوله تعالى * ساء مثلا القوم وقوله * بئس الشراب وساءت مرتفقا * وقوله ساء ما يحكمون وهى فرد من أفراد فعل الآتى لانها فى الاصل بوزن فعل بالفتح متصرفة فحولت الى فعل ومنعت التصرف وانما أفردت بالذكر للاتفاق عليها كما قاله فى سبك المنظوم (و) الحق (بهما) أى بنعم فى المدح وبئس فى الذم عملا (فعل) بضم العين (وضعا) كلوم وظرف وشرف (أو مصوغا) محولا (من ثلاثى) مفتوح أو مكسور كعقل ونجس ثم ان كان معتل العين لزم قلبها ألفا نحو قال الرجل زيد وباع الرجل زيد أو اللام ظهرت الواو وقلبت الياء واوا نحو غزو ورمو وقيل يقر على حاله فيقال رما وغزا ومن

(١) هكذا فى نسخة وفى أخرى أن يكون انهما الفعلين

الممدوح قولهم لقضو الرجل فلان أي نعم القاضي هو وماذكر من اشتراط كون الصحيح منه ثلاثيا كالتسهيل زاد عليه خطاب في الترشيح أن يكون مما يبنى منه التعجب فلا يصاغ من الألوان والعاهات كما لا يصاغ من الرباعي استغناء بأفعل الفعلى فعل نحو أشد الحمرة حمرته وأسرع الانطلاق انطلاقه فأفعل مضاف مبتدأ خبره الجزء الاخير ورجحه أبو حيان (وقيل إلا علم وجهل وسمع) فلا تحول الى فعل بل يستعمل استعماله باقية على حالها قاله الكسائي (قيل) ويلحق فعل المذكور (بصيغتي التعجب) أيضا حكى الاخفش ذلك عن العرب فيقال حسن الرجل زيد بمعنى ما أحسنه (فيصدر بلام) نحو لكرم الرجل زيد بمعنى ما أكرمه قال خطاب وهي لام قسم (ولا تلزم أل فاعله) بل تكون معرفة ونكرة وتلحق الفعل العلامات نحو لكرم زيد وهند لكرمت والزيدان لكرما رجلين والزيدون لكرموا رجالا بزيد ما أكرم بخلافه حال استعماله كنعم فلا تلزمه اللام بل يجوز زاد خالها وزكها ولا يكون فاعله الا كفاعل نعم «مسئلة» (كنعم) في العمل وفي المعنى مع زيادة ان الممدوح بها محبوب للقلب (حبذا وأصله حبب) بالضم أي صار حبيبا لا من حبب بالفتح (ثم) أدغم فصار (حب) والاصح ان ذا فاعله فلا تتبع وتلزم الافراد والتذكير وان كان المخصوص بخلاف ذلك كقوله

يا حبذا جبل الريان من جبل * وحبذا ساكن الريان من كانا

وحبذا نفحات من يمانية * تأتيك من قبل الريان أحيانا

وقوله

حبذا انتما خليلي ان لم * تعذلاني في دمعي المهراق

وقوله * الاحبذا هند وارض بها هند * وانما التزم ذلك (لانه كالمثل) والامثال لا تغير كما يقال الصيف ضيعت اللبن بكسر التاء وان كان الخطاب لغير مؤنث أو لانه على حذف والتقدير في حبذا هند مثلا حبذا حسن هند وحبذا زيد حبذا أمره وشأنه فالمقدر المشار اليه مذكر مفرد حذف وأقيم المضاف اليه مقامه أو لانه على ارادة جنس شائع فلم يختلف كما لم يختلف فاعل نعم اذا كان ضميرا هذه أقوال الاكثر على الاول ونسب للخليل وسيبويه وابن كيسان على الثاني والفارسي على الثالث (وقال دريود ذا زائدة) وليست اسما مشارا به بدليل حذفها في قوله * وحب دينا * وقيل صارت بالتركيب مع حب فعلا فاعله المخصوص كقولهم فيما حكى لاتحبذه قاله المبرد والاكثرون ولعدم الفصل بين حب وذا ولعدم تصرف ذا بحسب المشار اليه ورد بجواز حذف المخصوص والفاعل لا يحذف (وقيل الكل اسم) واحد مركب قاله المبرد والاكثرون واختاره ابن عصفور لاكثار العرب من دخولها عليها من غير استقباح ولعدم الفصل بين حب وذا وتصرف ذا بحسب المشار اليه وعلى هذا هو مرفوع وفاقا هل هو (مبتدأ خبره المخصوص أو عكسه) أي خبر مبتدؤه المخصوص (قولان) المبرد على الأول والفارسي على الثاني (وعلى الاول) وهو القول بأن ذا فاعل (هو) المخصوص (مبتدؤها) أي الجملة فيه وخبر عنه والرابط ذا أو العموم ان قلنا أريد الجنس (أو مبتدأ محذوف الخبر أو عكسه) اي خبر محذوف المبتدإ وجوبا وكأنه قيل من المحبوب فقال زيد أي هو (أو بدل) من ذا لازم التبعية (أو عطف بيان) عليه (أقوال) الاكثرون على الاول وعلى الثاني الصيمري وابن مالك على الثالث وابن كيسان على الرابع قال ابن مالك والحكم عليه بالخبرية هنا أسهل منه في باب نعم لان مصحبه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء وهي لا تدخل هنا لان حبذا جار مجرى المثل ورد كونه مبتدأ حذف خبره أو عكسه بأنه يجوز حذف المخصوص فيلزم حذف الجملة بأسرها من غير دليل ورد عطف البيان بمجيئه نكرة واسم الاشارة معرفة كما في قوله * وحبذا نفحات * ورد البدل بأنه على نية تكرار العامل وهو لا يلي حب وأجيب بعدم اللزوم بدليل إنك أنت (ولا يقدم) مخصوص حبذا عليها وان جاز تقديمه على نعم بقلة لانها فرع عنها فلا تساويها في تصرفها ولانها جارية مجرى المثل

ولئلا يتوهم من قولك مثلا زيد حبذا كون المراد الاخبار بان زيدا أحب ذا وان كان توهما بعيدا (وحذفه) استغناء بما دل عليه (قليل) كقوله فحبذا ربا وحب دينا * أى ربا الاله *

وقوله
ألا حبذا لولا الحياء وربما * منحت الهوى من ليس بالمتقارب

أى حبذا حالتى معك (ويجوز فصله) من حبذا (بنداء) كقول كثير * ألا حبذا يا عز ذاك التساتر *
(و) يجوز (كونه) اسم (اشارة) كقول كثير المذكور وقول الآخر * فيا حبذا ذاك الحبيب المبسمل
(ويكون قبله) أى المخصوص (أو بعده نكرة منصوب بمطابقه) كقوله * ألا حبذا قوما سليم فانهم *

وقوله
حبذا الصبر شيمة لامرئ را * م مباراة مولع بالمعالى

ويقال حبذا رجلين الزيدان ورجالا الزيدون ونساء الهندات وكذا مؤخرا (فثالثها) أى الأقوال فيه (ان كان مشتقا) فهو (حال والا) بأن كان جامدا فهو (تمييز) وقال الأخفش والفارسى والربعى حال مطلقا وقال أبو عمرو بن العلاء تمييز مطلقا (ورابعها) قاله أبو حيان (المشتق ان أريد تقييد المدح به حال وغيره) وهو الجامد والمشتق الذى لم يرد به ذلك بل تبيين حسن المبالغ فى مدحه (تمييز) مثال الاول ولا يصح دخول من عليه حبذا هند مواصلة أى فى حال مواصلتها والثانى وتدخل عليه من حبذا زيد راكبا (وخامسها) قاله فى البسيط إنه منصوب (بأعنى) مضمرا فهو مفعول لا حال ولا تمييز قاله أبو حيان وهو غريب ثم الأولى التأخير عند الفارسى والتقديم عند ابن مالك وقال الجرمى وابن خروف هما سواء فى الحال ثم قال الجرمى تقديم التمييز فيه قبيح وقال ابن خروف أحسن وقال أبو حيان الاحسن تقديم التمييز وكذا الحال ان كانت من ذا وان كانت من المخصوص فالتأخير (وتؤكد حبذا) توكيدا (لفظيا) كقوله

ألا حبذا حبذا حبذا * حبيب تحملت منه الاذى

(وتدخل عليها لا فتساوى بئس فى) العمل والمعنى مع زيادة ما تقدم نظيره فى حبذا كقوله
* لا حبذا أنت يا صنعاء من بلد * وقوله * ولا حبذا الجاهل العاذل *

وقوله
ألا حبذا أهل الملا غير أنه * اذا ذكرت مى فلا حبذا هيا

وقال أبو حيان ودخول لا على حبذا لا يخلو من اشكال لانه إن قدر حب فعلا وذا فاعله أو حبذا كلها فعلا فلا لا تدخل على الماضى غير المتصرف ولا على المتصرف الا قليلا أو كلها اسما فان قدر فى محل نصب لم يصح لانه على العموم نحو لا رجل وهو هنا خصوص أو رفع فكذلك لوجوب تكرار لا حينئذ (وتعمل حبذا) (فيما عدا المصدر) كالظرف والمفعول له ومعه نحو حبذا زيدا اكراما له وحبذا عمرو وزيد بخلاف المصدر اذ هى غير متصرفة فلا مصدر لها (وتوقف أبو حيان فى) عملها فى غير (الحال والتمييز) وقال لا ينبغى أن يقدم عليه الا بسماع اما الحال والتمييز فتعمل فيهما وفاقا (وتضم فاء حب مفردة) من ذا بنقل ضمة العين اليها كما يجوز ابقاء الفتح استصحابا نحو حب زيد وحب دينار ويجب الابقاء اذا فكت كاسناد حب الى ما سكن له آخر الفعل نحو حببت يا هذا (وكذا فعل السابق) المستعمل كنعم وبئس أو تعجبا أصلا أو تحولا يجوز نقل ضمة عينه الى الفاء فتسكن كقوله

حسن فعلا لقاء ذى الثروة المملـ * ـق بالبشر والعطاء الجزيل

وقيد فى التسهيل الفاء بكونها حلقية قال أبو حيان ولا يختص بذلك بل كل فعل يجرى فيه ذلك نحو لضرب الرجل بضم الضاد (ويجوز جر فاعلهما) أى حب المفردة وفعل (بالباء) الزائدة تشبيها بفاعل أفعل تعجبا كقوله
* وحب بها مقتولة حين تقتل * وكقوله حب بالزور الذى لا * يرى منه الا صفحة أو لمام

وحكى الكسائى مررت بأبيات جاد بهن أبياتا وجدن أبياتا (ومنه) أى الجامد (صيغتا التعجب) وهما (ما أفعل

وأفعل) به (قال الكوفية وافعل) بغير مامسندة الى الفاعل نحو قوله * فأبرحت فارسا * أى ما أبرحك فارسا (و بعضهم وافعل من كذا و زعم الفراء الأولى) أى ما أفعل (اسما) لكونه لا ينصرف ولتصغيره وصحة عينه فى قولهم ما أحسنه وقوله يا ما أميلح غزلانا * وقالوا ما أطوله كما قالوا هو أطول من كذا و رد بأن امتناع التصرف لكونه غير محتاج اليه للزومه طريقة واحدة اذ معنى التعجب لا يختلف باختلاف الازمنة لا ينافى الفعلية كليس وعسى و بأن تصغيره وصحة عينه لشبهه بأفعل التفضيل وقد صحت العين فى أفعال كحول وعور و يدل للفعلية بناؤه على الفتح ونصبه المفعول الصريح ولزوم نون الوقاية مع الياء (و) زعم (ابن الانبارى الثانية) أى أفعل به اسما لكونه لا تلحقه الضمائر (وجوز هشام المضارع من ما أفعل) فيقال ما يحسن زيدا ورد بأنه لم يسمع (وينصب المتعجب منه بعد ما أفعل مفعولا به) على رأى غير الفراء والهمزة فيه للتعدية والفاعل ضمير مستتر عائد على ما مفرد مذكر لا يتبع بعطف ولا توكيد ولا بدل وعلى رأيه نصبه على حد نصب الاب فى زيد كريم الأب والأصل زيد احسن من غيره مثلا أتوا بما على سبيل الاستفهام فنقلوا الصفة من زيد وأسندوها الى ضمير ما وانتصب زيد بأحسن فرقا بين الخبر والاستفهام وقصة أفعل على هذا قيل بناء لتضمنه معنى التعجب وقيل اعراب وهو خبر ما بناء على نصب الخبر بالخلاف عند الكوفيين (والاصح ان ما مبتدأ) خبره ما بعده وقال الكسائى لا موضع لها من الاعراب (و) الاصح (انها نكرة تامة) بمعنى شئ خبر به قصد بها الابهام ثم الاعلام بايقاع الفعل على المتعجب منه لاقتضاء التعجب ذلك (وقيل) نكرة (موصوفة) بالفعل والخبر محذوف وجوبا أى شئ أحسن زيدا عظيم (وقيل استفهامية) دخلها معنى التعجب لاجماعهم على ذلك فى أى رجل زيد و رد بأن مثل ذلك لا يليه غالبا الا الاسماء نحو * وأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة * وما ملازمة للفعل و بأنها لو كانت كذلك جاز أن يخلفها أى كما جاز ذلك فى * يا سيدا ما أنت من سيد * (وقيل موصولة) صلتها الفعل والخبر محذوف وجوبا والتقدير الذى أحسن زيدا عظيم (و) يجر المتعجب منه (بعد أفعل بباء زائدة لازمة) لا يجوز حذفها نحو أكرم بزيد (وقيل يجوز حذفها مع ان وأن) المصدريتين كقوله * واحبب الينا أن يكون المقدما * وقوله * فاحسن وأزين لامرئ إن تسربلا * وقال بعض المولدين

أهون على اذا امتلأت من الكرى * انى أبيت بليلة الملسوعى

(والأصح انه خبر) معنى وان كان لفظه لفظ الامر للمبالغة وليس بأمر حقيقة (فمحل المجرور) بعده (رفع فاعلا) والهمزة فيه للصيرورة والباء المتعدية ولا ضمير فى أفعل والتقدير فى أحسن بزيد صار زيد ذا حسن كقولهم أبقلت الارض أى صارت ذات بقل (وقيل) هو (أمر) حقيقة فمحل المجرور نصب على المفعولية والهمزة للنقل كهى فى ما أفعل فالباء زائدة واختلف على هذا فالأصح (فاعله ضمير المصدر) الدال على الفعل فكأنه قيل يا حسن أحسن بزيد أى الزمه ودم به ولذلك وجد الفعل على كل حال (وقيل) فاعله ضمير (المخاطب) كأنك قلت أحسن يا مخاطب به أى أحكم بحسنه ولم يبرز فى التأنيث والتثنية والجمع لانه جرى مجرى المثل ولزمت الباء فى المفعول ليكون الامر فى معنى التعجب حال لا يكون له فى غيره و رد كونه أمرا بأنه يحتمل الصدق والكذب و بأنه لا يجاب بالفاء و بأنه يليه ضمير المخاطب نحو أحسن بك ولا يجوز ذلك فى الامر لما فيه من إعمال فعل واحد فى ضميرى فاعل ومفعول لمسمى واحد و بأنه لو كان الناطق به آمرا بالتعجب لم يكن متعجبا كما لا يكون الامر بالحلف والنداء والتشبيه حالفا ولا مناديا ولا مشبها وقد أجمع على أنه متعجب قال أبو حيان ولو ذهب ذاهب الى أن أفعل أمر صورة خبر معنى والفاعل فيه ضمير يعود على المصدر المفهوم فى الفعل والهمزة للتعدية والمجرور فى موضع مفعول لكان مذهبا فقولك أحسن بزيد معناه أحسن هو أى الاحسان زيدا أى جعله حسنا فيوافق

معنى ما أحسن زيدا قال ولا ينافى ذلك التصريح بالخطاب فى يا زيد أحسن بزيد لان الفاعل مخالف للمخاطب فالمعنى يا زيد أحسن الاحسان زيدا أى جعله حسنا كما تقول يا زيد ما أحسن زيدا أى شىء جعله حسنا قال ويدل على أن محل المجرور رفع جواز حذفه ونصبه بعد حذف الباء فى قوله ٭ فأبعد دار مرتحل مزارا ٭ (ويحذف) المتعجب منه مع ما أفعل (الدليل) كقوله

جزى الله عنا والجزاء بفضله ٭ ربيعة خيرا ما أعف وأكرما

أى ما أعفهم وأكرمهم وفى جواز حذفه (مع أفعل خلف) قال سيبويه لا يجوز وقال الاخفش وقوم يجوز لقوله تعالى. أسمع بهم وأبصر. أى بهم (وقيل بل يحذف الجار فيستتر) الفاعل فى أفعل ولا يحذف ورد بأنه لو كان مستترا لبرز فى التثنيه والجمع والتأنيث (ولا يكون المتعجب) منه (الا مختصا) من معرفة أو قريب منها بالتخصيص لانه مخبر عنه فى المعنى (ومنع الفراء ذا أل العهدية) نحو ما أحسن القاضى تريد قاضيا بينك وبين المخاطب عهد فيه وأجازه الجمهور (و) منع (الاخفش أيا الموصول بالماضى) نحو ما أحسن ايهم قال ذاك وأجازها سائر البصريين فان وصلت بمضارع جاز اتفاقا (ولا يفصل) المتعجب منه من أفعل وأفعل بشىء لضعفهما بعدم التصرف فاشبهاان واخواتها (الا بظرف ومجرور يتعلق بالفعل) فانه يجوز (على الصحيح) لتوسعهم فيهما ولجواز الفصل بهما بين إن ومعمولها وليس فعل التعجب بأضعف منها ولكثرة وروده كقوله ما أحسن فى الهيجاء لقاها ٭ وقوله ٭ وأحبب الينا أن يكون المقدما ٭ وقيل لا يجوز الفصل بهما أيضا وعليه أكثر البصريين ونسب الى سيبويه (وثالثها قبيح) أى يجوز على قبح قال أبو حيان ومحل الخلاف فيما اذا لم يتعلق بالمعمول ضمير يعود على المجرور فان تعلق وجب تقديم المجرور كقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وقوله

خليلى ما أحرى بذى اللب أن يرى ٭ صبورا ولكن لا سبيل الى الصبر

أما ما لا يتعلق منهما بالفعل فلا يجوز الفصل به وفاقا نحو ما أحسن بمعروف آمرا (وجوزه الجرمى وهشام بالحال) أيضا نحو ما أحسن مقبلا زيدا (زاد الجرمى أو المصدر) نحو ما أحسن احسانا زيدا والجمهور على المنع فيهما (و) جوزه (ابن مالك بالنداء) كقول على أعزز على أبا اليقظان ان أراك صريعا مجدلا (و) جوزه (ابن كيسان بلولا) الامتناعية نحو ما أحسن لولا بخله زيدا قال أبو حيان ولا حجة له على ذلك (ولا يقدم معمول) لفعل التعجب (على الفعل ولا) على (ما) وإن جاز ذلك فى غير هذا الباب لعدم تصرفه ولان المجرور فى افعل عند الجمهور فاعل والفاعل لا يجوز تقديمه (ولا يفصل بينهما) أى بين ما وأفعل (بغير كان) أما كان الزائدة فيجوز الفصل نحو ما كان أحسن زيدا (والاكثر) على ان فعل التعجب (يدل على الماضى المتصل) بالحال فاذا أريد الماضى المنقطع أتى بكان أو المستقبل أتى بيكون (وقيل) انما يدل على (الحال) دون المضى حكى عن المبرد (وقيل) يدل على (الثلاثة) الحال والماضى والاستقبال ويقيد فى المضى بكان وأمسى وفى الحال بالآن وفى الاستقبال بيكون ونحوه من الظروف المستقبلة كقوله تعالى. أسمع بهم وأبصر يوم يأتوننا. قاله ابن الحاج (ويجر ما يتعلق بهما ان كان فاعلا معنى بالى) نحو ما أحب زيدا الى عمرو وما أبغضه الى بكر والاصل أحب عمرو زيدا وأبغض بكر زيدا (والا) أى وان لم يكن فاعلا معنى (فان أفهم علما أو جهلا فبالباء) يجر نحو ما أعرف زيدا بالفقه وما أبصر عمرا بالنحو وأجهل خالدا بالشعر (والا) أى وان لم يفهم ذلك (فان تعدى بحرف فبه) يجر نحو ما أعز زيدا على وما أزهده فى الدنيا (والا) بأن تعدى بنفسه (فباللام) يجر نحو ما أضرب زيدا لعمرو (ويقتصر على الفاعل) فى بابى كسى

وظن فيقال ما أكسى زيدا وما أعطى عمرا وما أظن خالدا بحذف المفعولين (ويستغنى) بجر أحد مفعولى (الاول) أى باب كسا باللام عن ذكر الآخر نحو ما أكساه لعمرو وما أكساه للثياب ولا يفعل ذلك فى باب ظن وان جمع بينهما فالثانى منتصب بمضمر نحو ما أعطى زيدا لعمرو الدراهم وما أكساه للفقراء الثياب (خلافا للكوفية) فى الامرين أى قولهم بجواز ذكرهما فى باب كسا على ان الثانى منصوب بفعل التعجب وبجواز مثل ذلك فى باب ظن اذا أمن اللبس نحو ما أظن زيدا لبكر اصديقا فان خيف أدخل اللام عليهما نحو ما أظن زيدا لأخيك لأبيك والاصل ظن أخاك أباك قال أبو حيان هذا تحرير النقل فى المسئلة وخلط ابن مالك فنقل عن البصريين تساوى الحكم فى باب كسا وظن وعن الكوفيين نصب الثانى بفعل التعجب بلا تفصيل « مسئلة » (من مفهوم التعجب) الذى لا يبوب له فى النحو قولهم (سبحان الله) وفى الحديث سبحان الله ان المؤمن لا ينجس (لله دره) قال فى الصحاح أى عمله وأصل الدر اللبن (حسبك بزيد رجلا) ويجوز حذف الباء ورفع زيد ويجوز ادخال من فى رجل (يالك من ليل) ويجوز حذف من والنصب (انك من رجل) لعالم ولا يجوز حذف من منه (ما أنت جارة) بالنصب على التمييز ويجوز ادخال من (واهاله يا هيّ) ومن ذلك لا إله إلا الله سبحان الله من هو أو رجلا وبله رجلا وكفاك به رجلا والعظمة لله من رب وأعجبوا لزيد رجلا أو من رجل وكاليوم رجلا وكالليلة قمرا وكرما وصلفا وياللماء يالدواهى ويا حسنه رجلا ويا طيبها من ليلة لله لا يؤخر الاجل (و) من ذلك (كيف ومن وما وأى فى الاستفهام) نحو . كيف تكفرون بالله . عم يتساءلون . الحاقة ما الحاقة لأى يوم أجلت • (المصدر) • أى هذا مبحث إعماله (يعمل كفعله) لازما ومتعديا الى واحد فأكثر أصلا لا إلحاقا كما فى شرح الكافية لانه أصله ولذا لم يتقيد عمله بزمان (ان كان مفردا مكبرا غير محدود وكذا) ان كان (ظاهرا على الاصح) فلا يعمل مثنى فلا يقال عجبت من ضربيك زيدا ولا مجموعا ولا مصغرا كضريبك زيدا ولا محدودا بالتاء كعجبت من ضربتك زيدا وشذ قوله

بضربة كفيه الملا نفس راكب • ولا مضمرا كضربك زيدا حسن وهو المحسن قبيح لان كلا مما ذكر زيل المصدر عن الصفة التى هى أصل الفعل خصوصا الاضمار فان ضمير المصدر ليس بمصدر حقيقة كما ان ضمير العلم ليس بعلم ولا ضمير اسم الجنس اسم جنس وقال الكوفيون بجواز إعمال المصدر واستدلوا بقوله

وما الحرب الا ما علمتم وذقتم • وما هو عنها بالحديث المرجم

أى وما الحديث عنها والبصريون تأولوه على ان عنها متعلق بأعنى مقدرا (وثالثها يعمل فى المجرور فقط) دون المفعول الصريح قاله الفارسى وابن جنى قال أبو حيان وقياس قولهما إعماله فى الظرف اذ لا فرق بينهما وقد أجازه جماعة (وجوزه قوم فى الجمع المكسر واختاره ابن مالك قال لانه وان زالت معه الصيغة الاصلية فالمعنى معها باق ومتضاعف بالجمعية لان جمع الشئ بمنزلة ذكره متكررا بعطف وقد سمع تركته بملاحس البقر أولادها وقال الشاعر • مواعيد عرقوب أخاه بيثرب قال أبو حيان والمختار المنع وتأويل ما ورد من ذلك على النصب بمضمر أى لحست أولادها ووعد أخاه (ويقدر بأن) المصدرية مخففة أو غيرها (قيل) أى قال بعضهم زيادة (أو ما المصدرية) والفعل فان غير المخففة للماضى كقوله • أمن بعد رمى الغانيات فؤاده • والمستقبل كقوله

فرم بيديك هل تستطيع نقلا • جبالا من تهامة راسيات

وما للماضى والحال كقوله . كذكركم أباءكم . وقوله . تخافونهم كخيفتكم . والمخففة للثلاثة كقوله • علمت بسطك للمعروف خير يد • وقوله • لو علمنا إخلافكم عدة السلم • وقوله

* لو علمت ايثاري الذي هوت * قال ابن مالك وتقدر المخففة بعد العلم وغيره ابعد لولا أو الفعل كراهة أو ارادة أو خوفا أو رجاء أو منعا أو نحو ذلك ثم هذا التقدير قال الجمهور (دائما وقيل) أي قال ابن مالك (غالبا) قال ومن وقوعه غير مقدر قول العرب سمع أذني زيدا يقول ذلك وقول أعرابي اللهم ان استغفاري اياك مع كثرة ذنوبي للؤم وان تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك لعي وقول الشاعر

ورأى عين الفتى اباكا * يعطى الجزيل فعليك ذاكا

قال أبو حيان وما ذكره ممنوع (ومن ثم) أي من هنا وهو كون هذا المصدر مقدر بحرف مصدري والفعل أي من أجل ذلك (لم يقدم معموله عليه) لانه كالموصول ومعموله كالصلة والصلة لا تتقدم على الموصول ويؤول ما أوهمه على اضمار فعل كقوله * وبعض الحلم عند الجهل للذلة اذعان * (خلافا لابن السراج) في قوله بجواز تقديم (المفعول عليه) فاجاز يعجبني عمرا ضرب زيد (و) من ثم أيضا (لا يفصل من معموله بتابع أو غيره) كما لا يفصل بين الموصول وصلته وشمل التابع النعت وغيره خلافا لقول التسهيل ولا منعوت قبل تمامه فلا يقال عجبت من ضربك الشديد زيدا ولا من شربك وأكلك اللبن بل يجب تأخيره كقوله * ان وجدي بك الشديد أراني * وأما قوله أزمعت يأسا مبينا من نوالكم * فمؤول على اضمار يئست من نوالكم وكذا قوله تعالى . انه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر . يقدر برجعه يوم (ولا يتقدر عمله بزمان) بل يعمل ماضيا وحالا ومستقبلا كما تقدم (خلافا لابن أبي العافية في) قوله لا يعمل في (الماضي) قال أبو حيان ولعله لا يصح عنه (ولا يحذف) المصدر (باقيا معموله في الأصح) لانه موصول والموصول لا يحذف وقيل يجوز لدليل لانه كالمنطوق كما يحذف المضاف لدليل ويبقى عمله في المضاف اليه قيل ومنه قوله تعالى . هل تستطيع ربك . أي سؤال ربك اذ لا يصح تعليق الاستطاعة بغير فعل المستطيع (و إعماله مضافا أكثر) من أعماله منونا استقراء وعلله ابن مالك بان الاضافة تجعل المضاف اليه كجزء من المضاف كما يجعل الاسناد الفاعل كجزء من الفعل ويجعل المضاف كالفعل في عدم قبول أل والتنوين فقويت بها مناسبة المصدر للفعل (ثم) إعماله (منونا) أكثر من إعماله معرفا بأل لان فيه شبها بالفعل المؤكد بالنون الخفيفة (وأنكره الكوفية) أي إعماله منونا وقالوا ان وقع بعده مرفوع أو منصوب فباضمار فعل يفسر المصدر من لفظه كقوله تعالى . أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما . التقدير يطعم ورد بأن الاصل عدمه (ثم يليه) (إعماله معرفا بأل) كقوله * ضعيف النكاية أعداءه * وقوله * فلم أنكل عن الضرب مسمعا * (وأنكره كثيرون) والبغداديون وقوم من البصريين كالمنون وقدروا له عاملا (وثالثها أنه قبيح) أي يجوز اعماله على قبح (ورابعها إن عاقبت) أل (الضمير عمل) نحو انك والضرب خالدا المسيء إليه (والا) بان لم تعاقبه (فلا) يجوز إعماله نحو عجبت من الضرب زيد عمرا وهو قول ابن طلحة وابن الطراوة واختاره أبو حيان وقولي معرفا تصريح بان أل فيه للتعريف قال أبو حيان ولا نعلم في ذلك خلافا الا ما ذهب اليه صاحب الكافي من انها زائدة كما في الذي والتي ونحوهما لان التعريف في هذه الاشياء بغير أل فلا وجه الا ادعاء زيادتها اذ لا يجتمع على الاسم تعريفان قال وهو في حالة التنوين معرفة لانه في معناها (وقال الزجاج) إعمال (المنون أقوى) من المضاف لان ما شبه به نكرة فكذا ينبغي أن يكون نكرة ورد بان إعماله ليس للشبه بل بالنيابة عن حرف مصدري والفعل والمنوب عنه في رتبة المضمر (و) قال (ابن عصفور) إعمال (المعرف) أقوى من إعمال المضاف في القياس (وقيل المضاف والمنون) في الاعمال (سواء) قال أبو حيان وترك إعمال المضاف وذي أل عندي هو القياس لانه قد دخله خاصة من خواص الاسم فكان قياسه أن لا يعمل فكذلك المنون لان الاصل في الاسماء ان لا تعمل فاذا تعلق اسم باسم فالاصل الجر بالاضافة (ويضاف للفاعل

مطلقا) أى مذكورا مفعوله ومحذوفا كقوله تعالى . كذكركم آباءكم . وقوله . يفرح المؤمنون بنصر الله .
(و) يضاف (للمفعول فيحذف) الفاعل كقوله . لا يسأم الانسان من دعاء الخير . أى دعائه الخير . وبذلك يفارق
الفعل لأن الموجب للمنع فيه تنزيله اذا كان ضميرا متصلا كالجزء منه بدليل تسكين آخره والفصل به بين الفعل
واعرابه فى يفعلان وحذف الجزء من الكلمة لايجوز بقياس وحمل عليه المنفصل والظاهر والمصدر لايتصل به
ضمير فاعل فلم تكن نسبة فاعله منه نسبة الجزء من الكلمة (وقال الكوفية) لايحذف بل (يضمر) فى المصدر
كما يضمر فى الصفات والظرف (و) قال أبو القاسم خلف بن فرتون (ابن الابرش بنوى) الى جنب المصدر قال
ولايجوز أن يقال انه محذوف لان الفاعل لايحذف ولايضمر لان المصدر لايضمر فيه لانه بمنزلة اسم الجنس
(ويجوز ابقاؤه) أى الفاعل مع الاضافة الى المفعول (فى الاصح) نحو قوله تعالى فى قراءة يحيى بن
الحارث الذمارى عن ابن عامر . ذكر رحمة ربك عبده زكريا . وقوله صلى الله عليه وسلم وحج البيت من
استطاع اليه سبيلا وقول الشاعر

* قرع القواقيز أفواه الاباريق * وقيل لايجوز الا فى الشعر (و) يضاف (الظرف فيعمل فيما بعده رفعا
ونصبا) كالمنون نحو عرفت انتظار يوم الجمعة زيد عمرا قال أبو حيان ومن منع من ذكر الفاعل والمصدر منون
منع هذه المسئلة (ويؤول المنون بالمبنى للمفعول فيرفع) مابعده على النيابة عن الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد
وقال الاخفش لايجوز ذلك بل يتعين النصب أو الرفع على الفاعلية واختاره الشلوبين (وثالثها) قال أبو حيان
يجوز (ان لزمه) أى البناء للمفعول (فعله) أى فعل ذلك المصدر نحو عجبت من جنون بالعلم زيد بخلاف ماليس
كذلك (ويحذف معه) أى بالمنون (الفاعل وأوجبه الفراء) فقال لايجوز ذكر الفاعل مع المصدر المنون البتة
لانه لم يسمع (فالاقوال الثلاثة) السابقة فيه أهو محذوف أم مضمر أم منوى تأتى هنا (ورابعها) قاله السيرافى
(لايقدر) الفاعل هنا (البتة) بل ينتصب المفعول بالمصدر كما ينتصب التمييز فى عشرين درهما من غير تقدير فاعل
ورد بأنه ان قال ان الفاعل غير مراد فباطل بالضرورة اذ لابد للاطعام مثلا فى قوله . أو اطعام . من مطعم من
جهة المعنى وان قال انه مراد فقد أقر بأن المصدر يقتضيه كما يقتضيه الفعل بخلاف عشرين درهما فيلزمه تقديره
وان لم يصح اضماره «مسئلة» (يذكر) بعد المصدر (البدل من فعله معموله) نحو ضربا زيدا وسقيا زيدا
(وعامله) الناصب له (المصدر) عند سيبويه والجمهور لانه صار بدلا من الفعل فورث العمل الذى كان له وصار
الفعل نسيا منسيا (وقيل) عامله الفعل (المحذوف) الناصب للمصدر (فعليه) أى على هذا القول (يجوز تقديمه)
أى المعمول على المصدر نحو زيدا ضربا (وكذا) يجوز التقديم (على) القول (الاول) أيضا (فى الأصح) لانه ناب
عن فعله فهو أقوى منه اذا كان غير نائب ولأنه غير مقدر بحرف مصدرى حتى يشبه الموصول فى الامتناع وقيل
لايجوز التقديم على القول بأنه العامل قياسا على المصدر السابق قال أبو حيان والأحوط أن لايقدم على التقديم
الا بسماع (وفى تحمله) أى هذا المصدر (الضمير خلف) صحح ابن مالك انه يتحمل كاسم الفاعل وقال كذا
«مسئلة» (يعمل كمصدر اسمه) أى اسم المصدر (الميمى لا العلم باجماع) فيهما أما الاول فلانه مصدر فى الحقيقة
كقوله

أظلوم إن مصابكم رجلا * أهدى السلام تحية ظلم

فصابكم مصدر بمعنى إصابتكم وأما الثانى وهو مادل على المصدر دلالة مغنية عن أل لتضمن الاشارة الى حقيقته
كيسار وبرة وفجار فلانها خالفت المصادر الاصلية بكونها لايقصد بها الشياع ولا تضاف ولا توصف ولا تقع موقع
الفعل ولا موقع مايوصل به ولا تقبل أل ولذلك لم تقم مقامها فى توكيد الفعل وتبيين نوعه أو مراته (وأما) اسم
المصدر (المأخوذ من حدث لغيره) كالثواب والكلام والعطاء أخذت من مواد الاحداث ووضعت لما

يثاب به وللجملة من القول ولما يعطى (فمنعه) أى اعماله (البصرية) الا فى الضرورة (وجوزه) قياسا (أهل الكوفة وبغداد) الحاقاله بالمصدر كقوله * وبعد عطائك المائة الرتاعا * وقوله فان ثواب الله كل موحد * وقوله * فان كلامها شفاء لما بيا * (قال الكسائى) امام أهل الكوفة الا ثلاثة ألفاظ (الخبز والدهن والقوت) فانها لاتعمل فلا يقال عجبت من خبزك الخبز ولا من دهنك رأسك ولا من قوتك عيالك وأجاز ذلك الفراء وحكى عن العرب مثل أعجبنى دهن زيد لحيته قال أبو حيان والذى أذهب اليه فى المسموع من هذا النوع ان المنصوب فيه بمضمر يفسره ما قبله وليس باسم المصدر ولاجرى مجرى المصدر فى العمل لافى ضرورة ولافى غيرها * (اسم الفاعل) * أى هذا مبحث إعماله وذكر معه أمثلة المبالغة واسم المفعول هو مادل على حدث وصاحبه) فمادل جنس وقوله * على حدث يخرج الجامد * والصفة المشبهة وافعل التفضيل وصاحبه يخرج المصدر واسم المفعول (ويعمل عمل فعله مفردا أوغيره) أى مثنى ومجموعا جمع سلامة وجمع تكسير (ومنع قوم) عمل (المكسر و) منع (سيبويه) والخليل إعمال (المثنى والجمع) الصحيح (المسند لظاهر) لانه فى موضع يفرد فيه الفعل فخالفه فلا يقال مررت برجل ضاربين غلمانه زيدا وأجاز المبرد إعماله لان لحاقه حينئذ بالفعل قوى من حيث لحقه مايلحقه (وقيل) لاينصب اسم الفاعل أصلا بل (الناصب فعل مقدر منه) لان الاسم لايعمل فى الاسم حكاه ابن مالك فى التسهيل وبه يرد على ابنه فى دعواه نفى الخلاف فى عمله (وشرط البصرية) لاعماله (اعتماده على) أداة (نفى) صريح نحو ماضارب زيد عمرا أو مؤول نحو غير مضيع نفسه عاقل (أو) أداة (استفهام) اسما أو حرفا ظاهرا أو مقدرا كقوله * اناو رجالك قتل امرئ * (أو) على (موصوف) نحو مررت برجل ضارب عمرا ولو تقديرا هو راجع للاستفهام والموصوف معا كقوله

ليت شعرى مقيم العذر قومى * أم هم لى فى حبها عاذلونا

أى أمقيم وقوله * وما كل مؤت نصحه بلبيب * أى رجل مؤت (أو موصول) وذلك اذا وقع صلة أل (أو) على (ذى خبر) نحو هذا ضارب زيدا وكان زيد ضاربا عمرا وان زيدا ضارب عمرا وظننت زيدا ضاربا عمرا (أو) على ذى (حال) نحو جاء زيد راكبا فرسه (قيل أو) على (ان) نحو ان قائما زيد فقائما اسم ان وزيد الخبر ولم يشترط الكوفيون ووافقهم الاخفش الاعتماد على شئ من ذلك فأجاز وا إعماله مطلقا نحو ضارب زيدا عندنا (و) شرط البصرية (كونه مكبرا) فلا يجوز هذا ضويرب زيدا لعدم وروده ولدخول ماهو من خواص الاسم عليه فبعد عن شبه المضارع بتغيير بنيته التى هى عمدة الشبه وقال الكوفيون الا الفراء ووافقهم النحاس يعمل مصغرا بناء على مذهبهم ان المعتبر شبهه للفعل فى المعنى لا الصورة قال ابن مالك فى الصفة هو قوى بدليل إعماله محولا للمبالغة اعتبارا بالمعنى دون الصورة وقاسه النحاس على التكسير (وثالثها يعمل) المصغر (الملازم التصغير) الذى لم يلفظ به مكبرا كقوله

فما طعم راح فى الزجاج مدامة * ترقرق فى الايدى كميت عصيرها

فى رواية جر كميت (أما الماضى فالاصح يرفع فقط) نحو مررت برجل قائم أبوه أمس وضارب أبوه أمس ولا ينصب لانه لايشبه المضارع الا اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال وقال الكسائى وهشام ووافقهما قوم ينصب أيضا اعتبارا بالشبه معنى وان زال الشبه لفظا واستدلوا بقوله تعالى . وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد . وتأوله الاولون على حكاية الحال (ومنع قوم رفعه الظاهر وقوم) رفعه (المضمر) أيضا قاله ابن طاهر وابن خروف وهو يرد دعوى ابن عصفور الاتفاق على انه يرفعه ويتحمله (و) قال (قوم يعمل) النصب (ان تعدى لاثنين أو

ثلاثة) نحو هذا معطي زيد درهما أمس لانه قوي شبهه بالفعل هنا من حيث طلبه ما بعده وغير صالح للاضافة اليه لاستغنائه بالاضافة الى الاول والاكثرون قالوا هو منصوب بفعل مضمر قال ابن مالك ويرده ان الاصل عدمه (فان كان) اسم الفاعل (صلة أل فالجمهور) انه (يعمل مطلقا) ماضيا وحالا ومستقبلا لان عمله حينئذ بالنيابة فنابت أل عن الذي وفرعه وناب اسم الفاعل عن الفاعل الماضي فقام تأوله بالفعل مع تأول أل بالذي مقام ما فاته من الشبه اللفظي كما قام لزوم التأنيث بالألف وعدم النظير في الجمع مقام سبب ثان في منع الصرف ومثاله ماضيا قوله

واللّه لا يذهب شيخي باطلا ٭ حتى أبير مالكا وكاهلا

٭ القاتلين الملك الحلاحلا ٭ قال الاخفش ولا يعمل بحال وأل فيه معرفة كهي في الرجل لا موصولة والنصب بعده على التشبيه بالمفعول به ٭ وثالثها ٭ قاله الرماني وجماعة يعمل (ماضيا فقط) لا حالا ولا مستقبلا ورد بأن العمل حينئذ أولى ومن وروده حالا قوله تعالى ٭ والحافظين فروجهم والحافظات ٭ وقال الشاعر

اذا كنت معنيا بمجد وسودد ٭ فلا تك الا المجمل القول والفعلا

(ويضاف لمعموله) جوازا نحو ٭ هديا بالغ الكعبة ٭ انك جامع الناس ٭ غير محلي الصيد ٭ قال أبو حيان وظاهر كلام سيبويه ان النصب أولى من الجر وقال الكسائي هما سواء ويظهر لي ان الجر أولى لان الاصل في الاسماء اذا تعلق أحدهما بالآخر الاضافة والعمل انما هو بجهة الشبه للمضارع فالحمل على الاصل أولى (وتجب) الاضافة (ان كان ماضيا) نحو ضارب زيد أمس اذ لا يجوز النصب كما تقدم (أو) كان (المفعول ضميرا) متصلا به نحو زيد مكرمك (وقيل) وعليه الاخفش وهشام محله نصب وزال التنوين أو النون في مكرمك ومكرموك لمنافاة الضمير لا للاضافة لان موجب النصب المفعولية وهي محققة وموجب الجر الاضافة وليست محققة اذ لا دليل عليها الا الحذف المذكور ولم يتعين سببا له ورد بالقياس على الظاهر فانه لا يحذف التنوين فيه الا للاضافة ويتعين النصب لفقد شرط الاضافة بان كان في اسم الفاعل أل وخلا منها الظاهر والمضاف اليه ومرجع الضمير ويجوز تقديم معموله أي اسم الفاعل عليه نحو هذا زيدا ضارب لا ان جر بغير حرف زائد من اضافة أو حرف فلا يقال هذا زيد اغلام قاتل ولا مررت زيدا بضارب بخلاف ما جر بالزائد فيجوز التقديم عليه نحو ليس زيد عمرا بضارب قيل أو جر به أي زائدا أيضا فلا يقدم كغيره وجوزه قوم ان أضيف اليه حق أو غير وجد فأجازوا هذا زيدا غير ضارب وكذا الآخران وقد تقدم ذلك في مبحث الاضافة (و) يجوز تقديم معموله (على مبتداه) الذي هو خبر عنه نحو زيدا هذا ضارب وقيل لا يجوز ان كان اسم الفاعل خبر مبتدأ سببي أي من سبب المبتدا نحو زيد أبوه ضارب عمرا أو كان المعمول لسببه نحو زيد ضارب أبوه عمرا وأجاز ذلك البصريون ووافقهم الكسائي في الاخيرة لا تقديم صفته أي اسم الفاعل عليه أي المعمول (و) لا تقديم معموله عليه وعلى صفته معا فلا يقال هذا ضارب عاقل زيدا ولا هذا زيدا ضارب أي ضارب خلافا للكسائي في اجازته التقديم في الصورتين ويجوز وفاقا تأخير الموصوف عن المعمول نحو هذا ضارب زيدا عاقل والفرق انه اذا وصف قبل أن يأخذ معموله زال شبهه للفعل بالوصف الذي هو من خواص الاسماء بخلاف ما اذا تأخر الوصف لان صفته تحصل بعد تمام عمله ومن الموارد في ذلك قوله

٭ وتخرجن من جعد ثراه منتصب ٭ « مسئلة » يعمل بشرطه وفاقا وخلافا ما حول منه للمبالغة الى فعال ومفعول ومفعال وفعيل وفعل) قال ٭ أخا الحرب لباسا عليها جلالها ٭ وسمع اما العسل فأنا شراب

وقال * ضروب بنصل السيف سوق سمانها * وسمع انه لمنحار بوائكها * وإن الله سميع دعاء من دعاه وقال * أتاني أنهم مزقون عرضي * ولدلالتها على المبالغة لم تستعمل الاحيث يمكن الكثرة فلا يقال موات ولا قتال زيد بخلاف قتال الناس أما اذا لم تدل عليها فلا تعمل كأن كانت للنسب كنجار وطعم أو كان بناء النصب عليها ككريم وفرح (وأنكر الكوفية الكل) أي إعمال الخمسة لانها زادت على معنى الفعل بالمبالغة اذ لا مبالغة في أفعالها ولزوال الشبه الصوري أيضا فما ورد بعدها منصوبا فباضمار فعل يفسره المثال (و) أنكر (أكثر البصريين الاخيرين) أي فعيل وفعل لقلتهما (و) أنكر (الجرمي فعل دون فعيل) لانه أقل ورودا حتى انه لم يسمع أعماله في نثر (وقال أبو عمرو يعمل) فعل (بضعف) (و) قال (أبو حيان لا يتعدى فيهما السماع) بل يقتصر عليه بخلاف الثلاثة الأخر فيقاس فيها وقد سقتها في المتن على ترتيبها في العمل فأكثرها فعال ثم فعول ومفعال ثم فعيل ثم فعل وادعى ابن طلحة تفاوتها في المبالغة أيضا ففعول لمن كثر منه الفعل وفعال لمن صار له كالصناعة ومفعال لمن صار له كالآلة وفعيل لمن صار له كالطبيعة وفعل لمن صار له كالعادة قال أبو حيان ولم يتعرض لذلك المتقدمون (واعمل ابن ولاد وابن خروف فعيلا) بالكسر والتشديد فاجازا زيد شريب الخمر وطبيخ الطعام قال أبو حيان وقد سمع اضافة شريب الى معموله في قوله

لا تنفري يا ناق منه فانه * شريب خمر مسعر لحروب

فعلى هذا لا يبعد عمله نصبا وفهم من مساواة الامثلة لاسم الفاعل جواز إعمالها غير مفردة كقوله

ثم زادوا انهم في قومهم * غفر ذنبهم غير فخر

وقوله * خوارج تراكين قصد المخارج * وقوله

ثم مهاوين أبدان الجزور مخا * ميص العشيات لاخور ولا قزم

وذهب ابن طاهر وابن خروف الى جواز إعمالها ماضية وان عريت من أل وان لم يقولا بذلك في اسم الفاعل لما فيها من المبالغة ولم احتج الى ذكره لانه رأى محكيا في اسم الفاعل فدخل في التشبيه * (مسئلة كهو أيضا) * في العمل والشروط والاحكام وفاقا وخلافا (اسم المفعول فيرفع مرفوع فعله) أي المفعول لان فعله لما لم يسم فاعله قال

ونحن تركنا تغلب ابنة وائل * كمضروب رجلاه منقطع الظهر

(ونجوز إضافته) أي اسم المفعول (اليه) أي الى مرفوعه (دونه) أي اسم الفاعل فانه لا يجوز فيه ذلك نحو زيد مضروب الظهر قال أبو حيان والصحيح ان الاضافة في مثل ذلك من نصب لا من رفع وأصله مضروب الظهر وقال شيخه الشاطبي لم يذكر هذا الحكم غير ابن مالك واعتنى بذكره في سائر كتبه وقيده في الالفية بالقلة ولم يقيده بها في التسهيل والاول أحسن قال ثم انما يجوز بشرطين أن يكون اسم المفعول من متعد الى واحد فلا يجوز من لازم ولا من متعد الى أكثر وان يقصد ثبوت الوصف ويتناسى فيه الحدوث ثم كما تجوز الاضافة يجوز النصب على التشبيه بالمفعول أو التمييز نحو هذا مضروب الأب أو أبا وهو أقل من الاضافة (ولا يعمل) كعمل اسم المفعول (ما جاء بمعناه) من فعل وفعل وفعيل (كذبح وقبض وقتيل) فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبوه (خلافا لابن عصفور) حيث أجاز ذلك قال أبو حيان ويحتاج في منع ذلك واجازته الى نقل صحيح عن العرب * مسئلة * (كهو) أيضا (الصفة المشبهة به عملا لكن) تخالف في أنها (لا تعمل مضمرة ولا في أجنبي) بل في سببي (ولا في سابق) عليها بل في متأخر عنها (ولا) في (مفصول) بينها وبينه بل في متصل بها قال الخفاف في شرحه لم يفصلوا بين الصفة المشبهة ومعمولها فيقولوا كريم فيها حسب الآباء الا في الضرورة كما قال * والطيبون اذا ما ينسبون أباه (ولا مرادا بها غير الحال) واسم الفاعل يعمل مضمرا

نحو انا زيدا ضارب بتقديره أنا ضارب زيدا ضاربه كما يعمل مظهرا وفى أجنبي كما يعمل فى سببي وفى متقدم عليه كما يعمل فى متأخر عنه وفى مفصول كما يعمل فى متصل ومراد به الاستقبال كما يعمل فى مراد به الحال وقولى (فى الاصح فيهما) راجع الى الاخيرين قال أبو حيان ذكر صاحب البسيط أنه يجوز الفصل بين هذه الصفة وبين معمولها إذا كان مرفوعا أو منصوبا كقوله تعالى «مفتحة لهم الابواب» قال ولم يتعرض ابن مالك فى التسهيل لزمان هذه الصفة وذكر ذلك فى أرجوزته فقال «وصوغها من لازم لحاضر» وفى المسئلة خلاف ذهب أكثر النحويين الى أنه لا يشترط أن تكون بمعنى الحال وذهب أبو بكر بن طاهر الى أنها تكون للأزمنة الثلاثة وأجاز أن تقول مررت برجل حاضر الابن غدا فيكون بمعنى المستقبل وذهب السيرافى الى انها أبدا بمعنى الماضى وهو ظاهر كلام الاخفش قال والصفة لا يجوز تشبيهها الا اذا ساغ أن يبنى منها قد فعل وذهب ابن السراج والفارسى الى انها لا تكون بمعنى الماضى وهو اختيار الشلوبين قال وسواء رفعت أو نصبت لانك اذا قلت مررت برجل حسن الوجه فحسن الوجه ثابت فى الحال لا تريد مضيا ولا استقبالا الا انها لما شبهت باسم الفاعل لم يتوقونه فى عملها فى الزمانين وقد جمع بعض أصحابنا بين قول السيرافى وقول ابن السراج بأن قال لا يريد السيرافى بقوله إنها للماضى ان الصفة انقطعت وانما يريد انها ثبتت قبل الاخبار عنها ودامت الى وقت الاخبار ولا يريد ابن السراج انها انما وجدت وقت الاخبار فلا فرق بين القولين على هذا وفى البسيط قال بعضهم الصفة المشبهة باسم الفاعل تفارقه فى انها لا توجد الا حالا وتقدم ان وقت ذلك ليس على جهة الشرط بل ان وضعها كذلك لكونها صفة دالة على الثبوت والثبوت من ضرورته الحال وأما على جهة الشرط فتكون حينئذ يصح تأويلها بالزمان ولا يشترط الا الحاضر لانه المناسب انتهى (ثم هى اما صالحة للمذكر والمؤنث مطلقا) أى لفظا ومعنى كحسن وقبيح (أو لفظا لا معنى) كحائض وخصى لفظهما من حيث الوزن بفاعل وفعيل صالح للمذكر والمؤنث ولكن معنى الحيض مختص بالمؤنث ومعنى الخصاء مختص بالمذكر (أو عكسه) أى معنى لا لفظا ككبر الألية فانه معنى مشترك فيه لكن خص المذكر بلفظ آلى والمؤنث بلفظ عجزاء (أولا) تصلح لهما بل تختص باحدهما كآدر وأكمر لفظهما ومعناهما خاص بالمذكر ورتقاء وعفلاء لفظهما ومعناهما خاص بالمؤنث (فتجرى الاولى على مثلها وضدها) أى يجرى مذكرها على المذكر والمؤنث ومؤنثها على المؤنث والمذكر قال أبو حيان وهذا الذى يعبر عنه النحويون بأنه يشبه عموما تقول مررت برجل حسن الاب وبرجل حسن الام وبامرأة حسنة الام وبامرأة حسنة الاب (دون الباقى) فانها انما تجرى على مثلها فقط ولا تجرى على ضدها (فى الاصح) تقول مررت برجل خصى الابن وبامرأة حائض البنت وبرجل آلى الابن وبامرأة عجزاء البنت وبرجل آدر الابن وبامرأة رتقاء البنت قال أبو حيان وهذا يعبر عنه النحويون بأنه يشبه خصوصا وأجاز الكسائى والاخفش جريان هذه الصفة على ضدها فى الاقسام الثلاثة فتقول برجل حائض بنته وبامرأة خصى ابنها وبرجل عجزاء بنته وبامرأة آلى ابنها وبرجل رتقاء بنته وبامرأة آدر ابنها هكذا حكى ابن مالك الخلاف فى الثلاثة ونازعه أبو حيان بأن بعض المغاربة نقل الاتفاق على المنع فى قسمين منها وان الخلاف خاص بقسم واحد وهى الصفة المشتركة من جهة المعنى واللفظ مختص (وتعمل مع أل) مقترنة بها (ودونها رفعا) على أن يعرب المرفوع بها (فاعلا) بها قاله سيبويه والبصريون (أو بدلا) من الضمير المستكن فيها قاله الفارسى (ونصبا) على أنه يعرب (مشبها بالمفعول) به فى المعرفة (أو تمييزا) فى النكرة (وجرا بالاضافة وفى مراتبها خلاف فى مجرد ومقرون بأل ومضاف له) أى لمقرون بأل (او لمجرد أو لضمير أو لمضاف له) أى الضمير فتلك ستة وثلاثون حاصلة من ضرب اثنين وهى حالتا اقترانها بأل وعدمه فى ثلاثة وهى وجوه عملها الرفع والنصب والجر تبلغ ستة ثم ضرب الستة المذكورة فى أحوال المعمول الستة وهى تجريده واقترانه بأل واضافة الاربعة

المشار اليها فتبلغ ما ذكر وهذه أمثلتها على الترتيب رأيت الرجل الحسن وجه والحسن وجها والحسن وجهه والحسن الوجه والحسن الوجه والحسن الوجه والحسن وجه الأب والحسن وجه الأب والحسن وجه الأب والحسن وجه أب والحسن وجه أب والحسن وجه أب والحسن وجهه والحسن وجهه والحسن وجهه والحسن وجه أبيه والحسن وجه أبيه والحسن وجه أبيه ورأيت رجلا حسنا وجه وحسنا وجها وحسن وجه وحسنا الوجه وحسنا الوجه وحسن الوجه وحسنا وجه الأب وحسن وجه الأب وحسن وجه الأب وحسنا وجه أب وحسنا وجه أب وحسن وجه أب وحسنا وجهه وحسنا وجهه وحسن وجهه وحسنا وجه أبيه وحسنا وجه أبيه وحسن وجه أبيه هذا سردها وليست كلها جائزة على ما تبين (لكن تجب الاضافة) حال كونها (مجردة) من أل (الى ضمير متصل بها فى الاصح) نحو مررت برجل حسن الوجه جميله ولا يجوز نصب هذا الضمير وجوزه الفراء فيقال جميل اياه ورد بأنه لا يفصل الضمير ما قدر على اتصاله فان لم تباشره متصلة به أو قرنت بأل لم تجب الاضافة بل يتعين النصب باتفاق فى حالة الفصل نحو قريش نجباء الناس وكرامهموها وعلى أحد القولين للنحاة فى حالة الاقتران بأل نحو مررت بالرجل الحسن وجها الجميله والقول الثانى ان الضمير فى موضع جر فلو كانت الصفة غير متصرفة فى الاصل وقرنت بأل نحو مررت بالرجل الحسن الوجه الاحمره فالضمير فى موضع نصب عند سيبويه وجر عند الفراء (وتمتنع) الاضافة حال كون الصفة (مع أل) الى معمول (عار منها أو من اضافة لذيها) أى لذى أل (أو) الى (ضمير ذيها) فلا يجوز من الأمثلة السابقة الحسن وجه والحسن وجه أب والحسن وجهه والحسن وجه أبيه لما تقرر فى باب الاضافة من انه لا يجوز اضافة الصفة المقترنة بأل الى الخالى من أل ومن اضافة لما فيه أل ومثال المضاف الى ضمير ما فيه أل رأيت الكريم الآباء الغامر جودهم قال أبو حيان وهو نادر (وتقبح) الاضافة حال كون الصفة دون أل (الى مضاف لضمير) وهو مثال حسن وجهه (ومنعها سيبويه اختيارا) وخص جوازها بالشعر كقول الشماخ

أمن دمنتين عرج الركب فيهما * بحقل الرخامى قد عفى طللاهما

أقامت على ربعيهما جارتا صفا * كميتا الاعالى جونتا مصطلاهما

(و) منعها (المبرد مطلقا) فى الشعر وغيره وتأول البيت المذكور على انهما من قوله مصطلاهما عائد على الاعالى لانها مثناة فى المعنى قال ابن مالك فى شرح الكافية وهو عند الكوفيين جائز فى الكلام كله وهو الصحيح لان مثله قد ورد فى الحديث كقوله فى حديث أم زرع صفر وشاحها وفى حديث الدجال أعور عينه اليمنى وفى وصف النبى صلى الله عليه وسلم شثن أصابعه قال ومع هذا ففى جوازه ضعف ووافقه ابو حيان (وكذا) يقبح (رفعها مطلقا) أى مع أل ومجردة (العارى من الضمير وأل والاضافة الى أحدهما) وذلك مثال الحسن وجه وحسن وجه والحسن وجه أب وحسن وجه أب (ومنع أكثر البصرية حسن وجه) وهو المثال الثانى من هذه الاربعة لخلو الصفة من ضمير مذكور يعود على الموصوف واختاره ابن خروف وما تقدم من جوازه بقبح مذهب الكوفيين وأجازه ابن مالك ومن شواهده قوله

بثوب ودينار وشاة ودرهم * فهل أنت مرفوع بما ها هنا رأس

وقوله

ببهمة منيت شهم قلب * منجذ لا ذى كهام ينبو

قال أبو حيان وقول ابن هشام الخضراوى فى نحو هذا لا يجوز الرفع فى قول أحد اذ لا ضمير فى السبب ولا ما يسد مسده ليس بصحيح اذ جوازه محكى عن الكوفيين وبعض البصريين (ويتبع معمولها) أى الصفة المشبهة بجميع التوابع وتجرى على حسب لفظه لا موضعه وأجاز الفراء ان يتبع المجرور على موضعه من

الرفع كما جاز مررت بالرجل الحسن الوجه نفسه وهذا أقوى اليد والرجل برفع نفسه والرجل مع جر المعمول وقد صرح سيبويه بمنع ذلك وانه لم يسمع منهم فى هذا الباب وأما أن يعطف على معمولها الجر ورنصبا فنصوا على انه لايجوز لايقال هذا حسن الوجه والبدن بخلاف اسم الفاعل (وقيل) يتبع بكل التوابع (الا بالصفة) قال أبو حيان هكذا قال الزجاج وزعم انه لم يسمع من كلامهم فلا يجوز زجاءنى زيد الحسن الوجه الجميل قال وقد جاء فى الحديث فى صفة الدجال أعور عينه اليمنى فاليمنى صفة لعينه وعينه معمول الصفة فينبغى أن ينظر فى ذلك قال وعلل منع ذلك بعض شيوخنا بأن معمول الصفة محال أبدا على الاول فاشبه المضمر لانه قد علم انك لاتعنى من الوجوه الا وجه زيد فى نحو مررت بزيد الحسن الوجه قال وحكى لى هذا التعليل أيضا الشيخ بهاء الدين بن النحاس عن عبد المنعم الاسكندرانى من تلاميذ ابن برى قال لى وقد كان ظهر لى مايشبه هذا وهى ان الصفة هى فى الحقيقة للوجه وان أسندت الى زيد مثلا فقد تبين الوجه بالصفة فلا يحتاج إلى تبيين قلت له الصفة قد تكون لغير التبيين كالمدح والذم وغيرهما فهلا جاز أن يوصف بصفات هذه المعانى فقال أصل الصفة أن تأتى للتبيين ومجيئها لما ذكرت هو بحق الفرع واذا امتنع الاصل فأحرى أن يمتنع الفرع وقال بعض أصحابنا امتنع ذلك لانها ضعيفة فى العمل فلم تقو ان تعمل فى الموصوف والصفة معا ويضعف هذا بعملها فى المؤكد والتوكيد الا إن فرق بينهما بأن المؤكد والتوكيد كأنهما شئ واحد لان التوكيد لم يدل على معنى زائد فى المؤكد بخلاف الصفة (واذا كان معناها) أى الصفة المشبهة (لسابقها) أى للموصوف (رفعت ضميره مطابقة) له فى الأفراد والتذكير وضدهما نحو مررت برجل عاقل ورجلين عاقلين وبامرأة عاقلة (أو كان معناها لغيره ولم ترفعه فكذلك) أى تطابق الصفة الموصوف قبلها نحو مررت برجلين حسنين الغلمان وبامرأة حسنة الغلام وبنساء حسان الغلمان (والا) بأن رفعته (فكالفعل) فلا يطابق الا على لغة أكلونى البراغيث نحو مررت برجلين حسن غلاماهما وبرجال حسن غلمانهم وبامرأة حسن غلامها (وتكسيرها حينئذ) أى حين رفعت السببى مسندة الى جمع (ان أمكن أولى من الافراد فى الاصح) سواء كان الموصوف جمعا أم مثنى أم مفرد نحو مررت برجال حسان غلمانهم ورجلين حسان غلمانهما وبرجل حسان غلمانه هذا قول المبرد ونص عليه سيبويه فى بعض نسخ كتابه واختاره (١) الجزولى وصاحب التمهيد وبه جزم ابن مالك قال أبو حيان وذهب بعض شيوخنا الى أن الافراد أحسن من التكسير قال لان العلة فى ذلك انه قد يتنزل منزلة الفعل اذا رفع الظاهر والفعل لايثنى ولا يجمع فانتفى أن تكون الصفة مفردة قال نعم التكسير أجود من جمع السلامة اذ لاتلحقه علامة جمع فهو كالمفرد لانه معرب بالحركات مثله بخلاف جمع السلامة والا فالفعل لايجمع لاجمع سلامة ولاجمع تكسير فكيف يكون أحدهما أحسن من الافراد قال أبو حيان وماذكره هو القياس لكنه ذهل عن نقل سيبويه فى ذلك ثم ذكر أبو حيان بعد سطر ان هذا القول هو مذهب الجمهور واختيار الشلوبين وشيخه الأبدى (وثالثها ان تبعت جمعا) فالتكسير أولى مشاكلة لما قبله ولما بعده نحو مررت برجال حسان غلمانهم وان تبعت مفردا فالافراد أولى من التكسير لانه تكلف جمع فى موضع لايحتاج اليه لانه اذا رفع فقوته قوة الفعل وطريق الجمع فى الفعل مكروه فكذا فى الاسم نقل ذلك أبو حيان عن بعض من عاصره فان لم يمكن التكسير فواضح انه ليس الا الافراد نحو مررت برجال شرب آباؤهم (وأوجبه) أى جمع التكسير (الكوفية فيما لم يصحح) أى لم يجمع جمع تصحيح بالواو والنون نحو مررت برجال عور آباؤهم (وكذا) أوجبوا فيه المطابقة فى (التثنية) نحو مررت برجلين أعورين أبواهما ومنعوا الافراد فيهما بخلاف ماجمع الجمعين فجوزوا فيه الافراد

---

(١) وفى نسخة أجازه

والتكسير أحسن نحو مررت برجل كريم أعمامه وكرام أعمامه ويضعف كريم أعمامه (وأجرى كعملها) في رفع السببي ونصبه وجره (اسم مفعول المتعدي لواحد وفاقا) كقوله * فهل أنت مرفوع بما هنا رأس * وقوله * لما بدت مجلوة وجناتها * وقوله * تمنى لقائي الجون مغرور نفسه * قال أبو حيان وقول السهيلي والاصح يدل على خلاف في المسئلة ولا نعلم أحدا منهما فلذلك قلت وفاقا (و) أجرى كذلك أيضا (الجامد المضمن معنى المشتق) نحو وردنا منهلا عسلا ماؤه وعسل الماء أي حلوا وقال الشاعر * لأبت وأنت غربال الاهاب *

وقال آخر فراشة الحلم فرعون العذاب وان * يطلب نداه فكلب دونه كلب

أي متعب وطائش ومهلك (ومنع أبو حيان قياسه وكذا اسم الفاعل) المتعدي لواحد (ان أمن اللبس) نحو زيد ظالم العبيد خاذلهم راحم الابناء ناصرهم اذا كان له عبيد ظالمون خاذلون وأبناء راحمون ناصرون وكذا هذا ضارب الاب زيدا في هذا ضارب أبوه زيدا فان لم يؤمن اللبس لم يجز (وقال ابن عصفور وابن أبي الربيع) انما يجوز (ان حذف المفعول اقتصارا) فان لم يحذف أصلا لم يجز وكذا ان حذف اختصارا لأنه كالمثبت فيكون الوصف اذ ذاك مختلف التعدي والتشبيه وهو واحد وذلك لا يجوز وبيانه أنه من حيث نصب السببي أو جره يكون مشبها باسم الفاعل المتعدي ومن حيث نصب المفعولية به يكون اسم فاعل متعديا مشبها بالمضارع فاختلفت جهة تعديه وجهة تشبيهه من حيث صار شبيها باصل في العمل شبيها بفرع في العمل فصار فرعا الاصل وفرع الفرع ولا يكون الشيء الواحد فرعا لشيئين ثم انه انما سمع استعمال المتعدي صفة مشبهة حيث حذف المفعول اقتصارا نحو * ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما * قال أبو حيان وهذا تفصيل حسن (و) قال (أبو علي) الفارسي يجوز (مطلقا) ولم يقيد بأمن اللبس قال ابن مالك في شرح التسهيل والصحيح أن جواز ذلك متوقف على أمن اللبس قال ويكثر أمن اللبس في اسم فاعل غير المتعدي فلذلك سهل فيه الاستعمال المذكور ومنه قول ابن رواحة

تباركت اني من عذابك خائف * واني اليك تائب النفس راجع

وقال آخر ومن يك منحل العزائم تابعا * هواه فان الرشد منه بعيد

ومن وروده في المصوغ من متعد قوله * ما الراحم القلب ظلاما وإن ظلما * ولا الكريم بمناع وان حرما * انتهى قال أبو حيان واطلاقه يدل على جواز ذلك في كل متعد سواء تعدى لواحد أم لاثنين أو ثلاثة ولا خلاف أنه يجوز في المتعدي لاثنين أو ثلاثة (ومنعه الاكثر مطلقا وتوقف أبو حيان) فقال الاحوط أن لا يقدم على جواز ذلك حتى يكثر فيه السماع فيقاس على الكثير لان القليل يقبل الشذوذ مع أن البيت السابق يحتمل التأويل (فان تعدى بالحرف فلا) يجوز فيه ذلك (في الاصح) وعليه الجمهور وجوزه الاخفش وابن عصفور نحو مررت برجل مار الاب بزيد بنصب الاب أو جره واستدلا بقولهم هو حديث عهد بالوجع فقولهم بوجع متعلق بحديث وهو صفة مشبهة والجمهور تأولوا ذلك على أنه متعلق بعهد لا بالصفة فان جاء من كلامهم مررت برجل غضبان الاب على زيد علقوا على زيد بفعل محذوف تدل عليه الصفة أي غضب على زيد * (افعل التفضيل) أي هذا مبحثه (يرفع) افعل التفضيل (الضمير غالبا والظاهر في لغة) ضعيفة نحو مررت برجل أفضل منه أبوه أي أزيد عليه في الفضل أبوه حكاها سيبويه وغيره (والأحسن حينئذ تقدم من ويكثر) رفعه الظاهر (ان كان مفضلا على نفسه باعتبارين واقعا بين ضميرين ثانيهما له والآخر للموصوف والوارد) في ذلك عن العرب (كونه بعد نفي) والمثال المشهور لذلك قولهم ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد وبه عرفت المسئلة بمسئلة الكحل وأفردت بالتأليف فالكحل فاعل بأحسن وهو مفضل باعتبار كونه في عين زيد على نفسه حالا في عين غيره وواقع بين ضميرين ثانيهما له وهو الضمير في منه والاول للموصوف وهو الضمير في عينه وقد

تقدم النفي أول الجملة ومثله الحديث مامن أيام أحب الى الله فيها العمل منه في عشر ذي الحجة وقول الشاعر

ماعلمت امرأ أحب اليه البـذل منه اليك يا ابن سنان

قال ابن مالك والسبب في رفعه الظاهر في هذه الحالة تهيؤه بالقرائن التي قارنته لمعاقبته الفعل اياه على وجه لا يكون بدونها ألا ترى انه يحسن في المثال أن يقال بدله مارأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد ولا يختل المعنى بخلاف قولك في الاثبات رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد فان ايقاع الفعل فيه موقع أفعل يغير المعنى فكان رفع أفعل للظاهر لوقوعه موقعا صالحا للفعل على وجه لا يغير المعنى بمنزلة إعمال اسم الفاعل الماضي معنى اذا وصل بالالف واللام فانه كان ممنوع العمل لعدم شبهه بالفعل الذي في معناه فلما وقع صلة قدر بفعل وفاعل ليكون جملة فان المفرد لا يوصل به موصول فانجبر بوقوعه موقع الفعل ما كان فائتا من الشبه فاعطي العمل بعد أن منعه (وقاس ابن مالك) على النفي (النهي والاستفهام) فقال لابأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى النفي كقولك لايكن غيرك أحب اليه الخير منك وهل في الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا بمن وان لم يرد ذلك مسموعا (ومنعه أبو حيان) قائلا اذا كان لم يرد هذا الاستعمال الا بعد نفي وجب اتباع السماع فيه والاقتصار على ماقالته العرب ولا يقاس عليه ماذكر من الاسماء الاسيما ورفعه الظاهر انما جاء في لغة شاذة فينبغي أن يقتصر في ذلك على مورد السماع قال على إن الحاقها بالنفي ظاهر في القياس ولكن الاولى اتباع السماع (وأعرب الاعلم مثله) أي هذا التركيب معه أي (معه) الوجه الذي تقدم تقريره (مبتدأ وخبرا وقد يحذف الضمير الاول) اذا كان معلوما نحو مارأيت قوما أشبه بعض ببعض من قومك وقال ابن مالك تقديره مارأيت قوما أبين فيهم شبه بعض ببعض منه في قومك (و) قد يحذف الضمير (الثاني وتدخل من على الظاهر) نحو مارأيت رجلا أحسن في عينه الكحل من كحل عين زيد (أو) على (محله) كقولك في المثال المذكور من عين زيد بحذف كحل الذي هو المضاف (أو) على (ذي محله) كقولك فيه من زيد بحذف كحل وعين وادخاله على صاحب العين ومن ادخاله على المحل قولهم مارأيت كذبة أكثر عليها شاهد من كذبة أمير على منبر والاصل من شهود كذبة أمير فحذف شهود وأقام المضاف اليه مقامه (ولا ينصب) افعل التفضيل (مفعولا به على الاصح) بل يتعدى اليه باللام ان كان الفعل يتعدى الى واحد نحو زيد أبذل للمعروف فان كان الفعل يفهم علما أو جهلا تعدى بالباء نحو زيد أعرف بالنحو وأجهل بالفقه وان كان مبنيا من فعل المفعول تعدى بالى الى الفاعل معنى نحو زيد أحب الى عمرو من خالد وابغض الى بكر من عبد الله وبفي الى المفعول نحو زيد أحب في عمر من خالد وأبغض في عمرو من جعفر قال ابن مالك وان كان من متعد الى اثنين عدي الى أحدهما باللام وأضمر ناصب الثاني نحو هو أكسى للفقراء الثياب أي يكسوهم الثياب قال أبو حيان وينبغي أن لا يقال هذا التركيب الا ان كان مسموعا من لسانهم وذهب بعضهم الى انه ينصب المفعول به ان أول بما لا تفضيل فيه حكاه ابن مالك في التسهيل قال أبو حيان وهذا الرأي ضعيف لانه وان أول بما لا تفضيل فيه فلا يلزم منه تعديه كتعديه وللتراكيب خصوصيات وفي شرح الكافية لابن مالك أجمعوا على انه لا ينصب المفعول به فان ورد مايوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعل كقوله تعالى. ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾. فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه وهي في موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه أعلم زاد في شرح التسهيل والتقدير والله أعلم يعلم مكان جعل رسالاته قال أبو حيان وقد فرضناه نحن على أن تكون حيث باقية على بابها من الظرفية لانها من الظروف التي لا تتصرف (ولا) تنصب مفعولا (مطلقا وفاقا) ذكره (وتلزمه من ولو تقديرا ان جرد) من أل والاضافة نحو زيد أفضل من عمرو قال تعالى. ﴿النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم﴾ . ومثال تقديرها . وأولوا

الارحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله . والآخرة خير وأبقى . (و) يلزمه (الافراد والتذكير ان جرد أو أضيف لنكرة) سواء كان تابعا لمذكر أم مؤنث لمفرد أم مثنى أم مجموع نحو زيد أفضل من عمرو وهند أفضل من دعد والزيدان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو والهندان أفضل من دعد والهندات أفضل من دعد ونحو زيد أفضل رجل وهما أفضل رجلين وهم أفضل رجال وهى أفضل امرأة وهن أفضل نساء (خلافا للفراء فى الثانى) حيث أجاز فيما أضيف لنكرة مدناة من المعرفة فضلة وايضاح أن يؤنث ويثنى نحو هند فضلى امرأة تقصدنا والهندان فضلتا امرأتين تزوراننا (و) على الاول يلزم (مطابقتها هى) أى النكرة المضاف اليها كما تقدم فى الامثلة (خلافا لابن مالك فى) النكرة (المشتقة) حيث قال يجوز فيها الافراد مع جمعية ماقبل المضاف ومنه قوله تعالى . ولاتكونوا أول كافر به . قال أبو حيان وقياس قوله جريان ذلك فيما قبله بمثنى نحو الزيدان أفضل مؤمن قال والحق تأويل الآية على حذف موصوف هو جمع فى المعنى أى أول فريق كافر (و) على الاقوال يلزم (كونها من جنس المسند اليه أفعل) كما تبين (وجوز) أبو بكر (ابن الانبارى جرها ان خالفته) فى المعنى مع تجويزه نصبها نحو أخوك أوسع دارا ودارا وأبسط جاه وجاها قال فالجر على اضافة أفعل الى المفسر والنصب على ارادة من اذ لو ظهرت لم يكن الا النصب (والمعرف بأل يطابق) فى الافراد والتذكير وضدهما حتما نحو زيد الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وهند الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضليات أو الفضل (وفى المضاف لمعرفة الوجهان) المطابقة وعدمها وقد اجتمعا فى قوله صلى الله عليه وسلم الا أخبركم بأحبكم الى وأقربكم منى مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا (وأوجب ابن السراج الافراد والتذكير)ومنع من مطابقته ماقبله قال أبو حيان ورد عليه بالسماع والقياس قال تعالى . ولتجدنهم أحرص الناس على حياة . وقال جعلنا فى كل قرية أكابر مجرميها . فأفرد أحرص وجمع أكابر وأما القياس فشبهه بذى الالف واللام أقوى من شبهه بالعارى من حيث اشتركا فى ان كلا منهما معرفة فاجراؤه مجراه فى المطابقة أولى من أجرائه مجرى العارى فاذا لم يفد الاختصاص بجريانه مجراه فلا أقل من أن يشارك (وعلى الاول فى الافصح خلف) قال أبو بكر ابن الانبارى الافراد والتذكير أفصح استغناء بتثنية ما أضيف اليه وجمعه وتأنيثه عن تثنية أفعل وجمعه وتأنيثه قال وهذا القوى عن العرب وقال أبو منصور الجواليقى الافصح من الوجهين المطابقة (ولا يجرد) أفعل (من) معنى (التفضيل حينئذ ويكون بعض المضاف اليه) كما تقدم (وقال الكوفية) الاضافة فيه (على تقدير من فان لم يقصد به التفضيل طابق) وجوبا كالمعرف بأل لتساويهما فى التعريف وعدم اعتبار معنى من ولا يلزم كونه بعض ما أضيف اليه قال ابن مالك فى شرح الكافية فلو قيل يوسف أحسن اخوته امتنع عند ارادة معنى المجرد وجاز عند ارادة معنى المعرف بأل لما ذكرت لك ولما قرر فى باب الاضافة من ان أيا بمعنى بعض ان أضيف الى معرفة وبمعنى كل ان أضيف الى نكرة وأفعل التفضيل مثلها فى ذلك وفى شرح التسهيل لأبى حيان اذا كان أفعل جاريا على من أطلق له التفضيل فلا ينوى معه من واذا أول بما لا تفضيل فيه لزمت المطابقة فى الحالين ولا يلزم أن يكون فيهما بعض المضاف اليه مثال الاول يوسف أحسن إخوته أى أحسنهم أو الاحسن من بينهم فهذا على الاخلاء من معنى من واضافته الى ماليس بعضا منه لان اخوة يوسف لا يندرج فيهم يوسف ومثال الثانى زيد أعلم المدينة تريد عالم المدينة قال وهذا النوع ذهب اليه المتأخرون واستدلوا على وقوعه بقوله تعالى . هو أعلم بكم . وهو أهون عليه . قالوا التقدير هو عالم بكم اذ لا مشارك له فى علمه وهو هين عليه إذ لا تفاوت فى نسب المقدورات الى قدرته (وفى قياس ذلك خلف) فقال المبرد هو مقيس مطرد وقال ابن مالك فى التسهيل الاصح قصره على السماع قال أبو حيان لقلة ماورد من ذلك

(ولا يخلو) أفعل التفضيل (المجرد) من أل والاضافة المقرون بمن (من مشاركة المفضل) في المعنى (غالبا ولو تقديرا) قال أبو حيان فاذا قيل سيبويه أنحى من الكسائي فالكسائي مشارك لسيبويه في النحو وان كان سيبويه قد زاد عليه في النحو والمراد بقولنا ولو تقديرا مشاركته بوجه ما كقولهم في البغيضين هذا أحب الى من هذا وفي الشريرين هذا خير من هذا وفي الصعبين هذا أهون من هذا وفي القبيحين هذا أحسن من هذا وفي التنزيل . قال رب السجن أحب إلي مما يدعونني اليه . وتأويل ذلك هذا أقل بغضا وأقل شرا وأهون صعوبة وأقل قبحا ومن غير الغالب قوله العسل أحلى من الخل والصيف أحر من الشتاء (وتحذف من المفضول لقرينة) كقوله تعالى . فانه يعلم السر وأخفى . (ويكثر) الحذف (لكون أفعل خبرا) لمبتدإ أو ناسخ نحو . ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى أن لا ترتابوا . والله أعلم بما وضعت . وما تخفي صدورهم أكبر . والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا وخير أملا . تجدوه عند الله هو خيرا وأعظم أجرا وقال الشاعر

* ولكنهم كانوا على الموت أصبرا * (أو صفة) نحو مررت برجل أفضل (ومنعه الرماني معها) وقال لا يجوز الحذف الا في الخبر (وثالثها) الحذف مع الصفة (قبيح وجوزه البصري بقبح) أفعل اذا كان في موضع (فاعل أو اسم ان) نحو جاءني أفضل وان أكبر الله ومنعه الكوفيون (وفي تقديمهما) أي من ومجرورها على أفعل أقوال أحدها الجواز (ثانيها) المنع (ثالثها) وهو (الاصح يحيث إن وصلت باستفهام) نحو ممن أنت خير ومن أي الناس زيد أفضل وممن كان زيد أفضل وممن ظننت زيدا أفضل ومن وجه من وجهك أجمل (وإلا) بأن كانت في الخبر (منع اختيارا) وجاز في الضرورة كقوله

فقالت لنا أهلا وسهلا وزودت * جنى النحل بل ما زودت منه أطيب

(وتفصل) من مجرورها من أفعل (بمعمول) له كقوله تعالى . النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم . (وقل) الفصل بينها وبينه (بغيره) أي بغير المعمول كقوله

ولفوك أطيب لو بذلت لنا * من ماء موهبة على خمر

وقوله لم ألق أخبث يا فرزدق منكم * ليلا وأخبث بالنهار نهارا

(ويعدى أفعل كالتعجب) أي بالحروف التي يعدى بها قال ابن مالك فيقال زيد أرغب في الخير من عمرو وأجمع للمال من زيد وأرأف بنا من غيره « مسئلة » (أخرج عن الاصل آخر) وهو وصف على أفعل (مطابق وما هو له (مطلقا) في الافراد والتذكير والتنكير وأضدادها نحو مررت بزيد ورجل آخر ورجلين آخرين أو رجالا آخرين وكان مقتضى جعله من باب أفعل التفضيل ان يلازمه في التنكير لفظ الافراد والتذكير وان لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع الا معرفا كما كان أفعل التفضيل فمنع هذا المقتضى وكان بذلك معدولا عما هو به أولى فلذلك منع من الصرف (ولم تدخله من) لانه لا دلالة فيه على تفضيل لنفسه ولا بتأويل (والصحيح) انه (يستعمل في غير الآخر أما أول الوصف فكغيره) من سائر أفعل التفضيل فيفرد مجردا ومضافا لنكرة ويطابق معرفا بأل ويضاف لمعرفة قال تعالى . ان أول بيت وضع . وأنا أول المؤمنين . (ويقع بعد عام مضافا) هو (اليه وتابعا) له (ومنصوبا ظرفا) قال في البسيط تقول العرب على ما قاله اللحياني مضى عام الاول بما فيه والعام الاول وعام أول بما فيه وعام أول بما فيه وعام أول وعام أول فتضيف العام الى أول فتصرف ولا تصرف وترفعه على النعت فتصرف ولا تصرف لان أول يكون معرفة ونكرة و (يكون) ظرفا وإذا قلت أبدا بهذا أول فتبنيه على الضم والحمد لله أولا وآخرا يعرب وتصرف نكرة وفعلت ذلك عاما أول وعام أول وأول واحترز بأول الوصف عن الاسم وهو المجرد عن الوصفية فانه مصروف نحو ماله أول ولا آخر قال أبو حيان وفي

محفوظ على ان مؤنث هذا أوله * (أسماء الافعال) * أى هذا مبحثها (هى اسماء قامت مقامها) أى مقام الافعال فى العمل (غير متصرفة) لا تصرف الافعال اذ لا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان ولا تصرف الاسماء اذ لا يسند اليها فتكون مبتدأة أو فاعلة ولا يخبر عنها فتكون مفعولا بها أو مجرورة وبهذا القيد خرجت الصفات والمصادر فانها وان قامت مقام الأفعال فى العمل الا انها تتصرف تصرف الاسماء فتقع مبتدأة وفاعلا ومفعولا وأما قول زهير * دعيت نزال ولج فى الذعر * فمن الاسناد اللفظى وقولى فى صدر الحد هى اسماء أحسن من قول التسهيل هى ألفاظ الى آخره لانه يدخل فيه إن وأخواتها فانها ألفاظ قامت مقام أفعال فعملت غير متصرفة تصرفها ولا تصرف الأسماء وهى حروف لا أسماء أفعال ولذا احتاج الى اخراجها فزاد فى الكافية قوله ولا فضلة وقال فى شرحها انه أخرج به الحروف لان الحرف أبدا فضلة فى الكلام (وحكمها غالبا فى التعدى واللزوم وغيرهما) كاظهار فاعلها واضماره (حكم موافقها معنى) فرويد متعد لأن فعله إمهل فيقال رويد زيدا وصه لازم لان فعله أسكت وفاعل كليهما مضمر وجوبا كفعليهما ومظهر فى هيهات زيد كما تقول بعد زيد واحترز بغالبا من آمين فانه بمعنى استجب وهو متعد ولم يحفظ لها مفعول وكذا إيه بمعنى زدنى (لكن) يخالفه فى انها (لا يبرز معها ضمير) بل يستكن فيها مطلقا بخلاف الفعل فتقول صه للواحد والاثنين والجمع وللمذكر والمؤنث بلفظ واحد (ولا يتقدم معمولها) عليها فلا يجوز ان يقال زيدا عليك ولا زيدا رويد لانها فرع فى العمل عن الفعل فضعفت (ولا تضمر) أى لا تعمل مضمرة بأن تحذف ويبقى معمولها (فى الاصح فيهما) وجوز الكسائى ان يتصرف فيها بتقدم معمولها عليها أجراء لها مجرى أصولها وجعل منه قوله تعالى . كتاب الله عليكم وقول الشاعر * يا أيها المائح دلوى دونكا * وجوز ابن مالك إعمالها مضمرة وخرج عليه هذا البيت فجعل دلوى مفعولا بدونك مضمر الدلالة مابعده عليه (وزعمها الكوفية أفعالا) لدلالتها على الحدث والزمان (و) زعمها (ابن صابر قسما رابعا) زائدا على أقسام الكلمة الثلاثة (سماه الخالفة ثم) على الاول وهو قول جمهور البصريين باسميتها اختلف فى مسماها (قيل مدلولها لفظ الفعل لا حدث ولا زمان) بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان (وقيل) بل (تفيدهما) قال فى البسيط ودلالتها على الزمان بالوضع لا بالطبع وعلى هذا فهى اسم لمعنى الفعل قيل وهو ظاهر كلام سيبويه والجماعة (وقيل) هى (اسماء المصادر) ثم (دخلها معنى الفعل) وهو معنى الطلب فى الامر أو معنى (الوقوع) بالمشاهدة ودلالة الحال فى غير الامر (فتبعه الزمان وما نون منها) لزوما نحو واها وإيها وويها أو جوازا كصه ومه وايه فهو (نكرة) بمعنى انه اذا وجد دل على تنكير الحدث المفهوم من اسم الفعل (وغيره) أى ما لم ينون إما جوازا كالمذكور أو لزوما كآمين وبله (معرفة وقيل كلها معارف) لا نكرة فيها ثم اختلف فى تعريفها من أى قبيل هو فقيل من قبيل تعريف الاشخاص بمعنى ان كل لفظ من هذه الاسماء وضع لكل لفظ من هذه الافعال (وقيل) هى (أعلام أجناس وأكثرها أوامر كصه) بمعنى اسكت ويقال صاه (ومه وايها) وكلاهما بمعنى انكفف كذا فى التسهيل خلاف قول كثير ان مه بمعنى اكفف لان اكفف متعد ومه لا يتعدى (وها) بمعنى خذ وفيها لغتان القصر والمد وتستعمل مجردة فيقال للواحد المذكر وغيره ها وهاء ومتلوها بكاف الخطاب بحسب المخاطب فيقال هاك وهاك وها كما وها كم وها كن ومقتصرا على تصرف الهمزة فيقال هاء وهاء وهاؤما وهاؤم وهاؤن وهذه أفصح اللغات فيها وبها ورد القرآن (ورويد وتيد) وكلاهما بمعنى إمهل وقد يردان مصدرين معربين نحو رويدك وتيدك ورويد زيد (وهيت) بفتح الهاء وكسرها وضمها (وهيا) بفتح الهاء وكسرها مع تشديد الياء فيهما وكلاهما بمعنى أسرع وقد قرئ قوله تعالى قالت هيت لك بالاوجه الثلاثة (وإيه) بمعنى حدث (وآمين) بالمد والقصر بمعنى استجب (وقد تدل على) حدث (ماض كهيهات) بمعنى بعد وقد حكى فيها الصغانى ستا

وثلاثين لغة هيهات وأيهات وهيهان وأيهان وهايهان وايهان كل واحدة من هذه الستة مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته وكل واحدة منها منونة وغير منونة وحكى غيره ايهاك وأيهاوايها وهيهاتا بالالف وايهاء بالمد فزادت على الاربعين (وشتان) بمعنى افترق (وسرعان وشكان) مثلثا أولهما بمعنى سرع (و) على حدث (حاضر كاوه) بمعنى أتوجع وفيها لغات أشهرها فتح الواو المشددة وسكون الهاء ومنها كسر الهاء وكسر الواو وفيهما وأوه بسكون الواو وكسر الهاء (وأف) بمعنى أتضجر وفيها نحو أربعين لغة (واخ وكخ) بكسر الهمزة والكاف وتشديد الخاء ساكنة ومكسورة بمعنى أتكره (وواها وويْ) بمعنى أعجب (و) قد (تضمن نفيا) كقولهم مهمام بمعنى فنى (ولو بلا) النافية كقولهم لالعاله لااقالة (ونهيا) كقولهم وراءك بمعنى تأخر لانه بمعنى لاتتقدم واستفهاما كقولهم مهيم أى أحدث لك شئ وقيل معناه ماوراءك (وتعجبا) كقولهم بطآن هذا الامر بمعنى بطؤ وفيه معنى التعجب وقوله

وابأبي أنت وفوك الاشنب * كانما ذر عليه الزرنب

(وغيرها) كالاستعظام فى قولهم بخ بخ والتندم فى قوله

سالتانى الطلاق أن رأتانى * قل مالى قد جئتمانى بنكر

وى كأنه من يكن له نشب يحبب * ومن يفتقر يعش عيش ضر

و (منها ما أصله ظرف أو) جار (ومجرور) قال ابن مالك فى شرح الكافية وهذا النوع لايستعمل الا متصلا بضمير مخاطب (كمكانك) بمعنى إثبت (وعندك ولديك ودونك) بالثلاثة بمعنى خذ (ووراءك) بمعنى تأخر (وأمامك) بمعنى تقدم (واليك) بمعنى تنح (وعليك) بمعنى الزم (ولاتقاس) هذه (فى الاصح) بل يقتصر فيها على السماع وأجاز الكسائى أن يوقع كل ظرف ومجرور موقع فعل قياسا على ماسمع ورد بأن ذلك اخراج لفظ عن أصله وقيل ان الكسائى يشرط كونه على أكثر من حرفين بخلاف نحو بك ولك (ومحل الضمير) المتصل بهذه الكلمات فيه أقوال أحدها رفع وعليه الفراء ثانيها نصب وعليه الكسائى (ثالثها) وهو (الاصح) ومذهب البصريين (جر) لان الأخفش روى عن عرب فصحاء على عبدالله زيدا بجر عبدالله فتبين بذلك أن الضمير مجرور والموضع لامرفوع ولامنصوب به قال ابن مالك فى شرح الكافية ومع ذلك فمع كل واحد من هذه الاسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية فلك أن تقول فى التوكيد عليكم كلكم زيدا بالجر توكيدا للموجود المجرور وبالرفع توكيدا للمستكن المرفوع (وقال ابن بابشاذ) الكاف المتصلة بهذه الظروف (حرف خطاب) لاضمير فلا محل لها من الاعراب (ومنها) ماهو (مركب مزجا كحيهل) اسم مركب مزجى بمعنى أقبل وهلا بمعنى قر وتقدم فلما ركب حذف ألفها وكثر استعمالها لاستحثاث العاقل تغليبا للحى وقد يستحث بها غيره تغليبا للهلا وتستعمل بمعنى قدم نحو حيهل الثريد وبمعنى عجل متعد بالباء نحو حيهل بكذا وبالى نحو حيهل الى كذا وبمعنى أقبل فيتعدى بعلى نحو حيهل على كذا وفيها لغات (وهلم الحجازية) نقل بعضهم الاجماع على تركيبها وفى كيفيته خلاف قال البصريون مركبة من ها التنبيه ومن لم التى هى فعل أمر من قولهم لم الله شعثه أى جمعه كانه قيل إجمع نفسك الينا فحذف ألفها تخفيفا ونظرا الى أن أصل لام لم السكون وقال الخليل ركبا قبل الادغام فحذفت الهمزة للدرج إذ كانت همزة وصل وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى الى اللام وأدغمت وقال الفراء مركبة من هل التى للزجر وأم بمعنى أقصد خففت الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها وحذفت فصار هلم قال ابن مالك فى شرح الكافية وقول البصريين أقرب الى الصواب قال فى البسيط ويدل على صحته انهم نطقوا به فقالوا هالم وبأتى هلم بمعنى أحضر فيتعدى ومنه

هلم شهداءكم أى أحضروهم وهلم الثريد أى أحضره وبمعنى أقبل فيتعدى بالى نحو هلم الينا وقد تعدى باللام نحو هلم للثريد هذه لغة الحجاز من جعلها اسم فعل وأما بنو تميم فهى عندهم فعل تتصل بها الضمائر فيقولون هلمى وهلما وهلموا وهلممن (أما) قول الناس (هلم جرا فتوقف) الشيخ جمال الدين (بن هشام فى عربيته) قال فى رسالة له ﴿مسئلة﴾ أسماء الاصوات ماوضع (لزجر) لما لايعقل (كهلا) بوزن ألا لزجر الخيل عن البطء (أو دعاء) لما لا يعقل (كأو) بلفظ أو العاطفة لدعاء الفرس (أو حكاية صوت) لحيوان أو اصطكاك أجرام (كغاق) بغين معجمة وكسر القاف لحكاية صوت الغراب (وطاق) بطاء مهملة وكسر القاف لحكاية صوت الضرب (وفيه) أى فى هذا النوع أيضا كما فى أسماء الأفعال (المركب) المزجى (كخاق باق) باعجام الخاء وكسر القافين لحكاية صوت الجماع (وقاش ماش) بكسر الشينين المعجمتين لحكاية صوت القماش قال ابن قاسم وحصر أسماء الاصوات وضبطها من علم اللغة وحظ النحوى أن يتكلم على بنائها انتهى وقد تقدم فى باب المعرب والمبنى انها كلها مبنية لشبهها بالحروف المهملة فى انها لاعاملة ولا معمولة (وشذ اعراب بعضها لوقوعه موقع متمكن) كقوله * اذ لمتى مثل جناح غاق * أعرب غاق لوقوعه موقع غراب (وتنكيرها بالتنوين) كما فى أسماء الافعال وأصل بنائها على السكون كقب وسع وحج ووخ وحل (وما سكن وسطه من ثلاثى كسر) على أصل التقاء الساكنين كغاق وطاق وهاب وهاج وعاج وجاه وحوب وعوه وقوس وهيج وعيط وطيخ (وعبر بمضى) بالميم والضاد المعجمة (عن صوت) يخرج من بين الشفتين (مغن عن لا فبنى) لسده مسد الصوت وكان من حقه الاعراب ومن بنائه قول الراجز

سألت هل وصل فقالت مض وحركت لى رأسها بالنغض

* (الظرف والمجرور) * أى هذا مبحثهما (اذا اعتمدا كالوصف) على نفى أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال (رفعا مابعدهما فاعلا) نحو مافى الدار أحد وأفى الدار زيد ومررت برجل معه صقر وجاء الذى فى الدار أبوه وزيد عندك أخوه ومررت بزيد عليه جبة (ثم قال الأكثرون بوجوبه) لان الأصل عدم التقديم والتأخير (و) قال (قوم هو راجح ويجوز) مع ذلك (كونه مبتدأ) مؤخرا والظرف خبر مقدم واختاره ابن مالك (و) قال (قوم الراجح فيه الابتدائية) ويجوز كونه فاعلا (وأوجبها) أى الابتدائية (السهيلى) فهذه أربعة مذاهب (واختلفوا على الأول هل العامل) للرفع على الفاعلية (الفعل المحذوف) الذى هو متعلقهما المقدر باستقر (أو) العامل (هما نيابة عنه) لقربهما منه باعتمادهما على قولين قال فى المغنى والمختار الثانى بدليل امتناع تقديم الحال فى نحو زيد فى الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع واختار ابن مالك الاول لان الأصل فى العمل الفعل ولتعادل المرجحين فى الامامة أرسلت الخلاف من غير ترجيح (فان لم يعتمدا) على شىء مما ذكر نحو فى الدار أو عندك زيد (فالابتدائية واجبة خلافا للاخفش والكوفية) فى اجازتهم الوجهين لان الاعتماد عندهم ليس بشرط ﴿مسئلة﴾ يجب تعليقهما أى الظرف والمجرور حيث وقعا (بفعل أو شبهه) وقد اجتمعا فى قوله تعالى * صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم * أو ما فيه رائحته كقوله * انا أبو المنهال بعض الاحيان * وقوله * أنا ابن ماوية اذ جد النقر * فيتعلق بعض واذ بالاسمين العلمين لما فيهما من معنى قولك الشجاع أو الجواد وتقول فلان حاتم فى قومه فتعلق الظرف لما فى حاتم من معنى الجود (ولو مقدرا) كقوله تعالى * والى ثمود أخاهم صالحا * فانه متعلق بأرسلنا مقدرا ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبى والمرسل اليهم يدل عليه (وفى أحرف المعانى) هل يتعلقان بها أقوال أحدها وهو المشهور المنع مطلقا ثانيها الجواز مطلقا (ثالثها يتعلق به ان ناب عن فعل حذف) ويكون ذلك على سبيل النيابة لا الاصالة وان لم يكن كذلك فلا وعليه الفارسى وابن جنى قالا فى

نحو يا لزيد إن اللام متعلقة بيا وقال المجوزون مطلقا فى قول كعب

وما سعاد غداة البين اذ رحلوا * الا أغن غضيض الطرف مكحول

غداة البين ظرف للنفى أى انتفى كونها فى هذا الوقت الا كأغن (ولا يتعلق) من حروف الجر (زائد) كالباء ومن فى كفى بالله شهيدا. هل من خالق غير الله. وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوى والاصل ان أفعالا قصرت عن الوصول الى الاسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر والزائد انما دخل فى الكلام تقوية وتوكيدا ولم يدخل للربط (الا اللام المقوية) فانها تتعلق بالعامل المقوى نحو. مصدقا لما معهم. فعال لما يريد. ان كنتم للرؤيا تعبرون. لان التحقيق أنها ليست زائدة محضة لما تخيل فى العامل من الضعف الذى نزل منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين (وقول الحوفى) فى اعرابه (ان الباء فى) أليس الله (بأحكم الحاكمين متعلق وهم) أى غلط نشأ عن ذهول (ولا) تتعلق (لعل) الجارة فى لغة عقيل لانها بمنزلة الحرف الزائد ألا ترى ان مجرورها فى موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية فى قوله * لعل أبى المغوار منك قريب * (و) لا (لولا) اذا جرت الضمير لانها أيضا بمنزلة لعل فى ان ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء (و) لا (حروف الاستثناء) خلا وعدا وحاشا اذا خفضن لانهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه كما ان الا كذلك وذلك عكس معنى التعدية التى هى إيصال معنى الفعل الى الاسم (قال الأخفش وابن عصفور و) لا (الكاف) التى للتشبيه قالا انه إذا قيل زيد كعمرو فان كان المعلق استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف فى من نحو زيد فى الدار وان كان فعلا مناسبا للكاف وهو أشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف قال فى المغنى والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة فى موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار (و يجب حذفه) أى ما يتعلقان به (اذا وقعا صلة) نحو. وله من فى السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون. (أو صفة) نحو. أو كصيب من السماء. (أو خبرا) نحو زيد عندك أو فى الدار (أو حالا) نحو. فخرج على قومه فى زينته (أو مثلا) كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين أى أعرست (وجوز ابن جنى اظهار) المتعلق فى (الخبر) واستدل بقوله * فأنت لدى بحبوحة الهون كائن * (و) جوزه (ابن يعيش ان لم يحذف و ينقل اليه ضمير) نحو زيد مستقر عندك فان حذف ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره لانه قد صار أصلا مرفوضا (وأنكر الكوفية وابن طاهر وابن خروف التقدير) للمتعلق (فيه) أى فى الخبر (ثم عندهم) اى الكوفية (ينصبه) أمر معنوى وهو (الخلاف) أى كونهما مخالفين للمبتدإ (وعندهما) ينصبه (المبتدأ) وزعما أنه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد أخوك و ينصبه اذا كان غيره (و يقدر الكون المطلق) نحو زيد فى الدار فيقدر كائن أو مستقر ومضارعهما ان أريد الحال أو الاستقبال نحو الصوم اليوم أو غدا أو كان أو استقر أو وصفهما ان أريد المضى نبه عليه ابن هشام وقال انهم أغفلوه (الا لدليل) فيقدر الكون الخاص. الحر بالحر. الآية فيقدر فيها يقتل (و) يقدر (مقدما) كسائر العوامل من معمولاتها (الا لمانع) كما فى نحو ان فى الدار زيدا فيقدر مؤخرا حتما لأن إن لا يليها مرفوعها و يرجح ذلك فى نحو فى الدار زيد لان الاصل تأخير الخبر (والمختار وفاقا لاهل البيان تقديره فى البسملة فعلا مؤخرا مناسبا لما جعلت هى مبدأ له) فيقدر فى أول القراءة بسم الله أقرأ وفى الأكل بسم الله آكل وفى السفر بسم الله ارتحل وعليه قوله صلى الله عليه وسلم فى ذكر النوم (باسمك ربى وضعت جنبى) و باسمك أرفعه وذهب البصريون الى انه يقدر فيها فى كل موضع ابتداء كائن باسم الله فيكون خبر المبتدإ مقدر وذهب الكوفيون الى انه يقدر أبتدئ بسم الله ﴿التنازع فى العمل﴾ أى هذا مبحثه (اذا تعلق عاملان فأكثر) كثلاثة وأربعة (من الفعل وشبهه) كالوصف واسم الفعل اتحد النوع أو اختلف بخلاف الحروف كان وأخواتها (باسم) بأن طلبا فيه رفعا أو نصبا أو جرا بحرف

أو أحدهما رافعا والآخر خلافه (عمل فيه أحدهما) السابق أو الثاني باتفاق الفريقين (وقال الفراء كلاهما) يعملان فيه (ان اتفقا) في الاعراب المطلوب نحو قام وقعد زيد بجعله مرفوعا بالفعلين كما يسند لمبتدإ خبران وكما يرفع منطلقان في زيد وعمرو منطلقان بالمعطوف والمعطوف عليه معا لانهما يقتضيانه والجمهور منعوا ذلك حذرا من اجتماع مؤثرين على أثر واحد وذلك مفقود في الخبرين عن مبتدإ كما هو واضح وفي مسئلة زيد وعمرو منطلقان لان الاثنين فيهما كل واحد منهما جزء علة فالعلة مجموعهما بخلاف مسئلة الفعلين اذ لا يصح اسناد كل منهما وحده الى زيد ولا يصح اسناد كل من زيد وعمرو وحده الى منطلقان (و) على الاول (الاقرب) من العاملين أو العوامل (أحق) بالعمل في الاسم من الاسبق (عند البصرية) لقربه ولسلامته من الفصل بين العامل ومعموله والأسبق عند الكوفية أحق لسبقه ولسلامته من تقديم مضمره على مفسره (فان ألغي الثاني) من الاعمال في الاسم بأن أعمل فيه الاول حال كون الثاني (رافعا) سواء كان الأول رافعا أيضا أم لا (أضمر فيه) أي الثاني اذ لا يجوز حذف مرفوع الفعل ضميرا (مطابقا) للاسم في الافراد والتذكير وفرعيهما لانه مفسره والمطابقة بين المفسر والمفسر ملتزمة نحو قام وقعد زيد قام وقعد الزيدان قام وقعدوا الزيدون قامت وقعدت هند ضربت وضربني زيدا ضربت وضرباني الزيدين ضربت وضربوني الزيدين ضربت وضربتني هندا (مالم تؤد) المطابقة (إلى مخالفة مخبر عنه فالاظهار) حينئذ واجب لتعذر الاضمار بلزوم مخالفة المخبر عنه ان طوبق المفسر والمفسر ان طوبق المخبر عنه وكل منهما ممنوع نحو ظننت وظناني قائما الزيدين قائمين يظهر ثاني ظناني لانه لو أضمر مفردا فقيل اياه طابق اياه المخبر عنه لا قائمين المفسر أو مثنى فقيل إياهما فبالعكس وقد خرجت المسئلة بالاظهار عن باب التنازع لان كلا من العاملين عمل في ظاهر (وجوز الكوفية) مع الاظهار وجهين آخرين (حذفه) لدلالة معمول الآخر عليه كما جاز مثل ذلك في الابتداء نحو

نحن بما عندنا وأنت بما عنـ * ـدك راض والرأي مختلف

أي راضون (واضماره مؤخرا) عن معمول الآخر (مطابقا للمخبر عنه) نحو ظننت وظناني الزيدين قائمين اياه فيدل عليه المثنى لأنه يتضمن المفرد (و) جوز (قوم) من البصريين وجها آخر (اضماره مقدما) في محله مطابقا للمخبر عنه نحو ظننت وظنني اياه الزيدين قائمين (وكذا) اذا كان الثاني (غير رافع) يضمر فيه اذا أعمل الاول (اختيارا في الاصح) نحو قام أو ضربني وضربته زيد وقام أو ضربني وضربتهما الزيدان وقيل يجوز حذفه كقوله

بعكاظ يعشي الناظر * ـين إذا هم لمحوا شعاعه

أي لمحوه وأجيب بأنه ضرورة (أو ألغي (الأول) حال كون الأول رافعا من العمل في الاسم بأن أعمل فيه الثاني (أضمر) في الاول المرفوع كقوله

جفوني ولم أجف الأخلاء إنني * لغير جميل من خليلي مهمل

وقوله * جفوني ولم أجف الاخلاء إنني * وقوله * هويتني وهويت الخرد العربا * (وقال الكسائي وهشام والسهيلي وابن مضا يحذف) بناء على رأيهم من إجازة حذف الفاعل وحسنه هنا الفرار من الاضمار قبل الذكر الذي هو خارج عن الأصول (و) قال (أبو ذر الاحسن إعمال الاول حينئذ) فرارا من حذف الفاعل ومن الاضمار قبل الذكر (و) قال (الفراء) فيما نقله عنه الجمهور (لاتصح المسئلة الا به) فاوجب إعمال الأول حينئذ (وعنه) قول آخر محكي في البسيط (انه يقتصر) في مقابل ذلك (على السماع) ولا يكون قياسا (و) حكي (عنه) قول آخر حكاه ابن مالك أنه يجوز إعمال الثاني قياسا ويضمر في الأول (بشرط تأخر الضمير) نحو ضربني وضربت زيدا هو وقال لبهاء ابن النحاس ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير

ابن مالك (ويحذف الضمير غير المرفوع) فلا يضمر فى الاول لانه لكونه فضلة لم يحتج فيه الى الاضمار قبل الذكر قال تعالى . آتونى أفرغ عليه قطرا . وقال . هاؤم اقرؤا كتابيه . وهو مما تنازع فيه الفعل واسمه (مالم يلبس) حذفه فيجب اضماره كقولك مال على وملت الى زيد اذ لو حذف عنى لتوهم ان المراد مال الى وكذا رغب فى ورغبت عن زيد (وجوز قوم اظهاره اختيارا) وان لم يلبس وعليه ابن مالك كما فى الغاء الثانى ودفع بالفرق بين الاضمار قبل الذكر وبعده ولا خلاف فى جوازه ضرورة كقوله * اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب *
(فان كان) العامل من باب (ظن أضمر قبل الذكر) نحو ظننى اياه وظننت الزيدين قائمين (أو) أضمر (مؤخرا) نحو ظننى وظننت الزيدين قائمين اياه (أو حذف) أصلا (أو أتى به اسما ظاهرا) حذرا من عدم مطابقة المخبر عنه والمفسر نحو ظننى قائما وظننت الزيدين قائمين وبه تخرج المسئلة عن باب التنازع كما سبق هذه (أقوال) تقدم نظيرها فى الغاء الثانى والجمهور على آخرها (والمختار) انه (إن وجدت قرينة حذف) لجواز حذف أحد مفعولى ظن لدليل (والا) بأن لم تكن قرينة (جئ به اسما ظاهرا) كما قال الجمهور حذرا من المخالفة المذكورة (ومنع ابن الطراوة الاضمار فى) باب (ظن مطلقا) فى هذه المسئلة وغيرها فلم يجز ما أدى اليه من مسائل التنازع واستبشع من النحو بين اجازة ذلك لانه ليس للضمير مفسر يعود عليه الا ترى انك اذا قلت ظننته وظننت زيدا قائما لم تكن الهاء عائدة على قائم اذ يصير المعنى وظننى ذلك القائم المذكور وليس هو اياه لان القائم هو زيد وأجيب بأنه يعود على قائم من حيث اللفظ لا المعنى وذلك شائع فى لسان العرب كما قالوا عندى درهم ونصفه أى نصف درهم آخر فأعاد ذكره على درهم المذكور من حيث اللفظ فقط (وتوقف أبو حيان) فقال الذى ينبغى الرجوع الى السماع فان استعملته العرب فى ظن فى هذا الباب اتبع والا توقف فى اجازته لان عود الضمير على شئ لفظا لا معنى قليل وخلاف الاصل فلا يجعل أصلا يقاس عليه (والاصح) انه (لا تنازع فى نحو ما قام وقعد الا زيد) وقول الشاعر

ماصاب قلبى وأضناه وتيمه * الا كواعب من ذهل بن شيبانا

وقوله

ماجاد رأيا ولا أجدى محاولة * الا امرؤ لم يضع دنيا ولا دينا

بل هو من باب الحذف العام لدلالة القرائن اللفظية والتقدير أحد حذف وأكتفى بقصده ودلالة النفى والاستثناء على حد . ومامنا الا له مقام معلوم . وقيل انه من باب التنازع وليس كالآية المذكورة لان المحذوف فيها مبتدأ وهو جائز الحذف بخلافه فى المثال والبيتين فانه فاعل ولا يجوز حذفه فتعين أن يكون من التنازع (و) الاصح أيضا انه لا تنازع فى قول امرئ القيس

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة * (كفانى ولم أطلب قليل من المال)

خلافا لمن جعله من باب التنازع واستدل به على حذف المنصوب من الثانى الملغى أى أطلبه بل هو فعل لازم لا مفعول له أى كفانى قليل ولم أسع بدليل قوله فى صدره فلو أن ما أسعى (ومنعه) أى التنازع (الجمهور فى العامل المؤخر) وشرطوا تقدم العاملين وتأخر ما يطلبانه عنهما فلو قلت ضربت زيدا وضربنى أو أى رجل قد ضربت أو شتمت لم يكن من الباب وجوزه الفارسى فى تأخر أحد العاملين وبعض المغاربة فى تأخرهما واستغرب أبو حيان القولين (و) منعه الجمهور فى العامل (غير المتصرف) كنعم وبئس قال فى البسيط فلو قلت نعم فى الحضر وبئس فى السفر الرجل زيد على إعمال الثانى لكنت قد أضمرت فى الاول ولم تفسر وهو لازم التفسير اذا أضمر ولو أضمرت لم يكن متنازعا لانه استوفى جميع ماله على النحو المطلوب وكذلك يلزم فى الثانى قال أبو حيان وكذا حبذا لا يكون فيها التنازع بالاتفاق لعدم الفصل لانه صار كالمركب مع الاشارة قال وكذا فعل التعجب فى ظاهر مذهب سيبويه لما يلزم فيه من الفصل بينه وبين معموله على إعمال الاول (وقيل

يجوز فى التعجب مطلقا) ويغتفر الفصل لامتزاج الجملتين بحرف العطف واتحاد مايقتضى العاملان وعليه المبرد ورجحه الرضى (وقيل) يجوز فيه (بشرط إعمال الثانى) ليزول ماذكر من الفصل المحذور وعليه ابن مالك نحو ما أحسن وأجمل زيدا وأحسن به وأعقل بزيد ورده أبو حيان بأنه حينئذ ليس من باب التنازع اذ شرطه جواز إعمال أيهما شئت فى المتنازع فيه قال فان ورد بذلك سماع جاز (و) منعه (ابن مالك) ووافقه البهاء ابن النحاس وابن أبى الربيع (فى) العامل المكرر المعنى لغرض (التأكيد) نحو

* أتاك أتاك اللاحقون * فهيهات هيهات العقيق وأهله * لان الثانى فى حكم الساقط فلا يعتد به قال أبو حيان ولم يصرح بالمنع فى ذلك أحد سواهم بل صرح الفارسى فى المثال الثانى بأنه من التنازع والاضمار فى أحدهما (و) منعه (الجرمى فيما تعدد معموله) الى اثنين أو ثلاثة وخصه بالمتعدى الى واحد قال لانه لم يسمع من العرب فى ذوات الثلاثة وباب التنازع خارج عن القياس فيقتصر فيه على المسموع والجمهور قالوا سمع فى الاثنين حكى سيبويه متى رأيت أو قلت زيدا منطلقا ويقاس عليه الثلاثة كما جاز توالى المبتدآت وان لم يسمع لانه قياس أصولهم فيقال فى إعمال الاول أعلمنى وأعلمته اياه اياه زيدا عمرا قائما وفى إعمال الثانى أعلمنى وأعلمته زيدا عمرا قائما إياه إياه هنا (وجوز بعضهم فى لعل وعسى) قال فى الارتشاف تقول لعل وعسى زيد أن يخرج على إعمال الثانى ولو أعمل الأول لقال لعل وعسى زيدا خارج (و) جوزه (السيرافى فى مصدرين) نحو قولهم

أرواح مودع أم بكور * أنت فانظر لأى ذاك تصير

(ومنعه الجمهور) قال فى النهاية فاذا قلت سرنى الزامك وزيارتك زيدا وجب نصب زيدا بالثانى ولا يجوز بالاول للفصل بين المصدر ومعموله (وقال أبو حيان) فى الارتشاف (ينبغى أن يجوز فيما بمعنى الامر او بمعنى (الخبر) باعمال أيهما شئت (ويقع) التنازع (فى كل معمول الا المفعول له والتمييز وكذا الحال) لانها لاتضمر (خلافا لابن معط) قال فى الارتشاف فانه جوز التنازع فيها ولكن يقول فى مثل ان تزرنى الفك راكبا على إعمال الاول إن تزرنى أزرك فى هذه الحال راكبا على معنى إن تزرنى راكبا الفك فى هذه الحال ولا يجوز الكناية بضمير عنها والاجود اعادة لفظ الحال كالاول انتهى (و) منعه (ابن خروف) وابن مالك (فى سببى مرفوع) قالا فلا تنازع فى نحو زيد منطلق مسرع أخوه وقول كثير

*وعزة ممطول معنى غريمها * لانك لو قدرته لاسندت أحد العاملين الى السببى وأسندت الآخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباطه بالمبتدإ لانه لم يرفع ضميره وذلك ممنوع فيحمل البيت على أن المتأخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين المتقدمين وفى كل منهما ضميرهما وما بعدهما خبر عن الاول بخلاف السببى المنصوب فيكون فى التنازع نحو زيد أكرم وأفضل اياه لانه يحذف ولا يضمر قال أبو حيان وما قالاه لم يذكره معظم النحويين (و بعضهم فى المضمر) قال فى الارتشاف وأجازه أكثرهم ﴿ الاشتغال ﴾ أى هذا مبحثه (هو أن يتقدم اسم و ينصب ضميره أو ملابسه) كالمضاف الى ضميره وصلته المشتمل نحو زيدا ضربته وزيدا ضربت أخاه وهندا أكرمت الذى يحبها بخلاف مالو تأخر الاسم بعد الضمير نحو ضربته زيدا على البدل أو زيدا على الابتداء فليس من الباب وفاعل ينصب قولى (عامل جائز العمل فيما قبله) لو لم يشتغل بما بعده كالفعل واسمى الفاعل والمفعول بخلاف فعل التعجب وأفعل التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل وكذا المصدر وفيه خلاف يأتى اذ مالا يصح أن يعمل فى شئ لايصح أن يفسر عاملا فيه ومن صور مالا يجوز أن يعمل فيما قبله مفاهيم قولى (غير صلة) نحو زيدا أنا الضاربه (ولا شبهها) وهو الصفة والمضاف الى فعل تشبيها بها فى تتميم ما قبلها بها نحو ما رجل تحبه يهان و زيد يوم تراه تفرح (ولا مسند لضمير السابق المتصل) نحو أزيدا ظنه ناجيا بمعنى ظن نفسه لما فيه من تفسير الفاعل العمدة بالمفعول

الذى حقه أن يكون فضلة فان انفصل الضمير نحو زيد الم يظنه ناجيا إلا هو جاز لان المنفصل كالأجنبي فاشبه نحو زيد الم يظنه ناجيا الا عمرو (ولا تالى استثناء) نحو ما زيدا الا يضرب به عمرو (أو) تالى (معلق) أى حرف من أدوات التعليق نحو زيد كيف وجدته وزيد ما أضرب به عمرو ولأضربنه وزيد انى أكرمه والدرهم لمعطيك عمرو (أو) تالى (حرف ناسخ) نحو زيد ليتنى أكرمه (أو) تالى (كم) الخبرية نحو زيد كم لقيته اجراء لها مجرى كم الاستفهامية (أو) تالى (واو الحال) نحو جاء زيد وعمرو يضرب به بشر فرارا من تقدير المضارع بعدها (وفى الشرط) نحو زيد ان زرته يكرمك (والجواب) نحو زيدا ان يقم أكرمه (وتالى لا) النافية من المعلقات نحو زيد لا أضرب به وزيد والله لا أضرب به (أو) تالى حرف (تنفيس) نحو زيد سأضرب به أو سوف أضرب به (خلاف مبنى على تقدم معمولها) فمن أجازه فيها جوز الاشتغال والنصب فى الاسم السابق ومن منعه فيها منعه وأوجب الرفع والاصح فى الشرط والجواب المنع وفى لا التفصيل وهو المنع فى جواب القسم دون غيره (و) فى التنفيس الجواز فى تالى (اذا الفجائية) نحو خرجت فاذا زيد يضرب به عمرو (وليتما) نحو ليتما زيدا أضرب به (خلاف ايلائها الفعل) فمن جوزه جوز الاشتغال والنصب ومن لا وهو الاصح عند ابن مالك فيهما فلا ومن فصل فى اذا بين اقترانها بقد وعدمه فصل هنا (والاصح منعه فى مفصول) من الفعل (بأجنبي) نحو زيد أنت تضرب به وهند عمرو يضرب بها فلا ينصب اذ المفصول لا يعمل فلا يفسر وجوزه الكسائى قياسا على اسم الفاعل أجاز وازيدا أنت ضارب وفرق المانعون بان اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد فصار أنت ضارب بمنزلة ضربت فكأنه لم يفصل بين العامل والمعمول بشئ بخلاف الفعل (و) الاصح منعه (فى تالى أداة تحضيض أو عرض أو تمن بألا) نحو زيد هلا ضربته وعمر ألا تكرمه والعون على الخير ألا أجده بناء على ان الثلاثة لها الصدر إجراء لها مجرى الاستفهام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها لان معنى هلا فعلت لم تفعل ومعنى ألا تفعل أتفعل مع ان هلا وألا مركبان من هل والهمزة ولا وجوزه قوم مع اختيار الرفع حكاه فى البسيط وجوزه آخرون مع اختيار النصب وعليه الجزولى (ومنعه قوم فى ليس) بناء على منع تقدم خبرها لعدم تصرفها ونص سيبويه على جوازه بناء على الجواز نحو أزيدا لست مثله (و) فى (كان) نقله فى الارتشاف عن المازنى وبعض الكوفيين (و) منعه (قوم فى الجمع المكسر) من أسماء الفاعلين والمفعولين قالوا لان عمله ملحق ضعيف والاشتغال كذلك باب ملحق فيضعف عن الدخول فيه لانه لا يقوى على أن يفسر ونص سيبويه على جوازه نحو زيدا أنتم ضرابه قال أبو حيان والأحوط أن لا يجوز الا بسماع قال أما الجمع السالم فالقياس الجواز فيه نحو زيدا أنتم ضاربوه وزيدا أنتما ضاربانه والفرق بينه وبين المكسر ان التكسير يبعد عن شبه الفعل ويلحق بالأسماء المحضة (وفى المصدر) أقوال أحدها يجوز دخوله فى باب الاشتغال مطلقا سواء كان بمعنى الامر والاستفهام نحو أما زيدا فضربا اياه وأزيدا ضربا أخاه أم متصلا بحرف مصدرى والفعل نحو زيدا أضربته قائما فيضمن فعلا يفسره المصدر ثانيها لا يجوز مطلقا لأنه لا يتقدم عليه معموله (ثالثها) التفصيل (ان كان بدلا من فعله) وهو الامر والاستفهام (جاز) وان لم يجز تقدم معموله لانه معاقب للفعل وقد تفسر أشياء ولا تعمل (أو متصلا) بحرف مصدرى والفعل (فلا يجوز ثم) اذا الوجوب اضمار الفعل بعدها نحو اذا زيدا تلقاه فأكرمه وان زيدا رأيته فأكرمه وهلا زيدا ضربته ولو زيدا رأيته (أو تلا استفهاما بغير الهمزة) كهل ومن ادلك لقيته ومتى أمة الله تضرب بها لوجوب ايلائها الفعل اذا وقع فى حيزها قال سيبويه اذا اجتمع بعد الاستفهام الاسم والفعل قدم الفعل فان قلت أيهم زيدا ضرب الاشتغل (ويجب نصب الاسم) السابق (ان تلا ما يختص بالفعل) كظرف الزمان المستقبل وأدوات الشرط الجازمة والتحضيض ولو الشرطية (ويختار) نصب الاسم السابق أى يرجح على رفعه بالابتداء الجائز أيضا (ان وليه فعل طلب) وهو الأمر والنهى والدعاء نحو زيدا اضربه وزيدا ليضرب به عمرو

و زيدا لاتضربه وزيد أصلح الله شأنه وسواء فى ذلك الامر المراد بما قبله العموم أو الخصوص (خلافا لابن بابشاذ فى) الامر (المراد) بما قبله (العموم) حيث قال يختار فيه الرفع لشبهه بالشرط لما دخله من العموم والابهام نحو. واللذان يأتيانها منكم فآذوهما . والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما . والجمهور تأولوا الآيتين على الاضمار وان الكلام فى ذلك جملتان والتقدير وفيما فرض عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وخرج بقولى فعل طلب اسم فعله نحو زيدا مناعه فلا نصب فيه كما تقدم (أو) وليه (مصدر له) أى الطلب نحو زيدا ضربا له والله حمدا له (أوولى همز استفهام) سواء كان الفعل الذى ولى الهمز من باب الظن نحو أعبد الله ظننته قائما أم غيره نحو أزيدا ضربته كان الاستفهام عن الفعل كما مثل أم عن الاسم نحو أزيدا ضربته أم عمرا (خلافا للفراء فى باب ظن) حيث أوجب فيه الرفع قال لان من عادة العرب الغاؤها اذا لم يكن فيها الهاء بين اسمين فتوهموا ذلك فيها وفيها الهاء (و) خلافا (لابن الطراوة فى الاستفهام الواقع على الاسم) حيث أوجب فيه الرفع بخلاف الاستفهام الواقع على الفعل (و) خلافا (للاخفش فى إلحاق سائر الأدوات) بالهمزة فى تجويز الرفع أيضا ووجه تخصيصها بذلك عند الجمهور انها الاصل ولها مزية على سائر أدواته فان تأخر الهمز عن الاسم نحو زيدا أضربته لم يجز النصب لما تقدم (و) خلافا للاخفش أيضا (فى المفصول) من همز الاستفهام (بغير ظرف) حيث جوز نصبه نحو أأنت زيدا تضربه وسيبويه على المنع لبعده من الفعل فان كان الفصل بظرف أو مجرور جاز مع اختياره اتفاقا لاتساعهم فيهما نحو أكل يوم زيدا تضربه وأفى الدار زيدا ضربته قال أبو حيان وكذا الفصل بالعاطف نحو أوزيدا ضربته (أو) ولى (حرف نفى لايختص) نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا قتلته قياسا على همزة الاستفهام (وقيل الرفع فيه أرجح) من النصب وعليه أبو بكر بن طاهر ونسب لظاهر كلام سيبويه (وثالثها) عما (سواء) وعليه ابن الباذش وخرج بحرف النفى فعل وهو ليس فان تاليها يجب رفعه اسما لها وبقولنا لايختص المختص وهو لم ولما ولن ويصير الفعل فيه كالاستفهام نحو ما أنت زيدا ضربته ذكره أبو حيان (أو) ولى (حيث) نحو حيث زيدا تلقاه يكرمك ووجه اختياره النصب انها فى معنى حروف المجازاة (أو) ولى (عاطفا على) جملة (فعلية) سواء كان الفعل متعديا أم متصرفا تاما أم ضد ذلك نحو لقيت زيدا وعمرا كلمته ولست أخاك وزيدا أعينك عليه وكنت أخاك وعمرا كنت له أخا وانما رجح النصب للمشاكلة (أو أوهم الرفع وصفا مخلا) فيتخلص بالنصب من ابهام غير الصواب نحو. إنا كل شئ خلقناه بقدر . اذ رفع كل يوهم كون خلقناه صفة مخصصة فلا يدل على عموم خلق الأشياء بقدر (أو أجيب به استفهام منصوب) نحو زيدا ضربته جوابا لمن قال أيهم ضربت (أو مضاف اليه) نحو ثوب زيد لبسته جواب من قال ثوب أيهم لبست (قيل أو وليه لم أو لن أو لا) نحو زيدا لم أضربه وبشرا لن أكرمه وزيدا لا أضربه قال ابن السيد (أو تقدمه) ما هو (فاعل فى المعنى) بأن كان الاسم المتقدم على المشتغل عنه وفاعل المشغول دالين على شئ واحد نحو أنا زيدا ضربته وأنت عمرا كلمته قاله الكسائى والاصح فى الصور الاربع اختيار الرفع (ويستويان) أى النصب والرفع (فى المعطوف على جملة ذات وجهين) أى اسمية الصدر فعلية العجز لتعادل المشاكلة نحو زيد ضربته وعمرو أكرمته وهند ضربتها وزيدا كلمته فى دارها فالنصب عطفا على العجز والرفع عطفا على الصدر (فان خلا) المعطوف (من عائد لها) اى لمبتدإ الجملة المعطوف عليها (فثالثها الاصح) وعليه الجمهور (ان كان) العطف (بالفاء صحت المسئلة) لحصول الشرطية بما فيها من السبب وان كان بغيرها فلا وأولها يجوز مطلقا نحو هند ضربتها وعمرا أكرمته وثانيها لايجوز مطلقا لان المعطوف على الخبر خبر فيشترط له وجود الرابط (والرابع) يجوز ان كان العطف بالفاء كقول الجمهور (أو الواو) لما فيها من معنى الجمع (ويرجح الرفع بالابتداء فيما عدا ذلك) نحو زيد رأيته وان زيد لقيته «مسئلة» (ملابسة

الضمير بنعت) نحو هندا أكرمت رجلا يحبها (أو) عطف (بيان) نحو زيدا ضربت عمرا أخاه (أو) عطف
(نسق بالواو وغير معاد معه) العامل نحو زيدا ضربت عمرا أخاه (قيل أو ثم أو أو) نحو زيدا رأيت عمرا ثم أخاه
أو أو أخاه (كهى بدونه) بخلاف العطف بغير الثلاثة وكذا بغير الواو على الاصح لاختصاصها بمعنى الجمع وبخلاف
البدل لانه على تكرار العامل فضلوا الجملة الواقعة خبرا من الربط وبخلاف ما اذا أعيد العامل (والنصب هنا)
أى فى باب الاشتغال (قال الجمهور بفعل واجب الاضمار من لفظ الظاهر) إن أمكن كما فى الأمثلة السابقة
(أو معناه) ان لم يمكن نحو ان زيدا مررت به فأحسن اليه فيقدر ان جاوزت زيدا مررت به (مقدما) على الاسم
(خلافا للبيانيين) فى قولهم بتقديره مؤخرا (و) قال (الكسائى) النصب (بالظاهر) أى الفعل المؤخر على
كونه ملغى (غير عامل فى الضمير) بان يلغى ورد بأن الضمير قد لا يتعدى اليه الفعل الا بحرف جر فكيف يلغى
وينصب الظاهر وهو لا يتعدى اليه أيضا الا بحرف جر نحو زيدا غضبت عليه وأيضا فلا يمكن الالغاء فى السبب
لانه مطلوب الفعل فى الحقيقة نحو زيدا ضربت غلام رجل يحبه (و) قال (الفراء) الفعل (عامل فيهما) أى فى
الاسم والضمير معا ورد بلزوم تعدى الفعل المتعدى الى واحد الى اثنين والمتعدى الى اثنين الى ثلاثة وهو خرم
للقواعد (وجوزه قوم) فى المشتغل عنه بمجرور نحو زيد مررت به (جر السابق بما جر الضمير) فيقال بزيد
مررت به وقرئ «وللظالمين أعد لهم عذابا أليما» والجمهور على المنع لان الجار منزل من الفعل منزلة الجزء منه
لانه يصل به الى معموله كما يصل بهمزة النقل فكما لا يجوز اضمار بعض اللفظة وإبقاء بعضها لا يجوز هذا والقراءة
مؤولة على تعلق اللام بأعد الظاهر ولهم بدل منه (ويجوز رفعه) أى المشتغل عنه مطلقا (باضمار كان
أو فعل للمجهول خلافا لابن العريف لا بمطاوع خلافا لابن مالك) حيث قال اذا كان للفعل المشتغل مطاوع جاز
أن يضمر ويرفع به السابق كقول لبيد * فان أنت لم ينفعك علمك فانتسب * قال فأنت فاعل لم ينفع
مضمرا وجاز اضماره لانه مطاوع ينفع والمطاوع يستلزم المطاوع ويدل عليه قال أبو حيان وهذا منعه أصحابنا
وأولوا البيت على انه مما وضع فيه ضمير الرفع موضع ضمير النصب أو رفع باضمار فعل يفسره المعنى وليس من
باب الاشتغال (واختلف هل شرط الاشتغال أن ينتصب الضمير والسابق من جهة واحدة) فقيل نعم وعليه
الفارسى والسهيلى والشلوبين فى أحد قوليه فان كان نصب الضمير على المفعولية شرط نصب السابق عليها
أو الظرفية فكذلك ولا يجوز نصب الضمير على المفعولية مثلا والسابق على المفعول له أو الظرف فلا يقال زيدا
قمت اجلالا له أو زيدا جلست مجلسه وقيل لا يشترط ذلك وعليه سيبويه والاخفش والشلوبين فى آخر قوليه قال
سيبويه أعبد الله كنت مثله أى أأشبهت عبد الله فانتصب السابق مفعولا والمتأخر خبرا لكان «خاتمة»
الاشتغال فى الرفع) بأن يكون فى الاسم على الابتدائية أو على إضمار فعل (كالنصب فيجب الابتداء فى زيد قام)
لعدم تقدم ما يطلب الفعل لزوما أو اختيارا (خلافا لابن العريف) أبى القاسم حسين بن الوليد حيث جوز فيه
الفاعلية باضمار فعل يفسره الظاهر قال أبو حيان وهى نزعة كوفية أى لبنائه على جواز تقدم الفاعل على
الفعل (ويرجح الابتداء فى) نحو (خرجت فاذا زيد قد ضرب به عمرو) لرجحان مرفوع الاسم بعد اذا وجواز
وقوع الفعل مع قد بعدها بقلة (وتجب الفاعلية فى) نحو (إن زيد قام) لما تقدم من اختصاص أدوات الشرط
بالفعل (خلافا للاخفش) فى قوله بجواز الابتداء أيضا مع رجحان الفاعلية عنده (وترجح الفاعلية (فى)
نحو (أزيد قام خلافا للجرمى) فى قوله بجواز الابتداء فيه (ويستويان) أى الابتداء والفاعلية (فى أزيد قام
وعمرو قعد) لان الجملة الاولى ذات وجهين فالابتداء عطفا على الصدر والفاعلية عطفا على العجز (وجوز قوم
نصب) نحو (أزيد ذهب به على اسناد ذهب الى المصدر) أى الى ضميره وهو الذهاب وكأنه قيل أذهب هو أى

الذهاب بزيد فيكون به فى موضع نصب وضعفه ابن مالك بأنه مبنى على الاسناد الى المصدر الذى تضمنه الفعل ولا يتضمن الفعل الا مصدرا غير مختص والاسناد اليه منطوقا به غير مقيد فكيف اذا لم يكن منطوقا به وسيبويه والجمهور على منع النصب (وشرط المشغول عنه قبول الاضمار فلا يصح) الاشتغال (عن حال وتمييز ومصدر مؤكد ومجرور بالا بمجرور المضمر) كحتى والكاف جزم بذلك أبو حيان فى شرح التسهيل قال بخلاف الظرف والمفعول له والمجرور والمفعول معه فيجوز الاشتغال عنها نحو يوم الجمعة لقاؤك فيه والله أطعمت له والخشبة واستوى الماء واياها قال وأما المصدر فان اتسع فيه جاز الاشتغال عنه نحو الضرب الشديد ضربته زيدا وكذا المفعول المطلق لانه مفعول وان كان مفعولا له على الاضمار ان جوزناه جاز والا فلا

﴿ الكتاب الخامس فى التوابع وعوارض التركيب ﴾

حد ابن مالك فى التسهيل التابع فقال هو ماليس خبرا من مشارك ماقبله فى اعرابه وعامله مطلقا فخرج بالقيد الاخير المفعول الثانى والحال والتمييز قال أبو حيان ولم يحده جمهور النحاة لانه محصور بالعد فلا يحتاج الى حد فلذلك قلت (التوابع نعت وعطف بيان وتوكيد وبدل وعطف نسق) لانه إما أن يكون بواسطة حرف فالنسق أولا وهو على نية تكرار العامل فالبدل أولا وهو بالفاظ محصورة فالتأكيد أولا وهو جامد فالبيان أو مشتق فالنعت (واذا اجتمعت رتبت كذلك) بأن يقدم النعت لانه كجزء من متبوعه ثم البيان لانه جار مجراه ثم التأكيد لانه شبيه بالبيان فى جريانه مجرى النعت ثم البدل لانه تابع كلا تابع لكونه مستقلا ثم النسق لانه تابع بواسطة ولهذا ناسب ذكرها فى الوضع على هذا الترتيب بخلاف ابتداء التسهيل بالتوكيد فيقال جاء أخوك الكريم محمد نفسه رجل صالح ورجل آخر وكذا لو كان التأكيد بالتكرر نحو جاء زيد العاقل زيد قال هو بل له و بل طو يله (وقدم قوم التأكيد على النعت) فيقال قام زيد نفسه الكاتب ورد بأن التأكيد لا يكون الا بعد تمام البيان ولا يحصل ذلك الا بالنعت (وينبغى تقديم) عطف (البيان) لانه أشد فى التبيين من النعت اذ لا يكون لغيره والنعت يكون مدحا وذما وتأكيدا (وتتبع) كلها (المتبوع فى الاعراب ثم قال المبرد وابن السراج وابن كيسان العامل فى الثلاثة الاول) النعت والبيان والتأكيد (عامله) أى المتبوع ينصب عليها انصبابة واحدة (وعزى للجمهور وقال الخليل وسيبويه والاخفش والجرمى) العامل فيها (التبعية) ثم اختلف (فقيل) المراد التبعية (من حيث المعنى) أى اتحاد معنى الكلام اتفق الاعراب أو اختلف (وقيل) المراد الاتحاد (من حيث الاعراب ولو اختلفت جهته وقيل) اتحاد الاعراب (بشرط اتحادها) أى جهته بأن تكون العوامل من جنس واحد ولا تكون مختلفة (والاكثر) على (أن العامل فى البدل مقدر بلفظ الاول) فهو من جملة ثانية لا من الأولى لظهوره فى بعض المواضع كقوله تعالى. للذين استضعفوا لمن آمن منهم . ومن النخل من طلعها . من المشركين من الذين فرقوا دينهم . لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم . (وقيل هو) العامل (نيابة عنه) أى عن المقدر حكاه أبو حيان عن ابن عصفور قال لما حذفت العرب عامل البدل عوضت منه العامل فى المبدل منه فتولى من العمل ما كان يتولاه ذلك المحذوف كما انهم لما عرفوا الظرف والمجرور فى نحو زيد عندك قائما فى الدار جالسا من مستقر المحذوف توليا من العمل ماله فنصبا الحال ورفعا الضمير (وقيل) هو العامل (أصالة) من غير نية تكرار عامل وعليه المبرد وابن مالك (و) الاكثر على أن العامل (فى النسق الاول بواسطة الحرف وقيل) العامل فيه (مقدر بعد الحرف (وقيل) العامل فيه (الحرف) نفسه وثمرة الخلاف فى الوقف على المتبوع (ولو قيل العامل فى الكل المتبوع لكان له شواهد) تؤيده منها قولهم ان المبتدأ عامل فى الخبر والمضاف عامل فى المضاف اليه ولم أر أحدا قال بذلك هنا (ويجوز فصلها) أى التوابع (من المتبوع بغير مباين محض) كمعمول الوصف نحو.

ذلك حشر علينا يسير والموصوف نحو. سبحان الله عما يصفون عالم الغيب. والعامل فيه نحو أزيدا ضربت القائم والمفسر نحو. ان امرؤ هلك ليس له ولد. والمبتدأ الذى خبره فى متعلق الموصوف نحو. أفى الله شك فاطر السموات والارض. والخبر نحو زيد قائم العاقل وجواب القسم نحو. بلى وربى لتأتينكم عالم الغيب. والاعتراض نحو. وانه لقسم لو تعلمون عظيم. والاستثناء نحو ماجاءنى أحد الازيدا خير منك ومن الفصل بين التأكيد والمؤكد. ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن. ومن العطف والمعطوف. وامسحوا برؤسكم وأرجلكم. بين الأيدى والأرجل وحسن ذلك أن المجموع عمل واحد وقصد الاعلام بترتيبه وبين البدل والمبدل منه. قم الليل الاقليلا نصفه. ولا يجوز الفصل بمباين محض أى أجنبى بالكلية من التابع والمتبوع فلا يقال مررت برجل على فرس عاقل أبلق وشذ قوله

قلت لقوم فى الكنيف تروحوا * عشية بتنا عند ماوان رزح

(لا نعت) منعوت (مبهم ونحوه) مما لا يستغنى عن الصفة أى لا يجوز الفصل فيه فلا يقال فى ضرب هذا الرجل زيد وطلعت الشعرى العبور ضرب هذا زيد الرجل والشعرى طلعت العبور قال فى شرح الكافية ومنه المعطوف المقدم مالا يستغنى عنه من الصفات نحو ان أمرأ ينصح ولا يقبل خاسر فلا يجوز الفصل بخاسر بين ينصح ومعطوفه لانهما جزآ صفة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر وكذا كل نعت ملازم التبعية كأبيض يقق ونحوه ومنه توابع التوكيد أجمع ومابعده لا يفصل بينها وبين كل (ولا التأكيد) أى لا يفصل بينه وبين المؤكد (باما على الاصح) فلا يقال مررت بقومك إما أجمعين وإما بعضهم ولا مررت بهم إما كلهم وإما بعضهم وأجازه الكسائى والفراء (ولا يقدم معمولها) أى التوابع على المتبوع لان المعمول لا يحل الا فى موضع يحل فيه العامل ومعلوم ان التابع لا يتقدم على المتبوع (خلافا للكوفيه) فى نحو بزعم ذلك فيقال هذا طعامك رجل يأكل ووافقهم الزمخشرى فى قوله تعالى. وقل لهم فى أنفسهم قولا بليغا. فجعل فى أنفسهم متعلقا ببليغا

﴿النعت﴾ أى هذا مبحثه قال أبو حيان والتعبير به اصطلاح الكوفيين وربما قاله البصريون والاكثر عندهم الوصف والصفة (تابع مكمل لمتبوعه لدلالته على معنى فيه أو فى متعلق به) فخرج بالمكمل البدل والنسق وبما بعده المشار بأول تسمية الى الجارى عليه وبالثانى الى المسند الى سببيه التوكيد والبيان (ويرد مدحا) نحو. الحمد لله رب العالمين. الآيات (وذما) نحو. أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. (وترحما) نحو لطف الله بعباده الضعفاء (وتوضيحا) أى إزالة للاشتراك العارض فى المعرفة نحو مررت بزيد الكاتب (وتخصيصا) فى النكرة نحو. فتحرير رقبة مؤمنة. (وتوكيدا) نحو. لا تتخذوا إلهين اثنين. (وغير ذلك) كالتعميم نحو ان الله يحشر الناس الأولين والآخرين ومقابله نحو. الصلاة الوسطى. والتفصيل نحو مررت برجلين عربى وعجمى (ويوافق متبوعه تعريفا وتنكيرا) سواء كان معناه له أو لما بعده فهو كما قال ابن مالك أولى من التعبير بمنعوته لانه انما يصدق حقيقة على الاول ولانه يشمل المقطوع ولا تجب الموافقة فيه ولا يطلق عليه تابع وانما وجبت الموافقة فى ذلك حذرا من التدافع بين ما هما فى المعنى واحد لان فى التعريف ايضاحا وفى التنكير إبهاما والنعت والمنعوت فى المعنى واحد فتدافعا (وشرط الجمهور أن لا يكون أعرف) من متبوعه بل دونه أو مساويا له نحو رأيت زيدا الفاضل والرجل الصالح نعم يجوز كونه أخص نحو رجل فصيح ولحان وغلام يافع ومراهق وقال الفراء يوصف الاعم بالاخص نحو مررت برجل أخيك. وابن خروف توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة من غير ملاحظة تخصيص ولا تعميم قال وماذهب اليه الجمهور دعوى بلا دليل (وجوز الكوفية التخالف فى المدح والذم) ومثلوا بقوله تعالى. ويل لكل همزة لمزة الذى جمع. فجعلوا الذى صفة لهمزة (و) جوز (الاخفش

وصف النكرة بالمعرفة اذا خصصت) قبل ذلك بالوصف وجعل منه قوله تعالى . فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان قال الأوليان صفة لآخران لانه لما وصف تخصص (و) جوز (قوم عكسه) أى وصف المعرفة بالنكرة (مطلقا) ومثل بقوله * وللمغنى رسول الزور قواد * قال قواد صفة المغنى (و) جوز أبو الحسين (ابن الطراوة) وصف المعرفة بالنكرة (اذا كان الوصف خاصا بالموصوف) لا يوصف به غيره كقوله * فى أنيابها السم ناقع * قال ناقع صفة للسم وأجيب بالمنع فى الجميع باعرابها أبدالا (وهو) أى النعت (فى الافراد والتذكير وفروعهما) أى التثنية والجمع والتأنيث (كما مر فى) مبحث إعمال (الصفة) المشبهة فان رفع ضمير المنعوت بأن كان معناه له نحو مررت برجلين قارئين أو لبيبه ولم يرفع الظاهر نحو مررت بامرأة حسنة الوجه وبرجال حسان الوجوه وجبت المطابقة فى ذلك أو رفعه فكالمسند الى الفعل يجب افراده فى الاصح وتأنيثه حيث الظاهر حقيقى ورجح حيث هو مجازى على التفصيل الآتى فى التانيث (ويكون) النعت (جملة كالصلة) فلا تكون الاخبرية ونحو * جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط * مؤول على حذف الوصف أى مقول فيه هل رأيت ومنه قول أبى الدرداء وجدت الناس أخبر تقله * أى مقولا فيهم ويجب معها العائد كعائد الموصول (و) لكن (حذف عائدها) هنا (كثير) وفى الخبر قليل وفى الصلة أكثر (١) «مسئلة» (لا ينعت الضمير ولا) ينعت (به) مطلقا اما الاول فلانه اشارة بحرف واحد أو حرفين الى ظاهر تقدم ذكره والاشارة لا تنعت بل المشار اليه الظاهر المتقدم ولان النعت فى الاصل ايضاح أو تخصيص ولا اضمار الابعد معرفة لا إلباس فيها وأما الثانى فلانه ليس بمشتق ولا مؤول به فلا يتصور رفعه اضمار يعود على منعوته ولانه أعرف المعارف وتقدم اشتراط أن لا يكون النعت أعرف (وجوز الكسائى نعت) مضمر (الغائب) اذا كان (لمدح أو ذم أو ترحم) كذا نقله عنه الناس كما قال أبو حيان واحتج بقوله تعالى . قل ان ربى يقذف بالحق علام الغيوب . وقولهم مررت به المسكين وقولهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وقوله * فلا تلمه أن ينام البائسا * وغيره خرج ذلك على البدل قال ابن مالك وفيه تكلف (وقيل) انه أجازه (اذا تقدم المظهر) كذا نقله عنه النحاس والفراء (وكذا كل متوغل فى البناء) لا ينعت ولا ينعت به كاسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية والآن وقبل وبعد (غير ما مر) انه ينعت أو ينعت به منها وكذلك ما ومن النكرتان وذو الطائية والموصول المقرون بأل (والمصدر) الذى (للطلب) نحو ضربا زيدا وسقيا لك لا ينعت لانه بدل من الفعل ولا ينعت به لانه طلب (قال

(١) هكذا وجد بياض فى عدة نسخ منها نسخة بخط المؤلف بمكتبة المرحوم الشيخ ابراهيم السقا ووجد بهامش بعض النسخ تنبيه هكذا نصه اعلم ان هنا سقطا متنا وشرحا أكثر من صفحة وقد كتبت المتن من بعض المتون مجردا ريثما راجع نسخة أخرى من الشرح وهذا نص المتن ويكون جملة كالصلة وحذف عائدها كثير وفى نيابة أل عنه خلف ولا تدخلها الواو خلافا للزمخشرى وانما ينبع به نكرة قيل أو ذو أل الجنسية ومفردا مشتقا أو جار مجراه باطراد كاسماء النسب والاشارة والموصول المبدوء بهمز وذو الطائية ورجل بمعنى كامل ومضافا الصدق وسوء بمعنى صالح وطالح وأى وجد وحق وذى الخبرية مضافات ككل وغير مطرد كثيرا كالعدد ومصدر الثلاثى بتقدير مضاف وقال الكوفية بتأويله بمشتق وقليلا كمصدر غيره وكالمقدار وجنس ما صنع منه وأعيان مؤولة وسمع عاشئت من كذا النكرة والاصح ان ما فيه شرطية جوابها محذوف والتزم يونس رفع متلو النكرة مضافا رافعا الاجنبى مستقبلا ونصبه حالا وعيسى رفع العلاج مطلقا ونصب غيره حالا واتباعه مستقبلا والفراء نصب العلاج حالا واتباع غيره وجوز سيبويه الكل مطلقا واتفقوا على اتباع المنون وجرى المنسوب كالمشتق دون ماعداه الا شذوذا

الكوفية والزجاج والسهيلي ومنه) أي مما لاينعت ولاينعت به (الاشارة) أما الثاني فلانه جامد ولايتصور فيه الاضمار وأما الاول فلان غالب مايقع بعده جامد قال السهيلي فالاولى جعله بيانا وان سماه سيبويه صفة فتسامح كما سمى بذلك التوكيد والبيان في غير موضع واختاره ابن مالك وأكثر البصريين على انه ينعت وينعت به نحو. بل فعله كبيرهم هذا. أرأيتك هذا الذي كرمت علي. (و) لكن (لاينعت عند المجوز له الابذي أل) أما غير المضاف من المعارف فواضح انه لاينعت به وأما المضاف فلأن النعت مع منعوته كاسم واحد واسم الاشارة لايضاف فكذا منعوته ولوحظ في ذي أل معنى الاشتقاق على ان معنى قولك هذا الرجل هذا الحاضر المشار اليه (فان كان) الواقع بعده (مشتقا ضعف وينعت فقط) أي ولاينعت به (العلم) لانه ليس بمشتق وضعا ولاتأويلا (والأجناس) مادامت على موضوعها كرجل وسبع (وعكسه) أي ينعت به ولاينعت (أي) كما سبق (وما) من كل وجد وحق (ومنه مالايقع الاتابعا كخالدة تالدة وحسن بسن) وشيطان ليطان أي كالاسم الثاني من المذكورات قال أبوحيان وهي محفوظة لايقاس عليها قلت ألف فيها ابن فارس كتابا (قيل ومنه الموصول) لانه كجزء كلمة اذلايتم الابصلته وجزء الكلمة لاينعت والأصح ان المقرون بأل منه يوصف كما يوصف به ويصغر ويثنى ويجمع وكذاما ومن تقول جاءني من في الدار العاقل ونظرت الى مااشتريت الحسن (قيل ومنه الوصف) قال ابن جني من خواص الوصف أن لايقبل الوصف لانه بمنزلة الفعل والجملة وان كثرت الصفات فهي للاول وقال غيره لانه من تمام الأول فكأنه بعضه ورد بأن المضاف والمضاف اليه كذلك ولا خلاف في وصفهما والاصح انه قد يوصف مطلقا لانه اسم وكل اسم في الحقيقة قابل للوصف فلا يرد بشبه ضعيف وقد أجاز سيبويه يازيد الطويل ذو الجمة على جعل ذي الجمة نعتا للطويل وجعل صائما من قوله ٭ لدى فرس مستقبل الريح صائم ٭ صفة لمستقبل وهو عامل (وثالثها يوصف ان دل على جوده دليل) قاله السهيلي كأن يكون خبر المبتدإ أو بدلا من اسم جامد بخلاف ما اذا كان نعتا فيقوى فيه معنى الفعل حينئذ بالاعتماد فلاينعت (ورابعها) يوصف (ان لم يعمل) عمل الفعل لبعده حينئذ عن الفعل بخلاف ما اذا عمل ٭ مسئلة ٭ (يفرق نعت غير الواحد) أي المثنى والجمع (بالواو ان اختلف) نحو مررت برجل كريم وبخيل (والا) بان اتفق (جمع) بينهما في اللفظ نحو مررت برجلين كريمين (وغلب التذكير والعقل وجوبا عند الشمول) نحو مررت بزيد وهند الصالحين وبرجل وامرأة عاقلين واشتريت عبدين وفرسين مختارين (واختيارا عند التفصيل) نحو مررت بانسانين صالح وصالح ويجوز وصالحة وانتفعت بعبيد وأفراس سائقين وسابقين ويجوز وسابقات (فان تعدد العامل وجب القطع الى الرفع) باضمار مبتدإ (وكذا النصب بفعل لائق واجب الاضمار في غير تخصيص) سواء اختلف العمل نحو مررت بزيد ولقيت عمرا الكريمان أو الكريمين أم اتحد واختلف جنس الكلام في المعنى نحو قام زيد وهل خرج عمر العاقلان أو اتفق واختلف جنس العامل كأن يكونا مرفوعين هذا على الفاعلية وهذا على الابتداء أو منصوبين هذا على المفعولية وهذا على الظرفية أو مجرورين هذا بحرف وهذا باضافة نحو هذا زيد وقام عمر والظريفان أو الظريفين (وجوزقوم) منهم الاخفش (الاتباع اذا اتحد العمل لاجنس العامل وتقارب المعنى) وهو القسم الاخير مما ذكر (و) جوز (الكسائي) والفراء الاتباع (اذا تقارب المعنى) أي معنى العاملين (وان اختلفا) في العمل نحو رأيت زيدا ومررت بعمرو الظريفين لان المرور في معنى الرؤية ومررت برجل معه رجل قائمين لانه قدمر بهما جميعا لكن الكسائي يتبع الثاني والفراء يتبع الأول وقولي في غير تخصيص راجع الى وجوب إضمار الفعل فان نعت التخصيص يجوز فيه اظهاره نحو أعني (فان اتحدا) أي العاملان جنسا وعملا (جاز) الاتباع (عند الجمهور) سواء اتفقا لفظا ومعنى نحو قام

زيد وقام بكر العاقلان أو اختلفا فيهما نحو أقبل زيد وأدبر عمرو العاقلان أو اتفقا لفظا فقط نحو وجد زيد على عمرو ووجد بكر الضالة العاقلان أو معنى فقط نحو ذهب زيد وانطلق خالد العاقلان وذهب ابن السراج الى وجوب القطع فى الجميع الا انه فصل فى الاولى فقال ان قدرت الثانى عاملا فالقطع أو توكيدا والعامل هو الأول جاز الاتباع ووافقه المبرد فى الثانية والثالثة قال أبو حيان ومقتضى مذهب سيبويه انه لا يجوز الاتباع لما انجر من جهتين كاختلاف الحرف والاضافة نحو مررت بزيد وهذا غلام بكر الفاضلين وكاختلاف الحرفين نحو مررت بزيد ودخلت الى عمرو الظريفين وكاختلاف معنى الحرفين نحو مررت بزيد واستعنت بعمر والفاضلين أو الاضافتين نحو هذه دار زيد وهذا أخو عمرو الفاضلين (وان كان العامل واحدا جازا) أى الاتباع والقطع (ان لم يختلف العمل) نحو قام زيد وعمرو العاقلان بخلاف ما اذا اختلف فيتعين القطع سواء اختلفت النسبة اليهما من حيث المعنى نحو ضرب زيد عمرا العاقلان أم اتحدت وقال الفراء وابن سعدان يجوز الاتباع فى الاخيرة ثم قال الفراء يجب اتباع المرفوع تغليباله وقال ابن سعدان يجوز اتباع كل منهما نحو خاصم زيد عمرا الكريمان والكريمين لان كلا منهما مخاصم ومخاصم فهو فاعل ومفعول قال أبو حيان ورد بأنه لا يجوز ضارب زيد هندا العاقلة بالرفع على الاتباع اجماعا فكما لا يجوز فى نعت الاسم اذا أفرد الحمل على المعنى لا يجوز اذا ضممته الى غيره ويجوزان) أى الاتباع والقطع (فى نعت غير مبهم ان لم يكن ملتزما ولا مؤكدا قال يونس ولا ترحما) نحو الحمد لله الحميد أى هو . وامرأته حمالة الحطب . أى أذم . والمقيمين الصلاة . أى أمدح واللهم الطف بعبدك المسكين أى أرحم على رأى الجمهور بخلاف نعت المبهم نحو مررت بهذا العالم أو النعت الملتزم نحو نظرت الى الشعرى العبور والمؤكد نحو . لا تتخذوا إلهين اثنين . فلا يجوز فيها القطع (فان كان) النعت (لنكرة شرط) فى جواز القطع (تقدم) نعت (آخر اختيارا) لقول أبى الدرداء نزلنا على خال لنا ذومال وذوهيئة فان لم يتقدم آخر لم يجز القطع الا فى الشعر (لا كونه لغير مدح أو ذم أو ترحم) أى لا يشترط ذلك (فى الاصح) وقال يونس لا يجوز القطع فى الثلاثة ووافقه الخليل فى المدح والذم أما نعت المعرفة فلا يشترط ذلك فيه باتفاق الا ما تقدم عن يونس فى الترحم (وان كثرت نعوت معلوم) لا يحتاج لها فى التمييز (أو منزل منزلته) تعظيما أو غيره (اتبعت) كلها (أو قطعت أو) قطع (بعضها) واتبع بعض (بشرط تقديم المتبع فى الاصح) لأنه الثابت عن العرب لئلا يفصل بين النعت والمنعوت وقيل لا يشترط بل يجوز الاتباع بعد القطع لانه عارض لفظى فلا حكم له وقد قال تعالى . والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكوة . وقالت الخرنق

لا يبعدن قومى الذين هم ٭ سم العداة وآفة الجزر

النازلين بكل معترك ٭ والطيبون معاقد الازر

روى برفعهما ونصبهما ونصب الاول ورفع الثانى وعكسه وهو مما نزل فيه المنعوت منزلة المعلوم تعظيما وأجيب بأن الرفع فيه على رواية نصب الاول وفى الآية على الابتداء أما اذا احتاج المنعوت الى اتباع الجميع أو بعضها فى البيان فانه يجب اتباعه ويقدم فى الثانية على المقطوع واتباعه أيضا أجود (ويجوز تعاطفها) أى المنعوت أى عطف بعضها على بعض متبعة كانت أو مقطوعة قال أبو حيان ويختص بالواو نحو . سبح اسم ربك الأعلى الذى خلق فسوى والذى قدر فهدى والذى أخرج المرعى . قال ولا يجوز بالفاء الا أن دلت على أحداث واقع بعضها على إثر بعض نحو مررت برجل قائم الى زيد فضاربه فقاتله قال

يا ويح ذيابة للحارث ٭ الصابح فالغانم فالآيب

أى الذى صبح العدو فغنم فآب قال السهيلى والعطف بثم فى مثل هذا بعيد جوازه وقال ابن خروف اذا كانت

مجتمعة فى حالة واحدة لم يكن العطف الا بالواو والا جاز بجميع حروف العطف الا حتى وأم وانما يجوز العطف (لاختلاف المعانى) لانه حينئذ ينزل اختلاف الصفات منزلة اختلاف الذوات فيصح العطف فان اتفقت فلا لانه يؤدى الى عطف الشئ على نفسه (وانما تحسن لتباعدها) نحو . هو الاول والآخر والظاهر والباطن . بخلاف ما اذا تقاربت نحو . هو الله الخالق البارئ المصور (ويلى) النعت (إما أولا) لافادة شك أو تنويع أو نحوهما (فيجب تكرارهما) مقرونين (بالواو) نحو مررت برجل إما صالح وإما طالح . وظل من يحموم لابارد ولا كريم . (وقيل لايجب تكرار لا) لانها ليست فى جواب (واذا وصف بمفرد وظرف) أو مجرور (وجملة فالأولى ترتيبها هكذا) كقوله تعالى . وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه . وعلة ذلك أن الأصل الوصف بالاسم فالقياس تقديمه وانما تقدم الظرف ونحوه على الجملة لانه من قبيل المفرد (وأوجبه ابن عصفور اختيارا) وقال لايخالف فى ذلك الا فى ضرورة أو ندور ورد بقوله تعالى . كتاب أنزلناه اليك مبارك وقوله . فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين . (وقدم ابن جنى الصفة الرافعة عليها) أى على الرافعة لان الرافعة شبيهة بالجملة فيقال مررت برجل قائم عاقل أبوه وعلى هذا يليها الظرف (وقدم بعضهم) وهو صاحب البديع الجملة (الفعلية على الاسمية) قال لان الوصف بتلك أقوى منه بهذه قال وأكثر مايوصف من الافعال بالماضى « مسئلة » (لايقدم النعت) على منعوته (خلافا لبعضهم) وهو صاحب البديع (فى) إجازته تقديم نعت (غير مفرد) أى مثنى أو جمع (اذا تقدم أحد متبوعيه) فيقال قام زيد العاقلان وعمرو كقوله * أبى ذاك عمى الا كرمان وخاليا * (ويحذف المنعوت لقرينة) كتقدم ذكره نحو إئتنى بماء ولو باردا واختصاص النعت به كمررت بكاتب وحائض وراكب صاهلا ومصاحبة مايعينه نحو . وألنا له الحديد أن اعمل سابغات . أى دروعا وقصد العموم نحو . ولا رطب ولا يابس . وأجريانه مجرى الاسماء كمررت بالفقيه أو القاضى واشعاره بالتعليل نحو أكرم العالم وأهن الفاسق وكونه لمكان أو زمان نحو جلست قريبا منك وصحبتك طويلا (ويقام نعته مقامه ان لم يكن ظرفا أو جملة) بأن كان مفردا كما مثلنا لتصح مباشرته لما كان المنعوت يباشره (أو كان هما) أى ظرفا أو جملة (والمنعوت بعض ماقبله من مجرور بمن) نحو . وان من أهل الكتاب الا ليؤمنن به . أى وان أحد . ومنا دون ذلك . أى قوم دون وقالوا منا ظعن ومنا أقام أى انسان وقال

* وما الدهر الا تارتان فمنهما * أموت وأخرى ابتغى العيش أكدح

أى تارة (قال ابن مالك أو فى) كقوله

لوقلت ما فى قومها لم تيثم * يفضلها فى حسب وميسم

أى أحد يفضلها وغيره لم يذكر ذلك بل جعله ابن عصفور من الضرائر (والا) بأن لم يكن قرينة أو كان النعت ظرفا أو جملة والمنعوت غير بعض مما قبله أو بعض بلا تقدم من أو فى على رأى ابن مالك (فضرورة) حذفه كقوله *(١) وقصرى شج الانشا ابناح من الشعب * أى نور شج الانشا وقد يوصف به الفرس والغزال وقولك * ومامن البصرة الا يسير الى الكوفة أى رجل وقوله * يرمى بكفى كان من أرمى البشر * وقوله * والله مازيد بنام صاحبه * أى رجل نام وبكفى رجل كان (ويقل حذف النعت) مع العلم به لانه جيء به فى الاصل لفائدة ازالة الاشتراك أو العموم فحذفه عكس المقصود ومما ورد منه . وكذب به قومك . أى المعاندون . انه ليس من أهلك أى الناجين . الآن جئت بالحق . أى الواضح . تدمر كل شئ أى سلطت عليه * فلم أعط شيئا ولم أمنع طائلا *

(١) هكذا بالنسخ التى بأيدينا فليحرر

﴿عطف البيان﴾ أى هذا مبحثه قال أبو حيان وسمى به لانه تكرار الاول لزيادة بيان فكأنك رددته على نفسه بخلاف النعت والتأكيد والبدل وقيل لأن أصل العطف فأصل جاء أخوك زيد وهو زيد حذف الحرف والضمير وأقيم زيد مقامه ولذلك لا يكون فى غير الاسماء الظاهرة ذكره صاحب البسيط والكوفيون يسمونه الترجمة (هو الجارى مجرى النعت) فى تكميل متبوعه (توضيحا وتخصيصا قيل وتوكيدا) فالأول فى المعارف نحو جاء أخوك زيد والثانى فى النكرات نحو . من شجرة مباركة زيتونة . والثالث فى المكرر بلفظه نحو * لقائل يا نصر نصر نصرا * قال ابن مالك والأولى عندى جعله توكيدا لفظيا لان عطف البيان حقه أن يكون للاول به زيادة وضوح وتكرير اللفظ لا يتوصل به الى ذلك وفارق بما ذكرناه سائر التوابع الا النعت (لكن يجب جموده) ولو تأويلا وبذلك يفارق النعت والمراد بالجامد تأويلا العلم الذى كان أصله صفة فغلبت (لا كونه أخص من المتبوع أو غير أخص) منه أى لا يجب واحد منهما (فى الأصح) قال فى شرح الكافية واشترط الجرجانى والزمخشرى زيادة تخصصه وليس بصحيح لانه فى الجامد بمنزلة النعت فى المشتق ولا يشترط زيادة تخصص النعت فكذا عطف البيان بل الأولى بهما العكس لانهما مكملان وقد جعل سيبويه ذا الجمة من ياهذا ذا الجمة عطف بيان مع ان هذا أخص انتهى وقال فى شرح التسهيل زعم أكثر المتأخرين ان متبوع عطف البيان لا يفوقه فى الاختصاص بل يساويه أو يكون أعم منه والصحيح جواز الثلاثة لانه بمنزلة النعت وهو يكون فى الاختصاص فائقا ومفوقا ومساويا فليكن العطف كذلك انتهى فذكر فى كل من الكتابين مسئلة وتحصل من ذلك فى المسئلتين ثلاثة أقوال وقال أبو حيان شرط ابن عصفور أن يكون عطف البيان أعرف من متبوعه وعلله بأن الابتداء بالأخص يوجب الاكتفاء به وعدم الحاجة الى الاتيان بما هو دونه (ويوافقه) أى متبوعه (فى الافراد والتذكير والتنكير وفروعهما) أى التثنية والجمع والتأنيث والتعريف كالنعت (ومنع البصرية جريانه على النكرة) وقالوا لا يجرى الا فى المعارف كذا نقله عنهم الشلوبين قال ابن مالك ولم أجد هذا النقل عنهم الا من جهته وذهب الكوفيون والفارسى والزمخشرى الى جواز تنكيرهما ومثلوا بقوله تعالى . من ماء صديد . وقوله أو كفارة طعام مساكين . من شجرة مباركة زيتونة . وهو الصحيح واحتج المانعون بأن الغرض فى عطف البيان تبيين الاسم المتبوع وايضاحه والنكرة لا يصح أن يبين بها غيرها لانها مجهولة ولا يبين مجهول بمجهول وأجيب بأنها اذا كانت أخص مما جرت عليه افادته تبيينا وان لم تصيره معرفة وهذا القدر كاف فى تسميته عطف البيان قاله ابن عصفور وهو مبنى على اشتراط كونه أخص (وجوز الزمخشرى تخالفهما) فأعرب قوله تعالى . مقام ابراهيم عطف بيان وهو معرفة جار على آيات بينات وهى نكرة قال أبو حيان وهو مخالف لاجماع البصريين والكوفيين فلا يلتفت اليه (وخصه بعضهم بالعلم) بأن يجرى على الاسم كنية وعليهما اللقب ولا يجرى فى سائر المعارف نقله صاحب البسيط (ولا يكون مضمرا وفاقا ولا تابعا له) أى لمضمر (على الصحيح) لانه فى الجوامد نظير النعت فى المشتق وجوز بعضهم جريانه على المضمر فانه قال فى قاموا الا زيدا ان زيدا بيان للمضمر فى قاموا وقال الزمخشرى فى قوله تعالى . أن اعبدوا الله . انه بيان لما من ما أمرتنى به (ولا) يكون (جملة ولا تابعا لها) كذا نقله ابن هشام فى المغنى جازما به وسواء الاسمية والفعلية (و) كل ما كان عطف بيان (يصلح) أن يكون (بدلا) بخلاف العكس لان البدل لا يشترط فيه التوافق فى التعريف والتنكير ولا الافراد وفرعيه (الا اذا أفرد) عن الاضافة مقرونا بأل أو لا (تابع المنادى) منصوب أو مضموم كقوله * فيا أخوينا عبد شمس ونوفلا * وقولك يا أخانا الحارث يا غلام بشر يا أخانا زيدا بالنصب فانه يتعين فى هذه الامثلة كونه عطف بيان ولا يجوز اعرابه بدلا لانه فى نية تقدير حرف النداء فيلزم ضمه ونحو يا زيد الرجل اذ على البدلية يلزم دخول يا على المعرف بأل وذلك ممنوع (أو جر

متبوعه بما لا تصلح إضافته اليه) أن كان صفة مقترنة بأل والتابع خال منها نحو * أنا ابن التارك البكري بشر * فانه لا يجوز هنا البدلية لئلا يلزم اضافة المعرف بأل الى الخالى منها بخلاف ما اذا صلح نحو أنا الضارب الرجل غلام القوم أو أفعل تفضيل مضافا الى عام متبع بقسميه والمفضل أحدهما نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء إذ على البدلية يكون التقدير زيد أفضل الرجال والنساء وذلك لا يسوغ أو أى أو كلا مفصلا ما بعده نحو أى الرجلين زيد وعمرو وأفضل وكلا أخويك زيد وعمرو قال ذلك * تنبيهات * الأول عد أبو حيان فى الارتشاف الصور المستثناة احدى عشرة شملت العبارة منها سبعة والثامنة أن يفتقر الكلام الى رابط ولا رابط الا التابع نحو هند ضربت الرجل أخاها اذ على البدلية يلزم خلو الجملة الأولى عن رابط لان البدل فى التقدير من جملة أخرى والتاسعة والعاشرة أن يتبع موصوف أى فى النداء بمضاف أو منون نحو يا أيها الرجل غلام زيد و يا أيها الرجل زيد إذ على البدلية يلزم وصف أى بما ليس فيه أل والحادية عشرة أن يتبع المنادى المضموم باشارة نحو يا زيد هذا اذ على البدلية يلزم نداء اسم الاشارة من غير وصف وكل ذلك ممنوع الثانى استشكل ابن هشام فى حواشى التسهيل ما علل به الصورة المذكورة بأنهم يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الاوائل وقد جوزوا فى إنك أنت كون أنت توكيدا وكونه بدلا مع انه لا يجوز إن أنت الثالث قال أبو حيان ما عدا هذه المواضع يجى* عطف البيان فيه مشتركا فتارة مع النعت نحو جاء زيد أبو عمرو وتارة مع البدل نحو جاء أبو محمد زيد وتارة مع التأكيد نحو رأيت زيدا زيدا وفى شرح الكافية عطف البيان يجرى مجرى النعت فى تكميل متبوعه و يفارقه فى ان تكميله شرح وتبيين لا بدلالة على معنى فى المتبوع أو سببية ويجرى التوكيد فى تقوية دلالته و يفارقه فى انه لا يدفع توهم مجاز ويجرى البدل فى صلاحيته للاستقلال و يفارقه فى انه غير منوى الاطراح انتهى (قيل ويتعين البدلية اذا كان التابع (بلفظ الاول) نحو * وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى الى كتابها * قاله ابن الطراوة وتبعه ابن مالك لان الشئ لا يبين نفسه قال ابن هشام وفيه نظر لان اللفظ المكرر اذا اتصل به ما لم يتصل بالاول اتجه كونه بيانا لما فيه من زيادة الفائدة نحو * يا زيد زيد اليعملات * و يا تيم تيم عدى

﴿التوكيد﴾ أى هذا مبحثه وهو مصدر وكد والتأكيد مصدر أكد لغتان قال ابن مالك وهو تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره (وهو قسمان فالاول معنوى) بألفاظ محصورة فلا يحتاج الى حد (فمنه لدفع توهم المجاز) من حذف مضاف أو غيره أو السهو أو النسيان (النفس والعين) بمعنى الذات (مضافين لضمير المؤكد المطابق) له فى الافراد والتذكير وفروعهما نحو جاء زيد نفسه وهند نفسها والزيدان أو الهندان أنفسهما والزيدون أنفسهم والهندات أنفسهن (فان أكدا مثنى فجمعهما أفصح من الافراد) كما تقدم ويجوز الزيدان نفسهما بالافراد (وجوز ابن مالك و ولده تثنيتهما) فيقال نفساهما (ومنع) ذلك (أبو حيان) وقال انه غلط لم يقل به أحد من النحويين وانما منع أو قل لكراهة اجتماع تثنيين فيما هو كالكلمة الواحدة واختير الجمع على الافراد لان التثنية جمع فى المعنى (ولا يؤكدان غالبا ضمير رفع متصلا) مستترا أو بارزا (الا بفاصل ما) نحو قم أنت نفسك وقمت أنت نفسك وقاما هما نفسهما وعلته أن تركه يؤدى الى اللبس فى بعض الصور نحو هند ذهبت نفسها أو عينها لاحتمال أن يظن انها ماتت أو عميت واحترزت بقول غالبا كما فى التسهيل عما ذكره الاخفش من انه يجوز على ضعف قاموا أنفسهم وأشرت بفاصل ما الى انه لا يشترط كونه ضميرا فيجوز هلم لكم أنفسكم بلا خلاف اكتفاء بفصل لكم (ويجوز جرهما) أى النفس والعين (بالباء الزائدة) نحو جاء زيد بنفسه أو بعينه وجعل منه بعضهم * يتربصن بأنفسهن * ولا يجوز ذلك فى غيرهما من ألفاظ التأكيد (و) منه (للشمول) ودفع توهم اطلاق البعض على الكل (فى المثنى كلا وكلتا وفى غيره) أى الجمع وما فى معناه (كل وجميع وعامة مضافة كلها (إلى الضمير) المطابق للمؤكد (وأجمع وأكتع وأبصع وأبتع

ومن ثم) أى من هنا وهو كون هذه الالفاظ دالة على الشمول أى من أجل ذلك (لم يؤكد بالأولين) أى كلا وكلتا (مالا يصلح موضعه واحد) فلا يقال اختصم الرجلان كلاهما ولا رأيت أحد الرجلين كليهما ولا المال بين الرجلين كليهما لعدم الفائدة اذ لا يحتمل فى ذلك أن يراد بالرجلين أحدهما حتى يحتاج الى التأكيد لدفعه ولأنه لم يسمع من العرب قط ويدل له أنهم لا يؤكدون فعل التعجب بالمصدر لان التأكيد لدفع توهم المجاز فى الفعل واثباته حاصل لكونه حقيقة اذ لا يتعجب من وصف شئ الا وذلك الوصف ثابت له فكما رفضوا تأكيده بالمصدر رفضوا تأكيد ماذكر لما كان المجاز لا يدخله (خلافا للجمهور) فى تجويزهم ذلك قالوا لان العرب قد تؤكد حيث لا يراد رفع الاحتمال كما أتوا بأجمع وأكتع بعد كل ولا احتمال يرفع بهما لرفعه بكل والجواب كما قال أبو حيان ان المعنى اذا كان يفيده اللفظ حقيقة فلا حاجة للفظ آخر يؤكده الا اذا قوى برواية عن العرب وقد ذكرنا أن ذلك لم يسمع (و) من ثم أيضا (لا) يؤكد (بالبواقى) أى كل ومابعده (غير ذى أجزاء ولو حكما) اذ مالا يتجزى لا يتوهم فيه عدم الشمول حتى يرفع بالتوكيد بها فلا يقال جاء زيد كله و يقال قبضت المال كله و بعت العبد كله و رأيت زيدا كله لامكان رؤية و بيع بعض زيد والعبد (وانكر المبرد عامة) وقال انما هو بمعنى أكثر ولم يذكر أكثر النحاة جميعا قال ابن مالك سهوا أو جهلا وقال قد نبه سيبويه على أنها بمنزلة كل معنى واستعمالا ولم يذكر له شاهدا وقد وجدت له شاهدا وهو قول امرأة من العرب ترقص ابنها

فدا لحى خولان ٭ جميعهم وهمدان ٭ وكل آل قحطان ٭ والا كرمون عدنان

انتهى قال أبو حيان وممن نقلها عن سيبويه صاحب الافصاح (وجوز الكوفية والزمخشرى الاستغناء بنية الاضافة فى كل) عن التصريح بها ومثلوا بقوله تعالى . انا كل فيها . أى كلنا وخرجه غيرهم على انه حال أو بدل من الضمير وعلل ابن مالك المنع بأن ألفاظ التوكيد ضربان مصرح باضافته الى ضمير المؤكد وهو النفس والعين وكل وجميع وعامة ومنوى فيه ذلك وهو أجمع وأخواته وقد أجمعنا على أن المنوى الاضافة لا يستعمل مضافا صريحا وعلى أن غير كل من الصريح الاضافة لا يستعمل منويها فتجويز ذلك فى كل مستلزم عدم النظير فى الضربين (و) جوز (ابن مالك اضافتها) أى كل (الى ظاهر مثل المؤكد) واستدل بقوله ٭ يا أشبه الناس كل الناس بالقمر ٭ وقوله ٭ وأبعد الناس كل الناس من عار ٭ قال أبو حيان ولا حجة فى ذلك لانه فيه نعت لا توكيد أى الناس الكاملين فى الحسن والفضل كما قال ابن مالك فى قولك مررت بالرجل كل الرجل انه نعت بمعنى الكامل (و يتبع كلها أجمع وكلهم أجمعون) نحو . فسجد الملائكة كلهم أجمعون . (وكلهن جمع وكذا البواقى) أى كتعاء وأكتعون وكتع وكذا فى أبصع وابتع (و يجب ترتيبها اذا اجتمعت) بأن يقال كله أجمع أكتع أبصع ابتع وكذا الفروع (وتقدم النفس على العين) وهما على كل (فى الاصح) لانها توابع وقيل لا يجب الترتيب بل يحسن (وثالثها لا يجب فيما بعد أجمع) لاستوائها و يجب فيها مع أجمع وماقبله وهو رأى ابن عصفور (والجمهور) على انه (لا يؤكد بها) أى بأكتع ومابعده (دونه) أى دون أجمع لانها توابع وجوزه الكوفيون وابن كيسان واستدلوا بقوله ٭ تحملنى الذلفاء حولا أكتعا ٭ وقوله ٭ وسائره بادالى الشمس أكتع ٭ وقوله

تولوا بالدوابر واتقونا ٭ بنعمان بن زرعة أكتعينا

والأولون قالوا هو ضرورة وفيه نظر لامكان الاتيان بدله بلفظ أجمع (و) الجمهور على انه (لا) يؤكد (به) أى بأجمع (دون كل اختيارا والمختار وفاقا لأبى حيان جوازه) لكثرة وروده فى القرآن والكلام الفصيح كقوله تعالى . لأغوينهم أجمعين . وان جهنم لموعدهم أجمعين . لأملئن جهنم من الجنة والناس أجمعين . وفى الصحيح وله سلبه أجمع . فصلوا جلوسا أجمعين قال أبو حيان ولا يقال دليل المنع وجوب تقديم كل عند الاجتماع لان النفس

يجب تقديمها على العين اذا اجتمعا ويجوز التأكيد بالعين على الانفراد (وهي) أي أجمع واخوانه (معارف) بالاتفاق ولهذا جرت على المعرفة ثم اختلف في سبب تعريفها (فقيل) هو (بنية الاضافة الى الضمير) اذ أصل رأيت النساء جمع جميعهن فحذف الضمير للعلم به وعزي الى سيبويه واختاره السهيلي وابن مالك (وقيل بالعلمية) لانها أعلام للتوكيد علقت على معنى الاحاطة بما يتبعه كأسامة ونحوه من أعلام الاجناس وهذا قول صاحب البديع وغيره واختاره ابن الحاجب وصححه أبو حيان قال ويؤيده أنه لم يتصرف وليس بصفة ولا شبهها وما منع وليس كذلك وهو معرفة فالمانع فيه هو تعريف العلمية فانه جمع بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بهما الا العلم خاصة (ومن ثم) أي من هنا وهو كونها معارف أي من أجل ذلك (لم تنصرف) أما على العلمية فواضح اذ معها في أجمع الوزن وفي جمع العدل عن فعلاوات الذي يستحقه فعلاء مؤنث أفعل المجموع بالواو والنون وأما على نية الاضافة فلشبه هذا التعريف بالعلمية من حيث أنه لاداة لفظا كمنع صرف سحر المعين للعدل وشبه العلمية اذ لاداة للتعريف فيه لفظا وان كان على نية أل (و) من ثم أيضا (لم تنتصب حالا على الاصح) وقيل نعم حكى الفراء أعجبني القصر أجمع والدار جمعاء وقيل يجوز نصب أجمع وجمعاء دون أجمعين وجمع واستدل ابن مالك لجوازه بحديث الصحيحين فصلوا جلوسا أجمعين ثم أكتع مأخوذ من تكتع الجلد أي تقبض والتقبض فيه معنى التجمع وأبصع وهو بالصاد المهملة على المشهور من قولهم الى متى تكرع ولا تبصع أي لا تروى وفيه معنى الغاية وأبتع طول العنق وقد جاء أجمع لغير التوكيد قالوا جاؤا بأجمعهم وجمعاء بمعنى مجتمعة فلا تفيده كحديث كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء أي مجتمعة الخلق (ولا تعدد توكيد متعاطفين مالم يتحد عاملهما معنى) فلا يقال مات زيد وعاش عمرو كلاهما فان اتحدا معنى جاز وان اختلفا لفظا جزم به ابن مالك تبعا للاخفش نحو انطلق زيد وذهب بكر كلاهما قال أبو حيان ويحتاج ذلك الى سماع من العرب حتى يصير قانونا يبنى عليه والذي تقتضيه القواعد المنع لانه لا يجتمع عاملان على معمول واحد فلا يجتمعان على تابعه (ولا تؤكد نكرة) مطلقا عند أكثر البصريين بشيء من ألفاظ التوكيد لانها معارف فلا تتبع نكرة وأجازه بعضهم مطلقا سواء كانت محدودة أم لا نقله ابن مالك في شرح التسهيل خلاف دعواه في شرح الكافية نفي الخلاف في منع غير المحدودة (وثالثها) وهو رأي الاخفش والكوفيين (يجوز) توكيدها (ان كانت محدودة) أي موقتة والا فلا قال ابن مالك وهذا القول أولى بالصواب لصحة السماع بذلك ولان فيه فائدة لان من قال صمت شهرا قد يريد جميع الشهر وقد يريد أكثره ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد ومن الوارد فيه قوله * قد صرت البكرة يوما أجمعا * وقوله * تحملني الذلفاء حولا أكتعا * وقوله * أوفت به حولا وحولا أجمعا * وقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهرا كله الا رمضان أما غير المحدود فلا فائدة فيه فلا يقال اعتكفت وقتا كله ولا رأيت شيأ نفسه والمانعون مطلقا أجابوا بان ما ورد من ذلك محمول على البدل أو النعت أو الضرورة (وفي توكيد محذوف خلاف) فأجازه الخليل وسيبويه والمازني وابن طاهر وابن خروف فيقال في الذي ضربته نفسه زيد الذي ضربت نفسه زيد ومررت بزيد وأتاني أخواه أنفسهما ومنعه الأخفش والفارسي وابن جني وثعلب وصححه ابن مالك وأبو حيان لان التوكيد بابه الاطناب والحذف للاختصار فتدافعا ولأنه لا دليل على المحذوف ورد الاول بأن ذلك تأكيد التكرار دون غيره والثاني بأن التوكيد يدل على المحذوف قال أبو حيان والذي نختاره عدم الجواز لأن اجازة مثل ذلك يحتاج الى سماع من العرب (ولا يجوز تعاطفهما) أي عطف بعض ألفاظ التوكيد على بعض فلا يقال قام زيد نفسه وعينه ولا جاء القوم كلهم وأجمعون لاتحادهما في المعنى (خلافا لابن الطراوة) في اجازته ذلك وينبغي أن يكون مبنيا في كل وأجمعين على ما ذهب اليه المبرد والفراء من اختلاف

معناهما بافادة أجمعين اجتماعهم في وقت الفعل بخلاف كل وهو مردود بقوله . لأغوينهم أجمعين . مع ان إغواءهم لم يجتمع في وقت * تنبيه * خالف التوكيد النعت في انه بألفاظ مخصوصة و وجوب ترتيبها اذا اجتمعت وانه لا يجري على النكرة على رأي الجمهور ولا على محذوف على الأصح عند المتأخرين ولا على توكيد ولا يعطف وفي انه لا يقطع لا الى رفع ولا الى نصب (الثاني) من قسمي التوكيد (لفظي) وهو (باعادة اللفظ) الاول (أو مرادفه) وهو أحسن في الضمير المتصل والحرف (مفردا) كان (أو مركبا) مضافا أو جملة أو كلاما نكرة أو معرفة ظاهرا أو مضمرا اسما أو فعلا أو حرفا (ولو ثلاثا) نحو . دكت الارض دكا دكا وجاء ربك والملك صفا صفا . وقوله

* أنت بالخير حقيق قمن * وقوله أجل جير إن كانت أبيحت دعاثره * وقوله تيممت همدان الذين هم هم * وقوله * أخاك أخاك ان من لا أخا له * وقوله *

فأين الى أين النجاة ببغلتي * أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

وقوله * لختام ختام العناء المطول * وقوله

لا لا أبوح بحب بثنة إنها * أخذت على مواثقا وعهودا

وقوله أيا من لست أقلاه * ولا في البعد أنساه * لك الله على ذا كا * لك الله لك الله

وقوله قم قائما قم قائما * انك لا ترجع إلا سالما

ولا يضر نوع اختلاف في اللفظ نحو . فمهل الكافرين أمهلهم . (فان كان المؤكد ضميرا متصلا أو حرفا غير جواب) عاملا أو غيره (لم يعد اختيارا الا مع ما دخل عليه) لكونه كالجزء منه نحو قمت قمت رأيتك رأيتك مررت به به ان زيدا ان زيدا قائم وقوله ليتي ليتي توفيت مذ * أيفعت طوع الهوى وكنت مبينا (أو) مفصولا (بفاصل ما) ولو حرف عطف و وقفا نحو . أيعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون . وقوله * حتى تراها وكأن وكأن * وقوله * ليت شعري هل ثم هل آتينهم * وقوله *

لا ينسك الاسى تأسيا فما * ما من حمام أحد معتصما

ولا يجوز إعادته وحده دون فصل إلا في ضرورة كقوله * ولا للما بهم أبدا دواء * وقوله

إن إن الكريم يحلم ما لم * يرين من اجاره قد أضيما

(خلافا للزمخشري) في تجويزه ذلك اختيارا فيقال إن إن زيدا قائم أما أحرف الجواب فتعاد وحدها نحو لا لا نعم نعم (والاجود مع الظاهر المجرور) اذا أكد (اعادة الجار) مع لفظه أو ضميره نحو مررت بزيد بزيد او به قال تعالى وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها . ففي رحمة الله هم فيها خالدون . (و) الأجود (مع الجملة) اذا أكدت (الفصل) بينها وبين المعادة (بثم) نحو . أولى لك فأولى ثم أولى لك فأولى . وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين وهذا (اذا لا لبس) يحصل فان حصل لم يؤت بها نحو ضربت زيدا ضربت زيدا اذ لو جيء بها التوهم انها ضربتان (ويؤكد بالضمير المرفوع المنفصل كل) ضمير (متصل) مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا مع مطابقته (البدل له في التكلم والافراد والتذكير وأضدادها) نحو قمت أنا وأكرمتني أنا ومررت بك أنت وأكرمته هو وهكذا (وجوز بعضهم تأكيد الضمير (المنفصل بالاشارة) وجعل منه قوله تعالى . ثم أنتم هؤلاء

﴿البدل﴾ أي هذا مبحثه والتعبير به اصطلاح البصريين والكوفيون قال الأخفش يسمونه التبيين وقال ابن كيسان التكرير (هو التابع المقصود بحكم بلا واسطة) فخرج بالمقصود ما عدا النسق وهو بما بعده (وهو) أقسام (بدل كل من كل) بأن اتحدا معنى وقد يقال بدل شيء من شيء لوجوده فيما لا يطلق عليه كل نحو . صراط العزيز الحميد الله . (و) بدل (بعض) ان دل على بعض ما دل عليه الأول نحو مررت بقومك ناس منهم (و) بدل

(اشتمال) ان دل على معنى فى الأول أو استلزامه فيه كعجبت من زيد علمه أو قراءته . يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه . أصحاب الاخدود النار . (ورجعهما السهيلى الى الاول) أى الى بدل الشئ من الشئ قال لان العرب تتكلم بالعام وتريد به الخاص وتحذف المضاف وتنويه فقولك أكلت الرغيف ثلثه إنما تريد أكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض وأعجبتنى الجارية حسنها إنما تريد أعجبنى وصفها فحذفته ثم بينته بقولك حسنها (وشرطهما صحة الاستغناء بالمبدل منه) وعدم اختلال الكلام لو حذف البدل أو أظهر فيه العامل فلا يجوز قطعت زيدا أنفه ولا لقيت كل أصحابك أكثرهم ولا أسرجت القوم دابتهم ولا مررت بزيد أبيه (وكذا عود ضمير منهما) على البدل منه ملفوظا أو مقدرا شرط (على الصحيح) فيحصل الربط . نحو ثم عموا وصموا كثير منهم . ولله على الناس حج البيت من استطاع . أى منهم . أصحاب الاخدود النار . أى فيه ولم يشترط ذلك فى بدل الكل لانه نفس المبدل منه فى المعنى كما ان جملة الخبر التى هى نفس المبتدإ فى المعنى لا تحتاج الى ذلك ومن النحويين من لا يلتزم فى هذين البدلين أيضا ضميرا وقد صححه ابن مالك فى شرح الكافية قال ولكن وجوده أكثر من عدمه (وفى المشتمل) فى بدل الاشتمال (هل هو الأول) على الثانى (أو الثانى) على الاول (أو العامل خلاف) قال الفارسى والرمانى فى أحد قوليهما وخطاب الأول وصححه ابن مالك فلا يجوز سرنى زيد داره ولا أعجبنى زيد فرسه ولا رأيت زيدا فرسه ويجوز سرنى زيد ثوبه لان الثوب متضمنة جسده وقال الفارسى والرمانى فى أحد قوليهما الثانى نحو سلب زيد ثوبه فان الثوب يشتمل على زيد قال الأولون ان ظهر معنى اشتمال الثانى على الأول فى سلب زيد ثوبه لم يطرد فى أعجبنى زيد علمه وكلامه وفصاحته وكرهت زيدا ضجره وسلب زيد فرسه ونحوها فان الثانى فيها غير مشتمل على الأول وقال المبرد والسيرافى وابن جنى وابن الباذش وابن أبى العافية وابن الابرش هو العامل بمعنى ان الفعل يستدعيهما أحدهما على سبيل الحقيقة والقصد والآخر على سبيل المجاز والتبع فنحو سلب زيد ثوبه وأعجبنى زيد علمه . و يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه . الاسناد فيه حقيقة الى الثانى مجازا فى الأول اذ المسلوب هو الثوب والمعجب هو العلم لا زيد والمسؤل عنه القتال لا الشهر وقيل بمعنى انه اشتمل على التابع والمتبوع معا اذ الاعجاب فى أعجبتنى الجارية حسنها مشتمل على الجارية وعلى حسنها والوضوح فى كان زيد عذره واضحا مشتمل على زيد وعذره والكثرة فى كان زيد ماله كثيرا مشتملة على زيد وماله فالمراد بالعامل ما تم به المتعلق فعلا كان أو اسما مقدما أو مؤخرا (و) القسم الرابع (بدل البداء) ويسمى بدل الاضراب أيضا (وهو ما لا تناسب بينه و بين الاول) بموافقة ولا خبرية ولا تلازم بل هما متباينان لفظا ومعنى نحو مررت برجل امرأة أخبرت أولا انك مررت برجل ثم بدا لك أن تخبر انك مررت بامرأة من غير ابطال الاول فصار كأنهما إخباران مصرح بهما وهذا البدل أثبته سيبويه وغيره ومثل له ابن مالك وغيره بحديث أحمد وغيره ان الرجل ليصلى الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها أخبر انه قد يصليها وما كتب له نصفها ثم أضرب عنه واخبر انه قد يصليها وما كتب له ثلثها وهكذا (و) الخامس بدل (الغلط وهو ما ذكر فيه الاول من غير قصد) بل سبق اللسان اليه و بهذا يفارق بدل البداء وان كان مثله فى اللفظ وهذا القسم اثبته سيبويه وغيره ومثله بقولك مررت برجل حمار أردت أن تخبر بحمار فسبق لسانك الى رجل ثم أبدلت منه الحمار (وأنكرهما) أى بدل البداء والغلط (قوم) وقالوا فى الاول انه مما حذف فيه حرف العطف وفى الثانى انه لم يوجد قال المبرد على سعة حفظه بدل الغلط لا يكون مثله فى كلام الله ولا فى شعر ولا فى كلام مستقيم وقال خطاب لا يوجد فى كلام العرب لا نثرها ولا نظمها وقد عنيت بطلب ذلك فى الكلام والشعر فلم أجده وطلبت غيرى به فلم يعرفه وادعى أبو محمد بن السيد انه وجد فى قول ذى الرمة

لمياء فى شفتيها حوة لعس ٭ وفى اللثات وفى أنيابها شنب

قال فلعس بدل غلط لان الحوة السواد بعينه واللعس سواد مشرب بحمرة ورد بأنه من باب التقديم والتأخير وتقديره فى شفتيها حوة وفى اللثات لعس وفى أنيابها شنب وجوز بعض القدماء وقوع الغلط فى غير الشعر ومنعه فى الشعر (لوقوعه غالبا عن تروّ) فلا يقدر فيه الغلط وهذا نقيض القاعدة المشهورة أنه يغتفر فى الشعر مالا يغتفر فى غيره (والمختار خلافا للجمهور اثبات بدل الكل من البعض) لوروده فى الفصيح (نحو) قوله تعالى (يدخلون الجنة) . ولا يظلمون شيأ (جنات عدن) فجنات أعربت بدلا من الجنة وهو بدل كل من بعض وفائدته تقرير أنها جنات كثيرة لا جنة واحدة وقول الشاعر

رحم الله أعظما دفنوها ﻫ بسجستان طلحة الطلحات

فطلحة بدل من أعظم وهى بعضه وقوله ﻫ كأنى غداة البين يوم ترحلوا ﻫ فيوم بدل من غداة وهى بعضه (و) الجمهور (لا يجب موافقة البدل) لمتبوعه (فى التعريف والاظهار وضدهما) فتبدل النكرة من المعرفة والمضمر من المظهر والمفرد من غيره وبالعكوس كقوله تعالى . الى صراط مستقيم صراط الله . لنسفعا بالناصية ناصية . وقول الشاعر ﻫ ولا تلمه أن ينام البائسا ﻫ وقولك رأيت زيدا اباه (لكن انما يبدل الظاهر من ضمير الحاضر) مخاطبا أو متكلما (إن افاد إحاطة) نحو . تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا . وأكرمتكم أكابركم وأصاغركم (أو بعضا) نحو

أوعدنى بالسجن والاداهم ﻫ رجلى فرجلى شثنة المناسم

(أو اشتمالا) نحو ﻫ وما ألفيتنى حلمى مضاعا ﻫ والا فلا يبدل منه لانه انما يجىء به للبيان وضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاج اليه لانه فى غاية الوضوح وقيل يجوز مطلقا وعليه الاخفش والكوفيون قياسا على الغائب لانه لا لبس فيه أيضا ولذا لم ينعت ولو كان البدل لازالة لبس لامتنع فى الغائب كما امتنع أن ينعت وقد ورد قال تعالى . ليجمعنكم الى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا . فالذين بدل من ضمير الخطاب وأجيب بأنه مستأنف (وثالثها) وهو رأى قطرب (يجوز فى الاستثناء) نحو ما ضربتم الا زيدا قال تعالى . لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا . أى الا على الذين ظلموا (ومنع أهل الكوفة وبغداد بدل النكرة من المعرفة مالم توصف) ووافقهم السهيلى وابن أبى الربيع نحو قوله . عن الشهر الحرام قتال فيه . لانها اذا لم توصف لم تفد اذ لا فائدة فى قولك مررت بزيد برجل (زاد أهل بغداد أو يكون من لفظ الأول) كما تقدم فى ناصية والجمهور أطلقوا الجواز لورودها غير موصوفة وليست من لفظ الأول كقوله

فصدوا من خيارهن لقاحا ﻫ يتقاذفن كالغصون غزاز

فغزاز بدل من الضمير فى يتقاذفن وقوله

فالى ابن أم أناس أرحل ناقتى ﻫ عمرو فتبلغ حاجتى أو تزحف

ملك اذا نزل الوفود ببابه ﻫ غرفوا موارد مزبد لا تنزف

فملك بدل من عمرو وأجيب عما ذكر من عدم الفائدة بأنه علم من طريقة العرب انهم يسمون المذكر بالمؤنث وعكسه ففائدة الابدال رفع الالباس نحو مررت بهند رجل وبجعفر امرأة (و) منع (أبو حيان وقوم بدل المضمر من مثله) أى من مضمر (بدل بعض أو اشتمال) نحو ثلث التفاحة أكلتها إياه وحسن الجارية أعجبتنى هو وأجازه آخرون قال أبو حيان ومنشأ الخلاف هل البدل من جملة أخرى أو العامل فيه عامل المتبوع فعلى الاول يمنع لئلا يبقى المبتدأ بلا رابط لان الضمير يعود على المضاف اليه وعلى الثانى يجوز قال إلا أنه يحتاج الى سماع (قال الكوفية أو كل) أى لا يبدل المضمر من مضمر بدل كل اذا كان (منصوبا) بل يحمل على التأكيد نحو رأيتك إياك

والبصريون قالوا هو بدل كما ان المرفوع بدل باجماع نحو قمت أنت وصحح الأول ابن مالك والثانى أبو حيان (و) منع (ابن مالك) ابدال (المضمر من الظاهر بدل كل) قال لانه لم يسمع من العرب لا نثرا ولا نظما ولو سمع لكان توكيدا لا بدلا وأجازه الاصحاب نحو رأيت زيدا اياه (وفى) جواز بدل (البعض والاشتمال خلف) قيل يجوز نحو ثلث التفاحة أكلت التفاحة إياه وحسن الجارية أعجبنى الجارية هو وقيل يمنع قال أبو حيان وهو كالخلاف فى ابدالهما مضمرا من مضمر ومقتضاه ترجيح المنع على رأيه (والمبدل من) اسم (شرط أو) اسم (استفهام يقترن بأداته) نحو ما تقرأ إن نحوا وان فقها أقرأه وكيف زيد أصحيح أم سقيم فان دخلت الأداة على المبدل منه لم تدخل على البدل نحو هل أحد جاءك زيد أو عمرو وان تضرب أحدا رجلا أو امرأة أضربه (ويبدل الفعل من الفعل بدل كل) بلا خلاف نحو ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب

وقوله

متى تأتنا تلمم بنا فى ديارنا * تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

(لا) بدل (بعض) بلا خلاف لأن الفعل لا يتبعض (وفى) جواز بدل (الاشتمال) فيه (خلف) قيل لا لان الفعل لا يشتمل على الفعل وقيل نعم وجعل منه الآية السابقة قال صاحب البسيط وأما بدل الغلط فجوزه فيه سيبويه وجماعة والقياس يقتضيه (و) تبدل (الجملة من الجملة) نحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين إنى جزيتهم اليوم بما صبروا إنهم هم الفائزون بكسر ان (قال ابن جنى والزمخشرى وابن مالك و) تبدل الجملة (من المفرد) نحو قوله

الى الله أشكو بالمدينة حاجة * وبالشام أخرى كيف يلتقيان

فكيف يلتقيان بدل من حاجة وأخرى كأنه قال أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما قال ابن مالك ومنه ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك الآية وان وما بعدها بدل من ما وصلتها والجمهور لم يذكروا ذلك قال أبو حيان وليس كيف يلتقيان بدلا بل استئنافا للاستبعاد وكذا ان ربك لئلا يؤدى الى اسناد الفعل الى الجملة وهو ممنوع (ولا يتقدم بدل الكل) على المبدل منه لانه لا يدرى أيهما هو المعتمد عليه بخلاف بدل البعض فيتقدم لكن الاحسن اضافته نحو أكلت ثلث الرغيف (وفى) جواز (حذف المبدل منه) وابقاء البدل (رأيان) قيل يجوز وعليه الاخفش وابن مالك نحو أحسن الى الذى وصفت زيدا أى وصفته وجعل منه ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب وقيل لا وعليه السيرافى وغيره لان البدل للاسهاب والحذف ينافيه (ويجوز القطع) على اضمار مبتدأ كالاتباع (فيما) أى بدل (فصل به جمع أو عدد) نحو مررت برجال طويل وقصير وربعة وبنى الاسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله الحديث (وكذا غيره) أى غير التفصيل يجوز فيه القطع أيضا نحو مررت بزيد أخوك نص عليه سيبويه والاخفش (وقيل يقبح) فى غير التفصيل (ما لم يطل الكلام) فيحسن نحو بشر من ذلكم النار

﴿حروف العطف﴾ أى هذا مبحث الحروف العاطفة ويسمى المعطوف بها عند البصريين شركة وعند الكوفيين رهو المتداول نسقا بفتح السين اسم مصدر نسقت الكلام أنسقه نسقا وهو من عطف بعضه على بعض قال أبو حيان ولكونه بأدوات محصورة لا يحتاج الى حده ومن حده كابن مالك بكونه تابعا بأحد حروف العطف لم يصب بما فيه من الدور والتوقف معرفة المعطوف على حرفه ومعرفة الحرف على العطف (الواو) وهى (لمطلق الجمع) أى الاجتماع فى الفعل من غير تقييد بحصوله من كليهما فى زمان أو سبق أحدهما فقولك جاء زيد وعمرو يحتمل على السواء انهما جاآ معا أو زيدا أولا أو آخرا ومن ورودها فى المصاحب فأنجيناه وأصحاب السفينة وفى السابق ولقد أرسلنا نوحا وابراهيم وفى المتأخر كذلك يوحى اليك

والى الذين من قبلك . واستدل لذلك بأن التثنية مختصرة من العطف بالواو فكما يحتمل ثلاثة معان ولا دلالة فى لفظها على تقديم ولا تأخير فكذلك العطف بها وباستعمالها حيث لا ترتيب فى نحو اشترك زيد وعمرو وبصحة نحو قام زيد وعمرو بعده أو قبله أو معه والتعبير بما سبق احسن كما قاله ابن هشام من قول بعضهم للجمع المطلق لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هى للجمع لا بقيد (وقال قطرب والربعى وهشام وثعلب و) غلامه أبو عمر و (الزاهد و) أبو جعفر أحمد بن جعفر (الدينورى) هى (للترتيب) قالوا لان الترتيب فى اللفظ يستدعى سببا والترتيب فى الوجود صالح له فوجب الحمل عليه ونقل هذا القول عن المذكورين فى شرح أبى حيان ورد به على ادعاء السيرافى وغيره اجماع البصريين والكوفيين على انها لا تفيده ونقله ابن هشام عن الفراء أيضا والرضى عن الكسائى وابن درستويه ورد بلزوم التناقض فى قوله تعالى . وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة . مع قوله فى موضع آخر . وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا . والقصة واحدة (و) قال (ابن كيسان) هى (للمعية حقيقة) واستعمالها فى غيرها مجاز قال لانها لما احتملت الوجوه الثلاثة ولم يكن فيها أكثر من جمع الاشياء كان أغلب أحوالها أن تكون للجمع فى كل حال حتى يكون فى الكلام ما يدل على التفرق (وعكسه الرضى) فقال لقائل أن يقول استعمال الواو فيما لا ترتيب فيه مجاز وهى فى أصل الوضع للترتيب ولما الثانى فيه قبل الاول والأصل فى الاستعمال الحقيقة (و) قال (ابن مالك المعية) فيها (أرجح) من غيرها (والترتيب كثير وعكسه قليل) قال أبو حيان وهو قول مخترع مخالف لمذهب الاكثرين وغيرهم (وتختص) بأحكام لا يشاركها فيها غيرها من حروف العطف فاختصت (بعطف ما لا يستغنى عنه) نحو اختصم زيد وعمرو وهذان زيد وعمرو وان أخوتك زيدا وعمرا وبكرا نجباء والمال بين زيد وعمرو وأما قول امرئ القيس ٭ بين الدخول فحومل ٭ فتقديره بين نواحى الدخول وأجاز الكسائى العطف فى ذلك بالفاء وثم وأو (و) اختصت بعطف (الخاص على العام وعكسه) أى العام على الخاص نحو . وملائكته ورسله وجبريل وميكال . رب اغفرلى ولوالدى ولمن دخل بيتى مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات . وقال ابن هشام قد يشاركها فى هذا الحكم حتى قال الفارسى وابن جنى ما جاء من ذلك لم يندرج تحت ما قبله بل أريد به غير ما عطف عليه لان المعطوف غير المعطوف عليه (و) اختصت بعطف (المرادف) على مرادفه نحو . انما أشكو بثى وحزنى الى الله . صلوات من ربهم ورحمة . ليلينى منكم ذو الاحلام والنهى ٭ والفى قولها كذبا ومينا ٭ وقال ابن مالك قد يشاركها فى ذلك أو نحو . ومن يكسب خطيئة أو اثما . وسبقه اليه ثعلب فيما حكاه صاحب المحكم عنه فى قوله . عذرا أو نذرا . قال العذر والنذر واحد (و) اختصت بعطف (النعت) على ما تقدم تفصيله فى مبحث النعت (فى الاصح فيها) أى فى المسائل الخمسة وقد ذكر فى كل ما يقابله (و) اختصت بعطف (ما حقه التثنية) أو الجمع كقول الفرزدق

ان الرزية لا رزية مثلها ٭ فقدان مثل محمد ومحمد

وقول أبى نواس

أقمنا بها يوما ويوما وثالثا ٭ ويوم له يوم الترحل خامس

(و) اختصت بعطف (العقد على النيف) نحو أحد وعشرون (و) اختصت (باقترانها باما) نحو . إما شاكرا وإما كفورا . (ولكن) نحو . ولكن رسول الله . (ولا ان سبقت بنفى ولم تقصد المعية) نحو . ما قام زيد ولا عمرو ليفيد أن الفعل منفى عنهما فى حالة الاجتماع والافتراق ومنه . وما أموالكم ولا أولادكم بالتى تقربكم . اذ لو لم تدخل لاحتمل ان المراد نفى التقريب عند الاجتماع دون الافتراق والعطف حينئذ من عطف المفردات وقيل الجمل باضمار العامل فان لم يسبق بنفى أو قصد المعية لم تدخل فلا يقال قام زيد ولا عمرو ولا ما اختصم زيد ولا عمرو وأما قوله تعالى . وما يستوى الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور . الآية فلا الثانية زائدة لأمن اللبس (وغير ذلك)

اختصت به كعطف المفرد السببي على الأجنبي عند الاحتياج الى الربط نحو مررت برجل قائم زيد وأخوه وعطف الجوار ان قيل به فى النسق وعطف المقدم على متبوعه للضرورة نحو « عليك ورحمة الله السلام » ونحوهما مما هو مفترق فى محاله (قال ابن مالك وعطف عامل حذف وبقى معموله على) عامل (ظاهر يجمعهما معنى) واحد (نحو) قوله تعالى « تبوؤا الدار والايمان » أصله واعتقدوا الايمان اذ التبوأ (١) فاستغنى بمعموله عنه لان فيه وفى تبوؤا معنى لازم وارا الفؤاد وقول الشاعر « علفتها تبنا وماء باردا » أى وسقيتها وا الجامع الطعم « وزججن الحواجب والعيونا » أى وكحلن والجامع التحسين (وجعله الجمهور من عطف الجمل باضمار فعل) مناسب كما تقدم لتعذر العطف (و) جعله (قوم) من عطف (المفرد بتضمين) الفعل (الأول معنى يتسلط) به عليه فيقدر آثروا الدار والايمان ونحوه قال أبو حيان فركب ابن مالك من المذهبين مذهبا ثالثا (وقال أبو حيان) فى الارتشاف الذى أختاره التفصيل وذلك انه (ان صح نسبة) العامل الأول (الظاهر لما يليه حقيقة فالاضمار متعين فى الثانى لانه أكثر من التضمين نحو « يجدع الله أنفه وعينيه » أى ويفقأ عينيه فنسبة الجدع الى الأنف حقيقة (والا) أى وان لم يصح نسبته اليه حقيقة (فالتضمين) متعين فى الثانى لتعذر الاضمار نحو علفت الدابة تبنا وماء أى أطعمتها أو غذوتها (والاكثر) على (انه) أى التضمين (ينقاس) وضابطه أن يكون الأول والثانى يجتمعان فى معنى لهما ومنع بعضهم قياسه (قيل وتكون) الواو (للتقسيم) نحو الكلمة اسم وفعل وحرف « كما الناس مجروم عليه وجارم » ذكره ابن مالك فى التحفة وغيره قال ابن هشام والصواب انها على معناها الاصلى اذ الانواع مجتمعة فى الدخول تحت الجنس (قال الزمخشرى والقزوينى والاباحة والتخيير) نحو جالس الحسن أو ابن سيرين أى أحدهما قال الزمخشرى ولهذا قيل « تلك عشرة كاملة » بعد ذكر ثلاثة وسبعة لئلا يتوهم ارادة التخيير قال ابن هشام والمعروف من كلام النحويين خلافه (و) قال (الخارزنجى) و (التعليل) وحمل عليه الواوات الداخلة على الافعال المنصوبة فى قوله تعالى « أو يوبقهن بما كسبوا ويعفو عن كثير » « ويعلم الذين » « أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين » « ياليتنا نرد ولا نكذب » قال ابن هشام والصواب ان الواو فيهن للمعية (و) قال (الكوفيون والاخفش) وتكون (زائدة) نحو « حتى اذا جاؤها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها » « فلما أسلما وتله للجبين وناديناه » إحدى الواوين فى الآيتين زائدة إما الاولى أو الثانية وغيرهم قال لا تزاد وهى فيهما عاطفة والجواب محذوف أو حالية فى الاولى أى جاؤها وقد فتحت أبوابها من قبل اكراما لهم عن أن يقفوا حتى تفتح لهم (وأثبت الحريرى وابن خالويه واو الثمانية) وقالا لان العرب اذا عدوا قالوا ستة سبعة وثمانية إيذانا بأن السبعة عدد تام ومابعده عدد مستأنف واستدلوا بقوله تعالى « سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم » الى قوله « وثامنهم » وفى آية الجنة « وفتحت أبوابها » لان أبوابها ثمانية بخلاف آية جهنم لان أبوابها سبعة وقوله « والناهون عن المنكر » فانه الوصف الثامن وقوله « وأبكارا » ولم يذكر هذه الواو أحد من أئمة العربية ووجهت فى الآية الأولى بأنها لعطف جملة على جملة أى هم سبعة وثامنهم وفى الثانية زائدة أو عاطفة أو حالية كما تقدم وفى الثالثة عاطفة لان الأمر والنهى صفتان متقابلتان بخلاف بقية الصفات وكذا فى الرابعة لعطف صفتين متقابلتين اذ لا تجتمع الثيوبة والبكارة (وتأتى) الواو (للتذكر والانكار) كقول من أراد أن يقول يقوم زيد فنسى زيد فأراد مد الصوت ليتذكر اذ لم يرد قطع الكلام يقومو وقولك الرجلو بعد قول قائل قام الرجل قال ابن هشام والصواب أن لا يعدان لانهما إشباع للحركة بدليل الرجلاه فى النصب أو الرجليه فى الجر

﴿الفاء للترتيب﴾ مع التشريك وهو معنوى كقام زيد فعمرو وذكرى وهو عطف مفصل على مجمل نحو « فأزلهما

---

(١) هكذا بياض بالاصل

الشيطان عنها فأخرجهما . فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا . ونادى نوح ربه فقال . (وأنكره) أى الترتيب (الفراء مطلقا) واحتج بقوله تعالى . أهلكناها فجاءها بأسنا . ومجئ البأس سابق الاهلاك وأجيب بأن المعنى أردنا اهلاكها أو بأنها للترتيب الذكرى (و) أنكره (الجرمى فى الاماكن والمطر) بدليل قوله * بين الدخول فحومل * وقولهم مطرنا مكان كذا فكان كذا وان كان وقوع المطر فيهما فى وقت واحد (وللتعقيب فى كل شئ بحسبه) نحو جاء زيد فعمرو أى عقبه بلا مهلة تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل ومنه قوله تعالى . أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة . (وللسببية غالبا) فى عطف (جملة أو صفة) نحو . فوكزه موسى فقضى عليه . فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه . لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم . وقد تخلو عنه نحو . فراغ الى أهله فجاء بعجل سمين فقربه اليهم . فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا . (وتختص) الفاء (بعطف مفصل على مجمل) كالأمثلة السابقة فى الترتيب الذكرى (و) بعطف (جملة تصلح لها العائد وخلت منه) صفة أو صلة أو خبرا لما فيها من الربط نحو الذى يطير فيغضب زيد الذباب مررت برجل يبكى فيضحك عمرو وخالد يقوم فيقعد عمرو (قيل وترد للغاية) بمعنى الى وجعل منه قوله

* بين الدخول فحومل * على تقدير ما بين الدخول الى حومل فحذف ما دون بين كما عكس ذلك من قال * يا أحسن الناس ما قرنا الى قدم * أى ما بين قرنا فحذف بين والفاء نائبة عن الى قال ابن هشام وهذا غريب قال ويستأنس له بمجئ عكسه فى قوله

وأنت التى حببت شغبا الى بدا * الى وأوطانى بلاد سواهما

اذ المعنى شغبا فبدا وهما موضعان قال ويدل على ارادة الترتيب قوله بعده

حللت بهذا حلة ثم حلة * بهذا فطاب الواديان كلاهما

قال وهذا معنى غريب لانى لم أر من ذكره (قيل والاستئناف) نحو ألم تسأل الربع القواء فينطق * أى فهو ينطق لانها لو كانت عاطفة جزم ما بعدها أو سببية نصب ومنه قوله تعالى . أن يقول له كن فيكون . بالرفع وقول الشاعر * يريد أن يعربه فيعجمه * قال ابن هشام والتحقيق أنها فى ذلك كله للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل (قيل) وترد (زائدة) دخولها كخروجها كقوله

يموت أناس أو يشيب فتاهم * ويحدث ناس والصغير فيكبر

وقوله

أرانى اذا ما بت بت على هوى * فثم اذا أصبحت أصبحت غاديا

(ثم) ويقال فم بالفاء بدلا من الثاء كما قالوا فى جدث جدف (و) يقال (ثمت) بتاء ساكنة ومفتوحة قال * صاحبته ثمت فارقته * (للتشريك) فى الحكم (والترتيب خلافا لقطرب) فى قوله انها لا تفيده واحتج بقوله تعالى . خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها . وقوله وبدأ خلق الانسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ثم سواه ونفخ فيه من روحه . ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون . ثم آتينا موسى الكتاب وقول الشاعر

ان من ساد ثم ساد أبوه * ثم قد ساد قبل ذلك جده

وأجيب بأنها فى الجميع لترتيب الاخبار لا الحكم (والمهلة خلافا للفراء) فى قوله انها بمعنى الفاء (وقد تقع موقع الفاء) فى إفادة الترتيب بلا مهلة (وعكسه) أى تقع الفاء موقع ثم فى افادته بمهلة فالاول كقوله

كهز الردينى تحت العجاج * جرى فى الانابيب ثم اضطرب

اذ الهز متى جرى فى أنابيب الرمح يعقبه اضطرابه بلا تراخ والثانى كقوله تعالى . ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما . فالفاء فى الثلاثة بمعنى ثم (قال الكوفية و) تقع (زائدة)

كقوله تعالى . حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت . الى قوله ثم تاب عليهم . وأجيب بأن الجواب فيهما مقدر (و) قال (الفراء) تقع (للاستئناف) نحو أعطيتك الفا ثم أعطيتك قبل ذلك مالا فيكون (١)

﴿أم﴾ وأنكرها أبو عبيدة معمر بن المثنى وتبعه محمد بن مسعود الغزى ابن صاحب البديع فقال ليست بحرف عطف بل بمعنى همزة الاستفهام ولهذا يقع بعدها جملة يستفهم عنها كما تقع بعد الهمزة نحو أضربت زيدا أم قتلته أبكر فى الدار أم خالد أى أخالد فيها قال ولتساوى الجملتين بعدها فى الاستفهام حسن وقوعهما بعد سواء لكن لما كانت تتوسط بين محققى الوجود يثبت أحدهما بالاستفهام كتوسط أو بين اسمين محققى الوجود قيل انها حرف عطف (و زعم ابن كيسان أن أصلها أو) أبدلت واوها ميما فتحولت الى معنى بل على معنى أو قال أبو حيان وهى دعوى بلا دليل ولو كان كذلك لاتفقت أحكامهما وهما مختلفان من أوجه منها ان السؤال بأو قبله بأم وانه يقدر مع أو باحد ومع أم بأى وان جواب أو بنعم أو لا وجواب أم بالتعيين بالاسم أو الفعل وان الاحسن مع أو تقديم الفعل ومع أم تقديم الاسم وان أو لا يلزم معادلتها للاستفهام بخلاف أم وانك اذا استفهمت باسم وعطفت عليه كان بأو دون أم وان العطف بعد أفعل التفضيل بأم دون أو وكذا ما لم يحسن السكوت عليه (وهى قسمان متصلة) تقع بعد همزة التسوية أو) همزة يطلب بها و بأم (التعيين) ولذا تسمى معادلة لمعادلتها للهمزة فى افادة التسوية أو الاستفهام ويجمعهما أن يقال هى التى لا يستغنى ما بعدها عما قبلها ولا يقع الا فيما يستعمل فى لفظ الاستفهام سواء أريد معناه أم لا (وتختص الأولى) أى التى تقع بعد همزة التسوية (بانها لا تقع الا بين جملتين) شرطهما أن يكونا (فى تأويل المفردين) وسواء الاسميتان والفعليتان والاغلب فيهما المضى والمختلفان كقوله تعالى . سواء علينا أجزعنا أم صبرنا . وقوله . سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون . وقول الشاعر

ولست أبالى بعد فقدى مالكا * أموتى ناء أم هو الآن واقع

بخلاف الأخرى فتقع بين مفردين وهو الغالب فيها نحو . أأنتم أشد خلقا أم السماء . و جملتين ليستا فى تأويلهما كقوله * فقلت أهى سرت أم عادنى حلم * وقوله

لعمرك ما أدرى وان كنت داريا * شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر

وتختص الأولى أيضا بانها لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام فان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر بخلاف الاخرى (و يؤخر المنفى فيهما) أى الأولى والأخرى فيقال سواء على أجاء أم لم يجئ أقام زيد أم لم يقم ولا يجوز سواء على لم يجئ أم جاء ولا ألم يقم أم قام فان كان ما قبلها وما بعدها مثبتا قدم ما شئت منهما (وفصل الثانية من معطوفها أكثر لا واجب ولا ممنوع فى الاصح) مثال الفصل . أذلك خير أم جنة الخلد . والوصل . أقريب أم بعيد ما توعدون . والتأخير أعندك زيد أم عمرو ألقيت زيدا أم عمرا وقيل لا يجوز الا الفصل وقيل لا يجوز الا ضم أحدهما الى الاخر مقدمين أو مؤخرين (وقد تحذف الهمزة) وتنوى كقوله

لعمرك ما أدرى وان كنت داريا * بسبع رمين الجمر أم بثمان

أى أبسبع وقرئ . سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم . بهمزة واحدة (و) قد تحذف (أم والمعطوف بها) كقوله

دعانى اليها القلب انى لأمره * سميع فما أدرى أرشد طلابها

أى أم غى (و) قد يحذف (هو) أى المعطوف بها (دونها بتعويض لا) نحو أزيد عندك أم لا أزيد يقوم أم لا (قيل و) يحذف (دونه) أى دون تعويض وجعل منه قوله تعالى . أفلا تبصرون أم . أى أم تبصرون ثم ابتدأ أنا خير قال ابن هشام وهذا باطل اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه وانما المعطوف جملة أنا خير و وجه المعادلة

---

(١) هكذا بياض بالاصل

أن الاصل أم تبصرون ثم أقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له أنت خير كانوا عنده بصراء قال الزمخشرى (و) بحذف (المعطوف عليه) وجعل منه . أم كنتم شهداء . أى أتدعون على الانبياء اليهودية . أم كنتم شهداء . ووافقه الواحدى وقدر أبلغكم ما تنسبون الى يعقوب من ايصائه بنيه باليهودية أم كنتم (و) الثانى من قسمى أم (منقطعة) سميت بذلك لان الجملة بعدها مستقلة وهى التى تقع (بعد غير همزة الاستفهام) وذلك إما خبر محض نحو . تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين . أو همزة لغير استفهام نحو . ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد . لان الهمزة هنا للانكار فهى بمعنى النفى أو الاستفهام بغير الهمزة نحو . هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور . واختلف فى معناها (فقال البصريون هى بمعنى بل) أى للاضراب (والهمزة مطلقا) قال (الكسائى وهشام) هى (كبل وتاليها) أى ما بعدها (كتاليها) أى كتالى بل فاذا قلت قام زيد أم عمرو فالمعنى بل قام عمرو واذا قلت هل قام زيد أم عمرو فالمعنى بل هل قام عمرو ورد بقوله تعالى . وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلا . الى قوله . أم نجعل الذين آمنوا . الآية فأم لم يتقدمها استفهام وقد استؤنف بأم السؤال على جهة الانكار والرد ولا يمكن أن يكون ما بعدها موجبا فليس مثل ما قبلها (و) قال (الفراء) هى كبل اذا وقعت (بعد استفهام) كقوله

فوالله ما أدرى أسلمى تغولت * أم النوم أم كل الى حبيب

أى بل كل ورد بأن المعنى على الاستفهام أى بل أكل الى حبيب لانها لما تمثلت لعينه لم يدر أذلك فى النوم أم صارت من الغول لان العرب تزعم انها تبدو وامتزينة لتفتن ثم لما جوز أن تكون تغولت داخله الشك فقال بل أكل الى حبيب أى الغول وسلمى كل منهما الى حبيب (و) قال (قوم) تكون كبل اذا وقعت بعد الاستفهام (والخبر) وقال (أبو عبيدة) هى (كالهمزة مطلقا) قال ومنه قوله تعالى . أم تريدون أن تسألوا رسولكم . (و) قال (الهروى) فى الأزهية هى كالهمزة (ان لم يتقدم) عليها (استفهام) ورد القولان بانها لو كانت بمعنى الهمزة لوقعت فى أول الكلام وذلك لا يجوز فيها ولورودها للاستفهام بعده فى قوله

هل ما علمت وما استودعت مكتوم * أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم

فانه استأنف السؤال بأم عما بعدها مع تقدم الاستفهام لان المعنى بل أحبلها لقوله بعده

أم هل كبير بكى لم يقض عبرته * إثر الأحبة يوم البين مشكوم

(وتدخل) أم هذه (على هل) كما تقدم (و) على (سائر أسماء الاستفهام فى الأصح) نحو . أماذا كنتم تعملون . ولا تدخل على حرفه وهو الهمزة وبذلك استدل على انها بمعنى بل والهمزة والا لدخلت عليها كما يدخل عليها بل فى قولك أقام زيد بل أقام عمرو ولا بدع فى دخولها على هل وان كانت للاستفهام فقد دخلت عليها الهمزة فى قوله * أهل رأونا بسفح القاع ذى الأكم * وذهب الصفار الى منع دخول أم على هل وغيرها لانه جمع بين أداتى معنى وقال لا يحفظ منه الا قوله * أم هل كبير بكى * وقوله * أم هل لامنى فيك لائم * وقوله * وما أنت أم ما ذكرها ربعية * وقوله تعالى . أمن هذا الذى هو جند لكم . أمن يرزقكم . قال أبو حيان وهذا منه دليل على الجسارة وعدم حفظ كتاب الله قال وقد دخلت على كيف فى قوله

* أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به * وعلى أين فى قوله

فأصبح لا يدرى أيقعد فيكم * على حسك الشحناء أم أين يذهب

(لا مفرد) أى لا تدخل عليه (خلافا لابن مالك) فى قوله بذلك وانه منه قولهم انها لابل أم شاء لقول بعضهم ان هناك لابلا أم شاء بالنصب قال فهذا عطف صريح يقوى عدم الاضمار فى المرفوع قال أبو حيان وابن هشام وقد خرق اجماع النحويين فى ذلك فانهم اتفقوا على تقدير مبتدإ أى بل أهى شاء وأما رواية النصب ان صحت فالأولى أن

يقدر فيها ناصب أى أم أرى شاء (قال أبو زيد) الانصارى (وترد أم (زائدة) واستدل بقوله

يا ليت شعرى ولا منجا من الهرم ❊ أم هل على العيش بعد الشيب من ندم

أو ﴿قال المتقدمون هى لاحدى الشيئين أو الاشياء﴾ قال ابن هشام وهو التحقيق والمعانى التى ذكرها غيرهم مستفادة من غيرها (و) قال (المتأخرون) هى مع ذلك (للشك) من المتكلم نحو «لبثنا يوما أو بعض يوم» (والابهام) بالوحدة على السامع نحو «وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين» (والتخيير والاباحة) والفرق بينهما ان الثانى يجوز فيه الجمع نحو اقرأ فقها أو نحوا بخلاف الاول نحو انكح هندا أو أختها قال ابن مالك وأكثر (١) (والتفصيل) بعد الاجمال نحو «وقالوا كونوا هودا أو نصارى تهتدوا» «قالوا ساحر أو مجنون» أى قال بعضهم كذا وبعضهم كذا والاضراب كبل (قال قوم) تأتى له (مطلقا) كقوله تعالى «وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون» أى بل يزيدون وقول جرير

ماذا ترى بعيال قد برمت بهم ❊ لم أحص عدتهم الا بعداد

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية ❊ لولا رجاؤك قد قتلت أولادى

(و) قال (سيبويه) اذا وقعت (بعد نفى أو نهى أو) بعد (إعادة العامل) نحو ما قام زيد أو ما قام عمرو أولا تضرب زيدا أولا تضرب عمرا (قال الكوفية والاخفش والجرمى والأزهرى وابن مالك وبمعنى الواو) أى لمطلق الجمع نحو «لنفسى تقاها أو عليها فجورها» أى وعليها «جاء الخلافة أو كانت له قدرا» أى وكانت قال ابن مالك ومن أحسن شواهده حديث «أسكن حرا فما عليك الا نبى أو صديق أو شهيد» وحديث «ما أخطاك شرف أو مخيلة» وغيرهم تأول البيتين الاول على ان الواو فيه للابهام وانها فى الثانى للشك وقال ابن هشام الذى رأيته فى ديوان جرير اذ كانت وقال أبو حيان انها الرواية المشهورة (زاد ابن مالك) فى الكافية وشرحها (والتقسيم) نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف ولم يذكره فى التسهيل ولا شرحه بل قال تأتى للتفريق المجرد من الشك والابهام والتخيير قال وهذا أولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو فيه أجود قال ومن مجيئه بأو قوله

فقالوا لنا ثنتان لابد منهما ❊ صدور رماح أشرعت أو سلاسل

قال ابن هشام ومجئ الواو فى التقسيم أكثر لا يقتضى أن أو لا تأتى له (و) قال (الحريرى) (والتقريب) نحو ما أدرى أسلم أو ودع وأذن أو أقام قال ابن هشام وهو بين الفساد لان التقريب انما استفيد من اثبات اشتباه السلام بالتوديع فهى للشك (و) قال (ابن الشجرى والشرط) نحو لأضربنه عاش أو مات أى إن عاش بعد الضرب وان مات منه ولآتينك أعطيتنى أو حرمتنى قال ابن هشام والحق أنها للعطف على بابها ولكن لما عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل فيه المعطوف (و) قال (قوم) من الكوفيين (والتبعيض) نحو «وقالوا كونوا هودا أو نصارى» قال ابن هشام والذى يظهر انه أراد معنى التفصيل فان كل واحد مما قبل أو للتفصيل وما بعدها بعض لما تقدم عليها من المجمل ولم يرد انها ذكرت لتفيد مجرد معنى التبعيض (ولا تأتى بعد همزة التسوية) لانها لاحد الشيئين أو الاشياء والتسوية تقتضى شيئين فصاعدا فلا يقال سواء كان كذا أو كذا قال ابن هشام وقد أولع بها الفقهاء وهو لحن والصواب الاتيان بأم وفى الصحاح تقول سواء على أقمت أو قعدت وهو سهو وفى الكامل أن ابن محيصن قرأ أو لم تنذرهم وهو من الشذوذ بمكان قال أما همزة الاستفهام فيعطف بعدها بأو نحو أزيد عندك أو عمرو انتهى وفى البديع قال سيبويه اذا كان بعد سواء همزة الاستفهام فلا بد من أم أسمين كانا أو فعلين تقول سواء على أزيد فى الدار أم عمرو وسواء على أقمت أم قعدت واذا كان بعدها فعلان بغير ألف الاستفهام عطف

---

(١) هكذا بياض بالأصل

الثانى بأو تقول سواء على قمت أو قعدت وان كانا اسمين بلا ألف عطف الثانى بالواو تقول سواء على زيد وعمرو وان كان بعدها مصدران كان الثانى بالواو وحملا عليها قال السيرافى فاذا قلت سواء على قمت أو قعدت فتقديره إن قمت أو قعدت فهما على سواء فعلى هذا سواء خبر مبتدإ محذوف أى الامران سواء والجملة دالة على جواب الشرط المقدر قال ابن الدماميني وبذلك تبين صحة قول الفقهاء وكأن ابن هشام توهم ان الهمزة لازمة بعد كلمة سواء فى أول جملتيها وليس كذلك

﴿ إما ﴾ بالكسر (المسبوقة بمثلها لمعانى أو الخمسة) الاول الشك نحو جاء إما زيد وإما عمرو والابهام نحو . وآخرون مرجون لأمر الله إما يعذبهم وإما يتوب عليهم . والتخيير نحو . إما أن تعذب وإما أن تتخذ فيهم حسنا . والاباحة نحو اقرأ إما فقها وإما نحوا والتفصيل نحو . إما شاكرا وإما كفورا . وعبر عنه فى التسهيل بالتفريق المجرد كما عبر به فى أو والفرق بينها وبين أو فى المعانى الخمسة أنها بالتكرر هابدل الكلام معها من أول وهلة على ما أتى بها لأجله من شك أو غيره بخلاف أو فان الكلام معها أولا دال على الجزم ثم يؤتى بأو دالة على ما جيء بها لأجله ثم التحقيق أن إما لأحد الشيئين أو الاشياء وهذه المعانى تعرض فى الكلام من جهة أخرى كما فى أو (وأنكر قوم الاباحة) فى إما مع اثباتهم ذلك لأو (و) أنكر (يونس وأبو على) الفارسى (وابن كيسان وابن مالك كونها عاطفة) كما أن الأولى غير عاطفة وقالوا العطف بالواو التى قبلها وهى جائية لمعنى من المعانى المفادة بأو وقال ابن مالك وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها فى مثل لا زيد ولا عمرو فيها ولا هذه غير عاطفة باجماع مع صلاحيتها للعطف قبل الواو فلتكن إما كذلك بل أولى (وادعى ابن عصفور الاجماع عليه) أى على كونها غير عاطفة كالأولى تخلصا من دخول عاطف على عاطف قال وانما ذكروها فى باب العطف لمصاحبتها لحرفه (وقيل) إما (عطفت الاسم على الاسم والواو) عطفت (إما على إما) قال ابن هشام وعطف الحرف على الحرف غريب وقال الرضى غير موجود (وقد تفتح همزتها) والتزمه تميم وقيس وأسد كقوله

تلقحها إما شمال عرية ۞ وإما صبا جنح العشى هبوب

(و) قد (تبدل الميم الاولى ياء) مع كسر الهمزة وفتحها كقوله ۞ لا تفسدوا آبالكم أيمالنا إيمالكم ۞

وقوله يا ليتما أمنا شالت نعامتها ۞ أيما الى جنة أيما الى نار

(و) قد (تحذف الاولى) كقوله

تهاض بدار قد تقادم عهدها ۞ وإما بأموات ألم خيالها

ونقل النحاس ان البصريين لا يجيزون فيها الا التكرير وان الفراء أجاز اجراءها مجرى أو فى ذلك (أو) يحذف (الواو) من الثانية فتسوى كالبيت السابق (أو) يحذف (ما) من الأولى أو الثانية كقوله

وقد كذبتك نفسك فأكذبنها ۞ فإن جزعا وان اجمال صبر

(أو) تحذف (هى) بكمالها (مستغنى عنها بو إلا أو بأو) كقوله

فاما أن تكون أخى بصدق ۞ فأعرف منك غثى من سمينى
وإلا فاطرحنى واتخذنى ۞ عدوا أتقيك وتتقينى

وقوله وقد شفنى أن لا يزال يروعنى ۞ خيالك إما طارقا أو مغاديا

(وهى مركبة) من ان وما الزائدة (على الاصح) وهو مذهب سيبويه وعليه بنى الاقتصار على ان وحذف ما وقيل بسيطة واختاره أبو حيان لان الاصل البساطة لا التركيب

﴿بل﴾ للاضراب فان كانت بعد أمر أو ايجاب نقلت حكم ماقبلها لتاليها المفرد وصار ماقبلها مسكوتا عنه لايحكم له بشئ نحو اضرب زيدا بل عمرا وجاء زيد بل عمرو أو نفي أو نهي (قررته) أي حكمه له (وجعلت ضده لتاليها) المفرد نحو ماقام زيد بل عمرو ولاتضرب زيدا بل عمرا (وجوز المبرد النقل فيهما) أي النفي والنهي أيضا على تقدير بل ماقام وبل لاتضرب قال ابن مالك وهو مخالف لاستعمال العرب كقوله

لو اعتصمت بنا لم تعتصم بعدا ٭ بل أولياء كماة غير أوقاد

وقوله

وما انقيت الى خور ولا كشف ٭ ولا لئام غداة الروع أوراع

بل ضار بين بحسك البيض ان لحقوا ٭ شم العرانين عند الموت لذاع

(ومنع الكوفية و) أبو جعفر (ابن صابر العطف بها بعد غيرهما) قال هشام منهم محال ضربت عبدالله بل اياك قال أبو حيان وهذا من الكوفيين مع كونهم أوسع من البصريين في اتباع شواذ العرب دليل على أنهم لم يسمع العطف بها في الايجاب لو على قلته ولا يعطف بها بعد الاستفهام وفاقا (فان تلاها جملة فللابطال) للمعنى الاول واثباته لما بعد . نحو أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق . (أو الانتقال) من غرض الى آخر بدون ابطال نحو . ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لايظلمون بل قلوبهم في غمرة . (وليست) حينئذ (عاطفة على الصحيح) بل حرف ابتداء (وتزاد قبلها لا) لتوكيد الاضراب بعد الايجاب كقوله

وجهك البدر بل لا الشمس لولم ٭ يقض للشمس كسفة وأفول

ولتوكيد تقرير ماقبلها بعد النفي والنهي (ومنعها) أي زيادة لا (ابن درستويه بعد النفي زاد ابن عصفور) وبعد (النهي) أيضا قال لانه لم يسمع ورد بقوله

وماهجرتك لابل زادني شغفا ٭ هجر وبعد تراخ لا الى أجل

وقوله

لاتملن طاعة الله لابل ٭ طاعة الله ماحييت استديما

قال أبو حيان ويقال في لا بل نابن ولابن ونابل بابدال اللامين أو احدهما نونا (وتزاد لا ضرورة)

﴿حتى﴾ هي (كالواو) لمطلق الجمع (وقيل) هي (للترتيب) قال ابن مالك وهي دعوى بلا دليل ففي الحديث كل شئ بقضاء وقدر حتى العجز والكيس وليس في القضاء ترتيب وانما الترتيب في ظهور المقضيات وقال الشاعر

٭ رجالى حتى الأقدمون تمالؤا ٭ فقطف الأقدمون وهم سابقون (و) تفارق الواو في أحكام (لاتعطف) الا ما كان (بعضا) من المعطوف عليه (أو كبعض) منه (غاية له في رفعه أو خفضه) نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة وقوله

قهرناكم حتى الكماة فانتم ٭ تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا

وقوله

ألقى الصحيفة كى يخفف رحله ٭ والزاد حتى نعله ألقاها

فالنعل ليست بعض الصحيفة والزاد ولكن كبعضه لان المعنى ألقى مايثقله قال ابن هشام والضابط انها تدخل حيث يصح الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع ولهذا لايجوز ضربت الرجلين حتى أفضلهما ولا صمت الايام حتى يوما (وكذا) لاتعطف الا ما كان (مفردا على الصحيح) لان الجزئية لاتتأتى الا في المفردات وقال ابن السيد يعطف بها الجمل كقوله ٭ سريت بهم حتى تكل مطيهم ٭ برفع تكل عطفا على سريت ونقل في البسيط عن الاخفش انها تعطف الفعل اذا كان سببا كالفاء نحو ماتأتينا حتى تحدثنا (قال) ابن هشام (الخضراوي و) لاتعطف الا ما كان (ظاهرا) كما لاتجر الا الظاهر قال في المغني ولم أره لغيره (و يعاد الجار معها) اذا عطفت على مجرور فرقا بينها وبين الجارة نحو مررت بالقوم حتى بزيد ثم اختلف في هذه الاعادة (قال ابن عصفور) يعاد (رجحانا)

لاوجوبا (و) قال ابن (الخباز) الموصلي شارح ألفية بن معط (و) أبو عبد الله (الجليس) صاحب ثمار الصناعة (وجوبا و) قال (ابن مالك ان لم يتعين للعطف) وجب نحو اعتكف في الشهر حتى في آخره وان تعينت له فلا لحصول الفرق نحو عجبت من القوم حتى بنيهم وقوله

جود يمناك فاض في الخلق حتى * بائس دان بالاساءة دينا

قال ابن هشام وهو حسن وأما أبو حيان فرده وقال هي في المثال جارة وفي البيت محتملة (والعطف بها قليل ومن ثم) أي من أجل قلته (أنكره الكوفية) فقالوا لا يعطف بها البتة وحملوا نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيتهم حتى اباك ومررت بهم حتى أبيك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها باضمار عامل (لا يعطف بها بعد أمر) نحو وأضرب زيدا الاعمرا (ودعاء) نحو غفر الله لزيد لا لبكر (وتحضيض) نحو هلا تضرب زيدا الاعمرا (وايجاب) نحو جاء زيد لا عمرو وزيد قائم لا عمرو أو لا قاعد ويقوم زيد لا عمرو (وقال سيبويه ونداء) نحو يا ابن أخي لا ابن عمي وأنكره ابن سعدان وقال ليس هذا من كلامهم قال أبو حيان وهذه شهادة على نفي والظن لسيبويه انه لم يذكره في كتابه الا وهو مسموع (و) قال (الفراء واسم فعل) نحو لعل عمرا لا زيدا منطلق كما يجوز ذلك في اسم إن (وشرط السهيلي) في نتائج الفكر (والأبدي) في شرح الجزولية (وأبو حيان) في الارتشاف (و) ابن (هشام) في المغني (تعاند متعاطفيها) فلا يجوز جاءني رجل لا زيد أو لا عاقل لصدق اسم الرجل عليه بخلاف لا امرأة أو عالم لا جاهل أو عمرو لا زيد وعلله الأبدي بأن لا تدخل لتأكيد المنفي وليس في مفهوم الكلام الأول ما ينفي الفعل عن الثاني فان أريد بذلك المعنى جيء بغير فيقال غير زيد وغير عاقل بخلاف الأمثلة الأخيرة فان مفهوم الخطاب يقضي من قولك جاء رجل ونحوه نفي المرأة ونحوها فدخلت لا للتصريح بما اقتضاه المفهوم وللسبكي في هذه المسئلة مؤلف مستقل يشتمل على نفائس لخصتها في حاشية المغني (ومنع قوم العطف بها على معمول ماض) فلم يجيزوا قام زيد لا عمرو مع اجازتهم ذلك في المضارع قالوا لانها تكون نافية للماضي ونفي الماضي لا يجوز وما جاء منه حفظ ولم يقس عليه وقيل لأن العامل مقدر بعد العاطف ولا يقال لا قام عمرو الا على الدعاء قال ابن هشام وهو مردود فانه لو توقفت صحة العطف على تقدير العامل بعد الحرف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا (ولا يعطف بها جملة لا محل لها في الأصح وقد يحذف متبوعها) نحو أعطيتك لا لتظلم أي لتعدل لا لتظلم

﴿لكن﴾ للاستدراك فان وليها جملة فغير عاطفة) بل حرف ابتداء سواء كانت بالواو نحو • ولكن كانوا هم الظالمين • أو بدونها كقوله

ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره * لكن وقائعه في الحرب تنتظر

(وقال ابن أبي الربيع) هي عاطفة جملة على جملة (مالم تقترن بالواو) أو وليها (مفرد فشرطها تقدم نفي أو نهي) نحو ماقام زيد لكن عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا (قال الكوفية أو ايجاب) كبل لانها مثلها في المعنى نحو قام زيد لكن عمرو والبصريون منعوه لانه لم يسمع فيتعين كونها حرف ابتداء بعده الجملة فيقال لكن عمرو لم يقم (و) الثاني (أن لا تقترن بالواو) فان اقترنت به فحرف ابتداء لأن العاطف لا يدخل على عاطف نحو ماقام زيد ولكن عمرو (وقيل لا تكون) عاطفة (معه) أي مع المفرد (الا بها) أي بالواو وقاله ابن خروف (وزعم يونس العطف بالواو دونها) فلا تكون عاطفة عنده أصلا لانها لم تستعمل غير مسبوقة بواو وهو عنده عطف (مفرد) على مفرد (و) زعم (ابن مالك) أن العطف بالواو دون لكن (عطف جملة حذف بعضها) على جملة صرح بجميعها فالتقدير ولكن قام عمرو وعلل ذلك بأن الواو تعطف مفردا على مفرد مخالف له في الايجاب والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه نحو قام زيد ولم يقم عمرو (و) زعم (ابن عصفور الواو زائدة لازمة)

والعطف بلكن (و) زعم (ابن كيسان) انها زائدة (غير لازمة) والعطف بلكن أيضا (وأثبت الكوفية العطف بليس كلا) فتكون حرفا واحتجوا بقوله

اين المفر والاله الطالب ... والأشرم المغلوب ليس الغالب

أى لا الغالب وفى الصحيح من قول أبى بكر . بأبى شبيه بالنبى . ليس شبيها بعلى . والبصريون أولوا ذلك بأن المرفوع بعدها اسمها والخبر ضمير متصل محذوف تخفيفا أى ليسه قلت وفى ذلك نظر على ان حذف خبر باب كان ضرورة (وبه نطق الشافعى) فانه قال فى الأم فى أثناء مسئلة لأن الطهارة على الظاهر ليس على الاجواف أى لا ولا يصح أن يكون اسمها ضميرا مستترا لوجوب تأنيث الفعل حينئذ وقول الشافعى حجة فى اللغة (و) أثبت الكوفيون أيضا العطف (بأى) نحو رأيت الغضنفر أى الأسد وضربت بالعضب أى السيف والصحيح انها حرف تفسير يتبع بعدها الأجلى للاخفى لانا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما ولا ملازما يعطف الشئ على مرادفه وهذا القول نقله فى التسهيل عن صاحب المستوفى قال أبو حيان ولا أدرى من هو قال والعجب نسبته هذا المذهب الى كتاب مجهول وهو مذهب الكوفيين ووافقهم ابن صابر والسكاكى (و) أثبت الكوفيون عطف (هلا) قالوا تقول العرب جاء زيد فهلا عمرو وضربت زيدا فهلا عمرا فتجىء الاسم موافقا للاول فى الاعراب دل على العطف والصحيح انها ليست من أدواته والرفع والنصب على الاضمار بدليل امتناع الجر فى مامررت برجل فهلا امرأة (و) أثبت الكوفيون عطف (إلا) وجعلوا منه قوله تعالى . خالدين فيها مادامت السموات والأرض إلا ماشاء ربك . أى وماشاء ربك ورد بقولهم ماقام الازيد وليس شئ من أحرف العطف يلى العوامل (و) أثبتوا عطف (أين) قالوا تقول العرب هذا زيد فأين عمرو ولقيت زيدا فأين عمرا (و) أثبت (الكسائى) العطف (بلولا ومتى) فى قولك مررت بزيد فلولا عمرو أو فتى عمرو بالجر وأباه الفراء كالبصريين (و) أثبت (هشام) العطف (بكيف بعد نفى) نحو مامررت بزيد فكيف عمرو وقال سيبويه وهو ردئ لاتتكلم به العرب قال أبو حيان ودخول حرف العطف على هذه الأحرف دليل على انها ليست حروف عطف ونسب ابن عصفور العطف بكيف للكوفيين قال ابن بابشاذ ولم يقل به منهم الاهشام وحده قال فى المغنى وقد قال به عيسى بن موهب واستدل بقوله

اذا قل مال المرء لانت قناته ... وهان على الادنى فكيف الأباعد

قال وهذا خطأ لاقترانها بالفاء والجر باضافة مبتدأ محذوف أى فكيف حال الأباعد على حد قراءة . والله يريد الآخرة . أو بالعطف بالفاء وكيف مقحمة لافادة الأولوية بالحكم

﴿مسئلة﴾ (يعطف بعض الأسماء على بعض) فيعطف الظاهر على ظاهر ومضمر متصل ومنفصل والمضمر المنفصل على مثله ومتصل وظاهر سواء صلح المعطوف لمباشرة العامل أم لا فيجوز قام زيد وأنا وقمت أنا وزيد ورب رجل وأخيه (ومنع الأبدى عطف) ضمير (منفصل على ظاهر) قال أبو حيان ووهم فى ذلك وكلام العرب على جوازه ومنه . ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم واياكم . (ولا يعطف على ضمير رفع متصل اختيارا الا) بعد الفصل (بفاصل ما) ضميرا منفصلا أو غيره نحو . كنتم أنتم وآباؤكم . يدخلونها ومن صلح . ما أشركنا ولا آباؤنا . فصل فى الاول بالضمير المذكور وفى الثانى بالمفعول وفى الثالث بلا وقوله ﴿ لقد نلت عبد الله وابنك غاية ﴾ فصل بالنداء وقوله ﴿ ملئت رعبا وقوم ما كنت راجيهم ﴾ فصل بالتمييز قال أبو حيان ولا يكفى الفصل بكاف رويدك بل لابد من التأكيد نحو رويدك أنت وزيدا ومن ترك الفصل ضرورة قوله

ورجا الاخيطل من سفاهة رأيه ... مالم يكن وأب له لينالا

(خلافا للكوفية) فى تجويزهم العطف عليه بلا فصل اختيارا حكى مررت برجل سواء والعدم وفى الصحيح كنت

وأبو بكر وعمرو فعلت وأبو بكر وعمرو انطلقت وأبو بكر وعمرا أما ضمير النصب فيجوز العطف عليه بلا فصل اتفاقا لانه ليس كالجزء من الفعل بخلاف ضمير الرفع (ولا يجب عود الجار في العطف على ضميره) أي الجر لورود ذلك في الفصيح بغير عود قال تعالى . تساءلون به والارحام . وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين . وسمع ما فيها غيره وفرسه قال * فما بك والايام من عجب * وهذا رأي الكوفيين ويونس والاخفش وصححه ابن مالك وأبو حيان (خلافا لجمهور البصرية) في قولهم بوجوب اعادة الجار لانه الاكثر نحو . فقال لها وللارض . وعليها وعلى الفلك . ينجيكم منها ومن كل كرب . نعبد إلهك وإله آبائك . واحتجوا بان ضمير الجر شبيه بالتنوين ومعاقب له فلم يجز العطف عليه كالتنوين وبان حق المتعاطفين أن يصلحا لحلول كل منهما محل الآخر وضمير الجر لا يصلح لحلوله محل المعطوف فامتنع العطف عليه قال ابن مالك والجواب أن شبه الضمير بالتنوين لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والابدال منه كالتنوين ولا يمنعان باجماع وان الحلول لو كان شرطا لم يجز رب رجل وأخيه ولا كل شاة وسخلتها بدرهم ولا * الواهب المائة الهجان وعبدها * ونحو ذلك مما لا يصلح فيه الحلول (وثالثها) وهو رأي الجرمي والزيادي (يجب العود (ان لم يؤكد) نحو مررت بك وبزيد بخلاف ما اذا أكد نحو مررت بك أنت وزيد ومررت به نفسه وزيد ومررت بهم كلهم وزيد (ويعطف) بالحرف (على) معمول (معمولي ومعمولات عامل) واحد (لا) معمولات عوامل (ثلاثة باجماع) فيهما فيقال ضرب زيد عمرا وبكر خالدا وظن زيد عمرا منطلقا وبكر جعفرا مقيما واعلم زيد عمرا بكرا مقيما وعبد الله جعفرا عاصما راحلا ولا يقال إن زيدا في البيت على فراش والقصر نطع عمرا أي وان في القصر على نطع عمرا بنيابة الواو عن ان وفي وعلى ولا جاء من الدار الى المسجد زيد والحانوت البيت عمرو بنيابتها عن جاء ومن والى (وفي) العطف على معمولي (عاملين) أقوال (منع سيبويه العطف (مطلقا) في المجرور وغيره وصححه ابن مالك فلا يقال كان آكلا طعاما زيد وتمرا عمرو ولا في الدار زيد والحجرة عمرو لأنه بمنزلة تعديتين بمعدواحد وذلك لا يجوز ولأنه لو جاز لجاز في أكثر من عاملين وذلك ممتنع باجماع كما تقدم (وجوزه شيخنا الكافيجي وشرذمة) مطلقا في المجرور وغيره قال لان جزئيات الكلام اذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا يحتاج الى النقل والسماع والا لزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه وقد نقل ابن مالك وغيره الاجماع على الامتناع في غير المجرور ورد بان ابن الحاجب نقل الجواز عن قوم مطلقا وذكره الفارسي في بعض كتبه عن قوم من النحويين قال أبو حيان ونسب الى الاخفش (وثالثها) يجوز (إن كان أحدهما جارا) حرفا أو اسما سواء تقدم المجرور والمعطوف نحو في الدار زيد والحجرة عمرو أم تأخر نحو وعمرو الحجرة (ورابعها) يجوز (إن تقدم المجرور المعطوف) سواء تقدم في المعطوف عليه أم لا بخلاف ما اذا تأخر وهو رأي الاخفش والكسائي والفراء والزجاج وابن مضا (وخامسها) يجوز (إن تقدم) المجرور (في المتعاطفين) نحو إن في الدار زيدا والحجرة عمرا ولا يجوز إن لم يتقدم فيهما وان تقدم في المعطوف نحو إن زيدا في الدار والحجرة عمرا وهو رأي الأعلم قال لانه لم يسمع الا مقدما فيهما ولتساوي الجملتين حينئذ ومنه قوله تعالى . وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون . واختلاف الليل والنهار الى قوله آيات لقوم يعقلون . وقوله . للذين أحسنوا الحسنى وزيادة . والذين كسبوا السيآت جزاء سيئة . وقول الشاعر * وللطير مجرى والجنوب مصارع * وأول ذلك من منع مطلقا على حذف حرف الجر (وسادسها) يجوز (في غير العوامل اللفظية) ويمتنع فيها وغيرها هي الابتدائية فيجوز نحو زيد في الدار والقصر عمر ولان الابتداء رافع لزيد ولعمرو وأيضا فكأن العطف على معمول عامل واحد وهو رأي ابن طلحة (وسابعها) يجوز في غير اللفظية (وفي) اللفظية (الزائدة) لانه عارض والحكم للاول نحو ليس زيد بقائم ولا خارج أخوه وما شرب من عسل زيد ولا لبن عمرو وانما امتنع في العوامل

اللفظية المؤثرة لفظا ومعنى وهذا رأى ابن الطراوة (ويجوز عطف الاسم على الفعل والماضى على المضارع والمفرد على الجملة و بالعكوس) أى الفعل على الاسم والمضارع على الماضى والجملة على المفرد (فى الاصح ان اتحدا) أى المعطوف والمعطوف عليه (بالتأويل) بان كان الاسم يشبه الفعل والماضى مستقبل المعنى أو المضارع ماضى المعنى والجملة فى تأويل المفرد بان يكون صفة أو حالا أو خبرا أو مفعولا لظن نحو . يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى . ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله . يقدم قومه يوم القيامة فاوردهم النار . ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجرى من تحتها الانهار و يجعل لك قصورا . أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة . أى فاصبحت * ولقد أمر على اللئيم يسبنى * فضيت * أى مررت . دعانا لجنبه أو قاعدا وقائما . فقاعدا عطف على لجنبه لانه حال فهو فى تأويل المفرد . بياتا أوهم قائلون . عطف الجملة على المفرد لانها حال أيضا أى قائلين ومنع المازنى والمبرد والزجاج عطف الاسم على الفعل وعكسه لان العطف أخو التثنية فكما لا ينضم فيها فعل الى اسم فكذا لا يعطف أحدهما على الآخر وقال السهيلى يحسن عطف الاسم على الفعل و يقبح عكسه لانه فى الصورة الأولى عامل لاعتماده على ماقبله فاشبه الفعل وفى الثانية لا يعمل فمحض فيه معنى الاسم ولا يجوز التعاطف بين فعل واسم لا يشبهه ولا فعلين اختلفا فى الزمان (و) يجوز عطف الجملة (الاسمية على الفعلية و بالعكس) نحو قام زيد وعمرو أكرمته ومنعه ابن جنى مطلقا (وثالثها) يجوز بالواو فقط ولا يجوز بغيرها قاله الفارسى و بنى عليه منع كون الفاء عاطفة فى خرجت فاذا الاسد حاضر (وأما) عطف (الخبر على الانشاء وعكسه فمنعه البيانيون وابن مالك) فى باب المفعول معه فى شرح التسهيل وابن عصفور فى شرح الايضاح ونقله عن الأكثرين (وجوزه الصفار وجماعة) واستدلوا بقوله تعالى . و بشر الذين آمنوا و بشر المؤمنين . وقول الشاعر

وان شفاء عبرة مهراقة * فهل عند رسم دارس من معول

والمانعون أولوا ذلك بأن الأمرين فى الآيتين معطوفان على قل مقدرة قبل ياأيها أو على أمر محذوف تقديره فى الاولى فأنذر وفى الثانية فأبشر كما قال الزمخشرى فى . واهجرنى مليا . ان التقدير فاحذرنى واهجرنى لدلالة لأرجمنك على التهديد وان الفاء فى قوله فهل الى آخره لمجرد السببية

﴿ مسئلة ﴾ (يجوز حذف المعطوف بالواو معها) كقوله تعالى . سرابيل تقيكم الحر . أى والبرد بيدك الخير أى والشر . وتلك نعمة تمنها على أن عبدت بنى اسرائيل أى . ولم تعبدنى (وكذا الواو) يجوز حذفها (دونه) أى دون المعطوف بها (فى الاصح) كذلك كحديث تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره وحكى أكلت سمكا لحما تمرا وقال

كيف أصبحت كيف أمسيت مما * يغرس الود فى فؤاد الكريم

أى وكيف ومنع ذلك ابن جنى والسهيلى وابن الضائع لانّ الحروف دالة على معانى فى نفس المتكلم واضمارها لا يفيد معناها وقياسا على حروف النفى والتأكيد والتمنى والترجى وغير ذلك إلا أنّ الاستفهام جاز اضماره لانّ للمستفهم هيئة تخالف هيئة الخبر وأول المسموع من ذلك على البدل (و) يجوز حذف (الفاء ومتبوعها) أى المعطوف عليه بها نحو . فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة . أى فأفطر (وأنكره ابن عصفور) وقال انما حذف المتبوع فقط (وقيل فى أو) أى حذفها أو متبوعها نحو صلى رجل فى إزار ورداء فى إزار وقميص فى إزار وقباء أى أو فى وقال الهذلى * فهل لك أو من والد لك قبلنا * أى فهل لك من أخ أو والد (و يغنى المعطوف بالواو عن المتبوع بعد حرف جواب) فيقال لمن قال ألم تضرب زيدا بلى وعمرا ولمن قال خرج زيد نعم وعمرو (وتقدم المعطوف) على المعطوف عليه (ضرورة) كقوله * عليك ورحمة الله السلام *

(وجوزه الكوفية) في الاختيار (ان كان بالواو) كما مثل (قيل أو الفاء أو ثم أو أو أو لا) كقوله

أأطلال دار بالنباع فحمت * سألت فلما استعجمت ثم صمت

أى سألت فحمت وقوله

فلست بنازل الا ألمت * برحلي أو خيالها الكذوب

أى الكذوب أو خيالها (و) ان (لم يؤد الى وقوع العاطف صدرا أو) الى (مباشرته عاملا غير متصرف و) ان (لم يكن التابع مجرورا) بل مرفوعا كما تقدم أو منصوبا كقوله

لعن الاله وزوجها معها * هند الهنود طويلة البظر

(ولا) كان (العامل لا يستغنى بواحد) فان فقد شرط من هذه لم يجز في الاختيار عند الكوفيين ولا في الضرورة عند البصريين فلا يقال وعمرو زيد قائمان ولا ان وعمرا زيدا قائمان ولا مررت وعمرو بزيد ولا اختصم وعمرو زيد (وخالف ثعلب في الاخير) فلم يشترطه وجوز التقديم وان لم يستغن العامل بواحد (ويطابق الضمير المتعاطفين بعد الواو) نحو زيد وعمرو منطلقان ومررت بهما (ويفرد بعد غيرها غالبا) مراعى فيه التأخير أو التقديم نحو زيد أو الحجارة أولهوا انفضوا اليها ونحو كولك قائما. وندرت المطابقة في قوله تعالى. ان لم يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما. (وفي الفاء وثم الوجهان) المطابقة وهي أحسن في الفاء والافراد وهو أحسن في ثم للتراخي بين المعطوف والمعطوف عليه نحو زيد فعمرو أو وثم عمرو وقائمان أو قائم (وفصل الواو والفاء) من المعطوف بهما (ضرورة) كقوله

يورثه مالا وفي الحي رفعة * لما ضاع فيها من قروء نسائكا

(و) فصل (غيرهما) من حروف العطف (سائغ بقسم أو ظرف) سواء كان المعطوف اسما نحو قام زيد ثم والله عمرو وما ضربت زيدا لكن في الدار عمرا أم فعلا نحو قام زيد ثم في الدار قعد أو ثم أو بل والله قعد هكذا نقله أبو حيان عن الأصحاب معترضا به اطلاق ابن مالك جواز الفصل من غير استثناء الواو والفاء وتقييده بما اذا لم يكن فعلا (ولا يتقدم على الكل معمول معطوفها) فلا يقال في زيد قائم وضارب عمرا وعمرا ضارب

﴿مسئلة﴾ (الأصل العطف على اللفظ وشرطه امكان توجه العامل) الى المعطوف فلا يجوز في نحو ما جاءني من امرأة ولا زيد الا الرفع عطفا على الموضع لان من الزائدة لا تعمل في المعارف (ويجوز) العطف (على المحل بهذا الشرط) أى امكان توجه العامل أيضا فلا يجوز مررت بزيد وعمرا لانه لا يجوز مررت زيدا وأجازه ابن جني (و) شرطه (أصالة الموضع) فلا يجوز هذا الضارب زيدا وأخيه لان الوصف المستوفى لشروط العمل الاصل إعماله لا اضافته لالتحاقه بالفعل وأجازه البغداديون تمسكا بقوله * منضج * شواء صفيف أو قدير معجل *
(و) شرطه (وجود المجوز) أى الطالب لذلك المحل (على الاصح) فيهما فلا يجوز ان زيدا وعمرو قائمان لان الطالب لرفع عمرو هو الابتداء وهو ضعيف وهو التجرد وقد زال بدخول ان ولا ان زيدا قائم وعمرو على العطف وقال الكوفيون وبعض البصريين لا يشترط المجوز فجوزوا الصورتين ومنع الاولى من لم يشترطه من البصريين لتوارد عاملين وهو ان والابتداء على معمول واحد وهو الخبر (و) يجوز العطف (على التوهم) نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بالجر على توهم دخول الباء في الخبر (وشرطه) أى الجواز (صحة دخول العامل المتوهم) (و) شرط (حسنه كثرته) أى كثرة دخوله هناك ولهذا حسن قول زهير

بدا لي اني لست مدرك مامضى * ولا سابق شيأ اذا كان جائيا

وقول الآخر * ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل * ولم يحسن قول الآخر

وما كنت ذا نيرب فيهم ٭ ولا مغش فيهم مغل

لقلة دخول الباء على خبر كان بخلاف خبر ليس وما والنيرب والنميمة والمغل كثيرها والمغش المفسد ذات البين (ووقع) العطف (على التوهم فى أنواع الاعراب) فى الجر وقد تقدم والرفع حكى سيبويه إنهم أجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان على توهم انه قال هم والنصب قاله الزمخشرى فى قوله تعالى . فبشرناه باسحق ومن وراء اسحق يعقوب . بالنصب على معنى وهبناله اسحق ومن وراء اسحق يعقوب وقوله . ودوا لو تدهن فيدهنون . على معنى ان تدهن والجزم قال الخليل وسيبويه فى قوله . فأصدق وأكن . والفارسى فى قوله . انه من يتق ويصبر . جزما على معنى تشبيه من بمن الشرطية لدخول الفاء بجواب الشرط وتأتى من الموصولة بالشرطية واذا وقع ذلك فى القرآن عبر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم أدبا

٭(خاتمة)٭ فى توابع مخصوصة (تابع المنادى المبنى ان كان مضافا أو شبهه نصب مطلقا) لان الأصل فى تابعه النصب لكونه منصوب المحل وتأكد ذلك بالاضافة وشبهها كقوله

٭ أزيد أخا ورقاء ان كنت ثائرا ٭ وقوله ٭ يازبرقان أخابنى خلف ٭ وهذا (ما) دام (لم تكن) الاضافة غير محضة) فان كانت (فيجوز رفعه) نحو يازيد الحسن الوجه (وجوز الكوفية و) أبو بكر (ابن الانبارى (رفع النعت) المضاف اضافة محضة لان الاخفش حكى يازيد بن عمرو بالرفع وغيرهم قالوا هو شاذ قال ابن مالك لاستلزامه تفضيل الفرع على أصله لان المضاف لو كان منادى لم يجز فيه الا النصب فلو جوز رفع نعته مضافا لزم إعطاء المضاف تابعا تفضيلا عليه مستقلا (و) جوز (الفراء) رفع (التوكيد والعطف) نسقا قياسا فى الباب الثانى وسماعا فى الاول حكى الاخفش ياتميم كلكم بنصبه عند الجمهور ورفعه عند الاخفش والجمهور أولوه على القطع مبتدأ أى كلكم مدعو (أو) كان (مفردا جاز) أى الرفع حملا على اللفظ والنصب على المحل نحو يارجل الطويل والطويل وياتميم أجمعون وأجمعين يازيد والغلام والغلام (وأوجب الكوفية نصب الثلاثة) أى النعت والتوكيد والنسق ورد بالسماع قال تعالى . ياجبال أوبى معه والطير . قرئ فى السبع بالنصب والرفع وقالت العرب ٭ ألا يازيد والضحاك سيرا ٭ بالرفع (و) أوجب (الاخفش نصب نعت العلم وتوكيده) اتباعا على المحل كما يجب فى جاءت حذام العاقلة بالرفع حملا عليه ولا يجوز الكسر اتباعا للفظ قال وما ورد من ذلك مضموم فحركته حركة اتباع لا إعراب (و) أوجب أيضا (رفعهما) أى النعت والتوكيد (فى) حال تبعية (النكرة) المقصودة لان الضمة عنده فى يارجل ليست ضمة بناء بل إعراب وأصله ياأيها الرجل حذفت أى فبقى على اعرابه كما كان والجمهور قالوا لما حذفت وحل محلها وصار هو المنادى حكم له بحكمه فبنى كما بنيت (ثم البدل والعطف) بالحرف عند الجمهور (كمستقل) فما كان منهما مضافا أو شبهه نصب أو مفردا أو نكرة مقصودة رفع كما لو دخلت عليه يا لان البدل يقدر فيه مثل عامل المبدل منه والنسق شبيه به لصحة تقدير العامل قبله ولاستحسان ظهوره توكيدا كما يظهر مع البدل نحو يازيد رجلا صالحا يازيد بطة (الا المنسوق ذا أل فالوجهان) الرفع والنصب جائزان فيه لامتناع تقدير حرف النداء قبله فأشبه النعت (وفى الأرجح) منهما أقوال . أحدها الرفع وهو رأى الخليل وسيبويه والمازنى لانه أكثر ما سمع وللمشاكلة فى الحركة . ثانيها النصب وهو رأى أبى عمرو وعيسى بن عمر ويونس والجرمى لان ما فيه أل لم يل حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ما ولى الحرف ولان أكثر القراء قرؤا به فى والطير (ثالثها) الأرجح (النصب ان كانت) أل فيه (للتعريف) لانه حينئذ شبيه بالمضاف والرفع ان لم تكن له بل للمح الصفة كاليسع لعدم شبهه حينئذ به وهذا رأى المبرد (وجوز المازنى والكوفية نصب العطف) بالحرف (المفرد) حملا على المحل نحو يازيد وعمرا ياعبدالله وعمرا (ومنعه) أى

النصب (الاخفش فى العطف على نكرة) مقصودة وأوجب الرفع (وفى نعت المضموم المنون ضرورة المفرد الوجهان) الرفع والنصب (و) فى نعت (المنصوب) المفرد المنون ضرورة (النصب) فقط لان المنادى حينئذ معرب منصوب لفظا ومحلا (فان نون مقصور) نحو يافتى للضرورة (بنى) النعت (على مانوى) فى المنادى فان نوى الضم جاز الأمران أو النصب تعين (وتابع) المنادى (المعرب ينصب) سواء كان مفردا أم مضافا لان رفعه انما جاز اذا كان لفظ متبوعه شبيها بالمرفوع (الا البدل فكمستقل) فينصب اذا كان مضافا ويرفع اذا كان مفردا لما تقدم ولا يكون الا صالحا لمباشرة حرف النداء (وكذا النسق) كمستقل (فى الاصح) ويقابله قول الكوفية والمازنى السابق انه يجوز نصبه اذا كان مفردا قال أبو حيان بل هو هنا أولى منه هناك (ومنع الاكثر وصف النكرة المقصودة) وحكى يونس انهم وصفوه بالمعرفة وأجروه مجرى العلم المفرد (و) منع (الأصمعى) وصف المنادى (المبنى) لانه شبيه بالمضمر والمضمر لا ينعت والجمهور على الجواز لكثرة وروده ولان مشابهة المنادى للضمير عارضة فكان القياس أن لا تعتبر مطلقا كما لا تعتبر مشابهة المصدر لفعل الأمر فى نحو ضربا زيدا لكن اعتبرت مشابهته فى النداء استحسانا فلا يزاد على ذلك كما ان فعال العلم لما بنى حملا على فعال الأمر لم يتعد الى سائر أحواله (و) منع (قوم) منهم الفراء والسيرافى وصف (المرخم) قالوا لانه لا يرخم الاسم الا وقد علم ما حذف منه ومن يعنى به فان احتيج الى النعت فرد ما سقط منه أولى وأجازه الجمهور لوروده قال ٭ أحار بن عمرو كأنى خمر ٭ وما ذكر من الدليل ممنوع لان الاسم يرخم اذا علم ما حذف منه وان لم يعلم من يعنى به (وثالثها) يمنع (ان أتم) لانه لفظ يختص بالنداء فأشبه نحو فل وفسق وفساق بخلاف ما اذا انتظر فيجوز وصفه لان المحذوف كالموجود (ورابعها) يجوز فى الحالين لكنه (قبيح) وعليه ابن السراج (و) منع (الاخفش عطف نكرة مقصودة أو اشارة) على المنادى فلا يقال يازيد ورجل ولا وهذا أما الأول فلان أل لا تحذف الا اذا ولى الاسم حرف النداء وأما الثانى فلان المشار لا يكون منادى الا اذا وليه حرف النداء وجوزهما المبرد فى المقتضب وقولى (كما لا يبدلان) أى النكرة المقصودة والاشارة (ولا ذو أل) من المنادى (و) منع (المازنى عطف المطول العارى من أل واعتقد قوم بناء النعت اذا رفع) لانهم رأوا حركته كحركة المنادى حكاه فى النهاية (وضمير المنادى) الواقع فى (التابع) يأتى (بلفظ غيبة) وهى الاصل (وكذا) بلفظ (خطاب) اعتبارا بما عرض له من الحضور بالمواجهة وقد اجتمعا فى قوله

فيا أيها المهدى الخنا من كلامه ٭ كأنك تضغو فى ازارك خرنق

ويقال ياتميم كلهم وكلكم ويازيد نفسه ونفسك (خلافا للاخفش) فى منعه أن يأتى بلفظ الخطاب (وتابع اسم لا) التى لنفى الجنس (يرفع وينصب مطلقا) سواء كان هو والاسم مفردا أم لا متصلا بالمتبوع أم منفصلا نعتا أم غيره من التوابع اما النصب فاتباعا لمحل اسم لا وأما الرفع فلمحل لا مع اسمها فانه رفع بالابتداء وقال فى شرح الكافية على محل اسم لا فان لا عامل ضعيف فلم ينسخ عمل الابتداء لفظا وتقديرا نحو لا رجل ظريف أو ظريفا فى الدار لا رجل فيها ظريف أو ظريفا الا أحد رجل أو رجلا فيها الا ماء ماء باردا ٭ فلا أب وابنا مثل مروان وابنه ٭ لا رجل وامرأة فى الدار لا رجل قبيحا أو قبيح فعله عندك لا طالعا جبلا ظريف أو ظريفا حاضرا (الا البدل قيل أو النسق المعرفة فيجب رفعه) ولا يجوز نصبه لان البدل فى تقدير العامل ولا لا تدخل على المعارف نحو لا أحد زيد فيها وكذا النسق عند من قال انه يحل محل المعطوف عليه نحو لا غلامى فيها ولا زيد ومن لم يقل ذلك أجاز نصبه (و) الا (التوكيد) اللفظى (والعطف) بالحرف (المكرر معه لا والنعت المفرد لمبنى لم يفصل فيجوز فتحها أيضا) كما يجوز رفعها ونصبها مثال الأول لا ماء ماء باردا بالأوجه الثلاثة والثالث لا رجل

ظريف فيها والثانى لا حول ولا قوة الا بالله * ولا أم لى ان كان ذاك ولا أب * لا نسب اليوم ولا خلة * والفتح فى الثلاثة (تركيبا) وجاز لانها من تمامه (وقيل اعرابا فى النعت) حملا على المحل وحذف تنوينه لاشاكلة (ولك فى المعطوف عليه حينئذ) أى حين تكرار لا مع المعطوف (الرفع) على الغاء لا الداخلة عليه وإعمالها عمل ليس (فيمتنع نصب المعطوف) لعدم نصب المعطوف عليه لفظا ومحلا ويجوز الفتح على التركيب والرفع على الغاء الثانية وعطف الاسم بعدها على ما قبلها أو إعمالها عمل ليس نحو * فلا لغو ولا تأثيم فيها * ولا بيع فيه ولا خلة . (ومنع قوم) من المغاربة (رفع نعت) اسم لا (المعرب) وأوجبوا أن لا يتبع الا على اللفظ (و) منع (قوم رفع النعت المضاف وشبهه) الجارى على المفرد وأوجبوا اتباعه على اللفظ (و) منع (يونس نصب العطف المكرر بلا) وأوجب فتحه لاستقلاله فلا يجوز تنوينه كما لا يجوز تنوين المنادى المفرد المعرفة وأجيب بجعل لا زائدة مؤكدة (وتابع اسم ان المكسورة ان كان نسقا جاز رفعه بعد استكمال الخبر) لا قبله كقوله * فان لنا الأم النجيبة والأب * ويجوز نصبه وهو الأصل والوجه كقوله

ان الربيع الجود والخريفا * يدا ابى العباس والصيوفا

والرفع (على الابتداء) والخبر محذوف لدلالة خبران عليه (وقيل) عطفا (على موضع اسم ان) فانه كان مرفوعا على الابتداء وقائل هذا لا يشترط فى العطف على المحل وجود المحرز (وقيل) عطفا على محل (ان واسمها) فانه رفع على الابتداء فهو على هذين من عطف المفردات وعلى الاول من عطف الجمل (وجوزه الكسائى) أى الرفع (قبل) استكمال (الخبر مطلقا) ظهر الاعراب فيه أم لم يظهر نحو ان زيدا وعمرو قائمان وان هذا وزيد قائمان (و) جوزه (الفراء بشرط بناء الاسم) كقوله تعالى . ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون . الآية وقول الشاعر * فانى وقيار بها لغريب * قال ابن مالك ويصلح أن يكون هذا وشبهه حجة للكسائى ويقول بناء الاسم فى الآية والبيت وقع اتفاقا ورفع المعطوف هو الحجة والاصل التسوية بين المعرب والمبنى فى اجراء التوابع عليهما وسيبويه يحمل الآية والبيت على ان المعطوف فيهما منوى التأخير وأسهل منه تقدير خبر قبل العاطف مدلول عليه بخبر ما بعده وقد قرئ . ان الله وملائكته . بالرفع وهو شاهد للكسائى (وقيل) انما جوزه الفراء بشرط (خفاء إعرابه) أى الاسم لئلا يتنافر اللفظ كذا حكاه عنه أبو حيان وغيره وجوزه (الخليل ان افرد الخبر) نحو إن زيدا وعمرو قائم وقوله * فانى وقيار بها لغريب * بخلاف ما اذا جمع نحو ان زيدا وعمرا قائمان (ومثلها) أى إن فى جواز العطف على خبرها بالرفع بالشرط المذكور (أن المفتوحة ولكن) نحو . ان الله برئ من المشركين ورسوله * ولكن عمى الطيب الأصل والخال * وقيل لا يجوز العطف بالرفع على اسمها لمخالفتها المكسورة لما فى لكن من معنى الاستدراك ولكون أن لا تقع الا معمولة فلا مساغ للابتداء فيها (وثالثها) وعليه ابن مالك (ان صلح الموضع للجملة) جاز العطف بالرفع والا فلا وصلاحيته لها بأن يتقدم عليها علم أو معناه كالآية المذكورة ونحو علمت ان زيدا منطلق وعمرو (دون الباقى) أى ليت ولعل وكأن فلا يجوز العطف عليها بالرفع لما فيها من المخالفة لتلك بتغيير المعنى (و) دون (غير النسق) من التوابع فلا يجوز فيها الا النصب (على الاصح فيهما) وأجازه الفراء فى ليت واخواتها بعد الخبر مطلقا وقبله بالشرط المذكور عنه واحتج بقوله

يا ليتنى وأنت يا لميس * فى بلد ليس به أنيس

وأجيب بان تقديره وأنت معى والجملة حالية وجوز الجرمى والزجاج والفراء أجازه أيضا فى سائر التوابع بعد الخبر مطلقا وقبله بشرطه ووافقه الجرمى والزجاج فى الصورة الاولى نحو إن هذا زيدا العاقل وان هذا العاقل زيد وان هذا أخوك قائم وان هذا نفسه قائم وسمع انهم أجمعون ذاهبون (وقيل) فى (غير نسق ان) المكسورة

(ولكن) من توابعهما (الخلاف) المتقدم فى نسقهما من الرفع بعد الخبر فى قوله وقبله مطلقا فى قول وشرط البناء فى قول ولا يجوز فى تابع ماعداهما الا النصب (أما عطف الجملة فى هذه الحروف وماعملت فيه رفعا) نحو ان زيدا قائم وعمرا ذاهب (فاتفاق) أى جاز اتفاقا ويكون غير داخل فى معناها (وجوز الكسائى رفع نسق أول) مفعولى ظن (اذا لم يظهر الاعراب فى المسند اليهما) نحو أظن عبد الله وزيد قاما أو يقومان أو مالهما كثير بخلاف قائمين أو قاما وخالفه الفراء والبصريون وهذا النقل عنه هو الصواب وقال أبو حيان خلاف مافى التسهيل من نقله اشتراط خفاء اعراب الثانى ممثلا له بظننت زيدا صديقى وعمرو (ويجوز نصب نسق الجملة المعلقة) لان محلها نصب نحو علمت لزيد منطلق وعمرا قائما (وتابع المجرور بالمصدر) فاعلا أو مفعولا (يجرى على اللفظ) قطعا (ومنع سيبويه والمحققون) الاجراء (على المحل) لان شرطه أن يكون محرزه لا يتغير عند التصريح به وهنا لو صرح برفع الفاعل أو نصب المفعول لتغير العامل بزيادة تنوين وجوزه الكوفيون وجماعة من البصريين وجزم به ابن مالك لورود السماع به كقوله * طلب المعقب حقه المظلوم * وقوله

* مشى الهلوك عليها الخيعل الفضل * وفى قراءة الحسن «عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعون» وقوله

* مخافة الافلاس والليانا * ثم الاختيار عند هؤلاء الحمل على اللفظ قال الكوفيون الا أن يفصل بين التابع والمتبوع بشئ فيستويان نحو يعجبنى ضرب زيد عمرو وبكرا (وثالثها يجوز فى عطف وبدل) دون النعت والتوكيد وهو رأى الجرمى لان العطف والبدل عنده من جملة أخرى فالعامل فى الثانى غير العامل الاول بخلاف الصفة والتأكيد فالعامل فيهما واحد ومحال وهما شئ واحد أن يكون الشئ مجرورا مرفوعا أو مجرورا منصوبا (وقيل) يجوز (بشرط ذكر الفاعل) فيقال عجبت من شرب الماء واللبن زيد (ولا يجوز حذفه ويجب) الاتباع على المحل بلا خلاف (اذا كان المفعول المضاف اليه ضميرا اختيارا) نحو يعجبنى أكرامك زيدا وعمرا بالنصب ولا يجوز الاتباع على اللفظ الا فى ضرورة (ويجوز فى تابع المفعول) مع الجر والنصب حيث قلنا به (الرفع على تأويله) أى المصدر (بمبنى) أى بحرف مصدرى موصول بفعل مبنى (للمفعول) بناء على جواز ذلك فيه وهو الاصح كما تقدم فى بحث إعماله (ويجريان) أى الاتباع على اللفظ والمحل (فى تابع مجرور واسم الفاعل العامل) كقوله

هل أنت باعث دينار لحاجتنا * وعبد رب أخا عون بن مخراق

(الا النعت والتوكيد فاللفظ) يتعين فيهما (فى الاصح) لانه لم يسمع فيهما الاتباع على المحل وقيل يجوز المحل فيهما قياسا على مجرور المصدر وقال ابن مالك بل أولى لان اضافته فى نية الانفصال ولانه أمكن فى عمل الفعل من المصدر (ومنع قوم المحل فى تابع معرف بأل مثنى أو جمع) على حده فلا يقال هذان الضاربا زيدا والضاربو زيد أخاك وعمرا وأوجبوا الجر وجوز ابن عصفور والأبدى الأمرين (و) منع (المبرد اللفظ فى تابع غيرهما) أى المفرد أو المكسر أو الجمع بألف وتاء (العارى من أل ولو أضيف لما هى فيه أو) الى (ضميره) أو ضمير ماهى فيه فلا يقال هذا الضارب الجارية وغلام المرأة أو وأخيها أو الضراب أو الضاربات الرجل أخيك وزيد وأوجب النصب وجوز سيبويه الأمرين فان لم يكن عاريا من أل جاز بلا خلاف نحو جاء الضارب الغلام والجارية (وجوز أهل الكوفة وبغداد جر تابع منصوبه) أى اسم الفاعل فيقال هذا ضارب زيدا وعمرو وأوجب غيرهم النصب بناء على اشتراط المحرز فى العطف على المحل (ولا يجوز فى تابع معمول) الصفة (المشبهة) الا اللفظ أى الاتباع عليه إن رفعا فرفع وإن نصبا فنصب وإن جرا فجر (و) جوز (الفراء لفظ تابع مجرورها) لانه فاعل فى المعنى نحو مررت بالرجل الحسن الوجه نفسه وأنفه وغيره قال لم يسمع ذلك (و) جوز (أهل بغداد جر عطف

منصوبها) نحو هذا حسن وجهاً وبدناً كأنك قلت حسن وجهه وبدنه ولا خلاف انه لا يعطف على مجرورها بالنصب
فلا يقال هو حسن الوجه والبدن

﴿العوارض﴾ (الكلام فى الاخبار) بكسر الهمزة ويقال له باب المخاطبة وهو نوع من أنواع الابتداء أفرد بالذكر للتمرين (الاخبار بالذى وفروعه) من المثنى والجمع والمؤنث (أن يتقدم) الذى (مبتدأ ويؤخر الاسم) الذى يقال أخبر عنه بالذى (أو خلفه) وهو الضمير المنفصل عن المتصل (خبراً) عنه (و) توسط (ما) فى الجملة (بينهما صلة) للذى (عائدها ضمير غائب يخلف الاسم فى اعرابه الذى كان له) قبل الاخبار كقولك فى الاخبار عن زيد من ضربت زيداً الذى ضربته زيد وعن التاء الذى ضرب زيداً انا وبهذا ظهر ان الاخبار ليس بالذى ولا عن الاسم بل بالاسم عن الذى قال ابن السراج وذلك لانه فى المعنى مخبر عنه قال أبو حيان ويحتمل أن الباء بمعنى عن وعن بمعنى الباء كما تقول سألت عنه وسألت به فكأنه قال أخبر بهذا الاسم أى صيره خبراً وقال غيره الباء هنا للسببية لا للتعدية وكأنه قيل أخبر بسبب الذى أى بسبب جعلها مبتدأ قال بدر الدين بن مالك وكثيراً ما يصار الى هذا الاخبار لقصد الاختصاص أو تقوى الحكم أو تشويق السامع أو اجابة الممتحن (وجوز أبو ذر) مصعب بن أبى كثير الخشنى (عوده) اى الضمير (مطابقاً للمخبر) فى الخطاب فيقال فى الاخبار عن التاء من ضربت الذى ضربت أنت حملا على المعنى لان الذى هو أنت كما يجوز الوجهان فى أنت الذى قام وأنت الذى قمت وفرق هؤلاء بأنه يلزم أن يكون فائدة الخبر حاصلة فى المبتدأ وذلك خطأ بخلافه هناك قال أبو حيان وقياس قوله جواز ذلك فى ضمير المتكلم اذ لا فرق فيقال الذى قمت أنا (و) جوز (المبرد تقدم المخبر به) على الذى مع قوله ان الاحسن تأخيره وعلى قول الجمهور يجب تقديم الذى المراد حيث لا مانع فان كان هناك استفهام وجب تقديمه كقولك فى الاخبار عن أى من أيهم قائم أيهم الذى هو قائم ومن أى رجل كان أخاك أيهم الذى هو كان أخاك هكذا قال أبو حيان وفيه نظر لما سيأتى (و) يخبر (بأل ان صدرت الجملة) التى هى منها (بفعل موجب) يصلح لان (يصاغ منه صلتها) فتقول فى الاخبار عن زيد من قامت جاريته زيد القائم جاريته زيد فان لم تصدر بفعل نحو زيد ضرب عمراً أو صدرت بفعل غير موجب أو موجب لا يصلح أن يصاغ منه صلة لأل كيذر ويدع لم يخبر بأل (فان رفعت) صلة أل (ضمير غيرها) أى غير أل (وجب ابرازه) كأن يخبر بها عن زيد من ضربت زيداً فتقول الضاربه انا زيد بابراز الضمير لان أل لزيد وانا لغير أل بخلاف ما اذا أخبرت عن زيد من خرج زيد أو التاء من ضربت زيداً فتقول الخارج زيد والضارب زيداً انا لأن مرفوع الصلة ضمير أل (فان كان الاسم) المخبر به (ظرفاً) فان كان متصرفاً (لم يتوسع فيه) قبل الاخبار (قرن الضمير بفى) كأن يخبر عن اليوم من قمت اليوم فتقول الذى قمت فيه اليوم أو عن خلفك من قعدت خلفك فتقول الذى قعدت فيه خلفك فان كان مما يتوسع فيه قبل وصل الفعل اليه بنفسه حالة الاخبار (وشرط هذا الاسم) المخبر عنه فى هذا الباب (امكان الفائدة به لا) ما يفيد نحو (ثوانى الأعلام) المضافة من الكنى وغيرها كبكر من أبى بكر وقزح من قوس قزح (ولا) ثوانى المركبات تركيب (المزج) اذا أعربت اعراب المتضايفين (خلافاً للمازنى) حيث جوز الاخبار عن الاسم الذى ليس تحته معنى واستدل بأن العرب قد أخبرت عنه فى كلامها قال ﴿ أو حيث على قوسه قزح ﴾ ورد بأن قزح اسم الشيطان وكأن العرب قد وضعت قوساً للشيطان فيكون من أكاذيبها (و) شرطه (الغنى عنه بأجنبى) يوضع مكانه قبل الاخبار لانك تضع بدل زيد فى ضربت زيداً مثلا عمراً بخلاف الهاء فى نحو زيد ضربته لا يجوز فيه زيد ضربت عمراً (أو) الغنى عنه (بمضمر لا حال وتمييز) فلا يصح الاخبار عنهما لانهما لا يكونان مضمرين قال أبو حيان وكذا ما ربط به من اسم ظاهر أو اشارة فلا يصح الاخبار عن زيد من زيد ضربت زيداً ولا عن ذلك من قوله تعالى ﴿ولباس التقوى ذلك خير﴾

وكذا لا يصح الاخبار عن مجرور حتى ونحوها مما يجر المضمر (و) شرطه (قبوله الرفع) بخلاف ملازم الظرفية كالظرف والمصدر غير المتصرفين وملازمه كايمن فى القسم وما التعجبية (و) شرطه (قبوله التأخير) هو (أو خلفه) كالتاء من ضربت فانها وان لم تقبل التأخير لفظها قبلته خلفها بدلا وهو الضمير المنفصل أعنى انا (لا لازم الصدر) كاسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية وضمير الشأن فلا يجوز الاخبار عن شئ من ذلك (وقيل الا) اسم (الاستفهام) فانه يجوز الاخبار عنه ويلزم الصدر فيقال فى أيهم قام أيهم الذى هو قائم وفى ايهم ضربت أيهم الذى اياه ضربت (و) شرطه (قبوله الاثبات لا) ما لازم النفى (كاحد وعريب) وكتيع وطورى (واسم فعل) ناسخ (منفى) كليس ومازال واخواته (و) شرطه (أن لا يعود الضمير على شئ قبله) كالهاء فى زيد ضربته والضمير فى منطلق من زيد منطلق لانك لو أخبرت عنها لجعلت مكانها ضميرا وذلك الضمير يطلبه زيد والموصول ولا جائز أن يعود اليهما وان أعدته الى أحدهما بقى الآخر بلا رابط فامتنع الاخبار (وقيل) بل (الشرط أن لا يكون) الضمير قبل الاخبار (رابطا) كما فى زيد ضربته فان عاد على سابق وليس رابطا جاز الاخبار عنه كان زيد كرا نسان فيقول لقيته فاذا أخبرت قلت الذى لقيته هو فيصح الاخبار عن ضمير لقيته وان كان عائدا على شئ قاله الاستاذ أبو على الشلوبين قال الشلوبين الصغير وهذا غير صحيح ولا يوجد فى كلام العرب اذ لا يفهم المعنى المراد منه فى الجملة قال أبو حيان والذى نذهب اليه هو الشرط الاول وهو اختيار الجزولى (و) شرطه (كونه بعض ما يوصف به من جمل صالحة) للوصف بأن تكون خبرية عارية من معنى التعجب غير مستدعية كلاما قبلها لصح كونها صلة بخلاف غير الخبرية ونحوها (أو جملتين فى حكم) جملة (واحدة) كجملتى الشرط والجزاء فانها تصلح للوصف فيصلح فى هذا الباب كان يخبر عن زيد من قولك ان تضرب زيدا أضرب به فتقول الذى ان تضرب به أضرب به زيد (و) شرطه (أن يتحد العامل فى المتعاطفين) بأن كان الذى يراد الاخبار عنه معطوفا ومعطوفا عليه فتقول فى قام زيد وعمرو الذى قام وعمرو زيد بخلاف ما اذا اختلف قال أبو حيان وذلك لا يتصور الا فى العطف على التوهم نحو زيد لم يقم ولا بصديقك تريد زيد ليس بقائم ولا بصديقك فلا يجوز الاخبار عن قولك بصديقك لان عامل الجر ليس موجودا فى المعطوف عليه فما اتحد العامل فى المتعاطفين (والاصح جوازه) فى هذا الباب (عن ضمير المتكلم والمخاطب) ومنعه بعضهم قال لانك اذ ذاك تضع موضعهما ضمير غيبة وهو أعم منهما ووضع الاعم موضع الاخص لا يجوز واجيب بمنع ما ذكره مثاله قولك فى الاخبار عن انا من أنا قائم الذى هو قائم انا والذى هو قائم أنت اما ضمير الغائب فنقل ابن عصفور انه لا خلاف فى جوازه عنه (و) الاصح جوازه فى (خبر باب كان الجامد) كما يجوز فى خبر باب المبتدإ وباب ان وباب ظن الجامد بلا خلاف مثاله فيها من كان زيد أخاك الذى كان اياه أو كانه زيد أخوك وفى باب المبتدإ الذى زيد هو أخوك وفى باب ان الذى ان زيدا هو أخوك وفى باب ظن الذى ظننت زيدا اياه أخوك والاحسن وصل الضمير فيقال الذى ظننته زيدا أخوك ونقل ابن الدهان عن بعضهم منع الاخبار عن خبر كان مطلقا لانه فى معنى الحال واستقبحه ابن السراج قال لانه ليس بمفعول على الحقيقة وليس اضماره متصلا انما هو مجاز وهذا يخدش نقل ابن عصفور الخلاف فى الجواز اما المشتق فسيأتى (و) الاصح جوازه عن (المصدر المختص) بوصف أو اضافة كقولك فى قام زيد قياما حسنا أو قيام الامير الذى قامه زيد قيام حسن أو قيام الامير (لا) عن (غيره) وهو المؤكد وقيل لا يجوز المختص أيضا وقيل يجوز عن المؤكد أيضا (و) الاصح جوازه عن (المفعول له) واختاره ابن الضائع فتقول فى الاخبار عن اجلالا من قمت اجلالا لك الذى قمت له اجلالا لك وصحح ابن عصفور المنع لان فى الاخبار عنه تغييرا عن حاله من الرفع

وغيره (و) الاصح جوازه في المفعول (معه) واختاره أيضا ابن الضائع وصححه أبو حيان فتقول في الاخبار عن الطيالسة من جاء البرد والطيالسة التي جاء البرد واياها الطيالسة وصحح ابن عصفور المنع في الاخبار لما فيه من التغيير عن حاله وأجيب بأن التغيير موجود في كل اسم أريد الاخبار عنه (و) الاصح (منعه في كل خبر مشتق لمبتدإ أو كان أو إن أو ظن وقيل يجوز فيقال في قائم من زيد قائم أو مع ناسخ الذي زيد هو قائم والذي كان زيد اياه قائم والذي ان زيدا هو قائم والذي ظننت زيدا اياه قائم والذي ظننته زيدا قائم (و) الاصح (منعه) في (مرفوع نحو عسى) من جوامد أفعال باب المقاربة وأجازه ابن أبي الربيع فيقال الذي عسى أن يقوم زيد ورد بأن عسى لا تصلح للصلة لانها خبرية أما المتصرفة ككاد وأوشك فيجوز الاخبار عن مرفوعها نحو الذي كاد يضرب عمرا زيد في كاد زيد يضرب عمرا (ويجوز في كل من المتعاطفين بغير أم) تقول في قام زيد وعمرو مخبرا عن المعطوف عليه الذي قام هو وعمرو زيد وعن المعطوف الذي قام زيد وهو عمرو وقس عليه العطف بسائر الحروف فان كان العطف بأم لم يجز الاخبار لا عن المعطوف ولا عن المعطوف عليه (و) يجوز في (سائر التوابع) أي باقيها (مع المتبوع) فيقال في باب النعت في مررت برجل عاقل الذي مررت به رجل عاقل وفي باب التأكيد في قام زيد نفسه الذي قام زيد نفسه وفي باب البدل في قام زيد أخوك الذي قام زيد أخوك (وقيل يجوز في بدل دون متبوعه وعكسه) فيقال الذي قام زيد هو أخوك والذي قام هو أخوك زيد والصحيح المنع كما في بابي النعت والتأكيد (وضعفه المازني في ياء المتكلم) ويجوز (في الموصول) بأن يجعل مكان الموصول وصلته ضميرا لانهما شيء واحد ويجعل الموصول وصلته خبرا فيقال في الاخبار عن الذي من قولك ضربت الذي ضربته الذي ضربته الذي ضربته (و) يجوز (في المتنازع فيه ويبقى الترتيب) فيقال في الاخبار عن زيد من ضربني وضربته زيد الذي ضربني وضربته زيد (فان كان) الاخبار (بأل والمخبر عنه غيره) أي غير المتنازع فيه (فخلف) قال أبو حيان في شرح التسهيل اذا كان المعطوف والمعطوف عليه من جملتين فعليتين بينهما ارتباط فأردت الاخبار بأل عن بعض أسماء الجملتين فمنع ذلك قوم وأجازه آخرون ثم اختلفوا فذهب الاخفش الى انه يسبك من الفعلين اسما فاعل وتدخل أل عليهما ويوفيا عوائدهما ويجعلهما جميعا كشيء واحد ويعطف مفرد على مفرد فيقال في الاخبار عن التاء من ضربت وضربني زيد الضارب زيدا والضاربه هو انا وذهب قوم من البغداديين الى نحو ذلك الا انهم يحذفون العوائد فيقولون في الاخبار عن التاء من ظننت وظنني زيد عالما الظان والظانه عالما زيدا انا وقياس قول الاخفش الظانه اياه والظانه عالما زيدا انا وذهب المازني الى مراعاة الترتيب وهو كأصحاب الحذف الا أنه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كانا فعليتين فتقول الضاربه أنا والضاربي زيد وذهب الفارسي والجرجاني الى انه تدخل أل على الاول خاصة فتقول الظانه انا اياه وظنني عالما زيد فهذه خمسة مذاهب ذكرها أبو اسحق ابراهيم بن أصبغ في كتابه المسمى برؤس المسائل في الخلاف

﴿ العدد ﴾ أي هذا مبحثه (يؤنث بالتاء ثلاثة) فما فوقها (الى العشرة) أي معها (ان كان المعدود مذكرا مذكورا) نحو أربعة أيام وعشرة رجال (وكذا) ان كان المعدود المذكر (محذوفا على الأفصح) نحو صمت خمسة أي خمسة أيام ويجوز فصيحا ترك التاء وعليه أربعة أشهر وعشرا ومن صام رمضان واتبعه ستا من شوال وحكى الكسائي صمنا من الشهر خمسا (وتحذف التاء) من ثلاثة الى عشرة (ان كان) المعدود (مؤنثا) حقيقة أو مجازا نحو سبع ليال وعشر إماء (أو اسم جمع أو) اسم (جنس) كل منهما (مؤنث غير نائب عن جمع مذكر ولا مسبوق بوصف يدل على التذكير) نحو عندي ثلاث من الابل وثلاث من البط وخمس من

النحل بخلاف اسم الجمع المذكر كتسعة رهط وثلاثة نفر واسم الجنس المذكر ومدركه السماع كعنب وسدر وموز وقمح نصت العرب على تذكيرها وتأنيث البط والنحل واستعملت سائر أسماء الجنس كالبقر مؤنثة ومذكرة قالوا والغالب عليها التأنيث وبخلاف المؤنث منها النائب عن جمع مذكر كقولهم ثلاثة أشياء وثلاثة رجلة لانهما نائبان عن جمع مفرديهما اذ عدل من جمع شيء على أفعال الى فعلاء ومن جمع راجل على أفعال كصاحب وأصحاب الى فعلة وبخلاف المسبوق بوصف يدل على التذكير نحو ثلاثة ذكور من البط وأربعة فحول من الابل فان التأنيث في جميع ماذكر والنكتة في اثبات التاء في المذكران العدد كله مؤنث واصل المؤنث أن يكون بعلامة التأنيث وتركت من المؤنث لقصد الفرق ولم يعكس لان المذكر أصل وأسبق فكان بالعلامة أحق ولانه أخف وأبعد عن اجتماع علامتي تأنيث (والعبرة) في التذكير والتأنيث (باللفظ غالبا الا بالمعنى وقد يعتبر) في ذلك المعنى (بقلة) فيجاء بالتاء مع لفظ مؤنث لتأويله بمذكر كقوله * ثلاثة أنفس وثلاث ذود * وقوله * وقائع في مضر تسعة * أول الأنفس بالاشخاص والوقائع بالمشاهد يترك مع لفظ مذكر لتأويله بمؤنث كقوله * وان كلابا هذه عشر أبطن * أول الابطن بالقبائل (و) العبرة أيضا في التذكير والتأنيث (بالمفرد) لا الجمع فيقال ثلاثة سجلات وثلاثة دنينيرات (خلافا لأهل بغداد) فانهم يعتبرون لفظ الجمع فيقولون ثلاث سجلات وثلاث حمامات بغيرهاء وان كان الواحد مذكرا (و) العبرة (في الصفة النائبة عن الموصوف بحاله) أي الموصوف لابحال الصفة فيقال رأيت ثلاثة ربعات بالتاء اذا أردت رجالا وثلاث ربعات بحذفها اذا أردت نساء اعتبارا بحال الموصوف وعليه * من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها * اسقط التاء اعتبارا بحال الموصوف وهو الحسنات ولم يعتبر المثل (و يعطف العشرون واخوته) من ثلاثين الى تسعين (على النيف) وهو (مادون العشرة) من واحد الى تسعة (ان قصد به التعيين) فيقال في المذكر واحد وعشرون واثنان وعشرون الى تسعة وتسعين وفي المؤنث واحدة وعشرون واثنتان أوثنتان وعشرون الى تسع وتسعين ولا يقال في شيء مما دون العشرة نيف الا وبعده عشرون أو احدى اخوته (والا) أي وان لم يقصد التعيين (فبضعة في المذكر و بضع في المؤنث) يعطف عليهما العشرون واخوته فيقال عندي بضعة وعشرون رجلا و بضع وعشرون إمرأة وهما بكسر الباء من بضعت الشيء قطعته كأنه قطعة من العدد (ولا يختصان) أي البضعة والبضع (بالعشرة فصاعدا) بل يستعملان وان لم يعطف عليهما عشرة ولا عشرون ومنه قوله تعالى * في بضع سنين * (خلافا للفراء) في قوله انهما لا يستعملان الا مع العشرة ومع العشرين الى التسعين ثم هما اسم عدد مبهم من ثلاث الى تسع وبذلك فارقا النيف فانه من واحد وفارقه أيضا في انه يكون للمذكر والمؤنث بغيرهاء وفي انه يختص بالعشرة فصاعدا وهو من أناف الشيء اذا زاد عليه (وتبنى العشرة معه) أي مع الاسم المضموم اليه وهو النيف عند قصد التعيين و بضعة و بضع عند عدمه لتضمنه معنى حرف العطف الذي هو الاصل في العدد وترك اختصارا (على) حركة لأنه معرب الاصل وكانت (الفتح) طلبا للتخفيف فيقال احد عشر واحدى عشرة وثلاثة عشر وثلاث عشرة و بضعة عشر و بضع عشرة (وجوز الكوفية) اضافته أي النيف أو البضع (اليها) أي العشرة واستدلوا بقوله * بنت ثماني عشرة من حجته * وأجيب بانه ضرورة اذ لا معنى لهذه الاضافة لانها اما بمعنى اللام أومن والنيف ليس للعشرة ولا منها بل هو زيادة عليها (و) جوز (الاخفش اعرابها مضافة) الى اسم بعدها (كبعلبك) فيقال هذه خمسة عشرك ببقاء الصدر مفتوحا وتغيير آخر العجز بالعوامل (و) جوز (الفراء) حينئذ اعرابها (كابن عرس) فيقال هذه خمسة عشرك ومررت بخمسة عشرك باعراب الاول على حسب العوامل وجر الثاني أبدا والجمهور منعوا قياس ذلك وأوجبوا بقاء الجزئين على الفتح كالولم يضف (و) جوز

(ابن مالك اظهار العاطف) الذي قدر في الاصل (فتعرب) لزوال المعنى الموجب للبناء فيقال عندي خمسة وعشر رجلا وخمس وعشرة امرأة قال أبو حيان وما أظن العرب تكلمت بمثل ذلك وأما قوله

* كأن بها البدر ابن عشر وأربع * فخالف التركيب أربع وعشر بتقديم النيف على العشرة فلا يصح الاستدلال به على هذا التركيب (وتاء ثلاثة فما فوقها) الى تسعة (في المركب) مع عشر (والمعطوف مع العشرين واخوته كغيره) ثابتة في المذكر ساقطة في المؤنث وتاء عشرة في المركب بالعكس أي ساقطة في المذكر ثابتة في المؤنث كراهة اجتماع علامتي تأنيث فيقال عندي ثلاثة عشر رجلا الى تسعة عشر وثلاثة وعشرون رجلا الى تسعة وتسعين وثلاث عشرة امرأة الى تسع عشرة وثلاث وعشرون امرأة الى تسع وتسعين (والمذكر دون ثلاثة عشر أحد عشر أو وحد عشر واثنى عشر ولمؤنثه احدى عشرة أو وحدة عشرة واثنتا عشرة) ولم يبال هنا بالجمع بين علامتي تأنيث لاختلاف اللفظ في احدى عشرة واعراب الصدر دون العجز في اثنتي عشرة فكأنهما كلمتان قد تباينتا (واثنا) عشر (واثنتا) عشرة (مبنيان عجزا) لما تقدم (معربان صدرا) على الاصح بالالف رفعا والياء جرا ونصبا (لقيامه) أي العجز فيهما (عن النون) فبقى الصدر على اعرابه كما كان مع النون (ومن ثم) أي ومن أجل ذلك وهو قيام العجز فيهما مقام النون (اختصا بمنع الاضافة) فلا يقال اثنا عشرك ولا اثنتا عشرتك كما انه لا تجامع النون الاضافة بخلاف سائر اخواتهما فانها تضاف نحو أحد عشرك وثلاثة عشرك ومقابل الاصح في الصدر انه مبني على الالف والياء كاخوانه المركبات وعليه ابن كيسان وابن درستويه (وياء ثماني عشرة تفتح) على الاجود لخفة الفتح على الياء (أو تسكن) كسكونها في معدي كرب (أو تحذف) لانها حرف زائد وليست من سنخ الكلمة وحذفها (بعد) ابقاء (كسر قبلها) دلالة عليها (أو) بعد (فتح) للتركيب (وقد يلزم الحذف في الافراد) قبل أن تركب في العدد فيجعل الاعراب على النون نحو هذه ثمان ورأيت ثمانا ومررت بثمان (وشين عشرة في التركيب ساكنة) في لغة الحجاز قال تعالى . اثنتي عشرة عينا . وقد تكسر في لغة تميم وقرئ به في الآية (أو تفتح) رجوعا الى الاصل فيها وقرأ به الاعمش أما عشر في التركيب فمفتوح الشين والعين (أو تسكن عين عشرة) لتوالي الحركات في كلمة وقرئ به في . احد عشر كوكبا . واثنى عشر شهرا . (أو) تسكن (حا أحد) عشر استثقالا لتوالي الحركات (وهمزه) أي احد بدل (عن واو) الاصل وحد (وألف احدى) تأنيث ولذا منعت الصرف (وقيل إلحاق) وهمزه أيضا عن واو (ويعطف عليهما) أي على أحد واحدى (العشرون واخوته كما) يعطف على واحد وواحدة (ولا يستعملان غالبا دون تنييف) مع العشرة أو العشرين واخوته (الا مضافين لغير علم) نحو . لاحدى الكبر . احدى ابنتي . قالت احديهما . فتذكر احديهما الاخرى . احد الاحدين واستعمالهما بلا تنييف ولا اضافة قليل نحو . وان أحد من المشركين . * لقد ظهرت فما تخفى على أحد * وأضيفت الى العلم في قول النابغة

* احدى بلي وما هام الفؤاد بها * فأول على حذف المضاف أي احدى نساء بلي والغالب عند عدم النيف واحد وواحدة (ويعرف العدد المفرد) وهو من واحد الى عشرة اذا لم تضف ثلاثة وما بعدها والعقود عشرون واخوته ومائة وألف اذا قصد تعريفه (بأل) كسائر الاسماء المفردة فيقال الواحد والاثنان والثلاثة والعشرة والعشرون والتسعون والمائة والالف (وتدخل في المتعاطفين) باجماع كقوله

إذا الخمس والخمسين جاوزت فارتقب * قدوما على الاموات غير بعيد

(و) تدخل (في ثاني (المضاف) دون أوله نحو ثلاثة الاثواب ومائة الدرهم وألف الدينار قال

* ثلاث الاثافي والرسوم البلاقع * وقال * فأدرك خمسة الاشبار * (و) تدخل في (أول المركب) دون ثانيه نحو ما فعلت الاحد عشر درهما (وجوز الكوفية دخولها في جزئيهما) أي المضاف والمركب فيقال الثلاثة الاثواب

والخمسة العشر رجلا والبصريون قالوا الاضافة لاتجامع أل والمركب محكوم له بحكم الاسم المفرد من حيث ان الاعراب فى محل جميعه فكان ثانيه كوسط الاسم ولاتدخل على أول المضاف مع تجرد ثانيه باجماع كالثلاثة أثواب (و) جوز (قوم) دخولها (فى تمييزه) بناء على جواز تعريف التمييز نحو العشرون الدرهم (و) جوز (قوم تركها من المعطوف) ودخولها فى المعطوف عليه فقط نحو الاحد وعشرون رجلا واختاره الأبدى تشبيها بالمركب ورده أبو حيان بالفرق فان المتعاطفين كل منهما معرب فليس الثانى من الاول كالاسم الواحد (واذا ميز) العدد (بمذكر ومؤنث فالحكم) فى التاء وحذفها (للسابق مع الاضافة مطلقا) وجد العقل أم لا اتصل أم لا نحو عندى عشرة أعبد وإماء وعشر اماء وأعبد وعشرة جمال ونوق وعشر نوق وجمال وعشرة بين جمل وناقة وعشر بين ناقة وجمل والحكم للسابق أيضا (مع التركيب بشرط الاتصال وعدم العقل) نحو عندى ستة عشر جملا وناقة وست عشرة ناقة (و) جملا (وان فصل ببين) مع عدم العقل (فللمؤنث) سبق أم لا نحو ست عشرة بين جمل وناقة أو بين ناقة وجمل ووجهه ان المذكر فيما لا يعقل كالمؤنث (وان وجد العقل فللمذكر مطلقا) سبق أم لا فصل ببين أم لا نحو خمسة عشر عبدا وأمة أو أمة وعبدا وأو بين عبد وأمة أو بين أمة وعبد قال أبو حيان ولو كان عاقل وغيره غلب العاقل قال والعدد المعطوف هل هو كالمركب ظاهر كلام ابن مالك لا وابن عصفور نعم

﴿ مسئلة فى اسم الفاعل ﴾ (المشتق من العدد يصاغ من اثنين) فما فوقهما (إلى عشرة وزن فاعل) بغير تاء من المذكر وفاعلة (بالتاء من المؤنث بمعنى بعض ماصيغ منه) ولا يتصور ذلك فى معنى الواحد لان الواحد نفسه هو اسم العدد فلا أصل له يكون مصاغا منه ويستعمل (فردا) كثان وثانية وثالث وثالثة الى عاشر وعاشرة (أو مضافا لما هو مصوغ (منه) كثانى اثنين وثالث ثلاثة الى عاشر عشرة (ولا ينصبه) أى لا ينصب هذا المصوغ أصله المأخوذ منه (فى الاصح) وعليه الجمهور لانه لا فعل له لم يقولوا ثلثت الثلاثة ولا ربعت الاربعة وعمل اسم الفاعل فرع الفعل والثانى انه ينصبه وعليه الاخفش والكسائى وثعلب وقطرب فيقال ثالث ثلاثة ورابع أربعة على ان معناه متمم ثلاثة ومتمم أربعة (وثالثها) وعليه ابن مالك (ينصب ثان فقط) دون ثالث فما فوقه قال لان له فعلا سمع ثنيت الرجلين اذا كنت الثانى منهما فيقال ثانى اثنين ولم يسمع مثل ذلك فى البواقى (ويضاف غير عاشر) أى تاسع فما دونه الى (مركب مصدر بما) هو مصوغ منه فيقال تاسع تسعة عشر وتاسعة تسع عشرة وهذا الوجه أحسن مما يأتى ويعرب اسم الفاعل لزوال التركيب اذا كان أصله تاسع عشر تسعة عشر قال أبو حيان وقياس من أجاز الاعمال فى ثالث ثلاثة أن يجيزه هنا على معنى متمم تسعة عشر (أو يعطف عليه عشرون واخوته) فيقال التاسع والعشرون والتاسعة والعشرون وكذا سائرها (أو تركب معه العشرة) تركيبها مع النيف (مقتصرا عليه غالبا) نحو التاسع عشر والتاسعة عشرة (أو مضافا للمركب مطابق) مع بقاء كل من جزئى اسم الفاعل والعدد المضاف اليه نحو تاسع عشر تسعة عشر وتاسعة عشر تسع عشرة (وهو الاصل) وأقلهما استعمالا والأولان محذوفان منه اختصارا وهل حذف فى الثانى المركب الباقى أو صدره وعجزه الاول قولان فعلى الثانى يعرب الجزء الاول لزوال التركيب دون الاول (ومثله الحادى فى الزائد على العشرة) فيقال على الاول حادى أحد عشر وحادية احدى عشرة والحادى والعشرون والحادية والعشرون وعلى الثانى الحادى عشر والحادية عشرة وعلى الثالث حادى عشر أحد عشر وحادية عشر احدى عشرة وحادى مقلوب واحد جعلت فاؤه مكان لامه فانقلبت ياء لكسر ماقبلها وحكى الكسائى واحد عشر على الاصل (وان قصد به) أى بفاعل من المصوغ من اثنين الى عشرة (جعل الاسفل فى رتبته) أى رتبة أصله الذى صيغ منه (عمل) لأن له فعلا حكى ثلثت الاثنين وربعت الثلاثة فيقال رابع ثلاثة بمعنى جاعلها أربعة وثالث اثنين وحكى ثانى واحد وحكم عمله كاسم الفاعل من النصب أو الاضافة اذا كان بمعنى الحال أو

الاستقبال ووجوب الاضافة اذا كان بمعنى الماضي وفي التنزيل . ثلاثة رابعهم كلبهم . الآية . ثلاثة إلا هو رابعهم الآية (ولا يجاوز العشرة في الاصح) وقيل يجاوز بان يستعمل مع التركيب لكن بشرط الاضافة وعدم النصب فيقال رابع ثلاثة عشر باعراب الاول و رابع عشر ثلاثة عشر ببناء جزء كل و إضافة المركب الاول الى الثاني وهو الاصل ولا يجوز هنا الاقتصار على مركب واحد للتباسه وهذا رأى سيبويه قاله قياسا واختاره ابن مالك والجمهور على خلافه لانه لم يسمع وجوز الكسائي بناءه من العقود وحكى عاشر عشرين وقاس عليه الى التسعين فيقال هذا الجزء الثالث ثلاثين وأباه سيبويه والفراء وقالا يقال هذا الجزء العشرون زاد غيره أو كمال العشرين أو تمام العشرين أو الموفى عشرين

﴿التاريخ﴾ أي هذا مبحثه وهو عدد الايام والليالي بالنظر الى ما مضى من السنة والشهر وما بقي وفعله أرخ وورخ وكذا يقال تاريخ وتوريخ (يؤرخ بالليالي) دون الايام (لسبقها) لان أول الشهر ليل وآخره يوم والليل أسبق من النهار خلقا كما قاله (١) أخرجه ابن أبي حاتم (وان تأخرت ليلة عرفة) عن يومها (شرعا) فذاك بالنسبة الى الحكم وهو مشروعية الوقوف في هذا الوقت المخصوص (فيقال أول) ليلة من (الشهر كتب لاول ليلة منه) أو في أول ليلة أو (لغرته) أو (لمهله) أو (لمستهله ثم) اذا أرخت بعد مضي ليلة يقال كتب (لليلة خلت) أو مضت منه واذا أرخت بعد مضي ليلتين (لخلتا) أي فيقال لليلتين خلتا منه (لخلون) أي ويقال بعد مضي ثلاث فاكثر لثلاث خلون منه (للعشر خلت) أي ويقال بعد العشر لاحدى عشرة ليلة خلت بالتاء لانه جمع كثرة وقد تقدم في الضمير أن الاحسن فيه التاء وفي جمع القلة النون ويجوز عكسه واذا أرخت بيوم خمسة عشر فيقال كتب (لنصف من) شهر (كذا) وهو (أجود من) أن يقال (لخمس عشرة) ليلة (خلت) منه (أو بقيت) منه الجائز أيضا (فلاربع عشرة بقيت) يقال في الستة عشر مؤرخا بالقليل عند الاكثر ويقال في العشرين (لعشر بقين) وكذا ما بعده وفي التاسع والعشرين (لآخر ليلة بقيت) وفي ليلة الثلاثين (لآخر ليلة) منه (أو لسلخه) أو (لانسلاخه) وفي يوم الثلاثين (لآخر يوم) منه (كذلك) أي لسلخه أو لانسلاخه (وقيل انما يؤرخ) في النصف الثاني أيضا (بما مضى) لانه محقق وما بقي غير محقق (ويقال) كتبته (في العشر الاول والاواخر لا الاوائل والاخر)

﴿الحكاية﴾ أي هذا مبحثها وهي ايراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في الكلام (يسأل بأي عن مذكر نكرة) سواء كان عاقلا أم لا وصلا أم وقفا (فالافصح) فيه (مطابقة المحكي إعرابا وتذكيرا و إفرادا وغيرهما) أي تأنيثا وتثنية وجمعا فيقال في حكاية قام رجل أي وفي قامت امرأة أية وفي قام رجلان أيان وفي قامت امرأتان أيتان وفي قام رجال أيون وفي قامت فتيات أيات وفي رأيت رجلا أيا وفي مررت برجل أي وهكذا ويجوز ترك المطابقة فيما عدا الافراد والتأنيث والاول أكثر في لسان العرب (و) يسأل عن المذكور النكرة (بمن وقفا لا وصلا خلافا ليونس فكذلك) أي فالافصح المطابقة فيما ذكر (و) لكن (تشبع نونها في الافراد) فيقال في قام رجل منو وفي ضربت رجلا منا وفي مررت برجل مني (وتسكن) نونها (قبل تاء التأنيث في التثنية غالبا) فيقال منتان في الرفع ومنتين في النصب والجر وقد تسكن قبلها في الافراد فيقال منت بسكون النون والباقي الرفع والنصب والجر والفصيح منه بفتح النون و إسكان الهاء المبدلة من تاء التأنيث وقد يحرك قبلها في التثنية فيقال منتان وهو القياس لانه تثنية منة بالتحريك والتثنية فرع الافراد وهو المشار اليه بقولي غالبا ويقال في حكاية التثنية والاعراب منان ومنين وفي حكاية الجمع والاعراب منون ومنين وفي حكاية الجمع والتأنيث منات ويجوز أيضا ترك المطابقة فتقول اذا قيل قام رجل أو رجلان أو رجال منو وفي نصب ذلك منا وفي جره مني وكذلك في المؤنث إفرادا وتثنية

---

(١) هكذا بالأصل

وجرا وهو لغة لقوم من العرب وكأن هؤلاء أرادوا أن يحكوا إعراب الاسم فقط وأجاز يونس الحكاية بمن في الوصل وإلحاق الزيادات بها حينئذ تقول منو يافتى ومنا ياهذا ومني ياهند ولا تنون ومنه يافتى في الأحوال تشير الى الحركة ولا تنون ومنان ومنتان يافتى فتكسر النون ومنون ومنين يافتى فتفتح النون ومنات يافتى فتضم التاء وتنون في الرفع وتكسر التاء وتنون نصبا وجرا وحكاها لغة لبعض العرب ولشذوذها قال لا يصدق بهذه اللغة كل أحد (وقيل الحروف الناشئة زيادة) زيدت أولا (في الحكاية) ولزمت عنها الحركات لا اشباع للحركات فنشأت الحروف وتولدت عنها الحاصل القولين انه اختلف هل الحكاية وقعت بالحركات وتولدت عنها الحروف أو بالحروف ولزمت عنها الحركات والاول قول السيرافي والثاني قول المبرد والفارسي (وقيل) الحروف (بدل من التنوين) قال أبو حيان وهذا ليس بشيء لان الابدال من التنوين رفعا وجرا لغة لبعض العرب وأما منو ومني فكل العرب تقوله (وقيل بدل من لام العهد) لان النكرة متى أعيدت كانت باللام لئلا يتوهم ان الثاني غير الاول (ولا يحكى غالبا معرفة) وشذ حكاية المضمر فيما روى من قولهم مع منين لمن قال ذهب معهم (خلافا ليونس) حيث أجاز حكاية جميع المعارف كالاشارة والمضاف (الاعلم لم يتيقن نفي الاشتراك فيه) اسما أو كنية أو لقبا فيحكى باجماع النحاة على لغة الحجازيين (بمن دون عاطف فيقدر اعرابه كله في الاصح) كقولك لمن قال زيد من زيد ولمن قال رأيت زيدا من زيدا ولمن قال مررت بزيد من زيد فمن في الأحوال الثلاثة مبتدأ وزيد خبر وحركات الاعراب الثلاثة مقدرة لأن حرفه مشغول بحركة الحكاية وذهب بعضهم الى ان حركته في الرفع اعراب ولا تقدير اذ لا ضرورة في تكلف رفعه مع وجود أخرى وانما قيل به في النصب والجر للضرورة وذهب الفارسي الى ان من في مثل ذلك مبتدأ وخبرها جملة محذوفة وزيد بعض تلك الجملة والتقدير من ذكرته زيدا ومن مررت به زيد فيكون بدلا من الضمير المقدر وذهب بعض الكوفيين الى ان من محمولة على عامل مضمر يدل عليه العامل في الاسم المستفهم عنه والواقع بعده من بدل منها فاذا قيل ضربت زيدا فقلت من زيدا فالتقدير من ضربت وزيدا بدل من من واذا قيل مررت بزيد فقلت من زيد فالتقدير بمن مررت وزيد بدل من من فان اقترنت من بعاطف فقلت ومن زيد بطلت الحكاية وتعين الرفع سواء كان زيد في كلام المتكلم منصوبا أم مجرورا لزوال اللبس ولو تيقن نفي الاشتراك في العلم لم يجز أن يحكى وقد يترك الحجازيون حكاية العلم مع وجود شرطه ويرفعونه على كل حال كلغة غيرهم فان بني تميم لا يجيزون الحكاية أصلا قال أبو حيان والاعراب أقيس من الحكاية لانها لا تتصور الا بخروج الخبر عما عهد فيه من الرفع (ويحكى الوصف المعرف المنسوب قال سيبويه بمن ملحقة بأل والياء المشددة (كالمني) لمن قال مثلا قام زيد القرشي فلم تفهم القرشي فاستفهمت عنه ويعرب إذ ذاك ويؤنث ويثنى ويجمع بالواو والنون وبالالف والتاء وتثبت هذه الزيادات في الوصل والوقف فان فهمت الصفة المنسوبة ولم تفهم الموصوف لم تحك بل تقول من زيد القرشي الاعلى لغة من يحكي العلم المتبع وذلك قليل ثم ان سيبويه أطلق هذا الحكم ولم يذكر خصوصا ولا عموما (فعمم قوم ذلك) في العاقل وغيره وفي النسب الى أب أو أم أو قبيلة أو بلد أو صنعة (وخصه المبرد بالعاقل وحكى غيره بالماي والماوي) لأن ما لما لا يعقل فاذا قيل رأيت الحمار الوحشي أو المكي تقول الماي أو الماوي قال صاحب البسيط وفي هذا نظر عندي لان ما لا يحكى بها فينبغي أن لا تدخل في هذا الباب قال وكان الأقيس أن تدخل فيه أي لانها لغير العاقل ولها حظ في الحكاية فيقال الايوي ينسب الى أي وقال غيره الصحيح ان سيبويه أطلق القول ولم يسمع الماي ولا الماوي وانما قاله من قاله بالقياس (و) خصه (السيرافي بالنسب الى الام والاب والقبيلة) كالعلوي والفاطمي والقرشي قال وأما النسب الى البلد كالمكي أو الصنعة كالخياط فلا يقال فيهما المني لانه لم يسمع ذلك الا في النسب لغير الصنعة والبلد والقياس

يقتضيه لأن القصد بالحكاية انما هو المحافظة على الاسم وهم انما يحافظون على النسب الى الأم والأب والقبيلة لا غير ذلك انتهى (ولا يحكى علم متبع بغير ابن مضاف العلم) سواء أتبع بنعت أو عطف بيان أو بدل أو تأكيد بل يتعين الاعراب في جميع ذلك فاذا قيل رأيت زيدا الفاضل أو أخا عمرو أو نفسه يقال من زيد الفاضل أو من زيد أخو عمرو أو من زيد نفسه فان اتبع بابن مضاف الى علم جازت الحكاية لأن التابع مع ما جرى عليه قد جعلا كشئ واحد فيقال لمن قال رأيت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو (وقيل يحكى الوصف والموصوف مطلقا) قاله أبو على (وفى) حكاية العلم (المعطوف) والعلم (المعطوف عليه خلف) فذهب يونس وجماعة الى ان عطف أحد الاسمين على الآخر مبطل للحكاية ومذهب آخرين ان العطف لا يبطلها وفرقوا بين العطف وسائر التوابع بأنه ليس فيه بيان للمعطوف عليه بخلافها فان فيها بيانا للمتبوع فيقال لمن قال رأيت زيدا وعمرا من زيدا وعمرا فان كان احد المتعاطفين مما يحكى والآخر بخلافه بنيت على المتقدم منهما واتبعته الآخر فى الحكاية أو ابطالها فيقال فى رأيت زيدا وصاحب عمرو من زيدا وصاحب عمرو وفى رأيت صاحب عمرو وزيدا من صاحب عمرو وزيد (وربما حكى الاسم دون سؤال) كقوله تعالى. يقال له ابراهيم. فابراهيم ليس بمسؤل وقد حكى هذا اللفظ لانه كان اسمه فحكى وأعرب وجعل مفعولا لم يسم فاعله (و يحكى التمييز بماذا) فيقال لمن قال عندى عشرون رجلا عندك عشرون ماذا قاله أبو حيان (و) يحكى (المفرد المنسوب للفظه حكما أو يجرى معربا) بوجوه الاعراب (اسما للكلمة أو للفظ) كقولك فى قول القائل ضربت زيدا زيدا مفعول فتحكى الكلمة كما نطق بها فى كلامه أو تقول زيد مفعول بالاعراب والتذكير أى هذا اللفظ أو زيد مفعولة بالاعراب والتأنيث أى هذه الكلمة فان لم يكن مما يقبل الاعراب تعينت الحكاية كقولك فى قام من فى الدار من موصول وفى عجبت من زيد من حرف جر ولا يجوز من موصول ولا من حرف جر

﴿مسئلة﴾ يحكى المسمى به من متضمن اسناد) كبرق نحره وتأبط شرا وقام ناو يا فيه الضمير (أو عمل) رفعا أو نصبا أو جرا كقام أبوه وضارب زيدا وغلام زيد قال فى الارتشاف و يتأثر بالعوامل فتقول قام قائم أبوه ورأيت قائما أبوه ومررت بقائم أبوه ويتأثر فى غلام زيد الاول والثانى مجرور دائما (أو اتباع) كان يسمى بصفة أو موصوف كرجل عاقل أو بمعطوف ومعطوف عليه كزيد وعمرو أو نسق (بحرف دون متبوع) كأن تسمى وزيدا أو وزيدا أو وزيد فيحكى كما تحكى الجملة (أو مركب حرف واسم) كيا زيد وأنت وزيد وحينا وكذا وكأين وهذا وهؤلاء (أو) مركب حرف (وفعل) كهلما اذالم يضمر فيه ويضربون وضربوا فى لغة اكلونى البراغيث (أو) مركب (حرفين) كانما وليتما (وقيل يعرب) المركب من حرفين (ان كان أحدهما زائد الغير معنى) كمن ما فى مما قليل فيقدر تقدير اسمين ويتم منهما ما يحتاج الى التمام كالو سمى بما من قوله. فبما نقضهم ميثاقهم. فيقال على هذا ابى ماء بالاتمام (قيل) و يعرب (نحو قت) أيضا مما اتصل به ضمير الفاعل فيقال هذا قت ورأيت قتا ومررت بقمت ولا يضاف شئ من هذه الأنواع المسمى بها ويحكى (ولا يصغر) لانها اما جملة واما شبه الجملة وكذلك لا يثنى ولا يجمع (ويعرب غير ذلك) مما يسمى به وليس من الأنواع المذكورة (و) المسمى بحرفين (يضعف ثانيهما أو يرد ما حذف) منه ان كان محذوفا منه (ان كان لينا) نحو لو وكى فيرد آخرهما ونحو قل و بع وخف فيقال قل و بع وخف بالتضعيف أو قول و بيع وخاف بالرد (والا) بان كان حرفا صحيحا (فلا) يضعف كمن وعن بل يعرب بان كيد ودم (و) المسمى (بحرف) واحد ليس بعض كلمة ان تحرك كمل بتضعيف) حرف (مجانس حركته) كأن تسمى بالتاء من ضربت وبالباء من زيد وبالكاف من أكرمك فتقول تووبى وكاء (والا) بان كان ساكنا كلام التعريف على رأى سيبويه فيكمل (بهمزة الوصل) فيقال قام أل فان

كان ألفا لا يقبل التحرك لم تصح التسمية بها (أو بعضا فان سكن فبالوصل أو الحرف) الذى كان قبله (أو به أو برد كل كلمة أقوال) مثاله اذا سميت بالراء من ضرب المصدر فتقول على الأول قام أر وعلى الثانى قام ضر (والا) بأن تحرك (فبالتضعيف) كقولك فى الضاد المفتوحة من ضرب ضاء والمكسورة من ضرب ضى والمضمومة من ضرب ضو (أو بالفاء ان كان عينا) كقولك فى الراء من ضرب الفعل اذا سمى به قام ضر (وعكسه) أى بالعين أن كان فاء كقولك فى الضاد منه قام ضر أيضا (واللام بأحدهما) إما الفاء أو العين كقولك فى الباء من ضرب ضب أو رب (أو ان كان فعلا بالفاء واللام) كقولك فى الضاد من ضرب ضب (وهى) أى اللام (بغير الفاء) اما الفاء أو العين (١) (أو برد كل الكلمة اقوال ومنع الفراء التسمية بساكن مطلقا) لانه (لا يمكن الابتداء به (و) منعها (بعضهم ان امتنع تحريكه) كالالف (ويجعل فوفا) لان العرب لما أفردته عن الاضافة قالوا (فم وذو) بمعنى صاحب (ذوى) عند سيبويه بردا الى أصله عنده وهو ذوى فقلبت الياء ألفا (وذوا) عند الخليل لانه أصله عنده فيقال قام ذوو ورأيت ذوا ومررت بذو (و) يرد همز (الوصل فى فعل قطعا) فاذا سميت بنحو انطلق قلت انطلق بقطع الهمزة لقلة ما جاء من الاسماء بهمزة الوصل فلا يقاس عليه بخلافها فى الاسم نحو انطلاق فلا يقطع لانها ثبتت فيه وهو اسم ولم يخرج عن الاسمية (قيل أو اسم) أيضا وعليه ابن الطراوة فقال تقطع الهمزة فى انطلاق (و) يجعل الفعل (المحذوف آخره) كلم ترم ولم يغز (أو متلوه) أى ماقبل آخره كلم يقم ولم يبع (أولامه وفاؤه) نحو ع و ق (أو) لامه (وعينه) نحو ر (مكملا) برد المحذوف فيقال فى الامثلة قام يرمى و يغزو و يقوم و يبيع ودع ورأيت وعيا ورأى كعصى (و) يجعل (الفك للجزم والوقف مدغما) فاذا سميت بلم يردد أو اردد قلت جاء يرد غير منصرف و رد منصرفا (و) يجعل (هاء السكت محذوفا) فيقال فى ارمه جاء ارم على حد جوار (و) المسمى (بجار فوق حرف ومجر ور الاجود إعرابه مضافا لمجر ور ه) فيقال فى نحو من زيد جاء من زيد ورأيت من زيد ومررت بمن زيد (ويعطى ماله مستقلا) بأن يضعف ان كان آخره لينا فيقال جاء فى زيد ويقابل الأجود انه يحكى فيقال جاء من زيد (وقيل يجب) الاعراب والاضافة (فى ثلاثى أو ثنائى صحيح) كمنذ ورب ومن وعن ولا تجوز الحكاية (وقيل تجب) الحكاية فى ثنائى معتل) كفى ولا يجوز الاعراب (و) المسمى بجار ومجر ور والجار (حرف) واحد (يحكى وجوبا عند الجمهور) وأجاز المبرد والزجاج اعرابهما و يكمل الاول كما لو سمى به مستقلا فيقال فى بزيد جاء فى زيد (و) المسمى (بالذى وفروعه ان قلنا أل معرفة حذفت) فيقال جاء لذو لت (والا) بان قلنا زائدة وتعريفها بالصلة (فقولان) قيل تحذف وقيل لا (وعليهما تحذف الصلة) اذ صار علما داغنى تعريف العلمية عنها (وقيل) هذا اذا لم يلحظ فيه معنى الوصف (وان لحظ الوصف بقيا) أى أل والصلة (و يجعل الياء) من الذى ونحوه (حرف اعراب) فيقال جاء الذى و رأيت لذيا كما يعرب عروسج (مالم يحذف) قبل التسمية ثم يسمى به كما سمى باللذ لغة فى الذى (فتلوها) وهو الذال حينئذ يجعل حرف الاعراب فيقال جاء لذ ورأيت لذا (وأسماء الحروف) ألف باء تاء ثاء الى آخرها (وقف) كما جاءت فى القرآن الم (الامع عامل فالاجود) حينئذ فيها (الاعراب ومد المقصور) منها نحو كتبت باء وتاء و يجوز فيها الحكاية كحالها بلا عامل نحو كتبت با وتاء وجيم وحاء و يجوز ترك المد بأن يعرب مقصورا منونا نحو كتبت با (كالتعاطف) أى كما اذا تعاطفت فان الاجود فيها أيضا الاعراب والمد وان لم يكن عامل تقول جيم وكاف وباء كما تقول واحد واثنان وثلاثه وأربعة

﴿ الضرائر ﴾ أى هذا مبحث الامور التى تجوز للضرورة الشعر ولا تجوز فى غيره (يجوز للشاعر) ان يرتكب (مالا يجوز فى الاختيار قال ابن مالك ان لم يجد عنه مندوحة) بأن لم يمكنه الاتيان بعبارة أخرى (وجوزه ابن جنى وابن عصفور وأبو حيان وابن هشام مطلقا) أى وان لم يضطر اليه لانه موضع ألفت فيه الضرائر بدليل

(١) هكذا بياض فى النسخ كلها

* كم بجود مقرف نال العلى * فصل بين كم ومدخولها بالجار والمجرور وذلك لا يجوز الا فى الشعر ولم يضطر الى ذلك اذ قد يزول الفصل بينهما برفع مقرف أو نصبه قال أبو حيان فى شرح التسهيل لا يعنى النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ والا كان لا توجد ضرورة لانه ما من لفظ أو ضرورة إلا ويمكن ازالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب وانما يعنون بالضرورة ان ذلك من تراكيبهم الواقعة فى الشعر المختصة به ولا يقع ذلك فى كلامهم النثر وانما يستعملون ذلك فى الشعر خاصة دون الكلام انتهى (وذمه ابن فارس مطلقا) فقال ما رأينا أميرا أو ذا شوكة أكرم شاعرا على ارتكاب ضرورة فاما ان يأتى بشعر سالم أولا يعمل شيأ (ثم لا يخرج عن الفصاحة الاما استوحش وفاقا لحازم) الاندلسى وعبارته فى المنهاج الضرائر السائغة فيها المستقبح وغيره وهو مالا تستوحش منه النفس كصرف مالا ينصرف وقد تستوحش منه النفس كالاسماء المعدولة وأشد وتنوين أفعل من ومما لا يستقبح قصر الجمع الممدود ومد الجمع المقصور ويستقبح منه ما أدى الى التباس جمع بجمع كرد مطاعم الى مطاعيم أو عكسه فانه يؤدى الى التباس مطعم بمطعام وأقبح الضرائر الزيادة المؤدية الى ماليس أصلا فى كلامهم كقوله * من حيث ما نظروا ادنو فانظورا * أى انظر الى ما يقبل فى الكلام كقوله * طأطأت شيمالى * أى شمالى والنقص المجحف كقوله * درس المنا بمتالع فابان * أى المنازل والعدول عن صيغة لأخرى كقوله * جدلاء محكمة من نسج سلام * أى سليمان انتهى قال فى عروس الافراح وهذا تفصيل حسن ينبغى اعتباره قال وقد أطلق الخفاجى ان صرف غير المنصرف وعكسه فى الضرورة يخل بالفصاحة فتلخص من ذلك قولان (وهى كثيرة جدا) حتى أفردها ابن عصفور بمؤلف (وغالبها مفرق فى أبواب ومنها نقل حركة وحرف لغير محله) كقوله

قد كان شيبان شديدا وهصه * حتى أتاه قرنه فرفصه

نقل ضمة الهاء الى الصاد كقوله * تكاد أو الها تفرى جلودها * أى أوائلها (وحذف تنوين) كقوله * وقل بشاشة الوجه المليح * أى بشاشة بالنصب على انه تمييز نسبة الوجه فاعل قل (و) حذف (نون شتان) * كقوله أريد صلاحها وتريد قتلى * وشتاين قتلى والصلاح

(و) حذف (نون لكن) كقوله

فلست بآتيه ولا أستطيعه * ولاك اسقنى ان كان ماؤك ذا فضل

(و) نون (لم يكن قبل ساكن) كقوله لم يك الحق على أن هاجه * رسم دار قد تعفت بالطلل

(و) حذف (ما) النافية (ولا النافية حيث لا تجوز) بأن لم يكن لا فى مضارع جواب قسم كقوله

لعمر أبى دهماء زالت عزيزة * على قومها ما فتل الزند قادح

أى ما زالت وقوله رأيتك يا ابن الحارثية كالتى * صناعتها أبقت ولا الوهى ترقع

أى لا صناعتها (و) حذف (همزتين) كقوله * وذلك ان الفكر قليل * لو احدنا أجل أيضا ومينا * أى مئين (و) حذف (كان بلا عوض) عنها بما بعد ان ونحوها كقوله * ازمان قومى والجماعة * أى ازمان كان قومى (وقصر الممدود) كقوله * لابد من صنعا وان طال السفر * (وقال الكسائى فى النصب فقط) قال لا تكاد العرب تقصر ممدودا فى رفع ولا جر وردبما تقدم وبقوله * وأهل الوفا من حادث وقديم * (و) قال (الفراء ان جاز مجيئه مقصورا) فى بابه كالهواء بخلاف ماله قياس يوجب مده كفعلا أفعل فلا يجوز قصره ورد بقوله * صفرا كلون الفرس الاشقر * (واستثنى ابن هشام) فيما رأيته بخطه فى حواشى شرح الألفية لابن الناظم (نحو سواء) قال لانهم قالوا فيه سوى بالضم والكسر مع القصر فيهما وحيث فتحوا مدوا والا غير فليس لك أن تفتح

وتقصر للضرورة لان الك عن ذلك مندوحة بأن تضم أو تكسر فلا يقع لك تجوز فى الكلمة وخروجها عن أصلها وغيره لم يستثن ذلك لاشتراطه أن لا يجد مندوحة وهو مفقود هنا (وعكسه) أى مد المقصور كقوله

يالك من تمر ومن شيشاء * ينشب فى المسعل واللهاء

(خلافا لأكثر البصرية) فى قولهم بالمنع (مطلقا وللفراء فى اشتراط أن يكون له قياس يوجب مده) ليكون رجوعا اليه بخلاف ما يوجب القياس قصره كفعلى فعلان فلا يجوز مده (و إبدال حركة أو حرف من) حركة أخرى أو حرف (آخر) فالاول كابدال كسرة نون المثنى بفتحة أو ضمة وفتحة الجمع بكسرة والثانى (كالياء من آخر ثالث وخامس وسادس وأرانب وضفادع وتقضض) فى قوله

قدمر يومان وهذا الثالى * وأنت بالهجران لا تبالى

وقوله * وعام حلت وهذا التابع الخامى * وقوله * فزوجك خامس وأبوك سادى * وقوله * من الثعالى ووخز من أرانيها * وقوله * والضفادى جمه نقانق * وقوله * تقضى البازى اذا البازى كسر * (و) كابدال (الجيم من ياء تجى) فى قوله * يارب ان كنت قبلت حجتج * (و) كابدال (هاء من ألف ما وهنا) فى قوله * من بعد ماو بعد ماو بعدمت * وقوله * من هم ناو من هنه * (وحركة عين ساكنة) فى اسم أو فعل كقوله * ضربا أليا بسب يلقح الجلدا * وقوله * مذ ستة وخمسون عددا * (وزيادة حرف اشباعا وغيره) كقوله * أو فى اللوم عاذل والعتابا * وقوله * كانك فينا يا أبات غريب * وقوله * تتقطعت فى دونك الاسباب * أى تقطعت (و إثبات النون فى الاضافة) كقوله * هم القائلون الخير والآمرونه * (وفك المدغم) كقوله * الحمد لله العلى الاجلل * (وقطع) همزة (الوصل) كقوله * وكل إثنين الى افتراق * (وتشديد المخفف) كقوله * وهو على من صبه الله علقم * (وتأنيث المذكر) كقوله * سائل بنى أسد ماهذه الصوت * (وعكوسها) أى سكون عين متحركة كقوله * أبى من تراب خلقه الله آدم * وقوله * ولكن نظرات بعين مريضة * ونقص حرف كقوله * وأخو الغوان متى يشأ يصرمنه * وقوله * والبكرات الفسج العطامسا العطامبس جمع عيطموس وقوله * اوالفا مكة من ورق الحمى * أى الحام وزوال النون فى غير الاضافة كقوله * وهم مثكتفو البلد الحراما * وادغام ما يستحق الفك كقوله (١) ووصل همزة القطع كقوله * أبوهم أبى والامهات امهاتنا * وتخفيف المشدد كقوله * رهط ابن مرجوم و رهط ابن المعل * أى المعلى وتذكير المؤنث كقوله * لو كان مدحة حى منشرا أحدا * (وزيادة من فى الحكاية وصلا) كقوله * أتوا نارى فقلت منون أنتم * (و) زيادة (هاء السكت فيه) أى الوصل كقوله * يامرحباه بحمار ناجيه * وقوله * فقلت أيا رباه أول سؤلتى * (و) زيادة (نون شديدة آخرا) كقوله

أحب منك موضع الوشحن * وموضع الازار والقفن

(و) زيادة (لام فى مفعول تقدم فعله) كقوله * ملكا أجار لمسلم ومعاهد * (و) زيادة (ما بعد كما) كقوله

كما امرؤ فى معشر غير قومه * ضعيف الكلام شخصه متضائل

(و) زيادة ما بعد (اللهم) كقوله

وما عليك أن تقولى كلما * سبحت أو هللت يا اللهم ما

(و) زيادة ما (ابتداء) كقوله * ما مع انك يوم الورد ذو جزر * ضخم الدسيعة بالسلمين وكار (و) زيادتها (بين البدل ومتبوعه والفعل ومرفوعه) كقوله

(١) هكذا بياض فى النسخ كلها

وكأنه لحق السراة كأنه * ما حاجبيه معشيا بسواد

وقوله * ضرج ما أنف خاطب بدم * (و) زيادة (الجار على) جار (مثله) لفظا كقوله
* ولا للما بهم أبدا دواء * أو تعدية كقوله * فأصبحن لا يسألنه عن بما به * (و) زيادة (النافى) كقوله
* وما ان لا تحاك لهم ثياب * وقوله * الا الاوارى لأيا ان ما أبينها * زادان ولا وان وما (و) زيادة (لفظ اسم) كقوله
* الى الحول ثم اسم السلام عليكما * (وكل ما وصفناه) فى هذا الكتاب فيما تقدم أو يأتى (بالندور أو الشذوذ أو المنع اختيارا أو) المنع (فى السعة) فهو من ضرائر الشعر (وقلب الاعراب قيل يجوز فيها) أى الضرورة (مطلقا وقيل) يجوز فيها (بشرط تضمين العامل) معنى يصح به (وقيل يجوز فى الكلام أيضا) اتساعا واتكالا على فهم المعنى (أما إبدال اسم بمناسبه اشتقاقا كسلام عن سليمان) فى قوله * محكمة من نسج سلام * (أو غيره نحو * والشيخ عثمان أبو عفانا) أى ابن عفان أبو عمرو (فممنوع) لا يجوز فى الشعر ولا فى غيره (واستحسن أهل البديع بعض ما سماه النحاة ضرورة كحذف معمول الجوازم) والجار والمستثنى (المسمى) عند أهل البديع (بالاكتفاء) ونظم فيه الباخرزى * على نحت القوافى * وما على اذالم * (فان اشتمل) الكلام (على تورية تصرفه عنه) أى عن الاكتفاء (فأحسن) واحلى كقوله (١)

﴿خاتمة﴾ المختار وفاقا للاخفش) وخلافا لأبى حيان وغيره (جوازه) أى ما جاز فى الضرورة فى النثر (للتناسب والسجع) نحو قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه الحاكم وغيره (اللهم رب السموات) السبع (وما أظللن) ورب الارضين السبع وما أقللن (و) رب (الشياطين وما أضللن) وكان القياس أضلوا فأتى بضمير مؤنث لمناسبة أظللن وأقللن وقوله فى حديث المواقيت فى الصحيح (هن لهن) والقياس لهم بعوده على أهل المدينة ومن ذكر معهم وقوله فيما رواه البزار فى مسنده وغيره (انفق بلالا ولا تخش من ذى العرش إقلالا) نون المنادى المعرفة ونصبه لمناسبة إقلالا وقوله للنساء حين رجعن من الجنازة فيما رواه ابن ماجة وغيره (ارجعن مأزورات غير مأجورات) والقياس موزورات بالواو وقوله فيما رواه (كل ما أصميت) أى ما رميت من الصيد فقتلته وأنت تراه (ودع ما أنميت) أى ما رميته فغاب عنك ثم مات والقياس (٢) وقوله فيما رواه البزار أيتكن صاحبة الجمل الأزبب تنبحها كلاب الحوأب والقياس الأزب بالادغام وقوله فيما رواه البخارى أعيذكما بكلمات الله التامة (من كل شيطان وهامة) أى حنش مخوف (و) من (كل عين لامه) أى تصيب بسوء والقياس ملمه ونظائر ذلك فى الحديث والكلام الفصيح كثير لا يمكن استيعابه ومما استدل به لذلك قوله تعالى . وتظنون بالله الظنونا . وأضلونا السبيلا . بزيادة الألف لتوافق الفواصل

﴿الكتاب السادس فى الابنية﴾ للاسماء والافعال قال ابن الحاجب وهى اما للحاجة المعنوية بأن يتوقف عليها فهم المعنى كالماضى والمضارع والامر والمصدر وأسماء الزمان والمكان والآلة والفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل والتأنيث والجمع والمصغر والمنسوب أو اللفظية بأن توقف عليها التلفظ باللفظ وذلك كالابتداء والوقف أو للتوسع كالمقصور والممدود أو للمجانسة كالامالة وبدأت بأوزان أبنية الاسم وبالمجرد منها لأن كلا منهما أصل بخلاف مقابله وبالثانى لانه أكثر لخفته ولذا أكثرت أبنيته فقلت (الاسم المجرد) من الزوائد (إما ثلاثى) وله عشرة أبنية ومقتضى القسمة اثناعشر لانه اما مفتوح الاول أو مكسوره أو مضمومه مع سكون الثانى وفتحه وكسره وضمه وثلاثة فى أربعة باثنى عشر وذلك (كفلس) فى الاسم وصعب وبر فى الصفة (وفرس) وحسن وبقق (وكتف) ودرد للذى سقطت أسنانه وحذر (وعضد) وحدث (وحبر) وحب

(١) هكذا بياض بالاصل (٢) كذا بياض

(وعنب) قال سيبويه ولم يجئ منه فى الصفة الاقوم عدى واستدرك عليه دينا قيما . ولحم زيم أى متفرق . ومكانا سوى . وطرائق قددا . وماء صرى أى طال مكثه (وابل) قال سيبويه ولم يجئ غيره واستدرك عليه أطل للخصر وبلص للبلوص ولا أفعله أبد الأبد ووتد ومشط وأشر لغات وفى الصفة امرأة بلز أى ضخمة وأتان أبد أى ولود (وقفل) وحلو (وصرد) وجدد (وعنق) وشلل فهذه عشرة (وسقط فعل) بضم أوله وكسر ثانيه (وفعل) بكسر أوله وضم ثانيه (استثقالا) لاجتماع ثقيلين اذ الضمة أثقل الحركات لتحرك الشفتين لها وتليها الكسرة لتحرك الشفة السفلى لها بخلاف الفتحة اذ لا تحرك معها والسكون اذ هو عدم محض ولم يعتبر بضو العضد ويضرب لان كسرة الاول وضمة الثانى منتقلة ولا بضرب لانها صيغة عارضة وللاحتياج اليها فى الافعال بخلاف الاسماء وما ورد فيهما من نحو دئل لدويبة ودئم للاست فشاذ وحبك فى تداخل اللغتين أعنى ضمها وكسرها ركب منهما القارئ ماقرأ به كذا قاله ابن جنى قال أبو حيان والاحسن عندى ان يكون مما تبع فيه حركة الحاء لحركة تاء ذات فى الكسر ولم يعتد باللام الساكنة لان الساكن حاجز غير حصين (أو رباعى) وله أوزان باتفاق خمسة وباختلاف أكثر ومقتضى القسمة أن يكون ثمانية وأربعين بضرب اثنى عشر فى أربعة وهى أحوال اللام الأولى لكن لم يأت منها الاما ذكر إما للاحتراز عن التقاء الساكنين أو لدفع الثقل أو توالى أربع حركات فالمتفق عليه من أوزانه فعلل بفتح الفاء واللام الأولى وسكون العين (كجعفر) وهو النهر الصغير (و) فعلل بكسرهما نحو (زبرج) بالزاى والموحدة والراء والجيم وهو الزينة (و) فعلل بضمهما نحو (برثن) بالموحدة والراء والمثلثة والنون وهو مخلب الاسد (و) فعلل بالكسر والسكون والفتح نحو (درهم) وهجرع للمفرط الطول قال الأصمعى ولا ثالث لهما واستدرك عليه زئبر وقلعم للجبل وللشيخ المسن وهبلع لمن لا يعرف أبواه أو احدهما (و) فعلل بالكسر والفتح وسكون اللام الأولى نحو (قمطر) بالقاف وهو وعاء الكتب (قال الكوفية والاخفش وابن مالك و) فعلل بالضم والسكون وفتح اللام الاول نحو (جخدب) بالجيم والخاء المهملة والموحدة وهو نوع من الجراد وسيبويه رواه بضم الدال فهو من باب برثن وخفف (و) قال (قوم و) فعلل بالضم والفتح وسكون اللام الاولى نحو (خبعث) ودلمز للجمل الضخم وفتكرن واحد الفتكرين وهى الدواهى (و) فعلل بالكسر والسكون وضم اللام الاولى نحو (زعبر) وخرفع وهو القطن الفاسد وتئبل وهو الداهية (و) فعلل بالضم والسكون وكسر اللام (نحو حرمن) وفعلل بفتحات نحو (دهبج) للحجر (و) فعلل بفتحتين وضم اللام نحو (عرتن) لشجر (و) فعلل بفتحتين وكسر اللام نحو (جندل) للمكان الكثير الحجارة (و) فعلل بالضم والفتح وكسر اللام نحو (علبط) للرجل الضخم والأكثرون لم يثبتوا هذه الاوزان لندور ما ورد منها خصوصا ما توالى مافيه أربع حركات وهى الاربعة الاخيرة فجعلوها فروعا عن فعالل وفعلل وفعليل وفعالل فدهبج مثقل دهنج وعرتن مخفف عرنتن وجندل مخفف جنديل وعلبط مخفف علابط (أو خماسى) وله أوزان بالاتفاق أربعة وزيد عليها ماذكر ومقتضى القسمة أن تكون مائة واثنين وتسعين بضرب ثمانية وأربعين فى الاحوال الاربعة للام الثانية ولم يرد سوى ماذكر لما تقدم فالمتفق عليه من أوزانه فعلل بفتحات مع سكون اللام الاولى (كسفرجل) وفعلل بالكسر والسكون وفتح اللام الاولى وسكون الثانية نحو (قرطعب) بالقاف وهو الشئ الحقير (و) فعلل بالفتح والسكون وفتح اللام الاولى وكسر الثانية نحو (جحمرش) بالحاء والجيم آخره معجمة وهو العجوز الكبيرة وقيل الافعى (و) فعلل بالضم والفتح والسكون اللام الاولى وكسر الثانية نحو (قذعمل) بالقاف والمعجمة وهو الاسد (قال أبو حيان) وفعلل بكسرات وسكون اللام الأولى نحو (عقرطل) للعيلة (و) فعلل بضمات وسكون اللام الاولى نحو (قرعطب) وفعلل بالكسر والفتح وسكون اللام الاولى وفتح الثانية نحو

(سبطر) للضخم كذا ذكرها مزيدة على التسهيل فى شرحه جازما بها (و) قال (ابن السراج و) فعلل بالضم والسكون وفتح اللام الاولى وكسر الثانية نحو (هندلع) لبقلة معروفة قال أبو حيان ولم يذكره سيبويه والظاهر انه مما زيد فيه النون (والفعل اما ثلاثى أو رباعى) وسيأتى أوزانهما ولم يأت الاسم المجرد على ستة لئلا يوهم التركيب ونقص عنه الفعل حرفا لثقله بما يستدعيه من الفاعل والمفعول وغيرهما وما يدل عليه من الحدث والزمان ولم يأت واحد منهما على أقل من ثلاثة لانها أقل ما يمكن اعتباره اذ من عوارض الكلمة الابتداء بها والوقف عليها ولا ابتداء بساكن ولا وقف على متحرك فوجب أن لا يكون حرفا واحدا والا لكان مستحقا للسكون والحركة معا وهو محال فبقى أن يكون على حرفين حرف محرك للابتداء وحرف ساكن للوقف لكنهم يكرهون اجتماع المتضادين ففصلوا بينهما بحرف وعن الكوفيين ان أقل ما يكون عليه الاسم حرفان (وما عدا ذلك) المذكور مما جاء بخلافه (شاذ) نحو دئل وطحربة (أو شبه الحرف) أى مبنى كهو وذا وكم ونحوها (أو أعجمى) نحو نرجس وجربر (أو محذوف) منه كيد ودم وأب وأخ وبع وق (أو مزيد) فيه (وأبنيته كثيرة) ستأتى (ومنتهاه) أى المزيد (فى ثلاثى الفعل ثلاثة) بلا زيادة لئلا يزيد على أصوله (و) فى ثلاثى الاسم أربعة وزيد مما زيد مما ندر فيه خمسة وهو ثلاثة ألفاظ لا رابع لها (كدبدبان) بتشديد الدال الاولى وأصله فعللان (وبربيطيا) وهو ضرب من الثياب (وقرقيسيا) اسم بلد وهما بوزن فعفيليا (و) المزيد فى الاسم (الرباعى اثنتان وثلاثة وفى الخماسى واحد) فيصير ستة ولا تصل الى سبعة (ومغناطيس ان صح) فيه زيادة حرفين فى الخماسى فهو (نادر) لا يقاس عليه ولا يتجاوز المزيد ذلك أى سبعة أحرف فى الاسم وستة فى الفعل (الا بتاء تأنيث) كقرعبلان لدويبة عريضة أصله قرعبل زيد فيه ثلاثة أحرف أحدها التاء وكاستخرجت (أو علامة تثنية ونحوها) أى جمع تصحيح كأن يسمى بعرطليل ثم يثنى أو يجمع بالواو والنون والالف والتاء (أو) علامة (نسب) كعنفشارى (أو) حرف (تنفيس) نحو سيخرج (أو) نون (توكيد) نحو لاستخرجن (وأهمل) من المزيد (دون ندور فعويل) بالكسر ومن النادر سرويل (وفعولى) ومن النادر عدولى (وفعلال) بالفتح (غير مضعف) ومن النادر خزعال لظلع الناقة وقسطال للغبار وقسطام للعنكبوت وبغداد اما فعلال المضعف فكثير نحو زلزال وقلقال ووسواس (وفعلال) بالكسر (مضعف الاول والثانى) ومن النادر ديداء الآخر الشهر (وفيعال) بالكسر (غير مصدر) ومن النادر ناقة ميلاع أى سريعة اما مصدر فكثير كقيتال وزلزال (وفوعال) بالفتح (وأفعلة) بالكسر وفتح العين (وفعل) بكسر (أوصافها) ومن النادر رجل هوهاه أى أحمق وامعة وقسمة ضيزى أى جائرة وأما أسماء فكثير كقوارب وانفحة وذكرى (وفيعل) بكسر العين (فى الصحيح) ومن النادر بيئس وصيقل اسم امرأة اما فى المعتل فكثير كسيد ولين (وفيعل) بالفتح (فى المعتل دون ألف ونون) ومن النادر عين اما فى الصحيح أو مع ألف ونون فكثير كيوعد وبيسر وعيزى وريى وتيحان لكثير الكلام الجدول وهيبان للجبان

﴿مسئلة الماضى الرباعى﴾ المجرد (فعلل) لا غير كدحرج وبدأت به خلاف بدء الناس بالثلاثى لان الكلام فى ذلك يطول فأخرته وانما لم يجئ على غير هذا الوزن لانه قد ثبت ان الاول لا يكون ساكنا وأول الماضى لا يكون مضموما فى البناء للفاعل ولا مكسورا للثقل فتعين الفتح ولا يكون آخره الا مفتوحا أو صفة مبنيا عليه ولا يكون ما بينهما متحركا كله لئلا يتوالى أربع حركات ولا ساكنا كله لئلا يلتقى ساكنان ولا الثالث لعروض سكون الرابع عند الاسناد الى الضمير فتعين أن يسكن الثانى (ولمزيده) ثلاثة أوزان (تفعلل) كتدحرج (وافعنلل) كاحرنجم والاصل حرجم (وافعلل) كاقشعر والاصل قشعر (وأنكره قوم) وقالوا

هوملحق باحرنجم لابناء مقتضب بدليل مجئ مصدره كمصدره (وزيد افعلل) بتشديد اللام الاولى نحو اجرمش واجرمز قال أبو حيان ويظهر لى انه من مزيد الثلاثى غير الملحق وغير المماثل (وللثلاثى) المجرد (فعل مثلث العين) أى مفتوحها ومكسورها ومضمومها مع فتح الفاء (فالمفتوح للغلبة) أى غلبة المقابل نحو كارمنى فكرمته أو الغلبة مطلقا نحو قهر وقسر (والنيابة عن فعل) المضموم (فى المضاعف) نحو جللت فأنت جليل (و) فى (اليائى العين) نحو طاب فهو طيب وأصله أن يكون على فعل (وللجمع) كحشر وحشد ويتصل به ما دل على وصل كمزج ومشج (والاعطاء) كمنح ونحل (والاستقرار) كسكن وقطن (وضدها) أى الثلاثة وهو التفريق كفصل وقسم ويتصل به مادل على قطع كقصم أو كسر كقصف أو خرق كنقب والمنع كمطل وحظر والتحول كرحل والسير كرمل وذمل (والايذاء) كلسع ولدغ (والاصطلام) كنسج وردن (والتصويت) كصرخ وصهل ويلحق به مادل على قول كنطق ووعظ (وغير ذلك) كالدفع نحو درأ وودع والتحويل كقلب وصرف والستر كخبا وحجب والتجريد كسلخ وقشر والرمى كقذف وحذف (والمكسور للعلل) كمرض (والأحزان) كحزن (وضدها) كبرئ ونشط وفرح (والالوان) كسود وشهب (والعيوب) كعور وعرج (والحلى) كجيد وعين (والاغناء عن فعل) المضموم (فى يائى اللام) كحيى ووعى (ولمطاوعة فعل) كجدعه فجدع وثلمه فثلم وثرمه فثرم (ولزومه أكثر) من تعديه فان أكثر الافعال التى جاءت على فعل لازمة استقراء (والمضموم للغرائز غالبا) ككرم ولؤم وشعر وفقه ومن غير الغالب كجنب ونجس (ولم يرد يائى العين) استغناء عنه بفعل لاستثقال الضمة على الياء نحو طاب يطيب بخلاف الواو قالوا طال أصله طول (إلا هيؤ) الشىء بمعنى حسنت هيئته فانه جاء بضم وما هو يائى العين شذوذا (ولا) يائى (اللام الانهو) الرجل من النهية وهى العقل فان أصله نهى قلبت الياء واوا لانضمام ماقبلها وذلك أيضا شاذ وورد واوى اللام نحو سرو الرجل (وللمزيد) من الثلاثى (أفعل) وهو (للتعدية) كاخرجت زيدا (والصيرورة) كاغد البعير أى صار ذا غدة (والسلب) كاشكيته أى أزلت شكايته (والتعريض) كأقتلت فلانا اذا عرضته للقتل وأبعت الشىء اذا عرضته للبيع (ووجود الشىء على صفته) كاحمدت فلانا وأبخلته وأجبنته أى وجدته متصفا بالحمد والبخل والجبن (والاعانة) كاحلبت فلانا وأرعيته أى أعنته على الحلب والرعى (وبمعنى فعل) كاحزنه بمعنى حزنه وأشغله بمعنى شغله وأحبه بمعنى حبه (ومطاوعته) ككببت الرجل فاكب وقشعت الريح السحاب فاقشع (والاغناء عنه) كارقل وأعنق أى سار سيرا سريعا وأذنب بمعنى أثم وأقسم بمعنى حلف (وفعل) وهو (للتعدية) نحو أدبت الصبى (والتكثير) كفتحت الأبواب وذبحت الغنم (والسلب) كقردت البعير وحلمته أى أزلت قراده وحلمه (والتوجه) كشرق وغرب وغور وكوف وبصر أى توجه نحو الشرق والغرب والغور والكوفة والبصرة (واختصار الحكاية) كأمن وهلل وأبه وسبح وسوف اذا قال آمين ولا إله إلا الله ويا أيها وسبحان الله وسوف (وبمعنى فعل) مخفف العين كقدر بمعنى قدر وبشر وميز بمعنى بشر وماز (و) بمعنى (تفعل) كولى بمعنى تولى أى أعرض وفكر بمعنى تفكر ويمم بمعنى تيمم (والاغناء عنهما) كعرد فى القتال أى فر وعيره بالشىء أى أعابه وعول عليه أى أعتمد وكعجزت المرأة صارت عجوزا (وافاعل) وهو (للاشتراك) فى الفاعلية والمفعولية معنى كضارب زيد عمرا فان كلا من زيد وعمرو من جهة المعنى فاعل ومفعول اذ فعل كل واحد منهما بصاحبه مثل مافعل به الآخر (وبمعنى فعل) كجاوزت الشىء وجزته وواعدت زيدا ووعدته (وبمعنى أفعل) كباعدت الشىء وأبعدته وضاعفته وأضعفته (والاغناء عنهما) كبارك الله فيه أى جعل فيه البركة وقاسى وبالى به أى كابد وأكترث به وكواريت

الشيء بمعنى أخفيته (وتفاعل) وهو (للمشاركة) كتضارب زيد وعمرو (والتجهيل) كتغافل وتجاهل وتباله وتمارض وتطارش (ومطاوعة فاعل) كباعدته فتباعد وضاعفت الحساب فتضاعف (و بمعنى فعل) كتوانى وونى وتعالى وأعلاه (والاغناء عنه) كتثاءب وتمارى (فان تعدى هو) أى تفاعل (أو تفعل دون التاء لاثنين) أى مفعولين (فمعها) أى التاء يتعدى (لواحد) كنازعته الحديث وناسيته البغضاء أى تنازعنا الحديث وتناسينا البغضاء وعلمته الرماية فتعلمها وجنبته الشر فتجنبه (والا) بأن تعدى دونها لواحد (لزم) معها كضارب زيد عمرا وتضارب زيد وعمرو وأدبت الصبي وتأدب الصبي (وتفعل) وهو (لمطاوعة فعل) ككسرته فتكسر وعلمته فتعلم (والتكلف) كتحلم وتصبر وتشجع اذا تكلف الحلم والصبر والشجاعة وكان غير مطبوع عليها (والاتخاذ) كتبنيت الصبي اتخذته إبنا وتوسدت التراب اتخذته وسادة (والتكون بمهلة) كتفهم وتبصر وتسمع وتعرف وتجرع وتحسى (والتجنب) كتأثم وتحرج وتهجد اذا تجنب الاثم والحرج والهجود (والصيرورة) كتأيمت المرأة وتحجر الطين وتجبن اللبن (و بمعنى استفعل) كتكبر وتعظم (و) بمعنى (فعل) كتعدى الشيء وعداه اذا جاوزه وتبين وبان (والاغناء عنه) أى عن فعل كتكلم وتصدى (وافتعل) وهو (للاتخاذ) كاذبح وأطبخ واشتوى أى اتخذ ذبيحة وطبيخا وشواء (والتصرف) ويعبر عنه بالتسبب كاعتمل واكتسب اذا تسبب فى العمل والكسب (والمطاوعة) كانصفته فانتصف وأشعلت النار فاشتعلت (والتخير) كانتخب واصطفى وانتقى (و بمعنى تفاعل) كاشتوروا وتشاوروا (وتفعل) كابتسم وتبسم (واستفعل) كاعتصم واستعصم (وفعل) كاقتدر وقدر (والاغناء عنه) أى عن فعل كاستلم الحجر والتحى الرجل قال فى الارتشاف وأكثر بناء افتعل من المتعدى (وانفعل)وهو (لمطاوعة فعل علاجا) نحو صرفته فانصرف وقسمته فانقسم وسبكته فانسبك (ولا يبنى) انفعل (من غيره) أى من غير ما يدل على علاج من فعل فلا يقال عرفته فانعرف ولا جهلته فانجهل ولا سمعته فانسمع وكذا لو دل على معالجة ولم يكن ثلاثيا الا يقال أحكمته فانحكم ولا أكملته فانكمل وشذ نحو لحمته فانلحم وأدخلته فاندخل (ولا) يبنى (من لازم خلافا لأبى على) الفارسى فانه زعم انه قد جاء من لازم نحو منهو ومنغو وخرج على انه مطاوع أهويته وأغويته (واستفعل) وهو (للطلب) كاستغفر واستعان واستطعم أى سأل الغفران والاعانة والاطعام (والتحول) كاستنسر البغاث أى صار نسرا واستحجر الطين (والاتخاذ) كاستعبد عبدا واستأجر أجيرا (والوجود) كاستعظمته اذا وجدته عظيما (و بمعنى أفعل) كاستحصد الزرع وأحصد (ومطاوعته) كاحكمه فاستحكم (و) بمعنى (فعل) كاستغنى وأغنى (والاغناء عنه) كاستحيا واستأثر (وأفعل) وهو (للالوان) كاحمر واسود (والعيوب) كاحول (ولا يبنى من مضاعف العين) فلا يقال فى رجل أجم با لجيم أى لارمح معه فى الحرب أجم لما فيه من الثقل (ولا) من (معتل اللام) فلا يقال فى رجل ألمى وهو الاسمر الشفتين الميّ (وتلى عينه ألف) نحو احمار واحوال (وقيل) وعليه الخليل (هو الاصل)وأفعل مقصور منه واختاره ابن عصفور بدليل انه ليس شيء من أفعل الا ويقال فيه افعال (وافعوعل) وهو (للمبالغة) نحو اخشوشن الشيء كثرت خشونته واعشوشب المكان كثر عشبه (والصيرورة) كاحلولى الشيء صار حلوا واحقوقف الجسم والهلال صار كل منهما احقف أى منحنيا (وافعول وافعوال وافعيل) ابنية (نوادر) كاجلوذ اذا مضى وأسرع فى السير واعلوط البعير اذا تعلق بعنقه وعلاه واخروط بهم السير اذا اشتد وكاعثوجج البعير أسرع واهبيخ الرجل تكبر (وما عداها) أى الابنية المذكورة (ملحق) وذلك فوعل كحوقل الشيخ كبر وفعول كجهور أى رفع صوته بالقول وفعلل ذو الزيادة كجلبب وفيعل كبيطر وفعيل كعذيط أى أحدث عند الجماع وفعلى كسلقى الرجل اذا ألقاه على ظهره

﴿ مسئلة ﴾ ماليس فيه) أى فى أصوله (حرف علة صحيح) ثم ان سلم من التضعيف والهمزة فسالم أيضا (والا) فلا فكل سالم صحيح ولا عكس والا بأن كان فاؤه أو عينه أو لامه حرف علة (فهو معتل فبالفاء) يقال له (مثال) لانه يماثل الصحيح فى صحته (و) معتل (العين أجوف) لان إعلاله فى جوفه أى وسطه (وذو الثلاثة) لكون ماضيه على ثلاثة عند الاسناد الى التاء فهو خاص بالفعل (و) معتل (اللام منقوص) لنقصانه عن قبول بعض الاعراب (وذو الاربعة) لكونه على أربعة أحرف عند الاسناد الى التاء فهو خاص بالفعل أيضا (و) المعتل (بحرفين لفيف) لالتفاف حرفى العلة فيه أى اجتماعهما ثم هو (مقرون ان تواليا) كويل ويوم وثوى (والا مفروق) والمعتل بالثلاثة قليل جدا كواو وياء لاسمى الحرفين فلهذا لم يتعرض لذكره

﴿ مسئلة المضارع ﴾ انما يحصل (بزيادة حرف المضارعة على الماضى) وذلك الهمزة والنون والتاء والياء لان معناهما متغاير وتغاير المعنى يقتضى تغاير اللفظ (فان كان) الماضى (مجردا) من الزيادة وهو (على فعل) بالفتح (ثلثت عينه) فى المضارع أى فتحت وكسرت وضمت نحو ضرب يضرب ونصر ينصر ولا شرط للكسرة والضمة فيجوزان سواء كانت العين أو اللام حرف حلق كدخل يدخل ورجح يرجح أم لا (وشرط الفتح كونها) أى العين (أو اللام حرف حلق) وسيأتى نحو سأل يسأل ومنع يمنع بخلاف غيره وعلة جواز الفتح فيما ذكر التخفيف لاستثقال حرف العلة واكتفى فيما اذا كان الفا نحو أكل يأكل بسكونه ولو كانت العين واللام معا من جنس واحد فلا فتح أيضا لسكونها بالادغام نحو صح يصح ولم احتج الى تقييده بكونه غير ألف كما فعل ابن الحاجب لعدم الحاجة اليه اذ لا يكون أصلا فى فعل كما نبه عليه شراح كلامه ثم الحركات الثلاث تستعمل فى الكلمة الواحدة كمضارع صبغ ونهق ودبغ ورجح وقد لا يستعمل فيها الا حركة كما تقدم وقد يستعمل فيها حركتان كمضارع صلح وفرغ فى الفتح والضم معا وكذا الضم والكسر فى غير الحلق قد يجتمعان كمضارع فسق وعكف وقد لا كما تقدم فما أشكل فهل يتوقف فيه على السماع لاستعمال العرب الوجهين فى بعضه واقتصارهم فى بعض على وجه أو يجعل بالكسر لانه أخف وأكثر خلاف وقيل يجوزان فى كل مضارع سمعا فيه أم لا قال أبو حيان والذى نختاره انه سمع إن الكسر أو الضم اتبع والا جاز فيه الكسر والضم (ولزموا الضم فى باب المبالغة على الصحيح) نحو ضاربنى فضربته أضربه وكابرنى فكبرته أكبره وفاضلنى ففضلته أفضله وجوز الكسائى فتح عين مضارع هذا النوع اذا كان عينه أو لامه حرف حلق قياسا نحو فاهمنى ففهمته أفهمه وفاقهنى ففقهته أفقهه وحكى الجوهرى واضأنى فوضأته أوضؤه قال وذلك بسبب الحرف الحلق وروى غيره شاعرته فشعرته أشعره وفاخرنى ففخرته أفخره بالفتح ورواية أبى ذر بالضم (و) لزموا الضم (فى المضاعف المتعدى) نحو شد يشد وعد يعد لانه كثيرا تلحقها الضمائر المنصوبة فلو كسر لزم الخروج من كسرة الى ضمتين متواليتين فضم ليجرى اللسان على سنن واحد بخلاف اللازم (و) لزموا الضم (فى الاجوف والمنقوص بالواو) للمناسبة ولئلا ينقلب ياء فيلتبس باليائى نحو قال يقول وجاد يجود ودعا يدعو وعلا يعلو (و) لزموا (الكسر فيهما) أى فى الاجوف والمنقوص (بالياء) لما ذكر سواء كان غير مثال نحو باع يبيع ورمى يرمى أم مثالا نحو وقى يقى (و) لزموا الكسر (فى المضاعف اللازم) نحو صح يصح وضج يضج وأن يئن (و) لزموا الكسر (فى المثال) نحو وسم يسم لئلا يلزم اثبات الواو فيه لارتفاع العلة الموجبة للحذف وهى وقوعها بين ياء وكسرة فيلزم واو بعدها ضمة وهو مستثقل وسواء كان صحيح اللام أم لا نحو وفى يفى هذا اذا لم تكن عينه أو لامه حرف حلق (فان كان عينه أو لامه) حرفا (حلقيا فالفتح) وارد (أيضا) مع الكسر نحو وعد يعد ووضع يضع ونعرت الشاة تنعر الا ان يكون منقوصا ويكون يائيا ففيه الكسر كما سبق نحو وعى يعى

(أو) كان الماضى على (فعل) بالكسر (فتحت) العين فى المضارع نحو علم يعلم تخفيفا بمخالفة عينهما (وتكسر) أيضا (فى المثال) لتسقط الفاء فتحصل الخفة نحو ورث يرث وومق يمق وجاء الفتح فيه بلا شذوذ كوله يوله ووهل يهل ولم يضم فى هذا الباب كراهة اجتماع ثقيلين وهما الكسر والضم فى باب واحد (أو) كان الماضى على (فعل) بالضم (ضمت) أيضا فى المضارع نحو ظرف يظرف لان هذا الباب موضوع للصفات اللازمة فاختير للماضى والمضارع فيه حركة لا تحصل الا بانضمام احدى الشفتين الى الأخرى رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعانيها (وماعدا ذلك) المذكور (شاذ) كفتح مضارع أبى وركن وقنط وليس حلق العين أو اللام وكدت المضمومة وكسر مضارع نم وبت وحب وعل المضاعف المتعدى وحسب ونعم المكسور وطاح وتاه الواوى العين وضم مضارع فروكر وهب المضاعف اللازم وحضر وقنط المكسور (أو لغة) غير فصيحة كقول بنى عامر قلى يقلى بفتحهما ووجه بالكسر يجه بالضم وقول طيء بقى يبقى بفتحهما وقول تميم ضللت تضل بكسرهما (وغير فعل) من الرباعى والمزيد منه ومن الثلاثى (يكسر ماقبل آخره) فى المضارع سواء كان عين الفعل أو اللام الاولى كدحرج يدحرج وقاتل يقاتل (مالم يكن أول ماضيه تاء مزيدة) وذلك تفعل وتفاعل وتفعلل فلا يغير ماقبل الآخر نحو تعلم يتعلم وتجاهل يتجاهل وتدحرج يتدحرج اذ لو كسر لالتبس أمر مخاطبها بمضارع علم وجاهل ودحرج اذ المغايرة حينئذ انما هى بحركة التاء وقد لا يرفع اللبس لاحتمال الذهول عنها ولم يستثن ابن الحاجب تفعل ولا بد منه واستثنى المكرر اللام نحو احمر واحمار فانه يقال فيهما يحمر ويحمار والتحقيق انه لا يستثنى لانه كان فى الاصل مكسورا وزال بالادغام (ويضم حرف المضارعة من رباعى) أى ماض ذى أربعة أحرف (ولو بزيادة) نحو يدحرج ويكرم ويعلم ويضاعف (والا يفتح) نحو يذهب وينطلق ويستخرج ووجه ذلك بأن الثلاثى كثير فى كلامهم وما زاد على الرباعى ثقيل فاختاروا الفتح لخفته للكثير والثقيل والضم للقليل (وكسره) أى أول المضارع (الا الياء ان كسر ثانى الماضى) كنعلم (أو زيد أوله تاء) كنتدحرج ونتعلم (أو وصل) كنستعين (أو الياء) أيضا (مطلقا) قرئ «فانهم يألمون كما تألمون» بكسر الياء والتاء (أو فى) مافاؤه واو نحو (وجل) وقرئ به (وقلب الفاء) التى هى واو (حينئذ ياء) لوقوعها ساكنة بعد كسرة نحو ييجل (أو الفا) نحو ياجل (لغات) منقولة

﴿مسئلة﴾ الامر من ذى همز (الوصل) (يفتح به) نحو انطلق واستخرج واقتدر واخشوشن (وغيره) يفتح (بتالى حرف المضارعة) ان كان متحركا الآن نحو دحرج وتدحرج أو أصلا نحو أكرم اذ الاصل فى يكرم يؤكرم (فان كان) تالى حرف المضارعة (ساكنا فبالوصل) يفتح نحو اضرب واعلم واخرج (وحركة ماقبل آخره كالمضارع) لانه مأخوذ منه

﴿مسئلة﴾ فى الفعل المبنى للمفعول (الجمهور ان فعل المفعول مغير) من فعل الفاعل فهو فرع عنه (وقال الكوفية والمبرد وابن الطراوة أصل) ونسبه فى شرح الكافية لسيبويه (للزومه فى أفعال) فلم ينطق لها بفاعل كزهى وعنى فلو كان فرعا للزم ان لا يوجد الا حيث يوجد الاصل ورد بان العرب قد تستغنى بالفرع عن الاصل بدليل انه وردت جموع لا مفرد لها كمذاكير ونحوه وهى لا شك ثوان عن المفردات قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يجدى كبير فائدة (ويضم أوله مطلقا) ماضيا كان أو مضارعا (و) يضم (معه ثانى ذى تاء) مزيدة سواء كانت للمطاوعة نحو تعلم وتبوعد وتدحرج أم لا نحو تكبر وتجبر حذرا من الالتباس (ويقلب ثالثه) أى ذى التاء (واوا) لوقوعها بعد ضمة كما فى تبوعد (و) يضم مع الاول أيضا (ثالث ذى) همز (الوصل) لئلا يلتبس بالامر فى بعض أحواله نحو استخرج واستحلى (ويكسر ماقبل الآخر فى الماضى) كما تقدم (ويفتح فى المضارع)

كيضرب ويتعلم ويستخرج (فان كان) الماضى (مثالا) أى معتل الفاء (بالواو جاز قلبها همزة) سواء كان مضعفا نحو أدفى ودأم لا نحو أعد فى وعد صحيح اللام كما مثل أم لا نحو أقى فى وقى (أو أجوف) أى معتل العين (وأعل ففيه القلب ياء) لان الاصل فى قال وباع مثلا قول وبيع استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت الى الفاء بعد حذف ضمتها فسلمت الياء وانقلبت اليها الواو لسكونها بعد كسرة فصار قيل وبيع والقلب واوا بحذف حركة العين لان الثقل انما نشأ منها وابقاء ضمة الفاء فسلمت الواو وردت اليها الياء لوقوعها ساكنة بعد ضمة نحو قول وبوع قال * ليت شبابا بوع فاشتريت * وقال * حوكت على نولين اذ تحاك * وقال * نوط الى صلب شديد الحل * (والاشمام وأفصحها الاولى) وبها ورد القرآن قال تعالى . وقيل يا أرض ابلعى . وغيض الماء . (ثم الاشمام) وبه قرئ وحقيقته ضم الشفتين مع النطق بحركة الفاء بين حركتى الضم والكسر ممتزجة منهما (وشرط) أبو عمرو (الدانى اسماعه و) أبو عمرو (ابن الطفيل عدمه) أى عدم اسماعه (فالمراد) به عنده (الروم) لانه اشارة الى الحركة من غير تصويت وخرج بقيد الاعلال ما كان معلا ولم يعل نحو عور فى المكان فحكمه حكم الصحيح قال ابن مالك (ويتعين احدها) أى اللغات الثلاث (اذا أسند) الفعل (للتاء أو النون وألبس بغيره) من الاشكال ففى بعت ودنت وخفت يتعين غير الكسر وفى وزن وقدن ورعن يتعين غير الضم لئلا يلتبس بفعل الفاعل قال أبو حيان وهذا الذى ذكره ابن مالك لم يذكره أصحابنا ولم يعتبروه بل جوزوا الثلاثة وان ألبس ولم يبالوا بالالباس كما لم يبالوا به حين قالوا مختار لاسم الفاعل أو اسم المفعول والفارق بينهما تقديرى لا لفظى (وتجرى اللغات الثلاث فى وزن انفعل وافتعل من) الاجوف المعل نحو انقيد واختير وانقود واختور وانقيد واختير بخلاف غيره ولو اعتل نحو اعتور وحكم الهمزة تابع للعين فتكسر وتضم وتشم كذا قال ابن مالك وقال ابن أبى الربيع تضم مطلقا لان الكسر فى الاشمام عارض وقياسا فى حالة الكسر على أمر المخاطبة نحو اغزى وفرق ابن الضائع بان هذه حالة عارضة بخلاف اختير ونحوه فان ذلك صار أصلا فى المعتل ملتزما وبان الكسر فى اغزى للضمير المتصل وهو معرض للانفصال وهنا الامر عارض فى نفس الفعل لازم له لا لشئ منفصل (وأنكر خطاب) ان يجرى فيه (غير الاولى) والتزم القلب ياء (و) أنكر أبو الحكم الحسن ابن (عذرة) فيه (الثانية) وأجاز مع القلب ياء الاشمام (وتقلب فى المضارع فى الجميع ألفا) لان الاصل مثلا يقول ويبيع وينقود ويختير نقلت حركة الواو والياء الى العين استثقالا ثم قلبا ألفا لتحركهما فى الاصل وانفتاح ماقبلهما الآن (و) تقلب (لام) الماضى (المعتل اللام) بالالف (ياء) وان كانت منقلبة عن واو نحو غزى فى غزا وهدى فى هدى (وأوجب الجمهور ضم فاء المضاعف) ثلاثيا كان أو غيره نحو حب واشتد قال تعالى . هذه بضاعتنا ردت الينا . (وأجاز قوم الكسر أيضا و) أجاز (المهاباذى) الاشمام وبهما قرئ فى ردت (ولا يتأتى هنا) عند الاسناد الى التاء ونحوها (الالباس) لحصول الفك حينئذ فيظهر (ولا يبنى) هذا البناء (فعل جامد وكذا ناقص من) كان وكاد وأخواتهما (على الصحيح) وفاقا للفارسى وجوزه سيبويه والسيرافى والكوفيون قال أبو حيان والذى نختاره مذهب الفارسى لانه لم يسمع والقياس يأباه

﴿مسئلة﴾ تبنى صيغتا التعجب وافعل التفضيل من فعل ثلاثى مجرد تام مثبت متصرف قابل للكثرة غير مبنى للمفعول ولا معبر عن فاعله بافعل فعلاء فلا يبنيان اختيارا من اسم ولا من فعل رباعى كدحرج ولا ثلاثى مزيد كأفعل كان أو غيره ولا ناقص ككان وكاد وأخواتهما وعلل بأنها لمجرد الزمان ولا دلالة لها على الحدث فلا فائدة فى التعجب بها ولا منفى لزوما نحو ما عاج بالدواء أو جوازا نحو ما ضرب لان فعل التعجب مثبت فمحال ان يبنى من منفى ولا غير متصرف كنعم وبئس ويدع ويذر لان البناء منه تصرف ولا مما لا يقبل الكثرة والتفاضل كمات وفنى وحدث

اذلا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض ولا مبني للمفعول لزوما كزهي أولا كضرب لخوف اللبس ولا ما فاعله أي وصفه على افعل كحمر وسود وعور وعلله الجمهور بان حق ما يصاغ منه ان يكون ثلاثيا محضا وأصل هذا النوع ان يكون فعله على افعل قال ابن مالك وأسهل منه ان يقال لأن بناء وصفه على افعل ولو بني منه افعل تفضيل لالتبس أحدهما بالآخر واذا امتنع صوغ التفضيل امتنع صوغ التعجب لتساويهما وزنا ومعنى وجريانهما مجرى واحدا في أمور كثيرة وبهذا التعليل جزم ابن الحاجب (وجوزه الاخفش من كل فعل مزيد) كأنه راعى أصله لأن أصل جميع ذلك الثلاثي (و) جوزه (قوم من افعل) فقط كاكرم واختاره ابن مالك ونسبه لسيبويه ومحققي أصحابه وثالثها وصححه ابن عصفور يجوز ان لم تكن الهمزة فيه للنقل ومن المسموع فيه ما أتقنه وما أصوبه وما أخطأه وما أيسره وما أعدمه وما أسنه وان كانت للنقل لم يجز وان سمع فشاذ نحو ما أتاه للمعروف وما أعطاه للدراهم (و) جوزه (قوم من الناقص) قال ابن الانباري تقول ما أكون عبد الله قائما وأكون بعبد الله قائما (و) جوزه (خطاب) المارد (وابن مالك من فعل المفعول اذا أمن اللبس نحو) ما أجنه من جن وما أشغله من شغل وما أزهاه من زهي قال ابن مالك وهو في التفضيل أكثر منه في التعجب كازهى من ديك وأشغل من ذات النحيين وأشهر من غيره وأعذر وألوم وأعرف وأنكر وأخوف وأرجى قال كعب * فلهو أخوف عندي * (و) جوزه (الكسائي وهشام والاخفش من العاهات) نحو ما أعوره (و زادا) أي الكسائي وهشام (والالوان) أيضا نحو ما أحمره ومنع ذلك الاخفش كسائر البصريين (وثالثها) قاله بعض الكوفيين يجوز (من السواد والبياض فقط) دون سائر الالوان (وقد يغني مع استيفاء الشروط) في فعل عن صوغ التعجب والتفضيل منه (فعل آخر) يصاغ منه نحو قال من القايلة لا يقال منه ما أقيله استغناء بما أكثر قايلته وما أنومه في ساعة كذا كما استغنوا بترك عن ودع قال ابن عصفور وغيره ومن الافعال التي استغني عن الصوغ فيها قام وقعد وجلس وغضب وشكر استغناء بما أحسن قيامه ونحوه وقال ابن الحاجب لانها لا يتصور فيها المفاضلة فلا يرجح قيام على قيام فيما يدل عليه لفظ قيام وكذا القعود والجلوس (وما فقد الشروط (توصل اليه بجائز) يصاغ منه (ونصب مصدر المتعجب منه بعده) مفعولا فيما افعل وتمييزا في افعل من (أو جر بالباء) في افعل نحو ما أشد دحرجته وحمرته وكونه مستقبلا واشدد بذلك وهو أشد احمرارا من الدم ويؤتى بمصدر المنفي والمبني للمفعول غير صالح ابقاء لفظهما نحو ما أكثر ان لا يقوم وان يضرب فان أمن اللبس جاز كونه صريحا نحو ما أسرع نفاس هند وما لا مصدر له مشهورا أتي به صلة لما نحو ما أكثر ما يذر زيد الشر وأكثر ما يذر ولا يفعل ذلك بالجامد اذ لا مصدر له ولا بما لا يقبل الكثرة فيما ذكره ابن هشام ومثل غيره بما أفجع موته وأفجع بموته ولا بما يلزمه النفي أو النهي من باب كان وأجاز ابن السراج ما أحسن ما ليس يذكرك زيد ولا ما يزال يذكرنا ولا تحذف همزة أفعل (وشذ حذف همزة خير وشر في التعجب) سمع ما خير اللبن للصحيح وما شره للبطون والاصل ما أخيره وما أشره فلما حذفت الهمزة نقلت حركة الياء الى الخاء ولم يحتج الى ذلك في شر وبعضهم يحذف ألف ما لالتقاء الساكنين فيقال مخيره ومحسنه ومخبثه (وكثر) حذفها منهما (في التفضيل) لكثرة الاستعمال نحو هو خير من فلان وشر منه وندر اثباتها فيهما في قوله * بلال خير الناس وابن الأخير * وقراءة أبي قلابة * من الكذاب الأشر * كما ندر الحذف من غيرهما كقوله * وحب شيء الى الانسان ما منعا * (وما ورد بخلاف ذلك فشاذ مسموع) لا يقاس عليه (كافن به) من قولهم هو فن بكذا أي حقيق صنع من اسم وكذا قولهم ما أذرع فلانة من امرأة ذراع أي خفيفة اليد في الغزل كذا قال ابن مالك لكن حكى ابن القطاع ذرعت المرأة (وما أخصره) من اختصر فهو من غير الثلاثي المجرد من مبني للمفعول (و) ما (أعساه) وأعس

به من عسى وهو جامد (و) ما (أزهاه) من زهى وهو مبنى للمفعول (و) هى (أسـود من القار) كذا
فى حديث صـفة جهنم من سود فهو أسود وسوداء وفى صفة الحوض ماؤه أبيض من اللبن (وأشغل من ذات
النحيين) من شـغل وهى مبنى للمفعول (قال أبو حيان) وشذ أيضا (قولهم ما أعظم الله وما أقدره) فى قوله
وما أقدر الله أن يدنى على شحطه لعدم قبول صفات الله الكثرة (والمختار وفاقا للسبكى وجماعة) كابن السراج
وابى البركات ابن الانبارى والصيمرى (جوازه) والمعنى فى ما أعظم الله انه فى غاية العظمة ومعنى التعجب فيه انه
لاينكر لانه مما تحارفيه العقول وإعظامه تعالى وتعظيمه الثناء عليه بالعظمة واعتقادها وكلاهما حاصل والموجب
لهما أمر عظيم والدليل على جواز اطلاق صيغة التعجب والتفضيل فى صفاته تعالى (لقوله أسمع به وأبصر) أى
ما أسمعه وما أبصره (و) قول أبى بكر رضى الله عنه فيما رواه اسحق فى السيرة عنه أى رب (ما أحلمك) أى رب
ما أحلمك أى رب ما أحلمك وقوله صلى الله عليه وسلم (لله أرحم بالمؤمن) من هذه بولدها وقوله لأبى مسعود
وقد ضرب مملوكه لله (أقدر عليك) منك عليه رواه مسلم فهذه شواهد صحيحة لم يذكر السبكى منها الأثر ابى
بكر وعجبت كيف لم يذكر هذين الحديثين المشهورين والعذر له انه تكلم على التعجب وهما فى التفضيل
﴿بناء المصدر﴾ أى هذا مبحثه (يطرد لفعل) بالفتح (وفعل) بالكسر حال كونهما (متعديين فعل) بالفتح والسكون
صحيحا كان كضرب ضربا وجهل جهلا أو معتلا كوعد وعدا وباع بيعا وقال قولا ورمى رميا وغزى غزوا
و وطئ وطئا وخاف خوفا وفنى فنيا أو مضاعفا كرد ردا ومست مسا أو مهموزا (١) ورئمت الدابة ولدها رأما
أحبته (وشرط ابن مالك لفعل) المكسور (أن يفهم عملا بالفم) كلقم لقما وشرب شربا وبلع بلعا
(ومنع ابن جودر قياسهما) أى مصدر افعل وفعل فقال لا يدرك مصادر الفعل الثلاثى الا بالسماع فلا يقاس على
فعل ولو عدم السماع (و) يطرد (لفعل) بالكسر (لازما فعل) بفتحتين صحيحا كان كفرح فرحا أو معتلا
كجوى جوى ووجل وجلا وعور عورا وردى ردا أو مضاعفا كشل شللا (الا فى الالوان والعيوب ففعلة)
بالضم مصدره المطرد كسمر سمرة وحمر حمرة وأدم أدمة (و) لفعل بالفتح (لازما فعول) بضم الفاء سواء كان
صحيحا كركع ركوعا وخرج خروجا أو معتلا كوقف وقوفا وغابت الشمس غيوبا ودنى دنوا ومضى مضيا أم
مضاعفا كمر مرورا (فان كان لعلة ففعال) كسعل سعالا وعطس عطاسا (أو سير فعيل) كرحل رحيلا
(ويكونان) أى فعال وفعيل (للصوت) كصرخ صراخا وصهل صهيلا (ويختص فعال بالمنقوص) كرغا
رغاء فلا يأتى على فعيل (وغلب فعيل فى المضعف والمتقلب) والاضطراب (فعلان) بفتح الفاء والعين كخفق
خفقانا وجال جولانا (والاباء) أى الامتناع (فعال) بكسر الفاء كنفر نفارا وجمح جماحا (وللحرفة
والولاية فعالة) بالكسر ككتب كتابة وخاط خياطة وولى ولاية ونقب نقابة (ولفعل) بالضم (فعولة)
بضم الفاء كصعب صعوبة وسهل سهولة (وفعالة) بالفتح كفصح فصاحة وجزل جزالة (وقيل فعل (٢) ولأفعل
إفعال) سواء كان صحيحا أم معتلا أم مضاعفا متعديا أم لازما كاكرم إكراما وأسمى إسماء وأجل إجلالا
وأعطى إعطاء (واستفعل استفعال) كاستخرج استخراجا (وافعل تفعيل وتفعلة) ككرم تكريما وتكرمة
وهنأ تهنيأ وتهنئة (وتختص) تفعلة (بالمعتل) فلا يرد فيه التفعيل كزكى تزكية (وافعلل فعللة)
كدحرج دحرجة (قيل وفعلال) بالكسر كسرهف سرهافا (والاصح انه سماع) لاقياس فان كان مضاعفا
كزلزل ففعلال بالفتح له مطرد كزلزال (ولفاعل فعال ومفاعلة) كقاتل قتالا ومقاتلة (ويلزم) مفاعلة
(فيما فاؤه ياء) كياسر مياسرة وندر فى فعال كياوم يواما (و) المصدر المطرد (لما أوله تاء) وهو تفعل

---

(١) كذا بياض بالأصل (٢) بياض بالاصل

وتفاعل وتفعل وملحقاتها (وزنه بضم رابعه) وهو العين نحو تدحرج تدحرجا وتقاتل تقاتلا وتوانى توانيا وتكرم تكرما وفي الملحقات تسربل وتمسكن (فان اعتل خامسه فبكسره) نحو تجعبى تجعبيا وتقلسى تقلسيا (و) المصدر المطرد (لذى الهمزة وزنه مع كسر ثالثه) وزيادة (ألف قبل الآخر) كاجتمع اجتماعا وانقطع انقطاعا واستخرج استخراجا واطمأن اطمئنانا واحرنجم احرنجاما واجلوذ اجلواذا واعشوشب اعشيشابا واحمر احمرارا واحمار احميرارا (وماعدا ذلك مسموع كشكران) مصدر شكر (وذهاب) مصدر ذهب (وبهجة) مصدر بهج (وشبع) مصدر شبع (وكذاب) مصدر كذب (وتملاق) مصدر تملق (وجاء المصدر (على مفعول قليلا) كميسور ومعسور ومعقول ومفتون ومجلود (و) على (فاعلة أقل) كباقية وعافية (وزعم بعضهم قياس التفعال و) قال (الفراء هو من التفعيل و) زعم (قوم قياس فعيلى)

﴿مسئلة﴾ يدل على المرة من الثلاثى العارى من تاء بفعلة) بفتح الفاء سواء كان مصدره على فعل كضربة أولا كخرجة من خروج لان المصدر المطلق بمنزلة اسم الجنس فكما فرق بينه وبين واحده بالتاء كذلك المصدر (و) على (الهيئة منه) أى الثلاثى العارى من التاء (بفعلة) بالكسر كجلسة (ولا تكون) الهيئة (من غيره) أى غير الثلاثى وهو الرباعى والمزيد (غالبا) وشذ حسن العمة من اعتم والخمرة من اختمر والقمصة من تقمص والنقبة من تنقب (والمرة منه) أى من غير الثلاثى العارى من التاء أيضا (بالتاء) بان تلحق فى مصدره نحو انطلاقة ومافيه التاء فى الصور الثلاث يدل على المرة والهيئة منه بالوصف كرحمة واحدة واستعانة واحدة ونشدة عظيمة ثم انما تلحق التاء الابنية المقيسة دون السماعية فان كان له بناآن مقيسان أو مسموعان لحقت الاغلب فى الاستعمال نص عليه سيبويه وغيره قال ابن هشام ويظهر لى ان نحو كدرة مما فيه تاء وليس على فعلة ولا فعلة يجوز أن يرجع به الى فعلة وفعلة للدلالة على المرة والهيئة ولا يحتاج الى الصفة إذ لا التباس

﴿مسئلة﴾ (يصاغ من الثلاثى مفعل) بفتح الميم والعين (قياسا لمصدر وزمان ومكان ان اعتلت لامه مطلقا) سواء كان مفتوح العين فى المضارع أم مكسورها أم مضمومها مثالا أم لا كرعى ومرمى ومدعى وموعى (والا) بان كان صحيح اللام (فتكسر العين ان كان مثالا بالواو) كموعد وموردو وموقف لأن الواو بين الفتحة والكسرة أخف منها بين الفتحة فان كان مثالا بالياء فبالفتح كميسر وتكسر العين أيضا فى غير المصدر أى فى الزمان والمكان (ان كان من يفعل بالكسر غير مثال منقوص ولا منقوص لانهما يبنيان على المضارع لتوافق حركة عينهما حركة عينه لكونها شقت منه كمضرب بخلاف المصدر فانه بالفتح كمضرب وبخلاف الثلاثة من يفعل أو يفعل فانها بالفتح أيضا كمشرب ومقتل (وماعينه ياء (١) ويصاغ من غيره) أى الثلاثى (للثلاثة لفظ المفعول) فى المستعمل مصدرا . بسم الله مجريها ومرساها . أى اجراؤها وارساؤها . ومزقناهم كل ممزق . الى ربك يومئذ المستقر . أى الاستقرار (وماعدا ذلك مسموع) لايقاس عليه (كالمشرق) والمطلع والمغرب والمرفق والمفرق والمجزر والمحشر والمسقط والمنبت والمسكن والمنسك والمسجد بالكسر والقياس فتحها

﴿ مسئلة ﴾ (بناء الآلة) مطرد (على مفعل) بكسر الميم وفتح العين (ومفعال ومفعلة) كذلك كمشفر ومجدح ومفتاح ومنقاش ومكسحة (والمفعل) بضمتين (والمفعل) بفتحتين (والمفعال) بالكسر (يحفظ) ولا يقاس عليه كمنخل ومسعط ومدهن وإراث آلة تأريث النار أى اضرامها ومسراد مايسرد به أى يخرز (وكثر مفعل) بكسر الميم وفتح العين (للمكان) كمطبخ لمكان الطبخ ومرفق لبيت الخلاء

(١) كذا بالاصل

﴿ بناء الصفات ﴾ أى هذا مبحث أبنية اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة (يطرد فى اسمى الفاعل والمفعول من غير الثلاثى زنة المضارع بابدال أوله ميما مضمومة وكسر متلو الآخر) أى ماقبله (فى الفاعل وفتحه فى المفعول) كمكرم ومكرم ومستخرج ومستخرج (ومنه) أى الثلاثى (زنة فاعل) فى الفاعل كضارب وعالم (و) زنة (مفعول) فى المفعول كمضروب (لكن صفة) فعل المكسور العين (اللازم فى الاعراض فعل) بالكسر كفرح فهو فرح (و) فى (الألوان والعاهات افعل) كاحمر وأسود وأعور وأجهر (و) فى الامتلاء وضده فعلان كشبعان وريان وصديان وعطشان (وصفة فعل المضموم) ولا يكون الا لازما فعل كضخم (وفعيل) كجميل (وهذه) الاوزان هى الصفة (المشبهة ولا تبنى من متعد) بل من لازم (وقل فيها وزن اسم (الفاعل) نحو طاهر القلب ومنطلق اللسان ومنبسط الوجه (خلافا لمن منع مجاراتها المضارع) وهو الزمخشرى وابن الحاجب قال أبو حيان ولا التفات اليه لاتفاقهم على ان ضامر الكشح وساهم الوجه وخامل الذكر وحائل اللون وظاهر الفاقة وطاهر العرض ومطمئن القلب صفات مشبهة وهى مجارية له قيل ولقائل ان يقول ان هذه الصيغ ونحوها أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة لا انها صفات مشبهة (و) ورد الفاعل) بغير قياس من فعل المفتوح (على فعيل) كعف فهو عفيف وخف فهو خفيف (و) على (فعول وفيعل) نحو مات فهو ميت وساد فهو سيد (وفعال) نحو جاد فهو جواد (وغيرها) كفعلان نحو نعسان وفيعلان كيحان من باح وفوعل كخوتع من ختع (و) ورد (المفعول على فعل) بفتحتين كقبض بمعنى مقبوض (و) على (فعل) بالكسر والسكون كذبح بمعنى مذبوح (و) على (فعيل) كقتيل وصريع وجريح (وقاسه) أى فعيلا (بعضهم فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل) نقله فى التسهيل ولم يستحضره ابنه فقال فى شرح الالفية فعيل بمعنى مفعول كثير وعلى كثرته لم يقس عليه بالاجماع وغره كلام أبيه فى شرح الكافية حيث قال وكل ذلك محفوظ لا يقاس عليه بالاجماع فظن انه عائد الى الأوزان الثلاثة وانما هو خاص بفعل وفعل لانه فصلهما بعد بعد أن ذكر ان مجىء فعيل كثير وانه لا يقاس عليه ولم يدع فى ذلك اجماعا ولا خلافا والقيد المذكور للقياس نبه عليه أبو حيان ولا بد منه فان ماله فعيل بمعنى فاعل كعليم وحفيظ وقدير لا يجوز استعماله فى المفعول وفاقا للشلاوبين قال وينبغى أيضا ان يقيد بكونه من فعل ثلاثى مجرد وتام متصرف لان ماوجد عن العرب مصوغا كذلك انما هو مصوغ مما ذكرناه (و) وردت (صفة فعل المكسور (على فعل) بضمتين (وفعيل وفعل) بالضم والسكون (و) وردت صفة (فعل) المضموم (على فعل) بالفتح والكسر كحصر فهو حصر (وفعول) كحصور (وفعال) كجبان (وفعال) بالضم كشجاع (وغيرها) كاشجع وصرعان وحسن وعفر وغمر ووضاء (واذا بنيت صفة من مفتوح العين ومضمومها بنى على الفتح وأمثلة المبالغة تبنى من ثلاثى مجرد غالبا) وشذ بناؤها من أفعل كدراك من أدرك ومعطاء من أعطى ونذير وأليم من أنذر وآلم وزهوق من أزهق

﴿ التأنيث ﴾ أى هذا مبحثه (هو فرع التذكير) لانه الاصل فى الاسماء اذ مامن شئ يذكر أو يؤنث الا ويطلق عليه شئ وشئ مذكر فى لغاتهم (ومن ثم) أى من هنا وهو كون التأنيث فرعا أى من أجل ذلك (احتاج الى علامة) لأن الاشياء الاول تكون مفردة لا تركيب فيها والثوانى تحتاج الى مايميزها من الاول ويدل على مثنويتها بدليل احتياج التعريف الى علامة لانه فرع التنكير واحتياج النفى وشبهه اليها لانها فروع الايجاب (وهى) أى علامة التأنيث (ألف مقصورة وممدودة قال البصرية وهى) أى الممدودة (فرع) عن المقصورة أبدلت منها همزة لانهم لما أرادوا ان يؤنثوا بها مافيه ألف لم يمكن اجتماعهما لتماثلهما والتقائهما ساكنين فأبدلت

المتطرفة الدالة على التأنيث همزة لتقاربهما وخصت المتطرفة لانها فى محل التغير و بدل لذلك سقوطها فى الجمع كصحارى ولولم تكن مبدلة لم تحذف كما لم تحذف فى جمع قرى قال الكوفية بل هى أصل أيضا (وتاء) وهى أكثر وأظهر دلالة (وقد تقدر) التاء فى اسماء (فتعرف بالضمير) يعود اليها نحو الكتف أكلتها (والاشارة) كهذه جهنم (والردفى التصغير) كهنيدة (والخبر والحال والنعت) نحو الكتف المشوية أو مشوية للمبدية (والعدد) أى سقوطها منه نحو ثلاث هنود (والغالب) فى التاء (ان يفصل بها وصف المؤنث من المذكر) كضارب وقائمة وحسنة وصعبة (وقلت) للفصل (فى الجوامد) كامرئ وامرأة ورجل ورجلة وغلام وغلامة وانسان وانسانة وحمار وحمارة وأسد وأسدة و برذون و برذونة وهذا النوع لاينقاس (وجاءت لتمييز الواحد من الجنس كثيرا) كتمر وتمرة وبقر وبقرة (والعكسه قليلا) ككمء للواحد وكمأة للجمع (وللمبالغة) وكراوية (وتأكيدها) أى المبالغة كعلامة (وتأكيد التأنيث) كنعجة وناقة أوتأكيد (الجمع) كحجارة وفحولة (أو) تأكيد (الوحدة) كظلمة وغرفة (والتعريب) أى الدلالة على انه عجمى عرب ككيالجة جمع كيلج بكيال وموازجة جمع موزج الخف (والنسب) أى الدلالة عليه نحو المهالبة والاشاعثة والازارقة فى النسب الى المهلب والاشعث والأزرق أى الأشخاص المنسوبون الى ماذكر دلت التاء على انه جمع بطريق نسب لاجمع بطريق الاسم كسائر الجموع وعبر بعضهم عن ذلك بانها عوض من ياءه (و) تكون (عوضا) من فاء كعدة أوعين كاقامة أولام كلغة أومدة تفعيل كتزكية (وغيرذلك) قال أبو حيان كالنسب والعجمة معا نحو سبابجة وبرابرة ومعناه السبيجيون والبربريون لانجعل التاء فيه لاحد المعنيين لانه ليس أولى بها من الآخر وكالفرق بين الواحد والجمع نحو بغال و بغالة وحمار وحمارة و بصرى و بصرية وكوفى وكوفية قال ولا يدخل هذا تحت تمييز الواحد من الجنس لأن هذا من الصفات لامن الاجناس (والغالب ان لاتلحق الوصف الخاص بالمؤنث) كحائض وطالق وطامث ومرضع لعدم الحاجة اليها بأمن اللبس ولانها فى الاصل وصف مذكر كأنه قيل شخص حائض وطالق ولأنها تؤدى معنى النسب أى ذات حيض وذات طلاق علل بالاول الكسائى وبالثانى سيبويه وبالثالث الخليل (و) الغالب ان (لا) تلحق (صفة على مفعال) بكسر كمذكار ومئناث ومعطار وشذ ميقانة بمعنى موقنة (أو مفعل) بالكسر وفتح العين كمغشم (أو مفعيل) كمعطير وشذ مسكينة (أو فعول لفاعل) كصبور وشكور وضروب وشذ عدوة بخلافه بمعنى مفعول كأكولة بمعنى مأكولة و رغوبة بمعنى مرغوبة أى مرضوعة (أو فعيل لمفعول) كجريح وقتيل (ما) دام (لم يحذف موصوفه) فان حذف لحقته نحو رأيت قتيلة بنى فلان لئلا يلبس وكذا اذا جرد عن الوصفية نحو ذبيحة ونطيحة وكذا فعيل بمعنى فاعل كظريفة وظريفة ونذر بغة وشذ امرأة صديق (وقد يذكر المؤنث و بالعكس) حملا على المعنى نحو ثلاثة أنفس من قوله ﴿ ثلاثة أنفس وثلاث ذود ﴾ ألحق التاء فى عدده حملا على الأشخاص وسمع جاءته كتابى فاحتقرها أنث الكتاب حملا على الصحيفة (ومنه) أى من تأنيث المذكر حملا على المعنى (تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر) كقوله تعالى ﴿ ثم لم تكن فتنتهم الا أن قالوا ﴾ أنث المصدر المنسبك بان والفعل وهو اسم تكن وهو المخبر عنه لتأنيث الخبر وهو فتنتهم وقوله ﴿ قل لا أجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا أن تكون ميتة ﴾ أنث تكون واسمها ضمير مذكر عائد على المحرم لتأنيث خبره وهو ميتة (ثم جاز فى ضمير مذكر ومؤنث توسطهما)

﴿مسئلة﴾ تلحق آخر الماضى تاء ساكنة حرفا وقال الجلولى اسما) مابعدها بدلا منها أومبتدأ خبره الجملة قبله ولم تلحق آخر المضارع استغناء بتاء المضارعة ولا الأمر استغناء بالياء ولحوقها لآخر الماضى (اذا أسند لمؤنث) دلالة على تأنيث فاعله (وجوبا ان كان ضميرا مطلقا) أى لحقيق أومجازى نحو هند قامت والشمس

طلعت (أوظاهرا حقيقيا) وهوماله فرج من الحيوان نحو قامت هند (وتركها) مما ذكر (ضرورة على الاصح) كقوله ۞ ولا أرض أبقل ابقالها ۞ وقوله ۞ تمنى ابنتاى ان يعيش أبوهما ۞ وقال ابن كيسان يقاس عليه لان سيبويه حكى قال فلانة (وثالثها) قاله الكوفيون (يجوز) القياس (فى الجمع) بالالف والتاء دون المفرد فيقال قام الهندات قياسا على جمع التكسير (وراجحان كان) ظاهرا (مجازيا) نحو طلعت الشمس ومن تركه ۞ وجمع الشمس والقمر ۞ فانظر كيف كان عاقبة مكرهم ۞ (أو) حقيقيا (مفصولا بغير إلا) نحو قامت اليوم هند ومن تركه ۞ اذا جاءكم المؤمنات ۞ ۞ ان امرأ غره منكن واحدة ۞ (ومساويا ان كان جمع تكسير أو اسم جمع مطلقا) أى لمذكر أو لمؤنث نحو قامت الزيود وقام الزيود ۞ وقالت الاعراب ۞ وقال نسوة ۞ (أو جمعا بالالف والتاء لمذكر) نحو جاءت الطلحات وجاء الطلحات بخلافه لمؤنث فان التاء واجبة فيه لسلامة نظم واحده نحو جاءت الهندات الا على لغة قال فلانة (أو اسم جنس لمؤنث) نحو كثرت النخل وكثر النخل (ومنه نعم وبئس) نحو نعمت المرأة فلانة ونعم المرأة لأن المقصود فيه الجنس على سبيل المبالغة فى المدح أو الذم وكذا نعمت جارية هند ونعم جارية هند (فان كان فاعلهما مذكرا كنى به عن مؤنث جاز لحاقها والترك أجود) نحو هذه الدار نعم البلد ونعمت البلد وفى عكسه الاثبات أجود نحو هذا البلد نعمت الدار ونعم الدار (ومرجوحان فصل بالا) نحو

ما برئت من ريبة وذم ۞ فى حربنا إلا بنات العم

(وقيل ضرورة) لايجوز فى النثر ورد بقراءة ۞ ان كانت الا صيحة واحدة ۞ بالرفع (وجوّزه الكوفية فى جمع المذكر السالم) كجمع التكسير فيقال قامت الزيدون والبصرية منعوا ذلك لعدم وروده ولان سلامة نظمه تدل على التذكير وأما البنون فان نظم واحده متغير فجرى مجرى التكسير كالابناء (والتاء فى) أول (المضارع كالماضى خلافا وحكما) فيجب فى تقوم هند وهند تقوم والشمس تطلع وترجح فى تطلع الشمس وذهب الريح ويرجح تركها فى ماذهب الريح الا فى كذا ومن الحاقها ماقرئ ۞ فأصبحوا لاترى إلا مساكنهم (فان أخبر به عن ضمير غيبة لمؤنث) نحو الهندان هما يفعلان (فالزم ابن أبى العافية التاء) حملا على المعنى (وصححه أبو حيان وخالف ابن الباذش) فجوز التاء حملا على لفظهما وذكر انه قاله قياسا ولم نعلم فى المسئلة سماعا من العرب ولا نصا لاحد من النحاة ورده أبو حيان بان الضمير يرد الاشياء الى أصولها وقد وجد السماع بالتاء فى قول ابن أبى ربيعة ۞ لعلهما ان تبغيا لك حاجة ۞

(مسئلة أوزان) ألف التأنيث (المقصورة) فعلى بالضم فالسكون اسما أو وصفا أو مصدرا نحو أنثى (وحبلى) وبشرى (وفعلى) بالفتح (أنثى فعلان) أى وصفا كسكرى (أو مصدرا) كدعوى (أو جمعا) كجرحى فان كان اسما لم يتعين كون ألفه للتأنيث بل يصلح لها وللالحاق كأرطى وعلقى (وفعلى) بالكسر (مصدرا) كذكرى (أو جمعا) كظربى وحجلى ولا ثالث لهما فان لم يكن مصدرا ولا جمعا لم يتعين له فان لم ينوّن فله كشيزى أى جائرة أو نوّنت فللالحاق كرجل كيصى وهو المولع بالاكل وحده وفعالى بالضم والتخفيف ولم يرد وصفا بل اسما (نحو حبارى) لطائر وجمعا نحو سكارى وزعم الزبيدى انه ورد وصفا نحو جمل علادى أى شديد ضخم (و) فعلى بالضم وتشديد العين المفتوحة (نحو سمهى) للباطل (و) أفعلاوى بالفتح وضم العين (نحو أربعاوى) لقعدة المتربع (و) فعلى بالكسر فالفتح فالتشديد (نحو سبطرى) لنوع من المشى (و) فعلى بضمتين وتشديد اللام (نحو كفرى) لوعاء الطلع وحذرى من الحذر وبذرى من التبذير وفعالى بالضم والتشديد نحو (شقارى) لنبت وحوارى وحضارى (و) فعلوى نحو (هرنوى) لنبت (و) فعولى نحو (قعولى) لضرب من مشى الشيخ (و) فعللولى أو فنعلولى نحو (حندقوقا) لنبت قيل نونه أصلية وقيل زائدة ويقال

كسر الحاء وبكسرها والدال وبفتح الدال والقاف مع كسر الحاء وفتحها (و) مفعلى بالضم وتشديد اللام ولم يجئ الاصفة نحو (مكورى) لعظيم الارنبة (و) مفعلى بالكسر وتشديد اللام نحو (مرقدى) لكثير الرقاد (و) فعلوتا بفتحتين نحو (رهبوتا) ورغبوتا للرهبة والرغبة (و) فعلى بكسر الفاء واللام نحو (قوفصى) بمعنى القرفصا (و) فعلنا مثلثا نحو (عرضنى) وفعلنا بالضم والفتح وسكون اللام نحو (عرضنى) من الاعتراض (و) يفعلى بتشديد اللام نحو (يهترى) للباطل (و) فعلى بكسر الفاء واللام وتشديد الثانية نحو (شقصلى) لنبت يلتوى على الأشجار (و) فعيلا بفتحات وتشديد الياء نحو (هبيخا) لمشية بتبختر (و) فعليا بفتحات وتشديد ولم يجئ إلا إسما نحو (مرحيا) للمرح (و) فعلايا نحو (بردرايا) لموضع (و) فعلايا نحو (حولايا) وفعلايا بالضم والفتح نحو (برحايا) للعجب (و) أفعلى بالكسر نحو (إيجلى) لموضع (و) فوعلى بالفتح وتشديد اللام نحو دودرى لعظيم الخصيتين (و) أوزان (الممدودة فعلاء) بالفتح والسكون اسما كصحراء أو وصفا كحمراء وديمة هطلاء أو مصدرا كرغباء أو جمعا كطرفاء وأفعلاء بكسر العين نحو أربعاء للرابع من أيام الاسبوع وأصدقاء وأولياء (وافعلاء) بضمها كاربعاء لعود من عيدان الخيمة (وفعللاء مثلث لام وفاء) كعقرباء لمكان وهندباء لبقلة وقرفصاء لضرب من القعود (وفعللاء) بالضم وفتح اللام كقرفصاء قال أبو حيان ولم يثبته غير ابن مالك وقال الفتحة للتخفيف فلا تكون أصلا (وفعلياء) بالضم كزيقياء ومطيطياء قال أبو حيان ولم يذكره الا ابن القطاع وتبعه ابن مالك وكأنهم رأوا ان الياء ياء تصغير فكأنه فى الأصل بنى على فعلياء وان لم ينطق به فيكون كما لو صغرت كبرياء على كبيرياء وما جاء فى اسمائهم على هيئة المصغر وصفا فانه لا يثبت بناء أصليا (وفعولاء) بضمتين نحو عشوراء للعاشر من أيام المحرم قال أبو حيان وذكر بعض الكوفيين فيه القصر فيكون من الأبنية المشتركة (ومفعولاء) نحو مشيوخاء ومعلوجاء ومعيوراء ومأتوناء لجماعة الشيوخ والعلوج والأعيار والأتن (ومفعلاء) بالفتح وكسر العين كمرعزاء (وفعلاء) بالكسر وفتح العين نحو سيراء لنوع من ثياب القز (وفعالاء) بالفتح اسما نحو براكاء لمعظم الشئ وصفة نحو طباقاء للرجل الذى ينطبق عليه أمره (وفعالاء) بالكسر كقصاصاء للقصاص قال أبو حيان ولا يحفظ غيره (ويفاعلا) بالفتح كينابعا لمكان قال أبو حيان ولم يذكر هذا البناء غير ابن القطاع وتبعه ابن مالك (وفاعلاء مثلث عين) أى مفتوحها كجاباء ومكسورها كقاصعاء ونافقاء كلاهما لجحر اليربوع ومضمومها كقاقلاء وشاصلاء لنبت والمفتوح والمضموم زادهما أبو حيان على التسهيل (وفعليا) بكسر الفاء واللام اسما ككبرياء وسيمياء للعلامة أوصفة كرجل جربياء أى نذال (وفيعلاء) بضم الفاء والعين وتفتح العين كخنفساء وخنفساء (وفنعلاء) بالفتح كبرناساء بمعنى الناس (ويشتركان) أى المقصورة والممدودة (فى) أوزان (فعلى) بفتحتين فالمقصور اسم نحو اجلى لموضع وبردى نهر بدمشق وصفة كجمزى ومرطى وبشكى لضرب من العدو وجفلى للدعوة العامة ونقرى للخاصة والممدود لا يحفظ منه الا قرماء وجنفاء موضعان وابنى دأثاء وهى الأمة (وفعلى) بالضم فالفتح فالمقصور لم يرد الا اسما نحو شعبى لموضع وأربى للداهية والممدود اسم كخششاء لعظم خلف الأذن وصعداء للتنفس ورحضاء لعرق الحمى وصفة كنفساء وناقة عشراء (وفعللى) بفتح الفاء واللام ولم يرد الا اسما فالمقصور كقهقرى لنوع من المشى وقرنبى لامرأة وقرقرى لموضع والممدود كعقرباء لموضع وعد ابن مالك هذه الأوزان الثلاثة فى الكافية من المختصات بالمقصورة وفى التسهيل من المشتركة قال أبو حيان وهو الصحيح (وفعللى) بكسر الفاء واللام ولم يرد الا اسما فالمقصور كهربذى لمشية الهرابذة والممدودة كهندباء للبقلة وطرمساء للظلمة وجلحطاء لارض لا شجر بها (وفوعلى) بفتح الفاء والعين ولم يرد الا اسما نحو زونكى لمشية بتبختر وحوصلاء (وفيعلى)

بالفتح كخيزلى وديكساء لغة فى ديكساء وهى القطعة من النعم قال أبو حيان ولم يثبت هذا الوزن الا ابن القطاع وتبعه ابن مالك وقال غيره هو فعلال وفعلاء فلم يثبت فيعلا للمدود (وفعيلى وفعليا) نحو كثيرى وقربناء وكريثاء النوع من البسر بفتح الفاء وكسر العين (وفعيلى) بكسرتين وتشديد العين فالمقصور لم يرد الا مصدرا كحثيثى للحث وهجيرى للعادة والممدود لم يحفظ منه الا الخيراء وخصيصاء ومكيناء ولا رابع لها (وفاعولى) بضم العين نحو بادولى لبلد وعاشورا وضارورا للضرر (وإفعيلى) بكسر الهمزة والعين نحو اهجيرى واجريا للعادة ولا يحفظ غيرهما واهجيرا واجريا لغة فيهما واجليلا موضع (وفعلى) كقطبى لنبت وزمكى وزمجى وزمحا بالقصر والمد للاست وهذا الوزن عده ابن مالك فى الكافية من المختص بالمقصورة وفى التسهيل من المشترك قال أبو حيان وهو الصحيح (وفعلولى) بفتح الفاء وسكون العين وضم اللام نحو فوضوضى للمفاوضة ومعكوكاء بمعكوكا للشر والجلبة (وفعليا) بفتحتين وكسر اللام كركريا وزكريا (وفعيلى) بضم الفاء وتشديد المفتوحة كخليطى للاختلاط ولغيزى للغز وخيلا للباطن الامر وقبيطا للناطف (وفعنلى) كجلندى اسم ملك وحلندا (وافعلى) بفتح الهمزة والعين كاجفلى للدعوة العامة وأوجلى موضع ولا ثالث لهما والاربعا والاجفلا (ويفاعلى) بضم أوله بيض أبو حيان لمثال المقصور ومنه قال ومثال الممدود ينابغاء اسم بلد لا غير (وفعاللى) بالضم وكسر اللام كجادبى وجحادبا (وفعولى) بالفتح فالضم كعبيد سيوطى اسم أولقب وحضورا الموضع ودبوقا للعذرة ودقوقا لقرية بالبحرين وقطورا قبيلة فى جرهم وكرورا وجلولى موضعان وهذا الوزن ذكره فى التسهيل فى المختص بالممدود وهو رأى ابن عصفور وعده ابن القوطية وابن القطاع من المشترك قال أبو حيان وهو الصحيح (وفعولى) بفتحتين وسكون الواو كشرورى لموضع وحجوجا للطويل الرجلين (وفاعلى) بالتشديد كقاقلى وقاقلاء (وفعلى) بضم الفاء وفتح العين وتشديد اللام كعرضى من الاعتراض وسلحفا ه

﴿المقصور والممدود﴾ أى هذا مبحثهما وذكرا عقب التأنيث لاشتماله على الالف المقصورة والممدودة والاولى فى مناسبة التسمية ان المقصور سمى به لانه لا يمد الا بمقدار ما فى ألفه من اللين ولأن ألفه تحذف لتنوين أو ساكن بعدها فيقصر والممدود بخلافه لانه يمد لوقوع الألف قبل همزة كما يمد حروف المد المتصلة بها ولا تحذف ألفه بحال وقيل سمى المقصور لانه حبس عن الاعراب والقصر الحبس وليس بجيد لانه ليس فيه ما يشعر بمناقضة الممدود ويلزمه صدق هذا الاسم على المضاف للياء (المقصور ما آخره ألف لازمة) من الأسماء المعربة فخرج بالالف ما آخره ياء وباللازمة الأسماء الستة حالة النصب ولم احتج الى زيادة مفردة كما صنع ابن الحاجب احترازا عن الممدود نحو صحراء لعدم الحاجة اليه إذ لا يصدق عليه ان آخره ألف بل همزة فلم يدخل ولا يوصف بذلك غير الأسماء كيخشى ويرمى وحتى والى المبنيات كمتى وهذا وإذا أو ما يقع فى عبارة بعضهم من اطلاق ذلك عليها تسامح (ويقاس القصر (فى كل معتل) آخره (فتح ما قبل آخره نظير الصحيح لزوما أو غلبة كمفعول غير الثلاثى) كمعطى ومقتدى ومقتفى ومستقصى إذ نظائرها من الصحيح مفتوحة ما قبل الآخر لزوما كما تقدم ولم يشذ منها شئ (ومصدر فعل اللازم) كهوى هوى وجوى جوى إذ نظيرهما من الصحيح فرح وضجر ولان المصدر فيه على فعل بالفتح غالبا وان جاء على فعالة كشكس شكاسة فاكتفى بالغالب فى قصر نظيره المعتل (والمفعل) سواء كان مصدرا أم زمانا كمرمى ومغزى اذ نظيرهما مذهب ومسرح بفتح ما قبل الآخر لزوما (والمفعل) بكسر الميم وفتح العين للآلة نحو مرمى ومهدى وهو وعاء الهدية اذ نظيرهما نحو مخصف ومغزل وعلى مفعل بفتح غالبا وان جاء على مفعال نادرا (وجمع فعلة) بالكسر (وفعلة) بالضم نحو مرية ومرى ومدية ومدى اذ نظيرهما من الصحيح نحو قربة وقرب وقربة وقرى على فعل وفعل بفتح ما قبل الآخر (والممدود ما آخره ألف بعدها همزة) زائدة من

الأسماء المعربة تخرج بالقيد الاخير المقصور وبالزائدة الهمزة المبدلة من أصل نحو كساء ورداء والالف كذلك نحو ماء فان أصله موه قلبت الواو ألفا والهاء همزة فلا يسمى ممدودا نص عليه الفارسي لعروض المد فيه إذ ألفها وافق الأصل ولا يسمى ممدودا غير الأسماء كجاء وشاء ولا المبنيات كهؤلاء واللاء الاتسمحا (ويقاس فيما) أى معتل الآخر (قبل آخر نظيره) الصحيح (ألف) لزوما أو غلبة (كمصدر) الفعل (ذى) همز (الوصل) كالاستقصاء والاصطفاء إذ نظيرهما الاستخراج والاقتدار (وفعال) بالفتح والتشديد كعداء وسقاء إذ نظيرهما قتال وشراب (وتفعال) بالفتح كالتعداء والترماء إذ نظيرهما التكرار والتطواف (ومفعال صفة) كهذاء اذ نظيره مهذار بخلاف غير صفة كاسم الآلة ثم ورود الصفة على هذا الوزن غالب وقد يأتى على مفعل كمدعس ومطعن (وواحد أفعلة) ككساء وأكسية وقباء وأقبية إذ نظيرهما خمار وأخمرة وقذال وأقذلة وأشرت بالكاف الى انه بقيت أمثلة كثيرة أطرد فيها القصر والمد لاندراجها تحت القاعدة المتقدمة (وغير ذلك مرجعه السماع) قصرا ومدا وفيه كتب مؤلفة يرجع اليها قال أبو حيان ومن أجمعها تحفة المودود لابن مالك (ومر بناء التثنية وجمع التصحيح) فى أول الكتاب تبعا للتسهيل وان كان اللائق ذكره هنا

﴿جمع التكسير﴾ أى هذا مبحثه (هو قلة) يطلق على ثلاثة الى عشرة (وكثرة) يطلق على عشرة فما فوقها وقد يغنى أحدهما عن الآخر وضعا كقولهم فى رجل أرجل ولم يجمعوه على مثال كثرة وفى رجل رجال ولم يجمعوه على مثال قلة أو استعمالا لقرينة مجازا نحو ثلاثة قروء (فالاول) أى الذى للقلة أربعة أوزان وسلكت هنا كابن مالك طريقة الابتداء بالجمع وذكر ما يجمع عليه قياسا وسماعا وسلك ابن الحاجب طريق سيبويه الابتداء بالمفرد وذكر ما يجمع عليه قلة أو كثرة كذلك أحدها (افعل) وابتدئ به لانه أقل زوائد إذ ليس فيه زيادة غير الهمزة (ويطرد فى ثلاثى إسما صحيح العين على فعل) بالفتح والسكون ككلب وأكلب وفلس وأفلس ووجه وأوجه ودلو وأدل وظبي وأظب بخلاف غير الاسم وهو الوصف كضخم وكهل والمعتل العين كسيف وثوب لاستثقال الضمة على حرف العلة وندر أعبد وأعين وأسيف وأثوب (و) يطرد أيضا (فى) اسم (مؤنث بلا علامة رباعى ثالثه مدة) ألف أو واو أو ياء مفتوح الاول أو مكسوره أو مضمومه كعناق وأعنق وذراع وأذرع وعقاب وأعقب ويمين وأيمن بخلاف الوصف كشجاع والمذكر وشذ طحال وأطحل وعتاد وأعتد وغراب وأغرب والمؤنث بعلامة كسحابة ورسالة وعجالة وصحيفة والثلاثى كالعد والخالى من مدة كخنصر وضفدع (لا فعل) بفتحتين (وفعل) بالكسر فالفتح (وفعل) بالكسر والسكون (وفعل) بالضم والسكون (وفعل) بالفتح والضم (وفعل) بضمتين حال كون كل مما ذكر (مؤنثا) أى لا يطرد فيها (فى الاصح) بل ما ورد منه يسمع ولا يقاس عليه وقال يونس يطرد فى فعل اذا كان مؤنثا نحو قدم وأقدم وقال الفراء يطرد فيه وفيما بعده كذلك كقدر وأقدر وقدم وأقدم وغول وأغول وعجز وأعجز وعنق وأعنق ولا يطرد فيها المذكر وفاقا وشذ جبل وأجبل وجرو وأجر وركن وأركن وفرط وأفرط وشذ أيضا أكمة وآكم ونعمة وأنعم ومكان وأمكن وجنين وآجن (و) الثانى (افعال ويطرد فى اسم ثلاثى لم يطرد فيه افعل) وهو فعل المعتل العين كسيف وأسياف وثوب وأثواب وغير وزن فعل من أوزانه كحرب وأحراب وصلب وأصلاب ورجل وأرجال ووعل وأوعال وعضد وأعضاد وعنق وأعناق ورطب وأرطاب وابل وآبال وضلع وأضلاع أما فعل المطرد فيه افعل فلا يأتى فيه أفعال الا نادرا كفرخ وأفراخ وكذا الثلاثى غيره والوصف كجلف وأجلاف وحر وأحرار وخلق وأخلاق ونكد وأنكاد ويقظ وايقاظ وجنب وأجناب وكذا غير الثلاثى كشريف وأشراف وجبان وأجبان وجشة وأجشات وهضبة وأهضاب ونضوة وأنضاء وشعفة واشعاف وثمرة وأثمار وجاهل واجهال وميت وأموات وغنا وأغناء وقاط وأقاط وصاحب

وأصحاب وأغيد وأغياد وقحطان وأقحاط وذوطة وأذواط وهو نوع من العنكبوت (قيل) ويطرد أيضا (فيما فاؤه همزة أو واو) وهو (على فعل صحيح العين) نحو أنف وآناف وألف وآلاف ووهم وأوهام ووقت وأوقات ووقف وأوقاف استثقالا لافعل فيه بوقوع الضمة بعد واو وهذا رأى الفراء والاكثر على انه محفوظ فيه (وقل) افعال (فى فعل) بفتحتين حال كونه (اجوف) كمال وأموال وحال وأحوال وخال واخوال (وندر فى فعل) بالضم والفتح كرطب وأرطاب وربع وأرباع وسيأتى قياسه (ولزم فى فعل) بكسرتين كابل وآبال (وغلب) فى فعل لمضاعف (نحو لب) وألباب (و) فعل نحو (مدى) وامداء (و) فعل نحو (بر) وأعمار (و) فعل نحو (عضد) وأعضاد (و) فعل نحو (عنب) وأعناب (و) فعل نحو (طنب) وأطناب وعنق وأعناق (و) فعول نحو (فلو) وأفلاء وعدو وأعداء (و) الثالث (أفعلة ويطرد فى اسم مذكر رباعى ثالثه مدة) ألف أو واو أو ياء كطعام وأطعمة وحمار وأحمرة وغراب وأغربة ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة بخلاف الصفة وندر شحيح وأشحة ونجى وأنجية وأما المؤنث فتقدم ان قياسه أفعل وندر عقاب وأعقبة وغير الرباعى وندر قدح وأقدحة وقز وأقزة وخال وأخولة ورمضان وأرمضة وخوان لربيع الاول وأخونة والخالى من مدة وندر جائز وأجوزة وهى الخشبة الممتدة فى أعلا السقف (فان كانت) المدة فى الاسم المذكور (ألفا شذ غيره فيه) ان كان (منقوصا أو مضاعفا على فعال) بالكسر (أو فعال) بالفتح كقفاء وزمام وسماء وبتات ومن الشاذ فيه عنان وعنن وحجاج وحجج وسماء وسمى بمعنى المطر ليكون مذكرا ولا يشذ فى غير ماذكر غير أفعلة كما سيأتى فى أمثلته (وماعدا ماتقدم) قياسه (يحفظ) ولا يقاس عليه (و) الرابع (فعلة وقيل هو اسم جمع) لاجمع قاله ابن السراج قال أبو حيان وشبهته انه رآه لا يطرد قال وهذه شبهة ضعيفة لأن لنا أبنية جموع باجماع ولا تطرد (و) على الاول (لا يطرد بل يحفظ فى فعيل) كصبى وصبية وخصى وخصية بالفتح وجليل وجلة وفعل بفتحتين كولد وولدة وفتى وفتية (وفعل) بسكون العين كشيخ وشيخة وثنى وهو الثانى فى السيادة وثنية (وفعال) بالضم كغلام وغلمة وشجاع وشجعة (وفعال) بالفتح كغزال وغزلة (وفعل) بالكسر فالفتح كثنى بوزن عدى وثنية (والثانى) أى جمع الكثرة له أوزان أحدها (فعل) ويطرد جمعا (لافعل وفعلاء) وصفين (متقابلين) كأحمر وحمراء وحمر (أو منفردين لمانع خلقة) كاكمر للعظيم الكمرة أى الحشفة وآدر للمنتفخ الخصية وأقلف ورتقاء وقرناء وعذراء (وفى المنفردين لمانع استعمال) بأن لم تستعمل العرب الاأحدهما مع وجود المعنى فيهما كرجل آلى وامرأة عجزاء ولم يقولوا أعجز ولا اليا مع وجود المعنى وهو كبر العجز فيهما (خلف) قيل يطرد فيه فعل وجزم به ابن مالك فى شرح الكافية وقيل يحفظ وجزم به فى التسهيل (فان صح لاما وعينا جاز ضمها) أى العين (ضرورة) فى الشعر (مالم يضاعف) كقوله ٭ وما انتميت الى خور ولا كشف ٭ وقوله ٭ وأنكرتنى ذوات الاعين النجل ٭ بخلاف المضاعف نحو غر لما يلزم منه فى الفك وهو ثقيل مع ثقل الجمع والمعتل اللام نحو عمى لئلا تنقلب الياء واوا ثم تنقلب الى الياء كما القاعدة فى كل اسم آخره واو قبلها ضمة فيؤول الى وزن فعل المهمل أو العين نحو سود وبيض لاستثقال الضمة على حرف العلة وماعدا ماذكر يحفظ فيه فعل كسقف وسقف وخوار وخور وعميمة وهى النخلة الطويلة وعم وبازل وبزل وأسد واسد وبدنة وبدن وذباب وذب (و) الثانى من أوزان جمع الكثرة (فعل) بضمتين ويطرد جمعا (لفعول اسما) مذكرا أو مؤنثا كعمود وعمد وقلوص وقلص (أو صفة لا كفعول) كصبور وصبر وشكور وشكر بخلاف نحو حلوب وركوب (وفعيل) بلا تاء (اسما) كقضيب وقضب وندر فى الصفة كنذير ونذر وفى ذى التاء كصحيفة وصحف (وفعال) بالفتح (وفعال) بالكسر (اسمين غير مضاعفين) لمذكر أو مؤنث كقذال وقذل وأتان وأتن وحمار وحمر وذراع وذرع بخلاف الوصفين كجبان وجبن وناقة ضناك أى عظيمة

المؤخر وشذ جل ثمال أى بطئ وثقل وناقة كناز وكنز والمضاعفين كجنان ومداد وشذ عنان وعنن (ولا يقاس فى فعال) بالضم (على الصحيح) وبه جزم فى التسهيل وجزم فى شرح الكافية بقياسه فيه ومثله بكراع وكرع وقراد وقرد وسمع وفاقا فى نحو سقف وسقف وثمر وثمر وشارف وشرف وفرحة وفرح وثمرة وثمر وستر وستر (ويجب تسكين عينه ان كانت واوا اختيارا) نحو سوار وسور ونوار ونور وعوان وعون ومن ضمها فى الضرورة قوله * عن مبرقات بالبرين * وبندو بالاكف اللامعات سور * (خلافا للفراء) فى قوله ببقاء الضم اختيارا قال ورعاة الواعون كرسل فرقا بين جمع العوان والعانة (ويجوز) التسكين (ان لم تكنها) أى واوا ولم يضاعف نحو حمر وقذل بخلاف ما اذا ضوعف نحو سرر فلا يسكن لما يؤدى اليه التسكين من الادغام وهو ممنوع هنا لالتزام الفك فى المفرد والجمع مبنى على مفرده (فان كانت) العين (ياء كسرت الفاء) فتصح نحو سيل وعين جمعى سيال وعيان والأصل سيل وعين ولو بقيت الضمة لزم قلب الياء واوا كموقن وتغيير الحركة أسهل من تغيير الحرف (وحكى قوم الفتح فى) فى عين فعل (المضاعف) الذى مفرده على فعيل لتخفيفا (وقيل اسما وقيل صفة) أيضا فعلى الاول وهو رأى ابن قتيبة وغيره واختاره ابن الضائع لايجوز فى ثياب جدد الا الضم لانه انما سمع فى الاسم فلا تقاس عليه الصفة(١) وعلى الثانى وهو رأى ابن جنى واختاره الشلوبين وابن مالك يجوز جدد كسرر جمع سرير والتقييد بكون مفرده على فعيل أهمله ابن مالك ونبه عليه أبو حيان (و) الثالث من الأوزان (فعل) بالضم فالفتح ويطرد جمعا (لاسم على فعلة) بالضم والسكون (وفعلة بضمتين) سواء كان صحيح اللام كغرفة وغرف وجمعة وجمع أم معتلها أم مضاعفها كعروة وعرى ونهية ونهى وعدة وعدد بخلاف الوصف منها كرجل ضحكة وهزأة وامرأة قشالة أى سريعة فى حاجتها وشذ رجل بهمة وبهم (و) يطرد (لفعلى انثى أفعل) ككبرى وكبر وفضلى وفضل بخلاف فعلى غيره كحبلى وبهمى ورجعى ورب (وقاسه المبرد فى) فعل بالضم والسكون مؤنثا بغير تاء نحو (جمل) وغيره قال هو مسموع (و) قاسه (الفراء فى) فعلى مصدرا نحو (الرؤيا) والرؤى والرجعى والرجع (و) فى فعلة بفتح الفاء ثانيه واوا ساكنة (نحو نوبة) ونوب وغيره قصره على السماع وسمع وفاقا فى نحو قرية وقرى وحلية وحلى وبرة وبرى وعجاية وهى لحمة فى ركبة البعير وعجى وعدو وعدى وقفر وهو الجانب وقفر (و) الرابع من أوزان الكثرة (فعل) بالكسر والفتح (وقيل هو ومتلوه) أى فعل بالضم (اسما جمع) قاله الفراء لانه رأى انهما يجمعان بالألف والتاء كغرفات وسدرات وجمع الجمع لايقاس وفاقا فالحكم بأنهما اسما جمع لانهما أقرب الى المفرد وأجيب بأن عرفات ونحوه جمع للمفرد لا للجمع والفتح فيه للتخفيف وبدل لكونهما جمعين أنهما لا يوصفان ولا يخبر عنهما الا بجمع ويطرد فعل جمعا (لاسم تام على فعلة) بالكسر والسكون نحو فرقة وفرق بخلاف الوصف نحو صغرة وكبرة وغير التام وهو المحذوف منه إما الفاء نحو رقة أو اللام نحو لثة (وقاسه الفراء) فى فعلاء اسما نحو (ذكرى) وذكر (و) فعلة بفتح الفاء باقى العين نحو (ضيعة) وضيع كما قاس فعلا فى رؤيا ونوبة وحجى فى ذلك الألف فيهما ان التأنيث بالالف شبيه بالتأنيث بالتاء فى مواضع وقد عاملتهما العرب معاملة واحدة فى نحو أخرى وأخر كغرفة وغرف وقاصعاء وقواصع كسالفة وسوالف فكذا تجرى فعلى وفعلى كفعلة وفعلة ولم يجز ذلك فى فعلى وصفا ككيصى (و) قاسه (المبرد فى) فعل بالكسر مؤنثا بغير تاء نحو (هند) كما قاس فعلا فى نحو جمل ووافقه فى الموضعين ابن مالك فى شرح الكافية وسمع وفاقا فى نحو قشع وهو الجلد البالى وقشع وهضبة وهضب وحاجة وحوج وهدم وهو الثوب الخلق وهدم وصورة وصور وحدأة وحدى وصعبة وصعاب وعدو وعدى (و) الخامس (فعال) بالكسر ويطرد جمعا

(١) فى نسخة هكذا انما سمع فى الاسم الذى مفرده على فعيل لغة وعلى الثانى الخ

(لفعلة) بالفتح والسكون (مطلقا) اسما كان أو صفة يائى العين أو غيره كجفنة وجفان وصعبة وصعاب وغيضة وغياض (وفعل) بالفتح والسكون اسما أو صفة أو واوى العين نحو كعب وكعاب وصعب وصعاب وحوض وحياض (لا يائى العين أو الفاء) كبيت وشيخ ويعر لاستثقال كسر الياء أو ما قبلها وشذ ضيف وضياف ويعر ويعار وهو الجدى (وفعل) بفتحتين (اسما) كجبل وجبال وقلم وقلام (لا مضاعفا) كطلل (و) لا (منقوصا) كرحى وندى ولا الوصف كبطل وشذ حسن وحسان (وفعلة) بفتحتين كرقبة ورقاب وحسنة وحسان كذا مثل أبو حيان فأشعر بأنه لا يشترط أن يكون اسما كفعل ولم يقيده به فى التسهيل وصرح ابن قاسم بانه يشترط فيه ما اشترط فى فعل (ولا اسم على فعل) بالكسر (أو فعل) بالضم ساكنى العين كذئب وذئاب ورمح ورماح وخف وخفاف (لا) فعل بالضم يائى اللام (كمدى) بل قياسه افعال (و) لا واوى العين نحو (حوت) بل قياسه فعلان ولا الوصف منهما كجلف وحلو (ولوصف غير منقوص) صحيح العين أو معتلها (على فعيل وفعيلة بمعنى فاعل) كظريف وظريفة وظراف وكريم وكريمة وكرام وطويل وطويلة وطوال بخلافهما بمعنى مفعول كجريح ولطيمة وشذر بيطة وربائطة أو منقوص (وخصه العبدى بمؤنثه) أى فعيلة وخطأه الخضراوى (و) لوصف (على فعلان) بالفتح والضم (وفعلانة) كذلك (وفعلى) بالفتح نحو غضاب فى غضبان وغضبى وندام فى ندمان وندمانة وخماص فى خمصان وخمصانة وشذ فيما عدا ماذكر نحو عجف وعجاف وخراف ولقحة ولقاح ونمر ونمرة ونمار وعباءة وعباء وقائم وقائمة وقيام وراع وراعية ورعاء وربى ورباب وجواد وجياد وناقة هجان ونياق هجان وخير وخيار وأعجف وعجفاء وعجاف وبرمة وبرام وربع وربعة ورباع وسرحان وسراح ورجل ورجال وأبصر وإصار وحدأة وحداء وقنينة وقنان (و) السادس (فعول) بالفتح والضم ويطرد جمعا (لاسم على فعل) بالفتح والسكون (غير واوى العين) ككعب وكعوب وبيت وبيوت بخلاف الوصف وشذ ضيف وضيوف وكهل وكهول والواوى العين وشذ فوج وفووج (أو) على (فعل) بالكسر كجسم وجسوم ودرع ودروع بخلاف الوصف (أو) على (فعل) بالضم (غير مضاعف ولا واوى العين أو يائى اللام) كجند وجنود وبرد وبرود بخلاف المضاعف نحو خف وحوت وندى وشذ حص وحصوص وهو الورس ونؤى ونؤى (أو) على (فعل) بفتحتين (غير أجوف ولا مضاعف) كأسد وأسود بخلاف الوصف والأجوف وشذ ساق وسوق والمضاعف نحو طلل وطلول (وقيل يسمع) فيه ولا يطرد وجزم به فى شرح الكافية (أو) على (فعل) بالفتح والكسر نحو كبد وكبود ونمر ونمور وشذ فيما عدا ذلك كشاهد وشهود وصقرة وصقور وشعبة وشعوب وقنة وقنون وظرف وظروف واسينة واحدة قوى الوتر واسون وعناق وعنوق (وقد تلحقه) أى فعولا (وفعالا التاء) كفحولة وعمومة وحجارة وخالة (وقد يغنى عنهما فعيل وفعال) بالضم فى الاستعمال كقولهم ضئين فى ضأن ولم يقولوا ضئان وضؤون وقالوا فى المعز معيز ولم يقولوا معوز نعم قالوا معاز (والأصح انهما تكسير) أى جمعان (لا اسما جمع) وقيل هما اسما جمع (وثالثها الثانى) أى فعال (اسم جمع) وفعيل جمع حكاه أبو حيان (و) السابع (فعل) بالضم وفتح العين المشددة ويطرد جمعا (لوصف على فاعل وفاعلة) كضرب فى ضارب وضاربة بخلاف الاسم منهما كحاجب العين وجائزة البيت (و) الثامن (فعال) بضبطه ويطرد جمعا (للاول) أى لوصف على فاعل كصائم وصوام وشذ فى فاعلة كصادة وصداد (وندرا) أى فعل وفعال (للمنقوص) استغناء بفعلة ومما سمع ساق وسق وغاز وغزى وغزاء وسار وسراء وندرا أيضا فيما عدا ماذكر كأعزل وعزل وعزال وسخل وسخل وسخال ونفساء ونفس ونفاس (وقيل يسمعان) أى فعل وفعال مطلقا (ويرجع فيما لم يسمع) وروده فيه (الى التصحيح) ولا يقاسان (و) التاسع (فعلة) بفتحتين ويطرد جمعا (لفاعل وصف ذكر

عاقل صح لاما) وان اعتل عينا كسافر وسفرة وكاتب وكتبة وبار وبررة بخلاف وصف مؤنث كحائض
وطامث وطالق أوما لا يعقل وشذ ناعق ونعقة أو معتل اللام كغاز ورام أو على غير زنة فاعل وشذ خبيث وخبثة
وسيد وسادة وأجوق وجوقة وهو المائل الشدق ودنع ودنعة وهو الرذل (و) العاشر (فعلة بضم الفاء) وفتح
العين ويطرد جمعا (له) أى لفاعل وصف مذكر عاقل (معتلها) أى اللام كغاز وغزاة ورام ورماة وقاض وقضاة
بخلاف غير فاعل وشذ كمى وكماة والاسم وشذ باز وبزاة ووصف المؤنث كغازية أو غير العاقل كضار وشذ (١)
الصحيح اللام وشذ هادر وهدرة وهو بالمهملة الرجل لا يعتد به (والاصح ان الضم) فى هذا الوزن (أصل)
وقيل لا بل أصله فعلة حول الى الضم للفرق بين الصحيح والمعتل (و) الاصح (انه ليس) مخففا (من فعل) المشدد
وقال الفراء هو مخفف عنه عوض الهاء عما ذهب من التضعيف (و) الحادى عشر (فعلة بكسرها) أى الفاء
وفتح العين (وقيل) هو (اسم جمع) قاله الفراء ويطرد جمعا (لاسم على فعل) بالضم والسكون (صح لاما) وان
اعتل عينا كدرج ودرجة وقرط وقرطة وكوز وكوزة بخلاف الوصف وشذ علج وعلجة والمعتل اللام (وقل فى
فعل) بالفتح (وفعل) بالكسر كزوج وزوجة وغرد وغردة وقرد وقردة وحسل وحسلة (و) الثانى عشر
(فعلى) بالفتح ويطرد جمعا (لفعيل) وصفا (بمعنى ممات أو موجع) كقتيل وقتلى وصريع وصرعى
وجريح وجرحى (وما دل عليه) أى هذا المعنى (من فعل) بالفتح والكسر كزمن وزمنى (وفعلان) كسكران
وسكرى (وفيعل) كميت وموتى (وافعل) كأحمق وحمقى (وفاعل) كهالك وهلكى وشذ فيما عدا ذلك
ككيس وكيسى وسنان ذرب واسنة ذربى ورجل جلد وجلدى (و) الثالث عشر (فعلى) بالكسر وهو جمع
(لحجل وظربان) ولا ثالث لهما نص على ذلك أبو على الفارسى وغيره ولاجل ذلك قال ابن السراج انه اسم جمع
وقال الأصمعى حجلى لغة فى الحجل لا جمع وهو نوع من الطير والظربان دابة تشبه القرد وقيل الهر (و) الرابع عشر
(فعلاء) بالضم والفتح ويطرد جمعا (لفعيل وصف مذكر عاقل بمعنى فاعل أو مفعل أو مفاعل) ككريم وكرماء
وسميع بمعنى مسمع وسمعاء وجليس وخليط ونديم بمعنى مفاعل وجلساء وخلطاء وندماء وشذ فى فعيل بمعنى
مفعول كأسير وأسراء أو صفة مؤنث كسفيهة وسفهاء (وحمل عليه خليفة) وقالوا فيه خلفاء لانه بمعنى فاعل
فشبه بما لا تاء فيه (وما دل على سجية حمدا أو ذم من فعال) بالضم (أو فاعل) كشجاع وشجعاء وصالح وصلحاء
وشاعر وشعراء وعالم وعلماء وجاهل وجهلاء وشذ فى غير ما ذكر كرسول ورسلاء وحدث وحدثاء وسمح
وسمحاء (و) الخامس عشر (أفعلاء) ويطرد جمعا (لفعيل المذكر مضاعفا أو منقوصا) كشديد وأشداء ولبيب
وألباء وجليل وأجلاء وتقى وأتقياء وولى وأولياء ونبى وأنبياء (وندر فى صديقة) لانه لمؤنث وانما يطرد فى
المذكر وفى الحديث ارسلوا الى أصدقاء خديجة (و) السادس عشر (فعلان) بالكسر ويطرد جمعا (لاسم
على فعل) بالضم والفتح (أو فعل) بفتحتين (أو فعال) بالضم (مطلقا) صحيحا كان أو معتل العين أو اللام
كصرد وصردان وخرب وهو ذكر الحبارى وخربان وتاج وتيجان وفتى وفتيان وغلام وغلمان (أو فعل)
بالضم والسكون (أجوف بالواو) كحوت وحيتان ونون ونينان وشذ فى فعال الوصف كشجاع وشجعان وفى
غير ذلك كقنو وقنوان وصوار وهو قطيع بقر الوحش وصيران وغزال وغزلان وخروف وخرفان وعيد
وعيدان وظليم وظلمان وحائط وحيطان ونسوة ونسوان وقضفة وهى الاكمة وقضفان (و) السابع عشر
(فعلان) بالضم ويطرد جمعا (لاسم على فعيل أو فعل) بفتحتين (صحيح العين) كرغيف ورغفان وقضيب
وقضبان وذكر وذكران (أو) على (فعل) بالفتح والسكون كظهر وظهران وبطن وبطنان أو على فعل
بالكسر والسكون كذئب وذؤبان وشذ فى فعيل أو فعل الوصف نحو قعيد وقعدان وجذع وجذعان وفيما عدا

(١) بياض بالاصل

ذلك كراكب وركبان وأعمى وعميان وحوار وحوران وزقاق وزقان ونبى وثنيان ورخل وهو ولد الضأن ورخلان (و) الثامن عشر (فواعل) ويطرد جمعا (لفاعل غير وصف ذكر عاقل) بأن كان غير وصف أو وصف مؤنث أو غير عاقل (ثانيه ألف زائدة) كحاجز وحواجز وخاتم وخواتم وطالق وطوالق وحائض وحوائض وضاربة وضوارب ونجم طالع وطوالع وجبل شاخ وشواخ (أو) ثانيه (واو غير ملحقة بخماسى) كجوهر وجواهر وكوثر وكواثر بخلاف نحو خورنق فان واوه لالحاقه بسفرجل يجمع على خرانق لاخوارق (ويفصل عينه من لامه ياء) تزاد فى الجمع (إن فصلا إفرادا) كساباط وسوابيط وجاسوس وجواسيس وطومار وطوامير وشذ فى صفة المذكر نحو فارس وفوارس وفيما عداذلك كدخان ودواخن وحاجة وحوائج (و) التاسع عشر (فعالى) بالفتح ويطرد جمعا (لاسم على فعلاء) بالفتح والمد (أو فعلى) بالكسر (أو فعلى) بالفتح كصحراء وصحارى وذفرى وذفارى وعلقى وعلاقى وشذ فى الوصف كعذراء وعذارى (و وصف على فعلى) بالضم كحبلى وحبالى وخنثى وخناثى (لا أنثى أفعل) كالفضلى والدنيا (و) لوصف (على فعلان) بالفتح كغضبان وغضابى وسكران وسكارى وندمان وندامى (و) لوصف على (فعلى) بالفتح كسكرى وسكارى وشاة حرمى أى مشتهية للنكاح وحرامى وشذ فيما عداذلك كيتيم ويتامى وأيم وأيامى ومهرى ومهارى وحبنط وحباطى (و) العشرون (فعالى) بالضم (وهو للاخيرين) أى فعلان وفعلى (أرجح) من فعالى بالفتح كسكارى فى سكران (و) الحادى والعشرون (الفعالى) بالفتح وكسر اللام (وهو يغنى عن فعالى) بالفتح (جوازا فى فعلى) بالضم كحبلى والحبالى (وماقبلها) أى فعلى وفعلى وفعلى كالصحارى والذفارى والعلاقى (و) فى (عذراء ومهرى) فيقال العذارى والمهارى ويجوز فى كل فعالى بالفتح (ويلزم فيما) لايجوز فيه فعالى (نحو حذربة) بكسر الحاء والراء وهى القطعة الغليظة من الارض والحذارى (وسعلاة) وهى انثى الغيلان والسعالى (وعرقوة) وهى الخشبة المعترضة على رأس الدلو والعراقى (والمأقى) وهو طرف العين ممايلى الأنف والمآقى (وفيما حذف أول زائديه من حبنطى) والحباطى (وعفرنى) والعفارى (وعدولى) والعدالى (وقلنسوة) والقلاسى (وحبارى) (ونحوه) كقهوباة والقهابى وبلهنية والبلاهى فان حذف ثانى الزائدين تعين الحبانط والعفارن والعداول والقلانس والحبائر والقهاوب والبلاهن وشذ فعالى فى غير ماذكر كليلة وليالى وأهل وأهالى وعشرين وعشارى وكيكة وهى البيضة وكياكى (و) الثانى والعشرون (فعالى) بالفتح وتخفيف العين وكسر اللام وتشديد الياء (لثلاثى ساكن العين آخره ياء مشددة لا لتجديد نسب) ككرسى وكراسى بخلاف نحو تركى (ولنحو علباء وقوباء) فيما الهمزة فيه للالحاق فانهما يلحقان بسرداح وقرطاس فيقال علابى وقوابى (و) لنحو (حولايا) فيقال حوالى وشذ فى نحو صحرى وصحارى وانسان واناسى وظربان وظرابى (و) الثالث والعشرون (فعائل) ويطرد جمعا (لفعيلة لابمعنى مفعولة) اسما أوصفة كصحيفة وصحائف وظريفة وظرائف بخلاف نحو قتيلة وشذ ذبيحة وذبائح (و) لوزن فعأل بالفتح والسكون وهمزة (نحو شمأل) وشمائل (و) فعائل بالضم نحو (جرائض) وجرائض (و) فعيلا نحو (قريثا) وقرائث (و) فعالا نحو (براكاء) وبرائك (و) فعولا نحو (جلولا) وجلائل (وحبارى وحزابية ان حذف مابعد لامهما) وهو الزائد الثانى نحو حبائر وحزائب فان حذف الأول فله فعالى كما تقدم (وفعولة) بالفتح (وفعالة مثلث الفاء اسمين) كحمولة وحمائل وسحابة وسحائب ورسالة ورسائل وذؤابة وذوائب بخلاف الوصف فيهما كضرورة وفقاقة وطوالة وبخلاف ماخلامنهما من التاء وان كان لمؤنث وشذ قلوص وقلائص وشمال وشمائل وعقاب وعقائب وكذا غير ماذكر كضرة وضرائر وحرة وحرائر وظنة وظنائن وهجان وهجائن (وماعدا ماذكر) انه مطرد (فى هذه الأوزان) كلها

(شاذ مسموع) لا يقاس عليه وقد تبين ذلك عقب كل وزن . . والى هنا كان انتهاء كتابتى لهذه القطعة المشروحة أولا على هذه الطريقة ثم عدلت الى طريقة أخرى فشرحت عليها من أول الكتاب الى آخر الكتاب الثانى ونعود الى اكمال ما بقى من الكتاب على ذلك الاسلوب

﴿ص مسئلة﴾ يجمع الزائد على ثلاثة غير ما سبق لفواعل ومفاعل على موازنهما الا ما ثانيه مدة أو أفعل فعلاء أو ذو علامة تأنيث رابعة أو ألف ونون كالى فعلاء ولا يفك المضاعف اللام ان لم يفك افرادا على الصحيح وما رابعه لين غير مدغم فيه تأصيلا فصل ثالثه من آخره بياء ساكنة قد تعاقبها الهاء ويحذف من الزوائد ما لا يبقى معه أحد المثالين فان تأتى بحذف بعض أبقى ماله مزية معنى أو لفظا وما لا يغنى حذفه عن غيره فان تكافأ فالخيار والأصح ان ميم مقعنسس أولى بالبقاء وان انفعالا وافتعالا لا يعامل كفعال وان لم يبق بأصل حذف الخامس أو الرابع ان أشبه زائدا الا الثالث فى الأصح ولا يبقى زائد مع أربعة أصول الا لين رابع ويجوز أن يعوض مما حذف ياء ساكنة قبل آخر ما لم يستحقها وهاء من ألف خامسة وهى أحق بالمحذوف منه النسب ولا تحذف ياء مفاعيل وعكسه اختيارا وجوزه الكوفية ولا تقع بغير مفتتح مفرده ولا تختم بلين ليس فيه أو بدله وما وردفهو لواحد قياس مهمل أو قليل

﴿ش﴾ يجمع ما زاد على ثلاثة أحرف سوى ما تقدم انه يجمع على فواعل وفعائل على ما يساويهما فى البنية والوزن أى فى الحركات والسكنات وعدد الحروف كوزن فعالل ومفاعل وفعائل وفعاول وتفاعل ويفاعل وفياعل وفعالن وأفاعل وفناعل وفعالم وما أشبه هذه الأوزان بشرط أن لا يكون ثانيه مدة وان لا يكون همزة أفعل فعلاء نحو أحمر حمراء ولا بعلامة تأنيث رابعة كحبلى وذكرى ودعوى ولا بألف ونون مضارعان ألفى فعلى كسكران ولا يفك المضاعف اللام فى هذا الجمع ان لم يفك فى الافراد على الصحيح وذلك نحو معد ويمن وزعارة وحمارة وطمر وخدب وهجف فاذا جمعت بقيت على الادغام فيقال معاد وطمار وخداب وهجاف فان فك فى الافراد فك فى الجمع نحو مهدد وقردد فيقال مهادد وقرادد واختار بعضهم فى خدب ونحوه مما كان ملحقا الفك أو الادغام فيقال خداب لان خدبا ملحق بسبطر فيفتقر فى جمعه الفك لأن باءه الثانية بازاء سباطر وما رابعه حرف لين غير مدغم فيه ادغاما أصليا فصل فى هذا الجمع ثالثه من آخره بياء ساكنة قد تعاقبها هاء التأنيث وذلك نحو بهلول وسربال وقنديل ومطعام ومطعان وفردوس وغرنيق فيقال بهاليل وسرابيل وقناديل ومطاعيم ومطاعين بخلاف ما رابعه منقلب عن أصل كمختار ومنقاد فانه يقال مخاتر ومقاود من غير فصل وما أدغم فيه ادغاما أصليا كعطود وهبيخ وقنور فانه لا يفصل أيضا بل يحذف منه الواو والياء الساكنان فيقال عطاود وهبايخ وقناور فان كان ادغامه عارضا كجديل تصغير جدول وعثير تصغير عثير فصل ومثال معاقبة هاء التأنيث الياء جبار وجبابرة ودجال ودجاجلة كان قياسه جبابير ودجاجيل فعاقبت الهاء الياء ولذلك لا يجتمعان ويحذف من ذوات الزوائد ما يتعذر ببقائه أحد المثالين أعنى ما شابه فعالل أو فعاليل كعيطموس ففيها زائدان الياء والواو فاما ان تحذف الياء وتبقى الواو فيقال عطاميس فانه يصير رابعه حرف لين ليس مدغما ادغاما أصليا واما ان تحذف الواو وتبقى الياء فيقال عياطمس فيؤدى هذا الحذف الى تعذر شبه فعالل أو فعاليل الا بحذف حرف آخر أصلى وعمل يؤدى الى حذف واحد أحسن من عمل يؤدى الى حذف اثنين فلذلك حذفوا الياء فانه لا يلزم من حذفها وابقاء الواو تعذر أحد المثالين وكذلك يقال فى نحو مستعد ومستخرج معاد ومخارج وكذلك يحذف زائد إبقاؤه مخل بمفاعل أو مفاعيل وما أشبههما سواء كان الزائد أولا أو آخرا أو وسطا نحو سبطرى وسباطر ومدحرج ودحارج وفدوكس وفداكس فان تأتى أحد المثالين بحذف بعض وابقاء بعض ابقى ماله مزية فى المعنى أو اللفظ وحذف الآخر مثال المعنى نحو منطلق ومتعلم الميم والنون والتاء زوائد فيحذف النون والتاء وتبقى الميم فيقال مطالق ومعالم لأن الميم زيد

لمعنى وهو الدلالة على اسم الفاعل وزيادتها مختصة بالاسماء بخلاف النون والتاء فانهما زادان فى الأسماء والأفعال ومثال اللفظ نحو استخراج يقال فى جمعه تخارج فتبقى التاء وتحذف السين لان بقاءها وحذف السين أدى الى وجود النظير نحو تجافيف وتماثيل والعكس يؤدى الى عدم النظير لانه يصير سخاريج وسفاعيل معدوم فى أبنية كلامهم ويبقى أيضا الزائد الذى لايغنى حذفه لوحذف عن حذف زائد غيره مثاله لغيزى وحضيرى الألف وأحد حرفى التضعيف زائدان فيبقى المضاعف لان حذفه لايغنى عن حذف الآخر فانه لوحذف لبقى لغيزى وحضيرى مخففا ولوجمع هذا لزم حذف الألف فلذلك يبقى المضاعف وتحذف الالف فيقال لغاغيز وحضاضير فان ثبت التكافؤ بان لم يكن لأحد الزائدين مزية على الآخر لافى معنى ولافى لفظ ولاتأدية الى حذف الزائد الآخر فالحاذف مخير نحو حبنطى النون والألف زائدتان ولامزية لأحدهما على الآخر لأن الزائد الاول فضل بالتقدم والثانى بنية الحركة لانه ملحق بسفرجل وكذا قلنسوة فضلت النون بالتقدم والواو بالحركة وعفرنى فضلت النون بالتقدم والألف بتكرارها فى تقدير الحركات الثلاث فيقال فى الجمع احابنط وقلانس وعفارن وأماحباطى وقلاسى وعفارى فان كان أحد الزائدين يضاهى أصلا والآخر لايضاهيه وهو ميم سابقة كميم مقعنسس ففيه خلاف مذهب سيبويه انك تحذف السين فتقول مقاعس ومذهب المبرد انك تحذف الميم فتقول قعاسس وجه الاول انه أبقى الميم لكونها متقدمة ولكونها تفيد معنى وهو الدلالة على اسم الفاعل ووجه الثانى ان السين أشبهت الاصل فحكم لها بحكمه ألاترى انك تقول فى محرنجم ومدحرج حراجم ودحارج فتحذف الميم وتبقى الحرف الاصلى فكذا فى مقعنسس تحذف الميم وتبقى الحرف الملحق بالاصل وأجيب بأن هذا من قبيل زائدين ترجح أحدهما بدلالته على معنى دون الآخر والنون فى المذهبين محذوفة وكذلك المذهبان فى التصغير والمصادر التى أولها همزة الوصل تحذف للزوم تحرك مابعدها فى التكسير والتصغير فان كان المصدر على وزن انفعال وافتعال كانطلاق وافتقار ففى تكسيره وتصغيره خلاف مذهب سيبويه انه يقال نطاليق وفتاقير ونطيليق وفتيقير فان كانت تاء الافتعال قد أبدلت ردت الى أصلها من التاء فيقال فى اضطراب واصطبار وازدياد واذكار واظلام ضتاريب وصتيبير ويذهب المازنى الى إجراء انفعال وافتعال مجرى فعال فى حذف الهمزة وحذف النون والتاء فيقال فى الجمع طلائق وفقائر وطليق وفقير فان تعذر أحد المثالين ببعض الاصول حذف الخامس من الاصول مطلقا سواء وافق بعض الزوائد لفظا أم مخرجا أم لم يوافقه كسفرجل وسفارج وشمردل وشمارد وتحذف الرابع ويبقى الخامس ان كان الرابع أصلا وافق بعض حروف الزيادة فى اللفظ أو فى المخرج نحو خدرنق نونه أصل لكنها مثل النون الزائدة من حيث اللفظ فيقال خدارق بحذفها واقرار القاف وهو الحرف الخامس وفرزدق داله أصل لكنها تشبه التاء التى هى من حروف الزيادة من حيث المخرج لامن حيث اللفظ فيقال فرازق بحذفها واقرار القاف هذا هو الاجود ويجوز فيه وجه آخر وهو ابقاء الرابع وحذف الخامس فيقال خدار وفرازد هذا المذكور من جواز حذف الخامس مطلقا أو الرابع بشرطه مذهب سيبويه وقال المبرد لايجوز الا حذف الخامس لاغير وماجاء من قولهم فرازق غلط وما كان غلطا لايتعدى به اللفظة المسموعة قال أبو حيان وقد وافق المبرد على هذا غيره أما الثالث فلا يحذف فلا يقال فرادق ولاخدانق وأجازه الكوفيون والاخفش قال أبو حيان وكأنهم رأوا حذف الثالث أسهل اذ تحل ألف الجمع محلها فيبقى ماقبل الالف معادلا لما بعدها فى كون كل منهما حرفين متساويين فى نظم الترتيب وكأنهم رأوا ان بالثالث حصل الامتناع من الوصول الى مماثلة مفاعل أومفاعيل فأجروه مجرى الزائد الذى جاء ثالثا فحذفوه نحو واوفد وكس حيث قالوا فدا كس ولا يبقى فى هذا الجمع أعنى الذى على مماثلة مفاعل أومفاعيل زائد مع أربعة اصول بل يحذف سواء كان أولا أوثانيا أو

ثالثا أو رابعا أو خامسا أو سادسا نحو مدحرج وقنفخر وفدوكس وصفصل وسبطرى وعنكبوت وعقربان وبرنساء فيقال دحارج وقفاخر وفداكس وصفاصل وسباطر وعناكب وعقارب وبرانس ولا توجد زيادة رابعة فى رباعى الأصول إلا حرف لين أو مدغما ولا سادسة فى رباعى الاصول أيضا الامع زيادة أخرى ويكونان زيدتا معا كما مثلنا به من عنكبوت وعقربان وبرنساء فان كان الزائد حرف لين رابعا سواء كان حرف مد أيضا كعصفور وقنديل وسرداح أم غير حرف مد كغرنيق وفردوس لم يحذف ذلك الزائد بل ان كان ياء أقر على حاله أو واوا أو الفا قلب فيقال عصافير وقناديل وسراديح وغرانيق وفراديس فان كان حرف علة لا لين حذف كالصحيح فيقال فى كنهور كناهر وحرف اللين ما كان ساكنا سواء كانت الحركة قبله مناسبة له أم لا فان ناسبته سمى حرف مد ولين واحترز برابع من غير الرابع فانه يحذف أيضا وان كان حرف لين سواء كان ثانيا أم ثالثا أم خامسا كفدوكس وسميدع وعذافر وخيتعور وحبسفوج فيقال فداكس وسمادع وعذافر وخناعر وحبافج ويجوز أن يعوض مما حذف سواء كان ثلاثى الاصول أم رباعيه أم خماسيه ياء ساكنة قبل الآخر نحو مطاليق فى منطلق وفداكيس فى فدوكس وسفاريج فى سفرجل مالم يستحقها من غير تعويض نحو لغيزى فانه يقال فيه لغاغيز بفك التضعيف وحذف الفه وياء قبل آخره لكن هذه الياء هى التى فى المفرد فليست تعويضا من المحذوف فى الجمع وقد تعوض هاء التأنيث من ألفه الخامس تقول فى حبنطى وعفرنى حبانط وعفارن فاذا عوضت الياء قلت حبانيط وعفارين أو الهاء قلت حبانطة وعفارنة لكن باب تعويض الياء أوسع جدا لانها يجوز دخولها فى كل ما حذف منه شىء غير باب لغيزى وتعويض الهاء مقصور على ماذكروها التأنيث أحق بالاسم الذى حذفت منه ياء النسب عند الجمع من غيره مثاله اشعثى واشاعثة وازرقى وازارقة ومهلبى ومهالبة ولا يجوز حذف الياء من مفاعيل ولا اثباتها فى غيره كمفاعل وفواعل عند البصريين الا فى الضرورة كقوله

ألا أن جيرانى العشية رائح ＊ دعتهم دواع من هوى ومنادح

والاصل منادح لانه جمع مندوحة وقوله ＊ سوابيغ بيض لا تخرقها النبل ＊ والاصل سوابغ لانه جمع سابغة وأجاز الكوفية الامرين فى الاختيار واستدلوا بقوله تعالى . وعنده مفاتح الغيب . والاصل مفاتيح لانه جمع مفتاح وبقوله تعالى . ولو ألقى معاذيره . والاصل معاذره لانه جمع معذرة وتأول البصريون ذلك على انه جمع مفتح بلا ألف ومعذار بألف ووافق ابن مالك الكوفيين فأجاز فى سربال وعصفور سرابل وعصافر وفى درهم وصيرف دراهيم وصياريف ولا يفتتح باب مفاعل ومفاعيل بالحرف الذى لم يفتتح به المفرد بل أى حرف كان أول المفرد يكون أول هذين الجمعين كما مر فى الامثلة قال أبو حيان وهذا الحكم مشترك بين هذين المثالين وبين كثير من أمثلة الجموع وانما يخرج عنه ما جمع على أفعل وأفعال وأفعلة وأفعلاء وفعل فى جمع أفعل ولا يختم باب مفاعل ومفاعيل بحرف لين ليس فى الواحد هو ولا ما أبدل منه فان كان هو أو ما أبدل منه فى الواحد ختم هذا الجمع به كحزية وحذارى وعرقوة وعراقى وما ورد بخلاف ذلك فى الامرين أعنى الافتتاح والاختتام فهو جمع لواحد قياس مهمل أو مستعمل قليلا مثاله فى الافتتاح ملامح ومذاكير ومحاسن افتتح بغير الحرف الذى فى أول لمحة وذكر وحسنة فقدر كأنها جمع ملمحة ومذكار ومحسنة وهى مفردات مهملة الوضع جاء الجمع عليها واظافير افتتح بغير الحرف الذى فى أول ظفر لكنه ورد الاظفور فى معنى الظفر فكأن الجمع جاء عليه وان كان الظفر أشهر وأكثر استعمالا ومثاله فى الاختتام باللين الكيا كى ختم به والمفرد كيكة وليس هو فيه ولا ما أبدل منه فقدر كأنه جمع كيكاة وهو مفرد قياس قد أهمل والليالى مفرد ليلة ولم يختم به ولكنه قد استعمل قليلا ليلاة قال ＊ يا رب يوم من جمل ما أشقاه ＊ فى كل ما يوم وكل ليلاه ＊ فجاءت الليالى على مراعاة هذا القليل

﴿ ص ﴾ مسئلة يجمع العلم المرتجل والمنقول من غير اسم جامد له جمع موازنه أو مقاربه من جامد اسم الجنس الموافقه تذكيرا وضده ولا يتجاوز بالمنقول فى جامد له جمع وزنه فان لم يكن عومل كأشبه الاسماء به

﴿ ش ﴾ اذا كان الاسم علما مرتجلا فانك تجمعه جمع ما قاربه من أسماء الاجناس ان كان له نظير فى الاوزان أو ما قاربه فى الوزن ان لم يكن له نظير مراعيا الموافقة فى التذكير والتأنيث فان كان العلم مذكرا جمع جمع اسم الجنس المذكر أو مؤنثا جمع جمع اسم الجنس المؤنث مثال ماله نظير زينب وسعاد وأدد فيجمع زينب على زيانب كما تجمع أرنبا على أرانب وسعاد على أسعد كما تجمع كراعا على أكرع وأدد على أدان كما تجمع نغرا على نغران ومثال ما لا نظير له ضربب اذا ارتجلت علما من الضرب على وزن فعلل فانه مفقود فى كلامهم فتجمعه جمع رثن لانه قاربه فى الوزن وكذلك العلم المنقول من غير اسم جامد سواء كان منقولا من صفة أو من فعل وقد استقر له جمع قبل النقل فانه أيضا يجعل كاسم الجنس الموافق له فيا ذكرناه لو سميت رجلا بجامد أو بضرب المنقول من الفعل لقلت فى جمع جامد جوامد كما تقول فى حائط حوائط وفى جمع ضرب اضراب كما تقول فى جمع حجر أحجار وكذا اذا سميت امرأة بخالد جمعتها على خوالد كما تجمع طالق على طوالق ولو سميتها بقال لقلت فى جمعها قول كما تقول فى جمع ساق سوق ولو سميت بأقتل منقولا من المضارع المبنى للمفعول فانه لا نظير له فى أوزان الاسماء فيجمع مثل جمع إفكل المقارب لوزنه ولا تتجاوز بالمنقول من جامد مستقر له جمع ما كان له من الجمع فلو سميت رجلا بغراب قلت فى جمعه أغربة وغربان كما قيل فيه قبل النقل ولا يزيله النقل عما كان له فى حال كونه اسم جنس فان لم يستقر له جمع قبل النقل بأن لم يجمع البتة كالمنقول من أكثر المصادر فانها لم تجمع أو جمع لكنه ما استقر فيه جمع بل اضطرب ولم تطرد فيه قاعدة بحيث تكون مقيسة فى جمع ذلك الاسم فانه اذ ذاك يجمع جمع ما كان أشبه به مثال الاول ان يسمى بضرب فانه لم يجمع وهو مصدر فجمع مسمى به على افعل فى القلة فتقول اضرب ككلب وأكلب وضروب من الكثرة ككعب وكعوب ومثال الثانى (١)

﴿ ص ﴾ ولا يجمع جمع كثرة واسم جنس لم تختلف أنواعه وفاقا فان اختلفت فالجمهور لا يقاس هو ولا اسم الجمع وانه يقاس فى القلة اما جمع الجمع فلم يثبته غير الزجاجى وابن عزيز

﴿ ش ﴾ لا خلاف فى ان جموع الكثرة لا تجمع قياسا ولا أسماء المصادر ولا أسماء الاجناس اذا لم تختلف أنواعها فان اختلفت فسيبويه لا يقيس جمعها على ما جاء منه وعليه الجمهور ومذهب المبرد والرمانى وغيرهما قياس ذلك قال أبو حيان والصحيح مذهب سيبويه لقلة ما حكى منه وسواء فى اسم الجنس ما ميز واحده بالتاء وما ليس كذلك ومن المسموع فى الاول قولهم رطبة وأرطاب واختلفوا فى جموع القلة وهى أفعال وأفعلة وأفعل وفعلة فذهب الاكثرون انه ينقاس جمعها ولا خلاف انه ما سمع من جمع القلة أكثر مما سمع من جمع الكثرة ولكن أهو من الكثرة بحيث يقاس عليه أم لا واختيار ابن عصفور انه لا ينقاس جمع الجمع لا جمع القلة ولا جمع الكثرة ولا يجمع الا ما جمعوا ومن المسموع فى ذلك أيد وأياد وأوطب وأواطب وأسماء وأسام وأسورة وأساورة وأبيات وأبابيت وأنعام وأناعيم وأقوال وأقاويل وأعراب وأعاريب ومعن ومعنان ومصران ومصارين وخشان وخشاشين وجمال وجامبل وأعطية وأعطيات وأسقية وأسقيات وبيوت وبيوتات وموال وموالبات بنى هاشم ودور ودورات وعود وعودات وصواحب وصواحبات يوسف وحدايد وحديدات وحمر وحمرات وطرق وطرقات وجزر وجزرات وأنصاء وأناص وهو ما رعى من النبات قال أبو حيان فهذا ما جمع من الجمع فى الكلام والمفرد يد ووطب واسم وسوار وبيت ونعم وقول وعرب ومعى ومصير وخش

(١) كذا بياض فى النسخ الثلاثة التى بأيدينا

وجمل وعطاء وسقاء وبيت ومولى ودار وعائد وصاحبة وحديدة وحمار وطريق وجز وروانصو قال وأما ماجاء فى الضرورة فاعنيات والبرعات وأيامنون وأنا كثون وعقابين وغرابين اما جمع جمع الجمع فأثبته الزجاجى ومثله بأصائل وهى العشايا فانه جمع آصال وآصال جمع أصل وأصل جمع أصيل كما تقول رغيف ورغف ثم تشبه أصلا الجمع بعنق فتجمعه على آصال كما تجمع عنقا على أعناق ثم تشبه آصالا بأعصار لموافقته فى الزيادة وعدد الحروف فتجمعه على أصائل وكان قياسه أصائيل لأجل الالف كأعاصير وبعضهم قال ان أصلا قد استعمل فى لسان العرب مفردا بمعنى أصيل فاصائل من جمع الجمع قال أبو حيان وهذا أحسن من أن يجعل جمع جمع جمع قال وذكر أبو الحسن بن الباذش ان النحويين على ان آصالا جمع أصيل كيمين وايمان وان أصائل جمع أصيلة كسفينة وسفائن وقد حكى يعقوب أصيلة فى معنى أصيل فعلى هذا لا يكون أصائل من باب جمع الجمع ولا من باب جمع جمع الجمع قال وهذا أولى من تكلف لا يضطر اليه انتهى وقال السهيلى لا أعرف أحدا قال جمع جمع الجمع غير الزجاجى وابن عزيز قال أبو حيان وظاهر كلام سيبويه انه لا ينقاس جمع اسم الجمع ومن المسموع منه قوم وأقوام ورهط وأراهط

﴿ص مسئلة﴾ مادل على أكثر من اثنين ولا واحد له من لفظه ان كان وزنه خاصا بالجمع أو غالبا فجمع واحد مقدر والا فاسم جمع وماله واحد يوافقه فى أصل اللفظ والدلالة عند عطف أمثاله فجمع مالم يخالف أوزانه أو يساو الواحد فى خبره ووصفه ونسبه أو يميز من واحده بياء نسبة فاسم جمع أو بتاء فاسم جنس فى الاصح اما ما يقع على المفرد والجمع فان لم يثن يجتنب على الافصح فغير جمع والا فقيل اسم جمع وقيل جمع مقدر تغييره وقيل مفرد

﴿ش﴾ كل اسم دل على أكثر من اثنين ولا واحد له من لفظه فهو جمع واحد مقدر ان كان على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه مثال الخاص عباديد وشماطيط فهذا جمع وان لم ينطق له بمفرد لانه جاء على وزن يختص بالجمع اذ لم يجئ لنا من لسانهم اسم مفرد على هذا الوزن ومثال الغالب أعراب فانه جمع لمفرد لم ينطق به وجاء على وزن غالب فى الجموع لان أفعالا قل فى المفردات جدا ومنه برمة أعشار والا فهو اسم جمع كابل وذود وأحدهما جمل أو ناقة وقوم واحده رجل فان كان له واحد يوافقه فى أصل اللفظ دون الهيئة وفى الدلالة عند عطف أمثاله عليه فهو جمع مثاله رجال له واحد يوافقه فى الحروف الاصلية دون الهيئة ويقال فيه قام رجل ورجل ورجل فان وافقه فى اللفظ والهيئة كفلك للواحد والجمع فسيأتى حكمه أو لم يوافقه فى الدلالة عند عطف أمثاله كقريش فان واحدهم قرشى واذا عطف أمثاله عليه فمدلوله جماعة منسوبة الى قريش وليس مدلول قريش ذلك فليس بجمع وكذا ان وجد الشرطان ولكن خالف أوزان الجموع السابقة أو ساوى الواحد فى خبره ووصفه نحو الركب سائر وهذا ركب سائر كما تقول الراكب سائر وهذا راكب سائر أو ساواه فى النسب اليه بان نسب اليه على لفظه نحو ركبى كما تقول راكبى بخلاف الجمع فانه لا ينسب اليه على لفظه بل يرد الى المفرد كما سيأتى أو ميز من واحده بنزع ياء النسب نحو روم وترك فان الواحد منهما رومى وتركى ومع ذلك لا يكون روم وترك ونحوهما جموعا أو ميز من واحده بتاء التأنيث كبسر وبسرة فى المخلوقات وسفن وسفينة فى المصنوعات فليس شئ من هذه الاقسام الاربعة بجمع بل كل من الثلاثة الاول اسم جمع والأخير اسم جنس وخالف الاخفش فيما كان على فعل كركب وطير وصحب ونحوها فقال انها جموع تكسير لراكب وطائر وصاحب لا اسماء جموع قال أبو حيان وهو مردود بأن العرب صغرتها على لفظها ولو كانت جموعا ردت فى التصغير الى مفرداتها وخالف الفراء فى كل ماله واحد موافق فى أصل اللفظ كبسر وغمام وسحاب ونحوها ورد بأنه لو كان جمعا لم يجز وصفه بالمفرد وقد وصف به قال تعالى . اليه يصعد الكلم الطيب . أعجاز نخل منقعر . ومن الواقع على جمع ما يقع على الواحد والجمع

بغير تغيير ظاهر فاما ان يثنى أولا فان لم يثن فانه ليس بجمع كالمصدر اذا أخبر به أو وصف به أو وقع حالا ونحو جنب أيضا فان الافصح فيهما أن لا يثنيا ولا يجمعا فليسا بجمعين وان ثنى فهو جمع عند الاكثرين كفلك وهجان ودلاص فانها تطلق على المفرد والجمع ففلك فى حالة الافراد نظير قفل وفى حالة الجمع نظير رسل وهجان فى حالة الافراد نظير لجام وفى حالة الجمع نظير كرام فقدر التغيير فى حالة الجمع بتبدل الحركات ولم يجعل من باب المشترك لوجود تثنيته فى كلامهم بخلاف نحو جنب فانه هكذا المفرد والمثنى والمجموع على الفصيح وان كان بعضهم قد ثناه فيكون إذ ذاك من باب فلك فلما ثنيت دل ذلك على عدم الاشتراك وذهب آخرون الى ان باب فلك ونحوه أسماء جموع وانه لا تغيير فيها مقدرا فيكون اذ ذاك من قبيل المشترك بين المفرد والجمع ولا يمتنع أن يوضع لفظ مشترك بين المفرد والجمع لانهما معنيان متغايران بكيفية الافراد والجمع وان كنت اذا أطلقته على الجمع دل على المفرد والجمع ضم مفردات ينظمهن لفظ كما لم يمتنع ان يوضع المشترك بين الكل وجزئه نحو انسان فانه موضوع لهذا الشخص وموضوع لانسان العين وان كنت اذا أطلقته على الانسان دل بطريق التضمين على انسان العين فكما لم يمتنع وضع مثل هذا فكذلك لا يمتنع بين المفرد والجمع بل هو فى هذا أسهل لانه ليس فيه أكثر من ضم أمثال بخلاف الانسان فان المباينة فيه أكثر لأن مباينة الجزء للكل أكثر من مباينة المفرد للجمع وهذا الرأى صححه ابن مالك فى التسهيل وقال بعض النحويين الفلك اسم مفرد يذكر و يؤنث وقوله تعالى • والفلك تجرى • على التأنيث المسموع فيه وهو مفرد واللام للجنس وقوله • وجرين بهم • أعيد فيه على المعنى كما قالوا الدينار الصفر والدرهم البيض وغير هذا القائل يجعله دليلا على الجمع

﴿ ص ﴾ المصغر هو المصوغ لتحقير أو تقليل أو تقريب أو تعطف قال الكوفية أو تعظيم بضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده قيل أو ألف

﴿ ش ﴾ فوائد التصغير خمس • أحدها تحقير شأن الشئ وقدره نحو رجيل وزييد أى حقير قدره والوضع منه • الثانى التقليل اما لذاته نحو كليب أو لكميته نحو دريهمات • الثالث التقريب اما لزمانه نحو صديق أو لزمانه ومسافته نحو قبيل وبعيد وفويق وتحيت ودوين • الرابع التعطف نحو يا أخى يا حبيبى • الخامس التعظيم أثبته الكوفيون واستدلوا بقوله

وكل أناس سوف تدخل بينهم • دويهية تصفر منها الأنامل

والبصريون تأولوا ذلك ويكون تصغير الاسم بضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده أعنى بعد الثانى واعتل السيرافى لضم أول المصغر بانهم لما فتحوا فى التكسير لم يبق الا الكسر والضم فكان الضم أولى بسبب الياء والكسر بعدها فى الأكثر وهى أشياء متجانسة وتجانس الأشياء مما يستثقل وقال أبو بكر بن طاهر جعلوا الألف والفتح فى الجمع لانه أثقل فطلبوا فيه الخفة والضمة والياء للمصغر لانه أخف وقال بعضهم انما ضم أول المصغر لانه ثان للمكبر وثالثه فلما كان بعده جرى مجرى الفعل الذى لم يسم فاعله قالوا وانما فتح ماقبل الياء لان الياء فى التصغير والالف فى شبه مفاعل متقابلان لان التصغير والتكسير من باب واحد فكما ان ماقبل الالف مفتوح فكذلك ماقبل هذه الياء المقابلة لها وانما كانت علامة التصغير ياء لأن الاولى بالزيادة حروف المد واللين والجمع قد أخذوا الالف فارادوا حرفا يخالفه ويقاربه ليقع الفصل فجاؤا بالياء لانها أقرب الى الألف وزعم بعض الكوفيين وصاحب الغرة ان الألف قد تجعل علامة للتصغير كقولهم هدهد وتصغيره هداهد ودابة وشابة والتصغير دوابة وشوابة بالألف وأجيب بأن الاصل دويبة وشويبة فأبدلت الألف من الياء وبان هداهد اسم موضوع للتصغير لا أنه تصغير هدهد

﴿ص﴾ ويحذف أول يائين ولياها وتقلب ياء واو سكنت أو اعتلت أو كانت لاما وجوبا أو تحركت في مفرد وجمع اختيارا وواو ثان فتح للتصغير منقلب عنها أو ألف زائدة أو مجهولة أو بدل همزة تليها الياء ومنقلب عنها في الأصح ويجري ذلك في الجمع الموازن مفاعل أو مفاعيل

﴿ش﴾ اذا ولي ياء التصغير ياآن حذف أولاهما لتوالي الأمثال وان وليها واو قلبت ياء وجوبا ان سكنت كعجوز وعجيز أو اعتلت كمقام أصله مقوم ومقيم أو كانت لاما كغزو وغزي وغزوة وغزية وعشو وعشيا اختيارا إن تحركت لفظا في افراد وتكسير ولم يكن لاما كأسود وأساود وأسيد وجدول وجداول وجديل ويجوز في هذ الاقرار وترك القلب فيقال أسيود وجديول ووجه الاول الجري على قاعدة اجتماع ياء وواو وسبقت احداهما بالسكون من قلب الواو ياء وادغامها في الياء ووجه الثاني الاجراء على حدها في التكسير لانهما من باب واحد فان تحركت فيهما وهي لام قلبت في التصغير وجوبا ولم يلتفت الى الجمع نحو كروان وكراوين وكريان ويقلب ثاني المصغر المفتوح للتصغير واوا وجوبا ان كان منقلبا عنها كديمة ودويمة وقيمة وقويمة وريح ورويح وميزان ومويزن ومال ومويل وريان ورويان وشذ من هذا الاصل قولهم عيد وعييد وكان قياسه عويدا لانه مشتق من العود وكذا قولهم في الجمع أعياد وقصدوا بذلك الفرق بينه وبين تصغير عود وجمعه أو كانت الفاء زائدة كضارب وضويرب وكاهل وكويهل وقاصعاء وقويصعاء وخاتم وخويتم وجاموس وجويميس أو كانت الفاء مجهولة الاصل كصاب وصويب وعاج وعويج والواوى أو كانت الفاء بدل همزة كآدم وأويدم أصله أأدم لانه أفعل من الأدمة فأبدلت الهمزة ألفا ولا تقلب ان كانت ياء كبيت وشيخ وميت وسيد أو كان منقلبا عن ياء كناب للسن في الاصح الذي هو مذهب البصريين بل يجب اقرار الياء في الحالين فيقال بييت وشييخ ومييت وسييد ونييب وجوز الكوفيون الاقرار والقلب واوا كراهة اجتماع الياآت واختاره ابن مالك فيقال بويت وشويخ ومويت وسويد ونويب وسمع في بيضة بويضة بالواو وفي ناب للمسنة من الابل نويب وذلك عند البصريين شاذ لا يعمل به وعلى مذهبهم الاحسن ضم ما قبل الياء ويجوز كسرها فيقال شييخ وهكذا يجري ما ذكر من القلب في الجمع على مثال مفاعل أو مفاعيل فيقال في الامثلة السابقة عجائز وروائح وموازين وضوارب وكواهل وقواصع وخواتيم وجواميس وأوادم

﴿ص﴾ ويكسر تالي ياء التصغير لا آخرا أو متصلا بهاء التأنيث أو ألفيه أو ألف افعال أو ألف ونون مزيدتين

﴿ش﴾ اذا كان تالي ياء التصغير مكسورا بقي على كسره كزبرج وزبيرج قال أبو حيان ولا نقول ان الكسرة الأصلية زالت وجاءت كسرة التصغير لانه لا حاجة الى دعوى ذلك قال ويشبه ذلك الكسرة في نحو ضرب فانه اذا بني للمفعول ضم أوله ولا يقال ان كسرته زالت وجاء غيرها قال ولو قيل ان الكسرة في زبيرج وضرب زالت وجاءت كسرة أخرى لكان وجها كما قالوا في من زيد في الحكاية على أحد القولين وفي يا منص اذا رخم منصور على لغة من لا ينتظر فانهم زعموا انها ضمة بناء غير الضمة الأصلية اه وان كان تالي ياء التصغير غير مكسور كسر للمناسبة بين الياء والكسرة كجعيفر وبريثن ودريهم الا أن يكون آخرا كرجيل لان الآخر مشغول بحركة الاعراب وهي متبدلة عليه فلم يمكن كسره أو متصلا بهاء التأنيث كطليحة فان كانت الهاء فيه ولم يتصل بها كسر كدحرج ودحيرجة أو متصلا بما هو منزل منزلة هاء التأنيث كبعيلبك فلا تكسر اللام أو بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة ككبيرى وحميرا بخلاف ألف الالحاق كعلقى وعلباء فانه يكسر ما هي فيه فيقال عليق وعليبة أو متصلا بألف أفعال جمعا كأتراب وأنياب وأسقاط واسباط أو مفردا كائن يسمى بأجمال فيقال أجيمال أو متصلا بالألف والنون المزيدتين كسكيران بخلاف ما نونه أصلية فانه يكسر فيه ما قبل الألف

﴿ص﴾ والثنائى حذفا برد ما حذف وضعا زاد آخره ياء قيل او يضعف من جنسه ولا يعتد بالتاء ولا يرد محذوف تأتى بدونه فعيل على الأصح

﴿ش﴾ يتوصل الى مثال فعيل فى الثنائى برد ما حذف منه ان كان منقوصا سواء كان المحذوف منه الفاء أو العين أو اللام مثال الفاء عدة و زنة وشية وسعة وصفة وصلة وجهة ولدة وخدة وكل ومر وعد مسمى بها فاذا صغرت هذا النوع رددت المحذوف فى موضعه فتقول وعيد وأخيد وأعيد وكذا باقيها ومثال العين سه ومذ وسل وقم ومر وبع مسمى بها فتقول ستيهة ومنيذ وسويل وقويم وبييع ومثال اللام يد ودم وشفة وددوحر وفوك وقط وفل فتقول يدية ودمى وشفيهة ودديّ وحريح وفويه وقطيط وفلين وان لم يكن منقوصا بل كان ثنائى الوضع زيد فيه ياء فيقال فى من وعن وان مسمى بها منى وعنى وانى وذكر ابن مالك فيه وجهين أحدهما هذا والآخر انه يضاعف الحرف الأخير من جنسه فيقال فى عن عنين ولا يعتد بتاء التأنيث فلا يقال فى شفة مثلا انه ثلاثى بل هو ثنائى وكذا بنت وأخت وكيت وزيت وهنت ومنت فكلها ثنائية فاذا صغرت رددت المحذوف فقلت شفيهة وبنية وأخية وكيية وزيية وهنية ومنية لان لامها مختلف فيه عند العرب وما اختلف فى لامه المحذوف فكان حرفا فى لغة وحرفا غيره فى لغة جاز تصغيره على كل منهما فان تأتى فعيل بما بقى من منقوص لم يرد الى أصله كهار وميت وشاك وخير وشر وناس فيقال هو ير وميت وشويك وخير وشرير ونويس هذا مذهب سيبويه ونقل ابن مالك عن أبى عمرو انه يرد المحذوف فيقال هو يير ومويت وشويك وأخير وأشير وأنيس وفى برى علما بريئى ونقل غيره هذا المذهب عن يونس

﴿ص﴾ (و يحذف الوصل خلافا لثعلب وشرط المازنى و زانه للاسماء)

﴿ش﴾ تزال ألف الوصل عند تصغير ما هى فيه سواء كان ثنائيا كابن واسم أم أكثر كافتقار وانطلاق واستضراب واشهيباب واعديدان واقعنساس واعلواط واضطراب لزوال الحاجة اليها بتحريك أول المصغر فيقال بنى وسمى وفتيقير ونطيليق وشهيبيب وعديدين وقعيسيس وعليبط وضيريب وسواء بقى على مثال الاسماء أم لا هذا مذهب سيبويه وأثبت ثعلب همزة الوصل فى الأسماء فى حال التصغير ولم يسقطها فيقال فى اضطراب اضيريب بحذف الطاء لانها بدل من تاء افتعل وهى زائدة وأبقى همزة الوصل لانها فضلتها بالتقدم ومنع المازنى من تصغير انفعال وافتعال فلم يجز فى انطلاق نطيليق ولا فى افتقار فتيقير لانهما ليس لهما مثال فى الأسماء بل يحذف حتى يصير الى مثال الأسماء فيقال طليق وفقير قال أبو حيان وليس خلاف المازنى مختصا بانفعال وافتعال فقط بل يشترط فى المصغر كله ان يكون على مثال الأسماء

﴿ص﴾ و يتوصل الى فعيعل وفعيعيل فى غير الثلاثى بما توصل به الى مفاعل ومفاعيل حذفا وابقاء لكن لا تحذف هنا التاء والألف الممدودة و ياء النسب والألف والنون الزائدتان بعد أربع ولا يعتد بهن و يحذف واو جلولا وشبهها فى الأصح

﴿ش﴾ يتوصل الى مثال فعيعل وفعيعيل فى التصغير بما يتوصل به الى مفاعل ومفاعيل فى التكسير لانهما من واد واحد فكما تقول فى خدب خداب وفى بهلول بهاليل وفى عطرد عطارد وعطارد كذلك تقول خديب وبهيليل وعطيرد والحذف والترجيح والتخيير فى الزيادتين هنا كما هناك فكما تقول عطابيس ومطاليق وتخاريج ودحاريج تقول عطيبيس ومطيليق وتخيريج ودحيريج وكما تقول فى سفرجل سفارج تقول سفيريج وكما تقول فى حبنطى وعفرنى وقنداوى حباطى وحبانط وعفارى وعفارن وقنادى وقداى تقول حبينط وحبيطى وعفيرن وعفيرى وقنيد وقديى لكن خالف التصغير التكسير فى انه لا يحذف فيه هاء التأنيث وان حذفت فى الجمع

فيقال فى دحرجة دحيرجة والجمع دحارج ولاتحذف فيه ألفه الممدودة فيقال فى قاصعاء قويصعاء والجمع قواصع بحذفها ولاتحذف فيه ياء النسب فيقال فى لوذعى لويذعى والجمع لواذع بحذفها ولاتحذف فيه الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعدا فيقال فى زعفران زعيفران والجمع زعافر بحذفهما وفى عرنقصان عريقصان والجمع عراقص بحذفهما فان كانتا بعد ثلاثة أحرف لم تحذفا لاهنا ولاهناك وكذا لو كانت النون أصلية ثبتت فى البابين كاسطوانة وأساطين واسيطينة ولو كانت ألف التأنيث مقصورة حذفت فى البابين كقرقرى وقراقر وقريقر ولايعتد بهذه الامور الأربعة أعنى هاء التأنيث وألفه الممدودة وياء النسب والألف والنون المزيدتين بل يصغر الاسم على أحد المثالين وفيه اللواحق المذكورة ومذهب سيبويه فى واو جلولاء وشبهها والمراد به ألف براكاء وياء قريثاء انها تحذف عند التصغير فيقال جليلاء وبريكاء وقريثاء لان لألف التأنيث الممدودة شبها بهاء التأنيث وشبها بألفه المقصورة فاعتبرنا الشبه بالهاء فى عدم الحذف لها واعتبرنا الشبه بالمقصورة فى اسقاط الواو والألف والياء لانها كالألف فى حبارى وخالفه المبرد فأثبتها وأدغمها بعد القلب فقال جليلاء وبريكاء وقريثاء كما لم تحذف واو فروقة وألف رسالة وياء صحيفة ولم يعتبر الا أحد الشبهين فقط

﴿ ص ﴾ ويرد الى الأصل هنا وفى مفاعل ومفاعيل وأفعال وأفعلة وفعال ذو البدل آخرا مطلقا وغيره ان كان لينا بدل غير همزة تلى همزة الاستفهام لاتاء متعد ونحوه خلافا للزجاج ولاذو القلب وما خالف فشاذ أومادة أخرى

﴿ ش ﴾ يرد الى أصله فى التصغير وفى التكسير على مثال مفاعل أومفاعيل أوأفعال أوأفعلة أو فعال ذو البدل الكائن آخرا مطلقا سواء كان حرف لين نحو ملهى أم غير حرف لين نحو ماء فان الألف فى ملهى بدل من الواو لانه مشتق من اللهو والهمزة فى ماء بدل من الهاء لقولهم مياه فمثال التكسير على مفاعل ملاهى وعلى مفاعيل صحارى وعلى افعال أمواه وعلى أفعلة أسقية وعلى فعال مياه ويقال فى تصغيرها مليهى ومويه وسقى لان التصغير والتكسير يردان الأشياء الى أصولها فان لم يكن ذو البدل آخرا فيشترط فيه شرطان أحدهما أن يكون حرف لين والثانى أن يكون بدلا من حرف لا يكون ذلك الحرف همزة تلى همزة أخرى مثاله مال وقيل وريان وميزان وموقن فيقال مويل وقويل ورويان وموزين ومييقن وانما رجع فى هذه الى الأصل لزوال موجب البدل لان الواو انما أبدلت فى نحو مال لتحركها وانفتاح ماقبلها وفى قيل وميزان لكسر ماقبلها وفى ريان لاجتماعها مع الياء وسبق أحداهما بالسكون وفى موقن أبدلت الياء بضم ماقبلها وقد زال الموجب فى التصغير وسواء كان اللين بدلا من لين كما مثلنا أم من غيره كقيراط وديباج فيقال فيه قريريط ودبيبيج وقراريط ودبابيج ويقال فى ذئب ذؤيب وفى آل أهيل فلو انخرم الشرط الاول بأن كان حرفا صحيحا بدلا من حرف صحيح أومن حرف لين لم يرد الى أصله بل يصغر على حاله كتخمة وتخيمة وتراث وتريث وأباب فى عباب وأييب وقائم وقويئم بالهمز وكذا لو انخرم الشرط الثانى بان كان بدلا من همزة تلى همزة كآدم فيقال أويدم من غير رد الالف الى أصلها من الهمز بل تقلب واوا كما تقدم لضمة ماقبلها أما مافيه تاء الافتعال كمتعد ومتسر فسيبويه يحذف منه تاء الافتعال مع تاء أخرى مبدلة من حرف لين عند التصغير فيقول متيعد ومتيسر كما يقول فى مكتسب مكيسب وتبقى التاء المبدلة على حالها من غير رد الى الاصل وذهب قوم منهم الزجاج الى انه يرد الى أصله فيقال مويعد ومييسر لانهما من الوعد واليسر قال صاحب الافصاح وانما كان المحذوف تاء الافتعال لانه لابد من حذف وهى زائدة والزائد أحق بالحذف من الاصلى وأما ذو القلب فانه لايرد فى البابين الى أصله بل يصغر ويكسر على لفظه كجاه أصله وجه لانه من الوجاهة فقلب فيقال فى تصغيره جويه لاوجيه لعدم الاحتياج الى الرد الى الاصل ويجمع أينق على أيانق ويصغر على أينق ويقال فى شاك وأصله شائك شواك وشويك وماورد بخلاف ماقررناه من رد ذى البدل الى أصله فاما

شاذ كقولهم في عيد عييد وأعياد أو من مادة أخرى كقولهم فسيتيط فهو تصغير فستاط لغة في فسطاط وفسيطيط بالطاء تصغير فسطاط فهما مادتان لا أنه رد أحدهما الى الآخر

﴿ص﴾ وتلحق التاء غالبا إذ لا لبس في مؤنث عار ثلاثي أو رباعي بمدة قبل لام معتلة لا غيره وقد تعوض من ألف تأنيث خامسة أو سادسة مقصورة قيل أو ممدودة ولا يعتبر في العلم مانقل منه في الاصح وتحذف بلا عوض من بنت علم مذكر

﴿ش﴾ تلحق تاء التأنيث غالبا عند تصغير مؤنث بلا علامة بشرطين الاول ان لا يلبس فان حصل لبس لم تلحقه كخمس ونحوه من عدد المؤنث اذ لو لحقته لألبس بعدد المذكر وكشجر وبقر إذ لو لحقته لألبس بتصغير شجرة وبقرة الثاني ان يكون ثلاثيا كدار ودويرة ونار ونويرة أو رباعيا بمدة قبل لام معتلة كسماء وسمية بخلاف رباعي ليس كذلك كزينب وسعاد وعناق وعقرب فيقال زيينب وسعيد وعنيق وعقيرب بلا تاء وبخلاف مازاد على الرباعي الا ماحذف منه ألف تأنيث مقصورة خامسة أو سادسة فانه يجوز لحاقه التاء كحبارى يجوز تصغيره باقرار الالف فيقال حبيرى وبحذفها فيجوز حينئذ لحاق التاء نحو بضا فيقال حبيرة كما يجوز تركها فيقال حبير وكلغيزى يجوز فيه الامران دون اقرار الالف كلغيغزة ولغيغيز وشذ ترك التاء في تصغير قوس وحرب ودرع الحديد ونصف لمتوسطة السن وخود وعرب وفرس وبغل وناب للمسن من الابل وعرس وسول ونحل وضحى قال أبو حيان هذه جملة ماحفظ مما شذ من ذلك وشذ لحاقها للرباعي والخماسي بدون شرطه كقولهم في وراء وأمام وقدام وريئة وأميمة وقديمة وهذان الحتر زعنهما بقولي غالبا وجوز ابن الانباري ان تحذف ألف التأنيث الممدودة خامسة أو سادسة كباقلاء وبرنساء وتعوض منها التاء قياسا على المقصورة ولا يجوز عند غيره الا الاقرار فيقال بويقلاء وبرينساء وذهب أيضا الى انه يعتبر في العلم مانقل عنه فان كان علم المؤنث منقولا من مذكر كرمح علم امرأة لم تدخله التاء رعيا للاصل الذي نقل منه فيقال رميح وغيره منع ذلك وقال لما سمى به مؤنث صار اسما خاصا بالمؤنث فيصغر كما يصغر مؤنث الاصل اعتبارا بما آل وكذا لو كان علم المذكر منقولا من مؤنث كاذن علم رجل فان الجمهور على انه لا تدخله التاء اذا صغر اعتبارا بما آل اليه من التذكير وذهب يونس الى انها تدخله اعتبارا بأصله واحتج بقولهم عروة بن أذينة ومالك بن نويرة وعيينة بن حصن فانها اسماء مذكرين أعلام قد دخلتها التاء وأصلها مؤنث وأجيب بان كلا من هؤلاء لم يسم باذن ولا بنار ولا بعين ثم حقر بعد التسمية وانما هي اسماء أعلام سمي بها بعد أن حقرت وهي نكرات فان سمي مذكر ببنت وأخت ثم صغر بعد التسمية حذفت التاء وردت لام الكلمة من غير تعويض بتاء تأنيث فيقال بني وأخي بخلاف ما اذا سمي بهما مؤنث فتحذف هذه التاء ويعوض عنها تاء التأنيث فيقال بنية وأخية إجراء لهما حال العلمية مجراهما حال التنكير

﴿ص﴾ مسئلة يصغر اسم الجمع والقلة بلفظه ورد الاخفش نحو ركب لواحده لا الكثرة بل يرد الى قلة أو تصحيح المذكران كان لعاقل والا فالاناث وجوزه الكوفية فيماله نظير في الآحاد وماله واحد مهمل قياسي رد اليه لا ان كان له مستعمل خلافا لابي زيد

﴿ش﴾ تصغر اسماء الجموع وجموع القلة على لفظها فيقال في ركب ركيب وفي قام قويم وفي رهط رهيط وفي أجمال أجيمال وفي أكلب أكيلب وفي أرغفة أريغفة وفي غلمة أغيلمة قال أبو حيان ويندرج اسم الجنس تحت اسم الجمع فيقال في تمر تمير ورد الاخفش باب ركب لواحده فيقال رويكبون وصويحبون وطويرات بناء على قوله ان فعلا جمع وقول الجمهور مبني على انه اسم جمع وأما جمع الكثرة فلا يصغر على لفظه عند البصريين فلا يقال في رغفان رغيفان لان التثنية تدل على الكثرة والتصغير يدل على القلة فيتنافيا بل يرد الى جمع القلة ان كان له جمع

قلة فيقال فى تصغير فلوس أفيلس ردا الى أفلس وفى عنق أعينق ردا الى أعنق والى جمع تصحيح المذكر ان كان لمذكر عاقل سواء كان مفرده مما يجمع بالواو والنون أم لا فان التصغير يوجب الجمع بالواو والنون حيث لا يجوز فى المكبر فيقال فى تصغير زيود حال الرد زييدون وفى تصغير رجال وغلمان وفتيان رجيلون وغليمون وفتيون وان كان رجل وغلام وفتى لا يجمع بالواو والنون والامران جائزان فيما له جمع قلة وان لم يكن له جمع قلة ولا هو لمذكر عاقل بان كان لمذكر لا يعقل أو لمؤنث مطلقا وجب الرد الى جمع تصحيح الاناث سواء كان مفرده مما يجمع بالالف والتاء أم لا فيقال فى تصغير دراهم دريهمات وفى سكارى جمع سكرى سكيرات وفى حمر جمع حمراء حميروات وفى جوار جويريات وأجاز الكوفيون تصغير جمع الكثرة اذا كان له نظير فى الآحاد كرغفان صغروه على رغيفان كعثيمان وزعموا ان أصيلانا تصغير أصلان جمع أصيل فان كان جمع الكثرة مكسرا على واحد مهمل وليس له واحد مستعمل بان لم ينطق له بمفرد أصلا لا قياسى ولا غير قياسى رد عند التصغير الى مفرده القياسى المهمل فيقال فى تفرق اخوتك شماطيط تفرقوا شميطيطين وفى تفرقت جوار يك شماطيط تفرقت شميطيطات وان كان مكسرا على واحد مهمل وله واحد مستعمل رد الى الواحد المستعمل لا الى المهمل القياسى خلافا لابى زيد فيقال فى ملامح ومذاكير لميحات وذكيرات ردا الى لمحة وذكر لا الى ملمحة ومذكار لانا حينئذ صغرنا لفظا عربيا ولو رددناه الى المهمل كنا قد صغرنا لفظا لم تتكلم به العرب من غير داعية الى ذلك وكأن أبا زيد لما لم ينطق له بواحد قياسى جعل ذلك الواحد الذى ليس على قياس كالمعدوم فى لسانهم فسوى بين ملامح وشماطيط

﴿ص﴾ وقد يكون للاسم تصغيران قياسى وشاذ وقد يستغنى بمصغر عن مكبر أو بمهمل عن مستعمل أو أحد المترادفين عن الآخر قال ابن مالك ويطرد ان جمعهما أصل واحد وتوقف أبو حيان

﴿ش﴾ قد يكون للاسم تصغيران قياسى وشاذ كصبية وغلمة قالوا فيهما صبية وغليمة وهذا هو القياس لانهما جمعا قلة وجموع القلة تصغر على لفظها وقالوا أصيبية وأغيلمة وهذا هو الشاذ وكأنهم صغروا أغلمة وأصبية وان لم يستعمل فى الكلام وقد جاءت أسماء على صورة المصغر ولم ينطق لها بمكبر نحو الكميت من الخيل والحمر والكعيت وهو البلبل والثريا النجم المعروف فى ألفاظ كثيرة استوعبتها فى كتاب المزهر فى علم اللغة قال أبو حيان وكثر مجىء المصغر دون المكبر فى الاسماء الاعلام كقريظة وجهينة وبثينة وطهية وحنين وعرين وفرين وأم حبين وهذيل وسليم وقد يستغنى بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل كقولهم فى مغرب الشمس مغيربان وفى عشية عشيشة وفى العشى عشيان وفى ليلة لييلة وفى رجل رويجل وفى بنون أبينون كأنه تصغير مغربان وعشاة وعشيان وليلاة وراجل وابن وهذا التصغير الذى جاء على خلاف المكبر نظير جمع التكثير الذى جاء على خلاف تكثير المفرد نحو ليال وبابه وقد يستغنى بتصغير أحد المترادفين عن تصغير الآخر قالوا أتانا قصرا أى عشيا ولم يصغروا قصرا استغناء عنه بتصغير عشيا قال ابن مالك ويطرد ذلك فيما جاز ان جمعهما أصل واحد نحو جليس بمعنى مجالس فلك أن تستغنى بتصغير أحدهما عن الآخر لانهما جمعهما أصل واحد وهو اشتقاقهما من الجلوس لان مادة كل منهما ج ل س فلك ان تستغنى بتصغير مجالس وهو مجيلس عن تصغير جليس ولك ان تستغنى بتصغير جليس وهو جليس عن تصغير مجالس وتوقف فى ذلك أبو حيان قاله فى الارتشاف

﴿ص﴾ مسئلة لا يصغر مبنى الا أوه والمنادى والمزج وذا وتا والذى وفروعها الا اللاتى واللواتى واللاء واللائى فى الاصح فيبقى أولها مفتوحا و يزاد آخرها ألف وقد يضم اللذيا واللتيا وفى التعجب ثالثها الصحيح يصغر أفعل فقط ولا عامل عمل الفعل وفى المصدر ثالثها ما يقبل القلة والكثرة ولا غير وسوى وغد والبارحة وحسبك ومختص بالنفى ومعظم شرعا ومنافيه وكل و بعض ومع واى وظرف غير متمكن ومحكى ومصغر وشبهه وأسماء

الشهور وفى الأيام ثالثها يجوز فى الرفع دون النصب ورابعها عكسه

﴿ش﴾ أطلق ابن مالك وغيره انه لا تصغر الأسماء المبنية قال أبو حيان ويرد عليه ان بعض المبنيات يصغر وذلك الاسماء المركبة تركيب المزج فى لغة من بنى كبعلبك وعمرويه فيقال بعيلبك وعميرويه والأسماء المبنية بسبب النداء فقال يازييد ويا جعيفر قال وقد احترز بعضهم عن هذين النوعين فقال لا تصغر الأسماء المتوغلة فى البناء وهى التى لم تعرب قط فان هذين النوعين لهما حالة تعرب فيها قال ومع ذلك يرد عليه المركب الذى آخره ويه فانه لا يعرب قط على اصح القولين ومع ذلك يصغر قال ولنا نوع ثالث لم يعرب قط ويصغر ذكره صاحب البسيط قال ويقال أويه من كذا وهو تصغير أوه كما قالوا فى المبهمة كالتى والذى والمضمر الذى فيها لا يمنع من التحقير كالم يمنعه فى رويد زيدا وهو اسم الفعل لانه على حد أسماء الفاعلين ويستثنى من ذلك المبنيات اسم الاشارة والموصول فيصغران لانه صار فيهما شبه بالاسماء المتمكنة من حيث انهما يوصفان ويوصف بهما وقد خولف بهما قاعدة التصغير حين أبقى أولهما على الفتح وزيد فى آخرهما ألف عوضا عما فات من ضم الاول فقالوا فى ذا ذيا وفى تا تيا وفى أولى أليا وفى ذان وتان وذيان وتيان وفى الذى وفروعه اللذيا واللتيا واللذيان واللتيان واللذيون بضم الياء وقيل بفتحها وكذا اللذيين بكسرها وقيل بفتحها واللتيات واللتياء فى اللاتى واللويا واللويون فى اللاى واللايين وضم لام اللذيا واللتيا لغة لبعض العرب قال أبو حيان وذلك دليل على ان الالف ليست عوضا من ضم الاول اذ لا يجمع بين العوض والمعوض منه قال ولم يصغروا من ألفاظ اشارة المؤنث سوى تا وتركوا تصغير تى وذى وذهى وذه استغناء بتصغير تا أو خوفا من الالتباس بالمذكر قال واجازة تصغير اللاتى واللواتى واللاء واللائى مذهب الأخفش قاله قياسا ومذهب سيبويه انه لا يجوز تصغيرها استغناء بجمع الواحد المحقر وهو اللتيات جمع اللتيا قال ومذهب سيبويه هو الصحيح لانه لم يثبت عن العرب ولا يقتضيه قياس لان قياس هذه الأسماء ان لا تصغر فتى صغرت العرب منها شيأ وقفنا فيه مع مورد السماع ولا نتعداه وقد دخل فى المبنيات الحروف والافعال فلا تصغر لأن التصغير وصف فى المعنى والحرف والفعل لا يوصفان فلا يصغران وقد سمع تصغير فعل التعجب قال * ياما أميلح غزلانا شدن لنا * وفى قياسه خلاف ولا تصغر الاسماء العاملة عمل الفعل وفى تصغير اسم الفاعل مع عمله خلاف وفى شرح التسهيل لابى حيان لا تصغر الاسماء المصغرة ولا المشبهة لها ككميت ونحوه ولا غير وسوى وسوى بمعنى غير ولا البارحة ولا أمس وغد وقصر بمعنى عشية ولا حسبك ولا الاسماء المختصة بالنفى ولا الاسماء الواقعة على معظم شرعا كاسماء الله تعالى ولا الاسماء المنافية لمعنى التصغير ككبير وجسيم ولا كل ولا بعض ولا أى ولا الظروف غير المتمكنة نحو ذات مرة ولا الاسماء المحكية ولا أسماء شهور السنة كالمحرم وصفر وباقيها ولا أسماء الاسبوع كالسبت والأحد وباقيها على مذهب سيبويه واختاره ابن كيسان ومذهب الكوفيين والمازنى والجرمى جواز تصغير أيام الاسبوع وزعم بعض النحويين أنك اذا قلت اليوم الجمعة واليوم السبت فرفعت اليوم جاز تصغير الجمعة والسبت وان نصبت لم يجز تصغيرهما وزعم بعضهم انه يجوز التصغير فى النصب ويبطل فى الرفع وأجاز المازنى تصغيرهما فى الرفع والنصب اه

﴿ص﴾ «مسئلة» تصغير الترخيم تحذف فيه الزوائد وربما حذف أصل يشبهه ولا يستغنى عن التاء مؤنث والأصح انه لا يختص بالعلم وانه يقال فى غير الترخيم فى ابراهيم واسماعيل بريهيم وسميعيل وفيه بريه وسميع وفاقا

﴿ش﴾ من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم وذلك بحذف الزوائد مع اعطاء ما يليق به من فعيل أو فعيعل كقولك فى أزهر زهير وفى أسود سويد وفى منطلق طليق وفى مستخرج خريج وفى مدحرج دحيرج وفى زعفران زعيفر ولا فرق فى جواز تصغير الترخيم بين الاعلام وغيرها عند البصريين وزعم الفراء وثعلب انه يختص بالأعلام

كحارث وأسود علمين فيقال فيهما حريث وسويد بخلافهما وصفين فلا يقال الاحويرث وأسيود أو أسيد فان كان المصغر اسما لمؤنث عاريا من التاء وجب دخول التاء مطلقا فيقال فى زينب وسعاد وحبلى زنينبة وسعيدة وحبيلة قال أبو حيان ثم الصفات التى للمؤنث نحو طالق وحائض لا تلحقها التاء فى تصغير الترخيم بل يقال طليق وحييض وقد يحذف لتصغير الترخيم أصل يشبه الزائد مثاله ماحكاه سيبويه عن الخليل فى تصغير ابراهيم واسماعيل تصغير ترخيم بريه وسميع بحذف الميم واللام من آخرهما وهما أصل باتفاق لكن لما كان مما زادان فى كلامهم ذهبوا بهما مذهب الزيادة فحذفوهما وحسن ذلك طول الاسم وكونهما آخرا وتحذف الهمزة منهما وهى أصل فى قول المبرد زائدة فى قول سيبويه بحجة المبرد ان الهمزة لا تكون زائدة أولا الا وبعدها أربعة أصول وحجة سيبويه ان العرب حين صغرت هذين الاسمين تصغير ترخيم حذفت الهمزة وينبنى على هذا الخلاف تصغيرهما تصغير غير الترخيم فذهب سيبويه الى حذف الهمزة فيصير مابقى على فعيليل خماسيا رابعه حرف مد ولين فلا يحذف منه شئ وتقول بريهيم وسميعيل وذهب المبرد الى ابقاء الهمزة لاصالتها عنده والى حذف الميم واللام كما تحذف آخر الخماسى الاصول فيقال ابيريه واسيميع كما يقال فى سفرجل سفيرج قال أبو حيان والصحيح ماذهب اليه سيبويه وهكذا صغرت العرب فيما رواه أبو زيد وغيره

﴿ص﴾ المنسوب هو المجعول حرف اعرابه ياء مشددة يكسر متلوها ويحذف تاء التأنيث وعلامة التثنية والتصحيح فان لحق المؤنث تغيير وهو غير علم رد الى مفرده والا أبقى الا نحو سدرات وعجز المركب والمضاف ان لم يفد تعريفه تحقيقا أو تقديرا ولم يلبس والا فصدره وجوز الجرمى حذف صدر المزج والجملة ونسب أبو حاتم الى الجزئين والاخفش ان ألبس

﴿ش﴾ يجعل حرف الاعراب من المنسوب ياء مشددة تزاد فى آخره ويكسر لاجلها ماقبلها كهاشمى ومالكى وانما كسر تشبيها بياء الاضافة وهذا أحد التغييرات اللاحقة للاسم المنسوب اليه اذ يلحقه ثلاث تغييرات لفظى وهو كسر ماقبل الياء وانتقال الاعراب اليها ومعنوى وهو صيرورته اسما لما لم يكن له وحكمى وهو رفعه لما بعده على الفاعلية كالصفة المشبهة نحو مررت برجل قرشى أبوه كانك قلت منتسب الى قريش أبوه ويطرد ذلك فيه وان لم يكن مشتقا وان لم يرفع الظاهر رفع الضمير المستكن فيه كما يرفعه اسم الفاعل المشتق ولما كان فيه هذه التغييرات كثر فيه التغير والخروج عن القياس اذ التغيير يأنس بالتغيير ويحذف لهذه الياء آخر الاسم ان كان تاء تأنيث كقولك فى النسب الى مكة وفاطمة مكى وفاطمى حذرا من اجتماع تائى تأنيث عند نسبة مؤنثه فى نحو مكية وفاطمية اذ لو بقيت لقيل مكتية وفاطمتية قال أبو حيان وقول الناس درهم خليفتى لحن أو كان علامة تثنية أو جمع تصحيح بواو ونون أو بالف وتاء كقولك فى النسب الى عبدان وعبدين وزيدان وزيدين واثنين ومسلمين ومسلمات وعشرين عبدى وزيدى واثنى ومسلمى وعشرى حذرا من اجتماع اعرابين فى اسم واحد لو لم تحذف فيما عدا مسلمات ومن اجتماع حرفى تأنيث فى مسلمات فان نسب الى ماجمع بالالف والتاء وكان فى الجمع تغيير بحركة لازمة كجفنات أو جائزة كسدرات وغرفات فان لم يكن علما رددته الى مفرده فتقول جفنى وسدرى وغرفى بسكون عين الكلمة وان كان علما بقيت الحركة فتقول جفنى وسدرى وغرفى فان كان التغيير كسرة كسدرات رددتها فتحة ونسب اليه كما ينسب الى الابل فتقول سدرى كما تقول إبلى وتحذف لهذه الياء أيضا عجز المركب تركيب جملة أو مزج أو عدد اجراء له مجرى ياء التأنيث فيقال فى النسب الى تأبط شرا وبعلبك وخمسة عشر تأبطى وبعلى وخمسى قال أبو حيان وكان مقتضى القياس ان الجملة لا ينسب اليها كما انها لا تثنى ولا تجمع ولا تعرب ولا تضاف ولا تصغر وانما جاز النسب الى الصدر منها تشبيها بالمركب تركيب

مزج قال ويدخل تحت قولنا عجز المركب النسبة الى لولا وحيثما وشبههما فيقال لوى بتخفيف الواو وحيثى بحذف عجزهما الجر بانهما مجرى الجملة التى تحكى ويقول فى النسبة الى كنت كونى بحذف تاء الضمير ورد الواو لزوال موجب الحذف وهو اجتماعها ساكنة مع النون الساكنة لاجل التاء وقد نسبوا الى الجملة باسرها فقالوا كنتى لكن فى الشعر قال الاعشى ＊ فاصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا ＊ وقال آخر

اذا ما كنت ملتمسا لقوت ＊ فلا تصرخ بكنتى بجيب

قال ولو سمى بجملة زائدة على كلمتين كان نسمى رجلا يخرج اليوم زيد حذف مازاد على الجزء الاول وقيل خرجى وجوز الجرمى فى الجملة والمزج النسب الى الجزء الاول أو الثانى فتقول تأبطى أو شرى و بعلى أو بكى وجوز أبو حاتم السجستانى النسب اليهما معاملة تركيبين فيقال تأبطى شرى و بعلى بكى و رامى هرمزى وفى العدد احدى عشرى وقال الاخفش فى الأوسط وان خفت الالباس قلت رامى هرمزى و يحذف أيضا لهذه الياء عجز المركب تركيب اضافة ان لم يتعرف الاول بالثانى تحقيقا ولا تقديرا ولم يخف لبس كقولهم فى النسب الى امرئ القيس امرئى ومرئى فامرؤ القيس لم يتعرف الاول فيه بالثانى لا تحقيقا ولا تقديرا لانه لم تسبق له اضافة قبل استعماله علما كما سبقت لابى بكر مثلا وان تعرف الاول بالثانى تحقيقا أو تقديرا أولا ولكن خيف لبس حذف الصدر ونسب الى العجز مثال الاول قولهم فى ابن عمر وابن الزبير وابن كراع وابن دعلج عمرى وزبيرى وكراعى ودعلجى ومثال الثانى قولهم فى أبى بكر بكرى فابو بكر لم يتعرف فيه الأول بالثانى تحقيقا لان الأسم لا يكون معرفا من جهتين العلمية والاضافة لكنه تعرف به تقديرا لانه قبل العلمية كان أبو معرفا ببكر تحقيقا ومثال الثالث قولهم فى عبدمناف وعبد الاشهل منافى وأشهلى لانهم لو قالوا عبدى لالتبس بالنسبة الى عبد القيس فانهم قالوا فى النسبة اليه عبدى فرقوا بين ما يكون الاول مضافا الى اسم يقصد قصده ويتعرف المضاف الاول به وهو مع ذلك اسم غالب أو طرأت عليه العلمية نحو ابن عمر وأبى بكر وعبدمناف وعبد الاشهل وعبد المطلب وعبدمناف وكذا كل ما كان فيه ابن أو أب أو أم و بين ما ليس كذلك نحو امرئ القيس وعبد القيس فان القيس ليس بشئ معروف بغير اضافة امرئ اليه أو عبد وقالوا فى الرجل من بنى عبدالله بن دارم دارمى ومن بنى عبدالله بن الدئل دئلى نسبوا الى الجد قال أبو حيان والمراد بالمضاف فى المسئلة التى يكون علما أو غالبا بحيث يكون مجموعه لمعنى مفردلا المضاف على الاطلاق فان مثل غلام زيد اذا لم يكن كذلك ينسب فيه الى زيد أو الى غلام و يكون إذ ذاك من قبيل النسبة الى المفرد لا الى المضاف لان كلا من جزئيه باق على معناه

﴿ص﴾ وياء المنقوص الا الثلاثى فترد وتقلب واوا والمشددة بعد اكثر من حرفين وقد تقلب واوا فى مرموى فان كان حرفان حذفت اولى اليائين وقلبت الثانية أو حرف فالقلب وشذ غيره خلافا لابى عمرو والف التأنيث رابعة أو فوقها مطلقا والواو تلو ضم ثالث فصاعدا والياء المكسورة المدغم فيها الموصولة بالآخر

﴿ش﴾ يحذف للنسب ياء المنقوص غير الثلاثى فيقال فى قاض ومعتل ومستدع قاضى ومعتلى ومستدعى بخلاف الثلاثى كعم وشج فانه ترد لامه وتقلب واوا سواء كانت فى الاصل واوا أم ياء كراهة اجتماع الامثال فيقال عموى وشجوى وقد يقع ذلك فى الرباعى أيضا فيقال قاضوى لكنه شاذ وتحذف أيضا الياء المشددة بعد اكثر من حرفين سواء كانت من بنية الكلمة أم دخلت للنسب ككرسى وبختى ومرمى وشافعى فتحذف ياآتها وتثبت مكانها ياء النسب فتصير كلفظها كراهة اجتماع أربع ياآت ولانه لا يوجد فى آخر اسم أربع زوائد من جنس واحد وقد يقال فى مرمى مرموى بحذف الياء الزائدة المنقلبة عن الواو الزائدة فى اسم المفعول وقلب الياء التى هى لام الكلمة واوا كما يقال فى على علوى فان كان قبل الياء المشددة حرفان فقط كقصى حذفت أولى اليائين

وقلبت الثانية واوا فيقال قصوى أو حرف واحد كحى وطى قلبت الثانية واوا وفتحت الاولى محركة بالفتح فيقال حيوى لانه لو نسب اليهما على لفظهما لاجتمع فى آخر الاسم أربع ياآت وذلك مستثقل فى كلامهم وشذ قولهم حيي وكان أبو عمرو يختاره لانه ليس فيه زائد يحذف وتحذف أيضا ألف التأنيث رابعة أو فوقها فيقال فى جمزى وحبلى جمزى وحبلى بخلاف ألف الالحاق كعلقى أو لام الكلمة كملهى كما سيأتى وتحذف أيضا الواو تلو مضموم ثالث فصاعدا فيقال فى عرقوة وترقوة وقمحدوة عرقى وترقى وقمحدى بخلاف ما بعد مضموم كرموة من الرمى فلا تحذف وتحذف أيضا الياء المكسورة المدغم فيها الموصولة بالآخر فرارا من توالى ياآت بينها كسر فيقال فى سيد وميت سيدى وميتى بالتخفيف حذفا للياء الثانية المدغم فيها الياء الاولى وشذ قولهم طائى بقلب الياء ألفا والقياس طيئى فلو كانت الياء غير مكسورة كهبيخ لم تحذف بل يقال هبيخى وكذا لو كسرت ولم توصل بالآخر كمهيم تصغير مهيام مفعال من هام فيقال مهيمى بلا خلاف لأن الياء المكسورة المدغم فيها مفصولة من الآخر بياء التعويض

﴿ص﴾ وتقلب واوا ألف ثالثة أو رابعة لالحاق أو أصل وقد تحذف أو تقلب رابعة للتأنيث فيما سكن ثانيه قيل أو خامسة تلو مشدد وقد تزاد ألف قبل بدل رابعة مطلقا وهمزة تأنيث غالبا وفى غيرها وجهان

﴿ش﴾ تقلب فى النسب واوا الألف ثالثة كفتوى وعصوى فى فتى وعصا أو رابعة لغير تأنيث كالالحاق فى علقى ولام الكلمة فى ملهى فيقال فيهما علقوى وملهوى وقد تحذف هذه أعنى الرابعة لغير تأنيث تشبيها لها بألف التأنيث فيقال علقى وملهى وقد تقلب الرابعة التى للتأنيث فيما سكن ثانيه فيقال فى حبلى حبلوى حملا على ملهى وعلقى بخلاف ما تحرك ثانيه كجمزى فليس فيه الا الحذف وقد تزاد ألف قبل بدل الألف الرابعة مطلقا سواء كانت للتأنيث كما نص عليه سيبويه أو للالحاق كما ذكره أبو زيد أو منقلبة عن أصل كما ذكره السيرافى فيقال حبلاوى وعلقاوى وملهاوى فان وقعت الألف خامسة وهى منقلبة عن أصل بعد حرف مشدد نحو مصلى ومثنى فمذهب سيبويه والجمهور الحذف كحالها اذا وقعت خامسة منقلبة عن أصل وليس قبلها مشدد كمشترى فانه لا خلاف فى حذفها ومذهب يونس جعله مثل معطى وملهى فيجيز فيه القلب كما يجيز الحذف وتقلب أيضا واوا همزة أبدلت من ألف التأنيث فيقال فى حمراء وصفراء حمراوى وصفراوى ومن العرب من يقول حمرائى وصفرائى فيقر الهمزة من غير قلب تشبيها بألف كساء قال فى التوشيح وذلك قليل ردى نقله أبو حاتم فى كتاب التذكير والتأنيث وفى همزة غير تالية ألف وجهان الاقرار والقلب سواء كانت أصلية كقراء ووضاء أو ملحقة بأصل كعلباء أو منقلبة عن أصل ككساء فيقال قرائى وقراوى ووضائى ووضاوى وعلبائى وعلباوى وكسائى وكساوى والتصحيح فى الأصلية أجود من القلب قاله ابن مالك قال أبو حيان فيفهم منه ان القلب فى الاخيرين أجود قال والذى ذكره غيره ان القلب فى باب علباء أحسن والاقرار فى باب كساء أحسن بناء لباب النسب على باب التثنية قال وقد قالوا فى باب التثنية كسايان فلا يقاس عليه النسب فيقال كسائى بالياء اهـ

﴿ص﴾ ويقال فى فعيلة فعلى وفعلية وفعولة فعلى مالم يكن مضاعفا أو أجوف صحيح اللام قال ابن مالك أو تعدم الشهرة وشذ نحو سلمى وقاس أبو البركات بن الانبارى نحو الحنيفى فى المذهب وأثبت الأخفش واو فعولة وحذفها ابن الطراوة وأبقى الضمة ويقاسان فى فعيل وفعيل معتلى اللام لا صحيحين فى الاصح وثالثها يقاسان فى ياء ثالثة ورابعها فى فعيل فقط

﴿ش﴾ يقال فى النسب الى فعيلة بضم الفاء وفتح العين فعلى كذلك بحذف الياء الزائدة وتاء التأنيث نحو جهينة وجهنى وضبيعة وضبعى وشذ ردينة وردينى باثبات الياء ويقال فى فعيلة بفتح الفاء وكسر العين فعلى بفتحهما وحذف الياء والتاء كحنيفة وحنفى وربيعة وربعى وشذ قولهم فى سليم سليمى وفى عميرة عميرى وفى السليقة

سليقى باثبات الياء من غير تغيير وقاس الكمال أبو البركات عبد الرحمن بن الانبارى الحنفى فى النسبة الى مذهب أبى حنيفة فرقا بينه وبين المنسوب الى قبيلة بنى حنيفة حيث يقال فيه حنيفى كما فرقوا بين المنسوب الى المدينة النبوية والى مدينة المنصور فقالوا فى الاول مدنى وفى الثانى مدينى ويقال فى فعولة فعلى بحذف الواو والتاء وفتح العين سواء كانت اللام صحيحة كحمولة وحملى وركوبة وركبى أم معتلة كغدوة وغدوى هذا مذهب سيبويه وذهب الاخفش والجرمى والمبرد الى انه ينسب اليه على لفظه كقولهم فى ازدشنوءة شنوءى وذهب ابن الطراوة الى انه تحذف الواو ويترك ماقبلها على الضم فيقال حملى وركبى فان ضوعفت الثلاثة كعديدة وضريرة تصغير العدة والضرة وشديدة وقديدة وضرورة لم تحذف الياء ولا الواو كراهة اجتماع المثلين لو حذفا فانه كان يصير عددى وضررى وشددى وقددى وضررى فهربوا الى الفصل بين المثلين بالياء والواو والنسبة اليها على لفظها فقالوا عديدى وشديدى وضرورى وكذا ان اعتلت عينها واللام صحيحة لاتحذف كالوزة ولوزى وطويلة وطويلى وقوولة وقوولى فان اعتلت هى واللام أيضا حذفت كطوية وطووى وحيية وحيوى وطهية وطهيوى ويقال فى فعيل وفعيل صحيحى اللام أو معتلين فعلى وفعلى بحذف الياء مثال الصحيحين هذيل وهذلى وثقيف وثقفى ومثال المعتلين قصى وقصوى وعلى وعلوى وفى قياس ذلك أقوال أصحها مذهب سيبويه يقاس فى المعتلين دون الصحيحين فانهما ينسب اليهما على لفظهما ككليب وكليبى وتميم وتميمى وماجاء من الحذف يحمل على الشذوذ والثانى يقاس الصحيحان أيضا قياسا مطردا كالمعتلين وعليه المبرد والثالث ان كانت الياء ثالثة حذفت نحو قريش وقرشى وهذيل وهذلى قاله المهابادى قال أبو حيان وهذا خلاف لمذهب سيبويه ولمذهب المبرد أيضا والرابع يقاس فى فعيل لكثرة ماجاء منه سمع غير ماتقدم ضبرى فى بنى ضبير وفقمى فى بنى فقيم كنانة وملحى فى مليح خزاعة وقرمى فى قريم وسلمى فى سليم بخلاف فعيل فانه لم يحذف منه الا ثقيف وثقفى فالقياس على هذه اللفظة الواحدة فى غاية البعد والضعف اما فعول فليس فيه الا النسبة على لفظه من غير تغيير وفاقا كعدو وعدوى

﴿ص﴾ ويفتح غالبا كسر فعل مثلث الفاء وجوبا وقيل جوازا وباب تغلب سماعا وقيل قياسا لاباب جندل وفاقا

﴿ش﴾ اذا نسبت الى فعل بفتح الفاء وكسر العين أو فعل بكسر الفاء والعين أو فعل بضم الفاء وكسر العين فتحت العين من الثلاثة كنمر ونمرى وابل وابلى ودئل ودئلى وكذا ماختم بتاء التأنيث من ذلك كشقرة وشقرى وحبرة وحبرى وشذ قولهم فى الصعق صعقى بكسر العين والصاد قبلها اتباعا وقال أبو حيان ولا أعلم خلافا فى وجوب فتح العين فى نحو نمر وابل ودئل الاماذكره طاهر القزوينى فى مقدمة له ان ذلك على جهة الجواز وانه يجوز فيه الوجهان وقد تفتح العين المكسورة من الرباعى كتغلب وتغلبى ويثرب ويثربى ومشرق ومغرب ومشرقى ومغربى وقد اختلف فى قياس ذلك على قولين أحدهما وهو مذهب الخليل وسيبويه انه شاذ يحفظ ماورد منه ولايقاس عليه والثانى انه مطرد ينقاس وعزى الى المبرد وابن السراج والرمانى والفارسى والصيمرى وجماعة قال أبو حيان هكذا نقل الخلاف فى هذه المسئلة بعض أصحابنا وذهب أبو موسى الى توسط بين القولين وهو أن المختار ان لايفتح قال وهذا مخالف لقول سيبويه من انه شاذ ولقول المبرد انه مطرد ولايختار الكسر قال ونقل أبو القاسم البطليوسى فى شرحه لكتاب سيبويه ان الجمهور على جواز الوجهين فيه وانه انما خالف فيه أبو عمرو فأوجب الكسر قال وهذا مخالف للنقل السابق اه ولايغير باب جندل وعلبط ودودم وهدهد وعجلط وسلسلة مما توالت حركاته ولم يسكن ثانيه وكسر ماقبل آخره بل ينسب اليه على لفظه من غير تغيير بل كسرته باقية بلا خلاف

﴿ص﴾ ولايرد من المحذوف الفاء أو العين الا المنقوص وترد اللام ان كان أجوف أو جبر فى التثنية أو جمع

المؤنث والا فوجهان فان عرض الوصل جاز حذفه والرد وعكسه وتفتح عين المجبور وقيل يسكن ما أصله السكون ولا يحذف الوصل من غير ماذكر

﴿ ش ﴾ لا يرد فى النسب ما حذف من فاء أو عين ان كانت اللام صحيحة فيقال فى عدة عدى وفى سه سهى وفى مذ مسمى بها مذى و يرد ان كانت اللام معتلة فيقال فى شية وشوى وفى برى مسمى بها برأى برد الفاء والعين وأما المحذوف اللام فيرد ان كان معتل العين سواء كانت اللام المحذوفة حرف علة كذى بمعنى صاحب فيقال ذووى أم حرفا صحيحا كشاة أصلها شوهة بسكون الواو كصحفة فلما حذفت الهاء باشرت تاء التأنيث الواو فانقلبت الفاء لتحركها وانفتاح ماقبلها فالمحذوف هاء وهو حرف صحيح فيقال فى النسبة اليه على مذهب سيبويه شاهى برد اللام وابقاء الألف المبدلة وعلى مذهب الأخفش شوهى برد الواو أيضا الى أصلها فان كان صحيح العين وجب رد اللام أيضا ان جبر ردها فى التثنية كأب واخ فتقول أبوى وأخوى كما تقول أبوان وأخوان وتقول فموى على لغة من يقول فموان أو فى الجمع بالألف والتاء كعضة وهنة وسنة فتقول عضوى وهنوى وسنوى على لغة من جعل المحذوف منها الواو أو عضهى وهنهى وسنهى على لغة من جعل المحذوف منها الهاء كما تقول سنوات وسنهات وان لم يجبر بردلامه فى التثنية ولا فى الجمع بالألف والياء جاز فيه وجهان الرد وتركه نحو حر فيقال حرحى أو حرى وشفة فيقال شفهى أو شفى فان كان المحذوف اللام وعوض فى أوله همز الوصل جاز حذف الهمزة والرد وابقاء الهمزة وترك الرد فيقال فى ابن واسم بنوى وسموى أو ابنى واسمى ولا يجمع بين الهمزة والرد لئلا يجمع بين العوض والمعوض و يقال فى ابن ابنى أو ابنى أو بنوى وتفتح عين المجبور مطلقا سواء كان أصلها السكون أم الحركة كالأمثلة السابقة كلها تفتح عينها هذا مذهب سيبويه والجمهور وقال الأخفش ان كان أصلها السكون سكنت يقال فى النسب الى شاه شوهى بسكون الواو قال أبو حيان وهذا منه قياس مصادم للنص فهو من فساد الوضع قال وقد رجع فى الأوسط الى مذهب سيبويه وذكره سماعا عن العرب ولا تحذف همزة الوصل من غير ماذكر فيقال فى النسبة الى امرئ امرئى والى استقالة استقالى والراء والنون من امرئ وابنم تابعان فى الكسر لما بعدهما فى غير النسب

﴿ ص ﴾ ويضعف ثانى الثنائى وضعا جوازا ان صح ووجوبا ان اعتل الا بالألف فيهمز

﴿ ش ﴾ اذا نسب الى الثنائى وضعا فان كان آخره حرف صحيح جاز تضعيفه وعدم تضعيفه فيقال فى كم كمى بالتشديد أو كمى بالتخفيف وان كان آخره ياء أو واو وجب تضعيفه فيقال فى كى ولو كيوى ولووى كحيوى وان كان آخره ألف ضعف بالهمز فيقال فى لا لائى ويجوز لاوى لما تقدم من ان الهمزة لغير التأنيث يجوز فيها الاقرار والقلب واوا

﴿ ص ﴾ وتبدل ياء سقاية وحولايا همزة أو واوا وتزيد غاية الاقرار ولا يغير ثلاثى ساكن العين صحيحها لامه واو أو ياء فان أنث بالتاء فثالثها يقر ماقبل الواو وتقلب الياء فى باب بنت ثالثها حذف التاء واقرار ماقبل

﴿ ش ﴾ النسب الى سقاية وحولايا بابدال الياء همزة فيقال سقائى وحولائى لان التاء والألف بعدها فتتطرف الياء وقبلها ألف زائدة فتبدل همزة كما هو قاعدة باب الابدال وقد تجعل هذه الهمزة واوا فيقال سقاوى وحولاوى اما نحو سقاوة فتبقى الواو فيه على حالها ولا تقلب همزة فيقال سقاوى لان العرب قد تقلب الهمزة واوا فاذا حذفت لم يجز فيها الا الاثبات واما غاية ونحوها كطاية وثاية مما ثالثه ياء بعد ألف ففيه ثلاثة أوجه النسبة اليه على لفظه فيقال غايى وابدال الياء همزة كما قلبت فى سقاية فيقال غائى وابدال الهمزة المبدلة من الياء واوا فيقال غاوى والهمزة أجود لان فيه سلامة من استثقال الياآت وإبدال أخف من ابدالين ولا يغير ثلاثى ساكن العين صحيحها

لامه ياء أو واوخال من تاء التأنيث كظبي وغزو باتفاق فيقال ظبيي وغزوي فان أنث بالتاء كظبية ودمية وزبية وعروة وركوة ورشوة ففيه أقوال أحدها وهو مذهب سيبويه والخليل انه لا يغير أيضا بل ينسب اليه على لفظه بعد حذف التاء سواء كان من ذوات الواو أو من ذوات الياء والثاني انه ينسب اليه كما ينسب الى المنقوص الثلاثي فتقلب الياء واوا في اليائي ويفتح ماقبل الواو فيها وفي الواوي فيقال ظبوي وعروي وعليه يونس واختاره الزجاج والثالث التفرقة بين ذوات الياء فتفتح ماقبلها وتقلبها واوا كالثلاثي المنقوص وبين ذوات الواو فتبقيه ساكنا وتقول عروي وعليه ابن عصفور وفي النسب الى بنت وأخت وثنتان وكلتا وكيت وذيت مذاهب أحدها وعليه الخليل وسيبويه انه تحذف التاء وينسب اليها كمذكراتها فيقال بنوي وأخوي وثنوي وكلوي وكيوي وذيوي كسائر الألفاظ المؤنثة بالتاء والثاني وعليه يونس انه ينسب اليها على لفظها بابقاء التاء فيقال بنتي واختي وثنتي وكلتي أو كلتوي وكيتي وذيتي فرارا من اللبس وهو اختياري والثالث وعليه الأخفش انه تحذف التاء ويقر ماقبلها على سكونه وماقبل الساكن على حركته ويرد المحذوف فيقال بنوي وأخوي وثنتي وكلوي وكيوي وذيوي

﴿ص﴾ وينسب لاسم الجمع والجمع المسمى به والغالب ومالا واحد له والا فالأصح ينسب لمفرده ان لم يلبس وثالثها ان كان غير شاذ

﴿ش﴾ اذا نسب الى اسم الجمع أو الجمع المسمى به أو الجمع الغالب أو الجمع الذي واحده مهمل نسب اليه على لفظه كما ينسب الى الواحد فيقال في قوم ونفر قومي ونفري وفي كلاب وضباب وأنمار أسماء قبائل كلابي وضبابي وأنماري لانها بالعلمية لم يبق يلحظ بها مفرد أصلا وفي الانصار أنصاري لانه وان كان باقيا على جمعيته لم يخرج عنها لكنه غالب على قبائل بأعيانهم فنسب اليه على لفظه كالعلم وفي شماطيط وعباديد شماطيطي وعباديدي اذ ليس له واحد معين يرجع اليه وأما الجمع الباقي على جمعيته وله واحد مستعمل فانه ينسب الى الواحد منه فيقال في الفرائض فرضي وفي الخمس أخمسي وفي الفرع أفرعي قال أبو حيان بشرط أن لا يكون رده الى الواحد يغير المعنى فان كان كذلك نسب الى لفظ الجمع كأعرابي اذ لو قيل فيه عربي ردا الى المفرد لالتبس الأعم بالأخص لاختصاص الأعراب بالبوادي وعموم العرب وأجاز قوم ان ينسب الى الجمع على لفظه مطلقا وخرج عليه قول الناس فرائضي وكتبي وقلانسي وذهب هؤلاء الى ان القمري والدبسي منسوب الى الجمع من قولهم طير قمر ودبس وعند الاولين هو منسوب الى القمرة وهي البياض والدبسة أو مثل كرسي مما بني على الياء التي تشبه ياء النسب وأجاز أبو زيد في ماله واحد شاذ كمذاكير ومحاسن ان ينسب اليه على لفظه كالذي واحده مهمل فيقال مذاكيري ومحاسني وسيبويه ينسب الى مفرده الشاذ فيقول ذكري وحسني لانه قد نطق له بواحد في الجملة ومن الشاذ على الاول قولهم كلابي الخلق والقياس كلبي وقولهم في الجمع المسمى به فرهودي نسبة الى الفراهيد والقياس فراهيدي واذا سمي بنحو تمرات وأرضين وسنين ثم نسب اليها فتحت عين تمرات وأرضين وكسر فاء سنين فرقا بين النسبة اليها حال العلمية وبين النسبة اليها حال الجمعية فانه في كلا الحالين يلزم حذف الألف والتاء والياء والنون فلو أسكنت العين وفتحت الفاء لالتبس فيقال في العلم تمري وأرضي وسني وفي الجمع تمري وأرضي وسنوي او سنهي

﴿ص﴾ شواذ النسب المخالفة لما مر لا تحصى ومنها بناء فعلل من جزئي المركب ولحاق الياء لأبعاض الجسد مبنية على فعال أو ملحقا بها ألف ونون وللمبالغة والفرق بين الواحد وجنسه والزيادة والاغناء عنها بفعال من الحرفة وفاعل وفعل بمعنى صاحب الشيء واقامة أحدهما مقام الآخر أو غيرهما وقاس المبرد باب فعال وتخفف الياء

فيعوض قبل اللام ألف ولا يجتمعان الا شذوذا

﴿ش﴾ ماسمع من النسب مغيرا تغييرا لم يذكر في هذا الباب أو مذكورا فيه التغيير المقرر فيه لم يقس عليه وعد في شواذ النسب التي تحفظ ولا يقاس عليها وهي كثيرة لا تحصى فمن المغير قولهم في النسب الى السهل سهلي بضم السين وهو خلاف ما تقرر فلا يقاس عليه بحيث يقال في كلب كلبي بضم الكاف وقولهم في الشتاء شتوي وقياسه شتائي على لفظه وقولهم في البصرة بصري بكسر الباء وقياسه فتحها والشيخ الهم دهري بضم الدال نسبة الى الدهر وقياسه فتحها وفي خراسان خرسي وخراسي وفي الري رازي وفي مرو مروزي وفي دار بجرد دراوردي وفي دار البطيخ دربخي وفي سوق الليل سقلي ومن المتروك تغييره والقياس ان يغير قولهم كلب عميري في النسب الى عميرة ومن شواذ النسب بناؤهم فعلل من جزئي المركب كقولهم في عبد شمس عبشمي وفي عبد الدار عبدري وفي امرئ القيس مرقسي وفي عبد القيس عبقسي وفي حضرموت حضرمي ومنها الحاق ياء النسب اسماء أبعاض الجسد مبنية على فعال أو مزيدا في آخرها ألف ونون للدلالة على عظمها كقولهم أناني للعظيم الأنف ورؤاسي للعظيم الرأس وعضادي للعظيم العضد وفخاذي للعظيم الفخذ وفي الذي طوله أو عرضه شبر أحادي أو شبران ثنائي أو ثلاثة ثلاثي وهكذا رباعي وخماسي وسداسي وسباعي فلا يقاس على شيء من ذلك بحيث يقال في العظيم الكبد أو الوجه كبادي أو وجاهي بل يقتصر على ما سمع وكقولهم في العظيم الرقبة والجمة واللحية والشعر رقباني وجماني ولحياني وشعراني فلا قياس عليه بحيث يقال في العظيم الرأس رأساني ومنها الحاق الياء علامة للمبالغة كقولهم رجل أعجمي وأشقري وأحمري أو للفرق بين الواحد وجنسه كزنج وزنجي ومجوس ومجوسي ويهود ويهودي وروم ورومي أو زائدة إما لازمة ككرسي وحواري وكابر زبني فهذه الياء ليست للنسب بل هي زائدة فبنيت الكلمة عليها أو غير لازمة كقوله ❊ والدهر بالانسان دواري ❊ ولا يقال انها زائدة للمبالغة لانها قد استفيدت من بنائه على فعال ولا يقاس على شيء مما ذكر ومنها الاغناء عن ياء النسب بصوغ فعال من الحرفة كخباز وقزاز وسقاء وبناء وزجاج وبزاز وبقال وخياط ونجار وبصوغ فاعل وفعل بمعنى صاحب الشيء كتامر ولابن ونابل أي صاحب تمر ولبن ونبل وطعم ولبن وعمل أي صاحب طعام ولبن وعمل وقد يقام فعال مقام فاعل كنبال بمعنى نابل أي صاحب نبل وخرج عليه قوله تعالى . وما ربك بظلام للعبيد . أي بذي ظلم وقد يقام فاعل مقام فعال كحائك في معنى حواك لان الحياكة من الحرف وقد يقام غيرهما مقامهما نحو امرأة معطار أي ذات عطر وناقة محضير وكل هذا موقوف على السماع ولا يقاس شيء منه وان كان قد كثر في كلامهم قال سيبويه فلا يقال لصاحب البر برار ولا لصاحب الشعير شعار ولا لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكاه والمبرد يقيس باب فاعل وفعال لانه في كلامهم أكثر من ان يحصى وقد تخفف ياء النسب بحذف احدى يائيها فيعوض منها ألف قبل لام الكلمة كقولهم في يمني يماني وفي شامي شآمي ويصير الاسم اذ ذاك منقوصا تقول قام اليماني ورأيت اليماني ومررت باليماني ولاجل كون هذه الالف عوضا من الياء المحذوفة لا يجتمعان الا شذوذا في الشعر

﴿ص﴾ التقاء الساكنين الغالب انه لا يكون في الاصل الا في حرف لين مع مدغم متصل وقد يغير بابدال الالف همزة وانه فيما عداه يحذف الاول ان كان مدا أو تنوينا أو كيد أو لدن والا يحرك مالم يكن الثاني آخر كلمة فهو وانه يحرك بالكسر وقد يفتح أو يضم لموجب فان الواو بعد فتح لجمع تضم ولغيره تكسر وان نون عن تكسر مطلقا ومن مع غير اللام وتفتح معها وتحذف ان لم تدغم بكثرة وفاقا لابي حيان وقال ابن مالك ونقله ابن عصفور ضرورة وحذف التنوين وضمه لتلو ضم لازم لغة

﴿ش﴾ لايخلو التقاء الساكنين من حذف أحدهما أو تحريكه وهو الاصل لانه أقل إخلالا ولذلك لا يعدل اليه الا بعد تعذره بوجه ما وأصل التخفيف ان يكون فى الساكن المتأخر لان الثقل ينتهى عنده ولذلك لا يكون التغير فى الاول لوجه يرجحه وقيل الاصل تحريك الساكن الاول لان به التوصل الى النطق بالثانى فهو كهمزة الوصل وقال قوم الاصل تحريك ماهو طرف الكلمة أول الساكنين كان أو ثانيهما لأن الأواخر مواضع التغيير ولذلك كان الاعراب آخرا والتقاء الساكنين من الاحوال العارضة للكلمة ثم تارة يكون الساكن أصله الحركة وتارة لا ويلتقيان فى الوقف مطلقا سواء كان الاول حرف علة أم لا نحو يعلمون وصرن ولا يلتقيان فى الوصل الا وأولهما حرف لين وثانيهما مدغم متصل نحو دابة ودويبة والضالين بخلاف المنفصل فيحذف له الاول وربما ثبت كقراءة ۔ عنه تلهى ۔ مالكم لاتناصرون ۔ وربما فر من التقائهما فى المتصل بابدال همزة مفتوحة من الالف قرئ ۔ فيومئذ لا يسأل عن ذنبه انس ولا جان ۔ ولا الضالين ۔ وقال الشاعر

وللارض أما سودها فتجللت ۞ بياضا وأما بيضها فادهأمت

قال أبو حيان ولا ينقاس شئ من ذلك الا فى ضرورة الشعر على كثرة ماجاء منه فان لم يكن الثانى مدغما حذف الاول ان كان حرف مد أو نون توكيد خفيفة أو نون لدن كقوله تعالى ۔ وقيل ادخلا النار مع الداخلين ۔ يقولوا التى ۔ أفى الله شك ۔ وتقول اضرب الرجل تريد اضربن ورأيته لدا الصباح أى لدن وشذ اثبات الالف فى قولهم التقت حلقتا البطان وقولهم فى القسم ها الله وإى الله باثبات الالف والياء وكسر نون لدن كقوله

تنهض الرعدة فى ظهيرى ۞ من لدن الظهر الى العصيرى

وان كان غير ذلك حرك اعنى الاول نحو اضرب الرجل الا ان يكون الثانى آخر كلمة فيحرك هو أى الثانى كأين وكيف وأمس وحيث ومنذ واذا كان الاول تنوينا فالاصل فيه عند التقاء الساكنين الكسر نحو مررت بزيد الظريف فان كان بعد الساكن مضموم ضما لازما فمن العرب من يضم اتباعا نحو هذا زيد اخرج اليه ومنهم من يكسر فان كانت الضمة عارضة فليس الا الكسر نحو زيد ابنك وزيد اسمك وقال الجرمى حذف التنوين لالتقاء الساكنين مطلقا لغة وعليها قرئ ۔ أحد الله الصمد ۔ ولا الليل سابق النهار ۔ وقال ۞ ولا ذاكر الله الا قليلا ۞ وأصل ماحرك من الساكنين الكسر لانها حركة لاتوهم اعرابا اذ لا يكون فى كلمة ليس فيها تنوين ولا ما يعاقبه من أل والاضافة بخلاف الضم والفتح فانهما يكونان اعرابا ولا تنوين معهما قال صاحب البسيط هذا قول النحويين قال ويحتمل ان يقال الفتح الاصل لأن الفرار من الثقل والفتح أخف الحركات فكان أصلا أو يقال الاصل فى الالتقاء الحركة بل يقتضى التحريك خاصة وتعيين الحركة يكون لوجوه تخص ويعدل عن الكسرة اما للتخفيف كأين وكيف لان الكسر مجانس للياء فثقل اجتماعهما وأشبه اجتماع مثلين ومنه ۔ الم الله ۔ بفتح الميم أو للجبر كقبل وبعد لأنهما لما حذف ما أضيفا اليه وبنيا صار لهما بذلك وهن فجبرا بأن بنيا على الضم لتخالف حركة بنائهما حركة اعرابهما أو للاتباع ثم وتارة يكون اتباعا لحركة ماقبل وتارة يكون لما بعد كمنذ ضمة الذال قبلها اتباعا لضمة الميم قبلها ونحو ۔ قل ادعو ۔ ضمت لام قل اتباعا لضمة العين بعدها أو ردا الى الاصل نحو مذ اليوم تحرك بالضم لان أصله منذ فرد الى أصله وتجنبا للبس كانت واضربن لخطاب المذكر حركا بالفتح لئلا يلتبس بخطاب المؤنث أو حملا على نظير كنحن حرك بالضم حملا على هم والواو أو ايثارا للتجانس نحو اسحار مسمى به اذا رخم فانه تحذف راؤه الاخيرة فيبقى آخر الكلمة راء ساكنة وبعد ألف ساكنة فتحرك بالفتح لمجانسة الألف والغالب فى نون من انها تفتح مع حرف التعريف وتكسر مع غيره نحو ۔ ومن الناس ۔ من الذين فرقوا دينهم ۔ من ابنك وقل عكسه أى الكسر مع حرف التعريف والفتح مع غيره وكذا حذفها مع حرف التعريف كقوله ۞ كأنهما ملآن لم يتغيرا ۞ أى

من الآن وقد جعل ابن مالك هذا قليلا وجعله ابن عصفور وغيره من الضرورات ونازعهما أبو حيان فقال انه حسن شائع لا قليل ولا ضرورة قال ولو تتبعنا دواوين العرب لاجتمع من ذلك شيء كثير فكيف يجعل قليلا أو ضرورة بل هو كثير ويجوز في سعة الكلام قال وطالما بنى النحويون الأحكام على بيت واحد أو بيتين فكيف لا يبنى جواز حذف نون من في هذه الحالة وقد جاء منه ما لا يحصى كثرة قال ثم لجوازه شرط وهو أن تكون اللام ظاهرة غير مدغمة فيما بعدها فلا تقول في من الظالم م الظالم ولا في من الليل م الليل قال ونظير ذلك حذف نون بنى فانهم لا يحذفونها الا اذا كان بعدها لام ظاهرة فيقولون في بنى الحارث بلحارث ولا يقولون في بنى النجار بلنجار قال ووقع في شعر المؤرج التغلبي حذف نون من عند لام التعريف المدغم في النون الا انه حين حذف النون أظهر لام التعريف قال ٭ المطعمين لدى الشتاء سدائفا ٭ ملنيب غراء ٭ انتهى والغالب في نون عن أنها تكسر مطلقا مع لام التعريف ومع غيره نحو رضى الله عن المؤمنين وعن ابنك وقد تضم مع اللام حكى الاخفش عن القوم قال أبو حيان وليس لها وجه من القياس والغالب في الواو المفتوح ما قبلها الضم ان كانت للجمع نحو اخشوا الناس والكسر ان لم تكن للجمع نحو لو استطعنا وقد ترد بالعكس فتكسر واو الجمع وتضم واو غيره وقد تفتح واو الجمع قرئ اشتروا الضلالة بالفتح

﴿ص﴾ الامالة هي ان تنحى جوازا بالألف نحو الياء لكونها بدلها في طرف أو آيلة اليها أو بدل عين ما يقال فيه فلت أو تلوها ياء أو قبلها ولو مفصولة بحرف أو حرفين ثانيهما هاء أو تلوها كسرة أو قبلها بحرف أو حرفين أولهما ساكن أو بينهما هاء

﴿ش﴾ المقصود بالامالة تناسب الصوت وذلك ان الألف والياء وان تقاربا في وصف قد تباينا من حيث ان الألف من حروف الحلق والياء من حروف الفم فقاربوا بينهما بان نحوا بالالف نحو الياء ولا يمكن ان ينحى بها نحو الياء حتى ينحى بالفتحة نحو الكسرة فيحصل بذلك التناسب ونظير ذلك اجتماع الصاد والدال واجتماع السين والدال فان كلا من الصاد والسين يشرب صوت حرف قريب من الدال وهو صوت الزاى لان الصاد مستعل مطبق مهموس رخو والدال بخلاف ذلك والسين مهموس فاشربا صوت الزاى لموافقته للدال في كونها مجهورة شديدة وانما فعلوا ذلك ليتقارب ما تباعد من الحروف ثم الامالة جائزة لا واجبة بالنظر الى لسان العرب لان العرب مختلفون في ذلك فمنهم من أمال وهم تميم واسد وقيس وعامة أهل نجد ومنهم من لم يمل الا في مواضع قليلة وهم أهل الحجاز وباب الامالة الاسم والفعل بخلاف الحرف فانه وان أميل منه شيء فهو قليل جدا بحيث لا ينقاس بل يقتصر فيه على مورد السماع وأسباب الامالة فيما ذكر أبو بكر بن السراج استخراجا من كتاب سيبويه ستة وهي كسرة تكون قبل الالف أو بعدها وياء قبلها وانقلاب الألف عن الياء وتشبيه ألف بالألف المنقلبة عن الياء وكسرة تعرض في بعض الأحوال وذلك سالم يمنع من ذلك مانع على ما تبين وشرح فيه قال أبو حيان وقد زاد سيبويه ثلاثة أسباب شاذة وهي شبه الالف بالألف المشبهة بالألف المنقلبة وفرق بين الاسم والحرف وكثرة الاستعمال اه فتقول اذا كانت الالف متطرفة منقلبة عن الياء واميلت نحو فتى ورمى وملهى ومرمى سواء كانت في اسم أو فعل وسواء كانت الفاء منقلبة عن ياء أصلية أم عن ياء منقلبة عن واو نحو ملهى وأعطى وكذا وان كان مآلها الى الياء فانها تمال مثاله ألف التأنيث المقصورة فانها تؤول الى الياء في حال التثنية والجمع باتفاق من العرب وقيده في التسهيل بقوله دون ممازجة زائدة احترازا من نحو قفا وطالان الفه تؤول الى الياء مع ياء الاضافة في لغة هذيل وتقر الفا في لغة غيرهم قال أبو حيان وهذه المسئلة أعنى اذا كانت الالف لا تؤول الى الياء الا بممازجة زائد فيها خلاف فالظاهر من مذهب سيبويه انه يسوى فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو

بين الاسم و بين الفعل ولا يفرق بينهما فى جواز الامالة قال سيبويه وقد يتركون الامالة فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو نحو قفا وعصا قال أرادوا أن يفصلوا بينها و بين بنات الياء وهو قليل وفرق النحويون الفارسى وغيره بين الاسماء والافعال فيطردون الامالة فى الفعل و يجعلونها شاذة فى الاسم قال وانما غر النحويين فى ذلك والله أعلم ما حكى من ان القراء السبعة اتفقت فيما كان على ثلاثة أحرف من الاسم وألفه منقلبة عن واو على الفتح والقراآت سنة متبعة وقد يتفقون على الجائز ولا يقدح اتفاقهم اذا سلم فى نقل سيبويه انتهى وكذا تمال الألف اذا كانت مبدلة من عين ما يقال فيه فلت قال أبو حيان وعبر بعضهم عن هذا السبب بالامالة لكسرة تعرض فى بعض الأحوال قال سيبويه ومما يميلون كل شئ كان من بنات الياء والواو مما هى فيه عين اذا كان أول فعلت مكسورا نحو الكسرة كما نحوا نحو الياء فيما كانت ألفه فى موضع الياء وهى لغة لبعض الحجاز اه وذلك نحو خاف وطاب و زاد وجاء فتقول خفت وطبت و زدت وجئت فتحذف العين اذا لحقت تاء الضمير و يصير اذ ذاك الى فلت واحترز من أن يصير الى فلت بضم الفاء نحو قلت فانه لا يمال قال ونحوه لانه لا ياء فيه ولا كسرة تعرض وكذا تمال الألف اذا كانت متقدمة على ياء تليها نحو بايع أو متأخرة عنها متصلة بها كالسيال لشجر والضياح للبن الممزوج قال أبو حيان والامالة فى تباع وكيال أقوى لأن الياء مضعفة أو منفصلة بحرف نحو شيبان والامالة اذا كانت الياء ساكنة أقوى منها اذا كانت متحركة نحو الحيوان لان الانخفاض فى الياء الساكنة أظهر لقربها من حروف المد أو منفصلة بحرفين ثانيهما هاء نحو تليها و رأيت يديها قال أبو حيان وأطلق صاحب التسهيل فى ذلك وكان ينبغى أن يقصد بأن لا يفصل بين الهاء والياء ضمة نحو تليهافانه لا يجوز الامالة لان الضمة فيها ارتفاع فى النطق والامالة فيها انخفاض فتدافعا قال وانما شرطه ان يكون ثانيهما هاء لخفائها فكأنه ليس بين الياء والألف الا حرف واحد قال واعلم ان الياء وان كانت من أقوى أسباب الامالة فانا لم نجدها سببا موجبا للمشى مما أمالت القراء الا فى نحو الخيرات وحيران فى قراءة ورش والا فى مذهب قتيبة وحده فان الامالة موجودة فى قراءته لذلك وكذا تمال الالف لكونها متقدمة على كسرة تليها نحو مساجد أو متأخرة عنها بحرف نحو عماد أو حرفين أولهما ساكن نحو شملال بخلاف ما اذا كانا متحركين نحو أكلت عنبا وما اذا تقدم ثلاثة أحرف فانه لا يجوز الامالة الا أن تكون أحدها الهاء نحو درهماك و يريد ان ينزعها لخفاء الهاء وشرطه ان لا يكون احدى الحركتين ضمة فلا يجوز امالة هو يضربها لحجز الضمة بين الكسرة والألف وحكم الكسرة فى وسط الاسم حكمها فى أوله فالاسوداد مثل عماد وكل ما كانت الكسرة أقرب الى الألف كانت الامالة أولى فكتاب أولى من جلباب وكلما كثرت الكسرات كانت الامالة أولى وقد انتهى أسباب الامالة وملخصها انها ترجع الى شيئين الياء والكسرة وقد اختلف فى أيهما أقوى فذهب ابن السراج الى ان الياء أقوى من الكسرة لانها حرف والكسرة بعضها وذهب الأكثرون الى ان الكسرة أقوى لانها تجلب الامالة ظاهرة ومقدرة وهو ظاهر كلام سيبويه واستدل له من جهة السماع بأن أهل الحجاز يميلون الألف للكسرة ولا يميلونها للياء ومن جهة المعنى بأن الاستثقال فى النطق بالكسرة أظهر منه فى النطق بالياء التى ليست مدة وان كانت مدة فالكسرة معها نحو ديماس فلا شك ان امالة مثل هذا أقوى من امالة سربال وانما الكلام فى الياء التى ليست معها كسرة

﴿ ص ﴾ و يغلب الياء والكسرة غير المنوى بين تأخر مستعل ولو بحرف أو حرفين لا ثلاثة وتقدمه غير مكسور أو ساكن إثره و راء مفتوحة أو مضمومة و يكف كسر الراء كل مانع ان لم يتباعد ولا يؤثر سبب فى كلمة أخرى و ربما أثر المانع منفصلا والكسر منوى باق فى موقوف ومدغم فان كان الادغام من كلمتين أثر على الصحيح

﴿ ش ﴾ يغلب الياء والكسرة الموجودتين لا المنويتين تأخر حرف من حروف الاستعلاء السبعة متصل بها نحو باخل أو منفصل بحرف نحو ناهض أو بحرفين نحو مناشيط فلا يمال شيء من ذلك في الأفصح ونقل سيبويه امالة نحو مناشيط عن قوم من العرب لتراخي حرف الاستعلاء قال وهي قليلة فان كان الفصل بثلاثة أحرف لم يغلب لتراخيه نحو يريد ان يضربها بسوط وبعض العرب غلب حرف الاستعلاء وان بعد وما صدرت به من الشيئين تبعت فيه التسهيل وقد تعقبه أبو حيان قائلا أما تمثيل حرف الاستعلاء بالمتأخر عن الألف التي من شأنها أن تمال لأجل الياء لولا ذلك الحرف فيقتضيه كلام المصنف قال وغلبته للكسرة واضح وأما غلبة الياء فلم نجد ذلك فيها لا في تأخر حرف الاستعلاء عن الألف ولا في تقدمه عليها انما يمنع مع الكسرة فقط قال وكذلك قوله الموجودتين لا المنويتين غلط لانه ليس لنا ياء منوية تمال الألف لأجلها لا متقدمة على الالف ولا متأخرة وانما الكسرة هي التي تكون موجودة ومنوية قال فذكر الياء هنا غلط وصوابه أن يقال تغلب الكسرة الموجودة لا المنوية ومثال ما الكسرة فيه منوية وبعد الالف حرف الاستعلاء هذا ماض في الوقف ومررت بماض قيل أصله ماضض فادغم انتهى وكذلك يغلب حرف الاستعلاء ان تقدم على الالف فلا تجوز الامالة نحو قاعد وغائم وصاعد وطائف وضامن وظالم الا أن يكون مكسورا نحو غلاب أو ساكنا بعد مكسور نحو مصباح فانه تجوز الامالة ومتى اتصلت بالالف راء مفتوحة أو مضمومة منعت الامالة قال أبو حيان سواء تقدمت نحو راشد وفراش أو تأخرت نحو هذا كافر وحمار ورأيت حمارا وبعض العرب يميل ولا يلتفت الى الراء فان كسرت الراء كفت المانع كقارب وغارم فان حرف الاستعلاء له لو لم تكن الراء المكسورة بعد الألف لمنع من الامالة لكن الراء المكسورة نزلت منزلة حرفين مكسورين فقويت في جانب الامالة حتى غلبت المستعلي وانما قويت هذه الالفات لانك تستعلي بلسانك ثم تنحدر وذلك سهل بخلاف قوي الموجب الزموه ولذلك لم يغلب الراء المكسورة حرف الاستعلاء اذا كان متأخرا عنها نحو فارق لان ذلك لو أميل اصعاد بعد انحدار وهو صعب فان كانت هذه الراء غير متصلة بالألف نحو أليس ذلك بقادر لم تغلب القاف لبعدها الا في لغة شاذة قال أبو حيان وفي قول التسهيل كفت المانع اختصار حسن وذلك ان المانع يشمل حرف الاستعلاء ويشمل الراء المفتوحة التي تنزلت منزلة حرف الاستعلاء فاذا اتصلت بالألف الراء المكسورة كفت ما يمنع من الامالة وهو حرف الاستعلاء نحو غارم والراء المفتوحة نحو قرارك لان الراء المفتوحة ليست في باب المنع بأقوى من حرف الاستعلاء اه فلذلك زدت في التصريح بقولي كل مانع وبعض العرب يجعل الراء المكسورة مانعة من الامالة كالمفتوحة والمضمومة ولا يؤثر سبب الامالة الا وهو بعض ما الألف بعضه فلو كان السبب من كلمة والالف من أخرى نحو هذا قاضي سابور ورأيت بدي سابور لم يجز امالة الف سابور لأن الياء والكسرة الموجبين للامالة من كلمة والالف من كلمة أخرى وكذلك لو قلت ﴿ ها ان ذي عذرة ﴾ لم تمل ألف ها لأجل كسرة همزة إن لان الف ها من كلمة والكسرة من كلمة أخرى قال أبو حيان ويستثنى من هذه مسئلة بينها وعندها ولن يضربها فان الهاء ألفها التي تمال من كلمة والسبب الذي هو الياء أو الكسرة من كلمة قال وقد مضى تعليل اغتفار ذلك في الهاء وكأنها مفقودة لخفائها قال وقد نصوا على أن الكسرة اذا كانت منفصلة من الكلمة التي فيها الألف فانها قد تمال الألف لها وان كانت أضعف من الكسرة التي تكون معها في الكلمة الواحدة قال سيبويه سمعناهم يقولون لزيد مال فأمالوا للكسرة وشبهوا بالكلمة الواحدة اه وقد يؤثر مانع الامالة وهو في كلمة أخرى غير الكلمة التي فيها الألف نحو يريد أن يضربها قبل فالألف من كلمة والمانع هو القاف من كلمة أخرى وربما أثرت الكسرة منوية في موقوف عليه أو مدغم نحو هذا حاد وهؤلاء حراج والاكثر في لسان العرب أن ما كانت الكسرة ذاهبة منه للادغام انه لا تمال ألفه قال أبو حيان وظاهر قول التسهيل في مدغم

يشمل ادغام ما كان فى كلمة نحو حادو ادغام ما كان فى كلمتين نحو . الابرار لفى نعيم . وقد حكى صاحب كتاب التفصيل خلافا فى امالة الالف التى قبل الراء المدغمة فى مثلها أو فى اللام نحو . مع الابرار ربنا . والنهار لآيات . فقال بعضهم يمنع الامالة فى ذلك لذهاب الجالب لها وهى الكسرة بالادغام وهذا مذهب ناشىء من النحويين البصريين وقال الاكثرون الامالة ثابتة فى ذلك مع الادغام كثبوتها مع غيره وذلك ان تسكين الحرف للادغام عارض بمنزلة تسكينه للوقف اذ هو بصدد أن لا يدغم ولا يوقف عليه والعارض لا يعتد به والى هذا ذهب أحمد بن يحيى قال أبو حيان وهو عندى الصحيح لان الامالة قد حكاها سيبويه فى نحو حاد وان كان الافصح أن لا تمال فاذا كان قد جاز ذلك فى مثل حادمع ان كسرته لا تظهر الا إن اضطر شاعر ففك فلأن يجوز مع هذا أولى لأن هذا الادغام ليس بواجب وهو زايل اذا وقفت ولاسيما إذا قلنا بان المدغم فى شىء يشار الى حركته اشارة لطيفة فكأن الحركة إذ ذاك موجودة لكنها ضعفت

﴿ ص ﴾ وأميل بلا سبب للمجاورة والفواصل قيل وكثرة الاستعمال

﴿ ش ﴾ من أسباب الامالة فيما عرى من الاسباب الستة السابقة مجاورة الممال قال سيبويه قالوا رأيت عمادا فأمالوا للامالة كما أمالوا للكسرة وقالوا معزانا فى قول من قال عمادا فأمالوهما جميعا وذا قياس انتهى قال أبو حيان وقد قرأ القراء بالامالة للامالة فى عدة كلم من ذلك صاد النصارى وتاء اليتامى وسين أسارى وكسالى وكاف سكارى امالها بعض القراء لامالة ما بعدها قال وقولنا مجاورة الممال يشمل ما أميل لتقدم الامالة عليه وما أميل لتأخر الامالة عنه ومن أسبابها مراعاة الفواصل كامالة . والضحى والليل اذا سجى . لمراعاة قلى وما بعده من رؤس الآى وعد قوم منهم صاحب البديع والمهابادى من أسباب الامالة كثرة الاستعمال كامالة الاعلام نحو الحجاج والعجاج اسم الراجز مرفوعا ومنصوبا قال أبو حيان كثرة الاستعمال من الأسباب الشاذة التى أميلت الألف لأجلها

﴿ ص ﴾ والفتحة قبل راء مكسورة أو هاء تأنيث لا سكت على الصحيح

﴿ ش ﴾ أميل من الفتحات نوعان أحدهما ما تلته راء مكسورة قال أبو حيان وهذه الامالة مطردة ولها شرطان أحدهما ان لا تكون الراء المكسورة تلى فتحة فى غير ياء أو يكون بينهما حرف ساكن غير الياء نحو من عمرو وخبط رياح أو مكسور نحو ياسر وسواء كانت الفتحة فى حرف لاستعلاء نحو من البقر أم فى راء نحو شرر أم فى غيرهما نحو من الكبرام كانت الراء والفتحة فى كلمة كما مثلنا أم فى كلمتين نحو رأيت خبط رياح الا ان المتصلة أقوى فى ايجاد الامالة من المنفصلة فهى فى من البقر أقوى منها فى خبط رياح فان كانت الفتحة فى ياء نحو من الغير أو الساكن الفاصل بين الفتحة والراء نحو تغير امتنعت الامالة فيه الشرط الثانى ان لا يكون بعد الراء المكسورة حرف استعلاء فانه لا تجوز الامالة وذلك نحو الشرق والصرط النوع الثانى ما يليه هاء تأنيث موقوف عليها قال أبو حيان سبب الامالة لهاء التأنيث من الأسباب الشاذة وهو انها أشبهت بالالف المشبهة بالالف المنقلبة قال سيبويه سمعت العرب يقولون ضربت ضربه وأخذت أخذه شبهت الهاء بالالف فأمال ما قبلها كما يميل قبل الالف قال أبو حيان ولم يبين سيبويه بأى ألف شبهت والظاهر انها شبهت بألف التأنيث لاشتراكهما فى معنى التأنيث قال وكل هاء تأنيث فان الامالة جائزة فى الفتحة التى قبلها ولا تمال الألف قبلها نحو الحياة والنجاة والزكاة الا إن كان فيها ما يوجب الامالة نحو امالة مرضاة وتقاة وسواء كانت هذه الهاء للمبالغة نحو علامة ونسابة أم لا لأنها كلها تاء تأنيث فان كانت الهاء للسكت نحو ماهيه فذهب ثعلب وابن الانبارى الى جواز ذلك وقد قرأ به أبو مزاحم الخاقانى فى قراءة الكسائى قال أبو الحسن بن الباذش ووجه امالة ذلك الشبه اللفظى الذى بينها وبين هاء التأنيث اه

﴿ص﴾ ولا يمال مبني الاصل غير ها ونا وذا ومتى وأنا ولا حرف غير مسمى به إلا بلى ولا في إما لا قيل والجواب قال قوم وحتى والفراء ولكن وغير ما مر مسموع أو غير فصيح

﴿ش﴾ لا يمال من الاسماء الا المتمكن وأميل من غير المتمكن أي من المبني الاصلي ها ونا تصوصهما ونظر اليها وهي بنا ونظر الينا وذا إسم الاشارة سمع ذا قائم بالامالة وامالته شاذة ووجه امالته ان ألفه ياء وانه قد تصرف فيه بالتصغير وان كان التصغير لا يدخل نظائره فتصرف فيه بالامالة وأمالت العرب متى في كلا حالتيها من الاستفهام والشرط وكذلك أنى وامالة ألفها انما هي لشبهها بالالف المشبهة بالالف المنقلبة واختلف في وزنها فقيل فعلى واليه ذهب الاهوازي واختاره ابن مجاهد وجوز أن يكون أفعل واختاره أبو الحسن بن الباذش لان زيادة الهمزة أولا عند سيبويه أكثر من زيادة الألف آخرا وخرج بمبني الأصل ما عرض بناؤه كالمنادى نحو يا فتى ويا حبلى فان امالته مطردة وامالة الفعل الماضي مطردة وان كان مبني الأصل وأما الحروف فلم يمل منها الا بلى لانها تنوب عن الجملة في الجواب فصار لها بذلك مزية على غيرها ولا في إما لا لانها موضوعة موضع الجملة من الفعل والفاعل لان المعنى ان لم تفعل كذا فافعل كذا ولو أفردت من إما لما صحت امالة ألف لا وحكى ابن جني عن قطرب امالة لا في الجواب لكونها مستقلة في الجواب كالاسم قال الخضراوي والأحسن أن يقال كالفعل لانها استقلت لنيابتها عن الفعل قال أبو حيان وحكى صاحب الغنية وهو أبو يعقوب يوسف بن الحسن الاستراباذي في هذا الكتاب عن أبي بكر بن مقسم ان بعض أهل نجد وأكثر أهل اليمن يميلون ألف حتى لان الامالة غالبة على ألسنتهم في أكثر الكلام وعامة العرب والقراء على فتحها قال أبو يعقوب وقد روى امالتها عن حمزة والكسائي امالة لطيفة وذهب سيبويه وأبو بكر بن الانباري والمهاباذي وغيرهم الى منع امالة حتى قال أبو حيان وهم محجوجون بنقل ابن مقسم قال ابن الانباري وانما كتبت بالياء وان كانت لا تمال فرقا بين دخولها على الظاهر والمكني فلزم فيها الألف مع المكني حين قالوا حتاي وحتاك وحتاه وانصرف الى الياء مع الظاهر حين قالوا حتى زيد انتهى قال أبو حيان واختلف أيضا في امالة لكن فذهب الى جواز ذلك الفراء تشبيها لالفها بألف فاعل والصحيح انه لا تجوز الامالة لانها لم تسمع فيها والأصل في الادوات أن لا تمال وما أميل منها فان ذلك فيها على طريقة الشذوذ فلا يتعدى مورد السماع وما سمي به من الحروف دخلته الامالة لخروجه عن حيز الحرفية الى حيز الاسماء كقولهم في حروف المعجم باء تاء ثاء ياء وكذا أوائل السور التي آخرها ألف كالراء فان لم يكن كصاد وقاف فلا خلاف في فتحها قال أبو حيان وقد حكوا إمالة ألف يا في النداء ووجه ذلك انها عاملة في المنادى في قول ونائبة عن العامل في قول فصار لها بذلك مزية على غيرها من الحروف وشبهت أيضا بما أميل من كلم المعجم نحو امالتهم ألف باء وتاء وراء وغير ما تقدم تقريره في الباب شاذ مسموع أو لغة ضعيفة لقوم من العرب لم يوثق بفصاحتهم وقد تقدم في الشرح الاشارة الى بعض ذلك

﴿ص﴾ الوقف اذا وقف على ساكن لم يغير الا المهمل خطا فيحذف الا التنوين في غير الهاء فالافصح ابداله في الفتح ألفا وحذفه في غيره وفي المقصور المنون ثالثها الاصح كالصحيح والمنقوص غير المنصوب ان حذف فاؤه أو عينه فبالياء حتما والا فالافصح ان نون الحذف والا فالاثبات خلافا ليونس في المنادى وياء المتكلم الساكنة وصلا والمحذوفة والياء والواو المتحركان كالصحيح والساكنان لا يحذفان اختيارا خلافا للفراء وكذا ألف المقصور وضمير الغائبة وفاقا لابي حيان ويجوز ابدال ألف المبني همزة واقرارها ولحوق الهاء وابدال الالف مطلقا همزة أو ياء أو واوا لغة والمختار وفاقا للمبرد والمازني وابن عصفور وخلافا للجمهور الوقف على اذن بالنون وفي كائن خلف وترد نون لدن ومنعه الفراء

﴿ ش ﴾ اذا كان آخر الموقوف عليه مما كان ثابت بحاله فى الوقف كحاله فى الدرج وذلك نحو لم ومن والذى ولم يقم ولم يقوما وسواء كان مبنيا أم معربا الا أن يكون آخر الموقوف عليه حرفا أهمل فى الخط أى لم تجعل له صورة فى الخط فصار يلفظ به ولا يصور له شكل وهو التنوين ونون اذن على مذهب من يرى كتبها بالالف ونون التوكيد بعد فتحة أو ألف فانه يحذف الا التنوين مفتوح معرب أو مبنى غير مؤنث بالهاء فانه يبدل الفا فى الاعراب فى لسان العرب نحو رأيت زيدا و ويها و ايها فان كان مؤنثا بالهاء نحو رأيت قائمة فانك لا تبدل من التنوين فيه ألفا هذا أيضا على الاعرف من لسان العرب وهم الذى يقفون بابدال التاء هاء وأما من يقف بالتاء وهم بعض العرب فانه يبدل من التنوين فى هذا النوع الفا فيقولون رأيت قائمتا قال

اذا اعتزلت من مقام العزيز ❊ زفيا حسن شملتها شملتا

وخرج بالمؤنث بالهاء المؤنث بالتاء نحو بنت وأخت فانه يبدل فيه التنوين الفا كغير المؤنث نحو رأيت بنتا واختا ولغة ربيعة حذف التنوين من المنصوب ولا يبدلون منه ألفا فيقولون رأيت زيد حملا له على المرفوع والمجرور ليجرى الباب مجرى واحدا قال

الاحبذا غنم وحسن حديثها   لقد تركت قلبى بها هائما دنف

ووجه الحذف فى الرفع والجر استثقال الابدال فيها ولغة ازد الشرى الابدال فى الأحوال الثلاثة حكى أبو الخطاب عنهم أنهم يبدلون فى الرفع والنصب والجر حرفا يناسب الحركة أى واوا والفا أو ياء وكأن البيان عندهم أولى وان لزم الثقل ومذهب سيبويه فيما نقل أكثر النحويين ان المقصور المنون كالصحيح فيما ذكر من ان أشهر اللغات فيه حذف التنوين من المضموم والمكسور وابداله ألفا من المفتوح نحو قام فتى ومررت بفتى ورأيت فتى فان العرب مجمعون على الوقوف بالألف فى حالة الضم والكسر هى الألف التى كانت فى آخر الكلمة وحذفت لالتقائها ساكنة مع التنوين لأنه لما حذف التنوين عادت الالف اذ قد زال موجب الحذف وأما فى المفتوح فانها بدل من التنوين وبهذا المذهب قال أبو على فى آخر قوليه والجمهور وابن مالك فى التسهيل وذهب المازنى الى ابدال الالف من تنوينه مطلقا رفعا وجرا ونصبا قال لأن التنوين فى الاحوال كلها قبله فتحة فأشبه التنوين فى رأيت زيدا لأنهم انما وقفوا على رأيت زيدا بالابدال الفا لأن الالف لا ثقل فيها بخلاف الواو والياء وهذه العلة موجودة فى المقصور المنون وبهذا المذهب قال الاخفش والفراء وأبو على أولا وذهب أبو عمرو والكسائى الى عدم الابدال فيه مطلقا وذلك أنه يحذف التنوين رفعا وجرا ونصبا فتعود الالف فى الاحوال كلها وهذا المذهب قاله ابن كيسان والسيرافى وابن برهان وابن مالك فى الكافية وشرحها وعزاه مكى بن أبى طالب الى الكوفيين وعزاه أبو جعفر بن الباذش فى الاقناع الى مذهب سيبويه والخليل وقال أبو حيان انه الارجح وأما المنقوص فان حذف فاؤه كيف علما وشبهه وفى يفى أو عينه كمراسم فاعل من أرى يرى علما فانه يوقف عليه برد الياء حتما فى الأحوال كلها إذ لو وقف عليه بدونها لزم الاخلال بالكلمة إذ لم يبق فيها الا حرف واحد وان لم يحذف منه فاء ولا عين فان كان منصوبا ثبتت فى الياء فى الوقف وأبدل من التنوين ألف نحو رأيت القاضى ورأيت قاضيا وان كان مرفوعا أو مجرورا فالافصح إن كان منونا حذف يائه نحو هذا قاض ومررت بقاض وان كان غير منون إثبات يائه وتحت ذلك صور أن يكون معرفا باللام نحو جاء القاضى ومررت بالقاضى أو بالاضافة نحو جاء قاضى مكة وقاضى المدينة أو غير منصرف نحو هؤلاء جوارى أو منادى نحو ياقاضى والاختيار اثبات الياء فى الوقف على المنادى هو مذهب الخليل ومذهب يونس اختيار حذفها نحو ياقاض قال سيبويه وهو أقوى لأن النداء محل حذف ألا تراهم رخموا فيه الاسماء ومقابل الافصح فى المنون لغة قوم

يثبتون الياء فيه نحو هذا قاضي وغازي وبها قرأ ابن كثير وورش في أحرف ومقابله في المعرف باللام لغة قوم يحذفون الياء منه وعلى هذه اللغة قوله تعالى . الكبير المتعال . ويوم التناد . وهي جارية في المضاف الملاقي لساكن نحو قاضي المدينة اذا وقف عليه وزالت الاضافة وحكم ياء المتكلم الساكنة وصلا والمحذوفة وحكم الياء والواو المتحركتين حكم الصحيح فيوقف على الاولى بالسكون كما هي في الدرج نحو جاء غلامي ورأيت غلامي ومررت بغلامي وعلى الثانية بابقاء حذفها كما هما في الوصل نحو يا قوم وعلى الآخرين بحذف الحركة نحو لن يرمي ولن يغزو واما ياء المتكلم المتحركة فانه يجوز الوقف عليها بالسكون ويجوز الهاء مع التحريك فتقول في قام غلامي قام غلامي وقام غلاميه وأما الياء والواو الساكنتان فيوقف عليهما بالسكون كما هما في الوصل نحو يرمي ويدعو ولا يحذفان الا في فاصلة أو قافية كقوله تعالى . والليل اذا يسر . وقول الشاعر

وأراك تفري ما خلقت * وبعض القوم يخلق ثم لا يفر

وأجاز الفراء الحذف في سعة الكلام لكثرة ما ورد من ذلك ومنه . ذلك ما كنا نبغ . قال أبو حيان ولا خلاف ان المقصور لا تحذف ألفه الا في ضرورة كقوله * رهط ابن مرجوم ورهط ابن المعل * يريد ابن المعلى وأما ألف ضمير الغائبة فذكر ابن مالك انه قد يحذف منقولا فتحه اختيارا كقوله * والكرامة ذات اكرمكم الله به * يريد بها فحذف الالف وسكن الهاء ونقل حركتها الى الباء ولذلك فتحها قال أبو حيان وظاهر كلامه قياس ذلك لانه قال اختيارا فعلى ما ذكر يجوز أن يقف على منها وعنها وفيها منه وعنه وفيه قال وانما روي منه فيما علمناه هذا الحرف الواحد على جهة الندور لبعض العرب وينبغي في اثبات ذلك الى كثرة توجب القياس قال وكل مبني آخره ألف نحو هاولى وهنا يجوز فيه ثلاثة أوجه ابقاؤها ألفا كما في الوصل وإبدالها همزة والحاق هاء السكت بعدها سمع هو أحرى بها بالهمزة وأما قلب الألف هاء كقوله * من ها هنا ومن هنه * فشاذ الا في الاسم المندوب فانه يتعين فيه الوجه الثالث وهو الحاق الهاء نحو يا زيداه ولا يوقف عليه بالالف فقط ولا تبدل ألفه همزة ولحوق هذه الهاء خاص بالمبني فلا يقال موساه ولا عيساه حذرا من التباسه بالمضاف اليه وربما قلبت الالف الموقوف عليها همزة أو ياء أو واوا نحو هذه أفعا أو أفعى أو أفعو في هذه أفعى وهذه عصا أو عصي أو عصو في عصا الأولى والأخيرة لغة بعض طيء والثانية لغة فزارة ونص سيبويه على ان هذه اللغات الثلاث في كل ألف في آخر اسم سواء كانت أصلية أو غير أصلية وحكى الخليل ان بعضهم يقول رأيت رجلأ فيهمز لأنها ألف في آخر الاسم واختلف في الوقف على اذن فمذهب أبي علي والجمهور ابدال نونها في الوقف ألفا وذهبت طائفة الى انه يوقف عليها بالنون قال أبو حيان وأما عن ولن وأن ونحوها فانها يوقف عليها بالنون اذا اضطر الى ذلك لانها حروف لا يحسن الوقف عليها بخلاف اذن فانها يحسن الوقف عليها والفصل قال وأما النون الخفيفة فلا خلاف انه يوقف عليها بابدال نونها الفا اذا انفتح ما قبلها قال واختلف في كائن قال واذا حذف من الفعل حرف صحيح لكثرة الاستعمال وذلك المضارع من كان نحو لم يك ثم وقف عليه فنص بعض أصحابنا انه لا يكون فيه الوقف على الكاف ولا يجري مجرى ما أدر في الوقوف على الراء لان نون لم يك لم تحذف عند التقاء الساكنين بل تحرك فيه بخلاف ياء ما أدري فانها تحذف عند التقاء الساكنين فلما خالفه في الوصل في هذا خالفه في الوقف ولأنه لو وقف عليه بالسكون لكان اخلالا بالكلمة فصار بمنزلة يا مر قال وظاهره انه ترد النون المحذوفة كما ترد الياء في مر وأما القراء فانهم يقفون على الكاف ولا يردون المحذوف قال وعلامة الجزم في لم يك حذف الحركة التي كانت على النون المحذوفة لكثرة الاستعمال وصرح أبو علي في العسكريات بانه حذفت الحركة للجزم ثم كثر استعمالهم له فحذفوا النون للجزم كما تحذف حروف العلة للجزم لأنها تشبهها في أمور معلومة

فهو جزم بعد جزم حذف بتدريج وتظيرلم يك لم يكن انتهى

﴿ص﴾ مسئلة يوقف على حركة غير التاء بالسكون والروم مطلقا وقيل لاروم فى الفتح والاشمام فى الضم والتضعيف ان لم يكن همزة أولينا أوتالى سكون أومنصوبا منونا ونقل حركته لساكن قبله ان قبلها ولم يوجب عدم النظير مالم يكن همزة ولا ينقل من غيرها الفتح فى الاصح ثم يحذف و يوقف على المنقول اليه ثابتاله مامر فى الافصح والمنقول حركة الآخر وقيل مثلها لالتقاء الساكنين وقيل للدلالة على الاعراب وقيل لهما

﴿ش﴾ اذا كان آخر الموقوف عليه متحركا غير تاء التأنيث جاز فى الوقف عليه أمور أحدها السكون وهو الاصل فى الوقف على المتحرك وذكروا انه لما كان الاصل شيئين أحدهما ان الحرف الموقوف عليه مضاد للحرف المبتدأ به لان الوقف هو الانتهاء والانتهاء مضاد للابتداء فينبغى ان تكون صفته مضادة لصفته والابتداء لا يكون الا بمتحرك فيكون هذا ساكنا والآخر أن الوقف موضع استراحة لانه موضع يضعف فيه الصوت فاختاروا للحرف الموقوف عليه أخف الاحوال وهو السكون وجعلوا علامته فى الخط خاء فوق الحرف وصورتها هكذا خ الثانى الروم وهو إخفاء الصوت بالحركة هكذا شرحه ابن مالك وقال بعضهم هو ضعف الصوت بالحركة من غير سكون فتكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون وتكون فى الحركات كلها فى المرفوع منونا كان أوغير منون وهو بجزء من الضمة وفى المنصوب غير المنون وفى المفتوح وفى المجرور بالكسرة وبالفتحة وفى المكسور وهو بجزء من الكسرة ويحتاج فى المنصوب والمفتوح الى رياضة لخفة الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة ولذلك لم يجزه القراء فى الفتحة وأما النحويون فذهب الجمهور جوازه فى الفتحة قال الاستاذ أبو الحسن على بن أحمد بن خلف الانصارى عرف بابن الباذش زعم أبو حاتم ان الروم لا يكون فى المنصوب لخفته والناس على خلافه لان الروم لا يرفع حكمه لحكم السكون لما فيه من جرى بعض الحركة فى الوقف فلا يمتنع ان يكون الفتح كغيره اه وأما المنصوب المنون فمن وقف عليه من العرب دون تعويض فانه يقف بالاسكان والروم الثالث الاشمام وهو الاشارة الى الحركة دون صوت فهو لا يدرك الابالرؤية وليس للسمع فيه حظ ولذلك لا يدركه الاعمى ويدركه بالتعلم بان يضم شفتيه اذا وقف على الحرف قال أبو الحسن الحصرى فى قصيدته

يرى روم ناو العمى تسمع صوته ❊ واشمامنا مثل الاشارة بالشعر

وذكر النحويون ان الاشمام مختص بالضمة سواء كانت اعرابا أم بناء قالوا ولا يكون فى المنصوب والمجرور لأن الفتحة من الحلق والكسرة من وسط الفم ولا تمكن الاشارة لموضعهما فلا اشمام فى النصب والجر لأنه لا آلة له بخلاف الروم لأنه عمل اللسان فيلفظ بهما لفظا خفيفا ويسمع قال أبو حيان وقولهم فى الروم انه عمل اللسان لا يتم الا فى الحروف اللسانية وهى التى يكون للسان عمل فى حركاتها ألا ترى ان الحروف الحلقية والشفهية لا عمل للسان فيها ومع ذلك فيجوز فيها الروم وانما لم يكن الاشمام فى الفتحة والكسرة لان الاشارة اليهما فيها تشويه لهيئة الشفة انتهى الرابع التضعيف ويقال فيه التثقيل بان تجيء بحرف ساكن من جنس الحرف الموقوف عليه فيجتمع ساكنان فيحرك الثانى ويدغم فيه الاول وقال بعضهم التضعيف تشديد الحرفين فى الوقف نحو هذا جعفر وقام الرجل ولا يجوز ذلك فى الهمز نحو بناء لان العرب تتنكب ادغام الهمزة فى الهمزة الا اذا كانت عينا نحو سآل ولآل ولا فى حرف لين نحو نق يسرو وفى تالى ساكن نحو عمرو و بكر و يوم و بين ولا فى منصوب منون لانه يوقف عليه فى أشهر اللغات بابدال ألف من تنوينه ولا تضعيف فى الالف قال أبو حيان ولم يؤثر الوقوف بالتضعيف عن أحد من القراء الا مارواه عصمة بن عروة عن عاصم انه وقف على قوله تعالى

• مستطر • في سورة القمر بتشديد الراء وذلك بخلاف الاسكان والروم والاشمام فان ذلك مروى عنهم
الخامس النقل بأن تنقل حركة الحرف الموقوف عليه الى الحرف الساكن قبله نحو قام عمر و بضم الميم ومررت ببكر بكسر الكاف • قال أنا ابن ماوى اذا جد النقر • وقال

أرتني حجلا على ساقها • فهش الفؤاد لذاك الحجل

وقال

عجبت والدهر كثير عجبه • من عنزى سبني لم أضربه

قال أبو حيان ولم يؤثر الوقوف بالنقل عن أحد من القراء الا شيئا روى عن أبي عمرو وأنه قرأ • وتواصوا بالصبر • بكسر الباء وقرأ سلام من السدى (١) والعصر بكسر الصاد قال والظاهر من كلام ابن مالك ان الحركة التي كانت على الحرف الموقوف عليه هي بعينها التي نقلت الى الساكن قبل الحرف وبه قال بعض النحويين قال نقلوا لئلا تذهب حركة الاعراب بالجملة وقال أبو على هذه الحركة لالتقاء الساكنين واستدل على ذلك بأنهم لم ينقلوا في زيد وعون لان الياء والواو احتملتا ذلك كما احتملتا ان يدغم ما بعدهما في نحو ثوب بكر قال أبو حيان وينفصل عن هذا بما يلزم من استثقال الحركة في العلة قال وقال أبو على أيضا وليس بتحريك لالتقاء الساكنين محضا الا ترى أنه يدل على الحركة المحذوفة من الثاني فدل هذا على ان النقل جمع بين التخلص من التقاء الساكنين وبين الدلالة على حركة الاعراب وقال المبرد والسيرافي هذا النقل للدلالة على الحركة المحذوفة كما راموا الحرف واشموه للدلالة واحتجا بأن الوقف يحتمل فيه الجمع بين ساكنين ولا يتعذر فانما نقلوا لبيان حركة الموقوف عليه ثم ان النقل لا يكون الا الى ساكن فان كان ماقبل الحرف الآخر متحركا فلا يجوز النقل فلا يقال مررت بالرجل بكسر الجيم نقلا لحركة اللام اليها لانها مشغولة بحركتها ولان النقل انما كان فرارا من التقاء الساكنين وهو مفقود في الذي تحرك ماقبله ولغة لخم النقل الى المتحرك قال

من يأتمر للحزم فيما قصده • تحمد مساعيه ويعلم رشده

وشرط الساكن أن يكون صحيحا ان كان حرف علة كدار وعون وبين لم يجز النقل اليه لاستثقال الحركة على حرف العلة ان لا يكون مضاعفا نحو العقل فلا يقال انتفعت بالملل لان ذلك مفض الى فك المدغم وقد اغتفروا على ادغامه فلا يفك مثل هذا الا في ضرورة الشعر وشرط المنقول منه أن يكون حرفا صحيحا فلا ينقل من غزو لانه يؤدى الى كون الآخر واو اقبلها ضمة في المرفوع وذلك مرفوض والى القلب والتغيير في المخفوض وشرط النقل أن لا يؤدى الى عدم النظير فلا يجوز في انتفعت بيسر لانه يصير على وزن فعل وهو مفقود في الأسماء ولا في هذا بشر لانه يصير على وزن فعل وهو مفقود في الكلام بل يتبع فيقال بيسر وهذا بشر ويستثنى من هذا الشرط المهموز فانه يجوز النقل فيه وان أدى الى عدم النظير ويغتفر فيه ذلك لان الضرورة فيه أخف من الهمز الساكن ماقبله فيقال هذا الردء ومررت بالبطء وشرط الحركة المنقولة ان لا تكون فتحة فلا يقال قرأت العلم بالنقل بل العلم بالاتباع وذكروا في امتناع النقل من الفتحة الى الساكن قبلها وجهين أحدهما انهم لو نقلوا في الوقف وسكنوا في الوصل كانوا كأنهم سكنوا فعل ولا يجوز تسكينه بخلاف المضموم والمكسور قال أبو حيان وهذا ضعيف لان فيه مراعاة الحالة العارضة وهي النقل في الوقف فصار الوقف كأنه أصل اذ خافوا أن يكون في ذلك فعل اذا وصلوا والوصل هو الاصل وهو السكون والثاني ان المنصوب ان كان منونا فيبدل من تنوينه ألف فلا يمكن النقل لأن ماقبل الألف تلزمه الفتحة وذلك بخلاف المرفوع والمجرور وان كان فيه الألف واللام فهو في حكم المنون لانها بدل منه ولأن الالف واللام لاتلزم فكان التنوين موجودا قال أبو

(١) كذا بالاصل وفي أكثر النسخ مكانها بياض فليحرر

حيان وهذا ضعيف لأن هذه العلة ليست شاملة ألا ترى ان من الاسماء المفتوحة الساكن ماقبلها مالا يكون منونا ولا فيه ألف ولام وذلك نحو جمل ودعد وهند اذا منعن الصرف ونحو حضجر اسم امرأة فلا مانع يمنع هذا النوع من النقل فى النصب لارتفاع تلك العلة المانعة ويستثنى من هذا الشرط أيضا المهموز فانه يجوز فيه نقل حركة الهمزة اذا كانت فتحة الى الساكن الصحيح قبلها فيقال رأيت الردء والخبء واغتفر فيه ذلك كما اغتفر فيه الاداء الى عدم النظير بل هذا أولى وخالف الكوفيون فى هذا الشرط فأجازوا نقل الفتحة الى الساكن قبلها مطلقا وان لم يكن مهموزا فيقولون رأيت البكر فى رأيت البكر ووافقهم الجرمى قياسا منه لاسماعا قال أبو حيان ولم يؤثر ذلك عن أحد من القراء وفى الافصاح قد اتسعت القراآت وكثر فيها الشاذ ولم يسمع فيها هذا الوقف وانما جاء فى الشعر واذا نقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون واقفين على حامل حركتها كما يوقف عليه مبتدأ بها فيقال هذا الرد ورأيت الرد ومررت بالرد فيصير الساكن الذى يحرك آخر الكلمة فيجرى عليه ما جرى على الصحيح اذا وقف عليه فى الوجوه الستة الاسكان والروم والاشمام والابدال حيث يكون والتضعيف وحذفوها فى الآخر وألقوا حركتها على ماقبلها كما حذفوها اذا كانت حشوا نحو أرؤس فقالوا ارس وكان الحذف فيها أولى لأن الأواخر هى محل التغيير واما غير الحجازيين فانهم يثبتون الهمزة بعد النقل ساكنة فيقولون هذا الردء ورأيت الردء ومررت بالردء أو مبدلة بمجانس حركة ماقبلها نقلا نحو هذا البطو والخبو والردو ورأيت البطا والخبا والردا ومررت بالبطى والخبى والردى أو متبعا نحو هذا البطوو ورأيت البطوو ومررت بالبطوو هذا الحبا ورأيت الحبا ومررت بالحبا وهذا الردى ورأيت الردى ومررت بالردى

﴿ ص ﴾ والأفصح ابدال التاء فى الاسم تلو حركة هاء وسلامتها فى جمع التصحيح وشبهه وفى هيهات ولات وجهان والأحسن وفاقا لأبى حيان سلامة ربت وثمت ولعلت

﴿ ش ﴾ اذا كان آخر الموقوف عليه تاء تأنيث فى اسم فالأفصح ابدالها فى الوقف هاء ان تحرك ماقبلها لفظا كفاطمة وقائمة وطلحة وغلمة أو تقديرا كالحياة والقناة فان أصل هذه الألف حرف علة متحرك انقلبت عنه واحترز بهذا الشرط من نحو بنت وأخت فان تاءهما للتأنيث لكن لم يتحرك ماقبلها لفظا ولا تقديرا فيوقف عليها بالتاء لا بالهاء وخرج بقولنا فى اسم التاء التى تكون فى الفعل نحو قامت وقعدت وبقولنا تاء تأنيث تاء التابوت والفرات فان مشهور اللغة الوقف عليهما بالتاء وان كان بعض العرب وقف عليهما بالهاء وبعض العرب لا يبدل وان اجتمعت الشروط قال بعضهم يا أهل سورة البقرت فقال مجيب لا أحفظ فيها ولا آيت وقال الراجز

الله نجاك بكفى مسلمت * من بعد ماو بعد ماو بعدمت

كانت نفوس القوم عند الغلصمت * وكادت الحرة أن تدعى أمت

قال أبو حيان وعلى هذه اللغة كتب فى المصحف ألفاظ بالتاء نحو قوله تعالى . ان شجرت الزقوم طعام الأثيم . أهم يقسمون رحمت ربك . وسواء على اللغة الفصحى كانت التاء فى مفرد أو جمع تكسير كما مثل اما جمع التصحيح والمحمول عليه كالهندات والبنات والأخوات وأولات فالأفصح الوقف عليه بالتاء ويجوز ابدالها هاء سمع دفن البناه من المكرماه وكيف الاخوه والأخواه قال أبو حيان وكان القياس أن يكون الوقف بالهاء لانها التى للتأنيث لكنهم أرادوا التفرقة بينها وبين ماتكون فيه للواحد كالسعلاة وعلقاة لان التاء فى المفرد بمنزلة شئ ضم الى شئ والتاء فى الجمع قريبة من تاء الالحاق نحو تاء عفريت لانها صارت مع التأنيث تدل على الجمع كالواو والنون فى زيدين فصحت لذلك وفى الافصاح ماحكاه الفراء وقطرب من الوقف عليها بالهاء شاذ لا يقاس عليه وفى كتاب اللوائح لأبى الفضل الرازى ان الوقف عليها بالهاء لغة طيء وفى هيهات وجهان اقرار التاء وابدالها هاء وقد وقف

عليها بالوجهين في السبعة وعلى لات ويا أبت قال أبو حيان وأما ثمت وربت ولعلت فالقياس على لات سائغ فيوقف عليهن بالتاء والهاء قال وقد ذهب الى ذلك في ربت ابن مالك قال والأحسن عندي الوقف عليهن بالتاء كالوصل

﴿ص﴾ ويوقف بهاء السكت وجوبا على فعل حذف آخره مع فائه أو عينه وما الاستفهامية ان جرت باسم والا فاختيارا ويجوز في حركة لا تشبه الاعرابية لا مبني للنداء أو قطع عن الاضافة أو اسم لا وكذا الماضي في الأصح وثالثها تلحق اللازم

﴿ش﴾ مما يختص به الوقف زيادة هاء السكت فيوقف بها على الفعل المعتل الآخر في الجزم أو في الوقف فان كان محذوف الفاء نحو لا تق زيدا وق عمرا أو محذوف العين نحو لا تر زيدا أو ر بكرا او وقف عليه وجب الحاق الهاء لانه بقي على حرف واحد كما وجب رد الياء في نحو مر ونحوه وانما لم ترد هنا اللام المحذوفة لان الموجب لحذفها قائم موجود وهو الجزم أو الوقف بخلاف مر فان الموجب لحذف لامه قد زال في الوقف فلذلك كان الحرف اللاحق في ق ونحوه الهاء وكان لزومها في الوقف عوضا من المحذوف الذي هو الفاء والعين لا اللام وان كان غير محذوف الفاء ولا العين فيختار الحاق الهاء نحو ارمه واغزه ولا ترمه ولا تغزه ويجوز تركها وانما كان الأكثر والاختيار الحاق الهاء في هذا النوع لان الكلمة قد لحقها الاعتلال بحذف آخرها فكرهوا ان يجمعوا عليها حذف لامها وحذف الحركة ووجه اللغة الأخرى ان الكلمة قويت بالاعتماد على كونها على أكثر من حرف فشبهت بما لم يحذف منه شيء والمدغم في ذلك كغيره نحو لم يضل الأكثر فيه لم يضله وما الاستفهامية ان جرت باسم نحو مجيء م جئت وجب عند الوقف الحاقها الهاء فيقال مجيء مه وان جرت بحرف نحو لم تفعل وعم تسأل فالأحسن الحاقها الهاء فيقال لمه وعمه ويجوز لم وعم بالاسكان وانما كان هذا لان الجار الحرفي متصل كالجزء منها فصارت كأنها على حرفين فأشبهت ارمه وأما الاسم فليس متصلا بالشيء كاتصال الحرف فلزم كون الاسم على حرف واحد فأشبه قه والوقف بغير هاء فيما حرف الجر منه على أزيد من حرف واحد نحو على م والى م أقل منه فيما كان على حرف واحد نحو بم ولم قال أبو حيان وقد جاء في السبعة الوقف على ما الاستفهامية المجرورة بالحرف وان كان أكثر وقوفهم عليها بغير الهاء وذلك باتباع رسم المصحف والذين نقلوا اللسان العربي ذكروا ان الأكثر والأفصح الوقف بالهاء اهـ ويجوز اتصال الهاء بكل متحرك حركة غير اعرابية سواء كانت بنائية نحو هوه وهيه وثمه وأينه وأنه أم لا نحو الزيدانه والمسلمونه ويجوز في ذلك ترك الهاء والوقف بالسكون ولا تتصل بمنادى مضموم ولا بمبني لقطعه عن الاضافة نحو من قبل ومن بعد وشذ قوله ﴿ واعني من عله ﴾ ولا باسم لا نحو لا رجل ولا بفعل ماض نحو ضرب وعلة هذه ان حركاتها وان كانت بناء فهي شبيهة بحركات الاعراب لوجودها عند مقتضيها وانتفائها عند عدمها ورجوعها الى أصلها من الاعراب وأما حركة الفعل الماضي وان كان مبنيا بالأصل فانه شبيه بالمضارع كما مر أول الكتاب وما ذكر من انها لا تلحق الماضي هو مذهب سيبويه والجمهور وقيل تلحقه مطلقا لانه مبني على حركة لازمة فلحقته قياسا على غيره من المبنيات وقيل تلحقه ان لم يخف لبس ولا تلحقه ان خيف فيقال في قعد قعده ولا يقال في ضرب ضربه لئلا يلتبس بضمير المفعول بخلاف قعده فانه لا يتعدى الى مفعول فلا يلبس وهو معنى قولي وثالثها تلحق اللازم أي دون المتعدي

﴿ص﴾ وقد يوقف على حرف موصلا بألف أو همزة والأفصح الوقف على الروي بمدة ويجري الوصل كالوقف ضرورة كثيرا ودونها قليلا

﴿ش﴾ مثال المسئلة الأولى قوله ﴿ قد وعدتني أم عمرو أن تا ﴾ أي تأتي فوقف على حرف المضارعة ووصله بألف وقوله ﴿ بالخير خيرات وان شرا فا ﴾ أي فشر فوقف على الفاء التي هي جواب الشرط ووصلها بهمزة وألف

ومثال الوقف على الروى بزيادة مدة مطلقا قصد الترنم أم لا وذلك لغة الحجازيين قوله ٭ وانك مهما تأمرى القلب يفعل ٭ والتميميون لا يفعلون ذلك الا اذا ترنموا فان لم يترنموا حذفوا المدة ثم منهم من يقف بالسكون كما يقف فى الكلام كأنه ليس فى شعر فيقول ٭ أقل اللوم عاذل والعتاب ٭ ومنهم من يعوض من المدة التنوين كما تقدم اما المقصور وما شاكله فلا يحذف أحد مدته ومثال اجراء الوصل مجرى الوقف ضرورة قوله ٭ يا أبا الأسود لم خلفتنى ٭ سكن ميم لم فى الوصل وقوله ٭ أتوا نارى فقلت منون أنتم ٭ وانما تثبت الزيادة فى الوقف قال أبو حيان وهذا كثير لا يكاد ينحصر ومثاله اختيارا قوله تعالى «لم يتسنه وانظر» «فبهداهم اقتده» أثبت الهاء فى الوصل إجراء له مجرى الوقف

﴿ ص خاتمة ﴾ لا ابتداء بساكن قال ابن جنى وأبو البقاء وهو محال فى كل لغة والسيد وشيخنا الكافيجى ممكن فى غير الألف فان احتيج اليه جىء بهمز الوصل وذلك فى الماضى الخماسى والسداسى وأمره ومصدره وأمر الثلاثى وأل وأم على قول وحفظت فى اسم واست وابن وابنم وأبن واثنين وأمرئ وفروعها وتكسر الا فى أيمن وأل فتفتح والا ما تلو ساكنها ضمة أصلية فتضم على الأفصح وتشم لاشمامه فى الأصح ولا تثبت وصلا اختيارا واختلف هل وضعت أولا وصلا وهل وضعت ساكنة واذا تلت همزة الاستفهام مفتوحة فقال ابن الباذش تسهل وأبو على وابن الحاجب تبدل الفا وابن عظيمة تحذف

﴿ ش ﴾ لا يبتدأ بساكن وهو محال فى كل لغة أما فى الالف فبالاجماع وأما فى غيرها فكذلك نص عليه ابن جنى وأبو البقاء العكبرى وذهب السيد الجرجانى وشيخنا العلامة الكافيجى الى انه ممكن الا انه مستثقل فاذا احتيج الى الابتداء بالساكن توصل اليه باجتلاب همزة الوصل وذلك فى الافعال الماضية الخماسية والسداسية كانطلق واستخرج وفى الامر منها كانطلق واستخرج وفى مصادرها كالانطلاق والاستخراج وفى فعل الامر من الثلاثى كاضرب واعلم واخرج وفى أل المعرفة على رأى من يقول ان أداة التعريف اللام وحدها أو أل بجملتها وهمزتها وصل وقد تقدم الخلاف فى ذلك وفى أم المعرفة فى لغة طىء (١) ولم تقع همزة الوصل فى شىء من الحروف سوى أل وأم المذكورتين ولا فى الاسماء الا فى عشرة أسماء محفوظة وهى اسم واست وابن وابنم وابن وابنة واثنان واثنتان وامرئ وامرأة وهى مكسورة فى الاسماء المذكورة الا أيمن فانها فيه مفتوحة وتفتح أيضا فى أل وأم ولا رابع لها وهى فيما عدا ذلك مكسورة الا ان تلا الساكن الذى بعدها ضمة أصلية فانها تضم تبعا له فى الافصح وسواء كانت تلك الضمة موجودة كاخرج فى الامر واستخرج فى الماضى المبنى للمفعول أم مقدرة كاغزى ياهند وادعى لان أصله اغزوى وادعوى فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت ثم حذف الواو للساكنين واحترز بالاصلية من العارضة نحو امشوا واقضوا فان الهمزة فيه مكسورة ومن العرب من يكسر همزة الوصل مع الاصلية أيضا على الاصل ولا يتبع وهى لغة شاذة حكاها ابن جنى فى المنصف وتشم الهمزة الضم قبل الضمة المشمة نحو انقيد واختير على لغة الاشمام ولا تثبت همزة الوصل غير مبدوء بها الا فى ضرورة كقوله

اذا جاوز الاثنين سر فانه ٭ بنث وتكثير الحديث قمين

وكثر قطعها فى أوائل أنصاف الأبيات لانها اذ ذاك كأنها فى ابتداء الكلام كقوله

لا نسب اليوم ولا خلة ٭ إتسع الخرق على الراقع

وقد اختلف فى همزة الوصل هل وضعت همزة فقال ابن جنى نعم وقيل يحتمل أن يكون أصلها الفا وانما قلبت همزة لاجل الحركة واختلف البصريون فى كيفية وضعها فقال الفارسى وغيره اجتلبت ساكنة وكسرت

---

(١) المشهور انها لغة حمير

لالتقاء الساكنين وعلله الشلوبين بأن أصل الحروف السكون وقيل اجتلبت متحركة لأن سبب الأتيان بها التوصل الى الابتداء بالساكن فوجب كونها متحركة كسائر الحروف المبدوء بها وأحق الحركات بها الكسرة لانها راجحة على الضمة بقلة الثقل وعلى الفتح بأنها لاتوهم استفهاما وقال الكوفيون حركتها للاتباع فكسرت فى اضرب اتباعا للكسرة وضمت فى اخراج اتباعا للضمة ولم تتبع فى المفتوح لئلا يلتبس الامر بالخبر واذا وقعت همزة الوصل المفتوحة بعد همزة الاستفهام كقوله تعالى . آلذكرين حرم . فقد كان حقها أن تحذف كما يحذف غيرها من همزات الوصل اذا وليت همزة الاستفهام كقوله تعالى . أصطفى البنات على البنين . لكنه كان لايعلم أهى همزة الاستفهام أم همزة أل لو حذفت و بدئ بها فعدل عن ذلك الى ابدالها ألفا أو تسهيلها وذهب أبو عمرو بن عظيمة الى ان همزة الاستفهام حذفت على الاصل وان المدة ليست بدلا منها وانما هى مدة زائدة للفرق بين الاستفهام والخبر ويرده وجه التسهيل وقال المهاباذى اذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت الا أن تكون مفتوحة كالتى مع لام التعريف وأيمن وأيم فانها تثبت ألفا فى هذه الثلاثة

﴿ص﴾ (الكتاب السابع فى التصريف) أعنى تغيير الكلم بالزيادة والحذف والاعلال ويختص بالاسم المعرب والفعل المتصرف

﴿ش﴾ التصريف لغة التقليب من حالة الى حالة وهو مصدر صرف أى جعله يتقلب فى انحاء كثيرة ووجهات مختلفة ومنه . انظر كيف نصرف لهم الآيات . ولقد صرفنا فى هذا القرآن ليذكروا . أى جعلناه على انحاء ووجهات متعددة أى ليس ضربا واحدا وأما فى اصطلاح النحاة فقال فى التسهيل هو علم يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالة و زيادة وصحة و إعلال وشبه ذلك وقال أبو حيان علم النحو مشتمل على أحكام الكلمة والأحكام على قسمين قسم يلحقها حالة التركيب وقسم يلحقها حالة الافراد فالأول قسمان قسم اعرابى وقسم غير اعرابى ويسمى هذان القسمان علم الاعراب تغليبا لاحد القسمين والثانى أيضا قسمان قسم تتغير فيه الصيغ لاختلاف المعانى نحو ضرب وضارب وتضارب واضطراب وكالتصغير والتكسير و بناء الآلات وأسماء المصادر وغير ذلك وهذا جرت عادة النحويين بذكره قبل علم التصريف وان كان منه وقسم تتغير فيه الكلمة لا لاختلاف المعانى كالنقص والابدال والقلب والنقل وغير ذلك ومتعلق التصريف من أنواع الكلمة الاسم المعرب والفعل المتصرف فلا مدخل له فى الحروف ولا فى الأسماء المبنية ولا الأفعال الجامدة نحو ليس وعسى

﴿ص﴾ الاشتقاق أصغر وهو رد لفظ الى آخر لمناسبة فى المعنى والحروف الأصلية وأكبر ويجوز فيه ترك الترتيب ولم يثبته غير أبى على وابن جنى وانكر قوم الاول أيضا وقال الزجاج كل كلمة فيها حرف من كلمة فهى مشتقة منها وعزاه لسيبويه ولا بد فيه من تغيير ولو تقديرا

﴿ش﴾ الاشتقاق نوعان أكبر وأصغر فالأكبر هو عقد تقاليب الكلمة كلها على معنى واحد كما ذهب اليه ابن جنى فى مادة ق و ل ان تقاليبها الستة على معنى الخفة والسرعة نحو القول والقلو والولق والوقل واللوق والقوو كما ذكر صاحب المحرر فى مادة الكلمة ان خمسة منها موضوعة لمعنى الشدة والقوة وهى الكلم والكمل واللكم والمكل والملك والسادس مهمل وهو المكل قال أبو حيان ولم يقل بهذا الاشتقاق الاكبر أحد من النحويين الا أبو الفتح بن جنى وحكى عن أبى على انه كان يأنس به فى بعض المواضع قال والصحيح ان هذا الاشتقاق غير معول عليه لعدم اطراده والاشتقاق الاصغر هو انشاء مركب من مادة يدل عليها وعلى معناه وهذا الاشتقاق أيضا فيه خلاف ذهب الخليل وسيبويه وأبو عمرو وأبو الخطاب وعيسى بن عمر والأصمعى وأبو زيد وأبو عبيدة والجرمى وقطرب والمازنى والمبرد والزجاج والكسائى والفراء والشيبانى وابن الاعرابى وثعلب الى ان الكلم

بعضه مشتق وبعضه غير مشتق وذهبت طائفة من متأخرى أهل اللغة الى ان الكلم كله مشتق وقد نسب هذا المذهب للزجاج وزعم بعضهم ان سيبويه كان يرى ذلك وزعم قوم من أهل النظر ان الكلم كله أصل وليس منه شئ اشتق من غيره وتفريع الناس انما هو على القول الاول قال أبو حيان واعلم انه يعرض فى اللفظ المشتق مع المشتق منه تغييرات تسعة الاول زيادة حركة كضرب من ضرب الثانى زيادة حرف كطالب من طلب الثالث زيادة حركة وحرف كضارب من ضرب الرابع نقص حركة كفرس من الفرس الخامس نقص حرف كنبت من النبات وخرج من الخروج السادس نقص حركة وحرف كنزا من النزوان السابع نقص حركة وزيادة حرف كغضبى من الغضب الثامن نقص حرف وزيادة حركة كحرم من الحرمان التاسع زيادة حركة وحرف ونقصان حركة وحرف نحو استنوق من الناقة فالعين فى الناقة ساكنة وفى استنوق متحركة والفاء فى الناقة متحركة وفى استنوق ساكنة والتاء فى الناقة موجودة وفى استنوق مفقودة والسين فى الناقة مفقودة وفى استنوق موجودة

﴿ص﴾ مسئلة يوزن أول الاصول بالفاء وثانيها بالعين وثالثها باللام وتكرر للفائق وحكم الكوفية بزيادة غير الثلاثة ثم اختلفوا فى الوزن وصفته والزائد بلفظه الا المكرر فبما تقدمه ويدل تاء افتعل فبالتاء ويحذف من الزنة ويقلب كهو ويعرف الزائد بالاشتقاق وشبهه وسقوطه من نظير وكونه لمعنى أو فى موضع تلزم فيه زيادته أو تكثر واختصاصه ببناء لا يقع فيه ما لا يصلح للزيادة ولزوم عدم النظير بتقدير اصالته فيما هو منه أو نظيره

﴿ش﴾ اصطلح النحويون على ان يزنوا بلفظ الفعل لما كان الفعل يعبر به عن كل فعل وكانت الافعال لها ظهور الزيادة والاصالة بأدنى تنظر ثم حملوا الاسماء عليها فى ان وزنوها بالفعل فكان أقل ما تكون عليه الكلمة التى يدخلها التصريف ثلاثة أحرف جعلوا حروف الفعل مقابلة لاصول الكلمة والحرف الزائد منطوقا به بلفظه ليمتاز الاصلى من الزائد فان لم تعين الاصول كررت اللام عند البصريين فيقال وزن جعفر فعلل ووزن سفرجل فعلل لان الكلمة تكون عندهم ثلاثية ورباعية وخماسية وهى مجردة من الزوائد وأما الكوفيون فذهبوا الى ان نهاية أصول الكلمة ثلاثة وما زاد على الثلاثة حكموا بزيادته فيزنون ما كان ثلاثيا بلفظ الفعل وأما ما زاد نحو جعفر وسفرجل فاختلفوا فيه فمنهم من قال لا يزن شيئا من ذلك واذا سئل عن وزنه قال لا أدرى ومنهم من يزن واختلف هؤلاء فمنهم من ينطق بلفظ ما زاد عن الثالث فيقول وزن جعفر فعلر ووزن سفرجل فعلجل ومنهم من يزن ذلك كوزن فيقول فعلل وفعلل مع اعتقاد زيادة ما زاد على الثلاثة قال أبو حيان فان قلت ما فائدة وزن الكلمة بالفعل قلت فائدته التوصل الى معرفة الزائد من الأصلى على سبيل الاختصار فان قولك وزن استخراج استفعال أخصر من أن تقول الألف والسين والتاء والألف فى استخراج زوائد واذا حذف من الكلمة شئ فلك أن تزنه باعتبار أصله أو باعتبار ما صار اليه فوزن شية وسه ويد باعتبار الاصل فعلة وفعلة وفعل وباعتبار الحذف علة وفل وفع واذا وقع فى الكلمة قلب قلب فى الزنة فيقال وزن أشياء لفعاء على رأى من يرى ان فيها قلبا ويوزن المكرر للتضعيف بما تقدمه لا بلفظه فيقال وزن فردد فعلل لا فعلد لان الدال الم تزد منفردة فى الاصل لم يجعلوها منفردة فى الوزن ويحصل الفرق بينه وبين باب جعفر بالموزون لا بالوزن ويوزن المبدل من تاء الافتعال بالتاء لا بالحرف المبدل فيقال وزن اصطفى افتعل لا افطعل وجملة ما يعرف به الزائد تسعة أشياء أحدها الاشتقاق فانه دل على ان ألف ضارب وهمزة اضرب وراء ضرب زوائد الثانى شبه الاشتقاق والفرق بينه وبين ما قبله ان الأول فيه سقوط من أصل وهذا فيه سقوط من فرع مثاله ألف قرال وواو عجوز وياء كثيب فانها تسقط فى الجمع وهو قتل وعجز وكثب والجمع فرع والافراد أصل فدل على زيادتها فيه الثالث سقوطه من نظير كأطل وأيطل وهما بمعنى فالياء من أيطل زائدة

لسقوطها فى أطل الرابع كونه لمعنى فاذا رأيت حرفا فى كلمة يفهم منه معنى فاحكم بزيادته كحروف المضارعة وألف فاعل وتاء افتعل وياء التصغير الخامس كونه فى موضع تلزم فيه زيادته كنون عفنقس بالفاء وهو العسر الاخلاق لا يعرف له اشتقاق وحكم بزيادة نونه لانها وقعت ثالثة ساكنة وبعدها حرفان وليست مدغمة فيما بعدها وما وجد من ذلك مما عرف له اشتقاق كانت النون فيه زائدة على جهة اللزوم كحبنفل وحبنطى السادس كونه فى موضع تكثر فيه زيادته كهمزة إفكل وهى الرعدة لا يعرف له اشتقاق وحكم بزيادة همزته لكثرة زيادة الهمزة أولا قبل ثلاثة أحرف السابع اختصاصه ببناء لا يقع موقعه منها ما لا يصلح للزيادة كنون حنطأو بوزن فنعلو فانها زائدة اذ لم يجئ مكان النون فى نحو هذا البناء حرف أصلى الثامن والتاسع لزوم عدم النظير بتقدير اصالته فيما هو منه أو فى نظير ما هو منه مثال الأول ملوط وهو مقرعة الحديد فالواو زائدة والميم أصلية ووزنه فعول لانه لو عكس لكان وزنه مفعلا ومفعل مفقود وفعول موجود نحو عتود وعسول وعلود ومثال الثانى والمراد به أن يكون فى الكلمة حرف لا يمكن الا زيادته لكون الكلمة على بناء مخصوص لا يكون الا من الأبنية المزيد فيها ثم تسمع فى تلك الكلمة لغة أخرى يتعين فيها حركة ذلك الحرف فيحتمل بتغيير تلك الحركة ان يكون ذلك الحرف أصلا وان يكون زائدا فيحمل على الزيادة للقطع بأنه زائد فى اللغة الأخرى وذلك تتفل فان فيه لغات أحدها بفتح التاء الأولى وضم الفاء فهذا وزنه تفعل كتنضب فالتاء فيه زائدة لانا لو قدرناها أصلية لزم من ذلك عدم النظير لانه يكون وزنه حينئذ فعللا وفعلل بناء لم يجئ عليه شئ من الكلم واللغة الأخرى تتفل بضم التاء والفاء فهذا يحتمل أن تكون التاء فيه أصلية ويكون وزنه فعللا كبرثن لكنه يلزم من ذلك عدم النظير فى اللفظ الذى ذلك الحرف منه ألا ترى ان التاء فى تتفل المضموم أوله موجودة فى تتفل المفتوح أوله فلزوم عدم النظير فى تتفل اذا قدرناها أصلية دليل على الزيادة فى تتفل اذ هذه التاء هى تلك ولم تتغير الا بالحركة

﴿ص﴾ حروف الزيادة تسليم وهناء فتى صحبت أكثر من أصلين ألف أو ياء أو واو غير مصدرة أو همزة مصدرة أو مؤخرة هى أو نون بعد ألف زائدة أو ميم مصدرة فزائدة ما لم يعارض دليل الاصالة كملازمة ميم معد اشتقاقا والتقدم على أربعة أصول فى غير فعل أو اسم لشبهه

﴿ش﴾ حروف الزيادة عشرة وقد جمعها الناس فى أنواع من الكلام كقولهم سألتمونيها واليوم تنساه وأمان وتسهيل وتسليم وهناء فيحكم بزيادة ما صحب أكثر من أصلين من ألف أو ياء أو واو غير مصدرة نحو كتاب وكثيب وعجوز بخلاف ما صحب أصلين فقط كدار وفيل وغول فليس بزائد لان أقل ما تكون عليه الكلمة ثلاثة أحرف وقولى غير مصدرة قيد فى الواو فقط لان الألف لا تتصدر لسكونها والياء تتصدر وهى زائدة ومثال تصدر الواو ورنتل فهى أصل لا زائدة وكذا يحكم بزيادة الهمزة اذا صحبت أكثر من أصلين وكانت مصدرة نحو أحمر وأصفر أو مؤخرة نحو حمراء وصفراء فان صحبت أصلين فقط كانت أصلا نحو أبناء وأجأ أو بدلا من أصل نحو ماء وكساء ورداء وكذا يحكم بزيادة النون اذا صحبت أكثر من أصلين وكانت مؤخرة بعد ألف زائدة نحو قطران وعثمان وسرحان وكذا يحكم بزيادة الميم اذا صحبت أكثر من أصلين وكانت مصدرة نحو منسج ومرحب فان كان بعدها أصلان فقط قضى عليها بالاصالة اذ لا أقل من ثلاثة أصول ومحل الحكم بالزيادة فى جميع المذكورات أعنى الألف والياء والواو والهمزة والنون والميم ما اذا لم يعارض الزيادة دليل الاصالة كملازمة ميم معد فى الاشتقاق فانهم حين اشتقوا من معد فعلا قالوا تمعدد وكالتقدم على أربعة أصول فى غير فعل أو اسم يشبهه نحو يستعور وورنتل واصطبل أما الفعل وشبهه فان الزيادة تتقدم فيهما على أربعة أصول نحو تدحرج ومتدحرج

﴿ص﴾ وزيدت النون فى نفعل وانصرف واحرنجم والمثنى والجمع ونحو غضنفر

﴿ش﴾ النون تزاد باطراد فى أول المضارع وفى باب الانفعال والافعنلال وفروعهما كالانصراف والاحرنجام وفى آخر التثنية والجمع كالزيدان والزيدون وساكنة مفكوكة بين حرفين قبلها نحو غضنفر وجحنفل وعقنقل بخلاف المدغمة كعجنس وهجنف فلا يحكم عليها بالزيادة فوزنهما فعلل

﴿ص﴾ والتاء فى تفعل وتفعلل وتفعل وتفاعل وافتعل ومسلمة والسين معها فى الاستفعال وفروعه والهاء وقفا وأنكرها المبرد واللام فى الاشارة

﴿ش﴾ تزاد التاء باطراد فى أول المضارع وفى باب التفعلل كالتدحرج والتفعل كالتكسر والتفاعل كالتغافل والافتعال كالاكتساب وفروعها وفى صفات المؤنثة كمسلمة وتزاد مع السين فى الاستفعال كالاستخراج وفروعه وتزاد الهاء فى الوقف واللام فى الاشارة على ما مر فى بابها وأنكر المبرد زيادة الهاء لانها لم تأت فى كلمة مبنية على الهاء وانما تلحق لبيان الحركة قال أبو حيان والصحيح انها من حروف الزيادة وان كانت زيادتها قليلة من ذلك أمهة وهبلع وهجرع وهركولة

﴿ص﴾ وتقل زيادة ما ذكر خاليا من قيد ولا تقبل الا بدليل كهمزة شمأل وهاء أمهات واهراق وسين قدموس واسطاع فان لم تثبت زيادة الألف فبدل لا أصل الا فى حرف أو شبهه أو تضمنت كلمة متماثلين ومتباينين لم تثبت زيادة أحدهما فأحد المثلين زائد ما لم يماثل الفاء والعين المفصولة بأصل فان تماثلت أربعة ولا أصل للكلمة فالكل أصول وثالثها إن لم يفهم المعنى بسقوط الثالث وفى الاولى بالزيادة من المضاعف ثالثها الثانى فى نحو اقعنسس والاول فى نحو علم والهمزة والنون آخرا بعد الالف بينها وبين الفاء مشددا أو حرفان أحدهما لين يحتمل زيادتهما وزيادة أحد المثلين أو اللين الا لمانع

﴿ش﴾ تقل زيادة ما ذكر من الحروف ان خلا عما قيد به فيما سبق ولا تقبل زيادته الا بدليل يحكى من الدلائل التسعة السابق ذكرها كسقوط همزة شمأل واحبنطا فى الشمول والحبط فانه دليل زيادتها مع فقد شرطها وهو التصدر أو التأخر بعد ألف زائدة وسقوط هاء أمهات فى أمات وهاء أهراق فى أراق وسين قدموس وهو بمعنى قديم زيدت فيه السين للالحاق بعصفور وسين اسطاع فى أطاع فان لم تثبت زيادة الألف فهى بدل لا أصل كالرحى والعصى الا فى حرف كلا وبلى والى أو شبهه كالأولى وما الاسمية والضابط أن الألف لا تكون أصلا الا فى حرف أو شبهه وان تضمنت كلمة حرفين متباينين وحرفين متماثلين ولم تثبت زيادة حكم على أحد المتماثلين بالزيادة نحو جلبب وقردد فان ثبتت زيادة أحد المتباينين لم يحكم على أحد المتماثلين بالزيادة بل هو أصل نحو ممر ومقر فان الميم فيهما قد ثبتت زيادتها وكذا اذا ماثل أحد المثلين الفاء أو العين المفصولة بأصل فانه لا يحكم حينئذ على أحد المتماثلين بالزيادة نحو كوكب وقوقل فانهما تضمنا حرفين متماثلين وهما القافان والكافان وحرفين متباينين وهما الواو والباء والواو واللام ولا يحكم على أحد المتماثلين الذى هو القاف والكاف بالزيادة لمماثلته الفاء بل هما أصلان ونحو حدرد فانه تضمن حرفين متباينين وهما الحاء والراء وحرفين متماثلين وهما الدالان ولا يحكم على أحد الدالين بالزيادة لانه قد ماثل أحد المتماثلين العين التى هى الدال وفصل بين المتماثلين بأصل وهى الراء التى هى لام الكلمة الاولى فان فصل بينهما زائد كان أحد المتماثلين زائدا كخفيفق اجتمع فيه متماثلان وهما القافان ومتباينان وهما الخاء والفاء وقد ماثل أحد المثلين عين الكلمة وقد فصل بينهما زائد فحكم على أحد المثلين بأنه زائد ألا ترى أنه مأخوذ من الخفق وكذا لو لم يقع فصل البتة نحو شمخر فأحد المثلين زائد فان تماثلت أربعة ولا أصل للكلمة غيرها نحو سمسم وقمقم وفلفل وزلزل فالكل أصول هذا مذهب البصريين لانه ان جعل كل من المثلين زائدا أدى الى بناء الكلمة على أقل من ثلاثة أو أحدهما أدى الى بناء مفقود اذ يصير وزنها على تقدير

زيادة أول الكلمة عفعل وعلى زيادة الثانى فعفل وعلى زيادة الثالث فعفل وكلها مفقودة وذهب الكوفيون الى أن هذا الباب ونحوه ثلاثى أصله فعل فاستثقل التضعيف فى الواوين المضاعفين بحرف مثل فاء الفعل وقيل محل الخلاف فيما يفهم المعنى بسقوط ثالثه نحو كبكب بخلاف غيره فان كان الكلمة أصل غير الاربعة حكم بزيادة أحدهما نحو مرمريس فانه ثلاثى مأخوذ من المرس فلا تتم الحروف الاصالة واختلف فى المثلين فى نحو اقعنسس وعلم أيهما الزائد فذهب الخليل الى ان الزائد هو الاول وذهب يونس الى ان الثانى هو الزائد وأما سيبويه فانه حكم بأن الثانى هو الزائد ثم قال بعد ذلك وكلا الوجهين صواب ومذهب وصحح الفارسى مذهب سيبويه وصحح ابن عصفور مذهب الخليل وقد بسطت أدلة ذلك فى كتاب الاشباه والنظائر النحوية واختار ابن مالك فى التسهيل ان الثانى أولى بالزيادة فى باب اقعنسس والاول اولى فى باب علم وما آخره همزة أو نون بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدد نحو قثاء و رمان أو حرفان أحدهما لين نحو زيزاء وقوباء وعقيان وعنوان وعلوان فيحتمل لاصالة الأخير من الهمزة أو النون وزيادة أحد المثلين فى المشدد أو اللين فى قسميه والعكس أى زيادة الآخر واصالة أحد المثلين أو اللين فوزن قثاء على الاول فعال و رمان فعال وعلى الثانى فعلاء وفعلان مالم يكن مانع من أداء الى اهمال تلك المادة أو قلة نظير فيتعين فى مزاء زيادة الهمزة لان مادة مزاء مهملة ومادة مزز موضوعة بدليل قولهم مزة وفى لوذان زيادة النون لأن مادة لذن مهملة ومادة لوذ موضوعة لقولهم لواذ وفى سقاء زيادة أحد المثلين لان مادة س ق ق مهملة ومادة س ق ى موضوعة وفى قنيان زيادة الياء لان مادة ق ى ن مهملة ومادة ق ن ن موضوعة لقولهم قنن واقنان

﴿ص﴾ مسئلة الزائد إما لمعنى أو مكان أو بيان حركة أو مد او عوض أو تكثير أو الحاق وهو بما جعل به ثلاثى أو رباعى موازنا لما فوقه مساويا له فى حكمه ولا تلحق الالف الا آخرة مبدلة من ياء ولا الهمزة أولا الا مع مساعد ولا الحاق أو بناء نظير فى غير تدرب وامتحان الا بسماع على أصح الاقوال

﴿ش﴾ الزائد يكون لاحد سبعة أشياء الاول لمعنى وهو أقوى الزوائد كحرف المضارعة الثانى الامكان كهمزة الوصل الثالث لبيان الحركة كهاء السكت فى الوقف الرابع للمد ككتاب وعجوز وقضيب الخامس للعوض كتاء التأنيث فى زنادقة فانها عوض من ياء زناديق ولذا لا يجتمعان السادس لتكثير الكلمة كالف قبعثرى ونون كنهبل السابع للالحاق كواو كوثر وياء ضيغم وضابط الذى للالحاق ما جعل به ثلاثى أو رباعى موازنا لما فوقه كرعشن نونه زائدة للالحاق لانه من الارتعاش فالحق بجعفر وفردوس واوه زائدة للالحاق بجردحل واقعنحل همزته ونونه زائدتان للالحاق لانه من القعحل فالحق بجردحل والمراد بالموازنة الموافقة فى الحركات والسكنات وعدد الحروف لانه يوزن كوزنه وبالمساواة فى حكمه ثبوت الاحكام الثابتة للملحق به للملحق من صحة واعتلال وتجرد من حروف الزيادة وتضمن لها وزنة المصدر الشائع فلو قيل ابن من الضرب مثل جعفر يقال ضربب أو مثل برثن يقال ضربب أو مثل زبرج يقال ضربب ولو قيل ابن من البيع مثل صعون يقال بيوع فيصح ولا يدغم ولو قيل ابن من القول مثل طيال يقال قيال فيعل ولو بنى من ضحك مثل احرنجم قيل اضحنكك فيضمن النون التى هى مزيدة فى الملحق به وزيدة الهمزة واحدى الكافين للالحاق ولو بنى من دحرج مثل قبعثرى قيل دحرجى بتضمن الألف التى هى مزيدة الملحق وزيادة حرف خامس للالحاق وقيل فى مصدر بيطر الملحق بيطرة كما جاء مصدر دحرج على دحرجة ولا تلحق الالف الا آخرة مبدلة من ياء كعلقى فى لغة من نون فانه ملحق بجعفر وذفرى فى لغة من نون فانه ملحق بدرهم وحبنطى ملحق بسفرجل ولا تلحق حشوا ولا آخرا مبدلة من واو ولا تلحق الهمزة أولا الا مع مساعد أى ان كان معها حرف آخر زائد للالحاق أيضا كنون ألندد الملحق

بسفرجل وواو إدرون الملحق بجردحل فان وقعت أولا وليس معها حرف زائد لم تكن للالحاق كافكل وان وقعت حشوا أو طرفا فانها تكون للالحاق ولا يحتاج الى مساعد من حرف زائد نحو شأمل ملحق بجعفر وقد يكون معها حرف زائد نحو علباء ملحق بقرطاس ولا الحاق الا بسماع من العرب الا أن يكون على جهة التدرب والامتحان كالامثلة التى يتكلم بها التصريفيون متضمنة لحروف الالحاق على طريقة أبنية العرب يقصدون بذلك تمرين المشتغل بهذا الفن واجادة فكره ونظره وهذا الحكم جار فى كل ما أردت ان تبنى من كلمة نظير كلمة أخرى وان لم يكن الحاق فان ذلك لا يجوز الا أن يكون على وجه التدرب والامتحان هذا أصح المذاهب فى المسئلتين لانه أحداث لفظ لم تتكلم به العرب والثانى يجوز مطلقا لان العرب قد أدخلت فى كلامها الالفاظ الاعجمية كثيرا سواء كانت على بناء كلامها أم لم تكن فكذلك يجوز ادخال هذه الالفاظ المصنوعة هنا فى كلامهم وان لم تكن منه قياسا على الاعجمية وعليه الفارسى قال لو شاء شاعر أو متسع أن يبنى بالحاق اللام اسما أو فعلا أو صفة لجاز ذلك له وكان من كلام العرب وذلك قولك خرجج أحسن من دخلل وضربب زيد ومررت برجل كريم وضربب قال ابن جنى فقلت له اترتجل اللغة ارتجالا قال ليس هذا ارتجالا لكنه مقيس على كلامهم ألا ترى انك تقول طاب الخشكنان فتجعله من كلام العرب وان لم تكن العرب تكلمت به فرفعك اياه ونصبك صار منسوبا الى كلامهم انتهى ورد بان اللفظ الاعجمى لا يصير بادخال العرب له فى كلامها عربيا بل تكون قد تكلمت به بلغة غيرها واذا تكلمنا نحن بهذه الالفاظ المصنوعة كنا قد تكلمنا بما لا يرجع الى لغة من اللغات والمذهب الثالث التفصيل بين ما تكون العرب قد فعلت مثله فى كلامها كثيرا واطرد فيجوز لنا احداث نظيره والا فلا فاذا قيل ابن من الضرب مثل جعفر قلنا ضربب فهذا ملحق بكلام العرب لان الرباعى قد ألحق به كثيرا من الثلاثى بالتضعيف نحو مهدد وقردد وبغير التضعيف نحو شأمل ورعشن ولا فرق بين قياس اللفظ على اللفظ والحكم على الحكم عند صاحب هذا المذهب والذين قالوا القياس فى مثل هذه الأشياء اختلفوا فى المعتل والصحيح انهما باب واحد فما سمع فى أحدهما قيس عليه الآخر أو هما بابان متباينان يجرى فى أحدهما ما لا يجرى فى الآخر فذهب سيبويه وجماعة الى انهما باب واحد وذهب الجرمى والمبرد الى انهما بابان

﴿ص﴾ الحذف يطرد فى ألف ما الاستفهامية المجرورة وفاء نحو وعد فى مضارعه وأمره ومصدره محركة عينه بحركتها وهمز أفعل فى مضارعه ووصفيه ما لم تقلب هاء أو عينا وعين فيعلولة خلافا للكوفية وواو فيعل وفيعلة وفى قياس بأنهما خلف وفاء من لا بعد واو أو فاء وخذ وكل وما خرج عن ذلك من حذف أو ابقاء فشاذ ومنه خلافا للشلوبين حذف مين وقيل لام أحس وظل ومس مبنيا على السكون مكسورا أول الاخيرين ومفتوحا وقل فى أمر ومضارع وياء نحو استحيي وفروعه وكثر فى أبالى جزما واللام واو ومنه اسم خلافا للكوفية والياء والهاء قليل والهمزة والنون وغير اللام أقل

﴿ش﴾ الحذف قسمان مقيس وشاذ فالمقيس حذف ألف ما الاستفهامية المجرورة نحو «عم يتساءلون» «فيم أنت من ذكراها» «لم تؤذوننى» «بم جئت» وشذ ابقاؤها فى قوله * على ما قام يشتمنى لئيم * وقيل ان ذلك لغة لبعض العرب وخرج عليها بعضهم قوله تعالى «ياليت قومى يعلمون بما غفر لى ربى» أى بأى شئ قال الخضراوى وهذا قول مرغوب عنه وخرج بالاستفهامية الموصولة والشرطية فلا يحذف ألفها وان دخل عليها الجار وذكر أبو زيد والمبرد أن حذف ألف ما الموصولة ثبت لغة كثير من العرب يقولون سل عم شئت لكثرة استعمالهم اياه وخرج بالمجرورة المرفوعة والمنصوبة فلا يحذف الألف منها الا فى الضرورة كقوله * الام تقول الناعيان الامه * ولو ركبت ما الاستفهامية مع ذا لم تحذف أيضا نحو على ماذا يلومنى وجه الحذف

من الاستفهامية التخفيف وخص بها الا انها مستبدة بنفسها بخلاف الشرطية لانها متعلقة بما بعدها وبخلاف الموصولة لافتقارها الى الصلة ومن المطرد حذف الواو من مضارع ثلاثى فاؤه واو استثقالا لوقوعها فى فعل بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كيعد أو مقدرة كيقع ويسع وحمل على ذى الياء اخواته كاعد وتعد ونعد والامر كعد والمصدر الكائن على فعل محرك العين بحركة الفاء معوضا عنها تاء تأنيث كعدة وسواء كان الماضى على فعل كوعد أو فعل كومق ولا يجوز الحذف من مضارع رباعى كأوعد يوعد ويوعد مثال يقطين من الوعد ولا من الاسم كوعد لما فيه لو حذف من توالى الحذف اذ قد حذف منه الهمزة ولان ضمة الياء قوت الواو ولان الفعل اثقل منه ولا اذا وقعت بين ياء مفتوحة وضمة أو فتحة نحو وضؤ يوضؤ وشذ وجد يجد بضم الجيم وذر ويذر وودع يدع ولا مما فاؤه ياء كيسر الرجل ييسر ويعرت الشاة تيعر وشذ يئس ويئس ومن المطرد حذف همزة أفعل من مضارعه واسمى فاعله ومفعوله نحو أكرم استثقالا لاجتماع همزتين اذ كان الاصل أأكرم وحمل عليه تكرم ونكرم ويكرم ومكرم ومكرم طردا للباب وشذ اثباتها فى قولهم أرض مؤرنبة بكسر النون أى كثيرة الارانب وكساء مؤرنب اذا خلط صوفه بوبر الارانب وقوله * فانه أهل لان يؤكرما * فلو قلبت همزة افعل هاء أو عينا لم تحذف للامن من التقاء الهمزتين نحو هراق الماء يهريق فهو مهريق ومهراق وعيهل الابل يعيهلها فهو معيهل والابل معيهلة أى مهملة ومن المطرد حذف عين فيعلولة سواء كانت واوا نحو كينونة أو ياء نحو طيرورة الاصل كيونونة وطيرورة اجتمع فى الاول ياء وواو وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فيها وفى الثانى ادغمت الياء المزيدة فى الياء التى هى عين الكلمة فصار كينونة وطيرورة ثم حذفت عين الكلمة على جهة اللزوم فصار كينونة وطيرورة وصار الوزن فيعلولة هذا مذهب سيبويه فى هذه المصادر أن وزنها فيعلولة وذهب الكوفيون الى انه لا حذف وان الاصل فعلولة بضم الفاء ففتحت لتسلم الياء من ذوات الياء وحمل عليها ذوات الواو ومن المطرد حذف عين فيعل وفيعلة قال أبو حيان اما ذوات الواو فلا نعلم خلافا فى اقتياسه كسيد وسيدة يقال فيه سيد وسيدة وأما ذوات الياء كلين ولينة ففيها خلاف زعم أبو على وتبعه ابن مالك ان تخفيفها يحفظ ولا ينقاس قال وهو مرجوح والأصح انه مقيس لا محفوظ قال وفى محفوظى ان الأصمعى حكى ان العرب تخفف مثل هذا كله ولم يفصل بين ذوات الواو وذوات الياء بل سرد مثلا من هذا ومن هذا قال الا جيدا فلم أسمع أحدا من العرب يخففه اه وقد عقدت لذلك ترجمة فى كتابى المزهر ومن المطرد حذف فاء آخذ وكل ومر والاصل أأخذ أأكل أأمر فالهمزة الثانية هى فاء الفعل والاولى همزة الوصل فحذفت فاء الكلمة فانحذفت همزة الوصل لان ما بعد الفاء المحذوفة محرك فلا حاجة الى اقرارها قال أبو حيان ولم يجعل سيبويه لهذا الحذف علة سوى السماع المحض وقد حكى أبو على وابن جنى أوخذ وأوكل على الاصل الا انها فى غاية الشذوذ استعمالا فان تقدم مر واو أو فاء فالاثبات أجود نحو وأمر فأمر ولا يقاس على هذه الثلاثة غيرها الا فى ضرورة كقوله * ت لى آل زيد واندهم لى جماعة * يريد ائت لى آل زيد وما خرج عن ما تقدم فشاذ وقد تقدم بعضه ومنه حذف أحد المثلين من أحس وظل ومس اذا اتصل بتاء الضمير أو نونه نحو أحست وأحسن وظلت وظلن ومست ومسن قال سيبويه هذا باب ما شذ من المضاعف وذلك قولهم أحست يريدون أحسست وأحسن يريدون أحسسن ومثل ذلك ظلت ومست حذفوا وألقوا الحركة على الفاء كما قالوا خفت وليس هذا النحو الا شاذا والاصل فى هذا عربى كثير وذلك قولك أحسست وظللت ومسست ولا نعلم شيأ من المضاعف شذ الا هذه الأحرف اه وقال أبو حيان وقد نص سيبويه فى عدة مواضع على شذوذ هذا الحذف وقد اختلف أصحابنا فى هذا فذهب أبو على الشلوبين الى ان ذلك مطرد فى مثال هذه الافعال كاحب واهم واحط وذهب ابن عصفور وابن الضائع الى ان ذلك لا يطرد ثم المحذوف من هذه الافعال

الثلاثة العين و به جزم ابن مالك وغيره ويجوز فى الأخير بن أعنى ظل ومس كسر أولهما بالقاء حركة العين عليه وابقاء فتحه وقل وقوع هذا الحذف فى الامر والمضارع ومنه . وقرن فى بيوتكن . والاصل أقررن وسمع الفراء ينحطن فى ينحطن و بعض العرب يحذف احدى يائى يستحيي اما اللام أو العين وهى لغة تميم و بها قرأ ابن محيصن وروبت عن ابن كثير و يستحيي لغة الحجازيين وسائر العرب وفروعه سائر الصيغ من الماضى والامر والمثنى والجمع والمؤنث والوصف فيقول التميميون استحا استح يستحيان يستحون يستحين مستح مستحى منه ويقول غيرهم استحيي استحى يستحيان يستحيون يستحيين مستحى مستحيي منه وكثر الحذف فى أبالى اذا جزم فقالوا لم أبل والاصل لم أبال لكثرة استعمالهم اياه توهموا ان اللام هى الاخيرة فسكنوها للجازم فحذفت الألف لالتقاء الساكنين وكثر حذف اللام فى الأسماء اذا كانت واوا كأب وأخ وحم وهن وذى على مذهب الخليل وابن واسم على مذهب البصريين والاصل عندهم سمو لانه من السمو حذفت لامه وعوض عنها همز الوصل والكوفيون يقولون أصله وسم من السمة حذف فاؤه و ردبان جمعه اسماء وتصغيره سمى ولو كان كما قالوا لكان أوساما ووسيما لان التصغير والتكسير يردان الاشياء الى أصولها وقل حذف اللام اذا كانت ياء كلام يد ودم أوهاء كلام شفة وعضة وفم وشاة وأقل منه حذفها اذا كانت همزة كقولهم قوم براء والاصل براء على وزن ظرفاء أونونا كدد وفل والاصل ددن وفلان وأقل من ذلك حذفها اذا كانت حاء كحر أصله حرح قال أبو حيان ولا أحفظ من حذف الحاء غيره وأقل من ذلك حذف غير اللام اما الفاء كناس والاصل اناس أو العين كسه والاصل سته

﴿ص﴾ الابدال أحرفه طويت دائما فتبدل الهمزة من كل ياء أو واو طرفا ولو تقديرا بعد ألف زائدة أو بدلا من عين فاعل معلها ومن أول واوين صدرتا وليست الثانية مدة فوعل أو مبدلة من همزة ومن واو خفيفة ضمت لازما ومن تالى ألف شبه مفاعل مدا مزيدا أو ثانى لينين اكتنفاها و يقع هذا الهمز مجعولا واوا ان كانت هاء اللام وسلمت فى المفرد بعد ألف وياء ان كانت غيرها أو همزة

﴿ش﴾ الابدال قسمان شائع وغيره فغير الشائع وقع فى كل حرف الا الالف وألف فيه أئمة اللغة كتبا منهم يعقوب بن السكيت وأبو الطيب عبد الواحد بن على اللغوى وفى كتابى المزهر نوع منه حافل والشائع الضرورى فى التصريف أحرفه ثمانية يجمعها قولك طويت دائما فتبدل الهمزة من كل ياء أو واو متطرفة بعد ألف زائدة نحو رداء وكساء الاصل رداى من الردية وكساو من الكسوة وسواء كان تطرفها ظاهرا أم تقديرا وهى المتصلة بهاء التأنيث العارضة كصلاءة وعطاءة بخلاف اللازمة وهى التى بنيت الكلمة عليها فانها لا تبدل منها همزة كهداية وحماية واداوة وهراوة ولا ابدال بعد ألف أصلية نحو آية وتبدل الهمزة أيضا من كل ياء أو واو وقعت عينا لما يوازن فاعل وفاعلة من اسم مغير الى فعل معتل العين نحو بائع وقائم أصلهما بايع وقاوم وفعلهما باع وقام معل بخلاف مالم يعل فعله كصيد وعور فهو صايد وعاور فلا ابدال فيه و بخلاف مالم يوازن فاعلا وان اعل فعله كمبيل ومطيل من اطال وأنال وتبدل الهمزة أيضا من أول واوين صدرتا وليست الثانية مدة فوعل ولا مبدلة من همزة كأواصل جمع واصلة أصله ووا صل استثقل اجتماع الواوين فابدل من أولاهما همزة اذ لم يمكن ابدالها ياء للاستثقال كالواو ولا الفا لسكونها فعدلوا الى الهمزة إذ هى أقرب الى الالف لكونهما من مخرج واحد مع أن الهمزة تقلب فى التسهيل واوا وياء فقد شاركت حروف اللين بخلاف ما اذا كان ثانى الواوين مدة فوعل كوورى ووووفى من وارى ووافى فلا ابدال فيه وكذا اذا كان مبدلا من همزة كالوولى تأنيث الأول أصله وألى فأبدلوا من الهمزة واوا للضمة ما قبلها فلا تبدل الواو الاولى همزة لان الثانية بدل منها فكأنها موجودة وصار مستثقلا كما لو قيل الألى بهمزتين وتبدل الهمزة أيضا من كل واو مضمومة لازمة غير مشددة كوجوه ووقتت

فيقال أجوه وأقتت لان الواو اذا كانت مضمومة فكانه اجتمع واوان فاستثقل واحترز بلازم الضمة من نحو أخشوا الله . ولتبلون . فلا ابدال لعروضها وبغير المشددة منها نحو تعوذ وتعود فلا ابدال أيضا ولو امكن بتخفيف الواو بالاسكان نحو سور سور فلا ابدال أيضا أورده أبو حيان على عبارة التسهيل وهو عندي داخل تحت قوله ضمة لازمة وتبدل الهمزة أيضا من تالى الف شبه مفاعل اذا كان مدا مزيدا كالقلائد والصحائف والعجائز بخلاف ما اذا كان أصليا كمعايش ومعاوز فان المد فيهما عين الكلمة وتبدل الهمزة أيضا من ثانى حرفى لين اكتنفا مدة مفاعل كاوائل جمع أول ونيائف جمع نيف وسيائد جمع سيد وتفتح هذه الهمزة فى هذه الصورة والتى قبلها مجعولة واوا فى ما لامه واو سلمت فى المفرد بعد الف كهراوة وهراوى وأداوة واداوى والأصل هرائى وأدائى ثم صار هرا آ وأدا آ ثم أبدل من الهمزة واو كراهة اجتماع الفين بينهما همزة مفتوحة والهمزة كانها ألف فكانه اجتمع ثلاث الفات ومجعولة ياء ان كانت اللام غير ما ذكر بان تكون ياء نحو هدية وهدايا أو واوا اعتلت فى المفرد ولم تسلم كمطية ومطايا أو كانت همزة كخطيئة وخطايا

﴿ص﴾ وتبدل الهمزة الساكنة بعد متحركة متصلة مدة تجانس والمتحركة ياء ان كسرت أو تلته ولم تضم أو كانت لاما مطلقا و واوا فى غير ذلك وفى نحو أوم وجهان وأبدل المازنى الياء منها فاء لأفعل والاخفش مضمومة بعد كسر والواو من عكسها وتبدل تلو الساكنة ياء ان كانت موضع اللام والاتصح ولو توالى همزات أبدلت الثانية والرابعة وحقق الباقى

﴿ش﴾ تبدل الهمزة الساكنة بعد همزة متحركة متصلة مدة تجانس الحركة فتبدل الفا فى آدم وياء فى ايمان وواوا فى أومن واصلها أأدم وإئمان وأؤمن فان تحركت الهمزتان المتصلتان والأولى لغير المضارعة أبدلت الثانية ياء ان كسرت مطلقا سواء تلت فتحا نحو أيمة والاصل أئمة أو كسرا نحو إين مضارع أن والأصل إإن أو ضما نحو أيم مثال أبعة من الأم والأصل أأمم نقلت حركة ما بعد الهمزة الساكنة اليها لاجل الادغام فانكسرت فأبدلت ياء أو تلت كسرا ولم تضم نحو إيم مثل إصبع من الأم الأصل إأمم نقلت حركة الميم الى الهمزة الساكنة لاجل الادغام كما تقدم أو كانت لاما مطلقا سواء كانت فى اسم أو فعل تلت فتحا أو ضما أو كسرا مثاله بعد الفتح قرأى وقرأى اذا بنيت من القراءة اسما مثل جعفر ودرهم وقرأى اذا بنيت فعلا مثل دحرج الأصل قرأأ وقرأأ ومثاله بعد الضم قرأى مثل برثن من القراءة الأصل قرأأ فأبدل من الهمزة ياء فصار فى آخر الاسم واو ساكنة قبلها ضمة فقلبت الضمة كسرة والواو ياء فصار من باب المنقوص ومثاله بعد الكسر قرإى مثل زبرج الأصل قرإأ أبدلت الهمزة ياء ثم استثقلت الضمة فى الياء فصار مثل قاض وتبدل الهمزة الثانية واوا ان فتحت بعد مفتوحة أو مضمومة نحو أوادم جمع آدم أصله أآدم وأويدم تصغير آدم أصله أأيدم أو ضمت مطلقا سواء تلت فتحا أو ضما أو كسرا كاوم مثال إصبع وأوم مثل ابلم وإوم مثال أصبع من الام نقلت فيها حركة الميم الى الهمزة الساكنة لاجل الادغام قلبت الهمزة واوا من جنس حركة نفسها وفى نحو أوم وجهان وخالف المازنى فى مسئلة وهى ما اذا كانت الهمزة الثانية فاء لأفعل فانه يبدلها ياء كان تبنى أفعل من الأم فتقول على رأيه هذا أيم من هذا وعلى رأى الجماعة هذا أوم ووجه المازنى الحمل على إيمة لان الفتحة أخت الكسرة فالاقيس أن يكون حكم الهمزة المفتوحة كحكم المكسورة فى الابدال كالمضمومة وخالف الاخفش فى مسئلتين احداهما مسئلة إأم مثل اصبع فذهبنا أنه تبدل الهمزة ياء لمناسبة حركتها ومذهبه ابدالها واوا لمناسبة حركة ما قبلها فتقول أوم والثانية مسئلة إأم مثل إصبع فذهبنا ابدالها واوا لمناسبة حركتها ومذهبه ابدالها ياء لمناسبة حركة ما قبلها فيقول إيم والحاصل ان الاخفش يبدل المكسورة بعد الضم واوا والمضمومة بعد الكسر ياء فان سكنت الهمزة الاولى أبدلت الثانية ياء ان كانت موضع

اللام والاصح نحو قرأى مثل قمطر الاصل قرأأ أبدلت الهمزة الثانية ياء فرارا من الاستثقال لو بقيت ومن مخالفه الأقيسية لأنه متى التقى مثلان والاول ساكن فى كلمة وجب الادغام وقد أجمعت العرب على ترك الادغام فى الهمزتين من كلمة الا اذا كانتا عينين نحو سآل ولآل وهذان مثال قولى والاصح وخرج بقيد الاتصال مالو فصل بين الهمزتين فانهما يصحان نحو أآءة وهو شجر ولو توالى أكثر من همزتين حققت الاولى والثالثة والخامسة وأبدلت الثانية والرابعة كان تبنى من الهمزة مثال أترجة فتقول أأأأأة فتبدل الثانية واوا والضمة ماقبلها وكذلك الرابعة وتحقق الاولى والثالثة والخامسة فتقول أوأوأة ولو بنيت من الهمزة مثل قمطر قلت إيأأ والأصل إأأأ فتبدل الثانية ياء من جنس حركة ماقبلها

﴿ ص ﴾ مسئلة يجوز تخفيف الهمزة المفردة الساكنة بابدالها مجانس حركة متلوها والمتحركة بعد ساكن بالحذف ونقل حركتها اليه مالم يكن مدا زائدا أو ياء تصغير فتقلب وتدغم أو نون انفعال فتقر أو الفا فتسهل بينها ومجانس حركتها وكذا مثلثة بعد فتح ومكسورة ومضمومة بعد كسر أو ضم فى الأصح وتقلب مفتوحة تلو كسر ياء وضم واوا ﴾

﴿ ش ﴾ هذا فصل فى تخفيف الهمزة المفردة اذا كانت الهمزة ساكنة فان كان ماقبلها ساكنا لزم تحريكه لالتقاء الساكنين بحسب مايجب من الحركات كنظيره مع غير الهمزة وان كان ماقبلها متحركا جاز أن تخفف بابدالها حرفا من جنس حركة ماقبلها فتبدل الفا فى كاس وياء فى ذئب وواوا فى بؤس وان تحركت الهمزة بعد ساكن خففت بحذفها ونقل حركتها الى الساكن قبلها كقولك فى اسأل سل مالم يكن الساكن قبلها حرف مد زائد كخطيئة ومقروءة فان الهمزة تنقلب حرفا مثله وتدغم فيه فيقال خطية ومقروة أو ياء تصغير فكذلك كخطيئة أو نون انفعال نحو إنأطر فان الهمزة تحقق فيه حذرا من الالباس أو الفاء مبدلة من أصل كالهباء فان الهمزة تسهل بجعلها بين بين ولا حذف ولا نقل فى الصور الاربع وان تحركت الهمزة بعد متحرك خففت بالتسهيل بينها وبين حرف حركتها ان كانت بعد فتح مطلقا مفتوحة كانت كسأل أو مكسورة كسئم أو مضمومة كلؤم أو كانت بعد كسر أو ضم وهى فى الصورتين مكسورة أو مضمومة كسئين وسئل ويستهزئ ورؤس فان كانت مفتوحة قلبت بعد الكسر ياء كمير فى مئر جمع مئرة وبعد الضم واوا كجون فى جؤن جمع جؤنة ورجل سولة فى سؤلة وخالف الأخفش فى صورتين وهى المضمومة بعد كسرة كيستهزئ والمكسورة بعد ضمة كسئل فأبدل الاولى ياء والثانية واوا

﴿ ص ﴾ وتبدل الياء بعد كسرة من واو عين مصدر أعلت فى فعله لا موازن فعل وعين فعال جمعا لواحد سكنت فيه أو اعتلت وصحت اللام وتقلب فى فعل لافعلة ومن ألف واو ساكنة أو آخرا ولو تقديرا ومنها بعد فتح رابعة فصاعدا ولام فعلى وصفا ومع ياء متصلة ان سبقت احداهما ساكنة وتأصل السبق وكذا السكون فى الاصح وتدغم متطرفة ولو تقديرا بعد واو بن سكن ثانيهما وكانته لام فعول جمعا ويعطى متلوهما ماذكر من ابدال وادغام فان كانت لام مفعول غير واوى العين أو مكسورها أو لام فعول مصدرا أو عين فعل جمعا فالتصحيح أكثر أو مفعول من فعل فالاعلال

﴿ ش ﴾ تبدل الياء بعد كسرة من واو هى عين مصدر لفعل معل العين موزون بفعال نحو قام قياما وعاد عيادا بخلاف عين غير المصدر كصوان وسواك والمصدر المفتوح أوله كرواح والمضموم كقوار أو المكسور الذى لم تعل عين فعله كلاوذ لواذا وعاود عوادا أو الموزون بفعل كالحول وتبدل أيضا بعد كسرة من واو هى عين جمع لواحد ساكن العين أو معتلها صحيح اللام موزون بفعال كثوب وثياب وحوض وحياض ودار وديار وريع

ورياح بخلاف عين المفرد كخوان وماسفرده معتل اللام كجرو وجراء حذرا من اجتماع الاعلالين فى كلمة وهما ابدال اللام همزة وابدال العين ياء فاقتصر على أحد الاعلالين وكان الآخر لأن الأواخر هى محل التغييرات أما الموزون بغير فعال وهو فعل وفعلة فان فيه الوجهين كحاجة وحوج وحيلة وحيل ونارة ونير وقيمة وقيم وثور وثيرة وكوز وكوزة وعود وعودة الا أن الاعلال فى فعل أغلب والتصحيح فى فعلة أغلب وتبدل الياء بعد كسرة من ألف وواو ساكنة أو متطرفة تحقيقا أو تقديرا وهى التى تليها علامة التأنيث أو زيادتا فعلان نحو محراب ومحاريب ومجيريب ونحو ايعاد وميعاد ونحو الغازى وأكسية جمع كساء وسبعان وتبدل الياء بعد فتحة من واو وقعت رابعة فصاعدا فى اسم أو فعل نحو المعطيان يرضيان والمستعليان يسترضيان وتبدل الياء من واو هى لام فعلى وصفا كالعليا والدنيا ومن الواو الملاقية ياء فى كلمة ان سكن سابقهما سكونا أصليا وتأصل السبق أيضا ثم تدغم أحداهما فى الأخرى كسيد وهين الاصل سيود وهيون قلبت الواو ياء وأدغمت فيها الياء لاجتماع الشروط واحترز بكلمة عما فى كلمتين كقولك هو يريد وبسبق الساكن عن تأخره كالطويل والغيور وبأصالة السكون عن عروضه كقوى مخفف قوى وبأصالة السابق عن عروضه كرويه مخفف رؤية فان الواو بدل الهمزة لا أصل وتبدل الياء أيضا من الواو المتطرفة لفظا أو تقديرا بعد واوين سكنت ثانيهما كأن تبنى مفعولا ومفعولة من نحو قوى فانه يقال مقوو ومقووة فتجتمع ثلاث واوات فى الطرف مع الضمة فاستثقل ذلك فقلبت الواو الأخيرة ياء ثم المتوسطة لاجتماع ياء وواو وسبق أحدهما بالسكون ثم قلبت الضمة كسرة لاجل صحة الياء وأدغمت الياء فى الياء فقالوا مقوى ومقوية وتبدل الياء أيضا من الواو الكائنة لام فعول جمعا كعصى أصله عصوو فأبدلت الواو الاخيرة وهى لام الكلمة ياء وأعطى متلوها الذى هو واو المدا من ابدالها ياء وادغامها فى الياء الاخيرة وقلبت الضمة كسرة لتصح الياء فان كانت الواو لام مفعول ليست عينه واوا ولا هو من فعل بكسر العين أو لام فعول مصدرا لا جمعا أو عين فعل جمعا فوجهان والتصحيح أكثر مثال الاول مغزو ومغزى والثانى عتا عتوا وعتيا والثالث نوم وصوم ونيم وصيم وان كانت لام مفعول من فعل فوجهان والاعلال أرجح نحو مرضى ومرضو

﴿ ص ﴾ وتبدل الواو بعد ضم من ألف وياء ساكنة مفردة لا فى جمع فيكسر لها الضم ولام فعل ومتلوة بزيادتى فعلان أو تاء بنيت عليها الكلمة ولام فعلى اسما وفى عين فعلى وصفا وجهان

﴿ ش ﴾ تبدل الواو بعد ضم من ألف كقولك فى تصغير ضارب ضويرب ومن ياء ساكنة مفردة فى غير جمع نحو موقن والاصل ميقن لانه من اليقين واحترز بالمفردة من المكررة كبياع وبغير الجمع منه فانه تبدل فيه واوا ولكن تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء نحو بيض والاصل بيض لان وزنه فعل كحمر وتبدل الواو أيضا بعد الضم من الياء الواقعة لام فعل كرموا وقضو وقبل زيادتى فعلان كرموان مثل سبعان من الرمى أو قبل تاء بنيت عليها الكلمة نحو رموة مثل نمرة من الرمى وتبدل الواو من ياء هى لام فعلى اسما كتقوى وفى عين فعلى وصفا وجهان الابدال كالطوبى والكوسى مؤنث الأطيب والأكيس والتصحيح كقسمة ضيزى وامرأة حيكى

﴿ ص ﴾ وتبدل الالف من ياء أو واو بعد فتح متصل بشرط ان يتحركا بأصل وان لا يليهما ساكن أو غير ألف وياء مشددة وهى لام وان لا يكون وصفه أفعل ولا وزنه افتعل وواى العين دالا على تفاعل ولا اسما آخره زيادة تخصه خلافا للمازنى فى الاخيرة فان استحق ذلك حرفان صح الاول غالبا

﴿ ش ﴾ تبدل الألف من ياء أو واو نحو باع وقال اصلهما بيع وقول ورمى وغزا أصلهما رمى وغزو بشروط أن يكونا بعد فتح بخلاف نحو غزو وظبى ورضى وشقى وشج وعم وأدل وأظب وأن يتصلا به بخلاف آى وواو فانهما لم يتصلا بالفتحة إذ حجز بينهما الألف وأن يتحركا بخلاف ما اذا سكنا نحو غزو ورمى من فطر وان تكون حركتهما

أصلية بخلاف ما هو ساكن في الأصل وعرض تحريكه نحو رعوى ورمى فان حركة هذه الواو والياء عارضة اذ أصلهما السكون لان مثالهما في الصحيح بحمر وضارع احمر وأن لا يليها ساكن بخلاف نحو طويل وغيور وهذا الشرط في العين خاصة أما اللام فلا يضر ايلاؤها الساكن الا أن يكون ألفا كرميا وغزوا ورحيان والغليان والنزوان أو ياء مشددة نحو عصوى فلا تنقلب الياء والواو اتفاق مثل هذا وأن لا يكون وصفه أفعل بخلاف نحو صيد وحول وعور وسيد فانها صحت لفصلها في أصيد وأحول وأعور وأسود وأن لا يكون فعلا وزنه أفتعل وهو واوى العين دال على تفاعل بخلاف نحو اجتوروا وازدوجوا واعتوروا فانه صحت فيه الواو لانه في معنى تجاوروا وتزاوجوا وتعاوروا فان كان على أفتعل وهو يائي العين وجب الاعلال نحو امتاز وابتاعوا واستافوا أي تضاربوا بالسيوف وانما تصحح ذوات الياء لان الياء أشبه بالالف من الواو فرجحت عليها في الاعلال وأن لا يكون اسما آخره زيادة تخص الأسماء بخلاف السيلان والجولان وخالف المازني في هذا الشرط فاجاز إعلاله وعليه جاء داران وحادان من دار يدور وحاد يحيد فان استحق هذا الاعلال حرفان فالغالب تصحيح الأول واعلال الثاني نحو هوى وطوى

﴿ ص ﴾ وتبدل الميم من نون ساكنة قبل باء والتاء من فاء افتعال لينا وشذ في الهمزة والطاء من تائه تلو مطبق والدال منها تلو دال أو ذال أو زاى وما عدا ما قررناه شاذ مسموع أو لغة قليلة ويعرف الابدال بالتصاريف

﴿ ش ﴾ تبدل الميم من النون الساكنة قبل باء نحو عنبر وشنبر وان بورك والنون أخت الميم وقد أدغمت فيها نحو من مالك فأرادوا اعلالها مع الباء كما أعلوها مع الميم وتبدل التاء من فاء الافتعال وفروعه ان كانت ياء أو واوا نحو اتعد يتعد اتعد ومتعد ومتعد ومصدرها الاتعاد والأصل اوتعد لانه من الوعد وكذا اتسر وفروعه أصله ايتسر لانه من اليسر وانما ابدلوا الفاء تاء لانهم لو اقروها لتلاعبت بها حركات ما قبلها فكانت تكون بعد الكسرة ياء وبعد الفتحة ألفا وبعد الضمة واوا فأبدلوا منها حرفا جلدا لا يتغير لما قبله وهي مع ذلك أقرب من الفم الى الواو وشذ ابدالها من فاء الافتعال اذا كانت همزة نحو اتزر من الازار والفصيح ائتزر وتبدل الطاء من تاء الافتعال تلو حرف مطبق نحو اصطفى واصطبر واطعن واضطلم وتبدل الدال من تاء الافتعال تلو دال وذال أو زاى نحو ادان وادكروا وازدان وما خرج عما قرر في هذا الباب فهو شاذ مسموع يحفظ ولا يقاس عليه أو لغة قليلة لقوم من العرب وعلامة صحة البدلية الرجوع في بعض التصاريف الى المبدل منه

﴿ ص ﴾ النقل ينقل للساكن الصحيح حركة لين عين فعل غير تعجب ولا مصرف من عور ونحوه ولا مضاعف اللام ولا معلها أو اسم غير جار على فعل مصحح أوله ميم زائدة غير مكسورة أو موافق للمضارع في زيادته أو وزنه لا فيهما أو مصدر على إفعال واستفعال وتبدل بمجانسها وتحذف الفهما معوضا منها التاء غالبا وواو مفعول بعده وقيل عين الثلاثة فان كانت ياء كسرت المنقولة صونا عن الابدال وقاس أبو زيد تصحيح المصدر والمبرد تصحيح مصون

﴿ ش ﴾ تنقل حركة العين للساكن الصحيح قبلها ان كانت من فعل أو اسم بالشروط المذكورة نحو يبيع ويقول الاصل يبيع ويقول ونحو مقام ومقال الأصل مقوم ومقول وشرط الفعل أن لا يكون لتعجب بخلاف نحو ما ابين هذا وما أطوله ولا مصرفا من نحو عور بخلاف نحو يصيد ويعود واصيد وأعور وأعورة ولا مضاعف اللام بخلاف نحو أبيض وأسود حذرا من الالباس ولا معل اللام بخلاف نحو أهوى وأستحيي حذرا من توالي أعلالين وشرط الاسم ان لا يكون غير جار على فعل مصحح بخلاف نحو مقاول ومبايع فان حرف العلة لا يعل في هذا الاسم لجريانه على تقاول وتبايع وان يكون أوله ميم غير مكسورة إما مفتوحة كمقام أو مضمومة كمقيم ومبين

بخلاف ما أوله ميم مكسورة كمخيط ومقول أو موافقا للمضارع فى زيادته دون وزنه نحو تقيل وتبيع مثل تحلئ من القول والبيع والأصل تقول وتبيع نقلت حركة العين الى الفاء فسكنت وانقلبت واو تقول ياء لكسر ما قبلها أو فى وزنه دون زيادته (١) فان وافقه فى الزيادة والوزن معا لم يعل نحو أسود وأطول منك وأبين لانه لو أعل التبس بلفظ الفعل ولا ينقل الى ساكن معتل كطاوع قوم وسير واذا نقل أبدلت العين لمجانس الحركة المنقولة كقولك فى أقوم وأطيب أقام وأطاب فان جانست الحركة العين فليس فيه سوى النقل كيقول ويبيع وتنقل الحركة أيضا الى الساكن الصحيح قبلها من عين مصدر على إفعال أو استفعال وتبدل العين حينئذ بمجانس الحركة المنقولة وتحذف الفهما ويعوض منها التاء غالبا مثال ذلك إقامة واستقامة الأصل إقوام واستقوام نقل وأبدلت الواو ألفا فالتقى الفان فحذفت الف المصدر وعوض منها التاء وتنقل الحركة أيضا من مفعول الى الساكن الصحيح قبلها وتحذف واوه باجتماع واوين ساكنين نحو مصون والأصل مصوون فان كان عين مفعول ياء كسرت الضمة المنقولة صونا من ابدال الياء بعدها واوا نحو مبيع وما ذكر من أن المحذوف الف المصدر وواو مفعول هو مذهب الخليل وسيبويه لان حذف الزائد أولى من حذف الأصل ومذهب الأخفش أن المحذوف فى الثلاثة عين الكلمة لان حذفها أولى من حذف ما دل على معنى وهو المصدرية والمفعولية والكلام على ذلك مبسوط فى الاشباه والنظائر وربما صحح الافعال والاستفعال وفرعهما سمع أغيمت السماء إغياما وأغيلت المرأة إغيالا وأطيب وأطول ٭ قال صددت فأطولت الصدود ٭ ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافا لابى زيد وربما صحح مفعول سمع فرس مقوود وثوب مصوون ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافا للمبرد

﴿ ص ﴾ القلب انما يقلب فى المعتل والمهموز وذو الواو أمكن وبتقديم الآخر على متلوه أكثر ومن تقديم اللام على الفاء أشياء فى الاصح فوزنها الفعاء لا أفعاء أو أفعال ويعرف بأصله واشتقاقه وصحته وكذا اذا أدى تركه الى همزتين ومنع صرفه بلا علة على الاصح فان لم يثبت فأصلان

﴿ ش ﴾ قال أبو حيان القلب تصيير حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير وقد جاء منه شئ كثير حتى أن ابن السكيت ألف فيه كتابا ومع ذلك فلا يطرد شئ منه انما يحفظ حفظا لانه لم يجئ منه فى باب ما يصلح ان يقاس عليه انتهى وقد عقدت له نوعا فى المزهر أوردت فيه ألفاظا جمة قال ابن مالك رحمه الله تعالى وأكثر ما يكون القلب فى المعتل والمهموز كهارى فى هائر وشاكى السلاح فى شائك ورائى فى رائئ وآبار فى أبآر ومنه فى غير مهموز عملى فى اعمرى وذو الواو أمكن فيه من ذى الياء قال أبو حيان دليل ذلك الاستقراء فاكثر ما جاء القلب فى ذوات الواو نحو شاك وهار ولاث وأينق كما أن انقلاب الألف عن الواو أكثر من انقلابها عن الياء حتى أنا لو وجدنا كلمة أشكل علينا الامر فيها ألفها منقلبة عن واو أم عن ياء حملنا ذلك على أنها منقلبة عن واو ودليل ذلك الكثرة والقلب بتقديم الآخر على متلوه أكثر منه بتقديم متلو الآخر على العين أو بتقديم العين على الفاء أو بتأخير الفاء عن العين واللام وتحت ذلك صورتان الأولى أن يكون الآخر لاما والمتلو عينا كراء فى رئى وهار فى هائر والأوالى فى الأوائل والايامى جمع أيم وأصله أيايم بوزن فعائل . الثانية أن يكون الآخر حرفا زائدا والمتلو غير عين كقولهم فى جمع ترقوة تراقى وهو مقلوب من التراقى فالواو زائدة فى ترقوة والقاف لام الكلمة لا عين ومثال تقديم متلو الآخر على العين الحوباء وهى النفس الأصل حيواء قدمت اللام وهى الواو التى هى متلوة للآخر على الياء وهى عين الكلمة فوزنها فلعاء والدليل على انه مقلوب قولهم حايبت الرجل اذا أظهرت له خلاف ما فى حوبائك ومثال تقديم العين على الفاء أيس من يئس وأينق فى أنوق جمع ناقة ومثال تأخير الفاء عن العين واللام

(١) هكذا بياض فى الأصول الثلاثة

حادى أصله واحد تأخرت الواو عن الحاء والدال ثم قلبت ياء لانكسار ما قبلها فوزنه عالف ومن تقديم اللام على الفاء أشياء فى مذهب سيبويه أصلها شيئاء نحو طرفاء وحلفاء قلبت بتقديم لام الكلمة على فائها فوزنها لفعاء ومذهب (١) ويعرف القلب بأشياء أحدها الاصل بأن يكثر استعمال أحد النظمين فيكون الاقل هو المقلوب كما فى لعمرى ورعملى الثانى الاشتقاق بأن يجىء التصريف على أحد النظمين دون الآخر كما تقدم فى الحوباء وكما فى شوادع وشواعى فانه يقال شاع يشيع فهو شائع ولا يقال شعى يشعى فهو شاع فعلم ان شواع هو الاصل وشواعى مقلوب منه الثالث الصحة وعدم الاعلال كما فى أيس اذ لو لم يكن مقلوبا من يئس لوجب اعلاله وان يقال آس لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها فتصحيحه دليل على قلبه قال أبو حيان وانما ادعى فيه القلب دون الشذوذ لان باب القلب وان كان لا يقاس أوسع وأكثر من باب الشذوذ الرابع (٢) فان لم يثبت كون أحد اللفظين أصلا والآخر مقلوبا منه بدليل فكلا التأليفين أصل نحو جبذ وجذب فان جميع تصاريفهما جاء عليهما قالوا جبذ يجبذ جبذا فهو جابذ ومجبوذ وقالوا جذب يجذب جذبا فهو جاذب ومجذوب قال أبو حيان فان قلت ما فائدة القلب وهلا جاءت التصاريف على نظر واحد قلت الفائدة فى ذلك الاتساع فى الكلام والاضطرار اليه فى بعض المواضع

﴿ ص ﴾ الادغام هو قسمان الأول فى المثلين ويجب ان يسكن الأول غير هاء سكت ولا همزة منفصلة عن الفاء ولا مدة فى آخر أو مبدلة دون لزوم أو تحرك كافى كلاء إن لم يصدر أولم يوصلا بمدغم أو ملحق ولا زيد أحدهما ولا عرض تحركهما ولا كانا واوين طرفين ولا فى اسم قبل أو فعل وازن أو صدره فعلا أو فعلا أو فعلا أو فعلا

﴿ ش ﴾ قال أبو حيان الادغام هو آخر ما يتكلم فيه من علم التصريف وهو فى اللغة الادخال ويقال الادغام وهو افتعال وهى عبارة سيبويه وعبارة الكوفيين الادغام إفعال وفى الاصطلاح رفعك اللسان بالحرفين دفعة واحدة ووضعك اياه بهما وضعا واحدا ولا يكون الا فى المثلين والمتقاربين وهذا التقسيم انما هو بالنظر الى الاصل والا فلا ادغام الا إدغام مثل فى مثله ألا ترى ان المتقارب يقلب من جنس الحرف الآخر فيؤول الى انه ادغام مثل ما فى مثل والادغام يكون فى الأسماء والأفعال أوجب لكثرة اعتلالها وذلك لثقلها ولذلك يدغم فى الأفعال ما لا يدغم فى الأسماء ألا ترى ادغامهم ردوفكهم شررا وبدأ بادغام المثلين كما هو عادة المصنفين فى التعريف وهو واجب بشروط أن يسكن الاول نحو اضرب بكرا ولم يكن هاء سكت بخلاف نحو. ماليه هلك. فانها اذا وصلت ينوى الوقف عليها والابتداء بما بعدها فيتبين الفك قال أبو حيان ولهذا أظهرها القراء عند الوصل ولم يدغموها الا رواية عن ورش بالادغام وهو ضعيف من جهة القياس ولا همزة منفصلة عن الفاء بخلاف نحو إكلاء أحد أما الهمزة المتصلة بالفاء فيجب ادغامها نحو سآل ولآل ولا مدة فى آخر بخلاف نحو يعطى ياسر و يغزو واقد فلا يدغم مثل هذا لئلا يذهب المد بالادغام مع ضعف الادغام فلو كان حرف لين فقط وجب الادغام نحو اخشى ياسرا واخشوا واقدا وكى يقوم ولوا واقدا ولو كانت المدة ليست فى آخره وجب الادغام نحو مغزو وأصله مغزوو وعلى وزن مفعول

(١) هذا البياض الذى فى الاصل متروك لمذهب الأخفش فانه يرى أن أشياء وزنها أفعلاء كما تقول هين وأهوناء إلا انه كان فى الأصل أشيئاء كاشيعاع فاجتمعت همزتان بينهما ألف فحذفت الهمزة الاولى تخفيفا كراهة همزتين بينهما ألف فوزنها أفعاء وقال الفراء أصل شئ شيئ على مثال شيع فجمع على أفعلاء مثل هين واهيناء ولين والبناء ثم خفف فقيل شئ كما قالوا هين ولين فقالوا أشياء فحذفوا الهمزة الاولى وهذا راجع الى قول الاخفش وقال الكسائى وزن أشياء أفعال كفرخ وافراخ وإنما ترك صرفها لكثرة الاستعمال لانها شبهت بفعلاء فى كونها جمعت على أشياوات فصارت كخضراء وخضراوات وقد أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على أن قول الكسائى خطأ فى هذا وألزموه أن يصرف أسماء وأبناء (٢) بياض فى الأصول الثلاثة

فالأولى مدة وليست فى آخر وقد أدغمت واحتمل فيه ذهاب المد لقوة الادغام ولا مدة مبدلة من غيرها دون لزوم بخلاف نحو قوول مبنيا للمفعول من قاول فلا ندغم لانه حرف مد لا يلزم كما ان يغزو واقد حرف مد لا يلزم ألا ترى انك تقول فى بنائه للفاعل قاول فيزول حرف المد كما يزول فى لم يغزو واقد فان كانت مبدلة من غيرها و يلزم فيها البدل أدغم نحو أوب مثل أبكم من الأوب والأصل أأوب أبدلت الهمزة الثانية الساكنة من جنس حركة ما قبلها واوا وهو بدل على جهة اللزوم فأدغمت فى الواو وان تحرك المثلان وجب الادغام بشروط ان يكونا فى كلمة كردوظل بخلاف ما اذا كانا فى كلمتين فالادغام جائز أو واجب كما سيأتى وان لا يصدر بخلاف نحو ددن وان لا يسبقهما مدغم فى أولهما بخلاف نحو ردد يردد فهو مردد فلا يدغم لان فيه ابطالا للادغام الذى قبله وان لا يسبقهما مزيد الالحاق بخلاف نحو النددو التجج فان نونهما وجيم التجج زيدت لاجل الالحاق فلا يجوز الادغام لانه اذ ذاك يزول الالحاق بسفرجل وان لا يكون أحدهما ملحقا بخلاف نحو قردد فانه لو أدغم بطل الالحاق بجعفر وان لا يكون تحريك ثانيهما عارضا بخلاف نحو ان يحيي واردد القوم وان لا يكونا واوين طرفين (١) وان لا يكونا فى اسم موازن بجملته أو صدره فعلا بفتح الفاء والعين أو فعلا بضم الفاء وفتح العين أو فعلا بضمهما أو فعلا بكسر الفاء وفتح العين مثال الأربعة فى الموازن بجملته طلل وصفف وذلل وكلل وفى الموازن بصدره فقط سعح (٢) العقعق وخششاء العظم فى أصل الأذن وحممة لقطعة اللحم وقررة للازق باسفل القدر

﴿ ص ﴾ وتنقل حركته لساكن يقبلها فان التقيا فى كلمتين ولا مانع أو كانا ياءين لازما تحريك ثانيهما أو تاءين كاستتر وتجلى فجائز فان أدغم الاخير ألحق الوصل و يجوز فيه حذف تاء وهى الثانية فى الأصح

﴿ ش ﴾ اذا كان المدغم متحركا فاما أن يكون ما قبله متحركا أو ساكنا ان كان متحركا بقى على حركته وسكن ذلك الحرف المدغم وأدغم فيما بعده وان كان ساكنا نقل اليه حركة المدغم وأدغم نحو يردو يفرو يعدو ومقر الاصل يرددو يفرر و يعدد ومقرر نقلت الضمة والكسرة والفتحة الى الحرف الساكن حذرا من اجتماع ساكنين ذلك الحرف والحرف المدغم فانه سكن لاجل الادغام فان كان الساكن الذى قبله حرف مد ألفا أو واوا أو ياء تصغير لم ينقل اليه نحو رادو حادو عودو دويبة لان أصل وضع حرف المد عدم الحركة خصوصا الالف فان تحريكها غير ممكن فان التقى المثلان المتحركان من كلمتين جاز الادغام من غير وجوب نحو . ان الله هو الرزاق . مالم يكن مانع فانه يمتنع الادغام بان كانا همزتين نحو قرأ أبوك فان العرب تنكبت عن ادغام الهمزة الا عينا أو وليا ساكنا غير لين فيما قاله البصريون وجزم به ابن مالك فى التسهيل وتعقبه أبو حيان بان أبا عمرو قرأ بالادغام فى مثل ذلك نحو . الرعب بما . خذ العفو وأمر . من اللهو ومن التجارة . فهو واقع بهم . الشمس سراجا . شهر رمضان . عن أمر ربهم . ذكر رحمة . البحر رهوا . من خزى يومئذ . فهى يومئذ . قال روى جميع هذا عن أبى عمرو بالادغام وهو لا يجوز عند البصريين والذين رووا ذلك عن أبى عمرو أئمة ثقاة ومنهم علماء بالنحو كابى محمد اليزيدى وغيره فوجب قبوله وان لم يجزه البصريون غير أبى عمرو فأبو عمرو رأس فى البصريين ولم يكن ليقرأ الا بما قرأ لان القراءة سنة متبعة غاية ما فى ذلك ان يكون قليلا فى كلام العرب اذ لو كان كثيرا لما غاب علمه عن البصريين غير أبى عمرو واما عدم الجواز فلا نقول به اهـ ويجوز الادغام أيضا من غير وجوب فيما اذا كان المثلان ياءين لازما تحريك الثانى منهما نحو حيى وعيى وقد قرئ به . ويحيى من حى عن بينة . ومن حى بالادغام والاظهار وفى الايضاح ان الاظهار أكثر فى كلامهم فان كان تحريك الياء الثانية عارضا نحو لن يحيى لم يجز الا الاظهار فقط ويجوز الادغام أيضا من غير وجوب فيما اذا كان المثلان تاءين فى باب افتعل نحو استتر

(١) بياض بالأصل (٢) كذا رسم فى الأصل المطبوع منه وفى غيره هكذا عحر

واقتتل وحينئذ تنقل حركة التاء الاولى الى الساكن قبلها وهو السين والقاف فتذهب همزة الوصل لحركة اول الفعل فيقال ستر وقتل وحركة التاء فتحة فيفتح أول الفعل ويجوز كسره فيقال ستر وقتل قال أبو حيان وهذه الكسرة ليست منقولة إذ لا كسرة فى التاء المدغمة وانما ذلك لاجل انهم لما سكنوا التاء لادغامها فى التاء وكانت فاء الكلمة قبل ذلك ساكنة كسرت الفاء على أصل التقاء الساكنين وذهبت همزة الوصل لتحريك الفاء ويقال فى المضارع على لغة الفتح يستر وفى الوصف مستر ومستر بفتح السين وعلى لغة الكسر يستر ومستر ومستر بكسرها ويجوز الادغام أيضا من غير وجوب فيما اذا كان المثلان تاءين أول فعل مضارع بنحو تتجلى وتتظاهر وحينئذ يؤتى بهمز الوصل لسكون التاء الاولى بالادغام فيقال اتجلى واتظاهر ويجوز فى هذا النوع حذف احدى التاءين تخفيفا فيقال تجلى وتظاهر وهل المحذوف الاولى أو الثانية قولان أصحهما الثانى وهو مذهب سيبويه والبصريين وقال الكوفيون المحذوف الاولى وهى حرف المضارعة

﴿ ص ﴾ فان سكن المدغم لوصله بضمير رفع وجب الفك وكذا أفعل تعجبا خلافا للكسائى أو لجزم أو بناء جاز فان لم يفك حرك الثانى بالفتح مطلقا أو ما لم يله ساكن فبالكسر أو بالكسر مطلقا أو بالاتباع لفائه ما لم يله ضمير فبحركته أو ساكن فبالكسر لغات

﴿ ش ﴾ اذا سكن المدغم لاتصاله بالضمير المرفوع وجب الفك نحو رددت ورددنا ورددت ورددت ورددتما ورددتم ورددتن ويجب الفك أيضا اذا سكن فى أفعل التعجب عند الجمهور نحو اشدد بحمرة زيد وأحبب الينا ان يكون المقدم وذهب الكسائى الى ان أفعل فى التعجب يدغم فيقال أحب بزيد فان سكن لجزم أو بناء جاز الفك وهو لغة الحجاز والادغام وهو لغة غيرهم من العرب نظرا الى عدم الاعتداد بالعارض فيقال لم يردد ولم يرد واردد ورد فان فك فواضح وان أدغم حرك الثانى من حرفى التضعيف تخلصا من التقاء الساكنين وفى كيفية تحريكه لغات أحدها أنه يحرك بالفتح مطلقا سواء وليه ضمير نحو رده ولم يرده ولم يردها أم ساكن نحو رد المال ولم يرد المال أم لا نحو رد ولم يرد الثانية انه يحرك بالفتح فى الحالة الاولى والثالثة دون الثانية وهى ما اذا وليه ساكن فانه يكسر فيها على أصل التقاء الساكنين فيقال رد المال ولم يرد ابنك الثالثة أنه يحرك بالكسر مطلقا فى الاحوال الثلاثة على أصل التقاء الساكنين الرابعة أنه يحرك باقرب الحركات اليه نحو ردوفر وعض الا مع ضميرى المؤنث والمذكر الغائبين فيحرك بحركة الضمائر نحو عضه وردها والا فما بعده ساكن من كلمة أخرى لام تعريف أو غيرها فيكسر نحو فغض الطرف ورد ابنك

﴿ص﴾ الثانى فى المتقاربين ويتوقف على مخارج الحروف فالاصح انها تسعة وعشرون وأسقط المبرد الهمزة وان مخارجها ستة عشر تقريبا فأقصى الحلق للهمزة والالف والهاء قال المهدوى مرتبات وغيره فى رتبة وقيل الهمزة أول وقيل بعد الهاء وقيل لا مخرج للالف ووسطه للحاء والعين قيل هكذا وقيل عكسه وأدناه للغين والخاء وفيه القولان وأقصى اللسان وما فوقه للقاف وما يليه للكاف ووسطه للشين والجيم والياء وقدم أبو حيان الجيم والخليل لا مخرج للياء وأول حافتيه وما يليهما من الاضراس للضاد وهى من الايسر أقيس وقيل تختص به وقيل بالايمن ولا ينطق بها وبالحاء غير العرب وما دون طرفه لمنتهاه وما فوقه للام وما دونه وفوق الثنايا للنون والراء وهى أدخل فى ظهره وقال قطرب والجرمى وابن دريد مخرج الثلاثة واحد وما بين طرفه وأصول الثنايا للطاء والدال والتاء وما بينه وبين الثنايا للزاى والسين والصاد وهى الصفير وما بينه وما بين اطرافها للظاء والذال والثاء وباطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا للفاء وما بين الشفتين للباء والميم والواو وقال الخليل لا مخرج للواو والمهدوى لها مخرج على حدة ولها فرع حسنة همزة مسهلة وغنة مخرجها الخيشوم وألف امالة وتفخيم وشين كجيم وصاد

كزاى وغيرها قبصة والمهموسة سكت فحثه شخص والشديدة أجدك تطبق والمتوسطة لن عمر والمطبقة ص ض ط ظ والمستعلية قظ خص ضغط والمذلقة من بنفل وغيرها مجهورة رخوة منفتحة متفضة مصمتة على الترتيب والقلقلة قطب جد وقيل التاء بدل الباء واللينة واى وهى والهمزة معتلة وقيل هى صحيح وقيل شبه المعتل والمنحرف اللام قيل والراء وهى المكرر والمهتوت الهمزة والهاوى مالا مخرج له ولا تدغم حروف ضوى شفر فى مقارب وجوز قوم ادغام الراء فى اللام وهو الاصح ولا صفير فى غيره ولا حلق فى ادخل الا الحاء فى العين ولا ما يؤدى الى لبس وإما غير ذلك فيجوز بقلب الاول مثله فالهاء والعين فى الحاء والخاء فى الغين والباء فى الميم والقاف فى الكاف وعكسهما والجيم فى الشين والتاء والطاء والظاء وشركاؤهما فى بعضها وفى الصفير به وفى الجيم والشين والضاد والفاء واللام فى ت ث د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ن فان كانت تعريفية فوجوبا والنون الساكنة بغنة فى حروف ينمو وبدونها فى الراء واللام وتظهر عند الحلقية وتخفى مع البواقى ومن قلبها مع الباء

﴿ ش ﴾ القسم الثانى من الادغام ادغام المتقاربين وذلك يتوقف على بيان مخارج الحروف ومخرج الحرف هو الموضع الذى ينشأ منه الحرف وتقريب معرفته أن يسكن الحرف ويدخل عليه همزة الوصل ليتوصل الى النطق به فيستقر اللسان بذلك فى موضعه فيتبين مخرجه وهذه المخارج هى من آخر الصدر وما يليه من الحلق والفم الى الشفتين والى الخيشوم والحروف تسعة وعشرون قال أبو حيان ولا خلاف فى ذلك الا فى الهمزة فزعم المبرد انها ليست من حروف المعجم بدليل انها لا تثبت على صورة واحدة فكأنها عنده من قبيل الضبط إذ لو كانت حرفا لكان لها شكل تثبت عليه كسائر الحروف وردها ولم تكن حرفا لكان مثل أحد واجل على حرفين وهو باطل لأن أقل أصول الكلمة ثلاثة أحرف وأما كونها لا شكل لها فلانها روعى فيها التسهيل ولولا ذلك لكتبت ألفا والمخارج ستة عشر مخرجا عند الخليل وسيبويه والأكثرين وذهب الجرمى وقطرب والفراء وابن دريد وابن كيسان على خلاف عنه الى انها أربعة عشر مخرجا وموضع الخلاف بينهم مخرج اللام والنون والراء فهو عند هؤلاء مخرج واحد وعند الخليل ومن وافقه ثلاثة مخارج وعلى القولين فذلك على سبيل التقريب وإلا فالتحقيق أن لكل حرف مخرجا على حدة وعبارة المتن فى بيان المخارج بينة ولا يحتاج الى اعادتها فى الشرح فلنقتصر على ما يحتاج الى التنبيه عليه قولى وقيل الهمزة أول أى والالف والهاء بعدها كلاهما فى رتبة وليست واحدة أسبق من الأخرى وبهذا يفارق القول الاول وهذا رأى الاخفش والمراد بالاول رتبة الادخل فى الصدر والذى رجحه أبو حيان ان رتبة العين بعد الحاء ورتبة الغين قبل الخاء قال والحاء مما انفردت بها العرب فى كلامها ولا توجد فى كلام غيرها والعين مما انفردت بكثرة استعمالها فانها قليلة فى كلام بعض الامم ومفقودة فى كلام كثير منهم قال والضاد أصعب الحروف فى النطق ومن الحروف التى انفردت العرب بكثرة استعمالها وهى قليلة فى لغة بعض العجم ومفقودة فى لغة الكثير منهم قال والضاد لا يخرج من موضعها غيرها من الحروف عندهم وذهب الخليل الى ان الضاد شجرية من مخرج الجيم والشين فعلى هذا يشركها غيرها فيه ومعنى شجرية خارجة من شجر الحنك وهو ما يقابل طرف اللسان وقال الخليل الشجر مفرج الفم أى منفتحه وقال غيره هو مجمع اللحيين عند العنفقة وعلى رأى الاولين قال أبو حيان خروج الضاد من الجانب الايسر عند الاكثر والايمن عند الاقل ويحكى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه كان يخرجها من الجانبين معا وقال الصيمرى بعض الناس يخرجها من اليسرى وبعض الناس يسهل عليه اخراجها من الجهتين معا قال وكلام سيبويه أيضا يدل على ان الضاد تكون من الجانبين وقد ذهب بعض من لا ضبط له ولا معرفة الى ان الجهة اليمنى تختص بها وقال أبو على بن أبى الاحوص يتأتى

اخراج اللام من كلتا حافتى اللسان اليمنى واليسرى الا ان اخراجهما من حافته اليمنى أمكن بخلاف الضاد فانها من اليسرى أمكن وقال سيبويه الراء أدخل من النون فى ظهر اللسان قليلا لانحرافه الى اللام وقال محمد القيروانى صاحب الرعاية اختلاف مخرج اللام والراء والنون كاختلاف المخرج الذى فوقه من وسط اللسان وهو مخرج الشين والجيم والياء ولم يجعل ثلاثة مخارج بل جعل مخرجا واحدا فكذلك هذه الحروف ينبغى أن تجعل كذلك وقال ابن أبى الاحوص ماذهب اليه سيبويه من أنها ثلاثة مخارج هو الصواب لتباين مخارجها عند اختبار المخرج فى النطق باسكانها وادخال همزة الوصل عليها قال أبى ابن الاحوص والصاد مما انفردت العرب بكثرة استعمالها وهى قليلة فى لغة بعض العجم ومفقودة فى لغة كثير منهم وسميت حروف الصفير (١) وقال أبو حيان فصل المهدوى الواو من الباء والميم وجعل لها مخرجا على حدة فقال الواو تهوى حتى تنقطع الى مخرج الالف وأما الفروع الحسنة فهى التى توجد فى كلام الفصحاء فالهمزة المسهلة فرع المحققة والغنة فرع النون والخيشوم الذى تخرج من هذه الغنة هو المركب فوق غار الحلق الاعلى فهى صوت يخرج من ذلك الموضع تابع لكل نون ساكنة ولكل ميم ساكنة فانك لو امسكت بأنفك لم تتمكن من خروج الغنة وقال أبو عمرو الصبر فى الغنة صوت مركب فى جسم النون ومخرجه من الخيشوم وهو مؤخر الانف المنجذب الى داخل الفم وليس بالمنخر والفا الامالة والتفخيم فرع عن الالف المنتصبة التى ليس فيها ترقيق ولا تفخيم والشين التى كالجيم فرع عن الجيم الخالصة والصاد التى كالزاى فرع من الزاى الخالصة والهمزة المسهلة عند سيبويه حرف واحد وعند أبى سعيد ثلاثة أحرف بينها وبين الالف وبينها وبين الواو وبينها وبين الياء قال أبو حيان وكلا القولين صواب لانك ان أخذتها من حيث مطلق التسهيل فهى حرف واحد وان أخذتها من حيث التسهيل الخاص كانت ثلاثة أحرف ويعبر عن الهمزة المسهلة بهمزة بين بين ومعناه أنها ضعيفة ليس لها تمكن المحققة ولا خلوص الحرف الذى منه حركتها قال عبيد بن الابرص

نحمى حقيقتنا وبعـ ٭ ـض القوم يسقط بين بينا

قال أبو الفتح أى يتساقط ضعيفا غير معتد به والف التفخيم هى التى بين الالف والواو وقال سيبويه كقول أهل الحجاز الصلاة والزكاة والحياة ولذلك كتبت هذه بالواو وقال ابن خروف الالفات أربع ألف الطبيعة المعتادة والف الامالة وألف التفخيم والالف التى بين اللفظين فى مثل الابرار قال ومن الف التفخيم ألف الاستعلاء فى اسم الله تعالى فخمت هى واللام قبلها والشين كالجيم كقولهم فى اشدق أجدق بين الشين والجيم والصاد كالزاى هى التى يقل همسها قليلا فحدث فيها بذلك جهر ما كقولك فى مصدر مزدر قال سيبويه فصارت الحروف بهذه الفروع الستة خمسة وثلاثين وأما الفروع التى تستقبح وهى التى لا توجد فى لغة من ترتضى عربيته ولا تستحسن فى قراءة ولا شعر فهى كاف كجيم يقولون فى كمل جمل قال ابن دريد وهى لغة فى اليمن كثيرة فى أهل بغداد وجيم ككاف يقولون رحل ركل فيقربونها من الكاف وجيم كشين وأكثر ذلك اذا سكنت وبعدها دال وتاء نحو قولهم فى الاجدر الاشدر وفى اجتمعوا اشتمعوا قال أبو حيان فان قلت ما الفرق بين هذه وبين عكسها حيث عدت هذه مستقبحة وتلك مستحسنة فالجواب أنهم قربوا الحرف الضعيف من الحرف القوى فى جعلهم الشين كالجيم فلذلك كان من الفروع المستحسنة وذلك ان الجيم حرف شجرى من وسط اللسان مجهور شديد منفتح متقلقل فهو حرف قوى لجهره وشدته والشين حرف ضعيف لهمسه ورخاوته واستفاله وفيه بعض قوة لتفشيه فلذلك كان تقريبه من الجيم مستحسنا وكان تقريب الجيم منه مستقبحا ألا ترى أنهم عدوا فى الفروع المستحسنة الصاد كالزاى

(١) بياض فى الأصل

لهذا المعنى وصاد كسين كسابر فى صابر وطاء كتاء نحو تال فى طال وهى تسمع من عجم أهل المشرق كثيرا لفقد الطاء فى لسانهم وظاء كثاء نحو ثالم فى ظالم وباء كفاء وهى كثيرة فى لغة الفرس وغيرهم وتارة يكون لفظ الفاء أغلب نحو بلخ وأصبهان وضاد ضعيفة نحو أضر فى أثر يقربون الثاء من الضاد كذا فسر ميرمان الضاد الضعيفة قال أبو حيان وفيه نظر وقال أبو على الضاد الضعيفة اذا قلت ضرب ولم تشبع مخرجها ولا اعتمدت عليه ولكن تخفف وتختلس فيضعف اطباقها قال أبو سعيد وأظن الذين تكلموا بهذه الاحرف المرذولة من العرب خالطوا العجم وسين كزاى وجيم كزاى وقاف بينها وبين الكاف فتمت الحروف بهذه الفروع ستة وأربعين حرفا وأما ألقاب الحروف فذكرها النحويون لفائدتين أحداهما لاجل الادغام ليعرف ما يدغم فى غيره لقربه منه فى المخرج والصفة أو فى أحدهما وما لا يدغم لبعده منه فى ذلك والثانية بيان الحروف العربية حتى ينطق من ليس بعربى بمثل ما ينطق به العربى فهو كبيان رفع الفاعل ونصب المفعول فكما أن نصب الفاعل ورفع المفعول لحن فى اللغة العربية كذلك النطق بحروفها مخالفة مخارجها وسميت المهموسة لضعف الاعتماد عليها فى مواضعها وجرى النفس معها حتى ضعفت لخفى النطق بها والهمس لغة هو الصوت الخفى وضدها المجهورة وهى ما أشبع الاعتماد فى موضعه ومنع النفس أن يجرى معه حتى ينقضى الاعتماد ويجرى الصوت والشدة امتناع الصوت أن يجرى فى الحرف والفرق بين المجهور والشديد ان المجهور يقوى الاعتماد فيه والشديد يقوى لزومه فى موضعه والرخاوة جرى الصوت فى الحرف والتوسط بين الشدة والرخاء وسميت المطبقة لاطباق اللسان فيها على الحنك عند اللفظ بها وضدها المنفتحة لانك لا تطبق اللسان بشئ منها على الحنك والانفتاح ضد الانطباق وسميت المستعلية لان اللسان يعلو الى الحنك عند النطق بها فينطبق الصوت مستعليا بالريح وضدها المنخفضة ويقال المتسفلة لان اللسان لا يستعلى عند النطق بها الى الحنك بل يتسفل بها الى قاع الفم عند النطق وسميت المذلقة لانها من طرف اللسان والفم وطرف كل شئ ذلقه وضدها المصمتة لانها اصمتت فلم تدخل فى الابنية كلها قال الاخفش اصمتت أى منعت أن تختص ببناء كلمة فى لغة العرب اذا كانت خماسية فما فوق فلا تجد كلمة خماسية فما فوق فى كلام العرب الا وفيها من الحروف المذلقة أو الالف ولا تنفرد المصمتة بكلمة خماسية وسميت احرف القلقلة لان الصوت يشتد عند الوقف عليها والقلقلة شدة الصوت وسميت المعتلة لان الاعلال والانقلاب لا يكون الا فى أحدها ومن قال الهمزة حرف صحيح قال لانه يقبل الحركات الثلاث ومنهم من يقول أنها حرف مشبه بحروف العلة قال أبو حيان وهذا حسن وسمى اللام منحرفا وزاد الكوفيون الراء فهما عندهم حرفا الانحراف قالوا الانحراف فيهما عن مخرج النون وقال بعضهم وصفت اللام بالانحراف لانها انحرفت عن مخرجها الى مخرج غيرها وعن صفتها الى صفة غيرها وقال المهدوى سميت بذلك لانها شاركت أكثر الحروف فى مخارجها وقال القيروانى هى من الحروف الرخوة لكنها انحرف اللسان بها مع الصوت الى الشدة وسمى الراء المكرر لانها تتكرر على اللسان عند النطق بها كأن طرف اللسان يرتعد بها فكأنك نطقت بأكثر من حرف واحد وأظهر ما يكون التكرير اذا كانت الراء مشددة أو وقف عليها وسمى الهمز المهتوت من الهت وهو عصر الصوت لانها معتصرة كالتهوع أو من الهت وهو الحطم والكسر لانها يعرض لها الابدال كثيرا فتحطم وتنكسر وسمى الهاوى لانه يهوى فى الفم فلا يعتمد اللسان على شئ منها اذا تقرر ذلك فلا يدغم فى المتقارب ضاد ولا واو ولا ياء ولا ميم ولا شين ولا فاء ولا همزة ولا راء هذا مذهب سيبويه والخليل وأكثر النحويين وجوز أبو عمرو ويعقوب الحضرمى واليزيدى من البصريين والكسائى والفراء وأبو جعفر الراوى من الكوفيين وتبعهم ابن مالك وأبو حيان ادغام الراء فى اللام نحو « يغفر لمن يشاء » « واستغفر لهم الرسول » ولا يدغم حرف صفيرى وهو

الصاد والسين والزاى فى مقاربه مما ليس صفيريا و يدغم فى مقارب صفيرى فتدغم الصاد فى السين وفى الزاى والسين فى الصاد والزاى والزاى فى الصاد والسين نحو فحص سالم فحص زاهر حبس صابر حبس زاهرا أوجز صابر أوجز سالم وعند ادغام الصاد فى السين وكذا كل مطبق أدغم فى غيره قال أبو حيان بعض العرب يبقى الاطباق كما يبقى الغنة فى ادغام النون و بعضهم يذهبه وقال سيبويه كل عربى يعنى ابقاء الاطباق وتركه ولا يدغم حرف حلق فى أدخل منه الا الحاء فى العين نحو «فمن زحزح عن النار» فلا تدغم الحاء فى الهاء ولا الهاء فى العين ولا العين فى الهاء وان كانت العين أقرب مخرجا الى الهاء من الحاء لتباعدهما فى الصفات لان الحاء مهموسة رخوة والعين مجهورة وفيها شدة ولا يدغم من المقارب ما يؤدى الى لبس بتركيب آخر نحو أنملة لا يجوز فيها الادغام لانها لو ادغمت لاوهم أنها من المضاعف أى مما ضعف فاؤه وعينه لانه لا يدرى هل الاصل أنملة أو أملة لان كلا منهما وزنه أفعلة وما عدا ما ذكر يجوز فيه الادغام بأن يقلب الاول حرفا مثل مقاربه الذى يليه ثم يدغم فيه مثال ادغام الهاء فى الحاء أجبه حاتما والعين فى الحاء أقطع حبلك والحاء فى العين أسلخ غنمك والغين فى الخاء أدمغ خلفا والقاف فى الكاف الحق كندة والكاف فى القاف أمسك قطنا والجيم فى الشين «أخرج شطأه» والجيم فى التاء «المعارج تعرج» والطاء والظاء وشركاؤهما فى المخرج وهى الدال والتاء والذال والثاء فى بعضها أى كل واحد من هذه الأحرف الستة يدغم فى كل واحد من الخمسة الباقية مثال الطاء أربط ظالما أربط دارما اربط تميما أربط ذئبا أربط ثابتا ومثال الظاء عظ طاهرا عظ دارما الى آخره ومثال الدال ابعد طاهرا الى آخره ومثال التاء أمقت طاهرا الى آخره ومثال الذال خذ طاهرا الى آخره ومثال ادغام هذه الستة فى الصفيرية أضبط صابرا أضبط سالما أضبط زاهرا واجعل فى الباقى بدل أضبط أيقظ أبعد أمقت خذ ابعث ومثال ادغام هذه الستة فى الجيم أضبط جعفرا أيقظ جعفرا أبعد جعفرا أمقت جعفرا خذ جعفرا ابعث جعفرا وفى السين أضبط سالما أيقظ سالما أبعد سالما أمقت سالما خذ سالما ابعث سالما وفى الضاد أضبط ضمرة وهكذا ومثال ادغام الباء فى الميم أصحب مطرا وفى الفاء أضرب فاجرا ولا تدغم الفاء فى شئ من مقاربها نص عليه سيبويه وقد أدغم الكسائى الفاء فى الباء فى «إن نشأ نخسف بهم» قال أبو حيان وهو مما انفرد به ومثال ادغام لام التعريف وجوبا فى الأحرف الثلاثة عشر التقوى الثبوت الدار الذكر الرضوان الزبور السراج الشمس الصبر الضيا الظهر الطهر النور ومثال ادغام اللام غير التعريفية فى هذه الأحرف جوازا «هل تنقمون» «هل ثوب» هل دنا هل ذهب هل رضى هل زار هل سار هل شكر هل صبر هل ضرب هل طبع هل ظفر هل نصر والنون الساكنة ومنها التنوين تدغم بغنة فى الياء والنون والميم والواو نحو «من يأت» «إن نشأ» «مما رزقكم الله» «من وال» وتدغم بغير غنة فى اللام والراء نحو «من ربكم» «من لدنا» وتظهر عند أحرف الحلق الستة نحو «من آمن» «من هاد» «من عاد» «من حكيم» «من غفور» «من خلا» وتقلب ميما عند الباء كما مر فى الابدال وتخفى عند بقية الحروف فصار لها أربعة أحوال أو خمسة

﴿ص﴾ خاتمة الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه غير أسماء الحروف مع تقدير الابتداء والوقف ومن ثم كتب ره وقه ومجئ مه و رحمه بالهاء وانا زيد والنون المنصوب دون غيره ولنسفعا بالألف و إذن بالنون على المختار وثالثها ان عملت فبالالف والا فبالنون و بنت وقامت بالتاء والقاضى بياء وقاض بدونها وضربه ومر به بدون واو وياء و يكتب المدغم بلفظه ان كان من كلمة واحدة و بأصله ان كان من كلمتين أو نونا ساكنة مخفاة أو مبدلة ميما أو حرف مد حذف لساكن يليه غير نون توكيد

﴿ش﴾ الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه بان يطابق المكتوب المنطوق به فى ذوات الحروف وعددها الا أسماء الحروف فانه يجب الاقتصار فى كتابها على أول الكلمة نحو ق ن ص ج وكان القياس أن يكتب هكذا

قاف نون صاد جيم كحاله اذا نطق به وكذا بقية اسماء حروف المعجم كتبت مقتصرا على اوائلها فخالفت الكتابة فيها النطق وكذلك كتبت الحروف المفتتح بها السور على نحو ما كتبوا حروف المعجم وفعلوا ذلك لانهم أرادوا ان يضعوا أشكالا لهذه الحروف تتميز بها في اسمائها لولا أنها أشكال خطية فلفظ قاف يدل على هذا الشكل الذي صورته هكذا ق ولو لم يضعوا هذه الأشكال الخطية لم يكن للخط دلالة على المنطوق به ولو اقتصروا على كتبها على حسب النطق ولم يضعوا لها أشكالا مفردة تتميز بها لم يمكن ذلك لأن الكتابة بحسب النطق متوقفة على معرفة شكل كل حرف حرف وشكل كل حرف حرف غير موضوع فاستحال كتبها على حسب النطق ولا بد من تقدير الابتداء به والوقف عليه فيكتب كل لفظ بالحروف التي ينطق بها عند تقدير الابتداء والوقف وكذلك كتب بالهاء ما يجب الحاقه هاء السكت به عند الوقف كره وقه وعه ولم يره ولم يقه ولم يعه ومجيء مه جئت ومايوقف عليه من التاء آت بالهاء كرحمه ونعمه وكتب بالتاء ما يوقف عليه بالتاء نحو بنت وأخت وقامت وقعدت وذات وذوات وما فيه وجهان عند الوقف كهيهات ولات وثمت وربت ودفن البنات من المكرمات بالوجهين وكتب بالالف ما يوقف عليه بالالف وان سقطت في الدرج كأنا ضمير المتكلم والمنون المنصوب أو المفتوح كرأيت زيدا وآها وويها بخلاف المرفوع والمجرور كقام زيد ومررت بزيد الموقوف عليهما بالحذف وكذا ايه وصه ومه والفعل المؤكد بالنون الخفيفة نحو لنسفعا وليكونا ما لم يخف لبس فان خيف نحو اضربن زيدا ولا تضربن زيدا كتب بالنون ولم يعتبر حالة الوقف لانه لو كتب بالالف لالتبس بأمر الاثنين أو نهيهما في الخط واختلف في اذن فجزم ابن مالك في التسهيل بأنها تكتب بالالف مراعاة للوقف عليها قال أبو حيان في شرحه وهذا مذهب المازني قال وذهب المبرد والاكثرون الى انها تكتب بالنون وفصل الفراء فقال ان ألغيت كتبت بالالف لضعفها وان أعملت كتبت بالنون لقوتها وقال ابن عصفور الصحيح كتبها بالنون فرقا بينها وبين اذا الظرفية لئلا يقع الالباس قال أبو حيان ولان الوقف عليها عنده بالنون قال ووجد بخط الشيخ بهاء الدين بن النحاس ما نصه وجدت بخط علي بن عثمان بن جني حكى أبو جعفر النحاس قال سمعت علي بن سليمان يقول سمعت أبا العباس محمد بن يزيد يقول أشتهي أن أكوي يد من يكتب إذن بالألف لانها مثل أن وان ولا يدخل التنوين في الحرف اه قلت وممن صحح كتابتها بالنون الزنجاني في شرح الهادي واما كأين فكتبت بالنون قولا واحدا قال ابن مالك وهو شاذ قال أبو حيان وجه شذوذه ان الجمهور ذهبوا الى انها مركبة من كاف التشبيه وأي المنونة فكان القياس يقتضي ان لا تكتب صورة التنوين بل تحذف خطا الا انهم لما تلاعبوا في هذه الكلمة بأنواع من التراكيب وأخرجوها عن أصل موضوعها فكذلك أخرجوها في الخط عن قياس اخوتها قال وذهب يونس الى انها اسم فاعل من كان يكون فالنون أصلية وهي لام الفعل فعلى هذا لا شذوذ في كتابتها بالنون لانها كبائن من بان يبين قال ولو ذهب ذاهب الى ان كائن اسم بسيط فالكاف والنون فيه أصلان وهو بمعنى كم لذهب مذهبا حسنا فانه أقرب من دعوى التركيب بلا دليل وكتب بالياء ما يوقف عليه بالياء كالمنقوص غير المنون كالماضي وقاضي مكة وحذف الياء والواو مما يحذفان منه في الوقف كالمنقوص المنون كقام قاض ومررت بقاض وصلة ضمير الغائب كضربه ومر به وضمير الجمع كضربهم وأكرمكم في لغة من وصل ميم الجمع لانه اذا وقف عليه حذفت الصلة ثم خرج عن هذا ما اتصلت به نون التوكيد الخفيفة مما قبله واو أو ياء نحو اضربن يا قوم واضربن يا هند فانه منع أن يعتبر ما عرض فيه من رد الواو والياء حالة الوقف حملا على أختها النون الشديدة فلم يلتفت الى حالة الوقف عليها واستصحب حذف الواو والياء لذلك خطا وان كانت تعود وقفا ويكتب المدغم من كلمة بلفظه لا بأصلها سواء كان مثلا نحو ردو مد واقشعر أو مقاربا نحو ادارأتم واطجع الأصل تدارأتم واضطجع وكان قياسه أن

يكتب الحرفان لانه ترك الاول فى الخط اختصارا لضعفه بالادغام واما المدغم من كلمتين فيكتب بأصله اعتبارا بالوقف على الكلمة الاولى نحو من مال وكذا النون الساكنة المخفاة والمبدلة ميما تكتب نونا سواء كانت من كلمة نحو عنك وعنبر أم من كلمتين نحو من كافر ومن بعد ويكتب أيضا بأصله حرف مد حذف لساكن يليه نحو اضربوا القوم واضربى الرجل ويغزو الرجل ويرمى القوم ولم يضربوا القوم ولم تضربى الرجل فيكتب بالواو والياء بخلاف ما حذف لدخول الجازم نحو لم يغز ولم يرم فلا يكتب ويستثنى مما وليه ساكن ما اذا كان الساكن نون توكيد شديدة كانت أو خفيفة فان حرف المد لا يكتب حينئذ نحو اتركبن ياقوم ولتركبن ياهند الأصل تركبون وتركبين ثم دخلت نون التوكيد فحذفت نون الرفع لتوالى الأمثال فالتقت الواو والياء وهى ساكنة والنون المدغمة وهى ساكنة فحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين وحذف خطا كما حذف لفظا ولم تراع فيه المطابقة بالأصل كما راعوا فى اضربوا القوم ولم تضربى الرجل ونحوه والفرق بينهما أن لهذا حالة يثبت فيها حرف المد وهى الوقف بخلاف نون التوكيد المشددة فانه فى حالة الوقف لا يرد المحذوف وحملت الخفيفة على الشديدة فى ذلك وان كانت الواو والياء ترد فى الوقف على ما هى فيه نحو اضربن ياقوم واضربن ياهند

﴿ص﴾ والهمزة فى الاول بالألف والوسط ساكنة بحرف حركة متلوها ومتحركة تلو ساكن بحرف حركتها وقد تحذف المفتوحة بعد الف واختار ابن مالك والزنجانى وأبو حيان حذفها مطلقا تلو غير الف وقوم تكتب بالف مطلقا وتلو متحرك على نحو ما تسهل وتحذف ان تلاها مد كصورتها عند الأكثر وان تطرفت تلو ساكن حذفت فى الأصح أو متحرك فبحركته مطلقا فى الأصح فان وصلت بشئ فكالوسط على الأصح بخلاف الأولى إلا لئلا ولئن ويومئذ ونحوه وهؤلاء وتحذف همزة الوصل بين واو أوفا أو بين همزة هى فاء و بعد همزة استفهام وقيل الا المفتوحة أما المقطوعة بعده فكما (١) تسهل فى الأصح ومن لام التعريف بعد لام جر وكذا ابتداء فى الأصح ومن أول بسم الله الرحمن الرحيم لا تسمية غيرها فى الأصح ومن ابن المحذوف تنوين متلوه ولو مع كنية فى الصحيح لا فى أول السطر وفى ابنة رأيان

﴿ش﴾ خرج عن الأصل السابق أشياء ينقسم خمسة أنواع أحدها أحكام الهمزة ولها أحوال لأنها إما أن تكون أولا أو حشوا أو طرفا والتى فى حشو إما أن تكون ساكنة أو متحركة والمتحركة إما أن يكون ما قبلها ساكنا أو متحركا والمتطرفة إما أن يكون ما قبلها ساكنا أو متحركا فهذه ستة أحوال فالتى هى أول تكتب بالف مطلقا سواء فتحت أم كسرت أم ضمت نحو أحد وإبل وأكرم وكذا حكمها إن تقدمها لفظ كأنما كان الا ما شذ وهو لئلا ولئن ويومئذ ونحوه وهو كل زمان أضيف الى الجملة كليلتئذ وزمانئذ وحينئذ وساعتئذ فان هذه الالفاظ كتبت فيها الهمزة ياء وإلا هؤلاء فانها كتبت فيها واوا وكان القياس أن تكتب لئلا لأن لا ولئن لان ويومئذ ونحوه يوم اذ لانفصال الظرف والف بعد الذال بدلا من التنوين لكن جعل الظرف مع اذ كالشئ الواحد فوصل باذ وجعلت صورة الالف ياء كما جعلوها فى بئس وكان القياس فى هؤلاء هاألاء قال أبو حيان وانما لم يخالف بها الى حركتها لان الهمزة اذا كانت اولا فهى مبتدأة والمبتدأة لا تسهل والكتاب بنوا الخط فى الاكثر على حسب تسهيلها لوجهين أحدهما ان التسهيل لغة أهل الحجاز واللغة الحجازية هى الفصحى فكان الكتب على لغتهم أولى والثانى انه خط المصحف فكان البناء عليه أولى مع ان القياس يقتضيه ألا ترى انا نوافق خط المصحف مع مخالفته القياس فى مواضع كالصلاة والزكاة فهذا سبب أن كتبت أولا على صورتها التى وضعت لها وهى صورة الألف الساكنة بأى حركة تحركت والتى هى حشو وهى ساكنة ولا تكون الا بعد متحرك

(١) كذا فى النسخ الثلاثة فليحرر

تكتب حرفا من جنس الحركة التى قبلها لانها تبدل به فتكتب الفا فى نحو رأس وبأس وكاس وياء فى نحو ذئب
وبئر وواوا فى نحو مؤمن وجؤنة وبؤس ويؤمن والتى هى حشو وهى متحركة بعد ساكن تكتب حرفا من
جنس حركتها سواء كان ذلك الساكن صحيحا أو حرف علة لانها تسهل على نحوه فتكتب ألفا فى نحو مرأة
وكمأة وسآل وهيآت وسوآت وياء فى نحو يسئم وسائل وواوا فى نحو التساؤل وأبؤس ويلؤم هذا ماذكره
الأكثرون وقد تحذف فى حالة الفتح بعد الألف نحو سآل كراهة اجتماع ألفين فى الخط واختار ابن مالك فيما
يخفف بالنقل حذفها مطلقا وأن لاتثبت لها صورة فى الخط وذلك فيما اذا كان الساكن قبلها صحيحا نحو يسئم
ويسئم ويلئم او ياء أو واو نحو هيئة وسوءة فلم يبق عنده مما يكتب بحرف الا التالية للألف نحو سائل والتساؤل
ومشى على ذلك الزنجانى فى شرح الهادى وكذا أبو حيان فقال فى شرح التسهيل فى الأمثلة الخمسة المذكورة
والأحسن والأقيس ان لاتثبت لها صورة فى الخط لا فى التحقيق ولا فى الحذف والنقل قال ومنهم من يجعل
صورتها الألف على كل حال وهو أقل استعمالا ومنهم من يجعل صورتها على حسب حركتها الا ان كان بعدها
حرف علة زائد للمد نحو مسؤل ومسؤم فلا يجعل لها صورة ومنهم من يجعل لها صورة وذلك للفرق بين المهموز
وغيره مثل مقول ومصوغ قال أبو حيان واذا كان مثل رؤس يكتب بواو واحدة مع أن تسهيله بين الهمزة والواو
فهذا أحرى قال وقد كتب الموؤدة بواو واحدة فى المصحف وهو قياس فان الهمزة لاصورة لها فبقى واوان ومن
عادتهم عند اجتماع صورتين فى كلمة واحدة حذف احداهما فلذلك كتبت واحدة الا أنه قد يختار فى غير القران فيه
ان يكتب بواوين لانه قد حذف من الكلمة فى الخط حرف فيكره أن يحذف غيره انتهى والتى هى حشو وهى
متحركة بعد متحرك تكتب حرفا على نحو ما تسهل فان كانت مفتوحة بعد فتح كتبت الفا نحو سأل فان كان بعدها
الف نحو مآل ومآب فقيل تحذف ولاصورة لها وقيل تكتب الفا و يجمع الفان وان كانت مفتوحة بعد كسرة
كتبت ياء نحو مئر وبعد ضم كتبت واوا نحو جؤن وان كانت مكسورة بعد فتح أو كسر كتبت ياء كسئم ومئين فان
كان بعدها فى الحالين ياء كلئيم ومئين فقيل تحذف ولاصورة لها وقيل تجعل لها صورة و يجمع يا آن وان كانت
مكسورة بعد ضم نحو دئل وسئل فصورتها الياء على مذهب سيبويه والواو على مذهب الأخفش وان كانت
مضمومة بعد فتح أو ضم كتبت واوا كلؤم ولؤم جمع لؤم كصبر جمع صبور فان كان بعدها فى الحالين واو كلؤوم
ورؤوس فقيل تحذف ولاصورة لها وقيل تجعل لها صورة و يجمع واوان وان كانت مضمومة بعد كسر نحو
مئون جمع مائة كتبت بواو على مذهب سيبويه وياء على مذهب الأخفش والمتطرفة بعد ساكن ان كان صحيحا
حذفت الهمزة وألقيت حركتها على ماقبلها ولاصورة لها فى الخط لا فى الرفع ولا فى النصب ولا فى الجر نحو خبء
ودفء وجزء وقيل ان كان ماقبل الساكن مفتوحا فلاصورة لها وان كان مضموما فصورتها الواو او مكسورا
فصورتها الياء مطلقا فيهما وقيل فى المضموم والمكسور يكتب على حسب حركة الهمزة فيكتب الجزء والدفء
بالواو فى الرفع وبالالف فى النصب وبالياء فى الجر على حسب حركة الهمزة وان كان شئ من ذلك منصوبا منونا
فيكتب بألف واحدة وهى البدل من التنوين وقيل يكتب بألفين أحدهما صورة الهمزة والأخرى البدل من
التنوين وقد شمل المثلثين والخلاف فيهما قولى حذفت فى الاصح وان كان الساكن معتلا فان كان زائدا للمد
فلاصورة لها نحو نبيء ووضوء وسماء فان كان مافيه الالف كسماء منونا منصوبا فكتبه جمهور البصريين بألفين
الواحدة حرف علة والأخرى البدل من التنوين وبعضهم والكوفيون بواحدة وهى حرف العلة التى
قبل الهمزة ولايجعلون للالف المبدلة من التنوين صورة قال أبو حيان واتفق الفريقان على انه ليس
للهمزة صورة ألف فى ذلك فان اتصل مافيه الالف بضمير مخاطب أو غائب فصورة الألف واو رفعا نحو هذه سماؤك

وياء جر نحو بسمائك وبألف واحدة هي ألف المد نصبا نحو رأيت سماءك وان كان مافيه الياء والواو منونا منصوبا فبألف واحدة هي البدل من التنوين نحو رأيت نبيئا وضوأ وان كان غير زائد للمد فتسهيل بالحذف والنقل ولاصورة لها في الخط والمتطرفة بعد متحرك تكتب على حسب الحركة قبلها نحو يقرأ ويقرئ ويوضؤ وهذا امرؤ ورأيت امرأ ومررت بامرئ فان كان منونا منصوبا فقيل يكتب بألفين وقيل بواحدة قال أبو حيان وهو الأولى وقيل ان كان ماقبلها مفتوحا فبالألف نحو لن يقرأ الا أن تكون هي مضمومة فبالواو نحو يكلؤ أو مكسورة فبالياء نحو من المكلئ وان كان ماقبلها مضموما فبالواو نحو هذه الأكمؤ ورأيت الأكمؤ الا أن تكون هي مكسورة فبالياء نحو من الأكمئ ان قلنا بالتسهيل بين الهمزة والياء وبالواو ان قلنا بابدالها واوا وان كان ماقبلها مكسورا فبالياء نحو لن يقرئ ومن المقرئ الا أن تكون مضمومة فبالواو وان قلنا بالتسهيل بين الهمزة والواو وبالياء ان قلنا بابدالها ياء وعلى الاول ان اتصل بها ضمير فعلى حسب الحركة قبلها كحالها اذا لم يتصل بها ضمير وقيل ان انضم ماقبلها أو انكسر فكما قبل الاتصال بالضمير تجعل صورتها على حسب الحركة قبلها وان انفتح وانفتحت أو سكنت فبالألف نحو لم يقرأه ولن يقرأه أو انضمت فبالواو نحو هو يقرؤه هذا ماقرره أبو حيان أولا ثم حكى قول التسهيل انها اذا اتصل بالهمزة الأخيرة بعد فتحة أو ألف ضمير متصل فانها تعطى ما للمتوسطة وقال لانها حينئذ كأنها لم تقع أخيرا اذ لا يوقف عليها ولا يبتدأ بذلك الضمير قال وقد أحال ابن مالك حكم ماولها ضمير متصل على حكم المتوسطة وقد ذكر في المتوسطة انها تصور بالحرف الذي يؤول اليه في التخفيف ابدالا وتسهيلا قال فعلى هذا يكتب يقرأ بالألف لانها قد تخفف بابدالها ألفا وبالواو ولانها قد تخفف بتسهيلها بينها وبين الحرف الذي من حركتها ويكتب ماأنا وماؤك وبمائك بالألف والواو والياء لانها تخفف بجعلها بين بين لا بالابدال وقيل اذا كان ماقبلها مفتوحا واتصل بها الضمير فكما لم يتصل يعني انها تكتب بألف نحو هذا نبأك ورأيت نبأك وعجبت من نبأك كحاله لو لم يتصل به ضمير قال أحمد بن يحيي اذا انفتح ماقبل الهمزة فبالألف مالم يضف فان أضفته كتبته في الخفض بياء نحو من نبئه وفي الرفع بواو وفي النصب بألف قال وربما أقروا الألف وجاؤا في الرفع بواو بعدها وبياء في الخفض ولا يجمعون في النصب بين الفين فيقولون كرهت خطأه وأعجبني خطاؤه وعجبت من خطائه والاختيار مع الواو والياء ان تسقط الألف وهو القياس فاما الألفان فان العرب لم تجمع بينهما ولذلك كتبوا أخطأ وقرأ بألف واحدة ولو كتب بالفين كان ههنا أوثق ليفرق بين الواحد والتثنية الا انهم اكتفوا بالدليل الذي قبله من الكلام أو بعده عليه اه وتحذف همزة الوصل خطا في مواضع أحدها اذا وقعت بين الواو أو الفاء وبين همزة هي فاء نحو فأت وأت وعليه كتبوا . وأمر أهلك . والسبب في الحذف أنها لو أثبتت لكان جمعا بين الفين صورة همزة الوصل وصورة الهمزة التي هي فاء الكلمة مع كون الواو والفاء شديدى الاتصال بما بعدهما لا يوقف عليهما دونه وهم لم يجمعوا بين ألفين في سائر هجائهم الا على خلاف في المتطرفة لان الأطراف محل التغييرات والزيادة فلو لم يتقدمها شئ أصلا أثبتت كقولك في الابتداء إئذن لي أوتمن فلان وكذا لو تقدمها غير الواو والفاء نحو . ثم ائتوا . الذى أوتمن . ومن يقول ائذن لى أو تقدمها الواو والفاء وليست فاء الكلمة همزة نحو واضرب فاضرب الثاني اذا وقعت بعد همزة الاستفهام سواء كانت همزة الوصل مكسورة او مضمومة نحو أسمك زيد أم عمرو وأصطفى زيد أم عمرو فان كانت مفتوحة نحو . أصطفى البنات . آلذكرين حرم . فكلام ابن مالك يقتضي الحذف أيضا قال أبو حيان وهو شئ ذهب اليه احمد بن يحيي قال والذي عليه أصحابنا أنه يكتب بألفين إحداهما ألف الوصل والأخرى ألف الاستفهام قال أحمد بن يحيي العرب تكتفي بالف الاستفهام عن ألف الوصل في الالف واللام من الخط وأما اللفظ فعلى التطويل واثباتها مثل آلذكرين آلله وكانهم

اكتفوا بصورة عن صورة لان صورة ألف الاستفهام كصورة الالف بعدها ولم يحذفوا فى اللفظ لئلا يشتبه الخبر بالاستفهام انتهى أما ألف القطع اذا وقعت بعد همزة الاستفهام فانها لاتحذف بل تصور بمجانس حركتها لانها حينئذ تسهل على نحوه فتكتب الفا فى نحو أأسجد وياء فى أئنك وواوا فى أؤنزل وجوز الكسائى وثعلب الحذف فى المفتوحة فتكتب أسجد بألف واحدة غير أن الكسائى قال المحذوف ألف الاستفهام وثعلب قال المحذوفة الثانية وجوز ابن مالك كتابة المكسورة والمضمومة بالف نحو أإنك أأنزل الثالث من لام التعريف اذا وقعت بعد لام الابتداء أو لام الجر نحو «وللدار الآخرة» «للذين أحسنوا» وكان قياسها الاثبات كما كتبوها فى لابنك قائم ولابنك مال وسبب حذفها خوف التباسها بلا النافية وزعم الفراء أن سببه اجتماع ثلاثة أشكال متشابهات فى الخط لان اللام مثل الالف واجتماع الامثال يستثقل لفظا فكذلك خطا وزعم بعضهم أن سببه فى لام الجر شدة اتصالها بما بعدها فكأنهما كلمة واحدة وهمزة الوصل لاتكون حشوا وزعم بعضهم أن الألف لاتحذف مع لام الابتداء فرقا بينها وبين لام الجر ولو وقع بعد اللام ألف وصل بعدها لام من نفس الكلمة كتبت الألف على الأصل نحو جئت لالتقاء زيد فان أدخلت الألف واللام وأدخلت لام الجر حذفت همزة الوصل فكتبت للالتقاء الرابع من أول بسم الله الرحمن الرحيم وكان القياس أن يكتب باسم بالألف كما يكتب بابن لكن حذفوها لكثرة الاستعمال ولا تحذف فى غير البسملة من أنواع التسمية نحو باسم الله بدون الرحمن الرحيم و باسم ربك وزعم بعضهم انها لم تحذف فى البسملة أيضا وانما كتبت على لغة من يقول سم الله والأصل بسم الله ثم خفف على حد قولهم فى ابل بل والتزم التخفيف قال أبو حيان والأحسن جعل اللفظ على اللغة الفصيحة اذ لو كان حذف الألف لتلك اللغة لجاز إسقاط الألف فى جميع المواضع وليس كذلك وزعم الأخفش ان سبب حذفها كون الباء لا يوقف عليها فكأنها والاسم شئ واحد وجوز الفراء حذفها من باسم الله مجراها ومرساها و باسم الله بدون الرحمن الرحيم لانهما كانا معها لحذفها للاستعمال وجوز بعضهم حذفها من بسم الله وان لم ينو معها الرحمن الرحيم بشرط أن لا تكون الاضافة الى الله وان لا يكون للباء تعلق به فى اللفظ وان لا يكون قبلها كلام فان فقد شرط مما ذكر لم يجز الحذف نحو باسم ربك تبركت باسم الله أبدأ باسم الله وجوز الكسائى حذفها ولو أضيف الاسم الى الرحمن أو القاهر وقال الفراء هذا باطل لا يجوز أن يحذف الامع الله لانها كثرت معه فاذا عدوت ذلك أثبت الألف وهو الصواب الخامس من ابن الواقع بين علمين صفة مفردا سواء كانا اسمين أم كنيتين أم لقبين أم مختلفين نحو هذا زيد بن عمرو وهذا أبو بكر بن أبى عبد الله وهذا بطة بن قفة و يتصور فى المختلفين ستة أمثلة وحكى أبو الفتح عن متأخرى الكتاب انهم لا يحذفون الألف مع الكنية تقدمت أو تأخرت قال وهو مردود عند العلماء على قياس مذهبهم لان حذف التنوين مع المكنى كحذفه مع الأسماء وانما هو لجعل الاسمين اسما واحدا فحذفت الألف لانه توسيط الكلمة اه وقال أبو حيان الألف تحذف من الخط فى كل موضع يحذف منه التنوين وهو يحذف مع المكنى مثل ما يحذف مع الأسماء الاعلام قال

فلم أجبن ولم أنكل ولكن * يممت بها أباصخر بن عمرو

قال وشرط ابن عصفور أن يكون ابن مذكرا وهو خلاف ماجزم به ابن مالك من الحاقهم فلانة بنت فلانة بفلان ابن فلان ولو لم يكن ابن صفة بل كان بدلا أو خبرا لم تحذف ألفه

﴿ص﴾ ويوصل مركب المزج وكل كلمة على حرف يقبل الوصل والضمير المتصل وعلامات الفروع وما ملغاة أو كافة ولو فى قلما فى الأصح وكما ان لم يعمل فيها ما قبلها واستفهامية بعن ومن وفى لا بموصولة فى الأصح وفى نعما وبئسما وجهان ومن بعن لا بمن مطلقا فى الأصح واستفهامية بمن لا مع وان بلا وفى أو ن وكى خلف وتحذف

نون ذي النون ولا توصل إن ولم وأم وشذ وصل ويكأنه وويلمه ونحو يومئذ وحينئذ

﴿ش﴾ النوع الثاني أحكام الوصل والفصل فالأصل فصل الكلمة من الكلمة لأن كل كلمة تدل على معنى غير معنى الكلمة الأخرى فكما أن المعنيين متميزان فكذلك اللفظ المعبر عنهما يكون وكذلك الخط النائب عن اللفظ يكون متميزا بفصله عن غيره وخرج عن ذلك ما كانا كشيء واحد فلا تفصل الكلمة من الكلمة وذلك أربعة أشياء الأول المركب تركيب مزج كبعلبك بخلاف غيره من المركبات كغلام زيد وخمسة عشر وصباح مساء وبين بين وحيص بيص الثاني أن تكون إحدى الكلمتين لا يبتدأ بها لأن الفصل في الخط يدل على الفصل في اللفظ فإذا كان لا يمكن فصله في اللفظ فكذلك ينبغي أن يكون في الخط وذلك نحو الضمائر البارزة المتصلة ونون التوكيد وعلامات التأنيث والتثنية والجمع وغير ذلك مما لا يمكن أن يبتدأ به الثالث أن تكون إحدى الكلمتين لا يوقف عليها وذلك نحو باء الجر ولامه وكافه وفاء العطف والجزاء ولام التأكيد فإن هذه الحروف لا يوقف عليها وخرج عن ذلك واو العطف ونحوها فإنها لا توصل لعدم قبولها للوصل الرابع ما يذكر من الألفاظ فتوصل ما إذا كانت ملغاة نحو «مما خطاياهم» «أينما تكونوا» «فإما ترين» وإنما وحيثما وكيفما وأما أنت منطلقا انطلقت وإذا كانت كافة نحو كما وربما وإنما وكأنما وليتما ولعلما واستثنى ابن درستويه والزنجاني ما في قلما فقالا إنها تفصل وتوصل بكل إن لم يعمل فيها ما قبلها وهي الظرفية نحو «كلما جئت أكرمتك» «كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا» بخلاف التي يعمل فيها ما قبلها فإنها تكون حينئذ اسما مضافا إليه كل نحو «وآتاكم من كل ما سألتموه» وتوصل ما الاستفهامية بمن ومن وفي لأنها تحذف ألفها مع الثلاثة وتصير على حرف واحد فحسن وصلها بها نحو «عم يتساءلون» مم هذا الثوب «فيم أنت من ذكراها» ولا توصل ما الشرطية بواحد من الثلاثة قال أبو حيان القياس يقتضي أن تكتب معها مفصولة وقال في ما الموصولة مع الثلاثة ثلاثة مذاهب أحدها أنها تكتب متصلة معها لأجل الإدغام في عن ومن وهو مذهب ابن قتيبة نحو رغبت عما رغبت عنه وعجبت مما عجبت منه وفكرت فيما فكرت فيه والثاني أنها تكتب مفصولة على قياس ما هو من كلمتين وهو قول أصحابنا وبه جزم ابن عصفور وهو أرجح لأنه الأصل ولأن علة الوصل الآتية في مم وهو التباس اللفظين خطا مفقودة في عما والثالث أن الغالب أن تكتب موصولة ويجوز كتبها مفصولة وهو اختيار ابن مالك وفي ما مع نعم وبئس وجهان حكاهما ابن قتيبة الفصل على الأصل والوصل لأجل الإدغام في نعما وحملت بئسما عليها وقد رسما في المصحف بالوصل وتوصل من بمن وعن مطلقا سواء كانت موصولة أم موصوفة أم استفهامية أم شرطية نحو أخذت مما أخذت منه وممن أنت وممن تأخذ آخذ منه وإنما وصلت بها لأجل اشتباهها خطا لو كتبا من من فوصلا وأدغمت نون من في ميم من ونزلت منزلة المدغم في الكلمة الواحدة فلم يجعل لها صورة هذا ما قاله ابن مالك وقال ابن عصفور توصل الاستفهامية فقط حملا على أختها وتفصل غيرها على الأصل قال أبو حيان وقول ابن مالك أرجح نظرا إلى علة الاشتباه في الخط وفي من سواء كانت استفهامية أو موصولة أو شرطية مع عن رأيان قال ابن قتيبة تكتب عمن متصلة على كل حال لأجل الإدغام كما تكتب عم وعما نحو عمن تسأل ورويت عمن رويت عنه وعمن ترضى أرضى عنه قال أبو حيان وزعم غيره أنه لا يؤثر في ذلك الإدغام لأنهما كلمتان وعليه ابن عصفور وأما ابن مالك فقال إن الغالب الوصل ويجوز الفصل وتوصل من الاستفهامية بفي قولا واحدا نحو فيمن تفكر وتوصل إن الشرطية بلا نحو «إلا تفعلوه» «إلا تنصروه» وفي أن الناصبة مع لا قولان أحدهما أنها تكتب مفصولة مطلقا قال أبو حيان وهو الصحيح لأنه الأصل والثاني أن الناصبة توصل بها والمخففة من الثقيلة تفصل منها وهو قول ابن قتيبة واختاره ابن السيد وعلله ابن الضائع بأن الناصبة شديدة الاتصال

بالفعل بحيث لا يجوز أن يفصل بينها وبينه والمخففة بالعكس بحيث لا يجوز أن تتصل به فحسن الوصل في تلك والفصل في هذه خطا وفي كي مع لا قولان قال ابن قتيبة تكتب منفصلة كي لا تفصل كما تكتب حتى لا تفعل منفصلة وقال غيره تكتب متصلة وما وصل من المذكورات مما فيه نون وهو من وعن وإن وأن حذفت نونه للادغام كما مر في الأمثلة ولا يوصل لن ولم وأم بشيء وما وقع في رسم المصحف من وصل . ألن نجمع عظامه . فلم يستجيبوا لكم . أمن هو قانت . فهو مما لا يقاس عليه كسائر ما رسم فيه مخالفا لما تقدم ولما يأتي وأما مع اذا اتصلت بمن فانها تكتب مفصولة قاله ابن قتيبة قال أبو حيان قال بعض شيوخنا أظن سبب ذلك قلة الاستعمال والاخفا الفرق بين مع و بين في قال وقد يمكن أن يفرق بالاسمية فان في لا تكون إلا حرفا ومع اسم وهي أيضا تنفصل مما بعدها فتقول معا فالك فصلت بخلاف في ومما وصل شذوذا وكان قياسه الفصل ويكأنه لانه مركب من وى بمعنى أعجب وكأنه ويامه والأصل ويل أمه ويومئذ ونحوه من الظروف المضافة لاذ وثلاثمائة ونحوه وفي حفظى ان الوصل خاص بثلاثمائة وستمائة فقط وأظن ذلك في شرح الهادي للزنجاني وليس بحاضر عندي الآن

﴿ ص ﴾ وزيدت ألف بعد واو الجمع متطرفة في ماض وأمر وفي المضارع رأيان لا اسم خلافا للكوفيين ولا مضارع مفرد مطلقا خلافا للكسائي ولا رفعا خلافا للفراء وفي مائة ومائتين في الأشهر و واو في أولئك وأولوا وأولات وفي يا أوخى عند بعضهم وعمرو عاما فرقا من عمر ومن ثم لم تزد منصوبا قال ابن قتيبة ولا مضافا للمضمر والزنجاني ولا مصغرا ومعرفا بأل وقافية

﴿ ش ﴾ النوع الثالث أحكام الزيادة فتزاد ألف بعد واو الجمع المتطرفة المتصلة بفعل ماض وأمر نحو ضربوا واضربوا ولا تزاد بعد غير واو الجمع نحو يغزو ويدعو خلافا للفراء فانه يجيز أن يلحق في حالة الرفع خاصة وللكسائي حالة النصب نحو لن يغزوا وازيدا بالألف ولن يغزو ولك بلا ألف فرقا بين الاتصال والانفصال ولا بعد واو الجمع غير المتطرفة نحو ضربوك واضربوه ولا بعد واو الجمع المتطرفة المتصلة باسم نحو ضاربو زيد لعدم لزوم هذه الواو وأجاز الكوفيون الحاقها فيكتبون نحو ضاربوا زيد ومروا بالألف كما زي وكذا انبوز يد بخلاف أبو زيد وأخو زيد واختلف البصريون في الحاقها بالمضارع اذا اتصلت الواو به متطرفة نحو لن يضربوا فالأخفش يجعله كالماضي والأمر في لحاق الألف وبعض البصريين لا يلحقها وقد اختلفوا في سبب زيادتها فقال الخليل لما كان وضعها على المد وعلى أن لا تتحرك أصلا زادوا بعدها الألف لان فصل صوت المد بها ينتهي الى مخرج الألف وقال بعضهم فصلوا بها بين الضمير المنفصل والضمير المتصل نحو ضربوهم اذا كان الضمير مفعولا لم يكتبوا الألف واذا كان تأكيدا كتبوها فرقا بين الضميرين وبترك الألف في خط المصحف في . واذا كالوهم أو وزنوهم . استدلوا على ان الضمير مفعول وانه ليس ضمير رفع منفصلا توكيد الواو الجمع ثم اطردت زيادة هذه الألف في كل واو جمع وان لم يلحقها ضمير وذهب الأخفش وابن قتيبة الى انها فصل بها بين واو الجمع وواو النسق نحو كفروا وردوا وجاؤا ونحوها من الواوات المنفصلة عن الحرف قبلها هذا هو الأصل ثم حذفوا على ذلك من الواوات المتصلة بالحرف قبلها نحو ضربوا ليكون الباب واحدا ولهذا لم تلحق بالمفرد نحو يدعو لانها لاتصالها لا يعرض فيها من اللبس ما يعرض مع واو الجمع ولذلك سموا هذه الألف ألف الفصل وعلل مذهب الفراء بأنها زيدت للفرق بين الواو المتحركة والواو الساكنة وعلل مذهب الكسائي بانها زيدت فرقا بين الاسم والفعل وقال بعضهم فرقوا بها بين الواو الأصلية والواو الزائدة وزيدت ألف أيضا في مائة قال أبو حيان وذلك للفرق بينها وبين منه وكانت الزيادة من حروف العلة لانها تكثر زيادتها وكانت ألفا لانها تشبه الهمزة ولان الفتحة من جنس الألف ولم تكن ياء لانه كان يجتمع حرفان مثلان ولا واوا لاستثقال الجمع بين الياء والواو

وجعل الفرق فى مائة دون منه إمالان مائة اسم ومنه حرف والاسم احمل للزيادة من الحرف وإمالان المائة محذوفة اللام يدل على ذلك امأيت الدراهم فجعل الفرق فى مائة بدلا من المحذوف مع كثرة الاستعمال ولذلك لم يفصلوا بين فئة وفيه لعدم كثرة الاستعمال وقال محمد بن حرب البصرى المعروف باللهم صاحب الأخفش كانت هذه الألف فى مائة أولى منها بغيره لان أصل مائة مئية على وزن فعلة من مئيت وهمزه تقع مفتوحة فى لفظ ألف وينكسر ماقبلها فيستحق بذلك أن تكتب ياء فألزموها العلتين جميعا الياء المكسرة والألف المفتحة ولان العدد أولى بالتوكيد والعلامات من غيره اه قال أبو حيان والدليل على ان الأصل فى مائة مئية قول الشاعر

فقلت والمرء تخطيه منيته * أدنى عطيته اياى ميآت

وضعف الكوفيون تعليل البصريين بان مائة اسم ومنه حرف فهما جنسان مختلفان والفرق ينبغى أن يجعل فى متحد الجنس يدل على ذلك انهم لم يفرقوا بين فئة وفيه لاختلافه قالوا وانما زيدت فرقا بينها وبين فئة ورئة فى انقطاع لفظها فى العدد وعدم انقطاع فئة ورئة لانك تقول تسع مائة ولا تقول عشر مائة بل تقول ألف وتقول فى تسع فئات وتسع رئات وعشر فئات وعشر رئات فلا ينقطع ذكرها به فى التعشير فلما خالفتها فيما ذكر خالفوا بينها وبينها فى الخط قال أبو حيان وقد رأيت بخط بعض النحاة مأة هكذا بألف عليها همزة الهمزة دون ياء وقد حكى كتب الهمزة المفتوحة اذا انكسر ماقبلها بالألف عن حذاق النحو يين منهم الفراء روى عنه انه كان يقول يجوز أن تكتب الهمزة ألفا فى كل موضع وقال ابن كيسان ومنهم من يكتب الهمزة ألفا على حركتها فى نفسها وان كان ماقبلها مكسورا قال أبو حيان وكثيرا ما أكتب أنا مئة بغير ألف كما تكتب فئة لان كتب مائة بالألف خارج عن الأقيسة فالذى أختاره ان تكتب بالألف دون الياء على وجه تحقيق الهمزة أو بالياء دون الألف على وجه تسهيلها قال وحكى صاحب البديع ان منهم من يحذف الألف من مائة فى الخط قال واما زيادة الألف فى مائتين ففيها خلاف منهم من يزيدها وهو اختيار ابن مالك لان التثنية لا تغير الواحد عما كان عليه بخلاف الجمع ومنهم من لا يزيدها كما لم يزدها فى الجمع فى الجمع لان موجب الزيادة قد زال واتفقوا على انها لا تزاد فى الجمع نحو مئات ومئون وزيدت واو فى أولئك وأولو وأولات قال أبو حيان اما أولئك فتظافرت النصوص على انهم زادوا الواو فيها فرقا بينها وبين اليك وكانت الواو أولى من الياء لمناسبة ضمة الهمزة ومن الألف لاجتماع مثلين وجعل الفرق فى أولئك لان الزيادة فى الأسماء أكثر ولان أولئك قد حذف منه ألف فكانت الزيادة فيه أولى ليكون كالعوض من المحذوف وزعم الكوفيون ان ذلك للفرق بينها وبين أولئك الاسمية لان الى قد تستعمل اسما حكوا من كلام العرب انصرفت من اليك وهذا منهم بناء على ان الفرق انما جعل فى المتحد الجنس قال وأما اولوا وولات فلم أظفر فى تعليله بنص ويمكن عندى ان يكونوا زادوا الواو فيه للفرق بين أولى فى حالة النصب والجر وبين الى الجارة وحملت حالة الرفع على حالة النصب والجر وحمل التأنيث فى أولات على التذكير فى أولى قال واما فى أوخى حالة التصغير فزادها بعض أهل الخط فرقا بينه وبين أخى المكبر وكانت الزيادة فى التصغير لانه فرع والفروع احمل للزيادة ولانه قد يغير لاجل التصغير والتغيير يأنس بالتغيير وكانت واوا لمناسبة ضمة الهمزة وأكثر أهل الخط لا يزيدونها لان التصغير فرع من التكبير وليس بناء أصلى اه وزيدت الواو أيضا فى عمرو وذلك للفرق بينه وبين عمر ولهذا اختصت بحالة الرفع والجر لانه حالة النصب يكتب بألف دون عمر فيظهر الفرق وكانت الزيادة واوا لانه لا يقع فيها لبس اذ لو كانت ياء لالتبس بالمضاف الى ياء المتكلم أو ألفا لالتبس المرفوع بالمنصوب وجعلت فى عمرو لانه أخف من عمر من جهة بنائه على فعل ومن جهة انصرافه وذكر ابن قتيبة (١)

(١) بياض فى سائر النسخ

﴿ص﴾ وحذف لام التعريف من موصول الا اللذان وفى الليل والليلة وقيل واللطيف وجهان ومما اجتمع فيه ثلاث لامات والألف من الله وإله والرحمن والحارث علما لم يجرد او السلام عليكم وعبد السلام وسبحان الله وما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة مالم يلبس أو يحذف شئ ومن ملائكة وسموات ومفاعل ومفاعيل ان أمن قيل ولم يؤد الى مثلين وفاعلات وفاعلين غير ملبس ولا مضاعف ولا معتل لام ومن ذلك وأولئك وثلاث وثلاثة وثلاثين وثمانية وثمانى وفى ثمانين وجهان ولكن ولكن وهاء مع الله والاشارة خالية من الكاف إلا تا وفى ومضمر أوله همزة وقيل هى المحذوفة وياء مع همزة لا كآدم وقيل هى المحذوفة قيل ومع غيرها واحد لينين متماثلين مالم يلبس وجوز ابن الضائع كتابة داود بواو

﴿ش﴾ النوع الرابع أحكام الحذف فتحذف لام التعريف من الذى وجمعه وهو الذين ومن التى وفروعه وهو التثنية والجمع نحو اللتان واللتين واللاتى واللائى كراهة اجتماع مثلين فى الخط وتثبت فى مثنى الذى خاصة وهو اللذان واللذين فرقا بينه وبين الجمع ولم يثبت فى مثنى التى لانه لا يلتبس بجمعه وقال أحمد بن يحيى كتبوا اللاتى واللائى والتى والتى وأسقطوا الاما من أولها والفا من آخرها وهذا للاستعمال لانه نقل فى الكلام مثله ويدل عليه ماقبله ومابعده ولو كتب على لفظه كان أوثق اه قال أبو حيان وكلامه يدل على حذف اللام من أوله والألف من آخره معا والذى عهدناه فى الكتاب انه لا تحذف الالف لئلا يلتبس بالمفرد قال فان قلت اللام الزم فى الله فهلا حذفت قيل لما حذفت الألف منه كرهوا حذف اللام مع أنها لو حذفت لالتبس بإله لان الفه تحذف وفى الليل والليلة وجهان الحذف والاثبات والقياس كتبه بلامين والحذف أجود لان فيه اتباع خط المصحف قال أبو حيان وزاد أحمد بن يحيى اللطيف فعده مع الليل والليلة فيما كتب بلام واحدة قال لانه عرف فاستخف قال وكتبوا اللهو واللعب واللحم بلامين ولو كتب بلام لجاز وتحذف لام التعريف أيضا مما اجتمع فيه ثلاث لامات كراهة اجتماع الأمثال نحو لله للسان للدار وتحذف اللام من اسم الله وكان القياس اثباتها كما فى اللام لكنه قد تصرف فيه بأنواع من التصرفات التى لا تجوز الا فيه ولانه لا يلتبس إذ لا مشارك فى هذا الاسم ولكثرة الاستعمال فهذه أشياء تحسن الحذف وأما قولهم لاه أبوك بر بدون لله أبوك فانهم كتبوه بالالف لاجل ماحذف منه من حرف الجر والالف واللام ولا يرد ذلك على عبارة المتن لانه خص فيه الحذف بلفظ الله ويحذف أيضا من إله ومن الرحمن لكثرة الاستعمال مع أنه لا يلبس وشرطه أن لا يجرد من الالف واللام فان جرد منهما كتب بالالف واللام نحو رحمان الدنيا والآخرة وحذف أيضا من الحارث علما لكثرة الاستعمال بخلافه صفة وشرطه أيضا أن لا يجرد من الالف واللام فان جرد منها كتبت بالالف نحو حارث لئلا يلتبس بحرث علما واللبس مع اللام مفقود لانها لا تدخل على كل علم وحذفت أيضا من السلام عليكم وعبد السلام ومن سبحان الله بخلاف سبحانه منكرا والمعلق فى الثلاثة وفى جميع ما يأتى كثرة الاستعمال وحذفت أيضا مما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة أحرف سواء كانت عربية كمالك وصالح وخالد أم عجمية كابراهيم واسماعيل واسحاق وهرون وسليمان قال أبو حيان وذكر بعض شيوخنا أن اثباتها فى نحو صالح وخالد ومالك جيد وكذا قال أحمد بن يحيى أنه يجوز فيه الحذف والاثبات ولا يحذف مما لم يكثر استعماله كحاتم وجابر وحامد وسالم وطالوت وجالوت وهاروت وماروت وهامان وقارون ويأجوج ومأجوج وقد حذفت فى بعض المصاحف من هروت ومروت وهامان وقارون ولا من الصفات كرجل صالح ورجل مالك ولا مما لم يزد على ثلاثة كداود بن لأم وابن دأب وسامة وهالة ومما حذف منه شئ آخر كاسرائيل حذفت احدى ياءيه وداود حذفت احدى واويه ولا اذا خيف اللبس كعامر وعباس لو حذف لالتبس بعمر وعبس وحذفت أيضا من ملائكة لانه لا يلابسه لفظ مع كثرة الاستعمال وحذفت أيضا من

مفاعل ومفاعيل إن أمن التباسه بالمفرد كمحريب وتمثيل وشيطين لان مفردها محراب وتمثال وشيطان بخلاف مايلتبس به كدراهم فيكتب بالألف لئلا يلتبس بدرهم قال أبو حيان ويجوز الاثبات فيما لا يلتبس أيضا وهو أجود قال وشرط بعض شيوخنا لجواز الحذف شرطا آخر وهو أن لا تكون الالف فاصلة بين حرفين متماثلين نحو سكاكين ودكاكين ودنانير فلا تحذف الألف لئلا يجتمع مثلان فى الخط وهو مكروه ككراهته فى اللفظ وحذفت أيضا من فاعلات أى مما كان فيه ألفان من جمع المؤنث السالم نحو صالحات وعابدات وذاكرات ومنه سموات وان لم يكن على وزن فاعلات فلذا صرحت به فى المتن وحمل جمع المذكر السالم على جمع المؤنث وان لم يكن فيه ألفان نحو الصالحين والقانتين والظالمين والكافرين والخاسرين وشرط الحذف من جمع المؤنث والمذكر أن يكون غير ملتبس ولا مضاعف ولا معتل اللام فلا يحذف من نحو الطالحات لالتباسه بطلحات ولا من نحو حاذرين لالتباسه بحذرين وهما مختلفان فى الدلالة ولا من نحو شابات والعادين لانه بالادغام نقص فى الخط اذ جعلوا صورة المدغم والمدغم فيه شكلا واحدا ولذلك كتبوا فى المصحف الضالين والعادين بالالف ولا من نحو راميات والرامين لانه حذف من الرامين لام الفعل وحملت عليه الراميات وان لم يكن فيه حذف كما حمل الحذف من الصالحين والصالحات وان لم يكن فيه ألفان وهذا من تعاكس التناظر والتعارض حيث حمل الاثبات فى المؤنث على الاثبات فى المذكر كما حمل الحذف فى المذكر على الحذف فى المؤنث وحذفت أيضا من علم فى آخره الالف والنون كسفين ومرون وعثمن وما أشبهه فى كثرة الاستعمال نبه عليه أبو حيان وهو داخل فى مسئلة الأعلام الزائدة على ثلاثة وحذفت أيضا من ذلك وأولئك بخلاف ذا وأولا مجردين من حرف الخطاب وهذاك وهؤلائك مقرونا بحرف الخطاب وها التنبيه ومن ثلث وثلثة بخلاف ثلاث المعدول فانه لم يكثر كثرتهما ولانه لو حذف منها لالتبس بثلث ومن ثلثين وثمنية وثمنى باثبات الياء بخلاف ثمان بحذف الياء فلا تحذف منه الالف فرارا من توالى الحذف وكثرته وفى ثمانين وجهان الاثبات لانه حذفت منه ياء المفرد والياء الموجودة فيه ياء إعراب والحذف لأن الياء المحذوفة عاقبتها ياء أخرى لانهما لا يجتمعان فكأن الياء موجودة إجراء المعاقب مجرى المعاقب والاثبات اختيار ابن عصفور وثمانون بالواو حكمه حكم ثمانين بالياء فى جواز الوجهين وحذفت أيضا من لكن ولكن ومن ها التنبيه مع الله نحو هالله لانه لم يستعمل الا معه فكأنه حرف واحد ونص أحمد بن يحيى على أن المحذوف همزة الله وتحذف أيضا ألف ها مع اسم الاشارة الخالى من الكاف نحو هذا وهذه وهؤلاء لكثرة استعماله معه حتى صار كلفظ مركب بخلاف المتصل بالكاف فانه يجب فيه الاثبات نحو هاذاك وكذا ها المتصلة بتا وفى تكتب بالالف نحو هاتا وهاتى وهاتان وتحذف أيضا ألف ها مع مضمر أوله همزة نحو هاتم هانا هانت بخلاف نحن قال أحمد بن يحيى قال الكسائى فى هاتم وهانا حذفوا الف ها وليس بشئ انما حذفوا الهمزة بدليل أنهم لم يحذفوها فى ها نحن فدل على أن المحذوفة فى هاتم وهانا هى الثانية لا الاولى وحذفت أيضا من ياء التى للنداء المتصلة بهمزة ليست كهمزة آدم سواء كانت قطعا نحو يابراهيم يا سحق أو وصلا نحو يابن آدم كراهة اجتماع المثلين قال أبو حيان ونص احمد بن يحيى على أن الألف المحذوفة هى صورة الهمزة لا ألف يا وهو خلاف قول ابن مالك وأما نحو آدم فلم تحذف ألف يا معه لانه حذف منه الالف المبدلة من فاء أفعل فلم يجمعوا عليه حذف الفين قال أبو حيان ومفهوم كلام ابن مالك أنه لا يجوز الحذف فى نحو ياجعفر ويازيد لانه لم يتصل بهمزة ونص أحمد بن يحيى على أنه يجوز فى مثل ذلك الاثبات والحذف كأنهم جعلوا يا مع ما بعدها شيئا واحدا أقاموا يا مقام الالف واللام بدليل أنهم لا ينادون بيا ما هما فيه فلذلك حذفت الالف وتحذف احدى ليين متماثلين كآدم وآمن وآل واسرائيل وبنى وداود وطاوس ويستون ويلون ويأوا الى الكهف وجاؤا وباؤا وشاؤا كذا جزم به ابن مالك بشرط أن لا يلبس كقرا

حذرا من التباس المثنى بالمفرد وقاربين حذرا من التباس المثنى بالجمع وقؤول وصؤول حذرا من التباسه بقول وصول قال أبو حيان ولم يبين أيهما المحذوفة فالقياس يقتضى أنها الساكنة لثقل المتحركة بالحركة قال وجوز بعضهم كتابة الواوين على الاصل واختاره ابن الضائع والقياس خلافه كراهة اجتماع المثلين ولو اجتمع ثلاث متماثلات فى كلمة أو كلمتين حذف أيضا واحد نحو يا آدم ومساآت وبراآت والنبيين وبحيين ليسوؤا ومسوؤن .

﴿ص﴾ وتنوب الياء عند الجمهور عن ألف مختوم بها اسم أو فعل ثالثة مبدلة من ياء أو رابعة فصاعدا مطلقا ما لم تلى ياء فى غير يحيى علما قيل أو غيره فان وليها ضمير متصل أو تاء فقولان والاصح فى كلا وكلتا الالف إلا لدى وعلى الأول إن نون فثالثها قال سيبويه المنصوب بألف وغيره بياء وتعرف الياء بالتثنية والجمع والكسرة والاسناد الى الضمير والمضارع وكون الفاء أو العين واوا ولا يكتب بالياء مبنى غير متى ولا حرف غير بلى والى وعلى وحتى الا موصولة بما استفهامية

﴿ش﴾ النوع الخامس أحكام البدل فتكتب كل الف رابعة أو خامسة أو سادسة فى اسم أو فعل ياء نيابة عن الالف سواء كان أصلها الياء أم الواو أم كانت زائدة لالحاق أو لتأنيث أو لغير ذلك كحبلى وملهى ومغزى وأعطى ويخشى والحوزلى واقتضى واعتزى ويحتشى ومستقصى واستقصى ويستقصى وقبعثرى الا أن تكون تالية لياء كدنيا ومحيا وأحيا وخطايا واستحيا الا يحيى علما فانه يكتب بالياء فرقا بين يحيى الاسم وبين يحيا الفعل والحق المبرد بيحيى كل علم منقول من الفعل كأن يسمى بأعيا فيكتب بالياء والحق أيضا أبو جعفر النحاس كل علم منقول من الاسم كروايا علما فكتبه بالياء فرقا بينه وبين روايا الجمع كما فرقوا بين يحيى العلم والفعل والجمهور تكتب الجميع بالالف فان اتصل بالكلمة ضمير متصل فخلاف منهم من يكتبه بالياء ومنهم من يكتبه بالالف نحو ملهاك ومستدعاه كذا حكى الخلاف فى التسهيل ولم يرجح شيئا قال أبو حيان واختيار اصحابنا كتبه بالألف اذا اتصل بضمير نصب أو خفض سواء كان ثلاثيا أو أزيد الا احدى خاصة فتكتب بالياء حال اتصالها بضمير الخفض نحو أحديهما كحالها دون الاتصال واختلفوا اذا اتصل بتاء تأنيث تقلب فى الوقف فذهب البصريون الى أنها تكتب ألفا لتوسطها وأجاز الكوفيون كتبها ياء ولم يعتدوا بتاء التأنيث وسواء فى ذلك أيضا الثلاثى والأزيد هذا كله تفريع على القول المصدر به وهو الاشهر وحكى ابن عصفور أن الفارسى زعم أنه لا يكتب كل ما تقدم ذكره الا بألف ابدا وكذا الثلاثى الآتى كما أن الهمزة المنقلبة عن ياء أو واو فى مثل رداء وكساء لا تكتب ابدا الا على صورتها لا على أصلها ورده ابن عصفور بأن الالف المنقلبة ترجع الى أصلها فى بعض الأحوال كرحيان ورميت فجعلوا الخط فى سائر المواضع على ذلك والهمزة لا تعود الى أصلها فى موضع من المواضع وقال ابن الضائع هذه الحكاية بعيدة جدا عن الفارسى بل مراده أنه القياس قال وللفارسى أن يقول ان كانت العلة الرجوع الى الياء فى بعض المواضع فلتكتب المنقلبة عن الواو واوا لرجوعها اليها فى بعض المواضع وان كانت العلة التفريق لزم الاعتراض بالهمزة بل الاولى أن يقال للفارسى فرقت العرب فى اللفظ بين هذين الألفين بالامالة فحمل الخط فيهما على ذلك ولم يفرق بين الهمزتين وقال أبو حيان فى المسئلة ثلاثة مذاهب مذهب الجمهور ومذهب الفارسى والثالث أنه لا تلزم ألف ولا ياء بل يجوز أن تكتب بالياء وهو الاختيار ويجوز أن تكتب بالالف وذلك قليل قال وقد رأيت بخط بعض النحويين وهو عيسى المطى عيسا بالألف فى كتاب قرئ عليه وأما الالف الثالثة فمذهب الجمهور أنها ان كانت مبدلة من ياء كتبت أيضا ياء نحو رحى ورمى وان كانت مجهولة الأصل كمتى أو كانت مبدلة من واو كعصا وغزا كتبت بالالف ومقابل الجمهور قول الفارسى المتقدم أنه

لا يكتب شئ بالياء وقول الكسائي ان ما كان من الفعل عينه همزة نحو شاء فانه يجوز أن يكتب بالياء وان كان من ذوات الواو كراهة اجتماع ألفين وما كان من الاسم على وزن فعل أو فعل فانه يكتب بالياء ابدا وان كان من ذوات الواو نحو الكبى والبصريون لا يجوزون شيئا من ذلك ومذهب البصريين فى كلا أن يكتب بالالف لأن ألفها منقلبة عن واو ومن زعم أنها منقلبة عن ياء كما ذهب اليه العبدى فانه يكتبها بالياء وكتبت على الاول كلتا بالالف حملا على كلا وكان القياس أن تكتب بالياء لان ألفها رابعة و يعرف كون الألف مبدلة من الياء بالانقلاب فى التثنية نحو رحى ورحيان أو فى الجمع بالالف والتاء نحو حصى وحصيات أو فى المرة نحو رمى رمية أو فى الاسناد الى الضمير نحو رميت أو فى المضارع نحو يرمى و بكون الفعل معتل العين أو الفاء بالواو نحو هوى وروى و وفى و وعى ولا يكتب اسم مبنى بالياء الا متى لامالتها ولا شئ من الحروف بالياء الا بلى لامالتها أيضا وعلى وحتى والى لعودها ياء فى اليه وعليه قال ابن الانبارى وانما كتبت حتى بالياء وان كانت لا تمال فرقا بين دخولها على الظاهر والمضمر فلزم فيها الالف مع المضمر حين قالوا حتاى وحتاك وحتاه وانصرف الى الياء مع الظاهر حين قالوا حتى زيد انتهى فان وصلت الثلاثة بما الاستفهامية كتبت بالالف لوقوعها وسطا نحو الام وعلام وحتام وقال الزجاجى اذا أشكل عليك شئ من ما آخره ألف فاكتبه بالالف لانه الاصل وكما ذهب بعضهم وهو الصحيح الى ان جميع ماجاز يكتب بالياء جاز أن يكتب بالالف

﴿ ص ﴾ ورسم المصحف متبع ومن ثم قيل خطان لا يقاسان خط المصحف والعروض أما القافية فالمقيدة تستوفى حروفها الامايتم الوزن دونه فان كان الروى الغافيا أبدا والمطلقة نصبا بالالف والمختار حذف صلة غيره والممدودة بألفين وما مر من زيادة أو حذف أو بدل مفقود

﴿ ش ﴾ رسم المصحف متبع لاتباع السلف رضى الله عنهم وقد وقع فيه أشياء كثيرة من الوصل والفصل والزيادة والحذف والبدل على خلاف ما تقدم تقريره كوصل . ألن نجمع عظامه . أمن هو قانت . وفصل وزيادة ياء فى بأييد ومن نبأ المرسلين . وملائه وملائهم . وألف فى الربوا وان أمرؤا . وحذف ألف تبوؤا وكتابة واو صورة الهمزة وزيادة ألف بعدها وكتابة ما زكى بالياء وقياسه الألف لانه من ذوات الواو وكتابة الصلاة والزكاة والحياة ومشكاة ومناة والربا بواو بدل الالف وهذا كله مما ينقاد اليه فى كتابة المصحف ولا يقاس عليه خارجه بل اذا وقعت هذه الألفاظ ونحوها فى غير القرآن لم تكتب الا على القوانين السابقة ولهذا قال ابن درستويه خطان لا يقاسان خط المصحف والعروض قال أبو حيان وذلك ان العروضيين يكتبون ما يسمع خاصة اذ الذى يعتد به فى صنعة العروض انما هو ما يلفظ به لأنهم يريدون به عد الحروف التى يقوم بها الوزن متحركا كان أو ساكنا فيكتبون التنوين نونا ولا يراعون حذفها فى الوقف والمدغم حرفين و يكتبون الحروف بحسب أجزاء التفعيل فقد تقطع الكلمة بحسب ما يقع من تبيين الاجزاء كقوله

يادارمى يتبل علياء فس سندى * أقوت وطالعلى هاسالفل الأمد

لان تقطيعه مستفعلن فعلن أربع مرات وكتابة هذا البيت فى الخط الذى ليس فى علم العروض

يادارمية بالعلياء فالسند * أقوت وطال عليها سالف الأمد

قال فقد صار الاصطلاح فى الكتابة على ثلاثة انحاء اصطلاح العروض واصطلاح كتابة المصحف واصطلاح الكتاب فى غير هذين قال وعلم الخط ويقال له الهجاء ليس من علم النحو وانما ذكره النحويون فى كتبهم لضرورة ما يحتاج اليه المبتدئ فى لفظه وفى كتبه ولان كثيرا من الكتابة مبنى على أصول نحوية ففى بيانها بيان لتلك الاصول ككتابة الهمزة على نحو ما يسهل به وهو باب من النحو كبير اه

﴿ص﴾ ووضع النقط لرفع الاشتراك ومن ثم اختار أبو حيان نقط القاف والنون والياء وصلا لا فصلا وبعضهم نقط الشين واحدة والزنجانى نقط هاء التأنيث ونقط أهل الغريب كل مهمل الا الحاء أسفل وربما كتبوا تحته مثله أو همزة أو فوقه علامة أو نبرة اصطلاحات

﴿ش﴾ قال أبو حيان الحروف منها ما ينفرد بصورة ومنها ما هو مشترك وقصدوا بتقليل الصور الاختصار فكما أن فى اللفظ المشترك كالعين فكذلك فعلوا فى الصور رجعلوا فيها المشترك قال هكذا قالوا وقال بعض شيوخنا ليس كذلك لانهم وضعوا فارقا وهو النقط بواحدة أو أكثر والاهمال فليس إذن من المشترك فالصورة والنقط مجموعهما دال على أشكال الحروف قال ومن الحروف ما يلتبس بالخط اذا وصل بغيره كالنون والقاف والياء فيزول الاشتراك بالنقط ولذلك ينبغى أن لا تنقط فى الفصل اذ لا يحصل اشتراك لان لها صورة خاصة بها فيكون اذ ذاك كالكاف انتهى واختار بعضهم نقط الشين بواحدة لان المقصود وهو الفرق بينها وبين السين حاصل بها والأكثر على نقطها بثلاث واختار الزنجانى فى آخرين نقط هاء التأنيث فى نحو رحمة فرقا بينها وبين هاء الضمير وهاء السكت والأدباء منهم الحريرى يعدونها فى الحروف غير المنقوطة ولهذا أتوا بها فى الأبيات والرسائل التى التزموا عروها من حرف منقوط ونقط أهل غريب الحديث كل حرف مهمل من أسفل مبالغة فى الايضاح ودفع توهم السهو عن النقط الا الحاء اذ لو نقطت لالتبست بالجيم ومنهم من يكتب تحت الحرف المهمل حرفا صغيرا مثله أو همزة أو فوقه علامة أو نبرة اصطلاحات لاهل الحديث وهذا آخر ما تضمنه جمع الجوامع والكلام عليه

﴿ص﴾ وقد تم جمع الجوامع نظما المودع من فنون العربية جماجما الكائن من بلاغة الايجاز وعذوبة الالفاظ بالمحل الأسمى الفائق على نظرائه ايجازا وجمعا المرفوع عن همم معاصريه قطعا المشيد أركان مبانيه إحكاما ووضعا فعليك بحفظ عبارته وتأمل فحواها واياك والمبادرة بانكارها الا فك سواها ودونك وابراز محاسنها التى لا تخفى الا على جامد البصيرة أعماها فربما خالف غيره فى تعبير أو تأخير أو تقديم فظنه من لا فطنة له عدولا عن المنهج القويم وما درى ان ذلك لأمر مهم يستخرجه النظر السليم وربما أفصحت بذكر أرباب الاقوال ولو بالتعداد إماتقوية لمن نسب اليه الانفراد أو التفرد وغير ذلك من الامور التى تقصد لتستفاد وربما نقلنا عن أحد خلاف ما نسبه بعض المشاهير اليه فحسبه غلطا من لا اطلاع له ولا تحقيق لديه وما شعر أن ذلك بعد التطلع والفحص الشديد عليه فدونك مختصرا انطوى على زبدة مائة مصنف واحتوى على ما به العيون تقر والأسماع تشنف وأنى من العجب العجاب عالم بجمعه قبله مؤلف فحق أن يكون على كتب الانام سريا وبأنواع المحامد والمحاسن حريا جعلنا الله بمع الذين أنعم الله عليهم ورفعهم مكانا عليا

وقع فى آخر الاصل المطبوع منه المحفوظ بدار كتب رواق الشوام بالأزهر الشريف ما نصه

هكذا بالاصل المؤلف رحمه الله ولم يشرح هذه الجملة من كلامه ووقع الفراغ من نسخ هذا المؤلف النفيس المؤسس بنيانه أى تأسيس من نسخة نقلت من خط المصنف تغمده الله برحمته ونفعنا بعلومه فى يوم الجمعة المبارك السادس والعشرين من رجب الفرد احد شهور سنة . . وخمسين وألف على يد كاتبه الفقير الى الله تعالى الفقيه عبد الرحيم بن الفقيه الصالح اليمنى بلدا الشافعى مذهبا المكى مولدا عفى الله عنه وغفر له وللمسلمين آمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل